[illegible] فی علم النحو

[illegible]

الحدائق الندیة فی شرح الفوائد الصمدیة [illegible]

الادیب العلیم [illegible] الشیخ بهاء الدین محمد العاملی [illegible]

[illegible] ۱۲۹۰

یوم الخمیس الثامن والعشرین من شهر [illegible]

[illegible]

[illegible]

... الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية ...

[illegible]

١

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الصمد بالذات الحامد لا بنيته، والشكر له على اتمام نعمته مقرّبها بالفوائد الصمدية، احمده
حمد من نزه شانه العلي عن الاشباه والنظائر، وفاز بتسهيل الفوائد بتحصيل المقاصد في جميع الموارد والمصادر، واشكره
شكر من ايقن بانه العالم بما في الصدور والضمائر، فخاطب بلطائف من الالطاف الكافية الشافية ما اشرف به الباطن والظاهر
واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له المتقدس بذاته، المتحلي بكمال صفاته، تعالى عن الاشباه بكماله سبحانه
هو الفاعل لما يشاء لا مضاد له في فعله، عم الانام كرما وجودا فكلت جمل الكلام عن ان تقوم بوصف مفرد فضله، تنزهت
ذاته العلية عن سمات الحدوث في ابدانه، وتجلت عن ان يحويها ظرف زمان او ظرف مكان، واشهد ان سيدنا محمدا
عبده ورسوله المبعوث من خلاصة العرب الممدوح بعباب الكرم المقصور عليه لباب الظفر نجح الارب المنعوت
باحسن الاسماء والشرف الغالب، الموصوف بكتاب لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه بفصل الخطاب
واصلي واسلم عليه وعلى اله الذين اشرق بصور انوارهم بهاء الدين، وانتصب بنعتهم وخفض اعداؤهم اعلام الحق
المبين، الهادين بارشادهم ونهجهم الى نهج المسالك المالكين ازمة الفضل فانهم الائمة الهداة ابناء ما الت
منبع الفتوة والهداية، ومعدن النبوة والولاية، وعلى اصحابه الاكرمين ارباب النجدة المقتفين اثار الناصحين نحوه
صلوة وسلاما ارجو بهما السعادة الوافرة، وان ابلغ بهما جميل الذكر في الدنيا وجزيل الاجر في الاخرة اما بعد فيقول
الفقير الى ربه الغني المغني علي صدر الدين المدني ابن احمد نظام الدين الحسيني الحسني، انالهما الله بكرمه من فضله
السني، غير خاف ان علم العربية من اهم ما يصرف اليه الهمم العلية، اذ هو المرقاة الى فهم كتاب الله العظيم، والوسيلة
الى معرفة حديث نبيه الكريم، وبها الذريعة الى السعادة الابدية، والتخلص من الشقاوة السرمدية، لا جرم انه لا
ما انبرى للسلف والخلف من مصنف ومؤلف، وان من احسن ما صنف فيه المختصر المسمى بالفوائد الصمدية من تصنيف
شيخنا الامام العلامة، والهمام الحبر الفهامة، سيد العلماء المحققين، سند العظماء المدققين، نادرة
دهره وزمانه، باقعة عصره واوانه، مالك المجتهدين ومرشدهم، بحر اولي اليقين ومعتمدهم، شيخنا [illegible]
بهاء الدين محمد العاملي سقى الله ثراه، وجعل بحبوحة الفردوس مثواه، فانه كتاب منقح في بابه، قد انطوى

من هذا العلم على لبابه، اشتمل على غرر مسائله وجمله، وقواعده وضوابطه وشمله، ما دخل اليه احد من باب الا
زائد الا وكان عليه بفوائد الفوائد عائدا، لكنه ربما احتاج في بعض المباحث الى توضيح العبارة وتصريح
ما اومأ اليه ببديع الاشارة، ولم يقع له مع ذلك شرح يبين صعوبته ويجلو من خباياه مكنونه، فاستخرت الله
تعالى في شرحه شرحا يكشف مصونه، ويظهر من مطاويه مكنونه، ويرفع حجابه، ويفتح مقفل شواهده ويذلل
صعابه، مع فوائد الحقتها، وزوائد من سلك الافادة نظمتها، فجاء بحمد الله سبحانه وافيا بالمراد، منهلا صافيا
للرواد والوراد، منطويا على جم الفوائد، وسميته بالحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية، ومن نحى نحو
عبارته، وتدبر صريح كلامه وخفي اشارته، فاعتصم بتوفيق الله من جمعها، واستبان بنور التاييد منهاجها
وعدم في النظر اليه على الكتب المعتبرة، كما يصدق ان شاء الله تعالى خبره خبره، والله الهادي الى الصواب
واليه سبحانه المرجع والماب، ولنقدم امام المقصد كلاما مختصرا يتعلق بترجمة المصنف رحمه الله تعالى فنقول
هو الامام الفاضل المحقق النحرير، المحدث الفقيه المجتهد الخبير الكبير، مالك ازمة الفضائل والعلوم، حاوي
قصبات السبق في حلبتي المنطوق والمفهوم، شيخ العلم وحامل لوائه، بدر الفضل وكوكب سمائه، ابو الفضائل
بهاء الدين محمد بن الشيخ عز الدين حسين بن الشيخ عبد الصمد بن الشيخ الامام شمس الدين محمد بن علي بن
حسن بن صالح الجبعي العاملي الحارثي الهمداني رحمه الله تعالى، مولده عند غروب الشمس يوم الاربعاء
سابع عشري ذي الحجة الحرام سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة كذا نقلته من خط والده رحمه الله تعالى
كان ذا فضل باهر، وادب زاهر، ملك العلوم نقادا، واعتلى بها واستوى جوادا، خبية المعاني ووضع
منها ما شاء ووضع، فاصبح وهو الحائز اليه، والمنفق عليه، حجته قاطعة، وبحجته ساطعة، به يهتدي
السالكون، ومنه يجتني المتناولون، لم يكن في زمانه من يجاريه ولا يباريه، بل لا يقاربه ولا يدانيه، اليه
ترجع الاقوال اذا تصعبت، وعليه تجتمع الاراء اذا تشعبت، فلله هو من امام البسته كتائبه بركة تاجا
واوضحت له من سبل اليقين منهاجا، فاصبح باكليل البهاء مكللا، وبحلة الفخار مظللا، وناهيك ببهاء
الدين من محاسنه مبدأ الفضل واليه المنتهى، وكان قد سلك في اوائل عمره نهج السياحة، واتخذ
الفقر زينته، فطوى الارض، وذرع منها الطول والعرض، فكانت مدة سياحته ثلاثين سنة
لا يلتذ بنوم ولا تطيب له سنة، الى ان القى ببلاد العجم نابعا، السلطان بها اتيا من المكانة ارفع مكانها، فتقاها
تلك البلاد بقبوله، وفاح البلاد بنشر طيبه، فرسا بها راسخ ثبير، وانتدم عليه الصغير والكبير، فانبعث
ريحا في اصبهان بفوائد فضله، وطابت بلاد فارس ... وجبال خطرت
فضائله، وخفقت الرايات بحائله، فاض بحرا، وفاض جودا، وصنف التصانيف الزاهرة، والف التاليف
الباهرة، فاحيا بها من الفضل عافيا، وابدى بها من العلم خافيا، ولم يزل مع ذلك مشوش البال
كثير الهم والبلبال، انفا من الانحياش الى السلطان، متوقا الغربة على الاستيطان، متوسل العود الى

السياحة، ويرجو الاطلاع على تلك الساحة، رغبة عن دار الفنا في دار البقا، فلم يلبث له حتى جاور ربه،
وطوى عن غده امسه، فتعطلت له المدارس، واستحيت ربوع الفضل بمحو دوارس، فانا لله وانا اليه راجعون،
وحكى لي بعض اجلاء الاصحاب ان الشيخ رحمه الله قصد قبل وفاته زيارة المقابر في ايام ثلاثة في جمع من احبابه فالتفت
بهم الجلوس حتى قال لهم الشيخ اسمعتم ما سمعت فقالوا ما سمعنا شيئا فسالوه عما سمعه فلم يجبهم ورجع الى داره فاغلق
بابه، فلم يلبث ان اجاب داعي الردى فجاءه، وانتقل من دار الفناء الى دار البقاء، ومن محل المحنة الى محل اللقا،
ولم يخبر احدا بما سمعه، وكانت وفاته ثاني عشر شوال سنة احدى وثلاثين والف باصبهان، ونقل قبل دفنه الى
طوس فدفن بها في داره قريبا من الحضرة الرضوية، على صاحبها افضل الصلوة والسلام والتحية، والجبعي بضم
الجيم وفتح الباء الموحدة فعين مهملة مكسورة نسبة الى جبع وهي قرية من قرى جبل عامل، والعاملي بفتح العين المهملة
وبعدها الف فميم مكسورة نسبة الى جبل عامل قطر بارض شام الى جهة الجنوب من اعمال صيدا وصفد باعتبار
انما سمي بها عامل والاولى ان يعلل بما سمع منه ان عاملة اسم رجل من سبأ اقام بهذا القطر فنسب اليه،
الحارثي نسبة الى ابي زهير الحارث بن عبد الله الاعور الهمداني لكونه ينتسب اليه كان من اصحاب امير المؤمنين
علي عليه السلام قال ابن ابي داود كان من افقه الناس وافرضهم تعلم الفرايض من علي ع مات سنة خمس وستين
والف من الهجرة رحمه الله تعالى والهمداني نسبة الى همدان بسكون الميم قبيلة من اليمن ومن تصانيفه رحمه الله
التفسير المسمى بالعروة الوثقى، والتفسير المسمى بعين الحياة، والحبل المتين، ومشرق الشمسين، وشرح الاربعين
والجامع العباسي فارسي، ومفتاح الفلاح، والزبدة في الاصول، والرسالة الهلالية، والاثنا عشريات الخمس
واجودها الصلاتية، ثم الصومية، وخلاصة الحساب، والمخلاة، والكشكول، وتشريح الافلاك، والرسالة
الاسطرلابية، وحواشي الكشاف، وحاشية على البيضاوي، وحاشية على خلاصة الرجال، ودراية الحديث،
والفوائد الصمدية في علم العربية، والتهذيب في النحو، وحاشية الفقيه، وله غير ذلك من الرسائل المختصرة،
والفوائد المحررة رحمه الله تعالى والله سبحانه اعلم وهذا اوان الشروع في المقصود واطلاع الشرح في افق الوجود
وسماء السعود انشاء الله تعالى قال شيخنا ومولانا المصنف روح الله تعالى روحه ونور ضريحه بسم
الباء اما للاستعانة او المصاحبة وترجح الاولى باشعارها بكون ذكر الاسم الكريم عند ابتداء الفعل
وسيلة الى وقوعه على الوجه الاكمل الاتم حتى كانه لا يتاتى ولا يوجد بدون التبرك بذكره والمصاحبة عرية
عن ذلك الاشعار واما متعلق الباء فقدره خاص او عام فعل او اسم موخرا او مقدما واولى هذه الثمانية اولها
اعني الخاص الفعلي المؤخر اذ العام كمطلق الابتداء يوهم بظاهره قصر الاستعانة على ابتداء الفعل فيفوت
شمولها لجملته والخاص الاسمي كقرائتي مثلا يوجب زيادة تقدير باضمار خبر اذ تعلق الظرف به يمنع جعله خبرا
عنه والمقدم كان بسم الله يفوت معه قصر الاستعانة على اسمه جل وعلا قال المصنف رحمه الله في المفتاح
وكسرت الباء لاختصاصها بلزوم الجر والحرفية والاسم لغة علامة الشيء وفيه عشر لغات وسيأتي معناه

اصطلاحا

اصطلاحا وهو عند البصريين من الاسماء العشرة التي حذفت اعجازها واسكنت اوائلها وادخل عليها مبتدأ
بها همزة الوصل لان من دابهم ان يبتدئوا بمتحرك ويقفوا على ساكن واشتقاقه من السمو وهو الارتفاع ومن
السمة عند الكوفيين وهي العلامة واصله وسم حذفت الواو وعوضت عنها همزة الوصل ليقل اعلاله قال
الزجاج هذا غلط لانا لا نعرف شيئا دخلت عليه الف الوصل انما حذفت فاؤه نحو عدة وزنة فلو كان من
الوسم كان تصغيره وسيما كما ان تصغير عدة وعيدة وحذفت الالف لكثرة الاستعمال وطولت الباء تعويضا
عنها ولا تحذف في غير ذلك كباسم ربك ولا باسم الله قال ابن درستويه لا يقاس خط المصحف والعروض الله
اصله الاله حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علما للذات المقدسة الجامعة لصفات الكمال
وزعم بعضهم انه اسم جنس موضوع لمفهوم الواجب الوجود لذاته او المستحق للعبودية وكل منهما كلي انحصر
في فرد قال العلامة التفتازاني في شرح التلخيص ولو كان الامر على ما زعم لما افاد قولنا لا اله الا الله التوحيد
لان المفهوم من حيث هو محتمل للكثرة ولا نزاع في ان هذه الجملة كلمة التوحيد وايضا فالمراد بالاله في هذه
الكلمة اما المعبود بحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات
الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية في
الوجود او لا موجود واجب الا الفرد الذي هو خالق العالم انتهى لكن قال عصام الدين في شرحه على
التلخيص وفيه بحث لان الله اذا كان علما للفرد الموجود منه لم يكن حاصلا في عقولنا الا بمفهوم الواجب
لذاته والمتصف بمحتمل التعدد كالاله بحق فلا يحصل باستثنائه اثبات ما هو المطلوب بالاستثناء على
وجه يوجب التوحيد ايضا لما انحصر الاله بحق فيه كان استثناؤه اخراج جميع ما يحق المستثنى منه فيناط
التوحيد على نفي وجود ما سواه معبودا بحق واثبات ما هو المستحق للعبودية في الواقع او الواجب لذاته وهو
يكون لا انحصار في ذلك واصح فالمعنى لا اله يجوز العقل كونه معبودا بحق الا الواجب لذاته في الواقع ولا يبقى
في ذلك كون الله بمعنى الواجب لذاته نعم كونه بمعنى الشخص انسب بمقام التوحيد كما لا يخفى انتهى وهو حسن
الرحمن الرحيم صفتان مشبهتان من رحم بالكسر بعد نقله الى رحم بالضم او بعد تنزيل المتعدي منزلة اللازم
كما في فلان يعطي لان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد والرحمة رقة وانعطاف يقتضي التفضل و
الاحسان فهو انما تطلق باعتبار الغايات دون المبادي فالمراد بها هنا التفضل او ارادته والرحمن ابلغ من الرحيم
جريا على القاعدة المشهورة من ان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى وذلك ان الاول يدل على جلائل النعم
والثاني على دقائقها واجراؤهما على الوصفية من باب تعدد الاوصاف على المشهور ويجوز على ذلك من
حيث الصناعة قطعهما رفعا ونصبا بالتقريب قال ابن جني في الخصائص وما احسن ههنا
وذلك ان الله تعالى اذا وصف فليس الغرض من ذلك تعريفه بما تبعه من صفته لان هذا الاسم لا يعترض
شك فيه فيحتاج الى الوصف للتخليص لانه الاسم الذي لا يشارك فيه على وجه من وجوه اسمائه جل وعلا ولا

التابعة للاسم واذا المعرفة من شأنه ان لا يجيء صفة للتخصيص بل للثناء على الله تعالى واذا كان ثناء فالعدول عن
اعرابه الاول الى غيره وقد علمت ان الاتباع اعرابه جار في اللفظ مجرى ما يتبع للتخصيص والتخصيص اذا هو عدل عن
اعرابه علم انه للمدح او للذم في غير هذا الغرض استعمل فلم يبق هنا الا المدح فلذلك قوي عندنا الخلاف في اعرابه
بتلك الاوجه التي ذكرناها انتهى وقد ذهب الاعلم وابن مالك وابن هشام الى انهما مجروران اما الرحمن فعلى البدلية
من لفظ الجلالة ولا يجوز كونه وصفا لانه صار علما بالغلبة واما الرحيم فلكونه وصفا للرحمن ولا يجوز كونه
وصفا للجلالة لان البدل لا يتقدم على الوصف فالاية المعونة السؤال الذي يساله الزمخشري وغيره لم قدم
الرحمن مع ان عادتهم تقديم غير الابلغ كقولهم عالم نحرير وجواد فياض غير مجد وما يرجح ان الرحمن غير صفة
مجيئه كثيرا غير تابع نحو الرحمن علم القران قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما
الرحمن انتهى وابتداء المص رحمه الله كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز مما عليه الاجماع وكانه امر ذو بال
ينبغي افتتاحه بها المأمور به الخبر كل امر ذي بال لم يبدا فيه ببسم الله فهو ابتر ثم اتبعها بالحمد لما روي ايضا كل امر
ذي بال لم يبدا فيه بالحمد فهو اقطع والتوفيق بينهما بحمل الاول على الحقيقي والثاني
على الاضافي او العرفي او كليهما على العرفي **احسن** اسم تفضيل من حسن ككرم وبضم **كلمة** بفتح الكاف وكسر
اللام افصح من تحتها وكسرها مع سكون اللام الاولى لغة الحجازيين وبها جاء التنزيل والاخيران لغة تميم
ومثلها في جواز اللغات الثلاث كل ما كان على نحو كتف بعلم بان كان الوسط حرف حلق جاز فيه لغة رابعة
وهو اتباع الاول الثاني في الكسر نحو فخذ [illegible] والمراد بالكلمة هنا الكلمة التي تطلق على الجمل المفيدة لصحيح
كون الخبر بها هو قوله حمدك اللهم كله ولا يصح حملها على الكلمة الاصطلاحية كما بينه بعض الفضلاء المعاصرين
يبتدا بها الكلام اي يشرع بها في الكلام الذي يهتم به على الكلام الكامل منه وفي التعبير بالابتداء اشارة
الى الحديث الوارد في الحمد المقدم ذكره **وخير خبر** اسم [illegible] خبر حيث حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال كما حذفت
في شر [illegible] على الاصل [illegible] وفي خير خبر جناس التصحيف **يختتم به المرام** اي يجعل خاتمة لما يرام
مصدر ميمي من رام [illegible] اي طلب وهو هنا بمعنى المفعول انسب من كونه بمعنى المصدر وفي يبتدا ويختتم
صناعة الطباق **حمدك اللهم** اي حمدك يا الله وايثار الخطاب بالكاف على اسمه تعالى للدلالة على انه
[illegible] الى [illegible] التوجه [illegible] على الكمال [illegible] واصله يا الله [illegible] عوض
منه الميم [illegible] على الارجح كما [illegible] في موضع انشاء [illegible] والنداء باليا [illegible] للبعيد وهو تعالى
اقرب من حبل الوريد للاشارة الى هضم نفسه والاستبعاد لها عن [illegible] القرب فذكر اسمه تعالى بعد الكاف
الرابطة بالدلالة على ذلك [illegible] من غير احتياج الى [illegible] الى [illegible] المفيدة للهضم
نفسه كما ذكرنا [illegible] للتخصيص المستفاد من الخطاب **فان قلت** [illegible] من قوله احسن كلمة الى اخر [illegible] كتابه
بالحمد [illegible] الفضل [illegible] ذلك [illegible] هذا [illegible] اخبار

عن حكم

عن حكم من احكام الحمد **قلت** حمد الله تعالى هو الثناء عليه بصيغة الحمد او غيرها فالثناء على جميع ثناء عليه
وسلوكه هذه الطريقة دون غيرها مما اشتهر في المؤلفات اشارة الى ان طرق التعبير في مثل هذا المقام غير
منحصرة في عدد [illegible] لكل جديد لذة قال النيسابوري في تفسيره اول ما بلغت الروح الجسد ادم عطس
فقال الحمد لله رب العالمين واخر دعوى اهل الجنة ان الحمد لله رب العالمين ففاتحة العالم مبنية على الحمد وخاتمته
مبنية على الحمد فاجتهد ان يكون اول اعمالك واخرها مقرونا بكلمة الحمد فكان المص رحمه الله تعالى لاحظ هذا المعنى
حيث عبر بالابتداء والاختتام **على جزيل** يتعلق بالحمد اي على عظيم **الانعام** وهو ايصال النعمة وعرفت النعمة
بانها المنفعة المفعولة على جهة الاحسان الى الغير والانعام يتعدى للنعم [illegible] اشعارا [illegible] العبارة عن الاحاطة
بها [illegible] اختصاصه ببعض دون الاخر [illegible] نفس السامع كل مذهب ممكن **والصلاة** بمعنى الرحمة
على ما هو المشهور من انها من الله تعالى مجاز اذ هي حقيقة بمعنى الدعاء من الله وغيره وقيل هي من الله تعالى الرحمة
ومن الملائكة الاستغفار ومن الادميين التضرع والاول اولى للزوم الثاني الاشتراك والمجاز خير منه
والسلام اسم من التسليم وهو التحية وجمع بينهما عملا بظاهر قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا
تسليما وغاية السؤال بهما عائدة على السائل لان الله تعالى قد انعم على نبيه من المنزلة والزلفى ما لا يؤثر
فيه صلاة مصل ولا سلام مسلم كما نطقت به الاخبار وصرح به العلماء الاخيار وهما اما معطوفان على
الحمد فيكونان موصوفين بالاحسنية والاخيرية واما مبتدان خبرهما جملة مستانفة **على سيد**
الانام متعلق بالسلام وهو مطلوب للاول ايضا ولا يجوز تعلقه بيان جعلناه عطفا على الحمد وان جعلنا
مبتدا فهو خبر المبتدا والمعطوف عليه فيتعلق بكائنان ونحوه **والسيد** من ساد قومه يسودهم فهو
سيد [illegible] فيعل فاصله سيود قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وفيه استعمال في غير الله عز وجل وفي شأنه
من الكتاب قوله تعالى وسيدا وحصورا ومن السنة قوله انا سيد ولد ادم وفي الفتوى لابن [illegible] ثلاثة
اقوال في المسئلة جواز اطلاقه على الله تعالى [illegible] كما روي [illegible] عليه السلم قيل له يا سيد فقال السيد
الله [illegible] في الكتاب والسنة [illegible] على [illegible] الانام كسحاب والانام بالمد والانيم كامير هو
الخلق او الجن والانس او جميع ما على وجه الارض كذا في القاموس **واله** ال الرجل اهله وعياله واله ايضا
اتباعه كذا في الصحاح والمصطفى صلى الله عليه واله وسلم بنو هاشم وبنو المطلب المؤمنون وقيل [illegible] الادنون
وقيل اتقياء المؤمنين واصله اهل بدليل تصغيره على اهيل ابدلت الهاء همزة [illegible] الى الالف ثم ابدلت
الهمزة الفا لان [illegible] في موضع [illegible] الجزء [illegible] وقيل اصله اول
واختار هذا غير واحد من المحققين ولا يضاف الا الى [illegible] من العقلاء المذكرين [illegible] الا [illegible] اسكاف
ولا الى العسكر ولا الى [illegible] الاخفش انهم قالوا [illegible] البصرة ولا يجوز اضافته الى المضمر عند الكسائي
وابي جعفر النحاس والزبيدي وابان [illegible] غيرهم وهو الصحيح **البررة** جمع بار وهو من الجموع المطردة في كل فاعل

السيد

سيما

صحيح العين كساقي وسقي وفاجر وفجور والبر الصلة والخبر سيما ابن عمه اي لا سيما ابن عمه حذفت لا تخفيفا وانها
مرادة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وهو نص في لا سيما حكاه نجم الائمة وغيره لكن ذكر
البلباني في شرح تلخيص الجامع الكبير ان استعمال سيما بلا لا لا نظير له في كلام العرب والصواب انه لا يسمع في كلام
العرب ولعل مراده نفي حذف لا في غير القسم فشايع كما في الاية وقول امرئ القيس فقلت يمين الله ابرح قاعدا
ولو قطعوا راسي لديك واوصالي اي لا ابرح قال بعض المحققين وهو يعني استعمال سيما بدون لا كثيرا ما يوجد
في كلام المتاخرين من علماء العجم فينبغي تجنبه وقال العلامة اثير الدين ابو حيان في شرح التسهيل لا يجوز حذف
لا من لا سيما لان حذف الحرف خارج عن القياس فلا ينبغي ان يقال الشيء منه الا حيث سمع وسبب ذلك انهم يقولون
ان حروف المعاني انما وضعت بدلا من الافعال طلبا للاختصار ولذلك اصل وضعها ان يكون على حرف او حرفين
وما وضع منها على ازيد فباصالة الفعل واختصر حروف فحذفها لا يناسب الحذف انتهى ويجوز حذف لا النافية للجنس وسي كمثل
مثل معنى ووزنا في الاصل وما وهو اسم لا عند الجمهور وما بعد لا سيما اذا كان مفردا اما مجرور على انه
مضاف اليه وما زائدة واما مرفوع خبر مبتدا محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة او صفة ان جعلت
نكرة موصوفة والجار والمجرور في هذا الوجه لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة كما صرح به الرضي
على انه يطرح في اطراده لزوم اطلاق ما على من يعقل وهو ممنوع وعلى الوجهين فتحة سي اعراب لانه مضاف
واما منصوب على التمييز اعني على انه تمييز ان كان نكرة كما يقع التمييز بعد مثل في نحو ولو جئنا بمثله مددا
وما كافة عن الاضافة والفتحة بنائية مثلها في لا رجل وقيل على الاستثناء في الوجهين فمنع جواز نصبه اذا كان
معرفة وهم ورد بان المستثنى يخرج وما بعدها داخل من باب الاولى واجيب بانه يخرج مما افهمه الكلام
السابق من مساواته لما قبلها وعلى هذا يكون استثناء منقطعا وقيل يصح في الاستثناء انه ابهام الا
ولا يقال جاءني القوم ولا سيما زيد اذ القول بزيادتها ضعيف بل قيل انه انكارها واجيب قال ثعلب من استعملها
على خلاف ما جاء في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل فهو مخطئ واجيب بان مراد القائل بالاستثناء ان لا سيما
مع ما بعدها في مقابلة اداة الاستثناء وعلى التقادير لا اولا حيث لا يحذف عند غير الاخفش اي لا
مثل ابن عمه موجود منه الا انه ينبغي ان يكون الصلوة والسلام عليه ابلغ من الصلوة والسلام على غيره
والجملة حالية اذ هي بمعنى لا سيما ما بعدها يقدر جملة مستقلة كما قال الرضي وعند الاخفش ما خبر لا
وليس قطع شي عن الاضافة من غير عوض قليل ويكون خبر لا معرفة واجيب بانه قد يتقيد ما نكرة موصوفة
او يكون قد رجع الى قول سيبويه في لا رجل قائم ان ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا النافية قال ابن هشام
في المغني ولا يخفى ان الجواب الثاني لا يجري في نحو انها تحتمه كما اشار بعض المحققين في الصيايات لابي علي
الفارسي ان فيما قاموا لا سيما زيد فلا محلة وهي حال اي قاموا غير مماثلين لزيد في القيام قال ابن هشام
ويرده صحة دخول الواو وهي لا تدخل على الحال المفردة وعدم تكررها وذلك واجب مع الحال المفردة كالقول

واما في القسم

ولهم

رايت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد واجاب الدماميني عن شقي الاعتراض اما عن الاول فبالتزام عدم
دخول الواو عند اعتقاد انه منصوب على الحال ويدخلها في نحو قاموا ولا سيما زيد ضاحكا لان سيما
حينئذ لا يكون حالا بل هو اسم لا التبرئة ثم يلزم دخول الحال الحال حينئذ على اسم معرفة واما على الثاني فبالتزام
وجوب التكرار وبعد وجوبه معنى وان انتفى لفظا والتكرار اللفظي ليس بشرط على ما ذهب اليه الزمخشري
في قوله تعالى فلا اقتحم العقبة انه في معنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه ذلك هنا ان قولك قام
القوم لا سيما زيد في معنى قولك لا يساويه زيد في حكم القيام ولا هو احق به على ما تقرر فيه ان المذكور
بعد لا سيما اولى بالحكم انتهى ويقدح في كلا الجوابين بما لا نطول بذكره وقد يجي مفصل الكلام في لا سيما
لو بيناه هنا على وجه ولعلنا نلم به في بحث الاستثناء ان شاء الله تعالى على بعلمه من قوله ابن عمه عطف
بيان ويحتمل الاوجه الثلاثة المذكورة في الاعراب الا انه لم يساعف رسم الخط النصب وهو امير المؤمنين
ابو الحسن علي بن ابي طالب عبد مناف ابن عبد المطلب واسمه شيبة الحمد وعنده يجتمع نسبه بنسب
النبي صلعم فهو ابن عمه لان ابا طالب اخو عبد الله بن عبد المطلب وهو ابن هاشم واسمه عمرو بن عبد
مناف واسمه المغيرة بن قصي واسمه زيد بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن كنانة وامه
فاطمة بنت اسد بن هاشم بن عبد مناف وهي اول هاشمية ولدت هاشميا قال ابن الصباغ المالكي ولد
علي عليه السلم بمكة المشرفة داخل البيت الحرام في يوم الجمعة الثالث عشر من شهر الله الاصم رجب الفرد
الحرام سنة ثلاثين من عام الفيل قبل الهجرة بثلث وعشرين سنة وقيل بخمس وعشرين وقبل البعث
باثنتي عشرة سنة وقيل بعشر سنين ولم يولد في البيت الحرام قبله احد سواه وهي فضيلة خصه الله تعالى
بها اجلالا له واعلاء لمرتبته واظهارا لتكرمته وكان هاشميا من هاشميين واول من ولده هاشم
مرتين انتهى وحكى ابو عمر الزاهد في كتاب اليواقيت قال قال ابن الاعرابي كانت فاطمة بنت اسد امه
حاملا بعلي وابو طالب غايب فوضعته فسمته اسدا باسم ابيها فلما قدم ابو طالب سماه عليا
انتهى وفي ذلك يقول ابو طالب سميته بعلي كي يدوم له عز العلو وفخر العز ادومه وهو اول
من امن بالله تعالى ورسوله صلعم قاله ابن عباس وانس وزيد بن ارقم وسلمان الفارسي وجماعة ونقل
بعضهم الاجماع على ذلك ولم يعبد الاصنام قط وهو اخو رسول الله صلعم بالمواخاة وصهره على فاطمة سيدة
نساء العالمين وابو السبطين وسيد العلماء الربانيين والشجعان المشهورين والزهاد المذكورين
اخرج الطبراني وابن ابي حاتم عن ابن عباس رضه قال ما انزل الله يا ايها الذين امنوا الا وعلي اميرها
وشريفها واخرج ابن عساكر عن ابن عباس قال ما نزل في احد من كتاب الله ما نزل في علي وهذا انا لو ذهبت
اذكر يسيرا من مناقبه الجليلة واوصافه الجميلة لخرجت عن المقصود ولكنت كمن قال لعدما اتخذ له
ويحضاهه ما اعوزني وفي الكتب المفردة لذلك ما فيه الكفاية وقد صح النقل انه عم حين عبد الرحمن

ملجم ليلة الجمعة الحادي والعشرين من شهر رمضان المعظم سنة اربعين من الهجرة ومات من ضربته ليلة الاحد
وهي الليلة الثالثة من ليلة ضربه واختلفت في موضع دفنه والمشهور انه بالغري موضع معروف وهو الذي
يزار الان وما كان المقصود من التعرض لهذا الطرف من ذكره الا التبرك به وكان المصنف رحمه الله نور مرقده
الشريف فكان علينا ذكر شيء من ترجمته الشريفة وانما خصه بالذكر لما فيه من بيان الاستهلال لانه الواضع
لعلم النحو كما سياتي عن قريب ان شاء الله تعالى **الذي نصب** اي رفع واقام **علم الاسلام** العلم بالتحريك
ما ينصب في الطريق ليهتدى به وفيه استعارة مرشحة شبههم بالعلم وقرنها بما يلائم المستعار منه وهو
النصب والاسلام عبارة عن الاقرار باللسان وقيل الاقرار باللسان والتصديق بالجنان والعمل
بالاركان فيكون مرادفا للايمان وهو في الاصل الانقياد والاتباع ولا يطلق على غير هذا الدين الشريف
ورفع نكس الاصنام جمع صنم بالتحريك وهو ما اتخذ الناس معبودا من دون الله تعالى كالوثن وقيل انه معرب
شمن يشير الى كسر الصنم الذي كان على البيت لما صعد النبي صلعم على منكبيه وانما عبر عنه بالجمع اشارة الى
عظمه لانه كان اكبر اصنامهم فكانه كان عندهم بمنزلة اصنام كثيرة وحكاية كسره الصنم المذكور ما ذكره في الرياض
النضرة قال البغوي عن علي عليه السلام انه قال حين اتينا الكعبة قال لي رسول الله صلعم اجلس فجلست الى جنب الكعبة فصعد
على منكبي فنهضت لانهض به فراى مني ضعفا تحته فقال لي اجلس فجلست فنزل عني وجلس لي رسول الله صلعم
وقال اصعد على منكبي فصعدت على منكبيه فنهض بي فانه تخيل لي لو شئت لنلت افق السماء حتى صعدت
البيت وفي شواهد النبوة سال رسول الله صلعم عليا حين صعد على منكبيه كيف تراك قال علي اني كان
الحجب قد ارتفعت ويخيل الي لو شئت لنلت افق السماء فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم طوبى لك تعمل للحق
وطوبى لي ان احمل الحق انتهى قال فصعدت البيت فكان عليه تمثال الصنم صفر او نحاس وهو اكبر اصنامهم فنحى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال لي الق صنمهم الاكبر فكان موتدا على البيت باوتاد حديد
الى الارض فقال لي رسول الله صلعم ايه ايه جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا فجعلت ازاوله قال
اعالجه عن يمينه وعن شماله ومن بين يديه ومن خلفه حتى استمكنت منه قال لي رسول الله صلعم اقذف به
فقذفت به فتكسر كما تتكسر القوارير فنزلت الحاكم فاسعدت حتى الساعة فيه ما انه كان من قوارير رواه
الطبري وقال اخرجه احمد [illegible] ثم ان عليا ع اراد ان ينزل فالقى نفسه من صوب الميزاب تادبا
وشفقة على النبي صلعم ولما وقع على الارض تبسم فسأله النبي صلعم عن تبسمه فقال لاني القيت نفسي من هذا المكان
الرفيع وما اصابني الم قال كيف يصيبك الم وقد رفعك محمد وانزلك جبرئيل انتهى كذلك وفي كتاب
المناقب للموفق الخوارزمي ما يشعر بان هذه الحكاية كانت قبل الهجرة وصرح في المواهب اللدنية بان ذلك
كان يوم الفتح وهو الظاهر والله اعلم **جازم** اي قاطع من الجزم وهو لغة القطع **اعناق النواصب اللئام** حكاية لطيفة
الاعناق جمع عنق وهو الجيد والنواصب جمع الناصبة واهل النصب بفتح النون وسكون الصاد المهملة

المتدينون

المتدينون ببغض علي عليه السلام لانهم نصبوا له اي عادوه يقال نصبت لفلان اذا عاديته وعلى ذكر النصب
فما الطف ما حكاه القاضي احمد بن خلكان الشافعي في تاريخه وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان قال
ذكر ابو الفتح بن جني في بعض مجاميعه ان الشريف الرضي الموسوي رحمه الله احضر الى ابن السيرافي النحوي
وهو طفل جدا لم يبلغ عمره عشر سنين فلقنه النحو وقعد معه في الحلقة فذاكره بشيء من الاعراب على
عادة التعليم فقال له اذا قلنا رايت عمر فما علامة النصب في عمر فقال له الرضي بغض علي فعجب السيرافي
والحاضرون من حدة خاطره انتهى واللئام ضد الكرام في الاخلاق والحسب وبغض علي ع من اللؤم لما
ورد في ذلك من الاثار الكثيرة والاخبار الشهيرة منها ما رواه عبد الله بن مسعود قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من زعم انه امن بي وبما جئت به وهو يبغض عليا فهو كاذب ليس
بمؤمن ذكر من هذا **وواضع علم النحو لحفظ الكلام** اتفق العلماء على ان اول من وضع علم النحو وابتدع اساسه
علي ع قال ابو القسم الزجاجي في اماليه حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري حدثنا ابو حاتم السجستاني
حدثني يعقوب بن اسحق الحضرمي حدثنا سعيد بن مسلم الباهلي حدثنا ابي عن جدي عن ابي الاسود
الدئلي قال قال دخلت على علي بن ابي طالب ع فرايته متفكرا فقلت له فيم تفكر يا امير المؤمنين قال
اني سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت هذا احييتنا وبقيت
فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلاث فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل
وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن حركة المسمى والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم
ولا فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلاثة ظاهر ومضمر وشيء
ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه
اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن
فقال لي لم تركتها فقلت لم احسبها منها فقال بل هي منها فزدها فيها انتهى ثم من عناية الله سبحانه بهذه
اللغة ان قيض لها في كل زمان قوما يبحثون عن حقايق هذا العلم ودقايقه حتى صنفوا فيه الكتب المبسوطة
والرسائل المختصرة واشربت القلوب بحب هذا العلم حتى انه يتعلمه من ليس من العرب ولا دخل في اسلاكهم
لغتهم لطفا من الله تعالى بهذه اللغة الشريفة فشيع ارتخل في اعدها ما انقضت على الزمان وهو شديد
الاركان وما احسن من انشد العلامة اثير الدين ابو حيان النفسي من قصيدة طويلة يمدح فيها النحو
وسيبويه والخليل ثم ختمها بمدح ابن الاحمر: هو العلم لا كالعلم شيء وراءه * ففضل اخيه واتجح
فاصحه * وما فضل الانسان الا بعلمه * ولا امتاز الا ثاقب الذهن واقده * ويذهب فيه شاعر ناعد نا
يطول علينا حصرها وتكابده * وفي كل علم وكلما اصلها * هو النحو فاحذر من جهول يعانده * وفيه
من علم على شيد * مبانيه اكرم بالذي هو شائده * وما زال هذا العلم تنميه سادة * جهابذة تختاره

وفاصلة ولقد ابدع المصنف رحمه الله في جعله الاستهلال من ذكر الكلمة والكلام والابتداء والخبر والعلم
والرفع والنصب والكسر والجزم وهو من محاسن البديع المرغوب فيها **وبعد** بالبناء على الضم لقطعه عن
الاضافة لفظا وهو ظرف زمان كثيرا وقد يكون ظرف مكان قليلا وهنا صالح للاول باعتبار اللفظ وللثاني باعتبار
الرقم والواو للاستيناف والعامل في الظرف ما يفهم من السياق من مثل اقول او اعلم **فهذه** الفاء زائدة
دخلت على توهم اما اشعارا بلزوم ما بعدها لما قبلها او مثل الاصل اما بعد فحذفت اما وعوض عنها الواو
تخفيفا او كالفاء الفاعلية او للاشارة مجازية لان حقيقتها انما تكون للمشاهد المحسوس الحاضر فاذا
اشير بها الى المعدومات او الموجودات المجردة او المادية الغائبة عن الحس كان ذلك مجازا تنزيلا لها منزلة
عند العقل منزلة المحسوس الحاضر ثم الاشارة هنا الى المتن المعبر عنه بالفوائد الصمدية والمراد منها اما
الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على المعاني المخصوصة واما المعاني المخصوصة من حيث عبر عنها بالالفاظ
المخصوصة واما عن النقوش المخصوصة من حيث دلالتها على الالفاظ المخصوصة اولا والمعاني ثانيا او المركب
من الثلاثة او الاثنين منها اولا وليس لشي منها حضور في الخارج سوى النقوش اما الالفاظ فلعدم حصولها
في الخارج مجتمعة واما المعاني فظاهر واما المركبات فلاشتمالها على جزء معدوم في الخارج ثم مجموع
النقوش الحاضرة ليس الا شخصا واحدا معنى المتن هو مطلق النقوش الدالة على تلك الالفاظ فان اسماء
الكتب ليست من الاعلام الشخصية ولو كان اطلاقها على غير شخص واحد مما يسمى به مجازا بل من الاعلام
الجنسية الموضوعة للاشارة الى الحقائق الكلية وليس لها حضور في الخارج فعلى تقدير الاشارة الى
النقوش تكون الاشارة الى الحاضر في الذهن هكذا حرره غير واحد من المحققين فما وقع في كثير من كتب
المؤلفين من ان الاشارة في مثل هذا ان تكون حقيقية وتارة تكون مجازية بحسب وضع الخطبة
ليس بشي **الفوائد الصمدية** ال للعهد الحضوري نحو هذا الرجل والفوائد جمع فائدة ويأتي معناها
لغة وعرفا والصمدية نسبة الى عبد الصمد على ما اشتهر من ان المركب الاضافي المعرف صدره بعجزه تكون النسبة
الى عجزه ويحذف لها الصدر لان العجز هو المقصود بعد ولهذا كالزبيري في نسبة الى ابن الزبير وكذا اذا كان كنية
كالكلثومي في نسبة الى ام كلثوم والحق بهما ما خيف فيه اللبس كالاشهلي في نسبة الى عبد الاشهل والمنافي في نسبة الى عبد
مناف فمعنى هنا كذلك واما ما بنا فعلى من حيث في المضاف منسوبا اليه كعبشمي في نسبة الى عبد شمس ونحوه
والمحفوظ منه الفاظ يسيرة فلا يقاس عليه **في علم العربية** اي كائنة فيه على التشبيه بما بين اللفظ
والمعنى ملابسة الظرفية فانه يجعل المعنى ظرفا للفظ كما يفعل المتكلم من جهة كونه جامعا له آخذا بجوانبه بحيث
لا يخرج طرف من اللفظ عن طرف من المعنى وهو امر شايع في مثل هذه الابواب تقول حكم كذا وهذا الكتاب في علم كذا
وتارة يجعل اللفظ ظرفا للمعنى كما يقال هذه المسئلة في كتاب كذا وهو ظاهر حتى شاع ان الالفاظ قوالب
للمعاني فهي كالقوالب لها ويعبر له الكسوة واللباس والمراد بعلم العربية هنا علم النحو فقط لانه ما يشمل الكتاب

علم العربية وعلم الادب واقسامه

علي غير

على غير وكثيرا ما يطلق عليه على الخصوص وقد يطلق على ما هو اعم منه كما صرح به بعضهم حيث قال علم
العربية وعلم الادب مترادفان وهو اعني علم الادب علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا او كتابة
وقد صرح الزمخشري وغيره بانقسامه الى اثني عشر قسما منها اصول والبحث فيها اما عن المفردات فان
كان من حيث جواهرها وموادها فهو علم اللغة وان كان من حيث صورها وهيأتها فهو علم التصريف وان
كان من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية فهو علم الاشتقاق واما عن المركبات على الاطلاق
اي موزونة كانت او غير موزونة فان كان باعتبار هيأتها التركيبية وتاديتها لمعانيها الاصلية فهو علم
النحو وان كان باعتبار افادتها لمعان مغايرة لاصل المعنى فهو علم المعاني وان كان باعتبار تلك الافادة
في مراتب الوضوح فهو علم البيان واما عن المركبات الموزونة فان كان من حيث وزنها فهو علم العروض
وان كان من حيث اواخر ابياتها فهو علم القافية ومنها فروع والبحث فيها اما ان يتعلق بنقوش الكتابة فهو
علم الخط او يختص بالمنظوم باعتبار النظر في محاسنه ومعايبه من حيث هو منظوم وهذا هو العلم المسمى
بقرض الشعر او يختص بالمنثور وهو علم انشاء النثر من الرسائل والخطب ونحوها او لا يختص بشي منهما
بل يكون شاملا لهما وهو علم المحاضرات ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذيلا لعلمي المعاني والبيان
وبعضهم جعله قسما برأسه وهو الاولى فتكون الاقسام حينئذ ثلثة عشر **حوت** اي جمعت او احرزت
يقال حواه اي جمعه او احرزه **من هذا الفن** اي فن العربية والاشارة هنا ايضا مجازية ومن للتبعيض
ما نكرة موصوفة اي شيئا **نفعه اعم** من نفع ما لم تحوه فيجوز ان يكون الجار والمجرور حالا منها او موصولة
بمعنى الذي فلا يجوز الحالية حينئذ بل الجار والمجرور متعلق بحوت لا غير **ومعرفته للمبتدي** في هذا
العلم وهو الذي ابتداءه ولم يصل منه الى حالة يستقل فيها بتصوير المسائل فان بلغ الى حالة يستقل
فيها بتصوير المسائل فهو المتوسط وان استقل بالتصوير واستحضر غالب الاحكام في ذلك العلم وامكنه
اقامة الادلة عليه فهو المنتهي **اهم** من معرفة ما لم تحوه **تضمنت** اي اشتملت على **فوائد** جمع فائدة وهي لغة
ما حصلته او تحصل لك من علم او مال وعرفا ما يترتب من المصالح على فعل من حيث ترتبه عليه وهو
من حيث انه على طرف الفعل ونهايته يسمى غاية فيختلفان اعتبارا وعمّان الافعال الاختيارية وغيرها
واما الغرض فقد يفسر بما لاجله اقدام الفاعل على فعله ويسمى علة غائية له باعتبار ان العلة باعثة
الى الفعل والغرض بالقياس الى الفاعل وعلى هذا لا يلزم فيه الترتب فيكون اعم من الفائدة والغاية من وجه و
لذلك قيل قد يتخلف الغرض عن فائدة الفعل كما اذا اخطأ في اعتقاده وقد يفسر بفائدة مترتبة على الشي من حيث
هي مطلوبة بالاقدام عليه وعلى هذا يجب فيه الترتب فيكون اخص من الفائدة والغاية مطلقا **جليلة** اي عظيمة
من جل الشي اذا عظم ومنه الجليل للامر العظيم **في قواعد الاعراب** اي النحو وانما سمي به مع انه باحث عن الاعراب
والبناء معا لكونه اشرف اذ هو الاصل في الاسماء على الاصح ويطلق الاعراب ايضا على اجراء الالفاظ المركبة على

ما تقتضيه الاحكام النحوية كما يقال اعرب هذه القصيدة اذا تتبع الفاظها ببين كيفية جريها على قواعد النحو فلو
اريد هذا المعنى ايضا هنا لصح **وفرائد** جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة او الفرائد هي الدرر الكبار التي تفصل
بها والمراد بها هنا النكت الحسان والفوايد المرغوب فيها **لم يطلع** كنه احد لم يظفر **عليها الا اولو** اى ذوو وهو
اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه كما سيأتي بيانه **الالباب** اى العقول جمع لب فان لب كل شي خالصه ولب
الانسان عقله اذ هو سبب الفوز بالسعادة كلها في الدارين قال ابن التنيسي في كتاب الطريق الى الفصاحة ولفظ
اللب بمعنى العقل لم يجئ مفردا وانما جاء مجموعا كقوله تعالى لاولي الالباب قال السعد لم يأت لفظ اللب مفردا الا مضافا
كقوله ما رأيت من ناقصات عقل ودين اذهب للب الرجل الحازم من احداكن او مضافا اليه كقول جرير
يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به وهن اضعف خلق الله انسانا انتهى ويقال هذا البيت والذي قبله اغزل شعر
قالته العرب وقبله ان العيون التي في طرفها حور قتلننا ثم لم يحيين قتلانا **وضعتها** اى صنفتها وانشأتها
للاخ الاعز اى لاجله وفي القاموس الاعز العزيز ابي تراب **عبد الصمد** ابن حسين بن عبد الصمد العاملي
وهو اخوه الاصغر كان شيخا فاضلا نبيها الا انه لم يكن في رتبة اخيه وخلف الحي انا اصفه اسكن طوس
بلاد العجم والصمد السيد المقصود اليه في الحوائج من صمد اذا قصد والدائم الرفيع وعن ابن عباس في الصمد
السيد الذي كمل في سؤدده وعند المشبهة لعنهم الله المصمت الذي لا جوف له ويرده بان ذلك لا يكون الا
من صفة الجسم تعالى عن ذلك علوا كبيرا **جعله الله** اى صيره وهي جملة خبرية لفظا انشائية معنى **من العلماء
العاملين** بعلمهم والدعاء السنة بذلك بما ثبت في ادعية المخبر به كما ورد في ذلك من الاثار وصحيح الاخبار **ونفع
بها جميع المؤمنين** الايمان اخص من الاسلام اذ هو الاقرار باللسان ومعرفة بالجنان وعمل بالاركان والا سلام
هو الاول فقط او هما معا والمراد بذلك الكلام في ذلك يطول وليس هذا محله **ورتبتها**
اى هذه الفوائد الصمدية **على خمس حدائق** جمع حديقة وهي الروضة ذات الشجر والبستان من النخل او كل
ما احاط به البناء او القطعة من النخل كذا في القاموس وفيها استعارة مطلقة **فان قلت** هذه الحدائق هي
نفس الفوائد ولا معنى لاشتمال الشيء على نفسه **قلت** اشتمالها عليها من قبيل اشتمال الكل على اجزائه باعتبار
ان المشتمل مجموع الاجزاء والمشتمل عليه كل واحد منها او ان الاول مجموعها والثاني مجموعها لا بعنوان الاجتماع
بالاسر ويحتمل ان يراد بالفوائد الالفاظ وبالحدائق المعاني كما يصح ان يقال ان المعاني قوالب الالفاظ باعتبار ووجه
الحصر في هذه الخمس ان المذكور فيها اما مقصود بالذات او لا الثاني ما يتوصل به الى ما هو مقصود بالذات الثاني
الحديقة الاولى والاول اما ان يبحث فيه عما يتعلق بالاسماء او لا الاول الحديقة الثانية والثاني اما ان يبحث
فيه عما يتعلق بالافعال او لا الاول الحديقة الثالثة والثاني اما ان يبحث فيه عن الجمل او عن المفردات الاول
الحديقة الرابعة والثاني الحديقة الخامسة ولا يخرج عن المنهاج لان المحصور المقصود بالذات او ما
يتوصل به اليه **الحديقة الاولى فيما اردت تقديمه** من بيان تعريف العلم الذي هو بصدده وفائدته وموضوعه

وتعريف

وتعريف موضوعه واشياء اخر نذكرها عليك بالتفصيل ان شاء الله تعالى في خلالها وذلك لان المتفق عليه ان من اراد
الخوض في علم من العلوم على الوجه الاكمل ينبغي له ان يتصوره اولا بحقيقته وذلك العلم بحده ليحصل له الاحاطة
بجهة الوحدة التي باعتبارها جعلت المسائل الكثيرة علما واحدا فيأمن فوات ما يعنيه والاشتغال بما
لا يعنيه وان يعرف فائدته وغايته ليصون سعيه عن العبث وان يعرف موضوعه الذي يبحث عنه فيه ليكون
على زيادة بصيرة في طلبه فبين ذلك كله في مقدمة الرسالة فقال **غرة** اى هذه غرة بضم الغين المعجمة وتشديد الراء
المهملة وهي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم والغرة من الشهر ليلة استهلال القمر وفي الصحاح غرة كل
شيء اوله واكرمه تعلق التفسيرين الاولين يكون فيه استعارة مطلقة **النحو** قال ابو الفتح ابن جني في الخصائص
هو في الاصل مصدر شائع اى نحوت نحوا كقصدت قصدا ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم كما ان الفقه
في الاصل مصدر فقهت الشيء اى عرفته ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم وذكر له نظائر في خصوصه ما كان
شائعا في جنسه على ان اهل اللغة قال وقد استعملته العرب ظرفا انشد ابو الحسن يحدو بها كل فتى هيات
وهن نحو البيت عامدات انتهى وقيل انما سمي هذا العلم به لان امير المؤمنين عليه السلام لما املى اصوله على ابي الاسود
كما تقدم قال له انح هذا النحو يا ابا الاسود فسمي به تبركا بلفظه الشريف واصطلاحا **علم** وهو كالجنس يعم
جميع العلوم على تفاوت معانيها **بقوانين الفاظ العرب** القوانين جمع قانون وهو في الاصل لفظ يوناني او سرياني
موضوع لمسطر الكتابة وفي الاصطلاح قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها كقولنا كل فاعل مرفوع
ونحو كل مفعول منصوب وكل مضاف اليه مجرور وترادفه القاعدة والاصل والضابط وهذا فصل
اخرج به ما ليس بقوانين الفاظ العرب كعلم اللغة فانه ليس بقواعد كلية بل بجزئيات وقوله **من حيث
الاعراب والبناء** اخرج به ما عدا العلم المعرف فانطبق التعريف عليه جامعا مانعا واعلم ان هذا الحد جار على
عرف الناس الان من جعل علم التصريف علما برأسه غير داخل في علم النحو والمتعارف قديما شمول علم النحو له
لكثرة ما تحتاج مسائل من احد الفنين الى الاخر لما بينهما من شدة الارتباط فلم يكن السلف كسيبويه ومن
بعده يفردون احدهما عن الاخر بالتصنيف الا ما كان من ابي عثمان المازني وتلاه ابو الفتح ابن جني والزمخشري
وابن الحاجب وابن هشام وغيرهم كالمصنف هنا فانه في التهذيب سلك العرف المتقدم بين من المتاخرين
جمال الدين ابن مالك وناظر الجيش وابو حيان وعليه فيقال النحو علم باصول يعرف بها احوال الكلم من حيث الاعراب والبناء ومن حيث
الافراد والتركيب **وفائدته حفظ اللسان عن الخطأ** اى في الكلام والاستعانة على فهم كتاب الله تعالى
والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم بعضا قيل ومن ثم كانت معرفته واجبة لان فهم الشرائع
الواردة بلغة العرب لا يتم الا به وما لا يتم الواجب المطلق الا به فهو واجب ثم اللحن من اقبح الاشياء في
الانسان قال بعضهم لان اقرأ فاسقط احب الي من ان اقرأ فالحن وكتب كاتب لابي موسى الاشعري الى عمر من
ابو موسى الاشعري فكتب اليه عمر عزمت عليك لما قنعت كاتبك سوطا وذكر ابو عبيدة ان هذا الكاتب

هو حصين بن ابي الحسن العنبري وكانوا يكرهون ذلك اشد الانكار فقال رجل النبيه يا بني اصلحوا السنتكم
فان الرجل تنوبه النائبة فيحب ان يتجمل فيها فيستعير من اخيه دابته وثوبه ولا يجد من يعيره لسانه وقيل
النحو يبسط من لسان الالكن والمرء تكرمه اذا لم يلحن ، فاذا طلبت من العلوم اجلها ، فاجلها منها مقيم الالسن
وموضوعه موضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية وهي اللاحقة له لذاته او لجزئه او لعرض يساوي
ذاته كالتعجب اللاحق للذات لا بواسطة وكالحركة الارادية اللاحقة للانسان بواسطة انه حيوان ولا شك انه
جزء الانسان وكالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب **الكلمة والكلام** هذا اصح الاقوال الثلاثة
في موضوع علم النحو فقد قيل ان موضوعه الكلمة فقط لانه انما يبحث فيه عن الاعراب والبناء وما يتعلق بهما
ولا يرد ان ذلك من الاحوال اللاحقة للكلمة وانما الحكم على بعض الجمل بالاعراب المحلي لتنزيلها منزلة المفرد
ووقوعها موقعه وقيل ان موضوعه الكلام فقط لان الكلمة لعدم استقلالها بافادتها وعدم حسن السكوت
عليها لا تقع في المحاورات الا في ضمن الكلام بل لا يظهر اثر الاعراب والبناء في اخرها الا في ضمنه لا سيما عند
من ذهب الى انها قبل التركيب لا معربة ولا مبنية وقيل موضوعه كلاهما نظرا الى كلا الوجهين وقيل بناء على
تعارف القدماء من ادراج علم الصرف تحت النحو وعليه فكان على المصنف ان لا يترك الا موضوع علم النحو مجردا عن غيره
لان كتابه لم يشتمل الا عليه لا غيره واستمداده من الكلام العربي ومسائله المطالب التي يبرهن عليها فيه
كعلمنا بان الفاعل مرفوع والمفعول منصوب الى غير ذلك واللام في الكلمة والكلام للعهد الذهني اي المصطلح عليهما
عند النحاة **فالكلمة** شرع في الكلام على حقيقة الكلمة والكلام لانه انما يبحث عنهما بعد العلم بحقيقتهما اي اذا عرفت
ان موضوعه الكلمة والكلام فالكلمة واللام فيها للعهد الذكري فان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت عين الاولى
كما اذا اعيدت معرفة كانت عين الاولى كما اذا اعيدت النكرة معرفة وهذا اغلبي لا كلي وفيه كلام طويل ليس
هذا محله وهي لغة تطلق على الجمل المفيدة والقصيدة كقوله تعالى وكلمة الله هي العليا اي لا اله الا الله وقولهم
كلمة الحويدرة اي قصيدته والحويدرة لقب شاعر تصغير حادرة واسمه قطبة بن محصن ومعناه ان حسانا
اذا قيل له انشدنا قال انشدكم كلمة الحويدرة يعني قصيدته التي مطلعها بكرت سمية غدوة فتمتع وغدت
غدو مفارق لم يربع وهو اما من باب اطلاق الجزء وارادة الكل او من باب الاستعارة المصرحة من حيث الكلمة
لارتباط اجزائه بعضها ببعض كالكلمة الواحدة واصطلاحا عند المنطقي الفعل على ما قيل وعند النحوي **لفظ**
اي ملفوظ وهو في الاصل مصدر بمعنى الرمي مطلقا ثم خص بالرمي من الفم ثم اطلق عليه من باب اطلاق المصدر
على اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق الا ان هذا الاطلاق صار حقيقة عرفية والخلق بمعنى المخلوق مجاز لغوي
واشتهر تعريف اللفظ بانه الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية لكن انتقد بانه لا يشمل اللفظ البسيط
فمن ثم احتيج في تعريفه ما يلي صوت معتمد على مقطع الفم حقيقة او حكما فالاول كزيد والثاني كالمنوي
وقم المقدر بانت بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه الحقيقيين ان كان حقيقة فيهما او الحقيقي

والمجازي

والمجازي ان كان حقيقة في احدهما مجازا في الاخر ولا مخلص عند من لم يقل بالمسئلة وهم الاكثر الا بدعوى عموم
المجاز كما قاله ابن هشام في شرح اللمحة وانما لم يقل لفظ لكونه في الاصل مصدرا ومن حقه ان لا يثنى ولا
يجمع لانه موضوع للحقيقة التي من شانها ذلك مع ان اللفظ احضر ولو عبر بالقول بدلا عن اللفظ لكان اولى
لان القول اخص منه لاختصاصه بالموضوع على الاشهر فكل قول لفظ ولا عكس بالمعنى اللغوي ولم يكن يحتاج
الى التقييد بقوله **موضوع** والوضع لغة جعل الشيء في حيز معين واصطلاحا ما قيل تخصيص شيء بشيء متى اطلق
المخصص به فهم المخصص وقيل تعيين شيء لشيء بحيث اذا اطلق الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني ويسمى
الاول دالا والثاني مدلولا **مفرد** وهو ما لا يقصد بجزئه الدلالة على جزء المعنى المقصود من الجزئية
كزيد فان اجزاءه وهي زاي وياء ودال حروف التلاوة التي هي كل منها لا يدل على معنى ووقع في عبارة كثير
من المؤلفين ان المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فان اجزاءه وهي الزاي والياء والدال لا تدل على معنى
في نفسه وهو غلط لان الزاي والياء والدال ليست اجزاءه بل هي اجزاء اسماء اجزائه ومسمياتها
لا تدل على معنى انما يقال لها حروف المباني ويطلق بازائها حروف المعاني التي هي قسيمة الاسماء والافعال ونبه
عليه بعض المحققين والمندرج في المفرد ما لا جزء له كهمزة الاستفهام وما له جزء غير دال على معنى كما مر وما له
جزء يدل على معنى ليس جزء المعنى المقصود كعبد الله علما وما له جزء دال على معنى هو جزء المعنى المقصود ولكن
لم تقصد دلالته عليه من الجزئية كالحيوان الناطق علما للادمي فالمعنى غير مقصود في عبد الله والدلالة غير مقصودة
في الحيوان الناطق فافهم قال بعضهم واعلم ان الافراد للفظ بالذات وللمعنى بالعرض ويظهر ذلك بالتامل
الصادق في حقيقتهما فجعله صفة للفظ كما وقع في عبارة اولى من جعله صفة للمعنى كما وقع في عبارة
ابن الحاجب انتهى هذا مفهوم حد الكلمة واما احترازاته فاللفظ وان كان في التعريف بمنزلة الجنس وهو
انما يؤتى به لبيان اصل الذات لا لاخراج شيء اذ ليس شيء غير المعرف الا انه ينفى بمباينته ما عدا المعرف
وهذا معنى الاحتراز بالجنس كما افاده ابن هشام في شرح اللمحة فلذلك لا يقال يخرج عنه او يقال ان الجنس
هنا هو اللفظ لما كان اخص من الفصل من وجه صح الاحتراز به من جهة خصوصه وانما يمتنع بالجنس
دون الفصل فلكونه اظهر ايهام ان الكلمة تقدم جعله جنسا واحترز به عما ليس بلفظ كالدوال الاربع
وهي الاشارات والنصب والعقد والخطوط فانها موضوعة وليست بكلمات وخرج بالموضوع غير الموضوع
كالمهملات والمحرفات والالفاظ الدالة بالعقل والطبع وبالمفرد المركب وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه
فان حسن السكوت عليه فهو التام والا فالناقص كزيد قائم وعبد الله غير علم وان نحو ضرب
مفرد مع انه لا يصدق عليه تعريفه ويصدق عليه تعريف المركب لان جزءه وهو المادة يدل على الحدث
وجزءه الاخر وهو الهيئة يدل على الزمان وعلى نسبة ذلك الحدث الى الفاعل المعين او المبهم على الخلاف
في ذلك والتحقيق هو الاول فانتقض التعريف جمعا ومنعا واجيب بان المراد بالجزء المعتبر في التركيب

مايكون مرتبا في السمع والهيئة مع المادة ليست كذلك بل يوجدان مسموعين معا فلا انتقاض بهذا واما خروج
المركب بقيد المفرد على القول بانه موضوع والا فقد خرج بقيد الوضع كما هو مذهب جمع من المحققين منهم الرازي
وابن الحاجب وابن مالك قالوا ليس المركب بموضوع ودلالته على معناه عقلية لا وضعية واحتج له ابن مالك
في كتابه على المفصل بوجهين احدهما ان من لا يعرف من كلام العرب الا لفظين مفردين صالحين للاسناد احدهما
الى الآخر فانه لا يفتقر عند سماعهما مع الاسناد الى معرفة معنى الاسناد بل يدركه ضرورة وثانيهما ان الدال
بالوضع لا بد من احصائه ومنع الاستيناف فيه كما كان في المفردات والمركبات القائمة مقامها فلو كان الكلام
دالا بالوضع وجب ذلك فيه ولم يكن لنا ان نتكلم بكلام لم نسبق اليه كما لا يستعمل في المفردات الا ما سبق استعماله
وفي عدم ذلك برهان على ان الكلام ليس دالا بالوضع انتهى والاصح كما قال القرافي وعزي الى الجمهور ان المركب
موضوع اي بالنوع لا بالشخص فيكون خارجا بقيد المفرد كما مر بيانه وبيانه ان الوضع اما شخصي ان تعلق بالفاظ
معينة بعينها مفردات قياسية يحتاج في معرفتها الى علم الصرف كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على
زنة فاعل وكل اسم مفعول منه على زنة مفعول الى غير ذلك من القوانين الصرفية او بعينها مركبات قياسية
يحتاج في معرفتها الى علم النحو كما بين ان كل مضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل الى غير ذلك من
القوانين النحوية فالوضع جار في المفردات والمركبات معا **تنبيهان الاول** زاد ابن مالك في التسهيل في تعريف
الكلمة قيد الاستقلال لاخراج ابعاض الكلمات كحروف المضارعة والف الفاعل وياء تمنعه ياء النسب فانها
ليست بكلمات لعدم استقلالها ومن اسقط هذا القيد كالمصنف اي ما خرج اليه الرضي من ابعاض ما هي فيه كلمتان
صارتا لشدة الامتزاج كالكلمة الواحدة على انه اورد على ابن مالك ان مقتضى هذه الزيادة خروج ضمير الفاعل كقمت
مثلا فانه غير مستقل مع انه كلمة واجيب بان المراد بالمستقل ما يشمل المستقل بالفعل وبالقوة وبان الاصل في الضمير
ان يكون مستقلا نحو انا وانت وهو فلا يضر عروض اتصاله **الثاني** المفرد يستعمل لمعان فانه كما يطلق
على ما يقابل المركب كما هنا يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع على حدة كما في باب الاعراب بالحركات وعلى ما يقابل
المضاف وشبهه كما في باب النداء ولا النافية للجنس وعلى ما يقابل الجملة كما في قولهم الاصل في الخبر ان يكون مفردا
وعلى ما يقابل العلم المزجي والاضافي والاسنادي كما في باب العلم وعلى معنى الواحد كما في باب اسماء العدد لا يقال
فاستعماله في التعريف مخل لانا نقول انما يكون استعمال الالفاظ المشتركة في الحدود مخلا اذا لم تقم قرينة
تعين المقصود اما اذا قامت قرينة تعينه فلا وقدم تعريف الكلمة على الكلام لانها جزؤه والجزء مقدم على الكل
طبعا فقدم عليه وضعا ليوافق الوضع الطبع ومن قدم الكلام فلانه المقصود بالذات **وهي** اي الكلمة باعتبار
معناها ثلاثة **اسم وفعل وحرف** اي منحصرة في هذه الانواع منحصرة فيها كما يفيده السكوت في مقام البيان
والتقسيم ايضا اذ الاصل فيه ان يكون حاصرا او الدلالة على هذا الانحصار ثلثة احدها الاثر وهو ما روي
عن امير المؤمنين عم وغيره الثاني الاستقراء التام من ائمة العربية فانهم تتبعوا كلمات العرب فلم يظفروا

بغير

بغير هذه الثلثة ولو كان ثم نوع آخر لعثروا عليه الثالث الدليل العقلي ولهم في ذلك عبارات منها ان الكلمة
موضوعة لمعنى فلا يخلو اما ان تكون دالة لا محالة لان الوضع من اسباب الدلالة والدلالة لا تخلو اما ان تدل على معنى غير مستقل
بالمفهومية اولا الاول الحرف والثاني اما ان يدل على اقتران معناها باحد الازمنة الثلاثة اولا الاول الفعل
والثاني الاسم ومنها ان الكلمة اما ان يصح اسنادها الى غيرها اولا ان لم يصح فهي الحرف وان صح فاما ان تقترن
باحد الازمنة الثلثة اولا ان اقترنت فهي الفعل والا فهي الاسم ومنها ان العبارات بحسب المعبر عنه والمعبر عنه
من المعاني ثلاث ذات وحدث عن ذات وواسطة بين الذات والحدث يدل على اثباته لها او نفيه عنها
فالذات الاسم والحدث الفعل والواسطة الحرف وقال ابو جعفر بن صابر بقسم رابع سماه الخالفة وهو
اسم الفعل لانه خلف عن الفعل ولم يقل بذلك احد غيره ولم يلتفت اليه احد واعلم ان تقسيم الكلمة الى
هذه الثلثة من تقسيم الكلي الى جزئياته كانقسام الحيوان الى الانسان والفرس وغيرهما فيصح اطلاق المقسم
على كل من اقسامه وبهذا يندفع ما قد يقال ان العطف بالواو للجمع يقتضي ان تكون الكلمة مجموع هذه الثلاثة
دون جميعها اقساما للكلام فهو من تقسيم الكل الى اجزائه كانقسام السكنجبين الى خل وعسل فلا يصح اطلاق
المقسم على كل من اقسامه **فائدة** قال بعض المحققين جرت عادة ارباب التاليف بتعقيب الحدود بالتقسيمات
وفائدته اما تكميل معرفة المحدود او تحصيل مفهومات الاقسام ببيان ما يختص بكل من الاحكام انتهى وسمي
الاسم اسما اخذا من السمة او من السمو على ما تقدم لانه علامة على مسماه او لسموه على اخويه باستغنائه
عنهما للاخبار به وعنه ولهذا قدم عليهما في الذكر والفعل فعلا لدلالته بالتضمن على الفعل اللغوي الذي
هو الحدث والتبع به الاسم للاخبار به لا عنه والحرف حرفا لكونه على حرف اي طرف من الكلام من حيث انه
لا يدل على معنى في نفسه ولانه لا يقع عمدة في الكلام بخلاف غيره منهما لحذف الاخر عنهما **والكلام** لغة يطلق على ستة
معان الخطاب بشرط ان يكون معبرا عنه باللفظ المفيد ومنه تسميتهم ما بين دفتي المصحف كلام الله والاشارة
المفهمة ومنه قوله اذا كلمتني بالعيون الفواتر رددت عليها بالدموع البوادر واللفظ الذي لا يفيد
قيل ومنه الحديث هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس فانها تبطل ولو بالكلمة الواحدة وما يفهم
من حال الشيء وهو المسمى بلسان الحال ومنه قوله شكى الي جملي طول السرى ومعلوم ان الجمل لا يتكلم
وانما فهمت الشكوى من لسان حاله واسم الحدث الذي هو التكليم ومنه قوله قالوا كلامك هندا وهي مصغية
اي تكليمك هندا وما في النفس من المعنى ويعبر عنه باللفظ المفيد وذلك كان يقوم بنفسك معنى قام زيد
وقعد عمرو ونحو ذلك الذي تخيلته كلاما وهو المسمى بحديث النفس ومنه قول الاخطل ان الكلام
لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا قال ابو حيان في الارتشاف والذي يظهر ان ذلك كله على
سبيل المجاز لا على سبيل الاشتراك خلافا لمن زعم ذلك واصطلاحا **لفظ** اي ملفوظ ولم يعبر بالقول
لكونه اما له حاصر واوثر عليه اللفظ وان كان جنسا بعيدا لما تقدم **مفيد** اي دال على معنى يحسن السكوت

عليه لان الفائدة في الاصطلاح حيث وقعت قيدا للفظ او القول فالمراد بها الفائدة التامة اي التركيبية
لا الناقصة التي هي الافرادية اذ هي غير معتد بها في نظائرهم والمراد بحسن السكوت عليها ان لا يكون منتظرا
الى شيء كانتظار المحكوم به وعكسه فلا اثر لانتظاره الى المتعلقات من المفاعيل ونحوها وهل المراد
سكوت المتكلم او السامع ايهما او الكل ارجحها الاول لانه خلاف التكلم فكما ان التكلم صفة المتكلم كذلك
السكوت صفة له وخرج به ما لا فائدة فيه كالمركب الاضافي والمزجي والاسنادي المسمى به كتابط شرا
ودخل فيه ما لا يجهل معناه كالسماء فوقنا والارض تحتنا والنار حارة الا ان يراد بالمفيد المفيد بالفعل
ولا يسمى كلاما ما عليه جرى جمع وصحح به ابن مالك في شرح التسهيل ونقله عن سيبويه وغيره والمحققون
بل الاكثرون على خلافه ولو لم يكن شيء من القضايا البديهية مع كثرتها كلاما مع انها خبر بلا شك
ولا خبر الا كلام ونازع ابو حيان في شرحه على التسهيل فيما نقله ابن مالك عن سيبويه قال العلامة امتنع
قال نحو النار حارة ولا قال الكل اعظم من الجزء قال وكان بعض اهل عصرنا يقول العجب من هؤلاء النحاة يجيزون
لا تسمى القضايا المجهولة فيما ليست كلاما كقولنا النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان لا يجتمعان
وقد يرتفعان واجابوا بانهم لما شرطوا الكلام بانه الذي يفيد السامع علما لم يكن يعلم ان الكلام اذا طرق
سمع الانسان فاستفاد منه شيئا ثم طرقه ثانيا لم يعد مضمونه او انه لا يكون كلاما باعتبار المرة الثانية
لانه لم يعد علما لم يكن يعلم فيكون الشيء الواحد كلاما وغير كلام بحسب افادة السامع هذا انتهى قوله
بالاسناد وهو ضم احدى الكلمتين الى الاخرى ليفيد المخاطب فائدة تامة والباء للسببية او الاستعانة
او الالصاق او المصاحبة متعلقة بالمفيد او صفة مصدر اي افادة ملتبسة به وذكره من قبيل التصريح
بما علم التزاما لان المفيد بالمعنى المذكور مستلزم للاسناد ولكن لما كانت دلالة الالتزام مهجورة في التعريف
صرح به اذ المقصود من التحديد بيان الماهية وهي لا تعرف الا بذكر جميع اجزائها صريحا وفيه يقال ان احترز
به عن مثل غلام زيد ورجل وعلى سبيل التعداد اذ لا خفاء في انه لفظ مفيد مع انه ليس بكلام قطعا فاسد واعتبر
بعضهم في الكلام القصد اي قصد المتكلم افادة السامع لاخراج كلام النائم ونحوه فانه عار عن القصد
ورده بمنع كون ذلك ليس بكلام كما نحا ابو حيان ولم يسلم فلا حاجة الى التصريح بالقصد كما في التصريح لان حسن
سكوت المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا لما تكلم به او لان ما خرج به قد خرج بقيد الافادة واعتبر بعضهم
اتحاد الناطق ايضا احترازا عن ان يصطلح شخصان على ان يذكر احدهما اسما او فعلا ويذكر الاخر خبر المبتدا
او فاعل الفعل قال ابن مالك وهذا غير محتاج اليه لوجهين احدهما انه كما لا يعتبر اتحاد الكاتب في كون
الخط خطا كذلك لا يعتبر اتحاد الناطق في كون الكلام كلاما والثاني ان كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام
وانما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الاخر بالاخرى وفي الوجه الاول تسليم ان الكلام الواحد قد يصدر
من اثنين وهو لا يتصور البتة ضرورة ان كل كلام مشتمل على نسبة اسنادية الى الاخر والنسبة امر نفساني

لا يقبل

لا يقبل التجزي ولا يقوم الا بمحل واحد ثم عليه المدار قال بعضهم وهذا يعني اعتبار اتحاد الناطق لم ينقل عن
نحوي فيما نعلم وانما ذكره بعض من تكلم في الاصول انتهى قال البدر الدماميني في شرحه على التسهيل ولا كلام في
العجب من الشيخ جمال الدين عبد الرحيم الاسنوي حيث ذكر هذه المسئلة في كتابه المسمى بالكوكب الدري في تخريج
المسائل الفروع الفقهية على الاحكام النحوية فرتب على الاختلاف في هذه القواعد فرعا منها لو قال لزوجته ان
طلقتك فانت طالق فقال الاجنبي انت يعني الزوجة المذكورة وقال الاخر طالق وقال الزوج ينبني على اشتراط اتحاد
الناطق بالكلام لم يقع الطلاق والا وقع وقد علمت استحالة الوجه الاول فكيف ينبني عليه حكم شرعي قاله
انتهى قلت ... هذه المسئلة يحكيها قول على الاسنوي فانه لم ينقل ذلك في كتابه المذكور اصلا وهذه عبارته قال
بعد ان ذكر المسند وصحح عدم اشتراط ذلك في الكلام ومن فروع هذه القاعدة ان لو كان له وكيلان باعتاق عبد
او تفويض او غير ذلك واتفقا على ان يقول احدهما انت والاخر حر وكذا اشتغل فيها الان نقله وانتهى
كلام صاحب الكوكب الدري بنصه ومنه يعلم ان ما نقله من بناء الحكم الشرعي على المسئلة وهل هذا الا تشنيع
بحث ولا يتأتى اي لا يحصل الكلام الا في ضمن اسمين وله اربع صور مبتدأ وخبر كزيد قائم ومبتدأ
وفاعل او نائب عنه سد مسد الخبر نحو اقائم الزيدان وما مضروب العمران واسم فعل وفاعل نحو هيهات العقيق
ملفوظين كان الاسمان كما ذكر او مقدرين كنعم في جواب ازيد قائم او احدهما مقدرا كزيد في جواب من ذا
او في ضمن فعل واسم هو فاعل او نائب عنه كقام زيد وضرب عمرو ملفوظين كما ذكر او مقدرين
كنعم في جواب اقام زيد او احدهما مقدرا نحو بلى زيد في جواب ما قرأ احد ولا يحضرني هذا المقام الا في هذين
الخاصين قال بعض المحققين والانسب جعل نحو ... من ... الكلام الانشائي لان التركيب
العقلي الثنائي بين الثلاثة الاقسام لا يعدو ستا اسمان وفعلان وحرفان واسم وفعل واسم
وحرف وفعل وحرف فالكلام لابد له من الاسناد وهو لابد له من المسند والمسند اليه وهما لا يجتمعان
الا في اسمين ليكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه او فعل واسم ليكون الفعل مسندا والاسم مسندا
اليه واما الاقسام الباقية ففي الفعلين المسند اليه مفقود وكذا في الفعل والحرف احدهما مفقود او لو
جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه وان جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فليس باسناد
لا يعرض فانا لا نجعل حيث جعل ذلك كلاما وذهب ابن طلحة الى ان الالفاظ الواقعة جوابا نعم بل ان يكون
كلاما ان قامت مقام الكلام وجعل من ذلك نعم ولا في الجواب وهو خلاف المشهور والصحيح ما ... ان
مدار الكلام على المسند والمسند اليه وان تاتي من اكثر منهما وله اربع صور جملتان اما شرط وجزاء نحو ان
قام زيد قمت او قسم وجوابه نحو احلف بالله لزيد قائم وفعل واسمان نحو كان زيد قائما او ثلاثة نحو علمت زيدا
فاضلا او اربعة نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا ونصوص البحث الكلام ستة تنبيهات الاول ينقسم الكلام
الى خبر وانشاء لانه ان احتمل التصديق والتكذيب كان خبرا والا فانشاء ولا ثالث لانحصار فيما علمه

الحذاق من النحاة وغيرهم واهل البيان قاطبة وذهب كثير الى انقسامه الى الخبر والطلب والانشاء لان الكلام
اما ان يحتمل التصديق والتكذيب او لا الاول الخبر والثاني ان اقترن معناه بلفظه فهو الانشاء وان لم يقترن
بل تأخر عنه فهو الطلب والمحققون على دخول الطلب في الانشاء وان معنى اضرب مثلا وهو طلب الضرب مقترن
بلفظه واما الضرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلق الطلب لا نفسه قال بعض المحققين نعم ما قاله ان جعل
الخلاف بين من ثنى القسمة ومن ثلثها لفظيا امكن لان من ثناها جعل لفظ الطلب انشاء قال ان الكلام خبر وطلب كابن ملك
في الكافية او لفظ الانشاء فقال انه خبر وانشاء المعنى واحد وهو ما لا يحتمل التصديق والتكذيب غير انه سمي
مختلفين ما يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه وما يقارن وجود معناه وجود لفظه ومن ثلثها جعل لفظ الطلب
اسما للقسم الاول من ذلك المعنى ولفظ الانشاء للقسم الثالث منه انتهى الثاني اي خلاف المشهور عند النحاة
في كون الخبر والطلب بديهيين فلا يحتاجان الى التعريف ولا يحتاجان الى البرهان في الكلام لان بداهة الاخص
تستلزم بداهة الاعم ويدل على ذلك ان في الكلام ابحاثا لا بعض كبار الائمة حكاه بعض المتأخرين هذا ايضا
لكل واحد من الكلم الثلاث يجيء بعض خواص الاسم والفعل وما يعرف به الحرف الاسم كلمة معناها مستقل
بالمفهومية اي لا يحتاج في تعقله الى الكلام الذي علمه بها الى ضم ضميمة فقوله كلمة شامل للكلم الثلاث وقوله
معناها مستقل يخرج الحرف فان معناه غير مستقل كما سيأتي في موضعه عن قريب انشاء الله تعالى وقوله غير
مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والمستقبل يخرج الفعل فانه مقترن باحدها كما سيأتي
ولا يدخل بعدم الاقتران كونه بحسب الوضع الاول ليدخل اسماء الافعال نحو رويد وهيهات لاتحاد دال
على معنى مستقل هو الحدث غير مقترن في الوضع الاول لان الوضع الاول لها النقل الحدث فهذا المعنى
المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن وقد دخل نحو رويد وهيهات بلا شك على ان لان معناها العلمي غير مقترن
بحسب الوضع الاول فلا يخرج عنه الافعال المنسلخة نحو عسى وكاد لان معانيها مستقلة مقترنة في الوضع
الاول وهو الوضع الفعلي لما انها موضوعة لهذا الحدث والزمان يخرج عنه المضارع المشترك بين
الحال والاستقبال على راي ايضا لانه في الوضع الاول لاحد الزمانين معينا واللبس انما حصل عند السامع
بالاشتباه وكذا يخرج اسما الفاعل والمفعول لانهما كانا لا يعملان الا مع اشتراط الحال والاستقبال
الا ان ذلك الزمان مدلول عاملها العارض لا مدلولها بحسب الوضع الاول وكذا نحو القتل والضرب فانه
وان وجب فيهما احد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر لكن ذلك الزمان المعين لا يدل عليه المصدر
بحسب الوضع واما نحو الصبوح والغبوق فلم يقترن بزمان معين من الازمنة المذكورة وان اقترن بالزمان
لان معناها يصلح لان يقع ماضيا او حالا او مستقبلا ولهذا احتاج الى تعيينه بصيغة لافادة احدها
كاصطبح ويصطبح ولا ينتقض الحد بلفظ الماضي والمستقبل لانهما يدلان على نفس الزمان والزمان غير
مقترن بزمان فاذا اريد بهما الفعل الذي انقضى والذي لم يأت فالمعنى ماض نسبة حاصل في زمان او مستقبل في زمانه نحو

المضاف

المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فتوهم انه لم يسلم انه لم فالماضي حدث له العدم بعد الوجود والمستقبل
حدث معدوم له انتظار الوجود وليس معناه الشيء منها زمان معين بل الزمان المعين من لوازم تحققها
كالمصادر وللاحد لاسم احتج بذكر بعض خواصه ليزداد الطالب معرفة به فقال ويختص الاسم بالجر

الخاصة

اي بدخوله عليه لانه من خواصه وهو الكسرة التي يحدثها العامل فيه اعم سواء كان العامل حرفا او مضافا
وخاصة الشيء اصطلاحا ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره فان وجدت في جميع افراده فهي خاصة شاملة
ثم ان لم توجد في شيء من اغياره فهي خاصة حقيقية والا فاضافية هذا هو المشهور وقال بعض المحققين
من شراح الكافية خاصة الشيء عند النحاة ما لا يوجد بدون ذلك الشيء ويوجد ذلك الشيء بدونها صرح
به المصنف في شرح المنظومة وغيره وما اشتهر من جواز شمولها لجميع افراد الشيء فهو عند المنطقي انتهى ولما

الحد

الحد فهو المعرف الجامع المانع سواء دل على مجرد الماهية كالحيوان الناطق في تعريف الانسان ويختص
عند المنطقي باسم الحد التام ام لا كالحيوان الضاحك في تعريفه ويسمى عنده رسما فان قلت الذي يسبق الى الفهم
من اختصاص شيء باخر هو كونه مقصورا على الاخر لان معناه كونه بحيث يخص الاخر ولا يعدوه غيره فكان
عليه ان يقول ويختص الجر بالاسم قلت الاصل في لفظ التخصيص وما يتفرع منه ان يستعمل بادخال
الباء على المقصور عليه اعني ما له الخاصة فيقال اختص المال بزيد اي المال له دون غيره وذلك كما قلنا
ويختص الجر بالاسم وهذا هو الاستعمال العرفي الذي يسبق الى الفهم لكن شاع في العرف ادخال الباء على
المقصور اعني الخاصة كما استعمله المصنف ههنا وسر ذلك اما بناء على جعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا
في العرف او على تضمين معنى التمييز والاقتران فيلاحظ المعنيان معا وحاصله يرجع الى ملاحظة معنى
التمييز لان تخصيص شيء بشيء في قوة تمييز الاخر به وهو الانسب بمثل هذا المقام كما لا يخفى واجيب بعضهم
الى هذا الاستعمال وشدد النكير على من خالفه قيل وانما اختص الاسم بالجر لكونه اثر حرف الجر وهو من خواص
الاسم فكذا الجر لئلا يلزم تخلف الاثر عن المؤثر قال الفاضل الهندي وفيه نظر لجهة انه لا يلزم من
اختصاص المؤثر اختصاص الاثر فان الاثر قد يثبت بمؤثر اخر شتى الا ترى ان من خواص الفعل وان اثرها
وهو النصب لا يختص الفعل به بل يدخل في الاسم بمؤثر اخر واجيب بان ذلك انما اذا كان للاثر مؤثرات
شتى كالنصب اما اذا كان له مؤثر خاص فلا وهو ههنا كذلك اذ ليس للجر مؤثر سوى حرف الجر وهو بناء
على ان العامل في المضاف اليه حرف الجر مقدرا والاصح خلافه كما سيأتي واحسن ما قيل في تعليل ذلك
ان الاسم اصل في الاعراب والمضارع فرع فحط اعراب الفرع عن اعراب الاصل بجعل ما هو اصل البناء
اعرابا فيه وهو الجزم ومنع الجر عنه لئلا يزيد اعراب الفرع على الثلاثة ويختص بدخول اللام الساكنة
المسبوقة بهمزة الوصل ويعبر عنها بالمخرج نحو لام الابتداء وجواب القسم وجواب لو ولولا الداخلتين
على الفعل والمراد باللام المذكورة اللام المعرفة اذ هي المتبادرة عند الاطلاق حتى اذا اريد غيرها

نحوت فيقال الموصول او الزائد وقيل وانما اختص بها لانها موضوعة لتعريف الذات الموضوع للذات
هو الاسم وفيه نظر يعلم بما يأتي بان المراد باللام ما هو اعم من المعرفة ليدخل الموصول والزائدة ويحمل دخولها على
المضارع كاليجدع في قوله ٭ الى ربه صوت الحمار اليجدع ٭ على انه ضرورة خلافا للاخفش وبعض الكوفيين
وابن مالك ولم يعبر بال كغيره بل باللام اشارة الى اختيار مذهب سيبويه فيها الاشهر عنه ان اداة التعريف
هي اللام وحدها وسياتي تفصيل الاقوال فيها ان شاء الله تعالى و يختص ايضا بدخول التنوين عليه وهو في الاصل
مصدر نونت الكلمة اذا الحقتها نونا ثم غلب على نون تثبت لفظا لا خطا واستغناء عنها بتكرار الحركة
تخرج بقولنا لا خطا سائر النونات المزيدة ساكنة كانت او غيرها التي تثبت خطا وهذا الحد احسن الحدود
واخصرها كما قيل وانواعه ستة على المشهور المختص بالاسم منها اربعة الاول تنوين التمكين وهو
اللاحق للاسم المعرب المنصرف ما عدا الجمع بالالف والتاء والجمع غير المنصرف اعلاما بتمكنه على اصالته بحيث
لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف ويسمى تنوين الامكنية ايضا وتنوين الصرف فعلك كزيد
ورجل ومال الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع
سماعا في باب اسم الفعل كصه ومه وايه وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه وسيبويه اخر وتوهم بعضهم
ان تنوين رجل للتنكير وعده ابن الحاجب بفائدة بعد جعله على ان اللائق وانا لا ارى مانعا من ان يكون
تنوين واحد للتمكين والتنكير معا فان حرفا يفيد معنيين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فتقول
التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت به الاسم تمحض للتمكين انتهى وعلى هذا يكون تنوين التنكير
المختص بالصوت واسم الفعل هو المتمحض للدلالة على التنكير كما قال بعضهم الثالث تنوين المقابلة
وهو اللاحق للجمع بالالف والتاء نحو مسلمات جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم اذ ليس للتمكين ولا
لم يثبت مع التسمية به كعرفات وتنوين التمكين لا يجامع العلتين ولا للتنكير لانه انما يلحق المبنيات
كان ولا عوضا عن المضاف اليه اذ لا اضافة ولا عن الفتحة نصبا كما قيل والا لم يوجد في الرفع والجر على ان
الفتحة قد عوض عنها الكسرة فاهذا العوض الثاني ينبغي كونه للمقابلة وهو معنى مناسب يمكن اعتباره
الرابع تنوين العوض وهو اللاحق للاسم عوضا عن حرف اصلي او زائد او عن مضاف اليه مفردا وجملة فالاول
كجوار وغواش فالتنوين فيهما عوض عن الياء المحذوفة على الصحيح وهو مذهب سيبويه والجمهور لا عن حركة
الياء وتخفيفها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف في النصب بعد الحذف مثل سلام
وكلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافا للاخفش الثاني كجندل فان تنوينه عوض عن الالف في جنادل
قاله ابن مالك قال ابن هشام والذي يظهر انه للصرف ولهذا يجر بالكسرة الثالث تنوين كل وبعض واي
اذا حذف ما تضاف اليه نحو وكل في فلك تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى في الخفض
على ان التنوين في ذلك للتمكين رجع لزوال الاضافة التي كانت تعارضه الرابع اللاحق لاذ في نحو يومئذ

حينئذ

حينئذ تنظرون اي حين اذ بلغت الروح الحلقوم فحذفت الجملة المضاف اليها تخفيفا وعوض عنها التنوين
وكسرت الذال لالتقاء الساكنين وقال الاخفش هو للتمكين والكسرة اعراب المضاف اليه وانما اختص الاسم بهذه
الاقسام الاربعة من التنوين لانها لمعان لا توجد الا فيه واما التنوينان الاخيران فاحدهما تنوين الترنم
وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا من حرف الاطلاق وهو الالف والواو والياء في انشاد كثير من تميم كقوله
٭ وقولي ان اصبت لقد اصابن ٭ وكذا الاعاريض المصرعة والمقفاة كقوله ٭ قفا نبك من ذكرى حبيب
وعرفان ٭ وقوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل والفرق بين التقفية والتصريع ان التقفية على
المشهور جعل العروض موافقة للضرب في الزنة موافقا له في الروي والتصريع جعل العروض مقفاة
ان يخالف الضرب في الوزن موافقا له في الروي والعروض اسم لاخر جزء في النصف الاول من البيت والضرب
اسم لاخر جزء من البيت والروي هو الحرف الذي تنسب اليه القصيدة واما القافية فالمختار عنده من
اقوال سبعة انها عبارة عن المتحرك قبل الساكنين الى اخر البيت مع ما بينهما ايضا ان كان كما نص في محله
وظاهر كلام جماعة ان هذا التنوين يحصل للترنم وبه صرح ابن يعيش وادعى ان الترنم يحصل بالنون
نفسها لانها حرف اغن ونقل السيد في شرح اللباب فقال هذا التنوين يستعمل في القوافي للتطريب
وذلك لانه حرف العلة مد في الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم كان الترنم عند الخيشوم وعلى
هذا يكون تسميته بتنوين الترنم حقيقة والمحققون على انه جيء به لقطع الترنم الحاصل من حرف الاطلاق
لقبوله لمد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالنون بدلا منه لقطعه فعلى هذا يكون تسميته
اما مجازا من باب الحذف اي تنوين ترك الترنم او من باب التضاد كقولهم داود القياسي وفي الحديث القدرية
مجوس هذه الامة وداود نفى القياس والقدرية ينفون القدر فيقولون الامر انف قال ابن عقيل وهو
مبني على ان القدرية طائفة يكذبون ان الله قدر الاشياء في القدم وقد انقرضوا وصار القدرية لقبا
للمعتزلة لاسنادهم افعال العباد الى انفسهم واثباتهم القدرة لهم الا ان فقول ابن هشام في حواشي التسهيل
ان قول ابن عقيل ليس بشيء لان القدرية اثبتوا القدر لانفسهم مبني على الثاني وكلام ابن عقيل على
الاول نبه عليه التقي الشمني في حاشية المغني الثاني تنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة اي التي
اخرها ساكن ليس حرف مد كقوله ٭ كان فقيرا معدما قالت وانن ٭ وكذا الاعاريض المصرعة كقوله
وقاتم الاعماق خاوي المخترقن ٭ وسمي غاليا من الغلو وهو مجاوزة الحد لانه تجاوز حد الوزن
وفائدته الفرق بين الوقف والوصل فاذا جيء به اذن بالوقف وجعله ابن يعيش من نوع الترنم والذي
يصح ان تسمية هذين القسمين تنوينا مجاز لعدم اختصاصهما بالاسم ولحاقهما السكت لثبوتهما خطا
وسقوطهما في الوصل نص عليه ابن مالك في التحفة وزاد بعضهم تنوين الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف
كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة والمنادى المضموم كقوله ٭ سلام الله يا مطر عليها ٭ وتنوين

انظر التقفية والتصريع
وصيغ العروض
والضرب
انظر الروي والقافية

الشذوذ كقول بعضهم هاؤلاء قومك حكاه ابو زيد وتنوين الحكاية مثل ان تسمى رجلا بعاقلة لبيبة فتحكيه بتنوينه
وجعل ابن الخباز كلا من تنوين ما لا ينصرف وتنوين المنادى قسما برأسه فتكون الاقسام على هذا عشرة
ونظمها بعضهم فقال • اقسام تنوينهم عشر عليك بها • فان تقسيمها من خير ما حرزا • مكن وعوض وقابل
والمنكر زد • رنم واحك اضطر غال وما همزا • **ويختص بالنداء** بالموضع كسائر النون وغيرها وهو دعاء مسمى
الكلمة بحرف نائب عن ادعو اكيا زيد ونحو يا رجل وقيل انما اختص به لان المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون
الا اسما وقيل لكان الاولى ان يخص بمطلق المفعول به لا بخصوص النداء واجيب بان تلك خاصة خفية لا يدركها
المبتدى بخلاف النداء والمقصود من ذكر الخواص تقريب الفهم من المبتدى ولا ما يحدد معنى عنها **تنبيه** لا يرد على تلك ما
عبادة كالفعل في الا يا اسجدوا في قوله • الا يا اسقياني قبل غارة سنجال • والحرف في يا ليتني كنت معهم • يا رب كاسية
في الدنيا عارية يوم القيمة والجملة الاسمية كقوله • يا لعنة الله والاقوام كلهم • والصالحين على سمعان
من جار • فقيل هي للنداء والمنادى محذوف وقيل هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الاجحاف بحذف الجملة كلها وقال
ابن مالك ان وليها دعاء كهذا البيت او امر كما الاية فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو يا ادم اسكن
يا نوح اهبط ونحو يا مالك ليقض علينا ربك والا فهي للتنبيه قال ابن هشام في المغنى **ويختص بالتثنية والجمع**
لان فيهما معنى النعت والنعت من خواص الاسم لان المراد منه اختصاص المنعوت ليفيد الاخبار عنه والفعل
والحرف لا يخبر عنهما فلا يصح نعتهما وهذا التعليل احسن من غيره واما نحو يضربان ويضربون فالتثنية
والجمع انما هو على الضمير الذي هو الاسم لا الفعل وقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب وقوله ثم
رب ارجعون على ان المراد ارجعني ارجعني وليس الاول تثنية ولا الثاني جمعا اذ التثنية ضم مفرد الى
مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مثله او اكثر في اللفظ غيره في المعنى وامر يا ارجعون بمعنى التكرير كما
ذكرنا والتكرير ضم شيء الى مثله في اللفظ والمعنى للتأكيد والتقرير والغالب في التأكيد ان يكرر بلفظين
فصاعدا لكنه اختصر واكتفى في بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث ان التأكيد
اللفظي فيه ضم شيء الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى فيه فقوله اضرب بمعنى اضرب اضرب مثل لبيك وسعديك
وقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثنى وليس به قاله الرضى **تنبيه** كتب المصنف في الهامش
وجعل بعضهم التصغير ايضا من خواصه ولم يعد عليه ما احسنه ودفع بانه شاذ اذا نهى ثلث ومثله قول
الشاعر • يا ما اميلح غزلانا شدن لنا • من هؤليائكن الضال والسمر • قال ابن هشام في المغنى لم يسمع
تصغير افعل في التعجب الا في احسن واملح ذكره الجوهري ولكن النحويين مع هذا قاسوه ولم يحك ابن مالك على افعل
التفضيل لشبهه به وزنا واصلا وافادة للمبالغة ولم يحك ابن مالك اقتباسه الا عن ابن كيسان وليس
كذلك قال ابو بكر بن الانباري ولا يقال الا في ملحي انتهى وقيل هي ما انيب فيه الفعل مقام المصدر
للدلالة عليه بلفظه وقيل ان التصغير راجع الى التعجب بمعنى هن ملحات على معنى الشفقة نحو يا بني نفسي

ما وضع في غير موضعه كما قالت هند وقيل انه راجع الى الاسم لانه افاد انه على السبب الخفي والتصغير يناسب
الخفاء لكن لما لم يمكن تصغيرها جعلوا علامة التصغير في فعل التعجب الذي هو خبر عنها **والفعل كلمة معناها**
مستقل بالمفهومية اي لا يحتاج في تعقله والدلالة عليه بها الى ضم ضميمة كما قلنا في الاسم واعلم ان الفعل
مشتمل على ثلثة معان الحدث الذي هو المصدر والزمان والنسبة الى الفاعل وهي نسبة حكمية ملحوظة
من حيث انها حالة بين طرفيها والة لتعرف حالهما مرتبطا احدهما بالاخر ولا خفاء في ان هذه النسبة في
المعنى بالاقتران بالزمان بعين كون المراد بالحدث ما المراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل الاعم لكن لا يختص
الا في ضمن التضمني فقوله كلمة شامل للكلمات الثلث وقوله معناها مستقل يخرج الحرف وقوله **مقترن**
باحدها اي باحد الازمنة الثلثة المتقدم ذكرها مخرج للاسم لانه غير مقترن باحدها اما لانه بحسب الوضع
الاول ليخرج اسماء الافعال فتدخل الافعال المنسلخة لانها لا تقترن معناها بالزمان بحسب الوضع الاول كما
بيانه **ويختص الفعل بقد** الحرفية اذا كان متصرفا خبريا مثبتا مجردا من ناصب وجازم وحرف تنفيس نحو
قد يقوم وهي معه كالجزء فلا يفصل منه بشيء الا بالقسم كقوله • فقد والله بين لي عناقي • وسمع قد لعمري
بت ساهرا ويجوز حذف ما بعدها لدليل كقول النابغة • افد الترحل غير ان ركابنا • لما تزل برحالنا وكان قد
اي وكان قد زالت وانما اختص بها لانها لمعان لا تصلح الا للفعل سنة احدها تقريب الماضي من الحال نحو
قد قامت الصلوة الثاني التحقيق نحو قد يعلم الله الثالث التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وسيأتي المعنى
كلام على هذه المعاني في حديثنا المفردات ان شاء الله تعالى الرابع النفي حكى ابن سيده قد كنت في خير فتعرفه
بنصب تعرف وهذا اشار في التسهيل بقوله وربما نفي بقد فنصب الجواب بعدها قال ابن هشام وهو غريب
وحمله على خلاف ذلك الخامس التكثير كقوله قد اترك القرن مصفرا انامله • كان اثوابه مجت بفرصاد •
والاحسن الاستشهاد على ذلك ببيت العروض • قد اشهد الغارة الشعواء تحملني • جرداء معروقة اللحيين
سرحوب السادس التوقع نحو قد يقدم الغائب اليوم وهو مع المضارع واضح واما مع الماضي فاثبته الاكثرون
قال الخليل يقال قد فعل لقوم ينتظرون الخبر **ويختص بلم** لانها تنفي الفعل وهو معنى لا يصلح الا له وهي
مختصة بالمضارع كما سياتي **والحرف كلمة معناها غير مستقل** بالمفهومية اي يحتاج في تعقله والدلالة
عليه بها الى ضم ضميمة لانه انما يكون ملحوظا باعتبار انه الة لمعرفة غيره فيحتاج الى ملاحظة الغير من حيث انه
متبوع له فلا يكون مستقلا كالابتداء الذي هو مدلول من في قولك سرت من البصرة فانه لا يتصور ولا
يتميز الا بذكر السير والبصرة ولا يتعقل الا بتعقلها وقس على ذلك سائر معاني الحروف واما الابتداء
الذي هو مدلول لفظ الابتداء فهو معنى مستقل ملحوظ للعقل بالذات يمكن ان يحكم عليه وبه ولا يرد
الاسماء الموضوعة للنسب لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية هذا وتحقيق المقام
يتوقف على تمهيد مقدمات احدها ان وضع الحروف كلها من وضع العام لموضوع له خاص وانه وضع

الاسماء الموضوعة للنسب انما هو من قبيل وضع العام لموضوع له عام الثانية ان النسب بين الامرين انما
تتعقل بتعقلهما ان عاما فعاما وان خاصا فخاصا الثالثة ان افراد النسب ليست لها الا افراد حقيقة الا مفهوم
الكلية والجزئية مخصوص بالمعاني المستقلة الثالثة ان مدار كون مدلول اللفظ مستقلا بالمفهومية
منه على احد الامرين اما ان يكون ملحوظا بالذات لتعرف احواله لا بالتبع بان يكون آلة لملاحظة ما هو حالة
من احواله او بان يكون اللفظ الدال عليه كافيا في احضاره في الذهن بحيث لا يتوقف على ذكر ضميمة وان لوحظ
بالتبع اذا تمهد هذا فنقول انما كانت مدلولات الحروف غير مستقلة بالمفهومية لانها لما كانت بموجب المقدمة
الاولى موضوعة لنسب جزئية توقف تعقلها بمقتضى المقدمة الثانية على تعقل متعلقاتها المعينة ثم
لما كان تعقلها آلة لملاحظة تلك المتعلقات ولم تكف الفاظ الحروف في احضارها في الذهن بل لا بد معها
من الضمائم وهي الالفاظ الدالة عليها لم تكن مدلولاتها بمقتضى المقدمة الثالثة مستقلة بالمفهومية
منها بخلاف مدلولات الاسماء الموضوعة للنسب فانها لما كانت موضوعة لنسب كلية يكفي في تعقلها
تعقل متعلقاتها اجمالا وكانت هي كافية في احضار تلك المتعلقات كانت مدلولاتها مستقلة بالمفهومية
لكن لما كانت لا تستعمل في معانيها الا مضافة الى متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها التزم
ذكرها لفهم هذه الخصوصيات فاندفع ما يتوهم من اختلال حد الاسم بها جمعا وحد الحرف منعا فقوله كلمة
شامل للكلمات الثلاث وما بعده مخرج للاسم والفعل وقوله **ولا يعقل** الا بغيره لتحقيق ماهية الحرف لا
للاحتراز به عن شيء ولا يجب في القيد ان يكون للاحتراز بل قد يكون لتحقيق الماهية او للايضاح وقال
ابن الحاجب في شرح المفصل الا القيد لابن معطي ... انه لا يحتاج في الحقيقة الحد الحرف لانه كلمة محصورة
ويعرف اي يميز الحرف **بعدم قبول شيء من خواص اخويه** الاسم والفعل المذكورة او غيرها وانما ميز بذلك
مع ان الحد مغن عنه لتسهيل على المبتدئ لخفاء الدلالة عد الحرف ما طالت المحققون الكلام واختلط
فيه آراء الائمة الاعلام ونحن بحمد الله [illegible] بلباب التحقيق فعليك بالتمسك به فانه يغنيك حقيق
تنبيه قال ابن الحاجب في شرح المفصل ما معناه ان تمييز الحرف بعدم قبوله شيئا من خواص اخويه دور لا
ح يتوقف معرفة الحرف على معرفة تلك الخواص ومنها ما هو حرف فيلزم الدور واجيب بان توقف معرفة
الحرف على تلك الخواص انما هو من حيث انها علامات له لا من حيث انها حروف فاختلف
الجهة فلا دور **هذا التقسيم** للاسم من تقسيم الكلي الى جزئياته وهو ان يضم اليه قيود متباينة او متغايرة
ليحصل من انضمام كل قيد اليه قسم منه **الاسم ان وضع لذات** اي معنى قائم بنفسه بقرينة مقابلة
فاسم عين ويقال له اسم شخص وهو ما يعني [illegible] **كزيد** ومسجد **او وضع لحدث** اي معنى قائم بغيره
سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر **فاسم معنى كضرب** وقول بعضهم
ان العين تطلق على المعنى نحو عين اليقين وعين الربا فكيف يجعل قسيما للمعنى ليس بشيء لان العين

مشترك

مشترك بين المشخص والحقيقة **تنبيه** المراد بالقيام بالغير كونه ناعتا له اي بحيث يصح ان يشتق منه اسم محمول
عليه كالضارب من الضرب او كونه حاصلا في الغير مختصا به بحيث تكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الآخر
تحقيقا كالضرب في الضارب او تقديرا كالاصوات القائمة بالاجسام والعلوم والمعارف القائمة بالمجردات
والصفات القائمة بالمجردات والصفات القائمة بالله تعالى فان شيئا من هذه الامور سوى الاجسام غير
مشار اليه بحسب الحس لكن كل واحد منها بحالة لو امكن الاشارة اليه حسا لكانت الاشارة اليه عين
الاشارة الى حامله او كان محلا للشيء بعين الاشارة الى محله ان كان حالا في محله واما تفسيره بالتبعية في
التحيز فينتقض بصفات الباري تعالى وصفات المجردات بل بالصفات الاعتبارية للمتحيزات كذا قرره بعض
المحققين نفعنا الله به **او وضع للمنسوب اليه حدث** نسبة ثبوتية **فمشتق** وهو ما يعني المنسوب اليه الحدث — المشتق
اما ان يكون ذاتا ما اي مبهمة لا تعين لها اصلا ويسمى صفة وهو اما ان ينسب اليه الحدث على وجه الحدوث
وهو اسم الفاعل **كضارب** او على وجه الثبوت وهو الصفة المشبهة كحسن او وقع عليه وهو
اسم المفعول كمضروب او بالزيادة موصوفة على غيره فيه وهو اسم التفضيل كافضل واما ان يكون ذاتا ما
باعتبار فاما ان يعتبر كونه زمانا للحدث وهو اسم الزمان او كونه مكانا له وهو اسم المكان او كونه آلة لحصوله
وهو اسم الآلة وانما قلنا انه منحصر في هذه الثلثة باعتبار بعض الصفات لان معنى مقام مثلا مكان
فيه القيام لا شيء او ذات ما فيه القيام بخلاف القائم فان معناه ذات ما له القيام كذا قرره بعض الاعيان من المحققين
ثم [illegible] المراد بالذات هنا ما يستقل بالمفهومية لا ما يقوم بنفسه ليدخل نحو مفهوم ومضمر مما يقوم بغيره
من المشتقات **وايضا** مصدر آض اذا رجع وهي كلمة لا تستعمل الا مع شيئين بينهما توافق ويمكن استغناء — [illegible]
كل منهما عن الآخر فخرج بالشيئين نحو جاء زيد ايضا لفقد ما عليه لفظا ومقدرا وبالتوافق نحو جاء عمرو ومات
ايضا وبامكان الاستغناء نحو اختصم زيد وعمرو ايضا لانه لا يقال في شيء من ذلك وهو مفعول مطلق
حذف عامله سماعا كما نقل او حال حذف عاملها وصاحبها اي ولنرجع الى تقسيم الاسم رجوعا او راجعين
رجعا الاسم **ان وضع لشيء بعينه فمعرفة** والمراد ليستعمل في شيء بعينه وليس المراد التعيين الشخصي — المعرفة
بالتعيين بوجه ما ليدخل الجنس واراد ليستعمل في شيء بعينه من حيث انه بعينه وحاصله الاشارة
الى معين عند السامع من حيث هو معين بوجه ما وبهذا خرج النكرات عن التعريف لان معانيها
وان وجب تعينها عند السامع لكن ليس في اللفظ اشارة اليه بخلاف الضمائر الراجعة اليها فان فيها
اشارة الى ذلك التعين وكذا المعرف بلام العهد اذا كان المعهود منكرا كما في قوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون
رسولا فعصى فرعون الرسول فان الاول نكرة والثاني معرفة ولا فرق بينهما الا بما ذكرنا من الاشارة
وعدمها ثم الشيء المذكور في التعريف يعم ما وضع له اللفظ كما في الاعلام وما وضع لما يصدق عليه
كسائر المعارف وهذا مبني على ما اشتهر من ان المعتبر في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع

سواء كان معينا في الوضع ام لا فيندرج فيه الاعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف
فان لفظ انا مثلا لا يستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه وليست
موضوعة لواحد منها والا لكانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة موضوعة اوضاعا
بعدد افراد المتكلم وهو باطل اتفاقا اذ لا يمكن ان يحصي واضع اللغة اصطلاحا كل واحد من الخصوصيات
التي يطلق عليها لفظ انا فوجب ان تكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض
من وضعها له استعمالها في افراده المعينة دونه وقس عليه سائر المعارف سوى العلم ولهذا صرح
العلامة التفتازاني بان ما سوى العلم انما وضع لمعان كلية لتستعمل في افرادها المعينة هذا هو
المشهور عن اهل العربية ونسب الى الجمهور لكن انتقده بعض المتأخرين باستلزامه كون هذه الالفاظ
الشايعة الاستعمال مجازات لا حقائق لها اذ لم تستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا يصح
استعمالها فيها اصلا وهذا مستبعد جدا كيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم
استلزام المجاز الحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الى ان يتمسك في ذلك بامثلة نادرة فلا يخفى (?)
ما افاده بعض المحققين من انها موضوعة لكل واحد من جزئيات تلك المفهومات الكلية وضعا واحدا
عاما وتلك المفهومات جعلها الواضع آلة لملاحظتها عند الوضع فلا تستلزم الاشتراك ولا كونها
مجازا في شيء منها ولا وجود المجاز بدون الحقيقة وتعريف المعرفة محمول على ظاهره فتفهم والمعارف على
المشهور كلها سبعة بادخال المعرف بالندا كما ذهب اليه ابن مالك واختاره المصنف ووجه التخصيص (?)
فيها ان التعيين المشار اليه في لفظ المعرفة اما ان يفيده جوهر اللفظ وهو العلم وهو اما جنسي ان كان
المعهود جنسا او ماهية كاسامة او شخصي ان كان فردا منها كزيد او يفيده حرف وهو قسمان ما لا يحتاج
الى القصد وهو المعرف باللام وما يحتاج اليه وهو المعرف بالندا او تفيده القرينة في الكلام وهو المضمر
او تفيده الاشارة الحسية الى نفسه وهو اسم الاشارة او تفيده الاشارة العقلية الى نسبة معلومة
للسامع اما خبرية وهو الموصول او لا وهو المضاف لكن الاضافة الى غير معين لا تفيده تعيينا فهو المضاف
الى احد الخمسة الاول من المعارف العلم وهو ما وضع لمعين لا يتناول غيره فخرج بالمعين النكرة وبما
بعده بقية المعارف وهو نوعان كما علمت شخصي وجنسي فالشخصي مسماه نوعان اولو العلم كزيد
وخرنق وما يؤلف كالقبائل كقرن والبلاد كعدن والخيل كلاحق والابل كشذقم والبقر كعرار والغنم
كهيلة والكلاب كواشق وينقسم الى مرتجل وهو ما استعمل من اول الامر علما كسعاد وفقعس ومنقول
وهو الغالب وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها وينقل اما من اسم عين كاسد وثور او اسم
معنى كفضل وزيد او من مشتق اما وصف لفاعل كحارث وحاتم ومحسن او لمفعول كمنصور ومحمد او غير
ذلك وما وقع لابن معط في الفيته من ان محمدا مرتجل حيث قال ثم الذي في الناس منه مفرد مرتجل

العلم

مثال

مثاله محمد؛ نحو ظاهر واما منقول اما من فعل اما ماض كشمر وكعسب او مضارع كيشكر وتغلب او امر كاصمت
بقطع الهمزة ليدل على النقل علم لبرية معينة وقيل هو علم جنس لكل مكان قفر كاسامة وكسر ميمه
والمسموع في الامر الفتح لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل كما قيل في شمس بن مالك شمس بضم
الشين واما من جملة اما فعلية كتأبط شرا وذرى حبا او اسمية كزيد منطلق وليس بمسموع ولكنهم قاسوه
ثم التقسيم الى مرتجل ومنقول هو راي الاكثرين وقيل الاعلام كلها منقولة ولا يعرف جهل اصلها فيقال
وهو ظاهر مذهب سيبويه وقيل كلها مرتجلة وهو راي الزجاج والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه
النقل من محل الى اخر وهذا صوابه للتكلفات بالعرض لا بالقصد قالوا والتقسيم انما هو بالنسبة الى الاكثر
والا فاهم علم بالغلبة لا منقول ولا مرتجل وينقسم ايضا الى مفرد كزيد وهند والى مركب وهو ثلاثة انواع
مركب اسناد وهو كمركب من جملة وشابه في اولها وحكمه الحكاية كقوله كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب
قرناها تصر وتحلب ومزجي وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا ونزل ثانيهما منزلة تاء التانيث
فيبنى الاول على الفتح ما لم يكن اخره يا فيبنى على السكون كبعلبك ومعدي كرب واما الثاني فيعرب
ما لم يكن اسم صوت كويه من سيبويه فيبنى على الكسر واضافي وهو الغالب وهو كل اسمين نزل
ثانيهما منزلة التنوين مما قبله كعبد الله وابي سعيد وحكمه ان يجري الاول بحسب العوامل ويجر
الثاني بالاضافة والعلم الجنسي مسماه ثلاثة انواع اعيان لا تؤلف كالسباع والحشرات نحو اسامة
وام عريط للاسد والعقرب واعيان تؤلف كهيان ابن بيان للمجهول العين والنسب وابي المضا للفرس
وامور معنوية كسبحان للتسبيح ويسار للميسرة وبرة للبرة وفجار للفجرة ثم العلم باعتبار ذاته شخصيا
كان او جنسيا اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو او لقب وهو ما يقصد به
احدهما كالمصطفى والمرتضى وتاج الدين في المدح وانف الناقة وعائذ الكلب في الذم او كنية وهو ما
صدر باب او ام كابي الحسن وام كلثوم وابي المضا للفرس وام عريط للعقرب وبنت الارض او ابن او بنت
كابن اوى وبنت وردان قال الفرق بينها وبين اللقب بمعنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى
ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس
تانف بان تخاطب باسمها وقد نبه بعضهم بقول الشاعر · فصحت يا ابا المحاسن كي اراه · فيشوق كان يجيء (?)
اليه فلما ان لبث لبث قربا (?) · ولم اصبح ينا ابا العبيد (?) · قال فلا حظ في الكنية ما دلت عليه من المعنى
الاصلي مسلوبة عن المكنى بها واجيب بانه لعل مراد الرضي رحمه الله ان الكنية من حيث انها كنية لا يعظم
المكنى بها لا اصطلاحا وانا قصدها للتعظيم فيما ذكر ليس من حيث انها كنية بل بخصوص المادة فلا اعتراض
عليه تامل وقال الشعبان في الفيته · بكنية عظم وصرح باللقب · وقيل في ذي الكنية ابي لهب · تهكم او
لامر ابي يعزى · في وجهه او لاسم عبد العزى · وقد يكون الشخص بالاسم والكنية واللقب لدى (?) كابي حسن امير المؤمنين

العلم المفرد والمركب

الاسم واللقب والكنية

عليه ويكنى في الصغر تفاؤلا لان يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذاك كابي الفضل واذا اجتمع الاسم واللقب
اخر اللقب عن الاسم غالبا لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو اتى به اولا لاغنى
عن الاسم فلم يجتمعا ومن غير الغالب قوله. انا ابن مزيقيا عمرو وجدي. ابوه منذر ماء السماء. ولا ترتيب بين
الكنية وغيرها ثم ان كان اللقب وما قبله مفردين اضيف الاسم الى اللقب نحو هذا يحيى بطة وسعيد كرز
على تاويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم كانك قلت هذا صاحب هذا الاسم ولم يجز عند البصريين او
جمهورهم في ذلك الا الاضافة واجاز الكوفيون فيه الاتباع والقطع بالرفع والنصب وهو الاولى كقولهم
هذا يحيى عيبان واما اذا لم يكونا مفردين فلا بد من الاتباع سواء كانا مركبين نحو هذا عبد الله انف
الناقة او احدهما مركبا نحو هذا زيد عائد الكلب وهذا عبد الله بطة وصرح بعض المتاخرين بجواز
الاضافة اذا كان مجرد الاسم مفردا **تنبيه** محل الاضافة في المفردين حيث لا مانع كان يكون الاسم
معرفا بال كالحارث قفة او كان اللقب في الاصل معرفا بال كهرون الرشيد ومحمد المهدي
فلا يضاف الاول الى الثاني نص على ذلك ابن خروف قال في التصريح **تتمة** ومن العلم ما كني به عنه
كفلان وفلانة فيجري مجرى المكني عنه واسما الايام عند الجمهور اعلام توهمت فيها الصفة فدخلت
عليها ال للمح كالحارث والعباس ثم غلبت فصارت كالدبران فالسبت مشتق من معنى القطع
والجمعة من معنى الاجتماع وباقيها من الواحد والثاني والثالث والرابع والخامس وذهب المبرد الى انها
غير اعلام وكلامها للتعريف فاذا زالت صارت نكرات الا المحمع واعلم انه اذا قصد بكل ذلك اللفظ
دون معناها كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء
بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول اخر هو اللفظ قال الرضي
ولا يبطل التصغير العلمية سواء كان تصغير ترخيم او غيره وما قيل من ان تصغير الترخيم يبطلها مردود
بقول الشاعر. وكان حريث في عطائي جاهدا. يريد الحرث بن وعلة ولو كان منكرا لادخل عليه
اللام قال ابن جني قال ابو علي تنكير العلم وصورة ذلك بوجهين احدهما ان يسمى به مسمى بكثرة وجعل
منه مثلهم كان يحكم عن ثابت والثاني ان يلمح به الصفة كقولهم لكل فرعون موسى اي لكل جبار
قهار ولكل مبطل محق قال بعض المحققين ولا يخفى ان مدلول التعريف هو الوضع فباستعمال العلم
في احد هذين المعنيين وهو مجاز قطعا لم يخرج عن كونه معرفة فالقول بتنكيره مبني على المسامحة
وهو حسن وقدم المص التمثيل للعلم بناء على انه اعرف المعارف وهو قول الصيمري وينسب الى
سيبويه والكوفيين وفيه خلاف سياتي ذكره في اخر المبحث ان شاء الله تعالى **والثاني**
من المعارف المعرف بالاداة نحو **الرجل** ولكونها ال كهل هو مذهب الخليل والهمزة عنده اصلية
قطعية حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال ورجحه ابن مالك ونقل عن سيبويه ما لو فيه كونها ال

فلان وفلانة واسماء الايام

انظر تنكير العلم

تنبيه

المعرف بالاداة

ايضا

ايضا لكن يخالف في اصالة الهمزة فهي عنده زائدة معتد بها في الوضع والمشهور عنه انها اللام وحدها
والهمزة وصلية جلبت قبلها لتعذر الابتداء بالساكن وفتحت مع ان الاصل في همزات الوصل الكسر
لكثرة الاستعمال ونقل ابو حيان هذا القول عن جميع النحويين الا ابن كيسان وعزاه صاحب البسيط
الى المحققين وتظهر فائدة الخلاف في نحو قام القوم فعلى الاول حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها وعلى الثاني
لم تكن ثم همزة حتى يقال حذفت بل لم يؤت بها لعدم الحاجة اليها لتحرك ما قبل اللام وذهب المبرد الى ان
اداة التعريف هي الهمزة وحدها وجلبت اللام للفرق بينها وبين همزة ما الاستفهام **فائدة** قال
المرادي في الجنى اعلم ان من جعل حرف التعريف ثنائيا وهمزته اصلية عبر عنه بال ولا يحسن ان يقول
الالف واللام كما لا يقال في قد القاف والدال وكذلك ذكر عن الخليل قال ابن جني كان يقول ال ولا يقول
الالف واللام ومن جعله احاديا عبر عنه باللام كما فعل المتاخرون ومن جعله ثنائيا وهمزته همزة
وصل زائدة فله ان يقول ال وان يقول الالف واللام وقد وقع في كتاب سيبويه التعبير بالامرين
ولا ولا يلتبس انهما وهي على كل قول اما جنسية او عهدية فائدة الجنسية ان خلفها كل من غير
تجوز نحو ان الانسان لفي خسر فهي لشمول الافراد وان خلفها تجوزا نحو انت الرجل بالذي لشمول
خصائص الجنس مبالغة وان لم تخلفها كل نحو جعلنا من الماء كل شيء حي فهي لبيان الحقيقة والعهدية
اما ان يكون مصحوبها معهودا ذكريا نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ونحو
فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة او معهودا ذهنيا نحو اذ يبايعونك تحت الشجرة او معهودا
حضوريا نحو اليوم اكملت لكم دينكم والزائدة نوعان لازمة وغير لازمة فالاولى كالتي في الاسماء الموصولة
على القول بان تعريفها بالصلة وكالواقعة في الاعلام بشرط مقارنتها النقل كالنضر والنعمان واللات
والعزى او الارتجال كالسموأل او الغلبة على بعض من هي له في الاصل كالبيت للكعبة والمدينة للطيبة
والنجم للثريا وهذه في الاصل للعهد الذهني **تنبيه** ال في البتة غير لازمة كما يشعر به ما في الصحاح حيث
قال لا افعله بتة ولا افعله البتة لكل امر لا رجعة فيه ونصب على المصدر وكذا في العباب للصغاني
والقاموس لمحمد بن يعقوب ونقل عن سيبويه انها لا تستعمل الا مع كونها للتعريف وقطع الهمزة سماعي
والثانية اعني غير اللازمة نوعان واقعة في الفصيح بكثرة او لا فالاولى هي الداخلة على علم منقول
من مجرد صالح لها كالحرث وعباس تقول فيهما الحرث والعباس وهو يتوقف على السماع فلا يقال
في محمد واحمد المحمد ولا الاحمد والثانية ضربان واقعة في شعر او شذوذ من النثر فالاولى الداخلة على
علم لا للمح الاصل كيزيد ويزيد في قوله. باعد ام العمرو عن اسيرها. حراس ابواب على قصورها وقوله
رايت الوليد بن اليزيد مباركا واما الداخلة على الوليد فللمح الاصل والثانية كالداخلة على ما هو
واجب التنكير نحو ادخلوا الاول فالاول وجاءوا الجماء الغفير وارسلها العراك وليخرجن الاعز منها

البتة

الا اذا علق قربه من فتح الباب بعينه لا قول ففعول لا مطلقا على حذف مضاف اى خروج ومن اعتبر فى الكلام يحتج الى دعوى
الزيادة مسئلة اجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتاخرين نيابة ال عن الضمير المضاف اليه وخرجوا
على ذلك فان الجنة هى الماوى ومررت برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن اذا رفع الوجه والظهر والبطن
والمانعون يقدرون هى له فى الاية ومنه فى الامثلة وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة وقال الزمخشرى فى وعلم ادم
الاسماء ان الاصل اسماء المسميات وقال ابو شامة فى قوله ؛ بدأت بسم الله فى النظم اولا ؛ ان الاصل فى نظمى
فجوزوا نيابتها عن الظاهر وعن ضمير الحاضر والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب قاله فى المغنى

اسم الاشارة

والثالث من المعارف اسم الاشارة نحو ذا بالف ساكنة للمفرد المذكر ومثلها الذا بهمزة مكسورة بعد الالف
وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذائه بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة قال ؛ هذا ذائه الدفتر خير
دفتر فى كف قرم ماجد مصور ؛ يروى بكسر الهاء وضمها قاله فى كتاب ابو الحسن الجنة انما حركت الهاء منها لالتقاء الساكنين
والاصل فيهما ذاه والف ذا اصلية عند البصريين لان ابنه خلافا للكوفيين وهو ثلاثى الاصل حذفت لامه
على الاصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح قاله فى التصريح وفى الدر المصون اختلف البصريون
هل عينه ولامه ياء فيكون من باب حيى او عينه واو ولامه ياء فيكون من باب طويت ثم حذفت لامه تخفيفا
وقلبت العين الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهذا كله على سبيل التمرين والا فهذا اسم مبنى والمبنى لا يدخله
التصريف قال ابو حيان لو قيل بان ذا ثنائى الوضع نحو ما ولن والالف اصل بنفسها غير منقلبة عن شيء
واصل الاسماء المبنية ان توضع على حرف او حرفين لكان مذهبا جيدا سهلا قليل الدعوى قال ثم رايت
هذا المذهب ينسب لابن الفخر الخشنى ينقله عن قوم انتهى والرابع من المعارف الموصول الاسمى نحو الذى للمفرد

الموصول

المذكر العاقل وغيره والتى للمفرد المؤنث كذلك والخامس من المعارف المضمر نحو هو وسياتى الكلام على

المضمر

هذه الثلاثة مستوفى فى المبنيات ان شاء الله تعالى فلينتظر تنبيه فى الضمير العائد على النكرة اربعة مذاهب
احدها انه نكرة مطلقا الثانى انه معرفة مطلقا الثالث ان رجع الى واجب التنكير كالذى فى رب رجل وابيه نكرة
والا فمعرفة وانما قلنا ان رجلا فى المثال واجب التنكير لانه مميز والتمييز واجب التنكير الرابع ان رجع الى نكرة
مخصوصة بصفة او حكم نحو مررت برجل كريم واخيه وجاءنى رجل فضربته فهو معرفة والا فنكرة والحق ان الضمير
العائد الى النكرة معرفة مطلقا لان التعريف هو التعيين اى الاشارة الى معلوم حاضر فى ذهن السامع من
حيث هو معلوم وان كان مبهما فى نفسه وهذا المعنى موجود فى الضمير العائد الى النكرة ولهذا يجرى عليه
احكام المعارف اتفاقا والسادس من المعارف المضاف الى احدها اى الى احد الخمسة المذكورة ولو بواسطة

المضاف الى احد المعارف

نحو غلام ابيك معنى مفعول مطلق اى اضافة معنى اى اضافة مفيدة معنى واحترز به عن المضاف الى احدها
اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا وانما يتعرف بالاضافة ما ليس من الاسماء المتوغلة فى الابهام كغير ومثل
على ما سيأتى بيانه فى باب الاضافة ان شاء الله تعالى والسابع من المعارف المعرف بالنداء نحو يا رجل

لا نحو

لا نحو يا رجلا فانه نكرة ولا نحو يا زيد فانه معرفة بغير النداء على الصحيح المختار عند ابن مالك وان وافقه
بعضهم واغفل اكثرهم هذا النوع لكونه داخلا فى المعرف بال بناء على ان تعريفه بها مقدرة وهو مذهب
المتقدمين قال ابو حيان انه الذى صححه اصحابنا او لكونه فرع الضمير لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب
واستظهره بعضهم والمفهوم من ظاهر قول سيبويه ان تعريفه بالاشارة والمواجهة قال ابن مالك ولذا
كانت الاشارة دون مواجهة معرفة لاسم الاشارة فلان يكون معرفة ومعها المواجهة اولى واحرى قال
وهو الظاهر والابعد من التكلف فجعله قسما سابعا برأسه اولى تنبيهات الاول كتب المص رحمه الله فى الهامش
انما اخر ذكره يعنى المعرف بالنداء عن المضاف الى احدها الثلاثة رد عليه ما ورد على ابن الحاجب انتهى يريد
ان ابن الحاجب لما اخر ذكر المضاف الى احدها عن جميع المعارف فاوردوا عليه انه يلزم من ذلك صحة الاضافة
الى المنادى ايضا والمنادى لا يضاف اليه اصلا فاخر المص ذكره فسلم من ذلك الايراد واجاب صاحب الفوائد الضيائية
التفصى عن ذلك فقال لا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد ما اورده
انتهى قال عصام الدين لا يخفى انه تكلف جدا والمتبادر صحة الاضافة الى كل من الخمس الثانى هذا الترتيب

ترتيب المعارف

الذى استعمله المص فى المعارف لم ار من ذكره والذى عليه الجمهور ان الاعرف المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة
ثم الموصول والمعرف باللام او النداء والمضاف فى رتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر فهو فى رتبة العلم
ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو الاداة وعند ابن كيسان ان الاعرف المضمر
ثم العلم ثم اسم الاشارة وذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج ان اعرفها اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم
ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام
ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب ما يضاف اليه وقد يعرض للمعرفة ما يجعله
مساويا او فائقا كالعلم من لا شركة فى اسمه لمن قال له من انت انا فلان ومنه انا يوسف فالبيان لم يستفد بانا
بل بالعلم وكالموصول فى قولك لمن قال لك من انت انا الذى فعل كذا ومن هذا القبيل صلى الله على من انزل
عليه القرآن وعلى من تحدث له الملائكة يا من حضر يتبينه وقد اختلف فى اعرفها اختلافا كثيرا
حتى قال ابن هشام سمعت من يقول انه قد قيل فى كل واحد من المعارف انه اعرفها وقال ابو حيان لم يذهب
احد الى ان المضاف اعرف المعارف الثالث قال غير واحد يستثنى مما ذكر اسم الله تعالى فهو اعرف المعارف
بالاجماع انتهى قال بعض المحققين ولذا يقال لا حاجة الى هذا الاستثناء لان الكلام فى التفاضل بين الانواع

النكرة

والا يكن الاسم وضع لشيء بعينه بل الشيء لا بعينه فنكرة كرجل وفرس وليست الا هنا للاستثناء
كالذين هم وانما هى ان زيدت بعد النافية نحو الا تنصروه فقد نصره الله تنبيه قال بعض المحققين
تقسيم الاسم الى المعرفة والنكرة المراد به منع الخلو لا منع الجمع ايضا للتوسط فى المعرف بال الجنسية
كاللئيم فى قوله ؛ ولقد امر على اللئيم يسبنى ؛ ومن ثم جوزوا فى الجملة بعده ان تكون حالا او صفة انتهى

قال بعضهم وفيه نظر فان المتبادر من التقسيم منع الجمع والخلو معا ولا يستدل على الاجتماع بالقرين
بالمجنسية انما يتم لو كان بعد فاصطلاح القوم نكرة حقيقة كما انه عندهم معرفة حقيقة وكلامهم كالصريح
او صريح في خلافه انتهى **وايضا** تقسيم اخر للاسم باعتبار التذكير والتانيث **ان وجد فيه** اي في الاسم
علامة التانيث وهي التاء المبدلة هاء في الوقف خلافا لمن زعم ان التانيث بالهاء وانها تبدل تاء في
الوصل والالف المقصورة والهمزة التي قبلها الف وهي عند البصريين بدل من الالف المقصورة وذهب
الكوفيين والزجاج ان الهمزة ليست مبدلة من الالف وانما هي علامة التانيث ومذهب الاخفش
ان الالف والهمزة معا علامة التانيث وزاد الكوفيون في علامة التانيث تا بنت واخت والالف
والتاء في نحو المسلمات ... والياء في الانثى وذهب الزمخشري الى ان الياء ايضا علامة التانيث
في نحو ذي والاخفش والمازني في نحو قومي وتقومين والفاعل مستتر قال الرضي والاولى ان يقال في
ذي هذه الصيغة بكمالها موضوعة للمؤنث كتا وليس في اسم الاشارة ما هو على حرف واحد واما الياء
في تفعلين فالاولى انه اسم لا حرف تانيث انتهى **ولو** كان وجودها **تقديرا** اي حكما وان لم يوجد فيه علامة
التانيث لفظا **كدار** ونعل وقدرها **كدار يؤنث والا** يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا **فمذكر**
وهو الاصل لوجهين احدهما انه ما من مؤنث ومذكر الا ويطلق عليه شيء وشيء مذكر والثاني انه
لا يفتقر الى زيادة والتانيث لا يحصل الا بزيادة وعلى هذا فكان الاولى ان يقدم المذكر الا انه اخره لان
تعريفه يشتمل على سلب تعريف المؤنث والسلب مسبوق بالايجاب فالتعقل يحصل في المذكر كذلك
تنبيهات الاول لا يجوز التذكير والتانيث في الاسماء الا اذا قصد مدلولها فان قصد لفظ الاسم
جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء يجوز فيها الامران
بالاعتبارين وزعم الفراء ان تذكير حروف الهجاء لا يجوز الا في الشعر قاله الدماميني في شرح التسهيل **الثاني**
لا يعد من علامات التانيث الا الثلاث لان وضعها على العروض وللانفكاك بخلاف ان يختلف لفظا وتقديرا
بخلاف الالف ... ما في الصفات المختصة بالمؤنث على وزن فاعل او مفعل كحائض ومرضع
ان ابد التشبيه ... شخص حائض وانسان مرضع عند سيبويه وبمعنى النسبة اي ذات حيض
وذات رضاع عند الخليل لا لاختصاصها بالمؤنث كما ذهب اليه الكوفيون لورود الضامر بلا اختصاص
والمرضع مع الاختصاص ... العين والاذن قال الرضي ... وليكن التانيث فيه دون الالف
... التصغير نحو هنيدة في هند وقديرة في قدر واما الزائد على الثلاث فحكمه انه ايضا
... على الثلاث ... الاصل وقد رجع التانيث ايضا شاذا نحو ... وريه
اسمى **الثالث** يعرف تانيث ما لم تظهر العلامة فيه بتصغيره ان كان المكبر ثلاثيا وبرجوع نحو غيره
كالذكر وبوصفه ونحو به المعنوي لا الصناعي ليشمل النعت نحو ... انت ... جارية

المؤنث وعلامة التانيث

المذكر هو الاصل

اذا قصد لفظ الاسم جاز تذكيره وتانيثه

بكاس

بكاس من معين بيضاء والخبر نحو وارك واسعة والحال نحو ولسليمان الريح عاصفة وبضميره نحو والشمس
وضحيها وبالاشارة اليه نحو تلك الدار وبتجرد عدده من الثلاثة الى العشرة من التاء نحو ثلث اذرع وعشر ...
وعلى بجمعه على مثال الخاص بالمؤنث كفواعل من الصفات كطوالق وحوائض او على مثال الغالب فيه
وذلك فيما هو على فعال نحو عناق وفعال نحو ... وكراع ... جمعها في المؤنث غالبا على افعل وقد جاء في المذكر
قليلا كمكان ... ويمكن ان يعلم ايضا بالحاق علامة التانيث بفعله المسند اليه نحو طلعت الشمس
والتفت الساق بالساق **والمؤنث** ينقسم الى حقيقي التانيث ولفظيه فهو **ان كان ذا فرج** سواء كان
ظاهر العلامة كفاطمة وحبلى ونفساء او مقدرها كزينب وسعاد **فحقيقي** التانيث ولا يكون الا
حيوانا **والا** يكن ذا فرج سواء كان ظاهر العلامة ايضا كغرفة وصحراء وبشرى او مقدرها كما تقدم
فلفظي التانيث وهو قد يكون حيوانا ايضا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر **فائدتان الاولى** قد يذكر
المؤنث وبالعكس حملا على المعنى فالاول كقوله ... اسيافا كانما يضم الى كشحيه كفا
مخضبا ذكره على معنى العضو والثاني كقول بعضهم جاءته كتابي فاحتقرها فانه حكاه الاصمعي عن ابي عمرو
قال سمعت رجلا من اهل اليمن يقول فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له اتقول جاءته كتابي
فقال نعم اليس بصحيفة قلت فما اللغوب قال الاحمق ومن تانيث المذكر حملا على المعنى تانيث الخبر عند تانيث
الخبر نحو قوله تعالى ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا لان المصدر المنسبك من ان والفعل وهو الخبر عنه
تانيث الخبر وهو فتنتهم **الثانية** اذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر ولذلك استدل على انه
الاصل وهذا التغليب يكون في التثنية وفي الجمع وفي عود الضمير وفي الوصف وفي العدد قاله الرضي
والنظام وهذا **تقسيم اخر** للفعل **الفعل اما ان يقترن بزمان سابق وضعا فماض** كتب المص رحمه الله
في الهامش كثيرا ما يقولون الفعل مقترن بزمان ويريدون الحدث اعني الفعل اللغوي وهو المراد ههنا
فقوله فماض خبر مبتدا محذوف اي فهو ماض ويمكن ان يرد عليه ان الضمير حينئذ راجع الى الحدث
وليس هو المراد ههنا ويدفع بارادة الاستخدام انتهى كلامه والاستخدام هو ان يراد بلفظ له معنيان
احدهما ثم يراد بضميره الاخر وبيانه ههنا ان الفعل له معنيان اصطلاحي ولغوي فاراد به اولا اللغوي ثم
اعاد عليه الضمير مرادا به المعنى الاخر وهو الاصطلاحي وينبغي ان يراد بالحدث ... اعم مما هو مدلول
مادة الكلمة وصيغتها الثلاث لئلا يختل التقسيم بحدث الامر فانه جعل مقترنا بالحال كما سياتي وليس حدثه
المقترن بالحال مدلول مادته بل مدلول صيغته كما ستنبيه بخلاف الماضي والمضارع فان حدثهما
المقترن بالزمان السابق او المستقبل او الحال مدلول مادتهما فيكون حدث كل غير مندرج في الحد
الذي هو المقسم ويمكن ان يراد بالفعل الذي هو المقسم الفعل الاصطلاحي ويراد بالحدث انه امر ان
حدثه تضمنا على التعميم المذكور فتكون الاقسام داخلة فيه وقوله وضعا اي باصل الوضع فلا ينتقض

المؤنث اللفظي والحقيقي

قد يذكر المؤنث وبالعكس

اذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر

تقسيم الفعل الى الاقسام الثلاثة الماضي

انظر الاستخدام

منعه بلم يضرب ولما يضرب ونحو ذلك من المضارع الذي انصرف الى المضي باداة كما سياتي والوجه بان نحو
ضربت وبعت واشتريت بعد الانشاء ونحو ذلك ما الماضي فيه مصروف الى الحال او الاستقبال نحو غفر الله
لك فان دلالته على ذلك ليس من حيث اصل الوضع وانما هي لعارض يسمى هذا الفعل ماضيا باعتبار
زمانه المستفاد منه وقدم مع التقسيم لانه جار على الاصل اذ هو متفق على بنائه **ويختص** اي الماضي
بلحوق احدى التاءات الاربع وهي راجعة الى تائين احديهما تاء التانيث الساكنة وهي تلحقه متصرفا

تاء التانيث الساكنة

كان او جامدا الا افعل في التعجب وحبذا في المدح وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء وكفى في قولهم
كفى بهند ولا يقدح في كونها افعالا ماضية لان العرب التزمت تذكير فاعلها او اختصت الساكنة به
لانها انما سكنت للفرق بين تا الافعال وتا الاسماء وكانت اولى بالسكون لخفته لتجبر ثقل الفعل لتركب
معناه ابدا من الحدث والزمان والنسبة بخلاف غيره فانه خفيف لبساطة معناه غالبا والمراد بالساكنة
الساكنة بالذات فلا يضر تحركها العارض كالتقاء الساكنين نحو قالت امرأة العزيز وقالت اخرج بكسر
الاولى وضم الثانية في قراءة الجمهور والتقييد بالساكنة للاحتراز عن المتحركة فانها تلحق الاسماء كفاطمة
والحروف كربت وثمت ولا ان حركتها في الاسم حركة اعراب وفي الحرف حركة بناء وقد تكون في الاسم حركة
بناء كلا حول ولا قوة والثانية تاء الفاعل قال ابن مالك وتقييد هذه التا باضافتها الى الفاعل اولى من

تاء الفاعل

تقييدها بالاضافة الى المتكلم او المخاطب لان الفاعل يعمهما وذكره مانع من دخول تاء الخطاب اللاحقة
في انت فانها حرف عند المتصل باسم فلا تقبل بل تا الفاعل تاء الخطاب اي المخاطب ليدخل تاء انت فيكون
كون ما اتصلت به فعلا فانهم وانما اختصت هذه التا بالفعل لانها فاعل فلا يدخل الا من فعل وهو ما
به وهي تنقسم الى ثلاثة انواع تاء المتكلم نحو ضربت بضمها وتاء المخاطب نحو ضربت بفتحها وتاء المخاطبة نحو
ضربت بكسرها فالتاءات اربع وهذا افضل من المصنف رحمه الله في العبارة وقد انفردت تاء التانيث
بلحاقها نعم كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك كذا قيل وقال الشهاب الخفاجي ان تبارك تقبل التاء
تقول تباركت يا الله وتباركت اسماؤه وهو حسن ان ساعده السماع والا فلا عبرة ببراءة اللغة لا تثبت
بالقياس **او يعين الفعل بزمان مستقبل** وهو بكسر الباء وفتحها والاول الارجح والثاني اشهر وهو
الزمان الممتد من بعد زمن التكلم الى آخر زمان الامكان **او زمان حال** وهو زمان التكلم وليس هو
شيئا ثابتا من الزمان خارجا عن الماضي والمستقبل بل هو اجزاء ملفقة من اواخر الماضي واوائل المستقبل
وضعا فضارع ثم هو حقيقة في المستقبل والحال معا هذا اول الاقوال وهو يعني الاول اخرها انه حقيقة

الفعل المضارع

في الحال مجاز في الاستقبال الثاني عكسه الثالث انه حقيقة في الحال ولا يستعمل في الاستقبال اصلا
لا حقيقة ولا مجازا الرابع عكسه وما ذهب اليه المصنف رحمه الله هو المشهور وهو ظاهر كلام سيبويه
على المفصل وهو الصحيح لانه يطلق عليهما اطلاقا واحدا كاطلاق المشترك فوجب القول بكونه كسائر

المشتركات

المشتركات واختار الرضي القول الاول من الاقوال الاربعة وهو كونه حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال
قال لانه اذا خلا من القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة
والمجاز وقوله وضعا اي باصل الوضع فلا ينتقض منعه بالماضي المنصرف الى الحال او الاستقبال العارض
كما مر ولا جمعه بما انصرف منه الى المضي باداة نحو لم ولما الجازمتين ولو الشرطية غالبا وقد في التقليل
وايجاد التخفيف في بعض المواضع فانه ينصرف بذلك الى المضي لكن ليس ذلك باصل الوضع فلا نقض وسمي
هذا الفعل مضارعا من المضارعة وهي المشابهة لمشابهته الاسم في ان كلا منهما ينطرئ عليه بعد
التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة تفتقر بالتمييز بينها الى الاعراب فالاسم كالفعل نحو ما احسن
زيدا فانه يرفع زيد اذا قصدت النفي وتنصبه اذا قصدت التعجب وتخفضه مع رفع احسن اذا قصدت
الاستفهام عما هو الاحسن منه والفعل كالفعل نحو لا تاكل سمكا وتشرب لبنا فانه يرفع تشرب اذا اردت
النفي عن الاول واباحة الثاني وتنصبه اذا اردت النهي عن الجمع بينهما اي لا يكن منك اكل سمك مع
شرب لبن وتجزمه اذا اردت النهي عن كل منهما فنفيته ذلك الاشتراك في الاعراب لكن لما كانت العوامل
المتعاقبة على المضارع يميزها غيره ايضا كاظهار العوامل المقدرة من ان في النصب ولا الناهية
في الجزم والقطع في الرفع كان الاسم اشد احتياجا الى الاعراب من المضارع فكان اصلا في الاعراب
وذلك وزعم ابنه هذا قول ابن مالك قال وهو اولى من الجمع بينهما بالابهام والتخصيص ودخول لام
الابتداء وجريانه على اسم الفاعل لان المشابهة بهذه الامور عمل اعجمي بالاعراب لاجله بخلاف النفي
اعتبر ثانيا قال ابن هشام وهذا مركب من مذهب البصريين والكوفيين فان البصريين لا يسلمون بقوله
ويعللون اعرابه بالشبه والكوفيين يسلمون ويعللون اعرابه اصالة كالاسم وابن مالك يسلم والذي
ان الاعراب بالشبه لا اصالة **ويختص المضارع بالسين** اي سين الاستقبال فالالف واللام للعهد وهي

سين الاستقبال

بمنزلة الجزء منه ولذلك لم تعمل فيه مع اختصاصها به كما لا كل حرف اختص بشيء ونزل منزلة الجزء فانه
لا يعمل بخلاف ما اذا لم ينزل وليست السين مقتطعة من سوف خلافا للكوفيين ولا مدة الاستقبال
معها اضيق منها مع سوف خلافا للبصريين ومعنى قول المعربين فيها حرف تنفيس حرف توسيع وذلك
انها تنقل المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال واوضح من عبارتهم
قول الزمخشري وغيره حرف استقبال فالذي المفيد وانما اختص المضارع بها لانها تخلصه الى الاستقبال
وهو معنى تخصصه به قال ابن هشام وزعم الزمخشري انها اذا دخلت على فعل محبوب او مكروه افادت
انه واقع لا محالة ولم ار من فهم وجه ذلك ووجهه انها تفيد الوعد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد
الوعد او الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه وقد اوما الى ذلك في سورة البقرة فقال فسيكفيكهم
الله ومعنى السين ان ذلك كائن لا محالة وان تاخر الى حين وصرح به في سورة براءة فقال اولئك

سرجهم الله السنين مضيئة وجوه الرحمة نهى يؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد اذا ثلث سائلهم منك انتهى
ويختص بلم وكذا كل الجوازم وانما اختص بلم لانها المعنى لا يصح الا له وهو قلبه ماضيا وذهب قوم الى انها
تدخل على لفظ الماضي فتصرفه الى لفظ المضارع ومعنى المضي باق فيه وعند جمهور بان المحافظة على المعنى اولى
من المحافظة على اللفظ قال المرادي في الجنى الداني والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع بعد لو
القول الثاني لا نظير له قال ابن مالك في شرح الكافية وعينت المضارع بلم مغن عن علامة ما ثلثه الاخر وان
شاركت في الاختصاص به ويختص بافتتاحه باحدى زوائد انيت اي الزوائد التي جمعها كلمة انيت
اي ادركت وانما سميت زوائد لانها ليست اصلية في الفعل وتسمى حروف المضارعة ولذا سميت بنية
المضارع بها اشترط في الهمزة ان تكون للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا وفي النون ان تكون للمتكلم
ومعه غيره مذكرا كان او مؤنثا او مختلطا او للمعظم نفسه ولو ادعاء وفي الياء ان تكون للغائب
المذكر واحدا كان او اثنين او جماعة او جمع الغائبات وفي التاء ان تكون للمخاطب واحدا كان او اثنين
او جماعة مذكرا كان او مؤنثا او للغائبة او الغائبتين وبهذا يظهر ان تعبير المص باتيت انسب بالنسبة
الضعيفية من تعبير غيره بنايت وانيت واسي وغير ذلك وانما اشترطنا هذا الشرط لان هذه الحروف
بعينها توجد في الماضي نحو اكرمت نبهت او تضبت العلم ويمت او تممت الكتاب فلا يصح حينئذ ان
يميز بها المضارع ولا يكون تخصيصها او يفتتن بالحال وتعريف معناه فقط بفتح الطاء وسكون
الطاء اي فحسب وضعا فاما تخرج بقيد الوضع المضارع فانه قد يدل في بعض الاحيان على الحال لفظ
الا انه في اصل الوضع مشترك بين الحال والاستقبال قال المصنف في الحاشية قلت هذا مخالف
لما عليه جميع النحويين من ان الامر مختص بالاستقبال لفظا ولا لازم تحصيل الحاصل قال شيخ
شيوخنا العلامة محمد الخضري في شرحه على تهذيب المص والحق ان يقال ان حد الامر طلب الفعل
على جهة الاستعلاء كما هو عند ارباب الاصول لا يكون للحال كما ذكر وان فسر بانه حدث انتج تحققه من
الاستقبال فهو للمستقبل انتهى وقال شيخنا الامام العلامة محمد بن علي الشامي اطال الله بقاءه كلاما
في تحقيق المقام به يتبين معنى كلام المص بما لا مزيد عليه وهو غاية ما يقال فيه وبعضه الحق عند النحاة
ان الامر بالصيغة قسم من الفعل براسه لا مندرج تحت قسم المضارع وانه موضوع في اصل اللغة
بالوضع النوعي على وجه القانون الكلي لطلب الفعل حقيقة الفعل او غيره منها تشترك في جنس الامر ورد
على النحو الذي لغلاث الفعل من الوجود من فاعل معين بالخطاب لان معنى الطلب مستفاد من نفس
الصيغة بسبب وضعها له لا من لام الامر المقدرة والطلب لكونه نسبة تقتضي بطبيعة التعلق بمطلوب
ينحل معنى هذه الصيغة الى حدثين احدهما مسند في المعنى الى المتكلم وهو الطلب في الحال والاخر
مسند في اللفظ الى المخاطب وهو متعلق الطلب بايقاعه في المستقبل ولا اول يدل على الجنسية الكلية

فعل الامر

انظر هذا الكلام في تحقيق زمان فعل الامر

والثاني

والثاني مدلول لما دونها والمتهم باللفظ انما هو ايهام الحدث الاول والثاني انما وقع تبعا له وان
كان الغرض من افهام الاول هو التوصل به الى وقوع الثاني فمن نظر الى جانب اللفظ حكم بان الامر
للاستقبال ومن نظر الى جهة المعنى حكم بانه للحال لكن الاول انسب باصطلاحات الفنون الباحثة
عن الاحوال اللفظية والثاني اليق بمعارف العلوم المتكفلة بالمباحث المعنوية فما جرى على خلاف
ذلك فخلط بين الاصطلاحين فان احتج على كونه للاستقبال او على الحال بان انما يدل عليه
بالتضمن لان دلالته عليه من جهة كونه فعلا او على الحال بالالتزام لان دلالته عليه انما هي
لضرورة وقوعه انشاء لكن كلامنا انما هو في الزمان الذي يقترن به الحدث في الفهم عن لفظ
الفعل عارضناه بالمثل بان نقول هو انما يدل على الحال بالتضمن لان دلالته عليه من حيث كونه
فعلا والمعتبر في فعليته انما هو الحدث الذي وضع له لا الحدث الذي اوقع عليه ما وضع له وعلى
الاستقبال بالالتزام لان دلالته عليه لضرورة امتناع تحصيل الحاصل غاية ما في الباب ان رعاية
جانب اللفظ اوجبت ان نقول انه يتضمن كلا الزمانين لتضمنه لكلا الحدثين فتدبر هذا الكلام
وسمي هذا الفعل امرا اما عند المص فظاهر لكونه موضوعا لطلب الفعل على جهة الاستعلاء واما
عند من غيره فلانه مجاز كما صرح به في الزبدة واما عند النحويين فلان استعماله غالبا في طلب الفعل
على جهة الاستعلاء ويعرف اي يميز من شبهه بفهم الامر منه اي من نفسه لا بانضمام غيره اليه
ليخرج نحو ليقم فانه وان فهم الامر منه لكن ليس من الصيغة نفسها بل انما هو من اللام والمراد بالامر
المفهوم الامر اللغوي فلا يقال الحد الامر فيما يعرف به الامر فيستلزم الدور ولا بد مع فهم الامر منه من
قبوله احدى نوني التوكيد الثقيلة او الخفيفة نحو قومن وقومن فلو فهم الامر من كلمة ولم يقبل احدى
نوني التاكيد فهي اسم فعل كنزال بمعنى انزل ودراك بمعنى ادرك او مصدر كضربا بمعنى اضرب ونحو
كلا بمعنى انته او قبلتها ولم يفهم منها الامر فهي مضارع نحو ليسجنن وليكونا او فعل تعجب نحو احسنن
بزيد فانه ليس بامر على الاصح بل على صورته تنبيه كل من نوني التوكيد اصل براسه عند سيبويه
والبصريين وقال الكوفيون الثقيلة اصل والخفيفة فرع ومعناهما التوكيد قال الخليل والتوكيد
بالثقيلة ابلغ فالاول التصريح وعليه قوله تعالى ليسجنن وليكونا من الصاغرين فان امراة العزيز كانت
اشد حرصا على سجنه من كينونته صاغرا وهما من خصائص الفعل واما قوله اقائلن احضر الشهودا
فضرورة سوغها شبه الفعل بالوصف وتوكد بهما صيغ الامر مطلقا ولو كان دعاء كقوله فانزلن
سكينة علينا ولا يؤكد بهما الماضي مطلقا وشذ قوله دامن سعدك ان رحمت متيما لولاك لم يك
للصبابة جانحا والذي سهله انه بمعنى افعل واما المضارع فله حالات ذكرها في الاوضح احدها
ان يكون توكيده بهما واجبا وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه

بفاصل نحو وتالله لأكيدن أصنامكم ولا يجوز توكيده بها ان كان منفيا نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف اذ التقدير
لا تفتؤ او كان حالا كقراءة ابن كثير لأقسم بيوم القيامة وقول الشاعر: يمينا لأبغض كل امرئ. او كان مفصولا من اللام
مثل ولئن متم او قتلتم لإلى الله تحشرون. الثانية ان يكون قريبا من الواجب وذلك اذا كان شرطا لإن الشرطية
المؤكدة بما نحو واما تخافن فاما نذهبن فاما ترين ومن ترك توكيده قوله: يا صاح اما تجدني غير ذي جدة
فما التخلي عن الخلان من شيمي. وهو قليل وقيل يختص بالضرورة. الثالثة ان يكون كثيرا وذلك اذا وقع بعد
اداة طلب كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا. الرابعة ان يكون قليلا وذلك بعد لا النافية وما الزائدة التي
لم تسبق بان الشرطية كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وقوله: ومن عضة ما
ينبتن شكيرها. وقوله قليلا به ما يحمدنك وارث. الخامسة ان يكون اقل من ذلك بعد لم وبعد اداة جزاء
غير اما كقوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما وكقوله من يثقفن منهم فليس بآيب. تبصرة تتعلق باحكام
اقسام الفعل ولذلك تعرضت لها لكل من الافعال فاعلم ان لكل احكاما تخصه فالفعل الماضي مبني وهو
على وفق الاصل اذ الاصل في الافعال البناء لاستغنائها عن الاعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني
المعتورة عليها وبناؤه على الفتح ثلاثيا كان او رباعيا او خماسيا او سداسيا ولا مزيد على ذلك وبني
على الحركة لمشابهته المضارع في الجملة لوقوعه صفة نحو مررت برجل ضرب وصلة نحو مررت بالذي قام وشرطا
وجزاء نحو ان ضربتني ضربتك بخلاف نحو جاني بفعل نحو ضرب وخص بالفتحة طلبا للخفة الا اذا كان
آخره الفا سواء كانت منقلبة عن واو نحو غزا او يا نحو رمى فان اصلهما غزو ورمي قلبت الواو والياء الفين
لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيكون مبنيا على السكون للاعلال المذكور هذا مفهوم كلامه وهو خلاف
ما صرح به النحاة من ان المعتل الآخر مبني على الفتح تقديرا والسكون عارض ولهذا اذا قلت بسكون الآخر
بعد ما قلبت الواو والياء فقيل غزو ورمي نعم وقع في شرح الزنجاني للعلامة التفتازاني في مباحث كلام المصنف
ولعل المصنف استفاد منه فانه قال يبنى الفعل الماضي على الفتح الا اذا اعتل آخره نحو غزا ورمى لكن تعقبه المحقق الكافيجي
في حاشيته عليه فقال ان كون الفعل المعتل الآخر مستثنى من قوله على الفتح نظر لانه يوجد الا الفتح عن
تحريك الثقلت عنه فان ثلث هو مستثنى باعتبار الالف فانها الان آخر ثلث وقد استوفي البناء مقتضاه
في الحرف الاصلي فلا يمكن السكون في الالف بناء انتهى وهو في محله او اتصل به ضمير رفع متحرك فيكون
مبنيا على السكون ايضا نحو ضربت بتثليث التاء كراهة توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال
الفاعل بفعله وخرج بقيد الرفع ضمير النصب نحو ضربك فانه مفعول وليس كالفاعل في شدة الاتصال
وبالمتحرك الساكن غير الواو نحو ضربا فيبقى مبنيا على الفتح كما اذا تجرد وعمه يشمل ذلك كله عموم المستثنى
منه او اتصل به واو الجماعة فيكون مبنيا على الضم لمجانسة الواو نحو ضربوا واما نحو رموا اصله رميوا فالاصل
دعووا ولو بين او لاهما مضموم والثالثة يا ساضمومة فقلبت الواو والياء الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما

ثم

ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين هي والواو وكذا قال غير واحد وظاهره انه لا يتعين ذلك بل يجوز ان يقال انه بني على
الضم على الواو التي حذفت ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين هي وواو الجماعة وذهب بعضهم الى
ان الماضي مبني على الفتح مطلقا واما نحو ضربت وضربوا فالسكون والضم عارضان اوجبهما ما مر قال بعضهم
وهو التحقيق ولا ينافي ذلك قولهم الاصل في المبني ان يسكن لان ذلك في المبني من حيث هو وهذا في الماضي
فقط قال بعض المحققين ويعارض القول بان نحو ضربوا مبني على الضم تصريحهم عند الكلام على القاب
البناء ان الضم لا يدخل الفعل وكذا الكسر فليتامل والفعل المضارع اذا اتصل به نون اناث سواء كان
ضميرا ام حرفا ولم يقيدها بالمباشرة لانها لا تكون الا كذلك كيضربن في نحو الهندات يضربن ويضربن
النساء بني على السكون رد الى الاصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضي للاعراب باتصاله
بالنون التي لا تتصل الا بالفعل وبني على السكون لانه الاصل في البناء وذلك تعليل للحكمين معا بالحمل
على الماضي المتصل بضمير رفع متحرك وتعليلهما بانها اذا كانت النون ضميرا فان الضمير يرد الاشياء الى اصولها
وبانها اذا كانت حرفا فالحمل عليها طردا للباب قال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب
لاشتغال محله بالسكون ولم تعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين وعزاه ابو حيان في شرح التسهيل
الى السهيلي وابن طلحة وطائفة من النحويين ورد بما ابن مالك في وحكاه الاتفاق على بنائه او اتصل به
نون تاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مباشرة اي متصلة به من غير حاجز لفظا او تقديرا فانه يبنى على الفتح
كيضربن من نحو زيد ليضربن ولنسفعا هذا مذهب الجمهور وعلة البناء تركيبه وتصيره معها كالكلمة
الواحدة فلو دخل الاعراب قبلها لزم دخوله في وسط الكلمة وكون الاعراب في الوسط لو دخل عليها لزم دخوله
على الحرف لا خط الجزء في الاعراب وقيل هو معرب مطلقا وان ما اتصل به نون التاكيد مبني وان
على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قيل اعراب الكلمة
لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في غلامي على انه ذهب اليه بعضهم وتقييده بقوله مباشرة احتراز
عن المفصول بينهما بين الفعل بالف الاثنين او واو الجماعة او يا المخاطبة فان الفعل باق على اعرابه بها
نحو ولا تتبعان فان الالف حاجز لفظا نحو لتبلون فلا يصدنك فان الواو في الاول حاجز لفظا
وفي الثاني تقديرا ونحو فاما ترين فان الياء حاجز لفظا وذهب بعضهم الى البناء مطلقا لانه اتصل به ما يختص
بالفعل واما قوله: اقائلن احضروا الشهودا. فضرورة كما تقدم وكما حكي عن الامام ابي الفتح ابن جني
من قوله ولهذا علم ان نون التوكيد لا تختص بالفعل غريب ورد ابن مالك هذا المذهب ودليله
بانه كان يلزم بناء المجزوم والمقرون بحرف التنفيس والمسند الى ياء المخاطبة لانها تختص بالفعل بل هي
اولى من جهة انها ناسبت لفظا ومعنى والنون ناسبت لفظا لا معنى لان معناها يصلح للاسم وهو التاكيد
قال الدماميني في شرح التسهيل فاما لا تتصل به نون اناث ولا نون تاكيد مباشرة فرفع ان تجرد عن

النكتة في الالقاب المبنية للمعرب

ناصب وجازم اي عن كل ناصب وجازم والنكرة في الاثبات قد تكون للعموم ومنه قول ابي طالب عم
النبي صلى الله عليه وآله وسلم. محمد تفد نفسك كل نفس. اذا ما خفت من امر تبالا. فعلى تقدير انه فاذ
وهو كلام الطلب اي لتفد والتبال الوبال ابدلت الواو تاء كما قالوا في وارث تراث وفي وجاه تجاه واما قول
امرئ القيس اليوم اشرب غير مستحقب. اثما من الله ولا واغل. فليس فيه الشرب مجزوما وانما هو مرفوع
ولكن حذفت الضمة للضرورة او على تنزيل ربع من قوله اشرب غير منزلة عضد فانهم قد يجرون
المنفصل مجرى المتصل كما يقال في عضد بالضم عضد بالسكون كذلك يقال في ربع بالضم ربع
بالاسكان قال ابن هشام في شرح الشذور ويستثنى ان احدهما حذف كلام الطلب في الاول والثاني
حذف حركة الاعراب في الثاني وكلاهما اما الخلف في جوازه اما حذف كلام الطلب فالذي حققه في المغني
وغيره انه مختص بالشعر وقيل باطراده في نحو قل له ليفعل وعليه الكسائي وقيل يجوز بعد القول
مطلقا وعليه ابن مالك وقيل بالمنع مطلقا وعليه المبرد وقال الخباليين انه لا يعرف قائله مع احتماله
لان يكون دعاء بلفظ الخبر مثل يغفر الله لك ويرحمك وحذفت الياء تخفيفا واجتزئ عنها بالكسرة
واما حذف حركة الاعراب فقيل يجوز مطلقا وعليه ابن مالك وقال الثنا ابا عمرو وحكاه عن لغة تميم
وخرج عليه ايات من القرآن منها قوله تعالى وبعولتهن بتمن ذلك بسكون التاء وقول الشاعر. وقد
بدا هنك من المئزر. وقوله. فاليوم اشرب غير مستحقب. وقيل بالمنع مطلقا وعليه المبرد
وقال الدمامينى في البيتين وقد بدا ذاك فاليوم اشقى وقيل بالجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه
الجمهور وقال ابو حيان واذا ثبت نقل ابي عمرو وكان حجة على المذهبين قال الدرفي الهمع وسيأتي بيان اعلاله
في رفع المضارع في الحديقة الرابعة ان شاء الله تعالى فليحفظ **ولا** يجرد عن ناصب وجازم **فنصوب**
مجرور لصحته وسيأتي ذكرها في حديقة الافعال **او مجزوم** مجرور وسيأتي بعدها ثمة **وفعل**
الامر بني وهو على وفق الاصل كما مر وبناؤه **على ما يجزم به مضارعه** المبدو بتاء الخطاب فيبنى
على السكون اذا كان صحيحا لم يتصل باخره الف الاثنين ولا واو الجماعة ولا ياء الواحدة المخاطبة نحو اغفر
وانطلق واستخرج فان مضارعه يجزم بالسكون الا اذا كان مضعفا نحو رد فيجوز تحريكه بالحركات
الثلاث ويجوز فيه فك الادغام نحو. ذم المنازل بعد منزلة اللوى. والعيش بعد اولئك الايام. وعلى
حذف النون اذا اتصلت به احدى المذكورات سواء كان صحيحا او معتلا نحو اضربا واغزوا واخشيا
وارميا واضربوا واغزوا واخشوا وارموا واضربي واغزي واخشي وارمي فان مضارعه يجزم بحذفها
وعلى حذف حرف العلة اذا كان معتلا ولم يتصل به نون الاناث ولا نون التوكيد المباشرة نحو اغز
واخش وارم فان مضارعه يجزم بحذفه فان اتصلت به نون الاناث بني على السكون نحو اغزون
واخشين وارمين وان اتصلت به نون التوكيد بني على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين بانه يد

كالصحيح

كالصحيح في الموضعين هذا هو الاصح عند جمهور البصريين وذهب الكوفيون والاخفش من البصريين الى
انه مقتطع من المضارع فهو معرب مجزوم بلام الامر الا انها حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد والاصل لتقم
ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة واختاره ابن هشام في المغني قال لانهم يقولون امر
كان الامر معنى فحقه ان يؤدى بالحرف ولانه اخو النهي ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد
الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله.
لتقم انت يا ابن خير قريش. كي لتقضي حوائج المسلمينا. وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث
لتأخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان
البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واقسمت
وقبلت واجابوا عن كونه مع ذلك افعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك
في نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فتشكل فعليته فاذا ادعى ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء
اللام لا الفعل انتهى بنصه وقال الدماميني في شرحه لا اشكال فان افعال الانشاء انما قلنا بتجردها
عن الزمان بحسب الوضع من حيث انشائيته وليست هذه الحيثية هي جهة كونه فعلا بل فعليته باعتبار
دلالته على الحدث المطلوب من المخاطب وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل فقد ثبت كونه فعلا
لدلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه وان كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه انشاء الا وكذا
اذا قلنا بان الانشاء لا بد له من زمان حالي كما ذهب اليه بعضهم في سائر الانشاءات لم يشكل الامر لانا نقول
له زمانان زمن ايقاعه من المتكلم وهذا زمنه من حيث هو انشاء وهو الحال وزمن حدثه المسند الى
المخاطب وهذا زمنه من حيث هو فعل وحينئذ فالانشاء في نحو انشاء حدث مسند الى غير المخاطب
كبعت وهذا حالي فقط وليست الحال من دلالته بل من ضرورة وقوعه وانشاء حدث مسند الى المخاطب
وهو الامر الدال عليه بالصيغة وهذا يقع في الحال من حيث هو انشاء واما من حيث اسناد حدثه الى
المخاطب المأمور فهو مستقبل ولا شك انه فعل بهذا الاعتبار انتهى وفيه بحث يظهر من مراجعة كلام
شيخنا الذي اسلفناه عند ذكر الامر في تقسيم الفعل فلم يحتج اليه هذا **فصل** في حد الاعراب
والبناء وانواعهما **الاعراب** لغة يطلق على معان كثيرة قال ابن فلاح في المغني وقد نقل من اللغة الى
اصطلاح النحويين خمسة اوجه **احدها** انه منقول من الاعراب الذي هو البيان ومنه قوله الثيب
يعرب عنها لسانها اي يبين والمعنى على هذا ان الاعراب يبين معنى الكلمة كما يبين الانسان عما في نفسه
الثاني انه مشتق من قولهم عربت معدة البعير اذا فسدت واعربتها اي اصلحتها والهمزة للسلب
كما تقول اشكيت الرجل اذا ازلت شكايته والمعنى على هذا ان الاعراب ازال عن الكلام اللبس ومعانيه
الثالث انه مشتق من ذلك والهمزة للتعدية لا للسلب والمعنى على هذا ان الكلام كان فاسدا

النظر كلا انما افعال الانشاء على الزمان

حد الاعراب والبناء وانواعهما

لا لباس المعاني فلما اعرب فسد بالتغيير الذي يحدثه وظاهر التغيير فساد ولذا كان صلاحا في المعنى الرابع
انه منقول من التحبب ومنه امراة عروبة اذا كانت متحببة الى زوجها والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب يتحبب
الى السامع الخامس انه منقول من اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية لان المتكلم بغير الاعراب غير متكلم باللغة
لان اللغة الفاسدة ليست من العربية والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية انتهى
ويجوز كونه من الوجه الثالث على ان الهمزة للتضاد والسلب اطلاقا على القول بانه لفظي اثر من حركة او حرف او سكون
او حذف يجلب بضم اللام وكسرها اي يجيء به العامل وهو ما اثر في اخر الكلمة اثرا له تعلق بالمعنى التركيبي
تخلل منه ما لا يجلبه عامل كحركة النقل والاتباع والحكاية والتقاء الساكنين فليس اعرابا في اخر الكلمة
من اسم متمكن وفعل مضارع مجرد عن نوني الاناث والتوكيد اذ لا يعرب من الكلمات سواهما والتقييد
بالاخر بيان لمحل الاعراب لا للاحتراز عن شيء اذ العامل لا يجلب اثرا في غير الاخر خلافا للكوفيين
والمعرب ما كان حقيقة كدال زيد او حكما كلام يد ودم لانه كالثابت وكذا الافعال الخمسة فان علامات الاعراب
فيها النون وحذفها وليست اخر الكلمة ولا متصلة بالاخر بل بالضمير الذي هو فاعل لكن الفاعل
منزل منزلة الجزء من الفعل وكذا اثنا عشر واثنتا عشرة فان الاعراب فيهما في جزء الكلمة واما الجزء الثاني
فقال ابن هشام الذي يظهر لي في الجواب انه حال محل النون وهي بمنزلة التنوين وهو لا يخرج ما قبله عن ان
يكون اخرا كما ان النون في نحو مسلمان ومسلمون كذلك ولا يخفى ان هذا كله انما هو بالعناية والا
فالحد غير شامل له فالاحسن ان يقال في الاخر وما نزل منزلته لانه اولى من حقيقة او حكما لان الحكم انما كان
في الاخر لانه صفة المعرب وهي لا تكون الا بعد تمام الموصوف لفظا اي ملفوظا به ويعبر عنه بالظاهر
كزيد يقوم وان زيدا لن يقوم ومررت بزيد لم يقم او تقديرا اي مقدرا لوجود مانع كالفتحة في نحو
وان الفتى لن يخشى ومررت بالفتى ولم يخش الفتى وهما حالان من الاثر وتقسيمه اليهما هو المعروف وقسمه
بعضهم الى الظاهر والمقدر والمنوي فالمقدر ما الفه منقلبة عن ياء او واو نحو ملهى والمنوي ما الفه
غير منقلبة عن شيء نحو حبلى والمطرد بغير الالف كغلامي في الدين جمع ثم القول بان الاعراب لفظي هو اختيار
ابن خروف والشلوبين والاستاذ ابي علي وابن الحاجب وذهب اليه ابن مالك وقال انه مذهب المحققين
وعلى القول بانه معنوي هو تغيير اخر الكلمة او ما نزل منزلته لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا
فيشكل عليه انه يقال الحركات الاعرابية كانت الحركات التي تجري مجراها اعرابا لم يضف الى الاعراب لان الشيء
لا يضاف الى نفسه قال ابن مالك وهذا قول صادر عمن لا تامل له لانه اضافة احد الاسمين الى الاخر مع
توافقهما معنى او تقاربهما او انفهمنى كلامهم بالاجماع ولكنه قال فيما يضعف لهما بعضا او عاما والثاني
كلا او جنسا كملالة التعدي في حركات الاعراب صالح فلم يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا هذا القول الاول
يرد مذهب كثير من المتاخرين بل جعله ابن ابان مذهب اكثر اهل العربية وتقسيمه الى اللفظي والتقديري

هو المعروف ايضا كما في اللفظي وقسمه بعضهم الى اللفظي والتقديري والمحلي فيشمل موضع الاسم المبني يعني
انه لو كان فيه كلمة معربة لظهر فيها الاعراب تنبيهان الاول ما اشتهر ان العامل هو معناه الاعم وهو الذي
ينبغي ان يراد هنا لينطبق على عامل الاسم والفعل وله معنى اخص وهو ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب
وهذا انما ينطبق على عامل الاسم فلا يصح ان يراد في هذا الباب لئلا يلزم قصور تعريف الاعراب مطلقا سواء
كان في الاسم او في الفعل وبهذا يندفع ما اورده بعضهم من استلزام الدور في تعريف الاعراب الثاني
الاصل في العامل ان يكون من الفعل ثم من الحرف ثم من الاسم والاصل فيما الفرع مع المعمول في النوع ثاني
كانا من نوع واحد فالمشابهة ما لا يكون من نوع المعمول كاسم الفاعل العامل ولا يتوارد العاملان
في محل واحد ولا يجتمع عاملان على معمول واحد الا في التقدير نحو ليس زيد بجبان خلافا للفراء في نحو
قام وقعد زيد ولا يمتنع ان يكون للعامل معمولات قال المحقق الرضي فائدة الصحيح في الاعراب انه زائد
على ماهية الكلمة لا جزء منها كما جزم به ابو حيان خلافا لابن ملك في انه جزء منها او بعضها وذكر الزجاجي في اسرار النحو
ان الكلام سابق على الاعراب في مرتبة وهل نطقت العرب به زمانا غير معرب ثم ادخلت الاعراب لاشتباه المعاني
ام عربيا او نطقت به معربا في اول تبلبل الالسنة ولا يحتج ذلك في سبق مرتبة الكلام كتقدم الجسم
الاسود على السواد وعلى ذلك خلاف للنحاة وفي اللباب لابي البقاء ان المحققين على الثاني لان واضع
اللغة حكيم يعلم ان الكلام عند التركيب لا بد ان يعرض فيه لبس فحكمته تقتضي ان يضع الاعراب مقارنا
للكلام قال في الجمع وهو عند البصريين اصل في الاسماء فرع في الافعال كما وعند الكوفيين اصل
فيهما وعند بعض المتاخرين ان الفعل احق بالاعراب من الاسم قال ابو حيان وهو من الخلاف الذي
لا يكون فيه كبير منفعة والاعراب جنس تحته انواع وانواعه عند النحاة اربعة بالاستقراء رفع بحركة
او حرف ونصب بذلك او بحذف وخفض بحركة او حرف ويقال الجر وجزم بسكون او حذف وانما
كانت اربعة لانه اما سكون وهو واحد او حركة وهي ثلاث ونقل عن المازني ان الجزم ليس باعراب وانما
هو عدم الاعراب قال في الجمع وهو مذهب الكوفيين وفيه نظر تنبيهان الاول التعبير بالانواع
كما فعل اولى من تعبير بعضهم بالالقاب لان حق الالقاب مساواة كل منها للقبه والملقب انه يطلق كل
منها على الحقيقة كان يقال الرفع النصب على الملقب كان يقال الاعراب الرفع ولكن بينهما تمنع لا يستلزم
الا وحمل الشيء على مباينه والثاني حمل الاخص على الاعم فتبين ان هذه الاسماء انواع داخلة تحت
الاعراب وهو جنس لها لا انها القاب له وهو ما عقب بها الفاضل في شرح الشذور وغيره ولعله قال
اولى لامكان ان يقال ان من عبر بالالقاب اراد القاب الانواع فيصح التعبير بها ايضا الثاني خبر
قوله انواعه مجموع قوله رفع ونصب وجر وجزم لا مجرد الرفع والبواقي معطوفة عليه والا لزم ان يكون
كل من الاربعة انواعه ويحقق ذلك ان العطف في الشائع يتاخر عن ربط الشيء بالمعطوف عليه

ويرتبط المعطوف عليه بشيء وربما يتقدم فيفيد ربط المجموع او الربط بالمجموع وما نحن فيه من قبيل الثاني
لكن جعل هذا داخلا في المعطوف مشكل لان المعطوف تابع مقصود بالنسبة ولا نسبة هنا ولا تبعية
هنا ولا تبعية في الاعراب لان المعنى المقتضي للاعراب قائم بالمجموع لا بكل واحد فالمجموع يستحق اعرابا واحدا
الا انه لما تعدد ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب اجري اعراب الكل على الكل دفعا للتحكم ونظيره
ذلك قولهم جاء في القوم ثلاثة ثلاثة فان الحال هو المجموع المفصل بهذا التفصيل فالمستحق للمجموع
اعراب واحد الا انه اجري على الاسمين دفعا للتحكم فليس هنا عطف بل صورته وما قيل من ان العطف
مقدم على الربط مساهلة كذا قال العصام الدين في شرح الكافية وتقدم الرفع لانه اكثر وقوعا ولانه هو
اشرف لانه اعراب العمدة ولا يخلو منه كلام ثم النصب لاشتراك الاسم والفعل فيه ولان عامله قد يكون
فعلا والعامل بالاصالة فيكون معمولا اصالة بالنسبة للمجرور ثم الجر لاختصاصه بالاشرف وهو
تقدم النصب لانه اوسع مجالا فان انواعه اكثر قال ابو حيان وقدم الجر لانه مختص بالاسم الذي هو الاقوى
فيه اصل لا تجد ايضا فالاولان من انواع الاعراب وهما الرفع والنصب يوجدان في كل واحد من
الاسم والفعل نحو زيد يقوم وان زيدا لن يقوم اما وجودهما في الاسم فبالاصالة لان الرفع علم
الفاعلية والنصب علم المفعولية والفاعل والمفعول لا يكونان الا اسمين واما وجودهما في الفعل
فبطريق الحمل والتفريع على الاسم وذلك لقوة عاملهما بالاستقلال والثالث من الانواع وهو
الخفض يختص بالاسم لان عامله لا يستقل لافتقاره لما يتعلق به فلا يمكن حمل غيره عليه لضعفه
والرابع وهو الجزم يختص بالفعل لكونه كالعوض من الجر فيه لما فاته من المشاركة فجعل لكل واحد
من صنفي المعرب ثلاثة اوجه من الاعراب وقيل انما اختص به لانه لو دخل الاسم لادى مجيئه الى
عدمه وما ادى وجوده الى عدمه كان باطلا وذلك ان المنون من الاسماء ان جزم التقى فيه ساكنان
الحرف المجزوم والتنوين فحرك الساكن الاول فيؤدي مجيء الجزم الى عدمه وغير المنون محمول عليه
قال ابو حيان والصواب في ذلك ما ذكره بعض اصحابنا ان التعرض لامتناع الجر من الفعل والجزم
من الاسم وحذف التاء الساكنة للماضي واشباه ذلك من تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادي
اللغات وذلك ممنوع لانه يؤدي الى تسلسل السؤال اذ ما من شيء الا ويقال فيه لم كان كذلك
وانما يسأل عما كان يجب قياسا فامتنع والذي كان يجب قياسا هنا جر الفعل المضارع اذا اضيف
اليه اسماء الزمان نحو هذا يوم ينفع وجر الاسماء التي لا تنصرف لشبهها بالفعل وعلة امتناع الاول
ان الاضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا للفعل وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الاجحاف
لو حذفت الحركة بعد حذف التنوين اذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة ولا اعلالان
من جهة واحدة انتهى والبناء لغة وضع شيء على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحا على القول بانه

لفظي

لفظي كيفية وهي في الاصل الهيئة التي يكون عليها الشيء حالة وجوده والمراد بها هنا هيئة من شبه الاعراب
لا يجلبها عامل ولا تختلف باختلاف العوامل وليست حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين فقولنا
من شبه الاعراب بيان للهيئة اي من الاثر المشابه للاعرابية كونه حركة ضم او فتح او كسر او سكون وقد تكون فيها
في اخر الكلمة لا في اولها ولا في حشوها وعلى الثاني انه في اخر الكلمة حالة ثبوته لغير عامل ولا اعتلال بعد العلم
هذا انا بل نحمله على القولين لكن الاول حمله على الاول كما فعلنا ابطاله بوجود للاعراب اذ هو لفظي كما عرفت
ولا يخفى انه يحتمل على ايهما حملناه لاحتياجه الى ما ذكر فيه ليتم بها الا انه نقص لنا اذا حملناه على الاول
فالاحتياج الى ما نفيناه فيه من بيان الكيفية والا انتقض بكل كيفية لا يجلبها عامل في الكلمة سواء كانت
في اول الكلمة او في حشوها والى تقييدها بكونها ليست حكاية نحو من زيدا لمن قال رايت زيدا فان
الصحيح انها ليست حركة اعراب خلافا للكوفيين او اتباعا لما بعده كقراءة بعضهم الحمد لله بكسر الدال او نقلا
كقراءة ورش [illegible] او تخلصا من سكونين نحو من يشاء الله يضلله كما ذكرناه والا انتقض بذلك كله
ايضا واما اذا حملناه على الثاني فلا احتياج الى تقييد الكيفية بكونها في الاخر والا انتقض بما علمت والى تقييدها
بكونها لغير اعلال لئلا ينتقض بمثل يرمى وعصا فتح للاعلال بقلبه بانه الف فان ذلك كيف يخفى على المصنف
امثال هذا التحقيق لكن الظاهر انه قصد تعريف اللفظ وهو واجب فيه ان يكون اجلى من المعرف كما ورد
في محله تنبيهان الاول قالوا الاصل محل البناء اخر الكلمة ولا يكون فيما قبله الا ما استثني اعلم انتهى قال
بعض المحققين وفيه نظر كيف وقد صرحوا بان نحو يا حار في يا منصور مرخما على لغة من لا ينتظر مبني على هذه
الضمة التي بعد العين دون اللام التي هي الاخر وكذا نحو لا رجلين ولا مسلمين ويا زيدان ويا زيدون واحد
عشر [illegible] واما الثاني في البناء في هذه كلها
واقع فيما قبل الاخر فليتامل انتهى الثاني ليس المراد بقولهم ان الاعراب والبناء محلهما الاخر ان يكونا على
الحرف الاخير من الكلمة لان الحرف على ما قرر في محله صفة والحركات والسكون من صفات الاجسام فلا
تحل الصفات بل المراد انه لما كان يأتي عقيب الحرف الاخير بلا فصل بعض حرف المد يسمى الحرف متحركا فكذلك
حركة الحرف المخرج حرف المد ببعض ذلك سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها
به يتوهم انها معه بلا فصل فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حرف المد صارت حرفا تاما علم انتهى
ملخصا من اللآلي العقدية للشيخ شيخنا الحفني وعليه كلام طويل اعرضنا عن ذكره طلبا للايجاز
والبناء ايضا جنس تحته انواع وانواعه اربعة بالاستقراء ضم وكسر وفتح وسكون ويقال له وقف
وهو الاصل لخفته واستصحابا للاصل وهو عدم الحركة ولا يعدل عنه الا لسبب كالتقاء الساكنين
نحو امس وكون الكلمة على حرف واحد ككاف التشبيه وكونها عرضة للابتداء بها كلام الابتداء وكون لها اصل
في التمكين كاول وكشبهها بالمعرب كضرب فالذي في التصريح تنبيهان الاول ابن في المص في التعبير بما

الاعراب والبناء تعبير المتقدمين بالانواع وابن الحاجب فرق بينهما فعبر في جانب الاعراب بالانواع وفي جانب
البناء بالالقاب ووجهه بعض شراح كلامه بانه انما لم يقل حركات البناء والوقف انواعا لان الفتح مثلا ليس جنسا
شاملا لها بالنظر الى الاصل اذ الاصل ان يكون جنس البناء مختصا في نوع واحد وهو السكون بالفعل لانهم
قالوا الاصل في البناء السكون فلما كان من حق البناء ان لا يشمل هذه الاشياء نظرا الى الاصل لم يطلق
عليها اسم الانواع رعاية لجانب الاصل انتهى **الثاني** انما سمي الاول ضما لانه ينشأ من ضم الشفتين
اولا ثم رفعهما ثانيا والثاني كسرا لانه ينشأ من انجرار اللحي الاسفل الى السفل انجرارا ضعيفا والثالث فتحا لانه
يتولد من مجرد فتح الفم قاله في التصريح **الثالث** اختلفوا في حركات الاعراب هل هي سابقة على حركات البناء
او بالعكس او هما متطابقان من غير تقدم ولا تأخر والاول هو الاشهر قاله في الشيبين وهو خلاف لا ثمرة له
الرابع اختلفوا في القاب المعربات والمبنيات هل يطلق كل منها على الاخر فيقال مثلا للمعرب مضموم
وللمبني مرفوع ام لا على ثلاثة مذاهب فمنهم من قال لا يجوز اطلاق واحد منها على الاخر لان المراد
الفرق وذلك يعدمه ومنهم من قال يجوز مجازا لان المجاز لا بد له من قرينة وتلك القرينة تبينه ومنهم
من قال يجوز اطلاق اسم البناء على الاعراب ولا ينعكس قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على
المقرب وفي شرح الكافية للرضي اذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فلا يقع الا على حركات
غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة يطلق على حركات الاعراب ايضا
والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين على الاخر مطلقا انتهى **فالاولان** من انواع البناء وهما الضم
والكسر **يوجدان في** كل واحد من **الاسم والحرف** لخفتهما بدلالتهما على شيء واحد وانما لم يوجدان
في الفعل لكونهما ثقيلين لاحتياجهما الى اعمال العضلتين … والفعل ثقيل كما عرفت فلم يجمعوا
بين ثقيلين اما وجود الضم في الاسم فنحو **حيث** وهو ينشأ عنه بخفة في نفس لا … لاضافتها الى الجملة
لان ما كان البناء على حركة فرقا بين ما اصله البناء وبين ما طرأ عليه لكن اشعارا بان لها اصلا في الاعراب
وكانت الحركة ضمة لشبهها بالغايات ووجه الشبه انها كانت مستحقة للاضافة الى المفرد كسائر اخواتها
فمنعت من ذلك كما منعت قبل وبعد الاضافة وقد ذهب الزجاج الى ان حيث موصول وليست مضافة
وهي بمنزلة الذي كذا قيل وفيه نظر وقد تفتح للخفة وتكسر على اصل التقاء الساكنين فيقال حيث وحيث
وتبدل الثاء منها ايضا ففيها عشر لغات وقرأ بعضهم سنستدرجهم من حيث لا يعلمون بالكسر
وتحتمل لغة فقعس في عدم البناء على الكسر وهو ظرف مكان اتفاقا قال الاخفش وقد ترد للزمان ووافقه ابن
هشام في المغني والغالب كونها في محل النصب بالظرفية او خفض بمن وقد تخفض بغيرها كقوله
لدى حيث القت رحلها ام قشعم وقد تقع مفعولا به وفاقا للفارسي وحمل عليه قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل
رسالته قالوا ولا تكون ظرفا لانه تعالى لا يكون في مكان اعلم منه في مكان وكان المعنى انه يعلم نفس

المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان وعلى هذا فالناصب لها يعلم محذوفا مدلولا عليه باعلم لا به لان
افعل التفضيل لا ينصب المفعول به الا ان اولته بعالم في رأي بعضهم وقال ابو حيان الظاهر اقرارها على الظرفية
المجازية بتضمين اعلم معنى ما يتعدى الى الظرف فالتقدير الله انفذ علما حيث يجعل اي هو نافذ العلم في هذا
الموضع قال ابن هشام ولم تقع اسما لان خلافا لابن مالك ولا دليل في قوله ان محل … من اكناف الجنة حتى
… والمعاني مجال للفتى … حيث … فاعلا … جعل المكان … نظيره في ذلك
ان في قوله … ان … ساعة الاجابة انتهى قال ابو حيان والصحيح انها لا تتصرف
لكنها جرت بمن كثيرا وبفي شاذا … لم تجئ فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ انتهى وسيأتي
الكلام على لزوم اضافتها الى الجملة في مبحث الاضافة ان شاء الله تعالى **و**اما وجود الكسر في الاسم فنحو
امس عند اهل الحجاز مطلقا ان اريد به معين ولم يضف ولم يعرف بال ولم يكسر ولم يصغر وبني لتضمنه
معنى لام التعريف وكان البناء على حركة اشعارا بان له اصلا في الاعراب وكانت كسرة لانها الاصل
في التخلص من التقاء الساكنين واكثر بني تميم يوافقهم الا في حالة الرفع فيعربه اعراب ما لا ينصرف للعلمية
والعدل عن الامس ومنهم من اعربه كذلك مطلقا فان فقد شرطا من الشروط المتقدمة فلا خلاف في اعرابه
وصرفه وان استعمل الجمع المراد به معين ظرفا كان مبنيا على الكسر بالاجماع لتضمنه معنى الحرف وقد نظم
العلامة شرف الدين الشيخ عبد الرحمن بن عيسى المرشدي شروط بناء امس فقال … جره … الى
امسا اذا شئت بنا … ولا تضف ولا تقل ابينا … مصغرا والقرين معين … ظرفا فجامع لهذه بني بالكسر
عند كل العرب … وان فقدت واحدا فاعرب … بالاتفاق في سوى الاخير … ومع خلاف بينهم شهير
في فقدك الاخير منها اوحد … كامس … … فما كنى الحجاز في اوابا البناء ايضا كما لو كان
ظرفا بنا … اما التميميون فالى العرب ممنوع صرف والبعض فذهب … وبعضهم اعربه منصرفا … فاشكر
لنظم بالشروط … قلت قد علمت ان اكثر التميميين يوافق الحجازيين الا في حالة الرفع وغير الاكثر يمنعه
الصرف مطلقا هذا هو المشهور عنهم قال الاولى ان يقال بعد البيت الاخير ويجعلهم يجمعوا الاعرابا … بحال
رفع فانهم الصوابا **و**اما وجود الضم في الحرف فنحو **منذ** وتصلح للتمثيل لوجود الضم في الاسم فانها في لغة
من جر بها حرف وفي لغة من رفع بها اسم وبنيت لانها … لقطعها عن اضافتها او في الحكم لان معنى …
منذ يوم الجمعة اول المدة يوم الجمعة فقد تضمنت المضاف اليه كتضمن قبل وبعد عند الحذف وكان البناء على
حركة للاسم وكانت ضمة لشبهها بالغايات **تنبيه** قال ابن الدهان في الغرة لم يبن من الحروف على الضم
الا منذ قال بعض المحققين وهو منقوض بحيث بالضم في لغة الكلام فذلكم وذلكم ولكن والثاني
… انتن والهاء في اياه واياهما واياهم واياهن **و**اما وجود الكسر فيه فنحو **لام الجر** الداخلة على الاسم
غير مستغاث … قاله الرضي وقيل نحوها مع جميع المظهرات **والاخيران** وهما الفتح والسكون **يوجدان**

في الكلم الثلث الاسم والفعل والحرف اما السكون فلخفته واما الفتح فلكونه اقرب الحركات الى السكون بحصوله
بادنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فان الاول انما يحصل باعمال العضلتين معا والواصلتين الى طرفي الشفة والثاني
انما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة الى الاسفل تنبيه الكلم ليس جمعا للكلمة خلافا للجرجاني وجماعة
لانه يجوز تذكير ضميره والغالب على الجمع التانيث ولا اسم جمع خلافا لبعضهم لان له واحدا من لفظه والغالب
على اسم الجمع خلاف ذلك بل هو اسم جنس لو كان دالا على الماهية من حيث هي وهل هو افرادي او جمعي خلاف
ذهب الى الاول جماعة تمسكا بقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والمختار عند المحققين الثاني فهو لا يقع
الا على ما فوق كلمتين وعند الاكثرين لا يطلق الا على ما فوق العشرة ووجود الفتح في الاسم نحو اين استفهاما
كانت او شرطية وبنيت لتضمنها حرف الاستفهام او الشرط وكان البناء على حركة للساكن وكانت فتحة لاستثقال
الضم والكسر بعد الياء ووجوده في الفعل نحو قام وضرب وكان بناؤه على الفتح لما مر ووجوده في الحرف نحو
سوف وبنيت على الحركة وكانت فتحة لما تقدم في اين وهي مرادفة للسين كما عند البصريين وهي اوسع
زمانا منها لان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وقيل انهما سواء وقد تحذف الوسطى سف وقد تحذف الاخير
سو وقد يحذف ويقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف حكاه صاحب المحكم وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها
نحو ولسوف يعطيك قال ابو حيان وانما امتنع ادخال اللام على السين كراهة توالي الحركات في سيدحرج
منهما والباقي قال ابن بابشاذ والغالب على سوف استعمالها في الوعيد والتهديد وعلى السين استعمالها
في الوعد وقد تستعمل سوف في الوعد والسين في الوعيد انتهى ووجود السكون في الاسم نحو كم
سواء كانت استفهامية بمعنى اي عدد او خبرية بمعنى عدد كثير وبنيت في الموضعين لشبهها بالحرف وضعا
ولتضمن الاستفهامية همزة الاستفهام والخبرية حرف تكثير انما خففها ضعه نحو رب عن الجنسية واما
معناها فسنشرحه في الكلام عليها في حد تقفية المفردات ان شاء الله تعالى ووجوده في الفعل نحو قم
على الاصح عند جمهور البصريين كما مر ووجوده في الحرف نحو هل وقد يكون حركات البناء مقدرة كتقدير
الضم في نحو سيبويه والفتح في نحو لا فتى الا علي فائدة اذا جاء شيء ما الاصل فيه البناء مبنيا فلا يسأل عن
سبب بنائه لمجيئه على اصله ثم ان جاء مبنيا على السكون فلا يسأل ايضا عن سبب بنائه عليه لذلك
او على حركة يسأل عنه سؤالان لم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا وان جاء شيء ما الاصل فيه الاعراب
مبنيا على السكون سئل عنه سؤال واحد لم بني وعلى حركة سئل عنه ثلاثة اسئلة لم بني ولم عدل الى الحركة
ولم كانت الحركة كذا كما ذكرنا ذلك كله تتماما من الاشتغال هذا فصل في علامات الرفع علامات الرفع وهي
ما يحدثه عامله سواء كان لفظيا او معنويا وهذا هو النوع الاول من انواع الاعراب وهي اربع بالاستقراء
لا زائد عليها فان قلت ما وجه جمع المؤنث العلامات جمع كثرة والعلامات كلها اربع وجمع الكثرة الذي باتفاق
النحاة احد عشر قلت قد يعتذر عنه بانه من وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة كقوله تعالى ثلثة قروء

انظر الخلاف في الكلم هل جمع ام لا

او انما اولوا التنبيه على مسئلة غريبة ذكرها السعد التفتازاني في التلويح والمشهور خلافها وهو ان جمعي الكثرة
والقلة مختلفان باعتبار المبدأ متفقان باعتبار المنتهى فيبدأ كل منهما الثلاثة وينتهي جمع القلة العشرة
ولا نهاية لجمع الكثرة قال وهذا ارفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات فيصح على هذا التعقيب
المقر من غير تجوز فيه يتحلل استشكال اتفاق الفقهاء على من اقر بدراهم يقبل منه تفسيرها بثلاثة
ولا حاجة الى دعوى المجاز ولا استشكالها بعدم قبول التفسير من الناطق بجمع الالفاظ في الاحاديث
بالمجاز والعلامات الاربع احدها الضمة وهي الاصل لان الاعراب بالحركات اصل الاعراب بالحروف ومن
ثمة لا يقوم مقامها غيرها الا عند تعذرها ولذلك قدمها والثاني الالف وهي فرع نائب عن الضمة
عند تعذرها لكونها اخت الواو المتولدة عنها عند اشباعها الزهها من حروف المد واللين وكان
الانسب ان يقدم الواو عليها كما فعل صاحب الاجرومية وغيره لكنه اراد ان يرتب على تقديمها تقديم
المثنى على المجموع في المواضع التي تنوب فيها هذه الفروع كما سياتي فقدمها لذلك عن نائبة والثالثة
الواو وهي ايضا فرع نائب عن الضمة عند تعذرها لكونها متولدة منها عند اشباعها كما قلنا في سببها
والرابعة النون وهي ايضا كذلك لكونها مقاربة للواو في المخرج ولهذا ادغم فيها ولكل من هذه العلامات
مواضع تخصها فاما الضمة فتكون علامة للرفع اصالة في اربعة مواضع احدها الاسم المفرد والمراد
به ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا من الاسماء الستة منصرفا كان نحو جاء زيد او غير منصرف نحو قال ابراهيم
لمؤنث نحو جاءت هند او مذكر كان ظاهرة فيه الضمة او مقدرة كقام عمرو وقال موسى تنبيه قال
بعضهم استشكل هذا الاطلاق بان من المفرد ما لا يرفع بالضمة كملحقات المثنى والمجموع ويمكن الجواب
بان هذه القاعدة وامثالها غالبية او بان الالف واللام في المفرد للجنس او بان المراد بالمثنى ما يشمل
المثنى حقيقة او حكما وكذا المجموع وثانيها الجمع المكسر وهو ما تغير فيه بناء مفرده اما بزيادة ليس غير
كصنو وصنوان او نقص كتخمة وتخم او تغيير شكل من غير زيادة ولا نقصان كاسد واسد او مع زيادة
كرجل ورجال او مع نقص كرسول ورسل او معهما كغلام وغلمان تحقيقا كما مر او تقديرا كفلك مما يجمع
والواحد فيه متحدان في الصورة نحو في الفلك المشحون وترى الفلك مواخر فالضمة فيه اذا كان مفردا ضمة
قفل واذا كان جمعا ضمة اسد والحاجب وان كان يطلق على الواحد والجمع بلفظ واحد نحو هو جنب
والرجلان جنب والزيدون جنب فانهم لم يعدوه من هذا الباب وان امكن التقدير بجعل جنب المفرد
كعنق والجمع ككتب وذلك لانه لا يسمع له تثنية تقوم دليلا على انهم قصدوا تغيير اللفظ عند اختلاف
مدلولاته بل استعملوه بلفظ واحد في الحالات الثلاث بخلاف الفلك فانه سمع تثنية حيث قيل فلكان
فدل ذلك على انهم قصدوا تغيير اللفظ عند اختلاف المدلول فسلك بالجمع سبيل المثنى لعلم ان كان
الفرق واتحاد الواحد اما من ثنى جنبا فقد جمعه ايضا قال ابن مالك في باب شاذ الجمع من التسهيل والاصح كونه

جمع التكسير

يعني باب فعلان اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير انتهى تنبيهان الاول ما ذكرناه من التقسيم هو تقسيم
ابن مالك واعترض عليه بانه لا تحرير فيه لان صنوان من باب زيادة وتبديل شكل وتخم من باب نقص وتبديل
شكل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد فالاولى ما قاله المرادي ويجاب عنه بانه نظر الى ظاهر الالفاظ الذي
لا يحتاج لتقدير التغيير كما يوخذ من كلامه فالمعنى صحيح وفي الجواب الثاني نظر الثاني يرد على اطلاق المص
ان من جمع التكسير ما لا يرفع بالضمة كملحقات جمع المذكر السالم نحو سنين وارضين ويجاب بان هذا قليل
والمص انما قاله بالغالب كما تقدم وبان الاول بجمع التكسير حينئذ فائدتان الاولى يفارق جمع التكسير جمع السلامة
في اربعة اشيا احدها ان جمع السلامة يختص بالعقلاء والتكسير لا يختص الثاني انه يسلم فيه بناء المفرد
ولا يسلم في التكسير الثالث انه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات الرابع ان الفعل المسند الى
جمع السلامة لا يونث ويونث مع التكسير قاله ابو البقا فذكره في التصحيح الثانية يطلق الجمع على غيره بين
قلة وكثرة والقلة انما افعل وافعال وافعلة وفعلة وجمع التصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة والمراد بالقليل من
الثلاثة الى العشرة وغير ذلك كثير وقد نظم بعضهم جموع القلة فقال ، الا ان افعالا افعالا وافعلة ، وفعلة
يجمع القليل وافعلة ، كاجمال واجمل واعظم وانفس ، وفتية صحف والغلال والعقلة ، ومن جمعا الجمع الصحيح
كلا كتب بيت هندات كمثل مسلمين وثالثها الجمع المونث السالم وهو ما سلم فيه بناء مفرده سوا
كان اسما او صفة عبر بعضهم بما جمع بالف وتا مزيدتين وهو اولى ليشمل ما كان مفرده مذكرا كاصطبلات
وحمامات وما سلم فيه بناء الواحد وما تغير فيه ذلك كحبلات لا يقال ان يرد ذلك على عبارة المص لانا نقول التعبير
به جرى على الغالب لان في الكلام حذف مضاف اي صيغة جمع المونث السالم او صيغة معطوف اي الجمع
المونث السالم وما على صيغته فلا يخرج ما جمع بالف وتا من جمع المذكر كما تغير فيه بناء مفرده لان
صيغته صيغة جمع المونث السالم او حذف معطوف اي الجمع المونث السالم وما على صيغته فلا يخرج ما جمع
بالف وتا من جمع المذكر وكما تغير فيه بناء مفرده لان صيغته صيغة جمع المونث السالم في عرف النحاة وان
كان في الحقيقة جمع مذكر او مكسرا وان الترم بالنقض لما جمع بالالف والتا من جمع المذكر والمكسر لقلته ودخل ايهام
المالوف فكر بما هو الاغلب والاكثر لا ما هو الاقل لا انه يعلم ان المراد بجمع المونث السالم ما جمع بالف وتا
مزيدتين مجازا لا لحظ ما ذكر المص هو مراده في اللغة لان جمع المونث السالم في عرف النحاة واقع على الجمع بالالف
والتا والملاحظة العرفية كلفي في صحة المجاز فان قلت فيلزم ان يكون جمع المونث السالم مستعملا ما في حقيقته
ومجازه ان استعمل فيهما جميعا او في مجاز فقط ان استعمل في معنى شامل لهما وعلى التقديرين يلزم المجاز
على الخلاف في جوازه الاول قلت هو مجاز مشهور وعلى انه يمكن ان يدعي ان نحو اصطبلات وحبليات جمع مونث
سالم حقيقة عرفية لا مجاز تنبيهان الاول قولهم السالم صفة للجمع كما قال بعضهم ويجوز عند بعض المحققين
كونه صفة للمونث فانه موصوف بالسلامة حقيقة لانه واقع على المفرد الثاني اورد على قولهم ما جمع

بالف وتا مزيدتين ان الفا تجمع بها هو المفرد وليس هو المراد في نظام الجمع المذكر واجيب بان الذي
جمع بها معناه الذي وقع عليه ما جمع بها وهو المجموع بها لا هو المفرد بوصف ضم غيره اليه لا المفرد قبل ضم
غيره ضابط الذي يجمع بالالف والتا قياسا مطردا خمسة انواع احدها ذو التا مطلقا الا نحو شاه وشفه
وامة وامراة وفلانة ونحو قلة وفعلة في اسما اصناف والا صاحب الحلى من العرب الثاني علم المونث
مطلقا الا نحو نظام على لغة من بنى واشترط ابن ابي الربيع العقل الثالث صفة مذكر لا يعقل كجبل راسخ وصفة
المونث العاقل الرابع مصغره كذلك مصغر المونث الخامس اسم الجنس المونث بالالف كفعلى وفعلا
او افعل غير منقول الى الاسمية وتجمع حروف الهجا ما كان منه الف جاز قصره ومده بالاجماع فيقال فيه
على القصر يات بقلب الالف المقصورة يا وعلى المد ايات بالالف بالهمزة ورابعها الفعل المضارع
الذي لم يتصل به ما يوجب بناءه كان او يقتل اعرابه كما اذا اتصل به ضمير تثنية او ضمير جمع او ضمير المونثة
المخاطبة فيكون علامة رفعه ما سنعرفه ولا فرق بين ان يكون الفعل المضارع المذكور صحيحا الاخر او
معتله فاذا كان معتلا كانت الضمة فيه مقدرة نحو يدعو ويخشى كما سياتي واما الالف فتكون علامة
للرفع نيابة عن الضمة في موضع واحد وهو المثنى وعدل المصنف تبعا لابن هشام في الاوضح بقوله
وهو ما دل على اثنين واغنى عن متعاطفين قال الشارح فقوله ما وضع جنس وقوله لاثنين فصل
اول مخرج لما وضع لاقل كرجل او لاكثر كصنوان وقوله واغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو
كلا وكلتا واثنين وثنتين وشفع وزوج ونحو ذلك بالتنوين اسم للشيئين ويدخل فيه نحو القمرين للشمس
والقمر انتهى واعترض بعضهم على هذا التعريف بانه صادق على الضمير اسنادا على اثنين واغنى او
معنيه عن انت وانت وعن رجل ورجل وامراة وامراة وقد يصدق على الاحمرين بحيث انه صادق على من
الاثنين والاثنين ذات متصف بالاثنينية مطلقا ويعترض لكونه بعدي اوامر الخ وقد يعتذر بعضهم
في الحد بعقله من لفظه احترازا عن العمرين والعمرين من الفاظ التغليب فليس مثنى بل ملحق به ويسكت عنهم
عن ذلك بعضهم عداه في الملحقات والعلى انها لو جعل المثنى المسند موضع خلاف فمن اخرجه من باب
المثنى وادخله في ملحقاته ابن مالك في تسهيله حيث قال في العرب لجانب المثنى مخالفا لمعناه او غير صالح
للتجريد وعطف مثله عليه فلحق به وقال ابن هشام والقد له ان العمرين بيسمون هذا النوع مثنى لعدم
ذكرهم له فيما حمل على المثنى ولم يخرج المصنف بعض في الحد زيادة فقال لا اخراج هذا النوع من باب المثنى
لا يعرف لغيره ابن مالك ولا اجد احدا ذكره فيما حمل على المثنى سواه لعلمهم بشمول اسم المثنى له وذلك انما يا
بعد ان يكون تسمية الشمس قمرا ونحو انتهى فان قلت هذا انما يصح عند من لم يشترط اتفاق المعنى في التثنية
كابن مالك تبعا لابن الانباري واما عند من اشترطه فلا يصح وقد ذهب الحريري واكثر المتاخرين
فلا يقال العينين للشمس والذهب ويحمل الحديث في قوله جاد بالعين حين اعمى هواه عينه فانثنى

بل يعتبرين ثلث قال العلامة التفتازاني في شرح التلخيص بناء على هذا القول يكون مجاز الجميع باب التغليب
من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له وقال في شرح المفتاح واما باب التغليب فالعلاقة فيه وانه من اي
نوع منه فلم ار احدا حام حوله انتهى وقال الدماميني في المنهل اقول يمكن ان يجعل التغليب من قبيل المشاكلة
فيعبر عن مدلول الذي يكون مثلا بلفظ عمر وعن مدلول الشمس بلفظ القمر لوقوعه في صحبته تحقيقا فظاهر كلامهم
في المشاكلة ان جهة التجوز هي وقوع مدلول هذا اللفظ في صحبة الاخر تحقيقا او تقديرا انه من قبيل العلاقة
فيه المجاورة انتهى ويكون ما ذكره هو ظاهر كلامهم في جهة التجوز ليس على اطلاقه قال المحقق الشريف في شرح
المفتاح المشاكلة هي ان يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته فان كان بين ذلك الشيء والغير علاقة مجوزة
للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال ويكون المشاكلة موجبة لمزيد الحسن كما بين السيئة وجزائها المشاكلة
وان لم يكن فلابد ان يجعل الوقوع في الصحبة علاقة مصححة للمجاز في الجملة والا فلا وجه للتعبير عنه انتهى وفي
فصول البدايع والتحقيق ان عد الصحبة علاقة باعتبار انها دليل المجاورة في الخيال فهي العلاقة في الحقيقة
والا فالمصاحبة في الذكر بعد الاستعمال والعلاقة مصححة للاستعمال فيكون قبله انتهى **تنبيهات الاول**
قال بعض المحققين ههنا اشكال وهو ان التغليب مطلقا من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا
بين الحقيقة ههنا اشكال وهو ان التغليب مطلقا من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة
والمجاز لا يقال الكل معنى مجازي لان اللفظ لم يوضع له لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجريان هذه
العلة في كل جمع والجواب ما اشار اليه المحقق الشريف في حاشية الكشاف وهو ان الجمع انما يلزم اذا كان
كل واحد منهما مرادا باللفظ وههنا اريد معنى واحد مركب من المعنى الحقيقي والمجازي فلم يستعمل اللفظ
في واحد منهما بل في المجموع مجازا ولا يلزم جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقية والمجازية اذ لا يكون
هناك ارتباط يجعلهما معنى واحدا عرفا يقصد اليه باللفظ وحده في استعمالات الفصحاء انتهى **الثاني**
هذا النوع من نحو القمرين والعمرين مسموع يحفظ ولا يقاس عليه ثم تارة يغلب الاشرف كالابوين وتارة
الاخف كالعمرين وتارة الاعظم نحو مرج البحرين قاله في الهمع وانما كان هذا من قبيل التغليب لان المراد
بالبحرين الملح والعذب والبحر خاص بالملح كذا قيل وهو مما اختص اسمه بصيغته على المشهور والا انه قد
صرح جماعة من اهل اللغة ان البحر هو الماء الكثير ملحا كان او عذبا فعلى هذا لا يكون من باب التغليب
الثالث يشترط في كل ما يثنى عند الاكثرين سبعة امور الافراد والاعراب وعدم التركيب والتنكير
فالعلم ينكر ثم يثنى واتفاق اللفظ واتفاق المعنى وعدم الاستغناء بتثنية غيره عن تثنيته
فلا يثنى سواء استغناء بسيان وهذه الشروط تعتبر في الجمع ايضا كما صرح به في الهمع وغيره **الرابع** الاسم
اذا ثني وكان صحيحا غير مهموز او منزلا منزلته لحقته العلامة من غير تغيير كرجلان وعلمان ودلوان
وظبيان وشذ اليان وخصيان او مهموزا فان كان ما قبل الهمزة الف زائدة والهمزة اصل او كقراء

في قراء

في قراء بضم القاف وتشديد الراء المهملة وهو الناسك او بدل من اصل فاقراؤها اولى ككساء في كساء اصله
كساو فتقول كساءان لانها محفوظة باصل فقلبها واوا اولى كعلباوان في علباء اصلها علباي بياء الملحقة بقرطاس
ثم ابدلت الياء همزة او مبدلة من الف التانيث كحمراوان في حمراء وكان معناه منقوصا لحقته العلامة من غير تغيير
ايضا سوى عدد بانه كقاضيان في قاض او مقصورا فالف ان كانت ثالثة على ثلاثة امدها لا عن ياء او
مجهول الاصل وابدلت قلبت ياء كحبليان في حبلى وفتيان في فتى ورحيان في رحى مسمى به ولا قوام
كعصوان في عصى ولكن والتي كذا مسمى به **وملحقاته** اي ملحقات المثنى والمراد بها الفاظ شابهته في الدلالة
على معناه ولم يستجمع لفقد بعض الشروط **وهي** خمسة الفاظ **كلا** للمذكرين **وكلتا** للمؤنثين
ولا ينفكان عن الاضافة الى الظاهر او مضمر وانما يكونان ملحقين بالمثنى حال كونهما **مضافين** المذكرين يعني
على التغليب او التاويل **الى مضمر** وهي ثلاثة الفاظ كلاهما وكلانا وكلاكما وكلاهما وكلتانا وتكون الالف
فيها علامة للرفع وما لم يكونا كذلك وهما اذا اضيفا الى الظاهر فالفهما لازمة واعرابهما بحركات مقدرة عليها
لانها لا تقبل الحركات وذلك لانهما باعتبار لفظهما مفردان وباعتبار معناهما مثنيان فلفظهما يقتضي
الاعراب بالحركات ومعناهما يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيهما كلا الاعتبارين فاذا اضيفا الى
الظاهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظهما الذي هو الاصل واعربا بالحركات التي هي الاصل نحو جاءني كلا
اخويك ورايت كلا اخويك ومررت بكلا اخويك واذا اضيفا الى المضمر الذي هو الفرع اعربا بالحروف التي
هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايتهما كليهما ومررت بكليهما وهذا هو المشهور اطلاقا فان اعربهما الاعراب
بالحروف مطلقا هي لغة كنانة والثالث الاعراب بالحركات مطلقا وهي لغة بلحارث حكاها الفراء عنهم
قال الرضي ولا ادري ما تحقيقه انتهى وقد زعم بعضهم انهما في لغة الجمهور معربان بحركات مقدرة وان انقلاب
الفهما ياء في نصبا للتشبيه بالياء في علي ولدي قال ابن مالك وفي لغة كنانة دليل على ضعف هذا القول
تنبيه ولكون كلا وكلتا مفردان لفظا مثنيان معنى جاز في ضميرهما الحمل على اللفظ وهو الاكثر وعلى المعنى اخرى وقد
اجتمع الامران في قوله كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي وقال الله تعالى كلتا الجنتين
اتت ثم قال وفجرنا خلالهما قال ابن طاهر وتقدم لا يجيئون كلاهما الا لانهم جعلوها مثنى حقيقة **و**الثالث
الملحقات الاخر **اثنان** للمذكرين **واثنتان** للمؤنثين في لغة الحجاز وثنتان في لغة تميم وكلاهما للمؤنثين
ولم يجعلهما بمنزلة الملحقين السابقين لانهما ملحقان بالمثنى مطلقا سواء اضيفا الى مضمر ام لا لان
وضعهما وضع المثنى وان لم يكن مثنيان حقيقة اذ لم يثبت لهما مفرد لا يقال اثن ولا اثنة ولا ثنت
تنبيهات الاول نقل عن الاخفش جواز اضافة الثلاثة الى الضمير وليس كذلك فانها لا تضاف
الى ضمير مثنى فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمرأتان اثنتاهما وثنتاهما قياسا على جاءني ثلاثتهم لان صيغة
التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه وقد اجيب عن ذلك في شرح

الا ان شاذ او ... بما ذكره الحريري في درة الغواص في هذا البحث وتكلمت عليه فليرجع اليه **الثاني** الحق
بالمثنى ايضا ما سمي به منه كزيدان علما فانه يرفع بالالف كهو وينصب ويجر بالياء مثله ايضا كما سياتي ويجوز
فيه ان يجري مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه الالف
واللام جر بالكسر **الثالث** نون المثنى لا يجوز الا كسرها مطلقا عند البصريين واجاز الكسائي والفراء
فتحها مع الياء لا مع الالف واجاز بعضهم ضمها مع الالف لغة واما مع الياء فلا يجوز وحكاه الشيباني
ونقل ابن العربي من يجعلها معتقب الاعراب فعلى هذا تكون مع الياء منصوبا بكسر او تحذف نونها للاضافة
كثيرا ولشبه الاضافة في اثنا عشر واثنتا عشرة ولتقصير الاضافة نحو لبيك وسعديك ويجلي يدي المقتضب
الصلة مطلقا عند سيبويه والفراء خلافا للمبرد وانه قصر ذلك على نحو اللذان واللتان الذي في الاوليات
واما **الواو** فتكون علامة للرفع نائبة عن الضمة **في** موضعين احدهما **الجمع المذكر السالم** وهو ما دل
على اكثر من اثنين بزيادة في اخره مع سلامة بناء مفرده وبعضهم يسمي سالما ويسمي بالجمع الذي على حد
المثنى لشبهه له في كون اعرابه بحرفين وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون تحذف للاضافة ويقال له
الجمع بالواو والنون وتسمية لهما باشرف حاليه والجمع على هجائيين لكونه ياتي على وجهين تارة بالواو وتارة
بالياء قال السخاوي في شرح المفصل وقد عد بعضهم لهذه الواو ثمانية معان فقال هي علامة الجمع والسلامة
والعقل والعلمية والقلة والرفع وحرف الاعراب والتذكير انتهى وفيه من المسامحة ما لا يخفى ويشترط
في كل ما يجمع هذا الجمع ثلاثة شروط احدها الخلو من تاء التانيث فلا يجمع نحو طلحة وعلامة الثاني ان يكون
لمذكر فلا يجمع نحو زينب ولا حائض الثالث ان يكون لعاقل فلا يجمع نحو اشق علما على الكلب وسابق صفة
لفرس ثم يشترط ان يكون اما علما غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع نحو برق نحره ومعدي كرب
واما صفة تقبل التاء او تدل على التفضيل نحو قائم ومذنب وافضل فلا يجمع هذا الجمع نحو جريح وصبور
وسكران واحمر قال ابن هشام في الاوضح **تنبيهات الاول** ينبغي تقييد تاء التانيث بكونها غير عوض
فلو كانت عوضا من فاء الكلمة نحو عدة او لامها نحو ثبة وجعلت علما فيه على اجازة جمعه بالواو والنون
كعدون وثبون ما لم يكسر قبل العلمية كشفة فلا تكسير كشفاه او يعلم انه كسر فيلزم جمعه بالالف
والتاء كما ان هذا مذهب سيبويه وقال المبرد فقال لا يجوز في عدة الا عدات ولا يجوز عدون
الثاني قال ابن مالك المراد المذكر المسمى لا اللفظ فان تذكير الاسماء ليس شرطا في هذا الباب بل الشرط
خلوه من تاء التانيث فلو سمي رجلا بزينب او سعدى جاز ان يقال في جمعه زينبون كما لو سمي بزيد
ثم ثني جمع بالالف والتاء كزيدات **الثالث** التصغير قائم مقام الوصف فلذلك لو صغر نحو رجل وغلام
جمع بالواو والنون مع انه ليس بعلم ولا صفة وذلك لان التصغير وصف في المعنى اذ رجيل في معنى رجل حقير
نحو بصري ومصريون **الرابع** مما يقع في الاوضح من التعبير بلفظ العاقل هو المشهور وقال بعض واحد

الاولى

الا ان التعبير بالعالم ليشمل نحو الملائكة اذ لا يطلق عليه ثم انه عاقل لا يهام العقل المنع من اطلاقه
الجائزة على صاحبه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا قيل المختار انه ليس شرطا بل مقيس على السماع صرح به
في التسهيل بانه جمع مجازي بجعل الواحد بمنزلة الجمع فتامل **الخامس** اشترط المازني في العلم ان لا يكون معدولا
فلا يجمع نحو عمر ان يجمع هذا الجمع بل ان لا يثنى ولا يجمع مطلقا والجمهور على خلافه **فان قلت** الاسم العلم
اذا جمع زالت العلمية منه ضرورة ان تثنية العلم وجمعه يقتضيان اخراجه عن حقيقته لكونه على الاصح نكرة لان
العلم انما يكون معرفة على تقدير افراده لمسمى واحد لكونه لم يوضع علما الا مفردا فهو دال على الوحدة والتثنية
والجمع يدلان على التعدد والوحدة والتعدد متضادان **قلت** اجيب بان معنى كلامهم ان الاسم اذا كان
علما للشيء وطرح ... الجمع عليه وذلك بعد ان ينكر وليس المراد انه باق على علميته ويجمع على تلك الحالة فعلى
الامر الذي ما يشترط وجوده شرط للاقدام على الحكم وعدمه شرط لثبوت ذلك الحكم وقد نظم الدماميني
في ذلك لغزا فقال ٭ ايا علماء الهند لا زال فضلكم ٭ مدى الدهر يبدو في منازل سعده ٭ الم يكم تحيير غريب
لفهمنا ٭ بارشاده عند السؤال قصده ٭ وها هو يبدي بالنفس فهم ٭ عليه لنهديه الى سبل رشده
فما شرط الامر شرط وجوده ٭ لحكم فلم يقض الحكم الا بقده ٭ فلا يمكن ذلك الا ... منه ثبوت الحكم
الا بفقده ٭ وهذا اللغز في الغاية غاية ٭ فهل من جواب تعرفون برشده **السادس** قال بعضهم ان اريد
بالجمع المذكر ما هو جمع في الاصل لا في الحال ورد عليه جمع جعلت نونه معتقب الاعراب نحو قنسرين
فانه يعرب بالحركات على الياء ملتزمة كالمفرد شيء كذلك ولذا سموه جمعا في الحال فخرج بالجمع العلم المعرب
بالحركة على الياء انتهى واجاب بعض المحققين باختيار الاخير ولا يضر خروج الجمع العلم لانه شاذ **السابع** حكم
الاسم اذا جمع هذا الجمع كما اذا ثني من لحوق العلامة من غير تغيير ولا يستثنى الا المنقوص والمقصور فان
اخرهما يحذف لالتقاء الساكنين ثم يضم ما قبل الاخر المنقوص في الرفع ويكسر في غيره لمناسبة الحرف نحو
جاء القاضون ورايت القاضين ومررت بالقاضين ويفتح ما قبل الاخر المقصور دلالة على ما حذف منه نحو وانهم
عندنا لمن المصطفين **ملحقات** وقد ذكر منها **وهي** اربعة انواع **احدها** اسماء جموع وهي **اولو** بمعنى
صاحب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو كقوله تعالى ولا ياتل اولو الفضل منكم وكتب
بواو بعد الهمزة حملا على اولي وكتبت الحاء في الموالاة لتشبيه بالي **وعشرون وبابه** وهو سائر العقود
الى التسعين باخذ الالفاظ فكلها اسماء جموع وليس عشرون جمع العشرة ولا ثلاثون جمع الثلاثة والا
لصح اطلاق عشرين على ثلاثين وثلاثين على تسعة لوجوب اطلاق الجمع على ثلاثة فصاعدا من الواحد على هذا
القياس اللغوي وايضا هذه الكلمات تدل على معان معينة ولا تتغير في صاد الجموع كذا قيل قال بعض
المحققين وفي كلا التعليلين نظر اما الاول فلان امتناع الاطلاق على سبيل الحقيقة والصحة على ثلاثين
ممنوع لجواز كون عشرين منقولا عرفيا عن معنى الجمع الى هذا العدد المعين واطلاق المنقول على المعنى

الاصلي مجاز ولان اريد به الاطلاق على سبيل الحقيقة او على سبيل المجاز فسلم لكن بطلان الثاني ممنوع لجواز
ان يكون استعمال عشرين في ثلاثين على سبيل المجاز وقس على ذلك اخواتها واما الثاني فان اريد انه لا تعيين
في الجموع اصلا فهو ممنوع لجواز وضع الجمع لشيء معين وان اريد انه لا تعيين في الجموع من حيث انها جموع
فسلم لكن لا يلزم منه عدم كون عشرين جمعا انتهى والاولى ان يقال هذه الاعداد ملحقة من الاحاد حاصله
من تكرار الاحاد لا من تكرار ابنية الاعداد فهذه الاعداد كاولي في انها لا واحد لها من لفظها. ومن اسماء الجموع
المذكور عالمون بفتح اللام اسم جمع لعالم وهو ما سوى الله تعالى من الاجناس فهو ليس بعالم بل من العالم
وانما لم يكن جمعا للعالم لاختصاصه بمن يعقل والعالم عام فيه وفي غيره والجمع لا يكون اخص من مفرده ولذلك
ابى سيبويه ان يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب خاص بالبادين
وهذا قول ابن مالك ومن تبعه وذهب كثير الى انه جمع لعالم فيكون جمعا لم يستوف الشروط من حيث
ان عالما اسم جنس وليس بعلم ولا صفة وبالجملة فهو من ملحقات الجمع المذكور **الثاني** جمع تصحيح لم يستوف
الشروط منها اهلون ووابلون جمع اهل ووابل لانهما ليسا علمين ولا صفتين وكان وابلا غير عاقل
الثالث جمع تكسير منها ارضون بفتح الراء جمع ارض وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها وبابه وهو كل
ما كان جمعا ثلاثيا حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم تكسر كعضين وعزين وعظين وثبين
فخرج تمرة لعدم الحذف ونحو عدة وزنة لان المحذوف الفاء ونحو يد ودم لعدم التعويض وشذ ابون
واخون ونحو اسم وبنت لان العوض غير الهاء وشذ بنون ونحو شاة وشفة لتكسيرهما على شياه وشفاه
الرابع ما سمي به من هذا الباب وما الحق به كزيدين علما وعليون اسم لاعلى الجنة وهو في الاصل جمع علي بكسر العين
واللام مع تشديد اللام والياء وهو فعيل من العلو **تنبيهان الاول** يجوز في هذا النوع المسمى به
ان يجري مجرى غسلين في لزوم الياء والاعراب بالحركات ظاهرة على النون منونة ان لم يكن اعجميا فان كان
كقنسرين امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف ودون هذا ان يجري مجرى هرون في لزوم الواو والاعراب
على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة كحمدون او يجري مجرى عربون في لزوم الواو والاعراب بالحركات الثلاث
على النون منونة ودون هذا لزوم الواو وفتح النون مطلقا ذكره السيرافي وبعضهم يجري بنين مجرى
سنين وان لم يكن علما يجري غسلين بالتنوين على لغة بني عامر وبعضها على لغة تميم قال . وكان لنا
ابو حسن علي ابا برا ونحن له بنين . وقال دعاني من نجد فان سنينه . لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا .
وبعضهم يطرد هذه اللغة اعني لزوم الياء والاعراب على النون منونة في جمع المذكر السالم وكل ما حمل عليه
الثاني نون الجمع المذكر وملحقاته مفتوحة وقد تكسر ضرورة وقيل من العرب من يكسرها على الاصل
وتسقط للاضافة وفي صلة كقراءة الحسن والمقيمي الصلوة بنصب التاء وفي الذي كقوله وان الذي حانت
بفلج دماؤهم اي وان الذين وقبل لام ساكنة كقراءة من قرأ غير معجزي الله بفتح الهاء وشذ في كقراءة الاعمش

وماهم بضاري به من احد كقوله لو كنتم منجدي حين استغثتكم فالعرق الاقتشاف والثالث **الاسماء**
الستة وهي ابوه واخوه وحموها انث الضمير لان الحم قريب المرأة من زوجها كابيه وقد يطلق على قريب الرجل
من زوجته كابيها صرح في القاموس باطلاقه عليهما بلا تفصيل **وفوه وهنوه وذو مال** اي صاحبه
لكن وذو بخفف تعظيم بما اضيفت اليه والموصوف بها بالخلاف صاحب فيهما وكل الاسماء الستة علم بالغلبة
على هذه الاشياء كلفظ العبادلة في عرف الفقهاء والمحدثين ومنهم من عدها خمسة بنقص الهن
منكرا اجراءه تماما والحق الجواز في لغة قليلة ولقلتها وعدم تعرضها انكرها من انكر وكان على الناظم
التنبيه على قلته لئلا يتوهم مساواته لهن قال ابن مالك ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب بل مخطئ
من الفضل بان نفي تصيب بالنصب واحد الاقيسة النحويين حذف الاخر وجعل ما قبله الاخر فيعرب
بالحركات الثلاث ظاهرة عليه قال ابن هشام وهذه اللغة مع كونها اكثر استعمالا هي افصح قياسا لان
ما كان ناقصا في الافراد فحقه ان يبقى على نقصه في الاضافة كما في يد ان الاضافة كالانفراد ويجعل الاعراب
على ما قبل اللام استصحب لذلك حال الاضافة فاعرب بالحركات قبل وهو اسم يكنى به عن اسماء الاجناس
كرجل وفرس وغيره فلك ويقبل على الاستفتاح الصريح به ويقبل عن الفرج خاصة واحتج باضافة في الحديث
عن فعل الموصوف فيلزمها الواو وهي مبنية على السكون لا على الاعراب فانما لمن هو يسمى ذو الطائية لانها
انما تكون في لغة طي وقد يعرب كهذه ذو قال . وحسبي من ذو عندهم ما كفانيا . في رواية من رواه بالياء
فكان الاحسن تقييدها بالمعربة كما في الكافية والعمدة لابن مالك لان الاصل انما هو في ذو بمعنى
الذي اما على لغة اعرابها فانها تجري مجرى ذو بمعنى صاحب فيتعين ابدالها وانما تكون الواو علامة
للرفع نيابة عن الضمة في هذه الاسماء وكذا الالف والياء عن الفتحة والكسرة فيها كما سيأتي حال كونها
معربة فلو كانت مشددة او مجموعة اعربت اعراب المثنى وذلك المجموع **مكبرة** فلو كانت مصغرة اعربت
بالحركات ظاهرة وقد السوق غير وقد لا تصغر **مضافة لغير الياء** وبعد عنه بكثير في التكلم لان التقييد
بذلك كما قال ابن هشام حشو اذ لا يمكن لنا ان يضاف اليها سواها لكانت الاضافة لفظا كام او تقديرا
كقوله . خالط من سلمى خياشيم وفا . اذ التقدير خياشيمها وفاها فلو كانت مضافة الى الياء اعربت على التحقيق
بحركات مقدرة كما سيأتي كلها انها لا تضاف الى الياء الا فوه فانها لا تستعمل لاضافة لغير الياء الا في الشعر
اسمعه لم اذنا قوله امام يعرف ذا الفضل من الناس ذووه شاذ ونحو قاله بعضهم فيه العائد وهو ان يكون
غير منسوب اليها انك ان نسبت اليها كانت معربة بالحركات وهو مستغن عنه بقيد الاضافة بل وقد يستغنى
عن ذكر هذه القيود بالنطق بالاسماء المذكورة كذلك لعنه عن اياكم ذكرها بذلك وهو غير سديد
اذ لا استغناء عن ذكرها لان النطق بها كذلك يوهم ان الشرط انما هو الحكم الغالب خاصة ولذلك
لم يكتف الناظم وهذا سنة في بيانه بالمثال المكتفى ابن الحاجب مع اكتفائه بهم في غيره ثم لا اكتفاء بنطق في كذلك

عن نقصه باخذه عن المبرد صحيح فان لم يخل منها التعريب بحركات ظاهرة مع تضعيف بيه ونه سقوطها وجرى مجراه
مقصورة مقصور كالعصى ولذلك ثلثت فانه تضعيف او قصر او نقص والاتباع اليه وهذه عشر لغات كما له
ذكرها ابو حيان في الارتشاف وغيره والنصرة في التسهيل على تسع **تنبيه الاول** ما ذكر من اعراب هذه الاسماء
بحركات مقدرة حال الاضافة للياء قال بعض المحققين لا يظهر في هذا الفرق بينه وبين سائر المحكم الا ان يقال
لو قيل في حال النصب فلا يوجد الحكم بان الياء في اعرابه بها مثل في سطلقا علم ان الياء الذي
في الاحوال الثلاثة على نحو الصدد اعرابه على ما كان عليه في حال الافراد حال الاضافة انتهى وهو يعني
في الفرق في ان الياء في اعرابه حال الاضافة لا يجري الاسم المتمكن على الحد
الثاني لا يختص النقص بالهن بل يجري في الاب والاخ والحم نقله ابن الانباري
عن بعض الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم ويحكي ابن يعيش ان الفراء هذه احدى
كقول ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقال بعضهم اخاك اخاك ان من لا اخا له
حكاه الاصمعي **واما النون** فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة **في الفعل المضارع المتصل به ضمير**
رفع المثنى وهو الالف سواء كان ذلك الضمير حاضرا او غائبا والنون بعده مكسورة في العدد
فانه يضمها **او الجمع** او لمؤنثة **مخاطبة** وهو الياء والنون بعدها مفتوحة
نحو يفعلان بالياء المثناة التحتية للاثنين الغائبين **وتفعلان** بالتاء المثناة الفوقية للاثنين الحاضرين
والغائبتين **ويفعلون** بالياء المثناة التحتية لجماعة الذكور الغائبين **وتفعلون** بالتاء المثناة الفوقية
لجماعة الذكور المخاطبين **وتفعلين** للواحدة المخاطبة وتسمى هذه الافعال الامثلة الخمسة لانها ليست
افعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة اسماء باعيانها وانما هي امثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها
فان يفعلان كناية عن يذهبان ويخرجان ونحوهما وكذلك الباقي وانما حسبوها خمسة نظرا الى لفظها
كما هو الانسب بنظر الفن هنا ولم يصرح بالضمير كان اولى ليكون الالف والواو
من ان يكونا ضميرين نحو الزيدان يفعلان والزيدون يفعلون او علامتين نحو يفعلان الزيدان
ويفعلون الزيدون فاما ياء المخاطبة فلا تكون الا ضميرا **فصل** في علامات النصب **وعلامات النصب**
وهو ما يجيء به عامله سواء كان العامل اسما او فعلا او حرفا **خمس** لانه يدل عليها بالاستقراء اصالة
ونيابة احدها **الفتحة** وهي الاصل لما لا يحتاج غيرها الا عند فقدها تقديمها
و الثانية **الالف** وهي فرع نائب عن الفتحة عند فقدها لكونها ناشئة عنها عند اشباعها بينهما
و الثالثة **الياء** وهي ايضا فرع نائب عنها عند فقدها لكونها اخت الالف فناب كما **و** الرابعة **الكسرة**
علامة النصب في بعض المواضع نيابة حملا على **و** الخامسة **حذف النون** وهي ايضا فرع
نائب عن الفتحة عند فقدها لانه لما كان ثبوتها علامة للرفع لم يبق الا ان يكون حذفها علامة للنصب

ولكل

ولكل من هذه العلامات مواضع تخصه **فاما الفتحة** التي هي الاصل فتكون علامة للنصب **في** ثلاثة مواضع
احدها **الاسم المفرد** المقدم ذكره سواء كان منصرفا كرايت زيدا او غير منصرف كرايت احمد ظاهرة فيه الفتحة
كما او مقدرة كرايت موسى **و** الثاني **الجمع المكسر** المقدم بيانه منصرفا كان كرايت رجالا او غير منصرف
كمررت مساجد ظاهرة فيه الفتحة كما او مقدرة كقوله تعالى وانكحوا الايامى منكم **و** الثالث **الفعل المضارع**
اذا دخل عليه ناصب من نواصبه الاتي ذكرها ولم يتصل مع ذلك باخره شيء يوجب بناءه او ينقل اعرابه
كان صحيحا كان الاخر نحو لن يضرب ويعتد نحو لن يخشى فالفتحة في هذا مقدرة كما سياتي بيانه **واما الالف**
فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة **في** موضع واحد وهو **الاسماء الستة** المقدم ذكرها نحو رايت
اباك الخ **واما الياء** فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة **في** موضعين وهما **المثنى والجمع**
المذكر السالم المقدم ذكرهما **وملحقاتهما** المقدم ذكرها نحو رايت الزيدين والزيدين بفتح ما قبل الياء
في الاول وكسره في الثاني ورايت الرجلين كليهما والاثنين كلاهما وعشرين من العلماء ونحو
على ذلك **واما الكسرة** فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة **في** موضع واحد وهو **جمع المؤنث السالم**
المقدم بيانه نحو رايت الهندات ومما حمل عليه اولات وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو
ذات بمعنى صاحبة نحو وان كن اولات حمل وكذلك ما جعل علما على مذكر او مؤنث وما سمي به
كعرفات واما نصب هذا الجمع بالكسرة حملا للنصب فيه على الجر كما في اصله وهو الجمع المذكر السالم و
قضية الاطلاق ان الكسرة علامة للنصب فيه وان كان محذوف اللام كثبة ولغة وهو ما ذهب اليه البصريون
وذهب بعضهم الى ان المحذوف لامه اذا لم ترد اليه اللام في الجمع يكون نصبه بالفتحة وابن مالك في التسهيل
على ان ذلك لغة والكسرة مبنيا على خلافا للاخفش والمبرد في انهما بناء **واما حذف النون** فتكون
علامة للنصب نيابة عن الفتحة عند فقدها **في** موضع واحد وهو **الافعال الخمسة** المقدم ذكرها
نحو الزيدان لن يفعلا وقس على ذلك واما قوله تعالى الا ان يعفون فالواو فيه لام الكلمة والنون ضمير
النسوة عائد على المطلقات والوزن يفعلن ولهذا لم تحذف عند دخول الناصب بخلاف قولك الرجال
يعفون فالواو فيه ضمير الجماعة المذكرين والنون علامة الرفع تحذف عند دخول الناصب فتقول لن يعفوا
فالفرق ان يعفو الاول للمؤنث واصله يعفوون بواوين الاولى لام الكلمة والثانية واو الجماعة
فاستثقلت الضمة على الواو قبلها ضمة وبعدها واو ساكنة فحذفت الضمة فالتقى ساكنان وهما الواوان
فحذفت الاولى ثم دخل الناصب فحذفت النون ووزنه يفعوا وانما خصت الاولى بالحذف دون الثانية
لانها جزء الكلمة والثانية كلمة وحذف جزء اسهل من حذف كل ولانها اخر الفعل والحذف بالاواخر اولى
ولانها لا تدل على معنى بخلاف الثانية وحذفنا الاولى من حذف ما يدل لهذه الاوجه الثلاثة
حذف لام الكلمة في نحوها دون الثواني لانه وهو كلمة مستقلة لا يحصل

بانه اخو ويزيد وجهاله عار وهو انه يحتج واليها معلمة قال ابن هشام في شرح الشذور تنبيه قال ابن هشام
في شرح اللمحة سميت الافعال المذكورة خمسة على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة
انتهى قال بعض المحققين وفيه بحث من وجهين احدهما انه بناه على ان عدها خمسة نظرا الى اللفظ هو
الانسب بنظر الفن والثاني ان تسميتها خمسة ليس مبنيا على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين
بل على ادراج الغائبتين ايضا تحت المخاطبين كما علم مما مر في علامات الرفع ومن هنا تعجب الشيخ في قوله
والاحسن ان تعد ستة اذ الاحسن على ما بناه عليه على ما بيناه ان تعد سبعة تامل فصل في علامات الجر
وعلامات الجر وهي ما يحدثه عامله سواء كان العامل حرفا ام اسما ثلث لانه لا يدل عليها بالاستقراء اصالة
ونيابة احدها الكسرة وهي الاصل فيها بما مر ولذا قدمها و الثاني الياء وهي فرع نائب عن الكسرة عند
تعذرها لانها تنشأ عنها عند اشباعها ولانه بينهما مناسبة في مقامها و الثالث الفتحة وهي ايضا فرع نائب
عن الكسرة عند تعذرها لان الكسرة نائب عنها في جمع المؤنث السالم فكانت نائبة هنا فاما الكسرة فتكون
علامة للجر اصالة في ثلاثة مواضع احدها الاسم المفرد والثاني الجمع المكسر المقدم ذكرهما المنصرفين
بفتح ما قبل الياء صفة للمفرد والجمع واما غير المنصرفين فجرهما بالفتحة كاسماعيل والمراد بالمنصرف ما دخله
الصرف الذي هو التنوين الدال على الامكنية وجر بالكسرة فتلخص مما ذكرنا هنا ان الاسم المفرد والجمع
المكسر المنصرفين يرفعان بالضمة وينصبان بالفتحة ويجران بالكسرة وهذا هو الاصل نحو جاء زيد ورجال
ورايت زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال واعلم ان الفرع كالفتح وبفتح و الثالث الجمع المؤنث
السالم فانه يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة نحو جاءت الهندات ورايت الهندات ومررت بالهندات
وكذا ما حمل عليه واما الياء فتكون علامة للجر نيابة عن الكسرة في ثلاثة مواضع احدها الاسماء
الستة المقدم ذكرها فتلخص انها ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء نيابة عن الحركات هذا هو
المشهور من اقوال العشرة ذكرها ابو حيان في الارتشاف وشرحه على التسهيل وهو مذهب قطرب
والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين بعد بان الاعراب انما هو في الكلمة نفسها في حالة
فلا يقال ان الحروف لعدم انظيرها ثبت واجاب الشيخ بانه لا محذور في جعل الاعراب من سنخ
الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتصر في المثنى والجمع على ما يصلح للاعراب
من سنخها اعني علامة التثنية والجمع اذ هي من سنخ المثنى والمجموع انتهى قال وانما اعربت هذه الاسماء بالحروف
لانهم لما اعربوا المثنى والجموع بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينها
وبين الاحاد منافرة تامة ولان الحروف لما كانت فروعا للحركات الا انها اقوى منها لان كل حرف علة تكلف
فكرهوا ان يستبدل المثنى والجمع الفرعيين عن المفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا هذه الاسماء وجعلوها
معربة بالحروف ليكون في المفردات الاعراب بالاصل وهو الحركة وبالاقوى وهو الحروف وانما اختاروا الاسماء

ستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعل في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة
لتشابهها في المعاني ان معانيها منبئة عن التعدد كالاخ للاخ والاب للابن مع وجود حرف صالح للاعراب
في اواخرها من الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب
اعادة الحرف وخصوها بما ذكر لكمال اعمائها التقوى المشابهة بظهور التعدد قال ابو حيان والصحيح انها معربة
بحركات مقدرة في الحروف وانها اتبع فيها ما قبل الاخر للاخر فاذا قلت قام ابوك فاصله ابوك بوزن
فرسك ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار ابوك فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رايت
اباك فاصله ابوك بوزن فرسك فقبل تحركت الواو وانفتح ما قبلها انقلبت الفا وقيل ذهبت حركة الباء لتتبع
حركة الواو ثم انقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واذا قلت مررت بابيك فاصله بابوك على
وزن بفرسك ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بابوك فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت فسكنت
وقبلها كسرة فانقلبت ياء كما انقلبت في ميزان قال وهذا الاتباع وجد نظيره في امرء وابنم على الوجه الافصح
منهما فتقول هذا ابنم وامرء ورايت امرءا وابنما ومررت بابنم وامرء وهذا مذهب البصريين وذهب
الكوفيون الى ان اللفظ ابنما معربان من مكانين فالحركة في الراء والنون ليست اتباعا لحركة الهمزة والميم
واللفظة الاخرى فيهما فتح الراء والنون في الاحوال الثلاث ولم يسمع بابنم ولا بجمعه بالواو والنون
ولا بتكسيره قال وهذا المذهب من اتباع ما قبل الاخر للاخر هو مذهب سيبويه والفارسي والجمهور
من البصريين واصحابنا انتهى قال الدماميني ولا خفاء بما في هذا التقدير من التكلف لاثبات ما يوجب
زيادة الثقل من غير داع اليه تنبيه لا يرد على ما تقرر ما وجد بيد الهمز بخط امير المؤمنين علي بن
ابي طالب عليه السلام كتبه علي بن ابو طالب فان خطه ذلك عليه السلام كان بالكوفي والياء فيه قريبة
من الواو في الشكل فاشتبه على من قرأ خطه عليه السلام الياء بالواو فظنها الواو وانما هي ياء وهذا
الخط المعروف الان انما هو حادث قال ابن خلكان اول من نقل هذه الطريقة من الخط الكوفي وابرزها
في هذه الصورة علي بن مقلة الوزير انتهى وقيل بل هي ياء وهو محمول على الحكاية وعليه حديث قال بل
بل هي ياء وهو محمول على الحكاية وعليه حديث قال بن حجر من محمد رسول الله الى شيخ المهاجرين ابي
قال ابن الدماميني في شرح التحفة الوردية وعندي ان الواو في ابو هنا انما هي تنبيه على الاصل في الخط
ولا ينطق بها في اللفظ كالواو في الصلوة والزكوة فاعرف فهو حسن انتهى وفي شرح الكافية لابن مالك
يمكن ان يكون من الحكاية ما كتب بلفظ خط الصحابة فلان بن ابو فلان بالواو كانه قال فلان بن المقول
فيه ابو فلان والمختار عند المحققين ان يقرأ بالياء وان كان مكتوبا بالواو كما تقرأ الصلوة والزكوة بالالف
وان كانتا مكتوبتين بالواو تنبيها على ان الملفوظ منقلب عن الواو انتهى قال الشيخ خالد الازهري في التصريح
وعندي ان يقرأ بالواو لوجهين احدهما ان الغرض انه يحكى قراءته بالواو نقضي ذلك بخلاف الصلوة والزكوة

ثانيهما غير محكيين والثاني انه يحتمل ان يكون من وضع بالواو فيكون من استعمال الاسم على اول احواله وذلك
لا يعيد انتهى والثاني والثالث المثنى والجمع المذكر السالم وملحقاتهما فمطلقا المثنى يرفع بالالف والجمع بالواو
وكلاهما يجران وينصبان بالياء نيابة عن الحركات الثلاث وكذا ملحقاتهما انما اعربا بذلك اعنى بالحروف
لانهما فرعا الواحد [illegible] فى جميع الاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف
اعرابهما لكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرعان له ولان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات
واختص المثنى فى الرفع بالالف والجمع فيه بالواو لان المثنى اكثر [illegible] فى الكلام من الجمع والالف اخف
والواو ثقيلة بالنسبة فجعلوا الخفيف فى الكثير والثقيل فى القليل ليكثر فى كلامهم ما يستخفون ويقل
ما يستثقلون قال ابن [illegible] فى شرح المفصل وفيه نظر اذ للقائل ان يقول لم لم يجعلوا الالف علامة للنصب
او الجر فى المثنى والواو كذلك فى الجمع مع بقاء هذا التعليل فيحتاج الى تعليل اخر ثم هذا انما يصلح تعليلا لجعل
الالف علامة للتثنية والواو علامة للجمع والاصل [illegible] لا لما اعرب المثنى والمجموع هذا الاعراب المعين
اى بالالف فى المثنى والواو فى المجموع رفعا والياء فيهما جرا ونصبا لان الالف كانت قد جلبت قبل الاعراب
فى المثنى علامة للتثنية والواو فى الجمع علامة للجمع وهما يصلحان للاعراب كما مر واستبق الاعراب الرفع لانه
علامة العمدة فجعل الف المثنى وواو الجمع علامة للرفع فيهما فلم يبق الا الياء للجر والنصب فيهما [illegible]
بها اذ فعل [illegible] الاصلية الكسرة [illegible] بعض الياء وحمل عليه النصب لكونهما [illegible] الفضلات [illegible]
ما بين المثنى والمجموع بان فتح ما قبل الياء فى التثنية لخفة الفتحة وكثرة المثنى وكسر فى الجمع لثقل الكسرة
وقلة المجموع وكسرت النون المزيدة لدفع توهم اضافة او افراد فى المثنى لانها ساكنة فى الاصل والاصل
فى تحريك الساكن ان يكون بالكسر وفتحت النون المزيدة ايضا لدفع توهم اضافة او افراد فى الجمع للفرق
فى نحو المصطفين [illegible] الباقى واما الفتحة فيكون علامة الجر نيابة عن الكسرة عند فقدها
فى موضع واحد وهو غير المنصرف ويقال له ما لا ينصرف وهو ما فيه علتان من تسع او واحدة
تقوم مقام العلتين وسيأتى بيانها ان شاء الله تعالى فى خاتمة الحديقة الثانية سواء كان مفردا او جمع
تكسير كقوله تعالى واوحينا الى ابراهيم واسمعيل ويعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل واذا دخلت
عليه ال او اضيف جر بالكسرة كما سيأتى نحو وانتم عاكفون فى المساجد ولقد خلقنا الانسان فى احسن تقويم
تنبيهان الاول [illegible] نحو عرفات من قوله تعالى فاذا افضتم من عرفات لكونه غير منصرف وجر
بالكسرة وقد يجاب بانا لا نسلم ان عرفات غير منصرف بل هو منصرف كما صرح به الزمخشرى وغيره
او لانه [illegible] بالانصراف وعدمه كما ذهب اليه بعضهم قال الدمامينى فى شرح التسهيل قال بعض المحققين
والاوجه ان يجاب بان الغرض كما هو ظاهر بيان غير المنصرف من حيث انه غير منصرف وجر مثل عرفات
بالكسرة على القول بانه غير منصرف كما ذهب اليه الجمهور واختاره ابن الحاجب وابن مالك وغيرهما

ليس

ليس من هذه الحيثية بل هو من حيث انه كان فى الاصل يجر بالكسرة فقصد استصحاب ذلك الحكم انتهى الثالث قال
بعضهم الذى لا يدفع [illegible] من نحو [illegible] ان الفتحة ليست فيه علامة الجر نيابة عن الكسرة لا لفظا ولا تقديرا
ولما كان [illegible] الفتحة انتهى واجيب بان الفتحة [illegible] وان كانت فى نفسها خفيفة لكنها لما كانت هنا
نائبة عن الكسرة التى هى [illegible] الكلمة ان تعرب بها [illegible] الكسرة على الياء ثقيلة [illegible] على نائبها وهو الفتحة حكما فى
الاشتغال [illegible] المفهوم من كلام المص فيما سيأتى ان [illegible] فى حالة الجر هو الكسرة لا الفتحة كما [illegible]
وعلامة الجزم وهو حذف الحركة او الحرف للجازم اثنتان اصالة ونيابة احديهما السكون وهو حذف الحركة
وهو الاصل [illegible] والثانية الحذف وهو اسقاط حرف العلة او النون للجازم وهو فرع نائب عن السكون
اذ الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركات او بالسكون ومتى كان بالحروف او بالحذف كان فرعا عن ذلك فاما
السكون فيكون علامة للجزم اصالة لفظا او تقديرا فى موضع واحد وهو الفعل المضارع حال كونه صحيحا
وهو فى اصطلاح النحويين ما ليس [illegible] حرف علة اى واو ولا الف ولا ياء ولذلك لم يحتج الى ذكر الاخر بل لا يصح ذكره
نعم يجوز ذلك على اصطلاح الصرفيين فان الصحيح عندهم ما ليس احد اصوله حرف علة سواء كان فاء او عينا او لاما
وسميت هذه الاحرف حروف علة لان من شانها ان ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغير الشىء عن حاله
ويجمع ذلك [illegible] المعتل فان حكمه سيأتى [illegible] ايضا بكونه غير متصل به شىء [illegible]
ولم [illegible] واما الحذف فيكون علامة للجزم نائبا عن السكون فى موضعين احدهما انه اى
فى الفعل المضارع حال كونه معتلا وهو فى اصطلاح النحويين ما اخره حرف علة ولذلك لم يحتج الى ذكر الاخر
كما يحتاج اليه فى اصطلاح الصرفيين فانه ما احد اصوله حرف علة [illegible] فتحذف الاخر نيابة عن السكون
لان الحروف العلة لضعفها بالسكون صارت كالحركات فى الخفة فتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات
وذلك نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم بحذف اخرهن والحركات ادلة عليهن واما قوله تعالى لا تخف دركا ولا تخشى
باثبات الالف فان [illegible] الالف التى هى لام الفعل وهذه الالف الف [illegible] كما فى الظنونا
السبيلا [illegible] وقال ابن هشام [illegible] والثانية نافية [illegible] ولا تخشى واما قوله
[illegible]
[illegible] اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق [illegible]
على [illegible] العلة لانه اخر الكلمة وهو محل الاعراب [illegible] اشباع
والحروف الاصلية محذوفة للجازم تنبيهان الاول ما ذكره من ان علامة الجزم فى الافعال المذكورة حذف
حرف العلة انما يتمشى على قول ابن السراج ومن تبعه من ان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب بالضمة
فى حالة الرفع والفتحة فى حالة النصب [illegible] ذلك بان الاعراب انما [illegible] فى الاسم لانه فيه اصل فتجب
المحافظة عليه واما الفعل فهو فيه فرع فلا حاجة لتقديره فيه وجعل الجازم كالدواء المسهل الذى يجتذب الفضلة

انا لها ولا اخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقديرها لا عراب فيها نظيرة لما دخل الجازم حذف الحركة
المقدرة واكتفى بها لئلا يلتبس ما صار فيه صورة المجزوم والمرفوع واحدة وفي ابنيها ما يحذف حرف العلة بحرف العلة
محذوف عند الجازم لا به وعلى قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة نفسه فظهر ان من يقول بعدم التقدير
يقول ان الجازم يحذف حرف العلة ومن يقول بالتقدير يقول ان الجازم ليس يحذف الا مر بل يحذف الحركة وحذف
الآخر للفرق بينه عليه ابن هشام وغيره فقول المص هنا ان الحذف علامة للجزم اى الجزم به لا يناسب ما ذهب
اليه فيناسب ان يحمل على ما يبين ان شاء الله تعالى من ان الفعل المضارع مقدر فيه الاعراب بتقدير **الثاني** اذا
كان حرف العلة بدلا من همزة كيقرا مضارع قرا ويقرئ مضارع اقرأ ويوضو مضارع وضؤ بضم الضاد
المعجمة بمعنى حسن ومحل جازم فيه وجهان حذف حرف العلة مع الجازم وبقاؤه وهذان الوجهان مبنيان على ان
ابدال حرف العلة هل هو بدل قياسي او غير قياسي فان قلنا انه بدل قياسي ثبت حرف العلة مع الجازم لانه
همزة كما كان قبل البدل وان قلنا انه بدل غير قياسي صار حرف العلة محضا وليس همزة فيحذف كما
يحذف حرف العلة المحض في يغزو ويخشى ويرمي قاله ابن النحاس وقال ابن هشام في الاوضح ان كان الابدال
بعد دخول الجازم الاثبات والحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض وهو الاكثر والاعتداد به انتهى
وما ذكره من جواز الامرين هو قول ابن عصفور والصحيح القول بوجوب الاثبات وهو ما عليه الاكثرون فلا
ينافي ذلك اقتضاء كلام المص هنا الاحتمال بناء على هذا القول **والثاني في الافعال الخمسة** يعني
الامثلة الخمسة المتقدم ذكرها المختص اعرابها رفع بثبوت النون ونصب وجزم بحذفها نحو يفعلون
ولم يفعلوا ولن يفعلوا احملوا النصب على الجزم كما حملوا على الجر في المثنى وجمع المذكر السالم لان الجزم
نظير الجر في الاختصاص ويفعلان كالزيدان ويفعلون كالزيدون وقد استعمل المص فيه بعد بيان في تعداد
هذه العلامات وفي كيفية اشياعها ما نقله صاحب الاجرومية وهو من ارذل العبارات لما فيها من تشويش
الخاطر على المبتدي بكثرة التكرار وكان الاولى ان يبين ما جاء على غير الاصل ويقرر ما جاء على الاصل
الامرين كما فعله اكثر المؤلفين في مختصراتهم ومطولاتهم هذا **فصل** في الاعراب التقديري بعد بيان التعيين
المقدرة عرابه لامكان ضبطه فينبغي ما عداه ظاهر الاعراب **تقدير الاعراب** حركة كان او حرفا **في سبعة**
اشياء من اسم او فعل **كما هو المشهور** اى على ما هو المشهور عند النحويين واما غير المشهور فتقول السبعة
كالسبعة فيه **فطلقا** اى فيقدر تقديرا مطلقا او حال كونه مطلقا او زمانا مطلقا اى في الحالات الثلاث
الرفع والنصب والجر او الرفع والنصب والجزم في الثلاث الاول **في الاسم المقصور** وهو كل اسم معرب
بالحركات ولزم الفه كان قبلها فتحة **كموسى** لتعذر تحريك الالف مع بقاء كونها الفا وسمي مقصورا من القصر
لامتناع مده او لانه مقصور عن الحركة والقصر الحبس فالاول اوضح ولا اولى لما يلزم على هذا من اطلاق
المقصور على المضاف الى اليا انتهى وظاهر ان الدماميني لم يلزم اللازم بحسب الظاهر بين التحقيق لان ما كان

وجه المناسبة لا يوجب التسمية

بعد مناسبة للتسمية ووجه المناسبة لا يوجب التسمية كما هو مشهور وقال صاحب المفتاح واعتبار المناسبة
في التسمية منزلة الايلام ربما شاهدت فيها من الرجال ما يتعجب فيا لك والتسوية بين تسمية انسان احمر
باحمر وبين وصفه باحمر ان تغفل فان اعتبار المعنى في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال تخصيصه بالمسمى
واعتبار المعنى في الوصف لصحة اطلاقه عليه فاين احدهما عن الاخر انتهى وقال بعضهم لك ان تجعل المقصور
من القصر بمعنى خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور **تنبيه** في تسمية موسى اشارة الى
اختيار قول ابن الفلاح اليمني من ان المقصور غير المنصرف يعرب بالحركات الثلاث تقديرا قال
لان الكسرة انما امتنعت فيما لا ينصرف كما حسن للثقل ولا ثقل مع التقدير والذي عليه الجمهور ان
اعرابه بالحركات الثلاث مقدر مخصوص بالمنصرف منه اما غير المنصرف منه كموسى فالمقدر فيه الضمة
والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه **و** في الاسم المعرب بالحركات **المضاف الى اليا كغلامي**
لالتزامهم الاتيان بحركة قبل اليا تجانسها وهي الكسرة فاذا استحق الاسم الاعراب بالتركيب لم يمكن الجمع
بحركات الاعراب اذ لا يقبل المحل الواحد في الان الواحد حركتين متماثلتين او مختلفتين وبهذا يرد على
ابن مالك في قوله ان الكسرة لم تقدر في حالة الجر بل هي حركة اعراب لانها تستحق قبل التركيب كذا قال غيره
واحسن ما قال بعض محققي المتاخرين في الحكم بتقدم كسرة المناسبة مع تقدم عامل الجر حسا نظر قال
الدماميني في شرح التسهيل وينبغي لابن مالك اذ زعم في نحو غلامي ان الجر فيه ظاهر ان يقول في نحو مسلمي
اى جاء جمع بالفعلمات يعني انه في حال النصب كذلك انتهى وقد ذهب الجرجاني وابن الخشاب والمطرزي
ونقله الرضي عن النحاة ان نحو غلامي مبني لاضافته الى المبني والحق انه معرب تقديرا لاعراب كما ذهب اليه الجمهور
وقاله المحققون بدليل اعرابه نحو غلامه وغلامك وغلامهم ولا اضافة الى المبني مطلقا ليست من اسباب
البنا وقال ابو البقاء في اللباب فذهب قوم الى انه غير مبني اذ لا علة فيه توجب البنا وغير معرب اذ لا يمكن
ظهور الاعراب فيه مع صحة اعرابه وسموا خصيا الذي ذهبوا اليه فاسد لانه معرب عند قوم ومبني
عند اخرين على ان تسميتهم اياه خصيا خطأ لان الخصي ذكر حقيقي واحكام الذكورة ثابتة له فكان الاشبه
بما ذهبوا اليه ان يسموه خنثى مشكلا انتهى **و** يقدر الثلاث الاخر يعني الرفع والنصب والجزم **في المضارع**
المتصل بنون التاكيد غير مباشر كيضربان من نحو قولك هل تضربان والله لا تضربان ولا تضربان
بانه مبني بالنون مفرد اى كل ذلك الاعراب هذا مفهوم كلامه وهو مبني فان الاعراب انما يقدر
في الصورة الاولى فقط وهي قولنا هل تضربان فانه المقدر فيه ثبوت النون والاصل هل تضربانن
بثلاث نونات الاولى نون الرفع والثانية نون التوكيد الثقيلة حذفت نون الرفع لثقل اجتماع النونات
بحيث حذفت مقدرا ثبوتها لانها علامة الرفع بخلاف نحو لا تضربان من قولك اركبا بان يدل ان
لا تضربان عمر فان اصله قبل دخول الناصب لا تضربان بتخفيف نون الرفع ولا تاسيه فدخل الناصب

نحو يخشين برفع النون علامة للنصب ثم اكد بالنون الثقيلة وعلى هذا يركب بها المكان لا النافية فانه يجوز
تأكيده بها بعدها بقلة كما ورد كذا نحو لا تضربان وحركت نون التوكيد في الصور الثلاث لالتقاء الساكنين
الالف والنون المدغم ولم تحذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا النون لفوات المقصود منها وحركت
بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف وبقي ظاهرا ان المضارع المتصل بنون تأكيد غير مباشرة
لا يقدر فيه الا الرفع فقط بخلاف النصب والجزم فانهما فيه لفظيان واختص تقديره بالمباشرة عن المشهور
فان الفعل يبنى معها كما مر ولظن المص رحمه الله تعالى تبع في هذا السهو ابن هشام في الاوضح لكن ابن هشام لم يذكر
التقدير الا في صورة الجزم والمص قاس النصب عليه على ان تأكيد المضارع بالنون بعد الناصب غير مسموع
فلا يجوز الا في نحو المثال الذي ذكرناه على تقدير ان تكون لا نافية وان مصدرية ولا يجوز تقديرها ناهية لكون
ان مفسرة لا مصدرية فيجب الجزم حينئذ فيجب ان الرفع باقية على تقديرها نافية وان مفسرة **تتمة** ويقدر الاعراب كله
بالحركات مطلقا اي اعني الرفع والنصب والجزم في الاسم الذي يسكن اخره للادغام كجاء ناصف ورأيت ناصفا
ومررت بناصف بكسر الصاد وتشديد الياء المفتوحة في الثلاث الاصل ناصفو ياء اي تحركت [illegible] ساكنا
احديهما في الاخرى فالمانع من ظهور الحركة استحالة ظهورها مع وجود ادغام حرف الاعراب فسكونه واجب لانه
لا يكون الا ساكنا ومثل ابو حيان للمدغم في حالة الرفع بنحو وقتل داود جالوت بادغام الدال في جيم
جالوت فدال داود مرفوع بضمة مقدرة وفي حالة النصب بنحو وترى الناس سكارى بادغام السين في السين
فالناس منصوب بفتحة مقدرة وفي حالة الجر بنحو والعاديات ضبحا بادغام التاء في الضاد فالعاديات مجرور
بكسرة مقدرة ويقدر ايضا في الحكايات على قول البصريين نحو من زيدا لمن قال رأيت زيدا ومن زيد لمن قال
جاء زيد ومن زيد لمن قال مررت بزيد [illegible] الحروف في نحو جاء ابو القوم ورأيت ابا القوم
ومررت بابي القوم لانها اسقطت حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا
بل صار مقدرا وهذه الصور الثلاث زائدة على السبعة التي ذكرها المص وظاهر كلامه انها غير مشهورة
وليس كذلك **و**يقدر الاعراب **بعضا** اي في حالة الرفع والجر لا غير كائنا **في** الاسم **المنقوص** وهو كل اسم
معرب بالحركات اخره ياء لازمة بعد كسرة **كقاض** تقول جاء قاض ومررت بقاض مقدرا الضمة والكسرة
لاستثقالها على الياء واما الفتحة فتظهر لخفتها عليها نحو [illegible] على [illegible] ابن فلاح
وغفل المص كما [illegible] ان لا يكون هنا [illegible] ما كان على صيغة منتهى الجموع
وغيره في ان الكسرة هي المقدرة كما تقدم في المنقوص [illegible] الجمهور [illegible] كان
على صيغة منتهى الجموع الا الضمة والفتحة واما الكسرة فلا [illegible] الفتحة نيابة
لنيابتها عن حركة ثقيلة كما تقدم [illegible] عن بعض العرب [illegible] فلو كان عبد الله
مجرورة ولكن [illegible] الياء [illegible] الكسائي وسمي هذا الاسم منقوصا

لكونه

لكونه نقص بعض الحركات وقيل لحذف لامه بسبب التنوين **تنبيه** قال ابن هشام في بعض كتبه يستثنى
من هذه القاعدة منقوص صار اول جزئين جعلا جزءا واحدا اسماء العدد على لغة من جعلها اسمين
نص عليه من النحاة ابو علي وعبد القاهر وغيرهما لثقل التركيب وقال ابو حيان ما اعرب من مركب اعراب
متضايفين واخر اولهما ياء نحو ايادي سبا [illegible] فانه يقدر في اخر الاول منهما الفتح وفي حالة
النصب بلا خلاف استصحابا بالحكم في حالتي البناء ومنع الصرف انتهى **فان قلت** هذه الصور واردة
على كلام المص **قلت** لا ورود اذ لا منقوص في ذلك على التحقيق كما يظهر بتأمل تعريفه السابق وانما استثنا
ابن هشام بناء على الظاهر دون نفس الامر قاله بعض المحققين **ويقدر بعضا** اي في حالتي الرفع والنصب
لا غير كائنا **في الفعل المضارع المعتل بالالف** لتعذر تحريكها **كيحيا** ويخشى واما الجزم فيظهر بحذفها **تنبيه**
كل الف رابعة فصاعدا اسبقت بياء تكتب بالالف سواء كانت منقلبة عن ياء او واو كيحيا او يحيا
والدنيا كراهة اجتماع الياءين الا في يحيى علما فانها تكتب بالياء للعلمية ولا يقاس عليه علم مثله
للفرق بينه فعلا وبينه اسما وانما لم يعكسوا لان الاسم اخف من الفعل فكان احمل لاجتماع المثلين
قيل وينبني على هذا الخلاف الخلاف في كتابته بعد التنكير فان علل الفرق بالعلمية كتبناه بالالف لانه
تعذرت علميته وان علل بالفرق كتبناه بالياء لان الاسمية موجودة فيه انتهى وفيه بحث نقله عن
بعض المحققين بان العلم المنكر باق على تعريفه وعلميته فراجعه **ويقدر ايضا** اي في حالة الرفع فقط كائنا
في الفعل المضارع المعتل بالواو او الياء لثقل الضمة عليهما **كيدعو ويرمي** واما في حالة النصب فلا
لخفة الفتحة فتظهر وقد تظهر الضمة في الضرورة كقوله اذا قلت علّ القلب يسلو قيضت ٭ هو
اجس لا تنفك تغريه بالوجد ٭ وقوله يعوضني عنها غناي ولم يكن ٭ تساوي عنزي غير خمس دراهم
وقد يقدر الفتحة ايضا كقوله فما سودتني عامر عن وراثة ٭ ابى الله ان اسمو بام ولا اب **تنبيه**
قد علمت من قول [illegible] الحركات في المعتل [illegible] في الجزم والمص رحمه الله جمع بينهما
تقدير الحركة وحذف الحرف الجازم وهو في ذلك مخالف للقولين جميعا وقد تبع في ذلك ابن هشام في اكثر مؤلفاته
وفي جمع المذكر السالم المضاف الى الياء كمسلمي لان علامة الرفع فيه الواو وقد ابدلت في حالة الرفع بالياء
وذلك لان اصله مسلموي اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء
في الياء وكسر ما قبل الياء انما هو للتخفيف فعلم ان الواو لفظا [illegible] ولا يجوز الحكم بان هذه الياء
المنقلبة عن الواو علامة الرفع كما كانت علامة الجمع لان كون الواو علامة الجمع من حيث هو حرف لين
وهو باق وعلامة الرفع من حيث خصوصية الواو وهو زائل بالابدال واما في حالتي النصب والجر
فاعرابه لفظي نحو رأيت مسلمي ومررت بمسلمي لان الياء التي بها الاعراب في هاتين الحالتين ثابتة لفظا
غاية ما هناك انها ادغمت فيما بعدها والادغام لا يخرج الحرف عن حقيقته بخلاف الابدال فان قيل

حصوصية الواو وان لم تبق لكن بقي بدلها وهو خصوصية الياء فلم لا يجوز ان يكون معربا بالاعراب اللفظي
في حالة الرفع لوجود بدل خصوصية الواو كما انهم حكموا على غير المنصرف وعلى جمع المؤنث السالم في النصب
بالاعراب اللفظي لوجود البدل فيهما وهو الفتح في الاول والكسر في الثاني فالجواب عن ذلك اما اولا فبان
ذلك من قبيل المحل في باب الاعراب انما يكون بين النصب والجر لا بينهما وبين الرفع واما ثانيا فبان الواو في حكم
الموجود اما لان المقدر كالاصلي بعينه قطعا واما لان الزائل بالاعلال في حكم الباقي واذا كان في حكم الموجود
يكون الرفع بالواو المقدرة لانا لا نعني بالاعراب التقديري الا الاعراب بما هو في حكم الموجود فلو كان نحو
الياء علاما لكان لكلمة واحدة اعرابان تقديري ولفظي ولم يعهد مثله بخلاف الكسر والفتح في غير المنصرف
والفتح في جمع المؤنث السالم فانهما ليسا في حكم الموجود قال نجم الدين سعيد في شرح الكافية ثم القول
بان الاعراب في هذه الحالة مقدر كما ذكره المص هو مذهب ابن الحاجب وابن مالك وزعم ابو حيان انه
لا تحقيق فيه لان المقدر ما لم يوجد والواو فيه موجودة الا انها انقلبت ياء كما في ميزان انتهى وهنا بحث
يعلم ان هذا هو الذي لا تحقيق فيه **تنبيه** من ذهب الى ان الاعراب في الاسماء الستة والمثنى والمجموع على
حده بحركات مقدرة يحتاج الى عدها في قسم التقدير كما لا يخفى **الحديقة الثانية فيما يتعلق بالاسماء**
ونذكر غيرها من الافعال والحروف استطرادا وضرورة تعلق الاسماء بهما كما ستراه ان شاء الله تعالى
الاسم ضربان معرب ومبني لانه **ان اشبه الحرف** شبها قويا بان يكون مثله في وضعه او معناه او استعماله
او افتقاره او اهماله او لفظه **فمبني والا** يشبه الحرف بان سلم من شبهه **فمعرب** هذا مذهب ابن مالك
وتعقبه ابو حيان بان الناس ذكروا للبناء اسبابا غيره فلذلك اجيب بانه لم ينفرد به بل نقله جماعة
عن ظاهر كلام سيبويه ونقله ابن الطراوة عن ابي علي الفارسي وغيره وصرح به ابن جني في الخصائص وابو
البقاء في التعليقة وابن السراج في الاصول والزجاجي في الجمل وذكر بعضهم انه مذهب الحذاق من النحويين
وذهب الزمخشري والجزولي وابن معط وجماعة اخرون الى ان سبب البناء غير الشبه المذكور ايضا من وقوع
موقع المبني ومناسبة المبني والاضافة الى المبني وزاد بعضهم غير ذلك ثم على كلا القولين هل السبب
مجوز للبناء او موجب قولان ذهب الشيخ عبد القاهر الى الاول مستدلا باي الموصولة والجمهور الى الثاني
والمعتذرون عن اعراب اي يحتاجون الى الاعتذار عن اعراب هذا الاسم فانهم قالوا ابنيتها مع حلول الاعراب
فنعني بالشبه الوضعي ان يكون الاسم موضوعا في الاصل على حرف او حرفين كما تقدم ومن افراد الشبه
المعنوي ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف ام لا فالاول كمتى والثاني
كهنا والشبه الاستعمالي ان يكون الاسم نائبا عن الفعل ولا يتأثر بالعامل كهيهات والشبه الافتقاري
ان يكون الاسم لازم الافتقار الى جملة بها معناه كالذي والشبه الاهمالي ان يكون الاسم شبيها بالحرف
في كونه لا عاملا ولا معمولا كاوائل السور والاسماء قبل التركيب وادخل بعضهم هذا القسم تحت الشبه

الحديقة الثانية فيما يتعلق بالاسماء

المعرب والمبني واسباب البناء

الاستعمالي

الاستعمالي والشبه اللفظي ان يكون الاسم مشبها للحرف في صورة اللفظ كحاشا الاسمية فانه اشبه بها
حاشا الحرفية ذكره ابن مالك واورد عليه ان مجرد الشبه اللفظي غير كاف بدليل الى الاسمية التي بمعنى النعمة
فهي معربة قطعا مع مشابهتها لفظا الى التي هي حرف جر **تنبيهات الاول** قد يجتمع في مبني شبهان فاكثر
وضمير المفردات فان فيها الشبه المعنوي لان التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف والافتقاري
لان كل ضمير يفتقر الى ما يفسره والوضعي لان غالب الضمائر على حرف او حرفين وحمل الباقي عليه طردا للباب
الثاني ما ذكرناه من ان اوائل السور مبنية للشبه الاهمالي انما هو على القول بانها لا محل لها من الاعراب
لانها من المتشابه الذي لا يدرك معناه وقيل انها في محل رفع على الابتداء او الخبر او نصب باقرأ او جر
بالقسم والله اعلم **الثالث** الاصح انحصار الاسم في المعرب والمبني خلافا لمن اثبت واسطة بينهما لا توصف
بالاعراب ولا بالبناء وذلك في اشياء منها الاسماء قبل التركيب فذهب قوم الى انها واسطة لا معربة ولا
مبنية لفقد موجب الاعراب والبناء وسكون اخرها وصلا بعد ساكن نحو قاف سين [illegible]
كذلك وهو مختار ابي حيان وتبعه جماعة من المحققين واختار ابن مالك انها مبنية والزمخشري انها معربة
ومنها المنادى المفرد نحو يا زيد ذهب قوم الى انه واسطة بين المعرب والمبني حكاه ابن يعيش في شرح المفصل
والصحيح انه مبني ومنها المضاف الى ياء المتكلم وسيأتي الكلام عليه **الرابع** اذا عارض الشبه الحرفي معارض
يقتضي الاعراب اعتبر وترجح في تأثير الشبه وذلك كاضافة اي الشرطية والموصولة والاستفهامية
وتثنية ذين وتين واللذين واللتين وسيأتي الكلام على كل منها في محله ان شاء الله تعالى **الخامس** المعرب يسمى
متمكنا لكن ان لم يمتنع من الصرف فالامكن ايضا **والمعربات** من الاسماء بقرينة السياق **انواع** منها
ما يلزم رفعا لا غير ومنها ما يلزم منصوبا لا غير ومنها ما يلزم مجرورا لا غير ومنها ما يلزم منصوبا او غير منصوب
النوع الاول ما يلزم رفعا لا غير بضم الراء بناء لقطعها عما اضيفت اليه لفظا ونيته معنى كقبل وبعد
لا غير ومنع ابن هشام في شرح الشذور قطعها بعد لا قال لا يجوز حذف ما اضيفت اليه غير الا بعد
ليس واما ما يقع في عبارة العلماء من قولهم لا غير فلم يتكلم به العرب فاما انهم قاسوا لا على ليس او قالوا ذلك
سهوا عن شرط المستعمل وقال في المغني قولهم لا غير لحن انتهى وقد استعمله في مواضع من كتابه المذكور فيكون
قوله هذا شاهدا عليه بان كتاب اللحن والصحيح جوازه ممن نص عليه وذكره جماعة من ائمة العربية
منهم ابن السراج في الاصول والسيرافي في شرح الكتاب وابن مالك في شرح الكافية وابو حيان وابن
الحاجب في الكافية والزمخشري في المفصل وتبعهما شارحو كلامهما وهم محققون قال الرضي ولا يحذف منها
المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس
انتهى وقال الاندلسي وهو علم الدين القاسم بن احمد اللورقي في شرح المفصل اما لا غير فابو العباس كان يقول
انه مبني على الضم مثل قبل وبعد اما ليس غير فكذلك الا ان غيرا في موضع نصب على خبر ليس والاسم فيه

ما يلزم رفعا لا غير والكلام على [illegible]

مضر لا يظهر لانها هنا للاستثناء انتهى وقال المجد بن يعقوب في القاموس وقولهم لا غير لحن غير جيد لان لا غير كذا
مسموع في قول الشاعر جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسال وقد احتج به ابن مالك في باب
القسم من شرح التسهيل فكان قولهم لحن ماخوذ من قول السيرافي الحذف انما يستعمل اذا كانت الا وغير
بعد ليس ولو كان مكان ليس غيرها من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع انتهى
كلامه وقد سمع انتهى وكذا هنا للمشتبه كما صرح به الرضي والظاهر من كلام المفتاح والتلخيص انها عاطفة
وهو اي ما يسمى بها لا غير **اربعة الاول الفاعل** وبدا به لكونه في استحقاق الرفع عند الاكثر وقيل الاصل

الفاعل

هو المبتدا قال ابن يعيش وذهب سيبويه وابن السراج الى ان المبتدا هو الاصل في استحقاق الرفع وغيره
من المرفوعات محمول عليه وذلك لان المبتدا يكون معرى من العوامل اللفظية وتعري الاسم في التقدير
قبل ان يقترن بغيره قال والذي عليه حذاق اصحابنا ان الفاعل هو الاصل لانه يظهر برفعه فائدة دخول
الاعراب للكلام من حيث كان تكلف زيادة الاعراب انما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبس
فالرفع انما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز ان يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا ورفع
المبتدا والخبر لم يكن لامر يخشى التباسه بل للحمل على الفاعل استحسانا وتشبيها بالفاعل من حيث كان كل
واحد منهما مخبرا عنه وافتقار المبتدا الى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذي قبله ولذلك
رفع المبتدا والخبر انتهى وقيل كل منهما اصل وهو مختار الرضي رضه قال ابن هشام في شرح اللمحة وبالجملة
فان هذا الخلاف طويل الذيل عديم النيل قال الدماميني في شرح التسهيل بل تظهر ثمرة الخلاف في الوقف
المتفق عند الاعراب كما اذا وجدنا محذوفا دار الامر فيه بين ان يكون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وان
يكون المحذوف خبرا والباقي مبتدا كما اذا قيل من قام فقيل في جوابه زيد فانه يحتمل كونه فاعلا والتقدير
قام زيد ويحتمل كونه مبتدا والتقدير زيد قام فان قلنا الفاعل اصل ترجح الاول وان قلنا المبتدا اصل
ترجح الثاني انتهى وان قلنا كلاهما اصل استوى التقديران لفقد المرجح فقد ظهر جدوى الخلاف كما ليس في **وهو**
اي الفاعل لغة من اوجد الفعل واصطلاحا **ما** اي اسم او مؤول به **اسند اليه** اي نسب اليه والمراد بالاسناد
هنا النسبة سواء تعلق بها ادراك الوقوع او ادراك عدم الوقوع او الطلب اولا لان ما يحصل في ما قام
زيد سلب الوقوع لا سلب الاسناد وفي هل قام زيد فرض الوقوع لا فرض الاسناد فلا حاجة في شمول
التعريف لفاعل النفي والشرط الى ما اشتهر من تكلف ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا او سلبا
محققا او مفروضا كذا قال بعضهم **العامل فيه** الجر متعلق بالعامل اي في ذلك الاسم او المؤول به سواء
كان العامل فعلا او ما يشبهه في العمل من المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم
التفضيل فخرج المبتدا نحو زيد قائم وزيد قام فان زيدا فيهما اسند اليه لكن المسند غير عامل فيه
نعم على قول بعض ان المبتدا يرتفع بالخبر هو عامل فيه فيحتاج الى قيد اخر وهو قوله ضعيف **تاما به** حال

من العامل

من العامل اي حال كونه قائما بالاسم او المؤول به لا بفاعل اخر فخرج عن هذا التعريف الفاعل في نحو ضرب زيد ومات
عمرو فان الضرب والموت لا يقومان بزيد وعمرو فكان عليه ان يقول على جهة القيام به كما قال غيره ليدخل
نحو ذلك مما اسند اليه العامل على طريق القيام لا انا نقول معنى القيام الاختصاص الناعت كما تقدم بيانه
ونحو جعل الموت والضرب يعني الزيد وعمرو ولولا القيام لكان الدال على القيام كاذبا قال بعضهم بقي ان
اسناد الطالب والنشاط الى فاعلها ليس فيه تماما به بل يحتمل الا ان يقال المراد بالقيام المبنى كما في الفعل انتهى و
خرج بهذا القيد نائب الفاعل بناء على انه لا يسمى فاعلا اصطلاحا نحو ضرب عمرو فانه وان صدق عليه
انه اسم اسند اليه العامل فيه لكن ليس العامل فيه قائما به بل واقعا عليه واورد عليه ان ضرب عمرو
يدل على قيام الفعل المبني للمفعول بعض المعنى بالمسند اليه اعني عمرا وكذا اسند الى به فكيف يخرج
نائب الفاعل بهذا القيد ثم اجاب هذا المعترض بان هذا الكلام مبني على ان الداخل في مفهوم المشتق
المصدر المبني للفاعل بل المبني للمفعول انتهى ولبعض المحققين ههنا تحقيق نفيس لا باس بايراده
لما فيه من العلاقة قال الفاعل اذا صدر عنه الفعل المتعدي لا بد هناك من حصول اثر حسي او معنوي
ناشي من الفاعل بلا واسطة وواقع على المفعول بواسطة من الفاعل او غيره فاثر من حيث الصدور
بالفاعل ومن حيث الوقوع بالمفعول فاذا نظرت الى قيام ذلك الاثر بذات الفاعل ولاحظت كون الذات
بحيث قام به الفعل كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للفاعل واذا نظرت الى وقوعه على المفعول
ولاحظت كون الذات بحيث وقع عليه الفعل كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للمفعول واذا
نظرت الى نفس ذلك الاثر كان ذلك الحاصل بالمصدر فصيغة المصدر مشتركة بين هذه الثلاثة وقد
تستعمل مجازا في الفاعل والمفعول ومعنى قولهم ان المصدر المبني للفاعل جزء من الفعل المعلوم والمبني
للمفعول جزء من الفعل المجهول اعتبار الكونين في مفهومهما فمعنى ضرب زيد كونه بحيث قام به الضرب
ومعنى ضرب عمرو كونه بحيث وقع عليه الضرب لا كونه بحيث قام به الكون الاول في المعلوم وكونه بحيث
قام به الكون الثاني في المجهول كما لا يخفى على من له تامل صادق وانصاف باهل العلم الا يرى انه لا يجعل المصدر
المبني للمفعول اذا كان جزءا من المجهول كان على طريقة القيام لانه يبنى على زعم اعتبار قيام الكونين في
مفهومي المعلوم والمجهول وقد تبين ان الملحوظ فيهما الاثر من حيث القيام في الاول ومن حيث الوقوع في
الثاني فلا يتحقق طريقة القيام فيه وليعلم ان الفعل اللازم لا يتحقق فيه الا المصدر المبني للفاعل والحاصل
بالمصدر الذي هو الاثر لانه لم يتعلق بالمفعول وقد يستعمل مجازا في الفاعل انتهى **تنبيهات الاول**
اختلف في العامل في الفاعل الرفع فقيل هو المسند حقيقة ان خلا من من والباء الزائدتين وحكما ان جر
بها نحو ما قام من رجل وكفى بالله شهيدا او باضافة المسند نحو ولولا دفع الله الناس وهو مذهب
الجمهور ونص عليه المصنف وقيل الفعل الاسناد وهو مذهب خلف وابن جني وذهب بعض الكوفيين

انظر المصدر المبني للفاعل والمبني للمفعول الحاصل بالمصدر

العامل في الفاعل

الى انه احدث الفعل واجابوا عن تحركت الشجر واهلكهم الدهر ومرض زيد بانه لما سمع من الشجر ما هو حركة
المتحرك بالارادة وجعل الدهر فاعلا مقام المهلك وتعاطى زيد اسباب المرض جعل كل واحد كانه فاعل الثاني
لم ينصب الفاعل شذوذا اذا انبهم المعنى كقولهم خرق الثوب المسمار برفع الثوب ونصب المسمار وجعله
ابن الطراوة قياسا مطردا واما قراءة بعضهم فتلقى ادم من ربه كلمات بنصب ادم ورفع كلمات فيمكن حملها
على الاصل لان من تلقى شيئا فقد تلقاه الاخر وهو اى الفاعل قسمان قسم ظاهر وقسم مضمر وسيأتى
حده انه ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب والظاهر ما عداه فالظاهر ظاهر اى لا يحتاج الى بيانه لظهوره
كجاء زيد والقائم الزيدان والمضمر قسمان بارز وهو ما له صورة فى اللفظ كقمت ومستتر وهو ما ليس
له صورة فى اللفظ بل ينوى والاستتار اى استتار الضمير يجب فى الفعل فى ستة مواضع احدها
فعل الامر للواحد المذكر كقم بخلاف فعل الامر للمثنى او المجموع او الواحدة فانه يبرز فى الجمع نحو قوما وقوموا
وقومى وذهب الاخفش والمازنى الى ان الياء فى نحو قومى حرف تانيث والفاعل مستتر كهو فى قم ويرده
الجمع بين علامتى التانيث فى نحو تقومين قال ابن هشام فى شرح اللمحة وليس بشئ لان التاء للخطاب
مثلها فى انت تقوم والياء وحدها للتانيث والثانى والثالث والرابع الفعل المضارع المبدوء بتاء
خطاب الواحد كتقوم بخلاف المبدوء بتاء الغائبة نحو هند تقوم فان الاستتار جائز فيه لا واجب
وبخلاف المبدوء بتاء خطاب الواحدة والتثنية والجمع فانه يبرز فى الجمع نحو تقومين وتقومان وتقومون
وتقمن او المبدوء بالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا كاقوم واضرب او المبدوء بالنون للمتكلم
ومن معه مذكرا كان او مؤنثا كنقوم ونضرب والخامس الفعل الاستثنائى كخلا وعدا وليس ولا يكون
نحو ما خلا زيدا وما عدا عمرا وليس بكرا ولا يكون زيدا ففى خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا
عائد على البعض المفهوم من كلية السابق او على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق او على المصدر المفهوم
من الفعل ايضا على الخلاف الاتى بيانه فى باب الاستثناء ان شاء الله تعالى والسادس فعل التعجب
كما احسن الزيدين ففى احسن ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية [illegible] وفى غير الفعل
يجب فيهما الاستتار احدهما اسم الفعل غير الماضى كاوه ونزال والثانى المصدر النائب عن فعله نحو ضربا
الرقاب ففيهما ايضا ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية فالمواضع مطلقا ثمانية وعد ابن هشام
فى الاوضح مما يجب فيه الاستتار افعل التفضيل وهو غير ظاهر لانه قد يرفع الظاهر فى مسئلة الكحل عند
جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل افضل منه انت اذا لم تعرب انت مبتدأ ولقد
احسن المصنف حيث اسقطه وعدم ذكره له والحق بذلك اى بالمذكور من المواضع التى يجب فيها الاستتار
نحو زيد قام او زيد يقوم ففى كل منهما ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية والحق بذلك جماعة منهم
ابن هشام فى الاوضح هذا قال ابن يعيش وابن مالك وذلك لانهما قسما المستتر الى مستتر وجوبا ومستتر

انظر نصب الفاعل ورفع المفعول

جوازا فالاول ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المستتر فى المواضع المذكورة والثانى ما يخلفه ذلك
وهو المرفوع بفعل الغائب نحو زيد قام او يقوم او الغائبة نحو هند قامت او تقوم او الصفات المحضة نحو زيد
قائم او مضروب او حسن او اسم الفعل الماضى نحو زيد هيهات فالضمير فى هذه الامثلة ونحوها
مستتر جوازا بدليل انه يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل فيقال قام ابوه وما قام الا هو وتعقبهما ابن هشام
بان استتار الضمير فى نحو زيد قام واجب لا جائز اذ لا يصح ان يقال زيد قام هو على ان يكون هو فاعلا
لقام وكون الظاهر او الضمير المنفصل قد يقع فى موضع هذا الضمير المستتر لا يوجب ان يكون جائز الاستتار
له وذلك لان تركيب زيد قام ابوه او ما قام الا هو غير تركيب زيد قام وليس الكلام فيهما انما هو فى
نفس ضمير واجب الاستتار دائما ولا يظهر فى حين من الاحيان واما قولك زيد قام هو فهو تاكيد للضمير
المستتر لا فاعل وكذا قال الرضى بوجوب الاستتار فى ذلك وفى جميع الصفات وما نقله من ان يكون
هو فى نحو قائم هو فاعلا فيه بحث فان الاخفش صرح والمنقول عن سيبويه انه اجاز فى نحو مررت بقوم عرب اجمعون
ان يجعل هو ان يكون فاعلا وان يكون تاكيدا ونقل الدماميني عنه ايضا فى شرح التسهيل انه اجاز فى نحو
مررت برجل مكرمك هو ان يكون فاعلا وان يكون تاكيدا وكذلك اذا جرى الوصف على غير من هو له
وابرز الضمير يكون فاعلا باتفاق البصريين والكوفيين قال الدماميني يقال على ما ذهب اليه ابن مالك
وابن يعيش وغيرهما استشكل لانه لا يخلو اما ان يريدوا بجواز الاستتار انه يجوز ابراز الضمير متصلا
او منفصلا فالاول ممتنع والثانى مخالف لما اصلوه من القواعد وهو انه اذا امكن الاتصال لا يعدل
عنه الى الانفصال الا فيما استثنى وليس هذا منه انتهى وقال المحقق اللقانى فى حاشيته على الاوضح قول
ابن مالك ومن لفظه ما يخلفه ذلك ليس معناه ان ذلك يخلفه فى ادائه معناه بل فى رفع عامله اياه فمعنى
وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وجوازه لا وجوب كون الاستتار
فى الضمير المستتر واجبا وجائزا اذ ليس لنا ضمير متصف بالاستتار يجوز ظهوره انتهى ولما كان هنا مظنة
سؤال وهو ان يقال انتم تقولون قم انت واقوم انا فقد ظهر فيه الضمير وقد ذكرتم انه من المواضع التى يجب فيها
استتاره اشار الى الجواب عن ذلك بقوله وما يظهر من الضمائر فى بعض هذه المواضع كاقوم انا وانت تاكيد
للضمير المستتر لا فاعل بدليل انك لا تقول لا افعل الا انا ولا تفعل الا انت وهو كقمت انا فى كون انا تاكيدا
للفاعل الذى هو ضمير بارز متصل ولا يخفى ما سياتى من ذكر المضمرات فى المبنيات ان شاء الله تعالى
فليتفطن هذه تبصرة فى تحقيق علامة التانيث بفاعل الفاعل وجوبا وجوازا وجهان الاول والثانى
وتلزم الفعل المسند الى الفاعل اى تلحقه وجوبا من لازم الشئ اذا لم يفارقه جامدا كان او متصرفا تاما
او ناقصا علامة التانيث وهى التاء فى اخره ان كان ماضيا وفى اوله ان كان مضارعا ان كان فاعله
اى فاعل الفعل المسند الى الفاعل ظاهرا حقيقى التانيث وهو ما له فرج كامرأة اذا لم يفصل بينهما

باب نعم وبئس كما سيأتي بيانه ايضا ناسب اوله الامر بتانيث الفاعل مفردا كان كقامت هند وتقوم هند
ومثنى كقامت الهندان وتقوم الهندان او مجموعا بالالف والتاء كقامت الهندات وتقوم الهندات واجاز
الكوفيون قام الهندات واختاره ابو علي واستدلوا بالاية اذا جاءكم المؤمنات وبقول عنترة قام الناعيات
تشققت جيوب باكيات مآتم وعقد وانجلى واجيب عن الاية ان حذف التاء فيها للفصل بالمفعول وعن البيت
بانه على تقدير موصوف اي النسوة الناعيات فروعي حال المحذوف وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة
استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامة التانيث فقيل هو شاذ لا يقاس عليه وقيل يقاس على قلة واجازه الاخفش
والرماني وانكره المبرد قال الاخفش ولا عبرة لانكاره ما حكى سيبويه مع امانته وبعضه اذا قالت حذام فصدقوها
فان القول ما قالت حذام واما قول الاخر تمنى ابنتاي ان يعيش ابوهما وهل انا الا من ربيعة او مضر
فضرورة ان نحو الفعل بالضمير فانه قد يضطر الشاعر فحذفت احدى التائين كما قال تعالى
فانذرتكم نارا تلظى اي تتلظى قال ابن هشام في شرح الشذور هذا المحذوف ثانية التائين الاصح انه
التانية تنبيه قال بعضهم علم من تعبيرهم بالهندان الهندات جعلهما من مسند الفاعل المذكورة
عدم الاعتداد بالفاصل عند الفصل بها كما في فصل التنزيل بها من محصر بها من لام الجر وهذا ما يلغز به
تبعا الى صورة يجب فيها تانيث الفعل مع كون فاعله المؤنث مفصولا عنه وان شئت نظم ذلك فقل
ابن بعد التانيث للفعل لديهم حتما مع الفصل انتهى او كان فاعل الفعل ضميرا متصلا ولغا تبعه
مطلقا اي سواء كان حقيقي التانيث او لفظيه كهند قامت وتقوم والشمس طلعت وتطلع وانما
وجب هنا مطلقا لئلا يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز ان يقال هند قام ابوها والشمس طلع
قرنها وقد يجوز تركها في الشعر ان كان التانيث مجازيا كقوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها
واجاز ابن كيسان في النثر ايضا فيقال الشمس طلع كما يقال طلع الشمس لان التانيث مجازي ولا فرق
بين المضمر والظاهر واستدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل فعدل
عن ذلك مع تمكنه منه علم انه مختار لا مضطر واجيب بانه انما يثبت ما ذكره بعد ثبوت ان هذا الشاعر
ممن يخفف الهمزة بالنقل وغيره فان من العرب من لا يجيز في الهمزة الا التحقيق وقد يعارض بالمثل
فيقال انما تثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمزة بالنقل ويؤيد ما قاله ابن كيسان
ان الاعلم حكى في شرح ابيات كتاب سيبويه انه روي ابقلت ابقالها بتخفيف الهمزة قال فلا ضرورة فيه
على هذا الذي هو دليل على ان قائله يجيز النقل قال على ان تحقيق الهمزة انما هو لتاصيل الارض بالكلأ
فلا ضرورة وفي هذا التاويل نظر لان الهاء في ابقالها بادة قال في التصريح واحترز بالمتصل عن المنفصل
نحو هند ما قام الا هي ويقوم الا هي والشمس ما طلع الا هي او يطلع الا هي فالتذكير واجب لعدم التوهم
الذي يحصل هناك لان الفعل لا يكون له فاعلان والتقييد بالغائبة احترز عن الحاضر نحو انت

والقوم

والقوم فانه لا يمكن تانيثه وان كان ضميرا متصلا لمؤنث واما نحو طلحة على الرجل فلا يجوز في ضمير المتصل
الحاق التاء فلا يقال طلحة قامت واجاز بعض الكوفيين نظرا الى اللفظ وهو بعيد لانه يلزم منه اشتباه
المذكر بالمؤنث فيحصل اللبس مع انتفاء القرينة وهو محذور ولك الخيار في الحاق علامة التانيث
الفعل وتركها مع ظاهر المؤنث اللفظي في السعة كطلعت الشمس وتطلع الشمس او طلع الشمس
ويطلع الشمس ما لم يكن علما للمذكر الحقيقي نحو طلحة فليس فيه خيار بل يجب التذكير خلافا لبعض
الكوفيين وانما جاز هنا الوجهان لانه مؤنث لفظا غير مؤنث معنى فجاز الامران باعتبار الوجهين
ومثله جمع التكسير لمذكر نحو قال الزيود وقالت الزيود او لمؤنث كقامت الهنود وقام الهنود واسم
الجمع لمذكر كقامت رجال وقام رجال او لمؤنث كقامت النساء وقام النساء واسم الجنس كاورقت الشجر
واورق الشجر فالتانيث في ذلك كله على التاويل بالجماعة والتذكير على التاويل بالجمع والحق بجمع تصحيح
المذكر بمفرده لان سلامة نظم مفرده يدل على التذكير وكذا جمع تصحيح المؤنث كامر كذا قيل وقضية هذا
التعليل جواز الوجهين في نحو جاء البنون والبنات لتغير نظم المفرد فيهما وبه صرح ابن مالك في
التسهيل بل نقل الرضي الشاطبي الاجماع على ذلك ولك الخيار ايضا مع المؤنث الحقيقي المنفصل
فان شئت ذكرت العلامة وان شئت تركتها لكن يرجح ذكرها مع الفصل بغير الا الاستثنائية
الايجابية نحو دخلت الدار هند لان المسند اليه في الحقيقة هو المؤنث سواء كان ثم فصل ام لم يكن
وانما اغتفر الترك مع الفصل لطول الكلام لان الفعل بعد عن الفاعل المؤنث وضعفت العناية
به وصار الفصل كالعوض من تاء التانيث فاجاز الترك والبراءة ومثاله بقوله او دخل الدار
هند قال ان امرا غره منكن واحدة بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور وقال المبرد لا يجوز مع الفصل
بغير الا غير التانيث وما ذكره المص هو الصحيح المشهور والتقييد بالحقيقي هو المفهوم من تمثيله لان
المؤنث غير حقيقي ويفصل يرجح تركها اظهارا لفضل الحقيقي على غيره سواء كان بالا او بغيرها كذا قالوا
قال الدماميني والذي يظهر لي عكس ذلك وهو ان يكون الاتيان بالعلامة في الصورة المذكورة ارجح
بدليل كثرته في الكتاب العزيز وقد تتبعته فوجدت ما وقع فيه من ذلك ما نيف على مائتي موضع والوارد فيه
بترك العلامة فيه خمسة عشر موضعا او نحوها والكثرة احد ادلة الاستعمال هذا دليل الرجحية فينبغي المص
الحمل على ان الاتيان بالعلامة مع ذلك احسن وانصح وتركها حسن فصيح ويرجح تركها مع الفصل
بها اي بالا نحو ما قام الا امرأة مع جواز ما قامت الا امرأة على الرجحية والمص عليه الا الاخفش
اوجب الترك قال لان الفاعل في الحقيقة مذكر محذوف والتقدير ما قام احد الا امرأة واما المذكور
بعد الا فهو بدل منه وخصص بعضهم جواز التانيث بالشعر كقوله ما برئت من ريبة وذم في حربنا
الا بنات العم والصحيح جوازه في النثر ايضا نظرا الى ظاهر اللفظ وسنوا بعضهم انه كان الا مجرد

بالرفع فاصبحوا لا يرى الا مساكنهم بضم التاء من ترى ورفع مساكنهم ويجوز الترك ايضا في باب نعم وبئس نحو نعم
او بئس المرأة هند مع جواز نعمت او بئست المرأة هند فالتذكير على ارادة الجنس اذ ليس المراد امرأة واحدة
بل المراد الجنس فهو هو او وضع عموما ثم خصوا من ارادوا مدحه او ذمه بالذكر مبالغة والتانيث على
مقتضى الظاهر تنبيه حكم الوصف حكم الفعل المذكور فلذلك تقول العلامة ان كان الفاعل مؤنثا
نحو زيد قائمة امه ويجوز الوجهان في المجازي نحو اليوم طالعة او طالع الشمس تتمة اللغة المشهورة ان لا
يلحق عامل الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا علامة تثنية او جمع كما تلحق علامة التانيث لانهما
يعلمان من لفظه وانما بخلاف التانيث فانه قد لا يعلم من لفظه بان يكون مضمرا والتانيث مع ان في الالحاق
هنا زيادة نقل بخلافه ثم من العرب من يلحق ظاهرا او ضميرا منفصلا الف التثنية وواو الجمع ونون الاناث
فيقول قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن الهندات وما قاما الا هما وما قاموا الا هم وما قمن الا هن
ومنه قوله عليه الصلوة والسلام او مخرجي هم قال ابو حيان في الارتشاف فذكر بعضهم انها من لغة
ازد شنوءة وابهم سيبويه فقال واعلم ان من العرب من يقول ضربوني قومك وضرباني اخواك وسماها
بعضهم لغة اكلوني البراغيث وابن مالك يقول لغة يتعاقبون فيكم ملائكة قال والمختار انها علامات
تدل على التثنية والجمع وذهب بعض النحاة الى انها ضمائر والمتصل بها بعدها بدل منها وقال
قوم مبتدأ والجملة السابقة خبر قال وهذه اللغة عند جمهور النحويين ضعيفة وكثرة ورود ذلك
يدل على انها غير ضعيفة انتهى ثم الصحيح انها لا تمتنع مع المفردين او المفردات المتعاطفة خلافا للجزولي
مسئلة تتعلق بالفاعل والاصل اي الراجح في الفاعل الذي ينبغي ان يكون عليه ان لم يمنع مانع
تقدمه على المفعول بان يلي العامل لانه كالجزء منه ولذلك يسكن له اخر الفعل اذا كان ضمير الكلم
لئلا تتوالى اربع متحركات وانما يكرهون ذلك في كلمة واحدة فدل ذلك على انها كالكلمة الواحدة بخلاف
المفعول فالاصل فيه تاخره عن الفاعل لانه فضلة وقد يجيء خلاف الاصل بتقديم المفعول وتاخير
الفاعل لانه فضلة وقد يجيء خلاف الاصل بتقديم المفعول وتاخير الفاعل كما في قوله تعالى ولقد
جاء ال فرعون النذر وقول الشاعر جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر
ويجب ذلك الاصل اذا خيف اللبس في الفاعل لعدم ظهور الاعراب وعدم قرينة تميز الفاعل
من المفعول سواء كانا مقصورين ام اسمي اشارة ام موصولين ام مضافين الى الياء نحو ضرب موسى
عيسى او هذا ذاك او من في الدار من على الباب او غلامي صاحبي فيتعين في مثل هذه ان يكون الاول
فاعلا والثاني مفعولا خلافا لابن الحاج في نقده على المقرب لابن عصفور محتجا بان العرب تجيز تصغير
عمر وعمرو على عمير مع وجود اللبس وبان الاجمال من مقاصد العقلاء وبانه يجوز ان يقال زيد
وعمرو ضرب احدهما الاخر وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق وشرعا على الاصح

وبان

وبان الزجاج نقل في معانيه انه لا خلاف بين النحويين في انه يجوز في نحو فما زالت تلك دعواهم كون تلك اسمها
ودعواهم الخبر وبالعكس هذا كلامه قال الشاطبي ولا يلزم من اجازة الزجاج الوجهين في الاية جواز مثل ذلك
في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها انتهى فان كان ثم ما يؤمن
معه اللبس من قرينة لفظية كالاعراب الظاهر في تابع احدهما او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف او اتصال
علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى سعدى او اتصال الضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى او معنوية
نحو ارضعت الصغرى الكبرى لا يجب ذلك الاصل بل يجوز تقديم المفعول تنبيه معنى وجوب تقديم الفاعل
في الصورة المذكورة انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل لكن يجوز تقديم المفعول على الفعل
والفاعل معا نحو موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول حينئذ بالفاعل
لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل صرح به الفاضل الهندي قال بعضهم ويمكن ان يقال لم ينتقض هنا الغرض
لان تقدم موسى قرينة على ان الفاعل هو عيسى او كان الفاعل ضميرا متصلا وكان المفعول متاخرا
عن الفعل والفاعل معا يجب ذلك الاصل ايضا سواء كان الضمير بارزا كضربت زيدا او مستترا كضرب
عمرو سواء كان المفعول اسما ظاهرا كما مر او مضمرا منفصلا كما ضربت الا اياك او متصلا كضربتك وقيد
بكونه متاخرا عن الثلاثة لينتقض نحو زيدا ضربت فانه لا يجب الاصل هنا لتعذر التاخير من حيث ان الفاعل
متصل والتاخير مع كونه كذلك لا يمكن ويمتنع الاصل المذكور اي يجب تاخير الفاعل وتقديم المفعول
عليه اذا اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول نحو قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه وقوله يوم لا ينفع
الظالمين معذرتهم اذ لو قدم الفاعل واخر المفعول في ذلك للزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة
وذلك لا يجوز الا في الضرورة وفي مواضع مخصوصة سياتي ذكرها في مبحث الضمائر ان شاء الله تعالى واجازه
الاخفش وابن جني من البصريين وابو عبد الله الطوال من الكوفيين في غير ضرورة وتبعهم ابن مالك
نظرا الى ان استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقدمه والشواهد على صحته كثيرة جدا منها قوله
ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقوله كسا حلمه ذا الحلم اثواب
سؤدد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما
جر من كل جانب وقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع وقوله جزى بنوه
ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا وكاد
لو ساعد المقدور ينتصر وقوله بعض جاء هند عني جاء غلامها قال الدماميني وقد رام بعضهم تاويل
هذه الشواهد الدالة عليه وهو بعيد لذا قال ابن هشام في الاوضح والصحيح جوازه في الشعر فقط
وهو الانصاف لان ذلك انما ورد في الشعر فلا يقاس عليه او اتصل المفعول اي يجب تاخير الفاعل
اذا كان المفعول ضميرا متصلا وهو اي والحال ان الفاعل غير ضمير متصل بان يكون اما ضميرا منفصلا نحو

وجب تاخير الفاعل وتقديم المفعول

ما ضربت الا انا او ظاهرا نحو ضربك زيد ونحو تقدم الفاعل والحالة هذه لا نفصل الضمير مع تأتي اتصاله وقد
تقدم انه لا يعدل عن الاتصال مع امكانه وانما قيده بقوله وهو غير متصل لانه لو كان متصلا لوجب
التقديم نحو اكرمتك كما مر (وما) وقع (منهما) اي من الفاعل والمفعول (بعد الا او بعد معناها) وهو انما لانها
بمعنى الا في افادة الحصر على ما هو المشهور عند النحاة والاصوليين والمراد انها بمعنى ما والا لا بمعنى الا فقط
ففي العبارة تسامح وهل هي بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان او متضمنة معنى ذلك الصحيح الثاني
وانما لم يقل الا وانما لان الواقع في انما ضرب عمرا زيد وانما ضرب زيد عمرا بعدها انما هو الفعل لا الفاعل والمفعول
وهما انما وقعا بعد معنى الا لان انما تضمن معنى ما والا ومعنى النفي ملحوظ في صدر الكلام ومعنى الا مقابل لاخر
جزء من الكلام وما الفاعل والمفعول فانهما بعد معنى الا لا بعد انما (وجب تاخيره) فيجب تاخير الفاعل في نحو
ما ضرب عمرا الا زيد وانما ضرب عمرا زيد لان المقصود حصر مضروبية عمرو في زيد اي ليس له ضارب الا
زيد مع جواز ان يكون لزيد مضروب غير عمرو ولو قدم والحالة هذه وقيل ما ضرب زيد الا عمرا او انما ضرب
زيد عمرا كان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو اي ليس لزيد مضروب الا عمرو مع جواز ان يكون لعمرو ضارب
غير زيد وهذا عكس الاول فينقلب المعنى ويجب تاخير المفعول في نحو ما ضرب زيد الا عمرا وانما ضرب زيد
عمرا كما وجب تاخير الفاعل فيما تقدم لئلا ينقلب الحصر المطلوب لذا ذهب ومنع الكسائي في المحصور بالا
جواز تقديمه مطلقا واستدل عليه في الفاعل بقوله " ما عاب الا اللئيم فعل ذي كرم " ولا جفا قط الا جبا بطلا
وفي المفعول بقوله " تزودت من ليلى بتكليم ساعة " فما زاد الا ضعف ما بي كلامها " ووافقه ابن الانباري في الفاعل
وجماعة على جوازه في هذه المسئلة دون الاولى فارقين بان الفاعل اذا تاخر وكان المفعول المقصور
عليه متقدما كان تاخيره في اللفظ فقط لان من المعلوم انه متقدم في النية فحصل المقصور عليه تاخيره
من وجه وهو النية بخلاف ما اذا كان الفاعل المقصور عليه متقدما فانه متقدم لفظا ونية لوقوع كل من الفاعل
والمفعول في مرتبته فلم يحصل ما يقتضيه الحال من تقدم غير المقصور عليه لفظا او رتبة وانما جاز
ذلك في الا دون انما لان المقصور عليه بالا معلوم تقدم او تاخر فان اقتران الاسم بالا دليل على المقصور
عليه بخلاف انما فانه لا دليل معها على الحصر الا تاخير المقصور عليه وذهب الزجاج الى عدم وجوب التاخير
مع انما ايضا قائلا لا يكون المتاخر غير ما يفهم بالقرينة حكاه الشيخ بهاء الدين السبكي وغيره ونقل
بعضهم الاجماع على ان وجوب التاخير معها غير مرضي (تكميل) قد يحذف الفعل العامل في الفاعل لقرينة دالة عليه جوازا اذا
اجيب به نفي كقولك بلى زيد لمن قال ما قام احد او استفهام محقق كقولك زيد لمن قال من قام او مقدر
كقوله " ليبك يزيد ضارع لخصومة " ومختبط مما تطيح الطوائح " على رواية ليبك بالبناء للمفعول كانه
قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع وانما مثل للفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف
الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزئها فتقليل الحذف اولى قال بعض المحققين وفيه بحث لان

حذف فعل الفاعل

فيحذف

في حذف الخبر حفظ المناسبة بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل تقليل والثاني لا يعارض الاول فضلا عن
ان يترجح عليه الا ترى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة من الحذف في باب الاشتغال على رتبة
التفضيل انتهى وفيه نظر لانهم انما رجحوا ذلك حيث لم يفت رفع الايهام الناشئ عن الحذف كما في قوله تعالى وان احد
من المشركين استجارك فاحد فاعل بمحذوف وجوبا يفسره المذكور ولو ذكر معه كان تفاعلا بجلا في المفسر
الذي فيه ايهام بحيث حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاء في رجل اي زيد فقد يحذف
الفعل والفاعل معا لجواز القرينة نحو نعم لمن قال اقام زيد (الثالث) مما يجب رفعه لا غير (نائب الفاعل)
ويترجم عنه الجمهور بمفعول ما لم يسم فاعله وهذه العبارة لابن مالك قال ابو حيان ولم ار مثلها لغيره قال
ابن هشام وهي اولى من عبارة الجمهور لان عبارتهم من الطول والخفاء وصدقها على نحو دينارا من نحو
اعطي زيد دينارا فانه مفعول لاعطي المجهول لم يسم فاعله وكان نائب الفاعل قد يكون مفعولا وغيره انتهى
قال بعضهم وكلامها ضعيف بالفعل الذي لا فاعل له اصلا وهو المكفوف عن العمل بما الزائدة نحو قلما
وطالما واجيب بان عبارتهم صارت علما بالغلبة في عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول او غيره
فحيث اطلقوا فانهم يريدون ذلك فلا يخرج عنه شيء ولا يدخل فيه غيره وقد يجاب بان المراد بالصدق الصدق
عليه في بادي النظر وذلك كاف في الاولوية وانما جعل نائب الفاعل تلو الفاعل لشدة اتصاله به حتى ذهب
اكثر البصريين والجرجاني والزمخشري الى تسميته فاعلا (وهو) اي نائب الفاعل (المفعول)
سمي بذلك لانه في حكمه المحذوف فاعله لعرض ما قال ابو حيان وقد ذكر المتأخرون البواعث على حذف الفاعل
وقد نظمت ذلك فقلت " وحذفه للخوف والابهام " والوزن والتحقير والاعظام "
والعلم والجهل والاختصار " والسجع والوفاق والايثار " (القائم مقامه) بضم الميم اسم مكان من اقام
اي مقام الفاعل في اسناد العامل اليه ووجوب تاخيره عنه واستحقاقه للاتصال به وامتناع حذفه
وتانيث عامله لتانيثه كذا قيل وفيه ان ما به قيامه مقامه في اصل الاسناد اليه فهذا المعنى ثابت له قبل
صيرورته نائب فاعل ولذا ادعى في قيامه مقامه في الاسناد اليه على جهة قيامه به او وقوعه عليه
فظاهر انه لا مجال لهذا المعنى اصلا وهذا مع خفاء المراد لم يعلم جميع هذه الاحكام والمراد بالفاعل
الفاعل الحقيقي فلا اشكال نحو انبت الربيع البقل (وصيغة فعله) المسند اليه (فعل) بضم اوله وكسر ما قبل
اخره ان كان ماضيا (او يفعل) بضم اوله وفتح ما قبل اخره ان كان مضارعا والمراد بهما التمثيل اي فعل
او يفعل ونحوهما اليه نحو انتقل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرهما من الافعال المجهولة المزيد فيها
واقتصر على الثلاثي لكونه الاصل وما قيل من ان المراد بها الماضي المجهول والمضارع المجهول فهو ناظر
لعلم الوزن بصفته المشهورة كما في لكل فرعون موسى اي لكل ظالم عادل ففيه ان الصيغة المشهورة فيهما
فعل او يفعل فهو الماضي المجهول والمضارع المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول والمضارع المجهول

نائب الفاعل

مطلقا كذا قيل **تنبيهات الاول** اذا اعتلت عين الماضي وهو ثلاثي كقام وباع ففيه لغات ثلاث الاولى
الكسر خالصا كقيل وبيع وهي اللغة العليا الثانية الكسر مشما ضما تنبيها على ان الضم هو الاصل ومعنى
الاشمام هنا الاشارة الى الضم مع التلفظ بالكسر وهي اللغة الوسطى الثالثة الضم خالصا نحو قول وبوع
وهي اضعفها تجري اللغات الثلث في نحو اختار وانقاد مما اعتلت عينه واوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف
نحو شد ورد قال ابن هشام والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر جائز وهو لغة بني ضبة وبعض تميم وقرأ
علقمة ردت الينا وردوا بالكسر وجوز ابن مالك الاشمام ايضا قال اللحياني ومن اشم في قيل
وبيع اشم هنا انتهى قال في التصريح وعلى الكسر بلغة بني فقال ما صحب رفع الماضي تعلم ان الماء بكسر الهمزة
ورفع الماء وجملة ان اصله ان زيد الماء في المحمي اذا اصيب بحذف الفاعل والنيب عنه المفعول وكسرت
الهمزة على حد ردت الينا بالكسر اه انتهى **الثاني** لا يخلو العامل في هذا الباب من ان يكون فعلا او اسم
مفعول او مصدرا الفعل نحو ضرب زيد ويضرب عمرو واسم المفعول نحو زيد مضروب غلاماه والمصدر
نحو عجبت من اكل الطعام بتنوين اكل ورفع الطعام معناه من ان اكل الطعام ويجوز ان تضيف فتقول
من اكل الطعام ويكون في موضع رفع كما يجوز ان تقدره في موضع نصب على ان الفاعل حذف ولم ينب
عنه شيء كما في او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما قال ابن هشام في شرح اللمحة واختلف في نحو عجبت من ضرب
عمرو برفع عمرو هل يجوز ان يكون نائبا كما يجوز بالاجماع ان يكون فاعلا واجازه الجمهور ومنعه الاخفش
للالباس واختاره الشلوبين واجازه ابن مالك حيث لا لبس نحو عجبت من جنون بالعلم زيد ومن
اكل الطعام اي من ان جن زيد بالعلم ومن ان اكل الطعام وفي الايضاح اجاز جماعة ان يذكر مرفوع بعد
المصدر بتقدير المصدر بان والفعل الذي لم يسم فاعله ويكون ما بعده مرفوعا بالنيابة ومن الناس
من منعه وهو الاصح لان ما يرفع الفاعل من الفعل والصفة لا يكون على صيغة ما يرفع المفعول والمصادر
لا تختلف صيغها فلا يصلح فيها ذلك انتهى **الثالث** ظاهر كلامه حيث قال صيغة فعل فعل او يفعل
ولم يعبر بالتغيير او التحويل كما فعله كثير ان صيغته اصل برأسه وهو مذهب الكوفيين والمبرد وابن
الطراوة ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني فذهب جمهور البصريين الى انه فرع عن فعل الفاعل
ونقل عن سيبويه قال ابو حيان وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة **الرابع** فعله لا يبنى الا من متصرف
واما الجامد فلا يبنى منه اتفاقا وفي كان وكاد واخواتها خلاف الجمهور على جواز البناء منها وعليه فالاصح
ان لا يقام خبرها بل الظرف ان قلنا انها تعمل في الظرف او المجرور ضمير المصدر **ولا يقع نائب الفاعل**
ثاني مفعولي **باب علمت** فلا يقال علم قائم زيدا **ولا ثالث** مفاعيل **باب اعلمت** فلا يقال اعلم قائم
زيدا عمرا وعلل ذلك بان كلا من هذين المفعولين مسند الى المفعول الاول في باب علمت والى الثاني
في باب اعلمت فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه

فامتنع

فامتنع قال الرضي وفيه نظر لان كون الشيء مسندا ومسندا اليه شيء اخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا
اعجبني ضرب زيد عمرا فان اعجب مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد واجيب بالفرق فان كلا من المفعولين
مسند ومسند اليه باسناد تام بخلاف المثال فان المصدر وان كان مسندا اليه باسناد تام الا انه
لم يكن مسندا باسناد تام ورد بان كون الاسناد تاما لا يعقل تاثيره في المنع ويرده عدم قيام المفعول
الثاني مقام الفاعل في نحو زيد معلوم ابوه قائما مع عدم الاسناد التام فلو كان تمام الاسناد مانعا لاقيم
لانتفاء المانع وانما المؤثر في امتناع كون الشيء مسندا او مسندا اليه هو قيام احد الشيئين بالاخر
وذلك فيما يكون بالنسبة الحقيقية واصح هذا المنع مطلقا هو مذهب المتقدمين واما المتاخرون
فاجازوه في الامن من اللبس وذلك كما اذا كان الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت نكرة والاخر
فيهما معرفة نحو علم زيدا قائم واعلم زيدا عمرا قائم لان التنكير يرشد الى انه الخبر في الاصل واما اذا حصل
الالتباس فلا قال الرضي والذي ارى ان النيابة عن الفاعل في الثاني والثالث يجوز قياسا مع قرينة كان
النائب نكرة واللبس يرتفع مع الرائب كل من المفعولين مركبين وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل
بعد ما كان مبتدا فتقول في علمت زيدا ابا عمرو زيد ابوه وفي اعلمك زيدا ابا الى علمت زيد ابوك
وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فالمرتفع
في المثال الاول ثاني المفعولين وفي المثال الاخر ثالث المفاعيل ولا لبس مع لزوم المكرر كما قال في نحو ضرب
موسى عيسى قال هذا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يأت الا بقيام اول مفعولي علمت لكون
رتبته بعد الفاعل بلا فصل واجاز اخر بعضهم وكذا لا يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت كقوله نبئت
عمرا غير شاكر نعمتي والكفر مخبثة لنفس المنعم **ولا يقع نائب الفاعل مفعولا له** سواء كان باللام او بدونها
كما يقتضيه الاطلاق فلا يقال ضرب تاديب ولا ضرب للتاديب وهو مذهب الجمهور واجاز بعضهم ذلك
اذا كان باللام معللا بان المنصوب انما امتنع لانه لو اقيم مقام الفاعل صار مرفوعا فيفوت الاشعار
بالعلية بخلاف ما اذا كان باللام فان المفيد للعلية هو اللام وهي موجودة فيه ورد بانه يلزم منه جواز
قيامه لو فات في غير الشعر بالعلية وليس كذلك بل المنع مطلقا حاصل ورد بان النصب في الظرف مشعر
بالظرفية مع جواز قيامه نحو سير يوم الجمعة واجيب عن الاول بان مجرور الظرفية محمول على مفعول انها طردا
للباب وعن الثاني بالفرق فان فوات الظرف يقتضي الظرفية والنصب يدل على قصدها ما يخالف المفعول
له فانه لا يقتضي العلية وانما تعلم عليته بالنصب لقصدها فافترقا وعلل الرضي المنع مطلقا بان النائب
مناب الفاعل ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وليس المفعول له كذلك
اذ رب فعل يفعل بلا غرض لكونه عبثا ولهذا كان كالمجرور ليس من ضروريات الفعل لا يقام مقام الفاعل
كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن انتهى **ولا مفعولا معه** لان الواو فيه تدل على المصاحبة فلو حذفت

فانك وبخرج عن كونه مفعولا معه وبوجودها مانع من النيابة للزوم الانفصال الذي اصلها العطف فهي دليل
الانفصال ونائب الفاعل كالفاعل في الاتصال ولانه ليس من نفس معمولات الفعل ولهذا امتنع نيابة التمييز
والمستثنى ايضا واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا طيبت نفس وكذا
الحال فانها وان كانت من نفس معمولات الفعل لكن تلزم مجيئها في الكلام منعها من النيابة عن الفاعل الذي
لا بد لكل فعل منه **ويتعين المفعول به له** اي لم يوجد سوى الفاعل اذا وجد في الكلام بلا واسطة مع غيره
من سائر المفاعيل التي تقع موقع الفاعل وهي المفعول المطلق الذي ليس للتاكيد وظرفا الزمان والمكان
والمجرور بحرف نحو ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فيتعين زيد للنيابة وجوبا
عند البصريين وذلك لان غيره انما ينوب بعد ان يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم
عليه غيره لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل من غير موجب قال ابن هشام ولان المفعول في
المعنى فاعل كالذي في المعنى كقولك اعطيت عمرا دينارا الا ترى انه اخذ والمنخرج من هذا اضراب زيد عمرا لان
الفعل صادر من زيد وعمرو [illegible] حين نقل هذا المفعول ان يرفع وصف نحو ضاربه زيد
[illegible] الجاهل يرفع الجاهل لانه نعت له [illegible] في المعنى انتهى وخالف الكوفيون والاخفش من البصريين فقالوا
انما هو تعيين اولوية لكن الكوفيون اجازوا وقوع غيره مطلقا القراءة ابي جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون
والاخفش يشترط تقدم النائب على المفعول تمسكا بالقراءة الشاذة لولا انزل عليه القرآن بالنصب وبقوله
مادام معنيا بذكر قلبه وبابيات اخر والكل [illegible] عند المانعين قال بعض المحققين وحمل النعت على الاولى
اشد مناسبة بقوله فيما ياتي فالجميع سواء **فان لم يكن** اي فان لم يوجد المفعول به بلا واسطة في الكلام
فالجميع اي جميع ما سواه من المفاعيل **سواء** اي مستوية في الوقوع موقع الفاعل لا يفضل بعضها بعضا
فاذا اجتمعت [illegible] نحو ضرب يوم الجمعة ضربا شديدا في داره [illegible]
نص عليه غير واحد منهم الجزولي وابن الحاجب ورجح بعضهم المجرور لانه مفعول به وان كان بواسطة
ورجح بعضهم المصدر والظرفين لانها مفاعيل بلا واسطة ورجح بعضهم المصدر لان دلالة
الفعل عليه اقوى ورجح ابو حيان ظرف المكان لانه اقرب الى المفعول به لان دلالة الفعل عليه بالالتزام بخلاف
المصدر والزمان قال الرضي والاولى ان يقال كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص
الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن مفوض الى اختيار انتهى **تنبيهات الاول** يشترط في المصدر
والظرف الاختصاص والتصرف فلا يجوز ضرب ضرب ولا صيم زمن ولا اعتكف مكان لعدم اختصاصها
فان قلت ضرب ضرب شديد وصيم زمن طويل واعتكف مكان حسن جاز لحصول الاختصاص ولا
ولا يجوز سبحان الله على ان يكون نائبا عن فاعل فعل المقدر نحو سبح سبحان الله ولا جلس عندك او معك
لعدم التصرف ومنع البصريون ان [illegible] وصف المصدر والظرف مقام موصوفها فلا يقال في ضرب ضرب شديد شديد

ولا في

ولا في الصيم زمن طويل صيم طويل واجاز الكوفيون ويشترط في المجرور ان لا يلزم الجار وجها واحدا في الاستعمال
كمذ ومنذ ورب والكاف وما خص بغيره او استثنا **الثاني** المجرور ان جر بحرف زائد فلا خلاف في كونه
هو النائب وحده وهو في محل رفع بالنيابة كما في نحو ما ضرب من احد وان جر بغيره ففيه اقوال احدها وعليه
الجمهور ان النائب هو المجرور وحده كما لو كان الجار زائدا الثاني انه حرف الجر وحده وهو مذهب
الفراء قال ابن هشام ولفظ ابعد من ذلك لان الحروف لا حظ لها في الاعراب لا لفظا ولا محلا الثالث
ان الجار والمجرور معا وهو قول ابن مالك قال ابو حيان ولم يقل بذلك احد غيره وقال ابن هشام انه عندي
ظاهر اي لان نائب الفاعل مسند اليه ولا اسناد الى مجموع الجار والمجرور الرابع ان النائب ضمير مبهم
مستتر في الفعل وجعل مبهما ليحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر او ظرف مكان او زمان اذ لا دليل
على تعيين احدها الخامس ان النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل وهو قول ابن درستويه
الثالث اذا بني فعل لازم للمفعول ففي النائب اقوال احدها ضمير المصدر نحو جلس اي الجلوس وعليه
الزجاجي وابن السيد وجعل ابو حيان فيه اختصاصا اي الجلوس المعهود ثانيها ضمير مجهول وعليه الكسائي
وهشام لانه لما حذف الفاعل اسند الفعل الى احد ما يعمل فيه المصدر او الوقت او المكان فلم يعلم ايها
المقصود فاضمر ضمير مجهول ثالثها انه فارغ لا ضمير فيه وعليه الفراء قال في المغني والصحيح **والثالث الرابع**
ما يرد من فصلا الاعني **المبتدا والخبر** وسمي الاول مبتدا تنبيها على ان حقه التقديم والثاني خبرا تنبيها
على انه مناط الفائدة حتى كانه الخبر الذي هو كلام احتمل الصدق والكذب او انه نفس الاخبار والا
فالمبتدا هو الاسم حقيقة او حكما وهذا كالجنس شامل المحدود وغيره من الاسماء **المجرد عن العوامل**
جمع عامل وتعريفه له معنيين والمقام صالح لكل منهما **اللفظية** المنسوبة الى اللفظ نسبة الفرد
الى كلية او المفعول الى المصدر والاضافة غير الزائدة اذ وجود الزائد كالعدم وخرج به بقية المرفوعات
فان قيل التجريد عن العوامل يقتضي سبق وجودها ولم يوجد في المبتدا عامل قط قيل قد ينزل الامكان
منزلة الوجود كقولك للحفار ضيق فم الركية وقولهم سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وهو
هنا من هذا القبيل لا يقال التجريد سلب الوجود من حيث المعنى واللام في العوامل للاستغراق فيكون
المعنى المبتدا هو الاسم الذي لم يوجد فيه كل عامل لفظي وسلب الكل يوجب سلب العموم لا عموم السلب
فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجريد عن شمول الوجود كما يكون بشمول العدم
يكون بالافراد ايضا لانا نقول اللام في العوامل ليست للاستغراق بل للماهية وسلب ماهية العوامل
يستلزم سلب كل فرد من افرادها سلمنا انها للاستغراق فالتجريد وان كان سلبا من حيث المعنى
لكنه ليس سلبا بسيطا بل عدولا وهو العدول الذي النسبة ايجابية واثبات التجريد عن جميع العوامل بان
لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم السلب لا سلب العموم فيكون المعنى هو الاسم الذي لم يوجد فيه عامل

المبتدا

لفظي سلمنا انه بسيط فيفيد سلب العموم وسلب العموم يحتمل شمول العدم ولا ينافي الا ان الاول يتعين هنا
بالقرينة وهو الاصطلاح على ان المبتدا هو الاسم المتكلم [illegible] عامل لفظي قاله الفاضل الهندي
مسند اليه حال من الضمير المستكن في قوله المجرد وخرج به الاسماء المعدودة واسماء العدد والافعال
واسماء حروف التهجي والاصوات او الصفة عطف على قوله الاسم [illegible] الخارجة الجمع والتثنية
والتشكيك [illegible] في التعريف والمراد بالصفة المشتق الذي له عمل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة واسم التفضيل والجاري مجرى المشتق كالمنسوب حال كونها واقعة بعد نفي بحرف او اسم كما سياتي
او استفهام كذلك رافعة حال ثانية من الصفة اي حال كونها رافعة الظاهر نحو اقائم الزيدان او ما في
حكمه وهو الضمير المنفصل فانه في حكم الظاهر من حيث الاستقلال نحو اراغب انت عن الهتي هذا مذهب
البصريين ومنع الكوفيون رفع الصفة للضمير المنفصل فاوجبوا في نحو اقائم انت كون الاسمين
مبتدا وخبرا على التقديم والتاخير وتبعهم الزمخشري والسهيلي ونقل ابن الحاجب الاجماع على ذلك
في اماليه وهو وهم منه كما قال ابن هشام فظهر بطلان ما تكلفه كثير من شراح الكافية من ان المراد بالظاهر
في قوله رافعة لظاهر الظاهر اللغوي ليتناول الضمير المنفصل نظرا الى اخراج الظاهر عن الظاهر وحكموا
بانه اراد ما لم يرده وكيف وهو يصرح بالاجماع على ان الصفة لا ترفع ضميرا منفصلا وحجة الكوفيين
ان الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوزه منفصلا عنه لا يقال قام انت فكذا الوصف واجيب بالفرق وذلك
انه انما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا
كقمت ولان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فلذلك احتمل معه الفصل ولان الممنوع بالوصف
سد به اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل قال ابن هشام ومما يقطع به على بطلان
مذهبهم قوله تعالى اراغب انت عن الهتي وقول الشاعر خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي
على من اقاطع فان القول بان الضمير في الاية مبتدا كما زعم الزمخشري يلزم منه فصل العامل عن معموله
بالاجنبي والقول بذلك في البيت يؤدي الى الاخبار عن الاثنين بالواحد واجاب الامام [illegible] عن الاية بمنع
تعلق [illegible] بالمذكور لئلا يلزم المحذور بل يجعل متعلقا بمحذوف مدلول عليه بالمتقدم والتقدير
ارغبت [illegible] عن الهتي وعن البيت باحتمال ان يكون انتما مبتدا خبره الجملة الشرطية بعده مع الجواب
المحذوف المدلول عليه بقوله ما واف بعهدي والتقدير انتما يا خليلي اذا لم تكونا لي على من اقاطعه فما
احد واف بعهدي اي انعدم [illegible] على من اقاطعه سبب لان لا يكون احد يفي بعهدي لان من
سواكما ليس عندي في [illegible] من خلوص المودة وصدق الاخاء فاذا لم تساعداني [illegible] على من اقاطعه
لم يف احد بعهدي لا [illegible] انه احق بعدم الوفاء تنبيهات الاول [illegible] الاخفش
بالمجرور بالفعل ولو [illegible] بحرف زائد نحو لعل [illegible] قائم [illegible] فان المجرور

في هذه المواضع مرفوع محلا على انه مبتدا كما قاله ابن هشام في المغني وغيره مع انه ليس مجردا عن العوامل اللفظية
غير الزائدة واجيب بانها في حكم الزائدة لشبهها بها في كونها لا تتعلق بشيء الثاني مثل هذا الحد منقوض ايضا
بقولهم لا ابن لك ان تفعل كذا فان اقل هنا مبتدا وان تفعل فاعل به مغن عن الخبر مع انه غير صفة انتهى ويجاب
بمنع ان تفعل فاعلا به وانما هو خبر للمبتدا كما قاله ابو حيان الثالث وقوع الصفة بعد نفي او استفهام شرط
لازم عند جمهور البصريين وعن سيبويه جوازه لا بشرط مع قبح واختاره ابن مالك وذهب
الاخفش والكوفيون الى جوازه دون قبح فان طابقت الصفة الواقعة بعد نفي او استفهام اسما مرفوعا بها
مفردا او انها بعدها ففيه وجهان كون الصفة مبتدا وما بعدها مرفوعا سد مسد الخبر وكونها خبرا وما
بعدها مبتدا مؤخر والخبر [illegible] الاستفهام [illegible] الصفة [illegible] مفردا وعدم مطابقتها
للمفرد اما بان لا تطابق المذكور بعدها اصلا او تطابقه ولكن لا مفردا فالاول مثل اقائم الزيدان او القائمون
زيد في الصورة الاولى فيتعين ان تكون الصفة مبتدا وما بعدها مرفوعا بها اذ لو كانت خبرا لما بعدها
لوجبت المطابقة في التثنية والجمع فان المطابقة واجبة في هذا النوع بين المبتدا والخبر والصورة الثانية
ممتنعة لانها تركيب فاسد والثاني كقولك اقائمان الزيدان او القائمون الزيدون فيتعين الصفة ان تكون
خبرا مقدما اذ لو كانت رافعة للظاهر هنا لما ثنيت ولا جمعت على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها ولها
فرع من حد المبتدا [illegible] نحو بحسبك زيد قائم مثال للاسم المجرد عن العوامل اللفظية
مسند اليه [illegible] فان المؤول كالصريح [illegible]
او المؤول [illegible] وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف نفي ومثله [illegible] الزيدان
مضروب العمران او اقائم الزيدان مثال للصفة بعد حرف استفهام ومثله هل قائم الزيدان [illegible]
وابن [illegible] الزيدان وكيف [illegible] العمران وكم ماكث البكرات [illegible] النفي والاستفهام
مثلهما بالحرف [illegible] او اقائم زيد مثال للصفة المطابقة للمفرد [illegible]
يجوز ان يكون مبتدا وما بعده فاعلا سد مسد الخبر [illegible] يجوز ان يكون مبتدا مؤخرا وما قبله خبرا مقدما
كما تقدم فان [illegible] الاول بان الاسم في المقدم [illegible] ان الاصل في الصفة الخبرية [illegible] التعارض
الاصلان [illegible] ان المبتدا نوعان مبتدا له خبر وهو الاسم المسند اليه ومبتدا
له مرفوع [illegible] عن الخبر [illegible] الفعل [illegible] الخبر وقد يجيء النوع
الاول من المبتدا محذوف الخبر وجوبا [illegible] في اربع مسائل احدها بعد [illegible] نحو كل رجل وضيعته
بفتح الضاد المعجمة اي حرفته وسميت بذلك لانه يضيع بالترك [illegible] كل مبتدا ورجل
مضاف اليه وضيعته معطوف على المبتدا والخبر محذوف وجوبا اي مقرونان [illegible] وما بعدها
على المعية [illegible] الخبر [illegible] مع [illegible] الواو [illegible] كلاما هذا مذهب جمهور البصريين

وذهب الكوفيون والاخفش الى انه مبتدا لا يحتاج الى خبر لتمامه وتحصيل معناه اي مع ضيعته واختاره ابن خروف
والتقييد بالصريح نفي للمبتدا احترازا عن الحاصل لهما بالعطف نحو زيد وعمرو فلان انك بالخبر يفصل
مقرونان وان نحو فيه اعتماد العطف في الم السامع من الانفصال عليهما بنفي المصاحبة والاقتران ومن ذكر قوله
كل امرئ والموت يلتقيان **تنبيه** ذكر بعضهم في نحو المثال المذكور اشكالا وهو ان الضمير في ضيعته لا يجوز
ان يعود الى كل ولا الى رجل اما الاول فلان التقدير عليه كل رجل وضيعة كل وهذا ليس المعنى لانه مطلق
وذاك مقيد بالنسبة الاضافية واما الثاني فلان التقدير كل رجل وضيعته رجل وهذا لا يصح ايضا لان
الذي ذكر شامل لجميع الافراد بقرينة اداة العموم ورجل بعده لا يفيد ذلك والجواب ان الضمير يرجع الى كل
رجل وكانه نائب عن افراده نكرة فضمير نائب عن ضمائر كثيرة يعود بكل اعتبار الى رجل فكانه قيل زيد
وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا لان الضمير يرجع فاذا كان مرجعه عاما كان هو عاما كذلك
ولذلك حكم بعضهم ان الضمير اذا عاد الى نكرة او نفس نكرة كانت نكرة و الثانية مثل الحال الممتنع كونها
خبرا عن المبتدا المذكور وقيلها بان يكون مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا
عن المبتدا المذكور نحو **ضربي زيدا قائما** او مضافا الى المصدر المذكور نحو **اكثر شربي السويق**
ملتوتا او الى مؤول به نحو اخطب ما يكون الامير قائما فقائما في الصورة الاولى والثالثة وملتوتا في الثانية
احوال لا يصح اخبارا عن المبتدات المذكورة لانها لا توصف بالقيام ونحوه والاولى محتملة لان تكون من
الفاعل ومن المفعول كما قال الزمخشري ومنع ابو حيان انه لا يجوز كونها من المفعول لا بدليل لان التقييد
بالاحوال والصفات يعود الى الضمائر لكون الاول فيه مذكورا والثانية متعينة لان تكون من المفعول
والثالثة من الفاعل وكل من ضربي زيدا وشربي وما يكون المؤول بالكون مصادر عاملة في مفسر ذي الحال
وهو الضمير المستتر فيها المفيد من الخبر المحذوف وجوبا واختلف فيه فذهب سيبويه وجمهور البصريين
الى انه ظرف زمان مضاف الى فعل والتقدير ضربي زيدا اذ كان قائما في المضي واذا كان في الاستقبال
والخبر في الحقيقة متعلق هذا الظرف من حصل او فعل وكان المقدرة تامة لا ناقصة والحال من الضمير
المستتر فيها وهو العامل في الحال وبعض هذا الضمير هو معمول المصدر لكن زيد السويق والامير لا محل
وانما لم تقدر كان ناقصة والمنصوب خبرها لامرين احدهما التزام تنكيره فلا يقال ضربي زيدا القائم
والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد
قال ابن هشام وهو اقوى مما ذكر الدال على انه حال لان الخبر لا يقترن بالواو والدال على نفي ان الخبر الذي هو حال
او نحوه الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام مثلا انه لا يمكن تقييد الاعم حصول واللفظ السالم
مسد الخبر هو الحال فقد وجد شرط وجوب الحذف وذهب الاخفش وتبعه عضد الدولة الى ان مصدر
مضاف الى ذي الحال والتقدير ضربي زيدا ضربه قائما وشربي السويق شربه والخطب كون الامير كونه

فضربه

فضربه خبر ضربي وهو مضاف الى ذي الحال وهو العامل وكذا شربه يكون خبرا لاكثر واخطب واختاره
ابن مالك في التسهيل قال ابن هشام انه اولى لانه يقدر اثنين وذاك يقدر خمسة ولان التقدير في اللفظ
اولى منه في المعنى ولان فيه انه موضع الحال المضاف اليها بمثبت غير هذا الموضع والعدول عن ظاهر معنى
كان الناقصة الى التامة الا انه يرد عليه حذف المصدر مع بقاء معموله وهو ممتنع عند الاكثر الا ان يقال
القرينة الدالة على حذفه قوية فلا باس بالحذف كما قال سيبويه ان تقديره في ما لك وزيدا ما لك وشانك
زيدا ولا يجوز تقديم الخبر بعد الحال كما نقله ابن السيد عن الكوفيين لانه يفوت ليس في اللفظ ما يدل
عليه فكما لا يجوز ان تقديره ثابت مثلا يجوز ان يقدر منفي ولانه حينئذ يكون من الحذف الجائز لا الواجب
لان قائما اذ ذاك يكون حالا من زيد والعامل فيه المصدر فيعمل الحال في ... سد خبره لانها من صلته
وقيل الخبر نفس الحال كما قيل به في الظرف وقيل الحال اغنت عنه كما اغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح
ما قدمناه من ان الخبر محذوف وجوبا لسد الحال مسده قال ابن عصفور وانما صلحت الحال ان تسد مسد
الخبر لانها شبيهة بالظرف في المعنى الا ترى انه لا فرق بين ضربي زيدا قائما وضربي زيدا في حال قيامه وكل
منهما يسد مسد الخبر وكل منهما على معنى في والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى **تنبيهان الاول**
تقييد المبتدا بكونه مصدرا او مضافا اليه او مؤولا به يخرج عنه ان المبتدا نفسه لا يكون مؤولا بالمصدر
فلا يجوز ان تضرب زيدا قائما خلافا لبعض الكوفيين وتقييد المصدر بالعامل في اسم مفسر لضمير
ذي الحال احتراز من ان يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه فان الحال لا تسد مسد الخبر نحو
ضربي زيدا قائما شديد فان قائما حال من زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضربي فلا يغني
عن الخبر لانه لا حاجة من صلته وتقييد الحال بكونها غير صالحة للخبرية احتراز من نحو ضربي زيدا شديد
فالرفع واجب لصلاحيتها للخبرية وشذ قولهم الرجل حكمه عليهم واجازه وحكمه حكمك مسمطا المثبت بدله
المبر وطال مسهلا اي حكمك لك مثبتا **الثاني** يجوز عند الاخفش والمبرد والفارسي رفع الحال في
الصورة الثالثة وهي افعل المضاف الى ما المصدرية نحو اخطب ما يكون الامير قائما ومنعه سيبويه
قال الرضي والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا فجاز جعله قائما ايضا مجازا في المصدر
الصريح كما في ضربي زيدا قائما انه لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يونس بالمجاز انتهى و الثالث
بعد لولا الامتناعية ان كان كونا مطلقا نحو **لولا علي لهلك عمر** اي لولا علي موجود وحذف وجوبا لحذفه
للعلم به من لولا الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره ووجب لسد الجواب مسده وسياق الكلام
على هذه المسئلة مستوفى في حروف المفردات ان شاء الله تعالى و الرابع بعد مبتدا صريح في القسم
نحو **لعمرك** اي ليمين الله **لافعلن** اي لعمرك او يمين الله قسمي فحذف الخبر للعلم به اذ تعين ذلك للقسم
دال على تعيين المحذوف ووجب الحذف لسد جوابه مسده ووجه تعيينها للقسم ان اللام لا تستعمل الا

الا نبه ولا يجوز كونها خبرين وحذف مضاف المبتدأ كما في الارتشاف وهي لا تكون في الخبر قال ابو حيان وليست
جواب قسم محذوف قيل لان القسم لا يدخل على القسم وفيه نظر يظهر بما بعده وليحلفن ان اردنا الا الحسنى
والله يشهد انتهى وجوز ابن عصفور ان يكون المحذوف في ذلك هو المبتدأ او الخبر والتقدير لعمرك قسمي والاول
اولى لان الحذف بالاعجاز اولى منه بالاوائل وقد احترز بالصريح من غير الصريح في القسم وهو ما يصلح لغيره
نحو عهد الله لافعلن اي علي فيجوز حذفه على الثبات لانه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه بخلاف نحو
لعمرك وايمن الله وايم الله فانه صريح في القسم والعمر بفتح العين وضمها بمعنى البقاء والفتح مع اللام لان القسم
موضع التخفيف لكثرة استعماله وهو مصدر محذوف الزوائد واصله تعمير ومعناه البقاء والحيوة فمعنى
لعمرك لا تؤمنن بحياتك لا تؤمن [illegible] الاضافة الى الظاهر او المضمر مع اللام [illegible] كلام منثور
لا نطول بذكره ويجيء [illegible] كقوله [illegible] بكم لا نحو [illegible] ومنها الوحر [illegible] واعلم ان الكم
رحمه الله لو اخر ذكر هذه المسائل بعد الخبر لكان اولى كما فعل جميع المصنفين ولعله قدم لان لذلك هنا
فلتدبر الفائدة بكثرة حذف الخبر جوازا وحذف المبتدأ جوازا ووجوبا اما حذف الخبر جوازا فعند قيام القرينة
نحو قولك بعد الاستفهام عن الخبر [illegible] زيد لمن قال من عندك اي عندي زيد والعطف عليه نحو زيد قائم
وعمرو [illegible] اكلها دائم وظلها اي دائم [illegible] نحو طعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم والمحصنات
اي حل لكم قال ابن مالك وبعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا السبع اي حاضر وهو قليل [illegible] ابن هشام
في الاوضح وهو مبني على ان اذا حرف اما القائل بانها المكان فلا يقدر محذوفا بل يجعلها هو الخبر كما سيأتي
تحقيقه في حرف الفاء من بحث المفردات ان شاء الله تعالى واما حذف المبتدأ جوازا فعند قيام القرينة ايضا نحو قولك
زيد لمن قال من هذا اي هذا زيد وهو كثير بعد الاستفهام قال الله تعالى وما ادراك ما الحطمة نار الله
اي هي نار الله وما ادراك ماهيه نار حامية وما اصحاب اليمين في سدر [illegible] بشر من ذلكم النار [illegible] بعد
فاء الجواب من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها اي فعمله لنفسه واساءته عليها وان تخالطوهم فاخوانكم
اي فهم وان مسه الشر فيؤس قنوط [illegible] وبعد القول نحو وقالوا اساطير الاولين قالوا ساحر
او مجنون سيقولون ثلاثة [illegible] الايات [illegible] لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ اي هذا
بلاغ [illegible] بلاغ للناس سورة انزلناها اي هذه سورة وقد يجتمع حذف كل من المبتدأ والخبر
جوازا في قوله سلام قوم منكرون اي سلام عليكم انتم قوم منكرون [illegible] الاول ومبتدأ الثاني
وقد يحتمل المحذوف [illegible] بعد الفاء [illegible] نظرة
الى ميسرة اي فالواجب كذا او فعليكم كذا [illegible] نحو فصبر جميل اي امري او امثل ومثله طاعة
وقول معروف اي امرنا او امثل ولهذا [illegible] كون المحذوف مبتدأ او كونه خبرا كما ذكر فقال الواسطي الاولى
كونه مبتدأ لان الخبر محط الفائدة وقال العبدي الاولى كونه الخبر لان الحذف بالاعجاز اليق منه

بالصدد

بالصدد والاوائل حكاه ابن اياز واما حذف المبتدأ وجوبا فحيث كان مخبرا عنه بنعت مقطوع الى الرفع
لمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد اي هو الحميد المجيد او ذم نحو اعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين او ترحم نحو
اللهم ارحم عبدك المسكين وان كان النعت لغير ذلك كالتخصيص نحو مررت بزيد الخياط جاز الاظهار
والحذف او اخبر عنه بمصدر جيء به بدلا من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة قال وقالت حنان ما اتى بك
ههنا ام ادري سمع وطاعة واري حنان او بمخصوص نعم وبئس مؤخرا عنهما نحو نعم الرجل زيد اذا
قدر خبرا فان تقدم نحو زيد نعم الرجل فهو مبتدأ لا خبر او بصريح القسم نحو في ذمتي لافعلن اي في ذمتي
ميثاق او عهد عكس قولهم لعمرك لافعلن واعلم ان الاصل في المبتدأ والمسند اليه ان يكون معرفة
لان الغرض من الاخبار افادة المخاطب ما ليس عنده وهذا يستدعي ان يكون معلوما في الخبر والاخبار
عن النكرة لا فائدة فيه فلا يكون المبتدأ نكرة الا مع حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر
عن اي نكرة شئت وجد شيء من الشرائط ام لم يوجد فيجوز ان تقول كوكب انقض الساعة ولا يقال رجل
قائم هذا ما عول عليه المتقدمون في ضابط الابتداء بالنكرة ورأى المتاخرون انه ليس كل احد
يهتدي الى مواطن الفائدة فتتبعوها فانهاها بعضهم الى نيف وثلاثين موضعا واوردها السيوطي
في الاشباه والنظائر وقال بعضهم ان الضابط في ذلك قرب النكرة من المعرفة لا غير وعندي انه لا بد من
المعرفة بالحد [illegible] اما بالاختصاص كالنكرة الموصوفة او بكونها في غاية العموم كقولنا تمرة خير من
جرادة ونحو هذا الضابط لا حاجة لنا بتعداد الاماكن بل نعتبر كل مادة فان كان جاريا على الضابط
اجزناه والا نفيناه والخبر هو الاسم حقيقة او حكما المجرد عن العوامل اللفظية والمراد بها غير الزائدة
ليشمل نحو ما زيد بقائم عند التميميين وان عمرو بذاهب عندهم وعند الحجازيين ويدخل فيه شبهها
المبتدأ والاسماء المعدودة المسند خرج القسم الاول من المبتدأ والاسماء المعدودة به الى
المبتدأ وعلى التقدير يخرج القسم الثاني من المبتدأ فلا حاجة الى اخراجه بزيادة المغاير للصفة
كما فعل ابن الحاجب كما ينبه لا ذهب بهذا المعنى هنالك تاكيد تنبيهان الاول شمل قولنا الاسم
حقيقة او حكما نحو زيد قائم وبعض الفعل الماضي ضرب واما الخبر الجملة فان قلنا انها مأولة بالمفرد كما
قال ابن الحاجب دخلت وهو المناسب لقول المصنف ولا يتأتى الكلام الا في اسمين او فعل واسم وان
قلنا انها على حالها خبر من غير تاويل لم تدخل وهو مذهب المحققين من النحاة الثاني اختلفوا في عامل
المبتدأ والخبر فذهب البصريون الى ان العامل في المبتدأ هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل
للاسناد اليه او لاسناده وفسره الجزولي بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه
او لاسناده ثم قال المتاخرون كالزمخشري والجزولي وابن الحاجب هذا الابتداء هو العامل في الخبر ايضا
لطلبه لهما على السواء وهو ظاهر كلام المصنف حيث جعل المبتدأ والخبر كليهما بالمجرد [illegible] الاندلسي [illegible]

ان العامل في الخبر هو المبتدا ويحكى عن ابي علي وتلميذه ابي الفتح وهو مذهب جمهور المتاخرين وقال الكسائي والفرا
يترافعان وقيل غير ذلك وهو اي الخبر قسمان قسم مشتق وهو الاصل لانه الدال على ... هنا الدال
على ذات مبهمة وهو المسمى صفة كضارب ومضروب وحسن واحسن وفي حكمه المنسوب ولا يطلق المشتق
فان اسم الزمان والمكان والالة حكمها حكم الجامد المحض وهذا اصطلاح غير ما تقدم وقسم جامد وهو ما عدا
المشتق بالمعنى المذكور فالمشتق اما الرافع لظاهر او لا وغير الرافع لظاهر لفظا كاسباب او محلا نحو الكافر
مغضوب عليه يتحمل ضميره اي ضمير المبتدا وذلك لان المشتق بالمعنى المذكور في معنى الفعل فلا بد له
من فاعل ظاهر او مضمر ويطابقه اي يطابق المبتدا دائما افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول زيد
قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات فالخبر
في ذلك كله متحمل لضمير مستتر وجوبا عائد على المبتدا وهو مطابق للمبتدا كما ترى والالف في قائمان
والواو في قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما في الرجلان والزيدون وهذا الضمير يجب استتاره
الا اذا اجري الخبر على غير من هو له في المعنى فيجب ابرازه عند البصريين مطلقا سواء خيف اللبس ام لا فالاول نحو غلام
زيد ضاربه هو اذا كانت الهاء للغلام اذ لو لم يبرز الضمير لتوهم السامع ان الغلام هو الضارب والثاني
نحو غلام هند ضاربته هي وذهب الكوفيون الى عدم وجوب الابراز الا مع اللبس متمسكين بقوله قومي
ذرى المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان واختاره ابن مالك فقال في منظومته الكبرى
في المذهب الكوفي شرط ذاك ان لا يؤمن اللبس ورايهم حسن وصحح في غيرها من كتبه موافقتهم
ورد تمسكهم بالبيت باحتمال ان يكون ذرى المجد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير
بانون ذرى المجد بانوها او غيره اي المشتق غير الرافع لظاهر وهو الجامد نحو الكلمة لفظ وهذا اسد
مشيرا الى السبع المفترس والمشتق الرافع لظاهر نحو هند قائم ابوها فلا يتحملان ضمير المبتدا
ولا يطابقانه اما الجامد فلان تحمل الضمير فرع على ان يكون المتحمل صالحا للرفع ظاهرا على الفاعلية وذلك
مقصور على الفعل او ما في معناه ولا حظ للجامد في ذلك واما المشتق الرافع لظاهر فلانه لا يرفع فاعلين
واما عدم مطابقتهما للمبتدا فلعدم تحملهما للضمير تنبيهان الاول قضية اطلاقه وتمثيله بالكلمة
لفظ ان الجامد لا يتحمل الضمير ولو اول بالمشتق وهو خلاف ما صرح به من ان المؤول بالمشتق كالمشتق
في تحمل الضمير بعد الظاهر يلزم كلام ابي حيان ما يشير اليه لا خلاف في ذلك واعلم انه لا يطابق في نحو الكلمة
لفظ مع تحمله للضمير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فاجري على اصله لان المصدر
لا يتحمل الضمير كما افاده كلامه وبه صرح بعض فضلاء العجم كيف وهو ما وقع هنا بالمصدر من غير خلف نعم
المصدر لا يتحمل ضميرا الا اذا لم يؤول بالصفة وذلك اذا اخبر به عن عين بجعل العين نفس المعنى مجازا على
قول سيبويه في نحو زيد عدل وهذا لا يتصور في نحو الكلمة لفظ لما علمت ان الكوفيين ... ان المصدر

بنقل

بنقل بالصفة وانما في نحو عدل ما له ... فهو يتحمل للضمير اجماعا بدليل رفعه للظاهر نحو زيد عدل ابوه
واما على قول البصريين من انه على حذف مضاف اي ذو عدل فالخبر هو ذو وهو المتحمل للضمير لانه المؤول
بالمشتق لا المصدر وهو يطابق المبتدا وانما افرد في نحو هند عدل والزيدان عدل لكان المصدر في ذات
عدل صفة لعدول ونحو على ذلك واعلم ان نحو هذا التفصيل يجري في الجامد المؤول بالمشتق غير
المصدر انه لم يتحمل بخلاف المذكور قال ابن مالك في شرح الكافية اذا اشرت الى رجل وقلت هذا
اسد كان لك فيه ثلاثة اوجه احدها ان تريد به انه الاسد حقيقة الثاني ان تريد به التشبيه كقول الشاعر
لسان الفتى سبع عليه شذاته اذا لم يزع من غربه فهو آكله والثالث ان تقصد التشبيه وتقيم مثله
مقامه الينه فقد هذين الوجهين لا ضمير في اسد والوجه الثالث ان تؤول اللفظ باسم صفة وانت معتبر
الاسدية فتجريه مجرى ما اولته فتحمله ضميرا وترفع به ظاهرا اجري على غير ما هو له كقولك هذا اسد
اباه وهذا ايضا شايع في الصفة والحال في النعت قول العرب مررت بقاع عرفج كله فكله توكيد
للضمير المرفوع بعرفج لانه بمعنى خشن ومثله مررت بقوم عرب اجمعون فضمير عرب بمعنى فصحاء
مرفوع به ضمير واجمعون توكيد له انتهى الثاني ذهب الكوفيون الى ان الجامد يتحمل الضمير مطلقا اول بالمشتق
ام لم يؤول وعزي هذا القول الى الكسائي من الكوفيين وعزاه الرماني من البصريين لكن نقل المرادي
مالك في شرح الخلاصة عن الكوفيين كما نقله صاحب البسيط هذه قاعدة
في تقديم المبتدا وتاخير الخبر اذا كانا معرفتين وهو اذا كان الاسمان المعرفتان بحيث يستفيد السامع النسبة
بينهما وكل منهما يصلح ان يكون محكوما عليه فالمجهول ثبوته منهما للشيء الاخر عند السامع وهو كالطالب
في اعتقاد المتكلم ان يحكم به عليه يجعل خبرا له ويؤخر عنه لانه محكوم به والشيء الاخر المعلوم
عند السامع الذي يجهل ثبوت الاخر له يجعل مبتدا ويقدم لانه محكوم عليه والحاصل انهما يعلم المتكلم
او يظهر ان السامع كالطالب للحكم عليه يجعل مبتدا والاخر خبرا ولا يعدل عن ذلك في الاستعمال
الغالب فيقال على القاعدة لمن عرف زيدا باسمه وشخصه ولم يعرف انه اخوه وانت تريد ان تعرفه انه اخوه
زيد اخوك سواء عرف ان له اخا ام لم يعرف ان زيدا اخوه او لم يعرف ان له اخا اصلا ويقال لمن عرف ان له
اخا في الجملة ولم يعرف اسمه على التعيين واردت ان تعينه ان اسمه زيد اخوك زيد فالمبتدا هو المقدم
في الصورتين وهو زيد في الصورة الاولى واخوك في الثانية وقد يعدل عن ذلك في غير الغالب
فيجعل المطلوب الحكم عليه خبرا والاخر مبتدا كقول ابي تمام في صفة القلم لعاب الافاعي القاتلات
لعابه واري الجنى اشتارته ايد عواسل فكان على مقتضى القاعدة ان يقال لعابه لعاب الافاعي
اذ المقصود تشبيه مداد القلم الممدوح بالسم في ضره الاعداء وبالعسل في نفعه الاولياء وهذا اما جاء
عند البيانيين بانه من التشبيه المعكوس فيكون المقدم مبتدا ولا نقض به على القاعدة قال ابن

هشام وهو ضعيف لانه نادر الوقوع مخالف للاصول اللهم الا ان انتفى المقام المبالغة والحذف اشار
المصنف بان العدول اليه من غير الغالب مخالفته القاعدة واما النحويون فيجعلونه من باب تقديم الخبر على المبتدأ
جوازا لحصول القرينة المميزة بين المبتدأ والخبر نحو ذلك عندهم جائز كثير الاستعمال وينشدون قول الاخر بنونا
بنو ابنائنا وبناتنا ... بنوهن ابناء الرجال الاباعد فبنونا خبر مقدم وبنو ابنائنا مبتدأ مؤخر لان المراد
الحكم على بني ابنائهم بانهم مثل بنيهم لا عكسه وكان الاولى بالمصنف ان يقتفي اثر النحويين لان كتابه
في النحو لا في البيان **تنبيه** ما ذكره من القاعدة هو طريقة اهل البيان وهو المشهور عند النحويين
عند انتفاء القرينة وقيل يجوز تقديم كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا لحصول الفائدة للسامع بتقدم
الخبر او تأخره وقيل ان كان احدهما مشتقا والاخر اسما نحو الفاضل زيد تعين المشتق للخبرية وان تقدم
والاسم للابتدائية وان تأخر لان معنى المبتدأ المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هي المنسوب اليه
وهو قول الفخر الرازي واجيب بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب هذا الاسم فنصب الصفة
صاحب هذا الاسم فنصب الصفة دالة على الذات ومسندا اليها والاسم دالا على الصفة ومسندا
وقيل ان كان احدهما اعرف فهو المبتدأ نحو هذا زيد وان استويا في الرتبة وجب الحكم بابتدائية المقدم
نحو اسدينا **تكميل** يجب الحكم بابتدائية المقدم في صورتين اخريين احداهما ان يكون الاسمين نكرتين
صالحتين للابتداء بها نحو افضل منك افضل مني اذ لو جوز تقديم الخبر هنا التبس بالمبتدأ فيفسد
المعنى اذ كثير هو افضل منك لا من مخاطبه وبالعكس الثانية ان يكون مختلفين تعريفا وتنكيرا والاول
هو المعرفة كزيد قائم واما ان كان هو النكرة فان لم يكن لها مسوغ الا الابتدائية نحو خير منك زيد
واذهب خاتم حديد فكان لها مسوغ نكرة ذلك عند الجمهور واما سيبويه فيجعلها المبتدأ نحو كم مالك
وخير منك زيد حسبنا قال ابن هشام في المغني وظاهر كلام ابن مالك ان ذلك عند سيبويه مخصوص
بما اذا كان اسم استفهام او اسم تفضيل ويجب تقديم المبتدأ اذا خيف التباسه بالفاعل نحو زيد قام او قام
مثل قام زيد لا التبس المبتدأ بالفاعل لان اعتباره فاعلا قريب فامتنع وجوزه الاخفش والمبرد او كان الخبر
محصورا فيه بالا لفظا نحو وما محمد الا رسول او معنى نحو انما انت نذير اذ لو قدم لا التبس المحصور بالمحصور
فيه او كان المبتدأ له صدر الكلام اما بنفسه كالاستفهام والشرط والتعجب نحو من ابوك ومن يقم اقم وما احسن
زيدا اذ لو اخر لخرج ما له صدر الكلام عن صدريته او بغيره نحو غلام من عندك ونحو فان لام الابتداء لها الصدر
او كان ضمير شان نحو هو زيد منطلق مثل لانه لو اخر لا التبس بالتوكيد ففيه نظر وقد يجب تقديم المبتدأ وقيل تقدم
الخبر جملة لان معاني الكلام اذ ربما يحتج ففيه او قائمة او يرجع المتقدم بعض اجزاء الكلام على بعض وجوبا
بان يكون للخبر صدر الكلام اما بنفسه نحو من زيد او بغيره نحو صبيحة اي يوم السفر او يوقع تاخيره في لبس
ظاهر نحو عندي درهم ولي وطر اذ لو اخر لا التبس بكونه صفة للمبتدأ لانه نكرة وطلبها للوصف اشد

من طلبها

من طلبها للخبر فالتزم تقديمه دفعا لذلك اللبس او يكون المبتدأ محصورا فيه بالا لفظا نحو وما لنا الا اتباع احمد او معنى
نحو انما في الدار زيد اذ لو اخر لاوهم الاختصار في الخبر كالمقصود عكسه او يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق
الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا او على مضاف اليه الخبر كقوله اهابك اجلالا وما بك قدرة علي ولكن ملء عين
حبيبها **تتمة** لا يخبر بالزمان عن الذات فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة فان حصلت جاز كان يكون المبتدأ
عاما والزمان خاصا نحو نحن في شهر كذا او يوم طيب وقد يتعدد الخبر لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه وذلك
الراجح الاقتصار على كل واحد من الخبرين او الاخبار نحو زيد فقيه شاعر كاتب ولك استعماله بالعطف اتفاقا
ولفظا فقط لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد نحو الرمان حلو حامض ولا يجوز فيه العطف لان المجموع بمنزلة
الواحد اذ المعنى الرمان مز واجازه ابو علي نظرا الى اللفظ وقد يتعدد المخبر عنه نحو بنوك فقيه
ونحوي ومنجم او حكما بان يكون المبتدأ مفردا ذا اجزاء ينقسم الاخبار عليها نحو قوله تعالى انما الحياة الدنيا لعب
ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر وهذا يجب فيه العطف **تنبيهان الاول** التمثيل لكون المبتدأ عاما
والزمان خاصا بنحن في شهر كذا ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وتبعه شراح كلامه وتعقب ذلك العلامة
ناظر الجيش بان العموم في نحن لا يعقل قال المالكي في حاشية الاشموني ووجهه بعضهم بانه وان كان ضميرا
منفصلا للمتكلم المعظم نفسه او المشارك غيره فهو عام لصلاحيته لكل متكلم لا يختص بمتكلم دون آخر
انتهى ووجهه آخر بشموله للمتكلم وجميع من سواه في ذلك الزمان والزمان خاص لانه عينه انتهى وهو اقرب

الرمان حلو حامض

من التوجيه الاول **الثاني** قال الاخفش قولهم هذا حلو حامض انما ارادوا هذا حلو فيه حموضة فينبغي
ان يكون الثاني صفة للاول وليس قولهم انهما جميعا خبر واحد لشيء والجمهور على انهما خبران في معنى خبر
واحد ونقل عن ابي علي الفارسي ان نحو حلو حامض فيه ضمير واحد تحمله الثاني لان الاول تنزل من الثاني
منزلة الجزء وصار الخبر انما هو بتمامهما وقال بعضهم الضمير يعود من معنى الكلام كانك قلت هذا ... لانه
خلو الخبرين من الضمير ولا انفراد احدهما به لانه ليس اولى من الاخر ولا يكون فيهما واحد لان عاملين
لا يعملان في معمول واحد ولا ان يكون فيهما ضميران لانه يصير التقدير كله حلو كله حامض وليس هذا الغرض
منه وقيل كل منهما يحتمل ضميرا واختاره ابو حيان وشيخ العلامة محمد بن علي الشامي قال لان الفقها
على الخبرية ولا يلزم منه فساد الجمع بين الضدين على وجه المحال لانا لا نحكم على المبتدأ بكل منهما
وهو على حياله اذ لا يجوز الحكم الا بعد تمام الكلام وبعد سماع الخبرين فالعقل يحكم مما حصل بان الشيء
اجتماع الضدين بما هو ضد له على الموضوع الواحد الشخصي فلا يعتبر نسبة واحدة منهما الى المبتدأ الا
معتبرا بانه كل منهما الى الاخر وعند الحفاظ عن حد التوجيهين ثم يحكم على المبتدأ بكيفية متوسطة
بين الكيفيتين فاذا قيل الرمان حلو حامض فكانه قيل الرمان فيه شيء من الحلاوة وشيء من الحموضة
ولا تضاد بينهما كما لا تضاد بين البياض الضعيف والسواد الضعيف بل ربما كان احدهما عين الاخر وحينئذ

الجمود المشترکة بین الانواع هکذا ینبغی ان یفهم هذا المقام نحو هذا البستان حلو حامضه رمانه فان قلنا
لا یتحمل الا ضمیرا لتعین رفع الرمان بالثانی وان قلنا انه یتحمل یجوز ان یکون من باب التنازع فی السببی
المرفوع وذکر ابو الفتح بن جنی انه راجع شیخه ابا علی ببغداد عشرین سنة فی عود الضمیر فی هذا الفصل حتی تبین
له وذکر فی البدیع انه لا یجوز الفصل بین هذین الخبرین بالمبتدا ولا تقدیمهما علیه عند الاکثرین واجاز
بعضهم انتهی هذا **فصل** فی ذکر ما ینسخ المبتدا والخبر **یدخل علی المبتدا والخبر افعال معروفة** وتعمل
فیهما بدلیل انک متی حذفتها انعقد الکلام مبتدا وخبرا **فتجعل المبتدا اسما لها والخبر خبرا لها**
فیسمی الاول اسمها والثانی خبرها وقد یسمی مرفوع کان فاعلا تشبیها له بالفاعل ومنصوبها مفعولا
تشبیها له بالمفعول وهو مجاز قال ابن هشام وهو اصطلاح غیر معروف **وتسمی** هذه الافعال والحروف
النواسخ لانها تنسخ حکم المبتدا والخبر الثابت لهما قبل دخولها اخذا من النسخ وهو لغة الازالة **وهی**
من حیث هی نوعان لانها اما افعال او حروف کما ذکره ومن حیث عملها واختلاف احکام بعضها مع بعض
خمسة انواع ولم یذکر منها افعال القلوب مع اعترافه بان اصل مفعولیها المبتدا والخبر کما علیه الجمهور
لعدم ذکرها فی حدیقة الافعال وسیاق الکلام علیها هنا الا انه کان الاولی ان یذکرها فی جملة النواسخ
فتکون الانواع ستة **النوع الاول الافعال الناقصة** وسمیت بذلک لانها لا تتم بمرفوعها کلاما
وقیل لانها لا تدل علی الحدث ولیس بصحیح لما سیاتی وقد تسمی بالنواسخ من باب اطلاق اسم العام علی الخاص
وعرفها ابن الحاجب وتبعه المص فی التهذیب بما وضع لتقریر الفاعل علی صفة ای تجعله وتثبته علیها
قال الرضی وغیره کان ینبغی ان یقید الصفة فیقول علی صفة هی غیر صفة مصدره والا انتقض بجمیع الافعال
التامة فان ضرب مثلا من قولنا ضرب زید یقرر الفاعل علی صفة لکن تلک الصفة هو الضرب المستفاد
من الفعل العامل فیه واما الفعل الناقص فانما یقرر الفاعل علی صفة غیر صفة مصدره فان کان فی قولک
کان زید قائما لا یقرر زیدا علی صفة الکون بل علی صفة القیام المستفاد من الخبر المتصف بصفة الکون
ای الحصول والوجود وکذا اخواتها قال بعض المحققین انه لا حاجة الی ما ذکر من التقیید لان المتبادر
من قولک هذا اللفظ موضوع لذلک المعنی ان ذلک المعنی هو الموضوع له لا غیر والافعال التامة موضوعة
لصفة وتقریر الفاعل علیها معا والافعال الناقصة موضوعة لتقریر الفاعل علی صفة فتکون الصفة خارجة
عن مدلولها انتهی وفیه نظر فتأمل ولم یذکر سیبویه من هذه الافعال سوی صار وما دام ولیس ثم قال
وما کان نحوهن من الفعل مما لا یستغنی عن الخبر والظاهر انها غیر محصورة وبه جزم المص فی التهذیب
وقال ابن مالک کل فعل لا یستغنی مرفوعه عن خبر هو صالح للتعریف والتنکیر او جملة تقوم مقامه
فهو من باب کان ومیزها عن غیرها وقوع اللام الفارقة بعدها نحو وان کانت لکبیرة وان وجدنا اکثرهم
لفاسقین قال الرضی وقد یجوز تضمین کثیر من الافعال التامة معنی الناقصة کما تقول تم الشعر بهذا

عشرة

عشرة قال الشم تمثل لها بشرا سویا ای صار مثل بشر ونحو ذلک وظاهر عبارة المص انها غیر محصورة حیث قال **و**
والمشهور منها کان وصار واصبح وامسی واضحی وظل وبات ولیس فکان لثبوت خبرها لاسمها ماضیا
مع الانقطاع عند الاکثر کما قال ابو حیان او مع السکوت عن الانقطاع وعدمه عند اخرین وجزم به ابن مالک
نحو کان زید قائما وقد یکون للاستمرار کالعلم وصفة الواردة فی صفاته تعالی وصار لانتقال اسمها الی خبرها واصبح
وامسی واضحی لثبوت خبرها لاسمها صباحا ومساء وضحی وظل وبات لثبوت خبرها لاسمها فی جمیع النهار
واللیل قال ابن الخباز وعلیه کثیر ابو حیون ولا الذباب علی النوم وبطلو لیلهم والذین یبیتون لربهم
سجدا وقیاما وقد یکون کان واصبح وامسی واضحی وظل وبات بمعنی صار کقوله تعالی فکانت هباء فاصبحتم بنعمته
اخوانا ظل وجهه مسودا وقول الشاعر امست خلاء وامسی اهلها احتملوا اخنی علیها الذی اخنی علی لبد
وقوله ثم اضحوا کانهم ورق جف فالوت به الصبا والدبور وقوله ابیت کانی اطوی بجبل ولیس لنفی
خبرها عن اسمها حالا عند الجمهور وقال سیبویه وابن السراج مطلقا قال الاندلسی ولیس بین القولین
تناقض لان خبر لیس ان لم یقید بزمان یحمل علی الحال کما یحمل الایجاب علیه فی نحو زید قائم واذا قید بزمان
من الازمنة فهو علی ما قید به واستحسنه الرضی قال بعض المحققین وفیه نظر لان المراد بکونها للحال انها لنفیها
مطلقا انها کذلک بحسب الوضع فاذا کانت عند الاطلاق للحال فهی للحال ابتداء انتهی فتأمل وتعمل هذه الافعال
الثمانیة العمل المذکور مطلقا سواء کانت موجبة او منفیة صلة لما الظرفیة او غیر صلة ولا تحذف المصوف لتحذف
امس وعاد وغدا وراح وبعدها من المشهور **ومازال** وهو لثبوت خبرها لاسمها علی الاستمرار منذ قبله
ویشترط فیه ان یکون ماضی زال الذی مضارعه یزال فانه فعل متعد الی واحد ومعناه ماز ویقال زال صابر من صبره
ای میزه ومصدره الزیل کما ضی یزیل فانه قاصر ومعناه الانتقال ومنه قوله تعالی ان اسمه یمسک السموات
والارض ان تزولا ومضارعه یزول ومصدره الزوال **ومابرح وما انفک وما فتئ** مثلث التاء ویقال افتاء ذکره
الصغانی وهی بمعنی ما زال وهذه الاربعة تعمل بشرط تقدم نفی او نهی او دعاء مثال النفی لا نطق به قوله تعالی ولا
یزالون مختلفین لن نبرح علیه عاکفین ومنه تالله تفتأ ای لا تفتأ ومثال النهی قوله صاح شمر ولا تزل
ذاکر الموت فنسیانه ضلال مبین ومثال الدعاء قوله الا یا اسلمی یا دار می علی البلی ولا زال منهلا بجرعائک
القطر وتقدم فی الکشاف بلا خاصة قال ابو حیان فی شرح التسهیل ولا خلاف بین النحویین فی ان معانی
هذه الافعال الاربعة منفیة **وما دام** وهی لتوقیت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها وتعمل بشرط تقدم ما المصدریة
الظرفیة کما نطق به کاعط ما دمت مصیبا درهما ای مدة دوامک مصیبا فلو لم تتقدمها ما لم تکن هذه الباب
نحو دمت مصیبا وکذا لو کانت مصدریة غیر ظرفیة نحو عجبت ما دمت محسنا لان المعنی من دوام احسانک
لا من مدة دوام احسانک **تنبیه** قال بعضهم اتفق النحاة علی ان کان واخواتها افعال الا لیس فان الفارسی
ومن تبعه ذهب الی حرفیتها والصحیح فعلیتها لاتصال ضمائر الرفع البارزة وتاء التانیث الساکنة بها انتهی

ثلث ودعوى الاتفاق ممنوعة فقد ذهب الزجاج ومن تبعه الى انها حروف لكونها دالة على معنى في غيرها حيث
جاءت لتقييد الخبر للمبتدأ على صفة **وعملها** كلها **رفع الاسم** وهو المبتدأ الذي تدخل عليه اي تجدد عليه
رفعا غير الاول لكونها عوامل لفظية وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انه باق على رفعه لانه لم يتغير
عما كان عليه والصحيح الاول بدليل اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا نحو كنت فانه ضمير الرفع لا يتصل الا
بعامله ويشترط في المبتدأ الذي تدخل عليه ان لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية وان لا يلزم التصدير
ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية سواء كان لنفسه ام لمصحوب لفظي ام معنوي **وينصب الخبر** اي خبر
المبتدأ خلافا للكوفيين في انه انتصب على الحال واكثر النحاة على انه لا يجوز رفع الخبر بعدها على اضمار مبتدأ
محذوف نحو كنت قائم اي انا قائم وقد يستعمل في الشعر ما ظاهره الجواز فان كان تفصيلا جاز الوجهان نحو كان
الزيدان قائما وقاعدا او قائم وقاعد وقد يرفع الاسمين بعدها النكرة والفراء وقال الجمهور [illegible] ضمير شان ولكن
وابن الطراوة لمفادة ذكره في الارتشاف **تنبيهان الاول** اذا انتقض خبر ليس بالا لم يخرج عن هذا العمل
في لغة اهل الحجاز وبنو تميم يرفعون الخبر حملا لها على ما في الاهمال عند انتقاض النفي كما حمل اهل الحجاز ما على
ليس في الاعمال عند استيفاء شروطها حكى ذلك عنهم ابو عمرو بن العلاء فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي فجاءه
فقال يا ابا عمرو ما شيء بلغني عنك انك تجيزه قال وما هو قال بلغني انك تجيز ليس الطيب الا المسك بالرفع
فقال له ابو عمرو نمت وادلج الناس ليس في الارض حجازي الا وهو ينصب ولا تميمي الا وهو يرفع ثم قال لليزيدي
تعال انت يا يحيى وقال لخلف الاحمر تعال انت يا خلف امضيا الى ابي مهدية فلقناه الرفع فانه لا يرفع وامضيا
الى المنتجع بن نبهان التميمي فلقناه النصب فانه لا ينصب قال ابو محمد اليزيدي فاتينا ابا مهدية فوجدناه قائما
يصلي فلما انقضى صلاته اقبل علينا فقال ما خطبكما فقلنا جئناك لنسالك عن شيء من كلام العرب قال
هاتياه فقلنا كيف تقول ليس الطيب الا المسك فقال اتأمراني بالكذب على كبر سني اين الزعفران واين
الجادي واين بنة الابل الصادرة فقال له خلف ليس الشراب الا العسل قال فما تصنع سودان هجر ما لهم
غير هذا التمر قال اليزيدي فلما رأيت ذلك منه قلت له كيف تقول ليس ملاك الامر الا طاعة الله فقال هذا كلام لا دخل فيه ليس
ملاك الامر الا طاعة الله والعمل بها فنصب فلقناه الرفع فلم يتكلفه [illegible] ثم جئنا الى المنتجع فقلنا
له كيف تقول ليس الطيب الا المسك فقال ليس الطيب الا المسك ورفع وجهدنا به ان ينصب فلم ينصب فرجعنا
الى ابي عمرو وعنده عيسى بن عمر لم يبرح بعد فاخبرناه بما سمعنا فاخرج عيسى خاتمه من يده فدفعه الى ابي عمرو
وقال بهذا سدت الناس يا ابا عمرو **الثاني** للخبر مع الاسم حالات فان كانا معرفتين فالاسم هو المعلوم
للمخاطب [illegible] ينسب احدهما الى الآخر فالاسم هو الاعرف على المختار ما لم يكن الآخر
اسم اشارة اتصل بها هاء التنبيه فيتعين للاسمية فان لم يكن احدهما اعرف فالمختار ان هذا هو المشهور وقيل
المتكلم بالخيار في جعل اي المعرفتين شاء الاسم والآخر الخبر وهو طريقة المتقدمين وذلك [illegible]

ابن مضا

ابن مضا وابن طاهر والاستاذ ابو علي وابن خروف وابن عصفور وقيل وهو ظاهر كلام سيبويه وان كانا نكرتين
ولكل منهما مسوغ فالمخير بينهما وان كان المسوغ لاحدهما فقط فهو الاسم وان كانا مختلفين فالمعرفة هو الاسم
والنكرة هو الخبر ولا يعكس الا في الضرورة وجوزه ابن مالك اختيارا بشرط الفائدة وكون النكرة غير محضة
للوصفية ومن ذلك قوله **ش** قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا وقوله **ش** كان سبيئة
من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء **ويجوز في الكل** اي في كل الافعال الناقصة المشهورة منها وغيرها
على كل [illegible] وكذا العقص منعه بعضهم [illegible] الكلام عليه ان شاء الله تعالى **توسط الخبر** بينها وبين الاسم خلافا
لابن درستويه في ليس ولابن معط في دام وذلك حيث لا مانع ولا موجب للتوسط فالاول كان يكون الخبر
واجب التقديم عليها للصدرية نحو اين كان زيد او واجب التاخير كما اذا دخلت اداة الحصر نحو ما كان
زيد الا في الدار او خيف اللبس نحو كان صاحبي عدوي والثاني كما اذا دخلت الاسم اداة حصر كان مع الفعل
ما يقتضي التصدير وعدم الفصل منه نحو هل كان قائما الا زيد او لا يفصل بين الفعل واداة الاستفهام
او كان الخبر ضميرا متصلا نحو كانه زيد فيجوز التوسط بمعنى سلبه عن رتبة الطرفين من التوسط عند عدم تكلم
ما عدا ذلك كالذي نحو كان زيد قائما فتقول كان قائما زيد قال تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقرأ حمزة وحفص
ليس البر ان تولوا وجوهكم بنصب وقال الشاعر مادام حافظ سري من وثقت به فهو الذي لست عنه
راغبا ابدا هذا ان حمل الجواز في كلامه على معناه المشهور من سلبه عن رتبة الطرفين فان حمل على ما يقابل
الامتناع كان اعم من التوسط والجيب بجاي **تنبيهان الاول** ذكر ابن مالك انه يمتنع التوسط في نحو كان غلام
هند مبغضها لعود الضمير [illegible] نحو كان في الدار ساكنها الا اتصاف [illegible] نحو كان في الدار رجل
لكون الخبر ظرفا ناسخ الابتداء [illegible] في الاول بان عود الضمير هنا على الاسم [illegible] التقديم
فلا يمتنع [illegible] بانها لا يقتضيان وجوب التوسط بل عدم التاخر ولا يمنعان تقديم الخبر نحو في الدار
كان ساكنها وفي الدار كان رجل **الثاني** يقتضي اطلاقه جواز توسط الخبر لو كان فعلا نحو كان يقول
زيد على جعل زيد اسم كان وهو ما صححه ابن عصفور وابن مالك ومنعه بعضهم قياسا على المبتدأ والخبر
عنه [illegible] فانه لا يتقدم خبره [illegible] الاول هو الصحيح كما في المغني فالجملة الاسمية والفعلية
انتهى **ويجوز في سوى الخمسة الاواخر** وهي التي في اولها ما **تقديمه** اي الخبر **عليها** لو كان جملة على الاصح
وذلك حيث لا موجب له كان يكون من ادوات الصدر نحو اين كان زيد ولا مانع منه كما اذا دخلت اداة
الحصر نحو ما كان زيد الا قائما او خيف اللبس نحو كان صاحبي عدوي فيجوز التقدم بمعنى سلبه عن رتبة
الطرفين عند ما عدا ذلك نحو قائما كان زيد ان حمل على الجواز بمعنى مقابل الامتناع كان اعم ما تقدم
والجيب بجاي كما تقدم الى جواز التوسط وعدا ان تقدم [illegible] بدليل قوله تعالى اهؤلاء اياكم كانوا يعبدون
وانفسهم كانوا يظلمون فاياكم وانفسهم معمولان لخبر كان وتقدمهما عليها يؤذن بتقديم العامل [illegible]

بجواز تقديم العامل قال ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه الى ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين
وهو غير لازم فقد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل بدليل تجويزهم زيدا لم اضرب وعمرا لن اضرب مع امتناع
تقديم اضرب على لم ولن قال بعضهم واحسن ما يستشهد به على ذلك بيت العروض اعلموا اني لكم حافظ
شاهدا ما كنت او غائبا وانما امتنع في الخمسة الاول والاخير لان ما فيها ما نافية لانها اما نافية وهي من ادوات
الصدر او مصدرية ومعمول المصدر لا يتقدم عليه ومنع ذلك في ما دام متفق عليه واما الاربعة التي
بعدها ما نفي بما من هذه الافعال وان لم يكن النفي شرطا في عمله ففيه خلاف فيه المنع مذهب البصريين والفراء
والجواز بقية الكوفيين لان ما عندهم لا يلزم تصدرها وخص ابن كيسان المنع بغيرها النفي شرط في عمله
لان نفيها ايجاب فان كان النفي بغير ما جاز التقديم مطلقا خلافا للفراء في اطلاقه المنع مع كل ناف وبه قوله
وصح الفتى [illegible] على السن غير الا ان يزيد واما توسط بين النافي والمنفي فجائز مطلقا
ما قائما كان زيد وما ان [illegible] منها لا يجوز [illegible] الاتفاق على منعه فيما النفي فيه شرط في العمل
وليس كذلك ولا يجوز توسط بين ما ودام كما جزم به صاحب الايضاح والبديع وابن مالك والرضي [illegible]
كلام الالفية انه مجمع عليه قال المرادي وفيه نظر لان المنع معلل اما بعدم تصرفها وهو لا ينهض مانعا بدليل
اختلافهم في ليس مع اتفاقهم على عدم تصرفها او كون ما موصولا حرفيا لا يفصل بينه وبين صلته
وفيه خلاف وفصل اجازه كثير اذا لم يكن عاملا واختلف في تقديم خبر ليس فاجازه قدماء البصريين ومنعه
الكوفيون والمبرد وابن السراج والجرجاني واكثر المتاخرين قال ابن مالك في شرح الكافية والمنع احب الي لشبه
ليس بما في النفي وعدم التصرف ولان عسى لا يتقدم خبرها اجماعا لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها
فليس اولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها انتهى وفرق ابنه بين عسى
وليس بان عسى متضمنة معنى ما له صدر الكلام وهو لعل بخلاف ليس قال بعض الائمة ويمنع هذا الفرق
بان ليس ايضا متضمنة معنى ما له صدر الكلام وهو ما النافية انتهى وقد يجاب بمنع تضمن ليس معنى ما لان
ليس عنده لنفي الحال كما صرح به وما لها اعم ثم تضمن معناها النفي ولا يلزم صدر الكلام فيما لم يلزم
فيما عداها **تنبيه** قال المرادي ينبغي ان يكون الخلاف في خبر ليس المستثنى فيها يمتنع التقديم فيها اتفاقا
وقد ادى سبقه الى ذلك شيخه ابو حيان فقال في باب الاستثناء من الارتشاف من اجاز من النحويين تقديم
خبر ليس عليها ينبغي ان لا يجيز ذلك هنا لانها تجري مجرى الا فكما لا يجوز قام القوم زيدا الا لا يجوز قام
القوم زيدا ليس **ويجوز تماما عدا فتئ وليس وزال ان تكون تامة** اي مستغنية عن الخبر كان معنى كونها
ناقصة عدم الاستغناء عنه هذا هو الصحيح الذي عليه المحققون ومنهم نجم الائمة وفاضل [illegible] وذهب
الاكثرون الى ان معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان ونقصانها ان معنى نقصانها عدم دلالتها على
الحدث كما مر قال نجم الائمة وليس بشي لان كان في نحو كان زيد قائما تدل على الكون الذي هو الحصول المطلق

وخبره

وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجي اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر
ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شي ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ابهام مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه
كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فائدة اخرى ههنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول
المقيد ولو قلت قام زيد لم تحصل هاتان الفائدتان معا فكان تدل على حصول حدث مطلق تقييده
في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق
اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال
على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصباح او الانتقال وكذا اخواته وما دام الدال على معنى الكون الدائم
وما زال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر
في غاية الظهور فكيف تكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوا انتهى واستدل ابن مالك على بطلان ما زعموا
انهم بعشرة اوجه ذكرها في شرح التسهيل الا انه استثنى ليس فوافق الاكثرين على عدم دلالتها على الحدث
ولذا استعملت هذه الافعال تامة كانت بمعنى حصل الا انه نكان بمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرة اي حصل
وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك اي انتقل وبمعنى رجع نحو الا الى الله تصير الامور اي ترجع واصبح وامسى
نحو فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون اي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح واضحى
بمعنى دخل في الضحى كقوله ومن فعلاتي انني احسن القرى اذا الليلة الشهباء اضحى جليدها اي دخل
في الضحى وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم اي دام ظله وبات بمعنى عرس كقوله وبات وباتت له ليلة كليلة
ذي العائر الارمد اي عرس وبرح بمعنى ذهب نحو [illegible] لا ابرح اي لا اذهب وانفك
بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك اي انفصل ودام بمعنى بقي نحو خالدين فيها ما دامت السموات والارض
اي بقيت [illegible] تكون لمعان اخر [illegible]
فكذلك هي واما فتئ وليس وزال وما تصرف منها فلا تستعمل الا ناقصة وفي التسهيل فتئ تستعمل
الا ناقصة وفي التسهيل [illegible] تستعمل تامة بمعنى سكن واطفا وحكى في شرحه عن الفراء [illegible]
وفتئت النار اطفاتها قال [illegible] الفارسي وهو مجمع وغلط ابو حيان وغيره في تغليطه انتهى وحكى ابو علي
في الحلبيات [illegible] وذهب الكوفيون ان ليس تكون عاطفة
لا اسم لها ولا خبر نحو انما يجزي الفتى ليس الجمل واعلم ان كل هذه الافعال تتصرف الا ليس باتفاق ودام
عند الفراء واكثر المتاخرين وما عداها على قسمين ما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها فلا يستعمل
منها امر ولا مصدر وما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي فيستعمل منها مضارع وامر واسم فاعل ومصدر
وما تصرف منها تصرفا تاما او ناقصا **يعمل عملها** فيثبت لغير الماضي ما يثبت للماضي من العمل فالمضارع نحو
ولم اك بغيا والامر نحو فكونوا حجارة واسم الفاعل كقوله وما كل من يبدي البشاشة كائنا اخاك اذا

ا بلغه لك نجداء وقوله معنى ابعد يا اسماء ان لست نائلا احبك حتى يغمض العين مغمض والمصدر كقوله
ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير وكلها لا يستعمل منها اسم مفعول واما قول سيبويه
وهو مكون ما يقال ان ابن جني سال الفيه شجعا با على الفارسي فقال ما كل داء يعالجه الطبيب تنبيه كل
من التصرف وعدمه يكون في الافعال وفي الاسماء التصرف في الافعال اختلاف ابنية الفعل باختلاف الزمان
كضرب يضرب اضرب وعدمه ان يلزم صيغة واحدة منها كليس ونعم وفي هذا الباب وعسى في افعال
المقاربة وهب وتعلم في باب ظن وخلا وعدا وحاشا في باب الاستثناء وصيغ التعجب الثلاث وهي نعم
وبئس وحبذا وسنافي في ابوابها ومنها قل النافية وتبارك وسقط في يده وهد له من رجل وينبغي في الاشهر
وهلم على القول بانها فعل وعم صباحا والتصرف في الاسماء ان تستعمل بوجوه الاعراب فيكون
مبتدا وفاعلا ومفعولا ومضافا ومضافا اليه ونحو ذلك وعدمه ان يقتصر به على بعض ذلك كالتزام
في ايمن على الرفع بالابتداء وسبحان الله على النصب بالمصدرية وبعض الظروف على النصب بالظرفية
او الجر بمن كما ياتي في باب الاشارة ان شاء الله تعالى ثم هاهنا مسئلتان الاولى يختص كان دون بقية اخواتها
بجواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون تخفيفا لكثرة الاستعمال وتشبيه النون بحرف العلة نحو
قوله تعالى قالت انى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر ولم اك بغيا اصله اكون حذفت الضمة للجازم والواو
لالتقاء الساكنين ثم النون للتخفيف فالحذفان الاولان واجبان والثالث جائز بخلاف نحو لم يكن
لمعاقبة العلة ونحو يكون لكل الكبير لانتفاء الجزم ونحو ولم يكن ابن بعده ولم صاحبين لانه يجوز
حذف النون فلم تحذف لانها محركة في الاول بحركة الاعراب وفي الثالث بحركة المناسبة فتعاصت عن
الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها شبيهة باحرف العلة اللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف
كما يحذفن بجامع انها تكون اعرابا مثلهن وتحذف للجازم كما يحذفن والاختصاص كان بذلك بشرط عدم
اتصاله اي اتصال مضارعها المجزوم بضمير نصب ولا بساكن ومن ثم بفتح المثلثة وتشديد
الميم اشارة الى المكان الاعتباري اي ومن اجل اعتبار الشرط المذكور لم يجز حذف نون مضارع كان المجزوم
بالسكون في نحو قوله عليه الصلاة والسلام لعمر رضي الله عنه حين اراد قتل ابن الصياد حين اخبر بانه الدجال
ان يكنه فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله لاتصاله بالضمير المنصوب والضمائر ترد الاشياء
الى اصولها فلا تحذف معها بعض الاصول ولا في نحو قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم لاتصاله بالساكن
وهو لام التعريف فالنون مكسورة لاجل التقاء الساكنين فتعاصت لتحصنها بالحركة وخالف يونس في هذا فاجاز الحذف
متمسكا بقوله اذا لم تك الحاجات من همة الفتى فليس بمغن عنه عقد التمائم وقوله فان لم تك المرآة ابدت
وسامة فقد ابدت المرآة جبهة ضيغم ورده ابن مالك بحمله على الضرورة كقوله فلست باتيه
ولا استطيعه ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل تنبيهان الاول قال ابن هشام في الجامع الصغير

والقطر

والقطر اشتراط كون المضارع المذكور مستعملا في الوصل دون الوقف فلا يقال شرح القطر نص عليه ابن خروف
وهو حسن لان الفعل الموقوف عليه اذا دخله الحذف حتى بقي على حرف واحد او حرفين وجب الوقف عليه
بهاء السكت كقولك ق و لم يعه فلذلك منزلة الربع فالوقف عليه باعادة الحرف الذي كان فيه اولى من الحاقه
حرف لم يكن ولا يقال يلزم مثله في لم يع لان اعادة الياء تؤدي الى الغاء الجازم بخلاف لم يكن فان الجازم انما
اقتضى حذف الضمة لا حذف النون كما بينا انتهى وكان المص رحمه الله لم يذكر هذا الشرط لعدم اعتباره عنده
قال ابن هشام في الاوضح قال ابن مالك يجب هاء السكت في الفعل الذي بقي على حرف او حرفين احدهما زائد نحو لم يع
وهذا مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو ولم اك ومن تق بترك الهاء انتهى وهذا
مرافقته لابن مالك في شرح القطر فهو مستدرك الالزام الثاني لا يختص هذا الحكم بمضارع كان الناقصة
بل يكون في مضارع التامة ايضا كقولهم وان تك حسنة يضاعفها بالرفع لكنه قليل والمسئلة
الثانية لا تلي كل موضع ذكر فيه بعد ان الشرطية وكان المحذوف اسم مفرد يذكر بعده فاء الجزاء متلو
باسم مفرد مع صحة تقديره بعد ان ونحوها ما يصلح خبرا قبل فاء الجزاء نحو قولهم وفي بعض الكتب ونسب
الى النبي صلى الله عليه وسلم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر وقولهم المرء مقتول
بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر اربعة اوجه من الاعراب احدها نصب الاول على الخبرية لكان
المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدا محذوف بعد فاء الجزاء اي ان كان عملهم خيرا
فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وان كان ما قتل به سيفا فما يقتل به سيف وان كان ما قتل
به خنجرا فما يقتل به خنجر الثاني رفعهما معا فالاول على انه اسم لكان المحذوفة والثاني على انه خبر مبتدا
محذوف اي ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير وان كان معه او عنده سيف فما يقتل به سيف
الثالث نصبهما معا الاول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها والثاني بفعل محذوف او على الخبرية
لكان محذوفة ايضا اي ان كان عملهم خيرا فيكون جزاؤهم خيرا وان كان ما قتل به سيفا
فيكون ما يقتل به سيفا الرابع عكس الوجه الاول اي رفع الاول على انه اسم لكان محذوفة مع خبرها
ونصب الثاني بفعل لائق تقديره فيجزون او خبرا لكان محذوفة اي ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا او
فيكون الجزاء او جزاؤهم خيرا وان كان معه سيف فيكون ما يقتل به سيفا والوجه الاول ارجح
الاوجه لان فيه اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد والوجه الاخير
اضعف الوجوه لان فيه اضمار كان وخبرها بعد ان وحذف الناصب او كان مع اسمها بعد الفاء وكله قليل
غير مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه في كل الثلاثة والوجهان المتوسطان بين الارجح والاضعف
اعني الاول والاخير متوسطان بين القوة والضعف لاشتمال كل منهما على احد الكثيرين واحد القليلين
وظاهر كلامه ان هذين الوجهين متكافئان وهو كذلك عند الشلوبين وقال ابن عصفور نصبهما

اولى تنبيهات الاول تعبيره بالاوجه والضعف يقتضي ان في الثلاثة ضعفها لان افعل التفضيل للمشاركة
والزيادة فيلزم التناقض وهو كثير في عبارة الناس فينبغي تشريك افعل في ذلك بالاشتراك فيه فيكون
الاوجه ولا ضعف بمعنى القوي والضعيف كما قيل في قوله تعالى وهو اهون عليه ونحو ذلك وقال بعضهم
ان افعل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بعد المشاركة في اصل الفعل فيفيد عدم
وجود اصل الفعل في الغير فيحصل كمال التفضيل وهو المعنى الاوضح في افعل في صفاته تعالى وبهذا المعنى يندفع ما
حكاه عن يوسف الصفدي في الحجة الحجة على ان اسم من شعبان احب الي من ان افطر منه
انتهى الثاني اذا لم يصح تقديم خبرها ومعمولها في المسألة تعين نصب الجزء الاول وجعله اسم كان نحو اسم كان
ركبا ان ركب وان واحدا وان الجمل اي ان كنت راكبا فلا اركب وان كنت راجلا فانا الجمل وما جرى مجراه بالالف
وجعلها النحويون اسم كان الى مصدر مقدر ونحو ذلك من معقول بما مثل بان سيف سيفا اي ان كان
قتله بسيف فقتله ايضا بسيف ونحوه حكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالحا فطالح اي ان لا يكن المرور
بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل صالح ان لا يكن صالحا فطالح وذلك لغة الدالة على ان الجار يلزم تقديم ذكره
الثالث علم من ذلك انه لا يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان الشرطية بكثرة ويجوز ايضا بعد لو الشرطية وذلك
فيها كثير ايضا كقوله عليه السلام التمس ولو خاتما من حديد اي التمس شيئا ولو كان ما تلتمسه خاتما من حديد وقول
الشاعر لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل اي ولو كان الباغي ملكا ويقل حذفها
مع اسمها بعد غيرهما ايضا كقوله من لد شولا فالى اتلائها اي من لد ان كانت شولا تكميل والاشم حذف كان
وحدها مع اسمها بعد ان كثيرا كقوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع اي لان كنت ذا نفر
فحذفت ثم حذفت لام التعليل ثم حذف كان فانفصل الضمير فصار انت
ثم زيدت ما عوضا عن كان المحذوفة فصار ان ما انت ثم ادغمت النون في الميم لما بينهما من التقارب في المخرج
فصار اما انت ذا نفر ويقل حذفها مع معموليها بعد ان الشرطية كقولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل
غيره فما عوض من كان واسمها ولا هي النافية والخبر محذوف وهي عوض
منه وقد يراد بلفظ لا ما هو متوسط بين شيئين مثل لا جيد ولا رديء بل بين بين او يعقل التعجب
نحو ما كان احسن زيدا ومنه قولها انت تكون سيد نبيل اذا تهب شمال بليل وقوله سراة بني ابي
بكر تسامى على كان المسومة العراب النوع الثاني من انواع النواسخ الاحرف المشبهة بالفعل ووجه
شبهها بالفعل من حيث كونها على ثلاثة احرف فصاعدا ومبنية على الفتح كالماضي ولا محل لها من الاعراب
كالواو وانها اشار ابن الخشاب بقوله ليست من اصل النحو ولا حقيقة التاليف وبناؤها على الفتح
ولدلالتها على معان هي معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وتسمى
ايضا بالنواسخ وهي ستة عدها سيبويه خمسة باسقاط ان المفتوحة

لانها

لانها فرع المكسورة وتبعه ابن مالك في التسهيل واورد ان نقصه هذا ان لا تعد كان فان اصل كان تبدا
الا ان دخلت لها كالاسد فقدمت الكاف فصارت كان واجيب بان اصل كان منسوخ لا تستعمل الكاف فيه وتعلق
ان بكسر الهمزة والنون مشددة ونبني تميم تقول عن وهي عنعنة تميم وهي للتاكيد اي تاكيد الحكم ونفي الشك عنه
والانكار له ومن ثم لا يؤتى بها الا عند تردد السامع في الحكم او انكاره لا اذا كان خالي الذهن عن الحكم الذي
فيه وهي نظير ان من حيث ان المكسورة لا تغير معنى الجملة اذا كان جادة لان المفتوحة ينصب معها في تاويل
المفرد ولهذا انقطع الجملة المقرونة بها في موضع الفاعل والمفعول والمجرور فلا تفيد ولكن بتشديد
النون وهي لبيطة خلافا للكوفيين وفيها الاستدراك وفسر بان تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم
ما قبلها ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك او ضده نحو ما هذا
لكنه ساكن او خلافه على الاصح نحو ما زيد قائما لكنه شارب ويمتنع ان يكون مع ما قبله اتفاقا فالاول
في الكشاف وحسان ويقال تكون للتاكيد تارة وللاستدراك اخرى قال ابن العلج وجماعة وفسروا الاستدراك
برفع ما توهم ثبوته او نفيه من الكلام السابق نحو فلان شجاع فيتوهم اثبات الشجاعة له بها اثبات الكرم له
لان الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان فاذا اردت رفع هذا التوهم قلت لكنه بخيل وقس
على ذلك النفي والتاكيد نحو لو جاءني اكرمته لكنه لم يجئ اكدت ما افادته لو من الامتناع ويقال هي للتوكيد
دائما وتعطي مع ذلك معنى الاستدراك وكان بتشديد النون وهي حرف مركب عند الاكثر حكاه ابن
هشام الخضراوي وابن الخباز الاجماع عليه وليس كذلك بل ذهب بعضهم الى انها بسيطة وادعى صاحب
رصف المباني انه قول الاكثر واطلق الجمهور انها للتشبيه وهو معناها المتفق عليه ثم جماعة منهم ابن
السيد انها لا تكون كذلك الا اذا كان خبرها اسما جامدا نحو كان زيدا اسد بخلاف كان زيدا قائم او في
الدار او عندك او يقوم فانها في ذلك كله للظن لان الخبر هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه قال الرضي والحق
انها في ذلك للتشبيه والمعنى كان زيدا شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح التشبيه
الا انه لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود
الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذلك تقول كاني بشيء وكانك ... والاصل كاني رجل ... وكانك رجل
تمشي انتهى ثم القائل بانها مركبة يقول انها للتشبيه المؤكد لتركبها من الكاف المفيدة للتاكيد فكان زيدا
اصلها ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف على ان ليدل اول الكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت همزة ان لمجا
وصار الحرف والعمل لان لا بجامع على التشبيه والتاكيد والقائل بانها بسيطة يلزمه ان تكون لمطلق التشبيه
كانها موضوعة له كالكاف فان قلت على القول بتركيبها بم يتعلق الجار قلت قال ابن جني هو حرف لا يتعلق
بشيء لمفارقته الموضع الذي يتعلق فيه بالاستقرار وانه لا يقدر له عامل غيره لتمام الكلام بدونه ولا هو
زائد للتاكيد والمعنى للتشبيه قال ابن هشام وليس قول ابا عمرو عن ابي الحسن ان كاف التشبيه لا تتعلق دائما

قال وقال الزجاج ان الجار غير التشبيه حصر التعلق بعد الكاف هنا اسما مثل لا يجوز ان يتعلق به شي ضعيفا
نظيره شيئا فاضطر الى ان يقدر له خبر المبتدأ به فظن ان المعنى مفتقر اليه فقال معنى كان في لغو له مثل اخوة
من ابيك كائن وقال الاكثرون لا موضع لان وصاحبيها لان الكاف والان صار التركيب كلمة واحدة قال ابن هشام
وفيه نظر لان ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطارئ انتهى وتبعه الدماميني بان هذا التركيب وضعي لان واضع
اللغة في معتقده كذا هو الذي وضع كذلك وليس من الاسماء التي طرأت في الاستعمال من غير ان يكون الموضع
منها مستعمل انتهى ولا يخفى التحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في قوله فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض
ليس بها هشام لانه محمول على التشبيه فان الارض ليس بها هشام حقيقة بل هو مدفون فيها وكالتقريب
نحو كانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل خلافا لهم ولابي الحسين الانصاري وكالتمني نحو كانك وال علينا
اي ليتك وال علينا خلافا للفارسي وليت ومعناها الليت بابدال الياء تاء وادغامها في التاء وليت وهي
للتمني وهو طلب حصول شي مستحيل او ممكن غير متوقع على سبيل المحبة كذا قيل والاولى ان يقال الاظهار محبة
شي مستحيل من حيث انه مستحيل او ممكن غير متوقع لان التمني ليس بطلب لاسيما مع العلم باستحالته ويتعلقه
بالامر الكثير كقوله فيا ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب ومما الطف الدماميني ضمنا البعض
سعود هذا البيت مع التورية المرشحة لطف معاني ماسائي فجادت نحوس وغابت سعود واصبحت
بين الورى بالمشيب عليلا فليت الشباب يعود وبالتالي قليل نحو ليت الجسر مثل ... ساره ليته
ولكن يجب في التمني اذا كان متعلقه ممكنا كهذا الا يكون لك فيه توقع وطماعية في وقوعه والا صار ترجيا ولا
يكون في الواجب فلا يقال ليت غدا يجيء فائدة قال ابن جني في الخاطريات لانه يطيب حضارى انفصال ان يجوز
ان يكون من قولهم ليت لي كذا وذلك ان المتمني للشي معنى ينفعه عنده وحاجته اليه فان قلت كيف
يجوز الاشتقاق من الحروف قيل قد يعاني ذلك من الانكار فقد قالوا انعم له بكذا اي قال له نعم وسوفت الرجل
اي قلت له سوف افعل وسالتك حاجة فلو ليت لي اي قلت لي لو لا والبيت ليتني قلت لي لا فان قيل
فكان يجب على هذا ان يكون في قولهم لا بد ليته معنى التمني كما ان انعمت معنى الاجابة وفي لو ليت معنى التقدير
وفي لاليت معنى الرد قيل قد يكون في المشتق انتصار على بعض ما في المشتق منه كاسمي المحرم النار وذلك
انك لا تنال من عله فهذه تفعل من تال العيش فيقتضي لا ينال وجاز الاشتقاق من الحروف لانها صارت اصول
كلامهم الا ترى انها كانت جامدة غير مشتقة كان اللا للكلمات ان انتهى ملخصا ولعل وليس اصلها على واللام
لام الابتداء خلافا للمبرد كما حكاه عنه صاحب المفتاح بل هي لغة فيها كما سيأتي وهي للتوقع وهو ترجي المحبوب
نحو لعل الحبيب واصل لعل الرقيب حاصل قال ابن هشام وغيره ويختص بالممكن وقوله لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات انما قاله جهلا او مخرقة وافكا انتهى قال جماعة منهم الاخفش والكسائي وتكون للتعليل
كالام وحملوا عليه قوله تعالى لعله يتذكر او يخشى ومن لم يثبت حمله على الرجاء وصرفه للمخاطبين اي اذهبا

على رجائكما وحكى الاخفش ان يع عملك لعلنا نتغدى اي لنتغدى قال ابو الهذا ومن شبهها بعسل كقوله وركب
السيرافي عن ابن دريد في شرح الكتاب يقول لعلها من يصيبك الندى فلم يستجب عند ذاك مجيب فقيل
ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب وقال الكوفيون وتكون للاستفهام وتبعهم ابن مالك
وجعل منه قوله نعم وما يدريك لعله يزكى وفي الحديث لعلنا اعجلناك فقال نعم وقوله لعل ... مثل
عند غيرهم محمولة على الترجي والحديث على الاشفاق تنبيهات الاول اضطرب قول الامام في لعل الواقعة
في كلامه تعالى لاستحالة الترجي عليه اذ الترجي انما يكون في غير الموثوق بحصوله فقال قطرب وابو علي معناها التعليل فمعنى
افعلوا الخير لعلكم ترحمون اي لترحموا وكان يستقيم ذلك في لعل الساعة قريب اذ لا معنى للتعليل هنا وقيل
هي لتحقيق الجملة التي بعدها ولا يطرد في لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر والخشية واما
قوله امنت بالذي امنت به بنو اسرائيل فلا ينفعه ايمانه ولهذا لم يكن تذكرا حقيقيا فقيل منه وقيل انما اله
سيبويه ان الرجاء والاشفاق متعلقان بالمخاطبين على ان يرجوا او يشفقوا كما ان الشك في او كذلك ومحي
ان يكون الرجاء والاشفاق من المتكلم بالعمل بل قد يكون منه وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما
كما تشهد بجواز ذلك الاستعمال الثاني يجوز دخول لعل في موضع رفع بالابتداء لان للعلم الاخبار الرابع
نحو يجب لعلهم مجامع ما بينهما ما من عدم التعلق بعامل يعمل في البيت ولعل خبر ذلك المبتدأ وفيه
لولا اي لكن كذا على قول سيبويه ان لولا جارة وفي قوله ... يعمل بقوله ذلك ونحوه الثالث في لعل ست
عشرة لغة ذكرها في الهمع وهي فتح اللام الثانية وكسرها على الوجهين ولعن بابدال اللام نونا وعن
بحذف اللام من هذه وكان بابدال العين همزة واللام نونا ولات بحذف اللام من هذه وعن بابدال اللام اولا غين
ولغن بالغين المعجمة فيهما مع عل بالمهملة وغل بالمعجمة ولعا ولون ولعلت انتهى وعملها اي عمل الاحرف
المذكورة عكس عمل كان وهو نصب المبتدأ ورفع الخبر نحو ان الساعة اتية وقد يشترط في اسمهن ما شرط
في اسم كان والحق انها نسبة العامل في الخبر للحرف الاحرف كما اسما هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون
والسهيلي الى انه باق على رفعه الاصلي وعملها انه الرفع هو المشهور وان جماعة نصب على اللغة ومن
قال بذلك ابن سلام وابن الطراوة وابن السيد البطليوسي وذكر المص في حديقة المفردات كالحديث
ان قعر جهنم سبعين خريفا وقوله اذا اسود جنح الليل فلتات ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا
وقوله كان اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا وقوله يا ليت ايام الصبى رواجعا وحكي يونس لعل
اباك منطلقا ولا يرد ذلك على قضية كلام المص لانه قليل والجمهور على انكار ذلك وتاولوا الشواهد
فالقعر في الحديث مصدر قعرت الشي اذا بلغت قعره وسبعين ظرف اي ان قعره بلوغ قعرها يكون
في سبعين عاما وباقي المنصوبات حال ومفعول اي تلقاهم اسدا وتحكيان قادمة ويقبلن رواجعا
ونحن نجد منطلقا قال ابن هشام ولا يخفي في هذين لكن قد يكون كما ذهب اليه الكسائي لعدم تقدم ان

ولو الشرطيتين وفيه نظر **تنبيه** عد بعضهم من اخوات ان عسى لعل اعمالا لها في لغية وهي بمعنى لعل وشرط
اسمها ان يكون ضميرا كقوله فقلت عساها نار كاس وعلها تشكى فآتي نحوها فاعودها وهي حينئذ
حرف وقال السيرافي ونقله عن سيبويه خلافا للجمهور في اطلاق القول بفعليتها ولابن السراج في اطلاق
القول بحرفيتها قال المرادي والصحيح ولا يحمل على ذلك على تغشية كلام المص لشذوذه او لذهابه الى ما ذهب
اليه المبرد والفارسي من انها باقية على اعمالها عمل كان ولكن قلب الكلام فجعل الخبر عنه خبرا والعكس
فان قلت يلزم على قولهما باستثناء ... بالاتباع لها عملها كان الا الاقتصار على نقل منصوب دون
مرفوعه ولا نظير لذلك **قلت** قال ابن هشام لهما ان يجيبا بان المنصوب هنا مرفوع في المعنى اذ مدعاهما
ان الاعراب قلب والمعنى بحاله انتهى **ولا يتقدم احد معموليها** من الاسم والخبر **عليها مطلقا** اي ظرفا
او جارا ومجرورا كان الخبر او غيره فلا يقال زيدا ان قائم ولا قائم ان زيدا ولا عندك ان زيدا لان لها
صدر الكلام فلو تقدم ذلك لزال الصدرية واما ان المفتوحة فانه وان لم يكن لها صدر الكلام لكنها كالموصول
اذ هي مع معموليها في تأويل المفرد فلا يتقدم عليها شيء منهما قال الرضي كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في
مضمونه وكان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي والتنبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض
وغيرها ليبني السامع ذلك الكلام من اول الامر على ما قصد المتكلم وكل واحد من هذه الحروف يدل على
قسم من اقسام الكلام بخلاف ان المكسورة فانها لا تدل على قسم من اقسامه بل هي لتأكيد معنى الجملة
فقط والتوكيد لتقوية الثابت لا لتغيير المعنى الا انها مع ذلك وقعت موقع حرف الابتداء كاللام فوجب تصدرها
واما المفتوحة فلكونها مع جزئيها في تأويل المفرد وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وغير المبتدأ
والمضاف اليه فلا تتصدر وان كانت في مقام المبتدأ اذ لا محط الصدر انتهى **ولا يتقدم خبرها على اسمها**
لضعفها في العمل لانها انما عملت بالحمل على الفعل لمشابهتها له في ... **الا اذا كان الخبر ظرفا او جارا ومجرورا**
فانه يجوز تقديمه على اسمها حينئذ من الجواز بمعنى مقابل الامتناع فيثبت ما تقدم وما يجب وما جاز **نحو**
قوله تعالى **ان في ذلك لعبرة** ان لدينا انكالا فتقدم الخبر على الاسم في الاية الاولى واجب لانه لو اخر لزم ايلاء
لام الابتداء لان وهو ممتنع وفي الثانية جائز على ما نص عليه الجرجاني واغتفره غيره مع جواز ان يكون اسم
ان نكرة محضة وانما جاز ذلك مع الظرف والمجرور لانهم يتوسعون فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما وما الطف
قول ابن عنين يشكو ناصره ... كان من لطف ان ... لدا ما في الهوى ان يقدمه عسى ... من بعد ذلك
يجري اليك فانحى في ذلك مقصودا **فائدة** انما جرت عادتهم بالتوسع في الظرف والمجرور لان كل شيء من الحوادث
لا بد ان يكون في زمان او مكان الا نادرا فصار مع كل شيء من المحدثات فلا بد ان يكون في زمان او مكان
الا نادرا فصار مع كل شيء كقريبه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم يدخل حيث لا يدخل
الاجنبي واجري الجار مع المجرور مجراه لكثرته في الكلام مثله واحتياجه الى الفعل او معناه ولمناسبته له ...

انظر ما وجه تنبيه الصدر من الحروف

علة توسعهم في الظرف والمجرور

الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في قاله الرضي وغيره **تنبيهات الاول** ظاهر كلامه ان الخبر هو الظرف
والمجرور نفسهما وفي ذلك اقوال احدها وهو قول ابن كيسان ان الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف وان
تسمية الظرف والمجرور خبرا مجاز وعليه جمع من المحققين منهم ابن مالك وابن هشام الثاني وهو قول
ابي علي وتلميذه ابي الفتح انه الظرف والمجرور نفسهما وان العامل صار نسيا منسيا الثالث وهو ونقل الرضي
والسيد عبد اسناده مجموعهما او متعلقهما او الاولى والحق الثاني استثنى ابن هشام في الاخير عسى ومعنى
لعل فلا يجوز تقديم خبرها على اسمها مطلقا سواء كان ظرفا او غيره **الثالث** لا يجوز تقديم معمول خبر
هذه الاحرف عليهن مطلقا ولا على اسمهن الا اذا كان ظرفا او مجرورا واطلق المنع بعضهم ويجوز توسطه
بين الاسم والخبر مطلقا خلافا لبعض المتاخرين ... **تكميل** لا يحذف كل من اسمهن وخبرهن فيحذف الاسم
عند الجمهور في فصيح الكلام ويكثر اذا كان ضمير شان كقوله ان من لام في بني بنت حسان الومه
في الخطوب ومقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء وخرج عليه قوله عليه السلام
ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون اي انه اي الشان وانما جعل من في البيتين اسما لانها
شرطية بدليل جزمها الفعلين ... الشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله ومن حذفه والخبر غير شان ما حكاه
الاخفش ان بك ماخوذ اخواك اي انك وقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي
ولكن زنجي عظيم المشافر اي ولكنك زنجي لا يجوز حذفه في الكلام الا اذا كان ضمير شان فلا يحسن
حذفه الا في الضرورة وقيل هو خاص بالشعر مطلقا قاله ابن عصفور والسخاوي في شرح المفصل
ويحذف الخبر للعلم مطلقا خلافا للفراء في اشتراطه تنكير الاسم فمن حذفه والاسم معرفة قوله تعالى ان الذين
كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام وقوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وقوله
سوى ان حيا من قريش تفضلوا على الناس او ان الكرام قريش اي تفضلوا ومن حذفه والاسم نكرة
قوله ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا اي ان لنا محلا وان لنا مرتحلا وعقد
سيبويه لهذا بابا فقال الباب ان مالا وان ولدا والذي يحذف في ليت شعري مردفا باستفهام كقوله
الا ليت شعري هل ابيتن ليلة بواد وحولي اذخر وجليل فان الاستفهام يسد مسد الخبر وجملة
الاستفهام في موضع نصب بشعري واستشكل الرضي القول بسد الاستفهام مسد الخبر بان محل شعري
الذي هو مصدر ... بجميع ... من فاعله ومفعوله فجاء بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في
مقام الخبر ... الاستعمال ... والشعر بمعنى
الفطنة ... من شعرت ... سيبويه ... في ... الضامة
كانه ... ولا ... موجب يجعل المصدر
من باب ... كالجلسة والركبة قال الرضي **وتلحقها** اي ان واخواتها المذكورة **ما الزائدة فتكفها** عن العمل الا ليت

خلاوه

اختصاصها بالجمل الاسمية الذي هو سبب عملها اصيلية فهي حينئذ حرف ابتداء يدخل على الجملتين نحو
انما انت نذير ونحو انما يخشى الله كانما يساقون الى الموت ولذلك سميت ما هذه كافة والوجه الثاني ذهب اليه بعضهم حيث قال
وتلطف عن ابواب ما لا نثبت ما اعلى ورد وامن يجلد او ما علمت بان ما هي تكف عن العمل وما الحالة هذه
الفعل سميت مهيئة لانها هيأت هذه الحروف للدخول على الفعل بعد ان لم يكن صالحا له ونحو قول الليث
مع محوه ما قيل بل هو الراجح لعدم زوال الاختصاص بالاسماء ولذا بقي اعمالها فيما حكاه الاخفش والكسائي عن ابن ابي الربيع
القول الحق صحيح اعمالها وحكي عن النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد بالوجهين
فالرفع على ان ما كافة وهذا مبتدأ والحمام بيان ولنا الخبر والنصب على ان ما زائدة وهذا اسم ليت والحمام بيان
ولنا الخبر قال ابن هشام ويحتمل ان الرفع على ان ما موصولة وان الاشارة خبر لمحذوف اي ليت الذي هو
هذا الحمام لنا ولكنه احتمال مرجوح لان حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير اي مع عدم طول
الصلة قليل انتهى ويعدم طول الصلة قليل انتهى ويعدم طول الاصلة يخرج ذلك ممنوع بل هو مطرد بالعطف
صرح هو بمثل ذلك في المغني وذهب ابن السراج والزجاج والزمخشري وتبعهم ابن مالك الى جواز اعمال الجميع
قياسا على ليت ونقل سيبويه في بعضها السماع المشهور فيها وقف ما عطلها حرج بطولنا الا ليت فانها المصدرية
والموصولة فلا تكفها عن العمل نحو انما يحسب ان ما فعلت اي فيا ساعة نحو ايحسبون انما نمدهم به من مال وبنين
واعلموا ان ما غنمتم من شيء فان لله خمسه اي ان الذي يحمل عود الضمير عليه ونحو خمسه اليها اذ لا يعود الضمير
الا على الاسماء وكان عليه التنبيه كما فعلنا اوكما اعتمد على المثال فانه لا يمكن ان يكون فيه ما الا اسمية
فتعين **تنبيه** ههنا بحث لا بأس بالتعرض له وهو ان جماعة من الاصوليين منهم الفخر الرازي في المحصول
ذكروا ان ما الكافة التي مع ان نافية وان ذلك سبب افادتها الحصر في نحو انما انما الله اله واحد قالوا لان ان
للاثبات وما للنفي فلا يجوز ان يتوجها معا الى شيء واحد لانه تناقض ولا ان يتوجه النفي للمذكور بعدها لانه
خلاف الواقع بالاتفاق فتعين صرف النفي لغير المذكور وصرف الاثبات للمذكور فجاء الحصر وقد اعترض عليهم
جماعة من اهل البيان كالسكاكي واتباعه ومن النحويين كابي حيان وابن هشام قال في المغني ان ما ذكره
مبني على مقدمتين باطلتين باجماع النحويين اذ ليست ان للاثبات وانما هي لتوكيد الكلام اثباتا كان
مثل ان زيدا قائم او نفيا مثل ان زيدا ليس بقائم ومنه ان الله لا يظلم الناس شيئا وليست ما للنفي
بل هي بمنزلتها في اخواتها ليتما ولعلما ولكنما وكانما وبعضهم ينسب القول بانها نافية للفارسي في كتاب
الشيرازيات ولم يقل ذلك الفارسي في الشيرازيات ولا غيرها ولا قاله نحوي غيره وانما قال الفارسي
في الشيرازيات ان العرب عاملوا انما معاملة النفي والا في فصل الضمير كقوله وانما يدافع عن احسابهم
انا او مثلي انتهى وقد دفع هذا السعد بما اجاب به العلامة التفتازاني في شرح المفتاح عن الاصوليين
فقال المراد انه كلمة ان وما في الاصل كذلك فناسب ان يعتبر فيهما هذا المعنى انتهى وتوجيه ان الاصوليين

لم يهيئوا ان كل واحد من الحرفين اعني ان وما باق حال التركيب على معناه الاصلي فتوجه عليهم ما ذكر وهو بل هو بيان
مناسبة لتضمن انما معنى النفي والاثبات فان المفردين لما كان احدهما حال الانفراد بمعنى الاثبات والآخر بمعنى
النفي ناسب في الان يتضمن المركب منهما معنى النفي والاثبات معا قال المحقق الشريف وهذه المناسبة اولى
من التي ذكرها علي بن عيسى الربعي وعول عليها السكاكي في توجيه افادته الحصر **والمصدر ان حل محل ان**
ومعموليها بان يجب ذلك **فتح همزتها** وجوبا للفرق بينها وبين المكسورة **وان لا يحل** المصدر محل ان
ومعموليها بان لا يجب ذلك **كسرت** همزتها وجوبا **وان جاز الامران** اي فتح الهمزة وكسرها سلم تعبيره
بالمصدر عن الانتقاد بمعنى سيبويه حيث عبر بالمفرد من انه منقوض بنحو ظننت زيدا انه قائم حيث يجب
فيه كسرانه مع جواز حلول المفرد محلها ومحل معموليها كذا ذكر ابن مالك اذا علمت ذلك فيجب الفتح في ثمانية
مواضع يجب فيها ان يحل المصدر محل ان ومعموليها احدها ان تقع فاعلا **نحو** قوله تعالى **اولم يكفهم انا**
انزلنا اي انزالنا الثاني ان تقع نائبا عن الفاعل نحو قل اوحي الي انه استمع نفر اي استماع نفر الثالث
ان تقع مفعولا لغير القول نحو ولا تخافون انكم اشركتم اي اشراككم الرابع ان تقع في موضع رفع بالابتداء نحو
ومن اياته انك ترى الارض خاشعة اي ومن اياته رؤيتك الخامس ان تقع في موضع خبر اسم معنى غير قول ولا صادق
عليه خبرها نحو اعتقادي انه فاضل اي فضله بخلاف قولي انه فاضل واعتقاد زيد انه حق السادس
ان تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق السابع ان تقع مجرورة بالاضافة الى غير ظرف نحو انه لحق
مثل ما انكم تنطقون اي مثل نطقكم الثامن ان تقع معطوفة على شيء مما ذكر نحو واذكروا نعمتي التي
انعمت عليكم واني فضلتكم اي نعمتي وتفضيلي او مبدلة منه نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها
لكم اي كونها لكم **و**يجب الكسر في تسعة مواضع لا يجوز ان يحل المصدر فيها محل ان ومعموليها احدها ان تقع
محكية بالقول **نحو** قوله تعالى **قال اني عبد الله** الثاني ان تقع في ابتداء الكلام نحو انا انزلناه الا ان اولياء الله
الثالث ان تقع في اول الصلة نحو واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء الرابع في اول الصفة نحو مررت برجل
انه فاضل الخامس في اول الجملة الحالية نحو كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين
لكارهون السادس في اول الجملة المضاف اليها ما يختص بالجمل وهو اذ واذا وحيث نحو جلست اذا او اذا
او حيث ان زيدا جالس السابع ان تقع قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون الثامن ان تقع جواب القسم نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه التاسع ان تقع خبرا عن اسم
عين نحو زيد انه فاضل **تنبيهان الاول** قال الدماميني في المنهل لم يوجب الفتح مع الحكاية بالقول نحو
قال زيد انه فاضل كرمتك فتفتحها لانها في اول الكلام المحكي مفتوحة لوقوعها بعد كلام التعليل المحذوفة
اي لانك فاضل كرمتك فان قلت فالموجب للفتح انما هو وقوعها بعد لام لا كونها محكية بالقول
قلت والموجب للكسر في الواقعة بعد القول المقصود به الحكاية وقوعها في الابتداء نظرا الى الكلام المحكي

ويقد عدو لصدق فسها بل سه فلتقعد فلك ايضا وكلام في مسائله **الثاني** قال ابن هشام قد اولع الفقهاء
وغيرهم بفتحها بعد حيث وهو لحن فاحش فانها لا تضاف الا الى الجملة وان المفتوحة ومعمولاها في تأويل
المفرد انتهى وقد اوجب جماعة منهم الرضي وصاحب اللباب والسيد ركن الدين فتحها نظرا الى الافراد
في المضاف اليه واجاز بعضهم الفتح والكسر نظرا الى كلا الوجهين وفي شرح التسهيل للدماميني الفتح صحيح
لان حيث تضاف الى الجملة وتضاف الى المفرد كقوله ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي
العمائم بحيث لا يجوز ان تقع الواقعة بعدها الوجهان فان قلت اضافة حيث الى المفرد نادر فلا يحمل
عليه قلت يجوز الفتح وان قلنا انها مضافة الى الجملة بناء على ان معمولها مبتدأ محذوف الخبر او وقع
في موضع مبتدأ محذوف الخبر على حد قوله اما ترى حيث سهيل طالعا برفع سهيل اي حيث سهيل
موجود [illegible] خبر المبتدأ بعد حيث غير قليل انتهى وفي هذا التوجيه بحث اذ يلزم عليه جواز الفتح في
جميع مواضع وجوب الكسر فتأمل و يجوز الفتح والكسر في تسعة مواضع يجوز فيها ان يحل المصدر محل ان ومعموليها
وعدمه احدها ان تقع ان خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول وفاعل القولين واحد نحو **اول قولي اني احمد الله**
فالفتح على ان القول على حقيقته من المصدرية اي قولي حمد الله والكسر على انه بمعنى المقول اي مقولي اني
احمد الله فلو انتفى القول الاول وجب الفتح او الثاني او اختلف القائل وجب الكسر الثاني ان تقع بعد اذا الفجائية
كقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فالفتح على معنى فاذا العبودية اي حاصلة
كانه قال فاذا الاسد والكسر على معنى فاذا هو عبد القفا الثالث ان تقع بعد فاء الجزاء نحو من عمل
منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم فالفتح على معنى فالغفران والرحمة اي حاصلان
او فالحاصل الغفران والرحمة والكسر على معنى فهو غفور رحيم الرابع ان تقع في موضع التعليل نحو انا كنا
من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة اي لانه والباقون بالكسر
على انه تعليل مستأنف مثل وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم ومثله لبيك ان الحمد والنعمة لك
الخامس ان تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها كقوله او تحلفي بربك العلي اني ابو ذيالك الصبي فالفتح بتقدير
على والكسر على الجواب والبصريون يوجبونه ولو اضمر الفعل او ذكرت اللام تعين الكسر اجماعا نحو والله
ان زيدا لقائم وحلفت ان زيدا لقائم السادس ان تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه
نحو ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمأ فيها ولا تضحى قرأ نافع وابو بكر بالكسر اما على الاستئناف
او العطف على جملة ان الاولى والباقون بالفتح على ان لا تجوع السابع ان تقع بعد حتى ويختص الفتح بالجارة
والعاطفة نحو عرفت امورك حتى انك فاضل والكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى انه لا يرجى الثامن
ان تقع بعد اما نحو اما انك فاضل فالفتح على انها بمعنى حقا وهو قليل والكسر على انها حرف استفتاح
بمنزلة الا الاستفتاحية التاسع ان تقع بعد لا جرم والغالب الفتح نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح عند

انظر لا جرم

سيبويه على ان جرم فعل ماض وان وصلتها فاعل اي وجب ان الله يعلم ولا صلة وعند الفراء على ان لا جرم بمنزلة
لا رجل ومعناها لا بد ومن بعدها مقدرة والكسر على ما حكاه الفراء من ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول
لا جرم لآتينك ولا جرم انك ذاهب ولا جرم لقد احسنت **والاسم المعطوف على اسماء هذه الاحرف منصوب**
سواء كان قبل مضي الخبر او بعده كقوله ان الربيع الجود والخريفا يدا ابي العباس والضيوفا فعطف
الخريف بالنصب على الربيع قبل مضي الخبر وهو يدا ابي العباس وعطف الضيوف جمع ضيف على الربيع بالنصب
بعد مضي الخبر **ويختص ان المكسورة وان المفتوحة لفظا المكسورة حكما ولكن** دون الثلاثة الاخر
برفعه اي رفع المعطوف على اسمائهن بالرفع حملا على محلها [illegible] من عطف الجمل لا المفردات لان قائم
مثلا في قولك ان زيدا قائم وعمرو لا يكون خبرا عن الاسمين **فان قلت** [illegible] ان المفتوحة لا تغير معنى
الجملة [illegible] بل هي خلاف الاجماع **قلت** قد اشرنا الى الجواب عن ذلك بتقييدها بالمكسورة حكما قال ابن
الحاجب ان المفتوحة اذا كانت مكسورة حكما جاز معاملتها في العطف معاملة ان المكسورة لفظا الا
ان هذا موضع لم ينبه عليه النحويون فانهم اذا قالوا يعطف على اسم ان المكسورة دون غيرها اوهموا انه لا يجوز
العطف مع المفتوحة والمفتوحة تنقسم قسمين قسم يجوز العطف على اسمها بالرفع وقسم لا يجوز فالقسم
الذي يجوز فيه ان تكون في حكم المكسورة كقولك علمت ان زيدا قائم لانه موضع الجملة المستقلة في الفعل
لاشتمال المفعولين في باب علمت على المحكوم عليه والمحكوم به بدليل وجوب الكسر اذا دخلت اللام نحو علمت
ان زيدا لقائم [illegible] لانها في حكم الجملة المستقلة [illegible] كسرت الا انه لا تقول اعجبني ان زيدا القائم بكسر ان
لانه لم يكن هنا في معنى الجملة المستقلة لكونها فاعلا والفاعل يجب ان يكون مفردا ولم يجز كسرها فثبت
ان المفعولين في باب علمت في معنى الجملة المستقلة وانما انتصبا بعدها لتوقف ما تقتضيه علمت من
معنى المفعولية واذا كان المفعول في حكم الجملة المستقلة تكون هذه المفتوحة بعدها في حكم المكسورة
فيجوز العطف بالرفع فيها وان كانت مفتوحة لفظا لانها مكسورة معنى باعتبار ما ذكرناه وان كانت
المفتوحة لفظا لانها مكسورة معنى باعتبار ما ذكرناه وان كانت المفتوحة على غير هذه الصفة لم يجز العطف
على اسمها بالرفع مثل قولك اعجبني ان زيدا قائم وعمرا لا يجوز الا النصب ولا يستقيم الرفع لما [illegible] عطفا
على اسم ان لانها ليست مكسورة ولا في حكم المكسورة لانها موضع مفرد من كل وجه انتهى وعلى هذا
التحقيق جرى ابن مالك وغيره وقال في شرح الكافية ويجوز ان يقال اذا كان موضعها موضع جملة نحو علمت
ان زيدا منطلق وعمرو ولكن قال الرضي فيما قاله ابن الحاجب مع هذا التحقيق البالغ نظر وذلك لانا بعد
تسليم ان المفتوحة وما في حيزها بتقدير اسمين لا نخرجها عن كونها بتقدير المفرد واذا كانت الاسمان
بتقدير المفرد وهذا مع ان [illegible] ان وما في حيزها ليست بتقدير اسمين بل هي مع [illegible] بتقدير اسم
مفرد وهو المصدر المذكور فان الاسمان [illegible] فلا حاجة الى هذا التكلف لعدلى سيبويه

مستشهدا على العطف على محل المكسورة بقوله تعالى واذان من الله ورسوله الاية وكذا استشهد بقوله: وإلا
فاعلموا انا وانتم . بغاة ما بقينا في شقاق على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول
والتقدير انا بغاة وانتم بغاة وذلك لان المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة لما مر منه الا ان كلا ال
المذكور وبعض النحاة لما راى سيبويه استشهد للمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة حكمها مطلقا
حكم المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بالرفع لانها مع ما في حيزها وان كان اصلها المصدر فيجوز العطف
بالرفع نحو بلغني ان زيدا قائم وعمرو والسيرافي ومن تابعهم لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه فقالوا لا يجوز
العطف على محل المفتوحة مطلقا اذ لم يبق معها الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد مرفوع
او منصوب او مجرور فاسمها كبعض حروف الكلمة انتهى وليس رفع المعطوف على اسماء هذه الثلاثة
الاحرف المذكورة مطلقا بل بشرط مضي الخبر كقوله تعالى واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر
ان الله بريء من المشركين ورسوله وقول الشاعر: فمن يك لم ينجب ابوه وامه . فان لنا الام النجيبة
والاب. وقول الاخر: وما قصرت بي في التسامي خؤولة . ولكن عمي الطيب الاصل والخال. واما لو لم يمض قبل
مضي الخبر نحو ان زيدا وعمرو قائمان لئلا يتوارد عاملان مستقلان هما الابتداء وان على معمول واحد
هو الخبر فيعمل ان فيه والابتداء وذلك لا يجوز لان عوامل النحو عندهم كالمؤثرات الحقيقية والاثر الواحد لا يجتمع
عن مؤثرين مستقلين كما برهن عليه في محله وخالف الكسائي والفراء فلم يشترطا هذا الشرط متمسكا
بقوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون وخرج على انه مبتدأ حذف خبره والكلام على
التقديم والتأخير او على حذف خبر على خبر ان وكلا ان يلزم منه ما مر من التوارد لان ان لا تعمل في الخبر شيئا
عند الكوفيين كما مر لكن اشترط الفراء خفاء الاعراب نحو انك وزيد ذاهبان ولم يخصص ذلك
بالثلاثة بل عمم في السبعة متمسكا بقوله: يا ليتني وانت يا لميس . في بلدة ليس بها انيس. وخرج على ان الاول
وانت معي والجملة حالية تنبيهات الاول محل الخلاف في رفع الاسم قبل مضي الخبر انما هو حيث يتعين
كون الخبر لهما معا نحو انك وزيد ذاهبان واما نحو ان زيدا وعمرو في الدار فيجوز بالاتفاق نبه عليه
ابن هشام في شرح بانت سعاد قال وهذا موضع نكتة فيه الوهم الثاني جواز رفع تالي العاطف فيما
يجوز متفق عليه واختلف في تخريجه فقيل هو معطوف على محل الاسم ان كما ذكره المص وهو قول ابن
هشام عن بعض البصريين وابو حيان في الارتشاف عن الكوفيين والجرمي والزجاج وجرى عليه ابن الحاجب
وابن مالك وشراح كلامهما وقيل هو مبتدأ محذوف الخبر وقيل معطوف على ضمير الخبر وهذان الوجهان
لا خلاف في تخريجه عليهما واما الاول فادعى ابن مالك انه لا خلاف فيه انتهى ونوزع في ذلك قال ابو حيان
اتفقوا على جواز الرفع بعد مضي الخبر واختلفوا على ماذا يرتفع فمذهب سيبويه والجرمي وبعض اصحابنا
انه على المبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما قبله عليه ويتعين ذلك فيه وذهب ابو الحسن والمبرد

والفارسي

شروط العطف على المحل

والفارسي الى انه معطوف على الموضع فقيل موضع اسم ان وقيل موضعها مع اسمها ونقل النحاس عن الفراء
والطوال انه انما يرتفع بالعطف على الضمير المستتر في الخبر الاول ومن قال بشيء من هذه الاقوال لم يمنع القول
بالاخر الا بدليل فقد حكى ابن مالك الاجماع على جواز رفع المعطوف على اسم ان ولكن باطلاقه لما ذكرنا من
مذهب سيبويه واصحابنا انتهى والحق الذي عليه المحققون المنع من رفع المعطوف على محل الاسم مطلقا
سواء مضى الخبر ام لم يمض خفي الاعراب ام لم يخف وذلك لان للعطف على المحل عندهم ثلاثة شروط احدها
امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح ولذلك لما جاز في نحو ليس زيد بقائم وما جاءني من امرأة ان تسقط
الباء فتنصب ومن فترفع جاز ان تعطف على الاول منصوبا وعلى الثاني مرفوعا نحو ليس زيد بقائم ولا عمرو
ولا عالم مجرور وفيه يجوز باسقاط الباء والجر ان نصب عمرو بالعطف على محل زيد المجرور خلافا لابن جني ومن تبعه
في قوله فتم واصحاب ابن سكون اعجلكم نصب المعطوف على محل المجرور لجواز سقوط الباء في الفصيح الثاني
ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه لان الوصف المستوفي لشروط العمل
الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل خلافا للبغداديين الثالث وجود المحرز اي الطالب للمحل فلذلك
لم يجز عطف المرفوع على المحل في هذا الباب لان موضع الاسم بعد ان لا محرز له لان الطالب لرفعه هو الابتداء
الذي هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان فامتنع العطف عليه بالرفع بعد مضي الخبر وقبله نحو ان زيدا قائم
وعمرو وان زيدا وعمرو قائمان قال ابن هشام واجاز بعض البصريين الاولى لانهم لم يشترطوا المحرز ومنعوا
الثانية لمانع اخر هو توارد العاملين واجازهما الكوفيون لانهم لم يشترطوا المحرز ولانه لا تعمل في الخبر عندهم
شيئا انتهى الثالث حكم التوابع ما عدا البدل حكم النسق عند الجرمي والزجاج فيجوز الاتباع في وصفهما
في الثلاثة بعد مضي الخبر لا قبله نحو ان زيدا قائم العاقل او بعضه او نفسه ومطلقا عند الكسائي والفراء
لكن بشرط خفاء الاعراب عند الفراء وحكى سيبويه انهم اجمعون ذاهبون وحمله على الغلط وحمل عليه قوله تعالى يقذف
بالحق علام الغيوب قال الزجاج علام الغيوب صفة الرب قال ابن عصفور والمحققون من البصريين
لا يجيزون في غير المنسوق من التوابع الا النصب فقط لانه لم يسمع شيء يحفظ ولا يقاس عليه وحكى سيبويه
علام الغيوب مبتدأ او بدل من فاعل يقذف قال ابن مالك في شرح الكافية ونسب سيبويه قائل
انهم اجمعون ذاهبون الى الغلط مع انه من العرب الموثوق بعربيتهم وليس في كلام سيبويه ما يدل بل الاولى
ان يخرج على ان قائل ذلك اراد انهم هم اجمعون ذاهبون على ان يكون هم مبتدأ مؤكدا باجمعون مخبرا
عنه بذاهبون ثم حذف المبتدأ وبقي توكيده كما يحذف الموصوف وتبقى صفته انتهى النوع الثالث من انواع
النواسخ لا الثاني المشبهات بليس في معنى النفي والجمود والدخول على الجملة الاسمية ولذلك
يعملن عملها عند الحجازيين فيرفعن المبتدأ وينصبن الخبر وعلى لغتهم جاء التنزيل في لا كما في هذا
البيت وقال الشاعر: تعز فلا شيء على الارض باقيا . ولا وزر مما قضى الله واقيا. فائدة وحدوث

الصلاح الصفدي ما صورته سأل الشيخ اثير الدين ابا حيان ادام الله فوائده كم وردت في القرآن العظيم اعمال
ما اعمال ليس فقال ثلاثة مواضع لم تحفظها الا ما هذا بشرا والثاني ما هن امهاتهم والثالث فما منكم من احد
عنه حاجزين قال وزعم بعضهم ان حاجزين صفة لاحد وليس بشيء اذ الصفة يستغنى عنها والخبر محط الفائدة
انتهى وفيه نظر وينبغي عندهم ان يجعلوها قال ابن الحاجب في شرح المفصل النحويون يزعمون ان لغة بني تميم في ذلك
على القياس ويقولون ان الحرف اذا لم يكن له اختصاص بالاسم او بالفعل لم يكن له عمل في احدهما وما
قد دخل على القسمين فالقياس ان لا يعمل في احدهما ولذلك لا خلاف في اعمال لا التي لنفي الجنس ولزم اعمال لا بالاتفاق
فلا بعد في اعمالها فان زعم زاعم ان لا الناصبة غير الداخلة على الفعل قيل له فما المانع ان يكون ما الرافعة
غير ما الداخلة على الفعل انتهى وفيه بحث ظاهر قال ابن هشام وجرى على الغة تميم ما هذا بشر وما هن
امهاتهم بالرفع [illegible] ما هن بامهاتهم بالجر بالباء ويحتمل الحجازية والتميمية خلافا لابي علي والزمخشري
في ان الباء تختص بلغة النصب انتهى **لطيفة** مما يسأل الناس عنه اهل الادب قول الشاعر ومهفهف
الاعطاف قلت له انتسب فاجاب ما قتل المحب حرام فيقولون ما الذي اجاب به والجواب انه اشار الى انه
تميمي لاهماله ما فاستغنى بموضع الاسمين بعدها مرفوعين عن ان يصرح بنسبه ويقول انا تميمي **تنبيهات**
الاول قال ابن هشام في شرح اللمحة رفع المبتدا ونصب الخبر بما النافية لغة اهل الحجاز نص عليه
الزمخشري وابن الحاجب والمطرزي وغيرهم وكثير ينقل اتفاق العرب على اعمالها ويخص الخلاف بما ليس
كذلك ولهذا اختلفوا في الفرع الشبه لكنهم يجمعون على الضعيف وانما ضعف شبهه لا بليس لان ليس
لنفي الحال ولا للنفي المستقبل وقد حصل هذا انهم لا يعملونها الا في الشعر انتهى قلنا ليس يقتضي نفي الحال
مادام اما فقال في المغني اذا نفت المضارع تخلص عند الجمهور للحال [illegible] خلافه وليا [illegible] المنقول
عن سيبويه ان المضارع يتخلص بها للاستقبال ونقل في المغني عن الاكثرين قال الدماميني في شرح التسهيل
ولم يزل الفضلاء يستشكلون قول سيبويه هذا مع قوله ان المضارع المنفي بلا يقع حالا وقول غيره ان
الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال فالذي [illegible] او مذهب الاخفش والمبرد وابن مالك عدم
لزوم ذلك وانها قد تكون للحال انتهى **الثاني** مقتضى اطلاق المصنف انه لا تعمل في الشعر وغيره وعليه كثير من
النحويين وخصص بعضهم عملها بالشعر [illegible] ظاهر عبارة [illegible] جميع النحاة وليس كذلك ويكون محل
هذين القولين على خلاف الاصل قال [illegible] ولم يعملها الحجازيون مطلقا **بشرط** اجتماع ثلاثة امور
فيها اعم ما سوى ما ينفرد به كل منها كما سيأتي احدها **بقاء النفي** اي نفي خبرها لان عملها انما كان لاجل
النفي الذي شابهت به ليس فكيف يعملون مع زوال المشابهة بانتقاض النفي ولذلك وجب الرفع في نحو
وما انا الا واحد وما محمد الا رسول [illegible] الا [illegible] حسن [illegible] وما الدهر
الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا [illegible] الا [illegible]

منجنون

منجنون يعني يعذب [illegible] قال ابن مالك انه تكلف على ان سيبويه لا يرى ان صيغة المفعول تكون
بمعنى المصدر قال [illegible] ان يجعل منجنونا ومعذبا خبرين منصوبين بما اتكالا لها بليس قال واقوى
من هذا ان [illegible] الذي [illegible] الالتكال [illegible] هذا الشرط يجب الرفع في المعطوف
ببل ولكن على الخبر [illegible] ونصب بالعطف
لانه موجب **تنبيهات الاول** تعبيره ببقاء النفي [illegible] بعدم انتقاض النفي
بالا اشمل لان الانتقاض بالا استثنائية ايضا كما رايت الا انه يرد عليه انتقاض النفي بالنسبة الى معمول
الخبر دون نفس الخبر نحو ما زيد [illegible] الا في الدار فان النفي في ذلك [illegible] انه [illegible] انتقض مع
ان النصب لا يجب باجماع [illegible] **الثاني** اذا انتقض النفي بكلمة غير نحو ما زيد [illegible] قال الفراء يجيز النصب
والبصريون يوجبون الرفع **الثالث** ما ذكر من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور
والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو
قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بعض الكوفيين قاله في التصريح
والثاني **تاخر الخبر** عن اسمها فلو تقدم بطل العمل كقولهم ما مسيء من اعتب [illegible]
[illegible] على الاعمال [illegible] وهو شاذ واما قول الفرزدق . فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم . اذ هم قريش واذ ما مثلهم
بشر . [illegible] قول الفرزدق تميمي ويسمع ان اهل الحجاز ينصبون الخبر [illegible] ولم يعلم ان
ذلك مختص بالتاخير دون التقديم فغلط على لغة غيره لا على لغته فلعله لم يسقط الاحتجاج بلغته
وقيل انما اعمل ما في الخبر لغة العرب اذا تقدم وهذه دعوى وقيل ان مثلهم منتصب على الحال وان
الخبر العامل في الحال محذوف كانه قال واذ ما في الدنيا [illegible] لهم بشر وهذا ضعيف لان المعاني
لا تعمل في الاحوال محذوفة وقيل ان مثلهم منتصب على الظرف كما تقول ما احد مثلك [illegible]
ما [illegible] في المنزلة [illegible] في الشرف قاله ابن بابشاذ في شرح الجمل وقيل مثلهم مبني [illegible]
لابهامه مع اضافته للمبني الثالث تاخر معمول الخبر عن الاسم فلو تقدم بطل العمل كقوله . وقالوا تعرفها
المنازل من منى وما كل من وافى منى انا عارف فيمن نصب كلا [illegible] في العمل [illegible]
ومعموله الا اذا كان المعمول ظرفا او مجرورا فيجوز التقديم ولا يبطل العمل نحو ما عندك زيد مقيما وما بي
انت معنيا لانه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما كما هو مقرر [illegible] ان تقدم الخبر يمنع العمل
وان كان ظرفا او مجرورا [illegible] ابن مالك [illegible] لا يمنع حينئذ قال بعضهم وهو المختار قياسا على
معمول الخبر وعلى خبر ان [illegible] وقال غيره ما صححه ابن مالك من منع تقديم الخبر الظرف لا يكاد يعقل
فان تقديم المعمول فرع تقدم العامل بل [illegible] الخبر [illegible] لكان اشبه بالصواب
فان المعمول لا يمنع تقدمه حيث يجوز تقدم العامل الا ترى ان معمول خبر كان لا يتقدم على اسمها مع [illegible]

تقدم الخبر (و) يشترط (في ما خاصة عدم زيادة ان الزائدة معها) فلم يبطل العمل كقوله: بني غدانة
ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم خزف. لعدم زيادة ان فضاع لعيس الحمل عليها فاذا زيدت مع ما
نبا بنافي الاستعمال والقول بان ان هذه زائدة وانها تبطل العمل هو قول البصريين وذهب الكوفيون
الى جعلها النصب معها وانها نافية مؤكدة وعليه خرج رواية ابن السكيت في البيت ذهبا وصريفا
بالنصب قال بعضهم وعندي ان الخلاف في اعمالها ينبغي ان يكون مرتبا على هذا الخلاف قال الرضي
ورد على الكوفيين بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما كما في ان زيدا لقائم واما
الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع مع ان كليهما لمعنى التحقيق وفي الا ان مع ان في الا معنى التحقيق ايضا
فلا يشترط بهما معنيان اخران بهما التقريب والتوقع فلم يكن لمجرد التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه ايضا
انتهى وانما اختصت ما بهذا الشرط لانه لا يأتي مع لا فلا لم يرد معها اصلا وفي كتاب الازهية للهروي
انها تزاد معها ايضا وانشد عليه بالطاهر البين لا ان لنشد الرجل قال وكان وهو غريب (و) يشترط
(في لا خاصة تنكير معموليها) اي اسمها وخبرها فلا تعمل في معرفة لا يقال لا زيد قائما قالوا وذلك لضعف
مشابهتها لليس في خصوص النفي لان ليس لنفي الحال وهذه لمطلق النفي ومن ثم شذ عملها في نحو قوله وذهب
الاخفش والمبرد الى منعه وخالف ابن جني وابن الشجري في هذا الشرط فاجازا اعمالها في المعارف وانشد
للنابغة الجعدي: وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا. وتأوله المانعون
قال ابن مالك ويمكن عندي ان يجعل انا مرفوع فعل مضمر ناصب باغيا على الحال تقديره لا ارى باغيا
على الحال تقديره لا ارى باغيا فلما اضمر الفعل برز الضمير وانفصل ويجوز ان يجعل انا مبتدأ والفعل
المقدر بعده خبرا ناصبا باغيا على الحال ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته
عليه انتهى مع انه اجاز في شرح التسهيل القياس عليه واعترض في التسهيل بالنعوت فكلامه مختلف
وشذ في الاخر: انكرتها بعد اعوام مضين لها لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا. وعليه بنى ابو الطيب
قوله: اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا. وقيل هو محسن منه
(تنبيه) يشترط في لا ايضا ان تكون لنفي الوحدة فقط نحو لا رجل في الدار فيقابل بل رجلان او رجال او لنفي
الوحدة احتمالا لا رجحانا ولنفي الجنس احتمالا لا ظاهرا نحو لا رجل قائما بل رجلان في تركيب على الاول كما مر وعلى الثاني
بل امراة قال ابن هشام وغلط كثير من النحويين فزعموا ان لا العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة ونقض
عليهم نحو قوله: تعز فلا شيء على الارض باقيا البيت انتهى فان كانت لنفي الجنس نصا كانت عاملة عمل ان كما سيأتي وربما
ان شاء الله تعالى (فان تلحقها) اي الحقت لا (التاء) لتأنيث الكلمة او للمبالغة في النفي كما في علامة او لهما معا
فصارت لات وحركت التاء لالتقاء الساكنين بالفتح على المشهور لانها اخف الحركات وبالكسر على اصل
التقاء الساكنين وبالضم جبرا لما لحقها من الوهن بحذف احد معموليها لزوما كما سيأتي فلات كلمتان لا التي

ولا النافية هذا هو المشهور الذي عليه الجمهور وقال ابو عبيدة وابن الطراوة هي كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية
والتاء زائدة في اول الحين كما جاء: العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون تحين ما من مطعم. قال الرضي
وهو ضعيف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات
هنا ولا تاوان ولا تهنا وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا فقيل هي ماضي يليت بمعنى ينقص
واستعملت للنفي او هي ليس بكسر الياء قلبت الياء الفاء وابدلت السين تاء كما في ست وقولان حكاهما في المغني
ثم اختلف في عملها كما اختلف في حقيقتها فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيئا فان وليها مرفوع فمبتدأ
حذف خبره او منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا احد قولي الاخفش وعنه ايضا انها تعمل عمل ان فتنصب
الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور انها تعمل عمل ليس لانها لا اقوى منها ومن ما ايضا في استحقاق العمل
لاختصاصها بالاسم واختلف في معموليها ايضا فذهب الفراء الى انها لا تعمل الا في الحين خاصة وهو
ظاهر قول سيبويه وعليه الجمهور وذهب الفارسي وجماعة الى انها تعمل في الحين وما رادفه كالساعة والا
وان والوقت وهو مختار ابن مالك في النظم كما اشعر به قوله (اختصت بالاحيان) قال تعالى ولات حين مناص
بالفتح اي ولات الحين حين مناص وقال الشاعر: ندم البغاة ولات ساعة مندم. وقال الاخر: وذلك لات
حين اوان حلم: ولكن قبلها اجتنبوا اذاتي. وخصه بعضهم بما ورد به السماع لا غير وهو كالتوسط بين
المذهبين وزعم جماعة منهم ابن عصفور انها عملت في هنا من قول الشاعر: حنت نوار ولات هنا
حنت: وبدا الذي كانت نوار اجنت. فقالوا ان هنا اسم لات وحنت خبرها على حذف مضاف اي ولات الوقت
وليس ذلك الوقت وقت حنين قال ابن مالك وهو ضعيف لان فيه اخراج هنا عن الظرفية وهو من الظروف
التي لا تتصرف وفيه ايضا اعمال لات في معرفة ظاهرة وانما تعمل في نكرة انتهى والصحيح انها لم تعمل شيئا بل هي
مهملة لا اسم لها ولا خبر وهنا في موضع نصب على الظرفية لانه اشارة الى مكان وحنت مع ان مقدرة
قبلها في موضع رفع بالابتداء والخبر هنا والتقدير حنت غائبة لا هنالك حنين كذا قال الفارسي وحمل
نحو عليه الظرف بعدها مرفوعا كقوله: لهفي عليك للهفة من خائف يبغي جوارك حين لات مجير. وارتفاع
مجير على الابتداء او على الفاعلية والتقدير حين لا له مجير او يحصل له مجير ولات مهملة وزعم الفراء
ان لات تستعمل حرفا جارا لاسماء الزمان خاصة كما ان منذ ومذ كذلك وانشد: طلبوا صلحنا ولات اوان
فاجبنا ان ليس حين بقاء واجيب بان الاصل ليس الاوان اوان صلح فحذف اسمها وما اضيف اليه خبرها
فصار اوان الشيء مبني كما فعل بقبل وبعد الا ان اوان شبيه بنزال وزنا فبني على الكسر ونون اضطرارا (و)
وجب حذف احد جزئيها من الاسم والخبر (وكثر حذف اسمها) وبقاء الخبر لكونه محط الفائدة (نحو) قوله تعالى
(ولات حين مناص) في القراءة المشهورة بنصب حين على انه خبرها واسمها محذوف اي ليس الحين حين
مناص وقرئ في الشواذ برفع الحين على انه اسمها وخبرها محذوف اي ليس حين فرار حينا لهم قال

بعضهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول
على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع نقص عن اصله فيه ما لم ينقص في اصله تتمة لم يتعرض المص
لذكر ان النافية لان اعمالها نادر كما ذهب اليه ابن مالك بل ذهب الفراء واكثر البصريين الى المنع واجاز الكسائي
واكثر الكوفيين وابو بكر وابو علي وابن الفتح واختلف النقل عن سيبويه والمبرد ونقل السهيلي الاجازة
عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة واعمالها لغة اهل العالية
وهي ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء مكة ويعتبر فيها من الشروط ما اعتبر في ما الا عدم زيادة ان
فانها لا تزاد معها كلا نحو قول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وان ذلك نافعك ولا ضارك وانشد
الكسائي ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين وخرج ابن جني وغيره على ذلك قراءة سعيد بن
جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بتخفيف ان وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب
عبادا على الخبرية وامثالكم على انه نعت لعبادا والمعنى ليس الاصنام الذين تدعون من دون الله عبادا
امثالكم في الاتصاف بالعقل فلو كانوا امثالكم فعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين فكيف حالكم في عبادتكم
من هو دونكم بعدم الحيوة والادراك النوع الرابع من انواع النواسخ لا النافية للجنس اي جنس اسمها
ان مفردا فمفرد او مثنى فمثنى او جمعا فجمع والمعنى نفي الجنس في المثنى والجمع نفي كل مثنى وكل جمع وخرج بالنافية
لا الناهية فانها تختص بالمضارع والزائدة فلا تعمل شيئا وبقوله للجنس النافية للوحدة والداخلة على غير النكرة لما في
المقام وفي ذلك بحث لا يسع هذا المختصر من افراده وتخرج النافية لها احتمالا فانها تعمل عمل ليس كما مر تنبيه
قال صاحب الفوائد الضيائية وعندي هذه العبارة محمولة على تقدير مضاف اي نافية لصفة الجنس اذ لا حاجة
لنا هم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه وتعقبه عصام الدين في حاشيته فقال فيه انه لا رجل
بتقدير لا رجل موجود لنفي نفس الرجل لا لنفي صفته والوجود وان كان صفة لكن اذا نفي عن الشيء بطل الشيء
ولا يبطل نفي صفة الشيء اذ نفي الشيء ليس الا نفي وجوده ونفي الصفة صار بمعنى نفي غير الوجود فلا يكون لنفي
صفة الجنس يكون لنفي الجنس فلو حمل قولهم لا النافية للجنس على نفي صفة الجنس لم تتم القسمة فيما هو
لنفي الوجود فلو حمل على نفي الجنس لم تتم فيما هو لنفي صفة الجنس فلا يبعد التقسيم من ملاحظة تقدير الا
ولا يصح حمل العبارة على ظاهرها فلا حاجة الى ما عندنا انتهى وقال في شرح الكافية سميت بذلك لانها
للنفي عن الجنس فالاضافة لادنى ملابسة والنفي عن الجنس يعم نفي الوجود ونفي الصفة انتهى والله اعلم حرر
عليه في شرح الفريد من حمل العبارة على ظاهرها لا على تقدير المضاف ولا على جعل الاضافة لادنى ملابسة
وجهها الترجيح اعتبار قسم نفي الوجود ويكون كلمة الشهادة من افراده فائدة تسمى لا هذه لا التبرئة لانها تفيد نفي
الجنس وكانها تدل على البراءة منه قال الاندلسي وتضمن ذلك اطلاقها على النافية مطلقا لا شمالها
على التبرئة بل على كل ادوات النفي ولكنهم خصوها بهذه لانها امكن من غيرها لما فيها من تاكيد النفي

العدماسبق ويعلمك نفس التبرئة مبالغة كان من يحدث علمه فالتبرئة صفة للقلب بالتأويل المذكور والمبالغة
انه على حذف مضاف اي ذات التبرئة لافادتها المبالغة ويحتمل ان يكون مضافا للتبرئة على حد قوله تعالى
يوم التقى الجمعان انتهى وفيه نظر وتعمل لا المذكورة عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر لمناسبتها لها في افادة
المبالغة فانها للمبالغة في النفي كما ان ان للمبالغة في الاثبات فيكون من باب حمل النظير على النظير او النقيض
كذا قاله غير واحد وانتقد بان اختصاص ان بالاثبات غير صحيح لصحة مثل قولنا ان زيدا ليس بقائم قطعا
انتهى وفيه بحث لان ان لتوكيد النسبة بين اسمها وخبرها وهي لا تكون الا ثبوتا وان كان نفس خبرها
نفيا بشرط عدم دخول جار عليها فان دخل عليها كان العمل له ووجب الجر لقوة الجار وكانت لا لا عمل لها
بين العامل ومعموله نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء قال ابن هشام وعن الكوفيين ان لا هذه اسم
بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها
زائدة كما يسمون كان في نحو زيد كان فاضل زائدة وان كانت مفيدة لمعنى وهو المضي والانقطاع فعلم
انهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطه كما في
مسئلة كان انتهى وشذ جئت بلا شيء بالفتح على الاعمال والتركيب ووجهه ان الجار دخل بعد التركيب
نحو لا خمسة عشر وليس حرف الجر معلقا بل لا وما ركب معها في موضع جر لان الجار يتخطى لا الاسم الواحد
قال ابن جني وقالوا اخذته بلا ذنب وليست لا نصبت شيئا ولا خبر لها لانها صارت فضلة نقله عن ابي علي
والاخرى فان كان اسمها اي اسم لا مضافا الى نكرة او شبيها اي بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام
معناه سواء كان ذلك الشيء مرفوعا نحو لا حسنا فعله مذموم او منصوبا نحو لا طالعا جبلا حاضر
او مجرورا نحو لا خيرا من زيد موجود ويسمى شبيها بالمضاف لعمله فيما بعده كالمضاف ويسمى المطول والممطول
من مطلت الحديد اذا مددتها نصب اي ظهر نصبه وكان معربا باتفاق كما مر والا يكن مضافا او شبيها
بان كان مفردا او مثنى او مجموعا بني واختلف في علة بنائه فقيل لتضمنه معنى من الاستغراقية بدليل
ظهورها في قوله الا لا من سبيل الى هند قال الرضي وهو الحق لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة
لا من رجل في الدلالة بالوضع كما ان ما جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل لاحتماله نفيا
لا رجل في الدار بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان ولهذا لا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان ولا ما جاءني
من رجل بل رجلان فعلى ذلك التنصيص على الاستغراق ضمنوا الاسم النكرة معنى من وبنوها انتهى
وفيه بحث ورده ابن الصائغ بان المتضمن لمعنى من انما هو لا نفسها لا الاسم النكرة بعدها وقيل للتركيب
مع لا تركيب خمسة عشر وهو راي سيبويه والجمهور ويرجحه انهم اذا فصلوا بين لا والاسم لا يبنونه ولا
[illegible] مركبا للجر في الاخر كقوله الا رجلا [illegible] ام شيب [illegible] الترتيب والبناء [illegible]
مفعول معلوم لا [illegible] امامكم [illegible] باسقاط اللام والمعنى [illegible] ام شيب قال الدنوشري

مثل هذا الدليل بحيث يجوز ان يكون ما صدق عليه التنوين للضرورة فتامل وبناؤه على ما كان ينصب به
لو كان معربا فان كان ينصب بالفتحة بني عليها وذلك اذا كان مفردا لفظا ومعنى او لفظا فقط او جمع تكسير
لمذكر او مؤنث نحو لا رجل ولا قوم ولا رجال ولا هنود في الدار ونحو لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت
وان كان ينصب بالياء بني عليها وذلك اذا كان مثنى او مجموعا على حده نحو لا رجلين في الدار ولا مسلمين
قائمون عندك وعن المبرد ان هذا معرب لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف فلا يصح البناء وذلك في
نحو يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به وان كان ينصب بالكسرة بني عليها من غير تنوين وذلك اذا كان
ما جمع بالف وتاء نحو لا مسلمات هنا افضليته لا مسلمات وهو قول الاكثرين وفيه ثلاثة اقوال اخر احدها كهذا
الا انه ينون لان تنوينه للمقابلة لا للتمكين فلا ينافي البناء جزم به ابن مالك في سبك المنظوم ونقله ابن
عن قوم وتابعه ابن عصفور الثاني انه يفتح لان الحركة ليست لهذا المجموع المركب وهو لا والاسم قاله المازني
والفارسي وهو حسن في القياس ورجحه الماضي وابن هشام الثالث انه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين
وهو الثبوته عن العرب وفي رسك بها قوله ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب
فلذا وجه بعد هذا الاختلاف ولذلك قيل لو راعوا على السماع لما اختلفوا قال الرضي وانما بني هذا النوع
على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا شبهه لان الاضافة
ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل من الاعراب فلا يكون المضاف مبنيا الا لعلة
نحو خمسة عشرك تنبيه نحو لا مثنيان في ليلة مثل اللافت فيه ما نائبه عن الفتحة على لغة بلحارث فيبنى على
الالف قال بعض المحققين وفيه نظر لان المنقول ان المثنى في هذه اللغة معرب بحركات مقدرة على الالف
مقتضيه ذلك ان يكون بناؤه فيها على الفتح المقدر لا على الالف ويشترط لعملها تنكيره اي تنكير اسمها
ليحصل فيه نص في سياق النفي على العموم وكذلك خبرها اذ لا يخبر بمعرفة عن نكرة فلا تعمل في معرفة الا بتأويله
بالنكرة كقولهم اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده وقولهم قضية ولا ابا حسن
لها وقوله لا هيثم الليلة للمطي فيؤول المقدم بمثل كسرى وكذا البواقي واليه جنح ابن الحاجب وقيل
ولا مسمى بهذا الاسم او ولا واحد من مسميات هذا الاسم وقال ابن مالك لا يتوهم لا بتاويل ولا تعويل بل
كل ما يلي ويحكي اريحته عن الفراء انه يجيز اجراء المعرفة مجرى النكرة باحد التاويلين في الضمير واسم الاشارة
ايضا نحو لا اياه هاهنا ولا هذا اياه فيعبر بغير مسموع ويشترط ايضا مباشرته اي مباشرة اسمها لها
بان لا يفصل بينها وبينه بفاصل حتى انه لو قدم على العمل فيه لانها عامل ضعيف لانه فرع ان وان فرع
الفعل فلخصص بامرين احدهما ان شرط لا في العمل اربعة الاول ان يقصد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص
الثاني ان لا يدخل عليها جار الثالث ان يكون اسمها وخبرها نكرتين الرابع ان لا يفصل بينها وبين
اسمها فاصل فاذا فقد شرط من هذه الشروط فقد يجب الغاؤها الا انه اذا تكررت اختلف في عملها

في الخبر

في الخبر مع التركيب نصب ثم الحقت لا عمل لها فيه معه لضعفها بعد عن العمل فيها انابة عنها بل النكرة مع لا
في موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدأ ثم موضع ما كان منصوبا بمثل بعلها بعدها قبل حمل جميع ما
على الموضع فبقي الخبر ولا النافية في موضع رفع بالابتداء لم يجز ذلك فبقيت على عاملة في الاسم والخبر معا
وهو مذهب الجمهور وصححه ابن مالك قال لان كلا استحقت العمل من المناسبات باق فلم لا تثبت
بسببه ولا يغير التركيب كما يغيرها ان يصيبه شيئا يغلب الهمزة مع معموليها كشيء واحد لم يكن جعل الا مع
اسمها كشيء واحد ما انقاص العمل فيها الخبر ليمنعها من العمل في الاسم فلا يمنع عملها في الخبر وايضا ان عمل لا في
الخبر لكونه عملها في الاسم لانها تاثيرها في معناه اشد من تاثيرها في معنى الاسم لانه من منصب الظاهرية
سيبويه وصرح ابن هشام في حاشيته على التسهيل ان سيبويه يرجع للاول ان كلمة لا لا عمل لها في
الاسم ولا في الخبر لانها صارت جزء كلمة ولهذا احمل النصبة للاعل طريقا كالرفع في يا زيد الفاضل
لا على محل الاسم بعدها لا يه صرح في المغني ايضا لحظ في المسئلة ثلاثة اقوال احدها عملها في الاسم
دون الخبر الثاني عملها فيهما جميعا الثالث تعدمهما جميعا ويظهر ثمرة الخلاف في نحو قوله فلا
لغو ولا تاثيم فيها فعلى القول الاول والثالث يكون فيها خبرا عن المبتدأين وعلى القول الثاني يمتنع لاستلزامه
توارد عاملين على معمول واحد فيكون فيها خبرا عن احد المبتدأين وخبر الاخر محذوف فادل عليه المذكور
فان عرف اسمها او فصل بينه وبينها بفاصل اهملت وجب المار فيرجع ما بعدها الى الاصل ويرفع
على انه مبتدأ وخبر وهذا الفاكه يعنون في التعريف فاجاز لا ابتداء العمل وابو عثمن في الفصل فاجاز
العمل ولكنه لا يبنى وفيه نحو في السعة لانه سماعها البناء مع الفصل وليس ما يعول عليه قاله الرضي
في حواشي التسهيل ووجب تكريرها وحينئذ عند سيبويه والجمهور في غير الضرورة اما مع المعرفة فليكون التكرار
جبرا لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن حصوله مع المعرفة لان نفي الجنس هو تكرار النفي في الحقيقة واما
مع الفصل ليكون تنبيها على انها لنفي الجنس في النكرة بخلاف ما اذا كانت عاملة عمل ان تعملها لا في
غير هذا التنبيه فتكرارها مع المعرفة نحو لا زيد في الدار ولا عمرو وقوله تعالى لا الشمس ينبغي لها ان تدرك
القمر ولا الليل سابق النهار ومع الفصل نحو لا في الدار رجل ولا امرأة وقوله تعالى لا فيها غول ولا هم
عنها ينزفون واجاز ابن كيسان والمبرد عدم التكرار محتجين بقوله لا نولك ان تفعل وقد اجيب عنه بانه في
موضع لا ينبغي فلا هذه في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكرارها والقول بانه مصدر
بمعنى التناول فهو بمعنى المفعول اي ليس متناولك وما خوذك هذا الفعل اي لا ينبغي ان لا تعذر
يتناوله الا الرضي ومن عدم تكرارها ضرورة قوله بكت جزعا واسترجعت ثم اذنت ركائبها ان لا
الينا رجوعها هذه تبصرة للنفي كلا موضع كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقب كل منها نكرة
مفردة بلا فصل نحو لا حول اي عن المعصية ولا قوة اي على الطاعة الا بالله خمسة اوجه من الاعراب

بالنسبة الى المجموع احدها فتحهما اى فتح ما بعد لا الاولى وما بعد لا الثانية على الاصل من جعل لا في الموضعين
لنفي الجنس مبنى اسميهما كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها وتقدير لكل منهما خبر اى لا حول موجود لنا
ولا قوة موجودة لنا فان الكلام ح جملتان قال ابن الحاجب في شرح المفصل ويبقى الاشكال في الاستثناء
الواقع بعده وهو في المعنى راجع الى الجملتين ولا يستثنى اذا استعقب الجملتين انما يكون للثانية قال
والاشبه ما يقال ان الحول والقوة لما كانا بمعنى كان كانه كلمة فصح رجوع الاستثناء اليهما الثاني لها امثلة
شتى والعدا ثم ويجوز ان تقدر لهما خبرا واحدا اى لا حول ولا قوة موجودان لنا اما عند سيبويه على
ما نقله عنه ابن مالك فلان لا لا تعمل في الخبر مع التركيب فهي مع اسمها في موضع الرفع ولا قوة مبتدا
معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدا ولا لها فيكون الكلام ح جملة واحدة نحو زيد وعمرو
ضاربان واما عند الجمهور فانها وان كانتا عاملتين في الخبر الا انهما لما تماثلتا جاز ان يعملا فيه معا
كما في ان زيدا وعمرا قائمان وانما الممتنع ان يعمل عاملان مختلفان في خبر واحد في محل واحد او معمول
واحد قياسا على امتناع حصول الاثر من مؤثرين والثاني رفعهما على جواز الالغاء عند التكرار فيكون
الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة او ملغاة كالاولى وهو مذهب سيبويه وغيره في هذا
الوجه واعلم انه لا عامل هنا الا الابتداء فقط فلك ان تقدر لكل واحد خبرا فالكلام جملتان ولهما
معا خبرا واحدا فالكلام جملة واحدة او على اعمال اى اعمال لا كليس فيكون الاسمان مرفوعين بها
في الموضعين ان جعلتهما معا عاملتين عملها فلك ايضا ان تقدر خبرا لاحد الوجهين وتتعدد الجملة
بتعددها بحسب ذلك وان جعلت الاولى كليس فقط والثانية ملغاة او زائدة او بالعكس وجب تقدير
خبرين ولا يجوز تقدير خبر واحد لهما لئلا يلزم محذور وهو كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا او معمولا
لعاملين مختلفين على معمول واحد والثالث فتح الاول على جعل لا الاولى عاملة عمل ان ورفع الثاني على ان
لا الثانية زائدة لتاكيد النفي او ملغاة وبعده بالعطف على المحل اى محل لا الاولى مع اسمها فعند سيبويه
يجوز ان تقدر لهما خبرا واحدا لكونه خبر المبتدا والمعطوف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر
مفرد لئلا يجتمع لا والابتداء في رفع الخبر وهذا التقدير جار في جعلها زائدة او ملغاة على حد سواء
او بعده على اعمال لا الثانية كليس فيكون مرفوعا بها ويلزم تقدير خبر لها على حالها ولا يجعل الخبر لهما
جميعا والا لزم محذور كما سبق في الوجه الثاني فيكون الكلام على هذا جملتين والرابع عكس الثالث
وهو رفع الاول وفتح الثاني فرفع الاول على اعمال لا الاولى كليس فيكون مرفوعا بها او على الغائها
فيكون مرفوعا بالابتداء وفتح الثاني على اعمال لا عمل ان ويقدر الخبر في هذا الوجه كالذي قبله سواء
على المذهبين والخامس فتح الاول على ان لا الاولى عاملة عمل ان ونصب الثاني على ان لا الثانية
زائدة لتاكيد النفي ونصبه بالعطف على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك وعلى لفظه عند غيره لانه لما

فى لا بناء اسمها معها على الفتح نزلت منزلة العامل المحدث للحركة الاعرابية فعطف عليه لفظا لمشابهة
الفتح فيه النصب واما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر ما بعد لا
الاولى مرفوع عنده بما كان مرفوعا به قبل دخول لا وخبر ما بعد لا الثانية مرفوع بلا لان لا الناصبة
لاسمها عاملة عنده في الخبر فلو قدر لهما خبر واحد لزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان يقدر
لكل منهما خبر على حياله فيكون الكلام عنده جملتين كذا في الرضي وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما
لان العامل عندهم لا وحدها فيكون الكلام ح جملة واحدة ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا فيكون الكلام
عندهم جملتين ايضا وهذا الوجه اضعف الوجوه حتى خصه يونس وجماعة بالضرورة لان نصب الاسم
مع وجود لا ضعيف في القياس فخبر بلا تنوين نون عندهم كتنوين المنادى المفرد المعرف وجعل الزمخشري
منصوبا على اضمار فعل اى ولا ارى قوة تنبيهان الاول هذه الخمسة الاوجه ماخوذة من اثني عشر
وجها وذلك لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الالغا والرفع على اعمالها عمل
ليس فهذه ثلاثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك ووجه رابع وهو النصب فاذا ضربت هذه
الاربعة في الثلاثة الاول بلغت اثني عشر وكلها جائزة الا اثنين وهما رفع الاول على الالغا او على اعمال
عمل ليس ونصب الثاني فانهما ممتنعان ذكر ذلك ابن النحاس في شرح الجمل الحاجبية واما ثلاثون وجها فانظرها في التصريح
الثاني اذا لم تتكرر لا مع المعطوف وجب فتح الاول وجاز في الثاني الرفع والنصب كقوله فلا اب وابن
مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا روي وابن بالرفع عطفا على محل لا مع اسمها وبالنصب
عطفا على محل اسمها باعتبار عملها وبالفتح مبنيا معه لا وحكى الاخفش لا رجل وامراة بالفتح وهو شاذ
الثالث يكثر حذف خبر لا اذا علم عند الحجازيين ويجب عند التميميين والطائيين نحو قالوا لا ضير علينا
ولا اله الا الله اى لنا او في الوجود ونحو ذلك فان جهل وجب ذكره عند جميع العرب نحو لا احد اغير من الله
قال ابن مالك ومن نسب الى تميم الحذف مطلقا فقد غلط وربما ابقي الخبر وحذف الاسم نحو لا عليك
اى لا باس او لا جناح ولا يجوز حذفهما معا الا نادرا ويكون اجحافا وقيل يجوز فان لا تكن لاحد شيئا حال الحذف
فلا ضير اذا اجمع جاز الحذف وخرج بعضهم على ذلك قوله فخير نحن عند
الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يالا اى يا قوم لا فرار النوع الخامس من انواع النواسخ افعال
المقاربة مصدر قارب بصيغة فاعل بفتح ثالثه والثاني بمعنى الاصل وهو الدنو وهنا المقاربة بمعنى
القرب فقط وتسمى نواسخ وقد اطلق ايضا على مجموعها وتسميتها بافعال المقاربة من باب تسمية الكل
باسم جزئه كتسميتهم الكلام بالكلمة وتسمية القوم عينا لانها باعتبار معانيها ثلاثة اقسام ما يدل
على قرب خبرها وما يدل على رجائه وما يدل على الشروع فيه كما يعلم من كلام المص الاتي وانما خصوا
لكن فيها رتبة وسطى بين افعال الرجاء وافعال الشروع والوسط له حظ من كلا الطرفين فكان احق بالترجيح

منها كذا قيل قال بعض المحققين والصواب ان تسميتها بذلك من باب التغليب وذلك لان تسمية الكل
باسم جزئه عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وتسمية الاشياء
المجتمعة من غير تركيب باسم بعض منها يسمى تغليبا كالقمرين والعمرين اذا عرفت ذلك ظهر لك ان تسمية
جميع افعال القلوب بافعال المقاربة من التغليب لا من تسمية الكل باسم الجزء فتامله انتهى وهي على ما عده
ستة ولا يأتي اكثر من ذلك كما سنذكره ان شاء الله تعالى كاد وكرب بفتح الراء وكسرها والفتح افصح
واوشك والثلاثة لدنو الخبر اي لقرب ثبوت خبرها لاسمها وعسى واخلولق وحرى بفتح الحاء والراء المهملتين
كذا في التصريح وقال الرضي قد يستعمل حرى زيد ان يفعل كذا بكسر الراء واخلولق عمرو ان يقوم استعمالهما
بلفظ الماضي فقط ومعناها صار حريا اي جديرا وصار خليقا واصلهما حرى بان يفعل واخلولق بان
يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان وان ويقال ايضا هو حرى ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر
بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث تقول هن حرى ان يفعلن واذا قلت هو حرى على فعيل او حر بكسر
الراء لكم ان تثني وتجمع وتؤنث انتهى وقال ابن هشام في شرح الشذور ولا اعرف من ذكر حرى من النحويين
غير ابن مالك ووهم ابو حيان انه وهم فيها وانما هي حرى بالتنوين اسم لا فعل وابو حيان هو الواهم بل ذكرها اصحاب
كتب الافعال من اللغويين كالسرقسطي وابن طريف وانشدوا عليها شعرا انتهى وممن نص عليها ايضا القاضي
عياض في مشارق الانوار وكان ابو حيان رجع عن انكارها فانه ذكرها في اللمحة لاطلاعه بعد ذلك على ثبوتها
وبهذا يندفع ما اشار اليه في التصريح من تناقض كلامه والثلاثة لرجائه اي رجاء المتكلم ثبوت الخبر للاسم
في الاستقبال فهو من اضافة المصدر لمفعوله ... والرجاء الطمع في المحبوب ووقع لابن مالك
في سبك المنظوم ان اخلولق من افعال المقاربة ... تنبيهان
الاول قد تأتي عسى للاشفاق كالترجي قال ابن هشام في شرح اللمحة عسى طمع فيما يحصل والاشفاق فيما يخشاه
وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم قال ابن بري
ويحتمل ان يقال انها لكل من المعنيين لان المترجي للشي طامع فيه مشفق ان لا يناله والاجود ان يقال انها للتوقع
كما في لعل فان كان المحبوب فهو الترجي او المكروه فهو الاشفاق الثاني القول بفعلية عسى هو الظاهر وعليه
الجمهور وذهب ثعلب وابن السراج الى انها حرف مطلقا وسيبويه فيما حكاه عنه السيرافي حين تتصل
بالضمير المنصوب كقوله يا ابتا علك او عساكا والصحيح الاول لاتصالها بالضمير المرفوع البارز وتاء التانيث
الساكنة بها وذلك من امارات الفعل وانشا وطفق بفتح الفاء وكسرها والفتح افصح ويقال طبق بكسر الباء
الموحدة وجعل واخذ وعلق وهب والستة للشروع فيه اي شروع اسمها في خبرها وافعال الشروع كثيرة انهاها
بعضهم الى نيف وعشرين فعلا وافعال هذا الباب جميعها تعمل عمل كان فترفع الاسم وتنصب الخبر فكاد
كقوله تعالى كادوا يكونون عليه لبدا وكرب كقوله كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند

غضوب

غضوب واوشك كقوله يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها وعسى كما مر في الابيات واخلولق
كما مثل سيبويه اخلولقت السماء ان تمطر وانشا كقوله انشات يعطو في الاسى ...
وطفق كقوله تعالى وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وجعل كقوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي
فانهض نهض الشارب الثمل واخذ كقوله واخذت اسال والرسوم تجيبني وفي الاعتبار اجابة وسؤال
وعلق كقوله اراك علقت تظلم من اجرنا وظلم الجار اذلال المجير وهب كقوله هببت الوم القلب في طاعة
الهوى فلج كاني كنت باللوم مغريا وحق الاسم في هذا الباب ان يكون معرفة او مقاربا لها وقد يكون نكرة
محضة كقوله عسى فرج ياتي به الله انه له كل يوم في خليقته امر تنبيه حكى ثعلب مجي الخبر بعد عسى مرفوعا
نحو عسى زيد قائم قال ابن هشام ويتخرج على انها ناقصة واسمها ضمير الشان والجملة الاسمية الخبر
وهذه الافعال وان كانت تعمل عمل كان الا انها تخالفها في بعض الاحكام فمن ذلك ان خبر كان قد يكون مفردا
وقد يكون جملة اسمية او فعلية وهذه الافعال اخبارها جمل فعلية صيغة مضارع دائما كما مر في الامثلة
المذكورة كلها وشذ مجي خبر كاد وعسى مفردا منصوبا كقوله فابت الى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها
فارقتها وهي تصفر وقول الاخر اكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن اني عسيت صائما وقولهم في المثل
عسى الغوير ابؤسا قال ابن هشام كذا قالوا والصواب انه مما حذف فيه الخبر اي يكون ابؤسا واكون صائما
لان نفس الصائم انتهى وما قاله من التقدير يأتي في البيت الاول ايضا كما هو ظاهر وعليه فلا شذوذ
واما فطفق مسحا فالخبر محذوف اي يمسح مسحا وليس هو مسحا كما توهمه بعضهم ومن مجيئه جملة اسمية
كقوله وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب او فعلية غير صيغة مضارع كقول ابن عباس
فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا قال ابن هشام في شرح الشواهد وهذا الحديث يحسن
نظيره ... وجهان اذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعول ... التقدير ... الجملة في محل الخفض
ارسل فانه جوابها انتهى ويرد على ابن مالك حيث قال في التسهيل او فعلية مصدرة باذا قال ابن هشام
فانه ... اشعر بان هذا هو محط الشذوذ ... اذا وهو كذلك
... للشذوذ ... قوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي شاذ من جهة
التصدير باذا وانما جعلوا شذوذه من جهة ... السبب خاصة انتهى قال ابن مالك او مصدرة بكلما كما في
حديث البخاري فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر وقال في التوضيح وهذا منبه على اصل متروك وذلك ان
سائر افعال المقاربة مثل كان في الدخول على مبتدا وخبر فالاصل ان يكون خبرها كخبر كان في وقوعه مفردا
وجملة اسمية وفعلية وظرفا فترك الاصل والتزم كون الخبر مضارعا ثم نبه على الاصل شذوذا في مواضع انتهى
وعلى هذا فلا يحسن ان يقال في البيتين والمثل انه مما حذف فيه الخبر كما قاله ابن هشام والا انتفى الغرض
المذكور مع ان التقدير خلاف الظاهر تنبيه يشترط في الفعل المشتمل عليه جملة الخبر ان يكون رافعا لضمير

الاسم وهو من الاحكام التي اختصت به اخبار هذه الافعال وذلك لانها انما جاءت لتدل على قرب الخبر من الاسم
او رجي حصوله او شروع اسمها في خبرها كان لا بد من ضمير يعود عليه ولا اقول لو ابكيه كادوا ما اتيه كلمة
اتجاه وهذا العجب شاذ ووجه بان اتجاه بدل من الاسم ويجوز في خبر عسى خاصة ان يرفع الاسم
الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها كقول الفرزدق وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده اذا نحن جاوزنا
حفير زياد ويغلب في خبر الفعلين الاولين وهما كاد وكرب تجرده عن ان المصدرية نحو قوله تعالى
وما كادوا يفعلون وقول الشاعر سقاك الحيا اه حين جزاته وقد كربت اسباب قلبي تقطع
وذلك لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداناته وذلك يقرب من الشروع في الفعل والاخذ
فيه فلم يناسب خبرهما ان تقترن غالبا بان الموضوعة للاستقبال ويقل اقترانه بها نظرا الى الاصل
كقوله ابيتم قبول السلم منا فكدتم لدى الحرب ان تغنوا السيوف عن السل وقوله سقاها ذوو
الاحلام سجلا على الظما وقد كربت اعناقها ان تقطعا وفي كلامه اشعار بان خبر كاد يقترن بان وقال
البدر الدماميني في شرح التسهيل لم يذكر سيبويه في خبرها الا التجرد انتهى ثلثه لعله ليس كذلك بل هو قائل
بان اقتران خبر كاد بان قليل الخ قوله ونهيت نفسي بعد ما كدت افعله ان الاصل ان افعله فاضمرت
ان فاذا كان يقول بان اقترانه بان قليل فلان يقول بانه صحيح اولى والذي ذكره ابن هشام وغيره ان الكف
لم يذكر سيبويه في خبره الا التجرد وهو كريب الا هو وهو بالسماع وقال الدماميني يعني لعله في المصرح
المذكور لا اصل لفعلها كان التانيث الالف تعليلية حركتها الى ما قبلها ثم قال ابن هشام وهو اولى من قول
سيبويه لانه اضمر ان في موضع حقها ان لا تدخل فيه ضميرا وهو خبر كاد ولعله يعني ذلك بانفاذ عملها
انتهى ويغلب في خبر الفعلين الاوسطين وهما عسى واوشك اقترانه بها اي بان نحو قوله تعالى
عسى ربكم ان يرحمكم وقول الشاعر ولو سئل الناس التراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا
وذلك لان عسى من افعال الترجي وهو مختص بالاستقبال فناسب اقتران خبرها بان الموضوعة لذلك
القياس يجب فلذلك حتى ذهب البصريون والجمهور الى ان التجرد ضرورة واما اوشك فانما يغلب
معها الاقتران حيث جعلت للترجي اخذا لعسى قال الشاطبي والصحيح ما ذكره الشلوبين ومثله ابن الضائع
والدليل على ذلك انك تقول فيه عسى ان يخرج واوشك ان يخرج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد ان بعد
يخرج الا وقد اشرف عليه ولا يقال ذلك وهو في بلده انتهى كلام الشاطبي واما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه
المصنف تبعا لجماعة منهم ابن مالك ولذا فيشكل كون الغالب معها الاقتران كما ان الغالب في عسى قاله
في التصريح ومن تجرده عنها قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب والمراد
في امسيت خطاب الشاعر على الخطاب قال ابن هشام تبعا لليمني وهو المشهور وقال الدماميني في التحفة الذي
سمعناه عن من شيوخنا بالعرف المصنف فيها قال الاخر يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها

ويقل تقدم السين عليه ان تكون فيه الا الاستقبال كقوله عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفئ غلات الكلى
والجوانح وهي اي ان واجبة في خبر اخلولق وحرى لما في عسى وبذلك نقل كان القياس وجوبه هنالك
ايضا نحو اخلولقت السماء ان تمطر وحرى زيد ان يقوم وفي خبر الفعلين الاخيرين وهما انشا وطفق
ونحوهما من افعال الشروع ممتنعة لانها اي ان تنافي الاخذ في الفعل والشروع فيه وذلك ينافي الاستقبال نحو
انشا الشاعر يقول وطفق زيد يكتب وقوله تعالى فطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وقضية كلامه
ان المقترن بها كالمجرد عنها في كونه منصوبا على الخبرية وهو قول الجمهور وذهب بعضهم الى انه بدل
مصدر بدل اشتمال كقولك ابو عسيت صياما ثم لم يقل عسيت الصوم واستشكل بان ان وما بعدها بالتاويل
المصدر فيلزم في نحو عسى زيد ان يقوم الاخبار بالحدث عن الذات ولذلك ذهب سيبويه فيما حكاه
عنه ابن مالك الى ان المقرون بها ليس خبرا بل مفعول به منصوب على نزع الخافض والفعل بمعنى قرب
والتقدير في المثال المذكور قرب زيد من ان يقوم ثم حذف الجار توسعا او بجعل الفعل بمعنى قارب بلا حذف
والمعنى قارب زيد القيام والكوفيون يرون ان عسى في ذلك فعل ناقص بمعنى قرب وان والفعل بدل اشتمال
من فاعلها ورد بانه يكون بعد لان ما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شان البدل واجيب بانه
لا مانع من ان يكون البدل كذلك لكونه هو المقصود بالحكم وكونه تابعا لا يقدح في اللزوم فقد لازم
بعض التوابع اللازم كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا واجيب عن الاشكال الذي ورد على الجمهور باجوبة احدها
انه من باب زيد صوم وهو الثاني انه على تقدير مضاف اما في الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او في
الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج قال الرضي وفيه تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف في اللفظ ابدا لا في
ولا في الخبر الثالث ان ان زائدة لا مصدرية وليس بشيء لانها لا تنصب ولانها لا تسقط الا قليلا
الرابع ان المصدر الحاصل في تاويل الوصف اي عسى زيد قائما بان يقدره ما جاء في كلامهم عسيت صائما
وهو يرجع الى الجواب الاول عند الكوفيين لان المصدر المخبر به عندهم بمعنى اسم الفاعل كما مر الخامس
الفرق بين المصدر الصريح والمؤول به ذكره صاحب اللباب ونقله الشريف الجرجاني قال ابن هشام
في شرح اللمحة والطف ما قيل في الجواب ما رايته بخط بعض طلبة ابن مالك ونقله عنه وهو ان يقدر
بالفعل مجردا عن ان ثم لما صح الاخبار به جيء بان لتفيد الترجي لا لتفيد السبك انتهى وافعال هذا الباب
عسى وانشا وكرب من المذكورات وغيرها مما لم يذكر جامدة لا تتصرف ملازمة للمضي اي لصيغة
الماضي فلا يستعمل لها مضارع ولا امر ولا اسم فاعل ولا مصدر واستثني منها اربعة وهي كاد واوشك
وطفق وجعل فقد جاء يكاد ويوشك ويطفق ويجعل اما كاد فكقوله تعالى يكاد زيتها يضيء وحكى
ابن هشام استعمال المصدر لها قالوا كاد كودا وكادا ومكادة وحكى غيره كيدا بقلب الواو ياء وحكى
ابن مالك لها اسم فاعل وانشد اموت اسى يوم الرجام وانني يقينا لرهن بالذي انا كائد اي الخبر

الفعل انا كون انه قال ابن هشام في الاوضح والصواب انه كابدع بالباء الموحدة من المكابدة والعمل وهو اسم
غير جار على الفعل وبهذا جزم يعقوب في شرح ديوان كثير عن الاصمعي وقال البرهان حكى وادعى انه رجع عن
ذلك وقال الصواب ما انشده ابن مالك الا انه لم يعبر بما وقع في الاوضح لانه كان شائعا في مجلات صحح
في شرح الشواهد الكبرى وقال الظاهر ما انشده الناظم وقد كنت اقف مدة على نجاة الفتى وذكر
ذلك في توضيح الخلاصة ثم الفتح الى الحق بما انتهى واما اوشك فالمضارع منها اشهر من الماضي حتى ان الاصمعي
واباعلي انكرا مجيء ماضيها وليس كذلك بل قد ورد والشاهد عليه وسمع لها اسم فاعل قال فانك موشك
ان لا تراها وقال يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها قال ابن هشام وقد حكى الجوهري
في حكاية اثبات مصدر لاوشك وحكى ابو حيان منها الامر وافعل التفضيل واما طفق
فقد حكى الاخفش طفق يطفق بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع وطفق يطفق بالعكس وحكى
مصدر طفق بالفتح طفوقا ومصدر طفق بالكسر طفقا واما جعل فحكى الكسائي ان البعير ليهرم حتى
يجعل اذا شرب الماء مجه وفيه شاهد ثان وهو ورود الخبر جملة فعلية غير مصدرة بمضارع وحكى
الجوهري استعمال مضارع واسم فاعل من عسى وحكى قوم استعمال اسم فاعل من كرب وحكى ابن افلح
مصدر مضارعها انه يقال كرب يكرب بكسرها في الماضي **تنبيه** اشتهر القول بين المعربين ان كاد اثباتها نفي
ونفيها اثبات فاذا قيل كاد يفعل فمعناه انه لم يفعله واذا قيل لم يكد يفعل فمعناه انه فعله ودليل الاول
وان كادوا ليفتنونك وقوله كادت النفس ان تفيض عليه مذ ثوى حشو ريطة وبرود ودليل
الثاني وما كادوا يفعلون وقد جعل المعري ذلك لغزا فقال انحوي هذا العصر ما هي لفظة جرت
في لساني جرهم وثمود اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت وان اثبتت قامت مقام جحود والصواب ان
حكمها حكم سائر الافعال في ان نفيها نفي واثباتها اثبات وبيانه ان معناها المقاربة ولا شك ان معنى كاد
يفعل قارب الفعل وان معنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل فخبرها منفي دائما اما اذا كانت منفية فواضح لانه
اذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل ودليله اذا اخرج يده لم يكد يراها ولهذا كان
ابلغ من ان يقال لم يرها لان من لم ير قد يقارب الرؤية واما اذا كانت المقاربة مثبتة فلان الاخبار بقرب
الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله والا لكان الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله اذ لا يحسن في العرف
ان يقال لمن صلى قارب الصلاة وان كان ما صلى حتى قارب الصلاة ولا فرق فيما ذكرناه بين كاد ويكاد فان اورد
على ذلك وما كادوا يفعلون مع انهم قد فعلوا اذ المراد بالفعل الذبح وقد قال تعالى فذبحوها فالجواب انه اخبار
عن حالهم في اول الامر فانهم كانوا اولا بعداء من ذبحها بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم ولما كثر
استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل اولا ثم فعله بعد ذلك توهم ان هذا الفعل بعينه هو
الدال على حصول الفعل وليس كذلك وانما فهم حصول الفعل من دليل اخر كما فهم في الاية من قوله تعالى فذبحوها

هذا ما ذكره ابن هشام في المغني وهو حاصل ما ذكره الرضي عليه من اسلافه **تتمة** لما ذكره من مسائل
هذا الباب **وتختص عسى واوشك** دون سائر اخواتها **باستغنائها عن الخبر** ومثلها اخلولق
ولم يذكره لانه لم يذكره مع اخواته فيه فقد ذهب لخفته الى المنع ذلك فيه وانما يستغنيان عن الخبر
في ما اذا وليهما ان والفعل **نحو عسى ان يقوم زيد** واوشك ان يذهب عمرو فان وصلتها في موضع
رفع بهما على الفاعلية ولا تحتاجان الى خبر وظاهر كلامه انهما عند ان الفعل في ذلك تامان وذهب ابن مالك
الى انهما ناقصتان سدت ان وصلتها مسد جزئيها كما في احسب الناس ان يتركوا قال الدماميني احسن من حسب
خرجت في ذلك عن اصلها وهو ظاهر عبارة المصنف رحمه الله **تنبيهان الاول** انما يتعين استغناء الفعلين
المذكورين عن الخبر في الحالة المذكورة اذا لم يل الفعل الذي بعد ان ظاهر يصح رفعه به نحو عسى ان يقوم
واوشك ان تقعد فان وليه ظاهر بالصفة المذكورة كما اللحم لم يتعين ذلك بل جاز فيه ثلاثة
اوجه احدها ما ذكر والثاني الوجهان الاخيران فيها اذا تقدم الاسم وذلك نحو عسى ان يقوم زيد سابق
بيانهما وعلى هذا يكون الاسم مبتدأ مؤخرا والاخير الثالث ان يكون ما بعد الفعل الذي بعد ان مرفوعا
بعسى اسما لها وان والفعل في موضع نصب على الخبرية لعسى مقدما على اسمها فتكون ناقصة والفعل
بعد ان فاعله ضمير يعود على فاعل عسى وجاز عوده عليه وان تاخر لتقدمه رتبة ومنع الشلوبين
هذا الوجه لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر واجازه المبرد والسيرافي والفارسي ويظهر اثر الخلاف
في التانيث والتثنية والجمع فتقول على مذهب غير الشلوبين عسى ان يقوما الزيدان وعسى ان يقوموا
الزيدون وعسى ان يقمن الهندات فتاتي بضمير في الفعل لان الظاهر ليس بمرفوع به بل هو مرفوع
بعسى وعلى راي الشلوبين يجب ان تقول عسى ان يقوم الزيدان وعسى ان يقوم الزيدون وعسى
ان تقوم الهندات فلا تاتي في الفعل بضمير لانه رفع الظاهر الذي بعده **الثاني** يجوز ان تقول العامة
كما عهدت في المثل المذكور فيحتمل الاضمار في عسى على اعمال الثاني فتكون ناقصة قال ابن هشام في المغني
وفيه نظر لان احد الفعلين جامد وسيأتي ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا جامد وغيره **الثالث**
اذا قلت عسى ان يضرب زيد عمرا امتنع كون زيد اسم عسى اجماعا لئلا يلزم الفصل بين صلة ان
ومعمولها وهو عمرا بالاجنبي وهو زيد ونظيره قولك عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا قاله في المغني
واذا تقدم على احد الفعلين المذكورين اسما و**ثلث** في عسى مثلا **نحو زيد عسى ان يقوم فلك**
وجهان احدهما **اعمالها** اي عسى **في ضمير زيد** فتكون مسندة اليه وهو اسمها **فما بعدها** وهو ان
والفعل في موضع نصب على انه **خبرها** فتكون ناقصة وهذه لغة تميم **و**الثاني **تفريغها عنه** اي تجريدها
عن ضمير زيد في المثال المذكور **فما بعدها** وهو ان والفعل **اسم** مؤول **مغن عن الخبر** فتكون مسندة
اليه وهي حينئذ تامة **ويظهر اثر ذلك** اي المذكور من الوجهين **في حال التانيث والتثنية والجمع**

المذكور والمؤنث فعلى الوجه الاول وهو وجه الاضمار تقول هند عست ان تقوم فهند مبتدا
وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند وان تقوم في موضع نصب على انه خبر
عسى وعسى ومعمولاها في موضع رفع على انه خبر المبتدا والزيدان عسيا ان يقوما فالزيدان مبتدا
وعسى فعل ماض ناقص والالف المتصلة بها اسمها وان يقوما خبرها وجملة عسى ومعموليها خبر
المبتدا والزيدون عسوا ان يقوموا كذلك والهندات عسين ان يقمن كذلك وعلى الوجه الثاني
وهو التفريغ عن الضمير تقول هند عسى ان تقوم والزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان
يقوموا والهندات عسى ان يقمن فتفرد عسى وتفرغه عن الضمير في امثلة الجميع وهي تامة وان الفعل
بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها وهي وما بعدها في موضع رفع على الخبرية للمبتدا قبلها وهو
الافصح وبه جاء التنزيل قال تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء
عسى ان يكن خيرا منهن فائدة يجوز في سين عسى اذا اسند الى ضمير كسر سينها نحو فهل عسيتم ان توليتم
قرا نافع بالكسر وغيره بالفتح وهو المختار وهنا انقضى كلام المص رحمه الله تعالى في النوع الاول من انواع
المعربات من الاسماء وهو ما يرفع لا غير ثم شرع في النوع الثاني منها وهو ما هو منصوب لا غير
فقال النوع الثاني من انواع المعربات من الاسماء ما هو منصوب لا غير وهو ثمانية بدليل الاستقرا
ولما كان الاصل فيها هو المفاعيل الخمسة وكان المفعول به اكثرها استعمالا واشهرها ذكرا وامكنها
في النصب لشدة احتياجه اليه لانه الذي يلتبس لولا النصب بالفاعل قدمه باداة تامة فقال الاول
المفعول به وبقال له المفعول على حذف الصلة قال ابن هشام جرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول
واطلقوا لم يريدوا الا المفعول به لما كان اكثر المفاعيل دورا خففوا اسمه وانما كان حق ذلك ان لا يصدق
الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق انتهى
والضمير في به يرجع الى الموصول في المفعول الى الذي يفعل به الفعل وكذا في المفعول له ومعه وفيه وهو
الاسم الفضلة وهي عبارة عما يسوغ حذفه من اجزاء الكلام مطلقا الا لعارض قال ابن مالك في شرح
العمدة هي عبارة عما زاد على ركني الاسناد كالمفعول والحال والتمييز فخرج بها العمدة وهي ما لا يسوغ
حذفه من اجزاء الكلام الا بدليل وشملت جميع المنصوبات الاصل منها والمحمول عليه وقوله الواقع
عليه الفعل اخرج سائر المنصوبات اما بقية المفاعيل فلانه لا يقال في شيء منها ان الفعل اوقع عليه
بل يقال في المفعول المطلق انه اوقع وفي غيره ان الفعل اوقع له او معه او فيه واما غيرها فظاهر والمراد
بوقوع الفعل عليه تعلقه به بلا واسطة بحيث لا يعقل الا به نفيا كان او اثباتا فسقط ما قيل من انه
غير جامع لخروج نحو ما ضربت زيدا ولا تضرب عمرا او حدث منه او خلق الله العالم فان قيل ذكر
الوقوع واراد التعلق حقيقة ام مجاز لا سبيل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثاني لعدم الاتصال

المنصوبات

المفعول به

معنى الفضلة

بينهما اذ قيل وقوع الفعل على الشيء في عرف النحاة عبارة عن التعلق المذكور فيكون ارادة التعلق من الوقوع
حقيقة عرفية فلا يلزم دعوى الوضع وبيان الاتصال او يقال الوقوع لا ينفك عن التعلق ويكون التعلق لازما
للوقوع فذكر الملزوم واريد اللازم هذا وانما اشتغل عن اضافة الفعل الى الفاعل كما فعل ابن الحاجب
بجعل القصد هو الجنس فان فائدة اضافته اليه ما ذكره من اخراج مثل زيد ضرب بناء الفعل للمفعول
فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ومثل ذلك خارج بالفضلة فانه عمدة ولم يفعل ايضا لكان يستلزم ان يكون
فائدته خروج الفعل عن المعنى الاصطلاحي في مفهوم اسناد الوقوع اليه عن التجوز وشمول التعريف للمفعول غير
الفعل عن التكلف فبطل قول بعضهم انه لا فائدة فيه والاصل اي الراجح في المفعول الذي ينبغي ان يكون عليه
ان لم يمنع مانع تاخره عنه اي عن الفعل وعن الفاعل ايضا بدليل ما في كلامه ان الاصل في الفاعل تقدمه
على المفعول لكن يعرض لهما وجوب او جواز لان طلب الفعل للمسند اليه الذي لا يتم الا به اشد من طلبه للفضلة
ولان الفاعل ينشئ الفعل والمفعول يرده ومتعلقه فالفعل ينشا عن الفاعل ثم يصل الى المفعول وقد
يجب هذا الاصل في مسائل احداها ان يكون الفعل مؤكدا بالنون الثقيلة او الخفيفة فلا يقال الجنين قال
الرضي ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا على ظاهر الامر على ان الفعل غير مهتم بالكلام مع غير
مبتدا على الصدر ومع تاكيد الفعل مؤذنا بكونه مهتما فيتنافيان في الظاهر انتهى فان قلت فقد قال ابن مالك
في العفو والرفع والنصب لجعل اعرابها بتقدم معمول الفعل المؤكد بالنون عليه قلت اجيب باحتمال ان يكون الحكم
المذكور مقيدا بما في الاخيرة وانه يجوز التقديم في الضرورة الثانية ان يحصل بتقديمه التباس بالمبتدا
نحو ضربي زيدا عبده الثالثة ان يكون الفعل تعجبا نحو ما احسن زيدا فلا يجوز زيدا ما احسن لان التعجب فيه
في معنى الرابعة ان يكون الفعل صلة لحرف مصدري عامل نحو كرهت ان تضرب زيدا فلا يجوز ان تضرب
زيدا كرهت لان الصلة لا تتقدم على الموصول ولا يفصل بين الموصول الحرفي وصلته الخامسة ان يكون الفعل مقرونا
بلام الابتداء نحو ليحب الله المحسنين فلا يجوز المحسنين ليحب الله هذا ان لم يجعل فان جعلت جاز التقديم
نحو ان زيدا عمرا ليضرب لان لام القسم نحو والله لا وان الحق فلا يجوز والله الحق لا قولن السادسة ان يكون
المفعول ان وصلتها نحو عرفت انك فاضل فلا يجوز انك عرفت فاضل واختلف في علة ذلك فقيل كراهة الابتداء
بان المفتوحة لئلا تلتبس بان التي بمعنى لعل وقيل لئلا تلتبس بان المكسورة ولا تدفع الفتحة الخفية هذا
الالتباس فان قلت هلا اجتنبوا هذا اللبس عند وقوع ان وصلتها مجرورة باللام المقدرة بل الجار او مثل
قولك انك فاضل اكرمتك قلت اجيب بان ذلك لا يقع في محاورة لان المقصود التعليل وهو حاصل على كل
تقدير سواء ظن السامع انها مفتوحة واللام مقدرة او ظنها مكسورة وذلك لان التعليل مستفاد من
اللام المقدرة ومع الكسر مستفاد من كونها جملة مستانفة بان المكسورة تقع في مثل ذلك جوابا للسؤال
عن العلة مقدرة فقولك اكرم زيدا انه فاضل ولا تكرم عمرا انه جاهل كانه قيل لم اكرمه او لم لا اكرمه فقيل انه فاضل

اوان جاهل فاعتقد واهذا اللبس من الفتح والكسر لكونه لا يوقع في خلاف الغرض المطلوب ولا يلزم من ذلك
اعتقاد حيث يكون موقعا في خلاف الغرض المطلوب ولا يلزم من ذلك اعتقاد حيث يكون موقعا في خلاف
الغرض ويقدم اي المفعول به على الفعل لقوته في العمل وليس ذلك خاصا بالمفعول به بل المفاعيل كلها
الا المفعول معه سواء في ذلك ولذا عبر عنه في التسهيل بمنصوب الفعل فيتقدم جوازا حيث لا موجب
لتقدمه ولا مانع منه لافادة الحصر اي حصر فعل الفاعل في المفعول نحو زيدا ضربت اي لا عمرا او بعضه
بحسب ما يقتضيه المقام هذا قول الجمهور وكان اهل البيان يطبقون عليه وخالف في ذلك ابن الحاجب
وتبعه ابو حيان قال ابن الحاجب في شرح المفصل الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس وهم واستدل
على ذلك بقوله تعالى فاعبد الله مخلصا له الدين ثم قال بل الله فاعبد ورد هذا الاستدلال بان مخلصا
اغنى عن افادة الحصر في الاية الاولى ولو لم يكن فما المانع من ذكر المحصور في محل بغير صيغة الحصر كما قال تعالى
واعبدوا ربكم وقال ان لا تعبدوا الا اياه بل قوله بل الله فاعبد من اقوى ادلة الاختصاص فان قبلها لئن
اشركت ليحبطن عملك فلو لم يكن للاختصاص وكان معناها اعبد الله لما حصل الاضراب الذي هو معنى
بل واعترض ابو حيان على مدعي الاختصاص بنحو افغير الله تامروني اعبد واجيب بانه لما كان من اشرك بالله غيره
كانه لم يعبد الله كان امرهم بالشرك كانه امر بتخصيص غير الله بالعبادة ورد صاحب الفلك الدائر الاختصاص
بقوله تعالى كلا هدينا ونوحا هدينا من قبل وهو من اقوى ما رد به واجيب بانه لا يدعي فيه اللازم بل الغلبة
وقد يخرج الشيء عن الغالب قال الشيخ بهاء الدين السبكي وقد اجتمع الاختصاص وعدمه في اية واحدة وهي
اغير الله تدعون ان كنتم صادقين بل اياه تدعون فان التقديم في الاولى قطعا ليس للاختصاص وفي اياه
قطعا للاختصاص انتهى وعلى قول الجمهور فشرطه ان لا يكون التقديم مستحقا
تنبيه المشهور ان الحصر والاختصاص مترادفان واختار تقي الدين السبكي الفرق بينهما فقال اشتهر
كلام الناس في ان تقديم المعمول يفيد الاختصاص وقد يفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر وليس
كذلك وانما الاختصاص شيء والحصر شيء اخر والفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظ الحصر وانما عبروا بالاختصاص
والفرق بينهما ان الحصر نفي غير المذكور واثبات المذكور والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوصيته
من غير تعرض لنفي غيره انتهى وقوله ان الفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظ الحصر ممنوع فقد ذكرها غير واحد
وهذه مسئلة بيانية تطفلنا بها تبعا للمصنف رحمه الله والا فالتقديم والتاخير اللذان يلزم النحوي النظر
فيهما انما هما المستفاد من الجواز والوجوب فقط لا ذكر فوائدهما وجوبا في مسئلتين اشار الى الاولى بقوله
للزومه الصدر اي صدر الكلام وذلك اذا تضمن معنى الاستفهام نحو من ضربت او الشرط نحو ايا ما تدعو على
او اضيف الى ما تضمن معنى احدهما نحو غلام ايهم ضربت غلام من تضرب اضرب الثانية ان يقع عامله
بعد فاء الجزاء في جواب اما وليس للعامل منصوب غيره مقدم عليها نحو فاما اليتيم فلا تقهر ويقدم

اما نحو زيدا بثيابك فكبر وعمرا فاما اليوم فاضرب زيدا تنبيهان الاول منع الكوفيون تقديم المفعول
في نحو زيدا اغلامه ضرب لانه متاخر في التقديم من وجوه احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثاني
بالنظر الى ضرب لانه عامله والثالث بالنظر الى مفعول ضرب لانه معموله فيلي الضمير المتصل بغلامه
كانه لاسم قبله بخلاف قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه لان المنصوب متاخر من جهة المفعول به فقط
وبخلاف زيدا ضرب غلامه لانه متاخر من جهة المعمولية والمفعولية ومنعوا ايضا غلامه او غلام اخيه ضرب
زيد وما اداه اعتمد على ان في الاول ضمير زيد لان المفسر فيها هو الفاعل ولا يجوز ان تقدمه قبل
المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا وليس
متقدما تقديرا بخلاف ضرب غلامه زيد فانه في رتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه ومنعوا ايضا
طعامك اكل الا زيد لانك حذفت الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذي هو فضلة
وذلك بان قدمته على الفعل واجاز ذلك البصريون في المسائل الخمس قال الرضي عليه من الله الرضا وهو
الحق اكتفاء بالتقديم اللفظي في الاولى وكان رتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وحده
اي الفاعل اجز تاما الحصل به ضمير المفسر فنقول ان تقديم غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وغلامه
واقع في التقديم بعيب عن الواقع بعد عامله ولان المستثنى بالا يسد في الاخير مسد الفاعل والعمدة
السماع بما اسمع ومنظر الاول قوله كعبا اخوه نهى فانقاد منتهيا . ولو ابى باء بالتخليد في سقر ونظير
الثانية قوله واليه بالفا الذي الفا الحمد يشتكي بسعيه المغرور ونظير الثالثة قوله سبحوا بها واغراها
ركبت عنز بحدج جملا . ونظير الرابعة قوله . ما شاء ان شاء ربي والذي هو لم . يشا فلست تراه ناشيا
ابدا ونظير الخامسة قوله ما المرء ينفع الا ربه نفعه م يستعمل الغير اسم امال وعنز بالعين المهملة
وسكون النون ثم زاي معجمة في البيت الثالث اسم امراة من طسم سبب تحمل هاهى هودج والظفر بها
بالقول والفعل فقالت هذا اشر يوم لحجر من نكر للسباور وشر منصوب على الظرفية ركبت اي ركبت
في شر يوم بها والحدج بكسر الحاء المهملة وسكون الدال المهملة ثم جيم مركب للنسا كالمحفة فان قلت المقدم
في المسئلة مفعول به وهذا ظرف زمان فهما متغايران قلت المسئلة مفروضة في اعم من المفعول به لان
التقديم ليس مختصا به كما تقدم الثاني الناصب للمفعول به اما فعل متعد نحو وورث سليمان داود
او اسم فاعل نحو ان الله بالغ امره او اسم مفعول نحو زيد معطى غلامه درهما او اسم فعل نحو عليكم انفسكم
او مصدر نحو ولولا دفع الله الناس واما اسم التفضيل فلا ينصب المفعول به وان كان متعديا وكذا
الصفة المشبهة لانها لا تشتق الا من لازم والاصل كون الناصب مذكورا كما في هذه الامثلة وقد يضمر
جوازا اذا دل عليه دليل حالي او مقالي كقوله تعالى قالوا خيرا اي انزل ربنا خيرا لمن قال ماذا انزل
ربكم والثاني نحو قولك لمن قال اهب لسفر مكة باضمار تريد او وجوبا وذلك فيما نصب على الاشتغال نحو

حذف ناصب المفعول

ان اضربت او على النداء نحو يا عبد الله سياتي الكلام عليهما او على الاختصاص نحو نحن العرب اقرى الناس
للضيف باضمار اخص او على التحذير بإياك نحو اياك والاسد اي اياك باعد واحذر الاسد او بغيرها بشرط
عطف او تكرار نحو راسك والسيف اي باعد واحذر والاسد الاسد وعلى الاغراء بشرط احدهما نحو
المروءة والنجدة ونحو اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح باضمار الزم **الثاني** مما
هو منصوب لا غير **المفعول المطلق** سمي بذلك لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة من غير تقييده بحرف
ثم كما صنع الزمخشري وابن الحاجب على المفعول به تحقيق بقية المفاعيل فلا يقال فيها الا مفعول به او له او فيه
او معه واما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل واحد من الخمسة وهو ما اي نفعل الغائية ولم يسند
اليه ذلك الفعل ويتعلق به تعلقا مخصوصا فان قلت هذا انتقض بمفعول ما لم يسم فاعله فانه مفعول
ولم يتحد التعريف قلت اجيب بان اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا اصطلاحا
قال ابن هشام وهذه التسمية للبصريين واما غيرهم فلا يسمى المفعول **وهو مصدر يؤكد عامله**
الناصب له وان لم يكن مشتقا منه ويؤكده له باعتبار حدثية المفهوم منه مطابقة ان كان مصدرا او تضمنا
ان كان غيره ويسمى هذا النوع مبهما **او المبين لنوعه او عدده** اي نوع عامله او عدده وذلك باعتبار
الحدث المفهوم منه على حد ما تقرر ويسمى كل من هذين النوعين مختصا وموقتا ويدخل في قوله عدده
الواحد لانه عدد بالاجماع وخرج بقوله يؤكد عامله الجزء المصدر في نحو قمت اجلالا لك لا اذا كرهت ضربك
لانتفاء التوكيد وبيان العدد ونحو البحور الثاني في كرهت البحور البحور فانه وان كان مؤكدا لكن لا لعامله
ولا يرد على الحد المفعول به في نحو كرهت كرهي لان المراد بكون المصدر مؤكدا لعامله او مبينا لنوعه
او عدده كونه كذلك بحسب كلا اللفظ كما نبه عليه ابن الحاجب في شرحه وكلاهو على تقدير كونه مفعولا
به ليس بهذه المثابة نعم يرد عليه الخبر في نحو ضربي ضرب بان وضربت ضرب اليم فانه مبين للعدد في
الاول وللنوع في الثاني او صفة باليم وهو منصوب به وكذا الحال المؤكدة لعاملها اذا كانت مصدرا مؤكدا
وليس حدا لعلا كما افاده ابن هشام في الاوضح لسلم من ذلك **تنبيه** مثل بعضهم الاخذ نحو خلق الله
السموات فان السموات مفعول مطلق على الصواب وليس مصدرا ثم يقع المورد باحتمال
ذهاب الى ما عليه الجمهور من انها مفعول به لا مفعول مطلق القائل بانها مفعول مطلق جماعة من الائمة
منهم الشيخ عبد القاهر الجرجاني وفخر الدين الرازي وجار الله الزمخشري وابو عمرو بن الحاجب وجمال
الدين بن هشام قالوا لان المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا
كضربت زيدا فزيد كان موجودا قبل الضرب ولذا فعلت به الضرب والمفعول المطلق ما كان فعل الفاعل
فيه هو فعل ايجاده كالسموات في خلق الله السموات فانها لم تكن موجودة بل عدما محضا وانما اوجدها
وخلصها من العدم فكانت مفعولا مطلقا لا مفعولا به قال ابن هشام والذي غر اكثر النحويين في هذه

المسند انهم يمثلون المفعول المطلق بافعال العباد وهم انما يجري على ايديهم انشاء الافعال لا الذوات فتوهموا
ان المفعول المطلق لا يكون الا حدثا ولو مثلوا بافعال الله تعالى لظهر لهم انه لا يختص بذلك لان الله تعالى
موجد للافعال والذوات جميعا قال وكذا البحث في انشات كتابا وعملت خيرا انتهى واجاب الجمهور بان المفعول
به بالنسبة الى فعل غير الايجاد يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه شيئا اخر فان اشترط وجوده
غير الوجود لتستدعي ثبوت الموصوف اولا واما المفعول بالنسبة الى الايجاد فلا يقتضي ان يكون موجودا
ثم اوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضي ان لا يكون موجودا اولا اذ اللازم تحصيل الحاصل واما اللازم كونه موجودا
قبل الفعل على كل حال فهو دعوى لا دليل عليها **نحو ضربت ضربا** مثال للمفعول المطلق المؤكد لعامله ومثله
نحو فقدت عليهما او الله انبتكم من الارض نباتا فوصل العامل فيهما الفعل المذكور او مقدر بمعناه في لفظه
قولان الاول هو مقتضى كلام سيبويه على ما نقل الاستهل وهو مذهب المازني والمبرد والسيرافي
وهو مقتضى الترجيح عليه من اسم الرضا ونسبه ابن يعيش الى الاكثرين لانه لما كان في معناه وصل اليه كما وصل
الى ما هو من لفظه ولان الاصل عدم التقدير بل منه هو له للجادة اليه والثاني هو مذهب الجمهور كما
قال ابن عقيل لان الكثير كون المصدر من اللفظ للفعل وكونه بغير لفظه قليل فيحمل القليل على الكثير
او ضربت ضرب الامير مثال للمفعول المطلق المبين لنوعه وهو عطف على ضربت ضربا بتقدير او ضربت
ضرب الامير بحذف الموصوف من الصفة ومثله ضربته ضربا شديدا او ضربته الضرب اي الضرب المعهود
فلو اريد بالضرب الجنس كان من قبيل المؤكد على ما ذكره بعض المتاخرين **او ضربت ضربتين** مثال
للمفعول المطلق المبين لعدده ومثله ضربته ضربة واحدة وضربته ضربات وقد ينوب عن المصدر غيره
من صفته نحو اشتمل الصماء او ضميره نحو عبد الله اظنه جالسا او نحو عبد الله او اشارة اليه كضربته ذلك
الضرب ولا يشترط كونها متبعة بالمصدر خلافا لابن مالك باشتراطه وقد يقول العرب ظننت ذلك
تشيرون به الى الظن او مرادف له نحو شنئته بغضا واحببته مقتا او مشارك له في مادته وهو في الاشتقاق اسم
مصدر نحو اغتسل غسلا او اسم عين او اسم والله انبتكم من الارض نباتا او مصدر لفعل اخر نحو وتبتل اليه
تبتيلا والاصل اغتسالا او انباتا وتبتلا او دال على نوع منه كقعد القرفصاء ورجع القهقرى والاصل
قعد القعدة القرفصاء ورجع الرجعة القهقرى او دال على عدده كضربته عشر ضربات فاجلدوهم ثمانين
جلدة او على آلته كضربته سوطا او سوطين او اسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط وضربتين بسوط
وضربات بسوط او كلا نحو فلا تميلوا كل الميل او بعض نحو ولو تقول علينا بعض الاقاويل او ما الاستفهامية
نحو ما تضرب زيدا اي اي ضرب تضرب زيدا او ما الشرطية نحو ما شئت قم اي اي قيام شئت فقم
والمصدر **المؤكد** لعامله لا يثنى ولا يجمع بل هو **مفرد دائما** بالاتفاق قال الرضي لان المراد بالتاكيد ما تضمنه
الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هي هي والقضية الماهية من حيث هي هي

يكون مع قطع النظر عن تعلقها كثرتها والتثنية والجمع لا يمكنان الا مع النظر الى كثرتها فانتفيا انتهى واما المعدود
فيثنى ويجمع باتفاق لان العدد يكون اثنين فصاعدا وفي المصدر النوعي خلاف بين النحويين فمنهم
من ذهب الى جواز تثنيته وجمعه قياسا لحصول ما يكون معه التثنية والجمع اذ النوع المتميز اذا انضم اليه
نوع اخر ثبت الامر الذي يكون به التثنية واذا انضم اليه نوعان فصاعدا حصل ما يكون به الجمع فيجوز ان يقول
ضربته ضربتين اي نوعين [illegible] ومنهم من منع في غير المسموع وهو ظاهر مذهب سيبويه واختاره
الشلوبين والاول هو المشهور تنبيه عامل المفعول المطلق اما مصدر نحو سيرك السير الحثيث متعب
او ما اشتق منه من فعل نحو وكلم الله موسى تكليما او وصف نحو والصافات صفا او اسم مفعول نحو الخبز
ماكول اكلا ويشترط في الفعل التصرف والتمام وعدم الالغاء فلا يقال ما احسن زيدا احسانا ولا احسن
بزيد احسانا خلافا للجرمي لعدم التصرف فيهما وكان واخواتها لا مصدر لها فلا يقال كان زيد قائما كونا
على خلاف فيه [illegible] ظننته قائما جزم به في التصريح ويشترط في الوصف ان يكون دالا على الحدوث
فلا يجوز زيد حسن وجهه حسنا ولا اقوم منك قياما واما قوله اما الملوك فانت اليوم الامهم لؤما
وابيضهم سربال طباخ فلؤما منصوب بمحذوف وفي الوصف خلاف صاحب البديع ولا ينصب بغير الثلاثة فلا يقال
[illegible] الرجل علما ان علما مفعول مطلق منصوب بالرجل على تاويله
بالعالم قال ابو حيان وغيره وهو على تمييز لا على المفعول به اي الرجل بالكامل اي انت الكامل علما وليس
مفعولا مطلقا ثم هو اعني المفعول المطلق يجوز حذف عامله لدليل مقالي او حالي كقولك للقادم او لمن
قال ما قدمت خير مقدم اي قدمت [illegible] ومنع ابن مالك في عامل المؤكد قال لانه انما جيء به لتقوية
وتقرير معناه والحذف مناف لها ورده ابنه بانه قد حذف جوازا في نحو انت سيرا سيرا ويجب في نحو
سيرا سيرا [illegible] سقيا ورعيا وتعقبه ابن عقيل بان ما ذكر ليس من التاكيد في شيء لان المصدر فيه نائب
مناب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع
الجمع بينه وبين المؤكد انتهى قال ابن هشام في بعض حواشيه على التسهيل والحق ان المصدر النائب عن
عامله من قسم المصدر المؤكد ويجب حذف عامله اي المفعول المطلق سماعا فلا يقاس عليه لانه لا ضابط
له يعرف به وذلك في مصادر كثيرة في استعمالهم يحفظونها بحذف افعالها ولم تسمع افعالها مع
كثرتها واحتياجهم اليها فدل على وجوب حذف ناصبها [illegible]
من حيث انه يجمعها انها في المعنى معللة بالكثرة الا انه لم يهتد على ضابط يعرف به ما كثر مما لم يكثر
احتيج الى السماع فلذلك اسند الحذف اليه نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا
وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا [illegible]
[illegible] بعدها ما يبينها او يعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول بها بحرف جر او باضافة المصدر

اعراب ابن الحاجب علما

اليه

اليه فلينتبه مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وحمدت الله حمدا و
شكرت الله شكرا [illegible] في الخطبة البكائية نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامي فضله
وامتنانه حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء [illegible] بالاضافة او بحرف جر فاعل نحو كتاب الله وصبغة الله
ونحو [illegible] او مفعول نحو فضرب الرقاب ونحو سبحان الله ونحو شكرا له وعجبا لك [illegible]
النوع [illegible] فيجب حذف العامل في جميع هذه قياسا اذ قد عرف له
ضابط كلي كما ذكرنا [illegible] لان حق الفعل والمفعول ان يتصلا بالفعل
واستحسن حذف الفعل في بعض المواضع اما لابانة القصد الى المعمول [illegible] موضع الحذف
والمجيء اي الفعل كما في نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا لك ومعاذ الله وسبحان الله واما للتقدم ما يدل
عليه نحو كتاب الله وصبغة الله او لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بسرعة كلبيك [illegible] المصدر
[illegible] من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم [illegible] بعد المصدر
[illegible] بالاضافة او بحرف جر فيجب اظهار الفعل [illegible] كتبت كتاب
الله وعهدت عهد الله [illegible] انتهى [illegible]
[illegible] يكون خبرا الا انشاء اذا كان انشاء كان المصدر والفعل [illegible]
[illegible] بالمصدر [illegible] بالفعل لم يجز ان يذكر
المصدر انتهى وليس بشيء [illegible] في الخطبة المذكورة من كلام امير المؤمنين عليه السلام [illegible]
وهو من الفصاحة بحيث لا يخفى تنبيه من جملة المصادر المذكورة مصادر لم توضع افعالها اصلا
[illegible] وهي ثلاثة انواع احدها ما يستعمل [illegible]
[illegible]
[illegible] الثاني ما يستعمل
مضافا [illegible]
[illegible] الثالث ما يستعمل [illegible]
[illegible]
[illegible] ويجب حذفه قياسا فيما علم [illegible]
[illegible] الفعل [illegible]
[illegible] جملة
[illegible] كانت نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اي فاما تمنون منا او تفدون
فداء [illegible] فشدوا الوثاق [illegible]

تفصيل هذا المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء او ضربية كقولك فيه نكتب فقراءة بعدا وسماعة
ليشرع علما انما ابيعا او اما اطلاقا عنه بقوله لا جهدن فاما درسا واما افتراء نحو يخشى واما وقوع السؤال
والاصل فيه فيوقع تفصيل لعاقبة الجهد اي الاستماع اما البالغ وانما وجب الحذف في هذه الصورة لوجود
القرينة وهي نصب المفعول المطلق للاشعار بالعامل المحذوف وسد الجملة المتقدمة مسده لمناسبتها له
من جهة انه تفصيل لكنه منا او تفصيل لعاقبة مضمون جملة كقولك فيه سفرا قريبا او بعيدا و منها
ما وقع مؤكدا لنفسه او لغيره فالاول هو الواقع بعد جملة هي نص في معناه لا تحتمل من المصادر غيره نحو له علي
الف درهم اعترافا فجملة له علي الف نص في الاعتراف لا يتطرق اليها احتمال غيره فالمصدر الظاهر بعدها وهو
اعترافا مؤكد للاعتراف الذي تضمنته الجملة كما ان المصدر مؤكد لنفسه في نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد ههنا
مضمون المفرد اي الفعل من دون الفاعل لان الفعل يصدق على المطلق النص على الضرب الحاصل ساكنا
فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها لا يقال مضمون الجملة ثبوت الالف
عليه ومفهوم الاعتراف مطلق لانا نقول هذا المطلق مندرج في ذلك المقيد فهو ايضا مضمون الجملة
ويسمى مؤكدا لنفسه لانه عينه لذلك المعنى فكان المؤكد نفسه وقدم في الرفع خبر المبتدأ محذوف
اي هذا الكلام اعترافا والثاني هو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره فتصير به نصا نحو زيد قائم حقا
فجملة زيد قائم قبل ذكر المصدر كانت محتملة لان تكون مضمونا ثابتا بحسب الواقع فيكون حقا
ولا يكون مضمونها غير ثابت في الواقع فيكون غير حق فلما جاء المصدر المذكور صارت به نصا في الحقية
ويسمى مؤكدا لغيره لانه يجعل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا فهو مؤثر والمؤكد مؤثر والمؤثر غير المتأثر
وانما وجب الحذف في هاتين الصورتين لوجود القرينة وهي نصب المصدر فيهما للاشعار بالحذف
وسد الجملتين مسدها لمناسبتها ظاهرة تنبيه الاصح كما في التسهيل منع تقديمهما على الجملة
فلا يقال اعترافا له علي الف ولا حقا زيد قائم لان العامل فيهما فعل مقدر مفسر مضمون الجملة اي
اعترف بذلك اعترافا واحقه حقا ولا ياتي ذلك الا بعد تمام الجملة فالاصح ما ذكرنا ويدعي ابن ابان تكافؤ
كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل فلا يتقدم المصدران لانهما
معنى الفعل فلا يتقدم المصدران لضعف العامل ولا يكون ثابتا من هذا الباب و منها ما وقع
محصورا منفيا بالا او بانما او مكررا بعد اسم لا يصح حمله عليه فالاول ما انت الا سيرا وانما انت سيرا و
الثاني نحو زيد سيرا سيرا والتقدير ما انت الا تسير سيرا وانما انت تسير سيرا وزيد يسير سيرا
ولم يجئ ذلك معرفا نحو ما انت الا سير البريد بتقدير السير السير فالاسم الذي جاء بعده المصدر في هذه
الامثلة اسم عين والمصدر لا يصح ان يكون خبرا عنه فوجب الحذف فكان للقرينة الحالية وهي نصب
المصدر للاشعار بالحذف وكما مع عدم صلاحية الخبرية لو رفع و قيام الا وانما في الاولى وطرفي التكرير في

في الثاني مقام الحذف بشهادة ان الاول لو لم يكن ثم راجع الى التكرير في الاثبات ولما قامت الا وانما مقام
لما فيه الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير فان لم يكن المصدر محصورا ولا مكررا لم يجب الحذف نحو انت تسير سيرا
وان شئت حذفت فقلت انت سيرا وقد كان العامل خبرا عن اسم معنى لم يحتج الى الاضمار نحو امرك سير سير
المصدر على الخبرية نحو انما سيرك سير البريد لان الفعل يكون خبرا عن اسم عين كما تقدم على الاصح وجوب
الحذف في هذه الصورة بان المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل
منه ولزومه ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان المضارع يستعمل في بعض المواضع للدوام نحو
نحو قولك الله يقبض ويبسط وفلان يعطي ويمنع لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة له على زمان فلما
كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا ولكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد
او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم الحذف وكذا وقع في باب المبتدأ ما يناسب
هذا وذلك انه قال الاصل في سلام عليك سلمت سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي
المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل يدل على الحدوث هذا هو النحو الا الاعتراض
و منها ما وقع علاجيا للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه نحو مررت به فاذا له
صوت صوت حمار نصب صوت حمار وقع علاجيا للتشبيه بعد جملة هي قوله فاذا له صوت وهي مشتملة على
الاسم الذي بمعنى المصدر وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له والمجرور
على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة السابقة وبين المصدر تدل عليه الجملة المتقدمة
وكذا الذي هو مقيد عند ما هو واجب حذفه والاصل له صوت يصوت صوت حمار اي يصوت حمار ثم
مقام المصدر كما في انبت نباتا وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدر
ويجب الرفع في نحو له علم علم الفقهاء لان العلم ليس علاجيا اذ العلاجي ما كان من افعال الجوارح وفي نحو
صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة وفي نحو فاذا في الدار صوت صوت حمار لعدم اشتمالها على صاحبه ونحو حمار لعدم
تقدم صاحبه فيهما ويجوز النصب فيهما على الحال من الضمير المستتر في الظرف وان كان نكرة جاز فيه
الرفع على البدلية والصفة وان يكون خبر المحذوف وان كان معرفة امتنعت الصفة الا في الضرورة
والجار فيها التخليل على تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافئان او احدهما ارجح فذهب ابن خروف الى ان الرفع
ارجح لان الثاني ليس هو الاول والنصب سالم من هذا المجاز وابن عصفور الى انهما متكافئان لان في النصب
التقدير والاصل عدمه و منها ما وقع مثنى دالا على التكرير والتكثير نحو لبيك وهو مثنى مصدر لب
بالمكان اذا اقام به ويجوز ان يكون مصدر لب بمعنى لب فيكون محذوف الزوائد والوجه الاول لان الاصل
عدم الحذف فالاصل الب لك البابين اي اقيم على طاعتك لبابا كثيرا البابا متكررا او ليس المراد خصوص
الاثنين وجعلت التثنية دالة على التكثير لانها اول تضعيف العدد وزعم يونس ان لبيك مفرد كلديك

واصل لبيك عند سيبويه لبين فابدلت الباء الاخيرة ياء لثقل التضعيف ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم صارت ياء لاضافتها
الى الضمير كلديك وعليك وسعديك معطوف على لبيك اي اسعدك اسعادين ولا تستعمل سعديك منفردا وتستعمل
لبيك بدونه ومثل ذلك دواليك اي تداول المداولتين وحنانيك اي تحنن تحننين وهذاذيك اي اسرع
اسراعين وهجاجيك اي كف كفين وعامل هذين عامل لبيك من معناها وعامل البواقي من لفظها وانما
وجب الحذف في ذلك لوجود القرينة وهي النصب المشعر بالحذف وقيام التكرير مقام المحذوف كذا قيل
ورد بان التكرير لا يصلح لذلك لكونه لا يعني بانه ينوب عن اللفظ المحذوف ثم يرد نحو فارجع البصر
كرتين لانه مصدر مثنى بمعنى التكرير ولا يجب حذف عامله قال الرضي ليس بمع المصدر المثنى من الضوابط
التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير نحو ارجع البصر كرتين اي رجعا كثيرا متكررا
او كان لغير التكرير نحو ارجع البصر كرتين اي رجعا كثيرا متكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربتين اي مختلفتين
بل الضابط لوجوب الحذف في هذه الامثلة اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا من قبل انتهى وجميع هذه المصادر
لا يتصرف لانه لم يستعمل لها افعال واما البواقي فهي مشتق من لبيك نحو سبحان الله ويستعمل من قبلهم
تتمة وما يجب حذف العامل فيه قياسا ما كان توبيخا سواء كان مع استفهام او لا كقوله ارضى ووردان
الخطوب بنو شيبتي وامكى ودانتني الحديد وقوله حمولا لها الا يمين لا تربع بشبيبة لسباب البلاد
والجد قال الدماميني ولا مانع من ان يقال الهمزة للتوبيخ هنا لا حقيقة كما تخلفت همزة الاستفهام الحقيقي
انتهى ولك ان تقول لا مانع ولكن المراد من عدم الاستفهام عدمه لفظا وتقديرا وانما وجب الحذف فيه لقيام القرينة
وهي النصب مسد الحال وهو سببية التوبيخ مسد المحذوف **الثالث** ما يرد منصوبا لا غير **المفعول له** ويقال
له المفعول لاجله والمفعول من اجله **وهو الاسم المنصوب بفعل** اصطلاحا او شبهه من مصدر او وصف
كما سياتي **فعل** ذلك الفعل لاجله اي الحدث على طريقة الاستخدام **لتحصيله** اي لتحصيل الفعل له
او حصوله اي وجوده فقوله المنصوب كالجنس يشمل جميع المنصوبات وما بعده مخرج لما عدا المحدود
فالاول وهو ما فعل الفعل لتحصيله **نحو ضربته تاديبا** فتاديبا مفعول له لانه منصوب بفعل وهو ضربت
وفعل الفعل اي الحدث وهو الضرب لتحصيله فان قيل التاديب عين الضرب فكيف يحصل به قيل انه
يحصل به ما تضمنه التاديب وهو التاديب وانما نصب التاديب لتضمنه التاديب قال بعض المحققين
ويكفيه امتناع ضربته تاديبا كما صرح به الرضي نقلا عن النحاة فالجواب منع ان التاديب عين الضرب بل
هو حدث التاديب والضرب سبب لاحداثه ووسيلته انتهى **و**الثاني وهو ما فعل الفعل لحصوله
نحو قعدت عن الحرب جبنا فجبنا مفعول له منصوب بقعدت وفعل الفعل وهو القعود لحصوله
فالمفعول له هو السبب الحامل للفاعل على الفعل سواء كان علة غائية للفعل متاخرا عنه في الوجود
كالتاديب للضرب او علة متقدمة له في الوجود كالجبن للقعود والاول يكون علة للفعل بحسب الوجود

الذهني

الذهني فلا ثابت له بين التاديب والضرب رابطة ذهنا وخارجا وبين الجبن والقعود رابطة خارجية
فقط **تنبيه** قيل هذا الحد المذكور منظور لان النصب حكم والحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد
الماخوذ فيه الحكم المذكور واجيب بمنع تسليم ان تصور النصب الذي هو الحكم فرع تصور المحدود لان
النصب لا يحصر فيه فلا يتوقف على تصور المحدود ليكون موقوفا على الحد نعم نصب المحدود يتوقف تصوره على تصور
المحدود الا ان الماخوذ في التعريف ليس نصب المحدود بل مطلق النصب ولو سلم فيكفي في الحكم التصور بوجه اخر غير
الحد فليتامل ثم لا يخفى ما في هذا الحد ايضا من ارتكاب الاستخدام المنافي للحدود الا بصلاح والتبيين فقد قيل لا
يتجوز في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهورة منها فيها **ويشترط** في نصبه عند الجمهور **كونه مصدرا**
لانه علة للفعل والعلل انما تكون بالمصادر لا بالذوات ومنع يونس انه لا يوجد من العرب يقولون اما العبيد
فذو عبيد بنصب العبيد الاول اي فذو عبيد بنصب العبيد الاول لكونه مفعولا له والمعنى مهما يذكر شخص لاجل
العبيد فهو ذو عبيد لا غير فالعبيد علة للذكر نحو ذلك سيبويه وقال انه على الحال كما في الجماء الغفير
وانما اجازه على ضعف اذا لم يرد بعبيد باعيانهم قال الغلو وثلث اما البصرة فلا بصرة لك واما الحرب فلا حرب
لك لم يجز لاختصاصهما وانما الزجاج على تقدير اما تملك العبيد اي مهما يذكر شخص من اجل تملك العبيد فذو عبيد
وهذا كله راعاة للمصدر وجعله بعضهم مفعولا به اي مهما تذكر العبيد **نحو ابغاها وقتا** بان يكون وقع
الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طمعا او قعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث آخر زمان
المصدر كجئتك خوفا من فراره او بالعكس كجئتك اصلاحا لك وهذا الشرط اشترطه الاعلم وجماعة
من المتاخرين ولم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين **وفاعلا** بان يكون فاعله وفاعل عامله واحدا
كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مفعول له وفاعله وفاعل الجعل
واحد وهم الكفار وهذا الشرط راى المتاخرين ولم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين ايضا كما قال الرضي
وهو يقتضي ان يحضا قال البعض الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب الاشتراك وهو عليه فيكون انتصاب خوفا وطمعا
من قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا على المفعول له من غير حاجة الى تكلف تقدير ارادة خوفكم وطمعكم
او الى جعل الخوف والطمع بمعنى الاخافة والاطماع او جعل انتصابهما على الحالية لا على المفعول له واستدل الرضي
على عدم اشتراطه بقول امير المؤمنين علي كرم الله وجهه في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة
واستتماما للبلية وانجازا للعدة المعطى للنظرة هو الله تعالى وقد يشترط الاتحاد ثاول هذا ايضا
كما قاله الرضي وحاصل ما ذكره المصنف من الشروط الثلاثة كونه مصدرا واتحاد زمانه وزمان عامله والفاعل عليها
وزاد بعضهم رابعا وهو ان يكون مصدرا قلبيا كالرغبة في نحو جئتك رغبة في اكرامك فلا يجوز جئتك
قراءة للعلم لان القراءة من افعال اللسان قال الشاطبي وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان
افعال اللسان قال الشاطبي وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لانا افعال الجوارح لا تجتمع في الزمان

مع الفعل المعلل انتهى ولم يشترط ذلك الفارسي فاجاز جئتك ضرب زيد عمرا لفقد احد الشروط المذكورة يجب جر التعليل
بعض اللام ونحوها مما يفهم معناها من من والباء وفي والكاف وكي وحتى يعلى ومن ثم اشارة الى المكان الاعتباري
اشارة الى المكان الاعتباري كما تقدم اي من اجل اعتبار الشروط المذكورة جر باللام في نحو قوله تعالى
والارض وضعها للانام لفقد المصدرية فان الانام علة للوضع وليس مصدرا فلذلك جر باللام ومثله
قوله ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجل هرة وفي نحو تهيأت اليوم للسفر غدا لفقد اتحاد الوقت فان
وقت التهيؤ غير وقت السفر ومثل قول بعضهم كلما العود انه يجري اسناهن عزا اي لاجل الغير وقول الشاعر
فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل وفي نحو جئتك لمجيئك اياي لفقد اتحاد
الفاعل فان فاعل المجيء المتكلم ومثله قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات احلت لهم
ولتكبروا كما هداكم ولتكبروا الله على ما هداكم اي لهدايته اياكم وقول الشاعر واني لتعروني لذكراك هزة كما
انتفض العصفور بلله القطر تنبيهات الاول الشروط المذكورة معتبرة في جواز النصب لا في وجوبه بمعنى
حتى ان المستوفي لجميعها يجوز جره بحرف التعليل سواء كان مجردا من ال والاضافة ام مضافا ام محلى بال
لكن الارجح في الاول النصب وفي الثالث الجر وسيبويه في الثاني وينقل عن ابي موسى الجزولي منعه في المحلى بال
قال الشاعر ... الثاني ناصب المفعول له عند بعضهم الحدث الذي نصب المفعول به
الصالح في الاصل حرف جر لانه جواب له والجواب يجب ان يناسب السؤال فاذا قلت جئت فكان المخاطب قال لم جئتني
لم جئت فقلت اعلاما لك اي لاعلام لاجل الاعلام الا انه اسقط اللام ونصب لعدم افتقاره اليه في مثل ابتغاء الثواب
تصدقت له لان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها هذا مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين
واكثر المتاخرين وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا انه مفعول مطلق ولذلك لم يترجم له استغناء بباب
المصدر عنه ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه واجب الاضمار لسد المصدر مسده وقال
الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه ملاق له في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل قعدت جلوسا
ان اعترض هذا فكان على الحكم ... لا يعد المفعول له مشابها له بل انه قال بمذهب جمهور البصريين
وهو الصحيح كان عليه اوفق السنة المنصوب بنزع الخافض كما سيلوح ان قال بمذهب الزجاج والكوفيين كان
عليه ان يدرجه تحت المفعول المطلق كما فعله الكوفيون الثالث صرح جمع للمفعول المطلق ان نحو جئت
لاجلك ليس مفعولا له لانه ليس منصوبا فقد اختص فيما المنصوب وقد اختص في المحل المنصوب فلم
يمنعه لما اقتضاه كلامه ايضا لانه عد المفعول له من نوع المنصوب لا غير فلا يكون هذا مفعولا له عندهم
راى القوم بل هو عندهم مفعول به بواسطة حرف الجر وذهب ابن الحاجب الى انه مفعول له ولا اشاحة في الاصطلاح
الرابع ما يذكر منصوبا لا غير المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفعل مصاحبا له في صدور
الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه نائب الفاعل اسند اليه المفعول كما اسند الى المجرور

في المفعول

في المفعول به والمفعول له والمفعول فيه والضمير المجرور عايد على ال وعبر عنه بنصبه بما جرى بعض النحاة من اسم
الفعل الى اللازم النصب وذكر منصوبا جرى على ما اصطلح عليه في الكافية والمذهب بعضهم في قوله لم لقطع
بينكم على قراءة النصب وقيل الوجه انه يجعل من قبيل قعدت بين العبد والعروات فان نائب الفاعل فيه ضمير
راجع الى مصدره اي جعل الجعل لان بين لا يلزم الظرفية لا ينوب عن الفاعل فعلى هذا يكون معناه الذي فعل
الفعل بمصاحبته على ان يكون نائب الفاعل ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور عايد على الموصول كما في
الفعل به الصيانه وغيرها قال بعض المحققين والظاهر ان ذلك كله باعتبار الاصل لان المفعول معه في الاصطلاح
اسم لهذا النوع كالحيوان الناطق على الانسان ويسماه سيبويه بمفعول به المفعول به على ان الباء بمعنى مع وهو
المذكور بعد واو المعية اي التي بمعنى مع لمصاحبة معمول فعل الظرف لغو متعلق بالمذكور اي الذي ذكر بعد الواو
لاجل المصاحبة سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء
كان ذلك الفعل لفظا ظاهرا كالمثالين او معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع فقوله المذكور جنس لما يجنس
وقوله بعد واو المعية يخرج المذكور بعد واو العطف نحو جاء زيد وعمرو وقوله لمصاحبة معمول فعل يخرج نحو كل
رجل وضيعته فلا يجوز نصب ضيعته خلافا للصيمري فانه وان كان مذكورا بعد واو المعية لكن لا لاجل
مصاحبة معمول فعل قال الرضي ونعني بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد نحو
في ضربت زيدا وعمرا مشاركة للمتكلم في السير في وقت واحد اي وقع سيرهما معا فقولك سرت انا وزيد بالعطف
مشاركة في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد انتهى ولذلك رد عليه نحو سرت والطريق فانه يصح
المفعول معه مع عدم المشاركة للمخاطب في السير الماء زيد وبه صرح نجم الدين سعيد في شرح
الحاجب بان المراد بالمصاحبة هنا المصاحبة المطلقة سواء لم يكن ثم تشريك في الحكم نحو سرت والطريق
او كان ثم تشريك لكن لا يكون مقصودا بل القصد الى مطلق المصاحبة نحو جئت انا وزيد انتهى والقول بالمشاركة
هو اشتراط الاخفش ولم يشترطها غيره بل اعتبر واطلاق المصاحبة هو الصحيح تنبيهات الاول قال بعض
المحققين في نحو احد المذكورين لعلم لم يقل الاسم المذكور لعلم يقل الاسم المذكور اختيارا لما ذهب اليه
صدر الافاضل تلميذ الزمخشري من ان المفعول معه يجي جملة كما في قولك جاءني زيد والشمس طالعة فاذا تلا
ان يكون من التاويل في هذا المثال جئت ادعوا الحالية فان ابن جني قال الحال في جاء زيد والشمس طالعة عند جنسه
كالحال المفردة السببية كزيد بالدار قائما تماسكا بما قال ابن جني يجوز بعض ان يكون الثاني
نسيان فيه نكتة وكلام ان شاء الله تعالى الثاني اختلف في عامل المفعول معه على حسب ثلاثة اقوال احدها
ما ذهب اليه الجمهور من ان العامل ما تقدمه من فعل او ما فيه معنى الفعل وحروفه نحو الصمت وحرف
استوى الماء والخشبة واسم الفاعل كانا سائر والنيل واسم المفعول نحو الناقة متروكة وفصيلها وانما لا يقدر
فصل الواو بينهما كما لا تفصل الا في الاستثناء الثاني ما ذهب اليه الزجاج من انه فعل محذوف بعد الواو

فاذا قلت جاء البرد والطيالسة فكانك قلت جاء البرد ولابس الطيالسة وقيل بان الاختيار خلاف الاصل
الثالث ما ذهب اليه الكوفيون من انه الخلاف اي مخالفة الثاني للاول في اعرابه فيكون اعرابه ورد بان الاحالة على العامل
المعنوي انما يصار اليه عند عدم اللفظي الرابع ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر في جماعة من انه بنفس الواو ورد
بانه لو كان كذلك لاتصل الضمير بها كما يتصل بسائر الحروف الناصبة مع انه لا يقال سرت وك الخامس ما ذهب اليه
الاخفش من ان انتصابه على الظرفية وذلك لان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية والواو في الاصل
حرف فلم يحتمل النصب اعطي ما بعدها عاريته كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعرابه بنفس غير كما قيل في لا
عند بعض الاوائل ان الاصل غير فلما ثم انيب الا عن غير فنقل الاعراب لما بعدها ورد بانه لو كان كذلك
لجاز النصب في كل ... معطوفها ... الثالث لا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف
ولا بغيره فلا يقال قام زيد واليوم عمرو وان جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها لان الواو هنا
نزلت منزلة الجار والمجرور من الجار فيمتنع الفصل بينهما اما المدخل الجمع ولا يتقدم المفعول معه على عامله كما لا يتقدم
سائر المفاعيل فلا يقال ... لان اصل الواو للعطف والمعطوف تابع فحفظ التأخير ولمراعاة
الرضي عليه من اسرار النحاة ... منعا من تقديم المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب
لان ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل جائز نحو زيد وعمرو ... ولا يتقدم على المصاحب ايضا
فلا يقال ... ابن جني ... بقول الشاعر ... ثلاث خصال ...
عنها ... اكتبه ... والنسوة اللقيا على ... نصب النسوة واللقب
... واللقب والنسوة ... لان من اللقب ما يكون لغير النسوة قال ابن مالك في شرح
الكافية ... لاحتمال جعل الواو فيها عاطفة ... وفي الاول ظاهر
واما الثاني فعلى ان يكون ... واللقب والنسوة ثم حذف ناصب النسوة كما حذف ناصب العيون
من قوله ... ثم تقدم العطف ... ولا يتقدم على العامل المكاتب
معا ... بمثل ... المفعول معه ما فيه العامل لفظا بقوله نحو سرت
وزيدا او ما فيه العامل معنى بقوله ما لك وزيدا اي ما تصنع وزيدا ومثله كيف انت وزيدا وقدره
سيبويه بلفظ الكون في المثالين ... مع كيف فقال الاصل ما كنت
وزيدا او كيف تكون وزيدا واختلف في تقديره ذلك هل هو مقصود ام غير مقصود وزعم السيرافي انه
غير مقصود ... ان ... سيبويه قال ... دخلها
معنى التحقير والانكار وليست ... الاستفهام كان فيها الماضي
والمضارع واختلف ... على انها ... في موضع نصب
على الحال واما ... بعضهم انها ... عن الحال والصحيحان كان تامة

ويكون

وكيف وما في موضع نصب خبرها او التقدير على اي حال كنت او تكون مع زيد وهو مذهب ابن خروف قال في
التصريح تنبيه نحو هذا لك وابال ممنوع من جهة ان الكلام لم يذكر فيه فعل ولا عامل عمله واسم الاشارة
وحرف الجر المتعلق بالاستقرار لا يعمل فيه ... خلافا لابي علي قال ابن هشام واما قول سيبويه
واما هذا لك وابال فقبيح لانه لم يذكر فعلا ولا في معناه فقالوا انه اراد بالقبيح الممتنع انتهى قال ابن مالك
... التعبير بالقبيح عن الامتناع قال الدماميني في شرح التسهيل ... الناصب في ذلك
فعل مخففا كما في ما لك وزيدا فان تلك جارية بالاتفاق وهذه نظيرها ... اعمال اللفظ انتهى
واجيب بان التقدير في ما لك وزيدا ... الاستفهامية التي هي بالافعال اولى ... والجار
والمجرور لا ... بخلاف هذا لك وابال فانه ليس فيه الانواع ... انتهى وحيث امتاز به
هذا المثال من نحو ... الفعل لفظا وانما ذكر ... تمهيد الحكم الذي بعده وهو قوله والعطف
في المثالين الاولين ... كل جملة اسمية او فعلية بعدها الرابع
وقبل الواو ضمير متصل مرفوع او مجرور ... ضمير منفصل او فاصل ما ارجح اما في الاول فلان العطف
على الضمير المرفوع المتصل لا يحسن الا بعد تاكيده بضمير منفصل او بفاصل ما واما في الثاني فلان العطف على
الضمير المجرور لا يجوز الا بعد اعادة الجار الا في الضرورة وهو مذهب البصريين وظاهر كلام المصنف في باب العطف
واما الكوفيون فيجيزونه في السعة ... ويونس ... لكن باختيار ... ذكره مع انه
لا يحل بحصر الضعف ... في المثالين جماعة منهم ابن الحاجب وابن هشام في القطر والعطف في
المثال الاخير ... من كل جملة اسمية او فعلية بعدها الرابع وقبل الواو ضمير متصل
مرفوع مؤكد بضمير منفصل سائغ ... على المفعول معه ... على العطف ... الرضي بين ان
يقصد النص على المصاحبة فيجب النصب ... والصحيح والعطف
في نحو ضربت زيدا وعمرا واجب اتفاقا لان اصل الواو ... المفعول معه هو العطف وانما يعدل
عن العطف الى النصب ... على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في نحو جاء زيد وعمرو يحتمل ...
الرجلين في المجيء ويحتمل ... ففي المثال المذكور لا يمكن التنصيص
بالنصب على المصاحبة لكون النصب ... العطف الذي هو الاصل انتهى قال الرضي ...
المصنف في الحاشية ونقل الاتفاق عليه ... ان بعضهم حمل ... المثال على العطف
وبعضهم ... وقال ابن هشام في المغني ... يجيء ... عطفا على المفعول
وكونه مفعولا معه انتهى تنبيهات الاول ... بعد الواو حالات ... ذكرها المصنف
احدها ما يمتنع فيه العطف من جهة المعنى نحو ... وطلوع الشمس لان العطف يقتضي التشريك
في المجيء وطلوع الشمس ... من جهة المعنى كقوله ... تكونوا انتم

ربنا ابكم مكان الكلمتين من الطلاب لان المذكور في النحو ابيكم والمخاطبون هم المامورون بذلك واذا عطفت كان
المعنى ربكم قد امركم وابيكم وذلك خلاف المقصود قاله ابن مالك ومقتضى هذا التعليل امتناع العطف ثم
الثالثة ما يترجح فيه العطف مع جواز النصب على المعية مرجوحا نحو جاء زيد وعمرو لان العطف هو الاصل وقد امكن
بلا ضعف كما قيل والالف والذي يظهر ان قصد التنصيص على المصاحبة وجب النصب لان العطف وان كان اصلا
يحتمل غيره المعية لعدم ... وهو التنصيص على المصاحبة والاول الرابعة ما يمتنع فيه العطف والمفعول معه كقوله
علفتها تبنا وماء باردا وقوله وزججن الحواجب والعيونا اما امتناع العطف فلانتفاء المشاركة لان الماء
لا يشارك التبن في العلف والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج لان تزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها
واما امتناع المفعول معه فلانتفاء المعية في البيت الاول وانتفاء فائدة الاعلام بها في الثاني اذ الماء
لا يصاحب التبن في العلف ومن المعلوم ان العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة في الاعلام بذلك ويجب
في ذلك اضمار فعل ناصب للاسم على انه مفعول به اي وسقيتها ماء وكحلن العيون الثاني اختلف
في المفعول معه فذهب قوم الى انه قياسي مطلقا وهو المختار وذهب بعضهم الى انه سماعي لا يجاوز فيه
السماع ونقل ابن هشام الخضراوي عن بعضهم التفصيل بين ما لا يجوز فيه العطف نحو سرت انا
والنيل فيكون مقيسا وبين ما جاز فيه العطف حقيقة نحو جئت انا وزيد فيكون سماعيا وقيل في المسئلة
غير ذلك الثالث اذا وقع بعد المفعول معه خبر المبتدا او حال الطالب بما قبله نحو كنت وزيدا كالاخ وجاء البرد
والطيالسة ... خبر المبتدا او حال الطالب الخبر نحو كنت وزيدا كالاخ وجاء البرد والطيالسة شديدا وقيل
عدم المطابقة ... على حكم ما قبل المعطوف نحو كنت وزيد كالاخوين وجاء البرد والطيالسة شديدين
نظرا الى المعنى والى الاصل الواو ... وذلك ابن كيسان ... ابن حيان وابن هشام قال والسماع ...
فائدة ... في التنزيل ... فاجمعوا امركم وشركاءكم في قراءة السبعة فاجمعوا
بقطع الهمزة وشركاءكم بالنصب يحتمل ... وان تكون عاطفة مفرد على مفرد بتقدير مضاف
اي وامر شركائكم ... الوجهين
اي اجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني ... جمع
جمع ما لا ... قال ابن هشام في المغني ... من الاسناد
لانه خلاف الاصل الخامس ما يسمى المفعول فيه ويسمى بذلك لانه ... واصطلاح
كوفيين ويسميه البصريون ظرفا لانه محل ... ويسميه الكشاف
واصحابه صفة وهو اسم زمان او اسم مكان مبهم وهو ما افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه وهو اسماء
الجهات الست نحو امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت ... لا ابهام ولا افتقار كناحية
وجهة واسماء المقادير كميل وفرسخ ويريد باطلاق اسم الزمان اشارة الى ان المبهم والمختص فيه سواء

ويعني

ويعني بالمبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين كحين ووقت ومدة وساعة على جهة التاكيد المعنوي لانه لا يزيد
على دلالة الفعل والمختص بخلافه كاسماء الايام واما المعدود فمن قبيل المختص لانه ما له مقدار خلافا لبعضهم
او ما كان مبنيا من المصدر اي اسم الزمان او المكان المبهم ما عرض له الدلالة على احدهما وهو اربعة كاسماء
منصوب صفة اسم بفعل اصطلاحا او شبهه بفعل في دلالة الفعل والطلب اللغوي اي تحدث على طريق الا تخفى
كالمفعول فيه اي في ذلك الاسم والذي يفعله فهو بحسب دلالة اللفظ وقد ... في هذه العبارة
من حيث التصريح بمتعلق الظرف الذي هو ... نصوا على وجوب حذفه تامل قوله اسم
زمان او مكان كالجنس يصدق على اسم الزمان من قولنا جئت ... واسم المكان من قولنا مكانا حسن
... منصوب بفعل يخرج نحو ذلك ... يوم الجمعة يخرج بما بعده فان الشهود
وان كان لا يكون الا في الجمعة لكن الذي يدل عليه اللفظ شهود المتكلم اياه لا انه فيه وقد يرد على هذا الحد ما
في المفعول له فالمفعول فيه من اسم الزمان المبهم نحو سرت ... ومن المختص نحو جئت يوم الجمعة وهو اسم
من الاجتماع كانه يسمى بذلك لاجتماع الناس فيه هذا هو المشهور في اللغة وجاء في الحديث عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه سمي بذلك لان آدم عليه السلام جمع فيه خلقه وقيل لان سائر المخلوقات
اجتمع خلقها وفرغ منه يوم الجمعة وقيل لان اسعد بن زرارة لما جمع بالانصار فصلى بهم وذكرهم سموه
الجمعة حين اجتمعوا اليه فعلى هذا فالاسم اسلامي وقيل غير ذلك ومن اسم المكان نحو جلست خلف
زيد ومثله جلست امامك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت هذه الجهات الست باعتبار
الكائن في المكان فان له ست جهات وما هو نحوها في الابهام والافتقار نحو جلست ناحية زيد واما
ما اي اسم الزمان او المكان ما عرضت دلالته عليه فاربعة كما ذكرنا احدها اسماء العدد المميز بها نحو
سرت عشرين يوما مثال لما عرضت له اسمية الزمان او سرت عشرين فرسخا مثال لما عرضت له اسمية
المكان الثاني ما انيب عنه من كلية او جزئية كسرت جميع اليوم جميع الفرسخ او كل اليوم كل الفرسخ او بعض اليوم
بعض الفرسخ او نصف اليوم نصف الفرسخ الثالث ما كان صفة للزمان او المكان نحو جلست طويلا من الدهر
شرقي الدار الرابع ما كان مخفوضا باضافة احدهما ثم حذف المضاف واقيم ... الغالب
في هذا النائب ان يكون مصدرا وفي المنوب عنه ان يكون زمانا ولا بد من كونه معينا للوقت او المقدار نحو
جئتك صلاة العصر ... وانتظرته حلب ناقة وقد يكون النائب اسم عين نحو لا اكلمه القارظين
والاصل مدة غيبة القارظين وهو تثنية قارظ بالظاء المشالة وهو الذي يجني القرظ بفتح القاف
والراء وهو شيء يدبغ به قال الجوهري ... القارظ العنزي وهما قارظان كلاهما من عنزة خرجا
في طلب القرظ فلم يرجعا وطالت غيبتهما قاله في التصريح تنبيهات الاول عد بعضهم ما اشبه الجهات
الست في الابهام والافتقار جانب ومكان ... بانه ما يعين معه التصريح بفي وبمكان ...

ليس على اطلاقه لان المتعدى اليه لا بد ان يكون مشتقا من الحدث الواقع فيه نحو … مكان القائل
او مشتقا من مصدر بمعنى الاستقرار نحو قعدت مكانه قاله الرضي في الثاني واعترضه الدماميني بانه لا
يحتاج اليه ثبت الثاني الصالح للانتصاب على الظرفية من اسماء المكان نوعان احدهما المبهم وسيأتي تفصيله
الثاني ما الحدث مادته ومادة عامله ويعني بالمادة الحروف الاصلية ولا يبعد ذلك من مواقعه في المعنى
كقوله تعالى وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع وشذ قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط
الثريا ان لم يكن عامله مستقرا او نحوه فان لم يعمل في المقعد قعد وزجر في المزجر وناط في المناط لم يكن شذ
شذوذ الثالث ما هو ظرف من غير اسماء الزمان والمكان كقولهم احقا انك ذاهب وجهد رأيك
انك ذاهب والاصل في حق وفي جهد رأيك ومنهم من ينطق بهذا الاصل قال الجوهري … وذلك
شاذ لا يقاس عليه واما نحو دخلت الدار ما وقع فيه اسم المكان غير المبهم منصوبا بعد دخلت فمفعول
به على القول الاصح لا مفعول فيه فلا يقتضى به وكونه مفعولا به اما على الاتساع باجراء القاصر مجرى
المتعدى بنفسه من حيث اسقاط الواسطة ونصبه وهو مذهب الفارسي وطائفة واختاره ابن مالك
ونقله السيوطي او على الاصل لا على الاتساع نظرا الى ان دخل متعد وهو مذهب الاخفش ونقله الرضي
الى الجرمي وعليه ينبغي حمل كلام المص لانه سمى المنصوب على الاتساع باسقاط الجار المنصوب بنزع الخافض
ويجعله شبيها بالمفعول به لا قسما منه كما يدل عليه تقسيمه وفي المسئلة قول ثالث وهو ان النصب
في نحو ذلك على الظرفية تشبيها له بالمبهم وهو مذهب الشلوبين ونقله السيوطي عن بعضهم الجمهور وبعضهم
المحققين تنبيه قال الرضي الذي ارى ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل
خرجت في يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف في اللفظ
والمعنى على ما كان وكذا المفعول له … استغفرت … الا … حرف الجر
في … الباقين … الجر … في غير المواضع الثلاث
انتهى وعلى هذا كان على المص جعل المفعول فيه داخلا تحت المنصوب بنزع الخافض كما قلناه في المفعول له
فتامل وههنا انتهى الكلام على المفاعيل بانواعها فائدة حصر النحاة المفاعيل في هذه الخمسة … الالة
عليه من اسرارها … تجعل الحال والمستثنى داخلين في المفاعيل فيقال الحال مفعول مع …
الى … الذي هو مضمون … المستثنى هو المفعول …
… التخفيف في التسمية انتهى قال بعض المحققين ولا يبعد ان يقال ان المفعول له …
به الفعل … والحال … لان … بواسطة … فاعلا او مفعولا به وكذا
المستثنى لان … بواسطة … على سبيل الاتفاق … نظير …
جعل النصب في المفاعيل … تابعا انتهى السادس ما هو منصوب لا غير المنصوب بنزع

المنصوب بنزع الخافض

الخافض ونصبه على المفعول به في الحقيقة لان سقوط الخافض لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط
خافض بل من حيث ان العامل الذي كان الجار معه طالبا له المجرور من اللفظ ظهر اثره لزوال ما كان يمنعه
فاذا لم يكن في الكلام ما يقتضي النصب من فعل او شبهه لم يجز النصب ولكنهم لم يدخلوه في باب لانه لا يدخل
تحت المفعول به لكونهم ليس مفعولا به على الاتساع ولا مشاحة في الاصطلاح وهو الاسم الصريح
او المؤول وهذا كالجنس يشمل جميع الاسماء الصريحة والمؤولة وقوله المنصوب اخرج ما عدا المنصوب
ويشملها جميعا قوله بفعل لازم او شبهه او كثيرا ما يكتفي عن ذكره بذكر الفعل بتقدير حرف جر اخرج جميع
المنصوبات ما عدا المحدود وبعض افراد المفعول له … فعل لازم على قول الجمهور كما مر في هذا الحد
ما سوى المفعول له ففيه ايضا انه لا يطرد ولا ينعكس اما عدم اطراده فلدخول بعض افراد المفعول له على
قول الجمهور كما لا يخفى … التنبيه على ذلك واما عدم انعكاسه فلعدم دخول
المنصوب بفعل متعد الى اثنين احدهما بنفسه والآخر بواسطة حرف جر … وهو جار في القياسي والسماعي
معا والى احدهما باحد الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر والى الآخر بواسطة حرف جر …
فقط … فيكون تقديره … وهو اي المنصوب بنزع الخافض قياسي مع ان وان
المصدريتين بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الثانية وانما كان معهما قياسيا لاستطالتهما بصلتهما
نحو قوله تعالى اوعجبتم ان جاءكم ذكر من ربكم مثال لما هو مع ان المخففة النون اي من ان جاءكم ومثله قوله
يمنون عليك ان اسلموا اي بان والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي اي في ان بل الله يمن عليكم ان هداكم
ونطمع ان يدخلنا ربنا ونحو عجبت انك قائم مثال لما هو مع ان المشددة النون اي من انك قائم
ومثله قوله تعالى وان المساجد لله اي لان وهذه الامثلة كلها للمنصوب بفعل لازم واما المنصوب
بالمتعدى الى اثنين احدهما بنفسه والآخر بحرف جر … فالاول نحو … والثاني
نحو يعدكم انكم اذا متم هذا في القياسي واما السماعي … المنصوب بالمتعدى الى اثنين
احدهما باحد الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر والثاني بحرف جر …
ان يكرمني واكرمته انه صالح وعجبت زيدا ان ضرب … انه مظلوم …
… ان تحذف … تنبيهات الاول اشترط ابن مالك
في حذف الجار مع ان وان تعين الجار ليؤمن اللبس … رغبت ان تفعل … هو
في ان تفعل او عن ان تفعل واستشكله ابن هشام في المغني بقوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن بحذف
الجار مع ان المفسرين اختلفوا في المراد واجاب في المغني بانه انما حذف الجار للقرينة المعينة وانما
اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها فالاختلاف في الحقيقة في
القرينة انتهى واجاب الدماميني … بانه اراد الابهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن …

ومن يرغب عنهن لقلة امالهن ونفرتهن واستحسنه بعضهم قال لان من شرط امن اللبس يقول الزاهد فيه اللبس
لم يجز الحذف وعند ابن احد الابهام لا يحصل اللبس فيجوز الحذف لاجله انتهى ومما يحتمل الامرين قول الشاعر ويرغب
ان يبني المعالي خالد ويرغب ان يرضى صنيع الالائم انتهى ابن السيد فان قدرت في اولا وعن ثانيا فمدح
وان عكس فذم ولا يجوز ان يقدر فيهما معا لما بين المعنيين من التناقض الثاني ما ذهب اليه المصنف من كون محل ان
وان وصلتهما بعد نزع الخافض نصبا هو مذهب الخليل واكثر النحويين حملا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب
مما نزع منه الخافض وجوز سيبويه ان يكون المحل جرا فقال بعدما حكى قول الخليل ولو قال انسان انه جر
لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه ابوك ومن منع سيبويه هذا انشاد قال الثالث وهو انه يحتمل الامرين
واما نقل جماعة منهم ابن مالك وصاحب البسيط ان الخليل يرى ان الموضع جر وان سيبويه يرى انه نصب
فسهو كما قاله ابن هشام في المغني ورجح الرضي كونه نصبا وضعف الجر عن ان يعمل مضمرا الا فيما شذ نحو الله
ونحو قوله عليه اشارت كليب بالاكف الاصابع وقال ابن هشام ومما استشهد
له على الجر قوله وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا وان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاتقون
اصلها لا تدعوا مع الله احدا لان المساجد لله وفاتقون لان هذه امتكم امة واحدة ولا يجوز تقديم المنصوب
الفعل عليه الا كان ان وصلتها لا تقول ان زيدا فاضل عرفت وقوله وما زرت ليلى ان تكون حبيبة الي ولا دين
بها انا طالبه معه مخفوض بين عطفا على محل ان تكون واصله لان تكون ويجاب بانه عطف على توهم
دخول اللام وقد يعترض بان الحمل على العطف على المحل اظهر من الحمل على العطف على التوهم ويجاب بان القواعد
لا تثبت بالمحتملات انتهى الثالث قال ابن هشام اهمل النحويون ذكر كي هنا مع تجويزهم في نحو جئت كي
تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكي تكرمني جائز واكثرهم
بعدها لا تجتمع معها الا لام العلة لانه لا يدخل عليها جار غيرها انتهى وقد اشبهها ما في الارجح والجلع
وسماعي في غير ذلك اي في غير ان وان وكي يجوز بعد السماع وهو اما شعر كقوله تمرون الديار ولم
تعوجوا كلامكم علي اذن حرام اي بالديار او على الديار والاول اولى لكثرته وقوله تحن فتبدي ما بها من
صبابة واخفي الذي لولا الاسى لقضاني اي لقضى علي ونثر كقوله لاقعدن لهم صراطك المستقيم
ولا تعزموا عقدة النكاح وان تسترضعوا اولادكم قال الاشموني والاصح في هذا ان يقال ضمن الاول معنى الزم
اي تلزمون الذي الا الاسى ولا تنووا عقدة النكاح وان تطلبوا
اولادكم حتى لا يحمل على الشذوذ كما تضمن الفعل معنى غيره فيتعدى تعديته ما تضمن معناه نحو فليحذر الذين يخالفون
عن امره اي يعدلون انتهى وقال المصنف في شرح الاربعين التضمين اولى من الحمل على النصب بنزع الخافض
فان التضمين اكثر وروده في اللغة واوفق مسلكا انتهى او لكثرته في الاستعمال نحو ذهبت الشام اي الى الشام
لانهم كانوا يتجوزون فيها كثيرا فاجابوا الاخبار عن ذهابهم اليها غالبا بالحذف للجار تخفيفا وذهب سيبويه

وجماعة الى انه منصوب على الظرفية تشبيها له بالمبهم المختص من اسماء المكان ورجح الرضي الاتفاق على ذلك ب
تنبيهات الاول من السماعي المنصوب الثالث من باب اختار فيتعدى بحرف الجر الحذف شاملا له كالذي تقدم
ويعني بباب اختار كل فعل يتعدى الى اثنين احدهما بنفسه والاخر بالجار كاختار نحو قوله تعالى واختار موسى
قومه سبعين رجلا اي من قومه وامر نحو قوله امرتك الخير فافعل ما امرت به وقد جمع فيه بين الاستعمالين
وسمي نحو نهيت زيدا القبيح اي عن القبيح واستغفر كقوله استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد
اليه الوجه والعمل وقال ابن الطراوة والسهيلي ان الوجه في استغفر ان يتعدى الى الثاني بنفسه وتعديه
بمن انما هو لتضمنه معنى استنبت وعلقوا ابن هشام في المغني وكنى كنيته ابا عبد الله اي بابي عبد الله
وسمى كقوله وسميته يحيى ليحيى فلم يكن لامر قضاه الله في الناس من يد اي بيحيى ودعا بمعنى سمى كقوله
دعتني اخاها ام عمرو ولم اكن اخاها ولم ارضع لها بلبان اي باخيها وصدق بالتخفيف كقوله تعالى
صدقكم الله وعده اي في وعده وزوج كقوله تعالى زوجناكها اي بها قال تعالى وزوجناهم بحور عين
وقد جمع بعض المغاربة هذه الافعال فقال اشتق حذف حرف الجر وانصب محله لدى اختار الاستغفار
صدق اذ دعا وسمى وكنى وزوج نهيا حكاه ابو حيان الخبير وزاد بعضهم كال
تقول كلت زيدا الطعام وكلت لزيد الطعام وزنت زيدا الدراهم ووزنت لزيد الدراهم
وفي كلام بعضهم ما يوهم ان هذه الافعال كلها تتعدى الى الثاني تارة بانفسها وتارة بحرف الجر
فلا يكون ح من المنصوب بنزع الخافض والاول هو المشهور الذي عليه الجمهور بل ينبغي حمل ما اوهم
خلافه عليه كما نقله بعض المحققين الثاني اختلف في المنصوب بعد نحو شكرت ونصحت فيما ذكرنا هل
هو منصوب بنزع الخافض او على المفعول به على الاصل وهذا الخلاف مبني على الخلاف في ان هذين
الفعلين هل الاصل فيهما التعدي بالحرف وكثر فيه الاصل والفرع كما في باب اختار ام هما من المتعدي
تارة بنفسه وتارة بالحرف ليس لهما الاستعمالين مستند اليه ثم قال ومتعدين
ومتعد باللام فعلى الاول من ان الاصل فيهما التعدي بالحرف يكون من المنصوب بنزع الخافض
وعلى الثاني يكون مفعولا به على الاصل لان الفعل ليس كذلك وذهب الرضي والسعد التفتازاني الى الثاني
في هذا القسم ان يكون متعديا بنفسه وبالحرف لا لان المعنى مع الحرف كهو مع عدمه والتعدي
واللزوم بحسب المعنى لكن القائل ان يقول لما كان اتحاد المعنى مع تساوي الاستعمالين يوجب اتحاد الوصف
من التعدي واللزوم فليس كونه متعديا بالحرف لازما باولى من كونه لازما بالحرف متعديا
بل يتوجه هذا بان يدعى الحذف اولى من يدعي الزيادة ومن هنا يظهر ترجيح قول الجمهور في التنبيه
الاول الثالث ذهب الاخفش الاصغر الى انه يجوز حذف الجار مع غير ان وان قياسا ايضا اذا تعين الجار
تقول بريت القلم السكين اي بالسكين بخلاف رغبت لعدم تعينه كذا نقل عنه ابن مالك في التسهيل والرضي

في شرح الحاجب وغيرهما وقال ابو حيان والذي نقله اصحابنا عن الاخفش انما هو في المتعدي كاشتريت احدهما
بحرف الجر بالحاء ربيا القلم السكين اي بالسكين قلنا على ما سمع من قولهم امرتك الخير اي بالخير انتهى
فان لم يتعين الحرف لم يجز نحو رغبت الامر وكذا ان لم يتعين موضع الحرف فلا يقال اخترت اخوتك الزيدين
اذ لا يدرى هل المختار من الزيدين او من الاخوة وفي شرح المقرب لابن عصفور ان ابا الحسن بن الطراوة
ذهب الى مثل ذلك السابع ما يرد منصوبا لا على الحال نكرة وتعرف وهو الافصح يقال جاء الحسن
وجاء الحسن وقد تثبت لفظا نحو فقال الحال الدال على حالة الدال لانه في القوم جاء ثم على جودة لفظ بالملائم
وقال ابن هشام في شرح بانت سعاد ولم يجعل الجمهور الحال والحال معنى واحد بل جعلها اسما باسم
ونحوه وهو غريب انتهى وهي لغة التغيير ويسمى بهذا النوع لتغيره غالبا واصطلاحا الصفة المبينة
للهيئة حال كون الصفة غير نعت والهيئة بكسر الهاء حال الشيء وكيفيته كذا في القاموس والمراد بها
هنا الحالة اعم من ان تكون محققة او مقدرة وتسمى الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة وهي ايضا
اعم من ان تكون حال نفس صاحبها او حال متعلقه نحو جاء زيد راكبا ابوه لكنه يشكل بجاء زيد والشمس
طالعة الا ان يقال الجملة الحالية تتضمن بيان هيئة لصاحبها اي جاء طالعا طلوع الشمس وايضا هي اعم من ان
تدوم لصاحبها او تكون كالدائم لكونه موصوفا بها غالبا وتسمى دائمة بخلاف تلك وهي من الاول [illegible]
واعم من ان تكون محققة او مقدرة فلا اشكال بنحو ادخلوها خالدين فان دخول الجنة ليس في حال خلودهم
بل الحال تقديره مقدرين الخلود لا يسمى حالا مقدرة قال بعض المحققين وفي حاشية التسهيل لابن هشام المراد
بالهيئة الصورية والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وخرج نحو مثل تكلم زيد صادقا او مات
مسلما او عاش كافرا ان الكلام الصفة ما التعبير بها اوضح لكن يخرج عنه مثل جاء زيد والشمس طالعة
وجاء زيد وعمرو جالس انتهى ويظهر من النقل المتقدم ان المراد هنا المعنى وانه لا احترج لما ذكره المراد
بالصفة الصفة حقيقة او حكما فيشمل الحال التي هي جملة لتاويلها بالصفة وكذا الجامدة المؤولة بها
والجامد الغير المؤول فهي بتوفيها لا خلاف لعله لم يلتفت اليها الشارح لذهابه بصحة الحد لما لم يدخل في الهيئة
قد رجع الفهمة [illegible] بقوله المبينة للهيئة يخرج التمييز نحو [illegible] فان [illegible] مبين للذات وبقوله
غير نعت يخرج النعت نحو [illegible] رجل ضاحك فانه صفة مبينة للهيئة لكنه نعت [illegible]
على هذا الحد النقض بالخبر نحو زيد ضاحك فان ضاحك صفة مبينة للهيئة غير نعت وليس حالا
تنبيهات الاول الهيئة المذكورة قد تكون للفاعل لفظا نحو جاء زيد راكبا او معنى كما في قوله كان خارجا
من جنب صفحته اي يشبه لا اشبه لان المشابهة مقيدة بحال الخروج وللمفعول لفظا نحو ركبت
الفرس مسرجا او معنى كقوله تعالى هذا بعلي شيخا فان بعلي خبر المبتدا وهو في المعنى مفعول به لان المعنى
هذا اي انبه او اشير اليه حال [illegible] وكبين ومنه الكافية المفعول بقوله [illegible] بعضهم

قيل

قيل اليه تحول نحو ضربت زيدا الضرب شديدا فان شديدا حال من الضرب وهو مفعول مطلق لا مفعول به
قال الدماميني في المنهل وفي مقال الفاضل ان الحال هنا نظرا الى الكلمة مفعول به في المعنى اذ ضربت بمعنى اوقعت
بجعل اوقعت ضربا الضرب ولنا لا ارى وجها لتخصيص المفعول به من بين سائر المفاعيل بمجيء الحال منه
الحال منه اذ لا يمتنع ان يقال استوى الماء والخشبة حال كونها كاسرة والنيل [illegible] في زيادة الفيض [illegible]
يوم الجمعة حار اشد ما يكون الحر والمعنى عندي في الكافية جيد لا طائل تحته انتهى وقال بعض المحققين
من شراح الكافية هل يجب ان يكون ذو الحال من المفاعيل مفعولا به حتى يخرج الحسن ضرب الضرب
شديدا في تاويل الحديث الضرب شديدا وجئت [illegible] زيدا راكبين في معنى جاء زيد راكبا او يعم كل
مفعول كما هو مقتضى اطلاقه [illegible] عبارة جار الله وصاحب اللباب الحق الاول فذهبت طائفة والاعم هو الاول
انتهى [illegible] فشمول التعبير بالمفعول من غير قيد لكل من المفاعيل [illegible] وفي مجيء الحال من المفعول له
الثاني وذهب سيبويه الى ان الهيئة قد تكون للمبتدا ايضا نحو ابن مالك وضعفه الجمهور وهو الاصح
قال ابن هشام في المغني [illegible] يشكل عليهم نحو جاء زيد والشمس طالعة فان الجملة الاسمية حال مع انها
لا تحل محل المفرد ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي توكيد فقال ابن جني تاويلها جاء زيد طالعة الشمس
عند مجيئه يعني فهي كالحال والنعت السببي نحو مررت بالوادي [illegible] رجل قائم غلمانه وقال
ابن عمرون هي [illegible] لتبيين المفعول وقال صدر الافاضل تجيء مفعولا معه واثبت مجيء المفعول
معه جملة انتهى وبشرط تنكيرها اي الحال لئلا يلتبس بالصفة في النصب [illegible] لظهور اعرابها
[illegible] اللباب ولان النكرة اصل والمقصود يحصل بها والتعريف زائد على المقصود
[illegible] ومنها بلفظ المعرفة اوله بنكرة [illegible] ادخلوا الاول فالاول اي مترتبين
وارسلها العراك اي معتركة وجاؤا الجماء الغفير اي جميعا هذا مذهب الجمهور واجاز يونس والبغداديون
تعريفها [illegible] على الخبر وعلى ما سمع [illegible] واجاز الكوفيون ان كان فيها معنى الشرط نحو عبد الله
المحسن افضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان اذ التقدير عبد الله اذا احسن افضل منه اذا اساء
فان لم يتقدر بالشرط لم يصح فلا يقال عندهم جاء عبد الله المحسن اذ لا يصح جاء عبد الله ان احسن
والاغلب كونها منتقلة اي غير لازمة لانها ماخوذة من التحول [illegible] التنقل كجاء زيد راكبا فالركبة
غير لازمة لزيد مشتقة اي مصوغة من مصدر للدلالة على متصف بها لانها لا بد ان تدل على حدث
وصاحبه والا لم تفد بيان هيئة ما هي له والاكثر فيها ايضا على ذلك ان تكون مشتقا كما مر مقارنة
في الزمن لعاملها بان يكون حصول مضمونها في وقت حصول مضمونه من الحدث الذي جيء بها لتقييده
فان كان مضمون العامل ماضيا كان الحال اي مضمونها ماضيا او حالا او مستقبلا فكذلك نحو قوله تعالى
هذا بعلي شيخا فان الاشارة المفيدة بمعنى [illegible] مضمون الحال لم تقع الى [illegible] الا في حال شيخوخته فالحال

المذكورة بمعنى الحال اى حصول لها في حال حصول عاملها وهو المراد بالمقارنة (وقد يكون) اى يكون بعيدا فان قد
اذا دخلت على الفعل المضارع في كلام المصنفين لم تكن الا للتقليل قال ابن هشام في التوضيح لكن
وقع للمصنف في غير موضع من هذا الكتاب انه استعملها للتحقيق فليتنبه له (ثابتة) اى لازمة غير
منتقلة وذلك في ثلاث مسائل احديها ان تكون مؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا ويوم ابعث حيا الا من
من نحو الاصنف كلام جيما فان الابوة من شانها العطف والبعث من لازم الحيوة والعموم من مقتضيات
الجمعية الثانية ان يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها نحو خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها فالزرافة
مفعول اخلق ويديها بدل بعض من كل واطول حال من يديها ملازمة ومن رجليها متعلق باطول والزرافة
بفتح الزاي وضمها ذكره الجوهري وفي القاموس الزرافة كسحابة وقد تشدد فاؤها الجماعة من الناس
والعشرة منهم ورواية فارسيتها اشتركاو وحلك لانه يشبها بالبعير والبقر والنمر ويتفق في الكلام
ان اطول حال منها بانه على المعتاد وغيره او لعله في اللغتين جميعا ان لغى انتهى قال ابو البقاء وبعضهم
يقول يداها اطول بالرفع فيجعله صاحبه بدلا او اطول خبره والجملة حالية انتهى قال في التوضيح ولا تتعين
الحالية لجواز الوصفية لان الزرافة بالتعريف الجنسي انتهى ويغني انه يشترط الوصف المعرف بال الجنسية
بالجملة ان تكون مبدوءة بفعل نص عليه الرضي وغيره الثالثة ان يكون مرجعها الى السماع نحو انزل اليكم
الكتاب مفصلا وقال ابن هشام في الاوضح وهم ابن الناظم فمثل بمفصلا في الاية للحال التي تجدد
صاحبها وقال في المغنى هذا سهو لان القرآن قديم وقال الدماميني في شرح التسهيل من المتم فان الانزال
يقتضي الانتقال والقديم لا يقبله انتهى (وجامدة) معطوف على ضربين متوسطه بالمشتق بغير تحويله قال الا
في ثلاث مسائل احديها ان يقصد بها التشبيه كقول ابي الطيب بدت قمرا وماست خوط بان وفاحت
عنبرا ورنت غزالا اى مضيئة ومعتدلة وذلك لانهم يجعلون ما اشتهر بمعنى كالوصف المفيد
لذلك المعنى كقولهم لكل فرعون موسى اى لكل جبار قهار ولعانا على حذف مضاف اى مثل
قمر ومثل خوط بان كما البيت الى الانفية وكر زيد اسدا اى كاسد اى مثل اسد وبه صرح في التسهيل
فقال او بتقدير مضاف قبله قال في التوضيح وهو اصح في الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق
خفى فيها الدلالة على التشبيه الثانية ان تدل على مفاعلة نحو بعته يدا بيد اى متقابضين ومعناه
الحقيقي غير مراد وكلمته فاه الى فيه اى مشافهين وذهب الكوفيون الى ان اصله جاعلا فاه الى في فمفعول
به ورده السماع بامتناع كلمه وجهه الى وجهي وعينه الى عيني ولو كان على الاضمار لم يمتنع وذهب
الاخفش الى ان اصله كلمته من فيه الى في فحذف حرف الجر فانتصب ما كان مجرورا به على نزع الخافض
ورده المبرد بان تقديره لا يعقل الا ان انسانا لا يتكلم من في غيره واجاب ابو علي بانه انما يقال ذلك
في معنى كلمني وكلمته نحو من المقاعدة والاول هو مذهب سيبويه وجرى عليه ابن مالك في التسهيل

قال

قال وجعله حالا من كلمته فاه الى في او من فيه الى في انتهى قال الشيخ شيخنا المرحوم شمس الدين محمد وغيره ان
الاصل في هذه الالفاظ ان يكون المنصوب منها مرفوعا على الابتداء اما على اعتبار مضاف كما في بعته يدا
بيد اى يد منه بيد او بدونه كما في غيره ثم لما كان فوه الى في تقديره بفضيهم ووقعه بعد نحو ما
في معنى مشافهين وكذلك ومتقابضين التي عبر عنها معنى الكلام والجملة حينئذ قامت مقام المفردات اعطاها
اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذي قامت مقامه فافهمه انتهى قال في التوضيح
وهذا المثال لا يقاس عليه لان فيه ايقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موقع مفرد والاول
منه قليل انتهى الثالثة ان تدل على ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا اى مرتبين على هذا النمط وعلمته النحو بابا
بابا اى مفصلا وقال الاشموني وضابط هذا ان يذكر التفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا انتهى واختلف
في نصب الجزء الثاني فذهب الزجاج الى انه توكيد الحال هو الاول وهذا بانه لو كان كذلك لادعى الى
الاول وذهب ابن جني الى انه صفة للاول ويرد انه على حذف مضاف تقديره بعضهم يطول اى بابا ذا
باب وهذا لا يشمل البابين للاول المقصود وحول الاول كلها قال الدماميني وفي تقديره بعدا وفي
اى بابا مقابل باب بمعنى انه منفصل عنه غير مختلط به بل كل باب على حده وعلى هذا لا يخرج شيء من الحالية
وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل قال ابو حيان والمختار انه
وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض قال وذهب
ذاهب الى ان النصب انما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء اى رجلا فرجلا لكان وجها حسنا عاريا
عن التكلف لان المعنى ادخلوا رجلا بعد رجل قال في الهمع وهذا هو المختار عندي لظهوره وهذا
في بعض التراكيب كحديث لتتبعن سنن من قبلكم باعا باعا ذراعا ذراعا وقال الداركي وبعض المحققين ويقال
ان المجموع يستحق اعرابا واحدا الا انه لما تعدد وذلك المستحق اعرابا واحدا الا انه لما تعدد وذلك المستحق
مع صلاحيته كل واحد للاعراب اجرى عليهما الاعراب الكل وفقا للحكم انتهى قال ابن ام قاسم في شرح التسهيل
ونص ابو الحسن على انه لا يجوز ان يدخل حرف العطف في شيء من هذه المكررات الا في الفاظ الاخبار نحو
مضى الكتيبة ثم كتيبة قال ابو حيان والتكرار في مثل هذا لا يدل على انه يعنيه بشفع الواحد بل الاستغراق
لجميع الرجال والابواب نحو ذلك انتهى ومنه قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا وجاء ربك
والملك صفا صفا ليس التكرير فيهما توكيدا خلافا لكثير من النحويين بل المقصود الاستغراق
في العمل ككل فرد فرد وكل واحد واحد المختار في الجزء الثاني ما اختاره ابو حيان في النصب
والثانية في سبع مسائل وهي ان تكون موصوفة نحو انا انزلناه قرانا عربيا فتمثل
لها بشرا سويا وتسمى حالا موطئة قال الدماميني واكثر الجماعة يقولون موطئة بكسر الطاء على
اسم فاعل لان الحال وهو الاسم الجامد وطات اى مهدت الطريق لما هو حال في الحقيقة من الوصف

انظر ادخلوا رجلا رجلا
وعلمته النحو بابا بابا

الواقع بعدها في اللباب موطأة بصيغة اسم المفعول قال الشارح صاحب العباب سميت موطأة لان ذلك
الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة وهذا انما يقتضي كونها موطئة لا موطأة لان الجامد هو
الحال وقد جعل موطأ الطريق حالية الوصف الواقع بعده انتهى وفي شرح اللباب للسيد عبد الله ما نصه وفي
بعض الحواشي معنى الموطأة ان ثاني الحال المشتقة بعد اسم جامد ينتصب ذلك الاسم انتصاب الحال وجرى
هو عليه صفة وهي المقصود وقال بعضهم ان ثاني الحال المشتقة بعد اسم جامد يقتضي ان يقال الموطأة على
لفظ اسم المفعول انتهى قال بعض المحققين والقول بالحال الموطئة انما يحسن اذا شرط الاشتقاق واما اذا
لم يشترط فينبغي ان يقال في نحو جاء زيد رجلا بهيا انهما حالان مترادفان انتهى او دالة على سعر نحو
بعت الشاة شاة بدرهم واشتريت البر قفيزين بدرهم اي مسعرا هذا التسعير او عدد نحو فتم ميقات
ربه اربعين ليلة فما لكم في المنافقين فئتين او طور بفتح الطاء المهملة وسكون الواو اي حال واقع فيه تفضيل
بالضاد المعجمة نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا او يكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا او فرعا
شهربانيين مضموما او مكسورا مع الاعجام ضرب من التمر وان شئت اضفت او ابتعت مثل تربيعا
تقريبا او نوعا له نحو هذا حديدك خاتما وتنحتون الجبال بيوتا وما وقع في غالب نسخ الاوضح لابن هشام
من التمثيل بتنحتون من الجبال بيوتا فسهو فان بيوتا على هذا مفعول به لا حال نبه عليه المكودي في حاشيته
او اصلا له نحو هذا خاتمك حديدا وهذه جبتك خزا او اسجد لمن خلقت طينا قال ابن هشام في المغني
وانما قلنا بالتاويل في الثلاث الاول لان اللفظ فيها مرادا به غير معناه الحقيقي فالتاويل فيها واجب
قال السيد عبد الله ابن مالك ان الجميع يتاول بالمشتق وهو تكلف وقال الرضي تبعا لابن الحاجب
والحق انه لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه
المطلوب من الحال فلا يتكلف تاويله بالمشتق انتهى ومقدرة وهي التي تكون بمعنى الاستقبال بان يكون
زمان عاملها قبل زمانها كقوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدرا خلودكم لان زمن الخلود لا يتصور
مقارنته للدخول لعلم بحول الا تقدير وقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين
رؤسكم ومقصرين اي مقدرين الحلق او التقصير لانهما متاخران عن زمان الدخول الذي تضمنه العامل
في الحال فلا تكون مقارنة له ولا حاجة الى جعل الحال الاولى وهي امنين مقدرة لان الامن وان كان
مستقبلا بالنسبة للدخول المستقبل فيكون من الحال المقارنة لعاملها وتوهم الدماميني في الحفظ ان ابن
هشام جعلها من الحال المقدرة فتعقبه بما ذكرناه وليس في كلامه ما يدل عليه وقد منع بعض المتاخرين
كون محلقين ومقصرين في الاية من الحال المقدرة ايضا قائلا لانهما ليسا في معنى الاستقبال فيكونا مقدرين
وانما هما في معنى الحال وذلك ان الله تعالى وعدهم دخول المسجد الحرام في حال تحليق وتقصير وامن والدخول
وان كان بمعنى الاستقبال فانما هو واقع في حال التحليق فالحال بمعنى الحال والحال انما تقيد بالعامل

فيها

فيها فان كان حدوثه في حال الحدث فهي بمعنى الحال الا كان قبل حدوثها فهي بمعنى الاستقبال او بعده
فهي بمعنى الماضي وايضا فان الحال بمعنى الاستقبال هي ما يصح تقديرها بالفعل ولام العلة اعني لام كي كقولك
مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي ليصيد به غدا وكذا قولهم خرج زيد بالمسجد خاطبا اي ليخطب ومنه
قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين فهما حالان بمعنى الاستقبال
اي ليبشروا ولينذروا ولو قدرت اللام في الاية الاولى كان خطاء لان الله تعالى لم يعدهم دخول البيت
ليحلقوا وليقصروا بل وعدهم انهم يدخلونه في حال تحليق وتقصير وامن غير خوف فهي حال بمعنى الحال
وليست كالتي في قولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي ليستقر معه صقر ليصيد به غدا فاستقرار
معه انما هو ليصيد به انتهى فتامل وسميت هذه الحال مقدرة لان المخبر بها يقدر وقت وقوعها الفعل
منها الى معنى الحال فاذا قلت هذا زيد صائدا به غدا كانت الحال على هذا اللفظ بمعنى الاستقبال ونبه عليه
انتهى انه يفيد الحال كان هذا عندهم لا يجوز قال واحد حال مقدرة وتقديره صائدا ان تقول هذا مقدرا
لان له الصيد غدا فقول مع صقر حال بمعنى الحال اي مقدرا الان الصيد غدا وعليه مسئلة الكتاب
مررت برجل معه صقر صائدا به غدا قال ابن هشام كذا يقدرون والاوضح منه ان يقال مريدا به الصيد
غدا كما فسروا قمتم في اذا قمتم الى الصلاة بأردتم انتهى وتعقبه ابن الصائغ واجاب عنه الشمني بما يطول
ايراده تنبيهات الاول قال ابن هشام الذي يقيد وجود معنى الحال هو صاحبها كالمثنى في المثال
المذكور اي مقدر الحال المقيد بان يصيد به غدا ويبني على ذلك عدم صحة كون جملة لا يسمعون من
قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون قال لان الشياطين لا يقدرون عدم السماع
ولا يريدونه انتهى وتعقبه الدماميني بانا لا نسلم ذلك ولم لا يجوز ان يقيده غير صاحبها او في
المثال مررت برجل معه صقر مقدرا به الصيد غدا على ان يكون مقدرا اسم مفعول مع صحة كون
هو المقدر او غيره انتهى واجاب الشمني بان الدليل على ان الذي يقيد وجود معنى الحال هو صاحبها
ان في الحال خبر لمعنى على صاحبها فيجب ان يكون في مقدرا كذلك لانه بمعناها فيجب ان يكون مقدرا الحال صاحبها
انتهى الثاني المشهور تقسيم الحال بحسب الزمان الى قسمين وهي المقارنة لعاملها وتسمى المستصحبة
ايضا والمقدرة واثبت جماعة منهم ابن هشام والرضي قسما ثالثا وهو الحال المحكية اي الماضية التي يقيد
وجودها على وجود العامل نحو جاء زيد امس راكبا قال الدماميني ونعم ما قال لانه راجع الى الحال المحكي فيها
حكيته مع امكان جعلها مقارنة بان يكون ركبا المضي المقارن لزمن عاملها الماضي انتهى والاصل
اي الكثير الغالب في الحال تاخرها عن صاحبها لانها مشبهة بالخبر والاصل تاخره كما مر ويجب هذا الاصل
ان كان صاحبها مجرورا سواء كان مجرورا بالاضافة نحو اعجبني وجه هند مسفرة وهذا شامل
للمستثنى متصلا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها او نعته بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المتضايفين

والمضاف اليه ولا قبله لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق
بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف قاله بدر الدين بن مالك وحكى
والده الاتفاق على ذلك في شرح الكافية الا انه فصل في شرح التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير محضة
جاز التقديم على المضاف اليه نحو هذا شارب ملتوتا السويق بالخفض لان الاضافة فيه في نية الانفصال
فلا يعتد بها وان كانت محضة لم يجز بالاجماع ونوزع في ذلك بما يطول ايراده او كان مجرورا بالحرف وهذا
منكور عند ابيه ظاهرا كان صاحبها او مضمرا اسما كانت الحال او فعلا كمررت بهند ضاحكة ومررت بك
ضاحكة ومررت بهند تضحك فلا يجوز تقديم الحال في شيء من ذلك حملا على الحال المجرور بالاضافة هذا
قول الجمهور وقضيته اطلاقه المنع وخالف الفارسي وابن جني وابن كيسان فاجازوا التقديم مطلقا قال ابن
مالك وهو الصحيح لوروده في الفصيح قال تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس وقال الشاعر اذا المرء اعيته المروءة
ناشئا فمطلبها كهلا عليه شديد وقال الاخر تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كانكم عندي
واجيب بان الشعر ضرورة وكافة في الاية حال من الكاف والهاء فيه للمبالغة لا للتانيث مع انه يلزم على
القول بانها حال من الناس تقديم الحال المحصورة بالا وتعدي ارسل باللام والاول ممتنع والثاني خلاف
الاكثر ودفع الاول بان تقديم المحصور بالا ليس ممتنعا عند الجميع كما تقدم والثاني بان خلاف الاكثر
لا يضر وبان تعدي ارسل باللام كثير صحيح واقع في التنزيل كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا
وفصل الكوفيون فاجازوا التقديم فيما اذا كان صاحب الحال المجرور مضمرا كمررت ضاحكة بك او كانت
الحال فعلا نحو مررت تضحك بهند ومنعوه اذا لم يكن كذلك واما اذا كان الحرف زائدا فلا يجب معه
التاخر اتفاقا قال بعضهم نحو ما جاءني راكبا من احد حكاية قال التقي الشمني في حاشية المغني هنا حكاية
اجازنا بها اجازة ان لم يكن سماعا شيخنا العلامة ابو الفضل محمد بن الشيخ ابي اسحق ابرهيم بن الامام
التلمساني قال اخبرنا شيخنا القاضي ابو سعيد العقباني انه اجتمعت بعبد ربه وكان يهوديا يشتغل
بالعلوم فقال له ما دليلكم على عموم رسالته بالعلوم فقال له ما دليلكم على عموم رسالته بينكم فقلت
له قوله بعثت الى الاحمر والاسود فقال له هذا خبر احاد فلا يفيد الا الظن والمطلوب في المسئلة
القطع فقلت له قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فقال له هذا لا يكون حجة الا على من يقول
بجواز تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وانا لا اقول بحجته انتهى واقول الجواب عن اعتراض
اليهودي على هذا الخبر الحق انه وان كان احادا في نفسه فهو متواتر معنى لانه نقل عنه صلى الله عليه
وسلم من الاحاديث الدالة على عموم رسالته ما بلغ القدر المشترك منه حد التواتر وافاد القطع
بنسبة معناه اليه ولئن كانت تفاصيله احادا كجود حاتم وشجاعة علي عليه السلام واذا حصل القطع بنسبة
معناه اليه حصل القطع بحجيته لان الرسول معصوم وكل ما هو خبر المعصوم حق وعن اعتراضه

على انه

على انه هو الاستدلال على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف تنبيهان الاول يجب تاخر الحال
ايضا اذا كانت نكرة محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين وكانه انما اهمل ذكر ذلك لما
ان شرطيته عدم الحصر لما يجوز تقديمه من الابواب ما الاصل تاخيره وغير مختص بالحال قاله الرضي
ويمكن انه يجيء هنا خلاف الكسائي السابق فيما اذا تقدم المحصور مع الا اذ لا فرق بين الحال والمفعول
الثاني انه كما علم ان الحال اذا لم يكن صاحبها مجرورا لم يجب تاخيرها عنه بل يجوز التقديم وهو كذلك
بان كان مرفوعا او منصوبا سواء كان ظاهرا او مضمرا كجاء ضاحكا زيد وضربت مجردة هندا هذا عند
البصريين ومنعه الكوفيون في المنصوب الظاهر مطلقا سواء كانت الحال اسما كما ذكر او فعلا كركبت
تركب هندا وفي المرفوع الظاهر المؤخر المرفوع عن الحال فيمنعون مسرعا جاء زيد ويجيزون جاء راكبا زيد
نعم بالاجماع على الجواز الا كان المرفوع مضمرا نحو خشعا ابصارهم يخرجون ويمتنع الاصل المذكور
اي يجب تقديمها ان كان صاحبها نكرة محضة غير مخصصة بشيء من المخصصات لان النكرة تتخصص
بالتقديم لانها في المعنى صفة او بعض ولئلا تلتبس بالصفة في النصب في نحو ضربت رجلا راكبا ثم حمل
غيره عليه وان لم يلتبس طردا للباب وهو اي كون صاحب الحال نكرة محضة قليل في الكلام قال سيبويه
اكثر ما يكون في الشعر واقل ما يكون في الكلام انتهى ومنه الحديث صلى وراءه رجال قياما والاغلب
كونه معرفة او مخصصا اما بتقديم الحال كما او بوصف كمررت برجل في شيء ما شيئا وكقراءة بعضهم
ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا او بكونه وصف لما مع البعض المفاتيح في اثنتي الادلة
وقد حكى سيبويه هذا غلام لك ذاكبا او باضافة نحو في اربعة ايام سواء او بمعمول نحو عجبت من ضرب
اخوك شديدا او بعطف نحو هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين قاله ابن مالك في شرح العمدة
او عاما لكونه في سياق نفي نحو وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون او نهي كقوله لا يركنن احد الى الاحجام
يوم الوغى متخوفا لحمام او استفهام كقوله يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها
الاملا ثالثا ويمتنع التاخير ايضا اذا اضيف صاحبها الى ضمير عائد على ملابس الحال نحو لقيني شاتمه
زيد ونحو جاء زائر هند اخوها فيمتنع تقديمهما على صاحبها لكن يختص هذا ايضا بنحو جاء راكبا الذي
مر في البحث السابق والاصل في الحال التاخر عن صاحبها ايضا ويجوز تقديمها عليه ان كان فعلا متصرفا
كقوله تعالى خشعا ابصارهم يخرجون او صفة تشبهه سواء كانت اسم فاعل نحو زيد مسرعا جاء او مفعول
او اسم مفعول نحو الا صحيح وامثله بها صفة مشبهة نحو زيد متبسما فطلع سمح ويجب تقديمها على
العامل ان كان لها الصدر اي صدر الكلام نحو كيف جاء زيد فكيف في موضع الحال من زيد وهي
هو خارج اسم كان وعلى القول بان يستفهم بها عن الحال فهي على القول بالظرفية يكون معناها في اي حال
في اي حال جاء زيد وعلى القول بالاسمية على اي حال جاء زيد وعلى الاول لا تفتقر الى الاستقرار فلا تتعلق

ابن جني ويجب تاخيرها اعني الحال عن العامل في مسائل احدها ان يكون العامل نعتا نحو مررت برجل ذاهبة
فرسه مكسورا سرجها قال الدماميني ... وجه بان التقديم يؤدي الى الفصل بين المنعوت ونعته وليس
بشيء لان الممتنع هو التقدم على المنعوت لان النعت لا يتقدم ... معمول ... من النحاة
بذلك ... الثاني ان يكون فعلا جامدا نحو ما احسنه مقبلا لان الجامد لا يتصرف في نفسه
فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه الثالث ان يكون اسم فعل نحو نزال مسرعا لان معمول اسم الفعل
لا يتقدم عليه الرابع ان يكون مصدرا مقدرا بالحرف المصدري نحو يعجبني ركوب الفرس مسرجا لان
معمول المصدر المقدر بحرف ان والفعل لا يتقدم عليه الخامس ان يكون صلة لال او لحرف مصدري
نحو المقبل ضاحكا ... يعجبني ان يجيء ضاحكا لان معمول صلة ال والحرف المصدري لا يتقدم
عليهما السادس ان يكون مقرونا بلام الابتداء ... او لام القسم نحو لاصبر محتسبا
ولاقومن طائعا لان لام الابتداء والقسم لا يتقدم عليهما ... السابع ... نحو
ان يكون ... لفظا متضمنا معنى الفعل دون حروفه كحرف التشبيه والتمني
والترجي والتنبيه واسم الاشارة والاستفهام التعظيمي نحو كان ... ليت ...
ساما عندكم لعل ... في الدار ... وهذا بعلي شيخا ... فلا يجوز تقديم الحال
في شيء من ذلك لضعف العامل الثامن ان يكون ... تشبه الفعل الجامد وهو اسم التفضيل
نحو هذا افصح الناس خطيبا ... لانه لا ... عن اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
بعدم قبول علامة التانيث والتثنية والجمع ويستثنى من ... معنى الفعل ... ان يكون ظرفا او
مسبوقا بالمخبر عنه ... توسط الحال بين المخبر عنه والخبر ... من الظرف والمجرور ... نحو زيد
في الدار جالسا ... قال ... هذا قول الاخفش وعليه قراءة بعضهم وقالوا ما في بطون هذه الانعام
خالصة لذكورنا وقراءة الحسن البصري والسموات مطويات بيمينه وقول الشاعر بنا عاذ عوف وهو
بادي ذلة لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا ... والبصريون على المنع قال ابن هشام في الاوضح والحق ان خالصة
ومطويات معمولان لصلة ما ... وان السموات عطف على ضمير مستتر في قبضته لانها بمعنى مقبوضة
لا مبتدا ... بيمينه ... الحال ... والبيت ضرورة انتهى ... ابن مالك في التسهيل ...
بقوة ان كان الحال ظرفا او مجرورا ... لان الظرف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها
ويستثنى من افعل التفضيل ما اذا كان عاملا في حالين ... او مختلفين واحدهما
مفضل على الاخر فانه يجب تقديم الحال الفاضلة خوف اللبس كهذا بسرا اطيب منه رطبا ...
انفع من عمرو ... حال من الضمير في اطيب ورطبا حال من الضمير المجرور ... حال من الضمير
في انفع ... حالا من عمرو ... لان ... العامل في ... افعل التفضيل وهو

الطيب منه رطبا وهذا انفع من هذا هو المختار واليه ذهب ... ابن كيسان والفارسي في التذكرة وابن جني
وعن ... ونسبه ابن مالك الى سيبويه وذهب الزجاج والمبرد والسيرافي والفارسي في الحلبيات الى انهما
منصوبان على اضمار كان تامة صلة لاذا في المستقبل ولاذ في الماضي وجوز بعض المغاربة ان تكون كان
ناقصة ... بين الحالين ... بالتعريف نحو زيد المحسن احسن منه المسيء ...
المسيء **تنبيه** قد يعمل ... في ... التشبيه ... في حالين متقدم احدهما عليه ... كقوله
انا فاذا نحن ... ... شكلكم ...
مثلا واقام المضاف اليه مقامه متضمنا معناه لما فيه من معنى التشبيه قال ابن هشام وهذا ... اعرابي
ما قيل في البيت **ولا يجيء الحال من المضاف اليه** في حال من الاحوال **الا اذا** ... اي جاز قيامه اي قيام المضاف
اليه **مقام المضاف** عند حذفه **نحو** قوله تعالى ثم اوحينا اليك **ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا** فحنيفا حال
من المضاف اليه وهو ابراهيم وجاز ذلك لصحة قيامه مقام المضاف وهو الملة فانه لو قيل في غير القران
ان اتبع ابراهيم لكان صحيحا **او كان المضاف بعضه** اي بعض المضاف اليه **اعجبني وجه هند راكبة** فراكبة
حال من المضاف اليه وهو هند لان المضاف وهو الوجه بعض هند وشاهده قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم
اخيه ميتا ... حال من المضاف اليه وهو الاخ
والضمير ... المضاف الكل ... بعضه ... ولا ... ان اشتراط صحة قيام المضاف اليه مقام المضاف ... في هذا
الشرط فانه لو قيل اعجبتني هند راكبة ... في غير القران ... اكل اخاه ميتا ... لكان
صحيحا ... **او كان المضاف عاملا في الحال** كان يكون مصدرا او وصفا **نحو اعجبني**
ذهابك مسرعا فمسرعا حال من الكاف المضاف اليها ذهاب ... ذهاب مصدر عامل في الحال ونحو هذا
شارب السويق ملتوتا اليوم او غدا فملتوتا حال من السويق المضاف اليه شارب وشارب اسم فاعل
عامل في الحال لانه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على المخبر عنه وانما اشترطوا لمجيء الحال من المضاف
اليه احد هذه الشروط محافظة على ... من ان العامل في الحال يجب ان يكون هو العامل في صاحبها ...
اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال الا اذا اشبه الفعل فاذا كان المضاف
مصدرا او صفة فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد واذا كان المضاف صالحا
للسقوط وقيام المضاف اليه مقامه فكان المضاف اليه كانه معمول العامل في المضاف الذي هو عامل الحال وعلى
هذا فالواجب اتحاد العامل تحقيقا او تقديرا ... يستفاد من المعنى ... فاذا لم يكن كذلك فانه لا يجوز
المجيء ... صاحب ... جاء غلام هند ضاحكة ... ابن ...
بان مذهب الفارسي جوازه ... ... الاثمة ... ابو حيان ...
تحتاج ان المجرور بالاضافة اذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجيء ... الحال ...

المضاف مقامه او لم يصح المعنى ومن انه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل وايضا ما مر من قوله تعالى
ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فيحتمل ان يكون حالا من لحم الخ وانما من قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم
من غل اخوانا فيحتمل ان يكون منصوبا على المدح وعن هذا يحتمل ان يكون حالا من الملاذ وفي ذكر ان الملاذ لا
يجعل او من الضمير في اتبع قال بعض هذه القاعدة لا تثبت بمثل الاية الثالثة مع الاحتمال انما تثبت هذا باستقراء
جزئيات كثيرة حتى يحصل من ذلك الاستقراء قانون كلي يغلب على الظن ان الحكم منوط بهذا المعنى ما قاله
تنبيه قد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة وقال ابن هشام … فلا يخرج … كافة في كلام … الناس
ومن لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطئوا في ذلك انتهى ومنهم الزمخشري في خطبة المفصل قال
محيطا بكافة الابواب قال ابن هشام في المغني وخرجه الزمخشري على الحالية من الفاعل ومن المفعولية في قوله
ادخلوا في السلم كافة ووهم لان كافة مختص بمن يعقل ووهمه في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس
اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف … كافة لانه اضاف الى … لا يعقل … الاثم
فيه من الحالية ووهمه في خطبة المفصل اذ قال محيطا بكافة الابواب اشد واشد لاخراجه اياه عن النصب
البتة ووقع للحريري في المقامات انها الطلبة مضافة غير حال قال في خطبة الكتاب قال ابن الخشاب استعمال
قاطبة مضافة الى ما بعدها ممنوع … بعلم النحو وانه كان …
فيه عبارة **الثامن** ما ينتصب على انه **التمييز** ويقال له التفسير والتبيين والمميز والمفسر والمبين **وهو**
لغة فصل شيء عن شيء قال تعالى وامتازوا اليوم ايها المجرمون اي انفصلوا واصطلاحا **النكرة** اي الاسم
النكرة وكلا من الجملة وان اشتهر انها نكرة فقد قال الرضي الجملة ليست لا نكرة ولا معرفة لان التعريف
والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى الخارج اشارة وضعية والتنكير ان لا
يشار بها الى الخارج في الوضع والكلام لكن الجملة انما تكيف بعض … انتهى فالنكرة كالجنس يدخل فيها الحال
وغيرها ويخرج عنها المعرفة المنصوبة على التشبيه بالمفعول نحو زيد حسن وجهه فانه في … حسن
وجها الا التنكير واما نحو قولهم ما فعلت الخمسة عشر الدرهم وقولهم رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت
وطبت النفس يا قيس عن عمرو وقوله الى رداح عكة مشتعل … الصحيح من الشيء
ملان لبابا للبر … بالشهاب … على زيادة الكاف انها من … باعلم العمر … هذا
مذهب البصريين وخالف الكوفيون وابن الطراوة فاجازوا تعريف التمييز تمسكا بما اوله غيرهم **الرافعة**
للابهام المستقر اي الثابت في المعنى الموضوع من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة
هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الوضعي قاله صاحب الفوائد الضيائية … وعلم دفع
ما اورد الشيخ على ابن الحاجب حيث فسر المستقر بالوضعي من ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثابت
المطلق لكن قال بعضهم هذا لا يندفع في التفصي عن الايراد اذ الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال معا

(في الهامش: … الجملة لا نكرة ولا معرفة)

انتهى

انتهى ولا خفاء انه بهذا القيد عن نحو رايت عينا جارية فان جارية رافعة للابهام عن العين لكن الابهام الحاصل
في العين ليس مستقرا بحسب الوضع بل ناشئا من الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع قال بعض المحققين
ولو فسر المستقر بما هو الثابت في قصد المتكلم فان التمييز المفسر بعد الابهام ليتمكن في النفس فالابهام
ثابت في القصد في صورة التمييز بخلاف رايت عينا جارية فان المقصود بالعين المعين الا انه لسد الابهام
من غير قصد فانه لو كان حسنا انتهى **عن ذات** مذكورة لا وصفا ولعله … به عن النعت والحال
فانهما وان رفعا الابهام المستقر لكن لا عن ذات بل عن وصف **او عن نسبة** واقتصر في الجملة … وما
كما سياتي بيانه **تنبيهان الاول** قال الشيخ شيوخنا الحفيد في شرح التهذيب للعصام … عبارة … كما
هنا … صنع الكافية حيث قال عن ذات مذكورة او مقدرة انتهى … نظر … لانه
ما في الكافية وجهه انك اذا قلت طاب زيد نفسا لم يكن في طاب ابهام ولا في زيد … ولا في اصل
النسبة فانها معلومة محققة وانما الابهام في ذات مقدرة والمعنى طاب شيء من اشياء زيد ثم فسر ذلك
الامر بقولك نفسا فالمبهم في الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه لا النسبة وقولك نفسا تمييز الجنس
البد المجهول لا النفس المنسوب ومن قال انه تمييز عن النسبة كالعصام فقد تجوز نظرا الى ان الابهام ناشئ عن
جهة النسبة وكذا الكلام في زيد طيب نفسا ويعجبني طيبه نفسا **الثاني** هذا الحد منقوض
بنحو رايت شيئا اي حسن رجل وبالبدل في الضمير المبهم وصفات اسماء الاشارة ومعاد الحروف
العدد … ولا خلاص عن هذه الاشياء الا باخراجها بما يخرج التوابع عن
الحد … ذكره عصام الدين في شرح الكافية **ويفترق** التمييز **عن الحال بامور** سبعة كما في المغني
احدها **الغالب جموده** اي جمود التمييز بخلاف الحال فان الاغلب اشتقاقها لكنه قد يتعاكسان
فتقع الحال جامدة نحو هذا مالك ذهبا والتمييز مشتقا نحو … على بعض
المعاصرين من طلبة العلم المجود بالمرحب … الخبر … بالنسبة الى
الحال وهو غلط فاحش فاحذره **و** الثاني **عدم** جواز **مجيئه جملة** بخلاف الحال فانها تجي جملة
بكثرة نحو جاء زيد يضحك وظرفا نحو رايت الهلال بين السحاب ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته
والتمييز لا يكون الا من الاسماء غير ظرف وهذا استفاد من قوله في تعريف النكرة فان النكرة ضرب
من الاسم وان اطلق على الجملة انها نكرة فليس حقيقيا … التنكير من اوصاف المفردات
بالاصالة **و** الثالث **عدم جواز تقدمه على عامله** مطلقا بخلاف الحال كما مر سواء كان اسما نحو
عندي عشرون رطلا زيتا او فعلا جامدا نحو ما احسنه رجلا او متصرفا غير متصرف نحو كفى بزيد
رجلا بالاجماع في هذه الثلاثة كما نقله ابن مالك انه قال عندي … نحو او متصرفا نحو
… طاب زيد نفسا فانه لا يجوز نفسا طاب زيد **على الاصح** وفاقا لسيبويه والفراء واكثر البصريين

معنا او من في المعاني تبعا وذلك لان التمييز في هذه الصورة فاعل في الاصل وقد نقل الاسناد عنه الى غيره
لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التاخير لما فيه من الاخلال بالاصل وبقول لان التمييز
كالنعت في الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما اشبهه قال الفارسي واجازه ابن جني
وصحح ابن مالك وابو حيان جوازه قياسا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ولكثرة السماع
فيه قال اتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب وقال الاخر ضيعت حزمي في ابعادي
الاملا وما ارعويت وشيبا راسي اشتعلا وقال الاخر ولست اذا ذرعا اضيق بضايع ولا يائسا
عند التعسر من يسر وقال الاخر انفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا والمجيز من الشواهد
غير قليل ولعلها كان تاويل كل ذلك تكلف كيف وهم يبنون الحكم على اقل من ذلك لكن لو قيل بجوازه
في الشعر فقط لم يبعد وفيه حسب كان لمضاما **تنبيهان الاول** اذا كان العامل وصفا فقياس من
اجاز التقديم في الفعل ان يجيزه مع الوصف الا مع اسم التفضيل **الثاني** اتفق الجميع على جواز تقديم
التمييز على المميز اذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد قاله ابن الضائع وهذا يرد قول القائل
ان التمييز كالنعت لان النعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور الرابع عدم توقف معنى الكلام
عليه بخلاف الحال فانه قد يتوقف معنى الكلام بخلاف الحال فانه قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله
ولا تمش في الارض مرحا ولا تقربوا الصلاة وانتم سكارى الاية وقوله انما الميت من يعيش كئيبا كا
سفا باله قليل الرجا الخامس عدم جواز تعدده بخلاف الحال فانها تتعدد كقوله على اذا ما زرت ليلى بخفية
زيارة بيت الله رجلان حافيا واما قوله تبارك ربنا رحمانا رحيما ومرتلا فالصواب انه حال او منصوب
باضمار اخص او امدح وحسبها حال صفة لا نعت والقول بانها تمييز خطا السادس كونه مبينا للذات
والحال مبينة للهيئة كما عرفت السابع عدم تاكيده لعامله بخلاف الحال فانها تكون مؤكدة لعاملها
نحو ولى مدبرا فتبسم ضاحكا واما قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد لما
فهم من ان عدة الشهور واما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين واما اجاز المبرد وجماعة
نعم الرجل رجلا زيد فمردود بان الابهام قد ارتفع بظهور الفاعل والصواب انه تمييز واما قوله تزود
مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا فالصحيح ان زادا معمول لتزود اما مفعول مطلق ان اريد
التزود او مفعول به ان اريد به الشيء الذي يتزوده من افعال البر وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار
حالا واما قوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا او باشارة ففتاة حال مؤكدة هذا ما ذكره
ابن هشام في المغني من وجوه الافتراق بينهما وقد زاد بعضهم وجوها اخر احدها ان التمييز يكون
عامله فعلا او شبهه نحو عشرون في قولك لي عندي عشرون درهما الثاني ان التمييز يجيء بمعنى من
معنى في حالا كذا الثالث ان التمييز قد يجر في بعض المواضع بخلاف الحال فانها واجبة النصب **فان كان**

التمييز **مشتقا احتمل الحال** نحو لله دره فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا
وذهب قوم الى ان انتصابه في مثل هذا التركيب على الحال فقط وضعفه ابن الحاجب في امالي المفصل
بانه لا يخلو من ان يكون حالا مقيدة او مؤكدة وكلاهما غير مستقيم اما المقيدة فلان قولك لله دره
فارسا لم يرد به المدح في حال الفروسية وانما يريد مدحه مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان
لم يكتب بل تريد الاطلاق وكذلك لله دره عالما واما الحال المؤكدة ايضا غير مستقيم لان الحال المؤكدة
شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها وانت هنا لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية
وغيرها ولكان قولك لله دره عالما او جاهلا او كاتبا لا يفيد الا ما افاده اللفظ الاول فدل على الحال
على انتفاء الحال المقيدة والحال المؤكدة واذا بطلتا ثبت التمييز وعنده ما احسن زيدا فارسا فلا
في تخيير حال الفروسية الا ابهاما وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما احسنه في حال الفروسية ونظيره
ثم في تعدد له من فارس ودليل على انه تمييز وكذا قولهم عز من قائل انتهى **تنبيه** مما يحتمل الحالية
والتمييز ايضا قولك اكرم بزيد ضيفا ان قصد انه هو الضيف فالحالية فقط ودلالته على الهيئة وان لم
التمييز فليحسن ادخال من عليه والاجود عند قصد التمييز ادخال من عليه دفعا لتوهم الحالية وان قصد
ثبوتا غير الضيف تعين التمييز والنصب حينئذ لانه تمييز منقول عن الفاعل والاصل كرم ضيف
زيد **فالاول** اي التمييز الرافع للابهام المستقر عن ذات يجيء بعد **مقدار** **غالبا** الا انما
تاتي بعد غير مقدار كاسماء الاجناس ويجوز ان يكون بعد غير مقدار في الحالين التركيبين طيبا
عن طيبه والمراد بالمقدار ما يعرف به قدر الشيء اي يعرف به كميته ويبين والمقادير ثلاثة
موضوعة لتعرف بيانها ولاشياء كالاعداد وما يعرف به مقدار الكيل كالقفيز والاردب والكر
وما يعرف به مقدار الموزون كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل ونحو
ذلك وما يعرف به مقدار المذروع والممسوح كالذراع والباع والشبر ونحو ذلك وقد يقع بعد
غير مشهورة ولا موضوعة للمقدار كقوله تعالى ملء الارض ذهبا وقولك عندي مثل زيد رجلا
واما غيرك رجلا وسواك انسانا ونحو على التمرة مثلها زبدا ونحوهما ايضا
وبعلاط خشبا ونحو ذلك من المقاييس فهذه المقادير اذا نصبت عنها التمييز
لا المقادير لان قولك عندي عشرون درهما ونحو ذلك ليس المراد بعشرين هو العدد
لا المجرور والمعدود ويتبع المذروع ويطلق الموزون لا مانع فيه وكذا في غيرها قال الخ **والخفض**
اي خفض تمييز المقدار باضافة المميز اليه كثيرا نحو رطل عسل وصاع تمر **قليل** لما سياتي
هذا اذا لم يكن المميز عددا او مقدارا فان كان عددا نحو عشرين او مقدارا نحو مثله مددا
وملء الارض ذهبا تعين النصب **و** يجر **عن غيره** اي غير المقدار جرا **قليلا** ايضا

كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاسم على ذلك الفرع نحو
خاتم حديدا وباب ساجا وجبة خزا واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز
نحو قطعة ذهب وقليل فضة قال بعض المحققين يشكل تعريف التمييز بقطعة ذهب لان ذهبا يرفع الابهام
المستقر عن قطعة ذهب الا ان يقال انه تمييز لكن لا يجوز نصبه كما في كثير رجال **والخفض** اي خفض تمييز غير
المقدار باضافة المميز اليه كخاتم حديد وباب ساج وجبة خز **كثير** لان ابهامه اخف من ابهام المقدار والعدد
لكونه اكثر ابهاما يحتاج الى ما ينصب المميز نصا على كونه مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الخفض فانه
على الاضافة فهو في غير المقدار اولى مع ان الخفض معه اكثر لسقوط التنوين والنون بالاضافة ويجوز جر
النوعين بمن ايضا سواء كان المميز مضافا نحو ملء الارض من ذهب او لم يكن نحو رطل من زيت وخاتم من حديد
ويمتنع في ثلاث مسائل احدها تمييز العدد نحو عشرين درهما ولا يقال عشرين من الدراهم [illegible]
عن التمييز بغيره الثانية التمييز المحول عن المفعول كغرست الارض شجرا الثالثة ما كان فاعلا في المعنى
كطاب زيد نفسا ونحو اكثر مالا واختلف في من في نحو [illegible] فقيل للتبعيض وقيل للتبيين وهو الصحيح
تنبيه تمييز الذات اما ان يكون عن عدد او غيره والاول اما ان يكون جنسا او لا والجنس اما ان يقصد به الانواع
او لا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا او تمرا والثاني
يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد الاحاد
وان كان عن عدد وليس بجنس نحو عشرون درهما وجب افراده والذي عن غير العدد ان كان جنسا ثني اذا اريد
تثنيته وجمع اذا اريد جمعه والا افرد نحو عندي مثله تمرا او تمرين او تمورا وان لم يقصد من الجنس الانواع
وجب افراده نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طوبق به ما يقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا نحو مثله رجلا او رجلين
او رجالا ومحصل التقسيم ان التمييز عن الذات اما ان يكون عن عدد او لا والعدد اما جنس او لا والجنس اما
ان يقصد به الانواع او لا وغير العدد اما جنس او لا والجنس اما ان يقصد به العدد او لا هذا حاصل تقسيم
الرضي عليه من الله الرضا **والثاني** اي التمييز الرافع للابهام المستقر عن نسبة يقصد **عن نسبة** كائنة
في جملة او شبهها وهو اما اسم الفاعل نحو زيد كريم [illegible] او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا
او افعل التفضيل نحو انا اكثر مالا او الصفة المشبهة نحو زيد طيب ابا او المصدر نحو اعجبني
طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا [illegible] ذا اهالة [illegible] الشباب [illegible]
[illegible] **او في اضافة** نحو اعجبني طيبه ابا وهو داخل في شبه الجملة فلا حاجة الى افراده بالذكر **نحو**
عندي رطل زيتا مثال للتمييز عن المقدار والرطل بالفتح والكسر وهو افصح اثنتا عشرة اوقية والاوقية
[illegible] استار وثلثا استار والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلاثة اسباع درهم والدرهم
ستة دوانيق والدانق [illegible] والطسوج حبتان كذا في القاموس [illegible] الفاضل

الهندي

الهندي مثال للكيل [illegible] قال في المغرب الرطل بالفتح والكسر الذي يوزن به
ويكال به انتهى **وخاتم فضة** مثال للتمييز عن غير المقدار **واشتعل الراس شيبا** مثال للتمييز عن النسبة
في جملة **ولله دره فارسا** مثال للتمييز عن نسبة في نحو جملة كان فيه معنى الفعل اي عجبا منه فارسا
وفي الاضافة ايضا كما هو ظاهر ولذلك لم يات لها بمثال على حدة وانما يصح مثالا لذلك ان كان مرجع الضمير
معينا معلوما اما اذا كان مبهما كان من تمييز المفرد لا من تمييز النسبة لان الضمير مبهم فيحتاج الى ما
يميزه والدر بفتح الدال وتشديد الراء المهملتين الكثرة في الاصل مصدر [illegible] اللبن [illegible] بالكسر
والضم [illegible] ويسمى اللبن نفسه درا ايضا ومثل المراد منه مثل الخير لاعتقادهم ان اللبن مصدر كل
خير [illegible] الضيف ويسقونه الخيل وقال ابن سيده اصله ان رجلا [illegible] ناقة له
فتعجب من كثرة لبنها فقال لله دره وقيل معناه لله در اللبن الذي تغذى من امك واكثر ما يمثل به
النحاة مضافا الى الضمير الغائب وقد يضاف للمخاطب وللضمير المتكلم وللظاهر ايضا كما صرح به الرضي وانما
اضافوه الى الله تعالى قصدا للتعجب منه لان العرب اذا عظموا شيئا غاية الاعظام اضافوه الى الله
تعالى ايذانا بان هذا الشيء لا يقدر على ايجاده الا الله تعالى وبان هذا جدير بان يتعجب منه لانه صادر
عن فاعل قادر مصدر لمثل ذلك شيئا التعجب سبحانه وتعالى **تنبيهات الاول** [illegible] ان تمييز النسبة
لا يختص بما وقع بعد جملة فعلية وهو المشهور الذي ذكره في المغني خلافا للمالكي في التسهيل من اختصاصه
بذلك وما عداه فهو عنده من تمييز المفرد **الثاني** التمييز عن النسبة اربعة اقسام محول عن الفاعل
نحو اشتعل الراس شيبا اصله اشتعل شيب الراس فحول الاسناد الى الراس ونصب شيب على التمييز
مبالغة وتاكيدا لان ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس من ذكره من اول الامر مفسرا ومحول عن
المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا اصله وفجرنا عيون الارض ثم اوقع الفعل على الارض ونصب
عيون على التمييز هذا مذهب الجمهور وابن عصفور وابن مالك واكثر المتاخرين وانكر الشلوبين
وتلميذه الابذي وابن ابي الربيع [illegible] هذا القسم لم يذكره النحويون وتاول الشلوبين عيونا في الاية
على انها حال مقدرة لانها حال التفجير لم يكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك وتاولها ابن ابي الربيع
على وجهين احدهما ان يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير اي عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثا
اي ثلثه او على نزع الخافض اي بعيون ورده ابن هشام في شرح اللمحة بانه لو كان [illegible]
في مثل التنكير والتاخير عن الفعل ولصرح بالخافض فيه [illegible] وايضا فليس العيون [illegible] المتفجر بل
هي نفس المتفجر انتهى ومحول عن غيرهما نحو انا اكثر منك مالا اصله مالي اكثر من [illegible] فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه وهو الضمير مقامه فارتفع وانفصل وصار انا اكثر منك ثم جيء بالمحذوف مميزا
وغير محول نحو امتلأ الاناء ماء لان مثل هذا التركيب يضع ابتداء هكذا غير محول [illegible] بعد

ما يفيد التعجب نحو حسبك بزيد فارسا وحسبك به ناصرا ولله دره رجلا واكرم به ابا **الثالث** اذا اتحد
مميز النسبة بما قبله معنى طابقه في الافراد وضديه نحو اكرم بزيد رجلا والزيدان رجلين والزيدين
رجالا وكذا في التوكيد كما نقول لله در زيد رجلا والزيدان رجلين والزيدون رجالا نحو وساء اولئك رفيقا وحسن
اولئك رفيقا ففيه وجهان احدهما ان يكون المراد الجميع بقيد لفظا لان رفيقا يستوي فيه المفرد وغيره كا
الصديق والعدو الثاني ان يكون الاصل وحسن كل واحد من اولئك فحذف المضاف وجاء التمييز على وفقه
وكذا ان لم يتحد ابطابق نحو حسن الزيدون وجوها انه لم يلزم افراد لفظ التمييز لافراد معناه
او لكونه مصدرا لم يقصد اختلاف انواعه فان كان معنى التمييز مفردا لفظا كقولك في ابناء رجل
واحد طاب الزيدون اصلا وكرموا ابا وكذا ان لم يقصد اختلاف انواع المصدر نحو زكا الاتقياء سعيا
وخاب الاشقياء رايا فان قصد لاختلاف المصدر لاختلاف محاله وجب المطابقة نحو تخالف الناس او في
تفاوت الاذهان افهاما ومنه بالاخسرين اعمالا وان المباين بعد جمع انه لم يوقع في محذور او في طاب الزيدون
نفسا او قروا عينا او الحسن انفسا واعينا الافادة المقصود باختصار قال تعالى فان طبن لكم عن شيء
منه نفسا فان اوقع في محذور يعين جمعه ولذلك كان معه جمع نقول اكرم بالزيدين ابا بمعنى ما اكرمهم
من ابا ولو ... لاوهم ان المقصود كون ابيهم واحدا موصوفا بالكرم وكذا نقول نظف الزيدون ثيابا لا انك
لو قلت ثوبا لاوهمت انه ليس لهم الا ثوب واحد **والناصب لمبين الذات** المبهم هو **هي** اي تلك الذات واختلفوا
في جهة اعمالها انها عاملة في مميزها لشبهها باسم الفاعل لانها طالبة له في المعنى ... شبيه
... شبيه ... في الاسمية والطلب المعنوي ... تمام هو
التنوين والنون ... لشبهها بالفعل ... فان الفعل اصل لاسم الفاعل لا يعمل
معمولا غير ... واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو اصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي لا
وهي لا تعمل الا في السببي ... الاجنبي وهي الاصل لا تعمل ... لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا ...
واحد وهو اصل للمقادير لانه يتحمل الضمير وهو لا يتحمله ويحمل هذا القول لانه حمل الشيء على ما هو اشبه به
كذا في التصريح **والناصب لمبين النسبة** عند سيبويه والمازني والمبرد والزجاج والفارسي هو
المسند من فعل كطاب زيد نفسا **او شبهه** والمراد به هنا ما تضمن معناه وحروفه من المصدر والوصف
او تضمن معناه فقط كاسم الفاعل نحو زيد فارسا ... في العدد عن هذا التشبيه ... ذهب
قوم الى ان العامل في مبين النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا شبهه واختاره ابن
عصفور ونسبه الى المحققين وهنا انتهى كلام المصنف رحمه الله في النوع الثاني من المعربات من الاسما
وهو ما يرفع وينصب ولا غير فشرع في النوع الثالث منها وهو ما يجر ولا غير فقال **النوع الثالث**
من المعربات من الاسماء **ما يجر ولا غير وهو اثنان لا ثالث لهما الاول المضاف اليه** والاضافة

لغة

لغة الامالة والاسناد ومنه ضافت الشمس للغروب اي مالت واضفت ظهري الى الحائط اي املته
واسندته اليه واصطلاحا نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر فخرج بالتقييدية الاسنادية
وما بعده نحو قام زيد ونحو كلا ... الاضافة الى الجمل لانها في تاويل الاسم وبالاخير الوصف كزيد الخياط
وما جرى عليه المصنف من كون المضاف اليه هو الثاني فيكون المضاف هو الاول هو مصطلح سيبويه وابن
مالك واكثر المتاخرين وهو المشهور وعليه عكسه ... قال كل **وهو** اي المضاف اليه اصطلاحا
ما اي اسم حقيقة او حكما ليشمل الجملة المضاف اليها ... في الصورة **نسب اليه شيء** ولا يكون الا
اسما **بواسطة حرف جر مقدر** حال كون هذا المقدر **مرادا** احترازا عن المفعول فيه والمفعول له
فان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد معه لم ... اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا انه
لتقدير الحرف الا انه ... معنى لتقدير الحرف الا انه ... لفظا كان المعنى المضاف
اليه كل اسم ... مجرور بحرف جر مقدر ... معرفة حقيقة متوقفة على معرفة
ما افتقر في التعريف ... مجرور بحرف جر مقدر ... متوقف على معرفة كونه
مضافا اليه انتهى **تنبيهات الاول** المتبادر من هذا الحد انه لا يشمل المضاف اليه بالاضافة اللفظية
على المشهور من انها ليست على معنى الحرف فينتقض به الا ان يحمل على ما ذهب اليه بعضهم من انها
على معنى الحرف لكنه لم يبين فيها ... تقدير الحرف فيها كما بينه في المعنوية ... تحقيق ذلك **الثاني**
استشكل حكمهم بان كل مضاف اليه مجرور بحرف الجر ... واجاب بعض المحققين بالتزام ان المضاف
اليه في ذلك مجرور بتقدير لم ... بانه تكلف ... وقال بعضهم ... بانه عام مخصوص
قال ولعل هذا اقرب انتهى ولا يخفى ... هذا الاستشكال **الثالث** في عامل الجر في المضاف
اليه قولان اظهرهما انه الاضافة الثاني انه المضاف وهو الصحيح ولا ... التعريف ... الاضافة
انها توجب لثاني الاسمين الجر لانه كرفيها سببا للجر لا ... وعلم ان الغالب في الاسماء
ان يكون صالحا للاضافة والافراد كغلام وثوب **ويمتنع اضافة المضمرات** خلافا للخليل والاخفش
والمازني ومن وافقهم في نحو اياي واياك حيث ذهبوا الى ان ايا اسم مضمر وما بعدها مضمر مضاف
اليه ... اضافتها الى الظاهر في قول العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياا الشواب
واذا ثبت اضافتها الى الظاهر الذي يظهر فيه الاعراب واما كون الضمائر لا تضاف فغير مانع من اضافة
هذا النوع لان الاحكام العامة قد تختلف في بعض الصور بدليل تخالف لدن عن جر غدوة وتخالف
لولا عن جر المرفوع ... انكر ذلك هذا النوع من المضمرات في منع الاضافة واختاره ابن مالك
والاصح ما ذهب اليه سيبويه والاخفش في احد قوليه وجمهور البصريين وابو علي من المتاخرين من ان
الضمائر لا تضاف مطلقا ولا يثبت اضافة ايا ما رواه الخليل لشذوذه وما اتصل بها انما هو حرف

بدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والخطاب والغيبة وسياتي ذكر المضمرات مستوفى في المبنيات و
اضافة اسماء الاشارة وسياتي ذكرها ايضا فيه واما ذلك ونحوه فالكاف فيه حرف خطاب باجماع النحاة
واضافة اسماء الاستفهام بمعنى غير كم وكيف ومن وما واما اي فانه يضاف وان ايان ومتى وانى سياتي
شرح بعضها في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى واضافة اسماء الشرط سياتي ذكرها في حديقة الافعال
والموصولات سياتي ذكرها في المبنيات وانما امتنعت اضافة هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف
لا يضاف سوى اي في الثلثة اي في اسماء الاستفهام والشرط والموصولات فانه لا يمتنع اضافتها لضعف
الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى مفرد مضاف اليه وسياتي شرحها مستوفى في حديقة المفردات
ان شاء الله تعالى بعض الاسماء يجب اضافتها اعاد الضمير مؤنثا على بعض مع كونه مذكرا لاكتساب
التانيث من المضاف اليه كما يجي بيان ذلك في هذا الباب عن قريب واضافتها اما الى الجملة وهو نوعان
مضاف الى الجملة مطلقا اسمية كانت او فعلية ومختص بالجمل الفعلية فالاول اذ من اسماء الزمان
نحو قوله تعالى واذكروا اذ انتم قليل واذكروا اذ كنتم قليلا وشرط الاسمية ان لا يكون خبر المبتدا
فيها فعلا ماضيا نحو جئتك اذ زيد قام نص عليه سيبويه والاكثرون على جوازه ووجهه بان اذ لما كانت لماضي
وكان الفعل الماضي مناسبا لها في الزمان وكانا في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان
مضارعا نحو اذ زيد يقوم فانه حسن نقض نحو اذ زيد يقوم واجاب ابن الحاجب بانه حكاية الحال
والذي ارتضيه انه يجيء ايضا وشرط الفعلية ان يكون فعلها ماضيا لفظا ومعنى كان او معنى لا لفظا نحو واذ
يرفع ابرهيم القواعد وقد يحذف جزء هذه الجملة فيظن من لا خبرة له انها اضيفت الى المفرد كقوله
هل ترجعن ليال قد مضين لنا والعيش منقلب اذ ذاك افنانا التقدير اذ ذاك كذلك وقد تحذف
الجملة باسرها ويعوض عنها التنوين قال الاحسان والذي يظهر من قواعد العربية ان هذا التنوين جائز
لا واجب فكسر الذال حينئذ لالتقاء الساكنين على الاصل كقوله تعالى وانتم حينئذ تنظرون
اي حين اذ بلغت الروح الحلقوم وزعم الاخفش ان اذ حينئذ معربة والكسر اعراب بالاضافة لا بناء
وحمله على ذلك انه جعل بناءها ناشيا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة ورد
مردود بانه قد سبق ان حكم البناء الاصل استصحابه حتى يقوم دليل على اعرابه وبان العرب قد بنت
الظرف المضاف لا وقع علة البناء الا كونه مضافا الى المبني فلما كانت الكسرة في اعرابها مجرى بناء الظرف فانهم
قالوا يومئذ بفتح الذال فلو كان معربا لم يجز فتحه لانه مضاف اليه فدل على انه مبني على الكسر
لالتقاء الساكنين وهو الغالب وقد يبنى على الفتح طلبا للتخفيف وسياتي تمام الكلام عليه في حديقة المفردات
ان شاء الله تعالى وحيث نحو جلست حيث جلس زيد وحيث زيد جالس وشرط الاسمية ان لا يكون
الخبر فيها فعلا نص عليه سيبويه واضافتها الى الفعلية اكثر قال ابن النحاس ليس في ظروف المكان ما يضاف

الى الجملة

الى الجملة غيره حيث لما ابهمت لوقوعها على كل جهة احتاجت في زوال ابهامها الى اضافتها الى جملة كا
واذ في الزمان لانها ربما اضيفت الى المفرد كقوله حيث لي العمائم ولا يقاس عليه خلافا للكسائي
ولا يشترط في اضافتها الى الجملة ظرفيتها خلافا لزعم المهدوي شارح الدريدية ان حيث في قوله ثمت راح في
الملبين الى حيث تحجى المازمان ومنى انها لما خرجت عن الظرفية بدخول الى عليها خرجت عن الاضافة
الى الجملة وصارت الجملة بعدها صفة لها وتكلف لها رابطا قال ابن هشام وليس بشيء ولذا وقفت
عليها ما الكافة تضمنت معنى الشرط كقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان قال ابن
هشام وهذا البيت عندي دليل على مجيئها للزمان والنوع الثاني وهو المختص بالجمل الفعلية
اذا عند غير الاخفش والكوفيين ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو واذا انعمنا على الانسان اعرض
ومضارعين نحو اذا يتلى عليهم يخرون ومختلفين نحو اذا سمعوا ما انزل الى الرسول الاية اذا تتلى عليهم
ايات الرحمن خروا وعكسه قليل نحو اذا طلقتم النساء فطلقوهن وسياتي تتمة الكلام عليها في حديقة
المفردات او الى المفرد والمراد به ما يقابل الجملة وهو ايضا نوعان ما يجوز قطعه عن الاضافة لفظا
نحو كل اذا لم يقع تابعا لا تاكيدا ولا نعتا وبعض واي كقوله تعالى كل في فلك يسبحون فضلنا بعضهم على بعض
ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وما يلزم الاضافة لفظا وهو ما يضاف للمفرد حال كونه ظاهرا تارة
ومضمرا اخرى وهو كلا وكلتا نحو كلا الرجلين وكلاهما وكلتا المرأتين وكلتاهما وكلتا المرأتين
وكلتاهما لا يضافان الا لما اشتمل على ثلثة شروط احدها التعريف فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين
خلافا للكوفيين وقالت وضعهما للتاكيد ولا يؤكد التاكيد المعنوي الا المعارف الثاني الدلالة
على اثنين اما بالنص نحو كلاهما وكلتاهما او بالاشتراك نحو قوله كلانا غني عن اخيه حياته ونحن
اذا متنا اشد تغانيا فان كلانا مشترك بين الاثنين والجماعة والفاصح قوله ان للخير وللشر مدى
وكلا ذلك وجه وقبل لانه اشار الى مثنى في المعنى مثلها في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك اي بين ما
ما ذكر الثالث ان يكون المضاف اليه كلمة واحدة وقد يفرق بالعطف بالواو في الشعر نحو كلا زيد
وعمرو قال كلا اخي وخليلي واجدي عضدا في ملمات الملمات قال بعضهم ولا يثنون
كلا وانه ذكرت من غير اضافة لانهم يستنكرون تنوين ما غلب عليه التجريد منه لاجل الاضافة وعند
ومعظم ما كان يستعمل في الحضر والغيب سواء كان احسن نحو فلما راه مستقرا عنده عند
سدرة المنتهى عندها جنة الماوى او معنويين نحو قال الذي عنده علم من الكتاب وانهم عندنا لمن
المصطفين الاخيار قال المرادي في شرح التسهيل ولذا كان ظرفا فيها معنى كان للزمان نحو انما الصبر عند
الصدمة الاولى وربما تحل بعينها او ضمنها ولا تقع الا ظرفا او مجرورة بمن وبها ينبغي ان يحمل ما لغى به
الحريري حيث قال وهي منصوب ابدا على الظرف لا تخفضه سوى من وقد اولعت العامة ذهبت الى عنده

فلحن واما قول بعض المولدين كل عند لك عندي لا يساوي نصف عند فقال التبريزي لحن قال ابن هشام
وليس كذلك بل كل كلمة ذكرت واريد بها لفظها فسائغ ان يتصرف تصرف الاسماء وان تعرب ويحكى اصلها
انتهى ومثله قول الآخر يقولون هذا عندنا ليس ثابتا ومن انتم حتى يكون لكم عند ولدى نحو لدى
الباب وهي بمعنى عند لكن بينهما فرق من وجهين احدهما ان عند تكون ظرفا للاعيان
والمعاني نحو عندي مال وهذا القول عندي صحيح ويمتنع الثاني في لدى ذكره ابن الشجري في اماليه ومبرمان
نحو الشيء والثاني انك تقول عندي مال وان كان غائبا ولا تقول لدي مال الا اذا كان حاضرا قاله
وابو هلال العسكري وابن الشجري قال ابن هشام وزعم المعري انه لا فرق بين لدى وعند وقول غيره
اولى انتهى ويعامل الفها معاملة الف الى وعلى فتسلم مع الظاهر وتقلب مع المضمر ياء فيقال
لداكم وسوى نحو سوى زيد وسواك وسيأتي الكلام عليها في بحث المستثنى ان شاء الله تعالى تنبيه
استعمل بعضهم سوى مقطوعة عن الاضافة وممن استعملها كذلك الحريري في منظومته العروضية فقال
ثم لف من جزئين فرعين لا سوى وعند النحويين انها ملازمة الاضافة لفظا ومعنى او حال كونه
ظاهر اللفظ اي غير مضمر وهو اولو بمعنى اصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو قال تعالى
ونحن اولو قوة واولو باس وذو الدالة على الصحبة لا الموصولة نحو ذو النون وفروعها نحو اولات
الاحمال وان كن اولات حمل واستشهدوا ذوي عدل واصلحوا ذات بينكم وذواتا افنان وذواتي اكل
خمط ولا يضافان الا الى الظاهر اسم الجنس ويعني به ما يقابل الصفة فلا يقال جاءني رجل ذو عاقل
ولا رجل ذو عاقل وذلك لان ذا انما وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس
سنة وذلك لانهم لما ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا لم يتأت لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب
فجاءوا بذي مضافة اليه فقالوا رجل ذو ذهب اما اذا كان وصفا فلم يكن للمجيء بها فائدة
وهذه هي الحكمة التي اقتضت اشتراط الظاهر لان الضمير لا يدل على حقيقة معينة ليقصد الوصف
بها وان كان المراد معينا باعتبار مرجعه لكنه ليس معينا باعتبار اللفظ واما قول الشاعر انما يعرف ذا
الفضل من الناس ذووه · فشاذ ونظيره قال الزجاجي في شرح ادب الكاتب انشدنا ابو بكر بن دريد
قال انشدنا عبد الرحمن بن اخي الاصمعي عن عمه قال انشدنا اعرابي من بني تميم من بني حنظلة لنفسه
من تصدى لاخيه بالغنى فهو اخوه فاذا املق القصاه بنوه لو راى الناس نبيا سائلا ما وصلوه
وهم لو طمعوا في زاد كلب اكلوه · لا ارى في اخر الدهر بسائل فوه · اي من يسال سوى الرحمن يكرم حارمه
والذي قام بارزاق الورى طرا سلوه وعن الناس بحمد الله فاغنوا واجفوه · تلبسوا اثواب عز فاسمعوا
قول اخ عوه · انت ما استغنيت عن صاحبك الدهر اخوه · فاذا احتجت اليه ساعة مجك فوه · اهنا
المعروف ما لم تبتذل فيه الوجوه انما يصطنع المعروف في الناس ذووه · وشذ ايضا قطعها عن الاضافة

وان قال العليمي في قول الآخر فاعني بذلك استفعلكم · ولكن يرجوا الله ذووها او حال كونه مضمر اللفظ وهو
نوعان ما يضاف لكل مضمر متكلما او مخاطبا او غائبا مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وهو وحد
نحو واذا دعي الله وحده وقوله · وكنت اذ كنت الهي وحدكا · وقوله والذئب اخشاه ان مررت به وحدي
والخشية الرياح والمطرا · وهو ملازم للتذكير والافراد والنصب وللنحويين فيه اقوال احدها انه عند سيبويه
اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال فوحده موضع ايحاد والايحاد في موضع موحد وهو
الحال قال ابن بابشاذ في شرح الجمل وكان بعض اصحابنا يزيد على ذلك فيقول وحده ناب مناب ايحاد
والايحاد ناب مناب انفراد وانفراد ناب مناب منفرد ومنفرد هو في الحقيقة الحال انتهى وفيه تطويل من
غير ضرورة الثاني انه مصدر لا فعل له وهو محذوف الزوائد واليه ذهب ابن جني الثالث انه
مصدر لم يلفظ له بفعل وعلى هذين القولين فهو مصدر في موضع الحال الرابع مذهب يونس انه
نصب على الظرف لقول العرب زيد وحده في موضع النصب ولعل ابن هشام فيها وجهين
احدهما ما قاله يونس والثاني ان يكون مصدرا لفعل مقدر هو الخبر كما قالوا زيد اقبالا لا العامل ابدا لا
وحكى الاصمعي وحد يحد وحدا وعليه فهو مصدر لفعل مستعمل وحكى ابن بري بعضهم كل منهم على
حدة اي وحده وحكى ابن السيد جلسا على وحدهما او باسنانه نسيج وحده وجحيش وحده وهو للمدح
وعيير تصغير عير وهو الحمار يقال نسيج وحده وجحيش وحده وعيير وحده ومعنى الاول المدح والثاني
الذم ومما اتى مضافا الى المضمر ما حكى ابن سيده جلسا على وحديهما تنبيه اختلف القائلون
بانه نصب على الحال فيما اذا قيل رأيت زيدا وحده فالاكثرون يقدرونه في حال ايحادي له بالرؤية
ويعبرون عن هذا بانه حال من الفاعل والمبرد يقدره في حال انه مفرد بالرؤية ويعبرون عن هذا بانه
حال من المفعول وليس الا لانهم اذا ارادوا الفاعل قالوا مررت به وحدي كما قال الشاعر والذئب
اخشاه ان مررت به وحدي البيت هذا الذي قاله ابن طلحة في البيت صحيح ولا يمتنع من اجل ان يأتي
الوجهان المتقدمان في ليت زيدا وحده فان المعنى صحيح معهما وما يضاف لضمير المخاطب فقط وهو
لبيك واخواته وهي سعديك وحنانيك ودواليك بفتح الدال المهملة وهجاجيك وهذاذيك
بذالين معجمتين قال · ضربا هذاذيك وطعنا وخضا · ومعنى لبيك اقامة على اجابتك بعد اقامة
فيها المجرد للخطاب مثلها في ذلك ومعنى قولهم حنانيه ولبي ولبيه حذف النون لا لاجل الاضافة
في ذلك بانها لا تلحق الاسماء التي تشبه الحروف وشذت اضافة لبي لضمير الغائب في نحو قوله لقلت
لبيه لمن يدعوني · والى الظاهر في قوله فلبي فلبي يدي مسور · وقال في الالفية
وزعم الشذوذ فيها باطل قال سيبويه في هذا البيت رد على يونس في زعمه ان لبي مفرد واصله
لبى بالف بعد الموحدة على زنة فعلى بسكون العين فقلبت الفه ياء لاجل الضمير كما قلبت في على

وتعليله بقول البدر ابن مالك ان خلاف يونس جار في ليت ولعل ايضا وهم وانما هو خاص بليت **تكميل**
لاحكام الاضافة **يجب تجريد المضاف من التنوين** نحو جاءني غلام زيد وبعضهم يقول اذا لم يكن في
الاسم تنوين يقدر وجوده ثم حذفه نحو كم رجل وهن حواج بيت الله قال البدر الدماميني اخذا من كلام ابي
حيان وهذا عجيب فانه لا يمكن في مثل هذا تقدير شيء من التنوينات اما تنوين العوض والمقابلة فواضح
واما تنوين التنكير فلاختصاصه ببعض المبنيات فرقا بين معرفتها ونكرتها لا تحقق هنا واما تنوين
التمكين فلانه علامة على كون الاسم لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف فكيف يتصور
تقدير هذا فيما بناؤه من المبني المشابه للحرف وغير المنصرف المشابه للفعل والصواب ما قاله الرضي
عليه سحائب الرضا انه يقدر انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة وهذا لا يرد عليه ما ورد على
تلك العبارة انتهى ونظر بعضهم حيث يقول • وكنا خمسة عشر في التئام • على رغم الحسود بغير آفة
وقد اصبحت تنوينا واضحى • حبيبي لا تفارقه الاضافة **و**يجب تجريده ايضا من **نون المثنى والجمع** المذكر
السالم **وملحقاتهما** كقوله تعالى تبت يدا ابي لهب والمقيمي الصلاة ونحو ابنيك وعشريك وانما
وجب تجريده من ذلك لانه يدل على كمال الاسم والاضافة تدل على نقصانه فلا يجمع بينهما واما قوله هم
الفاعلون الخير والآمرونه فضرورة وقيل انها للسكت ولا تحذف نون المفرد وجمع التكسير نحو بستان زيد
وشياطين الانس وفهم من الاقتصار على تجريده مما ذكر انه لا يجرد من غير ذلك كتاء التانيث وقد
يجرد منها عند امن اللبس يقال هذه عدة شهر وهو ابو عذرتها فاذا اضافوا اليها حذفوا التاء وقالوا
قولهم ليت شعري فاذا اضافوا قالوا ليت شعري ومنه واقام الصلاة ونظم ذلك بعضهم فقال
ثلاثة تحذف تاءاتها مضافة عند جميع النحاة منها اذا قيل ابو عذرها وليت شعري واقام الصلاة
وقد يفعل ذلك بعدة قال الشاعر واخلفوك عد الامر الذي وعدوا اي عدة الامر واشترط امن
اللبس احترازا من نحو ثمرة وحشفة وبقرة فان حذف التاء منهن موقع في الالباس وقد خرج بما ذكر على حذف
التاء عند الاضافة قوله تعالى فنظرة الى ميسرة بضم السين وكسر الراء والهاء والاصل الى ميسرته في احد
ان مفعلا بغير الهاء مفقود ولان مكرما ومعونا جمع مكرمة ومعونة **فان كانت** الاضافة **اضافة صفة**
والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة **الى معمولها** اي معمول الصفة قبل الاضافة ولا
تكون اضافة المضاف اليه معمولا للمضاف حال الاضافة على الاصح ومعمولها اما مرفوع او منصوب **فلفظية**
نسبة الى اللفظ لعود فائدتها من التخفيف الى لفظ المضاف دون معناه او لان فائدتها مقصورة على التخفيف
للفظ من غير حصولها بمعنى اخر قال بعض المحققين وتسمى ايضا غير محضة ومجازية ومنفصلة وتكون الاضافة
لفظية مبني على كون الصفة عاملة اما رفعا او نصبا لانها اذا كانت كذلك فالمجرور بها في الظاهر ليس
مجرورا في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر معنى فلم تكن الاضافة كلا اضافة والصفة المشبهة

ابدا

ابدا جائزة العمل فاضافتها الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا كالسابق في بابها ان شاء الله
تعالى لفظية ابدا وكذا عمل اسمي الفاعل والمفعول في مرفوع هو سببيهما جائز مطلقا نحو زيد ضارب بطنه ومسود
وجهه ومضروب غلامه فاضافتهما الى ذلك السببي نحو زيد ضارب البطن ومسود الوجه ومضروب الغلام لفظية
ابدا وكذا عملهما في غير سببيهما كمررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا يضافان الى مثل
هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصحح انتقاله الى الصفة ولفاعلها بما ينبغي بان مرفوع في الظاهر وفي ذلك لا يجوز
لقوة شبههما بالفعل واما عمل اسم الفاعل في المفعول به واسم المفعول في المفعول الذي لم يسم فاعله
او في المفعول المنصوب في باب اعطى او علم واما في غير المفعول به من المفعولات الاجنبية فيحتاج الى شرطي
الاعتماد وكونه بمعنى الحال او الاستقبال كالسابق فاذا اضيفا والحالة هذه لفاعلهما كانت اضافتهما نحو زيد ضارب
عمرو الان او غدا ومعطى العبد ومعطى الدرهم فاضافتهما لفظية لكن لا يضافان من معموليهما
الا الى الفاعل او المفعول به لشدة طلبهما له ومثلهما في ذلك ابنية المبالغة هذا ملخص ما قرره الرضي عليه
من الله الرضا **ولا تفيد** الاضافة اللفظية **الا تخفيفا** لفظيا فقط وذلك بحذف التنوين او نون المثنى
والجمع على حده وهو في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك
بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطى درهم وضاربا عمرو ومعطيا درهم وضاربو بكر و
معطو درهم واما في المضافين الى السببي والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد
قائم الغلام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف
الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم غلامه ومضروب غلامه وحسن وجهه
عند من جوز ذلك وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمضروب الغلام والحسن الوجه
ولما كان التقدير يجيء مفاد اللفظية في التخفيف انها لا تفيد غيره وظاهر كلام بعضهم انها انما تفيد في الحسن
الوجه رفع القبح لا التخفيف فقال ان في رفع الوجه خلو الصفة لفظا من ضمير يعود على الموصوف لانها
اذا رفعت الوجه لم ترفع ضميرا او مثال الخبر ضميرا اذا المرفوع لا يتعدد فليس مع الوجه ضمير يربط الصفة
بالموصوف وفي نصبه على التشبيه مع اجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي وفي الجر تخلص منهما ومن ثم
امتنع الحسن وجهه بالجر لانتفاء قبح الرفع لحصول الربط بالضمير المضاف اليه ونحو الحسن وجه بالجر
لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز هكذا قرره ابن هشام في كتبه مغني المغني وفي المختصر
لابن مالك رد على ابن الحاجب في قوله الا تخفيفا فقال بل تفيد التخصيص ايضا لان ضارب زيد اخص
من ضارب وهو به فان ضارب اصله ضارب زيدا بالنصب وليس له ضارب فقط فالتخصيص
حاصل بالمعمول قبل ان تاتي الاضافة انتهى وقد سبقه الى هذا الرضي رحمه الله **ولا** تكون الاضافة
اضافة صفة الى معمولها **معنوية** نسبة الى المعنى الافادتها المضاف لعودة اثرها اليه من التعريف والتخصيص

او لافادتها معنى لم يكن له قبل الاضافة ما ذكره كذا قرره بعض المحققين قال بعضهم ولا يخفى انه اولى من قول
كثير لانها افادت امرا معنويا وهو التعريف او التخصيص وتسمى محضة ومتصلة لانها خالصة من شائبة
الانفصال وبهذا تكون الاضافة صفة الى معمولها على صور احدها ما ليس المضاف صفة ولا المضاف
اليها معمولا للمضاف اي قبل الاضافة كغلام زيد ومنه ما اضافته على معنى الحرف كاسباني ومنه اضافة
المسمى الى الاسم نحو سعيد كرز [illegible] الاول [illegible] مضافين الى الملقب والنسبة نحو ذات صباح
وذات يوم وهذا النوع قال الارضي متفق على جواز اضافته ويجب فيها التاويل بالمسمى او مسمى كرز وكذا
الباقي واضافة الاسم الى الصفة كمسجد الجامع وصلاة الاولى وجانب الغربي وبقلة الحمقا ان قلنا
ان الحمقا صفة للبقلة لانها تنبت في مجاري السيل وقيل في بعض الكتب الطبية انها انما اضيفت
الى الحمقا لان سيدتنا فاطمة الزهراء كان تستطيبها فسمتها بنو امية لعنهم الله بقلة الحمقا ثم غلبت
على ذلك في بعض كتب الحديث وعكسه وهو اضافة الصفة الى الاسم نحو سحق عمامة وجرد قطيفة واخلاق
ثياب اذ الاصل مسجد جامع وقطيفة جرد وكذا الباقي وهذان القسمان اختلف في جواز الاضافة فيهما
فجوزها الكوفيون حيث اختلف اللفظان مستندين الى ما سمع من ذلك مما ذكرناه من غير تاويل ومنعها
البصريون واولوا ما ورد منها لان الصفة هي الموصوف ولا يضاف الشيء الى نفسه ثم قال الاكثرون
منهم في تاويل الاول منها هو على حذف موصوف اي مسجد المكان الجامع وصلاة الساعة الاولى وفي الثاني
كجرد قطيفة انه من باب خاتم فضة لان المعنى شيء جرد اي بالي ثم حذف الموصوف واقيمت صفته مقامه
لابهامها اي شيء جرد من جنس قطيفة وشيء سحق من جنس عمامة ولا ينقاس ذلك بل هو مقصور على السماع
واضافة الموصوف الى القائم مقام وصفه كزيد البعالات اي صاحب البعالات واضافة المؤكد بفتح الكاف
الى المؤكد بكسرها كحينئذ ويومئذ قال الشاعر فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها سنام
وغاربه النجا بالقصر الجلد [illegible] قولك نجوت جلد البعير عنه واجتثته اذا سلخته [illegible] نجا الجلد
المؤكد الى المؤكد قال الفراء اضاف النجا الى الجلد لان العرب تضيف الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان
نحو حق اليقين وحب الحصيد وحبل الوريد ومذهب اكثر البصريين ان هذا في غاية الندور [illegible] وقياس
عليه ولا يتعدى به موضع السماع واضافة الملغى الى المعتبر كقول لبيد الى الحول ثم اسم السلام عليكما
ومنه قولهم هذا حي زيد اي زيد ومنه ما حكى الاخفش اعرابيا يقول اعانيا الابيات قال ابن [illegible] شاعر [illegible]
قال ابن جني [illegible] واضافة المعتبر الى الملغى الذي لا يعتد به الا كلا [illegible] التاكيد كقول
الخطيب ولو لم يبعث من السماء [illegible] لرايت عليها الفضل [illegible] امام بغداد
العراق [illegible] لاهل دمشق الشام [illegible] الصورة الثانية ما المضاف فيها صفة لكن المضاف
اليه ليس معمولا لها وذلك كاسم التفضيل نحو افضل القوم على الاصح والوصف الذي لم يرد به الحال

او الاستقبال

او الاستقبال كالواقع في خالق السموات وصانع [illegible] لانه لا يعمل في المضاف اليه وذلك ليس معمولا له فالاضافة
معنوية الصورة الثالثة ان يكون المضاف اليه معمولا للمضاف قبل الاضافة لكن ليس المضاف صفة
وذلك كالمصدر المضاف لمرفوعه او منصوبه كضرب اللص وكل الخبز على الاصح **تنبيه** المشهور تقسيم
الاضافة الى هذين القسمين اعني اللفظية وتسمى غير محضة والمعنوية وتسمى المحضة كما مر وزاد ابن مالك
في التسهيل قسما ثالثا سماه شبيها بالمحضة وواسطة وهو اضافة المسمى الى الاسم والاسم الى الصفة
وعكسه والموصوف الى القائم مقام وصفه والمؤكد الى المؤكد والملغى الى المعتبر وعكسه ونقل ان
الاضافة في ذلك كله داخلة في المحضة وذهب قوم الى انها محضة وذهب قوم الى انها غير محضة لانها
في تقدير الانفصال من حيث ان المعنى لا يصح الا بتكلف حرف وعبر عن الظاهر وابن مالك جعلها واسطة
بينهما لان لها اعتبارين احدهما من جهة الانفصال المذكور والثاني من جهة الاتصال من حيث انه لا
فاصل بين المضاف والمضاف اليه كما كان في نحو ضارب زيد قال ابو حيان ولا اعلم له سلفا في ذلك
وتفيد الاضافة المعنوية **تعريفا** للمضاف **مع** المضاف اليه **المعرفة** كغلام زيد وعبد هند وضارب
زيد امس ومنه زيد افضل الناس **وتفيد تخصيصا** للمضاف **مع** المضاف اليه **النكرة** نحو غلام رجل
والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما
تميز غلام زيد قال المحقق [illegible] وقال الاسفرايني العصامي في شرحه فيه نظر فان مقتضاه انه لو اطلق التخصيص
ولم يرد به ما ذكره لدخل فيه التعريف وليس كذلك فان التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك الحاصل
في النكرة نحو رجل صالح فهذا فيه تخصيص بخلاف زيد فانه في اصطلاحهم معرفة ولا يقال فيه تخصيص
انتهى وبهذا يندفع كلام ابي حيان حيث قال تقسيم النحويين الاضافة الى التخصيص والتعريف ليس بصحيح
لانه من جعل القسم قسيما لان التعريف تخصيص وهو قسم منه لانه لولا الاضافة انما تفيد التخصيص
لكن اقوى مراتبه التعريف فان اضيفت لمعرفة اكتسى التخصيص التام انتهى **تنبيهان الاول** استفيد
من كلام المص هنا شيئان احدهما ان الاضافة المعنوية لا تجامع التعريف بل شرطها تجرد الاضافة
منه قال لان الغرض من الاضافة لمعرفة تعريف المضاف وهو حاصل لمعرفته فيكون تحصيلا للحاصل
بل يمتنع اضافة المعرفة فان كان بالاضافة [illegible] او العلمية نكر بان يجعل واحدا من الجملة فيقال
الغلام زيد [illegible] بحكم الاخفش الاول [illegible] في الثاني ولهذا امتنعت اضافة
المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها **الثاني** ان المقصود لو انه هو المضاف فالصفة في قولك
جاء غلام زيد الظريف له لا للمضاف اليه الا بدليل لان المضاف اليه انما جيء به لغرض التعريف او التخصيص
ولم يؤت به لذاته وقد يكون الامر بالعكس نحو كل [illegible] فالصفة في ذلك للمضاف اليه لان المضاف
انما جيء به لقصد التعميم لا للحكم عليه ولذلك ضعف قوله [illegible] العماية الا الفرقد

ذكر في المغني التنبيه الثاني يستثنى من افادة الاضافة التعريف للمضاف مع المعرفة مضافان
فانهما مخصصان ولا يتعرفان احدهما ما لا يقبل التعريف كغير ومثل وحسب اذا اريد بها مطلق المغايرة
والمماثلة والكفاية كمررت برجل غيرك او مثلك او حسبك من رجل ولذا صح وصف النكرة بها واختلف
في سبب ذلك اعني عدم قبول التعريف فقيل لشدة الابهام وهو راي ابن السراج والسيرافي وابن عصفور
الشلوبين وذهب سيبويه والمبرد الى ان السبب في ذلك ان الاضافة اضافة تخفيف بمنوي فيه التنوين
لا اضافة تعريف كما في اسم الفاعل الا انهم التزموا التخفيف في ذلك ولم يلتزموه في اسم الفاعل اما اذا اريد
المماثلة والمغايرة في شيء مخصوص كما اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة وغيرهما
فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني وكذا غيرك قال ابن مالك في شرح
التسهيل فقد يعني بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما واكثر ما يكون ذلك في غير اذا وقعت
بين ضدين نحو فليكن المغلوب غير الغالب والمسلوب غير السالب واجاز بعض العلماء منهم السيرافي
ان يحمل على هذا غير المغضوب عليهم لوقوع غير فيه بين متضادين وليس ذلك بلازم لجواز ان يقال غير صالح
غير الذي كنا نعمل فنعت به النكرة مع وقوعه بين متضادين انتهى واجاب الرضي عن هذا بانه على البدل
لا الصفة وكغير ومثل وحسب كل ما كان في معناه من شبهك ونظيرك وسواك ونحوك وضربك
وتربك وندك وحسبك وناهيك وشرعك وبجلك وكفيك قال في الارتشاف وما في السماع الثاني
ما كان واقعا في نكرة لا تقبل التعريف نحو رب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها وفعل ذلك جهده
وطاقته ونحو لا ابا له لان رب وكم لا يجران المعارف والحال لا تكون معرفة ولا تعمل في المعرفة ثالثها في نحو
لا ابا له ثلاثة مذاهب احدها ان اباه مضاف الى ما بعد اللام والخبر محذوف واللام زائدة بين المتضايفين
تحسينا للفظ ورفعا لتوهم اسم لا معرفة في الظاهر والدليل على ذلك انها قد جاءت في قوله ابا
لموت الذي لا بد اني ملاقي لا اباك تخوفيني وهذا مذهب سيبويه والجمهور الثاني ان اللام غير زائدة
وانها وما بعدها صفة لما قبلها فتتعلق بكون محذوف وانهم نزلوا الموصوف منزلة المضاف لطوله
بصفته ومشاكلته للمضاف في اصل معناه اذ معنى ابو زيد اب لزيد وهذا مذهب هشام وابن كيسان
وابن الحاجب وابن مالك الثالث ان الاسم مفرد وجاء على لغة القصر كقولهم مكره اخاك لا بطل واللام
وما بعدها الخبر وهو مذهب الفارسي وابن يسعون وابن الطراوة قال في الهمع وهو المختار عندي
لسلامته مما في القولين الاخرين من تاويل زيادة وحذف وكلاهما خلاف الاصل قال ابن هشام ويشكل
على الاول قولهم لا ابا لي ولا يجوز ان تعرب الاسماء الستة بالاحرف اذا كانت مضافة للياء وعلى الثاني ان
الاسماء الستة لا تعرب بالحروف الا اذا كانت مضافة وانهم يقولون لا غلامين لك بحذف النون وتجاب
عنهما بان شبيه الشيء جار مجراه وعلى القولين يحتاج الى تقدير الخبر قال ويرد الثالث انه ان اريد ان

الذي

الذي يقول الجاهل اباك بعض العرب والذي يقول لا ابا لك يريد جميع العرب الثاني قولهم لا غلامي له
بحذف النون انتهى الثالث هل اضافة المجمل للتعريف لانها في تاويل المصدر المضاف الى فاعله او للتخصيص
لان المجمل نكرة احتمالان لصاحب البسيط ونقل ابو حيان الثاني واستظهر المرادي الاول والمضاف
اليه فيهما اي في الاضافة المعنوية ان كان جنسا للمضاف اي صادقا عليه وعلى غيره بشرط ان
يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه قال معناه
الفاضل الهندي في حواشي الحاجبية فهي اي الاضافة المعنوية بمعنى من التبيينية كخاتم فضة
فان الفضة قد تكون خاتما وقد لا تكون وكذا الخاتم قد يكون فضة وقد لا يكون او كان المضاف اليه
ظرفا له اي للمضاف سواء كان ظرف زمان او ظرف مكان فبمعنى في الظرفية فظرف الزمان نحو مكر
الليل ويتربص اربعة اشهر وظرف المكان حقيقيا نحو فتبلكم بادخ وشهيد الدار ومجازا نحو الدلخصا
وهذه الاضافة اعني التي بمعنى في اثبتها المصنف رحمه الله تبعا لابن الحاجب وابن مالك قال ابن مالك
وقد اغفلها اكثر النحويين وهي ثابتة في الفصيح بالنقل الصحيح ولا يصح تقدير غير في شواهدها الا بتكلف
قال ابو حيان لا اعلم احدا ذهب الى هذه الاضافة غيره وما استدل به ماول انتهى وما قاله ابو حيان فقد
قال بها عبد القاهر والزمخشري وحكاه عنهما ابن اياز وصرح بها ابن الحاجب في كافيته ولم يذكر المصنف قلتها
وذكرها ابن الحاجب وابن مالك وعلله بعضهم بانه لم يكثر اضافة الشيء الى الظرف قال بعض المحققين
وفيه بحث لان هذا انما يتم لو اريد بالظرف ما يدخل فيه نحو الكتاب ينبغي ان يكون بمعنى اللام في الكتاب
والفرق بينه وبين … انتهى قال بعضهم ويمكن ان يجاب بحمل القلة على الاضافية فان تقدير
الاضافة بمعنى في قليل بالنسبة الى تقديرها باللام ومن ثم صرح به ابن مالك وغيره او كان المضاف اليه
غيرهما اي غير جنس المضاف وظرفه بان كان مباينا للمضاف او اخص منه مطلقا فبمعنى اللام كغلام
زيد ويوم الاحد وشجر الاراك وعلم الفقه فان بين الغلام وزيد تباينا وبين اليوم والاحد عموما و
خصوصا مطلقا فان اليوم قد يكون احدا وقد لا يكون والاحد لا يكون الا يوما وكذا بين العلم والفقه
فان العلم قد يكون فقها وقد لا يكون والفقه لا يكون الا علما فاما اذا كان المضاف اخص من المضاف
اليه مطلقا كاحد اليوم او مساويا له كليث اسد فالاضافة ممتنعة تنبيهان الاول كون الاضافة
في نحو يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام هو ما صرح به ائمة العربية قال بعض المحققين
ولا يظهر لي ادعاهم البيانية انسب بالمعنى اذ الاضافة في ذلك بيانية واظهار … بينها اخلا عن التكلف قال
بعضهم ويمكن ان يقال ان الحامل لهم على ذلك انهم اشترطوا في الاضافة بمعنى من كون المضاف اليه جنس
المضاف صادقا عليه وعلى غيره وهنا ليس كذلك اذ ليس كل واحد من الاحد والفقه والاراك جنسا لما اضيف
اليه ولا يحمل عليه اذ لا يقال اليوم الاحد والعلم الفقه والشجر الاراك وانما يقال الاحد يوم والفقه علم والاراك

شجرا انتهى الثاني لم يبين المص تقديره لحرف في الاضافة اللفظية مع اقتضاء حده المضاف اليه التقدير فيها
ايضا والمشهور ان التقدير انما هو في الاضافة المعنوية خاصة وذهب بعضهم الى ان الاضافة اللفظية
تقدر بمعنى اللام لظهورها في نحو قوله تعالى مصدقا لما معهم وضعف بعدم اطرادها اذ لا يسوغ في الصفة
المشبهة ونقل الشاطبي القول بالتقدير فيها عن ابن جني وعن الشلوبين وانه لا يبعد وان ظاهر كلام
النحاة منافيه ويكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث التانيث وبالعكس اي يكتسب المضاف
المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره وليس ذلك في الصورتين مطلقا بل بشرط الاستغناء عنه
اي عن المضاف عند سقوطه بالمضاف اليه مع صحة المعنى بالجملة الاولى كقوله وهو الاعشى تشرق
بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر القناة من الدم فانث شرقت مع انه مسند الى صدر وهو مذكر
لانه اكتسب التانيث من القناة وقبل هذا البيت فلو كنت في جب ثمانين قامة ورقيت اسباب السما
بسلم ليستدرجنك القول حتى تهره وتعلم اني عنكم غير مفحم الجب البئر القوم لطوعوا اسباب السما
اي ابوابها السلم المرقاة قبل سمي سلما لانه يسلمك الى ما تريد ويهره يكرهه ويبغضه والمفحم الذي لا
اعلم بالجواب يجيبني يقول لو كنت في قعر بير بعيدة القعر او صعدت الى السماء لم تخلص مني واستعمل
من الجب لستلك من السماء القول الذي يستدعيك حتى تكرهه وتعلم اني لست عاجزا عن جوابك
ولا عاجزا عن وصولي اليك ... التجاوز ... في قوله ... معنى لانه جعل ... في
قوله تعالى فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء ... اي تخرج بي ... كانها
غصصت باللقمة اذ ... اشعبية تخاطب ... كلا ... بما سمعه ... المعنى انك ... بالقول
الذي اشعته واظهرته للناس كما ان القناة تشرق بالدم ... باستعمال الشرق في صدر القناة استعا
من جري الدم عليه بحيث يكون بين الظهور ... قال الدماميني في الحفد ... هذا البيت
انشاد ابن حزم الظاهري في قوله ... مثل ما والمعنى الذي يكون ... عرب العجم فان
... كما شرقت صدر القناة من الدم ... الكناية عن الرجل الثاني
كنفس ... الموصول ... عن الرجل الذي ... الاخذ ما ... في ... المغني وغيره
وظاهر ما ذكره جواز ان يكون المراد ما الموصوف وكان اشارة الموصول بالذكر لكونه اشهر والنقص فيها
اظهر قال بعض المتاخرين ويمكن ان يكون مراده بما ما النافية لان السلب نقص كما ان الايجاب شرف على
ما تقرر في علم المنطق في الاصطلاح الصغرى ويحتمل ان يكون ... وعن المذكور في قول الشاعر
المستجير بعمرو عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار انتهى ومثل البيت المستشهد به قول الاخر طول
الليالي اسرعت في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي وقوله رءاحب الديار شغفن قلبي ولكن حب
من سكن الديار قال ابن هشام في المغني ويحتمل ان يكون من ذلك قد عشت لنا الها وكنتم على شفا حفرة

من النار

جوابه

من النار فانقذكم منها اي من الشفا ويحتمل ان الضمير للنار وان الاصل قد عشت حسنات امثالها
فالمعنى في الحقيقة الموصوف المحذوف انتهى وعبارة المص شامل لما كان فيه المؤنث ظاهرا او ضميرا ثم
القرانة لا تجتمع مع المعتبر فلا يجوز الاصابع قطعت بعضها ولا القناة شرقت صدرها وان العرب نعت
من استحسان تذكيره في الارتشاف واجاز بعضهم مستشهدا بقوله فمنيت شمسا استفتحن يشرقها
فلما اضاءت لحرثين ضيائها والثاني نحو قوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى
يزداد تنويرا فذكر مكسوف قياسا ومكسوفة لانه خبر عن مؤنث وهو انارة لانها اكتسبت التذكير
من اضافتها الى العقل قال ابن هشام ويحتمل ان يكون منه قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين
وبعده لعل الساعة قريب فذكر قريب حيث لا اضافة ولكن ذكر الفرا انهم التزموا التذكير في قريب
اذا لم يرد قرب النسب قصد اللفرق انتهى واشترط جواز الاستغناء عن المضاف بالمضاف اليه في
الصورتين لانه لو لم يجز ذلك لم يكتسب المضاف الحكم المذكور في المسئلتين ومن ثم امتنع قامت
غلام هند وجاءت زيد امه لا يقال قامت هند وانت تريد غلامها ولا جاءت زيد وانت تريد امه
وقد اورد ابن مالك في التسهيل شرطا اخر لم يذكره المص وهو كون المضاف بعضا من المضاف اليه كالاليتين
او كبعضه نحو اجتمعت اهل اليمامة قال الاستاذ الدماميني في شرحه فان قلت ما الذي استفيد من هذا
القيد بعد اعتبار القيد الاول وهو صحة الاستغناء بالمضاف اليه عن المضاف فان هذا لازم ان يكون
المضاف فان هذا ملزوم لكون المضاف بعضا او كبعض قلت لا نسلم هذه الملازمة الا ترى انه يصح
ان تقول اعجبني يوم عروبة ولا يصح الاستغناء مع كون المضاف ليس بعضا للمضاف اليه ولا كبعضه لان
اليوم نفس عروبة فقد ظهر بهذا ما قلناه الا ان يقال بهذا القيد انتهى وعروبة اسم يوم الجمعة وقد الفارقي
شيئا اخر يجوز فيه التانيث وهو ان يكون المضاف الى المؤنث كلا نحو اعجبتني جارية كل عين
فذكرن كل حديقة كالدرهم وعنده يوم تجد كل نفس ما عملت وقيل كل نفس قال الاستاذ في شرح التسهيل
والاصح في هذا القسم التانيث بخلاف ما سبق انتهى واشار المص بعد ما سبق التغليب الى ما نراه يكتسب
حان وجح لكن الاصل والارجح التذكير في الصورة الاولى والتانيث في الصورة الثانية تكميل قد يكتسب
المضاف من المضاف اليه امورا غير ذلك احدها وجوب التقديم اذا اضيف لما يصدر به الكلام وهو
تقديم المبتدا في نحو غلام من عندك والخبر في نحو صبيحة اي يوم السفر والمفعول في نحو غلام ايهم
اكرمت وقد يحيى وجوب في نحو من غلام ايهم انت افضل وجب الرفع في نحو علمت ابو من زيد والحق بهذا
اشار الشيخ امين الدين العروضي الحلبي بقوله عليك بباب الصدر في نحو اصحابنا لا بابا الصدر
تصدعوا اياك ان تميم بحثنا ناقص تحفظ ما دار من علامة وحقه فرفع ابوه من ثم خفض منها
بين وثم بغير او خفضا والاشارة بقوله ثم خفض من الى قول امرئ القيس كان ابانا في عرانين

ويله كبير أناس في بجاد مزمل، وذلك لأن مزملا صفة لكبير فكان حقه الرفع ولكنه خفض لمجاورته المخفوض
الثاني المصدرية نحو وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون فأي مفعول مطلق والجملة سدت مسد مفعولي يعلم
معلقة عن العمل بالاستفهام الثالث الظرفية نحو تؤتي أكلها كل حين، وقوله: أنا أبو المنهال بعض الأحيان
الرابع البناء قال ابن هشام في المغني وذلك في ثلاثة أبواب أحدها أن يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون
واستدلوا بقوله تعالى وحيل بينهم وبين ما يشتهون إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون فيمن فتح مثلا وهو
صفة لحق وقراءة بعض السلف أن يصيبكم مثل ما أصاب بالفتح وقول الفرزدق وإذ ما مثلهم بشر وقوله
لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال فغير فاعل يمنع وقد جاء بفتح
[illegible] جميع ذلك وزعم ابن مالك أن ذلك لا يكون في مثل لمخالفتها المبهمات بأنها تثنى وتجمع كقوله
الأمم أمثالكم وقول الشاعر [illegible] والشبه [illegible] عنده [illegible] العزيز [illegible]
مشهورة [illegible] هذا الخبر لأن [illegible] فكان المضاف غير مبهم [illegible]
الثاني أن يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف إليه إذ نحو ومن خزي يومئذ ومن عذاب يومئذ
[illegible] الثالث أن يكون زمانا مبهما والمضاف إليه فعل مبني كقوله على حين عاتبت المشيب
على الصبا [illegible] والتشبيه [illegible] وقوله لأجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين كل
حليم رويا بالفتح وهو الراجح من الإعراب عند ابن مالك [illegible] عند ابن عصفور فإن كان المضاف إليه
فعلا معربا أو جملة اسمية فقال البصريون يجب الإعراب والصحيح جواز البناء وقرئ هذا يوم ينفع
الصادقين صدقهم بالفتح بناء وقرأ غير نافع [illegible] يوم لا تملك نفس وقال إذا قلت هذا حين أسلو
نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر [illegible] أنني كريم على حين الكرام قليل [illegible]
إذا قيل [illegible] رويا بالفتح قال [illegible] الدماميني في شرح التسهيل قال ابن هشام
سألني سائل [illegible] الصبا فأنشدته [illegible] ولم يقع على [illegible] انتهى وقال
في شرح المغني [illegible] هذا [illegible] بناء حين المضاف إلى الجملة [illegible]
على حين الكرام قليل فأشار إلى البيت المشار إليه [illegible] حيث قيل هذا حين أسلو [illegible] حين
المضاف إلى الجملة ولا يخفى أن هذا البيت المشار إليه بالإنشاد [illegible] البيتين صريح في ذكر محل الصبا إذ قال
فيه نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر [illegible] المفصل [illegible] الثاني ما هو مجرور لا غير المجرور بالحرف
وهو ما [illegible] نسب إليه شيء [illegible] الفعل إلى الفاعل والمفعول نحو ضربت بزيد [illegible] غير ذلك
ما ليس من المعرف [illegible] بقوله بواسطة حرف جر ملفوظ واعلم أنه ليس في كلامه ما يقتضي أن
الفعل [illegible] حرف الجر ملفوظا [illegible] ولا ينبغي [illegible]
النحو أن المضاف لا يكون إلا اسما كما صرح به الزمخشري [illegible] فإذا أنت [illegible] من حيث

المجرور بالحرف

لبثوا

[illegible] ليس ماله لا بالاسم من حيث هو مضاف إلى [illegible] مضاف إلى المضاف هو
المراد [illegible] الفعل الاصطلاحي [illegible] شارح كلام ابن الحاجب [illegible] الجملة عبارة على أن المضاف
يكون فعلا [illegible] حروف الجر بأنها وضع لإفضاء الفعل ومعناه إلى ما يليه وهو صحيح في ذلك المشهور
من حروف الجر أربعة عشر حرفا بإسقاط عدا وخلا وحاشا ولعل ومتى وكي [illegible] عشرين
ودعوى كون الثلاثة الأول غير مشهورة غير مسلمة فإنها ليست في الاشتهار دون ما ذكره وأن
نصبت أفعالا لكن الجر بها ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح وسيأتي الكلام عليها في باب الاستثناء
إن شاء الله تعالى وأما الثلاثة الأخيرة فشاذة أما لعل فلا يجر بها إلا عقيل قال شاعرهم لعل الله فضلكم
علينا بجر لفظ الجلالة ولام لعل الأولى [illegible] الإثبات والحذف [illegible] الثانية الفتح والكسر وأما متى فلا يجر
بها إلا هذيل وهي عندهم بمعنى من الابتدائية سمع من بعضهم أخرجها متى كمه وقال أبو ذؤيب الهذلي يصف
السحاب شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج وأما كي [illegible]
[illegible] ما الاستفهامية كقولهم في السؤال عن علة الشيء كيمه بمعنى لمه [illegible] المصدرية
مع صلتها كقوله إذا أنت لم تنفع فضر فإنما يرجى الفتى كيما يضر وينفع [illegible]
أن [illegible] الكوفيون [illegible] الأفعال
وسميت هذه الحروف حروف الجر قال ابن الحاجب لأنها تجر معنى الفعل إلى الاسم قال الرضي بل لأنها
تعمل إعراب الجر كما قيل حروف النصب وحروف الجزم ويسميها الكوفيون حروف الإضافة لأنها تضيف
الفعل إلى الأسماء [illegible] الصفات لأنها تحدث صفة في الاسم نحو قولك
جلست في الدار [illegible] على أن الدار وعاء للجلوس [illegible]
نحو جمع الصوامع وهذه الأربعة عشر المشهورة من حروف الجر سبعة منها تجر الظاهر والمضمر وهي من
[illegible] وزعم الكسائي والفراء أنها الأصل وخففت لكثرة الاستعمال وقال ابن [illegible]
هي لغة لبعض العرب وقال أبو حيان [illegible] حروف الجر [illegible] وقال
ابن الدهان في الغرة من أوسع حروف الجر ولهذا المعنى اختصت بالدخول على عند انتهى ولها ستة عشر
معنى أحدها ابتداء الغاية وليس المراد بالغاية هنا نهاية المسافة وكذا في قولهم إلى لانتهاء الغاية
إذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية وإنما المراد بالغاية جميع المسافة قال الرضي [illegible]
استعمال [illegible] المسافة الحقيقية [illegible]
الغاية [illegible] الغرض والمقصود [illegible] الفعل لأنه غرض الفاعل ومقصوده [illegible]
[illegible] الابتدائية [illegible] الإخبارية [illegible]
إلى [illegible]

حروف الجر

من

ثالثها حصام الدين ثم الابتداء يكون في المكان باتفاق نحو من المسجد الحرام وفي الزمان خلافا لاكثر البصريين نحو من اول
يوم وفي الحديث مطرنا من الجمعة الى الجمعة والشواهد عليه كثيرة وتاويلها تعسف وفي غيرهما نحو من محمد رسول الله
انه من سليمان وعلامتها صحة ايراد الى او ما يفيد فايدتها اثناء انها نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى
اعوذ به التجئ اليه الثاني التبعيض وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض نحو انفقت من الدراهم اي بعض الدراهم
والمفعول الصريح في هذا المثال محذوف اي شيئا من الدراهم فان اعتبرت المفعول محذوفا جاز في الجار
وجهان ان يكون متعلقا بالفعل وان يكون متعلقا بمحذوف صفة للمفعول وان اعتبرته متعينا تعلق
الجار بالفعل الثالث بيان الجنس اي اظهار المقصود منه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وعلامتها ان يحسن
جعل الذي مكانها لا يقال لا يصح ذلك في نحو فيه كان من مطر اي شيء مع ان من بيانية لانه يلزم وصف النكرة
بالمعرفة لانا نقول يلزم جعل المفرد اي مطر صلة لانا نقول المراد جعل الذي في مكانها مع ايراد مقتضيات الموصول
الرابع البدل نحو ارضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة لجعلنا منكم ملائكة ولا ينفع ذا الجد منك الجد والكرم نحو
فقالوا التقدير ارضيتم بالحياة الدنيا بدلا من الاخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف ومن للابتداء وكذا
الباقي الخامس التنصيص على العموم او تاكيد التنصيص عليه وهي الزائدة فالاول نحو ما جاءني من رجل والثاني
نحو ما جاءني من احد وللمزيدة ثلاثة شروط ان يسبقها نفي او نهي او استفهام بهل وان يكون مجرورها نكرة وان يكون اما
فاعلا نحو ما يأتيهم من ذكر او مفعولا نحو هل تحس منهم من احد او مبتدأ نحو هل من خالق غير الله قال ابن هشام
في الاوضح واجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر واجاز زيادتها الاخفش والكسائي
وهشام بلا شرط ووافقهم ابن مالك في التسهيل السادس التعليل نحو مما خطيئاتهم اغرقوا السابع
الظرفية نحو ماذا خلقوا من الارض الثامن الفصل بالمهملة وهي الداخلة على ثاني المتضادين نحو يعلم المفسد
من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب قاله ابن مالك قال ابن هشام وفيه نظر لان الفصل مستفاد من العامل
فان ماز وميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب التمييز والظاهر ان من في الايتين للابتداء او بمعنى عن التاسع
انتهاء الغاية وهو قول الكوفيين واختاره ابن مالك واستدل بنحو قولك تقربت منه وهو بمعنى تقربت اليه
العاشر مرادفة عن نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا الحادي عشر
مرادفة الباء نحو ينظرون من طرف خفي قاله يونس قال ابن هشام والظاهر انها للابتداء وتعقبه الدماميني
بانه ان اريد كون الطرف الذي النظر فيه بمعنى الباء كما قاله يونس وليس الظاهر كونها للابتداء وان اريد
ان الطرف وقع ابتداء النظر منه فمن لابتداء الغاية لا بمعنى الباء فهما معنيان متغايران فمن حكى كان الى الادة
المستعملة فيها اسلم انتهى الثاني عشر مرادفة عند نحو لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا قاله ابو عبيدة
والصحيح انها في ذلك للبدل الثالث عشر مرادفة ربما اذا اتصلت بما كقوله وانا لمما نضرب الكبش ضربة على
راسه تلقي اللسان من الفم قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم وخرجوا عليه قول سيبويه

واعلم

واعلم انهم مما يحذفون كذا قال ابن هشام والظاهر ان من فيها ابتدائية وما مصدرية وانهم جعلوا كانهم
خلقوا من الضرب لكثرة وقوعه منهم مثل خلق الانسان من عجل انتهى قال الشمني وهذا ليس بظاهر في قول سيبويه
على ما لا يخفى الرابع عشر الاستعلاء نحو ونصرناه من القوم وقيل على التضمين اي منعناه منهم بالنصر الخامس
عشر التجريد نحو لي من فلان صديق حميم قيل والظاهر ان من التجريدية ابتدائية او ظرفية السادس عشر
القسم نحو قوله عليه السلام [illegible] والظاهر ان من في الحديث للابتداء اذا
التقدير [illegible] وحذف المضاف لظهور المعنى والى ولها ثمانية معان
احدها انتهاء الغاية المكانية او الزمانية نحو الى المسجد الاقصى ثم اتموا الصيام الى الليل ومن غيرهما نحو
اطلبه من ثلاثة الى الف الثاني المعية وذلك اذا ضممت شيئا الى اخر في الحكم به او عليه او التعلق نحو من
انصاري الى الله ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم قال الرضي والتحقيق انها للانتهاء اي مضافا
الى الله والى اموالكم وقال غيره ما يرد من ذلك يدل على تضمين العامل وابقائها على اصلها والمعنى في
الاية الاولى من يضيف نصرته الى نصرة الله او من ينصرني حال كوني ذاهبا الى الله الثالث التبيين
وهي المتعلقة في تعجب او تفضيل بحب او بغض مبينة لفاعلية مجرورها نحو رب السجن احب الي مما يدعونني اليه
رب السجن احب الي واثبات هذا المعنى لها مخصوص بابن مالك الرابع مرادفة اللام نحو والامر اليك وقيل
لانتهاء الغاية اي منته اليك الخامس الظرفية كفي ذكره جماعة في قوله ولا تتركني بالوعيد كانني الى الناس
مطلي به القار اجرب اي في الناس وتأوله بعضهم على تعلق الجار بمحذوف اي مطلي بالقار مضافا الى الناس
ففيه قلب الكلام وقال ابن عصفور هو على تضمين معنى مبغض قال والصحيح مجيء الى بمعنى في وجاز زيد
الى الكوفة السادس الابتداء كقوله تقول وقد عاليت بالكور فوقها ايسقى فلا يروى الى ابن احمرا
اي مني السابع موافقة عند كقوله ام لا سبيل الى الشباب وذكره اشهى الي من الرحيق السلسل الثامن
التوكيد وهي الزائدة اثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم افئدة من الناس تهوي اليهم بفتح الواو
اي تهواهم وخرجه غيره على تضمين تهوي معنى تميل عن ولها عشرة معان احدها المجاوزة وهو الاكثر
فيها ولم يذكر البصريون غيره والمراد بالمجاوزة بعد شيء عن المجرور بها بسبب ايجاد مصدر الفعل المتعدي
بها نحو سرت عن البلد اي بعدت عنها بسبب السير الثاني البدل نحو لا تجزي نفس عن نفس وفي الحديث
صومي عن امك اي بدل نفس وبدل امك الثالث الاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه اي عليها الرابع
التعليل نحو وما نحن بتاركي الهتنا عن قولك اي لاجل قولك الخامس مرادفة بعد نحو لتركبن طبقا عن طبق
اي حالا بعد حال السادس مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اي منهم بدليل فتقبل
من احدهما ولم يتقبل من الاخر السابع الاستعانة قاله ابن مالك ومثله برميت عن القوس لانهم يقولون
ايضا رميت بالقوس حكاهما الفراء وفيه رد على الحريري في انكاره ان يقال ذلك الا اذا كانت القوس

هو المرتبة وحكي ايضا انه بنيت على الفتح وعلى انه اسم فعل مجرد فيها هو مذهب البصريين والكوفيين ونقل عن ابن
الطراوة وابن طاهر وابن خروف وابن الحجاج بن معروف والاستاذ ابو علي انه اسم وقيل انها اسم دائما لكن
حرفا على مذهب سيبويه ولعلها تستعمل بمعان احدها الاستعلاء حسا نحو وعليها وعلى الفلك تحملون وبعضها
نحو فضلنا بعضهم على بعض ولهم علي ذنب ثم انه قد يكون على مجروره كما هو الغالب وقد يكون على
ما يقرب منه نحو او اجد على النار هدى قال الزمخشري ومعنى الاستعلاء على النار ان اهل النار يستعلون
المكان القريب منها وههنا بحث نفيس اثرت ايراده لما فيه من الفوائد وهو منقول من كتاب مطلع السعدين
ومجمع البحرين وهو تاريخ الفه عبد الرزاق بن اسحق السمرقندي وكان في حدود سبع وثمانين وثمانماية
وسبب ايراده انه ذكر ان الامير شريف الدين علي الجرجاني وصل الى سمرقند في سنة تسعين وسبعمائة
فاكرمه الامير تيمور غاية الاكرام ثم ان السيد ذكر في بعض مجالس درسه كلام صاحب الكشاف على قوله تعالى
على هدى ونقل كلام العلامة التفتازاني عليه وابطله ولم يكن احد يجري على العلامة بالاعتراض
فلما بلغ ذلك الامير تيمور جمع بين العلامة والسيد للمناظرة واشترط السيد ان لا يتكلم احد من تلامذة
العلامة في اثناء البحث فلم يلتفت الى ذلك احد الا مولانا حيدر فانه تكلم في اثناء البحث وكان ارشد
تلامذة العلامة حتى انه كان لم يقدر الى انه يجيب بما يراه من الخلل في قضاياه فغضب الامير تيمور من تكلمه
حيث كان الشرط على خلافه فلما عاد بالخيبة ثم ان المورخ المذكور ذكر انه لاجيبه الا مولانا حيدر العبد
عبد الغفار كلاما في هذا البحث ثم قال لا باس بايراد كلام الجميع باللغة العربية لنسبة كلام كل منهم على
هذه الصورة قال صاحب الكشاف معنى الاستعلاء في قوله تعالى على هدى مثل لتمكنهم واستقرارهم عليه
وتمسكهم به شبهت حالهم بحال من اعتلى الشيء وركبه قال المحقق التفتازاني يعني هذه الاستعارة تبعية
تمثيلية اما التبعية فلجريانها اولا في متعلق الحرف وتبعيتها في الحرف واما التمثيل فلكون كل من طرفي التشبيه
حالة منتزعة من عدة امور واعترض عليه المحقق الجرجاني بان كون على استعارة تبعية يستلزم كون الاستعلاء
مشبها به والتمثيل المستلزم لتركيب الطرفين يستلزم ان لا يكون الاستعلاء مشبها به لانه معنى مفرد
فلا يجتمعان واجاب التفتازاني بان مبنى التمثيل على تشبيه صورة منتزعة من عدة امور بصورة اخرى
كذلك وهذا انما يوجب اعتبار التعدد في الماخذ لا في نفسه ولا ينافي كونه متعلق معنى الحرف ورد الجرجاني
هذا الجواب في كتبه بان تلك الصورة المنتزعة من عدة امور لا تنتزع بجملتها من كل واحد من تلك الامور
بل ينتزع من كل واحد من تلك الامور بعض منها فيكون كل من الطرفين مركبا بالضرورة ومعنى الاستعلاء
مفرد فلا يكون مشبها به قال الاستاذ واحق الجواب عنه بان معنى انتزاعهما من تلك الامور
هو ان يكون منتزعة من مجموع تلك الامور بتقارنها وتضامها كالاستعلاء فانه هيئة حاصلة من تقارن
الراكب والمركوب على الكيفية المخصوصة فيكون واحدا منتزعا من عدة امور ولهذا صح ان يستعار المفرد

مناظرة العلامة التفتازاني والمحقق الجرجاني

للتبا

للتبا بامثال ان يقول كلاح في الصبح عنقود ملاحية في السماء ويعقد استعارة النطاف والحمايل للكواكب التي
حول النجم او نحو ذلك ظاهر انه ليس في هذه الاستعارات الا تشبيه الهيئة بالهيئة انتهى الثاني المصاحبة كمع
نحو واتى المال على حبه اي مع حبه الثالث المجاوزة كقوله اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها
وهي لغة بني كعب بن ربيعة حكى ذلك المبرد في الكامل قال ابن هشام في شرح اللمحة وقال في المغني ويحتمل
ان رضي ضمن معنى عطف وعن الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط انتهى قال ابن جني في الخصائص كان
ابو علي يستحسن قول الكسائي في ذلك انتهى لكن قال بعض المحققين انه لا يعرف له محصل لانه ان لم يحمل
على معنى عن فكيف يصح المعنى وان جعلت بمعنى عن لم يكن رضي محمولا على ضده لان ضده لا يطلب حينئذ
عن نعم لو قيل رضيت عنه او لعلم سخط لكان له وجه انتهى وقال ابو عبيدة انما ساغ ذلك لان معناه اقبلت
علي الرابع الظرفية نحو على حين غفلة اي في حين غفلة الخامس التعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي
لاجل هدايته اياكم وقوله على تقول الربع يعقل عاتبي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت السادس موافقة
من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون اي من الناس السابع موافقة الباء نحو حقيق على ان لا اقول
وقد قرئ به وقيل ان لا اقول وقالوا اركب على اسم الله الثامن الاستدراك والاضراب نحو فلان لا يدخل الجنة
لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله وقوله بذات الله لا انسى فيقال وربنا بجانب سوى ما حييت على
الارض على انها تعفو الكلوم وانما توكل بالادنى وان جل ما يمضي اي على ان العادة نسيان المصائب
البعيدة العهد وقوله بكل تداوينا فلم يشف ما بنا على ان قرب الدار خير من البعد ثم قال على
ان قرب الدار ليس بنافع اذا كان من تهواه ليس بذي ود ابطل بعلى الاولى عموم قوله لم يشف ما بنا
فقال بلى ان فيها شفاء ما ثم ابطل بالثانية قوله على ان قرب الدار خير من البعد وتعلق على هذه بما قبلها
كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به الا انها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج
او هي خبر لمبتدأ محذوف اي والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال ودل ذلك على ان
الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق ثم جيء بما هو التحقيق فيها قال ابن هشام التاسع ان تكون زائدة للتعويض
او غيره فالاول كقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل اي من يتكل عليه فحذف عليه
وزاد على قبل الموصول عوضا قال ابن جني ويحتمل انه تم الكلام عند قوله ان لم يجد ثم ابتدأ مستفهما فقال على من يتكل
والثاني كقوله ان الجواد الان سرحه ما لك على كل افنان العضاة تروق قال ابن مالك
وغيره نظرا لان راق الشيء بمعنى اعجب ولا معنى له هنا وانما المعنى تعلق وقد يفتح انتهى وفي القاموس الروق
مصدر راق عليه اي زاد عليه فضلا فلا حاجة الى التضمين مغـ وللحاشرة معان احدها الظرفية
حقيقة مكانية او زمانية وقد اجتمعتا في قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم
سيغلبون في بضع سنين او مجازا اما ان يكون الظرف والمظروف معنيين نحو ولكم في القصاص حياة

او الظرف معنى المظروف فيه فاتحد احمد المجتبى في معناه او بالعكس نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة
الثاني السببية نحو لمسكم فيما افضتم ومن الحديث ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها الثالث المصاحبة نحو
حق عليهم القول في امم الرابع الاستعلاء نحو لاصلبنكم في جذوع النخل والاولى ان يقال انها بمعناها لتمكن المصلوب
في الجذوع تمكن المظروف في الظرف فهو من باب الاستعارة التبعية الخامس مرادفة الباء كقول زيد الخيل ويركب يوم
الروع منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر والكلى السادس مرادفة الى نحو فردوا ايديهم في افواههم
السابع مرادفة من نحو ويوم نبعث في كل امة شهيدا اي منهم بدليل الاية الاخرى الثامن مرادفة عن نحو ومن كان في هذه اعمى فهو
في الاخرة اعمى اي عنها وعن محاسنها التاسع المقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو
فما متاع الحيوة الدنيا في الاخرة الا قليل العاشر التوكيد وهي الزائدة نحو اركبوا فيها اي اركبوها والباء
وحركتها الكسر وقد تفتح مع الظاهر فيقال به حكاه ابو الفتح عن بعضهم قال ابو حيان ولها بضعة عشر
معنى احدها الالصاق قيل وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه قال في شرح اللب وهو تعلق
احد المعنيين بالاخر حقيقيا نحو امسكت بالحبل او مجازيا نحو مررت بزيد اي الصقت مروري بمكان يقرب
منه الثاني التعدية وهو تغيير معنى الفعل وجعله متضمنا المعنى التصييري كالهمزة والتضعيف وهذا المعنى
ما انفردت به عن سائر حروف الجر وتطلق التعدية على معنى اخر وهو ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة
حرف الجر وهي بهذا المعنى متحققة في جميع حروف الجر وذهب ذلك على بعض من عاصرنا فقسر التعدية
في هذا المقام بهذا المعنى الثاني وهو وهم منه قال ابن هشام وتسمى باء النقل ايضا وهي المعاقبة للهمزة
في تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدي الفعل القاصر تقول في ذهب زيد ذهبت بزيد واذهبته ومنه
ذهب الله بنورهم وقرئ اذهب الله نورهم وقول المبرد والسهيلي ان بين التعديتين فرقا مردود بالاية
ومن ورودها مع المتعدي دفع الله الناس بعضهم ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضا
وصك الحجر الحجر انتهى الثالث الاستعانة وهي الداخلة على الة الفعل حقيقة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم
او مجازا قيل ومنه باء البسملة لان الفعل لا يتاتى على الوجه الاكمل الا بها الرابع السببية نحو انكم ظلمتم انفسكم
باتخاذكم العجل فكلا اخذنا بذنبه ومنه لقيت بزيد الاسد اي بسبب لقائي اياه الخامس المصاحبة وهي
التي يصلح في موضعها مع او يغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو وقد دخلوا بالكفر اي مع الكفر او كافرين قال ابن هشام
في المغني وقد اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول
اي سبحه حامدا له اي نزهه عما لا يليق به واثبت له ما يليق به وقيل للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل اي
سبحه بما حمد به نفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود الا ترى ان تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات انتهى قال
شيخ شيخنا المحقق رحمه الله سري الله الى الروية بعد نقله ذلك لا يخفى عليك ان المعتزلة ومن نحا نحوهم
لم ينفوا الصفات وانما نفي يلزم التعطيل بل يقولون بانها ثابتة لا بمعنى غير ذاته بل عين ذاته

وكذلك الباء فهذا لا يستلزم ذلك بل هو دال على التثنية لان الفعل بالزيادة يدل على التجدد
فيقتضي عكس ما ادعوا من التثنية كما هو مقرر في محله من الكلام فليراجع ثمة انتهى السادس الظرفية نحو ولقد
نصركم الله ببدر نجيناهم بسحر السابع البدل وهي التي يحسن في مكانها بدل كقول الحماسي فليت لي بهم قوما اذا
ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا اي بدلهم وانتصاب الاغارة على المفعول لاجله الثامن المقابلة وهي
الداخلة على الاعواض والاثمان نحو كافأت الاحسان بضعف واشتريت الفرس بالف التاسع المجاوزة
فقيل تختص بالسؤال قال في الهمع وظاهر كلام ابي حيان ان الكوفيين كلام عليه نحو فاسأل به خبيرا بدليل
يسألون عن انبائكم وقيل لا تختص به بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام وجعل الزمخشري هذه الباء
في تشقق السماء بالشقوق على ان الغمام جعل كالالة التي تشقق بها العاشر الاستعلاء نحو من ان تامنه
بقنطار بدليل هل امنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه الحادي عشر التبعيض اثبت ذلك الاصمعي والفارسي
والقتبي وابن مالك والكوفيون وجعلوا منه عينا يشرب بها عباد الله اي منها قال بعضهم ويمكن
ان تكون الباء سببية اي ان العين في اللطافة بحيث يلتذ الناظر اليها ان يشرب منها انتهى الثاني عشر
القسم وهو اصل حروفه ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو اقسم بالله لتفعلن ودخولها على الضمير
نحو بك لافعلن واستعمالها في القسم الاستعطافي وهو المؤكد لجملة طلبية نحو بالله هل قام زيد اي اسالك
مستحلفا بالله الثالث عشر الغاية نحو وقد احسن بي اي الي وقيل ضمن احسن معنى لطف الرابع
عشر التوكيد وهي الزائدة وزيادتها في ستة مواضع على ما في المغني احدها الفاعل وزيادتها فيه واجبة
وغالبة وضرورة فالواجبة نحو احسن بزيد في قول الجمهور والغالبة في فاعل كفى نحو كفى بالله شهيدا
والجمهور يقولون بزيادتها وهو الاصح كما في الارتشاف وقال الزجاج دخلت الباء لتضمن كفى معنى اكتف
قال ابن هشام في المغني وهو من الحسن بمكان ويصححه قولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه اي ليتق
وليفعل بدليل جزم يثب ويوجبه قولهم كفى بهند بترك التاء فان احتج بالفاصل فهو جائز لا موجب بدليل
وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة فان عورض باحسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الامر وان
كان معناها الخبر انتهى ويشكل عليه اسناد الفعل الماضي الى ضمير المخاطب وهو غير جائز قال وابن
مالك كون هذه صحيحا عن الباء الا الشاعر ويجيء في غير ذلك كقوله كفى الهدى عما غيب المرء مخبرا
ولا تزاد الباء في فاعل كفى التي بمعنى اجزأ واغنى ولا التي بمعنى وقى والاولى متعدية لواحد كقوله قليل
منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل والثانية متعدية لاثنين كقوله تعالى وكفى الله المؤمنين
القتال والضرورة كقوله مهما لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسرباليه الثاني مما تزاد فيه الباء
المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وهزي اليك بجذع النخلة قال ابن هشام وكثرت زيادتها
في مفعول عرفت ونحوه وقلت في مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله تبلت فؤادك في المنام خريدة تسقي

التفجيع بيا ودبسام . ويعلم نعت في مفعول كهي التعجب للصدر صنه الحديث كهي بالمرء كذبا ان يحدث بكل
ما سمع قال الكلابادية اللجي بزيادة الباء في المفعول غير مقيس مع كثرتها لكن جرى التعجب بانها زائدة باسا في بعض
عرضت عن وجهه وهو سمعت وخفت واحسنه الثالث المبتدأ وفاسرت في بلك بحسب بعد بحسبهم وحسب
فاذا بعد وكيف بك اذا كان كذا ومن الغريب انها تزيد فيما اصله المبتدأ وهو اسم ليس بشرط ان يتاخر الى
موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا بنصب البر وقوله اليس عجيبا بان الفتى يصاب ببعض الذي
في يديه الرابع الخبر قال ابن هشام وهو ضربان غير موجب زيادة الباء في الخبر على ثلاثة اقسام كثير وقليل وقليل الكثير
في ثلاثة مواضع وذلك بعد ليس وما نحو اليس الله بكاف عبده وما ربك بغافل وبعد الم يروا او لم يروا
ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وذلك لانه في معنى اوليس الله بقادر راجع الى
المسند الا والمرادية المعنى والقليل في ثلاثة مواضع بعد كان منفية كانت لانها منفية كقوله وان مدت الايدي
الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل وبعد ظن وبعد انها منفية كقوله دعاني اخي والخيل بيني وبينه
فلما دعاني لم يجدني بقعدد وبعد لا العاملة عمل ليس كقوله فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة
بمغن فتيلا عن سواد بن قارب والقليل في ثلاثة مواضع بعد ان ولكن وهل والا كقوله فان تناء عنها
حقبة لا تلاقها فانك مما احدثت بالمجرب والثاني كقوله ولكن اجرا لو فعلت بهين والثالث كقوله
الا هل اخو عيش لذيذ بدائم انتهى قال في المغني زائدة في الخبر من باب حسب جب فتبقى فلا يحد
مثاله وجب يتوقف على السماع وهو قول الاخفش ومن تابعه وجعلوا منه جزاء سيئة بمثلها والاولى
تعلق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر انتهى الخامس الحال المنفي عاملها كقوله كائن دعيت الى باساء
واهمة فما انبعثت بمزؤود ولا وكل ذكره ابن مالك السادس التوكيد بالنفس والعين نحو جاء زيد
بنفسه او بعينه واللام وهي مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه في غير لغة خزاعة نحو لكم وله وتكسر
في لغتهم مطلقا وهذا في غير ياء المتكلم فانها تكسر معها ولغير المستغاث المباشر ليا فانها تفتح معه نحو
يا لله وللعصبة نحو الداخل على الفعل نحو لتزول منه الجبال في الارض ونقل فتحها مع جميع المظهرات ولها اثنان
معنى احدها الاختصاص وهي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله الثاني الاختصاص نحو الجل للفرس الثالث
الملك نحو له ما في السموات وما في الارض وبعضهم يستغني بذكر ذلك من ذكر المعنيين قبله ويمثل للاولين
الرابع التمليك نحو وهبت لزيد دينارا الخامس شبه التمليك نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا السادس
التعليل نحو لتحكم بين الناس ومنها اللام الثانية في نحو يا لزيد لعمرو وتعلقها بمحذوف وهو فعل
من جملة مستقلة اي ادعوك لعمرو او باسم وهو حال من المنادى اي ادعوك لعمرو وكان لم يطلع ابن عصفور
على ذلك فادعى انها متعلقة بالاجاع على الاول السابع موافقة الى نحو بان ربك اوحى لها الثامن موافقة على نحو ويخرون
للاذقان التاسع موافقة في نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة العاشر موافقة من نحو سمعت له

من لغاته نحو جرى لنا الفضل في الدنيا ولقفت لانهم ونحن لكم يوم القيامة افضل الحادي عشر موافقة عند
كقولهم كتبته لخمس خلون الثاني عشر موافقة بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس الثالث عشر موافقة
عن نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه قاله ابن الحاجب وقال ابن مالك
وغيره هي لام التعليل وقيل غير ذلك الرابع عشر التبليغ وهي الجارة لاسم السامع لقول او ما في معناه نحو قلت
له واذنت له وفسرت له الخامس عشر الصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المال نحو فالتقطه آل فرعون ليكون
لهم عدوا وحزنا وانكرها البصريون ومن تبعهم وردوها الى التعليل المجازي في السبب لاقامة المسبب
وسيأتي عليها في كلام في حقيقة الا انه تعالى ان شاء الله تعالى السادس عشر القسم والتعجب معا وتختص
باسم الله تعالى كقوله لله يبقى على الايام ذو حيد السابع عشر التعجب المجرد عن القسم وتستعمل
في النداء كقولهم يا للماء وللعشب اذا تعجبوا من كثرتهما وغيره كقولهم لله دره فارسا الثامن
عشر التعدية نحو ما اضرب زيدا لعمرو وقال في التصريح لان الضرب متعد في الاصل لكن لما بني منه فعل
التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصرا فعدي بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو وهذا مذهب البصريين
وذهب الكوفيون الى ان الفعل باق على تعديته ولم ينقل وان اللام ليست للتعدية وانما هي مقوية للعامل
لما ضعف باستعماله في التعجب وهذا الخلاف مبني على ان فعل التعجب اذا صيغ من متعد هل يبقى على تعديته
او لا فذهب الكوفيون الى الاول والبصريون الى الثاني انتهى التاسع عشر التوكيد وهي اللام الزائدة وهي
انواع فمنها المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله كقوله وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم
ومعاهد ومنها اللام المسماة بالمقحمة وهي المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا بؤس للحرب والاصل يا
بؤس الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل انجرار ما بعدها بها او بالمضاف قولان ارجحهما الثاني
لان من شأن المضاف ان يجر المضاف اليه ولا نقيد انا ما تزيد ومنها اللام المسماة لام التقوية وهي المزيدة
لتقوية عامل ضعيف اما بتأخره نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون او بكونه فرعا في العمل نحو فعال لما يريد لاعتد
للشيء ومعرضه فحاله بعد حسن ونحن واما لمشابهة بعد ويكثر في اجتماع التاخير والفرعية في نحو وكنا لحكمهم شاهدين
ومنها لام المستغاث عند المبرد واختاره ابن خروف وقد سبق الكلام عليها العشرون التبيين وهي
على ثلاثة اقسام كما في المغني احدها ما بين المفعول من الفاعل وهذه تتعلق بمذكور وضابطها ان تقع
بعد فعل التعجب او اسم تفضيل مفهمين حبا او بغضا تقول ما احبني وما ابغضني فان قلت لفلان فانت
فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما وان قلت الى فلان فالامر بالعكس قال ابن بابشاذ في شرح الجمل
ولم اعلم ان احدا من اصحابنا شرح هذا او بين العلة فيه التي لاجلها اختصت اللام بالفاعل والى بالمفعول
والقول عندي في ذلك ان اللام لما كانت في باب الاختصاص والاخبار تختص بالفاعل في المعنى نحو قولك
لمن هذا الفعل عجبا هو لفلان فتأتي باللام وليس كذلك الا لانها داخلة في باب الاختصاص والاخبار تختص

بالمفعولية المعنى ايضا نحو قولك الى حين يصل هذا الفعل تنقل الى ذلك فان قيل لم كانت اللام في اصلها
للفاعل والى في اصلها للمفعول قيل لان اللام معناها في الاصل الملك والاختصاص للفاعلين الذين يملكوا
ويستحقوا الاشياء والى معناها الانتهاء والغاية والغاية منتهى لفعل الفاعل اخص بما ذكرناه انتهى الثاني
والثالث ما يبين مفعولية مجرورها بعد ما يفيد حبا او بغضا من فعل تعجب او اسم تفضيل ومن كل
منهما ان غير معلوم ما قبلها او معلوم ولكن استونف بيان تقوية للبيان وتوكيدا له واللام في ذلك كله
متعلقة بمحذوف مثال المبينة للمفعولية سقيا لزيد وجدعا له والتعدية لعمرو مثال المبينة للفاعلية
تبا لزيد وويحا له فانهما في معنى خسر وهلك **تنبيه** ومما يجر الظاهر والمضمر من حروف الجر الثلاثة الاتية
ذكرها في باب الاستثناء وهي خلا وعدا وحاشا **وسبعة منها تجر الظاهر فقط وهي مذ ومنذ** بضم الميم
فيهما وبثبوت النون ساكنة بعد الميم في الثاني وكسرها لغة بني سليم وقال ابو حيان حكى اللحياني
في مذ ومنذ كسر ميمهما عن بني سليم وكسر منذ عن عكل انتهى قال الرادي منذ بثبات النون اصل مذ بدليل رجوعهم
الى ضم الذال في مذ عند ملاقاة ساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا ولان بعضهم يقول مذ بضم الذال
فيضم مع عدم الساكن وقال ابن ملكون هما اصلان لانه لا يتصرف في الحروف ولا شبهها ورد بتخفيفهم ان
وكان ولكن ورب وقط وقال المالقي اذا كانت مذ اسما فاصلها منذ او حرفا فهي اصل قال الرادي في الجنى وفي النهاية
قال واما منذ ... في هذا نظر لانا لا نسلم ان مذ ... على ان المخففة من ان لا حرفيه
ولم يرد باعتبار لغاتها المخففة امر حكاه المرادي في الجنى الداني ثم قال والذي يظهر ان مذ ...
ان مذ كان اصلها منذ ... تركت اخفها على الاصل ... قال والا اغلب على مذ
الاسمية والغالب على منذ الحرفية ... في الحكم انتهى **ويختصان**
بالزمان غير المستقبل من الماضي او الحال فكان على المقيد بذلك لئلا يتوهم انهما لمطلق الزمان
وليس كذلك فانهما لا يستعملان في الزمان المستقبل اتفاقا كما قال الرضي ... معناهما ابتداء الغاية
ان كان الزمان ماضيا كقوله اقوين مذ حجج ومذ دهر وقوله وربع عفت اثاره منذ ازمان اي من حجج
ومن ازمان والظرفية ان كان حاضرا نحو ما رايته مذ او منذ يومنا اي في يومنا ... الا ان كان معدودا
نحو ما رايته مذ او منذ ثلاثة ايام اي من ابتداء ... الى انتهائها **رب** والقول بحرفيتها كما سيجي ...
السابق هو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين والاخفش في احد قوليه وابن الطراوة انها اسم
وهو ... فيها ثمانية عشر لغة ضم الراء وفتحها مع تشديد الباء وتخفيفها والاوجه الاربعة
مع التاء مفتوحة وساكنة ... ستة عشر وضمها مع اسكان الباء وضمها وفتحها
ثمانية اقوال احدها انها للتقليل دائما وعليه الاكثر الثاني انها للتكثير دائما الثالث انها لهما
على السواء الرابع انها لم توضع لواحد منهما بل هي حرف اثبات لا يدل على تكثير ولا تقليل وانما يفهم ذلك

من خارج

من خارج الخامس للتكثير في مواضع المباهاة والافتخار وللتقليل فيما عداه السادس لمبهم العدد تكون
تقليلا وتكثيرا السابع للتقليل كثيرا وللتكثير قليلا الثامن عكسه اي للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا
وهو الذي جزم به ابن مالك في التسهيل واختاره ابن هشام في المغني قال فمن الاول ربما يود الذين
كفروا لو كانوا مسلمين وقوله صلى الله عليه وسلم يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وسمع الكسائي اعرابيا يقول
بعد انقضاء شهر رمضان يا رب صائمه لن يصومه ويا رب قائمه لن يقومه وقال الشاعر ربما اوفيت
في علم ترفعن ثوبي شمالات وجه الدليل ان الاية والحديث والمثال مسوقة للتخويف والبيت مسوق
للافتخار ولا يناسب واحدا منها التقليل ومن الثاني قول الشاعر الا رب مولود وليس له اب وذي
ولد لم يلده ابوان وذي شامة غراء في حر وجهه مجللة لا تنقضي لاوان ويكمل في تسع وخمس شبابه
ويهرم في سبع معا وثمان اراد عيسى وادم عليهما السلام والقمر انتهى ملخصا وقوله لم يلده باسكان
اللام واصله لم يلده بكسرها واسكان الدال ثم سكنت اللام تشبيها لها بكتف فالتقى ساكنان
فحركت الدال بالفتح اتباعا لفتحة الياء والضم اتباعا لضمة الهاء فالدال دائما مبني **ويختص** رب بالظاهر
النكرة لفظا ومعنى او معنى فقط نحو ربه رجلا لقيته ويغلب وصف هذه النكرة ولا يلزم خلافا
للمبرد وابن السراج والفارسي واكثر المتاخرين منهم الشلوبين وفي البسيط انه راي البصريين لان
عاملها يحذف غالبا فجعل التزام الوصف كالعوض والاول هو ظاهر ... وغيرهم واختاره ابن عصفور
لان ما فيها من معنى القلة والكثرة مغن عن الوصف ... واحتج ... يا رب قائلة
غدا يا لهف ام معوية ... ويغلب حذف متعلقها ... وقد تحذف هي
فيجب ابقاء عملها وذلك بعد الفاء كثيرا كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وبعد الواو كقوله وليل
كموج البحر ارخى سدوله وبعد بل قليلا كقوله بل مهمه قطعت بعد مهمه ومع التجرد اقل كقوله
رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة من جلله **تنبيهان الاول** ... مجرور رب ضمير الغيبة
... افراده وتذكيره وتفسيره بتمييز مطابق للمعنى نحو ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه
امراة وربه امراتين وربه نساء ... ذلك ... لم يذكره المص فجعلها مما يجر الظاهر فقط وقد
صرح بضعف ذلك في بحث المضمرات تبعا فيه لابن مالك وضعفه ابو حيان فقال ما ذكره ابن مالك
في بعض كتبه من القلة وفي بعضها من الشذوذ ليس كذلك ... على سبيل الجواز
وانه فصيح لا شاذ ولا قليل الا ان عنى بالشذوذ ... القياس وبالقلة ...
لانه اكثر من جرها المضمر انتهى وقد تقدم الكلام على ... هذا الضمير وتذكيره في صدر الكتاب
فليراجع **الثاني** ... رب ... حرف جر ... لا انها
لا ... النفي والنفي ... الكلام قال ابو حيان ... واستشكل

ابو حيان وجوب النصب بوقوعها خبرا لان في قوله اماري اني رب واحد ام ... قلت فلا اسلم ذلك ولا تمثل هذا
كا نرى غلطا ظاهرا فان ما في البيت لا ينافي المصدرية بدليل ان زيدا اما قائم وزيد انه القائم وزيد لا بد قائم وقد
تابعه بعض شراح التسهيل على هذا الغلط انتهى وهذا البعض هو ابن ام قاسم المرادي والتاء وتختص
باسم الله تعالى نحو تالله لاكيدن اصنامكم واما حكاية الاخفش ترب الكعبة فشاذ وكذا ما نقل من حكاية
ابن خالويه تالرحمن وتحياتك قيل ويلزمها التعجب قال الزمخشري في تالله لاكيدن اصنامكم الباء اصل حروف القسم
والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب كانه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه مع
عتو نمرود وقهره قال الاسفراييني في اعرابه بعد نقل هذا الكلام وما قاله من البدل قاله كثير من النحاة ولا يخفى
عليه دليل وقد رده السهيلي ومقتضى النظر انه ليس شيء منها اصلا للآخر وقوله فيها معنى التعجب نص سيبويه
على ان ذلك لانه في كلام القسم واما التاء فقد يكون معها التعجب وقد لا يكون انتهى وكذلك نص غيره
من النحاة على ان ذلك لانه في التاء ايضا وحتى وهي لانتهاء الغاية مكانية نحو اكلت السمكة حتى راسها
او زمانية نحو سلام هي حتى مطلع الفجر ويجب في مجرورها اذا كان مسبوقا بذي اجزاء ان يكون آخر جزء او متصلا
بآخر فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها ثم ان كان ما بعدها اسما ظاهرا داخلا فيما قبلها اما لكونه غير جزء له
نحو سلام هي حتى مطلع الفجر او لكونه جزءا لم يقع الفعل عليه نحو صمت الايام حتى يوم العيد فالجر بها متعين
وان كان جزءا مما قبلها ولم ينقطع دخوله نحو صمت الايام حتى يوم الثلثاء فالجر بها جائز ويجوز العطف تنبيه
متى دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها او على عدمه عمل بها والا فالاصح الحكم بالدخول مع حتى
دون الى حملا على الغالب لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى والدخول في حتى قال ابن هشام في المغني
وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي انه لا خلاف في دخول ما بعد حتى وليس كذلك بل الخلاف مشهور وانما الاتفاق
في حتى العاطفة والفرق ان العاطفة بمعنى الواو انتهى وجعل الرضي دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها امتثالا
لتوهم ابن الحاجب ما ذكره في الكافية في حتى من حيث انها بمعنى مع كثيرا والاولى ان لا يكون بمعنى مع قال بعض المحققين
والقياس ان يكون حكمه بان الحرف بمعنى مع تلبيه ايضا لكن دخول ما بعدها في حكم ما قبلها الا ان الرضي لم يذكره منه رحمه
والكاف ولها خمسة معان احدها التشبيه نحو زيد كالاسد الثاني التعليل اثبته قوم ونفاه الاكثرون
وقيد بعضهم جوازه بان تكون الكاف مكفوفة كحكاية سيبويه كما انه لا يعلم فتجاوز الله عنه والحق جوازه في
المجردة عن ما نحو ويكانه لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم فلاحهم وفي المقرونة بما الكافة كما في المثال وبما
المصدرية نحو فاذكروه كما هداكم اي لاجل هدايته اياكم الثالث الاستعلاء ذكره الاخفش والكوفيون
قيل لبعضهم كيف اصبحت قال كخير وقيل في كن كما انت عليه ان المعنى على ما انت عليه وفي هذا المثال
اعاريب ذكرها في المغني الرابع المبادرة وذلك اذا اتصلت بما نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت
ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب قال ابن هشام الخامس التوكيد

وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ لا بد من الحكم بزيادة احدى اداتي التشبيه والا لصار المعنى ليس شيء مثل
مثله فيلزم اثبات المثل لله تعالى وهو نفي التشبيه عن ذلك المثل وهو محال فلا سبيل الى الحكم بزيادة مثل لان
زيادة ما هو على حرف اسهل واولى ولا سيما اذا كان من قسم الحروف لانه الاصل بالزيادة من الاسم بل قيل ان زيادة
الاسم لم تثبت فكانت الكاف هي الزائدة قال ابن جني وانما زيدت لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة
الجملة ثانيا هذا قول الجمهور وقيل الكاف غير زائدة والزائد مثل وليس بشيء لما مر وقيل لا زائد منهما ثم
اختلف فقيل مثل بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال فصيروا
مثل كعصف مأكول فلا يقاس بزيادة الكاف كما جزم به ابو حيان في الارتشاف وان تردد فيه بعضهم
تنبيه لا يرد على كلام المص رحمه الله اسم حتى والكاف للتضمين في قوله ان شحاك تقصد كالخ وقوله
ولم ار عالما كها ولا ... لانه ضرورة خلافا للمبرد والكوفيين والواو وهي للقسم ولا تتعلق الا بمحذوف
نحو والقرآن الحكيم فان تلتها واو اخرى نحو والتين والزيتون فالثانية واو العطف والا لاحتاج كل من
الاسمين الى جواب واما واو رب فالصحيح انها واو العطف وان الجر بعدها برب مقدرة خلافا للكوفيين
والمبرد ولا تختص هذه الثلاثة اي حتى والكاف والواو بظاهر معين كما اختص ما قبلها بها فائدة من
حروف الجر ما لفظه مشترك بين الاسمية والحرفية وهو ستة احدها وثانيها عن وعلى فيجعلان اسمين
بمعنى جانب وبمعنى فوق وذلك اذا دخلت عليهما من كقوله من عن يميني تارة وامامي وقوله غدت من عليه
بعدما تم ظمؤها قال ابن هشام في المغني من الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك ولابتداء الغاية
عند غيره قالوا فعدت من يمينه فالمعنى في جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة وكذا انهما اذا جعلت بمعنى
كون الفعل ومباشرتها الا في الناحية انتهى ولا يجوز عن في المشهور الا بعد من وتجر على وعن والمحفوظ
بيت واحد وهو على عن يميني مرت الطير سنحا قال البدر الدماميني في شرح التسهيل ولا اعرف من النحاة
تماما لا تفيد اسمية عن وعلى عند الدخول من عليهما كما يغلط فيه كثير فاذا قلت زيد على السطح
وسرت عن البلد احتمل الاسمية الثالث الكاف حكاه ابن عصفور في شرح ابيات الايضاح عن ابن الانباري
فقال انها تستعمل اسما فيقال انصرفت من اليك كما يقال غدوت من عليه وهو غريب الرابع والخامس
مذ ومنذ فيكونان اسمين وذلك في موضعين احدهما ان يليهما اسم مرفوع نحو ما رايته مذ يومان ومنذ
يوم الجمعة وفيهما حينئذ اقوال احدها انهما مبتدآن وما بعدهما خبر عنهما والحسبة بعدها الجملة المرفوع
الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين واختاره ابن الحاجب
ومعناهما الامد ان كان الزمن حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا الثاني انهما ظرفان مخبر بهما
عما بعدهما وهو مذهب الاخفش والزجاج ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ
يومان بيني وبين لقائه يومان قال في المغني ولا خفاء بما فيه من التعسف الثالث انهما ظرفان

وما بعدها فاعل لكان تامة محذوفة والتقدير حين كان يومان او حين كان يوم الجمعة وهذا مذهب بعض
الكوفيين واختاره ابن مالك ولابن مضاء والسهيلي الرابع انهما ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف
والتقدير بين الزمان الذي هو يومان بناء على ان منذ مركبة من كلمتين من وذو الطائية وهذا قول بعض
الكوفيين الثاني ان يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله ما زال مذ عقدت يداه ازاره او
اسمية كقوله وما زلت ابغي المال مذ انا يافع ويتجه حينئذ اقوال احدها وهو المشهور انهما ظرفان
مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة الثاني انهما مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف
الى الجملة السادس من الكاف فيقع اسما وهو في المثل ولا يكون كذلك عند سيبويه والمحققين كما قال في
المغني الا في ضرورة الشعر كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم وقال كثير منهم الاخفش والفارسي يجوز
في الاختيار نحو زيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة ويقع مثل
هذا في كتب المعربين كثيرا قال الزمخشري في قوله تعالى كهيئة الطير فانفخ فيه ان الضمير يرجع الى الكاف
من كهيئة الطير اي فانفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور انتهى ووقع مثل ذلك في كلام غيره
ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل مررت بكالاسد ونقل في شرح بانت سعاد عن ابن مضا انها اسم
ابدا لانها بمعنى مثل وهو غريب السابع من بين الكلمات حيث كانت قبلها خلافا لمن اجاز زيادة الاسماء وحيث
وقعت بعد نحو مخصوصها صلة كقوله ما يرتجى وما يخاف جمعا فهو الذي كالليث والغيث معا خلافا لابن مالك
في اجازة ان يكون مضافا فاما صلة اليه على اضمار مبتدأ كما في قراءة بعضهم تماما على الذي احسن وهذا التخريج
للتصحيح على الشاذ تتمة اثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة للمجرور في النعت كقولهم هذا
جحر ضب خرب وفي التوكيد كقوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم بجر كلهم بالمجاورة لانه توكيد لذوي
المنصوب لا الزوجات والا لقيل كلهن وقيل في عطف النسق ايضا نحو وامسحوا برؤسكم وارجلكم
فانه معطوف على ايديكم لانه مغسول قال ابو حيان وذلك ضعيف جدا ولم يحفظ من كلامهم قال
والفرق بينه وبين النعت والتوكيد انهما تابعان بلا واسطة فيهما اشد مجاورة وحرف العطف الفاصل
يحجز العطف انتهى قال الدماميني في التحفة اخبرني صاحبنا الشيخ شمس الدين الحنفي المعروف بابن النشا
انه كان بيده كراسة من تفسير الثعلبي او غيره وفيها ان الجر في آية الوضوء مخصوص بالمجاورة قال فجئت
الى الشيخ جمال الدين بن هشام وهو جالس بمصر بجامع عمرو بن العاص فانبته الكلام المذكور في الآية
طالبا ان يتكلم عليه فنظر في تلك الكراسة ثم القاها الي وقال ائتني بمدية فدفعتها اليه فكشط بها هذا الكلام
ولم يبق منه حرفا وعبر صاحبه بتركه وضعفه انتهى ونقل ابن هشام في شرح الشذور عطف البيان قال
لا يمتنع في القياس لانه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع قال ولا ينبغي امتناعه في البدل لانه في
التقدير من جملة اخرى فهو محجوز تقديرا انتهى وكذا قال ابو حيان وزاد لا نعلم احدا اجراه فيه ولا يحفظ

من كلامهم

من كلامهم انتهى قال في المغني وانكر السيرافي وابن جني الجر بالمجاورة مطلقا وقالا في قولهم خرب بالجر على انه
صفة للضب ثم قال السيرافي الاصل هذا جحر ضب خرب الجحر منه بتنوين خرب ورفع الجحر ثم حذف الضمير للعلم
به ثم اتي بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر وقال ابن جني الاصل خرب جحره ثم انيب المضاف اليه عن المضاف
فارتفع واستتر ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز عند
البصريين وان امن اللبس انتهى وقصره الفراء على السماع ومنع القياس على ما جاء منه فلا يجوز
هذه جحرة ضب خربة بالجر وخصه قوم بالنكرة وهو مردود فقد سمع في المعرفة وخصه قوم بالنعت
بالمفرد قال الخليل نحو وسيبويه لا يكون الجر في المثنى قال ابو حيان وقياسه الجريان في الجمع والمانع
يقول لم يرد الا في الافراد وهو غير بين لمن تأمله تنبيه حركة الجر على الجوار من جملة صور الاتباع وفي
كلام على الجوار ما يشير اليه وبهذا اندفع استشكال تصور العامل في الجر وهو ان العامل في جار
لا يصح ان يكون عاملا فيه من حيث انه ليس له في المعنى وانما هو لغيره وعاملا غيره لا يقتضي جره او هو غير
مجرور وبهذا انقضى كلام المصنف رحمه الله على النوع الثالث من انواع المعربات من الاسماء وهو
ما هو مجرور لا غير فشرع في النوع الرابع وهو ما هو منصوب او غير منصوب فقال النوع الرابع
من المعربات من الاسماء ما هو منصوب او غير منصوب وهو ما بعد الا والمستثنى وهو المذكور
بعد الا غير الصفة واحدى اخواتها وهو غير وسوى بلغاتها وخلا وعدا وحاشا بلغاتها والمجرور لكن
للدلالة متعلق بالمذكور على عدم اتصافه اي المذكور بما نسب لسابقه ولو كان سابقه حكما
نحو قام القوم الا زيدا وما قام الا زيد فزيد في المثال الاول مذكور بعد الا للدلالة على عدم اتصافه
بالقيام الذي نسب الى سابقه وهو القوم وفي الثاني مذكور بعد الا للدلالة على عدم اتصافه
بعدم القيام الذي نسب الى سابقه حكما وهو احد اذ التقدير ما قام احد الا زيد ويشمل حد المستثنى
المتصل والمنقطع ولذلك بينهما المصنف بقوله فان كان المستثنى مخرجا حقيقة من متعدد
لفظا او تقديرا فمتصل والا فمنقطع نحو جاء القوم الا حمارا تنبيهات الاول قال ابن الحاجب لا يمكن جمع المستثنى
المتصل والمنقطع في حد واحد لان ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد
وذلك لان الحد مبين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة اما تضمنا او التزاما والمختلفان في الماهية
لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجمعهما حد واحد والدليل على اختلاف ماهيتهما ان احدهما
مخرج من متعدد والآخر غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية
لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها انتهى قال الرضي ولقائل ان
يمنع اختلافهما في الماهية قوله لان احدهما مخرج من متعدد والآخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون
المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور

بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من
شرطه لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم الا حمارا لمخالفة القوم
الحمار في الحكم انتهى وعلى هذا اجرى المص في تعريفه المذكور الثاني يرد على الاستثناء المتصل اشكال
مشهور وهو انه يوهم التناقض في المستثنى وذلك انك اذا قلت مثلا قام القوم الا زيدا فقد اثبت
القيام للقوم الذين من جملتهم زيد بقولك الا زيد فقد اثبت القيام للقوم الذين من جملتهم زيد
بقولك الا زيدا نفيت عنه القيام الذي ثبت له في ضمن القوم فيلزم التناقض وكذا قولك اضرب
القوم الا زيدا يلزم ان يكون زيد مطلوبا ضربه وغير مطلوب ضربه وهذا لا يتصور في كلام العقلاء وقد
وقع في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون
المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا واختلفوا
في التفصي عن هذا الاشكال فقال بعضهم بجواز ان المستثنى غير داخل في المستثنى منه فالقوم في قولك
جاء القوم عام مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيد قرينة تدل السامع
على ان المتكلم اراد بالقوم غير زيد انتهى وكان المص رحمه الله يعني هذا الجواب حيث قال في الحد
هو المذكور بعد الا واخواتها الدالة على عدم اتصافه بما نسب الى سابقه لكن قال الرضي انه ليس بشيء
لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج الا مع الدخول وايضا يبعد دعوى عدم الدخول
في قصد المتكلم في نحو له علي عشرة الا واحدا لان الواحد داخل في العشرة بقصده ثم اخرج ولو لا كان
مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو محال وقال ابو بكر الباقلاني وعبد الجبار المستثنى والمستثنى
منه واداة الاستثناء بمنزلة اسم واحد للباقي فقولك له عشرة الا واحدا بمعنى له علي تسعة لا فرق
بينهما من حيث المعنى فلا دخول هناك ولا اخراج ورد عليهما بانه ليس في لغتهم اسم مركب من اكثر من لفظين
مثل وليس بشيء لانه يسمى بالجملة وان طالت نعم يرد عليهما انه لا يفصل بين اجزاء الكلمة بكلمة اخرى
ولا الباء عن قولنا جاءني القوم يوم الجمعة امام الامير في ساحة البلد الا زيدا انتهى وقال العزون واختار
الرضي ان المستثنى داخل في المستثنى منه والتناقض غير لازم لانه انما يلزم لو كانت النسبة الى المستثنى في
وليس كذلك بل النسبة الى المستثنى منه والمستثنى معا وانما اجري الاعراب على المستثنى منه ولم يكن
المنسوب اليه الجميع لان العادة اجراء الاعراب على اول اجزاء المنسوب اليه غير المفرد والاعراب على الجزء
الاخير يكون مضافا اليه او تابعا من التوابع او شبه المفعول كالمستثنى فالمستثنى مخرج قبل الاسناد
الى المستثنى منه قال الرضي وهذا الجواب هو الصحيح المندفع عنه الاشكالات كلها انتهى قال بعض المتاخرين
وفيه ان المستثنى لم يخرج عن كونه معمولا للمستثنى منه لانه غير ممكن ولا عن النسبة لانه لا نسبة فكيف
يتصور الاخراج ونحن نقول نسب المسند الى المستثنى منه فاخرج من النسبة المستثنى ثم حكم او طلب

فلا تناقض

فلا تناقض فتامل انتهى وقد سبقه الى هذا صاحب غاية التحقيق حيث قال انه داخل من حيث الافراد
واللفظ فاخرج عنه في التركيب والحكم انتهى فتامل ينكشف هنا الثالث انما سمي المتصل متصلا لا
داخل في كلام سابق المستثنى منه والمنقطع منقطعا لعدم دخوله في الكلام سبقه والكلام المنطوق
الذي سمي المخرج منها متصلا ولكلا فكلام المفهوم فانها ضعيفة الرابع لا يشترط في المنقطع ان
يكون من غير جنس المستثنى منه بل ان لا يكون داخلا في المتعدد الاولى بل الاستثناء سواء كان
من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد ام لم يكن نحو جاءني
القوم الا حمارا فتبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم الخامس حرر بعض الفضلاء
هنا بحثا فقال الحق ان الاستثناء كله متصل ولكن تارة يكون المخرج منه ملفوظا وتارة يكون مقدرا
فيكون الاصل في نحو ما جاءني القوم الا حمارا ما جاءني القوم ولا ما يتبعهم من الحمار او ما يتبعهم ليشمل الابل والبقر
والغنم وغير ذلك فالمستثنى الحمار منه وعلى هذا التحقيق استثناء الحمار كما على تقدير احد في
الاستثناء المفرغ نحو ما جاءني الا زيد اخراجه منه على تقدير على ما الاصل في ما جاءني احد
الا ركبا وكذا القول في البواقي ويكون الفرق بين هذا الذي يسمونه منقطعا والاستثناء المفرغ
اشتغال العامل بطلبه في نحو ما جاءني احد الا حمار وعدم اشتغاله فيما جاءني الا زيد واجاب هذا
الباحث بان ذلك اذا سلم لم يخرج عن الانقطاع باعتبار الظاهر وان كان باعتبار التقدير فلا مشاحة لان الا
بالاعتبار بين المختلفين فلا باس بقصره على احدهما القصد التمييز بينه وبين نوع اخر يخالف في طريقه
وهو المتصل لفظا انتهى فالمستثنى بالا ان لم يذكر بعد المستثنى منه لفظا بل يكون قد يسمى الكلام
ح ناقصا اعرب بحسب اقتضاء العوامل من رفع ونصب وجر لقيامه مقام المستثنى منه لكن لا
اصالة اذ العوامل في الحقيقة عاملة في ذلك المقدر ولكن لما حذف وقام المستثنى مقامه عمل فيه
لا بطريق الاصالة الصحيحة ما قام الا هند فيقبل بطريق الاصالة والصحيح للفصل بالا وقيل لانه نظرا الى الفصل
انما يكون مسوغا لترك التاء في الجملة لا مقتضيا لذلك وجوبا او اختيارا وما قام الا هند محمولة
الثاني عند قوم ويختار عند ابن جني وهو الحق بدليل قوله ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم
ويسمى المستثنى مفرغا اي مستثنى مفرغا لانه لا اسم لا مفرغ وحده وانما سمي بذلك تسمية باسم
عامله لانه هو المفرغ في الحقيقة اذ لم يشتغل بمستثنى منه يعمل فيه لفظا ففرغ عنه للعمل في المستثنى
فالمناسبة الى ما قاله بعضهم من ان المراد بالمفرغ المفرغ له على الحذف والايصال كما في المشترك المشترك له
فيه لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه على ان لك ان تقول بالمفرغ عن اعرابه لاعراب المستثنى
منه ولك ان تجعل اسم مكان لوقوع التفريغ فيه تنبيهات الاول التفريغ لا يكون في المصدر
المؤكد لعدم الفائدة ونحو ان نظن الا ظنا محمول على انه مصدر نوعي اي الا ظنا ضعيفا فيكون فيه ما

ذلك من جميع المعمولات كالخبر نحو ان هي الا اسماء سميتموها والفاعل نحو لا يعلمهم الا الله والنائب عن
الفاعل نحو فهل يهلك الا القوم الظالمون والمفعول به نحو لا يكلف الله نفسا الا وسعها والمفعول فيه نحو
لم يلبثوا الا عشية او ضحاها والمفعول له نحو وما ينفقون الا ابتغاء وجه الله ولا يكون في المفعول معه
ذلك فلا يقال لا تسر الا والنيل قال الرضي ولعل ذلك ان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبلها لمخالفته له
نفيا واثباتا والواو ايضا مؤذنة بنوع من الانفصال فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالانفصال
واما نحو ما جاء الحال بعدها نحو ما جاءني زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد
الواو انتهى ويكون في الملحقات بالمفعول كالحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا ولا ينفقون نفقة الا وهم كارهون
والتمييز نحو ما امتلأ الاناء الا ماء واما التوابع فانما يقع التفريغ منها في البدل نحو ما مررت بزيد الا اخيك
واما عطف النسق فلا يكون فيه لما تقدم وعطف البيان والتاكيد فانه يمتنع التفريغ فيهما لانه لا يكون
الا في متعدد ما ثل والمتعدد يمتنع في عطف البيان لانه اما علم او مختص مثله فلا يمكن ان يفيد عطف
بيان متعدد شامل للمذكور وغيره وكذا التاكيد لانه ليس لنا الفاظ تاكيد يعلم انها تشمل المستثنى
وغيره حتى يتعدد فيخرج منها التاكيد المستثنى واما الوصف فجوزه الرضي وصاحب اللباب ووقع
التفريغ فيه نحو ما جاءني احد الا ظريف وما لقيت احدا الا اخيه [illegible] وفي المغني لابن هشام ان التفريغ
لا يجوز في الصفات ولم يحك جوازه الا عن الزمخشري وابي البقاء وكلام الخضراوي يخالف ذلك
وظن التفتازاني في الصفة **الثاني** كل استثناء مفرغ لا يكون الا متصلا لانه يعرب على حسب العوامل
فيكون من تمام الكلام والبدل الغير ولذلك لم يجز نصبه على الاستثناء **الثالث** يقدر المستثنى
منه في المفرغ بتقدير الصورة وما يناسب المستثنى في جنسه ووصفه في نحو ما ضربت الا زيدا
اي احدا وما جئت الا راكبا اي على حال من الاحوال وما ضربت الا تاديبا اي لغرض من الاغراض ونحو ذلك **الرابع**
من العرب من يشغل العامل في التفريغ بمحذوف وينصب ما بعد الا على الاستثناء نحو ما ضربت الا
زيدا وما مررت الا زيدا فيجعل المثالين منصوبين على الاستثناء ومعمول الفعل محذوف وهذا انما
يكون فيما يمكن حذفه فلو قلت ما قام الا زيد لم يجز النصب لان الفاعل لا يحذف واجازه الكسائي على
مذهبه في جواز حذف الفاعل قاله المرادي في شرح التسهيل **والكلام معه** اي مع المستثنى المفرغ
غير موجب بفتح الجيم وهو ما لم يتقدمه نفي او شبهه من نهي او استفهام انكاري **غالبا** لا دائما لانه قد
اشتمل [illegible] ووقع الفعل فيها [illegible] لكن ذلك يمكن وهو قليل جدا
فكان بخلاف الغالب نحو [illegible] في الاكل الا [illegible] قرأت الا يوم كذا الا انه يبعد
ان تقرأ في جميع الايام الا يوم [illegible] المستثنى وضابط استقامة المعنى كما قال ابن الحاجب [illegible] استقا
المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم كالمثال الاول ولم يكن هناك قرينة دالة على ان

بالمستثنى

بالمستثنى منه بعض معين بعض نية المستثنى قطعا كالمثال الثاني لظهور ان المتكلم لا يريد جميع ايام
الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او نحو ذلك انتهى وقال ابن مالك في شرح التسهيل اذا كان في الايجاب
معنى النفي عومل معاملته نحو [illegible] الا يوم الجمعة فانه بمعنى لم [illegible] انتهى **تنبيهات**
الاول لا يقال ما زال زيد الا عالما وان كان ظاهر الكلام غير موجب لان معنى زال النفي والنفي اذا دخل على النفي
افاد الايجاب الدائم فيكون المعنى ثبوته على جميع الصفات الا على صفة العلم وهو محال **الثاني** اذا كان
الموجب لانها النفي [illegible] ذهب المبرد الى جواز التفريغ معه نحو ابى القوم الا زيدا [illegible]
كان معناه الا زيد لم [illegible] قال ابو حيان في الارتشاف والصحيح انه لا يجوز **وان ذكر** مع المستثنى المستثنى
منه ويسمى الكلام حينئذ تاما ففيه تفصيل **فان كان الكلام موجبا** وهو ما لم يتقدمه شيء مما تقدم
نصب المستثنى بعد الا سواء كان متصلا نحو فشربوا منه الا قليلا او منقطعا نحو جاء القوم
الا حمارا [illegible] المستثنى عن المستثنى منه كما او تقدم نحو قام الا زيدا القوم واختلف في عامل النصب
فقيل هو الا [illegible] بالاسم وليست كالجزء منه [illegible] وهذا مذهب
سيبويه والمبرد والزجاج والجرجاني واختاره ابن مالك وابن هشام وقيل العامل ما قبل الا بواسطتها
وهو راي السيرافي وقال ابن عصفور وغيره هو مذهب سيبويه والفارسي وجماعة من البصريين
وقال الشلوبين هو مذهب المحققين وقيل هو ما قبلها مستقلا واليه ذهب ابن خروف وعزاه الى
سيبويه فعلى هذا كل من هذه المذاهب ينسب الى سيبويه وكل يدعي انه صاحب الكتاب [illegible]
[illegible] هو استثنى [illegible] وحكاه السيرافي عن المبرد والزجاج وفي الارتشاف ان [illegible] قال
للفارسي [illegible] المستثنى في [illegible] جاء القوم الا زيد [illegible]
[illegible] المستثنى [illegible] امتنع زيد فالقطع الفارسي [illegible]
[illegible] وقيل العامل ان بفتح الهمزة وتشديد النون مقدرة بعد الا حكاه السيرافي عن الكسائي
فالتقدير في نحو قام القوم الا زيدا الا ان زيدا لم يقم وقيل غير ذلك وهو خلاف لا ثمرة له **تنبيهات**
الاول ظاهر كلام المص تعين النصب في الكلام التام الموجب عند جميع العرب وليس كذلك بل [illegible]
فيه لغة حكاها ابو حيان وخرج عليها قراءة فشربوا منه الا قليل بالرفع وقال ابن مالك في توضيح البخاري
لا يعرف اكثر المتاخرين في هذا النوع الا النصب [illegible] رفعا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه
فمن الاول قول ابي قتادة احرموا كلهم الا ابو قتادة لم يحرم [illegible] مبتدا ولم يحرم خبره
ومن محذوف الخبر قوله عليه الصلاة والسلام كل امتي معافى الا المجاهرون [illegible]
منه الا قليل [illegible] الا قليل منهم لم يشربوا [illegible] وقال ابو حيان [illegible]
موجبا جاز فيما بعد الا وجهان النصب على الاستثناء وهو الافصح وان يكون ما بعد الا تابعا

المستثنى منه ان يوافقه في رفعه او نصبه او جره نحو سواء كان ما قبل الا ظاهرا او مضمرا واختلفوا في
اعرابه فقيل هو بدل وقيل انه نعت لما بعد الا الظاهر والمضمر يعني ان المضمر ينعت في هذا الباب وقيل لا ينعت
لما بعدها الا النكرة او المعرف بلام الجنس فان كان معرفا بلام العهد او الاضافة لزم النصب على الاستثناء
ونحوان من الاتباع توكيد وكلاهما مقارنة اخرى لعلمائنا الا القرينات الثاني اذا تقدم المستثنى على
المستثنى منه حكم نصبه ايضا مطلقا سواء كان متصلا او منقطعا وسواء كان في سياق الايجاب كقام
الا زيدا القوم او في غيره كقول الكميت رحمه الله تعالى: وما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مذهب الحق مشعب
ولا يصح البدل لان التابع لا يتقدم على المتبوع هذا مذهب البصريين واجاز الكوفيون والبغداديون
غير النصب في المسبوق بالنفي نحو ما قام الا زيد احد قال سيبويه حدثني يونس ان بعض العرب الموثوق بهم
يقول ما لي الا ابوك ناصر وقال حسان لانهم يرجون منه شفاعة اذا لم يكن الا النبيون شافع قال ابن هشام ووجهه ان العامل
فرغ لما بعد الا وان المؤخر عام اريد به خاص فصح ابداله من المستثنى لكنه بدل كل ونظيره في ان المتبوع اخر
وصار تابعا ما مررت بمثلك احد انتهى وقال ابن الضائع الوجه ان يقال هو بدل من الاسم مع الا المحذوف
فيكون بدل شيء من شيء لعين واحدة انتهى والا يكن الكلام موجبا بل كان غير موجب ففيه تفصيل
فان كان المستثنى متصلا فالاحسن والارجح اتباعه اي المستثنى للمستثنى منه على اللفظ
بدلا منه بدل بعض من كل عند البصريين وعطف نسق عليه عند الكوفيين لان الا عندهم من حروف
العطف في باب الاستثناء خاصة وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها لكن
ذلك منفي بعد ايجاب وهذا موجب بعد نفي قال ابن هشام في المغني واعترض مذهب البصريين بان
بدل البعض لا بد له من رابط ولا ضمير يعود الى المبدل منه وانه يخالف المبدل منه فان المبدل موجب
والمبدل منه منفي واجيب عن الاول بان الربط بالاستثناء اغنى عن الربط بالضمير لظهور افادة البعضية
وعن الثاني بانه لا مانع من التخالف مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا
كريم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة الرجل والاعراب على الاسم كذلك تجعل نحو ما جاء
القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم قال الرضي رحمه الله واعترض مذهب الكوفيين
باطراد قولهم ما قام الا زيد وليس شيء من حروف العطف يلي العامل قال ابن هشام في المغني وقد
يجاب بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد انتهى قال الدماميني لكن يلزم عليه
جواز حذف المعطوف عليه مطردا والفرض انه قليل انتهى فائدة قال ابن الدهان في الغرة ليس البدل
ما يخالف حكم المبدل منه الا في الاستثناء وحده وفيه نظر لانك اذا قلت ما قام احد الا زيد فقد نفيت
القيام عن احد واثبته لزيد وهو المبدل منه نحو قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم قرأه السبعة
بالرفع على انه تابع للضمير المرفوع المتصل بالفعل وابن عامر بالنصب على الاستثناء تنبيهان الاول

نادر

نادر جاء عنهم ابن مالك في التسهيل وابن هشام في الجامع في هذه المسئلة اعني ترجيح الاتباع على
النصب بقيدين آخرين احدهما ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه نحو ما جاءني احد حين
كنت جالسا ها هنا الا زيد وثانيهما ان لا يكون مردودا به كلام تضمن معنى الاستثناء نحو ما قام القوم
الا زيد ردا على من قال قام القوم الا زيدا فانه فيهما يختار عند البصريين ترجيح النصب على الاتباع اما
في الاول فلان البدل انما كان مختارا لطلب المشاكلة بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يتبين
ذلك واما في الثاني فلانه غير مستقل والبدل في حكم الاستقلال قال ابو حيان وهذان القيدان
لا يعرفهما اصحابنا الا ابن عصفور فانه حكى القيد الثالث عن ابن السراج ورده انتهى قال ابن ... ح
على تضعيفه اطلاق المصنف رحمه الله الثاني لا يستفاد من كلام المصنف رحمه الله حقيقة هذا الترجيح
فينبغي النصب بحسب احد القولين وقد يجاب بانه انما فعل ذلك اشارة الى عدم ترجيح احد المذهبين
لتكافؤ الادلة الثالث علل كثير ترجيح الاتباع على النصب بما فيه من حصول المشاكلة بين
المستثنى والمستثنى منه في الاعراب قال السيد الدماميني في المنهل وقضية ذلك ان لا يكون البدل
في قولنا ما مررت باحد الا زيد مختارا على النصب ضرورة ان المشاكلة حاصلة على كلا التقديرين
فينبغي ان ... لم يصرح بذلك الشيخ محب الدين ناظر الجيش في شرح التسهيل قال ...
المشاكلة في تركيب ... فالاحسن في تعليل ذلك ما علله بعضهم منهم صاحب الفوائد الضيائية
من ان النصب على الاستثناء انما هو على التشبيه بالمفعول به لا بالاصالة وبواسطة الا ...
البدل بالاصالة الذي بغير واسطة فان تعذر اتباع المستثنى للمستثنى منه على اللفظ لمانع تعين
المحل عملا بالمختار على قدر الامكان وذلك في ثلاثة مواضع احدها في المجرور بمن الزائدة الاستغراقية
نحو ما جاءني من احد الا زيد برفع زيد على البدلية من محل احد لانه في موضع رفع بالفاعلية
لتعذر البدل على لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتفيد ان النفي شامل لجميع افراد المجرور
بها سواء باشرت المجرور بها نحو ما جاءني من احد او كان المجرور بها تابعا لمباشرها نحو ما جاءني من رجل
ولا امرأة والا تقتضي ما يقع بعدها من النفي ومع بطلان النفي لا يتاتى ان يكون شاملا لا ... ايجابا
ولا يجوز البدل على اللفظ ايضا على مذهب الاخفش ولو جوز زيادتها في غير الموجب مطلقا معرفة
كان او غيره لان الكلام في من الاستغراقية ولا يمكن ارادتها بعد الا هنا الثاني المجرور بالباء
الزائدة نحو ليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبأ به فشيئا منصوب على البدلية من محل شيء لانه خبر
ليس لتعذر البدل من لفظ المجرور بها سواء كان المجرور بها مباشرا لها او تابعا للمباشر لها
نحو ما زيد بقائم ولا قاعد ... لان الباء ... الا ... الثالث
اسم لا التبرئة نحو لا اله الا الله فاسم الجلالة مرفوع على البدلية من المحل كما سبق لتعذر

الابدال من لفظ اسم لا منفية فان لا لا تقدر عاملة بعد الا لانها لا تعمل في معرفة ولانا نقضنا نفيها بالا في المعنى كما انما عملت للنفي وقد انتقض بالا ولا يرد نحو ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به مع انتقاض النفي في ليس بالا لان لا انما عملت للنفي [illegible] عملها الاسم [illegible] الاستغراق كما عرفت فبطل تقديرها بعدها وليس انما عملت للفعلية لا للنفي [illegible] جميعا وكان [illegible] كان زيد شيئا الا شيئا [illegible] على البدل لان العمل كان لا للنفي ولا لكان والنفي جميعا وكان [illegible] تقديرها بعدها [illegible] ليس [illegible] معناه النفي [illegible] انها عن نائبة لا في العمل وليس كذلك بل [illegible] الفعلية [illegible] اذا [illegible] مجردة عن النفي لم [illegible] بالعمل ولكن لما كان انفكاكها عن النفي [illegible] ان النفي [illegible] ابن الحاجب واختلف في المبدل منه اسم الجلالة ما هو [illegible] ويشكل عليه [illegible] احدهما ان اعتبار محل اسم لا [illegible] والثاني ان الراجح في البدل [illegible] ابن هشام بانه بدل من الاسم مع لا فانهما كالشيء الواحد [illegible] الخبر حينئذ [illegible] انتهى [illegible] عن [illegible] الاشكال [illegible] بان الاسم [illegible] باعتبار محله ولم يقل البدل من مجموع الاسم ولا فكيف يكون هذا [illegible] الاشكال انتهى [illegible] فالجواب [illegible] ابن هشام [illegible] مستقل كما عرفت قال به جماعة [illegible] بان هذا الكلام انما هو [illegible] الا بدلا [illegible] في كلمة الشهادة وهو في معنى ما الموجود الا الله [illegible] البدل وهذا الجواب دافع للاشكالين [illegible] المبدل منه هو الضمير المستتر في الخبر المقدر العائد على اسم لا [illegible] الاتباع حينئذ على اللفظ لا المحل قال ناظر الجيش في شرح التسهيل وهو اولى لان فيه ابدالا من الاقرب [illegible] الاتباع على المحل مع امكانه على اللفظ انتهى فان قيل ان قدرت الخبر في كلمة التوحيد موجود لم يلزم منه الا نفي وجود ما سوى الله تعالى من الالهة لا نفي امكان وجوده وان قدرت ممكن لم يلزم منه الا اثبات امكان الوجود لله تعالى لا اثبات وجوده وعلى التقديرين لا يتم التوحيد لانه انما يتم بنفي امكان الوجود عما سوى الله تعالى من الالهة واثبات الوجود له تعالى وعلى الاول لم يلزم نفي الامكان عن غيره تعالى وعلى الثاني لم يلزم اثبات الوجود له تعالى قلت اجاب الزمخشري [illegible] عن هذا بان الرفع بعد الا [illegible] في كلمة الشهادة في اسم الله [illegible] على الخبر [illegible] بالايجاب على المبتدأ [illegible] تركيبه لا مع الخبر [illegible] قال ابن هشام [illegible] لا يتم النصب [illegible] ان لا عاملة [illegible] بتقديم الخبر [illegible] النفي [illegible] بعضهم بان كلمة الشهادة [illegible] في التوحيد بالنظر الى المعنى اللغوي لان التقدير لا يخلو عن احد الامرين [illegible]

لا يتم وانما تعد كلمة الشهادة ثابتة في اداء معنى التوحيد لانها قد صارت علما عليه في الشرع ثم من اجاب بتقدير كل من موجود وممكن [illegible] وهو بعيد قال بعض المحققين في تحقيق الجواب على التقدير بين ان المراد بالاله في هذه الكلمة هو المعبود بالحق والمعبود بالحق لا يكون الا واجب الوجود ومحال ان ينتفي واجب الوجود في عالم الامكان فان قلنا لا اله موجود الا الله لزم نفي امكان الالوهية وان قلنا لا اله ممكن الا الله لزم وجود الله تعالى لاستحالة [illegible] واجب الوجود في رتبة الامكان وهذا دقيق لطيف [illegible] فان قلت مقتضى قول المصنف الاحسن اتباعه ان نصبه على الاستثناء جائز في المواضع المذكورة الا انه مرجوح قلت اما في صورة الجحود [illegible] الصفة انشد الكسائي ابني لبينى لستما بيد الا يدا ليست لها عضد بالخفض واما في صورة اسم لا التبرئة فقال [illegible] اذا وقعت الا بعد لا [illegible] المذكور بعدها الرفع والنصب نحو لا سيف الا ذو الفقار [illegible] ولا اله الا الله [illegible] النصب على الاستثناء ومنعه الجرمي قال لانه لم يتم الكلام [illegible] على ما ذكره وقيل على الخبر [illegible] لاسمها لانها في محل رفع على الابتداء انتهى وقيل على الخبر [illegible] لم يتعرض له [illegible] قال ابن هشام [illegible] لا لا تعمل الا في نكرة منفية واسم الله [illegible] معرفة موجبة **وان كان المستثنى منقطعا** فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فما مصدرية ونقص صلتها وهي [illegible] نصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه [illegible] في موضع الرفع على الابدال من الفاعل اذ لا يمكن تسليط العامل عليه لا يصح ان يقال زاد النقص [illegible] ما زاد هذا المال لكن النقص [illegible] استثناء منقطع [illegible] كما قال البصريون والكوفيون [illegible] الاستدراك والمستثنى المنقطع للاستدراك [illegible] السابق انتهى وان امكن تسليط العامل **فالحجازيون يوجبون النصب** لامتناع [illegible] الابدال [illegible] جاء التنزيل قال الله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن **والتميميون يجيزون** مع اختيارهم النصب على الاستثناء **الاتباع** اي جعله تابعا للمستثنى منه على ما [illegible] **نحو ما جاء القوم الا حمارا** بالنصب على الاستثناء **او ما جاء القوم الا حمار** بالرفع على الاتباع قال الشاعر وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وسيبويه [illegible] هذا [illegible] احدهما جعل المنقطع كالمتصل [illegible] المبدل منه فلذلك [illegible] على سبيل المجاز [illegible] على جعل [illegible] الحمار [illegible] الانسان [illegible] الذي يقوم مقامه في الانس كقوله تحية بينهم ضرب وجيع جعلوا الضرب تحيتهم لانه الذي يقوم مقامه في الانس كقوله تحية بينهم ضرب وجيع جعلوا الضرب تحيتهم لانه الذي يقوم مقام التحية عندهم او على تخيل العموم فيه بحيث يكون شاملا له فاذا قلت ما جاء القوم الا حمار فقد نفيت مجيء القوم وما يتبعهم ثم استثنيت الحمار [illegible] في حكم التبع والثاني انهم حملوا ذلك على المعنى لان المقصود هو المستثنى فالقائل ما اتى الا [illegible]

احد الاعاريخير ما في الدار الا امار عمار فكرة احد التوكيد البعلم انه ليس ثم ارغب ثم ابدل من احدهما كان مقصود
من ذكر الحمار وذكر المازني وابن بابشاذ في شرح الجمل وجها ثالثا وهو ان يكون من تغليب العاقل على غيره
فانتصر على ذكر العاقل بحكم التغليب ثم ابدل من جملة ما تضمنه التغليب قال الرضي وهذا لا يطرد في جميع الابدال
نحو قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن وقوله ليس له سلطان الا التكلف ونحو **تنبيه** ما نقلته
عن تميم من اختيار النصب هو ما اشتهر كلامهم فقد عزي لهم لكن ذكر ابن عقيل والمرادي والدماميني
في شروح التسهيل ان ابن مالك ذكر ان لغة بني تميم في المنقطع في الاتباع كلغة الجميع في المتصل فيقولون
ما فيها احد الا حمار بعطف او بدل الا اتباع الظن بالرفع الا من لغى النصب قال الدماميني في شرح التسهيل
وعن الحجازيين يقولون انهم يجيزون الاتباع ويختارون ما يجب غيرهم من النصب انتهى فانهم ابن هشام الخلاف
لم يذكر عن ابن مالك هنا **تتمة** لما ذكر من مسائل هذا الباب **والمستثنى بخلا وعدا وحاشا**
بنصب تارة مع فعليتها اي على انها افعال متعدية الجار فاعلها ضمير مستتر وجوبا عائد على جمع
الذي مر بيانه في حديث المفردات ان شاء الله تعالى نحو قام الناس خلا او عدا او حاشا زيدا
واختلف في جملة الاستثناء فقال السيرافي هي حال اذ المعنى قام القوم خالين عن زيد وجوز الاستثناء
وقيل بل هي مستانفة ونحا ابن عصفور فان قلت دعوى الاستئناف تخل بالمقصود قلت لا يقصد
بالاستئناف عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع
الا فكان الا لاموضع له من الاعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه الجمل قال في التصريح قال ابن
هشام والقول بالاستئناف مذهب الجمهور في جميع افعال الاستثناء **وبجر تارة مع حرفيتها** اي على
انها حروف جر **تنبيهات الاول** ليس النصب والجر في الثلاثة سواء كما يوهم عبارة المتن بل النصب في الاولين
والجر في الاخير اغلب حتى ان سيبويه لم يحفظ غير ذلك فاوجب النصب في خلا وعدا والجر في حاشا لكن
لكن ثبت بنقل الصحيح النقل الجر بخلا وعدا والنصب بحاشا نقل الاول الاخفش ومنه قوله: خلا الله لا ارجو
سواك وانما: اعد عيالي شعبة من عيالكا وقوله: ابحنا حيهم اسرا وقتلا وعد الشمطاء والطفل
الصغير الرواية في البيتين بالجر ويجب الحمل على الجرية فيهما في هذه الحالة ونقل الثاني ابو عمرو والاخفش
والجرمي والمازني والمبرد والزجاج وابو زيد والفراء وابو عمرو الشيباني الجر بها اخرجا هو الكثير والنصب
بها افعالا قليل ومنهم ما حكاه ابو زيد اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبع وقال
الشاعر: حاشا ابا ثوبان ان ابا ثوبان ليس ببكمة فدم عمرو بن عبد الله ان به ضنا عن الملاحاة والشتم
وكثير من النحويين يلفق صدر البيت الاول من هذين البيتين وعكسه مع عجز الثاني وانشدها ابن مالك
والصواب ما انشدناه ونبه عليه ابن مالك في بعض مصنفاته **الثاني** قال ابن الحاجب حاشا المستعمله
في الاستثناء معناها التنزيه الاسم الذي بعدها من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى بها الا في هذا

المعنى ولهذا لا يقال صلى الناس حاشا زيد لعدم معنى التنزيه انتهى قال الرضي ومعنى التنزيه يشخص
من سوء منه قوله تعالى سبحانه عن السوء ثم تعجب من المعاني التي يلحقها معنى اسم تعالى من
عن ان لا يظهر ذلك الشخص بما يحصيه فيكون اكثر وابلغ انتهى **الثالث** في حاشا الاستثنائية لغات
حاشا وحاشا بحذف الالف الاولى وحشى بحذف الالف الاولى كقوله: حشا رهط النبي فان منهم بحورا لا
تكدرها الدلاء قال المرادي في الجنى الداني وسياتي عليه مزيد كلام في حديث المفردات ان شاء الله تعالى
والمستثنى بليس ولا يكون منصوب بالخبرية اي على انه خبر ما نحو قام الناس ليس او لا يكون زيدا
واسمهما ضمير مستتر وجوبا بالاجماع مجرى بانهما مجرى الا وهي انما يقع بعدها اسم الحدث من ثم وجب
انفصال الضمير المستثنى بهما كما وجب في المستثنى بها نحو قام القوم ليس اياك او لا يكون اياك
كا نقول الا اياك واما قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي فضرورة كقوله الا يجاورنا الاك ديار وفي
مرجع الضمير الخلاف الاتي في فاعل حاشا وسياتي بيانه في حديث المفردات ان شاء الله تعالى وجملة الاستثناء
حال او مستانفة كما مر قال في التصريح فان قلت كيف يحكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماضي لا يقع
حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة قلت هذه مستثناة كما قال ابو حيان في النكت الحسان مجاله انتهى وفي
الاستثناء ان قد لا تدخل الا على فعل متصرف وهذا الاستثناء جار في جملة الافعال الثلاثة المذكورة
انفا اذا اعربت حالا ثم هذا الاستثناء انما يحتاج اليه على راي جمهور البصريين دون ما عليه الكوفيون
والاخفش من جواز مجيء الحال الماضي المذكورة بدون قد لفظا كما سياتي **فائدة** هذه المسئلة كانت سبب
قراءة سيبويه النحو وذلك انه جاء الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله صلى الله عليه
وسلم ما من احد من اصحابي الا ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا الدرداء فقال سيبويه ليس ابو الدرداء
فصاح به حماد لحنت يا سيبويه انما هذا استثناء فقال والله لاطلبن علما لا يلحنني معه احد فلزم الاخفش
وغيره والملقب بالاخفش الاكبر وهو ابو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد واذا اطلق نقله كتب النحو
فالمراد به الاوسط وهو ابو الحسن علي بن سليمان من تلامذة المبرد وثعلب والاخافشة احد عشر نحويا
عدهم في المزهر **والمستثنى بما خلا او ما عدا منصوب** وجوبا على المفعولية لان ما المصدرية تعينهما
للفعلية لانه لا تدخل على الحرف وهما متعديان فيجب النصب كقول لبيد: الا كل شيء ما خلا الله باطل
وكل نعيم لا محالة زائل وقوله: تمل الندامى ما عداني فانني بكل الذي يهوى نديمي مولع ولهذا دخلت
نون الوقاية قال في التصريح والقول بان ما هنا مصدرية مع جمود خلا وعدا مشكل لانها لا توصل على
فعل جامد نص عليه في التسهيل وموضعهما مع ما نصب بلا خلاف فقيل على الحالية قال ابن مالك
فوقعت الحال معرفة لتاولها بالنكرة قال ابن هشام والتاويل خالين عن زيد متجاوزين زيدا فان قلت
خلو تبعد ذا اذا كان معنى جاوزه قال الا ان يغلب هذا مع الالف فينبغي التاويل متجاوزين زيدا قال الرضي

معه الله خلافا في الاصل لانه يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز
فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموا هذا التضمين في باب الاستثناء ليكون ما بعدها
في صورة المستثنى بالا قاله في لب اللباب انتهى فتقدير زيدا على الطريقة الزمانية على تقدير المضاف اي
خلوهم اوقت خلوهم من زيد قال ابن خروف والشلوبين على الاستثناء ومعنى قاموا ما عدا زيدا او خلا
زيدا قاموا غير زيد قال ابن هشام وهو غلط لان معنى الاستثناء قائم بما بعدها والمنصوب على معنى
لا يليق ذلك المعنى بغيره انتهى وما انفرد من وجوب النصب بعدهما هو مذهب الجمهور وزعم الكسائي والجرمي
والربعي والفارسي وابن جني انه يجوز بعدهما الجر على تقديرهما حرفي جر وتقدير ما زائدة قال في المغني
فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو عما قليل وان قالوا ذلك سماعا فهو من
الشذوذ بحيث لا يقاس عليه انتهى وقد حكاه الجرمي عن العرب تنبيهان الاول انتفقوا على ذكر ما
عدا وخلا انه لا يجوز دخولها على حاشا الاستثنائية وهو الذي نص عليه سيبويه خلافا لبعضهم
واما قوله رايت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا فنادر فقال ابن مالك لكان السماع
واستدل عليه ايضا بما وقع في مسند ابي امية الطرسوسي عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه واله
وسلم اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة ورده ابن هشام بان هذا مبني على ان ما حاشا
فاطمة ليس من كلامه عليه السلام بل هو من كلام الراوي والمعنى انه لم يستثن فاطمة بدليل
في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها انتهى ووجه الاستدلال انه لا يجوز ان تكون ما بعد الواو لتوكيد
النفي فيتعين حينئذ ان تكون ما نافية لا مصدرية كما توهم ابن مالك ويكون هذا من كلام الراوي ومعنى
عليه السلام هو احب الناس الي الا فاطمة ... وهذا ليس بقاطع اذ يحتمل ان تكون ما نافية وغيرها مستثنى
بحذف ... فاطمة والمعنى ولا استثنى غيرها فيكون من كلامه عليه السلام ولا تعارض حينئذ
بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة انتهى الثاني قال ابو حيان من الافعال التي يستثنى
بها لا يكون في المنقطع والمستثنى بغير وهو اسم ملازم للاضافة في المعنى ويجوز ان تقطع عنها لفظا
ان فهم معناها وتقدمت عليها كلمة ليس او لا خلافا لابن هشام في منع ذلك بعد لا وقد تقدم الرد
عليه فلا نعيد ويقال قبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على حذف الخبر اي مقبوضا او بنصبها على الخبر
الاسم اي ليس المقبوض غيرها وليس غير بالفتح من غير تنوين على اضمار الاسم ايضا وحذف المضاف
اليه لفظا ونية ثبوته وليس غير بالضم من غير تنوين فقال المبرد والمتاخرون انها ضمة بناء لا اعراب
وان غير شبهت بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل ان تكون اسما وان تكون خبرا وقال الاخفش ضمة
اعراب لا بناء لانه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت وعلى هذا فهو الاسم وحذف الخبر وقال
ابن خروف يحتمل الوجهين وليس غيرا بالفتح والتنوين وليس غير بالضم والتنوين وعليهما فالحركة اعرابية لان التنوين

غير

اما التمكين ولا يجيء الا المعربات واما التنوين فكان المضاف اليه مذكورا قال ابن هشام في المغني والاصل
في غير ان تكون صفة للنكرة نحو نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل او معرفة كالنكرة نحو صراط الذين
انعمت عليهم غير المغضوب عليهم فان موصولها هو الذين جنس لا قوم باعيانهم وقد تخرج عن الصفة
وتضمن معنى الا فيستثنى بها حملا عليها كما تخرج الا عن الاستثناء وتضمن معنى غير فيوصف بها بشرط كونها
جمع منكر نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اي غير الله او معرفا بال الجنسية كقوله انخت فالقت بلدة
فوق بلدة قليل بها الاصوات الا بغامها اي غير بغامها او شبه الجمع المنكر كقوله لو كان غيري سليمى الدهر
غيره وقع الحوادث الا الصارم الذكر اي لو كان غيري غير الصارم الذكر غيره وقع الحوادث ويفارق الا
هذه غير بانه لا يجوز حذف موصوفها لا يقال جاءني الا زيد ويقال جاءني غير زيد وبانه لا يوصف بها الا
حيث يصح الاستثناء فلا يصح عندي درهم الا جيد ويصح عندي درهم غير جيد وسوى بلغاتها فانه يقال
سوى كرضى وهو اشهرها وسواء كسماء وسوى كهدى وسواء كبناء ولم يحكها ونقلها من ذكرها من نحو يين
ابن العلج وابن الخباز وابن عطية والفاسي قال ابن هشام في شرح اللمحة والذي يظهر من كلام النحويين
ان الاستثناء بهذه اللغات مسموع وزعم ابن عصفور في شرح الجمل الصغير انه لم يثبت من هذه اللغات
معنى الاستثناء الا سوى بالكسر والسين بمعنى المقصورة فانه هو واكثرهم لم يذكروا الكسر مع المد قال
فلا قال استثنى بها سواها انما القياس عليها انتهى وقد حكى عن ... عليها والمد مع الفتح على الفتح
بينهما الزجاج في الجمل وابن بابشاذ في شرحه قال الزجاج واما سوى وسوى وسواء فانها تخفض على كل حال
وقال ابن بابشاذ في الشرح وسوى وسوى وسواء يستثنى بها كالمستثنى بغير انتهى مجرورة وجوبا
بالاضافة اي باضافتها اليها الى المستثنى وتعرب باجماع اعراب المستثنى بالا اي مثل اعرابه على التفصيل
السابق فيه فتقول قام القوم غير زيد وما قام غير زيد احد بالنصب المنصوبين كما تقول قام القوم
الا زيدا وما قام الا زيدا احد وتقول ما قام غير زيد بالرفع كما تقول ما قام الا زيد وتقول ما في الدار
احد غير حمار بالنصب وجوبا على لغة الحجازيين وجوازا بالرفع على لغة التميميين كما تقول ما في الدار احد الا
حمارا بالنصب وجوبا على لغة او الثالث جوازا بالرفع على لغة هؤلاء وتقول ما زاد هذا المال غير النقص بالنصب
وجوبا في لغة الجميع كما تقول ما زاد هذا المال الا النقص كذلك واختلف في ناصبها اذا وقعت منصوبة
في غير تفريغ فقال ابن خروف هو ما قبلها كما في الاسم الذي بعد الا وجعل ذلك دليلا على ان الناصب لما بعد
الا الا لان الا لا تعمل مع غير وهو بالنصب واختاره ابن عصفور وقال الفارسي على الحال من
المستثنى منه وفيها معنى الاستثناء وصح ذلك كالتي غير الا بعد لا باضافته واختاره ابن مالك وقيل على
التشبيه بظرف المكان بجامع الابهام واختاره ابن الباذش وسوى معنى واعرابا عند غيرهم وهم الزجاجي
وابن مالك ومن تبعهما فصحح ابن مالك في كتبه هذا القول وبالغ في نصرته في شرح التسهيل مستدلا

عليه الشواهد من الحديث غيره نظرا انتهى قال ابو حيان ولا سلف له في ذلك الا الزجاجي ولا تجد له
في الشواهد التي استشهد بها اما الحديث فلما ذكر غيره انه لا يصح الاستشهاد به على القواعد
النحوية لاحتمال كونه مرويا بالمعنى وبخلاف الراوي واما الشعر ففيه قال والذي استدل به مما حكاه
الفراء من قول بعض العرب اتاني سواك وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه انتهى قال بعضهم والاستثناء
بما حكاه الفراء ليس مما نحن فيه فانا ان قصدنا الخلاف لا يختص بحالة الاستثناء ابو حيان الى استثناء
مفرغ بالتاويل ويكون المعنى لم يختلف سواك فيكون مما نحن فيه انتهى **فائدة** لابي حيان مع ابن مالك في
الاستشهاد بالاحاديث مناقشة طويلة فانه قال في شرح التسهيل ما نصه يعني ابن مالك في تصانيفه
كثيرا الاستدلال بما وقع في الحديث في اثبات القواعد الكلية في لسان العرب وما رأيت احدا من المتقدمين
والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره على ان الواضعين لعلم النحو الاولين كابي عمرو وعيسى بن عمر
والخليل وسيبويه من البصريين ومعاذ والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الاحمر وهشام الضرير من
الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على ذلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الاقاليم كنحاة بغداد
والاندلس وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض الاذكياء فقال انما تنكب العلماء ذلك لعدم وثوقهم بان ذلك
لفظ النبي صلعم لامرين احدهما ان الرواة جوزوا النقل بالمعنى فلهذا تجد القصة قال فيها الفاظا واحدة
تنقل بالفاظ بحيث نجزم بانه صلعم لم يقل جميعها نحو ما روي من قوله زوجتكها بما معك من القرآن
امسكها بما معك خذها بما معك وغير ذلك مما ورد من ذلك فنعلم قطعا انه لم يلفظ بالجميع بل لا نجزم
بالبعض بل يجوز انه قال لفظا غيرها مرادفا لها لا سيما مع تقادم الزمان والاتكال على الحفظ فالضابط
منهم من ضبط المعنى واما من ضبط اللفظ فبعيد لا سيما في الاحاديث الطوال التي لم يسمعها الرواة
الا مرة الثاني انه وقع اللحن كثيرا في الحديث لان كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون
لسانهم بصناعة النحو ورسول الله صلى الله عليه واله وسلم كان افصح الناس ولذا لم يتكلم بلغة غير لغة اهله
فانما ذلك مع اهل تلك اللغة على طريق الاعجاز وتعليمهم ايضا ثم قال والمصنف اكثر من الاستدلال بما في الاثر
متعقبا بزعمه على النحاة وما امعن النظر في ذلك ولا صحب من له التمييز في هذا الفن ولذلك يضعف استنباطه
من كلام سيبويه انتهى واجاب بعضهم بالمعارضة بان نظير الاحتمال الذي يوجب سقوط الاستدلال
بالحديث ثابت في اشعار العرب وكلامهم فيجب ان لا يستدل بها ايضا وهو خلاف الاجماع قال والاستدلال
بالحديث انما يسقط اذا اثبت المنكر ان الحديث المستدل به ليس من لفظه عليه الصلاة والسلام
وان لفظه كان كذا وانا الراوي غيره انتهى واجاب الشيخ سراج الدين البلقيني بان ابن مالك لا ينكر ما يذكره
من الاحاديث للاثبات بل للاعتضاد بانه يجد الشواهد من كلام العرب لما يقوله ثم ياتي بالحديث للاعتضاد
بانه يجد الشواهد من كلام العرب لما يقوله ثم ياتي بالحديث للاعتضاد لا للاثبات فالعمدة عنده بحيث

انظر الاستشهاد بالاحاديث في النحو

فلك

فلك العجاب ابن خلدون باجوبة احسنها ان تدوين الاحاديث كان في الصدر الاول قبل فساد العربية فالتبديل
على تقدير ثبوته انما كان ممن يسوغ الاحتجاج بكلامه وغايته تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ كذلك
انتهى ويجيء البحث مع ابي حيان بما لا يتسع له المقام **تطرف** لمكان بمعنى بسط غير متصرف **عند** قوم
اخرين وهم سيبويه والجمهور واستدلوا بوصل الموصول بها نحو جاء الذي سواك فليست سوى هنا
بمعنى غير لان غير لا تدخل هنا الا والضمير قبلها نحو جاء الذي هو غيرك وبانها لا تخرج عن
النصب على الظرفية الا في الشعر كقوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا ورجح هذا القول ابن الحاجب
وابن مالك في سبك المنظوم مصرحا بتضعيف القول بانها كغير وذهب الرماني وابو البقاء العكبري
الى انها تستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا قال ابن هشام في التوضيح والمذهب الثالث اليه اقرب
الاقوال في المسألة اقوال ثلاثة **تنبيه** تحصل ان ادوات الاستثناء اربعة انواع حرف وهو الا واسم
دائما وهو غير وسوى وفعل دائما وهو ليس ولا يكون ومتردد بين الفعلية والحرفية وهو خلا وعدا
بيد وحاشا وقد تذكر وايضا من ادوات الاستثناء بيد بفتح الباء الموحدة وميد بابدال الباء ميما وهي بمعنى غير نحن الاخرون السابقون بيد انهم
اوتوا الكتاب من قبلنا وفي مسند الشافعي بايد انهم وفي الصحاح بيد بمعنى غير يقال انه كثير المال بيد انه
بخيل وفي المحكم ان هذا المثال حكاه ابن السكيت وان بعضهم فسرها بمعنى على وان تفسيرها بمعنى
غير اعلى انتهى وقد تستعمل بمعنى من اجل ومنه الحديث انا افصح من نطق بالضاد بيد اني من قريش
واسترضعت في بني سعد بن بكر قال ابن مالك وغيره انها هنا بمعنى غير ايضا على حد قوله ولا عيب
فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وانشد ابو عبيدة على مجيئها بمعنى من اجل قوله
عمدا فعلت ذاك بيد اني اخاف ان هلكت ان ترني والمشهور انها اسم ملازم للاضافة وقال ابن مالك في التوضيح
والمختار عندي في بيد ان تجعل حرف استثناء انتهى وقال الدماميني ولم يقم دليل ظاهر على الاسمية
انتهى وعدوا من ادوات الاستثناء سيما بعد لا فانها بعدها مستثنى عند الكوفيين والنحاس والزجاج والفارسي
ومنع بعضهم كونه مستثنى وكونها من ادوات الاستثناء وقد مر الكلام على ذلك في شرح الدرة بما يغني عنه
سيما وقد يليها ظرف كقولك يعجبني الاعتكاف لا سيما عند الكعبة ولا سيما اذا كان صحيحا ومنه قوله يسر
الكريم الحمد لا سيما الذي شهادة من فضله تطلب او جملة فعلية كقوله نزل الناس في الخير لا سيما
بفيلك من ذي الجلال الرضى او جملة شرطية كقوله ادع النساء بعلم العلم والفهم ولا سيما ان نكت
بالمرء الفهم وقد يحذف ما بعدها وينقل من معناها الاصلي الى معنى خصوصا فتكون منصوبة المحل
على انه مفعول مطلق مع بقاء النصب الذي كان لها في الاصل حين كانت اسم لا التبرئة فاذا قلت احب
زيدا ولا سيما راكبا او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر
اي واخصه بزيادة الحب ولا سيما وهو راكب والواو للحال ومنع بعضهم من هذا التركيب قال الدماميني

عرّج بل من كلام المولدين وقد تخفف الياء من لاسيما كقوله: فِهْ بالعقود وبالايمان لاسيما عقدٍ وفاءٍ به
من اعظم القرب، وهل المحذوف الياء الاولى وهي العين او الثانية وهي اللام قولان اختار ابن جني الثاني
وابو حيان الاول وقد يقال لا سوى ما وقال لاسيما **الثاني** ما يرد منصوبا بالخبر بنصب **المشتغل عنه**
العامل وهو اسم بعده عامل متصرف ناصب لضميره او متعلقه بواسطة او غيرها ويكون ذلك العامل
بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم لنصبه اذا تقرر هذا فنقول **اذا اشتغل عامل** بعده
كان او ما يعمل عمله قال ابن الصائغ ولا يدخل في هذا الباب الا الاسم الفاعل والمفعول بمعنى الصفة
المشبهة والمصدر واسم الفعل والمحوف لانه لا يعمل شيء منها فيما قبله **عن نصب اسم مقدم عليه بنصب**
ضميره اي ضمير ذلك الاسم يعني ان العامل لم ينصب الاسم المقدم عليه بسبب نصبه لضميره **او متعلقه**
اي متعلق الاسم او متعلق ضميره فلولا ذلك لعمل فيه فيفهم منه انه ليس هناك مانع لفظي ولا معنوي
بل هو بحيث لو سلط عليه ولم يشتغل بالذكر لنصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع لا محالة فظهر انه لا حاجة
الى ما زاده ابن الحاجب في الكافية من قوله بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه والمتعلق يكون
كثيرا لكون الاسم مضافا اليه نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا او اخاه لان الفعل لا يلتبس
لكن بواسطة العطف او موصوف العامل لذلك الضمير او موصولا نحو زيدا ضربت رجلا يحبه ونحو زيدا
ضربت الذي يحبه او معطوفا عليه موصوف عامل الضمير او موصولا نحو زيدا لقيت عمرا او الذي يضربه
او غير ذلك من المتعلقات وضابط المتعلقات ان يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب بالمفسر قاله
الرضي **كان لذلك الاسم** المشتغل عنه العامل **خمس حالات** وجوب نصبه ووجوب رفعه ورجحان
نصبه على رفعه وتساوي الامرين ورجحان رفعه على نصبه **فيجب نصبه بعامل مقدر** وجوبا
يفسره العامل المشتغل عنه بنصب ضميره او متعلقه ولذلك وجب تقديره لان المفسر المتأخر عوض
عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض ويجب ان يكون مقدرا على الاسم لئلا يلزم مخالفة الاصل من جهتين
الحذف ووضع الشيء في غير محله الا ان يمنع مانع نحو زيدا هل ضربته اذ لا يعمل في الاستفهام
ما قبله ولكون المفسر المذكور دليلا على المقدر كان الاصل ان يكون المقدر من لفظ المفسر ومعناه
كزيدا ضربته اي ضربت زيدا ضربته الا اذا حصل مانع صناعي كما في زيدا مررت به او زيدا احببت عليه
او معنوي كما في زيدا ضربت غلامه فيقدر ما يناسب بالترادف او باللزوم وان يقدر المذكور يقتضي
في الاول ان يتعدى القاصر بنفسه وفي الثالث خلاف الواقع اذ الضرب لم يقع بزيد فيجب ان يقدر
في الاول جاوزت لكن مررت بمعنى تعديته بالباء بمعنى جاوزت وفي الثاني لابست فان حبس الشيء
يستلزم ملابسة المحبوس عليه وفي الثالث اهنت فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده بحسب
العادة قال ابن هشام وليس المقدم مع كل شيء بالحروف [illegible] اللازم انه لا مانع في نحو زيدا [illegible]

مشتغلٍ به

لكان شكر يتعدى بالجار وبنفسه ونحو زيدا احببته حيث كان العامل لا يتعدى الى الضمير الظرف بنفسه مع انه
يتعدى الى الظاهر بنفسه وكذلك لا مانع في نحو زيدا اهنت اخاه لان اهانة اخيه اهانة له بخلاف الضرب
انتهى **تنبيه** ما ذهب اليه من ان الناصب عامل مقدر هو مذهب البصريين والجمهور وقيل هو العامل
المذكور وهو مذهب الكسائي وتلميذه الفراء ثم اختلفا فقال الكسائي هو عامل في الظاهر والضمير
ملغى وقال الفراء العامل فيهما لانهما في المعنى كشيء واحد ويرد عليهما انه [illegible] فيجب نصبه
اذا تلا ما لا يتلوه الا الفعل كادوات التحضيض [illegible] وهي [illegible] هلا بتشديد
اللام وهي اشهر ما يليها فلذلك مثل بها فقال **نحو هلا زيدا اكرمته** والا بتشديد اللام ايضا ولولا ولوما
وانما قال كادوات التحضيض لعدم انحصار ما يليه الا الفعل فيها فان مثلها ادوات الاستفهام غير الهمزة
نحو هل زيدا رايته ومتى عمرا لقيته وادوات الشرط غير اما نحو ان زيدا لقيته فاكرمه الا ان هذين
النوعين اعني ادوات الاستفهام والشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر واما في النثر فلا يليهما
الا صريح الفعل فلا يجوز متى عمرا لقيته وحيثما زيدا لقيته فاكرمه الا اذا كانت اداة الشرط اذا مطلقا
او ان والفعل ماض فيقع في نثر الكلام نحو اذا زيدا لقيته او تلقاه فاكرمه وان زيدا لقيته فاكرمه ويمتنع
في نثر الكلام ان زيدا تلقه فاكرمه ويجوز في الشعر قاله الرضي **تنبيهات الاول** مثل عبارة المصنف
من عبارة ابن الحاجب في الكافية حيث قال ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض لوجهين
الاول الشمول لها ولغيرها في الزمان المستقبل نحو ان زيدا ضربته [illegible] والثاني تخريج ما ضعفها وهو حرف
الشرط ولا يجب النصب بعدها **الثاني** انما استثنيت الهمزة من ادوات الاستفهام لانها [illegible]
الفعل السياق واما من ادوات الشرط لان شرطها فعل لازم واجب الحذف فحينئذ [illegible] فلا يكون
من هذا الباب [illegible] **الثالث** [illegible] مطالع الظاهر فيرفع الاسم
كقوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي [illegible]
اهلكته بالنصب على تقدير ان اهلكت منفسا اهلكته **الرابع** ذهب الكوفيون والاخفش الى
اذا في الجملتين الفعلية والاسمية اذا كان الخبر فعلا وكان [illegible] وعن الاخفش والكسائي [illegible]
وفي اذا ايضا بالشرط المذكور وفي الارتشاف ان سيبويه يجيز ان يرتفع الاسم بالابتداء بعد اذا الشرطية
وادوات الشرط اذا كان الخبر فعلا وفي شرح الكافية للرضي ان الخلاف المذكور [illegible]
الا الفعل كلو نحو لو ذات سوار لطمتني وهلا نحو هلا زيد قائم فعلى هذا يجب الرفع في المسائل
المذكورة كلها **او يجب رفعه** بالابتداء **اذا تلا ما لا يتلوه الا الاسم كاذا الفجائية** على الاصح **نحو**
خرجت فاذا زيد يضربه عمرو هذا ما ذكره ابن مالك والرضي وصحح ابن هشام بناء على ان اذا لا يليها
الا الجملة الاسمية [illegible] وصحح المصنف في [illegible] المفردات [illegible] بل الاصح [illegible] كان احدهما [illegible] النصب مطلقا

قيل وهو ظاهر كلام سيبويه وعليه مشى ابن الحاجب في كافيته قال ابن هشام ومن العجب انه اجاز ذلك فيها
مع قوله فيها في مبحث الظروف وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها انتهى الثاني التفصيل وهو جواز
النصب ان اقترن الفعل بقد وامتناعه ان لم يقترن بها وهو مذهب الاخفش وتبعه ابن عصفور وذلك
ان الاخفش نقل عن العرب ان الفعل اذا كان مقرونا بقد جاز ان يقع بعد اذا الفجائية لان العرب يجرون المقرون
بقد مجرى الجملة الاسمية في نحو [illegible] عليه ووجهه في المغني بان التزام الاسمية مع اذا هذه انما كان
للفرق بينها وبين اذا الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلك اذ لا تقترن
الشرطية بها وبنقل الاخفش المذكور خطأ ابو حيان ابن مالك في تخطئته سيبويه في تجويزه الاشتغال
في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وقال بل يحمل كلامه على هذه الصورة الخاصة وهي ما اذا اقترن الفعل
بعدها بقد قاله بعضهم وعلى ذلك يحمل كلام ابن الحاجب ايضا في تجويزه الاشتغال بعدها وعلى هذا
فيكون المراد بقوله في باب الظروف فيلزم المبتدأ بعدها اللزوم فيما اذا لم يكن بعدها قد وبذلك
يندفع تعجب ابن هشام وتغليط بعض شراح الكافية من جهة الجهل كما يندفع على تقدير حمل اللزوم ثمه
على الغلبة كما وقع لبعض الشراح او على تقدير حمله على غير صورة الاشتغال كما وقع لبعض اخر ولقد تمثلت
على لسان ابن الحاجب عند وقوفه على تغليط هذا العجمي له بقول الشاعر. فلو اني بليت بهاشمي خؤولته
بنو عبد المدان لهان علي ما القى ولكن. تعالوا فانظروا بمن ابتلاني. واعلم ان ليتما كاذا [illegible] اختصاصا
ما لا يليها الا الاسم فيها قال ابن هشام في الجامع الصغير ويجب الرفع في نحو ليتما زيد اضربه لامتناع الفعل
قال شارحه وذلك بناء على ان ليت اذا دخلت عليها ما الحرفية لا تزيلها عن الاختصاص بالجمل الاسمية
فلو نصبت زيدا بفعل مضمر على الاشتغال لكنت قد ازلتها عن الاختصاص ولو نصبته على اعمالها
وجعلت جملة اضربه خبرها جاز واجاز ابن ابي الربيع انتصابه على الاشتغال كما في انما زيدا اضربه بناء
على زوال الاختصاص في المعنى والصواب انتصابه بليت لانه لم يسمع ليتما قام زيد كما سمع انما قام زيد
انتهى او فصل بينه اي الاسم وبين العامل المشتغل عنه ما له الصدر اي صدر الكلام لانه يمتنع
ان يعمل ما بعده فيما قبله للمنافاة وذلك الصدر في ذلك كالاستفهام والشرط والعرض والتحضيض وليت
واخواتها سوى ان المفتوحة [illegible] لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها [illegible] وكلا النافية
ولام الابتداء وكم ومثال الثاني نحو زيد هل رايته [illegible]
من [illegible]
لعمرو [illegible] قال ابن مالك واجراء التحضيض والعرض مجرى
بالا مجرى الاستفهام في منع تاثير ما بعدها فيما قبلها هو مذهب المحققين من العارفين بكتاب سيبويه
وقد عكس قوم الامر فجعلوا توسط التحضيض والعرض قرينة ترجح بها نصب الاسم السابق ومن ذهب

الهمذا

الهمذا ابو موسى الجزولي وهو ضعيف مذهب سيبويه تنبيهات الاول يجب رفع الاسم في مسائل
اخر اربعة احدها ان يكون العامل صلة او شبهها فالاول نحو زيد الذي ضربته لان الصلة لا تعمل فيما قبل
الموصول والثاني نحو وكل شيء فعلوه في الزبر [illegible] فان العامل في الاول صفة وفي الثاني
مضاف اليه وكل منهما شبيه بالصلة في تتميم ما قبله فالصفة لا تعمل في موصوفها كما انها اضيف اليه
والمضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل لا يفسر عاملا الثانية ان يكون العامل مسندا الى ضمير
الاسم المتقدم المتصل نحو زيد ظنه ناجيا بمعنى ظن نفسه فلا يجوز نصب الاسم بعامل يفسره العامل
المشتغل لعدم صحة عامله اذ لا يرفع فعل فاعل مضمر متصل على مفسر الظاهر لانه يلزم منه تفسير
المفسر الفاعل وهو ممتنع في جميع الابواب اما الرفع فالتركيب صحيح اذ ليس فيه الا ايقاع فعل المضمر
المتصل وذلك جائز في باب ظن الثالثة ان يكون العامل تاليا لاستثناء نحو ما زيد الا يضربه عمرو فالرفع
وذلك ان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستانفة لكن صيرت الجملتان في صورة جملة وقصد
فاقتصر على اعمال ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجز عمله فيما بعد ذلك على الاصح فكيف يصح ان يعمل ما بعدها
فيما قبلها ومثل هذا العامل فيما هو جملة واحدة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله
انتهى الرابعة ان يكون العامل جامدا نحو زيد ما احسنه لان الجامد لا يعمل فيما قبله الثاني قال ابن
هشام وغيره ليس من مسائل الباب ما يجب نصبه لعدم صدق حد المشتغل عنه العامل عليه لانه يعتبر
فيه كما تقدم ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ العامل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب نصبه
ليس بهذه الحيثية وانما ذكره من ذكره لتمام القسمة لا يقال فيشكل ح عد المشتغل عنه العامل
فيما يرجح نصبه او يجب نصبه لانا نقول جواز نصبه في بعض الصور يكفي في ادخاله في هذا النوع ويرجح
نصبه بعامل يفسره العامل المشتغل على رفعه بالابتداء ان تلا مظان الفعل جمع مظنة
بكسر الظاء وهو موضع ظن الشيء [illegible] مفعلة من الظن وكان القياس فتح الظاء وانما كسرت
لاجل الهاء قاله في النهاية والمراد مواقع الفعل التي لها مزيد اختصاص به وذلك بعد همزة الاستفهام
نحو ازيدا ضربته فيرجح نصبه بفعل محذوف يفسره المذكور لان الغالب في الهمزة ان تدخل
على الافعال وانما لم يجب دخولها عليها كما في اخواتها لانها ام الباب وهم يتوسعون في امهات الابواب
ما لم يتوسعوا في غيرها وبعد ما ولا وان النافية نحو ما زيدا لقيته ولا [illegible] فيرجح
النصب لانه شبه احرف النفي باحرف الاستفهام في ان الكلام معها غير موجب وبعد حيث مجردة
عن ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها تشبه ادوات الشرط فلا يليها في الغالب الا فعل تنبيهات
الاول اذا فصلت الهمزة من الاسم فالمختار الرفع نحو اانت زيد تضربه لان الفصل بالظرف
كلا فصل وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو ازيد ضربته ام عمرو وحكم [illegible]

النصب في قوله القبيلة الفوارس ام بها ما عملت بهم طهية والخشابا وقال الاخفش اخوات الهمزة
كالهمزة في ترجيح النصب نحو ايهم زيدا ضربه ومن امة الله ضربها قال المرادي في الاوضح الثاني ما ذكرناه من ترجيح
النصب بعد حروف النفي المذكورة هو ما ذكره ابن مالك وابن عصفور وزعم انه مذهب الجمهور وقيل
وظاهر قول سيبويه اختيار الرفع لانه قال بعد ان ذكر النصب فيه وان شئت رفعت والرفع فيه هو
الاقوى وقال الرضي جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع
الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى اى اكثر ولا تصير مع حروف النفي طلبية انتهى الثالث عند
حروف النفي الثلاثة كلم ... اذا ... بها هو الفعل لضعفها عن العمل فلا يقال
لم زيدا تضرب ولا لن بكرا تشتد الا في الضرورة كقوله ظننت فقير اذا تضحي ثم تمثله فلم ذا بجاه الفقر عند
واهب ان لم تكن الذي ذا ... او حصل بنصبه تناسب جملتين في العطف وذلك اذا كانت الجملة
المعطوف عليها فعلية فينصب الاسم بفعل مقدر يفسره المذكور فتكون الجملة فعلية فيحصل التناسب
الجملتين المتعاطفتين نحو قام زيد وعمرا اكرمته فيترجح نصب عمرا على رفعه لحصول تناسب الجملتين
بدلا ان تناسب الجملتين المعطوفة احديهما على الاخرى احسن من تخالفهما كذا قالوا قال الدماميني
وهذا ما ... على جواز التخالف بالاسمية والفعلية وقد حكى ... ان في المسئلة خلافا وفي ذلك
الاول المنع مطلقا حكي عن ابن جني والاخر انه يجوز في الواو فقط نقل ذلك ابو الفتح عن شيخه ابي علي الفارسي
في سر الصناعة انتهى وقال ابن هشام في شرح اللمحة وقضية القول بالمنع مطلقا ايجاب النصب
هنا لكن لم ار من قال به تنبيهات الاول جرت عادة النحاة بان يذكروا العطف على الفعلية
من مرجحات النصب بالنسبة الى المعطوف في باب الاشتغال كما ذكر ولم يذكروا مثل ذلك بالنسبة الى
المعطوف عليها نحو زيدا اكرمته وضربت عمرا ولا فرق ... عليه ابن هشام في المغني الثاني اذا فصل
العاطف من الاسم باما نحو ضربت زيدا واما عمرا فاهنته رجح الرفع بالابتداء لان اما تقطع ما بعدها
عما قبلها لكونها من الحروف التي يبتدأ بها الكلام الثالث حتى ولكن وبل كالعاطف فيما تقرر نحو ضربت
القوم حتى زيدا ضربته وما رايت زيدا لكن عمرا رايت اباه وما اكرمت زيدا بل عمرا اكرمته وانما لم يكن للعطف
لان الاسم المنصوب في باب الاشتغال لا بد ان يكون بعده جملة وهي لا يعطف بها الا مفرد والجملة بعد هنا
حرف ابتداء ... العاطف في اعطائه حكمه او كان العامل المشتغل فعل طلب اى فعل
يفهم منه الطلب فاضافة الفعل الى الطلب ... الامر والنهي والدعاء نحو زيدا
اضربه وعمرا لا تضربه وبكرا ... ضعيف ... حاصل ...
صورة الخبر ومعناه الامر وانما ترجح النصب في ذلك لان نصبه بالابتداء يستلزم الاخبار عنه بالجملة
الطلبية والاخبار بها قليل ... الاشتغال ... الطلبين بان ما بعدها

لا يعمل

لا يعمل فيما قبلها ما نبا ... فكيف جاز ذلك واجاب ابن عصفور بانهم اجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها
والجحود والنهي بلا مجرى النهي بها تنبيه يترجح نصب الاسم على رفعه في مسائل اخر احدها ان يكون
الاسم جوابا لاستفهام منصوب بما يليه كما اذا قيل ايهم رايت او غلام ايهم رايت فتقول زيدا او غلام
زيد رايته وذلك لتطابق الجواب والسؤال في الجملة الفعلية الثاني ان يوهم رفع الاسم وصفا مخلا وذلك
كما اذا اردت ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين وانك لم تملك واحدا منهم الا بشراء ثلك
بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين فنصب كل نص في المعنى المقصود لان التقدير
اشتريت كل واحد واما اذا رفعت فيحتمل ان يكون اشتريته خبر الواو بعشرين متعلقا به اى كل واحد منهم
مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وبعشرين هو الخبر اى كل
من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فلا يفيد ... الا على ان اشتريته وقت ما حصل بينهم ... بغير الشراء من جهة
التملكات كالارث والهبة ونحوهما انه يوهم ... لاحتمال غير المقصود فيترجح النصب لكونه نصا في المعنى
المقصود الثالث ان يكون الاسم نكرة ... نحو رجلا صنعت ... فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع التنكير
الصرف للمبتدا ذكره بعضهم وفيه انه ينبغي ان يعد مما يجب فيه النصب لا مما يترجح وايضا في الاشتغال
في مثل ذلك لا يجوز لعدم شرطه قال ابن هشام في المغني وشرط المنصوب على الاشتغال ان يكون قابلا
للابتداء انتهى وبينه ... في موضع اخر من المغني ... بدر الدين بن مالك في قول الحماسي فارسا ما
غادروه ملحما انه من الاشتغال قال والظاهر انه نصب على المدح وصاحب البيت ... ولهذا امكن ان يجيء
انه من الاشتغال ... بعضهم الشرط المذكور وسكت لا تجد ... انها ... بالنصب على الاشتغال
فتامل ويتساوى الامران اي الرفع والنصب اذا لم تفت المناسبة اى تناسب الجملتين في العطف
على التقديرين وضابط ذلك ان يتقدم على الاسم عاطف مسبوق بجملة فعلية مخبر بها عن اسم
قبلها نحو زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او في داره او لاجله وذلك لان زيد قام جملة كبرى
ذات وجهين لانها اسمية الصدر فعلية العجز ومعنى قولنا كبرى انها جملة في ضمنها جملة فان رفعت
كنت قد راعيت صدرها فالعطف على الجملة الاسمية وان نصبت كنت قد راعيت عجزها
فالعطف على الجملة الفعلية فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان تنبيهان
الاول مثال الناظم المذكور كمثال سيبويه لهذه المسئلة وهو زيد قام وعمرو كلمته واعترض عليه
بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب
له ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدا ان ... ضمير المبتدا وليس في عمرو كلمته ضمير
راجع الى زيد واعتذر للسيرافي بان غرضه لم يكن تصحيح المثال بل تبيين ... الاسمية الصدر فعلية
العجز معطوف عليها او على الخبر منها وتصحيح المثال ... بزيادة ضمير فيه نحو عمرو كلمته في داره او نحو

ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فيصح المثال الذي
انعقد الاجماع ولا يقضاه سيلك بعد مثال اللقم ايضا لكن المنقول عن سيبويه وتبعه الفارسي وابن مالك
انه لا يشترط في ذلك وجود الربط بدليل قوله نعم والقمر قدرناه منازل في قراءة ابي عمرو والكوفيين بالرفع وباقي
السبعة بالنصب على العطف على الصغرى من قوله والشمس تجري فعلى هذا لا احتياج الى الاعتذار
لسيبويه في مثال الدرجا الصغرى السيرافي فالاولى ان يجاب عنه بانهم يغتفرون في التوابع ما لا يغتفرون
في غيرها والسيرافي اعتقد لعلوه نصيبه من اشتراط الربط في المسئلة تبعا للاخفش فمنعا النصب
بناء على العطف على الصغرى لما تقدم والرفع عندهما الحبب لانه يدل النصب بناء على جده في زيد ابيته
ابدا او يكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز عند بعضهم كما تقدم وفيه نقل بعضهم عن
كلام سيبويه ما يقتضيه للاخفش والسيرافي في النقل عنه مختلف والاول هو المشهور ثم الرابط عند
اما الضمير كما تقدم او الفاء السببية نحو زيد قام عمرو فاكرمته وقال هشام الواو كالفاء في حصول الربط لان
فيها معنى الجمعية كما ان الفاء فيها معنى السببية بدليل هذا زيد وعمرو فيقتضيانها انما تكون للجمع في المفرد
والصلة لا يجوز هذا زيد يقوم وعمرو وقال ابن خروف تبعا لطائفة من المتقدمين جميع حروف العطف
تحصل بها الربط واحتج ببيت انشده ثعلب فخف اجوا في البلاد لعلني اسر صديقا او ابيد حسودا
بعرج على ان التقدير او ابيد به حسودا **الثاني** اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل في زيد انا ضاربه
عمرو ابكر اكرمته مثل زيد قام وعمرو اكرمته فيستوي في بكر الوجهان اما اذا لم ينصب المفعول به نحو
زيد قائم وبكر اكرمته فالرفع اولى لان اسمي الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا المفعول به لم تتم مشابهتهما
للفعل او نحو رفع الصفة المشابهة للفعل نحو زيد تجي على اسم **ويترجح الرفع** اي رفع الاسم المشتغل
عنه العامل بالابتداء على نصبه بعامل مقدر يفسره العامل المشتغل **فيما عدا ذلك** اي المذكور
من موجب النصب ومجوزه وموجب الرفع ومساوي الامرين **لاولوية عدم التقدير** بلا مقتض
نحو زيد ضربته ومن ثم اوجب بعض النحويين ومنع النصب وليس بشيء فقد نقل سيبويه وغيره
من ائمة العربية عن العرب قال سيبويه والنصب عربي كثير والرفع اجود انتهى وعليه قرأ بعضهم
جنات عدن يدخلونها بكسر التاء ثم النصب مع كونه مرجوحا مراتب تختلف فالنصب في نحو زيد اضربه اقوى
منه في نحو زيد اضربت اخاه والنصب في زيد اضربت اخاه احسن منه في زيد مررت به والنصب
في زيد مررت به احسن منه في زيد مررت باخيه قاله المرادي **الثالث** ما يجب نصبه او غيره
المنادى وهو الاسم المدعو حقيقة نحو يا زيد او حكما نحو يا ارض فانها نزلت منزلة من له صلاحية
النداء ثم نوديت **بيا** قال الشاعر ايا جبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص الي نسيمها **او هيا**
قال فاصاخ يرجو ان يكون حيا ويقول من فرح هيا ربا وهاؤها اصل وقيل بدل من همزة اياك

ابن السكيت

ابن السكيت وجزم به ابن هشام في المغني ومجد بن يعقوب في القاموس **او اي** بالفتح والقصر والسكون
قال الم تسمعي اي عبد في رونق الضحى بكاء حمامات لهن هديل قال ابن هشام وفي عد الفهامه قبل
بل المعدودة حرفه مستقل حكاه الكوفيون عن العرب الذين يثقون بعربيتهم **او آ** بالمد ثم ان يد
حكاه الاخفش في كتابه الكبير وعن ابن مالك انه لم يذكرها الا الكوفيون والمراد بالمد فيها الاتيان بعد
الهمزة بالف لا غير وما وقع في كلام بعضهم من ضبطها بهمزة فالف فهمزة اخرى ساكنة سهو وفيه كلها
مع البعد اي لنداء البعيد على خلاف في اكثرها ففي الصحاح ان ايا لنداء البعيد والقريب قال في المغني
وليس كذلك وفي اي اقوال قيل هي للبعيد كما ذكره وعليه ابن مالك وقيل للقريب وعليه المبرد والجزولي
وقيل للمتوسط وجعل ابن عصفور الهمزة للقريب **وبالهمزة مع القرب** اي لنداء القريب قال
افاطم مهلا بعض هذا التدلل فان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي ونقل ابن الخباز عن شيخه انها
للمتوسط قال ابن هشام وهو خرق لاجماعهم وسياتي عليها اي يا من كلام انشاء الله تعالى **ويا** هي
ام الباب تستعمل مع البعيد والقريب **مطلقا** قال ابو حيان وهو الذي يظهر من استقراء كلام
العرب قال ابن مالك هي للبعيد حقيقة او حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا وقيل هي مشتركة بين
القريب والبعيد والمتوسط وزعم شيخ ابن الخباز انها للقريب وهو خرق لاجماعهم **تنبيهات**
الاول قال بعضهم حد اهل المنادى يقول المدعو يا الا حد او لا يحمل قول ابن الحاجب المطلوب اقباله
نحو قوله يا الله تعالى في نحو يا الله لانه لا يطلب اقبال الرجل ندا على المجاز والمراد بالمطلوب اقباله
مستوى الاجابة بعيد فقال انتهى **الثاني** لا يدخل في هذا الحد المندوب على راي ابن الحاجب لانه
متفجع عليه لا مدعو ويدخل على راي غيره ولم يذكر المص احكامه في هذا الباب انما ذكرها افردها بابا
راي ابن الحاجب قال الرضي والظاهر من كلام سيبويه انه منادى على التجوز وان المندوب منادى على
وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعالى فانا مشتاق اليك ومنه قولهم في المراثي
لا تبعد اي لا تهلك كانهم من تضنهم بالميت تصوروه حيا فكرهوا دفنه وقالوا لا تبعد اي لا تبعد
ولا تهلك وكذا المندوب المتوجع نحو وا ويلاه وا ثبوراه وا حزناه اي احضر حتى يتعجب من فظاعتك
والدليل على انه مدعو قوله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا اي يقولون وا ثبوراه انتهى
الثالث اجمعوا على ان نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا وعلى منع العكس **ويشترط كونه** اي المنادى
مظهرا فلا يجوز نداء المضمر مطلقا فلا يقال يا انا ولا يا اياي ولا يا هو ولا يا اياه اجماعا ولا يا انت ولا
يا اياك على الاصح وقول الاحوص يا ابجر بن ابجر **يا انتا** انت الذي طلقت عام جعتا **ضعيف** فلا
يقاس عليه وما سمع من قول بعضهم يا اياك قد كفيتك فيا للتنبيه لا للنداء واياك منصوب
بفعل محذوف يفسره المذكور وكانه قال اياك قد كفيتك وقيل انه يا في البيت ايضا للتنبيه

وان الاول مستبدل الثاني كذا قاله [illegible] ابو علي الفارسي والموصلي [illegible] واجاز ابن عصفور نداء المضمر
المخاطب في الشعر خاصة مستدلا بالبيت المذكور لا حجة في ذلك كما عرفت وظاهر كلام ابن مالك في الالفية
ان نداء المضمر مطلقا [illegible] وهو خلاف الاجماع قال ابو حيان في شرح التسهيل [illegible] بعض الصوفية يا هو يا من
[illegible] عن كلام العرب [illegible] ولا تعمل عند النداء يا هو فليس في [illegible] ويشترط
خلوه عن اللام للتعريف فلا يقال يا الرجل كراهة اجتماع اداتي التعريف [illegible] وذلك كان في الصحيح ما من
الفائدة ما ليس في الاخرى الا في لفظ الجلالة وهو اسم علم للذات المقدس الواجب الوجود الموصوف
بجميع الكمالات فلا يشترط خلوه عنها بل يجب اثباتها [illegible] مقرونا بالاسم [illegible] الا الفتح [illegible]
ويا اسم يحذف الثانية فقط لان اللام لا تنفك عنه [illegible] اذ اصله الاله حذفت الهمزة تخفيفا لكثرة استعماله
فادخلت عليه اللام [illegible] وادغمت [illegible] كلام التعريف
فيها [illegible] كالعوض من الهمزة ومن ثم تقطع في النداء [illegible] في اسم الله للتعظيم [illegible] التعريف [illegible]
لسيبويه فائدة هذا الاسم الشريف يختص باشياء لا توجد في غيره من الاسماء ومنها ما ذكر ومنها زيادة
ميم في اخره عوضا من حرف النداء كما سيأتي ومنها التفخيم اذا كان ما قبله فتح او ضم مثل قال الله تعالى ويقول الله
تعالى ولا تقول مثل هذا في الليل واللبن فان كان ما قبله كسرة لم يفخم مثل بسم الله لانك لو فخمت هذا
لكنت مستفلا بالكسرة متصعدا بالتفخيم [illegible] وهذا ثقيل على اللسان وليس كذلك مع الضمة والفتحة
لاستعلائهما في الحنك ومنها اختصاصه في القسم بالتاء [illegible] تالله ومنها قطعهم الهمزة في القسم
من قولهم افالله لا تفعلن كذا [illegible] ذكره ابن بابشاذ في شرح الجمل وقول الشاعر من اجلك
يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني شاذ فلا يقاس عليه خلافا للكوفيين والبغداديين
في اجازتهم ذلك في السعة محتجين بالسماع كالبيت وبالقياس وقالوا لانا لم [illegible] بدخول التنوين
ولا بدخول الالف واللام [illegible] عن السماع بالشذوذ وعن القياس بان [illegible]
في غير النداء [illegible] لدخول التنوين [illegible] سيبويه منكرا مع عدم دخول الالف واللام فيها والوقف
النداء المعين فكذلك لعدم دخول التنوين في غير السعة عليه او لغير معين فكذلك فائدة المراد
بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته والنادر ما قل وجوده
وكثر به والنادر [illegible] وان لم يكن بخلاف القياس والضعيف ما يكون في ثبوته كلام [illegible] الرجال
[illegible] في شرح الشافية تنبيهان الاول زاد ابن مالك في التسهيل وابن هشام في الاوضح وغيرهما
اسمين لمن لا يشترط فيهما خلوهما عن اللام احدهما ما سمي به من جملة نحو يا الرجل قائم لمن سمي
بذلك نص على ذلك سيبويه قال لان معناه [illegible] ما سمي به من موصول
[illegible] نحو يا الذي قام [illegible] ابن مالك قال [illegible] سيبويه على [illegible] الفراء

بينهما

بينهما ان الذي قام محكي [illegible] انه الذي ثبت له قبل التسمية وهو قبل لا ينادى لوجود اللام وذلك المانع
باق فنحو الرجل قائم ليس المانع [illegible] قبل التسمية وجود اللام بل كونه جملة وذلك المانع قد زال بالتسمية
انتهى ثانيهما اسم الجنس المشبه به كقولك يا الخليفة هيبة ويا الاسد شجاعة نص عليه ابن سعدان
قال ابن مالك وهو قياس صحيح لان تقديره يا مثل الخليفة ويا مثل الاسد فحسن لتقديره دخول يا على غير الالف
واللام انتهى الثاني اذا اريد نداء اسم معرف باللام في غير الصور المذكورة توصل الى ندائه باي مقطوعة
عن الاضافة مبنية على الضم متلوة بها التنبيه او اسم الاشارة ويجب وصفهما [illegible] ما فيه
اللام للتعريف الجنسي نحو يا ايها الرجل واما نحو الصعق [illegible] فيه الغلبة او لمح الصفة
فلا توصف به ولا بما فيه اللام من مثنى او مجموع [illegible] فلا يقال يا ايها الزيدان والزيدون
نص عليه الاعلم او بموصول مصدر بالالف واللام خال من خطاب نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر
ولا يجوز نحو يا ايها الذي [illegible] كما لا يجوز ان ينادى باسم اشارة عاريا من كاف الخطاب نحو يا ايها ذا [illegible]
ولا يقال يا ايها ذلك الرجل كما لا يجوز [illegible] ذلك واجازه ابن كيسان ونقل عن سيبويه [illegible] اسم الاشارة
في الوصف بذي اللام والموصول واما اسم الاشارة فلا يوصف به لان الشيء لا يوصف بما [illegible]
على اي [illegible] في [illegible] المفردات ولا يحذف حرف النداء وهو يا خاصة لان المطلق ينصرف
الى الفرد الكامل وقد وقع في عبارة بعض المتقدمين ما يوهم جواز حذفه مطلقا قال ابن بابشاذ في
شرح الجمل يجوز ان تحذف حروف النداء وهذه الحروف يجوز اثباتها مع المنادى وحذفها الا انها
استثنى انتهى لكن نص غيره واحد من الائمة على انه لا يحذف منها الا يا دون غيرها لانها الاصل والغالب
في الاستعمال والحذف نوع من التصرف فينبغي ان يكون فيما كثر دوره [illegible] مع القرينة
ويبقى المنادى نحو يوسف اعرض عن هذا سنفرغ لكم ايها الثقلان ان ادوا الي عباد الله الا مع اسم
الجنس المراد به هنا ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف كيا رجلا وسواء
كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا طالعا جبلا فلا يحذف من هذه
الثلاثة [illegible] لا يجوز مع النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا
عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة [illegible] اي لا يحذف مع المفرد
المتعرف بحرف النداء اذ هي [illegible] حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف [illegible] حتى لا يظن بقاؤه
على اصل التنكير لا يقال ان لام التعريف لا يحذف من المتعرف بها [illegible] حرف النداء [illegible] لعدم الحذف
اذ هي [illegible] مع التعريف التنبيه والخطاب [illegible] واجاز بعضهم الحذف مع النكرة والكوفيون
مع المعرفة محتجين بقولهم اطرق كرا وافتد مخنوق واصبح ليل وهو عند البصريين شاذ قال الرضي
والانصاف القياس عليه لكثرته نظما ونثرا او لا مع المندوب وهو المتفجع عليه حقيقة كقول

جرير يندب عمر بن عبد العزيز وقمت فيه بامر الله يا عمرا او حكما كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه واعجبا
شديد اسلوب يو ماسن العرب ولعل والمتوجع منه لكونه محل الالم كقوله فوا كبدا من حب من لا
يحبني ومن عبرات ما لهن فناء او لكونه سببا للالم كقول الاخر فكبكيهم الدهر وامصيبتاه
لان الندبة لاجل الذي حصل بعد موته القائل وامصيبتاه والندبة من كلام النساء في الغالب
والغرض منها الاعلام بعظمة المصاب ومن ثم لا يندب الا المعروف فلا يقال وا من حفر بئر زمزماه
بل يقال وا عبد المطلباه اذ من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب ولا يستعمل
المندوب من حروف النداء الا حرفان احدهما وا وهي الغالبة فيه والمختصة به والثاني يا اذا لم يلتبس
بالمنادى المحض وحكمه في الاعراب حكم المنادى الا في تفصيله فيضم ان كان مفردا نحو وا زيد وينصب
ان كان مضافا او شبيها به نحو وا عبد الله وا ضاربا زيدا والغالب فيه ان يختم بالالف اطالة للصوت
سواء كان مفردا نحو وا زيدا او مضافا الظاهر نحو وا امير المؤمنيناه او لمضمر نحو وا ولداه او شبيها بالمضاف
نحو وا طالعا جبلاه او مركبا نحو وا معدي كرباه ويحذف لهذه الالف ما قبلها من الف نحو وا موساه او تنوين
في صلة او غيرها نحو وا من حفر بئر زمزماه وا باحسناه او ضمة اعرابية او بنائية نحو وا زيداه
وكسرة كذلك نحو وا عبد الملكاه فان اوقع حذف الضمة او الكسرة في لبس ابدلت
الالف ياء بعد الكسرة نحو وا غلامكي واوا بعد الضمة نحو وا غلامهو وا غلامهمو او غلامكمو لان الالف
لو ابقيت الالف لالتبس في الاضافة لكاف الخطاب بها الغائب والمثنى والنحو الوقف بزيادة هاء السكت
بعد احرف المد وصلا الحذف جائز المد نحو وا زيداه وا غلامكيه وا غلامكموه فان وصلت حذفتها
الا في الضرورة فيجوز اثباتها كقول المتنبي واحر قلباه ممن قلبه شبم ولك فتحها تشبيها بهاء الضمير
وكسرها على اصل التقاء الساكنين ولحاق الهاء اثباتها في الوصل بالوجهين وانما لا يجوز حذف حرف النداء
مع المندوب لانه منادى مجازا او لا يقصد فيه حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما انتقل عن النداء
الى معنى اخر مع بقاء معنى النداء فيه مجازا التزم لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقول هو عنها وشاهد
المتعجب منه والا مع المستغاث وهو كل اسم نودي ليخلص من شدة او يعين على مشقة ولا يستعمل
معه الا يا خاصة وسياتي بيان احكامه مستوفى وانما لا يجوز حذف حرف النداء معه لان الغرض
تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له مدلولا عليها والا مع اسم الاشارة لانه موضوع في الاصل
لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وبين كونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما خرج
في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي
حرف النداء هذا مذهب البصريين واجاز الكوفيون حذفه اعتبارا بكون اسم الاشارة معرفة قبل النداء
واستشهدوا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم وبقوله اذا هملت عيني لها قال صاحبي

بمثلك

بمثلك هذا لوعة وغرام ورده البصريون بان هؤلاء في الاية خبر المبتدا والشعر ضرورة وحمل بعضهم
المتنبي في قوله هذي برزت لنا فهجت رسيسا واجيب بان هذي مفعول مطلق لا منادى اي برزت
هذي البرزة ورده ابن مالك بانه لا يشار الى المصدر الا منعوتا بالمصدر المشار اليه كضربته
ذلك الضرب قال ابن هشام ويرده بيت انشده هو وهو قوله يا عمرو انك قد مللت صحابتي وصحابتك
اذ ذاك قليل والا مع لفظ الجلالة وهو الله مع عدم الميم المشددة في اخره عوضا عن حرف النداء
وذلك لانه حق ما فيه ال ان يتوصل الى ندائه باي او باسم الاشارة كما تقدم فلما حذفت الوصلة في
هذه اللفظة الشريفة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف في الاغلب لئلا يكون اجحافا وقد يحذف في غير
الاغلب كقول امية ابن الصلت رضيت بك اللهم ربا فلن ارى ادين الها غيرك الله راضيا
اي يا الله وانما كان مسوغا للحذف في غير الاغلب وهو مذهب لبعض النحويين والجمهور على المنع مطلقا
وحملوا البيت على الشذوذ فان عوضت الميم المشددة في اخره لزم الحذف اي حذف حرف النداء
لان الميم عوض عنه فلا يجمع بينهما الا في الضرورة كقوله اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما
وانما اخرت الميم تبركا باسمه تعالى وخصت بذلك دون غيرها لان الميم عهدت زائدة اخرا
نحو هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الميم ليست عوضا بل هي ماخوذة من فعل والاصل
يا الله امنا بخير فحذف حتى جوزوا الجمع بينها وبين يا في السعة قال ابو علي وليس هذا بشيء لقوله تعالى
واذ قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق من عندك الاية لو كانت الميم ماخوذة من فعل لما احتاجت الى جواب
ثان ولكانت سادة مسد جواب الشرط وقوله تعالى فامطر علينا حجارة من السماء دليل على انها
ليست ماخوذة من فعل ولا دال عليه لانه لا يحسن في الكلام يا الله امنا بخير ان كان هذا
هو الحق من عندك فامطر علينا او يحسن بدل ذكر الجواب ولانه لو كان كما ذكر لما حسن اللهم امنا بخير وفي
حسنه دليل على ان الميم ليست ماخوذة منه اذ لو كان كذلك لكان مكررا قال ابن بابشاذ في شرح
الجمل وقد ثبت انه لا يجوز ما كقوله وما عليك ان تقولي كلما سبحت او صليت يا اللهم ما اردد علينا
شيخنا سالما وذهب الخليل وتبعه سيبويه الى ان هذا الاسم لا يوصف لان الميم كلمة مستقلة فكان
فاصلة بين الموصوف والصفة وقيل لانه صار عندهم بمنزلة الصوت قال سيبويه في قوله تعالى اللهم
فاطر السموات والارض انه على نداء اخر اي يا فاطر وذهب المبرد والزجاج الى جواز وصفه بمرفوع على
اللفظ ومنصوب على الصفة وجعلا فاطر السموات صفة له قال ابو حيان والصحيح مذهب سيبويه
لانه لم يسمع مثل اللهم الرحيم الرحمن الاية ونحوها مما يحتمل النداء فائدة قد تخرج لفظة اللهم
عن النداء فتستعمل على وجهين اخرين احدهما ان يذكرها المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع نحو
لك القائل اما زيد قائم فتقول اللهم لا والثاني ان تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور

كقوله انا لا ادعوك اللهم اذا لم تدع محلا لا لان يقع الزيادة مطرقة بمعنى الدعا بالخير قال في النهاية قال
بعضهم وقد جرت عادة العلما باستعمال اللهم بمعنى شيء ضعيف كانه يستعان في اثباته بالله تعالى **تنبيه**
استثنى بعضهم المنادى البعيد ايضا قال فلا يجوز معه حذف حرف الندا لان المراد فيه اطالة الصوت والحذف
ينافيه هذا **تفصيل** لاحكام المنادى في الاعراب **المفرد** وهو هنا ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف كما
فيدخل فيه المثنى والمجموع والمركب المزجي **المعرفة** وهي ما كان تعريفه سابقا على النداء **والنكرة المقصودة**
وهي ما عرض تعريفها في الندا بان تقصد بها معين **يبنيان** لفظا او تقديرا لوقوعهما موقع الكاف الاسمية
المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب وكونهما مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد مثلا بمعنى ادعوك وهذه
الكاف لكاف ادعوك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم يبنى لمشابهة الحرف ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني
ولذلك كان هذا التعليل احسن من التعليل بشبههما الاسم في التعريف والافراد وتضمن معنى الخطاب
وبناؤهما **على ما يرفعان به** قبل الندا ايثارا للاعراب لا على السكون وان كان هو الاصل في البنا تنبيها
على ان لهما اصالة ما في الاعراب فدخل في ذلك ما يرفع بالضمة اما ظاهرة **نحو يا زيد** ويا رجل لمعين ومقدرة
نحو يا فتى ويا قاضي وسيبويه ويا حذام ونحوه وما يرفع بالالف نحو يا زيدان **ويا رجلان** وما يرفع بالواو
نحو يا زيدون **تنبيه** المنقوص المعين بالندا يجوز تنوينه ويثبت ياؤه عند الخليل نحو يا قاضي ويا
وقال الفراء ما جاز حذفه الياء التنوين منقول يا ناس ويا قاض **والمضاف** سواء كانت الاضافة محضة
او غير محضة **وشبهه** اي المضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه وهذا الذي يسميه النحاة اما ان يكون
مرفوعا بالمنادى كقولك يا محمودا فعله ويا حسنا وجهه ويا كثيرا بره او منصوبا به كقولك يا طالعا
جبلا او مخفوضا بخافض متعلق به كقولك يا رفيقا بالعباد ويا خيرا من زيد او معطوفا عليه قبل الندا
كقولك يا ثلاثة وثلاثين في رجل مسمى بذلك قاله ابن هشام في شرح القطر **والنكرة غير المقصودة**
بالندا جامدة كانت او مشتقة في نثر او شعر **تنصب** وهو محل الخلاف في عامل النصب فقيل هو فعل مقدر
وهو ادعو وحذف لكثرة الاستعمال ودلالة حرف الندا عليه وافادته فائدته وهو قول سيبويه وقيل
حرف النداء لسده مسد الفعل وهو قول المبرد فالابي على في بعض كلامه ان يا واخواتها اسما افعال
فتكون هي العاملة وشمل الضم للثلاثة الشامل انشد بعد **نحو يا عبد الله** مركبا اضافيا او علما
ويمنع اتحاد الضم في غير المحضة نحو يا حسن الوجه بضم الصفة لان اضافتها في نية الانفصال
ويا طالعا جبلا وقول الاعمى يا طالب من يهدي السبيل **يا رجلا** اخذ بيدي وقول الواعظ يا غافلا
والموت يطلبه وقول الشاعر فيا راكبا اما عرضت فبلغن ندامای من نجران ان لا تلاقيا عرضت
اي اتيت العروض وهي مكة والمدينة شرفهما الله تعالى ونجران بلد باليمن وهذا مبني على مذهب
البصريين من جواز نداء النكرة غير المقصودة وقيل لا يجوز ومنع المازني مطلقا وهو مذهب

الاصمعي

الاصمعي وقيل ان كانت خلفا من موصوف جاز نحو يا ذاهبا اصبر كما في البيت والا فلا وهو قول الكسائي
وعامة الكوفيين ولا يجوز عندهم يا رجلا وزعموا ان ليس بمسموع وقيل ان كان مقبلا عليها جاز والا
فلا وهو قول الفارسي قال ولا يتصور في النكرة غير مقبل عليها وما جا منونا في البيت محمول على الضرورة هكذا
نقله ابن عقيل والذي في الاوضح والارتشاف نقل انكار وجود النكرة غير المقبل عليها في الندا عن المازني
قاله في التسهيل **تنبيهات الاول** قال بعضهم التعبير بالمضاف في قوله والمضاف وشبهه لا يصدق الا على نحو
يا غلام زيد دون نحو يا عبد الله لان المنادى مجموع المضاف والمضاف اليه لا جزء المضاف كما لا يخفى
ولو قال او في اضافة لسلم لشموله لما وقع مضافا ولما اشتمل على الاضافة انتهى وهذا انما يرد لو جعلنا
المضاف في عبارة المص وصفا للمنادى ولنا ان نجعله وصفا لمطلق الاسم فيكون المعنى والاسم
المضاف في الندا يثبت له الحكم المذكور فيشمل نحو يا غلام زيد مما المنادى فيه المضاف ونحو يا عبد الله
مما المنادى فيه مجموع المضاف والمضاف اليه فتدبر **الثاني** في قولهم يا طالعا جبلا اشكال مشهور وهو
قيل انه من المراد المحرر فيه وذلك انهم لم يوجبوا فيه بعد طالعا تحمل اسم الفاعل لا يعمل بعد اعتماد
على ما سيأتي ذكره وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوف منادى محذوف فلا يكون
هناك شبه مضاف وقال في الاوضح وبحث الموصول اسم الفاعل والمفعول من غير اعتماد على الموصوف
انتهى اي الموصوف وذي الحال والمبتدا وحرف النفي وحرف الاستفهام مذهب الاخفش والكوفيين
وبعض البصريين واما قول النحاة باسناد يا طالعا جبلا وبا حسنا وجهه بالاعمال فالرجوع الضمير الى ما عطف
فقال لهم غير مستند الى شاهد من كلام من يوثق به فلا يقال الا في حسن وجهه في الاختيار ولقد جاء
مثله في الشعر نحو قوله بسود نواصيها وحمر اكفها وصفر تراقيها وبيض خدودها هذا كلامه وقد
عرفت ان تقدير الموصوف محذوف وقد يقال في الفاضل الهندي اصله يا ايها الطالع جبلا فحذف
اي للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع آلتا التعريف ثم نصب طالعا لكونه مضافا للمضاف على انه
يحتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين **الثالث** يمتنع ادخال يا على ثلاثة وثلاثين من نحو
بالثلاثة وثلاثين في مسمى به بل لان كان من العدد قال بعضهم ولنا ان ندعو جماعة هذه عدتهم فان كانت
غير معينة نصبتهما وان كانت معينة ضممت الاول وعرفت الثاني بال ونصبته او رفعته بالعطف
على المحل او اللفظ الا ان اعدت معه يا فيجب ضمه لانه نكرة مقصودة ويجب تجريده من ال لحرمة
اعادة يا وتخييره في الثاني العربي في الاصح وعدم جواز الثاني ليس بجيد علم وانما هو اسم جنس
ابهمه بمعين **الرابع** من شبه المضاف نحو يا لطيفا بالعباد لا يحمل قال ابن هشام الجملة في
موضع الحال من الضمير المستتر في الصفة وهو المخاطب بالندا والعامل في الحال هو عامل صاحبها المنادى
منصوب كما في يا طالعا جبلا وكذلك في حرف المضارعة الياء والتاء على تمام كلام او كلامكم انتهى وفيه

ورد على ابن مالك حيث جعل الحلم نعتا **الخامس** اذا كان المنادى نكرة مقصودة موصوفة فيجوز بجانب
ظهور نصبه نحو يا جوادا ذكر ما حكي ذلك الفراء عن العرب وجزم به ابن مالك في التسهيل **و** المنادى **المستغاث**
يخفض اي يجر **باللام** اي الاستغاثة لعله لكثرة المستغاث عليها وعلى الام لا لاختصاص او حلت علامة
للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناها اذ كل منهما للخصوص بالله
وباء الاختصار لعرابيته لتخلف فيها افضل هي زائدة فلا تتعلق بشيء واختاره ابن خروف بدليل صحة
اسقاطها حيث يقال يا زيد لعمرو اليست بزائدة وهو الصحيح وعليه فيما اذا تتعلق قال ابن جني هي متعلقة
بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل ورد بان معنى الفعل لا يعمل في الجرور واجيب بانه يعمل في الحال في نحو
قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا فيعمل في الجرور ولان العامل في الحال اقرب من العامل في الجرور لانه عامل
في صاحبها وقال الاكثرون متعلقة بفعل النداء المحذوف واختاره ابن الضائع وابن عصفور ونسباه
الى سيبويه واعترض بانه متعد بنفسه واجاب ابن ابي الربيع بانه ضمن معنى الالتجاء نحو يا لزيد والتعجب
نحو يا للدواهي واجاب ابن عصفور بانه ضعف بالتزام الحذف فقوي تعديه باللام واختار الرضي
وابو حيان على ان هذا الجواب قال ابن هشام وفيه نظر لان اللام المقوية زائدة وهي كذا لا يطول
بالزيادة انتهى وبرد هذا الاعتراض بما ذكره هو في موضع اخر من مغنيه بان التحقيق في لام التقوية انها
ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد
صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين انتهى ونقل ابن مالك عن الكوفيين عن الفراء ان هذه اللام بقية
اسم وهو آل والاصل يا آل زيد ثم حذفت همزة آل للتخفيف واحدى الالفين لالتقاء الساكنين
وضعف بانه يقال فيها يا لله ونحو يا للدواهي ويا لسواها انما خفض بها لكن اعون على مد الصوت
المعين على المقصود من الاستغاثة وعلل في التعجب كان على الاوجه الا ان الخفض من القاب البناء **ويفتح** اي يبنى
على الفتح وجوبا **لا الفها** اي الاستغاثة اذا الحقت به **ولا لام** فيه حينئذ تخرج عن الجمع بينهما في الاستغا
لئلا يجمع بين العوض والمعوض عنه لان اللام عوض عن الالف كما نقل عن الخليل ولان اللام تقتضي
الفتح وبينها التنافي كذا قيل وقال بعضهم ويمنع انه لا تنافي بينهما في الاحداث لانه يجيء المنصوب بالفتحة
الا ان بعضهم طرد الباب لانها التنافي موجود وكان مقتضى احدهما الفتحة بنائية والاخر اعرابية لانا نقول
لا تقتضي اللام الفتح ما قبلها اعرابية كانت الفتحة او بنائية الا ترى انه يقال في الرفع على بني لزيد
وتختلف ما قبلها منصوب مما قبل من ان التنافي موجود ولان هذا الفتح في حكم الكسرة فليس بشيء ويخفض
المستغاث عما كان يخفض بعقل الندا اما كسرة ظاهرة **نحو يا لزيد** او مقدرة نائبة عنها ظاهرة نحو
يا لاحمد او مقدرة نحو يا للمصطفى يا للقاضي نحو يا للذين بفتح الدال بكسرها او كسرة مقدرة لفظا نحو يا
للقاضي او محلا نحو يا لهذا او الرقاشي كان بعد ذلك بفتح اللام على خلاف الاصل في حركة اللام الجارة كما تقدم

وانما تخفض او بنوع المنادى موقع كاف الخطاب واللام تفتح مع الضمير نحو لك وله فكذا مع ما وقع موقعه
لقصد الفرق بين المستغاث والمستغاث من اجله نحو يا لله للمسلمين بفتح الاولى وكسر الثانية الا ان
كان المستغاث يا للمتكلم نحو يالي او معطوفا ولم تعد معه يا نحو قوله يالكهول وللشبان للعجب
فتكسر لانا احيينا بعدم اللبس فيها نحو قوله يا لقوم ويا لامثال قومي لاناس عتوهم في ازدياد **و** المستغاث
المفتوح لا الفه الاستغاثة نحو **يا زيدا** ومنه قول الشاعر يا يزيدا لامل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان وقد
تجرد المستغاث من الالف واللام معا فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث كقوله الا يا قوم
للعجب العجيب **تنبيهات الاول** حكم التعجب منه حكم المستغاث وهو على ضربين احدهما ان يجد اعظيما
فيتعجب منه كقولهم يا للماء يا للدواهي اي تعالوا من كثرتها والثاني ان يجد امرا عظيما فينادي من له نسبة
اليه ومكنة فيه نحو يا للعلماء فيجب باللام ويفتح لا مع الالف كقوله يا عجبا لهذه الفليقه هل تذهبن
القوباء الريقه ويجوز كسر لامه على تقدير مستغاثا له ومعظم المستغاث المقسم اليه وجوز الامرين في قول
الشاعر **الثاني** اذا كان المستغاث والمتعجب منه معربين عند دخول اللام عليهما ان كانا مفردين
معربين لان علة البناء في المنادى ضعيفة لمشابهته للاسم المبني للمشابهة المعنوية بنيت الملام المقتضية
للجر عن النداء المقتضي للبناء الضعيفة لا سيما البناء كونه ابعد من مقتضى الجر فالدلالة **الثالث**
نحو المستغاث من اجله من كقول الشاعر يا للرجال ذوي الالباب من نفر لا يبرح السفه المردي
لهم دينا والمستغاث من اجله هو المستنصر عليه في الاصطلاح فلا ينصرف الا اليه عند الاطلاق في
وان صح اطلاقه على المستنصر له لغة لان كلا منهما وقعت الاستغاثة لاجله اي بسببه فافهم **الرابع**
قد يستغنى عن المستغاث من اجله ان علم سبب الاستغاثة كقوله فهل من خالد اما هلكنا وهل بالموت
بالناس عار اي للناس لمن تشبثت به **ثم** المنادى المضاف الى الياء ان كان معتلا وجب ثبوت
يائه وفتحها نحو يا فتاي ويا قاضي وان كان صحيحا اشبهه الصحيح في كونه معتل الاخر قبله ساكن جاز في يائه
ثبوتها ساكنة او مفتوحة نحو يا غلامي ويا غلامي والاصل الفتح او السكون قولان وحذفها
ذلك وقيل اياه والاكثر في حذف الياء الاكتفاء بالكسرة نحو يا عباد فاتقون ثم اثباتها ساكنة نحو يا عبادي
لا خوف عليكم او مفتوحة نحو يا عبادي الذين اسرفوا ثم قلبها الفا بعد فتح ما قبلها نحو يا حسرتا ثم حذف الالف اكتفاء بالفتحة
كقوله ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو اني ثم ضم الاسم اكتفاء بنية الاضافة وانما يفعل
ذلك فيما يكثر ان لا ينادى الا مضافا كقراءة بعضهم رب السجن احب الي بضم رب فهذه ست لغات ولك ان
اولها اجازت هذه اللغات الست على الترتيب المذكور وبدل الياء تاء مكسورة وهو الاكثر او مفتوحة وهو
الانيس وقرئ بهما في السبعة او مضمومة وهو شاذ وقرئ بها في الشواذ والجمع بين التاء والالف او الياء
وهو قبيح ومثلها الشعر كقوله يا ابتا علك او عساكا وقوله يا ابتي بفتح لا تراك

حكم التعجب منه حكم المستغاث

نبا نانما ففيه عشر كاملة والمضاف الى المضاف الى الياء يجب ثبوت الياء فيه لا غير نحو يا ابن اخي ويا ابن
ابن خالي الا ان كان ابن عم او ابن ام فالاكثر حذف الياء اكتفاء بالكسرة او بقلبها الفا مع فتح لغير كل منهما وقرئ يا ابن ام
بالوجهين ولا يكادون يثبتون الياء والا الالف الا في الضرورة كقوله يا ابنة عما لا تلومي واهجعي لا يخرق اللوم
حجاب مسمعي وقوله يا ابن امي ويا شقيق نفسي انت خلفتني لدهر شديد **والعلم المفرد الموصوف بابن**
اتفاقا **او ابنة** على خلاف حكاه ابن كيسان حال كون ابن او ابنة متصلا بالعلم **مضافا الى علم اخر**
يختار مع جواز الضم **فتحه** عند البصريين غير المبرد تخفيفا واوجبه بعضهم **نحو يا زيد بن عمرو** ويا هند
ابنة بكر فتح نحو هند اما على الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر
في التسهيل فهو نظير امرئ وابنم او على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه
اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر فهو نظير لا رجل ظريف فيمن فتحهما واما على اقحام الابن ايضا
عند الجمهور لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لانه يلابسه حكاه في البسيط مع الوجهين فهو نظير يا تيم
تيم عدي اذا فتحت الاول على قول سيبويه فعلى الوجه الاول فتحه فتحة اتباع وعلى الثاني فتحة
بناء وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول فتحة اعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث غيرها
وذهب المبرد الى ان الضم اجود وهو القياس وزعم ابن كيسان ان الفتح اكثر ومنه قوله يا حكم بن المنذر بن
الجارود سرادق المجد عليك ممدود ويتعين الضم اذا كان المنادى غير علم او كان الابن مضافا الى غير علم
نحو يا رجل ابن عمرو ويا زيد ابن اخينا او كان الابن غير صفة بان كان بدلا او بيانا او منادى سقط منه
حرف الندا او مفعولا بفعل محذوف تقديره اعني او فصل بين العلم والابن بفاصل نحو يا زيد الفاضل
ولم يشترط ذلك الكوفيون وانشدوا عليه فما كعب بن مامة وابن سعدى باجود منك يا عمر الجواد بفتح عمر وحمله
البصريون على ان اصله يا عمرا بالالف فحذفت لالتقاء الساكنين على مذهب من يجيز لحاق الالف في غير الندبة
والاستغاثة والتعجب او ان اصله يا عمرا بالتنوين للضرورة ثم حذفت لالتقاء الساكنين على حد قوله ولا
ذاكر الله الا قليلا **تنبيهات الاول** لا اثر للوصف ببنت عند جمهور العرب فيتعين الضم في نحو يا هند
بنت زيد لفقد الاتباع لان بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك الباء المتحركة وجوز ابو عمرو بن العلاء
الفتح سماعا بناء على انه للتركيب **الثاني** شمل قوله العلم المفرد المثنى والجمع من سمي بهما فقول الشيخ
لا حاجة الى التقييد بالافراد لان المثنى والجمع لا يكونان علمين الا اذا ثنيا ولا يجمع العلم الا بعد التنكير ليس
بشيء قال في النهاية اذا سميت بمسلمات او بزيدين وزيدين حاكيا اعرابه ثم ناديتهم قلت يا زيدين بن عمرو
بالفتح يا مسلمات بن عمرو بالكسر ويا زيدين بن عمرو ويا زيدين بن عمرو وعلى من نقول يا مسلماتُ
ابن عمرو ويا زيدان بن عمرو ويا زيدون بن عمرو ومن اجرى الاعراب في النون اجرى النون مجرى الدال
فيفتحها او يضمها انتهى قال في التصريح وهذا مبني على القول بالتركيب واما على القول بالاتباع فلا لان

الاتباع في مسلمات اذ كثرت ولا في المثنى والجمع على حده ولذلك قال في التسهيل ويجوز فتح ذي الضم الظاهر
اتباعا نحو يا مصطفى بن عمرو لا يعقل فيها الا الضم خلافا للفراء والزمخشري انتهى ثلث وكذا نحو يا فاطمة ابنة
بكر وقال ابو حيان يكون فتح الاتباع تقديرا **الثالث** قال ابن مالك الحق بالعلم فيما ذكر نحو يا فلان بن فلان
ويا سيد بن سيد ويا ضل بن ضل كناية عن المجهول النسب لكثرة استعمالها كالعلم قال ابو حيان
الفتح وذكر اصحابنا ان المسند فيه من ... فيها الا اذا كان المنادى علما مضافا اليه ابن غير علم لكنه مما اتفق
فيه لفظ المنادى ولفظ ما اضيف اليه ابن نحو يا كريم ابن كريم او ابن الكريم ويا شريف ابن شريف او ابن
الشريف ويا كليب ابن كليب او ابن الكليب انتهى ونقل عن ابن مالك ان مذهب البصريين في ذلك كله بناء
المنادى على الضم ومذهب الكوفيين وابن كيسان جواز فتحه وضمه **الرابع** حكى الاخفش ان بعض العرب
يضم ابن اتباعا لضم المنادى ويقل وكان قائله راعى ان التابع ينبغي ان يتاخر عن المتبوع ولم يراع ان الاول
احمل على الاتباع قصد التخفيف **الخامس** اذا وقع ابن في غير الندا صفة بين علمين اسمين او كنيتين
او لقبين متفقين كانا او مختلفين ولم يكن ابن مثنى ولا مجموعا ولا مصغرا كان الحكم فيه ان يحذف التنوين
من الموصوف اذا كان منونا والالف من ابن خطا كالنداء ما لم يقع اول سطر قال ابن بابشاذ وعلة حذف التنوين
عند سيبويه التقاء الساكنين وكثرة الاستعمال وكون ابن صفة لان الصفة والموصوف كالشيء الواحد
فاثر في التخفيف فتقول هذا زيد بن عمرو ومررت بعلي بن ابي الحسن وزين العابدين بن ابي جمال الغيث
وكذلك مع المؤنث المنصرف نحو هذه هند ابنة سعد ومن صرف هندا بالتنوين ونص عليه ابن بابشاذ في شرح
الجمل خلافا لمن اشترط تذكير العلمين وعلله بانهم لا ينسبون الرجال الى الامهات ويثبت التنوين في الضرورة
كقوله جارية من قيس بن ثعلبة ويثبت ايضا نحو جميع ذلك حذف المبتدا او الا اذا كان او لو لم تتفق اثبت
التنوين لفظا والالف خطا لان الحذف لم يتم لانه الصفة بل للخبر نحو زيد ابن عمرو وصفته وكذا لو كان مثنى او
مجموعا او مصغرا نحو هذان ابنا زيد وعمرو ونحو ابناء خالد وهذا بني خالد لانه اسما
الواحد فهذا النوع اكثر من استعمال المثنى والجمع ولان التقاء الساكنين فيه بطل بالتصغير واما اشتراط
ان لا يكون اول سطر فلانه اذا كان اول سطر كان في محل يبتدأ به غالبا لان القارئ يبتدئ الحل السطر من غير
باول السطر الذي بعده فكره ان يكتب على خلاف ما يوجبه النطق غالبا والمنادى **النون ضرورة**
سواء كان علما او نكرة مقصودة **يجوز ضمه ونصبه** نحو قول الاحوص **سلام الله يا مطر عليها** وليس
عليك يا مطر السلام وروى الوليد بالوجهين وقول الكميت حييت عزة بعد الهجر وانصرفت فحي
ويحك يا جمال ليت الحجة كانت لي فاشكرها مكان يا جمل حييت يا رجل وانما الخليل وسيبويه
الضم لان الضرورة دعت الى التنوين فاقرار الكلمة على حالها احق قال سيبويه في النصب لم يسمع عربيا
يقوله لكن حفظ غيره واختار ابو عمرو وعيسى النصب لان اصل المنادى ان يكون معربا فلما دخله

التنوين عاد الى اعرابه ولما عاد الى الاعراب عاد الى النصب لظهوره كما قاله الاول وشاهد من بقول سيبويه
لم يسمع عربيا يقوله ان الخلاف لا على سبيل الاختيار بل على التخيير وقال ابن عصفور بعد ذكر المذهبين
ومن نحو الضم لم يجز الا النصب ووافق الاعلم وابن مالك الخليل في العلم وابا عمرو في النكرة وقال ابن مالك
ان بقاء الضم ارجح في العلم لشدة شبهه بالضمير ومرجوح في اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير ونظيره قال في
ذلك في التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجب نصبه واختلف
في تنوين المضموم فقيل تنوين تمكين لان هذا المبني يشبه المعرب وقيل تنوين ضرورة واليه ذهب ابن
الخباز قال ابن هشام ويعضد الاول لان الاسم مبني على الضم و المنادى المضاف المكرر قبل المضاف اليه
يجوز ضمه ونصبه كتيم الاول في نحو قول جرير يهجو عمر بن لجا ونحوه يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم
في سوءة عمر واما الثاني فيجب نصبه فالضم في الاول على كونه منادى مفردا وهو الاكثر فيكون تيم الثاني
بيانا او بدلا منه او منادى ثانيا باضمار يا او معمولا لاعني قال ابن مالك او توكيدا او بتقدير اختلاف
وجهي التعريف واتصال الثاني بما لم يتصل به الاول والنصب على كونه مضافا الى ما بعد الثاني عند سيبويه
فيكون الثاني مقحما بينهما والاصل يا تيم عدي يا تيم فحذف تيم الاخير وهو تأكيد لفظي للاول
والتاكيد اللفظي يأتي ولا يغير ما قبله ولا ما بعده عما كان عليه فلذلك بقي مضافا وعلى نية الاضافة لمثل
ما اضيف اليه الثاني عند المبرد والاصل يا تيم عدي تيم عدي فلم يعوض التنوين عن المضاف اليه كما عوض
في قوله تعالى كلا هدينا لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعده مثل المضاف اعني عدي الظاهر الذي
اضيف اليه تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول لم يحذف وعليه فيكون الثاني توكيدا او بيانا او بدلا
او منادى ثانيا على اختلاف يا وضعف قول سيبويه بانه مبني على جواز اقحام الاسماء واكثرهم يأباه وعلى جوازه
ففيه فصل بين المضاف والمضاف اليه وهما كالشيء الواحد وقول المبرد بانه من باب الحذف من الاول
لدلالة الثاني عليه وهو قليل في كلامهم والاكثر عكسه وقال الفرا الاسمان مضافان للمذكور ولا اقحام
ولا حذف وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد وقال الاعلم ركبا تركيب خمسة عشر ثم اضيفا
الى عدي كما قيل يا خمسة عشر زيد ففتحهما فتحة تركيب لا فتحة اعراب وقال السيرافي الاصل
يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو ففيه خمسة اقوال ولا تختص المسئلة
بالعلمين عند البصريين بل اسماء الجنس والوصفان كذلك نحو يا رجل رجل القوم ويا صاحب صاحب
عمرو وخالف الكوفيون فاوجبوا ضم الاول من اسمي الجنس وضمه او نصبه منونا من الوصفين نحو يا صاحبا
صاحب زيد تنبيه انما اضاف الشاعر تيم الى عدي ليفرق بينهم وبين تيم مرة في قريش وتيم غالب
في قريش ايضا وتيم قيس بن ثعلبة وتيم شيبان وتيم ضبة وقوله لا ابا لكم للغلظة في الخطاب وقوله
لا يلقينكم من النهي اي اجعوا [?] والسوءة بفتح الفعلة القبيحة قاله العيني هذه تبصرة في احكام توابع المنادى

توابع

توابع المنادى

تعرض لها هنا كغيره لما فيها من الخصوصية الزائدة على مطلق التابع الآتي ذكره و توابعه اي المنادى
المضافة اضافة معنوية لان المطلق ينصرف الى الفرد الكامل تنصب وجوبا مطلقا سواء كان
المنادى مبنيا او معربا نحو يا زيد ويا عبد الله صاحب عمرو في النعت ويا زيد ويا عبد الله نفسه
في التوكيد ويا زيد ويا عبد الله اخا بكر في البيان وكذا البدل ويا زيد ويا عبد الله وغلام بشر في عطف
النسق كل ذلك بالنصب وجوبا على محل المتبوع ان كان مبنيا او على لفظه ان كان معربا وحكى عن جماعة
من الكوفيين منهم الكسائي والفراء والطوال جواز رفع المضاف من نعت و تاكيد وتبعهما ابن الانباري
واذا كان مع تابع المنادى ضمير جيء به على الغيبة باعتبار الاصل وعلى الحضور باعتبار الحال نحو
يا تميم كلهم وكلكم ويا زيد نفسه ونفسك ومنع الاخفش هذا الوجه الثاني وتاول نحو ذلك على انه
منصوب بفعل مضمر كانه قال اعني كلكم واما التوابع المضافة اضافة لفظية نحو يا زيد الحسن
الوجه فحكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فتكون مع المنصوب منصوبة وجوبا ومع المبني
جائزة الوجهين اما توابع المنادى المفرد ويدخل فيها شبه المضاف لان المراد بالمفرد ما يقابل
المضاف ولو لا ذكر المضاف في المنصوب وجعله في حكم المثنى من حكم المفرد المذكور سابقا لكان لنا خلاف
فيه فلا حاجة لادخال شبه المضاف في المفرد الى ما تكلفه بعضهم من جعل المفرد اعم من المفرد العلم
من المفرد حقيقة او حكما لان شبه المضاف مفرد حكما فتوابع المنادى المعرب وهو المضاف
وشبهه والنكرة غير المقصودة والمستغاث المجرور باللام والمنون بالنصب ضرورة تتبعه باعرابه
نحو يا عبد الله الظريف او الحسن الوجه في النعت ويا بني تميم اجمعين في التاكيد ويا عبد الله كرزا
في البيان ويا عبد الله والحارث في النسق المقرون بال ونص على ذلك واجاز الاخفش في النسق
المقرون بال والبيان التابعين للمعرب الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث
وعلى الاول يكون في حكم المستانف معنى فكانه باشر حرف النداء كما في قوله يا ابها الرجل والثاني يا زيد
موضع فلا طريق بالرفع قال الارضي وهو غريب لم يذكره غيره انتهى واما البدل والنسق المجرد من ال
فنسبا الى حكمها و توابع المنادى المبني على ما يرفع به فخرج المستغاث المبني على الفتح لالحاق الف
الاستغاثة فلا يجوز في توابعه الا النصب لان المتبوع مبني على الفتح فلم يتبع الا على اللفظ من
التاكيد صفة للتوابع اي التوابع الثابتة من التركيب والمراد به المعنوي لان اللفظي حكمه في الاغلب حكم
الاول اعرابا او بناء قال الارضي وقد يجوز اعرابه بغير اعرابه كقول الشاعر اني واسطار سطرن سطرا
لقائل يا نصر نصر نصرا انتهى ويحتمل ان يكون هذا المختار الضم ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي
وليس التاكيد في البيت متعينا بل يجوز ان يكون كل من نصر الاول والثاني عطف بيان على المنادى
الاول جاريا على اللفظ والثاني على محله واستشكل ابن الطراوة ذلك بان الشيء لا يبين نفسه ورد

مجان قولك يا زيد وقولك يا زيد زيد اذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد فانك اذا ذكرت الاول
توهم كل منهما انه المقصود فاذا كررته تعين بخطابك لاحدهما واقبالك عليه فظهر الاول واما في الجمع
ان نص الثاني على المحل وفيه اي فتضييق ذلك ان يكون لتابع المنادى المبني على الضم اذا رفع اعرابان لفظي
هو الرفع ومحلي هو النصب والظاهر من كلامهم خلافه وانه ليس له الا اعراب واحد اما الرفع
فقط او النصب فقط والظاهر ما ذكرناه اولا **والصفة** خلافا للاصمعي في منعه وصف المنادى المبني
المبني لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز نعته قال وارتفاع نحو الظريف في قولك يا زيد الظريف على تقدير
انت الظريف وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس بشيء اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في
جميع احكامه **وعطف البيان رفع حملا على لفظه** اي المنادى قيل لان الضم لاطراده هنا بمعنى انه
يصح ان يقال كل منادى مفرد معرفة فهو مبني على ما يرفع به اشبه الرفع في الفاعل فكما ان رفع الفاعل
مطرد كذلك هذا الضم في المنادى مطرد وفيه ان الاطراد ليس سببا لحمل التابع على لفظ المتبوع فانه
يحمل بانه فانه اما سيبويه يطرد فيه الكسر فيقال كل ما يقال [illegible] في النداء وكان علما مختوما بويه مبني
على الكسر ومع هذا فلا يجوز حمل التابع على لفظها وقيل لان عروض الضمة لانها عرضت بدخول يا على الذي
عروضها في الفاعل بدخول العامل فاشبهت الرفع فيه فيكون الرفع للتابع على هذا حرف النداء بناء
على ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل والا فان الرفع [illegible] بتصحيح الفاضل الهندي
في شرح الكافية ولا يخفى ضعف ذلك قال في التصريح والقول بان الرفع اتباع [illegible] ضعيف لا يحسن
التخريج عليه والخلاص من تخيل هذا الاشكال ان يجعل في المنادى المضموم ان يكون نائب فاعل في المعنى
والتقدير يدعى زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك انتهى وفيه ان معنى المنادى انشائي وما ذكره معنى
خبري وقال العصام الدين ان المنادى مع كونه مفعولا به صار كالعمدة في انه لا يتم الجملة الندائية بدونه
فلذلك لانه في معنى ابتل بذلك المفعول فاعل في القصد والذي على ما يرفع به فرفع تابعه بالحمل عليه
وفيه من التكلف ما لا يخفى كما اعترف به فالحق ان المسئلة من غوامض هذا العلم الجليل وكل تعليل
فيها عليل **وينصب حملا على محله** لانه نحو تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو هنا منصوب الحمل على
المفعولية فتقول في التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين وفي الصفة يا زيد الحسن والحسن وفي البيان
يا غلام بشر وبشرا **والبدل كالمنادى المستقل مطلقا** اي سواء كان المنادى صفته الاصح بالمضموم
ان كان مفردا معرفة ولا نصب كما لو كان منادى فتقول يا زيد بشر ويا عبد الله بشر ويا زيد عبد الله
ويا عبد الله اخا زيد كما تقول يا بشر ويا عبد الله ويا اخا زيد وذلك لانه في نية تكرار العامل وقال
ابن مالك يجوز عندي ان يعتبر في البدل حالان حال يجعل فيها كالمستقل وهو الاكثر وحال يعطى
فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق المقرون بال في عدم

الصلاحية

الصلاحية لتقدم حرف النداء قبله نحو يا تيم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة مبنية على ان العامل في البدل
هو العامل في المبدل **اما المعطوف** عطف نسق **فان كان مع ال** سواء كان علما نحو يا زيد والحارث
او لم يكن نحو يا زيد والرجل **فالخليل** بن احمد الفراهيدي نسبة الى فراهيد وهي بطن من الازد وهو
زيد العصر وربيع الدهر واستاذ اهل الفطنة الذي لم ير نظيره ولا عرف في الدنيا عديله حتى قال بعض
اهل العلم انه لا يجوز على الصراط بعد الانبياء احد ادق ذهنا من الخليل رحمه الله **يختار** مع تجويز
النصب **رفعه** لما فيه من مشاكلة للمنادى في حركته ونظرا الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم
يصح مباشرة الحرف له لكونه الاكثر في استعمالهم كما حكاه سيبويه ووافق الخليل في هذه سيبويه
والمازني **ويونس** بن حبيب الضبي استاذ سيبويه **يختار نصبه** لانه لا يجوز ان يلي حرف النداء فينبغي
ان لا يحمل لفظه كالقطع [illegible] اجمع القراء الا الاعرج قوله تعالى يا جبال اوبي معه
والطير بالنصب ووافق يونس ابو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي والجرمي وعزي في غالب المتون
هذا الاختيار للجرمي وحده عن غيره فالتبس الامر على بعض الناس فتوهم ان ذكر يونس في هذا المقام
سهو من قلم الناسخ وسببه انه لم يكن في هذا العلم بالراسخ **وابو العباس** محمد بن يزيد **المبرد** بفتح
الميم وفتح الباء الموحدة وفتح الراء المشددة عرف بذلك لما حكى السيرافي من انه لما صنف المازني كتاب
الالف واللام سأل المبرد عن دقيقه وعويصه فاجاب باحسن جواب فقال قم فانت المبرد بكسر الراء
المثبت للحق فغيره الكوفيون وفتحوا الراء وجعلوه لقبا **ان كان** المعطوف مع ال علما **كالخليل** واليسع
والصعق **فهو كالخليل** في اختيار الرفع او يختار الرفع كالخليل لان ال لم تفد فيه تعريفا فهي كالعدم
عطف النسق المجرد من ال **والا** يكن المعطوف مع ال علما بل كان جنسا كالرجل والطير **فهو كيونس**
في اختيار النصب لانه يكون حينئذ [illegible] تركيبا ما شابهها المضاف هذا هو
المنقول الصحيح عن المبرد وما وقع في الكافية من قول ابن الحاجب والخليل في المعطوف يختار الرفع
وابو عمرو النصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو وقلده كما علم المصنف
وغيره من الشراح ان المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان المعطوف مع ال مثل الحسن في جواز
التجرد عنها فكانه اراد انه يجوز عن التعريف باللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزومها كما في الصعق
لامتناع مباشرة حرف النداء مطلقا فكيف يختار النصب [illegible] عن ابن الحاجب كما نبه عليه الرضي رضي
الله عنه قال شيخنا العلامة محمد بن علي الشامي اعلى الله مقامه وهذا النقل عن ابن الحاجب في الكافية
انما علم من شرحه لا من عبارته لانها لا تابى التنزيل على ما هو الصحيح وبعد ففي كلامه مع السهو في النقل انه
لم يعلم منه مذهب المبرد في عطف ما فيه اللام الاصلية انتهى فتأمل وتبع ابن الحاجب على هذا النقل
عن المبرد صاحب اللباب وابن هشام في الجامع الصغير **والا** يكن المعطوف مع ال بل كان مجردا عنها

فهو **كالبدل** في كونه كالمنادى المستقل مطلقا فيضم ان كان مفردا معرفة والا نصب فتقول يا زيد بشر ويا عبد الله
وبشر وبيان بعد لبيا عبد الله ويا عبد الرحمن عبد الله كما تقول يا بشر يا عبد الله ويا عبد الله لان العاطف كالنائب
عن العامل واجاز الكوفيون والمازني نحو يا زيد وعمرا بالنصب عطفا على المحل نحو ... قال ابن مالك
غير بعيد من الصحة اذا لم ينو اعادة يا فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على اسمين كما يقصد ان يشتركا في عامل واحد
انتهى **وتوابع ما يقدر ضمه** من المنادى المبني **كالمنادى المعتل** اي المقصور نحو يا موسى ويا فتى وشبه المنقوص
نحو يا قاضي فانما ضمه مقدر ... **المنادى المبني قبل النداء** نحو يا هذا ويا هؤلاء ويا ... معدي كرب **كتوابع**
المنادى المبني المضموم لفظا نحو يا زيد في ان تابع ما يقدر ضمه **للبناء المقدر** حملا **على اللفظ** المقدر كما ترفع
توابع المنادى المضموم لفظا حملا على اللفظ الظاهر لان المقدر كالظاهر **وتنصب للنصب المقدر** حملا **على المحل**
كما تنصب توابع المضموم لفظا حملا عليه فتقول يا موسى الفاضل والفاضل ويا فتى نفسه ونفسه ويا قاضي
كفانا ... ويا حارث ... يا هذا الكريم والكريم ويا هؤلاء اجمعون واجمعين ويا ... شرا ...
نفسه واخان ... معدي كرب العباس والعباس وقس على ذلك ... المنادى المبني قبل النداء ليس
مضموم المحل لانه لو وقع موقعه معرب مفرد معرفة في الاصل لفظا لكان مضموما وجاز ان يكون مضموم المحل
مع كونه منصوب المحل باعتبارين كهذا في نحو عجبت من ضرب هذا الرجل فانه محل الجر باعتبار كونه مضافا اليه
والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى ولهذا جاز في تابعه الرفع والجر وكذلك المنادى ههنا مضموم
المحل باعتبار كونه مفعولا **تنبيهان الاول** تابع اسم الاشارة يجب رفعه عند غير المازني لانه هو المقصود
بالنداء فجعل اعرابه بالحركة التي كان يستحقها لو باشره حرف النداء تنبيها على انه المنادى نحو يا ايها الرجل
ويا هذا الرجل ان كان المراد نداء الرجل وجعل اسم الاشارة وصلة لنداء الرجل وان كان المراد نداء اسم
الاشارة وحده جاز في تابعه الرفع والنصب **الثاني** قال ابو حيان التابع لاي في النداء وصف وقيل عطف بيان
قال ابن السيد وهو الظاهر انتهى وفصل ... ابن مالك في شرح الخلاصة فقال ان كان مشتقا فهو نعت
نحو يا ايها الفاضل وان كان جامدا فهو عطف بيان نحو يا ايها الغلام انتهى واما تابع اسم الاشارة في النداء ...
فان كان مشتقا فلا خلاف في كونه وصفا وان كان جامدا فمن اشترط الاشتقاق في الوصف قال انه عطف بيان
ومن لم يشترط قال هو وصف وسماه سيبويه وصفا ايضا قال ابن عصفور اجاز النحويون في مثل مررت
بهذا الرجل الصفة وعطف البيان واستشكل باشتراطهم في البيان ان يكون اعرف من المبين وفي النعت
ان لا يكون اعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء اعرف وغير اعرف واجاب بانه اذا قدر عطف بيان قدرت
الالف واللام للتعريف الحضوري ... الجنس ... الحضور ... العلية ... الاشارة انما تدل على الحضور دون
الجنس واذا قدر نعتا ... المعهود والمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود ... على الحضور ولا ...
على علية فكان اعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه وقال السهيلي ... سيبويه وان سماه صفة فمذهبه انه ...

فتعين

تفريع

مبحث اسماء العدد
وتعريف العدد

في هذه التوابع كلها فقد سمي التركيب وعطف البيان صفة في غير موضع وقد عرفته مذهب في ذلك انتهى
الرابع ما يرد منصوبا ... منصوب **من اسماء العدد** ... العدد مثل كمية تطلق على الواحد وما
تالف منه فيدخل فيه الواحد وقيل نصف مجموع حاشيتيه فيخرج وقد تكلف لادخاله بشمول الحاشية
الكسر والحق انه ليس بعدد وان تالف منه الاعداد كما ان الجوهر الفرد عند مثبته ليس بجسم وان تالف
منه الاجسام قال العلامة في التحفة وقال في الكشكول اجمع ارباب الحساب على ان تعريف العدد بانه ما ساوى
نصف مجموع حاشيتيه لا يصدق على الواحد اذ ليس له حاشية تحتانية وفيه نظر لان الحاشية الفوقانية
لكل عدد ... بقدر نقصان الحاشية التحتانية عنه ومن ثم كان مجموعهما ضعفه وقد اجمعوا على
ان العدد اما صحيح او كسر فنقول الحاشية التحتانية للواحد هي النصف والفوقانية واحد ونصف وكانها زيد
على الواحد بقدر نقصان النصف عنه كما هو شأن حاشيتي الاعداد والواحد نصف مجموعهما والتعريف المذكور
صادق على الواحد انتهى ثم ... ومنع بعضهم ان يكون الاثنان من العدد قال لان الفرد الاول وهو الواحد
ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول وهذا كله مبني على اصطلاح الحساب واما النحاة فيطلقون العدد
من الواحد والاثنين ... في تعريف ... البجلي في الواحد العدد
ما يقع جوابا لكم **من الثلاثة الى العشرة** ... في حكم ما قبلها **مجرور** باضافتها اليه لابهام العدد واضافته
البيان الجمعي ... كما تقول كل رجل ... **مجموع** ... ان يكون
مكسرا من ابنية القلة نحو ثلاثة انفس واربعة اعبد وسبعة ابحر لكونه مجموعا فالقصد التطابق في المعنى اما
كونه من ابنية القلة فلان الاحاد من العشرة ... للقلة فناسب ان يكون مميزها قليلا وقد يكون
سالما ان اهمل تكسيره نحو سبع سموات وسبع بقرات وخمس صلوات ... او جاور ما اهمل تكسيره نحو سبع سنبلات
فانه في التنزيل مجاور لسبع بقرات ولذا جاء في غير الاية سبع سنابل وقد يكون من ابنية الكثرة ان اهمل
بناء القلة نحو ثلاث جوار ... رجال ... فان كان له بناء قلة لكنه شاذ ... نحو ثلاثة قروء فان جمع قرء
بفتح القاف وسكون الراء وجمعه على اقراء شاذ ... نحو ثلاثة شسوع فان اشساعا قليل في الاستعمال
تنبيهان الاول قال بعضهم ربما يخرج قوله مجموع ما اذا كان المميز اسم جنس كشجر وتمر او اسم جمع كقوم
ورهط فانه ... مما يقع مميزا فيخفض بمن كقولك ثلاثة من التمر وعشرة من القوم وقد يخفض بالاضافة
نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما دون ثلاثة ذود صدقة وكقوله ... ثلاثة
... بان المراد بقوله مجموع ما يفيد الجمعية سواء كان جمعا او اسم جنس او اسم جمع فعلى
هذا فالمراد بقوله مجرور اعم من المجرور بالاضافة او بالحرف وقد اجمعوا على جر اسمي الجنس والجمع بمن واما
بالاضافة او بالحرف فقد اجمعوا على جر اسمي الجنس والجمع بمن واما بالاضافة ففيه مذاهب احدها الجواز
على قلة وهو مذهب ابن عصفور والثاني الاقتصار على السماع وهو مذهب الاكثرين والثالث التفصيل

في اسم الجمع فان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز وهو مذهب المازني الثالث لم يثبت
المصنف المائة اذا وقعت تمييزا لها انها مفرد وغالبا نحو ثلثمائة بالنون لعله اعتمادا على ما سيأتي في كلام من انهم
رفضوا جمعها الى ان يجيء الكلام على ذلك وتمييز ما بين العشرة والمائة وهو احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب
اما في المركب نحو احد عشر رجلا فلان العدد اضافة اذ هي بجعل ثلاثة اسماء كالاسم الواحد وهو اول ذلك
ولانه في قولهم خمسة عشر لان المضاف اليه هو المقصود بالاول وانما جيء به لبيان المضاف لكان الجمع
كالشيء الواحد والمضاف اليه في خمسة عشر بالاول فلم يكن معه كالشيء الواحد واما في العقود
فلانه لا يصح اضافتها لا مع حذف النون ولا مع اثباتها اما مع حذفها فلما يلزم من حذف نون اصلية
مع الكلمة واما مع ابقائها فلانه يلزم ابقاء نون تشبه نون الجمع المحقق وفي كل منها استكراه مفرد نحو احد
عشر كوكبا وهذا اخي له تسع وتسعون نعجة وانما افرد لكون المفرد هو الاصل وهو اخف من الجمع والغرض
من التفسير به حاصل فلا يسوغ العدول عنه من غير داع واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا
اما فليس اسباطا فيه بتمييز بل بدل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة ولو كان تمييزا لذكر
العددان لان السبط مذكر وذهب بعضهم الى انه تمييز واجاب ابن مالك في شرح الكافية عن التانيث بانه
مما روعي فيه اعتبار المعنى فذكر الحالة ابرح حكم التانيث كما يحذف كاعبان ومعصر في قول عمر بن ابي ربيعة
وكان مجني دون من كنت اتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر وهذا منه مخالف لما في شرح التسهيل من انه
بدل لا تمييز ويجيء الاشكال في ان اسباطا جمع ومعنى المركب مفرد وفي الكشاف ان المراد وقطعناهم اثنتي
عشرة قبيلة ولذلك قيل اسباطا لا سبطا فاوقع اسباطا موقع قبيلة قال ابن مالك ومقتضى ما ذهب
اليه ان يقال رايت احدى عشرة انعاما اذا اريد احدى عشرة جماعة كل واحدة منها انعام ولا باس برأيه
لو ساعده استعمال الكلام وقوله كل قبيلة اسباط لا سبط مخالف لما يقول اهل اللغة ان السبط في بني اسرائيل
بمنزلة القبيلة من العرب فعلى هذا يكون المعنى وقطعناهم اثنتي عشرة قبائل فاسباطا واقع موقع قبائل
قبيلة فلا يصح كونه تمييزا لان التمييز محذوف انتهى وفي التصريح الظاهر ان الزمخشري اعرب بالعدد
مجرد وعدم عليها دليل فالاولى الا عصبة عجيبة او حجبت الحامل على ابناء العدد
انتهى وفي التصريح ان القول بالبدلية من اثنتي عشرة مشكل على قولهم ان المبدل منه في نية الطرح غالبا
وقطعناهم اسباطا العدد على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه انتهى وفي يحسن
من غير الغالب انتهى **تنبيه** حكى الكسائي ان من العرب من يضيف العشرين واخواتها الى تمييزه منكرا و
معرفا فيقول عشرو درهم وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يرد على كلام المصنف **ومميز**
المائة والالف مثنيهما وجمعه اي جمع الالف **مجرور** باضافتها اليه **مفرد** نحو مائة رجل والف رجل
والفي رجل وثلاثة الاف رجل وانما كان مجرورا مفردا لان المائة والالف لما اشبها الثلاثة الى العشرة في

اللفظ

اللفظ من حيث انهما من اصول العدد مثلها ولا تركيب فيهما ولا عطف واشبها احد عشر الى تسعة
وتسعين في الكثرة مع انهما بهذا القسم اعطي تمييزهما احد حكمي الثلاثة الى العشرة وهو الجر واحد
حكمي احد عشر الى تسعة وتسعين وهو الافراد توفيقا بين الشبهين ولم يعكس لان المفرد هو الاصل مع
حصول الغرض به وقد يجيء تمييز المائة جمعا كقراءة الاخوين حمزة والكسائي ولبثوا في كهفهم ثلثمائة سنين
بحذف التنوين للاضافة ومنهم من جعلها عطف بيان وجعلها بعضهم بدلا ورد بان البدل على نية الطرح
الاول فيقال ولبثوا في كهفهم سنين التنصيص على كمية الاعداد واجيب بان نية الطرح غالبية لا لازمة
قال الزجاج ولا يكون سنين تمييزا لما يلزم عليه ان يكون قد لبثوا تسعمائة سنة قال ابن الحاجب وجهه
انه فهم من لغة العرب ان تمييز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من مائة فلو كان تمييز الكلام
واحدا من ثلثمائة واقل سنين ثلاثة فكانه قيل ثلثمائة ثلاث سنين فيكون تسع مائة وهذا بعينه جار
في قراءة حمزة والكسائي بالاضافة فاستبينها تمييزا وان لم يكن منصوبا قال الطيبي وهذا بطريقه في اثنتي
عشرة اسباطا على القول بانه تمييز فيلزم ان يكونوا ستة وثلاثين سبطا ثم قال ابن الحاجب ما ذكره الزجاج
غير لازم لان ذلك انما يلزم اذا كان المميز مفردا واما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز
جمعا انتهى وجاء تمييزها منصوبا مفردا كقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة والفتاء ولا يجيء
شيء من الامرين على قضية كلام المصنف لانه شاذ **ورفضوا** اي العرب **جمع المائة** مضافا اليها ثلاث
واخواته فلم يقولوا ثلاث مئات او مئين وان كان هو القياس لان مميز الثلاثة الى العشرة يكون جمعا
كما مر لكنهم كرهوا الجمع هنا لما في الاتيان به من تكرير معنى التانيث لان الجمع مؤنث معنى والمائة ايضا مؤنثة
معنى والمائة ايضا مؤنث لفظا وكان المائة لفظا لانه جمع معنى لانها عشر
عشرات وهو عدد قليل وقد جاء في الشعر ثلثمائين قال الشاعر ثلاث مئين للملوك وفى بها ردائي وجلت
عن وجوه الاهاتم قال الرافعي في معركة ثلثمائة من العرب كانت بانهم ثلثمائة بعير بالعباد
الثلاث وهو قليل وجوه الاهاتم اعيانهم وهم بنو الاهتم سنان بن سمي سمي بذلك لانه كسر
ثنيته يوم الكلاب والهتم كسر الثنايا من اصلها ولا يرد ذلك على قضية كلام المصنف لانه شاذ قال الرضي ان
يضف الى المائة ثلث لغة جمعت واضيف فلا ان الجمع الى المفرد نحو ثلث انتهى **واصول العدد التي**
يرجع اليها **اثنتا عشرة كلمة** واشار بذلك الى ان عدد الفروع لا ينضبط واعدادها **واحد الى عشرة**
والمائة والالف فهي عشر كلمات **ومائة والف** كلمتان احدهما مع العشر المذكورة فالمجموع اثنتا عشرة
كلمة وما عداها متفرع عليها اما بالتثنية نحو مائتين والفين واما بالجمع نحو مئات والوف واما بالحاق علامة
الجمع نحو عشرين وثلاثين واما بالعطف نحو ثلاثة وعشرين واما بالتركيب المزجي نحو خمسة عشر واما
بالتركيب الاضافي نحو ثلثمائة **فالواحد** اسم فاعل من وحد يحد اي انفرد فهو بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد

والاثنان لفظ موضوع للعددين من المثنى فاللام محذوفه يذكران مع العدد المذكر فيقال رجل واحد
ورجلان اثنان ويؤنثان مع العدد المؤنث فيقال امراة واحدة وامراتان اثنتان او ثنتان على الاصل
والقياس بتذكير المذكر وتانيث المؤنث ويشاركهما في ذلك ما دون ... واحدا ومطلقا والعشرة اذا ركبت
نحو الجزء الثالث والثالث عشر والخامس الثالث والثالث عشر ولا يجامعهما اي الواحد والاثنان
المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنان رجلين بل يقال رجل ورجلان لان رجل يفيد الجنس والوحدة
ورجلين يفيد الجنس والاثنينية فلا فائدة في الجمع بينهما بخلاف البواقي فانه لا يستفاد العدد والجنس
الا من العدد والمعدود كليهما فاذا قلت ثلاثه افاد العدد دون الجنس واذا قلت رجال افاد الجنس دون
العدد فاذا قصدت الافادتين جمعت بين العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال قاله الاندلسي قال ابن هشام
وغيره ولما ... كان حسبه من التعليل ... فيه ثنتا حنظل ... [illegible]
ان التعليل المذكور لا ... هذا ... بان جنس المعدود وهو حنظل لا يستفاد من العدد كما
في رجلان قال عصام الدين في شرح الكافيه وتصحيح التعليل ان العرب استغنوا ... [illegible]
عن الواحد ... عن الاثنين ... لا يمكن ... [illegible] ... عن ذكر
العدد انتهى والثلثة الى العشرة بحذف التاء بالعكس اي يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث سواء كان
كل منهما حقيقيا نحو ثلث نسوة وثلثة رجال او مجازيا نحو قوله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية
ايام حسوما فذكر سبع مع ليال وهي مؤنثة وانث ثمانية مع الايام وهي مذكر قال في البسيط ... الفرق
وعدم الالتباس وهذا من غريب لغتهم لان التاء علامة التانيث وقد جعلت هنا علامة للتذكير قال
وهذا ... [illegible] ... الذكران ... النسوان ...
... الرجال ... قال ابن مالك ... عدد المؤنث والتاء في عدد المذكر في
هذا القسم لان الثلثة واخواتها اسماء جماعات ... فالاصل ان يكون بالتاء ... نظائرها
فاستصحب مع المذكر ... مع المؤنث ... ولان المؤنث ثقيل ...
... والمذكر خفيف ... في البسيط تنبيهات الاول محل ما ذكر اذا ذكر
المعدود فان حذف ... في الحجج حذف التاء مع المذكر ... صمنا ... وعشرا اي عشرة ايام ...
صام رمضان واتبعه بست من شوال ... الكسائي ... ابي الجراح صمنا من الشهر خمسا ...
واما ... بالحسنة فله عشر امثالها ... عشر حسنات امثالها ...
لان المثل مذكر والمعتبر مع الجمع حال مفرده في التذكير والتانيث الثاني اذا كان معنى المعدود مؤنثا
واللفظ مذكرا او بالعكس جاز الوجهان نحو ثلثة اشخص وثلث اشخص اي نسوة وثلثة انفس وثلث
انفس ... [illegible] ... وخمس

وخمس سنوات وخمس سنوف الثالث قد يذكر العدد من غير ... وهو العدد المطلق ...
بالتاء ... ثلث ... نصف ستة ... علم كذا قال بعضهم ... من منع الصرف ...
والزمخشري ... ابن الحاجب وابن مالك قال الرضي قال ابن جني ... المفصل ... ان الاعداد
اذا قصد بها مطلق العدد ... كانت ... لا تنصرف ... الى العلمية ... كقولك ستة ضعف
ثلثة ... قال الاخفش ... ابن الحاجب ... اسكان ... اسقط ... ضعفه قال
... ثلث ... لا ... بالنكرة من غير تخصيص ... ما قال ... ضعف
... التذكير ... اسماء الاجناس كلها ... نكرة ... اسمها ... كذلك نحو رجل ...
امراة ... كل رجل ... بكل نكرة ... على ان الحكم ... من جنسها ... الابتدا
بالنكرة ... في الاكل ... لكن ... على
... كلام ... هذه تتمة لاحكام العدد في التذكير والتانيث تقول انت يا مخاطب في الاعداد
المركبة ... احد عشر عبدا اثنا عشر ... بتذكير الجزئين في العدد المذكر احدى عشرة امة اثنتا
عشرة امراة على لغة الحجازيين وثنتا عشرة امراة على لغة التميميين بتانيث الجزئين في العدد المؤنث
على الاصل والقياس في المذكر والمؤنث تنبيهات الاول الهمزة في احد واحدى منقلبة عن الواو ...
شاذ ... الجميع والثاني ... الشاذ ...
... الاصل ... على احد ... واحدة ... الالتباس ... الصفة ...
... واحد عشر ... واحد وعشرون ... وعشرين ...
... قال الرضي ... احدا ... التنبيه ... لا يستعمل
احدى الا في ... العدد ... اي ... الاستفهام ... الشرط نحو
... الافراد والتذكير ... كاحد من النساء ... نادر ولا يقع في الايجاب
... العموم ... قال ابو علي ... الا ... اصليه
لابدله ... ابو علي ... ابن بابشاذ في شرح الجمل ...
واما ... الواو ... غير الموجب ... اصلية ... انتهى
وكان الحاصل ... على ذلك كما قال ... بمعنى الوحدة ... اصلية
والاولى ... في كل موضع ... عن الواو ...
يستعمل في الموجب ... الثاني ما ذكرنا من ان الا
في احدى للتانيث هو الصحيح ... ابن بابشاذ في شرح الجمل ... للالحاق
... الاحدى وعشرين ...

لان الف الالحاق مشبهة بما لم يكن الاسم الذي هي فيه على اناذ ابطل ان تكون للالحاق وبطل ان تكون للتانيث ايضا لانها
في الحد وبطل ان تكون للتكثير الكلمة لعدم كونها على اكثر من اربعة احرف فتعين انها للتانيث انتهى **الثالث** انما
جمع ابين بالبنيتين في احدى عشرة لاختلاف لفظي العلامتين وفي اثنتي عشرة اما لان التاء بدل من الياء
وليست للتانيث لانها لو كانت للتانيث لالحاق باصبهان ولان احدى الكلمتين معربة واللغوي صيغته فكما ثنتا
ثنايا او لانهما مستقلتان بعلل بدل حذف النون لولا ان اثنتين وثنتين للالحاق عملية التانيث لسكون
ما قبلها انكانها الشعفا منها الصحيح كما الحقت لحق عنها الفعل في التاء انتهى قال ابن هشام كل ذلك فيقيل
والسوال العندي من اصل الجنس العشري لانهم قالوا في اسم الفاعل خامس عشر في المذكر وخامسة عشرة
في المونث فاثبتوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك مجمع عليه وكذلك الباقي نعم اعلم انهم اعتبروا
حالة الكلمتين قبل التركيب انتهى **الرابع** الحجازيون يسكنون شين عشرة في التركيب لما كانت مختومة
بالتاكيد هذه تولى الى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وبنو تميم يكسرونها تشبيها بتاء كتف قال ابن بابشاذ
وهذا الموضع من العجب الاشباه الدال مذهب بني تميم في مثل كتف وتخفيف التخفيف ومذهب اهل الحجاز في مثل
هذا التثقيل وقد انعكس المذهبان في هذا الباب وليس لهذا سوى انه حدث مع التركيب احكام لم تكن قبل
التركيب لمعنى يخصه انتهى وبعض بني تميم يفتحها ايضا لها على اصلها وبذلك قرأ الاعمش فانفجرت منه اثنتا
عشرة عينا وبعضهم يسكن عين عشر في الجزء الاخر لاجتماع اربع متحركات بخلاف اثني عشر ويقول **ثلثة عشر**
رجلا بتانيث الجزء الاول وتذكير الجزء الثاني وكذا فيما بعدها **الى تسعة عشر** بحذف الغاية **في عدد المذكر**
ثلث عشرة بحذف الغاية ايضا **في عدد المونث** برجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل دون التانيث
تقليلا وتخفيفا الاصل **تنبيه** اذا قلت عندي ثماني عشرة امرأة فلك فتح الياء تخفيفا لانه مفتوح في ثمانية
ولك اسكانها كما في معدي كرب ولك بان تحذفها تقليلا ومع بقاء كسر النون دليلا عليها ان تفتحها وهو اولى من
الكسر ليتوافق الحرفين لانها مفتوحة الاواخر كجميع العشرة وقد تحذف الياء منها في غير التركيب ايضا وتجعل
الاعراب على النون قال لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان وفي الحديث صلى ثمان ركعات وتفتح النون
ويستويان اي المذكر والمونث **في عشرين واخواتها** من العقود فتقول عندي عشرون عبدا او عشرون
امرأة وثلاثون رجلا وثلاثون امرأة الى التسعين **ثم تعطف** اي العقود على النيف **فتقول** عندي
احد وعشرون رجلا في المذكر **احدى وعشرون امرأة** في المونث **اثنان وعشرون رجلا** في المذكر
اثنتان او ثنتان **وعشرون امرأة** في المونث بتذكير احد واثنان مع المذكر وتانيثهما مع المونث كما تقول
ثلثة وعشرون رجلا في المذكر **ثلث وعشرون امرأة** وتذكيرها مع المونث كما مر **وهكذا** مع سائر
العقود وتقول ثلثة وتسعون رجلا الى تسعة وتسعين رجلا وثلث وتسعون امرأة **الى تسع وتسعين**
امرأة ويستوي المذكر والمونث في المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما واذا جاوزتهما عطفت النيف عليهما

على

على ما عرفت نحو مائة وثلثة رجال والف وثلث نسوة ويعطف الاقل على الاكثر الاولى التابع فيقدم الاقل
لكون الاكثر معلوما نحو سنة خمس وسبعين وثلثمائة وهو تاريخ اتمام هذا المتن سنة تسع وسبعين والف
وهو تاريخ اتمام هذا الشرح وهنا انتهى كلام المص رحمه الله على انواع الاعرابات فاخذ في الكلام على بعض
المبنيات من الاسم ويستوفيها احالة على المطولات كما هو شان المختصرات ولذلك قال **المبنيات** وهو
مبتدأ وخبره قوله **منها المضمر** ويسمى الضمير ويسميه بالاول الجري على قاعدة التصريف لانه من اضمرت
الشيء اذا اخفيته فهو مضمر ويجوز ان يكون من اضمرته بمعنى اهزلته لانه في الغالب قليل الحروف واما
تسميته ضميرا فهو على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد وتسميته بهما اصطلاح البصريين وتسميه
الكوفيون الكناية والمكني لانه ليس بالصريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هلال فهو عبارة
وعبر من الكني فلا فرق في اللفظ من معناهما وبني لشبهه بالحروف في الوضع لان اكثر المضمرات على
حرف او حرفين كتاء الضرب وكاف ضربك وياء في الباب على الحرف ولا سيما العطف وفاء ثم ولم ومما كان منها على اكثر من ذلك فمحمول عليه
طرا للباب وقيل لشبهه في المعنى لان كل مضمر يتضمن معنى التكلم او الخطاب او الغيبة وهي من معاني الحروف
وقيل في الافتقار المعنوي انه لا بد له من مفسر يعين الحضور في التكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب وقيل
في الجمود اي عدم التصرف في لفظه بوجه حتى بالتصغير وان يوصف به كاسم الاشارة وقيل العدم موجب
الاعراب فيه للاستغناء عن اعرابه باختلاف الصيغة الدالة على المعاني **وهو** اي المضمر **ما** اي اسم **وضع لمتكلم**
بعينه **او مخاطب** بعينه كما هو محقق في حد المعرفة فلا ينتقض بلفظ المتكلم والمخاطب **او غائب** بعينه
تخرج به الاسماء الظاهرة النكرات وبقيت الاسماء الظاهرة المعرفة اذ الاسماء الظاهرة كلها غيب فاخرجها
بقوله **سبق** اي تقدم **ذكره** فانها وان كانت موضوعة لغائب بعينه لكن ليس ذكر الغائب شرطا فيها فقد علم
ما ذكر في حد المعرفة ان المضمرات موضوعة لجزئيات معينة لهذه المفهومات على ما هو الحق فيكون المراد بقوله
لمتكلم او مخاطب او غائب كل متكلم او مخاطب او غائب والنكرة وقد يكون في الاثبات للعموم كما تقدم والمراد بقوله
سبق ذكره اعم من ان يكون مذكورا لفظا سواء كان سابقا لفظا ورتبة نحو ضرب زيد غلامه او سابقا لفظا
متأخرا رتبة نحو ضرب غلامه زيد او سابقا رتبة متأخرا لفظا نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه او مذكورا معنى
بان دل عليه لفظ الفعل نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى فالضمير عائد الى العدل الذي دل عليه لفظ الفعل
متضمنا او سياق الكلام نحو ولابويه فالضمير عائد الى الموروث الذي دل عليه ذكر الميراث ودلالة التزامية
ولو كان سبق ذكره حكما اي حكميا بان يكون الغائب الذي وضع له الضمير مذكورا لفظا لكن ليس سابقا
لفظا ولا رتبة بل يكون متأخرا الحكم بسبقه حكما نظرا الى وضع ضمير الغائب وذلك لا يقع في خمسة مواضع
وهي ما اذا كان الضمير مرفوعا بالمشتان نعم او بئس وما جرى مجراهما او مبهما لا مفسرا له بعده
ولكان للشان في باب ذكر هذه المواضع في كلام المص منفصلا وفيه الكلام عليها هنا لك ان شاء الله

وانما خولف مقتضى وضع ضمير الغائب في هذه المواضع وما اشبهها عندي لقصد التفخيم والتعظيم بان يذكر اولا شيئا
مبهما حتى تتشوق نفس السامع الى العلم به ثم يفسر فيتمكن ان يقع في النفس لكن هذا التخلف في
الشان نحو المذكور فانه يجوز الاختصار والاحسن عن الكل الا ما نقل عن الكسائي القائل بان الفاعل يحذف في
كما سيأتي بيانه **فان استقل** المضمر بنفسه بان لم يحتج الى كلمة اخرى قبله يكون هو كالعمدة لها بل كان كالاسم
الظاهر **فهو منفصل** وهو سبعة انا والفروع التي لبيان الحكاية ونحن وانت وهو وهي والهاء واياه واللواحق
ان والهاء باخر وفي التز على الاربعة منها **وان لا** يستقل بنفسه بل احتاج الى كلمة اخرى قبله يكون هو كالتتمة
لها **فهو متصل** وهو تسعة التاء والنون والالف والواو وياء المخاطبة وياء المتكلم والكاف والهاء وتا
لواحق الكاف والهاء نحو وقف التز على الاربعة منها انظيرها مادة تخليد الضمائر على هذا الوجه الصحيح ستة عشر
ضميرا لا غير **تنبيه** ظاهر صنيعه ان كلا من المنفصل والمتصل قسم براسه وذهب بعضهم الى ان المتصل
اصل المنفصل محتجا بان مبنى الضمائر على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فالاول التصريح **و** المضمر
المتصل مرفوع ومنصوب ومجرور لا بمعنى المتصف بالرفع والنصب والجر فانا ان شئت مرفوع وان
لم يتصف بالرفع بل بمعنى ضمير لا يستعمل في التركيب الا في موضع مرفوع او منصوب او مجرور **و** المضمر
المنفصل مرفوع ومنصوب **غير مجرور** لان المجرور بمنزلة الجزء الاخير من العامل بحيث لا يجوز فصله
منه فلا يكون الا متصلا **فهذه خمسة** انواع وكل منها اما مفرد او مثنى او مجموع فهي خمسة عشر وكل منها
اما مذكر او مؤنث فهذه ثلاثون لكن اكتفي في المثنى بلفظ واحد لقلة استعماله فسقط خمسة فهي خمسة
وعشرون وكل منها اما متكلم او مخاطب او غائب فهذه خمسة وسبعون لكن اكتفي في المتكلم بضميرين لان
المتكلم يعلم غالبا كونه مذكرا او مؤنثا اما برؤيته او صوته فيسقط خمسة عشر من ضميري ثلاثة في خمسة
مستغنى عن بعض الهاء الواحدة المخاطبة كانا دهاسيبويه خلافا للاخفش والمازني في زيادة النهاية
لانيث الفاعل مسئلة كما تقدم في خلله الضمائر المحدث في ضمير المسئلة الضمائر الخمس المتصلة ضربت
بضم التاء ضربنا وضربت بفتحها وضربت بكسرها وضربتما وضربتم وضربتن وضربا وضربوا وضربن وهي
وضربا وضربنا وضرب وضربن والمنفصلة انا ونحن وانت بالفتح وانت بالكسر وانتما وانتم وانتن وهو وهي
وهما وهم وهن والمنصوبة المتصلة ضربني وضربنا وضربك بالفتح وضربك بالكسر وضربكما وضربكم
وضربكن وضربه وضربها وضربهما وضربهم وضربهن والمنفصلة اياي وايانا واياك بالفتح واياك بالكسر
واياكما واياكم واياكن واياه واياها واياهما واياهم واياهن والمجرورة نحو غلامي وبنا وبك بالفتح وبك بالكسر
وبكما وبكم وبكن وبه وبها وبهما وبهم وبهن **ولا يقع** اختيارا لا يجوز المضمر **المنفصل الا لتعذر** المضمر **المتصل**
لكون وضع المضمر على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فمتى امكن لا يجوز العدول عنه نحو قمت اكرمتك
لا ايها الا لمتصل الا اكرمت اياك واما قوله وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الي هم

وقوله

وقوله الثلث وهي تقطع الا ركابا اليك حتى بلغت اياكا وقوله بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت
اياهم الارض في دهر الدهارير فضرورة وسيعقد المتصل مواضع احدها ان يتقدم المضمر على عامله
نحو اياك نعبد الثاني ان يتأخر عن عامله ويلي الا نحو ما لا نعبد الا اياه وانما نحو انما قام انا ومنه قول
الفرزدق انا الذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي واما قوله وما نبالي اذا ما كنت
جارتنا الا يجاورنا الاك ديار فضرورة الثالث ان يكون العامل محذوفا اما لكونه مفسرا بعده
نحو انا اياه ضربته فاكرم اخاه او بقرينة السؤال نحو اياه جوابا لمن قال من اضرب او لكون الضمير جعل
بدلا من اللفظ بالفعل فلا يجوز اظهاره وذلك في باب التحذير وهو تنبيه المخاطب على مكروه يجب
الاحتراز عنه نحو اياك والاسد اي نفسك باعد والاسد الرابع ان يكون تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت
وزوجك او بدلا كقولك بعد ذكر اخيك اخيك زيدا اياه او معطوفا نحو جاءني زيد وانت الخامس ان يقع
بعد اما نحو جاءني اما انت او زيد السادس ان يقع بعد واو المصاحبة كقوله فاليت لا انفك احدو قصيدة
تكون واياها بها مثلا بعدي السابع ان يقع بعد اللام الفارقة بين ان النافية والمخففة من الثقيلة كقوله
ان وجدت الصديق حقا لاياك فمرني فلن ازال مطيعا الثامن ان يكون منادى نحو يا اياك ويا انت
التاسع ان يكون ثاني مفعولي علمت او اعطيت ويحدث التباس بالضمير الناشي بالمفعول الاول كما
اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيدا اباك واعطيت زيدا عمرا فقلت الذي علمت زيدا اياه
ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان تقول الذي علمته زيدا او الذي اعطيته زيد لئلا
يلتبس المفعول الثاني بالاول العاشر ان يكون عامله معنويا نحو انا قائم الحادي عشر ان يرفع بمصدر
مضاف الى المنصوب كقوله بنصركم نحن كنتم ظافرين فقد اغرى العدى بكم استسلامكم فشلا
الثاني عشر ان ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الاسير اياك فان قالوا يجوز من
ضربك الاسير قلنا يجوز بنصرنا اياكم فما هو جوابكم فهو جوابنا الثالث عشر ان يكون عامله حرف نفي
نحو ما هن امهاتهم الرابع عشر ان يرفع بصفة جرت على غير من هي له نحو زيد هند ضاربته هي الخامس
عشر ان يجتمع ضميران ويقدم غير الاخص نحو الحبيب اكرامك اياي والكرامه اياك السادس عشر ان يجتمع
ضميران متحدا رتبة بان يكونا للمتكلم او المخاطب او الغائب نحو ظننتني اياي وحسبتك اياك وعلمته
اياه واما قوله وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها فاستعمل الاتصال في
الضمير وهو مع ذلك شاذ **وانت في هاء سلنيه وشبهها** من كل ثاني ضميرين اولهما اخص وغير مرفوع
نحو اعطيتكه **بالخيار** فان شئت وصلت نظرا الى الاصل فقلت سلنيه واعطيتكه وان شئت فصلت
هربا من توالي الضمائر في فصلتين فقلت سلني اياه واعطيتك اياه وظاهر كلام المصنف ان الاتصال
والانفصال على السواء وهو ظاهر كلام ابن مالك في الالفية بل قال ابن عقيل انه ظاهر كلام اكثر النحويين

واختار في التسهيل الاتصال لكونه الاصل ولا مرجح لغيره والفصل سيبويه عليه قال ابن مالك وظاهر كلامه
لزوم الانفصال وليس بلازم بل يجوز الانفصال عند سيبويه لقوله عليه الصلاة والسلام ان الله ملككم اياهم ولو شاء لملككم
اياكم انتهى وذهب الشلوبين الى رجحان الانفصال وهو ظاهر كلام سيبويه قال اللاري وهو بعيد فان كان الاول
من الضميرين مجرورا ترجح الفصل اتفاقا لا اختلاف في الضمير نحو عجبت من حبي اياه ومن الوصل قوله لئن
كان حبك لي كاذبا لقد كان حبيك حقا يقينا وان كان غير اخص وجب الفصل كما تقدم او نصبا وجب الفصل
نحو خلتنيه الا اذا كان مرفوعا بكان واحداهما نحو الصديق كنته فيترجح الوصل عند ابن مالك لكونه
الاصل ولوروده في افصح النثر كقوله عليه السلام لعمر ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا
خير لك في قتله والفصل عند الجمهور لانه نحو الخبر الفصل بل ومثل الناسخ فيترجح معه كقوله لئن
كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وهذا الخلاف جار في المنصوب بفعل ناسخ
ايضا نحو خلتنيه وفي جميع كل من الترجيحين ما سبق في ترجيح الوصل قوله بلغت صنع امرئ بر اخالكه اذ لم
تزل لاكتساب الحمد مبتدرا ومن ترجيح الفصل قول الآخر اخي حسبتك اياه وقد ملئت ارجاء صدرك
بالاضغان والاحن تنبيه ما ذكر من جواز الاتصال في اخوات كان كان هو ما ذهب اليه ابن مالك
وصرح به في شرح الكافية وابن هشام وصرح به في الاوضح ونص عليه شراح الكتاب ونقل عن صاحب
المستوفى ان خبر كان لا يكون متصلا وجزم به ابو حيان في شرح التسهيل قال ولا يجيء ليسي وليسك
شاذ وخص بعضهم هذا الحكم بليس ولا يكون في الاستثناء وحمل قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي على
الضرورة مثل الاك ديار ونحو ليس على هذا امر وثان احدهما الاتصال والثاني عدم نون الوقاية
هذه مسألة في بيان الضمير المسمى بضمير الشأن وضمير القصة وضمير الامر وضمير الحديث عند البصريين
وضمير المجهول عند الكوفيين لانه لا يدرى عندهم على ماذا يعود وتسمية البصريين اولى لانهم سموه
بمعناه والكوفيون انما سموه باعتبار ما يفسره قد للتقليل فان هذا الضمير يوجد في الكلام قليلا بالنسبة
الى غيره من الضمائر يتقدم الجملة الخبرية ضمير غائب باضافة الضمير الى الغائب مفسر بها اي بالجملة الخبرية
لغرض التعظيم والتفخيم اذ ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس من ذكره مفسرا من اول الامر ويلي هذا
لا بد ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير قال الرضي هذا الضمير
كانه راجع في الحقيقة الى المسؤول عنه بسؤال مقدر تقول مثلا هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاء وجلبة
فاستبهم الامر فسأل ما الشأن والقصة فقلت هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الامر
فسأل ما الشأن والقصة فقلت هو الامير مقبل اي الشأن هذا فلما كان المعود اليه الذي تضمنه السؤال
غير ظاهر قبل اكتفى بالتفسير بعد هذا الضمير الذي يعقبه بلا فصل لانه يعين المسؤول عنه ويبينه
لم فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدأ لكن سميت

تفسيرا

تفسيرا لما بينته انتهى ويكون اسمية اذا كان الضمير مبتدأ او اذا دخله الناسخ اسمية وفعلية كما يأتي يسمى
ذلك الضمير ضمير الشأن ان كان مذكرا نحو قل هو الله احد وضمير القصة ان كان مؤنثا نحو فاذا هي شاخصة
ابصار الذين كفروا كذا قال غيره وقال بعض المحققين فيه توهم كثير من الناس ان التذكير باعتبار
لفظ الشأن والتأنيث باعتبار لفظ القصة وهو غلط فاحش لانه انما يكون كذلك ان لو رجع هذا الضمير
الى احد هذين اللفظين وليس كذلك بل هو راجع الى المتعقل في الذهن الذي يعبر عنه بالشأن والقصة
في التذكير والتأنيث ان الضمير اذا كان مذكرا ناسب ان يرجع الى الشأن المعقول واذا كان مؤنثا ناسب
ان يرجع الى القصة المعقولة رعاية للمطابقة لا انه يرجع فيهما الى المتعقل في الذهن فان اكثر الناس
بهذا التوهم ولا غلط لان احدا من الناس لا يقول بانه يرجع الى الشأن الملفوظ به او القصة الملفوظ بها
من الناس ويحسن تأنيثه اي الضمير المذكور مع المؤنث كما يحسن تذكيره مع المذكر ان كان المؤنث اي تأنيثه
فيها اي في الجملة المفسرة له عمدة نحو هي هند مليحة بخلاف ما اذا كان فضلة فلا يحسن انها بنيت
غرفة او كان القصة فلا يحسن انها كان القرآن معجزة وذلك لان الضمير مقصود منهم فلا يحسن مطابقته
للفضلات لكنه يجوز ذلك وجاءت بانها قل القصة مخالفا ولم يسمع وانما قال لا يحسن تأنيثه لانه وان كان
في الظاهر راجعا الى المؤنث المذكور في الجملة لكنه في الحقيقة راجع الى المتعقل في الذهن كما حسن تأنيثه
رعاية للظاهر هذا مذهب البصريين واوجب الكوفيون تذكيره مع المذكر وتأنيثه مع المؤنث بعد
قول العرب انها امة الله ذاهبة … فان الاسم ان كان علما وهو مذكر
كذا قيل ووقع للدماميني في شرح التسهيل ان ضمير الشأن لا يفسر بان وصلتها فينبغي تحقيق ذلك
ويجري مجرى المؤنث في الحكم المذكر المشبه به نحو انها قمر جاريتك وفعل بعلامة التأنيث نحو انها
لا تعمى الابصار ولا عمدة بمؤنث تشبه بمذكر فلا يحسن انها شمس وجهك ولا فعل بلا علامة
تأنيث فلا يحسن انها قام جاريتك ويبرز الضمير المذكور مبتدأ او اسما او منصوبا في باب ان وظن
ويستتر في باب كان وكاد ولا يعمل فيه الا الابتداء على خلاف فيه فيعمد الفراء وابو الحسن وجماعة
النحويين قال ابو حيان … كثير في كلام … او احد نواسخه كان وظن واخواتهما
بعضهم على ما المشبهة بليس فيه وبعضهم على كاد … على ما كقوله وما هو من يأسو الكلوم وتتقى
به نائبات الدهر كالدائم البخل وكقراءة حمزة وحفص من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم بالتاء
وحينئذ يتعين ان يكون في كاد ضمير الشأن وقلوب فاعل ولا يجوز ان يكون فاعلا لكاد
جواز القلوب يزيغ وبابه الشعر ولا يثنى ولا يجمع وان فسر بجملتين او جمل بل لا يكون الا مفردا لانه
الذي هو الشأن او القصة المعقولان في الذهن ولا يكون الا مفردا ولهذا قال لانه ضمير يفسره مضمون
جملة ومضمون الجملة مفرد وقيل يجوز ان يثنى ويجمع اذا فسر بجملتين او جمل لتعدد مضمون الجملتين فقد

ولا يفسر بمفرد لانه كناية عن الشان والقصة وهما بمعنى الجملة فلا يفسر الا بجملة مصرح بجزئيها الا عند
والجان الكوفيين والاخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو كان قائما زيد وظننته قائما عمرو وهذا ان سمع
خرج على ان المرفوع مبتدأ واسم كان وضمير ظننته راجعان اليه لانه في نية التقديم ويجوز كون المرفوع
معمولا لكان واسما لها واجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل
او للمفعول وفيه فساد ان التفسير بالمفرد وحذف مرفوع الفعل قال ابن هشام ثلثه وهذان الفسادان
ان لا يلزم شيء منهما الكوفيين لان كلا منهما عندهم جائز فتخطئتهم على مذهب غيرهم ليس بسديد وهو كما
قال ابو عثمن المازني وقد ذكر بعض ادبا الغرب على مسائل كنت اجيب فيها على مذهبي ويخطئني فيها
على مذهبه ويخطئ فيها على مذهبي انتهى ثم الذي يمنع قول الكوفيين انه ليس لهم شاهد على ما ذهبوا
اليه كما قال الرضي ولا يتبع بشيء من التوابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه عطف بيان ولا يبدل منه لانه
اشد ابهاما من النكرة وهي لا تؤكد ولانه لا يناسب الابهام المقصود منه بالبدل وعطف البيان قال الدماميني
وانظر ما وجه كونه لا يعطف عليه عطف نسق انتهى وعجيب الشمني بان الجملة التي هي خبر ضمير الشان لا تحتاج
الى رابط لكونه نفسه فلو عطف عليه عطف نسق لشارك المعطوف في الاخبار عنه بالجملة ولزم خلو
مثل المعطوف عليه من الرابط وهو ممنوع انتهى مثال اللقا للاحكام المذكورة في قوله نحو هو الامير راكب
وهو هند كريمة مثالان لما عمل فيه الابتداء والضمير في الاول مذكر وفي الثاني مؤنث وانه الامير راكب
مثال لما عمل فيه الناسخ وهو ان وما تقدم من عدم تثنيته وجمعه لا يخفى على احد
وهو في هذه الامثلة بارز ونحو قول الشاعر وهو العجير بن عبد الله السلولي اذا مت كان الناس
صنفان شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع مثال للمستتر الذي عمل فيه الناسخ ففي كان ضمير الشان
وهو اسمها والناس مبتدأ وصنفان خبره وشامت خبر مبتدأ محذوف اي احد الصنفين شامت
وقيل يجوز ان يكون بدلا من صنفان وقوله مثن اي علي واصنع اي اصنعه لانه عائد الموصول والمعنى
اذا مت كان الناس بعدي نوعين نوع منهم يشمت لموتي ونوع يثني علي بالذي كنت اصنعه في حياتي تنبيهات
الاول لا يجوز للجملة المفسرة لهذا الضمير ان يتقدم هي او شيء منها عليه خلافا للبصريين عن ابن ابي الربيع
فانه اجاز في قوله اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجوف الشام ام متساكر فيمن رفع سكران وابن المراغة
ان يكون في كان ضمير الشان وابن المراغة وسكران مبتدأ وخبر والجملة مفسرة والصواب ان كان زائدة
والاشهر في انشاده نصب سكران ورفع ابن المراغة فلا متساكر على انه خبر لمحذوف ويروى
بالعكس واسم كان مستتر فيها الثاني لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل
ليس فيه ضمير يرتبط به ولا يحذف المبتدأ ولا خبره الا مع القرينة وايضا فان المقصود من الكلام المصدر
به هو التفخيم والتعظيم فلا يليق به الاختصار والذي سوغ حذفه منصوبا ضعيفا بالنصب في صورة

الفضلات شيع ولا الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وقول الاخطل
هو ان من الحج المبتدأ لا تدخل على ... الجار انه لامر والتزم حذفه في باب ان المفتوحة اذا خففت تبعا
لحذف النون نحو وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وانما لم يلغ لان المكسورة قد عملت مخففة في الظاهر
نحو ان كلا لما ان المفتوحة اقوى منها لمشابهتها فتح اولها الماضي لفظا والغيبة لزم اعمالها في
وهما الا انها وانما عملت لذلك في الظاهر وهذه في المضمر لان هذه فرع عن تلك والمضمر فرع عن الظاهر
الفرع فيعمل فرع الاصل في الاصل والفرع في الفرع هذا ما ذهب اليه الجمهور وذهب سيبويه وجماعة الى ان
المقدر هنا ضمير لا يجب ان يكون ضمير شان واختار ابن مالك وسبق ان الاخفش يكلام في تحقيق المفرد
ان شاء الله تعالى الثالث الجمهور على ان هذا الضمير اسم وزعم ابن الطراوة انه حرف فلو كان زيد
قائم وليس زيد قائم فالغاء لكان وليس واخواتهما والحال انه انما ذاهب نحو كفت عن العمل
في انه من يدخل الكنيسة يوما ان ملغاة واما مثل هو الله احد فهو هنا مشرح المعنى اي المعبود الله احد
قال شرح الكشاف فائدة في بيان مواضع عود الضمير الى متاخر لفظا ورتبة ذكر بعض المحققين
وهو الرضي رضي الله عنه والمحققون جمع محقق اسم فاعل من حقق الشيء تحقيقا اي جعله حقيقة
بحيث لا تشوبه شبهة عود الضمير الى المفسر المتاخر لفظا ورتبة في خمسة مواضع وانما استدرك ذكر
هذه الفائدة للرضي مع انه قد ذكرها ابن بابشاذ في شرح الجمل وابن مالك في التسهيل وابن هشام
في المغني وغيرهم لان الرضي هو الذي عد المواضع خمسة وابن بابشاذ عدها اربعة وابن مالك وابن
هشام عداها سبعة وفي المغني جميع الرضي كما سيأتي بيانه والمواضع الخمسة هي اذا كان الضمير
مرفوعا باول العاملين المتنازعين لعمل العامل بعدها واعملنا العامل الثاني بناء على مذهب
البصريين نحو اكرمني واكرمت زيدا ففي اكرمني ضمير مرفوع به على الفاعلية عائد الى المتنازع فيه
وهو زيد المنصوب على المفعولية للفعل الثاني وهو متاخر لفظا ورتبة او كان الضمير
فاعلا في باب نعم وبئس وما جرى مجراهما نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ففي كل من نعم وبئس ضمير
فاعل يفسره التمييز بعده والتمييز في نية التاخير فعاد الضمير الى التمييز وهو متاخر لفظا ورتبة تحقيقا
بها افعال التي يراد بها المدح او الذم نحو ساء مثلا القوم وكبرت كلمة تخرج من افواههم وظرف رجلا
زيد وذهب الفراء والكسائي الى انه لا ضمير في الفعل بل المرفوع بعد المنصوب هو الفاعل وباقي الكلام
على ذلك في باب نعم المدح والذم ان شاء الله تعالى او كان الضمير مبدلا منه ظاهر مفسر له نحو ضربته
زيدا فان الضمير في ضربته عائد الى المبدل منه وهو زيد المنصوب على البدلية والبدل في نية التاخير
عن المبدل منه فعاد الضمير الى متاخر لفظا ورتبة وهذه المسئلة قال ابن عصفور اجازها الاخفش
ومنعها سيبويه وقال ابن كيسان هي جائزة باجماع ونقله عنه ابن مالك كذا قال ابن هشام في المغني

صحح الجواز ابن مالك وابو حيان ومنعه قوم ورده ابو حيان بالسماع انتهى ومما احتج به على ذلك قولهم
اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم وقال الكسائي هو نعت وهو يابى نعت الضمير وقال الاخفش وكلاهما ابن هشام البدل
وقال سيبويه هو باضمار اعني او كان الضمير مجرورا برب على ضعف تقدم الكلام فيه في بحث المجرورات
نحو ربه رجلا فالضمير المجرور برب عائد الى التمييز بعده وهو رجلا ورتبة التمييز التاخير كما تقدم
عاد الضمير المجرور على متاخر لفظا ورتبة تنبيه ذهب الزمخشري الى ان الضمير يفسر بالتمييز في غير باب نعم
وبئس ورب فقال انه قال في قوله تعالى فقضاهن سبع سموات يجوز ان يرجع الضمير فيه الى السماء على
المعنى كما قال طائعين ونحو اعجاز نخل خاوية ويجوز ان يكون ضميرا مبهما مفسرا بسبع سموات والفرق
بين النصبين ان احدهما على الحال والثاني على التمييز وصرح بمثل ذلك في قوله فسواهن سبع سموات
فقال الضمير في فسواهن ضمير مبهم وسبع سموات تفسيره كقولهم ربه رجلا انتهى وضعف كلامه بوجهين
احدهما ان الباب ليس بقياس وانما جاء الضمير في رب وبعد على انه مبهم لان رب لا تدخل الا على النكرة
وهذا لا يعدو فيه سواهن نظر يعلم بما مر من الكلام على تعريف هذا الضمير وتنكيره الثاني ان هذا
التقدير يجعل الكلام غير مرتبط بما قبله ارتباطا كليا ان يكون الكلام قد تضمن انه تعالى استوى الى
السماء وانه سوى سبع سموات عقيب استوائه الى السماء فيكون قد اخبر باخبارين احدهما استواؤه
الى السماء والاخر تسويته سبع سموات وظاهر الكلام ان الذي استوى اليه هو بعينه المسوى سبع سموات
وفيه نظر ظاهر او كان الضمير للشان والقصة كما مر عن قريب فانه يرجع الى ما بعده تنبيه قال ابن مالك
في التسهيل موضعين اخرين يعود فيهما الضمير على متاخر لفظا ورتبة احدهما ان يكون الضمير مخبرا
عنه ويفسره خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الا بما يتلوه
واصله ان الحيوة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحيوة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ابن مالك
وهذا من جيد كلامه وفيه نظر في ذلك ابو حيان وقال لان الخبر اذا كان مضافا الى الشيء او موصوفا فانه يجيء
ويجعل مفسرا كان المبتدا الذي هو ضمير عائد عليه باعتبار ما قيد به من اضافة او صفة ويصح
التقدير ان حيوتنا الدنيا قال وليس في كلام الزمخشري دليل على ما ذهب اليه لانه قال وضع هي موضع
الحيوة ولم يقل موضع حياتنا الدنيا الذي هو الخبر وقوله لان الخبر يدل عليها ويبينها يعني بسياق
هذا الكلام ولعل ان المفسر هو الحيوة فيكون المفسر هو السياق لا الخبر انتهى الثاني ان يكون
الضمير متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر نحو ضرب غلامه زيدا وهو من شواهده قول حسان
ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقد تقدم ان هذا امر ممنوع وتقدم ما يرد
عليه فظهر وجه عدم ذكر الشارح لهذين الموضعين واتباع المصنف في اسقاط ذلك تتمة يتوسط بين
المبتدا والخبر قبل دخول العوامل وبعدها ضمير بلفظ المرفوع المنفصل مطابق للمبتدا يفيد التاكيد

ضمير الفصل

والاختصاص

والاختصاص ويكون ما بعده خبرا لا تابعا ويسميه البصريون فصلا لانه فصل بين كونه نعتا والكوفيون
عمادا لانه اعتمد عليه في هذا المعنى وشرطه ان يكون ما قبله معرفة وما بعده معرفة او كالمعرفة في انه
لا يقبل ال نحو اولئك هم المفلحون وانا لنحن الصافون كنت انت الرقيب عليهم ان ترن انا اقل منك مالا
وولدا تجدوه عند الله هو خيرا ولا موضع له من الاعراب عند البصريين فقال بعضهم هو حرف وقال
بعضهم هو اسم لكن لما كان الغرض به الاعلام من اول الامر بكون ما بعده خبرا لا نعتا اشتد شبهه بالحرف
في انه لم يجتلب الا لمعنى في غيره فلم يجعل له موضع من الاعراب وقال الكوفيون بل له موضع فقال الكسائي
موضعه بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فمحله بين المبتدا والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب وبين
معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي ان بالعكس وكثير من العرب يجعله مبتدا
خبره ما بعده ويحكي الجرمي انها لغة بني تميم ويحكى عن ابي زيد انه سمعهم يقرؤون تجدوه عند الله هو
خير واعظم بالرفع وقال قيس بن ذريح تبكي على لبنى وانت تركتها وكنت عليها بالملا انت اقدر

اسماء الاشارة

ومنها اي من المبنيات اسماء الاشارة وهي في الاصطلاح ما وضع لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه
اشارة حسية او تطلق الاشارة حقيقة فيها او في الذهنية فلا تنقض بما عد الضمير من المعارف
فانها وان كانت موضوعة لمشار اليه الا ان الاشارة ذهنية وتقتضيه هذا ان يكون الاصل في اسماء
الاشارة ان لا يشار بها الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى غير محسوس نحو ذلكما
مما علمني ربي او الى محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصييره كالمشاهد وانما بنيت اسماء
الاشارة لشبهها بالحرف في الافتقار الى مشار اليه كما قاله غيره وحده وقال ابن مالك لتضمنها معنى
الحرف وبيانه ان الاشارة كان حقها ان يوضع لها حرف كما وضع لسائر المعاني من الاستفهام والنفي
والتمني والتشبيه لكن العرب لم تضع للاشارة حرفا فتضمن اسم الاشارة حرفا فتضمن اسم الاشارة
معنى ذلك الحرف الذي كان ينبغي ان يوضع لمعنى الاشارة لا يقال ان اللام العهدية يشار بها الى معهود
ذهنا هو من نفس الوضع للاشارة حرفا لانا نقول المراد بالاشارة الاشارة الحسية لانها التي وضع
لها اسم الاشارة فللمفرد المذكر من اسماء الاشارة ذا وليس له غيره ويقول الكلام على بنيته لغة
وللمثنى ذان حال كونه مرفوع المحل وذين حال كونه منصوبا اي المحل ومجروره وليست الالف فيه
علامة الرفع والياء علامة النصب والجر لانهما ليسا مثنيين حقيقة بل هما مبنيان جيء بهما على
صورة المثنى لان من شرط التثنية قبول التنكير كما مر واسماء الاشارة ملازمة للتعريف نحو [illegible]
وضعا على صيغة المثنى المرفوع وذين الذي للنصب والجر وضعا على صيغة المثنى المنصوب والمجرور
هذا مذهب ابن الحاجب وتبعه جماعة من المحققين وذهب بعضهم الى انهما معربان وتثنيتان حقيقة
وهو الظاهر كما سياتي في الموصولات وكلام ابن هشام في اللمحة يقتضيه ثم قولنا الثاني هو اعرابها

قوله ان هذان لساحران

مع عدم تنبيههما ولا قائل به كما نبه عليه شارحه وقوله تعالى ان هذان لساحران بالالف فاسم الاشارة
وتشديد نون ان في قراءة غير ابي عمرو وابن كثير وحفص متاول وتاويله باحد اوجه اولها ان اسم ان ضمير
شان محذوف والاصل انه هذان لهما ساحران فخبر المبتدا وهو كثير وحذف ضمير الشان كما حذف من
قوله ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وهو ضعيف لما مر الثاني ان بمعنى نعم مثلها في قول
ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي نعم ولعن راكبها فهي لا تعمل شيئا لانها حرف
تصديق فلا اسم ولا خبر وهذان مبتدا وساحران خبر لمبتدا محذوف اي لهما ساحران وضعف بان الجمع
بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين الثالث انه جاء على لغة خثعم وبلحارث بن كعب
وزبيد وكنانة واخرين فانهم يستعملون المثنى بالالف دائما قال تزود منا بين اذناه طعنة وقال ان
اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها واختار هذا الوجه ابن مالك الرابع انه لما ثني هذا اجتمع الفان
الف هذا والف التثنية فوجب حذف احديهما لالتقاء الساكنين فمن قدر المحذوف الف هذا والباقية
الف التثنية قلبها في الجر والنصب ياء ومن قدر العكس لم يغير الالف عن لفظها الخامس انه مبني على الالف
وهو الرفع كما في اثنان قبل التركيب السادس انه مبني كما قال ابن هشام وعلى هذا فقراءة هذان اقيس اذ
الاصل في المبني ان لا تختلف صيغه مع انها مناسبة لالف ساحران وعكسه الياء في احدى ابنتي هاتين فهي
هنا ارجح لمناسبتها لابنتي انتهى وحكى السيوطي في الهمع انبانا ابو الرداد القاضي اسمعيل بن اسحق سال ابا
الحسن محمد بن احمد بن كيسان ما وجه قراءة من قرا ان هذان لساحران على ما جرى به عادة من الاية
في الاعراب فقال ابن كيسان مثلهم قال اجعلها مبنية لا معربة وقد استقام الامر قال فما علة بنائها فقال
لان المفرد منها هذا وهو مبني والجمع هؤلاء وهو مبني فحمل التثنية على الوجهين فاعجب القاضي ذلك وقال
ما احسنه لو قال به احد فقال ابن كيسان ليقل به القاضي وقد حسن وللمفرد المؤنث ذي بذال معجمة
مكسورة فيا ساكنة مبدلة من الف ذا فرقا بين المذكر والمؤنث بالياء التي هي علامة التانيث في نحو تقومين
وته باختلاس حركة الهاء اي اختطافها لا اسكانها ولا اشباعها وفيه باسكان الهاء والظاهر انه بناء وقال بعضهم
السكون في الوقف لا على الوصل لاجرائه مجرى الوقف فهي باشباع كسرة الهاء قال بعض المحققين
الياء الحاصلة بالاشباع لا تكتب كالواو الحاصلة به فتكتب [illegible] وكان نص اسم
الاشارة هنا كتابته تقليلا للاشتراك بكتابته وفيه انتهى ومثله بضم التاء قال ابن هشام الاشارة
ذا والتا للتانيث وهي الثانية والاخرى ومثل ما فيه تا الفرق وليس بصيغة وتي بابدال الذال المعجمة تاء لصعوبة النطق
في الفرق بين المذكر والمؤنث وته بالاجتماع فقط بالاسكان وتهي بالاشباع نظير ما مر في ته فتلك
ذا الا للفرق بين المذكر والمؤنث وهذه العشرة كلها للواحد وللمثنى ذان رفعا وذين نصبا وجرا
على حد ما مر في المثنى المفرد المذكر وامالة كبها الاشارة في قوله تعالى فذانك برهانان من ربك مع ان

المشار

المشار اليه البعيد العصي وهما مؤنثان فكون المبتدا عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر فذكر وفي المغني
تنبيه قد يقع الاشارة للمؤنث بلفظ المذكر كما في قوله تعالى فلما راى الشمس بازغة قال هذا ربي قال
ابو حيان انما اشار بلفظ المذكر لانه حكى قول ابراهيم وكانه في لسانه بين المذكر والمؤنث والفرق بينهما في
الاخبار لا يكون في اكثر الالسن فلا يوجد في لسان الترك ولا الفرس بين المذكر والمؤنث تفريق قال
وهذا الحسن ما يعتذر به عن التذكير في الاية انتهى وجمعهما اي المذكر والمؤنث عاقلا كان او غيره
اولاء مدا في لغة الحجاز وبه جاء التنزيل والهمزة الاولى مضمومة والاخيرة مكسورة وقصرا في لغة اهل
نجد من بني تميم وقيس وربيعة واسد وذكر ذلك الفراء في لغة القران تقول هؤلاء واولاء فذهب الى المذكر
ولا اولاء فذهب الى المؤنث ويقول ايضا في غير العاقل كالاولى اولا اولى الايام انقرضت قال ذم المنازل
بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام واذا قصر كتب بالياء لان الفه مجهولة الاصل فلا يلتبس بالى
حرف جر فتكتب بواو بعد الهمزة للفرق وحملا اولاء عليها وقد تبدل همزتها هاء فيقال هلاء وقد تضم
الهمزة الاخيرة نحو اولاء وقد تشبع الضمة قبل اللام نحو الالى ولا على معنى طويل امالة الامة هولا على
معنى قوله كما قال تجلد لا تقل هولا هذا بكى لما بكى اسفا وغيظا فليس بلغة بل هو تخفيف هولا
بحذف الفها وقلب همزة اولا واوا ويلحقها اي اسماء الاشارة المذكورة والمراد بها ما ذكر خاصة لا اطلاقا
لان منها ما لا يدخلها هاء ولا يلحقه كاف ولا لام كثم ها التنبيه اي الهاء والالف الدالة على
التنبيه على ما يذكر بعدها من مشار اليه او غيره نحو هذا يوم ينفع الصادقين ان هذان لساحران
احدى ابنتي هاتين هؤلاء بناتي وقد يفصل بينهما بانا وانت واخواته كثيرا قال تعالى ها انتم اولاء وبغيرها
قليلا كقوله فقلت لها ها العمر الله ذا قسمي فقصل بين ها وذا بقوله لعمر الله وقد يعاد بعد الفصل للتوكيد
نحو ها انتم هؤلاء تنبيه ها المذكورة ليس بعد الفها همزة وانما هي علم على الكلمة المركبة من ها والف
ثم نكر واضيف الى التنبيه لينفتح الادبر كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم ولا يصح ان يضبط
بهمزة بعد الالف اذ ليس لنا ها تكون للتنبيه اصلا وقال الدماميني في شرح التسهيل ظاهره انه ليس
للالف نفسها هنا وجود وتحذف فيها لالتقاء الساكنين هي والتاء اللاحقة من التنبيه وهاء جزم به من ابن
ليس بعد الفها همزة ليس بجيد فقد قال بعض المحققين ان امثالها الذي يوجد انفسها الذي يدخل في
الهمزة كما اذا جعلت اسما وقد لا تراد ويلحقها اي اسماء الاشارة المذكورة كاف تدل على الخطاب
وهي حرف بالاتفاق لا اسم والا لجرح الظاهر بعدها لكانت اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف نحو بيتك كذا
قيل فتامل ولانها انما تنصب معنى في غيرها وهو كون اسم الاشارة الذي لحقته خطابا به لمخاطب او
جماعة من مثل المذكر او المؤنث ولانها لا محل لها من الاعراب اذ لا رافع ولا ناصب ولا خافض بحرف وكذا
اضافة اما الثلاثة الاول فواضح واما الرابع فلان اسماء الاشارة لا تضاف لانه لا يضاف الا النكرة

وهو معرفة لا تقبل التنكير فتعين ان تكون حرفا وان كانت تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا لتبين حال
المخاطب من افراد وتذكير وضدهما بما تبينه اذا كانت اسما فتفتح مع المذكر وتكسر مع المؤنث وتوصل بميم
والف في المثنى وبميم في الجمع المذكر وبنون في الجمع المؤنث نحو ذاك ذاكما ذاكم ذاكن وانما قلنا غالبا لانه قد لا
يلحقها دليل تثنية ولا جمع بل تكون مفتوحة في التذكير ومكسورة في التانيث وقد تفتح مجردة من الزوايد
في جميع الاحوال قال تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم ذلك ادنى ان لا تعولوا فاعتزلوا من بعد ذلك منكم
ذلك خير لكم فان موضع ذلك موضع ذلكم وهذا الوجه في الاسمية لا يقال بانه يعين عرف عمرو اي عرفكم
تنبيه تضمنها اطلاقه ان الكاف تلحق جميع ما يشار به للمؤنث فيكون الاولى اختصاصها بذي وتي وتا دون
ته وتا فقد لا يقال فيه ته وفي الصحاح انه خطاء بلا لام حال من الكاف اي تلحق اسماء الاشارة كاف الخطاب
حال كونها مجردة من اللام للمشار اليه المتوسط بين القريب والبعيد نحو ذاك و حال كونها معه
اي مع اللام وهو حرف موضوع للدلالة على البعد او على تاكيده على خلاف فيه سياتي بيانه واصله السكون
كما في تلك وانما كسرت في ذلك لالتقاء الساكنين او فرقا بينها وبين لام الجر من نحو ذلك بفتح اللام للمشار
اليه البعيد نحو ذلك الا في المثنى مطلقا و الا في الجمع عند من مده و الا فيما دخله حرف التنبيه
فلا تختص كاف الخطاب مع اللام لا يقال ذانلك ولا اولالك ولا هذلك فان اريد الاشارة الى المثنى
البعيد قيل ذانك بتشديد النون او الجمع البعيد قيل اولالك باللام مع القصر تنبيهان الاول
انهم كما تراه ما لا تلحقه كاف الخطاب من اسماء الاشارة فهو للقريب واما اللام فلا تقع بدون الكاف
فعلم ان لاسماء الاشارة ثلث مراتب قربى وهي المجردة من الكاف واللام ووسطى وهي التي بالكاف
وحدها وبعدى وهي المقرونة بهما في غير المثنى والنون المشددة في المثنى كما ذكرنا فعلى هذا اذا اردت
القريب فذا والمتوسط فذاك والبعيد فذلك وللمثنى القريب ذان وغافرين نصبا وجرا وللمتوسط
ذانك وذينك بتخفيف النون واما بتشديدها فللبعيد ولجمع القريب اولا وللمتوسط اولئك
وللبعيد اولالك بالقصر وقس على ذلك المؤنث هذا مذهب الجمهور وقضيته ان القصر في اولا يتعين
في البعد لدخول اللام وبه طلع جامع من ان القصر لغة تميم والمد لغة الحجازيين فتامل وذهب جماعة الى انه
ليس لها الا رتبتان قرب وبعد قال ابن مالك وهو الصحيح والظاهر من كلام المتقدمين وعزاه غيره
الى سيبويه والمحققين واستدل له في شرح التسهيل باجماع النحاة ان الفراء روى ان الحجازيين ليس
من لغتهم استعمال الكاف بلا لام وان التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام وان بني تميم يقولون
ذاك وتيك حيث يقول الحجازيون ذلك وتلك فلزم من هذا ان اسم الاشارة على اللغتين ليس له الا مرتبتان
احداهما للقريب والاخرى للبعيد كلا واقتصار قال الدماميني وهذا ايضاح لا مزيد عليه على
هذا فتشديد النون في ذانك عوض عما فات من المقرب الثاني لا يشار الى القريب الا بالبعيد

لعطف المشبه نحو وما تلك بيمينك او المشار اليه نحو ذلك الكتاب او لتحقيره نحو ذلك اللعين وقد يشار
الى البعيد بالقريب حكاية للحال نحو ان هؤلاء ونحو كلا نمد هؤلاء من عطاء ربك وهذا من شيعته وهذا من عدوه
وتنويها بان مشارا اليها الحاضر كقوله تعالى فتصدق بقصد عيسى ثم ذلك نتلوه عليك ثم قال ان
هذا لهو القصص الحق تتمة وضعوا للاشارة الى الامكنة الفاظا خاصة بها تخالف ما تقدم فانها تقع
لكل مشار اليه زمانا او مكانا او غيرهما وضعوا للمكان القريب هنا وههنا وللمتوسط هناك وههناك
وللبعيد هنالك وهنا بتشديد النون مع فتح الهاء وكسرها وقد تلحقها التاء ساكنة فيقال هنت ثم
بفتح التاء المثلثة وتشديد الميم وتبنى على الفتح للتخفيف ولم تكسر على اصل التقاء الساكنين لاستثقال
الكسرة مع التضعيف قال الدماميني وانظر ثم في قول العلامة ثم كان كذا هل معناه معنى هنالك
او هنا التي للقريب والظاهر الثاني انتهى ومن لم يثبت المرتبة الوسطى في الاشارة سوى بين هناك
وهنالك والتزم في هذه الالفاظ الظرفية او الجر بمن الحرفية كما مر الفتح والافراد وقد تستعار
غير ثم للزمان كقوله تعالى هنالك ابتلي المؤمنون وقول الشاعر واذا الامور تعاظمت وتشابهت
فهناك يعترفون اين المفزع وقولهم حنت ولات هنا حنت ويحتمل في الاية والبيت ارادة
المكان ومنها اي من المبنيات الموصول وهو في اللغة اسم مفعول من وصل الشيء بغيره اذا جعله
من تمامه وفي الاصطلاح ضربان موصول حرفي وموصول اسمي وهو المقصود بالذكر هنا
اذ الكلام في المبنيات من الاسماء وذكر الحرفي معه لتمام الفايدة وقد سبق ان الذي عليه الجمهور
وانما بني الموصول الاسمي لشبهه بالحرف في الاستعمال لافتقاره الى الصلة المبينة الجملة فالموصول الحرفي
كل حرف اول مع صلته اي ما يتصل به بالمصدر ولم يحتج الى عايد ولفظ كل هنا ليس في محلها
لان التعريف انما يكون للجنس اي الجنس لا للافراد والا لا افراد في الحد وعلى التحقيق الموصول الحرفي
الحد هو متحول لكل وهو حرف اول مع صلته بالمصدر وايضا لا يصدق على حرف من افراد الموصول
الحرفي انه كل حرف فانه لفظ كل يمنع من صحة الحمل وصح التنبيه بها بانها مقحمة لبيان ان الغرض من
ذلك الاشارة الى ان المحدود متعدد بحيث يجب الى افراد محدد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها
لعدم ذكر غيرها فالحد جامع مانع يكون جمعه وضعه كالنص عليه وهو مبني على جواز
زيادة الاسم والنص يجب تنبيهه وهو التحقيق والادب التالي السابق وسياتي كيفية تاويله
المقام في حد بقية المفردات وان حمل على التفسير لم يخرج بالمعنى الفعل المضاف اليه نحو هذا جاء في حين
قيل فانه يتاول بالمصدر لصحة تاويل لكن لا يمنع شي اخر وكذا الظرف من قوله تعالى اعلم احمد الحرب
للتقوى والمشهور من الموصول الحرفي خمسة احدها ان المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل
بجملة اسمية وتؤول مع معمولها بمصدر و الثاني ان بفتح الهمزة وسكون النون وهي الناصبة

الموصول

للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان او مضارعا اتفاقا او امرا على الاصح والثالث ما المصدرية
وتوصل بفعل متصرف غير امر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف على الاصح والرابع كي وتوصل بمضارع
مقرونة بلام التعليل وغير مقرونة بها والخامس لو المصدرية على راي وذهب اليه الفراء وابو علي وابن
والتبريزي وابن مالك وتوصل بفعل متصرف غير امر واكثرهم لم يثبت ورودها مصدرية قال ان
المشددة اذا كان الخبر مشتقا اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا وهو بمعنى انه في الحال او الاستقبال
لان الخبرية الحقيقية هو المصدر ولذا كان جامدا اول بمعنى ان هذا نبيا اي كونه نبيا لان كل خبر جامد
يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون نحو هذا زيد ان ثبتت ثلث هذه كاشف زيدا ومعناها انه
فعل المضي اي ثبتت فان باب النسبة المحققة للاسم وبعدها انا ان انا ومعنى المصدرية نحو
الفرسية والمصدرية ومثال المخففة وان تصوموا خير لكم اي صومكم خير لكم ولولا ان ثبتناك اي
تثبيتنا لك كدت اليه بان قم اي بالقيام هذا هو الصحيح والمختلف خلاف من ذلك احدها كون الموصول
بالمضي هي الموصولة بالمضارع والمخالف في ذلك ابن طاهر محتجا بان الداخلة على المضارع تخلصه
للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين وسوف وينتقض بان الشرطية فانها تدخل على المضارع مع
تخلصه للاستقبال وتدخل على الماضي اتفاقا الثاني كونها توصل بالامر والمخالف في ذلك الرضي وابو حيان
محتجين بانها لو وصلت بالفعل معنى الامر لا كل شيء سمع من ذلك فانه يحتمل التفسيرية وبفوات
معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والمضارع عند التأويل المذكور على انه قد يمنع فوات معنى
الامر بجواز التأويل بالمصدر الطلبي كما فعله صاحب الكشاف في قوله تعالى انا ارسلنا نوحا الى قومه
ان انذر قومك ان الناصب للفعل اي انا ارسلناه بان انذر قومك اي بان قلنا له انذر اي بالامر
بالانذار انتهى فعلى هذا اذا قلت كتبت اليه بان قم اي بالامر بالقيام وهو نظير تأويلهم بالمصدر المعنى اذا كانت
الصلة منفية نحو عدم ان لا تصوموا شر لكم اي عدم صومكم شر لكم ومثال ما بما نسوا يوم الحساب
اي بنسيانهم اياه ومثال تمام الكلام عليها في حديث المفردات ان شاء الله تعالى ومثال كي لكيلا
يكون على المؤمنين حرج اي لعدم كون حرج على المؤمنين وحيث كي تكون مصدرية لكن الشيء ولا حاجة
الى تقدير اللام قبلها لان معناها السببية وانما عند المص تبعا للكوفيين كما سياتي بيانه في نواصب
المضارع واما البصريون فيقولون ان تقدير اللام قبلها انها المصدرية فان لم تقدر اللام فهي تعليلية
جارة ويجب اضمار ان بعدها ومثال لو يود احدهم لو يعمر اي التعمير ويقول لا نعت لو مصدرية
مصدرية بانها شرطية ولا مفعول ليود وجواب لو محذوف والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر لسر بذلك خلافا
جانبه من التكلف تنبيهان الاول ينقلب [illegible] من بعضهم كاحب
ويحتمل ان هذا ينصب الفعل بعدها كما ينصب في جواب التمني [illegible] جوع كانها احبال [illegible]

فنهدا

تنهدا اي وددنا لو تفان فحذف الفعل لدلالة عليه ومن وقوعها في غير الغالب بعد ما ذكر قول
قتيلة بالتصغير بنت النضر بن الحارث وقد قتل النبي صلى الله عليه وسلم اخاها صبرا فانشدت
امحمد ولانت نجل نجيبة في قومها والفحل فحل معرق فقال عليه السلام لو سمعته ما قتلته ومنه قول الاعشى
وربما فات قوما جل امرهم من التأني وكان الحزم لو عجلوا الثاني اشار المص بقوله والمشهور خمسة
ان الموصول الحرفي في غير المشهور اكثر من خمسة فمنهم من عده ستة بادخال الذي على ما قاله يونس
والفراء والفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك وابن هشام فقد ذهبوا الى انها تقع مصدرية
وتوصل بالماضي او المضارع وجعلوا منه قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده وخضتم كالذي خاضوا
اي تبشير الله وكخوضهم ونقله ابن مالك عن الفراء في قوله تعالى تماما على الذي احسن اي على احسانه
وكخوضهم ونقله ابن مالك عن الفراء في قوله تعالى تماما على الذي احسن اي على احسانه قال ابن هشام
ومن ارتضاه الدلالة على ذلك قول الحجبي بالبيت من يمنع المعروف يغنم حتى يغنى [illegible]
وما صنعوا ولم يشتد [illegible] المثل [illegible] كفرت [illegible] كالذي وضعوا [illegible] كلام في
التوضيح انها حرف وقال الرضي لا خلاف على القول بان الذي مصدرية في انها اسم قال بعضهم ويشكل
على القول بانها حرف دخول ال عليها لانها تجمع اشباهها من خواص الاسم انتهى وهذا انما يرد لو كان
على هذا حرفا مستقلا ليس جزءا من الكلمة وليس كذلك بل هو جزء منها كما جزم به ابن هشام في
الموصول الاسمي هو ما اي اسم وهو كالجنس يشمل المحدود وغيره من الاسماء وقوله افتقر الى
الصلة احترز به عما عدا المحدود والمراد بالصلة الاصطلاحية ولا يفتقر اليها غيره لا يقال يلزم الدور
لتوقف معرفتها على معرفة الموصول لانها عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير يعود
اليه لانا نقول انما يلزم ذلك ان لو فسرنا الصلة بما ذكر اما اذا فسرناها بانها جملة خبرية متصلة
باسم لا يتم جزءا الا بها مشتملة على ضمير عائد اليه فلا وقوله وعائد والمراد به ضمير يعود على
الموصول لربط الصلة به فتصريح بما علم ضمنا لانه ماخوذ في مفهوم الصلة والنكتة في التصريح به كونه
مما فقد ما جرى على السنة المعربين من ان الموصول يحتاج الى الصلة وعائد واما حمل الصلة في التعريف
على معناها اللغوي كما فعله جماعة فقيل امر احدها ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها
المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادر معناها الاصطلاحي لا اللغوي الثاني لزوم الاجمال الذي ليس
المقربها لانه يقع اسم الصلة وهو ما يتصل به الشيء الا المراد تفسيرها بالجملة الخبرية والمطلق
الذي لم يرد به الاطلاق وكان مجاز الثالث انتقاض الحد بمن الشرطية فانها تفتقر الى الصلة وعائد نحو
من يكرمه اكرمه وحمل التعريف على اللفظي كما فعله شارح التهذيب للمص ضعيف كما لا يخفى
تنبيه الصلة لا تكون الاجابة لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب

بعرفه بكونه او كونه متعلقه بحكم ما عليه او بنا الاول نحو جا الذي ضرب ابوه او الذي ضربني غلامه
والثاني نحو الذي اضربه هو ام الذي اضرب غلامه والحكم على شي بشي من مضمونات الجمل او ما شابهها
من الصفات مع فاعلها او المصدر مع فاعله لكن لما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيا اصليا لم يستعمل
معه من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اصليا لا بالشبه وهو الجملة وهي اما ظاهرة كما مر
او مقدرة نحو الذي عندك والذي في الدار لان الظرف والمجرور الذي هو مستقر او متعلق بنحو الصفات [illegible] والمقدر
فان صلة ال جملة [illegible] كما في الارض وغيره والعمل الضرب والضرب [illegible] لما شابه
للجملة لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلصيرورتها مع ما دخلت عليه
معرفة كالمعرفة مع ما تدخل عليه وخص والفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول
في صورة اسم المفعول لذلك [illegible] او بمعنى الماضي ولكونهما اسمي فاعل ومفعول حقيقة لم يعملا بمعنى
الماضي كالمجرد [illegible] يتمة الكلام على صلة الصلة الظاهرة في جمل تغير الجمل ان شاء الله تعالى
لطيفة يحكى ان ابن عنين الشاعر كتب الى الملك المعظم وقد اعتل [illegible] وانقطع عنه صلاته
قوله انظر الى بعين مولى لم يزل يولي الندى وتلاف قبل تلافي انا كالذي احتاج ما تحتاجه فاغتنم
دعائي والثناء الوافي فعاده وصله بالف دينار وقال انت الذي وهذه الصلة وانا العائد
وهو اي الموصول الاسمي نوعان نص وهو ما هو [illegible] واحد اما مفرد مذكر او مؤنث او مثنى كذلك
او مجموع كذلك [illegible] ما يصلح للواحد وغيره فالنص هو الذي للمفرد المذكر عاقلا كان او غيره
الذي يقال او غيره نحو الحمد لله الذي [illegible] قال الاخفش يكون للجمع ايضا وحمل عليه قوله تعالى
والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وتبعه ابن مالك لكن ينبغي ان لا يقصد به
مخصوص كما في الاية فانه لو لم يرد به جمع لما اخبر عنه بجمع ولا اعيد عليه ضميره قال فان قصد به مخصوص
فلا يبعد تثنيته وجمعه باللذين والذين الا في ضرورة كقول الشاعر [illegible] وان الذي حانت
بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد قال ابو حيان ولا يعرف اصحابنا هذا التفصيل بل انشدوا
البيت على الجواز في فصيح الكلام لا على الضرورة وسيأتي في الاشعر والبيت غير ذلك تنبيه حمل ابن
مالك البيت على الضرورة بناء على تفسيره للضرورة بانها ما لا يقع الا في الشعر ولم يكن للشاعر عنه
مندوحة [illegible] كان للشاعر عن ذلك مندوحة بان يقول ان الالى حانت بفلج دماؤهم فلا يكون
على هذا في البيت ضرورة واصل الذي عند البصريين لذي على وزن عم [illegible] الوصف
بها من بين الاسماء الموصولة لكونها على وزن الصفات بخلاف ما من ادخلوا عليها اللام الزائدة
تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوفها كمعرفة توصف بالنكرة [illegible] بزيادة اللام لما ان الموصوف
معارف وضعا [illegible] وانما [illegible] اللام الزائدة لانها [illegible]

ولدخلت

ولدخلت [illegible] كونها للتعريف كما في نحو الرجل ورجل وقال الكوفيون اصلها الذال الساكنة ثم لما ارادوا
ادخال اللام عليها [illegible] حركة [illegible] الذال الساكنة وكلام التعريف الساكنة ثم حركوا
الذال بالكسر واشبعوا الكسرة فتولدت الياء وكل ذا [illegible] والتي بقلب الذال تاء
لمفرد المؤنث من ذوي العلم وغيرهم نحو قد سمع الله قول التي تجادلك [illegible] التي كانوا عليها
وللتي بياء الذي والتي [illegible] الاثبات والحذف [illegible] ساكنة واما
شديدة فتكون اما مكسورة او جارية بوجوه الاعراب [illegible] فيكون الحرف الذي قبلها اما مكسورا
كما كان قبل الحذف واما ساكنا فهذه خمس لغات وليثناهما اي مثنى المفرد المذكر والمفرد المؤنث اللذان
واللتان بالالف ان كانا مرفوعي المحل واللذين واللتين بالياء المفتوح ما قبلها ان كانا منصوبي اي
المحل او مجروريه وليست الالف فيهن علامة الرفع والياء علامة النصب والجر لانهن لسن مثنيات
حقيقة بل مبنيات جيء بهن على صورة المثنى كما في ذان وتان وذين وتين قال بعضهم والصحيح انهن
جميعا معربات ومثنيات حقيقة [illegible] كل واحدة منها صيغة [illegible] الظاهر فالارجح
لم يبين شيء من المثنى لانهم قصدوا ان تجري اصناف المثنى على نهج واحد ولذا كانت التثنية لا تختلف فيها
منكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره [illegible] لا تختلف المثنيات اعرابا وبناء بخلاف الجمع فانه يخالف
بعضه بعضا [illegible] وكان القياس في تثنية الذي والتي [illegible] ان يقال اللذيان واللتيان وفيان
وفتيان كما يقال في القاضي من العرب المنقوص القاضيان باثبات الياء كما يقال في تثنية فتى من المعرب
المقصور فتيان بقلب الالف ياء لكنهم حذفوا الاخر وهو الياء من الذي والتي والالف من ذا وتا فرقا بين
القاضي وفتى [illegible] بين المتمكن وغيره [illegible] تشديد النون [illegible] من الحذف او تاكيد الفرق
ولا يختص ذلك بحالة الرفع خلافا للبصريين لانه قرئ به في السبع في غير الرفع في قوله تعالى ربنا ارنا اللذين
واحدى ابنتي هاتين كما قرئ به في حال الرفع في قوله تعالى فذانك برهانان واللذان ياتيانها منكم
[illegible] حذف نون اللذان واللتان في حالة الرفع لتقصير الموصول بطوله بالصلة لكونهما
كالشيء الواحد قال ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال الاخر هما اللتا
لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم ولا يجوز ذلك في ذان وتان للالباس [illegible] في الموصول
ثلاث لغات وفي اسم الاشارة لغتان والالى على وزن العلى بالقصر وهو اشهر [illegible] وتكتب
بلا واو كما [illegible] ابن هشام في شرح اللمحة [illegible] قال بعضهم [illegible] بالتي بمعنى الذين
لا يجوز [illegible] الاشارة اذا النطق بها [illegible] الظاهر انه لا حاجة الى ذلك فان الاشارة تكتب
بلا واو وهذه تكتب بلا واو [illegible] كاف في الفرق والذين بالياء مطلقا في الاحوال الثلاث اي
سواء كان مرفوع المحل او منصوبه او مجروره [illegible] بلام واحدة فرقا بينه وبين المثنى في حال النصب

او المجرور لئلا يشتبها خطا او بعكس لان المثنى سابق فيحمل على اصله من اجتماع اللامين **جمع المذكر** العاقل
كثيرا او بعضها او لغيره قليل فمن الكثير قوله الا الحقلة وابني نجى كالذي يخذلني على حدثان الدهر ان يتقلب
وقوله ابى الله للشم الالاء كانهم سيوف اجاد القين يوما صقالها وقوله نحن الحضون بلا سحب بانت
مهندة صقال ومن القليل فيها قوله الالى يحببني للوصل ايامنا الالى مررن علينا والزمان وريق
ومن الكثير في الذين قوله تعالى قال الذين استووا ومن القليل قوله ان الذين تدعون من دون الله عباد
امثالكم وهذيل وعقيل كاني الجمع بواوه كالذي في كقوله نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة
ملحاحا قال بعضهم واذا اعرب كان برفعه بالياء ويعدي جزمه وقد يحذف نونه حينئذ فيرفع كقوله ... وفي الذ
وبعكاظ طيروا شررا من دعوس مولع حمر يا بالمصاقيل ومنصوبا كقوله الاخر وان الذي حانت
بفلج دماؤهم ويحتمل هذا ان يكون مفردا وصف به مفرد في اللفظ مجموع المعنى اي وان الجمع الذي
او الجيش الذي كقوله تعالى كمثل الذي استوقد نارا اي كمثل الجمع الذي استوقد تخلصا عن اللفظ ثم قال بنورهم
حملا على المعنى ولو كان في الاية مخففا من الذين لم يجز افراد الضمير الراجع اليه وكذا قوله وخضتم كالذي خاضوا والذي جاء بالصدق
وصدق به اولئك هم المتقون اما اصله الذين من الذين نحو جاء في الحبال الذي في الو كل انهم قبيل كقوله اللذا
في المثنى قال الرضي وقيل في جمع المذكر اللائين بالياء مطلقا وبعض هذيل يعربه ومنه قول بعضهم هم
اللاؤون فكوا الغل عنه **واللائي** بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضي **واللاي** بياء في قافية مكان الهمزة **واللواتي**
على وزن الصواحب وقد تحذف ياؤها اجتزاء بالكسرة **جمع المؤنث** وقد يقارض الالى واللاء فيقع كل منهما
مكان الاخر قال محى حبها حب الالى كن قبلها وحلت مكانا لم يكن حل من قبل وقال فما اباؤنا بامن منه علينا
اللاء قد مهدوا الحجورا اي الذين **و**المشترك من الموصولة هو **من** بفتح الميم للعالم نحو ... من قام ومن قاما
ومن قاموا ومن قامت ومن قامتا ومن قمن ويأتي لغير العالم في ثلاث مسائل احدها ان ينزل منزلته نحو
ومن اضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له وقوله اسرب القطا هل من يعير جناحه لعلي الى من قد
هويت اطير وقوله الا عم صباحا ايها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي فدعاء الاصنام ونداء
القطا والطلل سوغ ذلك الثانية ان يجتمع مع العاقل فيمن وقعت عليه من نحو فمنهم من يمشي على بطنه
لشموله الانسان والطائر الثالثة ان يقترن مع العاقل في عموم فصل بمن الموصولة نحو فمنهم من يمشي على رجلين
ومنهم من يمشي على اربع لاقترانه بالعاقل في كل دابة في قوله تعالى والله خلق كل دابة لان الدابة لغة ما يدب
على الارض عاقلا كان او غيره قال ابن هشام في التوضيح **وما** لما لا يعقل وروي ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم في كثير
من كتب الاصول وغيرها ان ابن الزبعرى لما سمع قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب
جهنم قال لاخصمن محمدا فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اليس قد عبدت الملائكة اليس قد عبد المسيح فيكون هؤلاء
حصب جهنم فقال له صلى الله عليه وسلم ما اجهلك بلغة قومك ما لما لا يعقل وقال ابن ... يعقل مع غيره

نحو سبح لله ما في السموات وما في الارض ويليهم امره كقولك ... رأيت شبحا من بعيد لا تدري ابشر هو
ام غيره فقلت انظر الى ما ظهر وقد يعبر بها عن انواع من يعقل نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء وعده ابن الحاجب
بان النوع لا يعقل فهذا مستغنى عنه بقولنا لما لا يعقل وحكي عن الزمخشري انها تكون في صفة من يعقل
الفقهاء والمجلس خاص بالعقلاء وهنا الامام الرضي عن قولهم او ما ملكت ايمانهم فتكلموا فلم يمنع الواو
... مسائل التي ... الاصل فيها ان يكون لغير العقلاء فاذا اطلق على العقلاء ... الاصل
فينبغي ان يجب ... والاناث اقرب الى غير العقلاء من الذكور فحمل على الاناث ... الكل
على ما سئل وذهب بعضهم الى انها تستعمل لما لا يعقل ولغيره نحو ما سمع من قولهم سبحان ما سخركن لنا
وسبحان ما سبح الرعد بحمده والسماء وما بناها الايات والذي عليه جماعة من المحققين ان الفرق بين
من وما في اختصاص من بذوي العلم واختصاص ما او غلبتها في غيرهم انما هو اذا اريد الذات واما اذا
اريد الوصف كما تقول في الاستفهام ما زيد اي فاضل ام كريم وفي الموصولة اكرم ما شئت من هؤلاء الرجال
اي الطاعم او القائم او نحو ذلك فهي بكلمة ما دون من بحكم الوضع على ما ذكره الزمخشري وصاحب المفتاح
وغيرهما ولذا انكر ... ومن ثم قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقيل
ذهابا الى الصفة ولان الاناث من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء ومنه قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم
فانشا بقوله ذهابا الى الصفة ... فانكحوا الموصوفة اي صفة شئتم من البكر والثيب
والجميلة والعسيبة ... ذلك الى غير ذلك من الاوصاف **وال** الداخلة على صفة محضة من اسم فاعل
او مفعول احترز بالمحضة عن الذي يوصف به وهو غير مشتق كاسد وكصفة غلبت عليها الاسمية
كالابطح والاجرع والصاحب وعن الدالة على التفضيل كالاعلم والافضل فال في جميع ذلك للتعريف اتفاقا
واختلف في الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن فذهب بعضهم الى انها موصولة والاصح ان الصفة
المشبهة لا تكون صلة لال كما سيأتي وتكون ال بمعنى الذي والتي والمثنى والجمع بحسب ما يبينه الضمير
الراجع اليها والعامل وغيره نحو الضاربه والضاربها والضاربان والضاربين والضاربون والضاربات
اي الذي ضرب والتي ضربت الى اخره ونحو والسقف المرفوع والبحر المسجور اي الذي رفع والذي سجر وقد توصل
بظرف او بجملة اسمية او فعلية فعلها مضارع فالاول كقوله من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة
ذات سعة والثاني كقوله من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد والثالث كقوله ما انت بالحكم
الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل ... والجمع خاص بالشعر خلافا للاخفش والجمهور
في الاخير **تنبيهات الاول** قال السيوطي في نكته ... حكي ... انا اهل المجلس ام صول الالف واللام
فقط كما قيل بذلك في الالف ... بان هذا ... لكن المفهوم من عباراتهم ... ان جعلها الموصول
خصوصا قول ابن الحاجب ... صلة الالف واللام ... المعرفة بالالف ... واستظهر بعض المحققين عدم

الفرق بينهما فال للتخصيص بخلافه يجوز التعريف بحكم انتهى فتأمل **الثاني** ما ذكره من ان الالف واللام موصول
اسمي هو الاصح وليست موصولا حرفيا خلافا للمازني لعود الضمير عليها في نحو قد افلح المتقي ربه ولانها لا تؤول
مع صلتها بالمصدر ولا حرف تعريف خلافا للاخفش لانه يجوز عطف الفعل على ما دخلت عليه نحو فالمغيرات
صبحا فاثرن به نقعا اي فاللائي اغرن فاثرن ولانه لا يتقدم عليها معمول ما دخلت عليه الا في الشعر [illegible]
ومحل الخلاف اذا كان الوصف الداخل عليه للحدوث فان لم يكن فهي للعهد اما اذا كان للثبوت كالمؤمن و
الصائغ قال ابنه حرف تعريف اتفاقا قال التفتازاني في شرح التلخيص واما اذا كانت للعهد كما في قولك جاءك
ضارب فاكرمت الضارب فلا خلاف في حرفيتها ايضا قال الدماميني قال بعض المحققين وفيه نظر لان هذا
انما يتم لو لم يكن الموصول للتعريف العهدي والمحقق ان الاسماء اللاتي للتعريف تجري في الموصول **الثالث**
على القول بان الاسم فالمشهور انها اسم موضوع برأسه غير مقتطع من شيء وزعم الزمخشري انها بعض
الذي وانهم لكثرة استعماله متوصلا به الى وصف المعارف بالجمل نهكوه بالحذف فحذفوا اولا الياء ثم
الياء والكسرة فبقي ما انتهوا اليه [illegible] الفصل ان ال في الذي حرف تعريف وان ال
التي بعض الموصولات هي تلك التي في الذي لكونه تخفيفا فهي دعوى لا دليل عليها واوهنها امران
من جعل الاسم على حرف وهو باطل **واي** بفتح الهمزة وتشديد الياء وينبغي ان تعد في المبنيات
ان قيد بما اذا اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد
اي ايهم هو اشد اي الذي هو اشد فان لم تضف ولم يحذف صدر صلتها او اضيفت وذكر صدر
صلتها كانت معربة بالشبه نحو جاء في اي قائم واي هو قائم وايهم هو قائم هذا مذهب سيبويه والجمهور
واختلفوا في علة بنائها فقيل لشدة افتقارها الى صدر صلتها المحذوف وهذا يستلزم بناءها اذا
حذف صدر صلتها ولم تضف وقيل لان قياسها البناء واعربت لمخالفة [illegible] فلما نقص من صلتها التي هي
موضحة ومبينة رجعت الى ما عليه اخواتها وبنيت على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف من كل
ما بينهما والكوفيون وطائفة من البصريين منهم الاخفش يعربونها مطلقا قال الزجاج ما ظهر لي ان سيبويه
غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه يقول باعرابها اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت [illegible]
الاية على الحكاية او التعليق وجعل سيبويه ذلك [illegible] باعرابها مطلقا لغة لبعض العرب [illegible]
قال الجرمي خرجت من الخندق يعني خندق البصرة حتى صرت الى مكة فلم اسمع احدا يقول لاضرب ايهم افضل
اي كلهم ينصب [illegible] بالنصب على هذه اللغة [illegible] عند
عدم الاضافة [illegible] البناء وحذف المضاف اليه [illegible] الاضافة الى المعرفة لفظا
نحو قوله فسلم على ايهم افضل [illegible] النكرة [illegible]
اي [illegible] على [illegible] نكرة

والموصولات معارف [illegible] اعلام القرع في لغة حكاها ابن كيسان فيقال الباب وايان وايان وايت
وايات [illegible] استقبال العامل [illegible] عند الكوفيين واختاره ابن هشام في التوضيح وخالفهم البصريون
وتبعهم ابن مالك قال ولا حجة للكوفيين الا كون ما ورد على [illegible] انتهى [illegible] تقديم العامل
[illegible] بينها وبين الشرطية والاستفهامية [illegible] الكسائي في [illegible] لم يجز [illegible]
فان لم يكن [illegible] قال [illegible] السائل [illegible]
كذلك [illegible] في وجوده كالذي يجب ان يكون مع المستقبل [illegible] بين الفرق
بين المستقبل والماضي [illegible] هناك [illegible] بينهما قال الرضي [illegible] بان قال
اي [illegible] على الابهام والابهام لا يختص الا في المستقبل الذي لا [illegible]
والحال [illegible] فلما كان الابهام في المستقبل اكثر [illegible] واستعمال [illegible]
وليس بشيء لان الابهام [illegible] الا [illegible] باعرابها انتهى [illegible]
لا تستعمل الا استفهاما او شرطا قال [illegible] ايهم هو فاضل جاءني [illegible]
بالسماع قال [illegible] على ايهم افضل [illegible] شرطا او استفهاما الا عربت [illegible]
وليست [illegible] في البيت [illegible]
عين الموصول [illegible] الموصول **وذو** عند طي خاصة [illegible] للعالم وغيره سمع من كلامهم [illegible]
وقال سنان بن الفحل الطائي فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرت
طويت [illegible] على [illegible] يعربها اعرابه [illegible]
صاحب [illegible] ابن الضائع [illegible] كقوله [illegible] عندهم [illegible]
واستشكل [illegible] بان سبب البناء موجود مع عدم المعارض [illegible] اشهرها [illegible]
[illegible] والثانية [illegible] والمذكر [illegible] الثالثة [illegible] الجمع [illegible]
[illegible] الرابعة [illegible] صاحب [illegible]
[illegible] **وذا** حال كونها **بعد ما** [illegible] **الاستفهاميتين**
[illegible] ان لا تكون للاشارة نحو ماذا [illegible] ولا تكون ملغاة ولا
مركبة [illegible] قوله تعالى ماذا انزل ربكم اي ما الذي انزل [illegible] قول الشاعر [illegible]
[illegible] **تنبيهات الاول** لم يشترط الكوفيون كون ذا بعد ما او من [illegible]
الذي [illegible] **تنبيهات الاول** لم يشترط الكوفيون كون ذا بعد ما او من
احتجاجا بقوله عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق اي والذي تحملين طليق
واجيب بان هذا طليق [illegible] تحملين حال اي وهذا طليق [illegible] الحال [illegible]

فطليق هو الناصب للحال واما طليق فنفسه على ان الجملة كانت صفة له وقد مر عليه ما ناسبها معنى التنبيه
والاشارة وقال الشيخ سراج الدين البلقيني يجوز ان يكون ما هنا غير الموصول بتقدير ان يجعل هذا
موصولا والتقدير هو الذى تحملين على جعل قوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم بمعنى الذين تقتلون ولا استغراب اى
ما الذى تحملين قال العلامة احمد الحفيد على هذا انتهى وهو حسن الثانى مقابل الاصح فى ذا بعيد من ما نقل
عن بعضهم من منع كونه موصولا بعدها قال لان الاصل فى ذا ان تكون للاشارة فلا معين لكن لما دخلت
عليها ما الاستفهامية وهى فى غاية الابهام جردتها عن معنى الاشارة وصيرتها الى الابهام فجعلت موصولا
ولا كذلك من لتخصيصها بمن يعقل فليس فيها الابهام الذى فى ما واستعمال النحويون بالسماع وهو ما
وهذه الموصولات الست للمذكر والمؤنث وفرق بعضهم ما تكون للفظ للواحد والجميع ولا يبين ما فى اى
وفروعها من اللغات لانه شاذ وهذه مسئلة تتعلق بذا الموصولة اذا قلت انت لمخاطبك ماذا صنعت
ومن ذا رأيت فجئت بعد ذا بفعل متعد مفرغ عن ضمير فذا موصولة فى المثالين لاستجماعها الشروط
المتقدمة وما ومن الاستفهاميتان مبتدآن فى محل رفع وذا مع صلتها خبرهما والعائد محذوف
اى ما الذى صنعته ومن الذى رأيته والجواب عن كل منهما رفع اى مرفوع اى يرفع على المختار ليطابق السؤال
فى كون كل منهما جملة اسمية فتقول الاحسان او زيد اى الذى صنعته الاحسان والذى رأيته زيد وهو
ارجح الوجهين نحو قوله تعالى ويسئلونك ماذا ينفقون قل العفو فيمن رفع العفو اى الذى ينفقونه العفو
والبدل كالجواب تقول ماذا صنعت اخير ام شر ومن ذا رأيت ازيد ام عمرو وقال الاشتال لان المراد ماذا بدل
الخبر فيقدم مثلك فلا يجوز النصب بتقدير الفعل المذكور فى السؤال والاولى الحق ولذلك قال بعض
المصنفين تنبيه قوله وما ومن مبتدآن مبنى على مذهب سيبويه من جواز الاخبار بمعرفة عن نكرة متضمنة
معنى الاستفهام وعند غيره انه فى المثالين مبتدأ وما ومن خبران مقدمان لان لهما الصدر ولا
يكون ان مبتدأين لكونهما نكرتين وتجوز لك الغاؤها اى جعل ذا ان تركب مع ما ومن وصلا لهما
فكانك قلت ما صنعت ومن رأيت فهما اى ما ومن حينئذ مفعولان مقدمان فى محل النصب بصنعت
ورأيت وهذا انما يصح على مذهب الكوفيين وابن مالك من جواز زيادة الاسماء والبصريون على خلافه
وهو الحق ولك تركيبها اى ما ومن معها اى مع ذا فيصيران اسما واحدا من اسماء الاستفهام
فماذا صنعت بمعنى اى شئ صنعت ومن ذا رأيت بمعنى اى شخص رأيت وعلى ذلك قول بعضهم عما
ذا تسال فاثبت الالف لتوسطها اى اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت كما سيأتى فالكل
اى مجموع ماذا او من ذا فى المثالين مفعول مقدم فى محل نصب بصنعت ورأيت والجواب عن كل
منهما على التقديرين اى على تقدير الالغاء وتقدير التركيب مع اسمى الاستفهام نصب اى منصوب
او ذو نصب على المختار ليطابق السؤال فى كون كل منهما جملة فعلية فتقول الاحسان او زيدا بالنصب

اى صنعت الاحسان ورأيت زيدا وهو ارجح الوجهين فى الاية فى قراءة ابى عمرو قل العفو بالنصب
والبدل كالجواب تقول ماذا صنعت اخيرا ام شرا ومن ذا رأيت ازيدا ام عمرا ويجوز الرفع بتقدير مبتدأ محذوف
والاولى المطابقة ولذلك لم يعتبر المص غيره وقس عليه اى على ما ذكر من المثالين ما اذا كان بعد ذا فعل لازم
نحو ماذا عرض ومن ذا قام فذا يجوز ان يكون موصولة اى ما الذى عرض ومن الذى قام ويجوز الغاؤها
فكانك قلت ما عرض ومن قام وتركيب ما ومن معها بمعنى اى شئ عرض واى شخص قام وما ومن الاستفهام
على الوجوه الثلاثة مبتدآن وخبرهما على الاول ذا مع صلته وهو مبنى على مذهب سيبويه كما تقدم وعلى
الثانى والثالث الجملة الفعلية الا ان الجواب عن كل من السؤالين رفع مطلقا اى سواء كانت ذا
موصولة او ملغاة او مركبة لان جملة السؤال اسمية على كل تقدير فيطابقها كذلك ولا يجوز النصب
بحاله انه يجوز ان يكون الجواب مرفوعا مع عدم المطابقة وذلك فيما اذا قدرت ذا موصولا فى المثالين
ورفع الجواب بتقدير الفعل المذكور فى السؤال فلا تحصل المطابقة فينبغى ان يختار رفع الجواب على انه
خبر مبتدأ محذوف لتحصل المطابقة وحكم البدل حكم الجواب تنبيهات الاول ما اجازه المصنف
هنا من تركيب من وذا هو ظاهر كلام جماعة ومنع ذلك ابو البقاء فى مواضع من اعرابه وثعلب
فى اماليه وغيرهما وخصوا الجواز بذلك بماذا لان ما اكثر ابهاما من من اى تجعل مع غيرها كالشئ الواحد
ليكون ذلك اظهر لمعناها ولان التركيب خلاف الاصل وانما دعا اليه الدليل مع ما وهو قولهم لماذا
جئت باثبات الالف الثانى اذا قدرت ماذا صنعت ومن ذا رأيت بتقدير الغاء او تركيب فقيل ماذا
صنعته ومن ذا رأيته جاز فى ذا الاوجه الثلثة ايضا الا انه على تقديرها ملغاة او مركبة لا يتعين كون
اسمى الاستفهام مفعولين بل يحتمل ان يكونا مبتدأين وخبر كل منهما الجملة الفعلية والعائد الضمير
المتقدم او المفعول وان يكونا مفعولين لفعل محذوف على شريطة التفسير والاولى اسلم لسلامته
من الاضمار والحذف فيكون الجواب رفعا على المختار ليطابق الثالث وقع لكثير من المصنفين فى
تعليل كون ماذا ومن ذا اذا ركبا مفعولين مقدمين انهما مما له الصدر لتضمنهما معنى
الاستفهام وهذا بالنسبة الى من ذا صحيح واما بالنسبة الى ماذا ففيه نظر فقد ذهب بعضهم الى ان ما
من بين ادوات الاستفهام لا يلزمه صدريتها وانها كذلك عند العرب ونقل عن ابن الحاجب المغربى انه صنف
فى ذلك مختصرا ذكر فيه شواهد لمجيئها غير صدر قال ابن مالك فى التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح
ما نصه فى قوله ماذا شاهد على ان ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذا تفارق وجوب التصدير فيعمل
فيها ما قبلها رفعا ونصبا فالرفع كقولهم كان ماذا والنصب كقول عائشة اقول ماذا واجاز بعض العلماء
دخول عامل عليها كقولك لمن قال لك عندى عشرون عشرون ماذا انتهى وينبنى على ذلك انه لا يجب
ان يقدر الفعل المحذوف على شريطة التفسير فى نحو ماذا صنعته بعد ماذا بل قبلها اى صنعت ماذا صنعته

بخلاف من وذا لشبهة الرابع قال ابن هشام من انواع ماذا ان يكون كله اسم جنس بمعنى شيء او موصولا بمعنى
الذي على خلاف في تخريج قول الشاعر دعي ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئيني فالجمهور على ان
ماذا كله مفعول دعي ثم اختلف فقال السيرافي وابن خروف موصول بمعنى الذي وقال الفارسي نكرة بمعنى
شيء قال لان التركيب ثبت في الاجناس دون الموصولات انتهى ملخصا ان ماذا الآتي على ستة اوجه
والثالثة او موصولة الى آخره وما في الثلاثة استفهامية الرابع ان يكون مجموعها اسم استفهام الخامس
ان يكون مجموعها اسم جنس او موصولا على القولين وهذه الاوجه ما عدا الخامس جارية في من ذا ايضا
الخامس ما انفرد من بعض الموصولات فيما ذكره من مذهب البصريين وزعم الكوفيون ان جميع اسماء الاشارة
تقع موصولة كقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم اي انتم الذين تقتلون وقوله وما تلك بيمينك اي ما التي بيمينك
وان الاسم المحلى بال يكون موصولا كقوله لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افيائه بالاصائل
اي لانت الذي اكرم اهله وان النكرة الواقعة بعدها جملة توصل بما بعدها نحو هذا رجل ضربته فضربته
عندهم صلة الرجل لان النكرة اذا اضيفت الى المعرفة جاز وصلها كقوله يا دار مية بالعلياء فالسند
فبالعلياء صلة للدار وكل هذا محمول عند البصريين على غير ذلك تكميل لا باس بذكر بعض ما اهمله المتن
رحمه الله تعالى من احكام الموصول مما اشتدت الحاجة اليه لتوفر الرغبة عليه وذلك في مسائل احدها لا تتقدم
الصلة على الموصول فلا يقال جاءني اكرمته الذي ولا شيء منها ونحوه فلا يقال الذي عمرا ضربت ولا ما تعلق
منه فلا يقال جاء الذي الان اكرمته ولا يتعلق بما قبله بان يكون معمولا له بل او لكن او على اضمار
حرف القسم ويجوز ذلك ما يتعلق بما قبل الموصول ولا يفصل بينهما باجنبي كتابع وغيره فلا يقال جاء الذي
كلام معه يعني بان اعترض جملة الاعتراض والنداء واليه يخاطب نحو قوله ماذا ولا اعجبت في المعترف
اما تحطبك بالنجاح خسر وتضليل بقوله ذاك الذي وابيك يعرف مالك والحق يدفع ترهات الباطل وقوله
الاهز وانت الذي يا سعد بعثت بمشهد كريم وابواب المكارم والحمد وخرج قوله تعش فان عاهدتني لا تخونني
نكن مثل من يا ذئب يصطحبان الثانية قد يحذف بعلم من موصول اسمي غير الاسمي عند الكوفيين
وتبعهم ابن مالك وشرطه في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر ومن حجتهم قوله تعالى امنا بالذي انزل
الينا وانزل اليكم اي والذي انزل اليكم لان الذي انزل الينا ليس هو الذي انزل الى من قبلنا ولهذا اعيدت
ما في قوله تعالى قولوا امنا بالله وما انزل الينا وما انزل الى ابراهيم وقول حسان امن يهجو رسول الله
منكم ويمدحه وينصره سواء تقدير ما الذي يمدحه احتياطا وقوله وهو الطالع لي مثواي اي وحت
والذي الطالع هواه ومنع ذلك البصريون وخصوه بالشعر الثالث لا يحذف الموصول منهم من ذلك
من حيث القياس لانه لا يحذف بعض حروف الكلمة ان كانت قد اعتيد بها لا حكم شيء وليس الموصول
بالنزول منها ولا يحذف من الموصولات الحرفية الا ان في المواضع المخصوصة كما يجوز في الافعال الناصبة بعد ذلك

لفوة

انظر اللتيا والتي

لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها كالنائبة عنها الثالثة يجوز حذف الصلة لدليل او لقصد الابهام
صلة اخرى كقوله وعند الذي واللات عدنك اخنة عليك فلا يغررك كيد العوائد اي التي
عادتك او ولا ايضا الا حتى يجمعه كقوله نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اي نحن الالى عرفوا اللتيا
بعد اللتيا اسم معطوفا عليها التي اذا التصغير بها الداهية لتفيد حذفها ان الدواهي بين الصغيرة والكبيرة
وصلتها الحد من العظم تقصر العبارة عن الاحاطة بوصفه ذكرا على ان جاء عليها بغير صلة صيغة تصغير يجوز
ان يكون تصغير اللتيا للتعظيم كقوله دويهية تصفر منها الانامل وهي تصغير التي على خلاف
القياس لان قياس التصغير ان يضم اوله المصغر وهذا بقي على فتحة الاصلية وقياس تصغير المعرب
والمبني ونحوهما ضم اوله وزيادة الالف في آخره كما فعلوا نظائره من اللتيا وذاك من العرب من يقول
اللتيا واللتيا بضم اللام على القياس فتجمع في التصغير بين الضمة والالف وسياتي الكلام على حذف العائد
عند الكلام على جملة الصلة في حديقة الجمل ان شاء الله تعالى ومنها اي من المبنيات المركب وهو
ما اي اسم وهو كالجنس يشمل المحدود وغيره من الاسماء ركب من لفظين مستقلين اسمين
او فعلين او حرفين او متصلين او مختلفين وهو اولى من قول ابن الحاجب من كلمتين وهو كالفصل اخرج
ما ليس بمركب وشمل نحو عبد الله وتأبط شرا مما ليس من افراد المحدود فاخرج بقوله ليس بينهما
نسبة اي قبل التركيب للعدد نحو خمسة عشر فانه خرج بهذا القيد ليضاع انه من افراد المحدود
لان بين لفظيه قبل التركيب نسبة العطف اذ اصله خمسة وعشرة ولا يحكم بتضمنه حرف العطف
بقي بين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة وفاخرج القائل اعتراضه وقد يجاب بان القول
بتضمن هذا المركب معنى حرف العطف وكذا نحو بيت بيت مما تضمن معنى حرف الجر حكى لتوجيه البناء
كالعدل في عمر لتوجيه منع الصرف كما مر في الا خمسة عشر بمعنى العدد المخصوص وبيت بيت بمعنى
ملاصقة البيتين فالشيء من تقسيم بتضمن الحرف الحقيقي في خمسة عشر وحكي كما ان بان ليس فيه
بل التضمن في كلاهما حكمي ايهي فتأمل فان تضمن اللفظ الثاني حرفا بنيا اي اللفظان كخمسة عشر
اصله خمسة وعشرة حذفت واو العطف وقصد التركيب للاسمين ومزجهما للتخفيف وبني الاول
لانتظاره الى الثاني فاشبه الحرف والثاني لتضمنه معنى الحرف وهو الواو وكان البناء على حركة اشعارا
بان لهما اصلا في الاعراب وكانت فتحة لخفتها لثقل التركيب وحادي عشر بفتح الياء بناء وهو الافصح
وجاز سكونها تخفيفا كثاني عشر واشار بايراد هذا المثال الى ان اسم الفاعل المشتق من العدد
المركب مبني كالعدد المركب واستشكل بناؤه لعدم تضمن الثاني حرفا لعدم استقامة المعنى بتقدير
حادي وعشر لان معناه واحد من احد عشر لا حادي وعشر كما ان معنى ثالث عشر واحد من ثلاثة
عشر اي من الثلاثة والعشرة لا واحد من الثلاثة وعشرة واجيب بان معنى العطف موجود في حادي عشر

وبيانه انهم لما ارادوا بناء اسم فاعل من العدد المركب كما بنوا ذلك من الفاظ الآحاد التي تحت العشرة ولم
يمكن بناؤه من مجموع المركب لانه يلزم حذف بعضها لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي فيبنى من الفاظ العدد الثلاثي
حروف الاسمين اكثر من ثلاثة ولا مع حذف بعض حروف كل واحد منهما لابقائه لا اخر لجهل الالتباس
ولا من كل واحد منهما نحو حادي عاشر من احد عشر لكونه اسمي فاعلين واللبس على مؤديين ونحو
المقصود اضطروا الى ان يعبروا صوغ اسم الفاعل الذي هو اسم من جزئيه على احدهما اقتصارا ويكون
للاول من حيث المعنى كونه اسم المجموع لان المعنى احد من مجموع العددين فاختاروا الاول لتقدمه من اول
الامران الاول المقدم من المتقدم كالعدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث
المعنى على العدد المشتق منه ذلك الفاعل وهو معطوف على عدد لا انه معطوف على ما هو عدد
على ما عددنا المعطوف عليه في الحقيقة وهو المعطوف عليه ظاهرا فقط ان حادي عشر وكذا اخواته
متضمن لمعنى حرف العطف ... فيما ذكرنا المعطوف يجوز ظاهرا كما في الحادي والعشرين اذ
معطوف كما في حادي عشر ومثل ... حال على احد عشر **ولخواتها** اي اخوات خمسة عشر وهي احد عشر
الى تسعة عشر واخوات حادي عشر وهي ثاني عشر ثالث عشر الى تاسع عشر **الا اثني عشر فانه**
وهي اثنا عشر وثنتا عشرة مستثنيات من اخوات خمسة عشر اذ الجزء **الاول من الجزئين منها**
معرب على المذهب المختار ولان كانت العلة المقتضية للبناء في بابه قائمة لانه شبيه بالمضاف
في حذف النون منه لان الاصل اثنان عشر فلما حذفت النون الاتصال اثنا عشر فكرهوا وجود النون
الذي يؤذن بالانفصال مع حذف الواو الذي يؤذن بالاتصال فحذفوا النون تشبيها له بالمضاف
فوجب اجراؤه مجراه في اعطائه حكم الكلمة لا حكم الجزء فوجب البقاء على الاعراب وبقي عشر على بنائه
لتضمنه معنى الحرف ومثل انا العرب لان علامة الاعراب هو حرف التثنية مع وجودها لم يمكن البناء
ومع حذفها يبطل دليل التثنية وليس بشيء لانه يجوز بان يجعل مبني الفا ... مع قيام هذه
العلة بل انما قصد بناء المثنى والمجموع جرد علامة التثنية والجمع عن كونها اعرابا وقيل المختار
ما ذهب اليه ابن كيسان وابن درستويه من انه مبني مركب مع العقد كسائر اخواته واختلاف في الاحوال
الثلاثة كاختلاف ذان وذين واللذان واللذين وما بابه لو كان مبنيا لزم الياء لانها اخف الفصحى
في الواحد ولهذا قالوا لابد لها لذلك **تنبيهان الاول** استعمل جاء الخمسة عشر ونحوه من الجزئين
طرفين نحو هو جاري بيت بيت اي جاء صباحا ومساء وهو لقيته صباحا مساء وصباحا مساء
واحوال نحو هو جاري بيت بيت ولقيته كفة كفة واخبرته صحيح صحيح اي ملاصقا بيتي لبيته ولقيته
متواجهين ذوي كفة وكفة من كان كلا منهما كان يكف صاحبه عن التولي واخبرته كاشفا
للخبر ذا صحيح اي الكشاف بحره اي انساحا اي في عمومه صحيح من الصحراء الجرح من الجرح في اضافة

... هذه الظروف والاحوال الى ان يجوز ان يكون المعنى فيها هو بالتبيانيا بعد يوم وصباحا بعد مساء
وجاء بعد بيت وهو جار ... مع بيت او عندي بيت وكفة وكفة ذا كفة مع كفة او بعد كفة واخبرته صحيحا مع
صحيح او ان خرجت عن الظرفية والحالية وجب الاضافة وامتنع التركيب فقال ... يوم يوم ما او نجوا
والظروف لها جا ... واستعمل كخمسة عشر وجها احوال كانت الحالية كتفرقوا شغر بغر وشذر مذر وخذع
الكلمات وكسرها وضع منع بكسر الفائين كلها بمعنى متفرقين وسقط بين بين اي بين الحي والميت
وبين الثابت والتابعة لان بين ... مقتضي شيئين وعلة البناء في ذلك كله تضمن معنى حرف العطف قال الرضي
ولم يسمع في هذه المركبات الاضافة كما سمعت في المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها البناء في العطف
كما في اللام المنهي ... ويمكن ان يحمل ... ذلك ان ذلك لما لم يمكن لا نصب الظرفية والحالية بل ... يخرج عنهما ... بقدم
حملت على ... عنهما ... مع كونها احوالا وظروفا واما هذه ... عن الحالية ... لها حالة تخرجها
يحمل عليها ولما اشتقاق هذه الالفاظ تشعر من اشتغر عليه شعر شعر اي انتشر وحلم تنضبط ...
من بغر النجم اي هيج المطر فتشرد وشذر من التشذر اي التفرق وصف من التبدد وهو الاسراف والميم
بدل من الباء ويقال شذر بذر بالباء على الاصل ومن حذف الباء بيضة اي فساد ... من الخذع
وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذع باح اي كذاب ... الاخبار ... بها ... ومثل هذا التركيب
في غير الظروف والاحوال كقولهم وقع في حيص بيص بفتح الفائين وكسرهما اي في شدة يعسر التخلص منها
والحيص الحيص والبيص السبق والتقدم اي وقعوا في ضيق يسبق بعضهم بعضا العظم الشدة فطلب
الفرار بالذي ... ولم يعكسوا الكون الياء اخف **الثاني** ... مضاف خمسة عشر واخواته الا اثني عشر
ونحوه الى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر زيد فيجب عند البصريين بقاء البناء في الجزئين وحكى
سيبويه الاعراب في اخر الثاني وبقاء الاول على بنائه قال وهي لغة ردية وحكى الكوفيون وجها ثالثا
وهو اضافة الاول الى الثاني نحو ما فعلت خمسة عشرك ... وابطاله هذا الاخير بعد اضافته الى
مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر وقد ... خمسة عشر وبخمسة عشر يا اضافة في الاحوال
الثلاثة والاعراب حسب العوامل واستدلوا على ذلك بقوله كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني
عشرة من حجته قال ابن بابشاذ في شرح الجمل لا دليل فيه لان الشعر موضع ضرورة وليس هو ايضا مشهورا
الثالث اذا سمي بخمسة عشر ونحوه مما تضمن الثاني فيه حرفا ففيه ثلاث لغات احدها وهي الافصح ابقاء
الجزئين على البناء واجراء للاصل الثاني اعراب الثاني غير منصرف مع التركيب كبعلبك الثالث اضافة
الاول الى الثاني مع صرف الثاني ومنعه وانما جاز اعراب الثاني مع قيام سبب البناء فيه وهو تضمنه
الحرف في الاصل لان ذلك الاصل انمحى بالعلمية قال الرضي **والا** يتضمن الثاني حرفا **اعرب الثاني** اعراب
ما لا ينصرف في الافصح كما يجيء في بابه لانتفاء سبب البناء فيه وهو تضمن الحرف **كبعلبك** علم البلد بالشام

والبعل النعج ... اسم صنم ... وسميت بكة بكة لدقها اعناق الجبابرة **ان لم يكن الثاني قبل**
التركيب مبنيا فان كان قبل التركيب مبنيا **كسيبويه** امتنع اعرابه وكان مبنيا على اصله نحو سيبويه
مبني على الكسر قبل التركيب لانه صوت لا حظ له في الاعراب بني على حركة فرارا من التقاء الساكنين
وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص منه واما الجزء الاول فيكون مبنيا على الفتح بسبب البناء فيه
وهو جار من انتقاله الى الثاني كما عرف ويكون بناؤه على الفتح ان لم يختم بياء كما مر فان ختم بها كمعدي كرب
فقيل يبنى على السكون وقيل على الفتح تقديرا لا ... **فائدة** غلب اسم سيبويه على امام النحاة ابي بشر
عمرو بن عثمان بن قنبر بضم القاف ... وقال الشيخ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي في كتابه
المسمى بالبلغة في تاريخ ائمة اللغة عن احمد بن عبد الرحمن الشيرازي في كتاب الالقاب ان اسم سيبويه ابو بشر
سعيد وهو غريب والمشهور الاول ويكنى بابي الحسن ولقب بسيبويه جماعة الا انه لا ينصرف عند الاطلاق
الا اليه وهو فارسي قال في المزهر معناه رائحة التفاح سمي بذلك قيل لانه كانت [illegible]
وقيل كان من يلقاه يشم منه رائحة الطيب فقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك للطافته لان التفاح
من لطيف الفواكه انتهى وقيل كان ابيض مشربا بحمرة كان خديه لون التفاح وقال ابن السيد البطليوسي
في شرح الفصيح الاضافة في لغة العجم مقلوبة كما قالوا سيبويه والسيب التفاح وويه الرائحة والمعنى
رائحة التفاح انتهى وغير ... الزمخشري الا صلى الله ... صدقة على عمرو بن عثمن بن قنبر
فان كتابه لم تغن عنه ... ولا ابناء منبره **تنبيهات الاول** اجاز الجرمي في نحو سيبويه اجراؤه مجرى بعلبك
في بناء الاول ومنع صرف الثاني قال ابو حيان وهو مشكل لانه ان يستند الى سماع والا فهو قبل لان
القياس البنا لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا انتهى وقضية كلام التسهيل ...
سماعه بل صرح بعضهم بنقل السماع ... وقضية كلام المص لانه خلاف المشهور **الثاني** في نحو بعلبك
لغتان اخريان احديهما بناء الجزئين اما الاول فظاهر واما الثاني فتشبيها له بما تضمن الحرف كخمسة عشر
لكونهما ايضا كلمتين امتزجتا احداهما بالاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه كذلك الثانية اضافة
الاول الى الثاني فيتاثر الاول بالعوامل ما لم يعتل فان اعتل كان في جميع احواله ساكنا للثقل بالتركيب
والاعتلال وللثاني حالة منع الصرف ... [illegible]
ممنوع قال الرضي ... وبعضهم لا يصرف المضاف اليه لانه كان ممنوعا قبل التركيب لعلة ثابتة بالتركيب الصوري
كما ... في اسكان ياء معدي كرب وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف اعني الاضافة اما ضعف ذلك
التركيب الاضافي غير معتد به في منع الصرف واما الاضافة اما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به
في منع الصرف واما الاضافة فلانها ليست حقيقية بل تشبيها بالاضافة من حيث اللفظ ولو كانت الاضافة
حقيقية لانتصب ياء نحو معدي كرب في النصب انتهى وقد ذهب بعضهم الى التخفيف في النصب باسكانها

في الرفع

في الرفع والجر كما في ... القوم ولا يرد شيء من ذلك على قضية كلام المص رحمه الله لما علمت **الثالث** عد
من المركب المبني ... امثلة هذا بادي بدي وبادي بدا وذهبوا ايدي سبا وهو مشكل فان اصل بادي
بدي بادي بدئ بوزن بديع فخففت بان طرحت همزة بدي وبان قلبت همزة بادي ياء مفتوحة
واسكنت الياء فوزن بدي فعل بالحذف ... واصل بادي بدا بادي بداء كصباح فصنع بالهمزة بادي
ما فعل ... وحذفت همزة بداء ومعناهما اول شيء ... بمعنى الابتداء وقيل من بدا يبدو اذا
ظهر فهما في الاصل مضاف ومضاف اليه والمضاف منهما منصوب على الحال ليس فيهما الا التخفيف بالحذف
من اخرهما والاسكان في اخر الاسم وتخفيف الهمز واسكان الاخر لا يوجبان البناء الا ترى انك لو خففت نحو
... لم يختلف في انه باق على اعرابه وانما غايته انه كان معربا لفظا فصار معربا تقديرا
وكذلك ايدي سبا المعنى ذهبوا مثل ايدي سباء بن يشجب في تفرقهم وتبددهم في البلاد حين ارسل الله
عليهم سيل العرم والايدي كناية عن الابناء والاسرة لانهم في التقوي والبطش بهم بمنزلة الايدي فحذف
المضاف واعرب المضاف اليه وهو ايدي اعرابه ثم خففت الهمزة من سباء وسكنت الياء من ايدي للتخفيف
وذلك لا يوجب البناء قال ابن الحاجب في شرح المفصل ولو قيل انه معرب على اصله منصوب على الحال الا
انهم سكنوا الياء من ايدي وبادي تخفيفا لما جرى في كلامهم كثيرا فصار كالامثال كما فعلوا ذلك في قولهم
اعط القوس باريها لكان اقرب الى الصواب الا انهم لما التزموا اسكان الاول وهو في موضع نصب وراوا
صورة التركيب حكموا بالبناء والذي يمكن ان يقال من جهتهم في تمشيته انه كثر استعمال ايدي سبا في
التفرق الكثير وبادي بدا في الاولية حتى صار معنى المضاف والمضاف اليه نسيا منسيا لانك لا تفهم من
ايدي سبا الا ... ولا من بادي بدا الا الاول فكانه ... بعلبك في الدلالة على مدلوله من غير نظر الى
تفصيل اللفظين فتشبه بعلبك في ان الاول كالجزء فوجب بناؤه انتهى وما حكم به من كونه غير بعلبك
هو ما قال الزمخشري وجعله سيبويه بمنزلة خمسة عشر قال الرضي هو الاولى وان كان على جهة
التشبيه لا التضمن الثاني حرفا شذ ولو كان الامر على ما قال الزمخشري ... التنوين في بدي
لان تنوينهما تركيبا بلا تعليله ولم يسمع ... لانه اسم ... مثله انتهى
وصرح ابن الحاجب في شرح المفصل بان من جعل بادي بدا وايدي سبا من المركب المبني جعل الجزء الثاني منه
معربا والاول مبنيا كمعدي كرب وبعلبك ولم يتعرض لاسقاط التنوين قال بعضهم ويمكن ان يكون اسقاطه
للتخفيف لطوله ولما جرى في كلامهم كثيرا ولم يثبت حذفه في غير هذا الباب لغير العلمية ...
تنوين عمرو ... لانه ... باب التوابع **التوابع** جمع تابع باعتبار غلبة الاسمية عليه والا فاعل
صفة لا يجمع على فواعل **كل ثان** متلبس **باعراب سابقه** الذي هو متبوعه في الاعراب اي بجنس
اعرابه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه المذكور فخرج بكل ثان ... الحمد لله وغيره ما هو ...

عن غيره في الاعراب ابدا في العمل او غيرها وما بعده يخرج ما عدا الصفة ونحوه بيان ما يتبع على وجه كل
في الحدين من الفساد واحسن حد للتوابع قول ابن الحاجب في شرح منظومته التوابع ما ثبت لها الاعراب
تبعا لغيرها وهو احسن من حده في الكافية كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة وقال ابو حيان التوابع
محصورة بالعد فلا تحتاج الى رسم ولا حد ولذلك لم يحدها جمهور النحويين **تنبيهات الاول** المراد بالتوابع
توابع الاسماء اذ الكلام فيها فلا يتعلق بها فلا نقض بنحو قوله فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون
احبس احبس وقوله لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا **الثاني** المراد بالاعراب
في التابع السابق العام من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء
الرجال ويا زيد العاقل ولا جاء ظريفا **الثالث** انهم قالوا سابقه وجوب تقديم المتبوع على التابع وجوز
الكوفيون تقديم عطف النسق بشروط احدها ان يكون بالواو وزاد هشام او الفاء او ثم او او ولا
الثاني ان لا يؤدي ذلك الى وقوع العاطف صدرا فلا يجوز وعمرو زيد قائمان الثالث ان لا يؤدي
الى مباشرة العاطف عاملا غير متصرف فلا يجوز ان وعمرا زيدا قائمان ولا ما احسن وعمرا زيدا **الرابع**
ان لا يكون المعطوف مجرورا فلا يجوز مررت وعمرو بزيد **الخامس** ان لا يكون العامل مما لا يكتفي
بفاعل واحد فلا يجوز اختصم وعمرو زيد وخالف ثعلب في هذا الاخير فلم يشترطه والبصريون يخصون
ذلك مع استيفاء هذه الشروط على الضرورة كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام
بل منعهم من ذلك ايضا وجوب تقديم عمل التابع فلا يتقدم معمول التابع على المتبوع لان المعمول
لا يحل الا في موضع يحل فيه العامل والتابع لا يتقدم على المتبوع وجوز الكوفيون نحو هذا الطعام زيد
ياكل ووافقهم الزمخشري في احد الوجوه التي ذكرها في قوله تعالى وقل لهم في انفسهم قولا بليغا فان جوز
ان يتعلق في انفسهم ببليغا والمعنى قل لهم قولا مؤثرا في قلوبهم اعدهم بالقتل والاستيصال ونحو
ذلك انتهى وهذا انما يأتي على رأي الكوفيين **وهي** اي التوابع **خمسة** بالاستقراء ويمكن ان يقال
لان التابع ان كان مقصودا بالذات وبنسبة الكلام لم يتخلل بينهما عاطف وعطف نسق ان تخلل وان لم يكن
مقصودا فنعت ان دل على معنى في متبوعه وتاكيد ان كان اعادة للفظ الاول او معنى والا فعطف بيان
تنبيه اختلف في عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل
في المتبوع ونسب لسيبويه وقال الخليل والاخفش العامل فيها معنوي وهو كونها تابعة وقال
قوم العامل فيها مقدر من جنس عامل المتبوع واما البدل فقال سيبويه والمحققون عامله هو عامل
المبدل منه ان المبدل منه في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني وقال الاكثر المتاخرين عامله مقدر
من جنس عامل المبدل منه قال ابو حيان وهو المشهور واما عطف النسق فقال الجمهور عامله عامل
متبوعه بواسطة الحرف وهو الصحيح وقيل الحرف وقيل مقدر بعد العاطف قال بعضهم وهو قبل العامل

في الكل

في الكل هو المتبوع لكان له شواهد **الاول** من التوابع **النعت** وقدم على سائرها لان استعماله اكثر
ولكونه اشد متابعة واوفر فائدة وكان الاولى ان يتبعه بالبيان ثم التوكيد ثم البدل ثم عطف النسق
لانها اذا اجتمعت في التبعية رتبت كذلك والتعبير بالنعت اصطلاح الكوفيين وربما قال البصريون
والاكثر عندهم الوصف والصفة **وهو** اي تابع وهو كالجنس يشمل جميع التوابع **دال على معنى في متبوعه**
اخرج ما عدا النعت من التوابع وارد نحو اعجبني زيد علمه وجاء القوم كلهم قال بعضهم بل كل التوابع
تدل على معنى في متبوعها فان المعطوف يدل على كون المتبوع ما يشاركه الغير في كونه مقصودا بالنسبة
والتاكيد يدل على ان المتبوع ليس مجوزا فيه ولا ما ذكر به والبدل يدل على ان المتبوع غير مقصود
بالنسبة وعطف البيان يدل على ان المتبوع هذا الامر المبين واجيب بان المراد بالدلالة الدلالة المخصوصة
ولا شيء من هذه الدلالات بمقصود **مطلقا** فيه الظرف اي كاين في متبوعه كونا مطلقا غير مقيد
بزمان نسبة حصول المعنى فيه في الكلام وقيل قصد به اخراج الحال لان الحال يدل على معنى كاين في ذي
الحال في زمان نسبة حصول الى الحال ويرد ان الحال خارجة عن مبحث التوابع وايضا مقصود ذكر الكل
والمتبوع يمنع اخراجها به قال بعضهم يصح ان يقال ذكر لبيان مدلول الصفة بحيث يتميز عن مدلول
الحال لان هذا التعريف للصفة يتبين مدلولها ان كان مستغنى عنه في اتمام التعريف لكنه يحتاج
اليه في تبيين مدلولها الذي قصد في ضمن التعريف ولا خفاء في انه يخرج به سائر التوابع عن التعريف
اذ دلالتها على معنى كاين في متبوعها كونا مقيدا بزمان نسبة حصول المتبوع انتهى وفي بعض شروح الكافية
انه مطلقا قيد للدلالة اي دلالة مطلقة غير مختصة بمادة تخرج به جاء القوم كلهم واعجبني زيد
علمه واعجبني زيد حسنه فان دلالة هذه التوابع على معنى في متبوعها مختصة بالمادة حتى لو قيل اعجبني
زيد غلامه واعجبني زيد غلامه وجاءني زيد نفسه انتفت الدلالة فيه ولو قيل من ان كل تابع يدل
على معنى في متبوعه لانه لا يستعمل اللفظ مطلقا اذ يقتضي هذا التوجيه ثبات مطلقا وانه مجاز
ساءه المصنف عليه وان ذلك في اعجبني القوم كلهم باطل لان تركيب التاكيد مع المتبوع يفيد نفي الشمول
فلو لا دلالته على حصول الشمول في متبوعه لم يفد الشمول الذي يدل على المتبوع **تنبيهات الاول**
يرد على هذا التعريف نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا فان المقصود فيه بيان معنى الجسم
لا الدلالة على معنى فيه ومثله نحو قوله كلام وكذا نحو نفخة واحدة فان المقصود فيه تاكيد معنى في المتبوع
لا الدلالة على معنى فيه فلا يشملها التعريف مع انهما من افراد المعرف **الثاني** يرد على هذا التعريف
ايضا الوصف بحال المتعلق نحو رجل حسن غلامه فان الوصف فيه يدل على معنى في الغلام لا في الرجل
وينبغي ان يجيب بان متعلقه او اصلحه مع الاضافة باولى فيه هذا الزيادة بان المراد بالمعنى في المتبوع
اعم من معنى فيه تحقيقا او تنزيلا والوصف بحال المتعلق النفي يدل على الدالة احال المتبوع قال الرضي

فقد يجعل حالا بمعنى الشيء وصفا للذات الشيء يتلبس به منه الرجال نحو مررت برجل مصري حمار محصل
القائمة بذلك او ان المراد الدلالة على معنى في متبوعه اعم من ان كان الوصف بصيغة او مع ضميمة المتعلق
ولا خفاء في ان الشرع المتعلق على حال المتعلق وانما يعبر عن الوصف بحال الموصوف مع ان كليهما الدلالة
على معنى في المتبوع لاختلاف احكامهما **الثالث** فائدة النعت التخصيص وهو تقليل الاشتراك في النكرات
كجاءني رجل تاجر او التوضيح وهو رفع الاحتمال في المعارف كجاءني الرجل التاجر او المدح او الذم نحو الحمد
باسم العظيم من الشيطان الرجيم او الترحم نحو انا عبدك المسكين او التعميم نحو ان الله يرزق عباده
الطائعين والعاصين او التفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي او الابهام نحو تصدقت بصدقة قليلة
او كثيرة او التوكيد نحو نفخة واحدة او الكشف عن الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا قال بعض
المحققين والفرق بين النعت الكاشف والنعت المؤكد ان الاول مفسر والثاني مقرر والفرق بين التخصيص
والتوضيح بين فيطول الفرق بينهما ان المؤكد يؤكد بعض مفهوم المنعوت والكاشف يكشف عن تمام ماهية
المنعوت وهنا بحث وهو ان كلا من الطويل والعريض والعميق نعت وليس كاشفا والمجموع كاشف
وليس نعتا ان كلا من هذه الامور الثلاثة صالح لكونه كاشفا لانه مساو للجسم عند جمهور الاشاعرة
قلنا لا نسلم لا حدى ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع لان المجموع معرف على ان هذا الجواب لا يجدي
في نحو الانسان الحيوان الناطق فالاظهر في الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد الا ان اعرابه اجري على
اجزائه كما في قرأت الكتاب جزءا جزءا والبيت سقفا وحيطانا **والاغلب** في النعت **اشتقاقه** اي كونه
مشتقا وليس بشرط فيه وفاقا لابن الحاجب وخلافا للجمهور في اشتراطهم ذلك وتأويلهم ما ليس بمشتق
بالمشتق قال ابن الحاجب ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته
كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى
في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق فقال
والاسماء التي وقعت صفات وهي غير مشتقة منها ما وقع صفة مطلقا كالمنسوب ونوع المضاف الى
اسم جنس بمعنى صاحب نحو مررت برجل تميمي وذي مال ومنها ما وقع صفة في بعض احواله كما في مثل مررت برجل اي رجل
ومنها اسم الجنس التابع لاسم الاشارة نحو مررت بهذا الرجل فانه هنا استعمل صفة وان كان موضوعا
للذات فحيث كان في هذا الموضع كان متبوع هذا وهو اسم الاشارة دالا على الذوات المبهمة فتعين كون اسم الجنس
التابع دالا على المعنى وهو حقيقة الذات وبيان ماهية المشار اليه ومنها اسم الاشارة في نحو مررت بزيد
هذا فانه يدل على معنى في ذات زيد وهو كونه مشارا اليه فثبت ان الاشتقاق ليس بشرط في النعت لما
ثبت من وقوع هذه الالفاظ المذكورة نعتا مع انها غير مشتقة انتهى والذين يشترطون الاشتقاق
يأولون ذلك كله فيقولون تميمي بمعنى منسوب وذو مال بمعنى صاحب مال ومررت برجل اي رجل بمعنى كامل في الرجولية وهذا

الرجل

الرجل بهذا المعنى وزيد هذا بمعنى المشار اليه **تنبيه** الوصف بالجوامد على ضربين قياسي وسماعي
فالقياسي ما ذكر ومنه الوصف بالمقادير نحو عندي رجال ثلاثة ومائة الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة
واحد وقولهم عندي بر قفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير
والسماعي على ضربين اما غير تابع نحو مررت برجل اسد وبحمار قاع اللبن ومررت بقوم مثل الوصل اسد
ومثل حمار وقاع العنبر هو ماء اجير اي بليد واما تابع كثير وهو الوصف بالمصدر نحو جاءني رجل
عدل ورضى وهو عند الكوفيين على التأويل بعادل ومرضي وعند البصريين على تقدير مضاف اي ذو
عدل ورضى قال ابن هشام في بعض رسائله والمشهور ان الخلاف مطلق وقال ابن عصفور وهو
الظاهر انما الخلاف حيث لم يقصد المبالغة فان قصدت فلا اتفاق على انه لا تأويل ولا تقدير انتهى ومحل
الوصف بالمصدر ما لم يكن ميميا او رباعيا فان كان كذلك كمسلم لم ينعت به لا باطراد ولا بغيره بل نبه عليه
بعضهم **وهو** اي النعت **اما بحال الموصوف** اي بحال قائمة بموصوفه نحو مررت برجل حسن فالحسن
حال قائمة بالرجل ويسمى نعتا حقيقيا **ويتبعه** اي يتبع النعت الذي هو بحال الموصوف موصوفه **اعرابا**
رفعا ونصبا وجرا **وتعريفا وتنكيرا وافرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا** لاتحادهما فيما مضى
عليه ومبنى النعت بالموصوف وليس المراد اجتماع هذه العشرة في تركيب واحد كيف وهي انواع متنافية
الافراد وانما المراد انه لا بد من كل نوع من واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير
وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث اي واحد فانه يجب في النعت الذي
هو بحال موصوفه من اربعة من هذه العشرة **تنبيهان الاول** قال بعضهم ذكر الاعراب لا حاجة اليه
لظهور العلم به من كونه تابعا الا ان يقال اراد جمع الامور ليتعين النسبة فيها لتنضبط **الثاني**
محل ما ذكر حيث لم يمنع مانع من التبعية كما في الملتزم افراده وتذكيره كافعل من او تأنيثه كفعول
بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول كامرأة صبور وجريح او تأنيثه كرجل ربعة وامرأة ربعة وهمزة
ولا يشكل شيء من ذلك على تخصيصا اطلاق المتن لانه شاذ وما اولهم برمة اعشار وكساء متخيب
اسمال ونطفة امشاج فالبرمة مجموع من الاكسار والاعشار وهو قطعها والثوب يخلف
من قطع كل واحد منها اسمال والنطفة مركبة من اشياء كل واحد منها شيء فلما كان مجموع الاجزاء ذلك
الشيء المركب منها احل وصفه بها او جراها على ذلك كون افعال الجمع فيه يحكم حكم الواحد قال القيم
ما في بطونه والضمير للانعام وقال نحيب النعال واحد لا جمع **او بحال متعلقه** اي بحال قائمة بمتعلق
موصوفه وهو ما بينه وبين الموصوف علاقة نحو مررت برجل حسن غلامه فالحسن حال قائمة
بالغلام وهو متعلق الموصوف **تنبيه** المراد بحال الموصوف وحال المتعلق ما جعل حالا للموصوف
في اللفظ وما جعل حالا لغير الموصوف بحسب دلالة التركيب وان كان في المعنى بخلافه نحو مررت

بزيد الحسن من قبيل الوصف بحال الموصوف لانه كان الميل اليه باحسن الاوجه ويحتمل ايضا ان يكون الحسن نفسه او غلامه من قبيل الوصف بحال المتعلق لانه كان الحسن قائما بزيد **ويتبعه** اي يتبع النعت الذي هو بحال متعلق موصوفه موصوفه **في الثلاثة الاول** جمع اول وهي الاعراب باوجهه الثلاثة والتعريف والتنكير وفي الحقيقة انما يتبعه في اثنين من خمسة واحد من اوجه الاعراب وواحد من التعريف والتنكير **وامّا في الخمسة البواقي** وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ففيه تفصيل **فان رفع** اي النعت الذي هو بحال متعلق موصوفه **ضمير الموصوف** بان عدل الاسناد عن المتعلق الى ضمير الموصوف وجر المتعلق بالاضافة ان كان معرفة ونصب على التمييز ان كان نكرة ويسمى نعتا مجازيا لانه جار على الحقيقة لفظا وهو قائم حقيقة بمتعلقه **فهو موافق** منها **ايضا** كالنعت الموافق في الثلاثة الاول فهو كالنعت بحال موصوفه لانه لرفع ضمير الموصوف كحاله لان ذلك اصالة وهذا الحق به **نحو جاءتني امرأة كريمة الاب** بالاضافة او كريمة ابا بالتمييز **وجاءني رجلان كريما الاب** بالاضافة او كريمان ابا بالتمييز **وجاءني رجال كرام الاب** بالاضافة او كرام ابا بالتمييز **والا** يرفع ضمير الموصوف بل رفع المتعلق **فهو كالفعل** الحال محله فيفرد في جميع ذلك ويطابق في التذكير والتانيث المرفوع لا المنعوت **نحو جاءني رجل حسنة جاريته** كما تقول حسنت جاريته وجاءتني امرأة قائم ابوها كما تقول قام ابوها **وجاءني رجل عالمة او عالم داره** كما تقول علمت داره ويجوز علم داره لان الدار مؤنث لفظي وقد تقدم ان الفاعل اذا كان مؤنثا حقيقيا ظاهرا جاز في فعله التذكير والتانيث والتانيث ارجح **ولقيت امرأتين حسنا عبدهما** كما تقول لحسن عبدهما **او لقيت امرأتين قائما او قائمة في الدار جاريتها** كما تقول قام في الدار جاريتها وقامت في الدار جاريتها لما مر من ان الفاعل اذا كان مؤنثا حقيقيا ظاهرا منفصلا عن الفعل بغيره الا جاز في فعله التذكير والتانيث والتانيث ارجح ويجوز مررت برجلين قائم ابواهما كما تقول قام ابواهما وبرجال قائم اباؤهم كما تقول قام اباؤهم ولا تقول قائمين ابواهما ولا قائمين اباؤهم على قائم اباؤهم ولذا رفع النعت الضمير البارز كان حكمه حكم الرافع للمتعلق فتقول جاءني غلام امرأة ضاربته هي وامرأة ورجل ضاربها هو كما تقول ضربته هي وضربها هو وجاءني غلام رجلين ضاربهما او غلام رجال ضاربهم كما تقول ضربهما وضربهم ولا تقول ضاربا هما ولا ضاربوهم الا على لغة اكلوني البراغيث ويترجح هنا ايضا ضاربهم على ضاربوهم هذا مذهب سيبويه والمبرد والجمهور وذهب الابدي والشلوبين وطائفة الى ان الارجح هو الافراد وفصل اخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع كمررت برجال قيام اباؤهم وجاءني غلمان رجال ضاربيهم فالتكسير ارجح وان كان لمفرد او مثنى كمررت برجل قاعد غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما وجاءني غلام رجال ضاربيهم او غلام رجال ضاربيهما فالافراد ارجح واتفق الجميع على ان الافراد افصح من جمع السلامة **تتمة** تشتمل على فوائد **الاولى** قال في البسيط

الاسماء

الاسماء في الوصف على اربعة اقسام ما يوصف ويوصف به وهو اسم الاشارة والمعرف باللام المضاف الى واحد من المعارف اذا كان متصفا بالحدث وما لا يوصف ولا يوصف به وهو ثاني الكنى والمضمر عند سيبويه وما اوغل من الاسماء في شبه الحرف كاين وكم وكيف والمضمرات وما احسن قول الشاعر ان المضمر ... ومشتغل بالنحو لا ينصف ... وصفته ما المضمر قال لي المضمر لا يوصف وما يوصف ولا يوصف به وهو الاعلام وما يوصف به ولا يوصف وهو الجمل النكرة وقال ابن هشام في تذكرته المعارف اقسام قسم لا ينعت ولا ينعت به وهو المضمر وقسم ينعت ولا ينعت به وهو العلم وقسم ينعت به ولا ينعت وهو اسم الاشارة خاصة ينعت بما فيه ال العاقل وقسم ينعت ويوصف بما فيه ال والمضاف الى ما فيه ال وقسم ينعت بثلاثة اشياء وهو شيئان احدهما العلم ينعت بما فيه ال والمضاف وباسم الاشارة والثاني المضاف ينعت بمثله وبما فيه ال وباسم الاشارة انتهى ويجيء ان اسم الاشارة وما فيه ال ينعتان بالموصول ايضا والعلم ينعت بالموصول وبالمضاف اليه وبعلم او غلام نحو ما فيه ال **الثانية** اذا تعددت النعوت لغير واحد فان اختلف معنى النعت ولفظه وجب التفريق بالعطف بالواو نحو مررت برجلين كريم وبخيل وبرجال شاعر وكاتب وفقيه وان اتحد استغني بالتثنية والجمع عن التفريق نحو مررت برجلين كريمين وبرجال كرماء وغلب التذكير والعقل وجوبا عند الاجتماع نحو مررت بزيد وهند الصالحين وبرجل وفرس صالحين والتغليب بالعقل جائز في جمع المذكر تقول مررت برجال وافراس سابقين ويمتنع سابقات واختيار اعند التفصيل تقول على التغليب مررت بعبيد وافراس سابقين وعلى عدمه سابقين وسابقات **الثالثة** اذا تعدد العامل فان اتحد عمله ومعناه ولفظه او جنسه جاز الاتباع مطلقا فتقول فيما اتحد عمله ومعناه ولفظه ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان وطلبت زيدا وطلبت عمرا الفاضلين ومررت بزيد ومررت بعمرو الكريمين وفيما اتحد معناه وعمله وجنسه جاء زيد واتى عمرو الظريفان وهذا زيد وذاك عمرو والعاقلان ورأيت زيدا وابصرت خالدا الشاعرين ووصف النفع الى خالد وسبق بالزيد الكاتبين وخص بعضهم ذلك بنعت فاعلي فعلين وحده سيبويه وليس بشيء وان عدم الاتحاد في المعنى والعمل واللفظ كجاء زيد ورأيت عمرا او في المعنى والعمل والجنس كهذا ناصر زيد وتحقق عمرا او في المعنى واللفظ كجاء زيد وضربت عمرا او في العمل واللفظ كهذا مولم زيد وموجع عمرا وجب القطع اما بالرفع على اضمار مبتدا او بالنصب على اضمار فعل لائق ويمتنع الاتباع لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في المنعوت هو العامل في النعت وهو الصحيح اما اذا اتحد العاملان معنى وعملا فلا لمحذور في الاتباع لان العاملين من جهة المعنى شيء واحد فتنزلا منزلة العامل الواحد عند الجمهور وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني تاكيدا للاول وان كان

العامل واحدا جاز الاتباع والقطع ان لم يختلف العمل نحو قام زيد وقعد عمرو العاقلان وان اختلف تعين
القطع سواء اختلفت النسبة الى المتبوعين من حيث المعنى نحو ضرب زيد عمرا العاقلان ام اتحدت نحو
خاصم زيد عمرا الظريفان هذا مذهب البصريين وقال الفراء يتبع الاخير عند الاتحاد والكسائي الاول
وابن سعدان ايهما شئت **الرابعة** يجوز الاتباع والقطع في نعت غير مبهم ان لم يكن مثلا ولا مؤكدا قال
يونس ولا اتباعا نحو الحمد لله الحميد اي هو واهله اثر الحطب اي اذم والمقيمين الصلوة اي امدح والاسلام
الطف بعبدك المسكين اي ارحم على راي الجمهور ويجوز في نعت المبهم كمررت بهذا العالم والنعت الملتزم
ومثلوا الشعرى العبور والاولين مثل يا ايها الفقيه والمؤكد نحو الصين اثنين فلا يجوز فيها القطع
فان كان لنكرة اشترط في جواز القطع تاخره عن نعت اخر اختيارا كقول ابي امية الهذلي ويأوي الى نسوة عطل
وشعثا مراضيع فان لم يتاخر عن نعت اخر لم يجز القطع الا في الشعر وان تعددت النعوت لواحد
فان تعين مسماه بدونها اتبعت كلها او قطعت او اتبع بعض وقطع بعض بشرط تقديم المتبع كقولها
لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وافة الجزر النازلين بكل معترك والطيبون معاقد الازر
برفع النعتين ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وبالعكس **تنبيه** اذا قطع النعت خرج
عن كونه نعتا قال ابن هشام واطلاق النعت عليه حينئذ مجاز من باب اطلاق الشيء على ما كان عليه
الخامسة يجوز عطف النعوت متبعة كانت او مقطوعة قال ابو حيان ويختص بالواو نحو سبح اسم
ربك الاعلى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى والذي اخرج المرعى ولا يجوز بالفا الا اذا دلت على الحدث
واقع بعضها اثر بعض كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالايب اي الذي صبح فغنم فاب
وقال ابن عصفور اذا كانت النعوت مجتمعة على المنعوت نحو جاء الرجل لم يكن العطف الا بالواو او لا
جاز بجميع حروف العطف الا حتى وام **السادسة** تعدد النعت اما ان يكون لافادة شك او تنويع او نحوهما
فيجب تكريرها مفصولة بالواو نحو لابد من حسبة اما يسيرة واما عسيرة وكقوله من شجرة
مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية وقيل لا يجب التكرار **السابعة** يجوز حذف المنعوت بكثرة
ان علم وكان النعت صالحا لمباشرة العامل نحو والنا له الحديد ان اعمل سابغات اي دروعا
سابغات او بعض ما قبله من مجرور بمن نحو منا ظعن ومنا اقام اي فريق ظعن وفريق اقام
او في نحو ما في الناس الا شكر او كفر اي الا رجل شكر او رجل كفر فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع
الحذف غالبا الا في الضرورة ومن غير الغالب قوله تعالى ولقد جاءك من نبا المرسلين اي نبا
من نبا المرسلين بناء على ان من لا تزاد في الايجاب ولا تحمل على معرفة وان لم يكن بعض ما قبله
من مجرور بمن او في امتنع الحذف ايضا الا في الضرورة كقوله ترمي بكفي كان من ارمى البشر
بكفي رجل كان وجاز حذف النعت لقيامه مع العلم به كقوله تعالى ياخذ كل سفينة غصبا اي صالحة

بدليل

بدليل البدري كذلك وان تهبها الاخرى حياض كوفتها ستنبئها الان جئت بالحق اي الواضح والا الكفر يا بعضهم دلت
فلا يقيم لهم يوم القيامة وزنا اي نافعا **الثاني** من التوابع **المعطوف بالحرف** ويسمى عطف النسق بفتح السين
اي العطف الواقع في الكلام الوارد على نظام واحد وهو من قولهم ثغر نسق اذا كانت الاسنان مستوية ووجه
المناسبة ان توسط الحرف العاطف يجعل التابع والمتبوع مستويين باعتبار الاعراب وقصد النسبة
واما النسق باسكان السين فهو مصدر نسقت الكلام اذا عطفت بعضه على بعض كذا في الصحاح قال
بعض الائمة والتعبير بعطف النسق اصطلاح كوفي وهو المتداول والبصريون يعبرون عنه بالشركة
انتهى **فهو تابع** وهو كالجنس يشمل جميع التوابع وقوله **بواسطة الواو او الفا او ثم او حتى او ام**
او او بل او لا او لكن اخرج ما عدا المعطوف وكذا يرد التوكيد والنعت المقرونان بحرف العطف لان التبعية
ليست بواسطة الحرف بل هي حاصلة قبلهما وان لم يوجد حرف ولهذا قال بعضهم اطلاق العطف في هاتين
الصورتين اما اطلاق مجازي **تنبيه** عد المص حروف العطف تسعة باسقاط اما اما على المختار وبناء على
انها غير عاطفة كما سياتي بيانه في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى وليس منها ليس خلافا للكوفيين
ولا الا خلافا للاخفش والفراء ولا اي خلافا لصاحب المستوفي **فالواو** لمطلق الجمع بين المتعاطفين الواو
من غير دلالة على ترتيب ولا معية خلافا للفراء وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في
زعمهم انها تفيد الترتيب في الفعل **نحو جاء زيد وعمرو** يحتمل ان يكون قد حصل من كليهما في زمان واحد
وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو اولا فهذه ثلاث احتمالات عقلية لا دليل في الواو
على واحد منها وانما دلت على مطلق الاجتماع في الحكم ومن ثم يعطف بها الشيء على مصاحبه نحو فانجيناه
واصحاب السفينة وعلى سابقه نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم وعلى لاحقه نحو **جمعناكم والاولين** فهذه
ثلاث انواع وهي مختلفة في الكثرة والقلة فمجيئها للمصاحبة اكثر وللترتيب كثير وبعكسه قليل
فيكون عند الاحتمال والتجرد من القراين للمعية بارجحية وللتاخر برجحان وللتقديم بمرجوحية هذا
راي التسهيل وهو تحقيق الواقع لا مذهب ثالث كما في التصريح وغيره ونقل ابو حيان عن ان قول
ابن مالك كون الواو للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين
بل هو قول ثالث خارج عن القولين فيجب اطراحه **تنبيه** تنفرد الواو عن سائر حروف العطف بسبعة
عشر حكما احدها احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة الثاني اقترانها باما نحو اما شاكرا واما
كفورا الثالث اقترانها بلا ان سبقت بنفي ولم تقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو ولا يجوز فما قام زيد
ولا عمرو وكلاما اختصم زيد ولا عمرو واما غير المغضوب عليهم ولا الضالين لان غير بمعنى النفي وما يستوي الاعمى
والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات فلا الثانية
والرابعة والخامسة زائدة لامن اللبس الرابع اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله الخامس عطف المفرد

السببي على الاجنبي عند الاحتياج الى الربط كمررت برجل قائم زيد واخوه ومن ثم نحو زيد قائم عمرو وغلامه
ونحو [illegible] السادس عطف العقد على النيف نحو احد وعشرين السابع عطف الصفات
المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله بكيت وما بكا رجل حزين على ربعين مسلوب وبال الثامن
عطف ما حقه التثنية او الجمع كقول الفرزدق ان الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد وقول
ابي نواس اقمنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما له يوم الترحل خامس قال ابن هشام في المغني وهذا البيت
يسأل عنه اهل الادب فيقولون كم اقاموا والجواب ثمانية لان يوما الاخير رابع وقد وصفه بان يوم
الرحيل خامس له وحينئذ فيكون يوم الرحيل هو ثامن لها بالنسبة الى اليوم انتهى ونقل الدماميني عن
بعضهم انه انما نص على ان الاقامة كانت خمسة ايام التاسع عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو
ومن ذلك جلست بين زيد وعمرو ومن ثم قال الاصمعي في قول امرئ القيس بسقط اللوى بين الدخول فحومل الصواب
ان يقال بين الدخول وحومل واجيب بانه على حذف مضاف والتقدير بين اماكن الدخول فاماكن حومل فهو نظير
اختصم الزيدون فالعمرون قال ابن هشام وينبغي ان يكون في هذا الحكم ام المتصلة في نحو سواء علي اقمت ام قعدت
فانها عاطفة ما لا يستغنى عنه انتهى ولجواز الكسائي العطف في ذلك بالفاء وثم واو في الجمع وقال
الفراء انه يجوز بقول الخثعم عبد الله وزيد العاشر والحادي عشر عطف العام على الخاص وبالعكس
فالاول نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات والثاني نحو واذ اخذنا من
النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وشاركها في هذا الحكم الاخير حتى كان الناس حتى الانبياء وقدم
الحاج حتى المشاة فانها عاطفة خاصا على عام الثاني عشر عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل اخر يجمعهما
معنى واحد كقوله اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا اي وكحلن العيونا والجامع
بينهما التحسين وقوله تعالى والذين تبوؤوا الدار والايمان اي واعتقدوا الايمان والجامع بينهما اللزوم
ولا الفاء ولا [illegible] هذا التفصيل [illegible] التقدير [illegible] الثالث
عشر عطف الشيء على مرادفه نحو انما اشكو بثي وحزني الى الله اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة
ولا امتا وقوله والفى قولها كذبا ومينا وزعم ابن مالك ان ذلك يأتي في او ومنه ومن يكسب خطيئة
او اثما قال ابن هشام في شرح بانت سعاد وفيه نظر لامكان ان يراد بالخطيئة ما وقع خطأ وبالاثم ما وقع
عمدا الرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله عليك ورحمة الله السلام الخامس عشر
عطف ما تضمنه الاول اذا كان المعطوف ذا مزية نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى السادس
عشر جواز فصلها من معطوفها بظرف او عديله نحو ومن خلفهم سدا السابع عشر جواز حذفها ان امن
اللبس كقوله كيف اصبحت كيف امسيت مما يغرس الود في فؤاد الكريم اي وكيف امسيت كذا قاله
[illegible] الفارسي [illegible] ابو الحسن [illegible] على اضمار [illegible]

الفاء وثم

بعد الاضطراب والفاء للجمع والتعقيب والترتيب وسيأتي الكلام عليها في المفردات وثم وقيل فم
بابدال الثاء فاء كقولهم في جدث جدف [illegible] بامكانها ساكنة ومفتوحة [illegible] فيعطف الجمل للجمع
والترتيب والمهلة وفي كل خلاف اما الجمع فزعم الاخفش والكوفيون انه قد يتخلف بان تقع ثم موقع الواو
[illegible] وجعلوا منه قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم
وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم وقوله [illegible] اذا اصبحت اصبحت [illegible]
اصبحت غاديا وخرجت الاية على حذف الجواب اي نجوا الى الله واستغفروه ثم تاب عليهم والبيت على
زيادة الفاء وتعنيف الزيادة [illegible] ثم لانه قد عهدت زيادتها بخلاف ثم واما الترتيب والمهلة فخالف
قوم في اقتضائها اياهما تمسكا بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبدأ خلق
الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه واني لغفار
لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى اذ الاهتداء سابق على ذلك وقوله تعالى ذلكم وصاكم به لعلكم
تتقون ثم آتينا موسى الكتاب وقول الشاعر ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده واجيب
عن الكل بان ثم فيها لترتيب الاخبار لا لترتيب الحكم قال ابن هشام وغيره هذا الجواب لا ينفع منه لانه يصح الترتيب
فقط لا المهلة اذ لا تراخي بين الاخبارين والجواب الصحيح انها في الاية الاولى ان العطف على مقدر اي
من نفس واحدة انشاها ثم جعل منها زوجها وفي الثانية ان سواه عطف على الجملة الاولى لا الثانية
وفي الثالثة ان المراد ثم دام على الهداية لان الغفران موقوف على العاقبة وفي الرابعة ان ثم عطف على
ما تقدم قبل شطر السورة من قوله [illegible] وفي البيت ان المراد ان الجد اتاه السؤدد
من قبل الاب والاب من قبل الابن كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري
ولكن منه شيبان وكم اب قد علا بابن ذرى حسب كما علت برسول الله عدنان تنبيه قد تقع
ثم موقع الفاء فتكون للجمع والترتيب بلا مهلة كقوله كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب ثم
اضطرب اذ الهز متى جرى في انابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله غير واحد وقال بعضهم
والظاهر انه لا ترتيب فيها ايضا لان الاضطراب والجري يقعان في زمان واحد واجيب بان الترتيب
يحصل في [illegible] لطيفة وحتى للجمع مع الغاية بان يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة او نقصان
بقطع الحكم عنده والتدريج هنا بان ينقضي ما قبلها شيئا فشيئا الى ان يبلغ الغاية ولهذا وجب
ان يكون المعطوف بها جزءا من المعطوف عليه او كجزء كما سيأتي بيانه في حتى في المفردات ان شاء
الله تعالى تنبيهات الاول لا تعطف حتى الجمل لان شرط معطوفها ان يكون جزءا مما قبلها او كجزء منه
ولا يتأتى ذلك الا في المفردات هذا هو الصحيح وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس سريت بهم حتى
تكل مطيهم [illegible] فيمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت بهم قال ابن هشام في المغني الثاني

حتى

اذ العطف بحتى على المجرور قال ابن عصفور ويرجح اعادة الجار فرقا بينها وبين الجارة نحو مررت بالقوم
حتى بزيد وقال ابن الخباز يجب ذلك وفصل ابن مالك فقال ان لم يتعين للعطف وجبت الاعادة
نحو اعتكفت في الشهر حتى في اخره وان تعين لم تجب نحو عجبت من القوم حتى بنيهم وقوله
جود يمناك فاض في الخلق حتى بائس دان بالاساءة دينا قال ابن هشام وهو حسن وجزم بنحو الجامع
ورده ابو حيان وقال في المثال هي جارة وفي البيت محتملة الثالث العطف بحتى قليل واهل الكوفة
ينكرونه البتة ويحملون نحو جاء القوم حتى ابوك ورأيت القوم حتى اباك ومررت بالقوم حتى ابيك على ان
حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل وام نوعان متصلة ومنفصلة وسيأتي بيانها
على ان العاطفة انما هي المتصلة واما المنقطعة فهي حرف ابتداء كبل وتختص بالجمل فلا تعطف المفرد
واما قولهم انها لابل ام شاء وعن ابن مالك اجماع النحويين فقال انها تعطف المفردات وحمل قولهم انها
لابل ام شاء على ظاهره واستدل بقول بعضهم ان هنا لابلا ام شاء بالنصب قال ابن هشام فان صحت
روايته فالاولى ان يقدر ام اراه شاء وذهب ابن جني الى ان المنقطعة للعطف ايضا
وهو ظاهر كلام المصنف في حديثه المفردات كما سيتبين ان شاء الله تعالى واو ترد لمعان احدها الشك
من المتكلم نحو قالوا لبثنا يوما او بعض يوم الثاني الابهام على السامع نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في او
ضلال مبين وقول الشاعر نحن او انتم الاولى الفوا الحق فبعدا للظالمين وسحقا الثالث التخيير بين
المتعاطفين بان يمتنع الجمع بينهما نحو تزوج هندا او اختها الرابع الاباحة بان لا يمتنع الجمع نحو جالس
العلماء او الزهاد الخامس الجمع المطلق كالواو نحو قوله جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه
موسى على قدر السادس الاضراب كبل نحو وارسلناه الى مائة الف او يزيدون قال الرضي وانما جاز ذلك
في كلامه تعالى لانه اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء على ما يحزر الناس مع كونه تعالى عالما بانهم يزيدون
ثم انه تعالى اخبر بالتحقيق مضربا عما يغلط فيه اي ارسلناه الى جماعة يحزرهم الناس مائة الف وهم
كانوا ازيد على ذلك السابع التقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف ذكره ابن مالك في بعض كتبه وعدل
عنه في بعضها فقال الثامن التفريق المجرد من الشك والابهام والتخيير واما هذه الثلاثة فان مع كل منها
تفريقا مصحوبا بغيره ومثل بنحو ان يكن غنيا او فقيرا وقالوا كونوا هودا او نصارى قال وهذا
اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم اجود نحو الكلمة
اسم وفعل وحرف وقوله كما الناس مجروم عليه وجارم ومن مجيبه بانعم فقالوا لنا ثنتان لا بد
منهما صدور رماح اشرعت او سلاسل انتهى وعبر عنه ابن مالك بالتفصيل ومثله
بقوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى وقالوا ساحر او مجنون اذ المعنى وقالت اليهود كونوا هودا
وقالت النصارى كونوا نصارى وقال بعضهم ساحر وقال بعضهم مجنون فاو فيهما للتفصيل الاجمال

فقالوا

فقالوا التنبيهات الاول لم يذكر المصنف من هذه المعاني الا ان او هي لاحد الشيئين او الاشياء
قال ابن هشام وهو التحقيق وقد تخرج الى معنى بل والى معنى الواو واما بقية المعاني فمستفادة من القرائن
الثاني قال ابو البقاء او في النهي نقيضه او في الاباحة فيجب اجتناب الامرين كقوله تعالى ولا تطع منهم اثما
او كفورا فلا يجوز فعل احدهما فلو جمع بينهما كان فعلا للمنهي عنه مرتين لان كل واحد منهما احدهما
وقال غيره او في مثل هذا بمعنى الواو تفيد الجمع وقال ابن الحاجب بل هي على معناها وهو احد الشيئين
وانما جاء التعميم من النهي الذي فيه معنى النفي والنكرة في سياق النفي للعموم لان المعنى قبل وجود النهي
تطيع اثما او كفورا اي واحدا منهما فاذا جاء النهي ورد على ما كان ثابتا في المعنى فيصير المعنى ولا تطع
واحدا منهما فالتعميم فيهما من جهة النهي الداخل وهي على بابها قال وهو معنى دقيق وبل للاضراب بل
وسيأتي الكلام عليها في حديثه المفردات ولا لنفي حكم ما بعدها عما قبلها والعطف بها ثلاثة لا
شروط احدها ان يتقدمها اثبات نحو جاء زيد لا عمرو او امر نحو اضرب زيدا لا عمرا او نداء نحو يا ابن
اخي لا ابن عمي وزعم ابن سعدان ان هذا ليس من كلامهم قال ابو حيان وهذا شهادة على نفي وقد
ذكر ذلك سيبويه في كتابه والظن به انه لم يذكره الا وهو مسموع انتهى وهذا الشرط يعلم من معنى
لا الثاني ان لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست
عاطفة واذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا لتاكيد النفي الثالث ان يتعاند متعاطفاها
فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لانه يصدق على زيد اسم الرجل بخلاف جاءني رجل لا امرأة ونص على هذا
الشرط السهيلي في نتائج الفكر والابدي في شرح الجزولية وتبعهما الشيخ ابو حيان وقال ابن هشام
وهو حق ولا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي خلافا للزجاجي اجاز يقوم زيد لا عمرو ومنع
قام زيد لا عمرو ويرده قوله علم نفعك لا كدك وقول امرئ القيس كان دثارا حلقت بلبونه
عقاب تنوفى لا عقاب القواعل دثار اسم راع وتنوفى ثنية والقواعل جبال صغار ولكن لتقرير لكن
حكم ما قبلها واثبات نقيضه لما بعدها نحو ما جاء زيد لكن عمرو ولا تهن زيدا لكن عمرا فيستفاد من
ذلك تقرير عدم مجيء زيد والنهي عن الاهانة واثبات المجيء والامر بالاهانة لعمرو وللعطف بها
ثلاثة شروط ايضا احدها ان يتقدمها نفي او نهي كما مر فان قلت قام زيد ثم جئت بلكن جعلتها
حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يقم الثاني ان لا تقترن بالواو قال الفارسي واكثر النحويين
فان اقترنت بها نحو ما قام زيد ولكن عمرو فغير عاطفة واختلف فقال يونس ان لكن غير عاطفة والواو
عاطفة مفردا على مفرد الثاني لابن مالك ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها
على جملة صرح بجميعها قال فالتقدير في نحو ما قام زيد ولكن عمرو ولكن قام عمرو وفي ولكن رسول
الله ولكن كان رسول الله وعلة ذلك ان الواو لا تعطف مفردا على مفرد مخالف له في الايجاب

والسبب تخلف الجملتين المتعاطفتين يجوز تخالفهما فيه نحو قام زيد ولم يقم عمرو والثالث لابن عصفور ان
لكن عاطفة والواو استئنافية لانه قد قال وعليه ينبغي ان يحمل مذهب سيبويه الرابع لابن كيسان ان لكن عاطفة
والواو استئنافية غير لانه في الثالث ان يليها مفرد فان وليها جملة فان حرف ابتداء لمجرد افادة الاستدراك وليست
عاطفة ويجوز ان تستعمل بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها كقول زهير ان ابن ورقاء لا
تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر وزعم ابن ابي الربيع انها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة
على جملة وانه ظاهر قول سيبويه **تنبيه** ذهب يونس الى ان لكن لا تستعمل مثل العطف في الايجاب وانها
العاطفة كما قال وربما يوجد في كتب النحويين من نحو قام سعد لكن سعيد فمن كلامهم لا من كلام
العرب ولذلك لم يمثل سيبويه في امثلة العطف الا ببل لكن وهذا من شواهد عدله وكمال امانته لانه
يجيز العطف بها غير مسبوقة بالواو ونحوه لم يمثل به لئلا يعتقد انه مما استعملته العرب انتهى بمعناه وابن
مالك على ذلك الا انه جعل العطف من قبيل عطف الجمل كما تقدم بيانه وعلمه وفي قوله ان سيبويه يجيز
العطف بها غير مسبوقة بالواو نظر يعلم مما تقدم من ما حمل عليه ابن عصفور كلام سيبويه **وقد يعطف
الفعل** الماضي والمضارع **على اسم مشابه له** في المعنى كقوله تعالى فالمغيرات صبحا فاثرن به نقعا وقوله صافات
ويقبضن فعطف في الاولى اثرن وهو فعل ماض على المغيرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لانه
في تأويل اللاتي اغرن وعطف في الثانية يقبضن وهو مضارع على صافات لانها في معنى يصففن
مثل والذي حسن ذلك تأويل اثرن بمثيرات ويقبضن بقابضات **او بالعكس** اي يعطف الاسم المشابه
للفعل في المعنى على الفعل الماضي او المضارع كقوله يا رب بيضاء من العواهج ام صبي قد حبا او دارج
فعطف دارج على حبا وهو ماض اي الذي يدرج يدرج او حبا يحبو والعواهج جمع عوهج وهي
في الاصل الطويلة العنق من الظبي والنوق والمراد بها هنا المراة التامة الخلق وعلى الاعراب بعشيها
فقد تبايا؟ بقصده في اسوقها وجائز فعطف جائز على يقصد وهو مضارع لتأول جائز بيجوز او يقصد
بقاصد وجعل من ذلك ابن مالك قوله تعالى يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي وقدر الزمخشري
عطف مخرج على فالق في الاية الصبح وكل منهما مرجحان يرجح قول ابن مالك سلامته من الفصل بين المتعاطفين
بجملة وفي ذكر الشيء مقابله ويرجح قول الزمخشري عدم التأويل والتوافق بين نوعي المتعاطفين **تنبيه**
قال بعضهم في نظير هذا الموضع انتفى انتصار؟ في جواز تخالف المعطوف والمعطوف عليه على ما ذكر و
غير ذلك من تخالفهما لا يجوز كعطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس وعطف الخبر على الانشاء
وبالعكس انتهى وفي انتصاره على ذلك نظر لان عطف الاسمية على الفعلية وعكسه فيه ثلاثة اقوال
تقدم الكلام عليها في باب الاشتغال واما عطف الخبر على الانشاء وعكسه فقال في المغني منعه البيانيون
وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين

انظر عطف الخبر على الانشاء وعكسه

والجاز

واجازه الصفار وجماعة انتهى قال البدر الدماميني في الحفظ؟ وحاول الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح
التلخيص التوفيق بين كلام النحاة والبيانيين فقال ما حاصله ان البيانيين متفقون على منعه وظاهر كلام
كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين لانه عند من جوزه يجوز لغة ولا يحسن بلاغة انتهى وما
اختلف في جوازه من تخالف المتعاطفين عطف الماضي على المضارع وبالعكس فمنعه الجمهور الا اذا اتفقا
زمانا كقوله تعالى يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار وقوله تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من
ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا واجازه الرضي مطلقا قال الجمهور لم يقع نية؟
ولا يقع هذا وبالعكس وهو ظاهر عبارة ابن مالك في الخلاصة وهو الحق بان مثل الامثلة المذكورة
ليست من عطف الفعل على الفعل بل من عطف جملة على جملة قلت اجيب بانه لما كان الغرض لهما في عطف
الفعل لاتحاد فاعل الفعلين صح كونهما من عطف الفعل **ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل
بارزا** كان **او مستترا** لانه لما كان كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى
من حيث انه فاعل وهو كالجزء من الفعل فاذا عطف عليه كان كالعطف على بعض حروف الكلمة كرهوا
العطف عليه فلم يستحسنوه **الا مع الفصل** بينه وبين تابعه بتوكيده **بالضمير المنفصل** ليكون كانه
معطوف عليه في الصورة وان كان العطف في الحقيقة على المتصل **او مع فاصل ما** اي فاصل كان **او
مع توسط لا النافية بين العاطف والمعطوف** فيكتفي بذلك عن الفصل بين المتعاطفين
ولم يلتزموا التأكيد مع ذلك للطول الذي يكسبه سورة العطف ومثل الثلاثة ناظرا على ترتيب اللف
فقال **نحو جئت انا وزيد** فزيد معطوف على التاء وهو ضمير رفع متصل بارز وحسن العطف
للفصل بينهما بالضمير المنفصل ونحو اسكن انت وزوجك الجنة ومثله الفصل بتوكيده بغير الضمير
كقوله فذعرتم اجمعون ومن يليكم برؤيتنا وكنا الظافرينا **ونحو** قوله تعالى **يدخلونها ومن صلح**
فمن صلح معطوف على الواو في يدخلونها وحسن لوجود الفاصل بينهما وهو الهاء **و**قوله تعالى **ما اشركنا
ولا آباؤنا** فآباؤنا معطوف على نا وحسن لتوسط لا بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو
آباؤنا ومما لا يحسن ما رواه البخاري في صحيحه من قوله صلى الله عليه وسلم كنت وابو بكر وعمر وفعلت
مثل هو وزيد بالمعنى وقول بعضهم مررت برجل سواء والعدم فسواء صفة لرجل وهو بمعنى مستو وفيه
ضمير مستتر يعود على رجل والعدم معطوف على ضميره ولا يقاس على هذا خلافا للكوفيين انتهى ملخصا وقيد
المسئلة بالضمير لان العطف على الظاهر بظاهر او ضمير جائز بدون فاصل وبالمتصل لان المنفصل
مرفوعا كان او منصوبا كالظاهر في جواز العطف عليه كما ذكر نحو اياك والاسد وبالمرفوع لان المتصل
المنصوب يحسن العطف عليه وان لم يفصل لانه لا ينزل منزلة الجزء كالمرفوع نعم عطف عليه الظاهر
نحو جمعناكم والاولين والمضمر نحو ليشتمنني واياك كما يعطف على الظاهر كذلك نحو ان يليني بك …

نحو ايانك ومنع الابدي في اللمع لامكان الاتصال نحو ايتك ويذا ويعود قوله تعالى ولقد وصينا
الذين اوتوا الكتاب من قبلكم واياكم هذه تتمة لما ذكره من احكام العطف ويعاد الخافض وجوبا
حرفا كان او اسما على المعطوف على ضمير مجرور نحو مررت بك وبزيد ومنه قوله تعالى نعبد الهك واله
ابائك وانما وجب ذلك لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل
ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف
عليه ان يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة ومن ثم لم يجز العطف الضمير على المجرور الا باعادة الجار
ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل حتى يؤكد به اولا ثم يعطف
عليه كما على المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة الخافض ولا يعاد الخافض الاسمي الا اذا ثبت انه لم يجلب
الا لهذا الغرض وانه لا معنى له كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هنا بينان بين بالنسبة
الى زيد وحده وبين اخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان البين لا يقتضي طرفين فعرفنا ان تكرير الثاني
لهذا الغرض فقط فان التبس نحو جاء غلام يعمل وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما
لم يجز لما يجب له ما استقر في الرد على المقصود وقال الرضي رحمه الله تعالى ووجوب اعادة الخافض في ذلك
مذهب البصريين وذهب الجرمي والزيادي الى عدم وجوبه ان اكد الضمير بالمنفصل نحو مررت بك انت
وزيد والقران اكد بالظاهر نحو مررت بك نفسك وزيد وهو مع ما افتقد القياس ليس بمسموع
وذهب الكوفيون ويونس والاخفش الى عدم وجوب ذلك مطلقا ووافقهم ابو علي الشلوبين وتبعه
ابن مالك وابو حيان وجرى عليه ابن هشام في بعض كتبه لثبوت ذلك في فصيح الكلام قال ابن مالك
في الخلاصة وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا وليس عندي لازما اذ قد اتى
في النظم والنثر الصحيح مثبتا وقال في شرح الكافية من مؤيدات الجواز قوله تعالى وصد عن سبيل الله
وكفر به والمسجد الحرام بجر المسجد بالعطف على الهاء لا بالعطف على سبيل لاستلزامه الفصل بالاجنبي
بين جزئي الصلة وقد وقع في هذا المحذور وحمل ابا علي الشلوبين على موافقة الكوفيين في هذه المسئلة
وقد غفل الزمخشري وغيره عن هذا ومن مؤيدات الجواز ايضا قراءة حمزة واتقوا الله الذي تساءلون به
والارحام بخفض الارحام وهي ايضا قراءة ابن عباس والحسن البصري ومجاهد وقتادة والنخعي والاعمش
ويحيى بن وثاب وابي رزين ومثل هذه القراءة قول بعض العرب ما فيها غيره وفرسه بجر فرسه
وعليه ما انشده سيبويه من قول الشاعر • فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا • فاذهب فما بك والايام من عجب
انتهى وقال الشيخ في شرح الخلاصة لا يبعد ان يقال في هذه المسئلة ان العطف على الضمير المجرور بدون
اعادة الخافض غير جائز في القياس وجائز ومسموع في السماع محمولا على شذوذ امثال المجاز كما في ضمير مرفوع
اجري نحو ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة وكقولهم امر يقيض فلانا لا اسالت نطاح وقولهم بكم درهم

اشتراط

اشتراط ثبوت على اجماع سيبويه من ان الجر فيه بعدكم باضمار من لا بالاضافة انتهى تنبيهات
الاول محل الخلاف اذا كان المعطوف على الضمير المجرور ظاهرا فان كان ضميرا نحو مررت بك وبه
وجب اعادة الخافض اتفاقا الثاني يستثنى من القاعدة المذكورة مسئلة لا يجب فيها اعادة الخافض
قال السيد البليدي ما يستنبط في المنهل لنا ما يمكن ان يجعل لغزا فيقال اي صورة يجوز العطف فيها على الضمير
المخفوض من غير اعادة الخافض لفظا ما لا سعة باجماع ومثال لها تشاجر زيد وعمرو بينهما وانه
يجعل النصف للجار من ان ذات مطوية الاخلاف كما مر الثالث قيل ينبغي ان يقيد العطف على الضمير
المجرور بان يكون الجر غير مختص بالضمير احترازا من لولا على مذهب سيبويه فانه لا يجوز عطف
ظاهر على مجرورها نحو لولاك وزيد فلو عطفت على توهم انك نطقت بضمير الرفع ففي جوازه نظر
اللامع في شرح التسهيل وفي المغني لابن هشام عند الكلام على اشتراط الاضمار في بعض المعمولات
من الوهم قول بعضهم في لولاي وموسى ان موسى محتمل الجر وهذا خطأ لانه لا يعطف على الضمير
المجرور الا باعادة الجار ولان لولا لا تجر الظاهر فلو اعيدت لم تعمل الجر فكيف ولم تعد وهذه مسئلة
نحاجي بها فيقال ضمير مجرور لا يصح ان يعطف عليه اسم مجرور اعدت الجار ام لم تعد وفي المجرور
لانه يصح ان يعطف عليه اسم مرفوع لان لولا لا حكم لها بحكم الحروف الزائدة والزائد لا يصح في كونها الا
نحوها عن العوامل اللفظية فكذا ما اشبه الزائد ولا يعطف على معمولي عاملين مختلفين على
القول المشهور من سبعة اقوال في جميع الصور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار
زيدا والحجرة عمرا اي في صورة تقديم المجرور في المعطوف عليه والخبر المرفوع او المنصوب
والاتيان بالمعطوف على ذلك الترتيب فان العطف على معمولي عاملين مختلفين جائز في
هذه الصورة فقط وهو رأي الاعلم وابن الحاجب وعزي الى الاكثرين وعلل الاعلم الجواز باستواء
اخر الكلام واوله في تقديم الخبرين على المخبر عنهما حتى لو لم يستو اخر الكلام واوله نحو في الدار
والحجرة عمرو لم يجز قال الرضي وعليه يحمل نحو قولنا تخرج على الدار وعمرو الحجرة وان تبدأ اخرج بكرا
اخره لا استواء اول الكلام واخره وهو لا يجيزه وعلله ابن الحاجب بان الذي ثبت في كلامهم وجد
بالاستقراء من العطف على معمولي عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر
عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان الجواز
في صورة معينة لا يتعدى بها لم يقس عليها انتهى ولم يذهب الى ما الزم الاعلم من تجويز الصورتين
المذكورتين لكنه يبقى الاشكال عليه في علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها والا كان
العطف على معمولي عاملين مختلفين خلاف الاصل فهلا ذكر لها ما ذكر لها المانعون مطلقا
لا يكون محكما القول الثاني الجواز مطلقا حكاه الفارسي عن جماعة وابن الحاجب عن الفراء وشكوا

بقوله تعالى ان في السموات والارض لايات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من دابة ايات لقوم يوقنون
واختلاف الليل والنهار وما انزل الله من السماء من رزق فاحيى به الارض بعد موتها وتصريف
الرياح ايات لقوم يعقلون فايات الاولى منصوبة اجماعا لانها اسم ان والثانية والثالثة قراهما حمزة
والكسائي بالنصب والباقون بالرفع والتمسك بالقراءتين في ايات الثالثة اما الرفع فعلى نيابة الواو عن
الابتداء وفي واما النصب فعلى نيابتها مناب ان وفي ومن ذلك قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرا ونار توقد
في الليل نارا اي امام الواو مقام كل وتحسبين ونقول ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة بنيابتها مناب
كل وما وهذا كله انه لا يدل على المطلوب بجملته فانهم لم يفرقوا بين تقدم المجرور وتأخره والاية في
والمثل المجرور فيها متقدم الثالث المنع مطلقا وهو قول سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام
وجماعة من متقدمي البصريين وصحح ابن مالك وعلله بان العاطف نائب عن العامل وهو ضعيف
من جهة حرفيته ومن جهة نيابته فلم يقو ان يقوم مقام عاملين وتاولوا ما اوهم الجواز فقالوا الاية
بتقدير في ان العطف لها وانما نائب مناب عامل واحد وهو الابتداء او ان بانتصاب ايات على التوكيد
للاولى ورفعها على تقدير هي ايات وعليهما فليست في تقديره فقالوا البيت والمثل باضمار
الجار اي وكل نار ولا كل سوداء تمرة وكذا يضمرون الجار في كل صورة توهم الجواز
قال ابن هشام ومما يشكل على مذهب سيبويه ومن قال بقوله قوله هون عليك فان الامور
بكف الاله مقاديرها فليس باتيك منهيها ولا قاصر عنك مامورها لان قاصرا عطف على مجرور
الباء فان كان مامورها عطفا على مرفوع ليس لزم العطف على معمولي عاملين وان كان فاعلا بقاصر
لزم عدم الارتباط بالخبر اذ التقدير حينئذ فليس منهيها بقاصر عنك مامورها وقد اجيب
بالثاني وانما كان الضمير في مامورها عائدا الى الامور كان كالعائد على المنهيات لدخولها في الامور
الرابع الجواز ان كان احد العاملين جارا حرفا او اسما سواء تقدم المجرور او المعطوف نحو في الدار زيد
والحجرة عمرو ولم تاخر نحو في الدار زيد وعمرو الحجرة الخامس الجواز ان تقدم المجرور والمعطوف سواء تقدم
في المعطوف عليه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ام لا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو بخلاف ما اذا تأخر نحو
في الدار زيد وعمرو الحجرة وهو قول الاخفش والكسائي والفراء والزجاج السادس الجواز ان كان احد
العوامل اللفظية والمنع فيما عدا اللفظية هي الابتداء يجوز نحو زيد في الدار والقصر بكر لان
الابتداء رافع لزيد ولبكر فكان العطف على معمولي عامل واحد ويمتنع ان في الدار زيدا والحجرة عمرو وهو قول
ابن طلحة السابع الجواز في غير اللفظية وفي اللفظية الزائدة لانه عارض والحكم للاول نحو ليس زيد
بعالم ولا خارج اخوه وما شئت من ... ولا اما يمتنع في اللفظية المؤثرة لفظا ومعنى
وهذا قول ابن الطراوة وخرج بتقييد المسئلة بمعمولي عاملين العطف على معمولي عامل واحد

معمولي اكثر من عاملين قال ابن هشام وغيره اجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب
وعمرا جالس وعلى معمولات عامل نحو اعلم زيد عمرا بكرا جالسا وابو بكر خالدا سعيدا منطلقا وعلى منع العطف
على معمولي اكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر الثالث من التوابع التاكيد
بالضمة وبابدالها الفاء على القياس في نحو ... فيقال التوكيد ايضا وهو الافصح وهو تابع وهذا كالجنس
يشمل جميع التوابع يفيد تقرير متبوعه اي تقريره مفهومه ومدلوله او يقرر شمول الحكم لافراده اي
افراد المتبوع ومعنى التقرير هنا ان يكون مفهوم التاكيد ومؤداه ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع
يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد
وكذا كان معنى الشمول الذي في كلهم مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم اذ لا بد ان يكون القوم شائعا
في الجماعة بعينه فيكون حقيقة في مجموعهم ثم ان التاكيد يقرر ما ثبت في المتبوع ودل عليه اي يجعله
مستقرا محققا بحيث لا يظن به غيره وبهذا اخرج ما عدا المحدود من التوابع اما النعت غير التوكيدي
والعطف بالحرف فظاهر واما النعت التوكيدي نحو نفخة واحدة فانه واحدة وان افادت تقرير مفهوم المتبوع
وهو الوحدة لكن هذه الافادة ليست بالوضع فان النعت انما وضع للدلالة على معنى في متبوعه واما
عطف البيان فليس حينئذ معه دلالة عليه بلفظ المتبوع فزيد من نحو جاءني العالم زيد لا دلالة للعالم
عليه بل بدال البعض متبوعه دال عليه ... مع بدل الاشتمال نحو اقسم بالله ابو حفص عمر اذ لو ... ما
ليس هناك من سمي بابي حفص الا اثنان او ثلاثة كذا قيل ... ولا دلالة للمتبوع عليه في هذا الاسم نظرا الى
ولا دلالة عليه انما استفيدت من خارج وهو علم المخاطب او السامع بوضع هذه الكنية لمسمى هذا
الاسم والا فابو حفص مثلا لا يدل على عمر من حيث هو متبوع واما البدل فمتبوعه غير مقصود فلا
يكون تقريره مقصودا وقد علم ان البدل تقرير بمعنى انه لتقرير ما صدق البدل عليه الا التقرير المتبوع
من حيث هو متبوع تنبيه قوله او شمول الحكم لافراده ليس لاخصائه بعض شق البيان فائدة التوكيد
تقرير المتبوع جعله مقررا اي يرفع ظن السامع بان المتكلم غفل عن سماع اللفظ او بان الدعى كونه ذكر
المتبوع غلطا او كونه بمعناه المجازي سواء كان مفسرا او مضافا اليه ويقرر شمول الحكم لافراده وجعله
مقررا اي يدفع ظن السامع بان المراد هو ان الحكم انما هو على بعض افراد المتبوع وحكم على الكل تجوزا لعدم
الاعتداد بمن لم يجئ منهم فاذا اكد زال توهم المجاز وثبتت الحقيقة وسياتي بيان ما يدفع به كل من
هذه التوهمات من الفاظ التوكيد ولا يخفى ان قوله يفيد تقرير المتبوع يغني عن ذكر الشمول لظهور ان
القوم كلهم يفيد تقرير المتبوع بان المراد هم كون المراد بالقوم بعضهم فذكره انما هو زيادة توضيح وهو
اي التاكيد اما لفظي وهو اي التاكيد اللفظي اللفظ المكرر بعينه نحو جاءني زيد زيد او موافقه في المعنى
نحو ... واسكن انت وزوجك ... فلم يكن له ... الاولين

لذ بين الكلام لفظا وتقويته معنى نحو حسن بسن وشيطان ليطان ويجب التاكيد اللفظي عند ارادة
المتكلم دفع ضرر غفلة السامع وظنه به الغلط ولا يجدي ههنا التاكيد المعنوي لانك لو قلت ضرب
زيد نفسه وخاطر ببالك انه ظن انك قلت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به
الغفلة عن سماع لفظ زيد فيجب ايضا عند ارادة دفع ظن السامع به التجوز في المنسوب نحو زيد
قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان المراد بالقتل الضرب الشديد واما عند ارادة دفع ظنه به التجوز في
المنسوب اليه فيجزي اللفظي نحو ضرب زيد زيد ويجزي ايضا المعنوي كما سياتي
تنبيهات الاول التاكيد اللفظي يجري في الاسم ظاهرا كان او مضمرا كما تقدم والا امثلته وفي الفعل باعادة
لفظه نحو قام قام زيد وجملة نحو صحت سكت ويجري في الحرف كذلك نحو نعم نعم. وقوله: ابا حيوان
كانت ابحث عاش. وفي الجملة كقوله: ايا من لست اقلاه. ولا في البعد انساه. لك الله على ذاك لك
لك الله. فان كان المؤكد ضميرا متصلا او حرفا غير جواب لم يعد اطباقا الا مع ما دخل عليه نحو مررت
اكرمتك اكرمتك مررت بك بك ان زيدا ان زيدا قائم او ان زيدا انه قائم او مفصولا بفاصل ما
ولو حرف عطف او وقف كقوله ليت شعري هل ثم هل اتينهم. وقوله: لا ينسك الاسى تاسيا فما
ما من حمام احد معتصما. ولا يجوز اعادته وحده دون متصل الا ضرورة كقوله: فلا والله لا يلفى لما بي ولا
للما بهم ابدا دواء. واجاز الزمخشري وابن هشام والشيخ خالد ان ان زيدا قائم قال ابن مالك وهو مردود
لعدم امام يستند اليه او سماع يعتمد عليه ولا حجة في قوله: ان ان الكريم يحلم ما لم يرين من اجاره قد
ضيما فانه من الضرورات اما الحرف الجوابي فيعاد وحده نحو لا لا نعم نعم. والكثير اعادة الجار مع الظاهر
او الضمير نحو مررت بزيد بزيد وقوله تعالى ففي الجنة خالدين فيها ففي رحمة الله هم فيها خالدون والاكثر
اقتران الجملة المؤكدة بعاطف وهو ثم خاصة كما في الاولى ذلك نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون وقد يا
بدونه نحو قوله صلى الله عليه وسلم والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا ويجب ترك العاطف
عند ايهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم ان الضرب وقع مرتين
ويلزم انفصال احدهما عن الاخرى والغرض انه لم يقع الا مرة واحدة فان قلت اذا قرن المؤكد بالعاطف فهل
يكون تاكيدا او عطف نسق قلت الخضري على انه عطف نسق وان افاد التوكيد وزعم ابن مالك انه توكيد
لفظي اغتفر فيه الفصل بالعاطف كذا قال ابن عادل في تفسيره واقول الصواب ما ذهب اليه ابن مالك
فان العطف في ذلك نظير العطف في الاوصاف المتعددة ومعلوم ان اطلاق العطف عليها مجاز فيكون
هنا كذلك وان كان المؤكد اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا منصوبا او مرفوعا منكرا بحسب الارادة بلا شرط نحو
وقوله صلعم ايما امراة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها باطل باطل باطل. وقوله: واياك اياك المراء فانه
الى الشر دعاء وللشر جالب وان كان ضميرا مرفوعا منفصلا جاز ان يؤكد به كل ضمير متصل مرفوعا

كان

كان او منصوبا او مجرورا مع طبقه في التكلم والافراد والتذكير واضدادها كقمت انا واكرمتك انا ومررت بك انت
وضربته هو ومررت بك انت وبه هو وهكذا واجاز بعضهم توكيد المنفصل بالاشارة وجعل منه ثم انتم
هؤلاء. **الثاني** لا يزيد تكرار اللفظي في التوكيد على ثلاث مرات قال الشيخ عز الدين عبد السلام اتفق الادباء
على ان التاكيد في لسان العرب اذا وقع بالتكرار لا يزيد على ثلاث مرات قال واما قوله تعالى في سورة المرسلات
ويل يومئذ للمكذبين في جميع السورة فذلك ليس بتوكيد بل كل اية قيل فيها ويل يومئذ للمكذبين
في هذه السورة فالمراد المكذبين بما تقدم ذكره قبل هذا القول ثم يذكر الله معنى اخر ويقول ويل يومئذ
للمكذبين بهذا فلا يجتمعان على معنى واحد فلا تاكيد وكذلك فباي الاء ربكما تكذبان في سورة
الرحمن. **او معنوي** هذا قسيم قوله اما اللفظي وانما اخره وان كان هو المقدم في التراجم كما قال ابن عقيل
لطول الكلام فيه. **والفاظه** محصورة وهي **النفس والعين** ويكونان لدفع المتكلم ظن السامع به التجوز في
المنسوب اليه فانه اذا قيل قطع الامير اللص احتمل ان يكون باشر قطعه وهو المعنى الحقيقي وان يكون
امر بقطعه ونسب اليه لكونه سببا او امرا وهو المعنى المجازي فاذا قيل نفسه او عينه ارتفع ظن التجوز وثبتت
الحقيقة. **تنبيه** محل كون النفس والعين من الفاظ التوكيد اذا اريد بهما الحقيقة فلو اريد بالنفس
الدم وبالعين الجارحة المخصوصة نحو اريقت نفسه وطرفت زيد عينه لم يكونا من التوكيد بل
بدل بعض من كل وهو ظاهر. **ويطابقان المؤكد في غير المثنى** وهو المفرد والجمع **وهما** اي النفس و
العين **فيهما** اي في التثنية **كالجمع** يجمعان في توكيد الاثنين كما يجمعان في توكيد الجماعة **تقول**
جاء زيد نفسه او عينه وجاءت هند نفسها او عينها **والزيدان انفسهما** او اعينهما والهندان
انفسهما او اعينهما والزيدون انفسهم او اعينهم والهندات انفسهن او اعينهن. **تنبيهات**
الاول ما جزم به من وجوب جمع النفس والعين في توكيد الاثنين هو ما صرح به ابن مالك في التسهيل
وجزم به ابن هشام في القطر وصرح بعضهم بجواز الاوجه الثلاثة وبه جزم ابن هشام في شرح الشذور
قال اذا اكد المثنى بالنفس والعين ففيهما ثلاث لغات افصحها الجمع ويليها الافراد ودونها التثنية
وهي الاوجه الجائزة في قطعت رؤوس الكبشين انتهى وانما اختير الجمع على التثنية لكراهة اجتماع تثنيتين فيما هو
كالكلمة الواحدة واختير الجمع على الافراد لان التثنية جمع في المعنى وفي الجمع رد ما وقع في شرح ابن مالك
من امتناع تثنية النفس والعين في توكيد الاثنين نحو قام الزيدان نفساهما او عيناهما ووقع في الخارجية
قال الشيخ خالد غلط لم يقل به احد من النحويين انتهى وفي شرح الكافية للرضي وقد يقال نفساهما وعيناهما
على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب. **الثاني** مثل النفس والعين في جواز الاوجه الثلاثة ما اضيف
الى متضمنه وهو مثنى لفظا نحو قطعت رؤوس الكبشين واي رؤوسهما او معنى كقوله كفاعرين الاولاد عنه
عنين ابي كاسعين فاخر بن افواههما عند عربيهما فان مثل ذلك فيه الجمع والافراد والتثنية في كلا

نحو فقد صغت قلوبكما وقرا ابن مسعود والسارق والسارقة فاقطعوا ايمانهما ومن الافراد بحيث لهما
سوءاتهما ومن التثنية قراءة الجمهور سوآتهما وظاهر ابن مالك قياس الجمع واللفظ وايضا افهام المعنى وحض
الجمهور القياس بالجمع وقصروا الافراد على ما سمع وانما واتفق الجمهور على قياس الجمع كراهة اجتماع تثنيتين
مع فهم المعنى ولذلك شرطوا ان لا يكون لكل واحد من المضاف اليه الا شيء واحد لانه اذا كان اكثر التبس
فلا يجوز في قطعت اذني الزيدين الاثنان بالجمع ولا الافراد للالتباس **الثالث** لا تجمع النفس والعين
في التاكيد الا جمع قلة فلا يقال تؤكد بنفوس ولا عيون قال المرادي في شرح التسهيل وينبغي ان يقيد جمع القلة
بما افعل فان عينا جمع على اعيان ولا تؤكد به ولم يعترضه الدماميني بان في شرح العمدة لابن مالك وفي شرح
في شرح المفصل ونهاية ابن الخباز جواز اعيان في هذا الباب **الرابع** يجوز الجمع بين النفس والعين ويجب
تقديم النفس على الاصح كجاء زيد نفسه عينه خلافا لمن عكس فان النفس هي الذات حقيقة والعين
مستعارة لها عن الجارحة المخصوصة قاله بعض المتاخرين وفي استعارة العين للنفس نظر فتامل **الخامس**
يجوز ان تزاد الباء فيهما كجاء زيد بنفسه وبعينه ولا يجوز ذلك في غيرهما من الفاظ التوكيد فاذا جاز ابا جاءهم
فليس من التوكيد لان الباء لا تزاد وكانه بالضمير ولو كان تاكيدا لكانت الباء فيه زائدة وكان يصح اسقاطها
وكان ... غالب الباب بعد الضمير واجيب وانما هو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جميع على
حد قولهم ملس والملس والمعنى جاؤوا بجماعتهم وخرج بعضهم على ان الباء زائدة في الحال والمطلقات بين
بانفسهم ونحو نظر سيبويه انه **وكلا وكلتا للمثنى** مضافا الى ضميره وفائدتهما ان تقرر شمول الحكم عند
المتكلم فيرفع ظن السامع بخروج الحكم على بعض المتبوع المفرد وانما الاول بعضه نحو جاء الرجلان
كلاهما والمراتان كلتاهما قال السعد التفتازاني وفي كونه نحو ذلك لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى
نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول للتوهم الا ان يقال ان الفعل
الصادر عن احد المتصاحبين قد ينسب اليهما كما في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما يخرج
من الملح الاجاج دون العذب الفرات فالتاكيد بكلاهما يدفع مثل هذا انتهى ويسمع اطلاق المثنى على الواحد
ممنوع فان العرب كثيرا ما اطلقت عليه مجازا الا ترى الى قول الشاعر فجعلت يسمع عاذلين اماما حيث
معزو واشيين شمالا فاطلق عاذلين وواشين على جبل عاذل وواش مجازا كذا مثل به وفيه نظر
فانه لم يطلق عاذلين على عاذل وواشين على واش من غير اعتبار شيء اخر مع كل منهما بل الظاهر انه سمى
ما هو عاذل وواش عاذلا وواشيا ثم اطلق عليهما عاذلين وواشين من باب التغليب كالعمرين والقمرين
كما قال الوعي في قول الفرزدق عشية سال المربدان كلاهما قالوا انما هو مربد واحد ولكنه جعله وما حوله مربدين
مجازا فلا حجة في البيت على اطلاق المثنى على الواحد فتدبر **تنبيهات الاول** كما يؤكد بكلا وكلتا المثنى
يؤكد بهما ما في معناه نحو جاء زيد وعمرو كلاهما وزينب وهند كلتاهما انه قال ابن عصفور لا يؤكد بكلا الا شيئين بدليل

قوله

قوله للمثنى لكان اولى **الثاني** ذهب الفراء والفارسي وهشام الى ان كلا وكلتا لا يؤكدان ما لا يصح في محله
واحد فلا يجوز ان يقال اختصم الزيدان كلاهما لانه لا يحتمل ان يكون المراد اختصم احد الزيدين فلا فائدة
في التوكيد وذهب الجمهور والاخفش الى الجواز وتبعهم ابن مالك في التسهيل واختلف النقل عن الاخفش واحتج المجيز
بان العرب قد تاتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون فالتاكيد باجمع واكتع بعد
كل لا يرفع بهما احتمال الرفع بكل قال ابو حيان والحق انه المعنى اذا كان يفيد اللفظ حقيقة فلا حاجة للفظ
اخر يؤكد الا ان وردت به العرب ولم يسمع من العرب التوكيد في ذلك **الثالث** يشترط في كلا وكلتا
بهما اتحاد معنى المسند فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما وهل يجوز مع اختلاف اللفظ مع اتحاد معناه
نحو ذهب زيد وانطلق عمرو كلاهما جزم بجوازه ابن مالك تبعا للاخفش وقال ابو حيان انه يحتاج
الى صحيح سماع من كلامهم حتى يصير قانونا يبنى عليه والذي تقتضيه القواعد المنع لانه لا يجتمع عاملان
على معمول واحد فلا يجتمعان على تابعه **الرابع** قال ابن هشام الظاهر ان التوكيد يرفع ارادة المجاز
ولا يرفعها المتن ولهذا يلحق الاثنان بالالفاظ ... ولصاحبا او تصل بما لم يكد لا يقال اختصم
الزيدان كلاهما الا على لغة الفرزدق عشية سال المربدان كلاهما وانما هو مربد واحد فجعله وما
حوله مربدين مجازا فعلم ان التوكيد لا يمتنع ان يكون في المؤكد مجازا انتهى **قلت** وفيه نظر لما تقدم
اختصم الزيدان كلاهما مقيد على ان الجمهور على جوازه واما قول الفرزدق فليس المراد بالتوكيد
فيه رفع ارادة المجاز في نفس المؤكد بل رفع ارادة المجاز في نسبة الفعل الى بعض افراد المؤكد المتعدد فان الثاني
كلاهما فيه اراد شمول الحكم بالسيلان لكل من فردي ما اطلق عليه المثنى فانه رفع توهم ان السائل انما هو احد المربدين
لكن حكم بالسيلان عليه وعلى ما حوله مجازا ... انظر في ... العمران كلاهما
واما ارادة المجاز في المؤكد نفسه فهي مقصودة للمتكلم فكيف يرفعها **بكل وجميع وعامة لغير** الجمع
المثنى **من ذي اجزاء** مفردا كان او جمعا قال بعضهم اذ التكليف والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة
الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم يجعل افراده مجتمعة ولم يقصد اجزاء لا يصح تاكيده بكل وجميع انتهى **يصح**
افتراقها اي الاجزاء نحو جاء القوم كلهم او جميعهم او عامتهم فالقوم ذو اجزاء يصح افتراقها وهي زيد وعمرو
وبكر وغيرهم ولا يجب صحة افتراقها حسا كهذا المثال بل يكفي **ولو** كان **حكما نحو اشتريت العبد كله**
او جميعه او عامته فالعبد ذو اجزاء يصح افتراقها باعتبار الشراء ... فلم يصح افتراقها باعتبار
بخلاف جاء زيد كله فانه لا يصح افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما وانما لم يؤكد بهذه الالفاظ ذو اجزاء كذلك
لانها انما تكون لدفع توهم عدم شمول الحكم فما لم يمكن في المؤكد كذلك لم يمكن توهم ان المراد الحكم على البعض فلا حكم
على الكل يجوز ذلك **ويتصل** اي الفاظ التوكيد المعنوي **بضمير** عائد الى المؤكد لفظا ليحصل الربط بين
التابع والمتبوع **مطابق للمؤكد** في تذكيره وتانيثه وافراده وضده نحو جاء زيد نفسه وهند

نفسها والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما والزيدون كلهم والهندات كلهن وكذا الباقي فليس من
التوكيد بجميع قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا خلافا لابن مالك وهم ويمتنع التوكيد بكل لقراءة بعضهم انا
كلا فيها خلافا للفراء والزمخشري لعدم الضمير فيهما بل الصواب ان جميعا حال من ما الموصولة وكلا بدل
من اسم ان وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل
لا يحتاج الى الضمير ويجوز في كل ان تلي العوامل اذا لم تتصل بالضمير نحو جاءني كل القوم ويجوز مجيئها بدلا
خلافا في كلام فلا يجوز الا في الضرورة وخرجها ابن مالك على ان كلا حال من ضمير الظرف وفيه ضعفان
تنكير كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وهو نادر وتكلف لبعضهم [illegible] كلا اي جميعا وتقديم الحال
على عاملها الظرفي قاله ابن هشام في المغني تنبيه التوكيد بجميع وعامة غريب ولذا اهملها اكثر المصنفين
ومن التوكيد بجميع قول امرأة من العرب ترقص ولدها فداك حي خولان جميعهم وهمدان والثاني عامة كما
عين لنهالي نافلة تستوي مع المؤنث والمذكر يقول اشتريت الامة عامتها والعبد عامته كما قال تعالى ويعقوب
نافلة وفي الافصاح ان المبرد يفسر عامة باكثر لا بجميع فعلى هذا تكون بدل بعض من كل لا توكيدا لانه
تخصيصا لا تعميما وقد يكون جميع بمعنى مجموع ضد مفترق فلا تفيد توكيدا كقوله فهيجتك عن هذا
وانت جميع ويتبع عند الرفع التوكيد بكل باجمع واخواته وهو اكتع وابصع وابتع حال كونها
مطابقة للمؤكد في التذكير والتانيث والافراد والجمع فيقال اشتريت العبد كله اجمع اكتع ابصع ابتع
والامة كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء وجاء القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون والنساء كلهن جمع
كتع بصع بتع واما التثنية فتخصيصا لاطلاقه انها لا طابق فيها ايضا وهو مذهب الاخفش والكوفيين قال
ابن خروف ومن منع التثنية فقد تكلف ... لا دليل عليه والمنع مذهب جمهور البصريين قال ابن هشام
وهو الصحيح لانه لم يسمع وفي الصحيح ما لا يتوقف تعريفه اجمع وجمعاء في التوكيد خلافا للكوفيين تنبيهات
الاول الجمهور على انه لا يؤكد باجمع دون كل اختيارا والمختار كما قال ابو حيان جوازه لكثرة وروده في القرآن
والكلام الفصيح كقوله تعالى لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم اجمعين لاملأن جهنم من الجنة والناس
اجمعين وفي الحديث فله سلبه اجمع فصلوا جلوسا اجمعين قال ابو حيان ولا يقال دليل المنع وجوب تقديم
كل عند الاجتماع لان النفس يجب تقديمها على العين اذا اجتمعا ويجوز التاكيد بالعين على الانفراد قاله
في الهمع الثاني لا يؤكد باخوات اجمع دونه عند الجمهور وجوزه الكوفيون وابن كيسان محتجين بقول
الشاعر ... الشمس اكتع ... الذلفاء حولا اكتعا وقول الاعشى ... وبقوله
بالدولة ... سبعان بن ربيعة كتعاء وحمله المانعون على الضرورة الثالث اختلف في هذه
الكلمات عند اجتماعها هل كل منها توكيد للمبتدأ ام جميعها توكيد للمؤكد الاول قال الرضي قال ابن هشام
اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم توكيد للقوم واجمعون توكيد لكلهم

وكذا البواقي كل واحد منها توكيد لما قبله وقال الخضري بل كلها تاكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتالية انتهى ثالث
ويفهم من كلام بعض النحاة قول ثالث وهو ان اجمعين توكيد لما قبله وما بعده جميعه توكيد له الرابع قال
ابن هشام في شرح اللمحة يجوز ان يجمع بين جميع الفاظ التوكيد في تركيب واحد فقال للمبالغة في التاكيد
وما الظن العرب فاحسن تجمع الجميع وانما هذا لجالس من النحويين انتهى وقال ... نقلا عن ابن عصفور
اذا اجتمعت الفاظ التوكيد بدئ بالنفس ثم العين ثم كل ثم اجمع ثم اكتع ثم ابصع وان شئت جئت بابصع
وابتع قبلها ... فان حذفت النفس اتيت بما بعدها وكذا العين فكذلك او اجمع لم تأت باكتع
وما بعده لان ذلك توكيد لاجمع فلا يؤتى به دونها انتهى وقال الرضي المشهور انك اذا اردت ذكر اخوات
اجمع وجب الابتداء باجمع ثم تجيء باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تأخير
اجمع عن اخواته وقال ابن كيسان تبدأ بايتهن شئت بعد اجمع انتهى الخامس قال بعضهم اخوات اجمع
تابعة لها على معنى انها اذا افردت دونها لم يكن لها معنى نحو حسن بسن وشيطان ليطان والاكثرون
على ان اكتع ماخوذ من حول كتيع اي تام وابصع من تبصع العرق اي سال قال الرضي والمشهور ابصع بالصاد
المهملة وقيل بالضاد المعجمة انتهى وفي القاموس تبضع العرق تبصع وبالمعجمة اصح وابتع من البتع بالتحريك
وتقديم الباء الموحدة على التاء المثناة من فوق وهو طول العنق مع شدة مغرزها قال بعضهم ولا يخفى
مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التوكيدي بالتأمل الصادق السادس الجمهور على انه
لا تعرض في اجمعين الى اتحاد وقت الفعل بل معناه ومعنى كل سواء وذهب الفراء والزجاج والمازني
والمبرد الى انه يفيد مع التوكيد الاجتماع في وقت الفعل فاذا قيل قام القوم كلهم احتمل قيامهم مجتمعين
ومتفرقين واذا قيل اجمعون افادت قيامهم في وقت واحد ... في ذكر اجمعين بعد كل
في الاية ... بقوله تعالى لاغوينهم اجمعين فان اغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد قال بعض
المحققين ومن قال بافادته الاجتماع لاحظ انه بحسب اصل الاشتقاق يدل على الاجتماع فلا يبعد قصد
ذلك المعنى مع قصد المبالغة تكثيرا للفائدة انتهى وهذا التوجيه لا يسمن ولا يغني من جوع ومن
ثم ... الرد عليهم بمجيء ... السابع الفاظ التوكيد معارف اما النفس والعين وكل فباضافتها
الى الضمير فظاهر واما اجمع وتوابعه ففي تعريفه قولان احدهما انه بنية الاضافة ونسب الى سيبويه
الثاني انه بالعلمية علق على معنى الاحاطة قال محمد بن مسعود الغزني في البديع وتعريفها تعريف العلم
انتهى ولكون هذه الالفاظ معارف منع البصريون نصبها على الحال قاله الدماميني في شرح الالفية ها
مسئلتان الاولى لا تؤكد النكرة بالتوكيد المعنوي الا مع الفائدة هذا ما ذهب اليه الكوفيون
والاخفش واختاره ابن مالك في جميع كتبه لصحة السماع به ولان فيه فائدة لان من قال صمت شهرا
قد يريد جميع الشهر وقد يريد اكثره ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد قال ابن هشام في الاوضح وهذا المذهب

هو الصحيح **ومن ثم** اي من اجل اشتراط الفائدة في توكيد النكرة **امتنع رايت رجلا نفسه** لعدم الفائدة
وجاز شربت عبدا كله وصمت حولا كله لحصول الفائدة فان الشراء قد يتعلق ببعض العبد والصوم قد
يتعلق ببعض الحول فالتوكيد يرفع احتمال ذلك قال الرضي فعلى هذا الاشتراط لا يشترط تطابق التاكيد والمؤكد
تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين انتهى والمنع مطلقا مذهب جمهور البصريين قالوا لان الفاظ
التوكيد معارف فلا تجري على النكرات واحتج المجيزون بالسماع كقول الراجز يا ليتني كنت صبيا مرضعا
تحملني الذلفاء حولا اكتعا وقول الاخر قد صرت البكرة يوما اجمعا وقول الاخر بثنت حولا كاملا كله وقوله
لكنه شاقه ان قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب قال ابن مالك ولو لم ينقل استعماله عن العرب
لكان جديرا بان يستعمل قياسا فكيف به واستعماله ثابت انتهى قال في الهمع والمانعون مطلقا يجيبون
عما ورد من ذلك بانه محمول على البدل او النعت او الضرورة انتهى وينبغي ان يقال او الشذوذ ليشمل ما جاء
من ذلك في الاختيار كقول عائشة ما اعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرا كله الا رمضان **تنبيهان الاول**
قال غيره ولعدم حصول الفائدة في توكيد النكرة بان يكون المنكر المؤكد محدودا والتوكيد من الفاظ الاحاطة
كالشواهد المذكورة ونفسر المحدود بما كان موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم واسبوع وشهر وحول
ويقابل الادب المعلوم المقدار كعينا ونحوهم ويوم وليلة وشهر وسنة والحق ان الفائدة قد تحصل
مع غير ذلك ايضا كمثال المص رحمه الله تعم فلذا ينبغي التجويز على ما قاله فتامل **الثاني** نقل غير واحد
ايضا الاتفاق على امتناع توكيد النكرة اذا لم يفد لعدم حكاه ابن مالك في شرح التسهيل
ان بعض الكوفيين اجاز توكيد النكرة مطلقا افاد او لم يفد لكن قال ابن هشام في حاشية التسهيل
هذا النقل عن ابن مالك لم اقف عليه من غير جهته وفهمه انما استنبطه من اعراب بعض الكوفيين
كلمة كل توكيدا لعجاب في قوله لعجابا كلها الا قليلا ولا نسلم ان توكيدها لا يفيد ثم كيف يجتمع ما نقل الكلم
الشيخ مع اعترافه انه لا يفيد ثم انه نقل في شرح العمدة الاتفاق على المنع اذا لم يفد انتهى **و** المسئلة الثانية
اذا اكد الضمير المرفوع المتصل بانفس كان **او مستترا بالنفس او بالعين فبعد** توكيده بالضمير
المنفصل نحو قوموا انتم انفسكم وقاموا هم انفسهم وقمن هن انفسهن وقمن انتن انفسكن
وقم انت نفسك ومعنى انتما انفسكما وقاما هما انفسهما وذلك كراهة ايهام الفاعلية عند استتار
الضمير المؤنث اذ لو قيل خرجت هند نفسها لتوهمت الجارحة او نفسها لو همت نفس الجماعة او الجمع واما الالتباس فيه
على ما التبس وبهذا يبطل قول من قال ان العطف كالتوكيد لانه ذاك في العطف خاصة اذا الفصل
لا يرفع الايهام المذكور الا ترى انه لو قيل خرجت الهند نفسها لكان الايهام باقيا وخرج بقيد الضمير المرفوع
الضمير المنصوب نحو ضربتهم انفسهم ومررت بهم انفسهم وبالمتصل المنفصل فيؤكد بهما بدونه ايضا
نحو انت نفسك قائم وبقيد النفس والعين غيرهما فيؤكد به المرفوع المتصل بغير شرط نحو قاموا كلهم او

اجمعون

اجمعون لعدم اللبس في ذلك كله **الرابع** من التوابع **البدل** والتعبير به اصطلاح البصريين والكوفيين
يعبرون عنه بالترجمة والتبيين ويقال الاخفش وقال ابن كيسان يعبرون عنه بالتكرير والغرض
منه ان يحكم للمقصود بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة تقوية
الحكم وتقريره لانه بمنزلة اسناد الحكم الى المحكوم عليه مرتين **وهو** في اللغة العوض وفي الاصطلاح
التابع وهو كالجنس يشمل جميع التوابع وقوله **المقصود اصالة** بفتح الهمزة **بما نسب الى متبوعه**
اخرج ما عدا المحدود من التوابع اما النعت والتوكيد فظاهر واما البيان والمعطوف بالحرف فانهما
وان كانا مقصودين بما نسب الى متبوعهما الا انهما مقصودان تبعا لا اصالة لكن هذا لا يجري في اكثر
جميع اقسام المعطوف بالحرف لصدق التعريف على المعطوف ببل في مثل قولنا جاءني زيد بل عمرو لانه
مقصود اصالة بالنسبة الى متبوعه وذكر الاول انما هو غلط او سهو او سبق لسان كالمقصود كلام بل واجاب
عنه بان المتبوع كان مقصودا اصالة لكن لما بدا له اعرض عنه خرج عن تلك الحالة وصار المقصود
هو التابع ولا يخفى ما فيه لانه ثم انما يتم فيما اذا كان ذكر المتبوع غلطا واما اذا كان سهوا او سبق لسان فليس
المتبوع مقصودا اصلا فضلا عن ان يكون اصالة فيخرج هذا القسم واما في التعريف ايضا فهذا
الجواب يخرج التعريف عن عدم الاطراد الى عدم الانعكاس فان بدل البدا او بدل الغلط بيانا كان
المعطوف ببل في كون المتبوع كان مقصودا اصالة لكن لما ابدل عنه او اضرب عنه خرج عن تلك الحالة وصار
المقصود هو التابع فافهم **تنبيهان الاول** ورد على هذا الحد انه لا يتناول البدل الذي بعد الا في
ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس بمنسوب ما نسب اليه من عدم القيام مقصودا بالنسبة
الحديث بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد واجيب بان ما نسب
الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينها الى التابع مقصودة ولكن اثباتا
فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة
في الحد اعم من ان تكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة الشيء نفيا نسبة الشيء
اثباتا فيكون الاول توطئة للثاني **الثاني** قال بعض المتاخرين عد البدل تابعا ظاهر على القول بان
عامله عامل المبدل منه واما على القول بان عامله مقدر من جنس عامل المبدل منه فلا اذ لا يصدق
عليه حقيقة التابع اصطلاحا كما لا يخفى فينبغي ان يجعل جعله تابعا على المسامحة لكان التبعية الصورية
انتهى قلت والى هذا اشار شارح المصباح حيث قال ان البدل لكونه مقصودا في الكلام مستقل
بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ دون المعنى **وهو** اربعة اقسام الاول **بدل الكل
من الكل** وهو الذي يكون مدلوله عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين نحو قوله تعالى
اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم ويقال له المطابق [illegible]

بدل الكل من الكل للجمهور وعبر عنه ابن مالك في منظومته بالبدل المطابق وقال في شرح الكبرى وهو
اولى لانها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى بخلاف العبارة الاخرى فانها لا تصلح
الا فيما يطلق عليه كل وذلك غير مشترط للاجماع على صحة البدل في اسماء الله تعالى كقراءة غير نافع وابن عامر
الى صراط العزيز الحميد الله وعبر عنه في شرح التسهيل ببدل الموافق من الموافق وبعض المغاربة يقول
بدل الشيء من الشيء **تنبيه** قال الرضي ... انا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل
وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه وما قالوا من ان الفرق
بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع
المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط
ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود دون الاول ظاهر انتهى قال المحقق
الجرجاني الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا و
الحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له
وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة مبالغة في الاسناد
فالثاني بدل ... يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة
فالفرق ظاهر كما حققه المتأخرون انتهى قال شارح التهذيب العصام ان الرضي لما فهم من تعريف ابن الحاجب
ان المتبوع في البدل لا يكون مقصودا اصلا اعترض عليهم بما اعترض وحكم بعدم الفرق الجلي وسدد
المصنف رحمه الله حيث سلم مما وقع فيه ابن الحاجب ولم يقع غيره بان عبارته انتهى يعني ان المصنف اشار الى
الفرق الذي ذكره المحقق المذكور في تعريفه للبدل بقوله المقصود اصالة فسلم من ... القسم الذي
اعترض به الرضي لكنه قال في اللآلي الدرية هذا الفرق لا يجدي نفعا في بعض الصور كما اذا كان الثاني يحتاج
التفسير بعد الابهام مع ان في الاول فائدة مقصودة ليست في الثاني وهي الابهام نحو رأيت رجلا زيدا
فان فيه ... مع زيادة التعريف فليس الاول منهما توطئة للثاني
بل كل منهما مقصود فان الابهام مقصود ... والتفسير كذلك فعدم ظهور الفرق الجلي بين عطف البيان
وبدل الكل ثابت كما ذكره الرضي انتهى فتأمل **و** الثاني بدل **البعض من الكل** وهو الذي يكون ذاته
بعضا من متبوعه سواء كان ذلك البعض نصفا ام اقل ام اكثر على الصحيح وذهب الكسائي وهشام
الى ان بدل البعض لا يقع الا على ما دون النصف ولا يسمى اكلت الرغيف نصفه او ثلثيه ... بدل
بعض عندهما ولا بد في هذا البدل من اتصاله بضمير يعود الى المبدل منه مذكور كبعت العبد نصفه
او مقدر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا اي منهم فمن بدل بعض من الناس
لان المستطيع بعض الناس كلهم وقال ابن برهان بدل كل والمراد بالناس المستطيع فهو عام اريد به خاص

لان الله لا يكلف الحج من لا يستطيع **تنبيه** التعبير بلفظ البعض والكل بادخال ال عليهما وقع في كلام كثير
وقد استعملها الزجاجي في جمله كذلك واعتذر عنه بانه شائع فيه ... لمناسبة البعض لانه لا يجوز
ادخال ال عليهما عند الجمهور قال ابن خالويه في كتاب ليس يغلط كثير من الخواص بادخال ال على كل وبعض وليس
من لغة العرب لانهما معرفتان في نية الاضافة وبذلك نزل القرآن وعن الاصمعي انه قال قرأت اداب ابن المقفع
فلم ار فيها لحنا الا قوله العلم اكثر من ان يحاط بالكل منه فاحفظوا البعض قال وقوله خطأ لانهما معرفتان
لا تدخلهما ال ... ذلك ... قبل وبعد انتهى والمجاز منه مذهب الاخفش والفارسي ومن الغريب ما وقع في كتاب
الهادي للشادي نقلا عن الازهري ان النحويين اجازوا ادخال الالف واللام في بعض وكل وابناه
الاصمعي وان اباه الاصمعي لان مذهب العرب عدم جواز دخول الالف واللام عليهما لانهما مضافان
البتة اما ظاهرا او ... انتهى **و** الثالث بدل **الاشتمال** ولاختلافهم فيه بينه المصنف بقوله **وهو
الذي اشتمل عليه المبدل منه** لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا
ومتقاضيا له بوجه ما **بحيث يشوق السامع** عند ذكر المبدل منه **الى ذكره** اي ذكر البدل فيكون
منتظرا له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا **نحو** قوله تعالى **يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه**
فقتال بدل اشتمال من الشهر لاشتماله عليه بالمعنى المذكور فالمشتمل هو الاول وهو مذهب الفارسي
والرماني والخطابي وابن مالك واختلف في تعليله فقال ابن جعفر لانه مشتمل على الثاني بالمعنى المذكور
ومنعه بعض المتأخرين بان قولك سلب زيد ثوبه ليس فيه ... مشتملا على الثوب لانه لا يدل عليه
ولا يتقاضاه كما ذكر في تعريفه انتهى قلت ... يكون يدل عليه ويتقاضاه وان لم ... بل ... انا
اذا قلنا سلب زيد علم انه سلب شيء فهو يتقاضى بيان ذلك المسلوب فيتشوق السامع الى ذكره
الى ان يجيء مبينا له وملخصا فافهم وقال الجزولي لان الثاني اما صفة للاول كاعجبتني الجارية حسنها
او مكتسب منه صفة نحو سلب زيد ثوبه ورد بان الاول اكتسب من الثاني كونه مالكا وعبر بانه يلزم منه
ان يجوز ضربت زيدا غلامه بحسبه على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك قال ابو حيان في التذكرة وقالت طائفة
ووقع لابن علي في المجاز ان المشتمل هو الثاني قال ابو البقاء ... وفيه ... وقيل
لاشتمال كل احدهما على الاخر وقيل المشتمل الاسناد على الاول على معنى ان الاسناد الى الاول لا يكتفى به
من جهة المعنى وانما اسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مختصا بفعل الاول ولهذا
لا يحسن ضربت زيدا عبده على الاشتمال لاكتفاء المسند بالاول وهو مذهب المبرد وقال ابن
جني والمتعدي عليه ... اذا الحرب ... الا ان يقال ايضا لا بد ان يشتمل على
... على ما له حقيقة ... لا يتعين اشتمال احدهما على الاخر بل ... يكون المشتمل هو الاول نحو
يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه او الثاني يكون المشتمل هو الثاني نحو سلب زيد ثوبه ويشكل على نحو

نحو ما الدكتين اذا اعرب ما الدبعد كما قلنا فانه لا اشتمال فيه لا حدهما على الاخر ولم يعد البدل في الضمير كما
في بدل البعض نحو قال الضمير المذكور صار وهو مثال البعض وقوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار ذات الوقود فيه ان الاصل
ناره ثم نابت ال عن الضمير **تنبيهان الاول** يشكل على قول المص وهو بدل الكل من الكل والبعض من الكل
والاشتمال انه يلزم عطف جزء الاسم على جزء الاسم لان الاسم هو المركب الاضافي وهو بدل البعض وبدل
الاشتمال وقد يعان بعطف بدل الكلام وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال فحذف جزء الاسم لانسياق
الذهن اليه بقي انه هل يجوز حذف جزء الاسم ام هو لم تحدث بينهما بين المصنفين كالاصل الحوي كلام العرب
والاظهر هو الثاني قاله بعض المحققين من شراح الكافية **الثاني** رد السهيلي بدل البعض والاشتمال
الى بدل الكل فقال العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنويه فاذا قلت اكلت الرغيف ثلثه
انما تريد اكلت بعض الرغيف ثم تبين ذلك البعض بقولك ثلثه واذا قلت اعجبني زيد علمه فانما تريد اعجبني
صفة زيد ثم تبين بقولك علمه تلك الصفة المحذوفة **والرابع البدل المباين** للمبدل منه وهو ثلاثة
اقسام ذكر المص منها قسمين فقال **ان ذكر المبدل منه قصدا سمي بدل بدا** بالدال المهملة والمعروف بدل اضراب
ايضا وذلك بان تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثاني اصابنا الاول اجنبيا
عنه وهذا اعتمد الشعر كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى
كقولك حبيبي قمر شمس كانك وان كنت متعمدا لذكر القمر توهم من نفسك الغلط وترى انك لم تقصد
في الاول الا تشبيهها بالشمس كذا قال الرضي وقال غيره وانما سمي بدل بدا لان المتكلم يخبر بشيء ثم يبدو له
ان يخبر باخر من غير ابطال الاول **ويقع بدل البدا من الفصحاء** بل هو من التفنن في الفصاحة كما علمت
ولا عبرة بمن انكره فقد ذكره سيبويه ويشهد له قوله صلى الله عليه وسلم ان الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له
نصفها ثلثها الى عشرها وما قيل من انه محمول على اضمار بل ليس بشيء فان بل لم يثبت حذفها **او ذكر**
لاجل ان الغلط فاسمه بدل الغلط اي فيسمى بدل الغلط **نحو جاء زيد الفرس** اردت ان تقول جاء الفرس
فسبقك لسانك الى زيد ثم تداركت الغلط فقلت الفرس فمعنى قولنا بدل الغلط انه بدل عن اللفظ
الذي هو غلط لا ان البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ **ولا يقع بدل الغلط من فصيح**
ولا فيما يصدر عن روية ولا يكون في شعر اصلا وقد اهمل المص القسم الثالث من اقسام البدل المباين
وهو بدل النسيان وهو ان تعتمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم
بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود فمعنى قولنا بدل النسيان انه بدل عن شيء ذكر نسيانا ويؤخذ من ذلك
ان الغلط من جهة اللسان ولا يقع بدل النسيان ايضا من فصيح ولا فيما يصدر عن روية وابن مالك
وكثير من النحاة لم يفرقوا بين بدل الغلط والنسيان فسموا النوعين بدل غلط وانما حكمنا باهمال المصنف
لبدل النسيان مع امكان ادخاله تحت بدل الغلط كما فعل الاكثرون لان المص [illegible] في حاشية

هذا

هذا المتن عن عدم ذكره بانه غير مشهور ولا يقع في الفصحاء فقرنا كلامه وانما لم يقع بدل الغلط من الفصحاء
لانه غير فصيح قال [illegible] ولا ادري لاي معنى جزموا بان بدل الغلط غير فصيح مع ان النسيان
لا ينافي الفصاحة اللهم الا ان يكون المراد انهم تتبعوا كلام الفصحاء فلم يجدوا فيه بدل الغلط فاشبه فحكموا
بانه غير فصيح فلم يجدوا بدل الغلط فاشبهه فحكموا بانه غير فصيح نظرا الى هذا المعنى ولعل المراد ان
الانسان اذا سبق لسانه الى ذكر ما لم يقصده فتنبه فذكر المقصود يحكم بان لفظه المذكور على سبيل
السهو غير فصيح انتهى وقال بعضهم الظاهر ان المراد بالفصاحة البلاغة فان الغلط ينافي البلاغة ظاهرا دون
الفصاحة باعتبار انتفاء المطابقة لمقتضى الحال انتهى وحكم بتعين ذلك بعض المحققين وهو حسن
تنبيهات الاول مقتضى اطلاق المص ان بدل الغلط يجيء في النثر وهو قول سيبويه والاكثرين وقال غيره
انه وجد في الشعر دون النثر وحكى بعضهم في النثر دون الشعر لان الشعر في الغالب انما يقع عن
روية وفكر وهذا نوع غريب انه يجوز شيء في النثر ولا يجوز في الشعر وانما المعروف عكس ذلك وقال ابن
بابشاذ في شرح الجمل لا قياس على بدل الغلط لانه يقع على غير قصد انتهى وهو حسن ظاهر وقال
خطاب ان بدل الغلط لم يقع في نثر ولا نظم واني تطلبته فلم اجده وانه طالب غيره من الشيوخ فلم يعرفوه واستدل
المثبتون له بقول ذي الرمة لمياء في شفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي انيابها شنب فان الحوة
السواد واللعس سواد مشرب بحمرة فقال بعضهم انه محمول على التقديم والتأخير اي في شفتيها حوة
وفي لثاتها لعس وابى بعضهم بان هذا الرجز يجيء في شعر القدماء والتأخير كثيرا وبطلانه الجزم عليه
بتقدم ما لا عهد الواو العاطفة عليه انه هو باطل **الثاني** الاحسن في التعبير عطف اقسام البدل المباين
ببل فيكون من عطف الشيء لئلا يتوهم كون البدل في ذلك صفة لما قبله كما في قولك رايت رجلا حمارا اذ
يحتمل ان يكون اردت بقولك حمارا حاملا او بليدا كذا افاد الغزي والصفوي كلام بعض المحققين ان ادعاء الغلط
والتهافت في بدل البدا ابلغ في المعنى من التصريح بكلمة بل وهو ظاهر **الثالث** قال بعض الائمة الحذاق
خلافا للجمهور اثبات بدل الكل من البعض لوروده نحو يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن
فجنات اعرب بدلا من الجنة وهو بدل كل من بعض وفائدته تقرير انها جنات كثيرة لا جنة واحدة وقوله
رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات فطلحة بدل من اعظم وهي بعضه وقوله كاني غداة
البين يوم تحملوا فيوم بدل من الغداة وهي بعضه انتهى والجمهور يتأولون ذلك كله وهذه **هداية**
الى مسئلة مهمة من مسائل البدل **لا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل من الكل الا من ضمير الغائب نحو**
ضربته زيدا وقوله على حالة لو ان في القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم وانما لم يبدل من ضمير
المتكلم والمخاطب لانهما اقوى واخص من الظاهر فلو ابدل منهما الظاهر لم يكن المقصود بالنسبة هو
البدل الذي هو الثاني غير المقصود ولم يقل لي المسكين [illegible] ولا عليك الكريم المعول [illegible] الغائب

ولم يكن في القوة والوضوح كذلك لوجود الاشتباه نحو زيد اخوه ضربته وبدل الكل ان ابدل به بدل بعض او اشتمال
جاز من المضمر مطلقا كقوله اوعدني بالسجن والاداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم فرجلي الاولى بدل من ياء
المتكلم بدل بعض من كل وقوله بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا فمجدنا وسناؤنا
بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو نا وانما جاز ذلك لان مدلول الثاني فيه ليس هو مدلول الاول فلم يلزم ان يكون
الاول اقوى واخص لان الثاني يفيد فائدة زائدة على المتبوع وزيد على القسم بعد اسرائهم جواز ابدال
الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قوله تعالى تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا فاولنا
واخرنا بدل كل من ضمير المتكلم المجرور باللام ولذلك اعيدت اللام مع البدل ولم ار من حكى خلافا في جواز
ذلك وعلم بقيد الاحاطة منع الابدال في غيرها نحو مطلقا متمسكا بقوله بكم قريش كفينا كل معضلة
وام نهج الهدى من كان ضليلا (قال بعض المحققين) وهو الامام جمال الدين محمد بن مالك في التسهيل
وتبعه الشيخ جمال الدين بن هشام في التوضيح والجامع (لا يبدل المضمر مطلقا من مثله) اي من ضمير وفاقا
مع السماع (ولا من الظاهر) قال في شرح التسهيل لانه لم يسمع (وما مثل به لذلك) في كلام النحاة مصنوع
(على العرب) وما اوهم ذلك جعل توكيدا نحو قمت انت ورايتك انت ومررت بك انت ورايتك اياك
(واجيبت نحو اياه تاكيد لفظي) اما نحو قمت انت فكونه توكيدا متفق عليه بين الفريقين واما نحو
رايتك اياك فالبصريون على انه بدل والكوفيون على انه توكيد قال ابن مالك وقول الكوفيين عندي
اصح من قول البصريين لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في نحو رايتك اياك كنسبة
المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو فعلت انت والمرفوع تاكيد باجماع فليكن المنصوب تاكيدا
ليجري المتناسبان مجرى واحدا لان الذي [illegible] يقول توكيد باجماع انه يجري كالانسان [illegible]
[illegible] انت بدل انتهى [illegible] وقال الشاطبي والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا
ارادت التوكيد اتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت جئت انت ورايتك انت ومررت بك انت واذا
ارادت البدل فرقت بين التابع والمتبوع فقالت جئت انت ورايتك اياك ومررت بك بك فتجد لفظ
التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقل سيبويه عن العرب ونقله من غيره بالقبول
وهم المؤتمنون على ما ينقلون لانهم شاهدوا العرب وعرفوا مقاصدهم فلا يعارض هذا بقياس انتهى
واما نحو اجيبت نحو اياه فقال ابن مالك الصحيح عندي انه لم يستعمل في كلام العرب [illegible] ولو استعمل
لكان توكيدا لا بدلا قال ابن هشام وفيما قاله نظر لانه لا يؤكد القوي بالضعيف وقد قالت العرب [illegible]
هو الفاصل وجوز النحويون في هو ان يكون بدلا وان يكون مبتدا وان يكون فصلا انتهى [illegible]
[illegible] ابن مالك انه يرد عليه [illegible] (تكميل) يجوز البدل
[illegible] او [illegible] مطلقا [illegible] الذكر والافراد [illegible] ان كان بدل كل

ما لم يمنع مانع لكون احدهما مصدرا نحو مفازا حدائق واعنابا او قصد به التفصيل كقوله وكنت
كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت وفي الفصل التعريف والتنكير فيبدل المعرفة من
المعرفة والنكرة من النكرة ومن المعرفة لكن ان اتحد اللفظ في ابدال النكرة من مثلها اشترط ان يكون مع
الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانها قد اتصل بها
ذكر سبب الجثو ولا يشترط في ابدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظ ولا ان تكون النكرة موصوفة خلافا للكوفيين
لشهادة السماع بخلافه كقوله فلا وابيك خير منك اني ليؤذيني التحمحم والصهيل ويجوز قطع البدل نحو مررت
بزيد اخوك ويحسن مع الفصل نحو بشر من ذلكم النار ويجب ان تبع مفصلا ولم يستوف العدد نحو انفقوا
الدينار الشريف والنحاس من الشريف والنحاس (الخامس) من التوابع (عطف البيان) سمي بذلك لانه تكرار
الاول لزيادة البيان فكانك عدت عليه [illegible] على نفسه ولم يعط العطف لانه جيء لا على مثل والكوفيون
يسمونه الترجمة لانه مفسر لمتبوعه وقال الاعلم في شرح الجمل هذا الباب يترجم له الكوفيون (وهو تابع
يشبه الصفة) بمعنى النعت السابق بيانه (في توضيح متبوعه) لكن الصفة توضح متبوعها بحسب معنى فيه
وعطف البيان يوضح متبوعه بحسب الذات فقوله تابع كالجنس يشمل التوابع كلها وقوله يشبه الصفة
مخرج للنعت لان المشبه للشيء غير ذلك الشيء فكانه قال التابع غير صفة وقوله في توضيح متبوعه يخرج بقية
التوابع لانها غير موضحة (فخرجا بدل ونحوه) فاخرجا عطف بيان لم يذكر لايضاحه (تنبيهات الاول)
اجمعوا على مجيء عطف البيان لايضاح المعرفة ومذهب الكوفيين وجماعة انه يجيء لتخصيص النكرة ايضا ونفاه
جمهور البصريين وخرجوا ما جاء من ذلك على البدل فعلم انه لا يشترط القصر ووجهه ان البيان بيان كاسمه والنكرة
مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض والاخص يبين غير الاخص
(الثاني) قال السعد التفتازاني في شرح التلخيص قد يأتي عطف البيان لا لتخصيص في الايضاح كما ذكر صاحب الكشاف
ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح
كما تجيء الصفة لذلك انتهى وتبعه ابو حيان وقال الزمخشري بانهم شرطوا في عطف البيان الجمود والجامد ليس فيه
اشعار بمدح انما يشعر بالمدح المشتق الا ان يقال انه لما وصف عطف البيان هنا بقوله الحرام اشعر المجموع
بالمدح فيمكن ذلك انتهى وفيه كلام بعضهم انه يجيء عطف البيان للمدح راي اهل المعاني دون النحويين فلا
يرد على من اقتصر في فائدته على ذكر الايضاح من النحويين ولم يسلم انه راي الجميع امكن ان يقال ان ذلك
مسكوت عنه فلا يرد وانما اعتبار الاعم الاغلب (الثالث) اشترط الجرجاني والزمخشري كون البيان
اخص من متبوعه وهو مخالف لقول سيبويه في يا هذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان مع ان الاشارة اخص
من المضاف الى ذي الاداة قال ابن هشام وقال الابدي ابن مالك وهو مخالف للقياس ايضا لان عطف
البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يلزم من زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص

عطف البيان انتهى ويضعفهما نقل الاشتراط المذكور على الرجلين بتعاقبه ابن مالك في شرح الكافية والصرح
انه قول اكثر النحويين كما قاله في حاشية التسهيل لانه يلزم من كونه صحيحا ان يكون لعوض لانا نقول جاز ان
يوضح متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد وقال السيد الشريف في شرح المفتاح **ويتبعه**
اي يتبع عطف البيان متبوعه وجوبا **في اربعة من عشرة** اوجه الاعراب الثلاثة والافراد والتذكير والتنكير
وفروعهن **كالنعت** تقول جاءني محمد ابو الفضل كما تقول جاءني محمد الفاضل فابو الفضل والفاضل مرفوعان
والرفع واحد من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر ومفردان والافراد واحد من ثلاثة ايضا وهي الافراد والتثنية
والجمع ومذكران والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتانيث ومعرفان والتعريف واحد من اثنين
ايضا وهما التعريف والتنكير ويصح في عطف البيان اعرابه بدل كل من كل الا فيه من البيان **ويفترق** عطف
البيان **عن البدل في نحو هند قام اخوها زيد** فزيد عطف بيان على اخوها ولا يجوز ان يكون بدلا منه لانه
لو كان بدلا منه لكان مستغنى عنه **لان المبدل منه مستغنى عنه** في الكلام **وهنا لا بد منه** لاشتماله
على ضمير رابط للجملة الواقعة خبرا لهند اذ الجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه كما سياتي
والرابط هنا هو الضمير المضاف اليه الاخ الذي هو متبوع زيد ولو اسقط لم يصح فوجب ان يكون اخوها عطف
بيان لا بدلا **تنبيه** تضعيف قوله ان المبدل منه مستغنى عنه انه في حكم المطروح لفظا ومعنى وهو مذهب المبرد
حكى المبرد عنه انه كان يقول ان البدل من الشيء بمنزلة حذفه من اللفظ ولهذا حمل الزمخشري ان اعبدوا الله
عطف بيان على الضمير في به من قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله وقال في المغني وانما لم يجعله
بدلا منه لان الهاء اسند اليه فلم يتخيل بعائد للموصول لان المبدل منه في نية الساقط فتبقى الصلة بلا عائد والعائد
موجود حسا فلا مانع انتهى والمحققون ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا ولا معنى الا في بدل الغلط كما سننبه
من كلام الرضي فعلى هذا لا مانع من جعل زيد في مثال اللقم بدلا من اخوها وقد صرح الزمخشري في المفصل
الى النحو في المسند فقال معنى قولهم ان البدل في حكم تنحية الاول ايذانا منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته للتابع
والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه الا ترى انك تقول زيد رايت اباه عمرا
نعم الا ما كان في حيث تهدر الاول لم يسد كلامك انتهى كلامه وهو مثال هذا نظير مثال اللقم وفي الارتشاف
عن الفارسي ان معنى قولهم ان المبدل في نية الطرح انه يقدر له عامل من جنس الاول يعمل لا ان الاول
مطرح البتة لانه في كلام العرب ما يبطل ذلك كزيد ضربت اباه فلو طرح الضمير لم يبق ما يربط الجملة بالابتداء وقال
الرضي عليه من اسد الرضا الاعلام في ان المبدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض
والاشتمال وفي بدل الكل ايضا اذا كان المبدل منه ضميرا لا يستغنى عنه نحو ضربت الذي مررت به اخيك
او متلبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيدا كريم وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال ربكا
لعل الشاة كانه ما حاجب معين بسواد وقال الا ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن

الاغضب

الاغضب ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثاني وليس في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط وتمام
ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه نحو الا في بدل الغلط لان المبدل منه في الابدال الثلاث لكلام
الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وآله فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع
كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجل الدعوى خلاف الظاهر انتهى **وفي نحو**
يا زيد الحارث وجاء الضارب الرجل زيد فالحارث في المثال الاول عطف بيان على زيد وزيد في المثال الثاني
عطف بيان على الرجل ولا يجوز ان يكونا بدلين **لان البدل في نية تكرار العامل** فلو جعلا بدلين كان التقدير
يا الحارث وجاء الضارب زيد **والحال ان يا الحارث** بالجمع بين حرف النداء وال **والضارب زيد** باضافة
الصفة المحلاة بال الى المجرد منها **ممتنعان** لان حرف النداء وال لا يجتمعان هنا والصفة المحلاة بال لا تضاف
الا الى المعرف بها واجاز الفراء اضافة الصفة المذكورة الى جميع المعارف فلا يمتنع عنده جعل زيد بدلا من الرجل
فائدة قال الاعلم في شرح الجمل والدليل على ان البدل في نية تكرار العامل ثلاثة ادلة شرعي ولغوي وقياسي
فالشرعي قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا الاية وقال الملأ الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن امن
منهم واللغوي قول الشاعر اذا مات ميت من تميم وسرك ان يعيش فجئ بزاد بخبز او بتمر او بسمن او الشيء
الملفف في البجاد والقياسي نحو يا اخانا زيد اذ لو كان في غير نية النداء لقال يا اخانا زيد **التنبيهات الاول**
هذه العلة وهي كون البدل في نية تكرار العامل تجري في مسائل اخر يمتنع فيها البدلية ويتعين عطف البيان
ولذلك قال اللقم نحو يا زيد الحارث فمنها ان يتبع مجرور اي مفصل نحو اي الرجلين زيد وعمرو ورث
فلو جعلت زيدا وما عطف عليه بدلا من الرجلين والبدل في نية تكرار العامل لزم اضافة اي الى المعرفة
المفرد وهي لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع معنوي نحو اي زيد احسن بمعنى اي اجزائه احسن او عطف
عليه مثلها نحو اي وايك فارس الاحزاب ومنها ان يتبع مجرور كلا مفصل نحو كلا اخويك زيد وعمرو
عندي فلو جعل زيد وما عطف عليه بدلا من اخويك لزم اضافة كلا الى مفرد وهي انما تضاف الى مثنى
معرفة ويتحدد لفظه كلا اخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات والمام الملمات ومنها ان يتبع المنادى
باللفظ مفرد الوصف نحو يا سعيد كرز بالرفع او كرزا بالنصب فلو جعل كرز او كرزا بدلا لزم ضمه لكلا نحو
يا سعيد كرز بالضم فانه يمتنع ان يكون عطف بيان ويجب جعله بدلا **الثاني** استشكل البدلية في جميع
هذه المسائل مبني على ان البدل لا بد ان يكون في نية تكرار العامل وفيه نظر لانهم يغتفرون في الثواني
ما لا يغتفرون في الاوائل وقد يجوز في الثواني كونه تابعا لا محل ولا تابع له نظرا لما لا يجوز ان قاله
ابن هشام في حواشي التسهيل وسبقه الى ذلك ابن العراقي في شرح الدرة قال ابن الخباز في النقيض انما
اغتفر في الثواني ما لم يغتفر في الاوائل من قبل انه اذا كان ثانيا يكون ما قبله اذا كان ثانيا يكون ما قبله
قد وفى الموضع ما يقتضيه فجاز التوسع في ثاني الامر بخلاف ما اذا بدئ بالتوسع من اول الامر فانا حينئذ

لا تعطي الموضع شيئا ما يستحقه انتهى وهذه قاعدة يبتنى عليها كثير من المسائل فاحفظها **الثالث** انما
قال المصنف رحمه الله وينبغي في عطف البيان نحو هذا مقام اخيها الخ اشارة الى ان عطف البيان لا يكون مضمرا
ولا تابعا لمضمر لانه في الجوامد نظير النعت في المشتقات قال في المغني ووهم الزمخشري واجاز في ان اعبدوا الله
ان يكون بيانا للهاء من قوله تعالى الا ما امرتني به وهو لا يعرف هذه النكتة وممن نص عليها من المتأخرين ابو
محمد بن السيد وابن مالك والقياس جوازها في البدل فيكون عند انهم تابعا لمضمر كرايته اياه والظاهر
كرايتك اياه وخالفهم ابن مالك وقد مر الكلام على ذلك ومنها انه لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره
واما قول الزمخشري في مقام ابراهيم انه عطف على ايات بينات فقال ابن هشام انه سهو ثم اعتذر عنه بقوله
ثم يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما ولا يختلفون في جواز التخالف في البدل كما مر قال الرضي الذي
يقوى عندي انه يجوز التخالف في عطف البيان ايضا ومنها انه لا يكون جملة بخلاف البدل نحو ما يقال
لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة ونحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا
الا بشر مثلكم وهو اصح الاقوال في [illegible] ومنها انه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل نحو
اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا ونحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين ونحو قوله اقول له ارحل
لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما ومنها انه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل
نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب ومنها انه لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك في البدل
بشرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان وهذا الفرق ذهب اليه ابن الطراوة وتبعه ابن مالك وعلله
ان الشيء لا يبين نفسه وقد مضى ابطاله على ان جميع هذه تقتضي ان البدل ليس [illegible]
كذلك ولهذا امتنع سيبويه في المسكين [illegible] وانما يفارق البدل عطف البيان في انه [illegible]
جملة [illegible] التبيين والعطف [illegible] قال ابن هشام في المغني هذه **الاسماء العاملة**
عمل الفعل **المشبهة بالافعال** اعلم ان العمل اصل في الافعال فرع في غيرها وذلك لان الفعل وضع الى شيء
ما [illegible] لانه مقتضاه والمقتضى [illegible] على مقتضاه وكان [illegible] لا يطلب
غير المسند اليه من الفاعل [illegible] الفاعل بالنسبة للفاعل لا [illegible] الفعل في عمل
المسند اليه [illegible] غير الفعل من الصفات والمصدر [illegible] عليه في العمل لانها لم توضع
لما وضع له الفعل لكنها شابهت الفعل من حيث [illegible] عمله **وهي ايضا خمسة** المصدر
واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل وعدها بعضهم ستة بزيادة اسم الفعل واهمله
المص عن [illegible] الحاشية [illegible] وبعضهم سبعة بزيادة المثال [illegible] لانه
نحو من اسم الفاعل [illegible] ابن هشام في الشذور الى عشرة السبعة المذكورة واسم
المصدر والظرف والجار والمجرور [illegible] اما اسم المصدر فانما لم يعرض له [illegible] البصريين [illegible]

اعماله

المصدر

اعماله نظرا الى ان الاصل [illegible] لغير المصدر واما الظرف والجار والمجرور المعتمدان فاكتفى عن ذكرهما هنا بذكرهما في
الجمل وسيأتي الكلام عليهما هنا ان شاء الله تعالى **تنبيه** انما لم [illegible] المص هنا الموافقة هذه الاسماء
ما ذكر قبلها من التوابع في العدد **الاول** من الاسماء العاملة عمل الفعل **المصدر** هذا التعبير متفق
عليه قال في شرح [illegible] وانما سمي بذلك لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي يصدر
عنه الابل قال [illegible] وسيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا قال ابن مالك وهو من تسمية الشيء
بلفظ مدلوله [illegible] لانه اصل المشتق على الصحيح كما سيأتي ولانه يدل على الازمنة كلها **وهو اسم الحدث**
اي اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب [illegible] **الذي اشتق منه الفعل** اخرج ما عدا الحدث
وهذا [illegible] في التهذيب تبعا للكافية بانه اسم الحدث الجاري على الفعل الخ لفظ الجريان
من الابهام الذي ينبغي صيانة الحد عن مثله وفسر بعضهم جريانه على الفعل باشتماله على جميع حروفه
وهو منقوض بالصفات كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فانها جارية على الفعل بالمعنى
المذكور لاشتمالها على جميع حروف افعالها فالاولى ان يفسر الجريان بما قال الرضي بحيث انه اذا اسم
الحدث بعد ما اشتق منه منصوبا به على انه مفعول مطلق ويخرج المذكورات قطعا ثم [illegible]
على مذهب البصريين من ان المصدر اصل الفعل وهو فرع وذهب الكوفيون الى العكس وقال ابن طلحة
كل منهما اصل في الاشتقاق ورجح البصريون من ثلاثة اوجه احدها ان المصدر اسم والاسم احق بالاصالة
من الفعل الثاني ان المصدر يدل على معنى واحد وهو الحدث والفعل يدل على معنيين وهما الحدث
والزمان والواحد قبل الاثنين الثالث وهو العمدة ان كل فرع يوجد من اصل ويصاغ منه ينبغي ان يكون
في الفرع ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال
الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في قولك
لزيد ضرب نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال
بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان ورجح الكوفيون من ثلاثة اوجه ايضا **الاول** ان الفعل يعمل
في المصدر كقولك ضربت ضربا والعامل احق بالاصالة ونقض بان حروف الجر تعمل في الاسماء والافعال
وليست اصولا لها **الثاني** ان المصدر يذكر تاكيدا للفعل كقولك ضربت ضربا والمؤكد احق بالاصالة
ونقض بنحو قام القوم اجمعون مع ان اجمع [illegible] **الثالث** ان المصدر يعتل باعتلال الفعل كقولك
قام قياما وصام صياما ويصح بصحته كقولك عاود عوادا والمتبوع احق بالاصالة ونقض بالمضارع فانه
يعتل باعتلال الماضي نحو قام يقوم ويصح بصحته نحو عور يعور وليس احدهما مشتقا من الآخر **تنبيهات**
الاول نقل بعض المتأخرين ان الفعل الذي يشتق المصدر منه على قول الكوفيين على الخلاف في الافعال
ايها [illegible] انه اسبق فعل الماضي ويليه المستقبل وهو الحق لان الماضي كان [illegible] مستقبلا اذ هو [illegible]

احداث الافعال
[illegible]

بعينه الثاني اختلف في الصفة فالجمهور على ان اصلها المصدر قال ابن مالك في شرح التسهيل بعض
ما استدل للنحاة على فرعية الفعل بالنسبة الى المصدر يستدل على فرعية الصفة بالنسبة اليه لان كل
صفة تتضمن حروف الفعل فيها ما في المصدر من الدلالة على الحدث وتزيد بالدلالة على ما هي له كما زاد
الفعل بالدلالة على الزمان المعين فيجب كون الصفة مشتقة من المصدر كما ان الفعل الخالي فيهما ما في
الفعل من الدلالة على زمان معين وذهب جماعة الى ان اصلها الفعل ونسب الرضي هذا القول الى السيرافي
وقال العلامة الحسن بن المطهر الحلي رحمه الله تعالى في نهاية الاصول ذكر ابو علي في التكملة انها مشتقة
من الافعال وكذا عبد القاهر واستدل ابو علي بكونها جارية على سنن الافعال وظاهر انها الافعال الاصول لها
القريبة والمصادر التي هي افعال الحقيقة اصول لها البعيدة واذا ثبت هذا كان لنا ان نشتقها من الافعال
لانها اصولها القريبة ومن المصادر لانها اصولها البعيدة انتهى فائدة الاشتقاق ثلاثة اقسام اصغر وهو

اقسام الاشتقاق

اتفاق اللفظين في الحروف الاصلية والترتيب نحو نصر وناصر ومنصور ونصير ويسمى كبيرا واوسط وهو اتفاقهما
في الحروف دون الترتيب نحو جبذ وجذب واكبر وهو اتفاقهما في بعض الحروف دون بعض نحو ثلم وثلب
وحيث اطلق الاشتقاق فالمتبادر الاول يعمل المصدر عمل فعله المشتق منه في التعدي واللزوم
فان كان لازما فالمصدر لازم او متعديا فمتعد على حسب تعديه نحو عجبت من قيامك ومن ضربك زيدا
ومن اعطائك زيدا درهما ومن ظنك بكرا قائما ومن اعلامك زيدا عمرا قائما مطلقا اي سواء كان ماضيا
او حالا او مستقبلا نحو عجبني ضربك زيدا امس كما تقول الان او غدا تنبيهان الاول اختلف
في سبب اعمال المصدر عمل فعله فقيل الشبه بالفعل معنى من حيث كونه يتقدر بان والفعل وهو قضية
كلام المصنف رحمه الله حيث قال في اخر الباب الاسماء العاملة للشبه بالافعال تامل قال الرضي ويقدر هو
لا بان والفعل لانهم اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال وان اذا دخلت
على الماضي فانه يبقيهما على معنى المضي لكنهم لما رأوه يقدر بان وان كان في الحال ايضا الكثر فيها الشبه
واكثر استعمالا منها فالمقدر به هو بان والفعل وهم بعضهم فظن انه لا يعمل حالا لانه لا يقدر بان انتهى
وقال الخضير والصحيح ما ذكره ابن هشام في الاوضح والقطر ما معناه انه اذا كان بمعنى المضي او الاستقبال قدر بان
واذا كان بمعنى الحال قدر بما فان الحرف وما بعده وقال بعضهم يقدر المصدر في جميع الحالات بالفعل مع ما لانها تدخل
على الافعال الثلاثة نحو عجبني ما صنعت امس وما تصنع الان وما تصنع غدا انتهى وقال ابن مالك في
شرح الكافية يعمل المصدر عمل فعله لا لشبهه بالفعل بل لانه اصل والفعل فرع ولذلك يعمل مرادا به المضي
او الحال او الاستقبال بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لشبهه بالفعل المضارع وقال بعضهم انما يعمل لنيابته
عن الفعل ولذلك عمل في الازمنة كلها لان الفعل لا يشترط فيه زمان مخصوص الثاني يشترط في العمل
المصدر اسوله لا ولا الذي لا يصغر فلا عجبني ضريبك زيدا لان التصغير من خصائص الاسماء فيبعده

عن الفعل

عن الفعل وهذا الشرط مجمع عليه الثاني ان لا يحد بالتاء او المثنى او الجمع فلا يقال اعجبني ضربتك او ضربتاك
او ضرباتك زيدا لان الفعل يصدق على القليل والكثير والمصدر انما عمل لمشابهته له او لانه اصله او
نائبه عنه وفي جمعه ان لا يبعد عنه بالتحديد بما ذكر وما يشعر كلامهم من اعماله فذلك شاذ لا يقاس
عليه قاله ابن مالك الثالث ان لا يتبع بنعت او غيره قبل العمل فلا يقال اعجبني ضربك الشديد زيدا
لانه مع معموله كموصول مع صلته فلا يفصل بينهما واما قول الحطيئة ازمعت ياسا مبينا من نوالكم ولن
ترى طاردا للحر كالياس فمن متعلقه ياسا محذوفا لا بياسا كانه قيل يئست من نوالكم فان اتبع بعد العمل
جاز كقوله اي وجهي بك الشديد امل اي عاذ انيك من جهده عنه الرابع ان لا يكون مضمرا فلا
يقال ضربي زيدا حسن وهو عمرا قبيح لانه بالاضمار يبعد عن مشابهة الفعل واجاز ذلك الكوفيون
واستدلوا بقول زهير وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم اي وما الحديث
عنها بالحديث المرجم فالوا متعلقها بالضمير العائد الى الحديث المفهوم من السياق واجاب البصريون
على تعلق عن بمحذوف اي اعني عنها او بمنوط ظاهر واجاز ابو علي في رواية الرماني وابن جني اعماله
مضمرا في المجرور وجماعة في الظرف واجاز الرضي اعماله فيهما مثل ابن عقيل واطلق النحويون النقل عن الكوفيين
في اعمال ضمير المصدر مع اختلاف النقل عنهم في اعمال الصحيح الخامس ان لا يكون محذوفا لانه يكون
كحذف الموصول مع بقاء بعض الصلة وابقاء البعض اذ هو مع معموله كموصول مع صلته قال ابن هشام
في شرح القطر ولهذا ردوا على من قال في بسم الله ان التقدير ابتدائي بسم الله ثابت بحذف المبتدأ
والخبر وابقى معمول المبتدا وجعلوا من الضرورة قوله هل تذكرون الى الدربين مسيركم ونحكم صلبكم من
وربانا لانه يتقدر بعد لكم باسم وربانا انتهى والاولى ان يقال انه يتقدر بما يليق باسم لو بانا فاذا وجدت
هذه الشروط المصدر عمل عمل فعله مطلقا كما مر الا اذا كان مفعولا مطلقا لان تقديره بان والفعل
او بما والفعل حينئذ متعذر اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربت ضربا شديدا اني ضربت ان ضربت
واما قولك ضربت ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل المفعول المطلق
محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص فالعامل نحو قولك ضربت ضربا زيدا او قولك ضربا زيدا
فخرج بمن قال لك اكرم ضربك ليس المصدر بل الفعل الظاهر في المثال الاول والمقدر في الثاني الا
اذا كان المفعول المطلق بدلا عن الفعل اي بابه مسد بعد حذفه وجوبا ففيه وجهان احدهما
ان يكون العامل الفعل المحذوف بناء على ان الاصل في العمل له ولا ينعزل عنه بالحذف وهذا الى المبرد
والسيرافي وجماعة الثاني ان يكون العامل المصدر لا لكونه مصدرا بل لكونه بدلا عن الفعل بدليل
انه لا يجمع بينهما لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا قلت سقيا زيدا فزيد منصوب بسقيا
من حيث انه قام مقام اسق لا من حيث كونه مصدرا وهو مفعول مطلق والاولى ان يعمل كل مصدر هو

مفعول مطلق وهذا الوجه ذهب اليه سيبويه والاخفش والفراء والزجاج والفارسي وذهب بعضهم
الى ان العامل فعل من غير لفظ المصدر كالزم ونحوه وهذا وجه ثالث تنبيه المفعول المطلق لا يكون
بدلا عن الفعل حقيقة اذ لو كان لم يعمل الفعل قبله فلم ينتصب بدا انما يقال انه بدل عن الفعل مجازا اذ لم يجز
اظهار الفعل فكانه بدل منه قاله الرضي والاكثر في المصدر ان يضاف الى فاعله لانه محله الذي يقوم به
فيجعل معه كاللفظ الواحد باضافته اليه اولى من جعله مع مفعوله كاللفظ الواحد نحو قوله تعالى
ولولا دفع الله الناس ويجوز ان يضاف الى مفعوله اذا قامت قرينة على كونه مفعولا ثم المجرور تابع له من نصب
حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم بنصب الكريم او يجيء الفاعل بعده صريحا كقوله افنى تلادي
وما جمعت من نشب قرع القوازيز افواه الاباريق فيمن يعلمه برفع الافواه والقوازيز جمع قازوزة بالزاي
وهو القدح ويروى القواقيز بالقاف المهملة او بعض تنبيه ومصدر نحو اعجبني اكل الخبز تنبيه تابع ما اضيف
اليه المصدر من فاعل او مفعول يجوز جره على اللفظ او حمله على المحل فيرفع ان كان المضاف اليه فاعلا كقوله
حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم برفع المظلوم نعتا للمعقب على محله اي كما يطلب
المعقب المظلوم حقه وينصب ان كان المضاف اليه مفعولا كقوله قد كنت داينت بها حسانا مخافة الافلاس
والليانا فالليانا عطف على محل الافلاس هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين وذهب سيبويه
والجمهور الى منع الاتباع على المحل وما جاء من ذلك متاول قال والظاهر الجواز لكثرة الشواهد
على ذلك والتاويل خلاف الظاهر انتهى وعلى الجواز فقد اختلف في المختار من ذلك فقالت طائفة المختار
الاتباع على اللفظ وقال الكوفيون هو كذلك الا ان فصل بين التابع والمتبوع بشيء فيستويان نحو
ضرب زيد عمرو او بكرا ويتعين الاتباع على المحل بلا خلاف اذا كان المفعول المضاف اليه ضميرا نحو يعجبني
زيد اكرامك وعمرا ولا يجوز الاتباع على اللفظ لانه خرجه ذكره في الارتشاف ولا يتقدم معموله
اي المصدر عليه لانه عند العمل مؤول بحرف مصدري مع الفعل والحرف المصدري موصول ومعمول
المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول واما قوله
وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان فاوله على اضمار فعل قال ابن هشام واجاز السهيلي تقديمه مع الجار
والمجرور واستدل بقوله تعالى لا يبغون عنها حولا وقوله اللهم اجعل لنا من امرنا فرجا ومخرجا انتهى
وقال الرضي فقال وانا لا ارى منعا من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني
من عدوك البراءة واليك الفرار قال تعالى ولا تاخذكم بهما رافة وقال بلغ معه السعي وفي نهج البلاغة قلت
عنكم نبوة ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل تعسف تكلف وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما اول به
فلا منع من تاويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزم احكامه وانما لم يتقدم عليه المفعول
الصريح لضعف عمله وللظرف واخيه يكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل

لحرف النفي في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله
مجنون منك المجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون انتهى قال الدماميني وهنا نكتة ينبغي التنبه لها وهي
ان المصدر انما يقدر بالحرف المصدري والفعل حيث يكون فاعل المصدر او نائبه مذكورا اما
ظاهرا في الرفع كاعجبني قيام الزيدان وضرب البساتان واما ظاهرا في الاضافة كاعجبني قيام الزيدين وضرب
السارقين لامكان التاويل هنا لانك اذا جئت بالفعل وجدت في اللفظ ما تسنده اليه فيستقيم الكلام
واما حيث لا يكون للفاعل ولا نائبه ذكر في التركيب اصلا فان التاويل بذلك يمتنع لما يلزم من بقاء
الفعل بلا فاعل او نائب عنه ففي القسم الاول يمتنع التقديم لانه من باب تقديم معمول الصلة على الموصول
ثان تقدم ما يخيل انه معمول للمصدر فقدر له عامل يتقدم بنفسه المتاخر كما اذا قلت اعجبني عمرو الشر
بعدك فالتقدير اعجبني بعدك عن الشر بعدك فحذف المصدر لدلالة عليه بالمذكور واما في القسم الثاني
فيجوز تقديم المعمول الذي هو ظرف او شبهه لانتفاء المانع نحو ولا تاخذكم بهما رافة اكان للناس عجبا
ومنه قول كعب في قصيدته المشهورة تخدي مقلدها نوم مقيدها في خلقها عن بنات الفحل تفضيل قال ابن
هشام في شرحه لهذه القصيدة عن بنات الفحل يتعلق بتفضيل وان كان مصدرا لانه ليس تحل لان
والفعل ومن ظن ان المصدر لا يتقدم معموله مطلقا فقد وهم انتهى ثم المصدر يعمل منونا او مضافا او مقرونا
باللام لكن اعماله مضافا للفاعل مع ذكر المفعول بعده اكثر من اعماله منونا او مضافا للمفعول او مقرونا
باللام نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض واما اعماله مضافا للمفعول مع ترك الفاعل فكثير نحو لا يسأم
الانسان من دعاء الخير ومع ذكره قليل وليس خاصا بالشعر كما زعم بعضهم بدليل قوله عليه الصلاة والسلام وحج
البيت من استطاع اليه سبيلا اي وان يحج البيت المستطيع قال ابن هشام وغيره ولا يصح الاستدلال بالاية
انه يحج لانها ليست من ذلك في شيء بل الموصول في موضع جر بدل بعض من الناس او في موضع رفع بالابتداء
على ان من موصول متضمن معنى الشرط او شرطية وحذف الخبر او الجواب اي من استطاع فليحج ويؤيد الاول
ومن كفر فان الله غني عن العالمين واما الحمل على الفاعلية فيفسد المعنى اذ التقدير ثم ومعنى الناس
ان يحج المستطيع فعلى هذا اذا لم يحج المستطيع فرض كفاية على جميع المكلفين ومعلوم ان المخاطبين
بفرض الكفاية اذا لم يقم به احد منهم فكلهم اثمون انتهى فتامل واعماله منونا اقيس من اعماله مضافا وبال
لانه يشبه الفعل في التنكير نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما وضعف الكوفيون اعماله والعمل
بعده للفعل وعدوا اطعام يتيما واعمال المقرون باللام ضعيف في القياس لبعده عن مشابهة الفعل
بامتزاجه بالال وهو قليل في الاستعمال ايضا فلذلك لا يعمل عند بعضهم الا في الشعر كقوله اي الشاعر
بضعيف جملة ضعف الراي ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل قال النكاية مصدر مقرون
بال وفاعله محذوف واعداءه مفعوله والمعنى ضعيف نكاية اعدائه يظن ان الفرار من الموت يباعد الاجل

فلا تجارب اعداء حب السلامة وحذرا من العطب ففي التنزيل قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم
وما احسن قول العميد فخر الكتاب مؤيد الدين الطغرائي حب السلامة يثني هم صاحبه عن المعالي ويغري
المرء بالكسل فان جنحت اليه فاتخذ نفقا في الارض او سلما في الجو فاعتزل ودع غمار العلى للمقدمين على ركوبها
والمقتنع منهن بالبلل وحكى المرادي في شرح التسهيل في اعمال المصدر مع الالف واللام اربعة مذاهب احدها الجواز وهو
مذهب الخليل وسيبويه والثاني المنع وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين والثالث جوازه على قبح وهو مذهب
الفارسي وجماعة من البصريين والرابع التفصيل بين ان تكون الالف واللام معاقبة للضمير فيجوز نحو انك والضرب خالدا
لمسيء اليه اي وضربك خالدا او لا تكون معاقبة له فلا يجوز نحو عجبت من الضرب زيد عمرا وهو مذهب ابن
طلحة وابن الطراوة قال الشيخ اثير الدين وهذا المذهب هو الصحيح واستدل بان الشواهد التي ذكرها
معاقبة للضمير ومن منع اعماله قدر له فعلا وما وقع بعده من منصوب ناصبا له وعليه المصنف فقد
في قوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل ولم يسمع رفع الفاعل بعد المعرف بال الا في بيت وهو قوله
عجبت من الرزق المسيء الاهه ومن ترك بعض الصالحين فقيرا بنصب المسيء ورفع الاهه بالرزق وهو مصدر
منزل بمنزلة الرزق كذا ذكروا وانكر ابن الطراوة وغيره ان يكون بكسر الراء مصدرا بل هو بمعنى المرزوق كالرعي
والطحن ولا حجة في البيت على هذا بل يرفع الاهه بفعل مقدر قاله المرادي في شرح التسهيل تكميل لا بأس
بالتعرض لذكر اسم المصدر تتميما للفائدة وتعميما للعائدة اذ لا يغني ذكر المصدر عن ذكره فنقول انه يطلق
على ثلاثة امور احدها ما لا يعمل اتفاقا وهو ما كان من اسماء الاحداث علما كسبحان علما للتسبيح وفجار علما
على الفجرة والضرب الثاني ما اختلف في اعماله وهو ما كان اسما لغير الحدث فاستعمل له كالعطاء فانه في الاصل
اسم لما يعطى ثم استعمل للمعنى كاعطاء والكلام فانه في الاصل اسم لما يتلفظ به من الكلمات ثم نقل الى معنى التكلم
ففي هذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون الى جواز اعماله واحتجوا عليه بما ورد من نحو قوله اكفرا بعد رد الموت
عني وبعد عطائك المائة الرتاعا وقوله قالوا كلامك هندا وهي مصغية يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا
والبصريون يمنعونه ويقدرون للمنصوب بعده فعلا يعمل فيه لانه لم يكثر كثرة تقتضي ان يقاس عليه الثالث
ما يعمل اتفاقا وهو ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة كمضرب ومقتل لانه مصدر في الحقيقة ويسمى المصدر الميمي
وانما سموه احيانا اسم مصدر تجوزا قال ابن هشام في شرح الشذور ومن اعماله قول الشاعر اظلوم ان
مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم فمصاب مصدر ميمي بمعنى الاصابة وهو اسم ان ورجلا مفعوله واهدى
السلام نعت رجلا وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا وظلم خبر ان وظلوم اسم امرأة منادى بالهمزة
ولهذا البيت حكاية شهيرة بين اهل الادب ذكرها ابو محمد الحريري في درة الغواص وهي ان ابا العباس
المبرد قال قصد بعض اهل الذمة ابا عثمان المازني ليقرأ كتاب سيبويه عليه وبذل له مائة دينار على
تدريسه اياه فامتنع ابو عثمان من قبول بذله واصر على رده قال فقلت له جعلت فداك اترد هذه النفقة

اسم المصدر

حكاية اظلوم ان مصابكم رجلا

مع فاقتك وشدة اضاقتك فقال ان هذا الكتاب يشتمل على ثلاثمائة وكذا وكذا اية من كتاب الله ولست
ارى ان امكن منها ذميا غيرة على كتاب الله تعالى وحمية له قال فاتفق ان غنت جارية بحضرة الواثق بقول
العرجي اظلوم ان مصابكم رجلا البيت فاختلف من بالحضرة في اعراب رجل فمنهم من نصبه وجعله اسم ان
ومنهم من رفعه على انه خبرها والجارية مصرة على ان شيخها ابا عثمان المازني لقنها اياه بالنصب فامر الواثق
باشخاصه قال ابو عثمان فلما مثلت بين يديه قال ممن الرجل قلت من بني مازن قال اي الموازن امازن تميم
ام مازن قيس ام مازن ربيعة قلت من مازن ربيعة فكلمني بكلام قومي وقال لي با اسمك لانهم يقلبون الميم
باء والباء ميما فكرهت ان اجيبه على لغة قومي لئلا اواجهه بالمكر فقلت بكر يا امير المؤمنين ففطن لما
قصدته واعجب به ثم قال ما تقول في قول الشاعر اظلوم ان مصابكم رجلا البيت اترفع رجلا ام تنصبه فقلت
ان الوجه النصب يا امير المؤمنين فقال ولم ذاك فقلت ان مصابكم مصدر بمعنى اصابتكم فاخذ اليزيدي
في معارضتي فقلت هو بمنزلة قولك ان ضربك زيدا ظلم فالرجل مفعول مصابكم ومنصوب به
والدليل عليه ان الكلام معلق الى ان تقول ظلم فيتم الكلام فاستحسنه الواثق ثم امر لي بالف دينار قال
ابو العباس فلما عاد الى البصرة قال لي كيف رأيت يا ابا العباس رددنا لله مائة فعوضنا الفا انتهى ملخصا
تنبيهات الاول قال العيني قائل البيت المذكور الحارث بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي وما قاله
الحريري انه للعرجي ليس بصحيح قال والصواب ظليم ترخيم ظليمة تصغير ظلمة وهو اسم ام عمران المذكور في اول
القصيدة الثاني ما حكاه من ان المعارض للمازني هو اليزيدي فذكره غيره ايضا وفيه نظر لان اليزيدي
الامام ابا محمد كان مؤدب المأمون للرشيد وتوفي سنة اثنتين ومائتين على ما رجحه ابن خلكان والسبكي في
خلافة المأمون والواثق تولى الخلافة بعد موت ابيه المعتصم سنة سبع وعشرين ومائتين قال الصلاح الصفدي ولعل
اليزيدي المذكور في هذه القصة احد اولاده فانهم كانوا جماعة كلهم علماء ادباء شعراء رواة للاخبار انتهى
ونقل السراج الوراق والذي رايته في كتاب البصائر لابي حيان التوحيدي ان المعارض للمازني في ذلك هو يعقوب
ابن السكيت وهذا هو الاقرب انتهى قلت والذي في ... ان المعارض هو يعقوب بن السكيت كما ذكره ابو
الطيب اللغوي في طبقات النحويين انه شجر بين محمد بن عبد الملك الزيات واحمد بن ابي دؤاد في هذا البيت
فقال محمد ان مصابكم رجلا فقال احمد رجل فسألا عنه يعقوب بن السكيت فحكم لاحمد بن ابي دؤاد
لا جهله الثالث قال الدماميني في المختصر يمكن ان يراد على تقدير رفع الرجل في البيت معنى صحيح لكن ما
البشر وذلك بان يجعل المصاب اسم مفعول لا مصدرا وهو اسم ان ويرفع رجل على انه خبرها واهدى
السلام تحية جملة في محل رفع على انها صفة رجل وقوله ظلم على انه خبر مبتدأ محذوف اي هذا ظلم ويمكن
ان يجعل ظلم صفة اخرى لرجل على حد المبالغة اي ظالم كالعدل بمعنى العادل فيحصل للبيت بما ذكرنا
معنى يترتب به اسباب من جهة مناسبة النحو ولا يلزم ان يباحث ظالم في فساد الثاني والثالث من الاسماء

العامل عمل الفعل **اسم الفاعل واسم المفعول** ولكونهما مشتقين او مجموعين **واسم الفاعل** قال ابن الحاجب
وسمي بذلك لكثرة الثلاثي وغلبة اسم الفاعل على هذا الوزن ثم يحمل اسم المفعول وكذا اسم المستفعل وتجعل
اسم الفاعل بمعنى اسم زيد باختصاص بهذه الهيئة قال بعض المحققين وفيه نظر لانه وان كان وجيها
معنى لكن لنا شاهد على ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم باسم الفاعل الاسم الموضوع لذات قام بها الفعل
وليس الفعل والمستفعل وغيرهما بهذا المعنى والشاهد انهم سموا الحوادث اسم الفاعل في الاسم المضاف
الى المعمول لا الى الصفة كاسم الآلة واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل ويمكن دفعه بانه لم يرد
ان اسم الفاعل بمعنى اسم هو على وزن الفاعل بل المراد به الاسم الموضوع لذات قام بها الفعل وانما اختير له
هذا الاسم باعتبار كونه فاعلا لا المفعل باعتبار انه جاعل شخص فاعلا كالمفرح فانه جاعل شخص فرحا وكا
المستفعل باعتبار انه طالب الفعل كالمستخرج فانه طالب للخروج لان هذه الصيغة غالبة ثم يجوز ان لا اختيار
هذا الاسم وجها اظهر مما ذكره وهو ان معنى لفظ الفاعل اكثر وجودا في افراد اسم الفاعل من معاني المفعل
والمستفعل ونحوهما فبناء التسمية باسم الفاعل على الاكثر هذا اذا قلنا ان لفظ اسم الفاعل اسم فاعل
مشتق من الفعل كما هو الاظهر والانسب التسمية باسم المفعول اما لو قيل بانه صيغة منسوبة اي الراجعة
الى الفعل كان اسم الفاعل شاملا للجميع بلا كلفة **ما** اي اسم فلا يشمل الفعل المضارع **دل على حدث وفاعله**
على معنى الحدوث فالدال على حدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الاوصاف وخرج بذكر فاعله اسم المفعول
فانه انما يدل على مفعوله لا على فاعله وبقوله على معنى الحدوث اسم التفضيل والصفة المشبهة فانهما يدلان
على معنى الثبوت لا الحدوث كذا قال الخبير واعلم والمحقق انهما لمطلق الحدوث من غير تقييد بثبوت او حدوث
ولهذا استوى اسم التفضيل من الحادث نحو اضرب ومن الثابت نحو احسن وهما خارجان بهذا القيد على
هذا التحقيق ايضا لانهما لا يدلان على معنى الحدوث فقط بل اعم **تنبيهات الاول** المراد عندهم بالحدوث
عدم استمرار الحدوث للذات بعد ما حدث لها او ما الثبوت ما يقابله لا ما يكون مسبوقا بالعدم كما هو
اصطلاح المتكلمين ويقابله القدم قال بعض المحققين **الثاني** لا يرد على اعتبار الحدوث انه يخرج
ما كان من اسم الفاعل للثبوت كالرؤوف والعالم من اسماء الله تعالى لان الثبوت فيها ليس مدلولا للفظ
بل مستفاد من العلم بان كل ما هو صفة له تعالى فهو مستمر له **الثالث** مثل هذا الحد منقوض بنحو خالد
ودائم وثابت وباق ومستمر مما يدل على الدوام والثبوت مع ان كلا منها اسم فاعل وليس على معنى الحدوث
واجاب عنه الفاضل شهاب الدين في شرح الكافية بانها تدل على حدوث الخلود والدوام والثبوت والرسوخ
وللاستاذ المحقق نظر يظهر من تفسير الحدوث المتقدم ذكره فانه ظاهر على معنى الحدوث باصطلاح المتكلمين
لا باصطلاح النحويين ولعل الاظهر في الجواب ان يقال ان الثبوت والدوام في نحو ذلك مدلول المادة لا الصيغة
فان كان اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله **مطلقا** اي سواء كان ماضيا ام حالا ام مستقبلا

وسواء اعتمد على ما سيأتي ام لا لوقوعه حينئذ موقع الفعل وهو فعل ان اريد به المضي ويفعل ان اريد
به الحال او الاستقبال كجاء الضارب زيدا امس او الان او غدا **تنبيهات الاول** جعل اسم الفاعل صلة
لال كغيره فيه تسامح لان الصلة انما هي الجملة التي هو منها الا هو وحده **الثاني** انما قال فان كان صلة لال
ولم يقل فان كان بال لانه لو كان بال المعرفة لم يعمل قال ابن الخباز في شرح الدرة الالفية عند قول الناظم
وان يرد به المضي فضعف وان تعرف بلام والف فالنصب لانه يكون حالا في الحال والماضي والاستقبال
في جعل اللام معرفة نظر لان المعرفة بعيدة عن مذهب الفعل وقال ابن هشام في شرح اللمحة انها ليست
للتعريف انتفى القياس لانه لا تعمل شيئا في انفصل على قول اصحاب الاخفش سعيد وهو تحقيق فاعله وقال
في المغني والصحيح انها في اسمي الفاعل والمفعول حرف تعريف لنعت من اعمالها كما يمنع منه التصغير والوصف
انتهى وممن زعم انها فيهما حرف تعريف الاخفش فزعم ان انتصاب الاسم في نحو الضارب زيدا على التشبيه
بالمفعول به لان المشبه انما يكون سببيا وهذا انتصب الاجنبي كما في المثال فيقبل انتصابه بفعل مضمر
ولا عمل لاسم الفاعل مطلقا فالتقدير في المثال ضرب زيدا او يضرب زيدا ويرد بالدليل وبهذا
ينتقد ما حكاه البدر ابن مالك من ان عمل المقرون بال مطلقا صحيح عند جميع النحاة **الثالث** قوله عمل
مطلقا هو المشهور الذي عليه الجمهور وزعم الرماني وابو علي في كتاب الشعر انه اذا كان بال لا يعمل الا ماضيا
قال ابو علي في الكتاب المذكور في قوله ... من حرف ... بين الذي هو غدا
ان غدا متعلق بمحذوف فيه معنى ... لا بالظاعنين قال الرضي ولعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى
الماضي فتوسل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم على الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم نقل
ابن الدهان ذلك عن سيبويه ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب فيحتمل التفسير
بذلك انه انما عمل بمعنى الماضي فالاولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذ كان مع التجريد يعمل بمعناهما
وان لا يكن صلة لال **فيشترط** لعمله **كونه للحال او الاستقبال** ليتم مشابهته للفعل لفظا من جهة
موافقته له في الحركات والسكنات ومعنى من جهة انه ان حدثه باحد الزمانين اما اذا كان للماضي
فانما يشابهه معنى لا لفظا لانه لا يوافقه ... **و** **اعتماده على نفي** بحرف او اسم او فعل نحو ما او غير او ليس
ضارب زيد عمرا الان او غدا **او على استفهام** بحرف او اسم نحو اضارب ... او كيف ضارب زيد عمرا الان
او غدا او كان زيد ضاربا عمرا او ظننت زيدا ضاربا عمرا او اعلمت زيدا عمرا ضاربا بكرا الان او غدا
او على اسم مخبر عنه به نحو زيد ضارب عمرا الان او غدا **او على اسم موصوف** نحو جاء زيد
رجل ضارب عمرا الان او غدا ...
زيادة الاعتماد على المقدر كالاعتماد على الملفوظ به نحو مهين زيد عمرا ام مكرم اي امهين ونحو ضارب
عمرا الان او غدا لمن قال اضارب زيد عمرا اي هو ضارب ونحو قوله كناطح صخرة يوما ليوهنها اي كوعل
ناطح ... باطلا العاجبة الى ... في نحو المنادى وقال ابن مالك انه اعتمد

[illegible]

على حرف النداء ورد عليه بان المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف النداء لا يصلح لذلك لانه
من خواص الاسماء انتهى بالمعنى والاصل فيه ان يعتمد على صاحبه من مخبر عنه او موصوف او ذي حال لانه
وصف يقتضي ان يكون له موصوف فقياسه ان لا يقع الا مع صاحبه فذكره بدونه يخرجه عن اصله فيشبه
ملحقا بالجوامد فلا يعمل وانما اشترط عند فقدان الاعتماد على صاحبه اعتماده على النفي او الاستفهام لانهم
قصدوا به قصد الفعل نفسه فجرى مجراه وقوي عمله بالاستقراء انهم لا يستعملون الوصف قائما مقام الفعل
الا مع النفي او الاستفهام **تنبيهات الاول** اشتراط احد الزمانين والاعتماد انما هو للعمل في المنصوب لا
لمطلق العمل بدليلين احدهما انه يجوز نحو قائم ابوه امس والثاني انهم لم يشترطوا للصحة نحو اقائم الزيدان
كون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال قال ابن هشام في المغني **الثاني** اذا قصد باسم الفاعل الاستمرار
لم يعمل كما اذا كان بمعنى المضي فتكون اضافته حقيقية ووقع للزمخشري في الكشاف انه يعمل وان اضافته
غير حقيقية في قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا فوجه جر الشمس والقمر عطفا
على الليل ونصبهما باضمار جعل او عطفا على محل الليل لان اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضي فتكون
اضافته حقيقية بل هو دال على جعل مستمر في الازمنة المختلفة ومثله قالوا فالق الحب والنوى وفالق الاصباح
كما تقول زيد قادر عالم ولا تقصد زمانا دون زمان انتهى وناقض في ذلك في محل اخر منه فقال اذا قصد
باسم الفاعل معنى الماضي كقولك هو مالك عبده امس او الزمان المستمر كقولك زيد مالك العبيد كانت
الاضافة حقيقية كقولك مولى العبيد قال وهذا هو المعنى في مالك يوم الدين انتهى قال الشمني بين كلاميه تناقض
ظاهر قال السعد التفتازاني في حواشيه وفكرت في وجه التوفيق ان الاستمرار يحتمل الماضي والحال والاستقبال
فبالنظر الى الحال الماضي تجعل الاضافة حقيقية كما في مالك يوم الدين والى الاخيرين غير حقيقية كما في جاعل الليل
سكنا انتهى وقال المحقق الجرجاني واجيب ايضا بانه لا منافاة بين ان يكون المستمر عاملا ومضافا اضافة
حقيقية لان المستمر لما اشتمل على المضي وما يقابله روعي الجهتان معا فجعلت الاضافة حقيقية نظرا الى
الجهة الاولى واسم الفاعل عاملا نظرا الى الجهة الثانية وليس بشيء لان معنى كون اضافته حقيقية عاملا
على كونه عاملا او غير عامل انتهى وقال بعض المحققين وعندي ما قال ان المستمر يصح عمله نظرا الى اشتماله
على الحال او الاستقبال والعامل نظرا الى الماضي فتحتمل اضافته قسمي الاضافة **الثالث** زاد بعضهم لعمل اسم
الفاعل شرطين اخرين احدهما ان لا يصغر والثاني ان لا يوصف فلا يقال جاء رجل ضويرب زيدا ولا
رايت ضاربا [illegible] زيدا للمباينة [illegible] للفعل قال ابن مالك في شرح المنظوم لا خلاف في منع عمل المصغر
ورد بان الكوفيين خلا الفراء اجازوه مطلقا قياسا على المثنى والمجموع واما اعمال الموصوف ففيه ثلاثة
مذاهب المنع مطلقا وعليه ابن مالك وابو البقاء والجواز مطلقا وعليه الكسائي وغير الفراء من الكوفيين
والجواز بعد العمل لا قبله وعليه البصريون والفراء **الرابع** وجود الشروط لا يوجب عمله بل يجوز اضافته

الى مفعوله

الى مفعوله ويترجح [illegible] بالوجهين بان اسم الفاعل [illegible] وظاهر كلام سيبويه ان النصب
اولى من الجر وجزم به ابن هشام في المغني وهو الصحيح كما روي وقال الكسائي هما سواء وهو ظاهر كلام ابن
مالك وقال ابو حيان والذي يظهر لي ان الجر اولى من النصب لان الاصل في الاسمين اذا تعلق احدهما
بالاخر الاضافة والعمل انما هو على التشبيه بالفعل فالحمل على الاصل اولى **الخامس** لم يشترط الاخفش
والكوفيون الاعتماد محتجين بقوله خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت فقالوا
ان بنو لهب فاعل بخبير مع انه لم يعتمد واجاب البصريون بانه على التقديم والتاخير فبنو لهب
مبتدا وخبير خبره وبانه يلزم منه الاخبار بالمفرد عن الجمع واجيب بان فعيلا قد يستعمل للجماعة
كقوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير **فائدة** لكن في تابع المفعول المجرور باسم الفاعل كمبتغي جاه
ومالا من نصب الجر على اللفظ والنصب على المحل عند الكوفيين وجماعة من البصريين والزمخشري
وابن مالك من المتاخرين وباضمار عامل عند سيبويه ومحققي البصريين **ولا يعمل** اسم الفاعل **بمعنى**
الماضي خلافا للكسائي وهو علي بن حمزة الكوفي الاسدي وانما قيل له الكسائي لانه احرم في كساء
وقيل لانه دخل الكوفة وجاء الى حمزة ابن حبيب ملتفا بكساء فقال حمزة من يقرا فقيل له صاحب الكساء
فبقي عليه ووافقه هشام وابن مضاء فاجازوا اعماله بمعنى الماضي مع كونه عاريا من ال وغير مقصود به
الحكاية وحجتهم من القياس انه في معنى الفعل ومشتق منه ويرد بان عمله لمشابهته له لا لكونه في معنى
الفعل فقط والا لوجب ان يعمل لذلك اسم التفضيل ونحوه مما هو في معنى الفعل **و**من السماع قوله
تعالى **وكلبهم باسط ذراعيه** بالوصيد فباسط بمعنى الماضي وعمل في ذراعيه النصب واجيب بانه على
حكاية حال ماضية والمعنى يبسط ذراعيه بدليل ان الواو في وكلبهم للحال ولهذا قال ونقلبهم ولم يقل
وقلبناهم قال [illegible] ليس معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك
الزمان كانه موجود الان ولا يحتمل بان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الان على ما لفظ به
كما في قوله دعنا من تمرتان بل المقصود بحكاية الحال الماضية حكاية المعاني الكائنة حينئذ لا الالفاظ قال الزمخشري
معنى حكاية الحال ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله
من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه كقوله
لقيت الاسد فاخذت السيف فاقتله **تنبيهان الاول** انما جعلت الواو في وكلبهم باسط من كلام المصنف
لا من جملة الاية ليرتبط الكلام فتكون للاستئناف والجملة مستانفة وجعلها بعضهم من جملة الاية وهو
كاف [illegible] فان ذلك يلزم عليه حذف الواو التي هي جزء من الاية وذلك لا محذور فيه [illegible] فقد وقع مثله
في كلامه صلى الله عليه وسلم [illegible] على ذلك [illegible] **الثاني** محل الخلاف انما هو في نصبه
الظاهر ونصب المفعول به ونحوه من المعمولات الفضلة لكونها اجنبية اما نصبه الضمير المستتر فحكى ابن

عصفور الاتفاق عليه وتعقبه ابو حيان بان ابن خروف وابن طاهر على انه لا يرفعه ولا يجيزه قال والذي
تلقيناه عن الشيوخ انه يجيزه لا اشتقاقه واما النصب بالظرف فيجوز لانه يكفيه رائحة الفعل والظاهر ان
الحال والمفعول المطلق كذلك لان الحال كالظرف والمفعول المطلق ليس باجنبي واما رفعه الظاهر فقال ابو حيان
ان ظاهر كلام سيبويه جوازه وهو اختيار ابن عصفور وبعض النحويين وقال الرضي عمل اسم الفاعل والمفعول
الرفع جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال لم يكونا الا عملا لانه من الثلاثة بل كان ما لا تلاه
المستفاد منه الاسم او نحو زيد ضارب بطنه ومستور وجهه لان ادنى مشابهة الفعل تكفي في عمل الرفع
لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببيا ويعمل انه في غير السببي ايضا بمعنى الماضي كما
او باحد لان منه الثلاثة نحو مررت برجل قائم ابوه امس وان عمرا ضرب على بابه بكرا انتهى تكميل يحول
صيغة فاعل لقصد المبالغة والتكثير الى فعال بفتح الفاء وتشديد العين او فعول بفتح الفاء او مفعال بكسر الميم
او فعيل بفتح الفاء وكسر العين وبعدها يا او فعل بفتح الفاء وكسر العين بلا يا فتعمل عمله بشرطه المتقدم
عند سيبويه واصحابه للسماع والحمل على اصلها واكثرها استعمالا الثلاثة الاول كقوله اخا الحرب لباسا
اليها جلالها وليس بولاج الخوالف اعقلا وقول الاخر ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا
زادا فانك عاقر ومنعال كقولهم انه لمنحار بوائكها اى سمانها حكاه سيبويه وفعيل كقولهم ان الله سميع
دعاء من دعاه وفعل كقوله اتاني انهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لها فديد قال سيبويه وفعل اقل
من فعيل بكثير ولم يجز الكوفيون اعمال شيء منها لمخالفتها الاوزان المضارع ولمعناه وحكى ما بعد
منها منصوب باضمار فعل ووافقهم عليه ورد عليهم بقول العرب اما العسل فانا شراب ومنع
اكثر البصريين اعمال فعيل وفعل لقلة استعمالهما واجاز الجرمي اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن
الفعل كعلم وفهم وانكر الجرمي فعيل لانه اقل حتى انه لم يسمع اعمال فعل قال ابو حيان
لا ينبغي فيها السماع بخلاف الثلاثة الاول فيقاس عليها **واسم المفعول** قال بعضهم ولفظ مفعول
هنا في تقدير المفعول به على الحذف والايصال لان المفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به اما
على ما ذكره ابن الحاجب في اسم الفاعل ان اضافة الاسم الى الصيغة التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل فلا
حاجة الى الحذف والايصال فكانه الذي جرى على ما قال **ما** اى اسم **دل على حدث ومفعوله** يخرج بقوله
ومفعوله ما عدا المحدود من الصفات والمصادر ولم يقل هنا بمعنى الحدوث كما ذكره في حد اسم الفاعل
وان كان كذلك لان ذكره هناك لاخراج الصفة المشبهة واسم التفضيل كما هما هنا خارجان بقوله ومفعوله
كما علم فلم يحتج الى ذكره **وهو في العمل والشرط كاخيه** اسم الفاعل يعني كما يعمل اسم الفاعل عمل فعله يعمل
هذا عمل فعله المبني للمفعول ويشترط في عمله جميع ما اشترط في ذلك حتى عدم التصغير والوصف عند
من اشترطه نحو جاء المعطى غلامه دينارا او نحو مررت برجل معطى غلامه دينارا الان وغدا **تنبيه** بناء اسم

المفعول

المفعول من الثلاثي المجرد على زنة مفعول كمضروب ومن غيره على زنة اسم الفاعل مفتوحا ما قبل الاخر
كمكرم ومستخرج ولا يعمل عمل الفعل المبني للمفعول من الصفات غير هذين الصيغتين الا ما دل على معناهما
كما صرح به في التسهيل وذلك نحو فعل بكسر الفاء وسكون العين كذبح بمعنى مذبوح وطحن بمعنى
مطحون وفعل بفتح الفاء والعين نحو عدد وخبط بمعنى معدود ومخبوط وفعلة بضم الفاء وسكون العين
كغرفة ومضغة ولقمة بمعنى مغروف وممضوغ وملقوم وفعيل كجريح وقتيل وصريع وهو اكثرها استعمالا
في معنى المفعول فلا يعمل شيء من هذه الصفات فلا يقال مررت برجل ذبيح كبشه ولا طحن بره خلافا
لابن عصفور واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه وحكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمول حكم
الفعل المبني للمفعول فعلية يجوز مررت برجل جريح ابوه ويحتاج الى سماع كما قال المرادي وغيره **الرابع**
من الاسماء العاملة عمل الفعل **الصفة المشبهة** سميت بذلك لانها شبهت باسم الفاعل المتعدي
لواحد فانها تؤنث وتثنى وتجمع فيقول في حسن حسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات
كما تقول في ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كما يعمله
اسم الفاعل وكان اصلها ان لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها ماخوذة من
فعل قاصر واقتصر في عملها على واحد لانه ادنى درجات المتعدي **وهي ما** اى اسم **دل على حدث وفاعله**
على معنى الثبوت يخرج اسماء الفاعل والمفعول فانهما على معنى الحدوث كما مر واما اسم التفضيل
فان قيل انه على معنى الثبوت وهو المشهور فهو داخل في هذا الحد قطعا ولعل المصنف رحمه الله يرى انه
لمطلق الحدوث من غير تقييد كما رآه المحقق فيخرج بهذا القيد ايضا **تنبيهان الاول** يرد على الطرد
هنا ما ورد في حد اسم الفاعل على العكس من نحو ثابت ودائم وكلامهم والجواب الجواب **الثاني** قال
الرضي عليه من الرضا الذي ادعى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست
ايضا موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها
عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة
او جميعها ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن
لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته
فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة على تخصصه ببعضها
كما تقول كان هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الان حسن فظهوره في الاستمرار ليس
وضعيا انتهى وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله وفي التذكير والتانيث
والتثنية والجمع وشرط الاعتماد اذا تجردت من ال **وتفترق عن اسم الفاعل بصوغها من الفعل**
اللازم وضعا او نقلا او قصدا **دون الفعل المتعدي** الذي لم يرد به الوصف ضمن الثبوت في المصوغ

من اللازم وضعا **كحسن وصعب** فانهما مصوغان من حسن وصعب وهما لازمان وضعا او المتعدي
من اللازم نقلا كرحمن ورحيم فانهما مصوغان من رحم بكسر الحاء بعد نقله الى رحم بضمها اي صار الرحم طبيعة
له كالكرم بمعنى صار الكريم طبيعة له على احد القولين والمصوغة من اللازم وقصد كضارب الاب بمعنى ضارب
العبد فان اسم الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة كما قاله في التسهيل
واسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي كقائم وضارب **وبعدم جواز كونها صلة لال** على الاصح
قال لانها للتعريف لا موصولة كما جزم به صاحب البسيط وابن العلج ورجحه ابن هشام في الجامع والمغني
قال لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل لدلالته على الحدوث ولهذا كانت الداخلة على
اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق انتهى وقال الرضي وانما لم توصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها
الحكم لنقصان مشابهتها للفعل ولهذا لم توصل بالمصدر لانه لا يقدر بالفعل الا مع شيء ان وهي
معها بتقدير الحرف والصلة لا تكون الا جملة انتهى ويقابل الاصح ما ذهب اليه ابن عصفور في اصوله
وابن مالك وتبعه ابن قاسم وابن الصائغ من جواز كونها صلة لال لان ال فيها موصولة وبهذا الخلاف
يتبين غلط من حكى الاجماع على القول الاول واسم الفاعل الاصح فيه كونه صلة لال كما تقدم **وبعملها من غير**
شرط زمان ماض او حال او استقبال لانها بمعنى الثبوت فلا وجه لاشتراط الزمان فيها لان ما لم يدل على
حدوث لا تعلق له بالزمان بخلاف اسم الفاعل فقد علمت انه يشترط لعمله زمان الحال او الاستقبال اما
شرط الاعتماد فلا بد منه وانما لم يذكره هنا لانه ذكره ثمة كأن لان الصفة المشبهة فرع اسم الفاعل فهي
احوج الى الاعتماد منه **وبمخالفة فعلها في العمل** فانها تنصب مع قصور فعلها لكسبها بخلاف اسم الفاعل
فانه لا يكون الا جاريا للمضارع في حركاته وسكناته اي يقابل حركة بحركة وسكون بسكون لا تقابل حركة
بعينها اذ لا يشترط التوافق في اعيان الحركات ولهذا قال ابن الخشاب [illegible]
بعدم جريانها عليه كما قال المصنف هو مذهب جماعة منهم الزمخشري في المفصل وابن الحاجب وابن
العلج وهو ظاهر كلام الفارسي في الايضاح والجمهور على انها تكون مجارية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس
وطاهر العرض وغير مجارية وهو الغالب في المبنية من الثلاثي نحو ظريف وجميل فالاولى القول بانها لا تكون
الا غير مجارية [illegible] على انه منها قوله من صديق او اخ ثقة او عدو شاحط دارا بالشين المعجمة
والحاء والطاء المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي مجارية ليشحط قال الدماميني ولقائل ان يقول لا نسلم ان
ومنطلقا ومطمئنا ونحوهما مما يجري على المضارع اسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة
الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة والاتفاق المذكور انما يتجه لو حمل على انه حكم له حكم الصفة المشبهة
لانه قصد به الثبوت فلذا اطلقوا عليه صفة مشبهة انتهى **تتمة** تفترق الصفة عن اسم الفاعل
بامور اخر منها ان منصوبها لا يتقدم عليها بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز تقديم منصوبه عليه

نحو

نحو زيد عمرا ضارب ولا يجوز زيد وجهه حسن بنصب وجهه ومنها ان معمولها لا يكون الا سببيا
اي متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو زيد حسن وجهه او معنى نحو زيد حسن الوجه اي منه وقيل ال
خلف عن المضاف اليه بخلاف اسم الفاعل فان معموله يكون اجنبيا نحو زيد ضارب عمرا وسببيا نحو زيد ضارب
غلامه قال ابن هشام في الاوضح وقول ابن الناظم انه يجوز زيد بك فرح مبطل لعموم قولهم ان معمول
الصفة لا يكون الا سببيا مردود لان المراد بالمعمول ما عملت فيه بحق الشبه وعملها في الظرف بما فيها من معنى
الفعل وكذا عملها في الحال والتمييز ونحو ذلك انتهى ومنها انه لا يجوز ان يفصل بينها وبين معمولها بظرف ولا
عديله عند الجمهور بخلاف اسم الفاعل فيجوز بالاتفاق ومنها انها لا تعمل في مقدم بعينه يفسر معمولها بخلاف
اسم الفاعل فانه يجوز ذلك في الاشتغال نحو زيد انا ضاربه وكما في نحو هذا ضارب زيد وعمرا بخفض
زيد ونصب عمرو على اضمار فعل او وصف منون ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه
ونصب الفعل وكذا مررت برجل وجهه حسنه بنصب وجهه وخفض الصفة لانها لا تعمل محذوفة وكان
معمولها لا يتقدم عليها والا يعمل لا يفسر عاملا ومنها انها لا تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل
فانه يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي او اريد به الاستمرار ومنها ان معمولها لا يتبع بالصفة
قاله الزجاج ومتاخرو المغاربة بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع قال ابن هشام ويشكل
على قول الزجاج الحديث في صفة الدجال اعور عينه اليمنى فان اليمنى صفة العين وخرجه بعضهم على ان اليمنى خبر
لمبتدأ محذوف لا صفة للعين كانه قيل اي عينيه فقيل اليمنى انتهى وخرجه بعض على انه منصوب بفعل
محذوف اي اعني ومنها انها لا تؤنث بالالف كحمراء الوجه بخلاف اسم الفاعل فانه لا يؤنث الا بالتاء
ومنها ان منصوبها المعرفة مشبه بالمفعول به ومنصوب اسم الفاعل مفعول به وقد ذكروا
لها امورا اخرى غير هذه لا نطول بذكرها وفيما ذكرناه كفاية هذه **تبصرة** في بيان احوال معمول الصفة
المشبهة في الاعراب **ولمعمولها ثلاث حالات احدها الرفع بالفاعلية** بالاتفاق وذلك ان الصفة
خالية عن الضمير ويتعين ان لا يكون للشيء فاعلان نحو زيد حسن وجهه قال الفارسي او على
الابدال من ضمير مستتر في الصفة [illegible] بعض من كل ولم يذكره المصنف لضعفه
في التصريح ورده حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامرأة قويم الانف [illegible]
[illegible] بالرفع ولا يصح هذا ان يكون بدل كل ولا بعض ولا اشتمال لخلوه
عن الرابط واما الثاني لو كان الوجه بدلا من ضمير مستتر في حسن لوجب تانيثه لان المسند الى ضمير
مؤنث وجب تانيثه وقس عليه الثاني **والحالة الثانية النصب على التشبيه بالمفعول به ان كان**
معرفة اما بال نحو زيد حسن الوجه او بالاضافة نحو حسن وجهه بنصب الوجه وذلك لان هذا
المعمول المعرفة يمتنع ان يكون تمييزا لانه معرفة والتمييز لا يكون الا نكرة على الاصح [illegible]

المفعولية ولا التمييز حملا على التشبيه بمفعول اسم الفاعل في نحو الضارب الرجل بنصب الرجل فاعطوا
الصفة المشبهة حكم اسم الفاعل في نصب المعمول كما اعطوه حكمها في جر المضاف اليه حيث قالوا الضارب
الرجل بالجر حملا على الحسن الوجه فحصل بينهما تقارض و على التمييز ان كان نكرة نحو زيد حسن
وجها وهذا التفصيل هو مذهب البصريين وبه جزم ابن الحاجب وهو الحق وفي المسئلة ثلاثة اقوال
اخر احدها ان النصب على التمييز مطلقا وهو راي الكوفيين بناء على رايهم من جواز تعريف التمييز معرفة
قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ويحكى هذا القول عن ابي علي قال لان التعريف هنا لا يفيد شيئا فهو بمنزلة
تعريف الاجناس كالعسل والماء الثاني على التشبيه بالمفعول به مطلقا لان التشبيه بالمفعول انما
سبب اليه مع المعرفة للضرورة واما مع النكرة فلا ضرورة تدعوا اليه مع امكان نصبه جاريا على القياس
وهو النصب على التمييز الثالث انه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعليه او على التمييز ان كان
نكرة وبه جزم ابن هشام في الجامع والقطر وشرحه وشرح الشذور وشرح اللمحة و الحالة الثالثة
الجر بالاضافة اي بسببها نحو زيد حسن الوجه وهي اي الصفة مع كل من هذه الحالات الثلثة
وهي الرفع والنصب والجر اما مقرونة باللام او لا والمعمول مع كل من هذه الستة الحاصلة من ضرب
وجوه الاعراب الثلثة في حالتي كون الصفة باللام او لا اما مضاف او مقرون باللام او مجرد
عنهما صارت الاقسام ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب ستة هي احوال المعمول من كونه مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا مضروبة في حالتي الصفة من كونها باللام او مجردة عنها في ثلثة هي احوال المعمول من كونه
مضافا او باللام او مجردا عنهما وتفصيلها الحسن وجهه بالرفع الحسن وجهه بالنصب الحسن وجهه
بالجر الحسن الوجه بالرفع الحسن الوجه بالنصب الحسن الوجه بالجر الحسن وجه بالرفع الحسن وجها
بالنصب الحسن وجه بالجر حسن وجهه بالرفع حسن وجهه بالنصب حسن وجهه بالجر حسن الوجه
بالرفع حسن الوجه بالنصب حسن الوجه بالجر حسن وجه بالرفع حسن وجها بالنصب حسن
وجه بالجر فهذه ثمانية عشر قسما منها ممتنع ومختلف فيه وجائز فالممتنع منها اثنان احدهما ان تكون
الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف او بواسطة نحو الحسن وجهه والحسن
وجه ابيه و الثاني ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عنها نحو الحسن وجه والحسن
وجه اب وانما امتنعا لان الاضافة فيهما لم تفد تعريفا كما في نحو غلام زيد ولا تخصيصا كما في نحو غلام
رجل ولا تخفيفا كما في نحو حسن الوجه ولا تخلصا من قبح حذف الرابط او التجوز في العمل كما في الحسن الوجه
وقال ابن الحاجب انما امتنع الاول لعدم التخفيف والثاني لان فيه اضافة المعرفة الى النكرة وهو عكس
ما ينبغي في الاضافة ذكره في الكافية انتهى ويقتضيه تعليله امتناع الاول بالتخفيف دون الثاني فيلزم ان في
الثاني تخفيفا وامتناعه لعلة اخرى وبه صرح الرضي فقال وانما امتنع مع حصول التخفيف فيه بحذف الضمير

من جهة

من جهة لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة
فاذا لم يكن مثلها يجب ان تعرف المضاف بالمضاف اليه معا هنا بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا تكون
على ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه انتهى ثم قال وانما يكون في هذه الاضافة
تخفيف بحذف الضمير من وجهه ان لو كان الاصل الحسن وجهه لا الحسن وجها اما اذا قلنا ان الاصل
الحسن وجهه لا الحسن وجها اما اذا قلنا ان الاصل الحسن وجها فانه تخفيف الشبه وتعيين الاول
بعد الثاني غير ظاهر واختلف في حسن وجهه بجر الصفة مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير
الموصوف فسيبويه والبصريون على جوازه على قبح في ضرورة الشعر فقط لان تخفيف هذه الاضافة
يكون بحذف التنوين وبحذف الضمير والتخفيف بحذف الضمير اولى منه بحذف التنوين فالعدول عن الاولى
الاعلى مع امكانه واختيار الادنى دونه ما هو الا ترجيح المرجوح والمبرد على منعه مطلقا في الشعر وغيره
ورد بقول الشماخ اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما انشده سيبويه
مستدلا به على مجيئه في الشعر وضمير ربعيهما يعود الى الدمنتين والمراد بالجارتين صخرتان يجعل
تحت القدر ويسند القدر الى الجبل وهو المعنى هنا بالصفا فيقوم الجبل مقام حجر ثالث للقدر
والكميت الشديد الحمرة والجون هنا الاسود والمصطلى مصدر ميمي على انه ثم مضافا محذوفا اي
موضع اصطلائهما او اسم مفعول واقع موقع المثنى كما في راس الكبشين والمعنى ان هاتين الصخرتين
محمرتا الاعالي بما يقع اليها من النار مسودتا مكان الاصطلاء من كثرة ايقاد النار بينهما والشاهد
في البيت ظاهر ومانع فيه المبرد زعم ان ضمير مصطلاهما عائد الى الاعالي لانه جمع في معنى المثنى
من حيث انه للجارتين وليس لهما الا اعليان وانما جمعا بما حولهما كقوله ومهمهين البيتين وسقطا
فالالف في مصطلاهما راجع الى الاعالي لفظا لانه بمعنى اثنين وهما اسفلا الا انه يبطل باعادة اللفظين بلبان
الاعضر من الاسفل اذ كان قائما مقامه فالجونتا مصطلى الاعالي فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن
في جونتا نحو كقولك زيد حسن الغلام قبيح فعله اي فعل الغلام ولا خفاء بما فيه من التكلف والظاهر
مع سيبويه والكوفيون على جوازه مطلقا في الكلام كله لحصول التخفيف بالاضافة الى المجرد وهو حذف
التنوين قال ابن مالك وما ذهبا اليه هو الصحيح لانه مثله يعرف في احاديث كقوله في حديث ام زرع
صفر وشاحها وفي حديث الدجال اعور عينه اليمنى وفي وصف سيدنا النبي صلى الله عليه وآله
شثن اصابعه ومع جوازه ففيه ضعف انتهى قال ابنه لانه يشبه اضافة الشيء الى نفسه وانما قال
يشبه لان الاضافة ليست عن رفع وان كان هو الاصل اذ لو كانت عن رفع لكانت من اضافة الصفة
الى مرفوعها وهو هو في المعنى لكنهم لما استكرهوا اسنادها اولا الى الاسناد فنصب المعمول على التشبيه
بالمفعول ثم اضيفت فالاضافة ناشئة عن النصب والصفة ليست نفس منصوبها اما الصور البواقي

من الثمانية عشر وجها بعد اخراج الثلاثة الممنوعين بالاتفاق والممنوع على خلاف فهي خمسة عشر وجها
جائزة لكن منها احسن وحسن وقبيح فالاحسن ما فيه الضمير الواحد لانه جار على وفق ما يقتضيه الكلام
من الاتيان بالمحتاج اليه في الربط من غير زيادة ولا نقصان وخير الكلام ما قل ودل وهو اي ذو الضمير
الواحد تسعة اقسام سبعة منها اشتملت فيه الصفة على الضمير وهي الحسن الوجه بنصب المعمول و
الحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وتنوين الصفة وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها
وحسن وجه بجره واثنان يشتمل فيهما المعمول على الضمير وهما الحسن وجهه وحسن وجهه برفع المعمول
فيهما فالمجموع تسعة والحسن ما فيه الضميران لاشتماله على الضمير الذي يحصل به الربط وزيادة الضمير
الاخر لا تخل بالمعنى فلم يعد قبيحا لكنه انحط عن رتبة الاحسن وهو اثنان وهما الحسن وجهه وحسن
وجهه بنصب المعمول فيهما فان في كل من المثالين ضميرين احدهما في الصفة والاخر في المعمول والقبيح هو
الخالي عن الضمير لخلوه من الضمير المحتاج اليه في الصفة ومتعلقها كالاجنبي عن موصوفها وهو اربعة
وهي الحسن الوجه والحسن وجه وحسن الوجه وحسن وجه برفعها وضابطها ما يعرف به الاحسن والحسن
والقبيح بحسب الضمير كما ذكر انه متى كان المعمول مضافا او غير مضاف ولا موصول سواء كان منصوبا
او مجرورا فالضمير واحد وان كان مضافا غير موصول سواء كان منصوبا او مجرورا ففيه ضميران وان كان
مرفوعا غير مضاف فلا ضمير تنبيهات الاول حكم المعمول اذا كان معرفا باللام حكمه اذا كان مضافا الى
المعرف او الى المضاف اليه بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن وجه الغلام وحسن
وجه ابي الغلام وحكم المعمول المضاف الى المضمر حكم المضاف الى المضاف الى المضمر وهلم جرا نحو مررت برجل
حسن وجهه وحسن وجه غلامه وحسن وجه ابي غلامه وكذا ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا اليه
نحو مررت برجل حسن وجه يصونه وحكم المجرد عن اللام والاضافة الى المضمر حكم المضاف الى المجرد عنهما
بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن وجه غلام وحسن وجه ابي غلام الثاني قال في التصريح اوصل
بعض المتاخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى اربع عشرة الف صورة ومائتين وست وخمسين
صورة وذلك انه جعل الصفة اما باللام او لا فهذه حالتان ومعمولها اما باللام او مضاف او مجرد او موصول
بالنوع واحد كالحسن الوجه والمضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى الضمير نحو حسن وجه ابيه
والثالث مضاف الى المعرف باللام نحو حسن وجه الاب والرابع مضاف الى المجرد نحو حسن وجه اب والخامس
مضاف الى الضمير مضاف الى ضمير الموصوف نحو جميل انفه من قولك مررت بامراة حسن وجه
جاريتها جميل انفه والسادس مضاف الى ضمير معمول صفة اخرى نحو جميل خالها والسابع مضاف
الى الموصول نحو الطيبي كلما الثالثة الا ان من قوله فيح بها قبل الاخيار منها لهو الطيبي والثامن
مضاف الى موصوف بجملة نحو بيت بعد حديد سنان يطعن به المجرور من الاضافة والى يشمل

ثلاثة انواع الموصول نحو قوله اسيلات ابدان دقاق خصورها وثيرات ما التفت عليه الملابس والمروط
نحو جاءني العبد من قوله ... جائز الاعدي لمسكها ان الدهر وغيرها نحو مررت
برجل حسن وجه هذه اثنا عشر صورة مضروبة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها تصير اربعة
وعشرين فكل من هذه الاربع والعشرين مضروب في ثلاثة احوال الاعراب يبلغ اثنين وسبعين صورة
ويضم اليها صور ما اذا كان معمول الصفة ضميرا وهي ثلاث الاولى ان يكون مجرورا ... الثانية
الصفة المجردة من التعريف مررت برجل حسن الوجه جميله الثانية ان تفصل الصفة من الضمير
وهي مجردة من التعريف نحو ... الناس ... الثالثة ان يتصل به ولكن تكون الصفة
بالتعريف الحسن الوجه الجميله والضمير في هاتين الصورتين منصوب فصارت خمسا وسبعين
والصفة اما ان تكون لمفرد مذكر او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير فهذه ثمان في خمس وسبعين
تصير ستمائة والاربعين يقبل الصفة مرفوعة ومنصوبة ومجرورة فضربها في الستمائة تصير الفا
وثمانمائة والاربعين الصفة ايضا من حيث الاضافة الى مفرد مذكر ومثناه ومجموعه والى مفرد مؤنث ومثناه
ومجموعه كانت ثمانية فاذا ضرب فيها الالف والثمانمائة تصير اربعة عشر الفا واربعمائة الا ان ست وستين
من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة جملة صورة ما ذكر اربع واربعين
فالباقي اربعة عشر الفا ومائتان وستة وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع تخريج جميعها الممتنع على
ما تقدم انتهى الثالث لا تثبت الصفة وتثنيتها وجمعها بحسب الضمير المستكن فيها لا بحسب ما اسند
اليها فتؤنث ان كان موصوفها مؤنثا وتثنى وتجمع ان كان موصوفها مثنى او مجموعا وان كان موصوفها
كذلك كما في سائر الاوصاف المشتقة تقول هذه امراة حسنة الوجه ورجال حسان الوجوه ولا تقول
امراة حسنة عينه بنصب العين على التشبيه بالمفعول وتانيث الصفة نظرا الى ان العين في الاصل فاعل
مؤنثة كانت مؤنثة عند اسنادها وانما تقول حسن عينه بالتذكير نظرا الى الضمير المستكن في الصفة
العائد الى ... الرابع قد يضمن الجامد معنى المشتق فيعطى حكم الصفة المشبهة وهو قليل كقول الشاعر
فراشة الحلم فرعون العذاب وان تطلب نداه فكلب دونه كلب ولقد ... المهدي
كانه ... فتضمن فراشة الحلم معنى الطائش وفرعون معنى الاليم وكلب معنى شقي
فاجرين مجراها في الاضافة الى ... المعنى الرفع بها او النصب ... والجر مشبه
اشار ابن مالك في الكافية بقوله وضمن الجامد معنى الوصف فاستعمل استعماله يضعف كانت غير الافعال
وكذا فراشة الحلم فرعون المأخذ الخامس من الاسماء العاملة عمل الفعل اسم التفضيل وبعضهم
يقول افعل التفضيل ... ما عبر به المصنف رحمه الله تعالى اولى ليشمل ... انه اسم وافعل
افعل في الاصل ... والاصل ... خير وشر ... حذفت الهمزة ... في ... الا في ...

من الكذاب لا شبح بفتح الشين وتشديد الباء قول الشاعر بلال خير الناس وابن الاخير واجيب بان
المراد بالشمول على غير الظهور وهو كاف في الادلة والخلاف في حذف الهمزة منهما افعل لكثرة
الاستعمال وهو المشهور قال الاخفش لانهما لما لم يشتقا من فعل خالفا لفظهما افعل فحذفت همزتهما وان
حذف الهمزة وكونهما لا افعل لهما قال ابن هشام من عبر باسم التفضيل اجراهما مجرى اسم الفاعل
ومن قال افعل التفضيل احترز به عن نحو افكل واصبع فانه ليس مرادا ويسمى بافعل الزيادة لكان عندي اولى
لان التفضيل وان كان في الاصل من الفضل الذي هو الزيادة الا انه يستعمل كثيرا بمعنى ترجيح الشيء
على غيره في صفات المدح وان كان ذلك ليس مقتضى الاشتقاق بدليل والله فضل بعضهم على بعض
في الرزق ولكنه في العرف صار لم يفيد بنفسه [illegible] الا ما فيه رجحان فلا يشمل نحو زيد اجهل
من عمرو واحمق منه ثم ان حقيقة فضله جعله فاضلا لا نسبته الى الفضل وانت اذا قلت زيد اعلم انما
تنسبه الى الزيادة في العلم ولم تجعله انت ذا فضل استعملت فضلت بمعنى نسبته الى الفضل وهو مستعمل
لكنه خلاف الوضع الاصلي لان معنى فضل بالتخفيف زاد ومعنى فضل بالتشديد جعله ذا فضل كفرح
[illegible] حتى يكون فضله بمعنى عده انتهى ويصاغ [illegible] بسبب الصفة وهو ما اي اسم دال على موصوف
شمل جميع الصفات بزيادة على غيره احترز ساعد الحمد وما اي وضع للموصوف بالزيادة فلا يرد نحو
لانه لم يوضع للموصوف بالزيادة بل لمن قام به الشيء الا انه جعله كون القائم به الزيادة زائدا الى الالمثل بمعنى
الزائد في الطول لانه لم يوضع لما قام به الطول الا انه يدل [illegible] بالمتصف بالطول الا من له
زيادة في الطول جعله بمعنى الزائد في الطول هكذا قال بعض المحققين من شراح الكافية والمراد بالغير
اعم من الغير بالذات او بالاعتبار كما في قولك هذا بسرا اطيب منه رطبا والمراد بالزيادة على الغير اعم
من الزيادة في قيام الفعل به او وقوع الفعل عليه ولا يبنى الا من فعل ثلاثي والمراد به ما كان حروفه
ثلاثة كما هو اصطلاح النحويين لا ما هو في الاصلية ثلاثة سواء اشتمل على زيادة ام لا كما هو اصطلاح
الصرفيين ولهذا استغنى عن التقييد بالمجرد تام متصرف قابل للتفاضل في الصفات الاضافية
التي تختلف بها احوال الناس سواء كانت بالنسبة الى شخص واحد في حالين كالعلم والجهل او شخصين
كالحسن والقبح فتقول هو اعلم منه يوم الاربعاء اجهل منه يوم الخميس وزيد احسن من عمرو وعمرو
اقبح من بكر غير مصوغ منه افعل لغير التفضيل ويعبر عن هذا بان لا يدل على لون ولا عيب وما عبر به
المصنف هنا اولى لانه لا يبنى مما يدل على حلية ايضا فعبارته تحتاج الى زيادة حلية لا حلية
كما نبه عليه بعضهم فلا يبنى من غير فعل وشذ هو احنك البعيرين وهو افرس [illegible] من شاط
صاغوا الاول من الحنك وهو اسم عين والمعنى اكلهما اي اشدهما اكلا والثاني من [illegible] وهو الحبشي
والثالث من اللص بمعنى السارق وشاط [illegible] الشين [illegible] اسم لص من بني ضبة قال

في التصحيح

في التصحيح كغيره بان ابن القطاع نقل لاص يلص كقتل يقتل لصا اذا استتر قال [illegible] وهذا لا شذوذ فيه
فيه انتهى قال بعضهم وفي الحكم بشذوذ الاول ايضا نظر لانه يجوز ان يكون من احنك الجراد الارض اذا اكل
ما عليها فيكون مثل اخصر من اختصر بحذف الزوائد انتهى ثلث وهو كفعل الله بالدم اذ هو على هذا
المعقود شاذا ايضا لكن شذوذه من جهة بنائه من غير الثلاثي ولا من فعل جامد كما كان من فعل [illegible]
سواء كان كلها الحروف ام بعضها ايضا كما هو مصطلح النحاة نحو دحرج وانطلق اذا لم يمكن بناؤه منه لانه لو نقص
لاختل ولم يجعل زائد بناء على افعل وشذ هذا الكلام اختصر من غيره بنوعه من اختصر بالبناء للمفعول
وهو اعطاهم للدراهم من اعطى واولاهم للمعروف من اولى واكرم للضيف من اكرم وهذا المكان اقفر
من غيره من اقفر هذا مذهب جمهور البصريين وجوز بعضهم بناءه من افعل مطلقا وعزي الى سيبويه
وجزم به ابن مالك في التسهيل وقال [illegible] ابن هشام الخضراوي وفصل ابن عصفور بين ان تكون
الهمزة للنقل كاعطى فلا يجوز وبين ان لا تكون للنقل فيجوز نحو هذه الليلة اظلم من تلك الليلة وهذا
المكان اقفر من ذلك المكان قال ابن الحاجب والرضي الشاطبي وهذا التفصيل لا يعرف لغيره ولا من فعل
ناقص نحو صار وكان عند الجمهور فلا يقال الصبي [illegible] واجاز ابن الانباري والرضي [illegible] وعلة
المنع كون معمول الناقص الزمان بعد الحدث كما توهم بعضهم وافعل موضوع للتفضيل في الحدث
والحق انها دالة على الحدث ايضا فلا منع ولانه يسمع ان يقال هو اكون منطلقا وهو اصبح منك غنيا
اي اشد انتقالا الى الغنى انتهى ولا من غير متصرف في التصحيح وعدم التصرف على وجهين احدهما يكون
بخروج الفعل عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس والثاني يكون بالجري على
الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان كان باقيا على اصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ويدع
حيث استغني عن ماضيهما بماضي ترك وكلا القسمين مراد هنا فلا يبنى من نحو نعم وبئس ويذر
ويدع فلا يقال زيد انعم من عمرو ولا ابأس منه وهما باقيان على معناهما من انشاء المدح والذم ولا هو
اوذر من بكر واودع منه ولا من غير قابل للتفاضل نحو مات وفني لانه لا مزية فيه لبعض فاعليه
على بعض حتى يفضل فلا يقال زيد اموت من عمرو ولا افنى منه ولا من مصوغ منه افعل لغير التفضيل
نحو عور من العيوب الظاهرة وخضر من الالوان وحمق من العيوب الباطنة والحلى ويشمل الحلي
لمجيء اعور من عور والخضر من خضر واحمق من حمق والحلي واشهل من شهل لغيره اي لغير
التفضيل فلا يبنى منه افعل التفضيل ايضا لالتباس قال بعضهم وهذا التعليل انما يتم اذا بني افعل
الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لانه مما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع
على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة واللائق [illegible] الوضع الطبع انتهى ويشكل [illegible]
لان حق افعل التفضيل ان يبنى من الثلاثي المحض كالتقدم واكثر افعال الالوان والخلق انما تجيء على افعل

بتسكين الفاء وزيادة مثل اللام نحو الخصر فلم يبن افعل التفضيل في الغالب مما كان منها ثلاثيا اجراء للقليل مجرى
الاكثر فيقال كان الالوان والعيوب جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل في عدم التفضيل
فيها ولهذا لم يجز الكوفيون بناءه من البياض والسواد اللذين هما اصلا الالوان فلا يقال بني منهما من فعل
عسرا وجهلا نحو هو ادمن منه واحمق منه واكثر المغاربة جعلوا هذا من الشواذ وعليه جرى الناظم فاطلق المنع
من بنائه من نحو ذلك فيصح حينئذ فاحمق منه شاذ **تنبيه** بقي على الناظم شرطان آخران احدهما انه
لا يبنى الا من فعل مثبت فلا يبنى من منفي سواء كان ملازما للنفي نحو ما عاج بالدواء اي ما انتفع به ومضارعه
يعيج او غير ملازم نحو ما عاج اي مال ومضارعه يعوج فلا يقال زيد اعوج من عمرو لئلا يلتبس المنفي
بالمثبت وما حكيته من ان عاج الاول ملازم للنفي هو ما جزم به ابن مالك في التسهيل وابن هشام
في التوضيح واعترض بانه سمع عاج في الاثبات قال ابو علي القالي في نوادره انشدنا ثعلب عن ابن الاعرابي
ولم ار شيئا بعد ليلى الذ له ولا مشربا اروى به فاعيج الثاني انه لا يبنى من مبني للمفعول سواء كان ملازما
للبناء له كالضرب من الالوان زهي علينا بمعنى تكبر وعني بحاجته وشذ هو ازهى من ديك واعنى بحاجتي
قال في التصريح وانتقد شارحه الاول بان ابن دريد حكى زها زهوا اي تكبر والثاني بانه سمع فيه عني
بالبناء للفاعل **فان فقد شرط** من الشروط المتقدمة لبناء افعل التفضيل **توصل** الى التفضيل
باشد او نحوه مما يدل على الشدة او الضعف او الزيادة او النقص او الكثرة او القلة او الحسن او القبح
على حسب تفاوت المقاصد وجيء بعد اشد او نحوه بمصدر الفعل الممتنع تمييزا عن نسبة الى المفضل
فيقال زيد اشد حمرة من عمرو واحسن بياضا منه وافحش عورا منه قال الدماميني كذا قالت الجماعة وظاهره
ان هذا ليس مساويا للغرض من التفضيل وذلك ان هذا يقتضي اشتراك زيد وعمرو في شدة الدحرجة
وحسن البياض مثلا وان زيدا زاد عليه في ذلك والغرض انما هو التفضيل عليه في مطلق الدحرجة
والبياض لا في شدة الدحرجة وحسن البياض فالمسئلة انتهى قال بعض المتأخرين تأملت ما قاله فوجدته
عدم المساواة متوجها انما يتم على تقدير ان يكون نحو اشد في مثل زيد اشد دحرجة مستعملا في الغرض لافادة
الاشتراك في اصل الدحرجة والتفضيل باعتبار مجرد الشدة بابقائها على معناه التفضيلي باعتبار مجرد
الشدة بابقائها على معناه التفضيلي وذلك ممنوع لجواز ان يكون نحو هذه الالفاظ مستعملا في اصل الفعل
مجردا عن معنى الزيادة وحينئذ يكون الكلام مساويا للغرض من التفضيل قطعا انتهى **تنبيهان**
الاول قال بعض المحققين الظاهر انه لا يختص التوصل الى التفضيل بما ذكر بصيغة افعل بل يجوز التوصل
بغيره ايضا نحو زيد فاق عمرا استخراجا لعله ايضا وفي بالمقصود واذا المقصود جعل زائدا في نفس الاستخراج
لا زائدا في زيادة الاستخراج انتهى **الثاني** لا يختص التوصل الى التفضيل بما فقد بعض الشروط بل يأتي
فيما استوفى الشروط فتقول زيد اشد ضربا من عمرو وهو واضح ونحو هم **احمق من هبنقة شاذ**

فلا يقاس عليه وهبنقة بفتح الهاء والباء الموحدة والنون المشددة والقاف لقب ذي الودعات يزيد بن
ثروان ولقب بذلك لانه جعل في عنقه قلادة من ودع وعظام وخزف مع طول لحيته فسئل
فقال لئلا اضل اعرف بها نفسي فسرقها اخوه في ليلة وتقلدها فاصبح هبنقة ورآها في عنقه فقال اخي انت انا فمن
انا فضرب بحمقه المثل ومن حمقه انه كان في جماعة فذهبت عليهم ريح سوداء مخوفة فجعل كل منهم يعتق
ويتقرب بعضهم يتصدق بضيعة فقال هبنقة اللهم انك تعلم اني لا املك شيئا اتصدق به ولكن قد
طلقت زوجتي الكريم فاخذ الضحك بالجماعة واشتغلوا عما هم فيه من الخوف **و**قوله عليه الصلاة والسلام في وصف
ماء الكوثر **ابيض من اللبن** واحلى من العسل **نادر** لا يقاس عليه ايضا خلافا للكوفيين كما اقتضاه
اطلاق نصه فيها ومثله قول الراجز جارية في درعها الفضفاض ابيض من اخت بني اباض هذا ان حمل
على الندرة والشذوذ فمعه هنا التأويل وقال اللقاني في شرح الكافية يجوز ان يكون ابيض مبنيا من
قولهم باض الشيء الشيء يبيضه اذا فاقه في البياض فالمعنى على هذا انه يغلبه وذلك لان الغرض من الاشياء
المبيضة من غلب بعضها بعضا ابيض بهذا الاعتبار ابلغ من اشد بياضا اصفا والخالص من اللبن
انتهى وسمع ايضا هو اسود من حنك الغراب واما قول المتنبي في ذم الشيب ابعد بعدت بياضا لا بياض له
لانت اسود في عيني من الظلم فقال ابن هشام في المغني ان من الظلم صفة لاسود لا متعلق به اي اسود كائن
من جملة الظلم وكذا قوله يلقاك مرتديا باحمر من دم ذهبت بخضرته الطلى والاكباد من دم اما تعليل
اي احمر من اجل التباسه بالدم او صفة كأن السيف لكثرة التباسه بالدم صار دما انتهى قال الدماميني
في شرحه الظاهر ان المتنبي انما قصد التفضيل بناء على مذهب الكوفي لانه كوفي والكوفيون يجوزون
بناءه من السواد والبياض فلا حرج عليه في ارتكابه لا سيما على تخريج المحاسبة وتخريج المصنف معروف
من كون الشيب عنده سوادا من الظلم انتهى هذه **تتمة** لباب اسم التفضيل تشتمل على بيان كيفيته
في التركيب واحكامه واعماله **ويفعل** اسم التفضيل وجوبا على احد ثلاثة اوجه **اما مقرونا بمن**
جارة للمفضل عليه عند سيبويه وغيره لابتداء الارتفاع في نحو زيد افضل من عمرو ولابتداء الانحطاط
في نحو عمرو شر من بكر وعند ابن مالك للمجاوزة كانه قيل جاوز زيد عمرا وهو اولى من قول سيبويه
اذ لا يقع بعدها الى قال ابن هشام وقد يقال ولو كانت للمجاوزة لصح في موضعها عن ويدفع بانه يصح وضع الى
موضع مراده انما اهملت الى لئلا يمنع من ذلك مانع وههنا منع مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل
لا يصاحب غير من قيل الخلاف من خاصة **او معرفا بال او مضافا** وانما وجب استعماله على احد هذه الاوجه
لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذلك مع من والاضافة
ظاهر واما مع ال فلان فيها للعهد تشير بها الى معين ملتبس بعين المفضل عليه مذكورا قبل لفظا
او حكما كما اذا قلت عندي شخص افضل من زيد ثم قلت جاء الافضل اي الشخص الذي قلت انه افضل من زيد

هو عمرو **تنبيه** محل وجوب استعماله باحد الثلث اذا لم يكن معناه كالافخر واسما كالدنيا والجلى للخطة العظيمة
وخارجا عن معناه كاخر بمعنى غير **فالاول** وهو المستعمل بمن **مفرد مذكر دائما** سواء كان لمفرد ام لغيره
للمذكر ام لغيره **نحو** زيد او **هند او الزيدان** او الهندان او الزيدون او الهندات **افضل من عمرو** وذلك
لكراهتهم لحاق اداة التثنية والجمع المختصة بالاخر فيما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية
لانها القائمة بمعنى بين بل انه فيه كانت كتمام الكلمة ويقبل الشابه افعال معنى لافعل التعجب الذي هو فعل
غير متصرف فله لفظا ظاهرا لما صغر فلانه لا يتعجب من شيء الا وهو مفضل ولهذا اشترط فيما يبنى منه
افعل التفضيل ما اشترط فيما يبنى منه افعل التعجب فلما اجري مجراه لفظا ومعنى اجري مجراه كالافراد والفعل **وقد**
يحذف من مع مجرورها اذا علم المفضول **نحو** قوله تعالى **الله اكبر** اي من كل شيء وقول الفرزدق
ودعانه الحسن تفضيله اي من الدنيا وقول الشاعر ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز
واطول ومفهوم الحذف والاثبات في قوله تعالى انا اكثر منك مالا واعز نفرا اي منك واكثر ما يحذف اذا
كان افعل خبرا لانه لما كان خبرا في الاصل نحو كان زيد افضل ويقل اذا كان حالا كقوله دنوت وقد خلناك
كالبدر اجملا اي دنوت اجمل من البدر او صفة كقوله تروحي اجدر ان تقيلي اي تروحي وأتي مكانا اجدر
من غيره بان تقيلي فيه وزعم الرماني ان الحذف لا يجوز الا في الخبر واجاب البصريون بانه اذا كان افعل اخبرا
جاز حذف المفضول واسم ان نحو انا اكبر اسما وبمعنى الكبير **تنبيهات الاول** لا يتعين في نحو الله اكبر وقولنا
اعز واطول ان يكون فيه المحذوف من مع مجرورها بل يجوز ان يكون المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء
واعز دعائمه ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف فلا يستغني وذلك **الثاني** يجب ان يكون المجرور
عن التفضيلية مشاركا للمفضل في المعنى اما حقيقة نحو زيد احسن من عمرو او تقديرا كقول علي لان
اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان
لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره علي محبوبا الى
نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندي ايضا اليس صوم يوم من شعبان
احب منه وقال عليه السلام اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اي في اعتقادهم وابدلهم بي شرا مني اي في اعتقادهم ايضا والا
فلم يكن فيهم خير ولا فيه عليه السلام شر وقوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا
موجب النار اختاروا النار وقال في التسهيل ان العسل من الحلال فكانك قلت انه يمكن ان يكون للحلاوة علم فانت
متلوع بالزيادة ولم يسمع المقصود بيان الزيادة بل الغرض المشاركة بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن احدهما
واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المراد تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب
على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه
عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثل ما في قولك بنت من زيد تعلقت بافعل المستعمل بمعنى متجاوز

وبائن بلا تفضيل بمعنى قولك انت اعز علي من ان اضربك اي بائن من ان اضربك من قولهم عز علي وانما
جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى لانك اذا قلت زيد افضل
من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن رتبة عمرو وفي نحو انت تبعه كالتفضيلية قاله الرضي كالذي قبله
الثالث يجب تقديم من التفضيلية على افعل لانها من تمام معناه او من معموله كقوله فقالت لنا اهلا العرض
اموج ساعة الى الصين من بعد ما ان سهم ويقل فصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك هو احسن والنعت
من الشمس وهو اكرم لو لم يمن من البحر ويقدم عليه ضرورة كقوله اذا سايرت اسماء يوما ظعينة
فاسماء من تلك الظعينة املح ويجب فيما اذا كان المفضول اسم استفهام او مضافا اليه نحو ممن انت اعلم
ومن اي رجل انت اكرم وذلك لان اسم الاستفهام له الصدارة **والثاني** وهو المستعمل بال **يطابق موصوفه**
وجوبا في الافراد والتذكير وفروعها للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم المانع **ولا يجامع من**
لان من وال يتعاقبان لاغنائهما عن الاخر في افادة ذكر المفضول فلو اجتمعا كان ذكر احدهما لغوا **نحو** زيد
الافضل و**هند الفضلى والزيدان الافضلان** والزيدون الافضلون والهندات الفضليات
او الفضل ومن الوهم في ذلك قول الجاحظ في قول الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر
انه يبطل قول النحويين لا يجتمع من وال في اسم التفضيل فجعل كلا من ال ومن معدى به وجابا على خيام
والصواب ان تجعل ال زائدة او معرفة ومن متعلقة باكثر منكرا محذوفا مبدلا من المذكور او بالمذكور
على انها بمعنى الجار في قولك انت منهم الفارس البطل اي انت من بينهم وبعضهم انها متعلقة بليس فذوله
بانها لا تدل على الحدث وبان فيه فصلا بين افعل وتمييزها بالاجنبي وفيه جواب بان الظرف يتعلق بالوهم
ورائحة الفعل ويكفي ذلك الظرف ونحوه وبان الفصل بالتمييز جائز في الضرورة في قوله على التي بعد ما احذ
لتصحيح الكيل وافعل الذي من تلقين به العمل قال ابن هشام في المغني **تنبيه** لا بد في المطابقة من
ملاحظة السماع قال ابن سعيد علي بن سعيد في كفاية المستوفي ما ملخصه لا يستغنى في الجمع والتانيث
عن السماع فان الاشرف والاظرف لم يقل فيهما الاشارف والاظارف والشرفى والظرفى كما لم يقل ذلك
في الافضل والاطول وكذلك الاكرم والامجد لم يقل فيهما الاكارم والاماجد ولم يسمع فيهما الكرمى والمجدى
انتهى قاله الدماميني في التصريح **والثالث** وهو المستعمل مضافا فانه تفصيل فانه **ان قصد به التفضيل** اي تفضيل
موصوفه **على من اضيف** اسم التفضيل **اليه** والتعبير بمن على سبيل التغليب فلا تقصر نحو اعدل
الخليل واحسن الطير وهذا هو الاكثر استعمالا لانه وضع لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر
المفضل عليه **وجب كونه** اي موصوفه **منهم** اي من اضيف اليه فيعل والاولى ان يقال الصنف الثالث يشمل
ضمير الجمع ان المضاف اليه يجب ان يكون جمعا فينتقض بنحو زيد افضل الرجلين وانما وجب كونه منهم
لتحصل المشاركة بين الجميع في المعنى المذكور ليصح تفضيله عليهم واما ان وجب كونه منهم

يستلزم تفضيل الشيء على نفسه واجيب بانه داخل فيهم اذ لو خارج عنهم تركيبا او داخل فيهم لفظا خارج عنهم
ارادة فلا يلزم ذلك وبهذا يندفع ايضا ما اورده الرضي على ابن الحاجب من انه لو على من اضيف اليه ليس بجزء منه
لانه مفضل على ما سواه من جملة ما اضيف اليه فذلك هو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشيء على نفسه
وجازت المطابقة وعدمها وهو الافراد والتذكير نحو الزيدان اعلما الناس او اعلم والزيدون
افضلوا الناس او افضلهم وهند فضلى النساء او افضلهن اما المطابقة فلمشابهته للمعرف بال
في التعريف واما عدمها فلمشابهته افعل من في كون المفضل عليه مذكورا وليس الرجحان متساويا
كما يعلم كلام عدم المطابقة اولى قال الله تعالى ولتجدنهم احرص الناس على حيوة ولم يقل احرصي بالياء عن
ابن السراج انه اوجب عدم المطابقة ورد عليه بقوله تعالى الا الذين هم اراذلنا وكذلك جعلنا في كل
قرية اكابر مجرميها فان الاوضح فان قيل لا يكابر مفعول ثانيا ومجرميها مفعول اول المطابقة في الجمع
من الاول والاضافة وعلى هذا القصد يمتنع ان يقال يوسف احسن اخوته نحو وجه غيرهم لفظا
باضافتهم اليه لان اخوة يوسف غير يوسف وان قصد تفضيله اي تفضيل موصوفه تفضيلا مطلقا
اي غير مقيد بكونه على من اضيف اليه بل على كل من سواه لاجل مشابهته باسم الفاعل
في عدم المشاركة جاز جعله في وجوب المطابقة واضافة اسم التفضيل حينئذ للتوضيح كما في تضعيف
سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يجب كونه من المضاف اليه
فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وآله وسلم افضل
قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم نحو يوسف احسن اخوته والزيدان
احسنا اخويهما والزيدون احسنوا اخوتهم اي يوسف احسن الناس من بينهم وكذا البالغ
وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم من سواه وهو مختص ببغداد لانها منشأه
او مسكنه وان تضيف المضاف اي اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم
تنبيهان الاول وقع في ما وقفت عليه من نسخ هذا المتن ما قصد وان تقصد تفضيله مطلقا
فقد يوصف مطلقا نحو يوسف احسن اخوته والزيدان احسن اخويهما وهو غلط صريح بل الاطلاق
واجبة اجماعا كما في سائر المتون حتى التهذيب للمصنف ولم ينتبه لذلك بعض من كتب على هذا الكتاب
من طلبة العجم المعاصرين فشرح على هذه العبارة وهو غلط واضح وهو ناسخ ناقض ومن جاءنا الله
ان يقع له مثل هذا الغلط الذي لا يخفى على ادنى طلبة فضلا عن مثله فلذلك عبرت العبارة في
اصلحتها اذ لا يمكن حملها الا على تغيير النساخ كما قيل فكم اسند الى الرجل ما لم يقله وكم حرف المتن
قوم وحرفوا وكم ناسخ يحيى الشيخ لم يرده المصنف الثاني قد يقصد بافعل
اصل الفعل فلا تفضيل فيه ويجري مجرى ما قصد به التفضيل مطلقا من وجوب المطابقة كقولهم

الناقص والاشج اعدلا بني مروان اي عادلاهم لانهما لم يشاركهما احد من بني مروان في العدل والناقص
هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان لانه نقص ارزاق الجند والاشج بالشين المعجمة والجيم وهو
عمر بن عبد العزيز لقب بذلك لانه كان بجبينه اثر شجة من دابة ضربته الثالث التفضيل الذي ذكره
المص بعد امرا المستعمل مضافا انما يجري في المضاف لمعرفة واما المضاف لنكرة فيلزم الافراد و
التذكير لما فيه المستعمل من في التنكير نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون
افضل رجال وهند افضل امرأة والهندان افضل امرأتين والهندات افضل نساء اي زيد افضل من كل
رجل قيس فضله بفضله والزيدان افضل من كل رجلين قيس فضلهما بفضلهما والزيدون افضل
من كل رجال قيس فضلهم بفضلهم وكذا الباقي هذه تتمة في بيان اعمال اسم التفضيل ويرفع الضمير
المستتر اجماعا نحو زيد افضل اي افضل هو مستتر يرفع على الفاعلية ويعمل فيه ايضا عامل فيه
لضعفه لانه مجرد حروف ولا يختلف لفظه بالتكلم والخطاب والغيبة فالعامل فيه كالعامل فلم يحتج الى ما
يقوي العامل على العمل فيه ولا ينصب المفعول به اجماعا فلا يقال زيد اشرب الناس عسلا لانه
المتقوي بالافعال العربية وما اوهم ذلك فهو منصوب بفعل مقدر دل عليه نحو قوله تعالى هو اعلم
من يضل عن سبيله من ليست مفعولا باعلم ولا مضافا اليه لان افعل بعض من يضاف اليه فيكون
التقدير اعلم المضلين وهو محال بل هي منصوب بفعل محذوف دل عليه اعلم اي يعلم من يضل
وعلى هذا فمن موصولة او موصوفة هذا هو الظاهر ويحتمل ان تكون استفهامية في محل رفع على انها
مبتدأ ويضل خبره والجملة في محل نصب على تعليق العامل او الاستفهام للتعجب من شأن الضال المتبع
للظن الكاذب ويجوز ان الكواشي كونه من موصولة او موصوفة في محل جر بالباء المحذوفة او باضافة
اعلم اليه وليس بشيء لامتناع الثاني كما علم وضعف الاول لشذوذ حذف الجر مع بقاء عمله تنبيهان
الاول ما ادعاه المص من الاجماع على انه لا ينصب المفعول به تبع فيه ابن مالك في شرح الكافية وابن هشام
في شرح القطر والرضي في شرح الحاجبية وفيه نظر فقد نقل ابن هشام في حواشي التسهيل عن محمد بن
مسعود الزكي جواز نصبه به مطلقا وانه قال في كتاب البديع غلط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل
في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله وليس تمييزا لانه ليس فاعلا كما
في زيد احسن وجها وقول العباس بن مرداس واضرب منا بالسيوف القوانسا ونقل في المغني
عن بعضهم جواز ان قصد به اصل الفعل قال الدماميني وهذا الرأي حسن فينصب حين يقصد
ذلك لانه يصار حينئذ الى الاصل بعضه فيجري حكم النصب والجر على طريقه واصله انتهى وقد يجاب
عن دعوى الاجماع بانه لم يعتد بالخلاف في ذلك لندرة المخالف الثاني انما قال المص ولا ينصب المفعول
به ولم يقل ولا يعمل في المفعول به لانه يعمل فيه بواسطة حرف الجر فيعمل فيه بلام التقوية كزيد احب للعلم

وايناله المعروف ان البا كما الداعوف بالفقه واجمل بالخير فان كان فعله يتعدى لاثنين نصب الثاني بفعل
مقدر نحو هو اكسى للفقراء الثياب اي يكسوهم الثياب **الثالث** لا ينصب المفعول المطلق ايضا اجماعا
فلا يقال انا احسن الناس حسنا ولا المفعول له فلا يقال انا اضرب الناس تاديبا ولا المفعول معه
فلا يقال انا اسير والنيل ونقل ابن هشام في المغني عن سيبويه نصب المشبه بالمفعول به ورده بان اسم
التفضيل لا يشبه باسم الفاعل اذ لا يجمع علامات الفرع الا بشرط لكن قال في موضع اخر منه الهاء
من اهم لا عبيد بالامر فقال في الصف في محل نصب كالهاء في الضاربه اللام في لا مفعول به لان هذا اشبه
بالمفعول لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول اجماعا وليست مضافا اليها لا تخفض الموضع بالكسرة
انتهى وقال الرضي لا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه اما لانه لا ينصب المفعول به فلا ينصب ايضا
شبهه واما لان نصب الفعل في الصفة فرع الرفع كما مر وهو لا يطرد له الا ضمانا لما كان ينفعل به ثم
لا يرفع الفاعل الظاهر الا بشرط وان رفع ذلك لا يضاف اليه انتهى ولا خلاف في نصب الظرف نحو زيد افضل
الناس اليوم لان الظرف يتوسع فيه ويكفيه رائحة الفعل والحال نحو زيد احسن الناس مبتسما لانها بمثابة
الظرف في معناه والتمييز نحو انا اكثر منك مالا واعز نفرا لانه في غاية الضعف لا ينصب ما يطلع ويعف
الفعل ايضا وما لا يتم الجملة نحو اي في يعلم **ويرفع الظاهر** او الموجود الذي يسمع الملفوظ به فيشمل الضمير
المنفصل ايضا **قليل** تخصيص بلغة ضعيفة حكاها سيبويه **نحو رايت رجلا احسن منه ابوه** او ان ينصب
احسن على انه صفة لرجل ويرفع ابوه او انه على الفاعلية باحسن على بعض فانه في الحسن ابوه اولا يثنى
واكثر العرب يوجب رفع احسن في ذلك على انه خبر مقدم وابوه او انه مبتدا مؤخر وجعل احسن ضمير
مستتر فيه عائد على المبتدا او بجعله من المبتدا او الخبر في موضع نصب صفة لرجل ويليها الضمير المجرور
بمن ولا يرفعون به الظاهر لضعفه عن العمل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة حيث يجلاهد ولا هو مشابه
لاسم الفاعل يحمل عليه في العمل في الظاهر كما حملت عليه الصفة المشبهة في العمل لان اسم الفاعل يثنى
ويجمع واسم التفضيل لا يثنى ولا يجمع ما هو الاصل فيه وهو المستعمل بمن بخلاف الصفة المشبهة فانها تثنى
ويجمع كما مر **ويكثر ذا** اي رفعه الظاهر **في** مسئلة الكحل وضابطها ان يكون اسم التفضيل صفة في المعنى
لاسم جنس مسبوق بنفي مرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين **نحو** قول العرب **ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد** فاحسن صفة لرجل وهو اسم جنس مسبوق بنفي والكحل رفع
به على انه فاعله وهو اجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره وفي عينه ظرف مستقر حال من الكحل
تقدمت عليه ومنه لغو متعلق باحسن وفي عين زيد ظرف مستقر حال من الضمير المجرور بمن والمعنى
ما رايت رجلا احسن الكحل كائنا في عينه منه اي من الكحل كائنا في عين زيد فقد ظهر ان الكحل الذي هو
مرفوع اسم التفضيل مفضل على نفسه باعتبارين لما كان مفضلا وباعتبار كونه في عين الرجل او كونه

مفضلا

مفضلا وفيا باعتبار كونه في عين الرجل وامكانه مفضلا على نفسه وباعتبار كونه في عين زيد قال في التصريح
ولاشتهار هذا المثال فيما بين النحاة يترجم عن هذه المسئلة بمسئلة الكحل وانما ساغ لاسم التفضيل هنا
ذلك العمل **لانه بمعنى الفعل** اذ يصح ان تحل محله فعل مع استقامة المعنى فيقال ما رايت رجلا يحسن في عينه
الكحل كحسنه في عين زيد ولانه لو لم يعمل الرفع في ذلك لكان مبتدا واحسن خبره ولزم الفصل
بين افعل ومعموله باجنبي وهو الكحل **تنبيهات الاول** الاصل في هذه المسئلة ان يقع الاسم الظاهر بين
ضميرين اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما مثلنا وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من اما على الاسم
الظاهر او على محله او على ذي المحل فيقال ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد او من عين
زيد او من زيد فتحذف مضافا او مضافين وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء فتقول ما رايت كعين زيد
احسن فيها الكحل قالوا والاصل ما احد احسن به الجميل من زيد والاصل ما احد احسن بالجميل من حسن
الجميل بزيد ثم انهم اضافوا الجميل الى زيد لملابسته له في المعنى ثم حذفوا المضاف واقاموا المضاف
اليه مقامه فالدوا الاخر **الثاني** نقل ابن مالك ان ورود هذا الكلام المتضمن رفع الظاهر الا بعد النفي
ولا باس باستعماله بعد النهي والاستفهام الذي فيه معنى النفي نحو لا يكن احد احب اليه الخير منه اليك وهل
رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ومنع ذلك ابو حيان وقال يجب الاقتصار على السماع هذه
خاتمة لمباحث الاسماء في موانع الصرف قال ابن يعيش في شرح المفصل اختلف النحويون في منع الصرف — موانع الصرف
ما هو فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس احدهما تابعا للاخر اذ كان
الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو قول ظاهر الحال وقال قوم ينتمون الى التحقيق ان الجر في الاسماء نظير
الجزم في الافعال فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره وانما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده
لثقله بما لا ينصرف ما في الفعل نظيره وانما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف
لمشابهة الفعل ثم تبع الجر التنوين في الزوال لان التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له فتبع الخاص الخاص
ويدل على ذلك ان الرفع والنصب بما لا مدخل للجر فيهما انما يذهب منه التنوين لا غير فعلى هذا القول
اذا قلت مررت الى الرجل لا اسمه او اسم كم فالاسم باق على منع صرفه وان انجر لان الشيء قائم وهو عدم
الصرف الذي هو التنوين معدوم وعلى القول الاول يكون الاسم منصرفا لانه لما دخله الالف واللام و
الاضافة وهما خاصة للاسم بعدا عن الافعال وغلبت الاسمية فانصرف انتهى ثم المعتبر في الاسم الذي
لا ينصرف من شبه الفعل ان يكون فيه فرعيتان من شيء احديهما من جهة اللفظ والاخرى من جهة المعنى
او فرعية واحدة تقوم مقامهما كما ان في الفعل فرعيتين عن الاسم احديهما من جهة اللفظ وهي اشتقاقه
من المصدر والاخرى من جهة المعنى وهي افتقاره الى الاسم الذي به يكون كلاما وحينئذ اشبه الاسم الفعل
وكان فرعا له بالاعتبار المذكور كان ثقيلا في لسانهم فمنع فيه من الجر والتنوين او التنوين وحده على

الخلاف اذا عرفت ذلك فنقول موانع الصرف وتسمى عللا واسبابا بالاستقراء تسعة وهي العجمة وهي فرع
العربية اذ لا اصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع وهو فرع الواحد والتانيث وهو
فرع التذكير لانك تقول قائم ثم تقول قائمة والعدل وهو فرع المعدول عنه لان الاصل بقاء الاسم
على حاله والتعريف وهو فرع التنكير لانك تقول رجل ثم تقول الرجل ولا يخفى ان المعرفة كالرجل
المطلق لا بقيد التجرد عن اللام والتنكير وكذا المعرفة هي الماهية ثم المطلق لانا نجرد عن التاء وهو المذكر
فالفرعية في التانيث والتعريف معنوية والفرعية المعتبرة في منع الصرف اعم من المعنوية واللفظية كذا
قال بعض المحققين وزيادة الالف والنون وهي فرع المزيد عليه والتركيب وهو فرع الافراد ووزن
الفعل وهو فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يكون بناء الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه
ذلك الوزن كان فرعا الوزن والاولى ان يقال الوزن المختص بنوع اخر المختص به حقيقة او حكما ووزن الفعل المبدو
باحدى الزوائد الاربع في حكم المختص فلا يخفى ان البيان تامة والوصف وهو فرع الموصوف قال الرضي كفى به
وتسميتهم لكل واحد من الفروع المذكورة مانعا وسببا وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة
اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامهما انتهى
قال بعض المحققين وفيه ان اطلاق العلة على مجموع الاثنين هو المجاز لانه مثل مجموع التالي العلة
الموحدة ولا وحدة في الاثنين وقد جمع المصنف رحمه الله هذه الموانع التسع بقوله موانع صرف الاسم
تسع عجمة وجمع وتانيث وعدل ومعرفة وفي اليد الف ونون ثم تركيب كذلك ووزن الفعل
والتاسع الصفة وجمعها بعضهم ايضا فقال اذا اثنان من تسع الماء بلفظه فدع صرفها وهي الزيادة
والصفة وجمع وتانيث وعدل وعجمة واشباه فعل ثم تركيب معرفة وقال الشيخ تاج الدين بن
مكتوم موانع الصرف وزن الفعل يتبعه عدل ووصف وتانيث وجمع ونون لا لخلاف في
ومعرفة وعجمة ثم تركيب تجمعها اي جمعتها وقال اذا حصرت الموانع للصرف فعدل وتعريف
مع الوزن والوصف وجمع وتركيب وتانيث صيغة ونون فعلان والعجمة الصرف وقال
ايضا موانع صرف الاسم تسع فهاكها منتظم ان كنت في العلم ترغب من العدل والتانيث
والوصف عجمة وفعل وفعلان جمع مركب ثامنها التعريف والوزن تاسع وزاد
سواها باحث بتطلب وقال الاخر موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف
تصويب عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها
الف ووزن فعل وهذا القول تقريب وجمعها بعضهم في بيت واحد فقال اجمع وزن
عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا وانشد الشيخ بهاء الدين بن النحاس في
لنفسه وزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زد تانيثها وقال الاخر جمع ووزن وعدل

وصف

وصف معرفة تركيب عجمة تانيث من اربعها وقال الاخر ايضا زيادة وزن وصف تانيث عجمة
وعدل وتعريف وجمع وتركيب وقال الاخر موانع الصرف تانيث وتركيب وعجمة ثم عدل ثم تعريف
ووزن فعل ونون قبلها الف زيدتين ووصف ثم توصيف تنبيه ما صرح به من انحصار الموانع
في التسعة هو المشهور الذي عليه الجمهور وقيل المانع من الصرف اثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية
ففي وزن الفعل مع الوصف نحو اعلم واحمر او مع العلمية نحو يزيد ويعقوب وشكر فان امتناع الصرف فيهما
بطريق الحكاية الفعلية يعني كما لا يدخل عليهما الكسر والتنوين قبل نقلهما من الفعلية الى الاسمية
كذلك لم يدخل عليهما بعد النقل واما التركيب ففي الباقي كتركيب التانيث مع العلمية او تركيب حرف
التانيث مع الاسم وتركيب العدل ووجهه انه عدل عن علمين نقصد به لان الواضع قصد التسمية بعامر نقلت
عنه خوف اللبس بالصفة الاخر في نحو ثلث فانه عدل ثلاثة ثلاثة وتركيب الجمع فانه عدل جمعين وتركيب
الاسمين في نحو بعلبك وتركيب الالف والنون اما مع العلمية او مع الوصفية وتركيب العجمة وهو اما تركيبها
في العجمي والعربي او تركيبها مع العلمية وقال بعضهم انها عشرة والزائد شبه الف التانيث كما في الف اسمي
قال بعضهم انها احد عشر والزائد اعادة الاصل في نحو احمر اذا نكر بعد العلمية وقال بعضهم انها ثلاثة عشر
والزائدان لزوم التانيث ولزوم الجمع ورد هذا القول بانها اثنان باطل ما ذكره من الحكاية لا يفيد او نحو احمر
نكلا انها ليست بعيد لا من الفعل وما ذكره من معنى التركيب ليس بتركيب لان التركيب المعتبر
في منع الصرف تركيب الكلمتين وما ذكره ليس كذلك نعم هو صحيح في بعلبك لكن يبطل جعله مجرد التركيب
سببا لمنع الصرف وهو يقتضي منع صرفه في حال التنكير ايضا لوجود السبب وهو باطل ورد بالاخر
الاول بان شبه الشي يلحق به وهو داخل في عداده ورد اعادة الاصل في نحو احمر مندرج في الوصف ولزوم
التانيث داخل في التانيث لان لزوم التانيث صفة او وصف الشي لا يلحقه باصله وكذا لزوم الجمع
داخل في الجمع فانحصر انها تسعة كما ذكره المصنف رحمه الله فالعجمة والمراد بها غير العربية فارسية كانت
او غيرها يمنع صرف العلم العجمي العلمية باسنادنا العجمي الى العلمية وذلك بان يكون قبل استعمال العرب له علما
في لغة العجم بخلاف ما نقل عن لسانهم نكرة فلا اثر للعجمة فيها لانها عجمية جنسية فالحقت بالامثلة العربية
وذلك كلجام وديباج ونحوهما من اسماء الاجناس وكذا ما كان نكرة في لسانهم ثم نقل في اول احواله
علما كالذي اسمي بلجام محدوث علميته فانكان فيه مع العلمية سبب اخر غير العجمة منع الصرف كصحفة
علم المونث وما ذكر من اشتراط العلمية في العجمة هو مذهب ابي الحسن ابن الدباج ونقل عن ظاهر
مذهب سيبويه قال ابو حيان والجمهور على خلافه وانما يظهر اثر الخلاف في نحو قالون فيصرف على
الاول لانهم لم يستعملوه علما واستعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف على الثاني لانه لم يكن في كلام
العرب قبل ان يسمى به تنبيه قال الائمة العربية تعرف عجمة الاسم بوجوه احدها النقل بان ينقل

العجمة

الوجوه التي تعرف بها عجمة الاسم

ذلك بعض أئمة اللغة الثالث خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو إبريسم فإن مثل هذا الوزن مفقود
في أبنية الأسماء في اللسان العربي الثالث أن يكون أوله نون ثم راء نحو نرجس فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية
الرابع أن يكون آخره زاي بعد دال نحو مهندز فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية الخامس أن يجتمع فيه الصاد
والجيم نحو الصولجان والجص السادس أن يكون فيه الجيم والقاف نحو المنجنيق السابع أن يكون خماسيا أو رباعيا
عاريا من حروف الذلاقة وهي الباء والراء والفاء واللام والميم والنون فإنه متى كان عربيا فلا بد أن يكون فيه
شيء منها نحو سفرجل وقذعمل وقرطعب وجحمرش هذا ما جمعه أبو حيان في شرح التسهيل قال في المزهر
وإنما تمنع العجمة صرف العلم العجمي العلمية **بشرط زيادته على الثلاثة كإبراهيم** وإسمعيل وإسحق ويعقوب
لأنه إذا كان ثلاثيا كان خفيفا فقويت خفة اللفظ المجتنبة على أصل ما بنى عليه الأسماء العربية **تنبيه** قيد
صاحب جمع الجوامع الزيادة بأن لا يكون بياء التصغير قال في شرحه لو كان رباعيا بأحد حروفه ياء التصغير
لم يمنع الصرف لكانا ... مثل التصغير **ولا أثر لتحرك الأوسط** من الثلاثي كشتر بفتح السين المعجمة وفتح التاء
من فوق اسم حصن بديار بكر فهو منصرف **عند الأكثر** قال الرضي وهو الحق فلا أثر لتحرك الأوسط
في المؤنث نحو سقر فإنما أثر فيه لقيامه مقام السادس عند وجود التأنيث وأما العجمي فلا عداوة له إلى شيء ...
شيء ... بل الأعجمي يجري كونه ثلاثيا ساكن الوسط أو محرك الوسط بكلام العرب بحيث كأنه خارج
عن وضع كلام العجم لأن أكثر كلامهم على الطول ولا وجود للأوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب انتهى
وذهب قوم منهم ابن الحاجب إلى اعتبار تحرك الأوسط من الثلاثي فحتم منع صرفه بخلاف ساكنه
فحتم صرفه قال الرضي ونقل عن عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني جواز المنع والصرف في الساكن
الوسط وقلت عنه قال الزمخشري أيضا في تفصيله الثلاثي أمر العجمي أحدها محتم الصرف مطلقا الثاني محتم
المنع في محرك الوسط كملك اسم ابن نوح عليه السلام ومحتم الصرف في ساكنه الثالث منع صرف المحرك الوسط
والوجهان في ساكنه **تنبيهان الأول** قالوا إن جميع أسماء الأنبياء عليهم السلام لا تنصرف إلا محمدا وصالحا
وشعيبا وهودا العربية فإنها ... لوطا لانتفاء شرط العجمة ويقال هود كنوح حيث قرئ ... معروف
... على إسمعيل وأنه لا عربي قبله ... إن شئنا ... عزيز إن صرف فإن ... بعض المحققين
وفي البحر للزركشي ... عن ابن عباس أن أول من تكلم بالعربية المحضة إسمعيل وأراد به عربية قريش التي
نزل بها القرآن وأما عربية قحطان وحمير فكانت قبل إسمعيل عم انتهى وفي الكشاف أن من لم ينون عزيرا
جعله غير منصرف لخفته وذكر بعضهم أن أسماء الملائكة كلهم ممنوعة من الصرف للعجمة إلا منكر ونكير ومالك
ورضوان **الثاني** لا عبرة باتفاق الألفاظ ولا باتفاق الأوزان أما الأول فإسحق ويعقوب وموسى
أسماء الأنبياء غير منصرفة وإسحق مصدر أسحق الضرع إذا ذهب لبنه ويعقوب لذكر الحجل وموسى لما
يحلق به مصروفة ... قال ... يعقوب لأنه خرج ... عن ... من اللفظ

انظر اول من تكلم بالعربية

اللفظ

اللفظ وليس بمشتق لأن الاشتقاق من العجمي يوجب الصرف كذلك إبليس لا ينصرف للعجمة والعلمية
ومن زعم أنه مشتق من أبلس إذا يئس فقد غلط لأن الاشتقاق من العجمي يوجب الصرف وإنما هو من اتفاق
اللفظ وأما الثاني فإن جالوت وطالوت غير منصرفين للعجمة والعلمية وجاموس وطاوس مصروفة
لكونهما نكرتين ولا عبرة باتفاق الوزن قال في البسيط **والجمع بمنع صرف وزن مفاعل ومفاعيل**
فكون أوله حرفا مفتوحا ثالثه ألف وبعد الألف حرفان أولهما مكسور تحقيقا كما سيأتي أو تقديرا
كدواب أو ثلاثة أوسطها ساكن فالمراد بالوزن الوزن العروضي الحاصل بمجرد مقابلة الحروف بالحروف
والساكن بالساكن دون التصريفي المعتبر فيه مقابلة الأصلي بالأصلي والزائد بالزائد ليشمل نحو
مفاعل ومفاعيل وفواعل وفواعيل وأفاعل وأفاعيل ونحو ذلك ولو اعتبر التصريفي لخرج جميع صيغ
هذه المعتبرة وقال بعضهم إن المعتبر عندهم الوزن الصرفي دون العروضي ولهذا عدوا وزن شمر
مختصا بالفعل مع أنه يجيء في الوزن العروضي ليس بشيء لأن في هذا المقام ظاهر فيما ذكرنا ولعل حسن
المقصود هاهنا من التمثيل بهذين الوزنين في هذين المثالين بقوله **كدراهم ودنانير** فيتعين كون المراد بالوزن
العروضي لا غير ومنع هذا الجمع الصرف **بالنيابة عن علتين** على الأشهر لكونه لا نظير له في الآحاد الذي
كأسباب ... لكونه نهاية جمع التكسير أي جمع الجمع الذي ينتهي إليه هذا الوزن ... لكونه
على صيغة منتهى الجموع ... ثان ... الجمع وعدم النظير ... إذ ... له نظير في الآحاد
أشبه الأعجمي ... الجمع ... الجمع المتناهي والجمع الأقصى ... والجمع الذي
لا نظير له في الآحاد ... بعد ألفه ... وأما ثمان ... التي ... السراويل
بين الثاني والنون ... وأما نحو الرباحي والقلانسي ... كسر لأجل الياء
وأما نحو ... من ... علم الشخص ... عن الجمع ... ومدائني في المنسوب
إلى ... الشام فالألف فيهما عوض من إحدى يائي النسب ... ياء النسبة
عارضة لا اعتداد بها في الوزن قال سيبويه منهم من يقول يماني وشآمي فيشدد الياء وهو قليل و
الحق أي بهذا الجمع في منع الصرف **حضاجر** للضبع وهي الأنثى كعلمية أسامة للأسد ويسمى الذكر
ضبعان **للأصل** أي لكونه في الأصل جمعا كحجر كعظم ثم نقل منه إلى العلمية فعلم بذلك أن المعتبر في منع
الجمع المذكور أن يكون موضوعا في الأصل للجمع كأن المعتبر في الوصف كونه كذلك في الأصل فلا يعتبر زوال
الجمع بالعلمية لأنه عارض كما لا تضر غلبة الاسمية في الوصف الأصلي لعروضها إذ الأصل لا يعتد بالعارض
وما ألطف ما أنشده الشيخ أبو حيان لنفسه ... عارض ... بالحسنى من ...
فقل ... إن ... والأصل لا يعتد بالعارض **تنبيه** قال ... هذا الجمع كمساجد
فلا خلاف في منع صرفه ... العرب ... من الصرف ... جمع سمي به الرجل انتهى ...

الجمع

عدم الخلاف نظر فقد قال في الارتشاف وهو العمدة فيما ينقل وكان سعيد الاخفش يصرف نحو مساجد علما
لزوال السبب وهو الجمع وهو خلاف المستعمل انتهى ولعله لم يعتد بهذا الخلاف فعده كالعدم **والحق**
به **سراويل** على الاشهر مع انه مفرد **للشبه** عند سيبويه وابي علي قالا لانه اسم اعجمي عرب لكنه اشبه من كلامهم
ما لا ينصرف قطعا كقناديل فحمل على ما اشبهه فمنع الصرف قال الشاعر فتى فارسي في سراويل رامح فعلى هذا
ليس فيه من الاسباب شيء لان العجمة شرطها العلمية والتأنيث المعنوي شرطها العلمية ايضا واما صيغة
الجمع فليست سببا بل هي شرط للعجمة فيلزم المنع مجردا من انه غير منصرف فقط وهو مشكل وذهب المبرد
الى انه منقول عن جمع سروالة تسمى به المفرد قال في التصريح واختلف في سماع سروالة فقال ابو العباس
انها سمعت وانشد عليه من اللوم سروالة فليس يرق لمستعطف وقال لم يسمع والبيت مصنوع
نبه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر الاخفش انه سمع من العرب سروالة وقال ابو حاتم من العرب من يقول
سروالة والجمع سراويل حكاه الجوهري في المقامات ونقل ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه وانكر
ابن مالك ذلك عليه قلت وقد نقل ذلك قبل ابن الحاجب ابو الحسن الاخفش ورد انكار ابن مالك بان من نقل
حجة على من لم ينقل **والف التأنيث ان كان بالف حبلى وحمراء** اي المقصورة والممدودة وانما اضافهما الى حبلى
وحمراء للاختصار مع الفائدة للاستغناء عن التمثيل لهما على انه قد استشكل القول بان التأنيث
في مثل حمراء بالف ممدودة بان علامة التأنيث الهمزة لانها منقلبة عن الف التأنيث وليست مدة
والالف الممدودة قبلها انما هي مدة وليست للتأنيث واجيب بان المراد بالالف الممدودة هي الهمزة وسميت
بذلك لانها الممدود بها فهي مد في نسبتها ولا نزاع في صحة اطلاق الالف على الهمزة لان الالف اما اسم
للاعم او للمتحرك فقط واسم الساكن لا فلا حاجة في اطلاق الالف على الممدودة الى القول بانها في الاصل
الف انتهى قال بعض المتأخرين ولك ان تقول سميت الهمزة في ذلك بالممدودة لعلاقة المجاورة **ناب عن علتين**
للزوم الف به الكلمة علتها المخالفة بالتاء فكانها تأنيث ثان **تنبيهان الاول**
توهم بعضهم من قولهم الف حبلى وحمراء ان المانع الصفة والف التأنيث وهو غلط صريح بل المانع التأنيث
بها فقط كما صرح به المصنف سواء كان صحبتها نكرة كذكرى ام معرفة كزكريا ام مفردا كما تقدم
ام جمعا كجرحى واصدقاء ام اسما كارطى ام صفة كحبلى وحمراء لا خلاف في شيء من ذلك **الثاني** تحمل الف الالحاق
المقصورة على الف التأنيث المقصورة فتمنع بشرط العلمية لشبهها بها من جهة انها زائدة ليست بدلا
من حرف ولا تكون الا في مثال يصلح لالف التأنيث كارطى وعلقى مثل سكرى واما الف الالحاق الممدودة
فلا تشبه الف التأنيث لان الهمزة فيها بدل من حرف بخلاف الف التأنيث فانها غير مبدلة من شيء والمثال
الذي يقع فيه الممدودة كعلباء لا يصلح لالف التأنيث الممدودة قال السيوطي في شرح الفية وفي الهمع معنى
الالحاق ان تبني مثالا من الثلاثي كلمة على بناء سكرى رباعي الاصول فتجعل كل حرف مقابل حرف فتبقى

التأنيث

اصول الثلاثي فيقابل حرف زائد مقابل الحرف الرابع من البناء الرباعي الاصول فيسمى ذلك الحرف حرف
الالحاق انتهى قال ابو حيان ومانيه الف التكثير ايضا اذا سمي به امتنع كقبعثرى لشبهها بالف التأنيث
كذلك ولم يجعل الف قبعثرى للالحاق لانه لا سداسي في الاسماء اصليا حتى يلحق به ووهم الجوهري في جعل
الفها للالحاق **والا يكن** التأنيث بالف حبلى وحمراء بان كان بغيرهما **منع** اي التأنيث **صرف العلم حتما**
اي وجوبا **ان كان** اي العلم مؤنثا **بالتا** سواء كان علما لمذكر **كطلحة** او مؤنث كفاطمة وانما امتنع صرفه
لوجود العلمية في معناه ولزومه علامة التأنيث في لفظه وهي ما لا تنفك عنه ومن ثم لم تؤثر في الصفة
نحو قائمة لانها في حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها **او كان العلم زائدا على الثلاثة**
ولم يكن بالتاء **كزينب** وسعاد لتنزل الحرف الرابع منزلة تاء التأنيث **او كان ثلاثيا محرك الوسط**
لفظا **كسقر** اسم جهنم اعاذنا الله تعالى منها لتنزل الحركة منزلة الرابع خلافا لابن الانباري حيث
جعله ذا وجهين كهند واما المحرك الوسط تقديرا كدار علم امرأة فيلحق بباب هند وانما قلنا لفظا لتحرك الوسط
تقديرا لان اصلها دور بالفتح فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها **او كان ثلاثيا اعجميا كجور**
بضم الجيم اسم بلد من بلاد العجم لان العجمة لما انضمت الى التأنيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع
صرف الثلاثي كما مر لانها لم تؤثر هنا منع الصرف وانما اثرت تحتمه وقيل هو ذو وجهين كهند **وجهين**
اي يجب **منع صرف نحو هند** من الثلاثي الساكن الوسط لعدم الشروط المذكورة بل يجوز المنع وعدمه
فالمنع نظرا لوجود العلتين والصرف نظرا الى خفة الوسط بالسكون وانها قاومت احد السببين
خلافا للزجاج في ايجابه المنع وعلله بان السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف
والجمهور على ان المنع اجود وخالف بعضهم الغاء العلتين قال ابن جني وهو القياس والاكثر في كلامهم وقال
شيخنا الفارسي الصرف اجود قال الخضراوي ولا اعلم احدا قال بهذا القول قبله وهو غلط انتهى قلت وكلام
اهل بعده وقد اجتمع الوجهان في قوله لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب **تنبيهان**
الاول الجمهور على تحتم منع الثلاثي المنقول من المذكر الى المؤنث كزيد اسم امرأة لانه بنقله الى المؤنث
حصل له ثقل عادل خفة اللفظ وهو مذهب سيبويه وقال عيسى والجرمي والمبرد انه كهند وفعله
اعتبار المصنف حيث لم يذكره **الثاني** صرف اسماء القبائل والارضين والكلم ومنعها مبنيان على
المعنى فان كان اسم اب كمعد وتميم او اسم حي كقريش وثقيف او اسم مكان كبدر وحنين او اسم لفظ نحو
كتب زيد فانا جاز صرفه الا ان كان فيه مانع اخر فيمنع كتغلب ابن وائل ابو الحي او القبيلة للعلمية والوزن
فان كان اسم ام كباهلة وسعد او اسم قبيلة كمجوس ويهود او بقعة كفارس وعمان فحكمه
حكمها او اسم كلمة نحو كتبت زيد فانا اجاز منع الصرف في الاسماء والافعال والحروف فتذكر باعتبار
اللفظ فتصرف وتؤنث باعتبار الكلمة فان انضم اليه سبب يوجب المنع منع وكذا حروف الهجاء تذكر وتؤنث

وزعم الفراء ان تذكيرها لا يكون الا في الشعر ثالثها الاشتقاق واما اسماء السور فاقسام احدها ما فيه ال ومحكمه الصرف كالانعام والاعراف والانفال الثاني العاري منها فان لم تضف اليه سورة منع كهذه هود وقرات هود ونوح وان اضيفت اليه سورة لفظا او تقديرا صرف كقرات سورة هود وما لم يكن فيه مانع يمنعه كقرات سورة يونس الثالث الجملة نحو قل اوحي واتى امر الله فتحكى بحالها ان كان اولها همزة وصل قطعت لانها لا تكون في الاسماء الا في الفاظ معدودة تحفظ لا يقاس عليها والوقف على هائها تاء الثانيث لثبتها في الرفع فهو شان الثالث في الاسماء وتعرب لتصييرها اسما ولا موجب للبناء وتمنع الصرف للعلمية والتانيث نحو قرات اقتربت بفتح التاء وفي الوقف عليها بالهاء الرابع حرف الهجا كصاد وقاف ونون فتجوز فيها الحكاية لانها حروف فتحكى كما هي والاعراب بجعلها اسما لحروف الهجاء وعلى هذا تجوز فيها الصرف والمنع بناء على تذكير الحرف وتانيثه وسواء اضيفت اليه سورة ام لا كقرات صاد او سورة صاد بالسكون والفتح منونا وغيره الخامس ما وازن الاعجمي كحاميم وطاسين وياسين فان وجبت حكيت فيه الحكاية لانها حروف مقطعة وجوز الشلوبين فيه ذلك والاعراب غير منصرف لموازنته هابيل وقابيل وقرئ ياسين بنصب النون وسواء في جواز الامرين اضيفت اليه سورة ام لا السادس المركب نحو طسم فان لم تضف اليه سورة فقيد راي ابن عصفور والشلوبين فيه البناء ورايتان هو البناء للجزئين على الفتح كخمسة عشر وان اضيفت اليه سورة لفظا او تقديرا ففيه الروايات ويجوز على الاعراب فتح النون واجراء الاعراب على الميم كبعلبك واجراؤه على النون مضافا لما بعده وعلى هذا في منع الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتانيثه اما كهيعص وحمعسق فلا يجوز فيهما الا الحكاية سواء اضيفت اليها سورة ام لا ولا يجوز فيهما الاعراب لانه لا نظير لهما في الاسماء المعربة ولا تركيب المزج لانه لا يتركب من اسماء كثيرة واجاز يونس في كهيعص ان يكون كلمة مفتوح دال الصاد معتوحا وجهها ان جعله اسما اعجميا واعربه وان لم يكن له نظير في الاسماء المعربة بالتي في الجمع **والعدل** وهو تحويل الاسم عن صيغته الاصلية الى اخرى مع اتحاد المعنى لا للالحاق ولا للاعلال ولا للتخفيف ولا للتغيير فخرج نحو رجيل لعدم اتحاد المعنى لا للالحاق ولا اعلال ولا لتخفيف ولا لتلفيق فخرج نحو رجيل لعدم اتحاد المعنى ونحو كوثر لانه الحاق بجعفر ونحو مقام لانه اعلال ونحو بالحاء في حارث لانه ترخيم ونحو ارام جمع رئم لانه منقول عن ارام بسكون الياء على همزة فتقلب العين الى موضع الفا **يمنع صرف الصفة المعدولة عن اصلها** اي عن صيغتها الاصلية التي يقتضيها الاصل ان تكون عليها الى صيغة اخرى **كرباع وربع** فانهما معدولان عن اربعة اربعة والدليل على ان اصلها ذلك ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل فيهما اذا كان المعنى مكررا ان يكون اللفظ ايضا مكررا فعلم ان اصلهما اللفظ مكرر وهو اربعة اربعة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث والجمع متفق عليه وفيما بعدها الى عشار ومعشر خلاف قال ابو حيان والصحيح جوازه لسماع ذلك عن العرب فيقولون موحد ومعشر وعشار وحكي البناءين ابو عمرو الشيباني انتهى قال ابن هشام ولا يعارض

العدل

يقول

يقول ابو عبيدة والبخاري في صحيحه ان العرب لا تتجاوز الاربعة لانه يقتصر بها على السماع ما اسمعناه بقول السخاوي له بعد الاربعة على وقيل ان يقتصر في الخامس الى العشر كقوله طاروا اليه زرافات ووحدانا ووجه اعتبار الصفة في المذكورات مع عدم اعتبارها في اصولها كونها استعملت فيها لكونها معتبرة في وضعها بخلاف اصولها في ذلك لعروضها في الاستعمال ومن ثم لم تستعمل الا صفة نحو اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع او حالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع او خبرا نحو صلاة الليل مثنى مثنى والحال والخبر صفة في المعنى ومثنى الثاني في الحديث للتوكيد لا للتكرير **تنبيه** ما ذكره من ان منع الصرف في ذلك للعدل والصفة هو مذهب سيبويه والخليل وهو المشهور وذهب ابن السراج الى ان مانع الصرف فيه عدلان لانه لفظي ومعنوي لان مثنى مثلا معدول عن لفظ اثنين وعن معناه اعني الاثنين مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين وقال الاعلم يمنعه ابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في عمر اذ لا تدخله اللام واذا جرى على النكرة فمحمول على البدل قال الاعلم ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف لجرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا انتهى **وكاخر** بضم الهمزة وفتح الخاء **في** نحو **مررت بنسوة اخر** هو جمع لاخرى واخرى انثى اخر بفتح الخاء بمعنى مغاير واخر من باب اسم التفضيل فكان **القياس** ان يقال مررت **بنسوة اخر** وبرجال اخر وبامراة اخر وبامراتين اخر وبرجلين اخر **لان اسم التفضيل المجرد عن اللام والاضافة مفرد مذكر دائما** كما مر في بابه لكنهم قالوا اخرى واخريين واخر وقال ابن هشام في الاوضح وانما اختص الجمع بذكر اخر بالذكر لان في اخرى الف التانيث وهي اصح من العدل واما اخرين واخران فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب واما اخر فلا عدل فيه وانما العدل في جمع وانما امتنع من الصرف للوصف والوزن انتهى **تنبيهان الاول** قال في التصريح في جعل اخر من باب التفضيل اشكال لانه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة ومن ثم قال الرضي في الجمل انه لو صح الصواب ان اخر مشابه لافضل من ثلاث جهات احدها الوصف والثانية الزيادة والثالثة انه لا يفهم معناه الا باثنين مغاير ومغاير كما ان افضل انما يفهم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما اشبهه من هذه الجهات استحق احكامه في جميع تصاريفه وعلى هذا فكان ينبغي ان لا تستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع ال او الاضافة لمعرفة فلما خالفه بها عن ذلك كان ذلك عدلا لانها استحقته بمقتضى المشابهة بعد هذا اذا تنكر فالنسوة اخر كان معدولا عن اخر بالفتح والمعدول لا تخلو عن التعريف لانه نكرة تجري على نكرة فعلى ولا عن اخر لما بينا من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة وكتب عاملو المسئلة انتهى **الثاني** اذا كانت اخرى بمعنى اخرة بكسر الخاء مقابلا للاولى جمعت على اخر مصروفا لانه غير معدول لان مذكرها اخر بالكسر فليس من باب اسم التفضيل **ويعتبر العدل ايضا** اي في اسم **سمع غير منصرف وليس فيه** من اسباب منع الصرف علة ظاهرة **سوى العلمية كزحل وعمر بتقدير عدلهما عن زاحل وعامر** فهما معدولان

عنهما لا القياس بل على ذلك بل المراد انهما يمنعان من الصرف وليس فيهما سبب ظاهر الا سبب واحد
وهو العلمية ولا تستقل بالمنع اجماعا احتيج الى تقدير سبب اخر ولم يمكنهم غير العدل فقدروه كما تقدم
الفاعدة المعلومة بالاستقراء من كلامهم فما سمع منصرفا فليس معدولا ولو سمع غير منصرف وفيه
مع العلمية مانع اخر فكذلك نحو طوى وفيمن منعه فان فيه مع العلمية التانيث المعنوي باعتبار البقعة فلا
وجه لتكلف العدل **تنبيه** قال بعض المتأخرين ما اشتهر من عدم امكان غير العدل فى نحو عمر ممنوع بل
ثم شيء يمكن تقديره مع وجود اصل مقيس عليه فى الباب وهو لزوم العلمية فان نحو عمر وزفر من الاعلام
التى على فعل لازم العلمية لا يجوز تجريده عنها لذلك لا يثنى ولا يجمع بل يقال العمران كلاهما الى التثنية
وجاءنى عمر كلهم فى الجمع فاحدى العلتين العلمية والاخرى لزومها او تطرد ذلك الا التانيث كما ترى فاذا كان
كذلك فلا حاجة الى تقدير العدل انتهى وليس بشيء اذ لا يتم منع تثنية المعدول وجمعه الا عند المازنى فقط
ويرده قولهم سيرة العمرين اى ابن الخطاب وابن العزيز كما صرح به بعضهم قال الفاضل والعمران ابو بكر
وعمر او عمر وعمر بن عبد العزيز فكيف يجعل مثل هذا اصلا مقيسا عليه هكذا كتب بعضهم هذا الكلام
ثم وقفت فى همع الهوامع على ما نصه منع المازنى من تثنية العلم المعدول وجمعه جمع سلامة او تكسير
وقال انه لم يلحق بحالة كلامهم ولم يجاوز الكلام عمر قال ابو حيان ولا اعلم احدا وافقه على المنع ويرده
ما سمع من قول العرب العمران فاذا ثنى على سبيل التغليب مع اتفاق اللفظ والمعنى اولى انتهى **والتعريف**
المعبر عنه فى البيتين المتقدمين بلفظ المعرفة **شرط ثالث فى منع الصرف العلمية** اى ان يكون الاسم
المعرف علما شخصيا كما فى احمد او جنسيا كما فى اسامة وانما جعل السبب التعريف دون العلمية اشارة
الى ان المؤثر هو التعريف لانه فرع التنكير وعبر باشتراط العلمية لان ما سواها من التعاريف اما ان يبنى
البناء كما فى المبهمات سوى المعرف باللام والمضاف واما ان يستلزم المنافاة لحكم منع الصرف كتعريف اللام والاضافة واما
ان يكون غير لازم كتعريف النداء فانه يزول مع قصد المتكلم فمن قال بتعريف المضمر والموصول والاشارة
يستلزم البناء واللام والاضافة ينافيان حكم منع الصرف فتعينت العلمية فقد يغفل عن عقد مع نداء
القطب على ما ناداه قال بعض شراح الكافية **والالف والنون** المعبر عنهما فى البيتين بزايدى فعلان
ويسميان بالزائدتين لزيادتهما وقيل الكوفيين انهما من حروف الزيادة وهو بعيد ويسميان المضارعتين
ايضا المضارعتهما اى مشابهتهما الفى التانيث فى كونهما زيدتين معا كذا قال بعضهم وصاحبها
قولهم ان المعدودة فى الاصل مقصورة نحو حبلى الالف فانقلبت همزة وما تشبههما فى منع الصرف
الفى التانيث فى انهما فى بناء يخص المذكر كما ان الفى التانيث فى بناء يخص المؤنث وانهما لا تلحقهما التاء
سقوط التانيث بقوله هذه الجهة هذا مذهب البصريين وهو الحق وذهب الكوفيون الى انه تاء ثانية هما ...
لكونهما زايدتين قال ابن هشام وهذا لهما انه يمتنع صرف نحو غضبان علما فان اجابوا بان المعتبر ما هو زائد

باعتبارها اسما لا للنادر عن علة الاختصاص فلا تجدون ضعفها عن التعليل بمشابهة الفى التانيث ثم جعلوا
اليها اعتبار البصريين **تنبيهان الاول** قال بعضهم المراد بالالف والنون اعم من الالف والنون فى الاصل
او فى الحال لان اصبهان علما غير منصرف لان اللام فيه بدل من النون وهو فى الاصل صيغ اصبهان
كعثمان جمع اصيل وهو الوقت من بعد العصر الى المغرب لكنهم لم ينظروا الى الاصل فى التصغير فقالوا ابان
عثمان فى تصغير عمران منصرف وان كان فيه الالف والنون فى الاصل بتغيير الالف ثم فى الالف يتاف
قال الالف يتصل بالاصل معه وليس يجمع ولذلك ساغ تحقيره **الثانى** علامة زيادتهما ان يكون قبلهما
اكثر من حرفين فان كان قبلهما حرفان وكان الثانى مضعفا ففيه اعتباران ان تعدا اصالة النون الضعيف
فتأتى زيادتها اوفق اصالة النون اصلية كحسان ان جعلته من الحسن فوزنه فعلال فلا يمنع وان جعلته من الحس
فوزنه فعلان فيمنع وكذا حيان ان جعلته من الحين او من الحياة وقال السخاوى فى تنوير الدياجى
سيبويه الخليل عن رمان فقال لا اصرفه فى المعرفة واحمله على الاكثر اذا لم يكن معنى يعرف به قال السجاعى
اى اذا كان لم يعلم من اى شيء اشتقاقه حمل على الاكثر والاكثر زيادة الالف والنون وقال ابن يعيش الفعال
يقتضى زيادة الالف والنون فى حسان ان لا ينصرف حملا على الاكثر **لطيفة** حكى ان بعض الملوك سئل عن
قال الملك حيان منصرف ام لا فقال الذى بجانب الملك بغير صرف فلا ينصرف فذكره الطيبى فى التبيان
بمنع اى الالف والنون واقعين فى الصفة باعتبار انهما سبب واحد **صرف العلم كمروان** وعثمان وغطفان
قال بعض شراح الكافية ولا يخفى ان هذا الشرط محقق فى سعدان ويعبر به فى سحبان لو نقل اعلاما مانع
لا انه لم ينقض للزيادة فيبقى منصرفا فينبغى اشتراط ان لا يكون مع العلم كما فى اسم النسبة **ويمنع الوصف**
غير القابل لفظ للتاء اى الحاقها به اما لانه لا مؤنث له اصلا كلحيان لكبير اللحية او لان مؤنثه فعلى بفتح
الفاء والالف المقصورة **كسكران** فان مؤنثه سكرى على لغة الجمهور ونقل عن ابى اسد انهم يقولون
سكرانة قال الارتجيجى ذكر بعضهم ان ذلك ضعيف وعن قال ابو حاتم لبنى اسد مناكير لا تجعل بها
ندمان منصرف لان مؤنثه ندمانة ومنعوها فى الشعر من شبهها الدهلب بسكران قال كانه لا يعتبر
مسلوب **وهو عن مانع** من الصرف لانتفاء زيادتها وهذا هو المشهور وقيل الالف والنون يمنع صرف
الوصف الذى مؤنثه فعلى فعلى هذا رحمن منصرف لانتفاء رحمى قال الارضى والاول الحكم لان رحمن
فعلى ليس بمقصور وابدل الشرط المطلوب فعلان انتفاء التاء لان كل ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة فى الغالم
الاصنف بعض بنى اسد فانهم يقولون فى كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة
فيصرفونه انتفاء فعلان فعلى وهذا دليل قوى على ان المعتبر فى تأثير الالف والنون انتفاء التاء
لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء فحصل هذا المقصود فى رحمن لا بل بقطع
وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظ بالبارى تعالى فلم يضعوا منه مؤنثا لا من لفظ بالتاء ولا من غيره

التعريف

الالف والنون

اعني فعلى فيجب ان يكون غير منصرف انتهى وهذا كله مبني على ان الرحمن صفة كما ذهب اليه الزمخشري وابن
الحاجب وجماعة وقد تقدم في شرح الديباجة ان الاعلم وابن مالك وابن هشام ذهبوا الى انه علم لا صفة
قالوا لانه اسم انه موضوع بازاء المعنى لا الذات لكنه مشتق من الرحمة لا ينافي علميته كعلي وحسن وصالح
وحارث قال ابن هشام والمانع لذلك الزمخشري اذا كان اسما من الصرف ثم لا يخفى ان ابن الحاجب انه اختلف
في صرفه وعدم صرفه فخارج عن كلام العرب من وجهين لانه لم يستعمل صفة ولا مجردا من ال الا في الضرورة
انتهى ويقدر انهم يعربونه في البسملة بدلا من اسم الجلالة لا صفة **تنبيه** جمع ابنية فعلان مؤنثها
على فعلى الا اربع عشرة جاءت مؤنثها على فعلانة منصرفة وقد جمع ابن مالك منها اثنتي عشرة في قوله
اجز فعلى لفعلانا اذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسخنانا وسيفانا وضحيانا وصوجانا وعلانا
وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا واتبعهن نصرانا وقد زيد عليه الراوي الباقيتين فقال وزدنهن
خمصانا على لغة واليانا الحبلان بحاء مهملة وموحدة العظيم البطن وقيل الممتلئ غيظا والدخنان بدال
مهملة وخاء اليوم المظلم والسخنان بسين مهملة وخاء معجمة اليوم الحار والسيفان بسين مهملة بعدها تحتية
المثناة من تحت فاء الرجل الطويل كانه من السيف والضحيان بضاد معجمة وحاء مهملة وتشديد تحتية
الرجل الذي ياكل في الضحى كذا في القاموس وقال بعضهم هو اليوم الذي لا غيم فيه وضبطه اخر بالصاد
المهملة والصوجان بصاد وجيم مهملتين البعير اليابس الظهر والعلان بعين مهملة وتشديد اللام الرجل
الكثير النسيان وقيل الحقير والقشوان بقاف وشين معجمة الرقيق الساقين والمصان بميم وصاد مهملة
اللئيم والموتان البليد الميت القلب والندمان المنادم في الشراب والنصران لغة في النصارى والخمصان
بفتح الخاء المعجمة وبعد الميم صاد مهملة الضامر البطن وهي لغة في خمصان بضم الخاء وهذا قال على لغة والاليان
الكبير الالية فهذه كلها مصروفة للمد **والتركيب** المعبر عنه في البيتين لضرورة الوزن بالتركيب
المزجي وهو جعل اسمين اسما واحدا منزلا ثانيهما منزلة هاء التانيث فخرج به الاضافي كامرئ القيس
والاسنادي كشاب قرناها لان الاضافي يجعل غير المنصرف منصرفا فلا يتم منع الصرف والاسنادي
يلزم بناء المركب على المشهور او لكونه واسطة لا معرب ولا مبني على ما نقله الرضي عن ابن الحاجب واما
اذا قيل بانه معرب محكي كما حكي عن جماعة وقيل لا يبعد ان يجعل غير منصرف [illegible] لم يظهر اثر منع الصرف فيه
ومعدي بانه لا فائدة للحكم بمنع الصرف مع عدم ظهور اثره والاصل في الاسم الصرف **بمنع صرف العلم**
كبعلبك وحضرموت ومعدي كرب ويستثنى نحو سيبويه فانه مبني وكلامه في التركيب المزجي فيه
في منع الصرف لم يحتج هنا لكونه بالعلم بحاله ما ذكره في باب المركب من المبنيات وقد تقدم الكلام
عليه وان المزجي اجاز فيه اجراء مجرى بعلبك فنطلب ثمة **ووزن الفعل** وهو الذي يكون للفعل
سواء وجب نسبته الى الفعل او [illegible] نسبته اليه وعن نسبته الى الاسم بدليل [illegible] انهم على الوزن

التركيب

وزن الفعل

المشترك

المشترك وما قيل من ان وزن الفعل عند النحاة ما يختص بالفعل او يغلب فيه اذ لو اشترك بين الاسم
والفعل على السوية لما صح ان يضاف الى الفعل فيقال له وزن الفعل فليس بشيء اذ لا يكون الوزن
اغلب في الفعل الا فاذا هو لا يوجد كفاعل فانه في الافعال اغلب ولم يسم بجائز لا يعرف الا فاعلا هكذا
يستفاد من كلام بعضهم وقال شرطه لمنع الصرف **الاختصاص بالفعل** ان يكون مختصا به بمعنى انه
لا يوجد في الاسم العربي المنقول من الفعل ولا ينافي اختصاصه بالفعل الذي وجدوه فيه نحو بطريق النقل
والعلم لما وجد في الاسم العجمي فلا حكم له لانه لا اساس في كلام العرب **او بتصدره** اي وزن الفعل
بواحدة **من زوائده** اي زوائد الفعل وهي حروف نأتي لشيخ القرعبي فان هذه الزوائد في الفعل
تدل على معنى ولا تدل في الاسم نحو احمد فان الهمزة فيه لا تدل على معنى بخلافها في الاسم نحو احمد فان الهمزة
فيه لا تدل على معنى وهي في مثله من الفعل نحو اذهب مضارع ذهب تدل على المتكلم والدال
لغير الدال **و بمنع** اي وزن الفعل **صرف العلم كشمر** فان فعل بتضعيف العين مختص بالفعل
وهو علم الفرس جد جبيل بن عبد الله بن معاوية الشاعر كذا في القاموس ومن قال انه علم لفرس الحجاج فقد
اخطأ والشاعر المذكور هو القائل ابوك حباب سارق الضيف برده وجدي يا حجاج فارس شمرا
وهو منقول عن معنى مر جادا او مختالا ونحو ضرب علما بالبناء للمفعول الذي هو بالبناء للفاعل غير
مختص فلا يؤثر في منع الصرف خلافا لعيسى بن عمر والفراء واما بقم اسم لصبغ معروف وهو العندم
وشلم البيت المقدس فهما من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدحان في الاختصاص **و بمنع**
الوصف غير القابل للتاء اما لانه لا مؤنث له اصلا كاكمر لعظيم الكمرة محركة وهو راس الذكر او لكان مؤنثه
فعلاء بالالف الممدودة او فعلى بضم الفاء والالف المقصورة **كاحمر** وافضل فان مؤنثهما حمراء وفضلى
وانما اشترط عدم قبوله للتاء ليقوى شبهه بالفعل من حيث هو لا يقبلها انتهض للسببية **نحو**
وهو الحمل الفرع على العلم والسبب **منصرف لوجود قبوله** للتاء كذلك قال بعضهم وانما صح التمثيل
به على التحقيق لو كان وصفا وهو ممنوع اذ لم يستعمل نحل في كلام العرب بمعنى الفرع على العلم والسبب
مطلقا انما هو بمعنى الحمل الفرع عليها وفي القاموس هما اسمان [illegible] انثى
ونصر البعلها الناقة النجيبة المعقلة والمنبوع والجمل [illegible] ولا يوصف بهما انما هما اسمان انتهى وعلى
هذا فالتمثيل باسل الموضوع اصالة اولى **تنبيهان الاول** يشترط في وزن الفعل ايضا ان لا يكون كما
باقيا على حاله غير مخالف لطريقة الفعل فبالاول خرج نحو [illegible] فانهما على لغة الاتباع
في الرفع نظرا الى ذهبت في الجر نظرا الى [illegible] على حالة واحدة فيهما ان لم يجر ذلك عن وزن
الفعل [illegible] في الاستعمال لان الفعل لا اتباع فيه فلم يعتبر فيهما الموافقة ولم يمنعهما الا الصرف
وبقولنا باقيا على حاله خرج نحو رد وقيل بيع اصلهما فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الادغام

الوصف

والاعلال فالادغام في ردّ والاعلال بالنقل والقلب في مثل مبيع بالنقل في مبيع وصار مبيعة له نقل بضم
القاف وسكون الفاء فيقول مبيع مبنية له حيث بكسر الدال وسكون اليا اخر الحروف وبالكاف وبحبيبه فيها
وبقولنا غير مخالف لطريقة الفعل نحو البيت جمع الباء الموحدة جمع لبيك الا انه شديد بين الفعل بالف فينصرف
قاله ابو الحسن الاخفش يخالف لانه بعيد الفعل بموازنة لانك لو اتيت بالفعل موازنه موجودة وهو الصحيح الثاني
مما يزن الفعل اللصق بواحدة من زوائده على وجه ما لو تغير به مع وجودها او وجود
بدلها الفعل لا يلزم ابدا لها بل لم يخرج في وزن الفعل فالاول كاحمر والثاني كهراق وهرق علي من قال
الها عوان كانت ليست من زوائد الفعل الا انها ابدلت من الهمزة في ابدلا عن ان فلم يضر كان الاكثر
في الاستعمال اللغة ارق والصفة ويقال الوصف ايضا وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة (الصفة)
مع بعض صفاتها تمنع صرف الاسم الموازن للفعل كاتقابه بشرط كونها الاصلية اي بحسب الوضع
احترازا عن نحو ارنب بمعنى ذليل لان وضعه للحيوان المعروف فلا اثر لما طرا عليه من الوصفية كما لا اثر
لما طرا من الاسمية في ادهم للقيد من الحديد واسود للحية السوداء وارقم للحية التي فيها نقط سود وبيض
وربما اعتد بعضهم باسميتها فصرفها واما اجدل للصقر واخيل للطاير ذي خيلان وافعى للحية فانها
اسماء في الاصل والحال فلهذا صرفت في لغة الاكثر وبعضهم منع صرفها للح معنى الصفة وهي القوة في اجدل
والتلون في اخيل والايذاء في الافعى لكن المنع في افعى ابعد منه في الاولين لان الاخيل من الخيل وهو الكثير
الخيلان ومن الجدل وهو الشدة واما الافعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارن تصور ايذائها
فاشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة قاله البدر ابن مالك وعدم قبول التاء قال المرادي اعلم ان
على الحكم رحمه الله في هذا الكلام انتقادا وذلك انه ذكر انه يمنع صرف الموازن للفعل بحرف الا ان انتقد
لما علم قبله من ان وزن الفعل يمنع الوصف بل هو مع هو لكون هذه الصفة غير قابلة الوصف بطلانه
ظاهر فان انه يحكم بذلك بيان الشرطين المذكورين فلا اختصاص لوزن الفعل بهما بل يشترطان ايضا
في منع الوصف الكائن بالالف والنون المزيدتين اما عدم قبول التاء فقد مر اشتراطه في كلامه وجه اما
اشتراط اصلية الصفة فقد صرح به غير واحد للاحتراز عن نحو صفوان بمعنى قاس كان وضعه للحجر الاملس
فلا اثر لما طرا عليه من الوصفية فلو قال والصفة شرطها ان تكون في الاصل كما قال ابن الحاجب لسلم
من ذلك اما اشتراط عدم قبول التاء فقد علم سابقا في كل من الوصفين واربع في نحو مررت بنسوة اربع
منصرف لوجهين احدهما عدم اصلية الوصفية فيه لانه وضع اسما للعدد فلا يلتفت لما طرا عليه من
الوصفية والثاني قبوله للتاء في نحو مررت برجال اربعة تنبيه ما كان احد سببيه العلمية اذا نكر
صرف لزوال العلمية وبقي السبب الثاني غير مؤثر وهو اما التانيث او الزيادة او العدل او الوزن
او العجمة او التركيب او الف الالحاق المقصورة نحو رب فاطمة وعمران وعمر واحمد وابرهيم ومعدي كرب

وارطى

وارطى لقيتهم ويستثنى من ذلك ما كان قبل العلمية صفة كاحمر وسكران اذا كانا علمين فنكرا فسيبويه
يبقيه غير منصرف وخالف الاخفش لانهما نقلا بصرفه بناء على ان الصفة اذا زالت لا تعود ورد بان
زوال الصفة كان لمانع وهو العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة ثم رجع الاخفش عن مخالفة سيبويه
الى موافقته في كتابه الاوسط قال ابن مالك في شرح الكافية واكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفته
وذكر موافقته اولى لانها اخر قوليه انتهى والتصغير المزيل لاحد السببين يخل بمنع الصرف كحميد وعمير
في تصغير احمد وعمر فينصرفان لزوال الوزن والعدل اما زوال الوزن فواضح واما زوال العدل فقال
ابن هشام في حواشي التسهيل ان عمر خرج عن حكم ابيه بانه معدول الصيغة والتصغير لا يزيل شيئا ما
ثبت له لم يكن معتادا اذا حكم بصرفه بعيد انتهى قال الازهري وجوابه ان ذلك في العدل التحقيقي اما العدل
التقديري فلا لانهم انما ارتكبوه حفظا للقاعدة ثم لما راوه غير منصرف فاذا صرف فلا حاجة لتقديره
وجميع الباب اي باب ما لا ينصرف يكسر اي يجر بالكسرة وجوبا على اصله مع اللام معرفة كانت
نحو مررت بالمساجد او موصولة كالاعمى والاصم اي في ابوابه كقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا
ام في العرف كما ذكره ابن مالك في التسهيل وغيره والاضافة اي اضافته لغيره نحو مررت باحمدكم و
مساجد الله والضرورة اي ما يضطر اليه الشاعر كقوله اذا ما غزا في الجيش حلق فوقهم عصائب
طير تهتدي بعصائب والصرف في مجرورة وانما لم يقل ينصرف لان المستدخل فيه ونبين
ما هو المتفق عليه واعرض عن بيان الخلاف لانه خلاف لا يتم وهو على ثلاثة اقوال ومنها انه ان كان في
اول الباب والثالث وهو التحقيق انه ان زالت احدى علتيه باللام او الاضافة كما في العلم فمنصرف وان
بقيت العلتان كما في احمر فهو على منع صرفه هذا بالنسبة الى ما اضيف او دخلته اللام واما بالنسبة الى
الضرورة فقيل منصرف وهو المشهور لان الضرورة تجيز رد الشي الى اصله واصل الاسماء الصرف بل
بل هو باق على منع صرفه لوجود العلتين وانما جعل كالمنصرف في الصورة باعتبار دخول الكسرة عليه
او التنوين كما سياتي تنبيهات الاول قد ينون غير المنصرف للضرورة والتناسب فالضرورة قد تكون
موجبة للتنوين وقد تكون غير موجبة له فالاول كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة اذ لا غنى
فيه عن التنوين لانه لا يستقيم الوزن الا به والثاني كقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك
ما كررته يتضوع اذ لو لم ينون نعمان هنا على منع صرفه لم ينكسر الوزن الا انه يكون فيه الزحاف المسمى
بالكف وهو قبيح عندهم فدعت الضرورة الى تنوينه لتحصيل المستحسن قال الدماميني في المنهل
قال بعضهم والكف ليس قبيحا في الطويل متفق عليه فقد ذهب الاخفش الى انه احسن من القبض
انتهى واما التناسب فالمراد به تناسب كلمة معه مصروفة اما بعده كسلاسلا واغلالا او قبله
واغلالا لا الولا ولكن تعود الالفاظ المصروفة وانما نون لتناسبا سنحها كره او لا سوالها

ولا يعرف فان نعرف اي منها في لا اطلاق القوافي اصل ولا احتياج كقوله الثاني قال الجماعة منهم ابن بابشاذ في شرح
وابن عصفور والرضي في شرح الحاجبية وابن هشام في الجامع الصغير لا ينون ما فيه الالف المقصورة
لعدم الضرورة لان التنوين حرف ساكن كالالف ولا داعي الى تحريك ساكن ويثقل بعد ثقل ووجه بان
هذا انما يتم ان لو كان الساكنان متشابهين وليس كذلك فان الالف لا تقبل الحركة والنون الساكنة
يقبلها وقد تدعو الضرورة الى نقل حركة متاخرة الى ساكن متقدم لا يتاتى الوزن الا به فتحذف الالف
ويؤتى بالتنوين ليتاتى النقل كما قال الشاعر علقتها عضبي ان است ... وعد التقى بالاقبال
اعرابها ايضا الثالث قال السيوطي في شرح الالفية اذا اضطر الى تنوين مجرور بالفتحة فهل ينون بالنصب
او الجر صحح الرضي الثاني وقيل بالوجهين كالمنادى لم يبعد انتهى قلت والظاهر انهم لم ينونوه بالنصب
سماع والقياس لا يجري الرابع قال الاخفش صرف ما لا ينصرف مطلقا اي في الشعر وغيره لغة الشعر
او ذلك لانهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فتمرنت على ذلك السنتهم فصار
الامر الى ان صرفوه في الاختيار ايضا وعليه حمل قوله تعالى سلاسل واغلالا وقواريرا قال الكسائي
ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم الا افعل منك وانكر غيرهما ذلك اذ ليس ... عن احد في الاختيار
مخرجا في احد ... واما الضرورة فلا خلاف في جواز صرفه ومنعهم جواز صرف افعل منك
في الضرورة مذهب الكوفيين قالوا لان من مع مجرورها كالمضاف اليه فلا ينون ما هو كالمضاف والاصح
الجواز لان الكلام في الضرورة وهي تبيح المضاف وما هو كالمضاف قاله الرضي الخامس ذهب الكوفيون
والاخفش وجماعة الى جواز منع صرف المنصرف للضرورة كما جاز العكس لها واختاره ابن مالك وابى ...
كقوله وطلب الازرق بالكتائب اذ هوت بشبيب غائلة النفوس غدور وابى ذلك سائر البصريين وابى ...
تعليقه الكلام مطلقا وفصل بعضهم بين ما فيه العلمية وغيره فاجاز منع ما وجد فيه احد السببين
ومنعه مع غيرها وقيده ... انه لم يسمع الا في العلم فائدة قال ابن جني في الخصائص سالت ابا علي هل
يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب ام لا فقال كما جاز ان نقيس منثورنا على منثورهم فكذلك
يجوز لنا ان نقيس شعرنا على شعرهم فما اجازته الضرورة لهم اجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته علينا
واذا كان كذلك فما كان من احسن ضروراتهم فليكن من احسن ضروراتنا وما كان من اقبحها عندهم
فليكن من اقبحها عندنا وما بين ذلك بين ذلك انتهى وهنا انقضى كلام المصنف رحمه الله على ما يتعلق
بالاسماء فشرع في الكلام على ما يتعلق بالافعال فقال الحديقة الثالثة فيما يتعلق بالافعال مما لم يذكر
لم يذكر انه تقدم في الحديقة الاولى بيان حد الفعل وخواصه وتقسيمه واحكام اقسامه من الاعراب والبناء
والكلام الان فيما عدا ذلك يختص الفعل المضارع من بين اقسام الفعل بالاعراب وذلك لمشابهته
الاسم فيما مر فيرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم هذا اصح الاقوال الستة والفقه وهو قول الفراء وحذاق

الحديقة الثالثة فيما يتعلق بالافعال

الكوفيين

الكوفيين واورد عليه ان التجرد عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يكون علة للوجودي وقد
يمنع كونه عدميا بل هو الاثبات بالمضارع على اول احواله وهذا التجرد بعينه ... انه لا يعمل
في الوجودي بل يعمل لانه هنا علامة لا مؤثرة كما في المبتدا وذهب الكسائي الى ان الرافع حروف المضارعة وثعلب
الى انه مضارعته الاسم والبصريون الى انه وقوعه موقع الاسم قالوا ولهذا اذا دخل عليه نحو ان ولم
امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدها فليس حينئذ واقعا موقع الاسم قال ابن هشام واصح الاقوال
الاول وهو الذي يجري على السنة المعربين حيث يقولون انه مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم قال
ويفسد قول الكسائي ان جزء الشيء لا يعمل فيه وقول ثعلب ان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة
ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه ثم يلزم على المذهبين ان يكون المضارع مرفوعا
دائما ولا قائل به ويرد قول البصريين ارتفاعه بعد هلا ونحوها اذ الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض وانما
يرجح عامل النصب والجزم على عامل الرفع انه ادخل على الفعل لعوزه اذ هو لفظي وعامل الرفع معنوي
انتهى وهو خلاف لا ثمرة له اذ لا ينشا عنه حكم لفظي وينتصب بحرف من اربعة احرف على الاصح احدها
لن ويبتدا بها لان منها النصب ... لن نبرح عليه عاكفين وهي حرف بالاجماع بسيط على الصحيح
الاصلي عند سيبويه والجمهور وادعى الفراء ان اصلها لا النافية فابدلت الالف نونا وحجته انهما حرفان
نافيان ثنائيان ولا اكثر استعمالا ورد بان الابدال لا يغير حكم المتصل ... وان المعروف انما هو
ابدال النون الفا لا العكس ... وزعم الخليل والكسائي ان اصلها لا ان الناصبة فحذفت
الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال كما حذفت في قولهم ويلمه والاصل ويل امه والالف لالتقاء الساكنين
هي والنون ... اقرب لفظها ... معناها من النفي والتخلص للاستقبال الحاصل بهما ...
على الاصل في الضرورة كقوله يرجى المرء ما ان لا يلاقي ويعرض دون ادناه الخطوب اي ما لن ...
ورده سيبويه بجواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب ...
قال الرضي وللخليل ان يقول لا امتنع ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا انتهى ووضع
لنفي ... والنفي بها ابلغ من النفي بلا فهي لتاكيد نفي الفعل المستقبل وفاقا للزمخشري في كشافه ومفصله
ووافقه ابن الخباز في شرح الايضاح فقال لن لنفي المضارع على جهة التاكيد ووافقه الرضي وصاحب
التبيان ايضا بل قال بعضهم ان منعه مكابرة فهي لنفي افعل ولا لنفي يفعل كما في لم ولما وادعى الزمخشري
في انموذجه ايضا انها لتابيد النفي كقوله لن يخلقوا ذبابا ولن ... قال ابن مالك والحامل
له على ذلك اعتقاده في لن تراني ان الله تعالى لا يرى ورده غيره بانها لو كانت للتابيد لم يقيد منفيها
باليوم في فلن اكلم اليوم انسيا ولكان ذكر الابد في ولن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه انتهى وهو
ضعيف اذ للقائل بالتابيد ان يجيب عن الاول بان ... التابيد عند الاطلاق ...

مقيد ابدا وعن الثاني بان تكرار لا يدل على التكرار بالفظ ظاهرا ولا بالمرادفة لان ابدا لا يرادف لن ولان آآ
لا يرادف الحرف كما تقرر في غير هذا الموضع ولان التابيد نفسه معنى ابدا وهو جزء معنى لن وانما هو يفهم ضمنا ودلالة
بالمطابقة على ما يفهم بالتضمن ولو سلم فلا فائدة وهو دفع ما يتوهم من ان لن لمجرد النفي بناء على الاستبعاد
نفي نحو الموت منهم على جهة التابيد قال المولى الشمني في شرح المغني وهو مذهب سيبويه والجمهور انها لنفي
المستقبل اعم من ان يكون نحو ولن يتمنوه ابدا او الى ان نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى او يتوقف به كما في لن يغنوا
عنك من الله شيئا قال بعضهم وانكارهم افادتها التابيد مناقض لقولهم هذا كما لا يخفى **تنبيهان**
الاول ذهب جماعة منهم ابن عصفور الى ان الفعل بعد لن يخرج بعدها للدعاء كما يخرج بعد لا ولكن المجمهور
قالوا لا يجالسه بعدها كما بعد سائر حروف النفي غيرها واختار الاول ابن هشام في المغني قال ومن المجئ قوله
لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال واما قوله تعالى رب بما انعمت علي فلن اكون ظهيرا
للمجرمين فقيل منه وبنحو الحسن منه لان فعل الدعاء لا يسند الى المتكلم بل الى المخاطب او الى الغائب نحو يا رب
لا عذبت عنك ثم يكون المحمول لا عذبت يحتمل الانتهى ويرده قوله ثم لا زلت لكم خالدا **الثاني** ما استفيد من ان
لن النصب هو المشهور وقد زعم بعضهم انها قد تجزم كقوله فلن يحل للعينين بعدك منظر وقوله لن
يخب الان من رجائك من حرك من دون بابك الحلقه قال ابن هشام والاول يحتمل الا جتزاء بالفتحه
عن الالف للضرورة وسكت عن الثاني لان الرواية فيه بكسر الباء كما صرح به في موضع اخر من المغني
وهذا البيت من جملة ابيات لها حكاية الحيفر لا باس بايرادها هنا وهي ما روى ابو الحسن عن اسمعيل
عن سليمان بن موسى عن جعفر بن محمد عليهما السلام قال بلغني ان اعرابيا دخل المدينة فبينما هو يجول
في ازقتها اذ مر بباب الحسين بن علي بن ابي طالب عليهما السلام فقرع الباب وانشأ يقول لن يخب
الان من رجائك من حرك من دون بابك الحلقه انت جواد وانت معتمد ابوك قد كان قاتل الفسقه
لولا الذي كان من اوائلكم كانت علينا الجحيم منطبقه فسمعه الحسين قائم وهو يصلي فاوجز في صلاته
ثم خرج فاذا هو باعرابي عليه اسمال فقال يا قنبر ما اعد من النفقه فقال الف درهم
قال هاتها فقد جاء من هو احق بها منا ثم اخذها من قنبر وصيرها في رداء ثم دفعها
للاعرابي من داخل الباب وقال خذها فاني اليك معتذر واعلم باني عليك ذو شفقه لو كان في سيرنا
الغداة عصى كانت سمانا عليك مندفقه لكن ريب الزمان ذو غير والكف منا قليلة النفقه فاخذ
الاعرابي وقال والله طهرتم طهرت ثيابكم تجري الصلاة عليهم ابدا ذكروا وانتم انتم الاعلون لكم
ام الكتاب وما جاءت به السور من لم يكن علويا حين تنسبه فليس يكون له في الناس مفتخر قال
البطليوسي وجزم الاعرابي بلن وذكر اللحياني ان ذلك لغة لبعض العرب يجزمون بالنواصب وينصبون
بالجوازم وسكن الفعل في كلام الحلقه ونحوها الاعرابي قال ابن جني يقال الحلقه حلقه جمعه حلقه من الناس

بالسكون والجمع حلق بفتح اللام وحكى عن يونس حلقه وحلق بفتح اللام فيهما وقال ابو عمرو والشيباني
ليس في كلامهم حلقه بفتح اللام الا في جمع حالق **والثاني كي** وجاء بها بعد لن لمشاركتها لها في العمل من غير
شرط نحو اسلمت كي ادخل الجنة **ومعناها السببية** اي سببية ما قبلها لما بعدها وحينئذ المراد
السببية الخارجية بان يكون تحقق ما قبلها في الخارج سببا لما بعدها او المعنى سببية ما بعدها لما
قبلها بمعنى ان ما بعدها باعتبار تصوره سبب لما قبلها او المعنى سببية كل ما قبلها وما بعدها للاخر
الا ان سببية ما قبلها بحسب الخارج وسببية ما بعدها بحسب الذهن ويقال لها التعليلية والقول
بانها هي الناصبة كان دابها كما اختاره المصنف تبعا لابن الحاجب هو مذهب الكوفيين وجمهور البصريين
حملا لكي على ضربين مصدرية ناصبة بمنزلة ان معنى وعملا وتعليلية جارة بمنزلة لام التعليل معنى
وعملا والنصب بعدها بان مضمرة غير جائز الاظهار قال ابن مالك في شرح الكافية والذي احوج الى القول
بذلك قول العرب في السؤال عن العلة كيمه كما يقولون لمه فسووا بينها وبين اللام في المعنى فثبت بذلك
انها حرف جر واريد بها للام وثبت بحذف اللام عليها في نحو قوله تعالى لكيلا يكون على المؤمنين حرج انها
مصدرية لان حرف الجر لا يدخل على حرف الجر الا ان يكون مصدريا فلزم من ذلك جعل كي على ضربين
انتهى قال الراوي يتعين المصدرية ان سبقتها اللام كما في الاية والتعليلية ان تاخرت عنها اللام او ان
فالاول كقوله كي لتقضيني رقيه ما وعدتني غير مختلس والثاني كقوله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا
لسانك كيما ان تغر وتخدعا ويجوز الامران في نحو كيما ويكون فعلية فان قدرت قبلها اللام فهي مصدرية
والا فهي تعليلية والا ولى الحكم بكونها مع ظهور اللام معها نحو لكيلا تاسوا وقيل نحو قوله اردت لكيما ان تطير
بقربتي فتتركها شنا ببيدا بلقع فكي هنا تحتمل ان تكون مصدرية لدخول اللام عليها وتحتمل
ان تكون تعليلية لتاخر ان بعدها فان كانت مصدرية كانت ان مؤكدة لها لمعنى السببية ان كانت
تعليلية فاللام مؤكدة لمعنى التعليل وكي بنيا تعليلية او لا لان توكيد الجار بالجار اسهل من توكيد الحرف
المصدري بمثله قال ابن هشام في حواشي التسهيل وقال الكوفيون عن كي بان الفعل المنصوب
بكي منصوب بها الاصل كي يفعل ما ذا وعللوه بكثرة الحذف في امثالهم الا سيما وهي عن المصدرية حذفت
الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت قال الشمني ومع عدم
ثبوت ما خرجه ما ذا عن الصدر بحيث يقطع الكلام عليه واجابوا عن نحو كيما ان تغر بان ان تاكيد او بدل
من كي وعن نحو كي لتقضيني بزيادة اللام كما في ردف لكم وذهب الاخفش الى ان كي جارة دائما وان النصب بعدها
بان ظاهرة او مقدرة ويرده نحو لكيلا تاسوا فان زعم ان كي تاكيد للام كقوله ولا للما بهم ابدا دواء
رد بان الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ **تنبيه** اثبت الكوفيون من حروف النصب كما بمعنى كيما
ووافقهم المبرد واستدلوا بقوله وطرفك اما جئتنا فاصرفنه كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر والكو

ذلك البصريون وقالوا اضماره على ان الاصل كيما ضعيف بان هذه ضرورة او الكاف الجارة كفت بما وحذفت
النون من الفعل ضرورة قاله في الهمع والثالث ان ويقال فيها عن بابدال الهمزة عينا وهي
حرف مصدري نسبة الى المصدر لانه يؤول مع صلته به كان تصوموا خير لكم وهي ام
الباب قال ابو حيان بدليل الاتفاق عليها والاختلاف في لن واذن وكي وعن الخليل ان لا ناصب الا هي
وبعضهم يهملها حملا على ما المصدرية كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم وكقوله
ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا قال ابن الحاجب وذلك كما اعملت ما المصدرية
حملا عليها فيما روي عنه عليه السلام كما تكونوا يولى عليكم قال ابن هشام والمعروف في الرواية
كما تكونون وقال ابو حيان لا يحفظ ان غير ناصبة الا في القراءة المذكورة وفي البيت المذكور وما هذا
سبيله لا يبنى عليه قاعدة ويصح بشذوذه ابن مالك في الكافية حيث قال وشذ رفع بعدها حيث
استحق نصبا بها فاعرف شذوذه وبني على انه القول بان ان هذه مصدرية مهملة هو قول البصريين
وقال الكوفيون انها المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المتصرف والخبر والقياس فصلها منها
بقد او احدى اخواتها وان اللتي بعد العلم الخالص سواء دل عليه بمادة علم ام لا غير ناصبة لانها
ليست المصدرية بل هي المخففة من الثقيلة تنقل عملها الا ان الناصبة علم الاستقبال فيما بعدها غير
معلوم التحقق فلا تقع بعد العلم بخلاف المخففة لانها للتحقيق فتناسب العلم ويقيد العلم بالخالص
احترازا من الجارية مجرى الاشارة نحو ما علمت الا ان تقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لانه كلام
خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك اشير عليك ان تقوم انتهى ومن الجارية مجرى الظن كقراءة بعضهم
افلا يرون ان لا يرجع بالنصب وقولنا سواء دل عليه بمادة علم ام لا نحو قوله تعالى علم ان سيكون
منكم مرضى ونحو افلا يرون ان لا يرجع ومثل ذلك كل ما يؤدي معناه كالتبين والتيقن والانكشاف
والظهور والنظر الفكري والايحاء ونحو ذلك وفي ان اللتي بعد الظن وجهان اهمالها بناء على تاويله
بالعلم واعمالها اجراء له على اصله وهو الارجح عقلا ونقلا لان التاويل خلاف الاصل والاكثر في لسان
العرب النصب بعده ولهذا اجمع القراء عليه في احسب الناس ان يتركوا واختلفوا في وحسبوا ان لا تكون
فتنة فقرأ غير ابي عمرو وحمزة والكسائي بالنصب والثلثة بالرفع قال ابو حيان ولم يجئ في القران
بعد الشك الا النصب واجراها سيبويه والاخفش بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن المخوف نحو خفت
ان لا تفعل وخشيت ان تقوم ... وضع ذلك الفراء ويأتي ان مفسرة ولها
ايضا مباحث الكلام عليها في الحديقة الخامسة ان شاء الله تعالى تنبيه جوز بعض الكوفيين الجزم
بان وانكره الجمهور قال الرؤاسي من الكوفيين فصحاء العرب ينصبون بان واخواتها الفعل ودونهم
قوم يرفعون بها ودونهم قوم يجزمون بها وانشد على الجزم احاذر ان تعلم بها فتردها وتتركها

ثقلا على كما هيا وحكاه من البصريين ابو عبيدة واللحياني قال انها لغة بني صباح قال في الهمع قال
ابن هشام وفي ذكر هذا في البيت نظر لان عطف المنصوب عليه يدل على انه سكن للضرورة لا جزم
انتهى وانشد غيره على ذلك قول امرئ القيس اذا ما غدونا قال ولداننا اهلنا تعالوا الى ان يأتنا الصيد
نحطب والرابع اذن وقد تحذف نون الجمع فيقولون اذ ولعزمها الطول الكلام عليها قال الجمهور هي
حرف نصب وذهب بعض الكوفيين الى انها اسم والاصل في اذن اكرمك اذا جئتني اكرمك ثم حذفت الجملة
وعوض عنها التنوين واضمرت ان وعلى الاول فالصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان وعلى البساطة
فالصحيح انها الناصبة لا ان مضمرة بعدها خلافا للزجاج والفارسي والرضي وهو احد قولي الخليل وهو
المشهور عنه وحكى سيبويه عنه مثلها الاول وهي للجواب والجزاء وقال الدماميني لا يكون فيها الجزاء
ان تقع في كلام مجاب به كلام اخر ملفوظا او مقدرا سواء وقعت في صدره او حشوه او اخره ولا تقع في كلام
مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شيء بل باعتبار ملابستها الجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب
والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام اللتي هي فيه جزاء لمضمون كلام اخر قال في المفصل واذن جواب
وجزاء يقول الرجل انا اتيك فتقول اذن اكرمك فهذا الكلام قد اجبته به وصيرت اكرامك جزاء له على
اتيانه انتهى وكونها للجواب والجزاء نص سيبويه واختلف فيه فحمله قوم منهم الشلوبين على ظاهره
وقال انها لهما في كل موضع وتكلف تخريج ما خفي فيه ذلك وذهب الفارسي الى انها قد ترد لهما وهو الاكثر
وقد تتمحض للجواب وحده نحو ان يقول احبك فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا يتصور هنا الجزاء قال الرضي
لان الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال وانما تنصب اي المضارع
بثلاثة شروط احدها ان تكون مصدرة في اول الجواب لا متاخرة ولا في اثناء الكلام فان وقعت حشوا
بان كان ما بعدها من تمام ما قبلها لم تنصب وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما
قبلها نحو انا اذن اكرمك وقوله لا تتركني فيهم شطيرا اني اذن اهلك او اطيرا
او الخبر محذوفا اي لا استطيع ذلك ثم استونف ما بعده او الخبر مجموع اذن اهلك لا اهلك قاله
الرضي قال الدماميني وفيه نظر لان مقتضاه جواز نحو انا اذن اقيم بالنصب على ان يجعل الخبر هو
المجموع من اذن وما دخلت عليه وظاهر كلامهم يأباه انتهى الثاني ان تكون جوابا للشرط قبلها نحو ان
تاتني اذن اكرمك الثالث ان تكون جوابا للقسم قبلها نحو والله اذن لا اخرج وقوله لئن عاد لي عبد
العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها التقدير والله لئن عاد وجواب الشرط محذوف الشرط الثاني
ان تكون مباشرة للمضارع غير منفصلة عنه فلو انفصلت عنه لم تنصب لضعفها مع الفصل عن
العمل فيما بعدها نحو اذن زيد يكرمك الثالث ان يكون الفعل المضارع مقصودا به الاستقبال
فلو قصد به الحال لم تنصب نحو قولك اذن تصدق لمن قال انا احبك قياسا على سائر النواصب حيث

لم يعمل الا في المستقبل لان فعل الحال لا يحظى في الوجود كالاسماء فلا يعمل فيه عوامل الافعال ولذا استوفت
اذن هذه الشروط نصب المضارع وجوبا في الاشهر نحو قولك اذن اكرمك بالنصب لمن قال لك
انا اتيك والغاؤها حينئذ لغة لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر وتلقاه البصريون بالقبول ونقلها
ثعلب وخالف سائر الكوفيين فلم يجيزوا الرفع بعدها قال ابو حيان ورواية الثقة مقبولة ومن حفظ
حجة على من لم يحفظ الا انها لغة نادرة جدا ولذلك انكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما واطلاعهما
بالشاذ القليل قال في البسيط وقال الشيخ في الغاؤها هو القياس لانها غير مختصة وانما اعملها الاكثر
حملا على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزئيها كما حملت ما على
ليس لانها مثلها في نفي الحال والمرجع في ذلك كله الى السماع انتهى ويجوز الفصل بينها وبين المضارع
بالقسم ولا يضر في نصبها كقوله اذن والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب واغتفر
الفصل به لانه زائد جيء به للتاكيد فلا يمنع النصب كما لا يمنع الجر في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت
والله ربها واجاز ابن هشام في المغني والشذور الفصل بلا النافية ايضا نحو اذن لا اهينك لان النافي
كالجزء من المنفي فكانه لا فاصل واجاز ابن عصفور والابذي وغيرهما الفصل بالظرف وابن بابشاذ
الفصل بالنداء والدعاء والرضى بالثلاثة والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل نحو اذن زيدا اكرم
والارجح حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع وفي المضارع بعد اذن التالية الواو
او الفاء الوجهان الرفع والنصب باعتبارين فالرفع باعتبار كون العاطف من تمام ما قبله بسبب
ربط بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد اذن
ليس من تمام ما قبلها والرفع اجود واكثر في لسان العرب قال تعالى واذا لا يلبثون خلافك الا قليلا وفاذا
لا يؤتون الناس نقيرا وقرئ شاذا بالنصب فيهما قال ابن هشام في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني
ازرك واذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على
الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانف او لان
المعطوف على الاول اول ومثل ذلك زيد يقوم واذن احسن اليه ان عطفت على الفعلية رفعت او على الاسمية
فالمذهبان تنبيهات الاول انما اقتصر اكثر النحويين كالمص على ذكر الواو والفاء من حروف العطف
لانهم لم يعثروا على وقوع اذن بعد غيرهما وصرح به ابن مالك في العمدة وشرحها ومن اطلق العاطف فقد
الثاني قال بعضهم ههنا صورة اخرى لم يذكرها ابن مالك في شيء من كتبه سوى شرح العمدة قال
وكذا لا يمتنع النصب اذا ابتدئ باذن بعد قول حكيت به نحو قيل للقائل انا اتيك اذن اكرمك الثالث
اختلف في الف اذن حالة الوقف عليها فقيل تبدل الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب قال ابن هشام
وهو الصحيح وقيل يوقف بالنون لانها كنون لن وان نقل عن المازني والمبرد وينبني على هذا الخلاف

الخلاف

الخلاف في كتابتها فجزم ابن مالك في التسهيل بانها تكتب بالالف اعتبارا للوقف عليها وصرح المبرد على الجمهور
وقال المبرد تكتب بالنون وبالغ في الانكار على من يكتبها بالالف قال ابو حيان وجد بخط الشيخ بهاء الدين بن
النحاس بالنص وجدت بخط علي بن عثمن بن جني حكى ابو جعفر النحاس قال سمعت علي بن سليمن يقول
سمعت ابا العباس محمد بن يزيد يقول اشتهي ان اكوي يد من يكتب اذن بالالف لانها مثل ان ولن ولا يدخل
التنوين في الحرف انتهى قال في الهمع ومن رجح كتابتها بالنون الرضي لخطابه في شرح الهادي انتهى وحكى ابن عصفور
ايضا فقال الصحيح كتابتها بالنون فرقا بينها وبين اذا الظرفية لئلا يقع الالتباس قال ابو حيان وكان الوقف
عنده بالنون وفصل الفراء فقال ان الغيتها فاكتبها بالالف وان اعملتها فاكتبها بالنون لئلا تلتبس باذا
الزمانية وان اعملتها فالعمل يميزها عنها قال ابن هشام في حاشية التسهيل بعد حكاية النقل عن المبرد
ما افضله اختار كتابتها بالالف ان الوقف عليها بالالف وكذا رسمت في المصحف وعن المبرد وعدم صحة
بالالف على حسب الوقف ويخشى عليه جاءت بما قاله لا يعذب بالنار الا الله انتهى هذا تكميل لنواصب
المضارع وينصب المضارع بان مضمرة جوازا اي اضمارا جائزا في موضعين احدهما بعد الحروف العاطفة
له على اسم صريح ليس في تاويل الفعل وهذه الحروف هي الواو والفاء واو وثم اذ لم يسمع في غيرها نحو بعد
الواو نحو قول ميسون ابنة بحدل بالجيم والدال المهملة وهي زوج معاوية ولبس عباءة وتقر عيني احب الي
من لبس الشفوف فتقر بنصبه بان مضمرة جوازا بعد الواو وان والفعل في تاويل مصدر مرفوع بالعطف
على لبس والتقدير ولبس عباءة وقرة عيني والرابع في نسخ هذا المتن للبس عباءة باللام وهو تحريف
والصواب ولبس بالواو العاطفة على تقدير الجاز الشيخ تحقيق الاول صحح فيه احب الي من قصر منيف
وبعد الفاء نحو قوله لولا توقع معتر فارضيه ما كنت اوثر اترابا على ترب بنصب فارضيه بان مضمرة
جوازا بعد الفاء العاطفة على توقع وبعد او نحو قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب
او يرسل رسولا بالنصب في قراءة غير نافع بان مضمرة لعطفه على وحيا وبعد ثم نحو قوله اني
وقتلي سليكا ثم اعقله كالثور يضرب لما عافت البقر بنصب اعقله بان مضمرة جوازا بعد ثم لعطفه على
قتلي وسليكا بالتصغير اسم رجل قال ابن هشام كانت العرب اذا اوردت البقر فعافت الماء ضربوا الثور
لتقتحم الماء فتتبعه البقر حينئذ فلا يمتنع منه وقيل كان الضرب للجن لانهم يحجبونها وانما الشعر ان ضربها لضعفها
عن حمل ما يحمله الثور انتهى وقيل المراد بالثور ثور الطحلب وهو الذي يعلو الماء فيصد البقر عن الشرب
فيضربه صاحب البقر ليفحص عن الماء فتشربه والمناسب للتشبيه الاول لان الغرض من وقوع الفعل به
نحو نفع غيره وايضا فلو كان المراد بالثور الطحلب لم يكن لذكر البقر خصوصية بل البقر وغيرها في ذلك
شرع فلا يخرج بقوله على اسم صريح نحو الطائر فيغضب زيد الذباب فلا ينصب الفعل لان الاسم
المعطوف عليه مؤول بالفعل لوقوعه صلة لال اي الذي يطير والثاني بعد لام كي وهو لام السببية

وانما اضيفت الى كي لانها بمعناها وفي ذلك اذا لم يقترن الفعل بعدها بلا النافية او الزائدة نحو اسلمت
لا ادخل الجنة بنصب ادخل بان مضمرة بعد اللام فلو اقترن الفعل بلا سواء كانت نافية نحو لئلا يكون
للناس عليكم حجة او زائدة نحو لئلا يعلم اهل الكتاب وجب اظهار ان لئلا يحصل الثقل بتوالي المثلين
تنبيهات الاول قال ابن هشام في شرح الشذور وغيره تضمر ان جوازا ايضا بعد لام العاقبة وهي التي
يكون ما بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فان التقاطهم
له انما كان لرأفتهم عليه ولما القى الله عليه من المحبة فلا يراه احد الا احبه فقصدوا ان يصير قرة عين لهم
فصارت عاقبة الالتقاط ان كان لهم عدوا وحزنا وبعد اللام الزائدة وهي الآتية بعد فعل متعد نحو يريد
الله ليبين لكم انتهى وكلامه يشعر بتسميتهما على قسيمين لكلام المتن لان المحقق ان كلا منهما داخل في لام التعليل
اما لام العاقبة فقد انكرها البصريون ومن تابعهم وقال الزمخشري في الكشاف انها لام العلة وان التعليل فيها على
طريق المجاز دون الحقيقة وبيانه انه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا بل المحبة والتبني
غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله فاللام مستعارة
لما يشبه التعليل كما استعير الاسد لما يشبه الاسد انتهى فتكون استعارة تبعية وتحقيقها هنا انه شبه
ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة
للمشبه به اعني ترتب العلة الغائية عليه فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام
فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلة وصار معنى اللام هو العلية والغرضية لا الحقيقة
كما ذكره صاحب التلخيص قال الدماميني في التحفة واما اللام الزائدة فقال ابن ام قاسم ذهب المحققون الى
ان اللام في نحو يريد الله ليبين لكم لام كي واختلفوا في ذلك على قولين احدهما ان الفعل محذوف واللام للتعليل
والمعنى يريد الله ذلك ليبين والثاني ما حكي عن سيبويه والنحاة ان الفعل مقدر بالمصدر اي ارادة الله
ليبين لينعقد من ذلك مبتدا وخبر فان قلت ما حقيقة هذا القول الثالث هو كالذي قبله ان اللام للتعليل
ولكن معمول الفعل على القول الاول محذوف اختصارا لانه منوي للدليل وعلى هذا القول محذوف اقتصارا
غير منوي اذ لم يتعلق به قصد المتكلم بنصب الفعل على هذا كالذي [illegible] لذلك لينعقد من ذلك مبتدا
وخبر انتهى الثاني ما ذكره من ان الناصب هو ان المضمرة يجوز اظهارها بعدها هو مذهب البصريين وقال ثعلب
الناصب اللام كما قالوا ولكن لنيابتها عن ان المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز ان يكون الناصب
ان المقدرة بعدها وان يكون كي ولا تتعين ان لذلك ودليلهم صحة اظهار كي بعدها فيحصل النصب بان
اذا قلنا اللام ناصبة بنفسها لان اظهار ان بعدها جائز قاله في التصريح وبان مضمرة وجوبا بعد خمسة
احرف احدها لام الجحود وهي المسبوقة بكون ناقص ماض لفظا ومعنى منفي بما او لم مسند لما اسند اليه
الفعل المقرون باللام نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم وانما سميت لام

الجحود

الجحود لملازمتها الجحود اي النفي قال النحاس والصواب تسميتها لام النفي لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه
لا مطلق الانكار وقال في التصريح التعبير بالجحود هنا من باب تسمية العام باسم الخاص انتهى وما قاله
بيان لعلاقة التجوز اول النقل والثاني اظهر وهي عند البصريين مؤكدة لصحة الكلام بدونها اذ يقال
في ما كان زيد ليفعل ما كان زيد يفعل لا انها زائدة اذ لو كانت زائدة لما كان لنصب الفعل بعدها وجه
صحيح وانما وجب اضمار ان بعدها لان ما كان ليفعل رد على من قال كان سيفعل فاللام في مقابلة السين
فكما لا يجمع بين ان الناصبة والسين لا يجمع بين ان واللام في اللفظ مراعاة للمطابقة بينهما لفظا وانما
جوز بعض الكوفيين اظهارها تاكيدا كما جاز ذلك في كي نحو ما كان زيد لان يقوم قال ابو حيان ويحتاج الى
سماع من العرب تنبيهات الاول ما ذكر من ضابط هذه اللام من خصوصية الفعل وحرف النفي والكان
المسند اليه هو المشهور قال ابن هشام في المغني وقد زعم كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم
لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى وفتح الثانية انها لام الجحود وفيه نظر لان النافي
على هذا غير ما ولم ولاختلاف فاعلي كان وتزول والذي يظهر لي انها لام كي وان ان شرطية وعند الله
جزاؤه مكرهم وهو مكر عظيم وان كان مكرهم لشدته معدا لاجل زوال الامور العظام المشبهة في عظمها
بالجبال كما تقول انا اشجع من فلان وان كان معدا للنوازل انتهى وقد ذهب بعضهم الى انها تكون في اخوات
كان قياسا عليها نحو ما اصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا وزعم بعضهم انها تكون في ظننت
واخواتها نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا ولم اظن زيدا ليضرب عمرا قال ابو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع
فوجب منعه ووسع بعضهم الدائرة فذهب الى انها تدخل في كل فعل تقدمه نفي نحو ما جاء زيد ليفعل
والصواب ان هذه لام كي الثاني اختلف في الفعل الواقع بعد لام الجحود فذهب الكوفيون الى انه في موضع
نصب على انه خبر كان واللام زائدة للتاكيد وذهب البصريون الى ان خبر كان محذوف وان هذه اللام متعلقة
بذلك الخبر المحذوف وان الفعل ليس خبرا بل المصدر المنسبك من ان المضمرة والفعل المنصوب بها في موضع
جر والتقدير ما كان زيد مريدا لان يفعل والدليل على هذا التقدير انه قد جاء مصرحا به في قول الشاعر سموت ولم تكن
اهلا للتسمي ولكن المضيع قد يصاب فصرح بالخبر الذي هو اهلا مع وجود اللام والفعل بعدها الثالث
قال في المغني قد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله فما جمع ليغلب جمع قومي مقاومة ولا فرد لفرد اي فما كان
جمع ليغلب جمع قومي مقاومة ولا فرد لفرد اي فما كان جمع وقوله الى الركنين بعد العصر
ما انا لادعهما انتهى والثاني او العاطفة اذا كانت بمعنى الى بان كان الفعل قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا
او بمعنى الا الاستثنائية نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني او الا ان تعطيني وتتعين الغائية
في نحو لانتظرنه او يجيء والاستثنائية في نحو لاقتلن الكافر او يسلم وقوله وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت
كعوبها او تستقيما اذ الاسلام لا يكون غاية للقتل والاستقامة لا تكون غاية للكسر وانما يقول

بمعنى الى او الا عن التي لا تكون بمعنى احدهما فان المضارع اذا وجد بعدها منصوبا جاز احتمالها ان كقوله
ولكلا رجال من نلم اعرفه [illegible] او اسوك علقها **تنبيهات الاول** ما اقتضاه كلام [illegible] من ان او
الجزئين المذكورين هو نصبه كلام كثير لكن قال بعضهم الاظهر انهم لم يريدوا ان او بمعنى الى او الا حقيقة
بل المعنى انها لاحد الامرين وما بعدها حين التكلم به غير محقق وما قبلها محقق فالحكم بان احد الامرين
محقق لا محالة يستلزم ان ما قبلها المحقق الى ان يتحقق ما بعدها او الى ان ما قبلها محقق كل وقت الا وقت تحقق
ما بعدها وما قبلها الى ان [illegible] على الثاني وان ما بعدها [illegible] على الاول [illegible] محل نصب على الثاني من
عدم التامل ويكفي شاهدا على صدق ما قلنا انهم لم يعدوا او من حروف الجر ولا من ادوات الاستثناء انتهى
وهو [illegible] ما قال الرضي من ان او في [illegible] ما بعدها [illegible] لانها بمعنى الى وان ضربت
بالا فانا المضارع بعدها [illegible] وهو الظاهر اي لا الزمنك الا ان تعطيني فهو في محل النصب على الظرف
لما قبل او انتهى وقال ابن مالك [illegible] او التي [illegible] تقدير يحاذيه المعنى دون الاعراب والتقدير الا
المرتب على اللفظين [illegible] المصدر [illegible] بعدها ان ناصبة للفعل [illegible] مصدر معطوف على
المصدر قبلها فتقدير لانتظرنه او يقدم ليكونن انتظار او قدوم وتقدير لاقتلن الكافر او يسلم ليكونن
انتظار او قدوم وتقدير لاقتلن الكافر او يسلم ليكونن قتل او اسلام وكذلك العمل في غيرهما انتهى
الثاني عبر ابن مالك في الكافية [illegible] في الغاية [illegible] معنيين
كلاهما يصح هنا الاول الغاية [illegible] الثاني التعليل [illegible] العبارة [illegible] او يغفر [illegible] هنا
لا يصلح الشيء من معنى الى او الا بل هي بمعنى كي **الثالث** ما ذكر من ان النصب بان مضمرة بعدها هو مذهب
الجمهور وذهب الكسائي الى ان [illegible] ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى ان
الفعل انتصب بالمخالفة والصحيح الاول لان او حرف عطف لا عمل لها لكنها عطفت مصدرا مقدرا على
مصدر متوهم ومن ثم لزم اضمار ان بعدها و الثالث **فاء السببية** اي التي قصد بها السببية والجمهور
على انها حينئذ عاطفة للمصدر المسبوك من ان المضمرة بعدها وصلتها على مصدر متصيد من الفعل المتقدم
[illegible] ليكن منك اتيان فاكرام مني واستشكله الرضي بان فاء العطف لا تكون للسببية
الا اذا عطفت جملة على جملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب واختار هو ان تكون الفاء للسببية دون
العطف وان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا والتقدير [illegible] فاكرامك ثابت و الرابع **واو المعية** اي التي
تفيد [illegible] الجمع [illegible] مضمون ما قبلها وما بعدها في زمان واحد ويسميها الكوفيون واو الصرف
والجمهور على انها عاطفة [illegible] الرضي فقال انهم لما قصدوا انها بمعنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها
ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر الى انها ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال
واكثر [illegible] على الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم قم وقيامك

ثابت

ثابت اي في حال ثبوت قيامي واما بمعنى مع اي قم مع قيامي كما قصد في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم
فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة
اي ليكن قيام منك وقيام مني لم يكن فيه نص على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية بل
كان او العطف للجمعية [illegible] انتهى ورد عليه في الموضعين اعني في الفاء والواو
انه يلزم حذف الخبر وجوبا من غير شيء يسد مسده وهو ممتنع واجيب بانه اشار الى جواب ذلك في الحرف
المشبه بالفعل حيث قال واللازم حذف الخبر في ليت شعري [illegible] الاستفهام مفعول شعري
والخبر محذوف وجوبا بلا شيء يسد مسده لكثرة الاستعمال انتهى وهو هنا كذلك [illegible] بالسببية
الفاء الاستئنافية بان يقصد ما بعدها مبنيا على مبتدأ محذوف كقوله الم تسأل الربع القواء فينطق
اي فهو ينطق كذا مثل قال ابن هشام [illegible] ان الفاء في ذلك للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل
[illegible] وانما [illegible] النحويون [illegible] ان الفعل ليس المعتمد بالعطف انتهى والعاطفة نحو ما تاتينا
فتحدثنا على معنى ما تاتينا فما تحدثنا [illegible] وجب الرفع [illegible] ويكون الكلام
نهيا عن اكل السمك [illegible] لا تاكل السمك ولك شرب اللبن وان
جعلتها عاطفة وجب الجزم فيكون نهيا عن كل واحد منهما [illegible] الا اذا جعلتها بمعنى مع [illegible]
ويقيد الفاء والواو بقوله **مسبوقين بنفي** محض او [illegible] **او طلب** [illegible] نحو [illegible] ما تاتينا فتحدثنا
[illegible] النصب [illegible] والحق بالمجاز [illegible]
[illegible] النفي [illegible] الطلب [illegible] النفي [illegible] مع الفاء [illegible]
[illegible] فما تاتينا فتحدثنا [illegible] الكلام
[illegible] النفي المحض [illegible] الصابرين [illegible]
بالمحض عن النفي التالي [illegible] الاستفهام [illegible]
الفعل [illegible] نصب المضارع [illegible] النفي [illegible]
كان [illegible] الاستفهام [illegible] النفي [illegible] ما تاتينا [illegible] والنفي المنتقض
بالا نحو ما تاتينا الا تحدثنا فيمتنع النصب [illegible] الانتقاض بعد الفعل نحو ما تاتينا
فتحدثنا الا [illegible] على ذلك [illegible] ما تاتينا [illegible]
[illegible] الفعل على [illegible] النفي [illegible] ويشمل الطلب الامر والنهي
والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام نحو مع الفا **نحو [illegible] فاكرمك** وقوله تعالى
لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي وقول الشاعر [illegible] عن سنن الساعين [illegible]
[illegible] يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما [illegible]

فيغفر لك وقوله تعالى يا ليتني كنت معهم فافوز وقوله فهل لنا من شفعاء فيشفعوا التاسع الرجاء نحو قوله
فقلت ادعي وادعو ان اندى لصوت ان ينادي داعيان ومثاله لا تاكل السمك وتشرب اللبن على معنى
لا يكن منك اكل السمك مع شرب اللبن فيكون الكلام نهيا عن الجمع بينهما وقوله لا تنه عن خلق وتاتي
مثله عار عليك اذا فعلت عظيم ونبه على ذلك ويشترط في النهي عدم النقض بالا فانه ينقض بها لم يجب
النصب نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب بل يجب فيغضب بالرفع قال ابن هشام في شرح الشذور ويشترط في
الاستفهام ان لا يكون باداة يليها جملة اسمية خبرها جامد فيمتنع النصب في نحو هل اخوك زيد
فاكرمه بخلاف هل اخوك قائم فاكرمه تنبيهات الاول يجوز في النفي التشبيه الواقع موقعه نحو كانك
وال علينا فتشتمنا المقدر به ما انت وال علينا فتشتمنا قاله في التسهيل قال ابو حيان وهذا شيء يعرفه
الكوفيون ولا يحفظه البصريون ولا يكون كان ابدا الا للتشبيه وذكر ابن سيده وابن مالك انه ربما
نفي بقد فينصب الجواب بعدها وحكى عن بعض الفصحاء قد كنت في خير فتعرفه بالنصب يريد ما كنت
في خير فتعرفه الثاني يعتبر في الطلب ان يكون بصريح الفعل فان دل عليه باسم فعل او خبر لم يجز النصب
نحو صه فاكرمك ونحو حسبك الحديث فينام الناس هذا مذهب الجمهور وجوزه الكسائي قياسا
مطلقا وفصل ابن جني وابن عصفور فاجازا النصب بعد اسم الفعل اذا كان من لفظ الفعل نحو نزال
فنحدثك ومنعاه اذا لم يكن من لفظه نحو صه فنكرمك قال ابن هشام وما احسن هذا القول لو يكون
صوابا وقال ابو حيان الصواب ان ذلك لا يجوز لانه غير مسموع من كلام العرب الثالث اختلف
النحاة في الرجاء هل له جواب فينصب الفعل بعد الفاء جوابا له فذهب البصريون الى ان الترجي في حكم الواجب
وانه لا ينصب الفعل بعد الفاء جوابا له وذهب الكوفيون الى جواز ذلك قال ابن مالك وهو الصحيح
قال تعالى وما يدريك لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى وقال تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات
فاطلع في قراءة من نصبهما وقال ابو حيان يمكن تاويل الآيتين بان النصب فيهما من العطف على التوهم
لان خبر لعل كثر في لسان العرب دخول ان عليه قال في المغني ويمكن تاويل الآية الثانية ايضا الا
على انه جواب للامر وهو ابن لي صرحا او على العطف على الاسباب على حد قولها ولبس عباءة وتقر عيني
ذكره في المغني الرابع الخلاف في الفاء والواو كالخلاف في او من ان ما بعدها منصوب بالخلاف او بها
والصحيح ما ذكره المص كما تقدم والخامس حتى اذا كانت بمعنى الى الغاية بان يكون ما بعدها
غاية لما قبلها او بمعنى كي السببية بان يكون ما بعدها سببا لما قبلها واحترز بذلك عن العاطفة
والابتدائية ولا ينصب المضارع بان مضمرة بعدها الا اذا اريد به الاستقبال تحقيقا نحو لن نبرح
عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان يرجع مراد به الاستقبال حقيقة لان رجوع موسى على نبينا
وعليه السلام مستقبل بالنظر الى التكلم بذلك او حكاية نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول بنصب

يقول في قراءة غير نافع فان يقول مراد به الاستقبال حكاية لا تحقيقا لان قول الرسول ماض بالنسبة الى زمن
الاخبار وقصه علينا الا انه حكى استقباله بالنظر الى الزلزال واحترز بذلك عما اذا اريد به الحال فانها
حينئذ تكون ابتدائية ويجب رفع المضارع بعدها على ما سنبينه وقوله نحو اسير حتى تغرب الشمس
مثال لحتى بمعنى الى اي الى ان تغرب الشمس واسلم حتى ادخل الجنة مثال لها بمعنى كي اي اسلم كي
ادخل الجنة وهذان المعنيان هما اللذان ذكرهما معظم النحاة وزاد ابن مالك انها تكون بمعنى الا
الاستثنائية في الانقطاع ونقل بعضهم شيئا من التطويل وانشد على ذلك قوله ليس العطاء من الفضول
سماحة حتى تجود وما لديك قليل وقوله والله لا يذهب شيخي باطلا حتى ابير مالكا وكاهلا لان
لان ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه وانما لم يتعرض المص في الاصل لهذا المعنى لقلته
او لذهابه الى ما هو المشهور فان اريد بالمضارع الداخل عليه حتى زمان الحال تحقيقا نحو
سرت حتى ادخل البلد اذا قلت ذلك وانت في حالة الدخول او حكاية نحو سرت حتى ادخلها البلد اذ انك
ذلك وانت في حالة الدخول او حكاية نحو سرت حتى ادخلها اذا قلته بعد حصول السير والدخول مخبرا
عن ذلك حاكيا لحالة الدخول فقد باول الاستقبال بالحال بان يكون ما بعد حتى لم يقع لكنك متمكن من الفاعل
في الحال نحو سرت حتى ادخلها اي فانا الان متمكن من دخولها لا امنع من ذلك كانت حتى عند هذه الارادة
حرف ابتداء اي حرفا تبتدأ الجمل بعده مستانفة ووجب رفع المضارع بعدها بثلاثة شروط احدها ان يكون
حالا او موولا به كما مر الثاني ان يكون مسببا عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس لان طلوع الشمس لا يتسبب
عن السير الثالث ان يكون فضلة فلا يجوز سيري حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة فان قدرت تامة جاز
الرفع قال ابن هشام في حاشية التسهيل يجب مسألة حتى باسهل طريق انما الانسب في المضارع بعدها
لو صح الماضي موقعه جاز فيه الرفع والنصب نحو حتى يقول الرسول فاذا كان حاضرا فالرفع او مستقبلا
فالنصب انتهى تنبيه ما ذكره المص من ان النصب بان مضمرة بعد حتى هو مذهب البصريين وهو الصحيح
وقال الكوفيون هي حتى بنفسها وسياتي الكلام على ذلك في حديث المفردات ان شاء الله تعالى فائدة من احكام
حتى انها لا يفصل بينها وبين الفعل المنصوب بها وجوزه الاخفش وابن السراج فصلها بالظرف نحو اقعد حتى عندك
يجتمع الناس وبشرط ماض نحو اصحبك حتى ان قدر الله اتعلم العلم وعن هشام بالقسم والمفعول والجار والمجرور
نحو اصبر حتى اليك يجتمع الناس قال في الهمع ولا يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولن وكي ومنصوبها
لانها الناصبة بانفسها لا يفصل بين العامل الحرفي ومعموله وكذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين
ما انتصب بعدها لكونها عاطفة ومنه هنا فصل في الكلام على جوازم المضارع والجوازم نوعان
فالنوع الاول ما يجزم فعلا واحدا وظاهر ان المراد بقوله ما يجزم هنا في مقابلة الا فيما يجزم بالاصالة
والا فكل جازم يجزم بالتبعية بالاختصاص وهو اربعة احرف لا غير بدليل الاستقراء احدها الثاني اللام

ولا الطلبيتان اي الدالتان على الطلب فتدخل في ذلك اللام الامر **نحو لينفق ذو سعة** ولام الدعاء نحو ليقض علينا ربك
ولا الناهية نحو **لا تشرك بالله** ولا الدعائية نحو ربنا لا تؤاخذنا وحركة اللام الطلبية الكسر وفتحها لغة سليم
وتسكن غالبا بعد الفاء والواو وثم ويجزم بها فعل المتكلم مبنيا للفاعل قليل سواء كان المتكلم مفردا كقوله عليه السلام
قوموا فلاصل لكم او معه غيره نحو قوله ولنحمل خطاياكم لان المتكلم لا يامر نفسه واقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب
كقراءة عثمان وابي فلتفرحوا وقوله صلى الله عليه وسلم لتاخذوا مصافكم والاكثر الاستغناء
عن هذا بفعل الامر نحو افرحوا وخذوا وتجزم ايضا انفا الفاعلية نحو ليعن بحاجتي او المخاطب نحو لتعن بحاجتي كما
نحو ليعن زيد بحاجتي ويجب اللام وقد تحذف في الشعر فقط على الصحيح نحو قوله ولا تستطل منه بطالبي وحذف
ولكن يكن للخير منك نصيب ولا تفصل عن معمولها بمعمول له ولا بغيره وليس اصل لا الطلبية لام الامر زيدت عليها
الالف فانجزمت خلافا لبعضهم وليست لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مقدرة قبلها حذفت كراهة اجتماع لامين
خلافا للسهيلي لان ذلك دعوى لا يقوم دليل على صحتها والنهي يجزم بها فعل المتكلم سلطا قليلا كقوله لا اعرفن ربربا
معها قوله اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد ويقولك لا اخرج ولا نخرج وما وقع في الاوضح من التفصيل بين
كونه مبنيا للفاعل فقليل او مبنيا للمفعول فكثير فطريقة لبعضهم قال بعض المحققين وجزمها فعل الغائب كالمتكلم
وقال ابو حيان في الارتشاف الاكثر كونها للمخاطب ويضعف كونها للغائب كالمتكلم ومن امثلته فلا يبرح الفصل
لا يتخذ المؤمنون ويجوز فصلها عن معمولها بمعمول له قليل الضرورة خلافا لما في الارتشاف ومنه قوله وقالوا
لا تخشع لظالم عند ولا ذا حق قومك تظلم اي لا تظلم اذا حق قومك قال في شرح الكافية وهذا رديء لانه شبيه
بالفصل بين حرف الجر ومجروره ويجوز ابن عصفور والابدي حذف مجزومها لدليل نحو اكرم زيدا ان
جاءك والا فلا وهو حسن **والثالث لم** تجزم بعد الاداة **والرابع لما** اختها في النفي والجزم وعلى ابهام كونه من اسم
الجارية وما الزائدة كالا اما ونقل البسيط **وتشتركان** اي لم ولما **في** اصل الحرفية والاختصاص بالمضارع
والجزم **والنفي والقلب للمضي** وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه
وينفي معناه ويقلب زمانه الى المضي وقال المبرد وكثير المتاخرين وهو ظاهر مذهب سيبويه وذهب قوم
الى الجزولي انه يدخل على لفظ الماضي فيقلبه الى المضارع ونسبه بعضهم الى سيبويه ووجهوه بان المحافظة
على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ قال الاول في الجنى الداني الاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع
الواقع بعد لو والقول الثاني لا نظير له **وتنفرد لم بمصاحبة اداة الشرط نحو ان لم تقم اقم** بخلاف لما فلا تصاحبها
لا يجوز ان لما تقم قال الرضي كانه لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله انتهى يعني بشبهه
الحرف اسماء الشرط لكن تقول من لم يكرمني اهنه ولا تقول من لما يكرمني قال الدماميني وهذا التوجيه منه
بان حرف الشرط هو العامل الجزم في المضارع المقترن بحرف النفي مثل ان لم يقم وليس كذا انتهى ويعلل ذلك
عند الرضي بان الشرط يليه مثبت لم تقول ان قام زيد قام عمرو ولا يليه مثبت لما لا تقول ان قد قام زيد فعمرو

بين النفي والاثبات فاذا لم يقع تعين بعد الشرط لانها نفت مخفف ومعه بعد قرب من الحال والشرط يقتضي
احتمال الوقوع وعدمه والى الاستقبال قال الرضي وتختص لم ايضا **بجواز انقطاع نفيها**
عن الحال لانها لمطلق الانتفاء فتكون للمتصل به نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا وللمنقطع **نحو هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن**
ثم كان بخلاف لما الا يقال لما يكن ثم كان بل لما يكن وقد يكون وذلك لان امتداد النفي واستمراره الى الحين التكلم
يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي للمستمر نفيه وعدمه الماضي من الاخبار بانه سيكون فيما يستقبل فيجوز ولا
بنافي استمرار النفي الى الحال قال الدماميني في التحفة ومنع الاندلسي اختصاص لم بذلك فقال لم ولما سيان
في جواز الانقطاع قال الرضي والظاهر ما قاله النحاة وتختص لم ايضا بالفاء وقد تفصل جملة التعلق بما قبلها كقوله
لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وهذا هو ضرورة او لغة خلافا لمن زعم انها لغة
وبانها قد تنصب في لغة حكاها اللحياني كقراءة بعضهم الم نشرح بفتح الحاء وقوله في اي يومي من الموت افر
ايوم لم يقدر ام يوم قدر بفتح الراء لبعضهم وذلك بالحمل على لن قال ابن هشام وفيه نظر لانه لا يحل
هنا واغا يصح حمل الشي على ما يحل محله انتهى بخلاف لما فلا تنصب **وتختص لما بجواز حذف مجزومها** الدليل
اختيارا **نحو قاربت المدينة ولما** اي ولما ادخلها قال ابو حيان وهذا احسن ما تخرج عليه قوله
تعالى وان كلا لما ليوفينهم في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد نون ان وميم لما اي لما ينقص من عمله
وقد خرجه على ذلك ابن الحاجب ايضا لكنه قدره لما يهملوا او يتركوا قال ابن هشام الاولى ان يقدر لما يوفوا اعمالهم
لانه ما بعده دليل ان التوفية لم تقع وانها ستقع وكلاهما منفي لما متوقع الثبوت انتهى ولا يجوز حذف مجزوم
لم الا في الضرورة كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم اي وان لم تصل
واما جواز ذلك في لما وامتناعه في لم فلان لما لا تقوم بنفسها بسبب انها مركبة من لم وما فكان ما عوضا من المحذوف
قال ابو حيان وقال غيره كان مشبها بهو فيه فعل يجوز فيه ذلك بان تقف على قد كقوله وكان قد **وتختص**
لما ايضا **بكونه** اي مجزومها **متوقعا** ثبوته **غالبا** لا لازما **كقولك لما يركب الامير المتوقع ركوبه** اي الى
الان لم يركب وسوف يركب بخلاف لم فلا يكون منفيها متوقعا ولهذا يقال لم يقض ما لا يكون ولا يقال
وهذا معنى قولهم لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل وقد يكون منفيها غير متوقع في غير الغالب نحو ندمت ولم ينفعني
ولما ينفعه الندم واختصاص لما بذلك غالبا بالنسبة الى المستقبل واما بالنسبة الى الماضي فهي ولم
سيان في نفي المتوقع وغيره ومثال المتوقع ان تقول ما لك قائما لم تقم او ولما تقم ومثال غير المتوقع ان تقول
ابتداء لم يقم او ولما يقم قال الرضي في المعنى **النوع الثاني** من الجوازم **ما يجزم فعلين وهو** احد عشر كلمة **ان**
وهي ام الباب ولذلك قدمها **واذما** وانكر بعضهم الجزم بها وخصه بالضرورة وهي موضوعة لمجرد
تعليق الجواب بالشرط نحو وان تعودوا نعد واذما تأتي آتك **ومن** وهي موضوعة للعاقل ثم ضمنت
معنى الشرط نحو من يعمل سوءا يجز به **وما** وهي موضوعة لغير العاقل ثم ضمنت معنى الشرط نحو وما

تفعلوا من خير يعلمه الله **ومتى** وهي موضوعة للزمان ثم ضمنت معنى الشرط نحو متى اضع العمامة تعرفوني
واي وهي بحسب ما تضاف اليه فتكون للعاقل في نحو ايهم يقم اقم معه ولغيره في نحو اي الدواب تركب اركب
وللزمان في نحو اي يوم تصم اصم وللمكان في نحو اي مكان تجلس اجلس **وايان** وهي كمتى نحو قوله ايان نؤمنك
تأمن غيرنا واذا لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا **واين واني وحيثما** وهي موضوعة للمكان ثم ضمنت
معنى الشرط نحو اينما تكونوا يدرككم الموت وقوله خليلي اني تأتياني تأتيا اخا غير ما يرضيكما لا يحاول
وقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان **ومهما** وهي بسيطة لا مركبة من مه وما الشرطية
خلافا للاخفش ولا من ما الشرطية وما الزائدة ثم ابدلت الهاء من الالف الاولى دفعا للتكرار خلافا للخليل
وعلى القول بالبساطة ينبغي ان تكتب بالياء كمتى وعلى القول بالاخرين ينبغي ان تكتب بالالف وهي
لغير العاقل كما نحو قوله ومهما تكن عند امرئ من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم فتعلم ان هذه الالفاظ
بالنظر لموضوعها ستة اقسام ما وضع لمجرد التعليق وهو ان واذما وما وضع للعاقل وهو من وما وضع
لغير العاقل وهو ما ومهما وما وضع للزمان وهو متى وايان وما وضع للمكان وهو اين واني وحيثما وما
هو بحسب ما تضاف اليه وهو اي **فالاولان** منها ان واذما **حرفان والبواقي اسماء على الاشهر** اي اشهر
الاقوال من ان الاولين حرفان والبواقي اسماء اما ان فمجمع عليه واما اذما فقال سيبويه انها
حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذما تقم اقم فمعناه ان تقم اقم وتابعه عليه ابن السراج والفارسي انها
ظرف زمان واصلها اذ التي هي ظرف لما مضى فزيد عليها ما وجعلها في الشرط الجزم بها واحتج بانها قبل دخول
ما كانت اسما والاصل عدم التغيير واجيب بان التغيير قد تحقق بدليل انها كانت للماضي فصارت
للمستقبل فدل على انه نزع منها ذلك المعنى البتة واعترض بانه لا يلزم من تغيير ما انها تغييرها فانها كالمضارع
فانه موضوع لاحد الزمانين الحال او الاستقبال واذا دخلت عليه لم انقلب زمانه الى المضي مع بقائه على اصله
قال ابن الصائغ واستدل سيبويه بانها لما ركبت مع ما صارت معها كالشيء الواحد فبطل دلالتها على معناها
الاول بالتركيب وصارت حرفا كما قال وانظر ذلك انهم لما ركبوا حب مع ذا فقالوا حبذا بطلت معنى حب من الفعلية
وصارت مع ذا جزء كلمة وصارت حبذا كلها اسما بالتركيب فخرجت عن اصلها ووضعها بالكلية واما البواقي
غير مهما فالقول باسميتها مجمع عليه واما مهما فقال الجمهور انها اسم والدليل عليه قوله تعالى مهما تأتنا
به من آية لتسحرنا بها فعاد الضمير المجرور عليها ولا يعود الضمير الا على الاسم وزعم السهيلي وابن يسعون
انها حرف **تنبيهات الاول** انه من كلم الشرط الجازم اذ وحيث بشرط ان يتصل بهما ما لفظا كذلك
على الاصح خلافا للفراء في جواز الجزم بهما بدونها على ان الاصح انهما اما غيرهما فقسمان قسم لا يجزم
ما وهو من وما ومهما واني واجاز الكوفيون في من وقسم يجوز فيه الامران وهو اين واي ومتى
وايان ومنع بعضهم في ايان والصحيح الجواز **الثاني** قال ابن مالك لا بد ان تكون الجملة على كل حال

فانه يراك ومتى جاء على اكفكهم بيت النجار وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس قال ابو حيان وهذا
شيء غريب **الثالث** اسقط المصنف من الجوازم ما ذكره بعضهم وهو اذا وكيفما ولو لان المشهور فيها انها
لا تجزم الا في الشعر خاصة كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل وكيفما لم يثبت الجزم بها لعدم السماع بها واجاز
الكوفيون الجزم بها قياسا لطلبها شرطا وجوابا وخص بعضهم جوازه بما اذا اتصل بها ما والراجح انها لا تجزم اصلا وقيل
اجاز بعضهم في الشعر كقوله لو يشا طار بها ذو ميعة وقوله تامت فؤادك لم تخبرني ما صنعت احدى
يجزم فعلين شيئا **نا** هذه الادوات **كل منها يقتضي** فعلين يسمى اولهما **شرطا** وهو لغة العلامة سمي
الفعل الاول بذلك لكونه علامة على ترتب الثاني عليه **و**يسمى الثاني **جزاء** وجوابا قال ابو حيان والتسمية
بالجزاء والجواب مجاز ووجهه انه شابه الجزاء من حيث كونه فعلا مترتبا على فعل اخر فاشبه حقيقة الجزاء
الذي هو الفعل الذي يقع على فعل اخر ثوابا عليه او عقابا وشابه الجواب من حيث كونه لازما عن الفعل الاول
فصار كالجواب اللازم بعد كلام السائل انتهى **تنبيه** ما ذكره من ان هذه الادوات جازمة للشرط والجزاء معا
هو مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافي لسيبويه واختاره الجزولي وابن عصفور والابذي
واعترض بان الجازم كالجار فالجار لا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما يعمل عملين لا يختلفان كرفع ونصب
بالفرق بان الجازم للكلام التعليقي حكم على الجملتين بخلاف الجار وبان نعهد العامل يعمل عملين من غير
اختلاف كظننت وباب اعطى وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجزاء مجزوم بالشرط كما ان المبتدأ مرفوع
بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ وقاله الاخفش واختاره ابن مالك لان الشرط مستدع للجزاء بما احدثت فيه
الادوات من المعنى والاستلزام ورد بان النوع لا يعمل اذ ليس احدهما بان يعمل في الآخر اولى من العكس وانما يعمل بجزئيه
وهو ان يتضمن العامل من غير النوع او شبيهه كعمل الاسماء في الاسماء وقيل الشرط والجزاء تجازما كما قال
الكوفيون في المبتدأ والخبر انهما ترافعا نقله ابن جني عن الاخفش وفيه ان الآخر لا يعمل
لا تجزم لدوام ... حكم لفظي قوله **ماضيين او مضارعين** حال من الشرط والجزاء وكان ينبغي
ان يقول او مختلفين **فان كانا** ماضيين فالجزم محلهما تقديرا وان عدم عدما وان كانا **مضارعين او** كان
الاول فقط مضارعا او الثاني ماضيا **فالجزم** واجب للفظ المضارع فمثال كونهما مضارعين قوله
تعالى وان تعودوا نعد ومن يتق الله يجعل له مخرجا واما قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع
اخوك تصرع فضرورة على الاصح واختلف في تخريج مثل ذلك فقال المبرد انه على حذف الفاء
وفصل سيبويه بين ان يكون قبله ما يطلبه نحو انك في البيت فالاولى ان يكون على التقديم والتأخير وبين
ان لا يكون فالاولى ان يكون على حذف الفاء وجوز العكس وقيل ان كانت الاداة اسم شرط فعلى اضمار
الفاء والا فعلى التقديم والتأخير ورد كل ذلك بان اهمال الفاسم غير القول يختص بالضرورة وان
التقديم والتأخير ورد كل ذلك بان اهمال الفاسم غير القول يختص بالضرورة وان التقديم والتأخير

محوج الى جواب ومعمول محذوف ومعمول المذكور دليله خلاف الاصل وخلاف غرض المسئلة لان الغرض انه
الجواب ومثال الكون الاول فقط مضارعا والثاني ماضيا قوله عليه السلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا
غفر له وهذا النوع خصه سيبويه والجمهور بالضرورة قالوا لانا اذا اعملنا الاداة في لفظ الشرط ثم جئنا
بالجواب ماضيا كنا قد [illegible] العامل للعامل ثم قطعناه عنه وهو غير جائز ولجيان الفارسي الاختيار وتبعه
ابن مالك ورد على الجمهور محتجا بالحديث وبقوله تعالى ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت اعناقهم
لها خاضعين فان قوله فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو ننزل فيكون جوابا واجيب عن الحديث
بانه يحتمل تقدير جمل له بالمعنى فليس نصا في الدليل وعن الاية بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وان كان
الفعل الثاني وحده مضارعا والاول ماضيا ففي الوجهان جائزان الجزم والرفع فالجزم لتعلقه بالجازم
وهو اداة الشرط كقوله تعالى من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه والرفع لضعف التعلق بحيلولة الماضي
والفصل بغير المعمول نحو قوله وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم والجزم هو
الفصيح المختار والرفع كثير وقال بعضهم انه احسن من الجزم وقيل ليس المرفوع هو الجواب وانما هو دليله
وهو مؤخر من تقديم والجواب محذوف ولا يصلح قولك ان تأتي يأتيك والتقدير يأتيك ان تأتي وهو مذهب
سيبويه وقيل هو الجواب لكن على اضمار الفاء والتقدير فانا اقوم وهو مذهب الكوفيين نعم قول سيبويه
لا محل له لانه مستانف وعلى قول الكوفيين محله الجزم ويظهر اثر ذلك في التابع فنقول على الاول ان قام
زيد اقوم ويقعد اخواك بالرفع عطفا على لفظ الفعل وبالجزم عطفا على محل الفاء المقدرة وما بعدها
تنبيه حكم المضارع المنفي بلم اذا كان شرطا حكم الماضي لانه يجزم بلم لا عمل للاداة فيه فهو كالماضي فتقول
ان لم يقم اقوم واقوم بالوجهين وكل جزاء يمتنع جعله شرطا فالفاء لازمة له ليحصل الربط بين الجزاء والشرط
وخصت الفاء بذلك لانها من معنى السببية قبل والمناسبتها للجزاء معنى من حيث ان معناها التعقيب
من غير فصل كما ان الجزاء يتعقب على الشرط كذلك وهذا ضابط احسن في ضبط ما يوجد له الفاء مما ذهب
اليه ابن مالك قال ابو حيان وهو احسن واقرب مما ذهب اليه بعض اصحابنا من تعداد ما يوجد له الفاء
وهو ستة وذكر المص منها اربعة فقال كان يكون اي الجزاء جملة اسمية اي مصدرة باسم او يكون جملة
انشائية غير محتملة للتصديق والتكذيب او يكون فعلا جامدا كعسى وليس او يكون فعلا ماضيا
مقرونا بقد لفظا او تقديرا ومثل لذلك على طريقة اللف والنشر المرتب فقال نحو ان قام فانا اقوم
مثل ومثله قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا وقرئ بالجزم على انها لا ناهية او ان يقم فقم او ان قام فعسى ان اقوم
ومثله قوله تعالى ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتيني خيرا من جنتك او ان قعد
فقد قمت ومثله قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل ومثال المقرونة بقد تقديرا قوله
تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت والذي لم يذكره المص ان يكون مقرونا بحرف

استقبال

استقبال نحو ومن يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم وما تفعلوا من خير فلن تكفروه او مقرونا بحرف
له الصدر كان النافية نحو فان توليتم فما سألتكم من اجر ورب كقوله فان اهلك فذي لهب لظاه على يكاد
يلتهب التهابا لما عرفت من ان رب لها الصدر وقد تكلفها الصدر فهذه ست مسائل يمتنع جعل الجواب فيها
شرطا لانه لا يصلح ان يلي اداة الشرط اذا لم يمتنع جعل الجواب شرطا لم تكن الفاء لازمة له لكن قال ابن مالك وان اقترن بها مضارع
الاصل ينبغي ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء وجزم الفعل ان كان مضارعا لان
الفاء على ذلك التقدير زائدة في تقدير السقوط لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم انها
غير زائدة وانها داخلة على مبتدأ مقدر وكانه داخل على مبتدأ مصرح به ومن ذلك قوله تعالى
فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا وقد يجتمع حذفها وشذ قراءة حمزة ان تضل احداهما فتذكر احداهما الاخرى
انتهى ووقع لابنه في شرح الخلاصة ان ما بعد الفاء هو الجواب للاول هو التحقيق تنبيهات الاول تضمن
اطلاق المص ان الجزاء يكون ماضيا معنى فلا بد ان يكون ماضي اللفظ والمعنى وهو في عبارة جماعة منهم الجزولي
وابن مالك وابن هشام في اكثر مصنفاته واستشكل بان هذا لا يتمشى مع القول بان الشرط سبب
والجزاء مسبب لان الشرط مستقبل بالغرض والجزاء محقق المضي فكيف يكون سببا عن المستقبل
وهذا ما لا سبيل اليه واجاب ابن الحاجب مع التزام هذه القاعدة بان الجزاء على قسمين احدهما
ان يكون مضمونه مسببا عن مضمون الشرط كما في قولك ان جئتني اكرمتك فان مضمون الجزاء
وهو الاكرام مسبب عن مضمون الشرط وهو المجيء والثاني ان يكون مضمون الجزاء ليس مسببا عن
مضمون الشرط وانما يكون الاخبار به مسببا نحو ان تكرمني فقد اكرمتك امس اي ان اكرامك لي سبب
لان اخبر باني قد اكرمتك امس وليس الاكرام الواقع في اليوم لكن الاخبار بذلك مسبب على معنى ان
اعتددت علي باكرامك اياي فانا ايضا اعتد عليك باكرامي اياك ومنه قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته
وان كان قميصه قد من قبل فصدقت من هذا القبيل وكذا قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وبيانه ان
الاية جيء بها لاخبار قوم استقرت بهم نعم جهلوا معطيها او شكوا فيه فكان استقرارها مجهولة او مشكوكة
سببا لاخبارهم بانها من الله فكانه قيل العلم انها من عند الله المسبب للاخبار بمضمون الجملة لا نفس
مضمونها حتى يلزم كون الاول وهو استقرار النعم ليس سببا للثاني وقال الرضي لا نسلم ان الشرط سبب
والجزاء مسبب وانما الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط سببا نحو ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود او شرطا كما في قولك ان كان لي مال حججت او لا شرطا ولا سببا كقولك ان كان
النهار موجودا لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة وقال في موضع آخر لا يلزم مع الفاء
ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في الشرط والجزاء
نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فان استقرار النعمة من الله لا يحصل لها معنى وفي قول بعضهم

اي ان تعد اكرمك اي فانا ايضا م

ان الشرط سبب للجزاء انتهى وهو تحقيق حسن بالقبول **الثاني** قد تحذف الفاء نادرا كقوله عليه السلام
لابي بن كعب لما ساله عن اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها اخرجه البخاري اي فهي ومنه كقوله
من يفعل الحسنات الله يشكرها ونقل عن الاخفش ان حذفها واقع في النثر الفصيح وان منه قوله تعالى ان ترك
خيرا الوصية للوالدين والاقربين وعن المبرد انه اجاز حذفها في الاختيار لكن قال ابو حيان في تحقيقه [illegible]
ان المبرد منع من حذفها في الضرورة وانه زعم في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ان الرواية من يفعل
الخير فالرحمن يشكره قال وهذا ليس بشيء لانه على تقدير صحة الرواية لا يطعن بذلك في الرواية الاخرى
الثالث يجوز ان تنوب اذا الفجائية عن الفاء في الربط لانها تشبهها في كونها لا يبتدا بها ولا تقع الا بعد ما
هو له وذلك اذا كانت الاداة ان والجواب جملة اسمية غير انشائية ولا منفية ولا مصدرة بان نحو وان تصبهم
سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فلو كانت انشائية او منفية او مصدرة بان تعينت الفاء نحو
ان اطاع زيد فسلام عليه وان قام زيد فسلام عليه وان قام زيد فما عمرو قائم وان قام زيد فان عمرا
قائم **الرابع** اذا انقضت جملتا الشرط والجواب ثم جيء بمضارع مقرون
بالفاء او الواو جاز جزمه بالعطف على الجواب المجزوم لفظا او محلا ورفعه على الاستئناف ونصبه
بان مضمرة وجوبا وهو قليل كقوله تعالى ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء
قرا عاصم وابن عامر فيغفر بالرفع وباقيهم بالجزم وابن عباس بالنصب واذا توسط بين الجملتين
مضارع مقرون بالفاء او الواو قال الكوفيون او ثم فالوجه الجزم بالعطف على الشرط المجزوم لفظا او محلا
ويجوز النصب بان مضمرة وجوبا كقوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما
الخامس يجوز حذف ما علم من شرط او جواب لكن يشترط في الشرط ان يكون بعد ان مقرونة بلا كقوله
فطلقها فلست لها بكفؤ والا يعل مفرقك الحسام اي والا تطلقها يعل وفي الجواب ان يكون شرطه
بلفظ الماضي او المضارع المقرون بلم نحو قوله تعالى فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في
السماء فافعل اي فافعل ولا يجوز ان يكون بصيغة المضارع الا في الشعر هذا مذهب البصريين
وجزم به في التسهيل وقد يحذف الشرط والجواب معا بعد ان خاصة كقوله قالت بنات العم يا سلمى
وان كان فقيرا معدما قالت وان اي وان كان كذلك رضيته وخصه ابن مالك بالضرورة تبعا لابن
عصفور قال ابو حيان ولم ينص غيرهما على ان ذلك ضرورة بل اطلقوا الجواز انتهى المغني وهذه **مسئلة**
تتعلق بهذا الباب **وتجزم** الفعل المضارع **بعد الطلب بان** الشرطية **مقدرة** هي وفعل الشرط **مع قصد
السببية** اي سببية الطلب للفعل بان يقدر الفعل مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما ان فعل الشرط
سبب لجزاء الشرط ويشمل الطلب الامر **نحو ائتني اكرمك** فاكرمك واقع بعد الطلب وهو ائتني وقصد
به السببية فجزم بان مقدرة والتقدير ائتني فان تأتني اكرمك فالاتيان سبب للاكرام **و**النهي نحو

لا تكفر

لا تكفر تدخل الجنة التقدير لا تكفر ان لا تكفر تدخل الجنة والدعاء نحو اللهم اغفر لي ادخل الجنة والاستفهام
نحو هل تنزل بنا [illegible] احسن اليك والتمني نحو ليت لي مالا انفقه والعرض نحو الا تنزل عندنا تصب خيرا والتحضيض
نحو لولا تأتينا تحدثنا والتقدير ان تغفر لي ادخل الجنة وان تنزل بنا احسن اليك وان يكن لي مال انفقه وان
تنزل عندنا تصب خيرا وان تأتنا تحدثنا قال ابو حيان في الارتشاف وسمع الجزم بعد الترجي واستشهد له
في شرح التسهيل بقول الشاعر لعل التفاتا منك نحوي ميسر يمل بك من بعد القساوة لليسر **تنبيهات**
الاول لا فرق في الامر بين ان يكون صريحا كما مر او مدلولا عليه بخبر نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه اي ليتق
او اسم فعل كقوله مكانك تحمدي او تستريحي اي اثبتي او بجملة اسمية نحو حسبك الحديث ينم الناس اي
اكتف [illegible] قال ابو حيان وقال بعض اصحابنا الفعل الخبري لفظا الامري معنى لا يقاس انما هو موقوف
على السماع والمسموع اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه **الثاني** ما ذكر من ان المضارع مجزوم بعد الطلب
بان مقدرة هو مذهب الجمهور ومذهب الخليل وسيبويه وابن عصفور انه مجزوم بنفس الطلب لما تضمنه
من معنى ان الشرطية كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك واختاره ابن مالك ورجح عليه ابن هشام في
شرح القطر ومذهب السيرافي والفارسي انه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر كما ان
النصب بضربا في قولك ضربا زيدا بالنيابة عن اضرب لا لتضمنه معناه وصححه ابن عصفور قال ابن هشام
في المغني والاول الراجح من الثاني لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين
تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وايضا فان تضمين الفعل معنى الحرف اما غير واقع او غير كثير والراجح من الثالث لان
نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط **الثالث** اذا لم تقصد السببية بعد الطلب وجب رفع المضارع
على انه حال نحو ثم ذرهم في خوضهم يلعبون او نعت نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني على قراءة الرفع او الاستئناف
نحو لا تضرب زيدا يغضب عليه **ومن ثم** اي من اجل اعتبار قصد السببية **امتنع** قولك **لا تكفر تدخل النار
بالجزم** لتدخل **لفساد المعنى** لان عدم الكفر لا يكون سببا لدخول النار اذ التقدير ان لا تكفر تدخل النار
ولا يجوز ان يكون التقدير ان تكفر تدخل النار لان المقدر يجب ان يكون مثل الظاهر نفيا واثباتا هذا مذهب
سيبويه واكثر البصريين وخالف الكسائي في ذلك ونقل عن الكوفيين ايضا فاجازوا الجزم في هذا المثال لان التقدير
عندهم ان تكفر بغير نفي واجروا القياس على النصب نحو لا تكفر فتدخل النار وفي التنزيل لا تفتروا على الله
كذبا فيسحتكم وقوله لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وفي الحديث من اكل من هذه الشجرة فلا
يقرب مسجدنا يؤذنا [illegible] لا تشرف يصبك سهم من سهامهم ولا [illegible] يصيبك وحمله البصريون
بانه رجح القياس على النصب لصحة الجزم بعد النفي قياسا على النصب بعد [illegible] وفيه نظر
ويصيبك بدل من تشرف او [illegible] في القياس نظر فانهم قالوا بجواز الجزم بعد النهي
نحو [illegible] ثم قال **تنبيهات الاول** ظاهر كلامهم ان الخلاف بين الجماعة والكسائي معنوي فقال

بعض المحققين من شراح الكافية الاظهر ان الخلاف لفظي لا معنوي فالجمهور نفوا صحة تقدير المثبت بمجرد وقوعه
بعد النهي والكسائي اثبتها عند قيام قرينة تقدير المثبت ولا نزاع للجمهور في هذه الصحة وكيف ينازع في
حذف الشرط لقرينة كما لا نزاع له في ان سبق النهي لا يستدعي تقدير المثبت وفي المغني لابن هشام قال الجمهور
لا يجوز لا تدن من الاسد يأكلك بالجزم لان الشرط المقدر انما هو منفيا اي فان لا تدن منه يناسب جعل النهي الذي
جعل دليلا عليه وان نقدره منفيا اي فان لا تدن منه فسد المعنى بخلاف لا تدن من الاسد تسلم فان الشرط المقدر
منفي وذلك صحيح في المعنى والصناعة وعن الكسائي اجازة الجزم انه يقدر الشرط مثبتا مدلولا عليه بالمعنى
لا باللفظ ترجيحا للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية وهذا وجه حسن اذا كان المعنى مفهوما **الثاني** لا في
نحو ان لا تكفر تدخل الجنة نافية كما جزم به المرادي وابن هشام وغيرهما وظاهر قول ابن مالك في الالفية
وشرط جزم بعد نهي ان تضع ان قبل لا دون تخالف يقع ان المراد ان تضع ان قبل لا الناهية وعلى ذلك شرح
الشاطبي **الثالث** نصب انفصال الضمير على ما ذكره من التجوز لم يفصل بعد الفعلين ان الجزم لا يمكن
بغيره ومن مذهب البصريين لجاز الكوفيين جزم المسبب عن صلة الذي والنكرة الموصوفة تشبيها بجزاء
الشرط نحو الذي يأتيني احسن اليه وكل رجل يأتيني اكرمه ولعبارة ابن مالك قال الشاعر لا تحقرن بدا
من [illegible] فانك فيها انت من دونه تقع كذاك الذي يبغي على الناس ظالما تصبه على رغم عواقب ما صنع
وانشد الرضي باقي وكذاك الذي يبغي على الناس ظالما البيت وهذا عند البصريين من الضرورة بحيث لا يقاس
عليه **فصل** في افعال المدح والذم **افعال المدح والذم افعال وضعت لانشاء مدح او ذم** فخرج
ما يدل على المدح [illegible] مما هو للاخبار عن المدح او الذم نحو مدحت
فان شيئا من ذلك ليس موضوعا لانشاء مدح او ذم وخرج لمدح او ذم بالتنكير اشارة الى انها
للمدح والذم العامين اي اللذين لا خصوصية فيهما فانك اذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته مطلقا
من غير تعيين خصلة محمودة للمدح وكذا بئس الرجل وانما قال لانشاء مدح او ذم لانه اذا قيل نعم الرجل
زيد او بئس الرجل عمرو كان انشاء للمدح او الذم لا اخبارا لانه بهذا اللفظ ليس المدح موجودا في الخارج
في احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام له حتى يكون خبرا بل يقصد بهذا الكلام مدحه على
او ذمه على [illegible] الموجود في خارج فانه لو قيل الاعرابي لمن بشر بمولودة وقال نعم الولد هي والله ما هي بنعم الولد ليس والله ما هي
تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه انما هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست
بحاصلة فهو انشاء متضمن للاخبار فالتكذيب والتصديق انما يتسلطان على ما تضمنه من الخبر لا عليه
باعتبار كونه انشاء وكذا الانشاء التعجبي والانشاء الذي في الخبرية هذا معنى ما ذكره ابن الحاجب
والرضي وغيره قال الرضي وفيه نظر لان هذا الذي ذكره يطرد في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو
فلا ريب في كونه خبرا ولا يمكن ان يكذب في التفضيل لانك لم تقصد بل التكذيب انما يتعلق بما تضمنه

نعم

نعم وكذا اذا قلت زيد قائم هو خبر بلا شك ولا يدخل التصديق والتكذيب من حيث الاخبار بل يدخلان من
حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل وكذا قولك والله ما هي بنعم الولد بيان ان التعجب الذي يوجبه
الحكم بنعم ليس حاصلا في البيت ثابتة وكذا في التعجب يقال فكم ... **منها** اي من افعال المدح والذم **نعم**
وبئس بكسر الاول وسكون الثاني نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد ونحو بئس للظالمين بدلا واصلهما
فعل بفتح الفاء وكسر العين ويدل عليه ان بعض العرب ما انقلت فيقول نعم الساعون في الامر المبر وفيهما
نعم وبئس بكسر العين والفاء معا اتباعا قال تعالى ان الله نعما يعظكم به ويقال في بئس بسكون العين و بفتح الفاء
فتح الفاء تخفيفا قال ابو حيان ولم يذكره الرشاد هذا اللغة وبئس وهما ساكنة وسبيله من الهمزة على غيره
بناس حكاها الاخفش والفارسي قال بعضهم والافصح نعم بكسر الفاء وسكون العين وهي لغة القرآن
ثم نعم بكسرهما وعليه قرئ فنعما هي ثم نعم بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصلية ثم نعم بفتح الفاء وسكون العين الاول
فعليتهما مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما عند جميع العرب
وفي الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ونقل بئست المرأة حمالة الحطب وذهب الكوفيون سوى الكسائي
الى انهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما كما في قول بعضهم وقد بشر ببنيت والله ما هي بنعم الولد وفي الغريب
سار المحبوب على حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير وهم الدماميني في تفسير السير هنا بقوله
شيء يقد من الجلد ويجعل في عنق البهيمة واجيب عن ذلك بانه مأول بحذف الموصوف وصفته والتقدير بقول
الصفة مقامه او التقدير ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحرف
الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف وقد حكايته الخلاف في حقيقتهما طريقة اخرى وهي التي جرى عليها ابن
عصفور في شرح ايضاح المتأخرين فقال لم يختلف احد من البصريين والكوفيين في ان نعم وبئس فعلان وانما
الخلاف بعد اسنادهما الى الفاعل فالبصريون يقولون نعم الرجل وبئس الرجل جملتان فعليتان والكسائي يقول
هما اسمان محكيان بمنزلة تأبط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما في الاصل
جملتان نقلتا عن اصلهما وسمي بهما والفراء يقول الاصل في نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد
ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل واقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلهما
مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل اسمان لا يقع عمرو لا وعنيت ممدوح زيد وممدوح عمرو
كذا في التصريح وقال ابن هشام في التحفة الخفية الخلاف في فعلية نعم وبئس فيه نقله الاصحاب في مسائل
الخلاف انتهى والصحيح انهما فعلان جامدان لان وضعهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة فقلنا انهما
وضعت لمدح الدلالة على المضي وصارتا للانشاء فنعم منقول من قولك نعم الرجل اذا اصاب نعمة وبئس
منقول من قولك بئس الرجل اذا اصاب بؤسا **وصيغة** بالمدح هي مخففة بئس فانهما في الاصل سواء بالفتح
فحولت الى فعل بالضم فصارت فعلا واحدا ثم ضمنت معنى بئس فنعمت التصرف كما نقل ذلك صاحب التلخيص

منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين اصالة كظرف وشرف او بالتحويل من مفتوح العين او مكسورها
كضرب وفهم ثم يجري مجرى نعم وبئس في افادة المدح والذم وفي حكم الفاعل وحكم المخصوص الا في انه يستغني
الكسائي علم جهل بسمع فلا يجوز … الى فعل استعمال … باقية على حالها وكل منها اي نعم
وبئس وساء وما الحق بها يرفع فاعلا مظهرا معرفا بال نحو نعم المولى ولبئس المهاد وساء الرجل
ابو جهل ونعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو واختلف في الهمزة فقال الجمهور هي جنسية ثم اختلفوا فقيل
للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح او مذموم والمخصوص ممدوح تحته لانه فرد من افراده كما نص عليه
كما نص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره وهو المشهور وابن بابان في شرح الفصول عن ابي علي وعبد
القاهر الجرجاني ونسب الى سيبويه ووجهه بانه يرتقي الى الكناية فانك تقول نعم الرجل زيد فكانك … الرجل
عمرو وقيل للجنس مجازا لانه لم يقصد غير مدح معين او ذمه لكن جعل جميع الجنس مبالغة وقال قوم
هي عهدية ثم اختلفوا فقيل هي عهدية ذهنية كما تقول اشتريت اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم
ولا … بذلك ان يقع ابهام ثم … التفسير بعده تفخيما للامر وقيل عهدية شخصية والمعهود هو الشخص
الممدوح والمذموم فاذا قلت نعم الرجل زيد فكانك قلت زيد نعم هو وهو قول ابن ملكون والجمهور الشلوبين
الصغير وابن … عليه … ويجمع ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك او مضافا لما عرف
بها اي بال نحو ولنعم دار المتقين ولبئس مثوى المتكبرين وساء حطب النار ابو لهب او مضافا لمضاف الى معرف
بها كقوله فنعم ابن اخت القوم غير مكذب … او مضافا الى ضمير ما فيه ال … كقوله فنعم اخو الهيجا
ونعم شهاب … والاصح انه لا يقاس عليه لقلته واجاز الفراء ان يكون مضافا الى النكرة كقوله فنعم صاحب
قوم لا سلاح لهم ونقل اجازته عن الكوفيين وابن السراج ونقصه سائر البصريين بالضرورة وزعم
صاحب البسيط انه لم يوجد … عن مضافة ولا يكون كذلك بل … ولكنه … المضاف كقوله …
الفوارع الثنايا … للعتاق ونعم … تنبيهات الاول ندر رفع الفاعل اسم اشارة متبوعا بذي
اللام وعلما ومضافا الى اسم … كقوله بئس هذا الحي حيا ناصرا وقول سهل بن حنيف شهدت
صفين وبئست صفون وقول بعض العبادلة بئس عبد الله انا ان كان كذا وقول الشاعر بئس قوم
الله قوم طرقوا … من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه وقال الجرمي يجوز اذا المضاف الى اسم الجلالة وغيره
… وهو … والفاعل … الثاني … كلا من
نعم وبئس يرفع فاعلا … على مذهب البصريين والكسائي القائلين بفعليتهما واما … والكوفيين
القائلين باسميتهما فقال ابن العلج في البسيط ينبغي ان يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم لنعم بدلا
او عطف بيان لان نعم اسم … الممدوح فكانك قلت الممدوح الرجل زيد الثالث الجمهور على انه لا يجوز
الفصل بين نعم وفاعلها … وفي البسيط يجوز الفصل … هذا الفعل …

الظاهر

الظاهر والمضمر لعدم التركيب وقال الكسائي يجوز الفصل بمعمول الفاعل نحو نعم فيك زيد الراغب
قال ابو حيان ومنه في الشعر ما يدل له قال وبئس من المليحات البديل … الفصل باذن وما …
في قوله … والوصل وقوله بئس عمر الله قوم طرقوا او ضميرا مستترا فيه وجوبا
مفسرا بتمييز مؤخر عن الفعل مطابق للمخصوص في الافراد والتذكير وفروعهما عام في الوجود
قابل لال … نعم … هذه الشمس لان الشمس … بخلاف … واي …
التفضيل … نعم افضل … منك … لانه خلف عن فاعل معرف بال فاشترط صلاحيته لها
وقد يحذف … كقوله … من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالسنة اخذ ونعمت
اي فبالسنة اخذ ونعمت السنة سنة فاضمر الفاعل على شريطة التفسير وحذف المميز للعلم به
ونص سيبويه على لزوم ذكره ومن اجاز حذفه ابن عصفور وابن مالك تنبيهات الاول
اختلفوا في الجمع بين التمييز وبين الفاعل الظاهر على اقوال احدها المنع مطلقا اذ لا ابهام يرفعه
التمييز وعليه سيبويه والسيرافي وجماعة الثاني الجواز مطلقا وعليه المبرد وابن السراج والفارسي
وهو مختار ابن مالك قال ولا يمنع منه زوال الابهام لان التمييز قد يجيء للتوكيد كما … قوله
والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا … نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت الثالث التفصيل وعليه
ابن عصفور فان افاد التمييز ما لم يفده الفاعل جاز الجمع بينهما كقوله فنعم المرء من رجل تهامي
فان التمييز هنا افاد معنى لم يفده الفاعل وهو كونه تهاميا وان لم يفد امتنع الجمع الثاني ما حكاه المصنف
من ان الفاعل في نحو نعم رجلا زيد ضمير والمنصوب تمييز هو مذهب سيبويه والجمهور وذهب الكسائي والفراء
الى انه لا ضمير في الفعل بل المرفوع بعد المنصوب هو الفاعل واختلفا في المنصوب فقال الكسائي والفراء الى انه
لا ضمير في الفعل بل المرفوع بعد المنصوب هو الفاعل واختلفا في المنصوب فقال الكسائي هو حال وقال
الفراء تمييز محول عن الفاعل والاصل نعم الرجل زيد … عنده تاخره عن زيد واجاز الكسائي تاخيره عنه
والصحيح الاول … بقولهم نعم رجلا كان زيد فادخلوا عليه الناسخ وحق الفاعل ان يذكر بعد
الفعل ثم يذكر المخصوص وهو المقصود بالمدح والذم بعد الفاعل مطابقا للفاعل في الافراد والتذكير
وفروعهما لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى وكذا يذكر المخصوص بعد التمييز لانه قائم مقام الفاعل المضمر
ولا يجوز تاخيره عن المخصوص الا في ضرورة خلافا للكوفيين وعلى مذهبهم … قوله في المدح …
نعم زيد رجلا وبئس عبد الله منه رجلا والسر في ذلك انه لما كان نعم وبئس للمدح العام والذم العام …
في كل خصلة محمودة او مذمومة … طريق الاجمال والتفصيل …
من … بجاز ابعد الفعل ما يدل على المخصوص بالمدح والذم حتى يتوجه المدح والذم الى المخصوص
او لا على سبيل الاجمال لكونه فردا من الجنس ثم عقب بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم اليه ثانيا

على سبيل التفصيل يحصل من تقوي الحكم ومزيد التقرير ما لا يحصل بدون ذلك الاستبعاد واختلف في المخصوص
فقيل يجعل مبتدأ مقدم الخبر وهو الجملة قبله او يجعل خبر المحذوف المبتدا وهو بالمقدر بعد نعم الرجل زيد
لمدح زيد الوجهان جائزان عند الجمهور منهم السيرافي وابن خروف وابن البادش يتعين الاول وقيل يتعين
الثاني وقيل يجعل مبتدأ محذوف الخبر وجوبا اليه ذهب ابن عصفور قال ابن مالك في شرح التسهيل
وليس بصحيح لان هذا الحذف لازم ولا يحذف خبر الملتزم حذفه الا ومحله مشغول بشيء يسد مسده وقيل
يجعل بدلا من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان وورد بانه لازم ولا شيء من البدل بلازم ومثل المصنف
مثالي للاحكام المذكورة بقوله نحو نعم المرأة هند وبئس نساء الرجل الهندات وساء رجلا زيد ويقول
ايضا نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم رجلين الزيدان ونعم المرأتان الهندان
ونعم مرأتين الهندان ونعم الرجال الزيدون ونعم رجالا الزيدون ونعم النساء الهندات ونعم نساء الرجل
الهندات وقس على ذلك تنبيهات الاول للمخصوص احكام لم يذكرها المصنف منها انه يطلب الاختصار لا
باس بذكرها منها انه يجب ان يختص بان يكون معرفة او مقاربا لها بالتخصيص نحو نعم الفتى رجل من
قريش وان يصلح للاخبار به عن الفاعل موصوفا بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس كقولك في نعم الرجل
زيد وبئس الولد العاق اباه الرجل الممدوح زيد والولد المذموم العاق اباه فان وقع غير مختص ولا صالح للاخبار
عنه فمؤول ومن ثم مثل قوله تعالى بئس مثل القوم الذين فان الفاعل هنا المثل والذين صالح له
فلا يوصف المثل بالمذموم ويجعل مبتدأ اشنع في الظاهر الاخبار عنه بالذين لانه لا يقال المثل المذموم
الذين لان الذين ليس مثل نحو يحكون مضاف والتقدير بئس مثل القوم مثل الذين فيصح الاخبار به
عن الفاعل حينئذ ومنها انه قد يحذف ان علم نحو نعم العبد كان يقال بئس الرجل ظننت زيدا قيل في
في موضع خبر كان والثاني في موضع ثاني مفعول ظن ومنها انه قد يتقدم على الفعل نحو زيد نعم الرجل فيتعين
كونه مبتدأ على القول بفعليته نعم وبئس والجملة بعده خبره وعلى القول باسميتهما يجوز ان يكون مبتدأ
والمخصوص خبره وبالعكس ومنها انه قد يحذف ان دل عليه دليل نحو نعم العبد اي ايوب فنعم الماهدون
اي نحن وقيل انما يحذف اذا تقدم ذكره ولا اكثرون على عدم اشتراطه ويخلفه اذا حذف صفته وهو ان كانت
اسما نحو نعم الرجل حليم كريم اي رجل حليم وان كانت فعلا نحو نعم الصاحب تستعين به فيعينك
اي رجل ممنوع عند الاكثر وجاز عند الكسائي وفي البسيط ان الفاعل ما نحو بئسما اشتروا به قيل
ومنها كالمثال المذكور عند ابن مالك ومنها انه يحذف المخصوص وصفته ويبقى متعلقها كقوله بئس
مقام الشيخ امرس امرس اي مقام مقول فيه امرس امرس فحذف المخصوص وصفته وابقى معمول القول الثاني
اذا كان المخصوص مؤنثا جاز ان يقال نعمت وبئست مع تذكير الفاعل لانهما في المعنى شيء واحد نحو نعمت البلاد
الجنة وبئست المقام النار والاجود نحو نعم البلد الجنة قال في التسهيل وشرحه وانما ذلك اذا كان الفاعل

مؤنثا مجازيا ويرد في باب الفاعل انه لا يجوز نعم تحاكي علامة التانيث الثالث يجري فاعل نعم المجرى
مجرى نعم وبئس الجاري بالباء الزائدة والاستغناء عن الواحد على مع ما انفرد كقوله حسب الزمان الذي
كاهري منذا لا يصح او لما ما تخبر من نعم ويد الذين يوجد كره ما لا نظر لهما مع فيه من معنى التعجب ومنها اي
من افعال المدح والذم حبذا ولا حبذا كنعم وبئس نحو حبذا زيد ولا حبذا عمرو فمن ذلك باقية
لتشعر بان الممدوح محبوب للقلب قريب من النفس واصلها حبب بضم العين اي صار حبيبا فحولا من
حبب بالنقل ثم ادغم فصار حب ولزم منع التصرف لما تنبيه وقوله ولا كان الذم على حب لا يخلو
من اشكال لان لا لا تدخل على فعل ماض جامد ولا تدخل في اسم اذا لم يكن جنسا ولا تكون غير مكرر الا
لم تعمل في الاسم الذي دخلت عليه الا على راي ابي الحسن وابي العباس وهو ضعيف قاله في التصريح والفاعل
اي فاعل حب ولا حب ذا مطلقا اي في حال الافراد وضده والتذكير وضده فلا يتغير عن الافراد
والتذكير وان كان المخصوص بخلاف ذلك بل يقال حبذا زيد ولا حبذا هند وحبذا الزيدان ولا حبذا
الهندان وحبذا الزيدون ولا حبذا الهندات قال لا حبذا اهل الملا غير انه اذا ذكرت هند فلا حبذا
هيا ولعل فعل هذا التزم ذلك فقال ابن مالك لانه كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير كما
في قولهم الصيف ضيعت اللبن يقال للكل بكسر التاء افرادها وتثنيتها وفي التحليل قال ابن كيسان
لان المشار اليه مضاف محذوف والتقدير في حبذا هند مثلا حبذا حسن هند وفي حبذا الزيدون حبذا
امر او شان فالمقصود المشار اليه مذكر مفرد وحذف لانهم المضاف اليه مقامه ورده ابن العلج بانه لم ينطق
به وثبت قال الفارسي في البغداديات لانه جنس شايع فالتزم فيه الافراد كفاعل نعم اذا كان ضميرا
ولهذا جامع العيني فيقال حبذا زيد فائدة انما لم تغير الامثال لان المثل من قبيل الاستعارة والالفاظ
يجب ان يكون لفظ المشبه به مستعملا في المشبه فلو طرق تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه
فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون هو اللفظ الذي هو حق
المشبه به استعمل في المشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هذا هو اللفظ الذي يختص بالمشبه فلا يكون
عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورده
المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك يقول الصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب
لان المثل قد ورد في امراة اما ما يقع في كلامهم من تحقيق ضيعت اللبن بالصيف على لفظ التكلم فليس
بمثل بل ماخوذ من المثل واشارة اليه قاله العلامة التفتازاني في شرح التلخيص وقال بعض المحققين
انما لم يغير الخطاب في قولك الصيف ضيعت اللبن اذا كان المخاطب مذكرا لان المخاطب المذكر الذي ضرب
له المثل يشبه بالمخاطبة التي هي مورد المثل فهو مؤنث ادعاء تنبيه ما ذكره المصنف من ان حب فعل
وذا فاعلها وانهما باقيان على اصلهما هو المشهور وهو قول ابن درستويه وابن برهان وابن خروف

انظر الامثال لا تتغير

وابن كيسان وابن مالك ونسب الى ظاهر مذهب سيبويه وقال ابن خروف بعد ان مثل بحبذا زيد حب فعل
وذا فاعلها وزيد مبتدأ وخبره حبذا هذا قول سيبويه واخطأ عليه من زعم غير ذلك وذهب قوم منهم الاخفش
وخطاب الى انهما ركبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل وذهب المبرد وابن السراج
ووافقهما ابن عصفور الى انهما ركبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده خبره
ونسب ابن عصفور هذا القول الى سيبويه وقد وهم فيما نقله عن الجمهور من استدلال سيبويه
على حرفية اذ ما التصريح منه باسمية حبذا والمعهود عليه واستدل القائلون ببقاء حبذا على اصلهما بان
الاصل عدم التغيير وبانتصابهم على حب اذا عطف على حبذا كقوله فحبذا ربا وحب دينا اي وحبذا
دينا فحذف ذا ولم يتغير المعنى ولا يفعل ذلك بتجوزها والعكسه من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب واستدل
مدعي غلبة الفعلية بقولهم فيما حكى لا تحبذه فجاء لها مضارع وبجواز حذف المخصوص كقوله
الا حبذا لولا الحياء وربما منحت الهوى من ليس بالمتقارب اي الا حبذا حالي معك ولو كان فاعلا
لم يجز لان الفاعل لا يجوز حذفه واما لا تحبذه فمضارع حب لذا قال لا حبذ الا مضارع حبذا واستدل مدعي
غلبة الاسمية باكثار العرب من دخول يا عليها من غير استيحاش كقوله يا حبذا جبل الريان من جبل
وحبذا ساكن الريان من كانا وقوله يا حبذا القمراء والليل الساج وطرق مثل ملاء النساج وبعدم
الفصل بين حب وذا وعدم تصرف ذا بحسب المشار اليه **وبعده** اي بعد الفاعل **المخصوص** ولا يجوز
تقديمه عليه اذ لا يفصل بين حب وفاعلها ولو جاز ذلك في نعم على قول لكان التقديم لان نعم هي الاصل
المعقود عليه الباب فيجوز في الاصل ما لا يجوز في غيرها قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ولا تقدم
على حبذا لانها وان جاز تقدم ايضا المذكور لانها جارية مجرى المثل كما رواه بعضهم من قولك مثلك زيد
حبذا كون المراد الاخبار بان زيدا احب ذا وان كان توهمها بعيدا انهم يجيزون فصله من حبذا بنداء كقوله
الا حبذا يا عز ذاك التساير وبتمييز وحال كما سياتي واختلف في اعرابه فقيل هو مبتدأ والجملة من الفعل
والفاعل قبله خبره والرابط اسم الاشارة او العموم ان قلنا انه للجنس وقيل مبتدأ محذوف الخبر وقيل عكسه
وردهما انه يجوز حذف المخصوص فيلزم حذف الجملة باسرها من غير دليل وقيل عطف بيان ورد بمجيئه
نكرة واسم الاشارة معرفة كقوله وحبذا نفحات من يمانية تاتيك من قبل الريان احيانا وقيل بدل من ذا
ورد بانه على نية تكرار العامل وهو لا يلي حب واجيب بعدم اللزوم بدليل اياك انت **واول ذا المخصوص**
اي المخصوص **ايا كان لا تعدل بذا** اي المخصوص في الافراد والتذكير وفروعهما لا تجاوزها
فيما سبق عليه ولكنه عبارة عن المخصوص فلا جرم بقيت فكما امثله حبذا **فهو يضاهي المثلا نحو حبذا**
الزيدان مثال الحبذا اذا كان بعده المخصوص دون تمييز او حال **ونحو حبذا زيد راكبا** مثال لما كان
بعده حال على نفسه في التذكير والافراد ومثله حبذا الزيدان راكبين والزيدون راكبين وكذا

ثالث بالحال قبل المخصوص فتقول حبذا راكبا زيد وحبذا راكبين الزيدان وراكبين الزيدون وفي الحال
هو ذا المخصوص لان المخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح او الذم لفظا او تقديرا والتركيب في نحو الامثلة
المذكورة من تمام المدح **ونحو حبذا امرأة هند** مثال لما كان قبله تمييز على نفسه في التانيث والافراد ومثله
حبذا امرأتين الهندان وحبذا نساء الهندات وكذا اذا كان بعده تقول حبذا هند امرأة والهندان
امرأتين والهندات نساء وانما جاز هنا تقديم التمييز عن المخصوص في السعة دون نعم وبئس لان التمييز
هنا عن الظاهر وهو ذا وهناك عن الضمير المستكن فتفضل الظاهر على المضمر كما فضل عليه في جواز
ذكر التمييز هنا نحو حبذا زيد وجب الابانة باختلاف نعم والعامل في الحال والتمييز حب او ذا وان
كانت غير متصرفة لان الحال والتمييز لكونهما الحجة الفعل وهل يعمل في غيرهما قال ابو حيان لا ينبغي
ان يقدم عليه الا بسماع وقال غيره يعمل فيما عدا المصدر كالظرف والمفعول له ومعه نحو حبذا زيد
اكراما لعمرو وحبذا عمرو ابيه بخلاف المصدر فلا يعمل فيه غير متصرف فلا يصح عملها **تنبيهان الاول**
ما ذكره المص رحمه الله من ان المنصوب بعد المخصوص او قبله يكون تمييزا او حالا هو الحق وقال
الاخفش والفارسي والربعي هو حال مطلقا وابو عمرو بن العلاء تمييز مطلقا وابن عصفور الجامد
تمييز والمشتق حال وابو حيان الجامد تمييز والمشتق ان اريد تقييد المدح به كقوله يا حبذا المال
مبذولا بلا سرف في اوجه البر اسرارا واعلانا فحال وان لم يرد تقييده به فتمييز ويقبل من فيهما
ويحتمل انه قائل بقول ابن عصفور وبقول ابي حيان **الثاني** اختلفت اقوالهم في تقديم الحال والتمييز
على المخصوص وتاخيرهما عنه فقال الفارسي الاولى التاخير وقال ابن مالك الاولى التقديم وقال الجزولي
وابن خروف هما سواء في الحال ثم قال الجزولي تقديم التمييز قليل وقال ابن خروف احسن هذا
فصل في الكلام على فعلي التعجب وهو انفعال يحدث في النفس عند الشعور بامر جهل سببه وخرج
عن نظائره ومن ثم قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب فلا يطلق على الله تعالى انه متعجب لانه سبحانه لا يخفى
عليه خافية وما ورد منه في كلام الله وجب صرفه كقوله فما اصبرهم على النار مصروف الى المخاطب اي يجب
ان يتعجب العباد منه وللتعجب صيغ كثيرة تدل عليه فمنها ما هو بالقرينة نحو قوله تعالى كيف تكفرون بالله
وقوله عليه السلام سبحان الله المؤمن لا ينجس وقولهم ناهيك به رجلا ولله دره فارسا ومنها ما هو
بالوضع وهو صيغتان يقال لهما **فعلا التعجب** وعقدهما المص رحمه الله تعالى بقوله **فعلان موضوعا**
لانشاء التعجب فخرج نحو عجبت وتعجبت لانهما ليسا لانشاء التعجب بل للاخبار وخرج نعم الرجل زيد
وبئس الرجل عمرو لانهما وان كانا فعلين للانشاء فليسا لانشاء التعجب بل لانشاء غيره وهو المدح والذم
وخرج قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانهما وان كانا فعلين لانشاء التعجب لكن لا بدلالة عليه
بالوضع بل بالقرينة **وهما** اي فعلا التعجب **ما افعله وافعل به** نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد

فعلا التعجب

فعلى التعجب صار اعلى من على ها بين صيغتين مجلسهما فالمفيد للتعجب هو الصيغة بكليهما لا الفعل فقط ولا يبنيا
الا مما يبنى منه اسم التفضيل وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل غير مصوغ
منه افعل لغير تفضيل فلا يبنيان من غير فعل كالكلب والحمار فلا يقال ما اكلبه ولا ما احمره وشذ ما اقمنه وما
اجدره بنوا الاول من قولهم هو قمن بكذا والثاني من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما احق بكذا ولا
من غير ثلاثي فلا يبنيان مما كان من رباعي كما هو اصطلاح النحويين وشذ ما اعطاه للدراهم وما اولاه
للمعروف وما اتقاه وما املأ القربة لانه من اتقى بتشديد التاء واملأت ولكن قد سمع نحو ...
ولا ... بمعنى امتلأ ... ولا من ناقص ولا من جامد وشذ ما اعساه واعس به اي ما احقه واحقق به ولا
من منفي ولا من غير قابل للتفاضل ولا من مبني للمفعول وشذ ما اخصره من وجهين الزيادة على الثلاثة
والبناء للمفعول ممن اختصر بالبناء للمفعول ولا من مصوغ منه افعل لغير تفضيل وذلك لمشابهتهما افعل
التفضيل من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وتشابههما في الوزن تنبيه قال الاخفش ... يزيد فعل التعجب
على اسم التفضيل بشرط وهو انه لا يبنى الا مما وقع واستمر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا
ولا يتعجب الا مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يكمل بعد والمستقبل الذي
لم يدخل في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها انتهى ويتوصل الى الفائت بعض الشروط المذكورة
اذا اريد التعجب منه بما اشد او اشد او نحوهما ويجعل مصدر الفائت منصوبا بعد اشد ونحوه
... ضعف ... او ... بعد ... في الثاني اشدد به
... المنفي والمبني للمفعول ... ما اكثر ان لا يقوم وما
اعظم ما ضرب بالبناء للمفعول واكثر بان لا يقوم واعظم بما ضرب اما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر
وهو الصحيح اتى به ... فقول ما اشد كونه جميلا واشدد بكون جميلا وان قلنا لا مصدر له اتى بمصدر
... اكثر ما كان محسنا واشدد بكونه محسنا واما الجامد ... غير القابل للتفاضل كالموت فلا
يتعجب منهما البتة تنبيه لا يختص التوصل بنحو اشد واشدد بالفاقد بعض الشروط بل يجوز فيهما
نحو ما اشد ضرب زيد لعمرو واشدد بضرب زيد لعمرو ولا يتصرف فيهما اي في فعلي التعجب المذكورين
قال ابن مالك اتفاقا ولا يرد عليه ... ابن هشام ان ... المضارع ما افعله فتقول ما يحسن زيدا لانه
قياس ولم يسمع ... وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع
ولم يوضع ولعدم تصرفهما امتنع ان يتقدم عليهما معمولهما وان يفصل بينهما وبين معمولهما لا تقول زيدا ما
احسن ولا بزيد احسن وان قيل ان بزيد مفعول وكذلك لا تقول ما احسن يا عبد الله زيدا ولا احسن
بان زيد عمرو ولا احسن لولا بخله بزيد واختلفوا في الفصل بظرف او مجرور متعلقين بالفعل فذهب
الاخفش والمبرد واكثر البصريين الى المنع وذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف

مجرورا بالباء بعد اشدد ونحوه

والثلثين الى ... وهو الصحيح لقولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح به ان يكذب وقوله اقيم
بدار الحزم ما دام حزمها واحر اذا حالت بان اتحولا ... الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز
الفصل به اتفاقا كما قال ابن مالك في شرح التسهيل لا يقال ما احسن في المسجد معتكفا ولا احسن
عندك بجالس وما فيها افعل اسم مبتدأ اتفاقا اما كونها اسما فلان في افعل ضميرا يعود عليها
والضمير لا يعود الا على الاسماء واما كونها مبتدأ فلانها مجردة عن العوامل اللفظية للاسناد اليها
ونقل ما روي عن الكسائي من انها لا موضع لها من الاعراب فشاذ لا يصح في الاجماع وهي نكرة
تامة بمعنى شيء وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب او للابهام وما بعدها خبرها هذا مذهب ... او هي
موصولة بمعنى الذي وهي مبتدأ وما بعدها صلتها فلا محل له من الاعراب والخبر محذوف وجوبا
تقديره ما احسن زيدا الذي احسن زيدا شيء عظيم فيه خلاف قال سيبويه والجمهور بالاول
والاخفش بالثاني وله قول اخر بانها نكرة موصوفة وما بعدها صفتها والخبر محذوف وجوبا والتقدير
شيء احسن زيدا عظيم ... بان فيه التزام حذف الخبر ... شيء ... ولا نظير له وقال
الفراء وابن درستويه هي استفهامية دخلها معنى التعجب وما بعدها خبرها ... بان مثل ذلك لا يليه
غالبا الا الاسماء نحو فاصحاب الميمنة ما اصحاب الميمنة ... للفعل ونقل ابن مالك هذا القول في شرح التسهيل
عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية افعل والاصح ما ذهب اليه سيبويه والجمهور لان قصد التعجب
الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادرك حكمها ولم يدرك سبب الاختصاص بها فحقق ... العرب بها عن ذلك
ان تختم بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام ... انما حاصل بافعل افعل
التعجب منه اذ لا يكون الا مختصا فتعين كون الباقي هو ما فيقتضي الابهام وما بعد الباء من افعل
فاعل لافعل عند سيبويه وجمهور البصريين والباء زائدة قالوا ان افعل لفظه لفظ الامر ومعناه
الخبر وهو في الاصل فعل ماض على صيغة افعل بفتح العين بمعنى صار ذا كذا كما قالوا اورق الشجر واي صار
ذا ورق واقفر البيت بمعنى صار ذا قفر ... فاعله ثم غيرت الصيغة الماضية الى صيغة الامر
الى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل لاصلاح اللفظ ... على صيغة المفعول به المجرور بالباء
كامرر بزيد ... ان ... ان الفاعل ... باب ... والعدم الفتح وضعف هذا القول
من اوجه احدها استعمال افعل للصيرورة قياسا وليس بقياس الثاني ... الظاهر فاعلا لصيغة
الامر بغير لام ولم يسمع الثالث زيادة الباء في الفاعل وهو قليل وانما المطرد عكسه الرابع جعل الامر بمعنى
الماضي ... وانما المعهود عكسه ... ايضا ... به زيد ... عليه الى ليس وما بعد الباء مفعول
به عند الاخفش وجماعة من الكوفيين والبصريين وهي اي الباء للتعدية او زائدة في المفعول به
كما في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وينبني على هذين الوجهين ان الهمزة في افعل للتعدية

او للصيرورة فان كانت للتعدية وهو الاولى لظاهر الصيرورة فالباء زائدة ولا يجوز ان تكون للتعدية
اذ لا يجتمع حرفا تعدية فعلى هذا يكون احسن من قولك احسن بزيد امرا لحسن فله بزيد اي جعله حسنا
والاصل ان يقال احسن زيدا اي اجعله حسنا ثم زيدت الباء فقيل احسن بزيد وان كانت للصيرورة كما
اختاره الزجاج فالباء للتعدية والاصل احسن زيد اي صار ذا حسن ثم جيء بباء التعدية فقيل احسن
بزيد اي جعله صائرا ذا حسن فمعنى الامر في ذلك صير فيه اي صار ذا حسن فالتصيير مستفاد من باء
التعدية وكونه صائرا ذا كذا مستفاد من صيغة افعل الذي فيها معنى الصيرورة وافعل على هذا القول
اعني كون ما بعد الباء مفعولا به امر حقيقة لا بمعنى الماضي كما قال سيبويه وفيه ضمير كما في كل مثال الامر واختلف
في مرجعه فقال ابن كيسان من الكوفيين الضمير للحسن المدلول عليه باحسن كانه قيل يا حسن احسن
بزيد اي دم به والزمه ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال الا انه [illegible] وليه نحن نقول
احسن بزيد يا عمرو فلا يخاطب شيئان في حالة واحدة الا ان [illegible] خطاب الحسن بعد نحو وقال الفراء
من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشري من المتاخرين الضمير للمخاطب اي لكل احد
بان يجعل زيدا حسنا اي يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن
ان يكون في شخص كما قال [illegible] مكان الظرف اذا اتسع فان [illegible] لانا لا نقول قال الاخفش وهذا
معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وانما التزم افراد الضمير على هذا القول لانه كلام جرى مجرى المثل والامثال
لا تغير كما تقدم **تنبيهات الاول** ما ذكره المتن من ان افعل بفتح العين وافعل بكسرها فعلان هو الصحيح
اما افعل بكسر العين فاجمعوا على فعليته [illegible] ابن الانباري فقال انه اسم قال المرادي ولا [illegible] واما افعل بفتح العين
فالقول بفعليته مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرني الى
رحمة الله ففتحه بناء كالفتح في زيد ضرب عمرا وما بعده مفعول به وقال بقية الكوفيين هو اسم لقولهم
ما احيسنه وما اميلحه والتصغير من خصائص الاسماء واجيب بانه شاذ [illegible] الكلام على ذلك في اول
الكتاب [illegible] ففتحه [illegible] الخبر للمبتدا [illegible] نصبه
وافعل الذي هو في المعنى صفة لزيد [illegible] مشبه بالمفعول به [illegible] ناصب وصف فاصب
فاشبه قولك زيد حسن الوجه بالنصب **الثاني** مما يتوهم من قولهم [illegible] الايتان بالباء
مطلقا وليس [illegible] قال ابن هشام في حواشي التسهيل يجب حذف الباء ان كان المتعجب منه ان المصدرية وصلتها
كقوله [illegible] ان تكون [illegible] اي ان [illegible] السماع [illegible]
[illegible] ان [illegible] وصلتها [illegible]
وفي النهاية لا يجب حذف الباء من ان في التعجب وفي شعر [illegible]
[illegible] على [illegible] من [illegible] باب [illegible] ان [illegible]

لا يجوز حذفها وقيل يجوز حذفها مع ان وان المصدريتين فتحصل من هذه النقول في المسئلة ثلاثة اقوال
جواز حذف الباء مطلقا وعليه صاحب النهاية والهمع والتفصيل وعليه الشيخان **الثالث**
لا يتعجب الا من معرفة او نكرة مختصة نحو ما احسن زيدا وما اسعد رجلا اتقى الله لان المتعجب منه مخبر عنه
في المعنى فلا يقال ما اسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة في ذلك قاله في التصريح وغيره **الرابع** لا يتعين
ذكر المتعجب منه بل يجوز حذفه في مثل ما احسن اذا دل عليه دليل كقول علي كرم الله وجهه [illegible]
ربيعة خيرا ما اعف واكرما اي ما اعفهم واكرمهم وفي مثل افعل به ان كان افعل معطوفا على آخر مذكور
معه مثل ذلك المحذوف نحو اسمع بهم وابصر وقوله اعفف بنا [illegible] يوما [illegible]
اي واكرم بنا [illegible] [illegible]
[illegible] مع كونه فاعلا عند سيبويه والفاعل لا يحذف لانه [illegible] الفعل الذي قبله
في صورة [illegible] فاعل [illegible] والجار والمجرور بعد [illegible] الفصل [illegible] ما تقدم
وهذا مذهب الفارسي وجماعة [illegible] في الفعل حين حذف الباء [illegible]
[illegible] مالك [illegible] في التثنية والجمع [illegible]
كما سمع اكرم بنا **الخامس** زاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة [illegible]
[illegible] وهي افعل [illegible] فعل [illegible] الثلاثي [illegible] صيغة افعل [illegible] الحسن [illegible]
بمعنى ما الحسن [illegible] وما اكرم [illegible] وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول سيبويه ان افعل وما
افعل وافعل به بمعنى واحد قاله في التصريح هنا **فصل** في الكلام على افعال القلوب **افعال القلوب**
وسميت بذلك لان معانيها قائمة بالقلب ويسمى ايضا افعال الشك واليقين واليقين هو التصديق
الجازم المطابق الثابت قال بعضهم وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء منها بمعنى الشك المقتضي
تساوي الطرفين [illegible] من [illegible] اللغة باصطلاح [illegible] لا بمعنى [illegible] الشك [illegible] اليقين
افعال تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما نشات تلك الجملة **عنه من ظن او يقين** كما اذا قلت
[illegible] زيد [illegible] لبيان ان ما نشات الجملة عنه حين تكلمت بها [illegible]
[illegible] الظن واذا قلت علمت زيدا [illegible] علمت لبيان ان منشا الاخبار بهذه الجملة
هو العلم وكذلك بواقي الافعال والحاصل ان المقصود بالافادة معاني هذه الافعال لا الجملة الداخلة
عليها فان تلك الجملة فضلة متعلقة بمعاني تلك الافعال بخلاف الافعال الناقصة فان المقصود
بالافادة الجملة الداخلة عليها **فتنصب المبتدا والخبر مفعولين** فما كان منها ينصب مفعولا اولا وما
كان يتعدى الى مفعول ثان [illegible] هذا مذهب الجمهور [illegible] السهيلي الى [illegible]
في باب ظن ليس اصلها المبتدا والخبر بل هما كمفعولي اعطى فان الفعل [illegible] المبتدا فلا

افعال القلوب

والذي حمل النحويين على القول بدخول هذه الافعال على المبتدأ والخبر انهم رأوا انه يجوز ان يكون من
مفعوليها مبتدأ وخبر قال وهذا باطل بدليل انك تقول ظننت زيدا عمرا ولا تقول زيد عمرو الا على
وجه التشبيه وانت لم ترد ذلك مع ظننت اذ القصد انك ظننت زيدا عمرا نفسه لا شبيهه وقال
ابو حيان والصحيح قول النحويين وليس دليلهم ما توهمه بل دليلهم رجوع المفعولين الى المبتدأ والخبر
اذا الغيت هذه الافعال انتهى وقد يقال بعد تسليم ان مراد بعضهم بقول النحاة انها تدخل على المبتدأ والخبر
انها تدخل عليهما في الجملة لا انها لا تدخل الا عليهما فلا يرد ظننت زيدا عمرا وامثاله ثم ان ما نقل
عن السهيلي مشكل كيف وشواهد الدخول عليهما اكثر من ان تحصر واشهر من ان تذكر وقد ذهب
الفراء الى ان الثاني منصوب على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض
بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه **ولا يجوز حذف احدهما** اي المفعولين
وحده اقتصارا بالاتفاق لان اصلهما المبتدأ والخبر فكما لا يجوز ان يبقى المبتدأ بدون خبره ولا الخبر بدون
مبتدأ الا بدليل ومثل بقول النابغة فكذلك هنا واما حذفه اختصارا فاجازه الجمهور ومنعه طائفة منهم ابن
الحاجب وصححه ابن عصفور وابو اسحق بن ملكون وهو مذهب الطلاق المصور وحجتهم ان المفعول في هذا
الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كون اصله جزء الجملة فلما تكرر طلبه امتنع
حذفه كذا قالوا وما قالوه منقوض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اختصارا
وقد ورد السماع هنا بالحذف قال تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا
لهم اي بخلهم هو خيرا لهم فحذف المفعول الاول وكقوله ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم
اي فلا تظني غيره واقعا فحذف المفعول الثاني واما حذفهما معا اختصارا فجائز بالاجماع نحو اين شركائي
الذين كنتم تزعمون اي تزعمونهم شركائي وقوله باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب اي وتحسب حبهم
عارا علي واما حذفهما اقتصارا ففيه اقوال احدها المنع مطلقا وعليه
الاخفش والجرمي وابن عصفور وصححه ابن طاهر والشلوبين ونسبه ابن مالك لسيبويه لعدم الفائدة
اذ لا يخلو الانسان من ظن ما او علم ما فاشبه قولك النار حارة **الثاني** الجواز مطلقا وعليه اكثر
النحويين منهم ابن السراج والسيرافي وصححه ابن عصفور لوروده قال تعالى والله يعلم وانتم لا تعلمون
وأعنده علم الغيب فهو يرى وقال وظننتم ظن السوء وحكى سيبويه من يسمع يخل وما ذكر
من عدم الفائدة ممنوع لحصولها بالاسناد الى الفاعل **الثالث** الجواز في افعال الظن دون افعال
العلم وعليه الاعلم لحصول الفائدة في الاول دون الثاني فان الانسان قد يخلو من الظن
فيفيد قولك ظننت انه وقع منه ولا يخلو من علم اذ للاشياء ما يعلمها ضرورة كعلمه ان الاثنين اكثر من
الواحد فلم يفد قولك علمت شيئا ورد بانه يفيد وقوع علم ما لم يكن يعلم **الرابع** المنع قياسا والجواز

في بعضها سماعا وعليه ابن العلاء وغيره فيجوز في ظن وخال وحسب لوروده فيها ويمتنع في الباقي ونسبه لسيبويه
تنبيه جرت عادة النحويين ان يقولوا يجوز حذف المفعول اختصارا او اقتصارا ويعنون بالاختصار الحذف لدليل
وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا اي اوقعوا هذين الفعلين وبقول العرب من يسمع
يخل والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه
او من اوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا الى فعل كون عام فيقال حصل حريق او نهب وتارة يتعلق بالاعلام
بمجرد ايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا
لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربي الذي يحيي ويميت اذ المعنى ربي الذي يفعل الاحياء
والاماتة وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران نحو ما احسن زيدا وهذا النوع
الفعل اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف قال في المغني **وهي** اي افعال القلوب **وجد** كوعد مصدرها
وجدان عن الاخفش ووجود عن السيرافي **والفى** اثبتها الكوفيون وابن مالك احتجاجا بقوله قد
جربوه فالفوه المغيث اذا ما وانكرها البصريون وابن عصفور وقالوا المنصوب ثانيا حال وتأولوا البيت
بزيادة اللام وليس بشيء لان التأويل خلاف الاصل فالصحيح قول الكوفيين وهما **الفى الخبر** اي يفيدان
في الخبر يقينا **نحو** قوله تعالى وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وقوله **انهم الفوا اباءهم ضالين** وعد منه
تعلم بمعنى اعلم كقوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها قال ابن مالك
وهو ملازم لا يستعمل منه الا الامر قال ابو حيان وتابع فيه الاعلم وليس بصحيح لان يعقوب حكى تعلمت
ان فلانا خارجا بمعنى علمت وقد يجاب بانه نادر والغالب فيها وقوعها على ان وصلتها كقوله تعلم
رسول الله انك مدركي واما اذا كانت بمعنى تكلف العلم فانها تتعدى الى واحد نحو تعلم المسئلة وهي
منصرفة بلا خلاف **الثاني** [illegible] كقوله [illegible] العهد [illegible] فان اغتباطا
بالوفاء حميد والغالب فيها ان تتعدى الى واحد بالباء نحو [illegible] فاذا دخلت عليها الهمزة تعدت
الى اثنين بنفسها نحو [illegible] قال ابو حيان عد هذه من افعال هذا الباب الكوفيون وابن مالك وانكرها
البصريون ولعل البيت من باب التضمين ضمن [illegible] معنى علمت والتضمين لا ينقاس فلا ينبغي ان يجعل
اصلا حتى يكثر ولا يثبت ذلك ببيت نادر محتمل للتضمين انتهى **الظن وجعل وزعم** بفتح العين ومصدرها
زعم مثلث الزاي وهي **الظن** اي يفيدان في الخبر ظنا **نحو** قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم
عباد الرحمن اناثا وقول الشاعر زعمتني شيخا ولست بشيخ انما الشيخ من يدب دبيبا والاكثر
وقوعها على ان وصلتها فتسد مسد مفعوليها كما قال سيبويه والجمهور خلافا للاخفش في زعمه
ان المفعول الثاني محذوف وقول بعضهم ان الخبر محذوف سهو نحو **زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا**
وقول الشاعر وقد زعمت اني تغيرت بعدها ومن ذا الذي يا عز لا يتغير وقد تستعمل لليقين نحو

الصعوف للناس بان عموا ذكره الرضي وعبر عنه بالتحقيق قال السيرافي والزعم قول يقترن باعتقاد
صح او لم يصح وقال ابن سعيد اكثر ما يقع على الباطل وفي الايضاح زعم بمعنى علم في قول ابي ذؤيب وقال غيره
يكون بمعنى اعتقد فقط يكون على ان وقد يكون تعليلا وقد يكون ايضا اخباطا غالبا وقيل يكون بمعنى الكذب
قاله في الصحاح وعد جماعة بمعناها ثلاثة افعال الحق احدها حجا لا المضارع نحو كقوله قد كنت احجو ابا عمرو
اخا ثقة حتى المت بنا يوما ملمات الثاني عد اثبتها الكوفيون وبعض البصريين ومنهم ابن ابي الربيع
وابن مالك كقوله فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم اي لا تظن وانكرها
اكثرهم الثالث هب اثبتها الكوفيون وابن مالك كقوله فقلت اجرني ابا خالد والا فهبني امرءا هالكا
وهي جامدة ولم يستعمل منها سوى الامر والغالب تعديها الى صريح المفعولين كما في البيت وقد عداها الى ان
وصلتها نادرا حكي نعم الخبري هب ان زيدا قائم محل قال ابن هشام ومنها قول القائل هب
ابانا كان حمارا ونحوه وانكر البصريون تعديها الى مفعولين واضطرب فيها ابن عصفور مرة قال تتعدى الى
بدليل تنكير الثاني مرة قال تتعدى الى اثنين بدليل مجيئه معرفة وتنكيره الا انه جعلها ابن هب التي بمعنى
صير **معلم وتعلم وهما للامرين** اي الظن واليقين **والغالب منهما اليقين نحو** قوله تعالى فاعلم انه لا اله
الا الله فان علمتموهن مؤمنات فالاولى لليقين والثانية للظن وقوله تعالى **انهم يرونه بعيدا ونراه**
قريبا الاولى للظن والثانية لليقين **وظن وخال وحسب لهما** اي للامرين الظن واليقين **والغالب**
منها الظن وهو في ظن نحو قوله تعالى ان نظن الا ظنا وما نحن بمستيقنين وقول الشاعر ظننتك ان شبت
لظى الحرب صاليا فعردت فيمن كان عنها معردا واليقين منها نحو يظنون انهم ملاقوا ربهم ومما احسن
قول بعض الادباء في المعظم عيسى الظن قد تأتي الندى بعده والظن قد يأتي بمعنى اليقين والظن في خال
كقوله اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطاع من الوجد واليقين منها نحو قوله ما
خلتني زلت بعدكم ضمنا اشكو اليكم حموة الالم والظن في حسب نحو قولك **حسبت زيدا قائما** اي
ظننته قائما وقول الشاعر وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة عشية لاقينا جذام وحميرا واليقين منها
نحو قوله حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا **تنبيهان الاول** تأتي وجد بمعنى
حزن وحقد فلا تتعدى بنفسها نحو وجدت على المسيء اي حقدت عليه ويختلفان في المصدر
فمصدر الاول وجد بفتح الواو والثاني موجدة وترد علم بمعنى عرف ورأى بمعنى ذهب من الرأي وحجى
وظن بمعنى اتهم وحجا بمعنى قصد فتتعدى الى واحد نحو والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون
شيئا ونحو قول لي ابي حنيفة حل كذا ورأى الشافعي حرمته وقوله تعالى في قراءة ظننت زيدا اي اتهمته
ومنه وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم على الغيب واما من بالضاد فالمعنى ما هو ببخيل ونحو حجوت
بيت الله اي قصدته ولما كان يجزى المصنف عن هذه الافعال ولما كان يشملها قولنا افعال القلوب

كان

الفرق بين علم وعرف

كان معانيها قائمة بالقلب لعدم دخولها في الحد المتقدم ذكره وقد اتى هذه الافعال وبقية افعال القلوب لان امر
غير قلبية فلا تتعدى الى مفعولين ولا حاجة الى الاحتراز عنها لانها لم يشملها قولنا افعال القلوب فان قلت
قولك زعم بمعنى عرف فتتعدى الى واحد فيفهم ان بين علم المتعدية وهذه فرقا فما الفرق بينهما قلت فرق
بينهما ابن الحاجب بان قولك علمت الشيء بمعنى عرفته لا يقتضي الا متعلقا واحدا لان معناه عرفت الشيء
في نفسه ومعنى علمت زيدا قائما عرفته باعتبار كونه على صفة وقال الرضي رحمه الله فقال لا يتوهم ان بين
علمت وعرفت اذا قلت زيدا قائما والجملة لا عرفت لا تنصب جزئي الاسمية كما تنصبهما علم فرق معنوي بينهما
بل هو متوكل الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين بحكم لفظي دون الاخر انتهى قال بعضهم
وهذا بناء على ان العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض اهل الاصول والميزان وبعضهم فرق وخص
ان العلم يتعلق بالكليات والمركبات والمعرفة تتعلق بالجزئيات والبسائط قاله في شرح المطالع وعن
هذا منع الخوزيين يقولون علم يتعدى الى مفعولين وعرف يتعدى الى واحد انتهى **الثاني** الحقوا
رأى الحلمية برأى العلمية في التعدي لاثنين بجامع ادراك الحس الباطن كقوله اراهم رفقتي حتى اذا ما
تجافى الليل وانخزل انخزالا اذا انا كالذي يجري لورد الى ال المصادر وكسرها مفعول ثان ومصدرها
الرؤيا نحو هذا تأويل رؤياي من قبل قال ابن هشام في التوضيح ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل قد تقع
مصدرا للبصرية خلافا للحريري وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التي اريناك الا فتنة للناس وقال
ابن عباس هي رؤيا عين انتهى ثم القول بان رأى الحلمية ملحقة برأى العلمية هو المشهور في كلامهم وقال بعض
المتأخرين الاحسن ان يقال ان الحلمية ملحقة برأى الظنية لان ما يرى في النوم اشبه بالظن منه بالعلم
انتهى وتدخل **واذا توسطت** افعال القلوب سوى هب وتعلم لعدم تصرفهما **بين المبتدأ والخبر او تأخرت**
عنهما جاز اي لا يمتنع ولا يجب **ابطال عملها لفظا ومحلا** لاستقلال الجزئين كلاما فلا يتبعان عن
عند ضعف العامل بالتأخر عن كليهما او احدهما ويمكن ان يؤثر فيهما العامل القوي فلذا يجوز الوجهان

الغاء

ويسمى هذا الحكم وهو ابطال عملها لفظا ومحلا **الالغاء** ووجه التسمية ظاهر **نحو زيد علمت قائم**
مثال التوسط الفصل بين المبتدأ والخبر **وزيد قائم علمت** مثال التأخر عنهما والالغاء في التأخر اقوى
من الاعمال لضعفه بالتأخر عن الجزئين والمتوسط بالعكس لان العامل اللفظي اقوى من
الابتداء وقيل هما في التوسط سواء لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومته للابتداء فكل منهما راجح
المدعى **تنبيهان الاول** قال ابو حيان محل الوجهين مع التوسط والتأخر مشروط بان لا يدخل لام
الابتداء على الاسم نحو لزيد ظننت قائم ولزيد قائم ظننت فانه يجب الالغاء **الثاني** ان لا ينفى نحو زيدا
منطلقا لم اظن وزيدا لم اظن منطلقا فانه لا يجوز الا الاعمال لانه يقوم بناء الكلام على الظن
المنفي لا يبطل هذا بقوله وما الحال الغريبا منه سبيل لان النفي يطلب المنفي على ما بعدها **الثالث** هذا الا

بالنسبة الى المفعولين اذا كانا اسمين واما اذا كان المفعول الثاني فعلا وتقدم نحو قام اظن زيد فالالغاء باق
على الجواز عند البصريين وهو الذي صححه في التسهيل واوجب الكوفيون قيل ويؤيد البصريين قوله شجاك اظن
ربع الظاعنينا روي برفع ربع ونصبه واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل بل وصف وضمه للتعديل
وربع الظاعنينا خبر مقدم على تقديره مفعول مقدم وربع الظاعنينا مفعول ثان والظن عامل
على تقدير نصبه وقال الرجحان الذي يقتضيه القياس انه لا يجوز الا الالغاء لان الاعمال يترتب على كون
الجزئين كانا مبتدأ وخبرا وليسا هنا كذلك ولا داعي الى تقديم الخبر الفعلي على المبتدأ انتهى قال بعضهم
وبهذه الصورة وصورة لام الابتداء تحصل صور لا يجب فيها الالغاء فيستثنيان من قولهم الالغاء
جائز لا واجب (الثالث) قال بعض الشارحين في تقرير عبارة المصنف ان كلامه يوهم وجوب الاعمال عند
التقديم على المفعولين مطلقا حتى لو تقدم على الفعل شيء يجوز ما الجيز الالغاء وهو راي لبعضهم والجمهور
على خلافه لكن الارجح الاعمال وذكر المرادي والحكم منصوص في الكافية وفي التسهيل بعبارة تحكي الخلاف
انتهى وهذا وجه مخرج بقوله اذا ان توسطت او تاخرت ما اذا تقدمت نحو ظننت زيدا قائما امثلة ونفى خلافا للكوفي
والاخفش وابن الطراوة فالالغاء الاعمال الحسن عندهم (والزم التعليق) افعال القلوب سوى الفعلين
المذكورين (قبل الاستفهام او النفي) بما او ان او لا (او على اللام) اي لام الابتداء (او القسم) لفظا او تقديرا
(ووجب ابطال عملها لفظا فقط) دون المحل الجائز اعمالها لوجود المانع من العمل لفظا وهو اعتراض
ما له الصدر الكلام (ويسمى هذا الحكم التعليق) اخذا من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون
كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق التعليق
عن العمل ممنوع من العمل لفظا عامل محلا قال ابن الخشاب لقد لطف اهل هذه الصناعة في هذا اللقب
لهذا المعنى ولا فرق في الاستفهام بين ان يكون بالحرف نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون او بالاسم
سواء كان الاسم عمدة مبتدأ (نحو لنعلم اي الحزبين احصى) فاي اسم استفهام مبتدأ واحصى خبره وهو
فعل ماض وقيل اسم تفضيل يجوز ان يليه وهذه الجملة من المبتدأ والخبر معلق عنها نعلم او خبرا نحو علمت متى
السفر او مضافا الى المبتدأ نحو علمت ابو من زيد او الخبر نحو علمت صبيحة اي يوم سفرك او فضلة نحو وسيعلم
الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي منصوب على المصدرية بما بعده اي ينقلبون اي انقلاب ولا يصح
ان يكون منصوبا بما قبله لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله (تنبيه) قال بعضهم استشكل
تعليق الفعل بالاستفهام في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو من حيث ان العلم بالشيء ينافي ما يقتضيه
الاستفهام من الجهل به واجاب عنه ابن هشام في المغني بانه على تقدير مضاف اي جواب ازيد عندك ام عمرو
والتحقيق ما قاله بعضهم ان متعلق العلم هو النسبة ومتعلق الجهل طرفاها والعلم بالنسبة يجامع الجهل
بطرفيها ضرورة فلا حاجة الى تقديره بل التحقيق ان متعلق العلم هو النسبة الى احدهما مبهما ومتعلق

الجهل

الجهل النسبة اليه معينا وفرق ما بينهما انتهى والنفي بما نحو علمت ما زيد قائم وبان نحو علمت ان زيد قائم وبلا نحو
علمت لا زيد في الدار ولا عمرو واما ما وان فلا يلزم تقدمهما صدر الجملة وشرطها ابدا لا النافية الداخلة على الجملة
الاسمية فانها لا التبرئة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل فالراجح وذهب بعضهم الى نفي
صدارة لا وان النافيتين مطلقا وعليه الفارسي والذي لم يذكرهما في المعلقات وفصل بعضهم فقال ان وقعتا
في جواب القسم الملفوظ او المقدر نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله ان زيد قائم وعلمت
لا زيد قائم في الدار ولا عمرو وعلمت ان زيد قائم كان لهما الصدر لحلولهما محل ادوات الصدر والا فلا وعليه جرى
ابن هشام في المغني والجامع والشذور فالقطع بتخريجها (و) لام الابتداء نحو (علمت لزيد قائم) وقوله تعالى
ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق واما نحو علمت ان زيدا لقائم فقال ابن هشام في شرح الشذور
ذكر جماعة من المغاربة ان من المعلقات ان التي في خبرها اللام والظاهر ان المعلق اللام لا ان الخبار وحكى
في بعض كتبه انه يجوز علمت ان زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك مذهب سيبويه ونقل هذا المحقق
ان انتهى والقسم الملفوظ نحو علمت والله ليقومن زيد والمقدر نحو قوله ولقد علمت لتأتين منيتي ان
المنايا لا تطيش سهامها اي والله لتأتين وذلك لانا لم نقل بان قوله لتأتين جواب لقوله علمت بناء على ان افعال
القلوب لا تنزل منزلة القسم فتجاب بما يجاب به القسم كما جزم به ابن هشام في المغني وغيره في بحث التعليق
هنا نظر لان الناسخ انما يدخل على ما كان في الاصل مبتدأ وخبرا وهو هنا منتف فذهب بعضهم الى ان القسم
مقدر بعد هذه الافعال مع جميع المعلقات المذكورة وانه هو المعلق لا هي والذي يصح (تنبيهات الاول)
عد ابن مالك من المعلقات لعل كقوله وما يدريك لعله يزكى ... وابو علي الفارسي
لعل في الجامع وتختص بعده بنحو ما يدريك لعله ... قال ابو حيان الا انها تشكل
الاستفهام في انها غير عاملة فيما بعدها منقطع عما قبلها لا تعلق فيه وبعضهم كما في المغني نص على ان
هشام في شرح الشذور قال الدماميني قوله تعالى الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون
فقدر كم خبرية منصوبة باهلكنا والجملة سادة مسد مفعولي يروا وانهم بتقدير بانهم كانه قيل اهلكناهم
بالاستيصال وهذا الاعراب بالمعنى صحيح لكن لا يصح ... ان تكون استفهامية ...
قراءة ابن مسعود من اهلكنا انتهى (الثاني) توهم بعضهم من بيان المصنف اختصاص كل من الالغاء و
التعليق بافعال القلوب وهو كذلك في الاول لكنه في الثاني على ما قال ابن عصفور قال لا يعلق فعل
غير علم وظن حتى يضمن معناها والارجح عندهم خلافه قال ابن هشام في المغني لا يختص التعليق
بباب ظن بل هو جائز في كل فعل قلبي وقال في الجامع يشاركها افعال القلوب في التعليق بالاستفهام فقط انظر
ونظر وابصر والتفكر وسال وشبههن وفي الهمع الحق بافعال القلوب المذكورة في التعليق لكن مع الاستفهام خاصة ابصر
نحو فستبصر ويبصرون بايكم المفتون وتفكر كقوله تعالى او لم يتفكروا ما بصاحبهم ... وسال نحو يسالون ايان

يوم العين وتنازل ابن خروف نظر ووافقه ابن عصفور وابن مالك نحو أما ترى الابل كيف خلقت قال
ابن الزبير علم يتصرف انه الى تعليقها سوى المذكورين وزاد ابن مالك نسي كقوله ومن انتم انا نسينا من انتم
ورد عليه ابو حيان بان ما في البيت يحتمل الموصولية وحذف العائد نحو من هم انتم وزاد ابن مالك ايضا ما قارب
المذكورات من الافعال التي لها تعلق بفعل القلب نحو اما ترى اي برقا ههنا على ان رأى بصرية وتبين
احرفي هكان اسمعه وعمي استعمد ونحو طلب العلم ليبلوكم ايكم احسن عملا ورد عليه ابو حيان بان رأى
في الاول علمية وايكم في الاخير انشائية موصولة حذف صدر صلتها فبنيت وهي بدل من ضمير الخطاب بدل
بعض ولجاز يونس تعليق كل فعل غير ما ذكر وخرج عليه ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد والجمهور على رفع
على ذلك **الثالث** اذا تقدم على الاستفهام احد المفعولين نحو علمت زيدا ابو من هو جاز نصبه بالاتفاق لان
العامل مسلط عليه ولا مانع من العمل واختلفوا في رفعه فاجازه سيبويه وان كان المختار عنده النصب
ووجه بانه لما كان زيد مستفهما عنه من حيث المعنى لان المعنى علمت ابو من زيد عومل معاملة مباشرة
الاستفهام لفظا او معنى فالنصب في الرافع هو المعبر عنه عمن يروي له الصنعة لكلاكها على الاستفهام فعومل
معاملتها وهذه صورة تجري فيها التعليق ولا يجب فينبغي ان يستثنى من قولهم التعليق يجب لا جائز
تتمة تجري بنو سليم اجراء القول مجرى الظن في نصبه المبتدا والخبر مفعولين مطلقا من غير اعتبار
شرط من الشروط الاتية فيقولون قلت زيدا قائما مما حكيه فيه قول امرئ القيس اذا ما جرى شأوين وابتل
عطفه تقول هزيز الريح مرت باثاب واختلف هل يعمل به باقيا على معناه او لا يعمل حتى يضمن معنى
الظن على قولين الاول للاعلم وابن خروف وصاحب البسيط واستدلوا بقوله قال وكنت رجعت
قطينا هذا ورب البيت اسرائينا اذ ليس المعنى على الظن والثاني للجمهور وفاقا للا… وهو الظاهر قال
الزجاج اعلم انه قد يجري القول مجرى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا نحو
كيف تقول في هذه المسألة اي كيف تعتقد فيلحق بالظن في نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر
كلام سيبويه وبعض المتأخرين قال اللقاني والاندلسي ولو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم وقد يقال لك
كيف تقول ان زيدا انما يجب الحق بما علمته ولكن … بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا انتهى وجمهور العرب
لا يجيزون هذا الالحاق الا بشرط تقدم استفهام بالهمزة او غيرها وكونه فعلا مضارعا للمخاطب متصلا
بالاستفهام كقوله متى تقول القلص الرواسما يحملن ام قاسم وقاسما وقوله علام تقول الرمح
يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت وحكى الكسائي اتقول للعميان عقلاء اي اتظن فان فقد شرط
مما ذكر تعينت الحكاية بان لا يتقدم استفهام او يكون القول فعلا غير مضارع او مضارعا لغير المخاطب
او يفصل بينه وبين الاستفهام واغتفر الفصل بالظرف والمعمول مفعولا او حالا كقوله ابعد بعد تقول
الدار جامعة شملي بهم ام تقول البعد محتوما وبحرف الجر نحو افي الدار تقول زيدا جالسا وقوله اجهالا تقول بني

لو

لؤي لعمر ابيك ام متجاهلينا ونحو اسعيدا تقول زيدا منطلقا وقيل لا يمنع الفصل مطلقا ولو باجنبي نحو ا
انت تقول زيدا منطلقا وعليه الكوفيون واكثر البصريين ما عدا سيبويه والاخفش وذهب السيرافي
الى جواز اعمال الماضي بشرط المضارع والكوفيون الى جواز اعمال الامر بشرطه ايضا وزاد ابن مالك في
التسهيل وشرحه لاعمال المضارع شرطا خامسا وهو ان يكون للحال لا للاستقبال وانكره ابو حيان
والدماميني وابن هشام في بعض كتبه وقالوا لا نعلمه لغيره وزاد ابن هشام مع الظاهر من اشتراط الاستفهام
ان يكون مستقبلا واذا اجتمعت الشروط جازت الحكاية ايضا لما انها الاصل نحو اتقول زيد منطلق
تنبيهات الاول اذا اجري القول مجرى الظن في ذلك فهل يجري فيه ما جاز في الظن من الالغاء والتعليق
وكون الفاعل والمفعول ضميرين قال في النهاية نعم ونقله ابو حيان في الارتشاف وقال الشاطبي لا قال في
التصريح ولا يبعد تخريجه على القولين فمن قال انه يجري مجرى الظن في المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال
في العمل فقط قال بالمنع انتهى **الثاني** قال بعض المحققين القول يعمل بمعنى الاعتقاد ويعمل
بمعنى اللفظ اللساني هكذا ينبغي ان يفهم ويظهر اثر المعنيين في ان الاول لا يقتضي وجود لفظ البتة
والثاني يقتضي وجوده في الخارج في اصل الاثر منها الثلاثة انتهى وهذه **خاتمة** لمباحث الافعال في الكلام على
التنازع ويسميه الكوفيون الاعمال كما في الهمع **اذا التنازع عاملان** متقدمان مثلا بالمعنى الاعم … الاخص
فقدم عنهما اسم او اسمان في العمل او اكثر … التنازع في الاكثر
فانهم قال الملتقط في حواشيه يعني ان التنازع قد يقع في اكثر من عاملين كما سيأتي لكنه اقتصر على ذكر
العاملين بيانا لاقل ما يقع فيه التنازع ولا ثم ان الاكثر اسما لانه لا يخفى ما في عبارته من الطباق بين الاقل والاكثر
وتعبيره بالعاملين احسن من تعبير ابن الحاجب بالفعلين لشموله الفعل وشبهه في العمل **ظاهرا**
مفعول تنازع من باب تجاذبا الثوب اي اسما ظاهرا فخرج المضمر وتبع في ذلك ابن الحاجب …
العاملين اذا وجها الى ضمير … في محط الاضمار فيها فلا تنازع نحو ضربته واكرمته وتعقبه ابن مالك
بان هذا منه تعقبه بانه لا بأس في المضمر صورة تنازع فلا تعجب … الا … انه لا تنازع عملا
لا يمكن … وتعقبه ابن هشام بانه قد يقال ان هذا انما ذكر … من حال الا … صورة التنازع
لا الفصل … صورة … التنازع في الضمير لا حكم التخرج بانه من التنازع فان المراد
الذي ذكره ابن الحاجب من ان التنازع لا يأتي في المضمر انما يتمشى في المضمر المتصل واما المنفصل فيمكن
التجاذب بين العاملين فيه نحو ما قام وقعد الا انا فلذلك الصحيح ان هذا ليس من باب التنازع بل محمول
على الحذف وذلك ان المحققين على اشتراط ان لا يكون المعمول محصورا فلا تنازع في ما قام وقعد
الا انا كما … احدهما ان الرابع … الا اذا ان يكون ظاهرا او ضميرا بارزا ما كان … فان
كان ظاهرا فانه يقتضي ان يقول في نحو ما قام وقعد الا الزيدان ولا الزيدون ما قاما او ما قاموا

التنازع في العمل

او يقعد ايها المتكلم فيشمل هذا ان كان مضمرا لانه ان كان حاضرا نحو ما قام ويقعد الا انا او الا انت لم يثبت الاضمار
في احدهما اذا اعملت الاخر لانه اما ان تضمر ضمير الغائب فيلزم اعادة ضمير غائب على حاضر او ضمير الحاضر
ما قام ويقعد الا انا او يقعد الا انت ان يفسر ذلك على اعمال الثاني فيلزم مخالفة ما عرف التنازع لانه يعيد
الضمير على غير المتنازع فيه لان ضميري المتكلم والمخاطب انما يفسرهما حضور صاحبهما لا القطر والضمير في باب التنازع
انما يعود على لفظ المتنازع فيه وان كان غائبا لزم ايضا في التثنية والجمع وقد ذكرنا النكرة بكلمة الوجه الثاني
ان الاضمار في احدهما يؤدي الى اخلاء العامل الاخر من الا بحيث لان الفعل المنفي انما يصير موجبا بدخول الا المعرفة
لفظا او معنى فاذا لم يقترن بها لفظا ولا معنى بقي باقيا على النفي والمقصود بخلافه فلذلك امتنع التنازع فيما
ذكرنا فاعلم انه محمول على الحذف وممن نص على ذلك ابن الحاجب وابن مالك فاصل ما قام ويقعد الا انا ما قام
احد ولا يقعد الا انا فحذف احد من الاول لفظا والنفي يقتضيه ودلالة النفي والاستثناء عليه كما جاء في من اصل
الكتاب احدا لا يصحبن وما انا احد الا ادرهام وقد ذهب بعضهم الى ان نحو ذلك من باب التنازع وليس بشيء لما
شرحناه ولكن يلزم على القول بالحذف حذف الفاعل وليس ما نحن فيه كالاثنين المذكورين لان المحذوف
فيهما مبتدا وهو جائز الحذف بخلافه في المثال فان المحذوف فيه الفاعل ومن قواعد البصريين انه لا يحذف
بل زعم ابن عصفور في شرح الايضاح ان حذف الفاعل لا يجوز عند احد من البصريين ولا عند الكوفيين وهذا
التركيب مسموع عن العرب قال ما صاب قلبي واضناه وتيمه الا كواعب من ذهل ابن شيبانا وقال ما جاد رايا
ولا ابدى محاولة الا امرؤ لم يضع دنيا ولم يجد على مذهب الفراء قام وقعد زيد ضعيف لضعف تخريجه على
حذف الا انه يلزمنا من الاول لولا الثاني عليه فيه ايضا حذف الفاعل في انفك المسند عن افتكاك
بعدها صفة ظاهر اي ظاهر ان تقع ابعدها اي بعد العاملين واحترز بذلك عما اذا وقع قبلها نحو زيد ضربت
واكرمت او بينهما نحو ضربت زيدا واكرمت فانه يتعين المعمول في الصورتين لان يكون للاول لانه طالبه
من حيث المعنى ولم يجد معارضا فاذا جاء الثاني لم يكن له ان يطلبه لانه انما جاء بعد ان تعين للاول فلا يكون فيه
مجال للتنازع وليس هذا مجمعا عليه فقد ذهب بعض المغاربة الى جواز التنازع في الاول بحيث عليه الرضي
وعبارته ويجوز تنازع العاملين ما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت واكرمت [illegible]
الفارسي [illegible] في الثاني [illegible] **ظلك** [illegible]
اعمال ايتها اي العاملين **شئت** فان شئت اعملت الاول وان شئت اعملت الثاني باتفاق النحويين لان كلا
مسموع وانما الخلاف في المختار كما سياتي بيانه **تنبيهات الاول** لم يعلم من قوله ان التنازع عاملان انه لا بد
ان يكون كل منهما طالبا من حيث المعنى لما وقع التنازع فيه فلا تنازع بين نحو طلعت وغربت في الواحد
من قول الشاعر عهدي بها في الحي ما شئت انا بحيث طلعت الواحد [illegible]
لا واحد [illegible]

لداعي لو وقع منك مطل قال ابن هشام في الاوضح ولا تنازع بين فعلين او اسمين اكد احدهما بالاخر لفظا
لعدم [illegible] انما هو الاول واما الثاني فلم يؤت به للاسناد بل لمجرد التقوية للاول ولهذا قال الشاعر فاين الى اين
النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس قال اللاحقون فاعل اتاك الاول او الثاني لمجرد التقوية ولا
فاعل له ولو كان من التنازع لقال اتاك اتوك على اعمال الاول او اتوك اتاك على اعمال الثاني انتهى وفيه بحث
وما ذكره صرح بخلافه ابن مالك وعلقه اليها ابن النحاس وابن ابي الربيع قال ابو حيان ولم يصرح بالمنع في ذلك احد
سواهم بل صرح الفارسي في قول الشاعر فهيهات هيهات العقيق واهله وهيهات خل بالعقيق نواصله
بانه من باب التنازع وللاضمار في احدهما انتهى ومثل ذلك نوع في البيتين فاعل بالعاملين لانهما بلفظ واحد
ومعنى واحد فكانهما عامل واحد وبقي المسالة اقوال ثلاثة **الثاني** ظاهر كلامه انه يشترط في العاملين ان
ان يكونا من غير نوع الحروف والجمهور على اشتراطه لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات
واجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فقال التنازع ان ولم في تفعلوا ورد
ان تطلب [illegible] ولم تطلب [illegible] شرط التنازع [illegible] المعنى ونقل ابن عصفور عن بعضهم انه جوز تنازع
لعل وعسى نحو لعل وعسى زيد ان يخرج على اعمال الثاني ولعل وعسى زيدا خارج على اعمال الاول ورد
بان منصوب عسى لا يحذف **الثالث** ظاهر كلامه ايضا انه لا يشترط فيهما ان يكونا متصرفين والجمهور
على اشتراطه لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله وعن المبرد
اجازته في فعلي التعجب نحو ما احسن واجمل زيدا او احسن به واجمل بعمرو والمانع لا يجوز هذين التركيبين
بل يجب عنده ان يقال فيهما ما احسن زيدا واجمله واحسن بزيد واجمل به **الرابع** قال ابن هشام في المغني
العاملان في باب التنازع لا بد من ارتباطهما اما بعاطف نحو قام وقعد اخواك او عمل اولهما في ثانيهما نحو وانه
كان يقول سفيهنا على الله شططا او كون ثانيهما جوابا للاول اما جواب الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم
رسول الله ونحو اتوني افرغ عليه قطرا او جوابية السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ونحو
ذلك من اوجه الارتباط ولا يجوز قام قعد زيد **الخامس** ظاهر كلامه ان التنازع يجري في جميع المعمولات
وهو راي لبعضهم قال بعضهم لا تنازع في الصحيح انه يجري في المصدر والحال والتمييز انتهى وفي الجمع وشرحه
ويقع التنازع في كل معمول الا المفعول له والتمييز وكذا الحال لانها لا تضمر خلافا لابن معط انتهى قلت وكان
ابن معط يحتج [illegible] في شرح الجمع [illegible] الحال [illegible]
ولا يجوز الكناية عنها لان الحال لا تضمر قال ابو حيان والاجماع على ان الحال [illegible]
[illegible] على اعمال الثاني [illegible]
ان [illegible]
[illegible] **الا ان النحاة البصريين** [illegible]

الى البصرة بفتح الباء وكسرها وضمها ثلاث لغات حكاها الازهري وافصحهن الفتح وهو المشهور والنسبة اليها بصري
بكسر الباء وفتحها وجهان مشهوران ولم يقولوا بالضم وان ضمت البصرة على لغة قاله النووي يختارون اعمال
العامل الثاني لقربه من المعمول فالاولى ان يستبد به دون البعيد ولعدم استلزام اعادة الفصل
بين العامل ومعموله بالاجنبي والعطف على الجملة قبل تمامها اي تمامها فعند اعمال الاول يستلزم
الفصل بين العامل الذي هو قام والمعمول الذي هو زيد بالاجنبي الذي هو الجملة المعطوفة ويستلزم
العطف على الجملة التي هي قام زيد قبل تمامها الذي هو زيد اذ التقدير قام زيد وقعد فكلاهما خلاف
الاصل واعمال الثاني لا يستلزم شيئا منهما قال الرضي لا تجري هذه العلة في غير العطف نحو جاءني كما
كان يخرج زيد والنحاة الكوفيون يختارون اعمال الفعل الاول لسبقه على غيره من العوامل وعدم
الثاني استلزامه الاضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة واعمال الاول يستلزم ذلك
وهو ضعيف واجيب بان الاضمار قبل الذكر قد جاء مصرحا به في غير هذا الباب كما في باب نعم وبئس ورب
وضمير الشان فهو شايع من غير ضعف وعدم التقدم قبل مختار البصريين اشارة الى انه المختار عنده وكلا
ان الاستقراء شاهد بان اعمال الثاني اكثر ويقابلها اسباب في العمل لا كل [illegible] حكاه ابن العلج في البسيط
واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قاله المرادي وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق
بالاول لسبقه على الثالث او بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول او يستوي فيه الامران لم ار في
ذلك نقلا قاله في التصريح تنبيه قال المرادي ما نقل عن الكوفيين هو الذي نقله [illegible] بعض
النحاة عنهم وقال ابن النحاس انه لم يجد ذلك على ما حكي عنهم وايهما اي العاملين اعملت الاول او الثاني
اضمرت الفاعل في العامل المهمل من الفعل الظاهر اذا اقتضى الفاعل فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل
في الاول وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني موافقا للظاهر في الافراد والتذكير وفروعهما
لانه مضمر والموافقة بين المفسر والمفسر واجبة تقول على اعمال الاول يحسن ويسيء ابناك وعلى
اعمال الثاني يحسنان ويسيء ابناك هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون من نحو المثال الثاني لا
ستلزامه الاضمار قبل الذكر فذهب الكسائي وهشام والسهيلي وابن مضاء الى وجوب حذف
الفاعل من الاول لا على [illegible] تمسكا بظاهر قوله تعفق بالارطى لها وارادها رجال فبذت نبلهم
اذ لم يقل تعفقوا وكلا المرادي قال في التصريح ويمكن ان يجاب عنه بانه اعمل الثاني ولم يقل تعفقوا على لفظ
الجمع لانه يجوز ان ينوي مفردا على مذهب البصريين باعتبار تاويله بالمذكور انتهى وذهب الفراء الى وجوب
اعمال الاول فرارا من حذف الفاعل ومن الاضمار قبل الذكر وعنه في الاخر حكاه في البسيط انه يقتصر
في مثل ذلك على السماع ولا يكون قياسا فالاولى النقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب
ايضا الفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يعمل العاملان في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا

للفعلين

للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد يمتنع على ما تقرر في الاصول فهم يخرجون عوامل
النحو كالمؤثرات الحقيقية قال الموضح ان يحذف فاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني الزيدان
هما جئت بالمنفصل لتعذر المتصل لانه يلزم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني المفعولية مع طلب الاول
لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو ويقتضي عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا
حذرا من لزوم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل الذي هو الصحيح ما ذهب اليه
البصريون بشهادة السماع قال الشاعر جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل وقال
هويتني وهويت الغانيات الى ان شبت فانصرفت عنهن آمالي واذا ثبت ذلك عن العرب وجب المصير اليه
تنبيه ما عزي الى الكسائي من القول من جواز حذف الفاعل هو المشهور وفي شرح الايضاح
في باب الاستثناء حذف الفاعل لا يجوز عند احد من البصريين ولا الكوفيين وما حكاه البصريون
عن الكسائي انه يجيز حذف الفاعل في قولك ضربني وضربت الزيدين باطل بل هو عنده مضمر مستتر
في الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى واما المفعول فتارة يحذف وتارة يضمر في العامل المهمل من العاملين الآخر
ان كان هو الاول حذف اي المفعول لانه فضلة ولا ضرورة اذ لو اضمر والحالة هذه لزم الاضمار قبل الذكر وذلك
انما ارتكبناه للضرورة لاجل الفاعل اجتنابا لحذف العمدة واما المفعول فهو فضلة مستغنى عنه
فيجب حذفه قال تعالى آتوني افرغ عليه قطرا وقال هاؤم اقرءوا كتابيه والحاصل قوم اضمار [illegible]
كالو كان المهمل الثاني ويرتفع بالفرق بين الاضمار قبل الذكر وبعده ولا خلاف في جوازه صريحا كقوله
اذ كان [illegible] صاحب [illegible] الغيب احفظ الله تنبيهان الاول الحق [illegible] حكم
المفعول فيما ذكر فيجب حذفه ما لم يلبس [illegible] فان اوقع حذفه في لبس وجب اضماره
مؤخرا نحو [illegible] الثاني [illegible]
حذف المفعول ولو كان العامل في باب ظن وهو الصحيح [illegible] الاضمار قبل الذكر
لانه عمدة وان كان منصوبا فهو كالفاعل فلا يحذف بل يقال ظنني وظننت زيدا قائما اياه
شيئا نحو ظنني وظننت زيدا قائما اياه [illegible] فيقال ظنني قائما وظننت زيدا قائما صحيحا
الاول الذي [illegible] عبارة المقرب [illegible] لانه حذف لدليل قاله ابن عصفور وهو اسد المذهب
لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم [illegible] حذف الاختصار في باب
ظن [illegible] الدليل على جوازه انتهى وشرط الحذف ان يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا
وفروعهما فان لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو [illegible] الزيدين قائما [illegible]
او [illegible] ولا يجوز حذفه قاله في التصريح نقلا عن ابي حيان في النكت الحسان او كان العامل المهمل
هو الثاني اضمر اي المفعول فيه [illegible] المهمل مطابقا للظاهر ولا يحذف [illegible]

الى متقدم رتبة وان تأخر لفظا لانه معمول للاول المختار ان يليه نحو قام وقعد بي اخواك العوام وضربت بهما اخواك
وبعضهم يجيز الحذف هنا ايضا كقول عاتكة بنت عبد المطلب بعكاظ يغشى الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه
وهو ضرورة عند الجمهور لان فيه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه بلا معارض وضمير وجوبا الا ان
يمنع الاضمار مانع فيتعين الاظهار وذلك اذا كان المفعول خبرا في الاصل مخالفا لما يخبر عنه وهو المتنازع فيه في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكن المص لا يسلم ان يكون المستدرج من باب التنازع ولذلك قال والحق منه
نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا كما قاله بعض المحققين خلافا لمن قال انه منه ولكنه
وحسبتهما اياهما منطلقا واعمل فيه حسبني فوجب اظهار المفعول الثاني لحسبتهما وهو منطلقين
لامتناع اضماره لانه ان اضمر مفردا لم يطابق مرجعه فالمفعول الاول وان اضمر مثنى لم يطابق المفعول
الاول الذي هو مسند اليه في الاصل خالف مرجعه ولا يجوز ارتكاب الحذف فيه لكونه ثاني مفعولي حسب
وهو محذوف كما عرفت واجاز الكوفيون الى الدر منطلقا عليه فيقولون حسبني وحسبتهما الزيدان
منطلقا واجاز الاضمار ايضا مفردا على وفق المخبر عنه فيقولون حسبني وحسبتهما اياه الزيدان
منطلقا وعبر بكونه ليس من التنازع كما ذهب اليه المص تبعا لجماعة من المحققين منهم ابن هشام وصاحب
الرافي ان العاملين لا يتوجهان الى شيء واحد لان الاول يقتضيه مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فانتفى
شرط التنازع وهو كون المتنازع مطلوبا لكل من العاملين من حيث المعنى فينتفي التنازع ضرورة وما
قيل من انهما تنازعا فاذا استحقه الاول لا انطلاق من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى او ليس شيء لان التنازع
لا يكون في مبهم كذا قيل والاولى ان يقال ان التنازع فيه صحيح لكن باعتبار كونه منطلقا مثلا نحو المثال
المذكور مفعولا ثانيا مع قطع النظر عن كونه مفردا او مثنى وانت لا تنطق به مفردا الا بعد الحكم به للاول
ولا مثنى الا بعد الحكم به للثاني واذا انطقت به مفردا الا بعد الحكم به للاول ولا مثنى الا بعد الحكم به للثاني
واذا انطقت به مفردا بطل كون الثاني يطلبه ومن هنا ظهر للعلم فساد دعوى التنازع ولو نظر اليه من حيث
كونه مفعولا ثانيا مع قطع النظر عما يقتضيه كل من العاملين المذكورين لما نازع في صحة التنازع الا ترى
ان العاملين اذا كان الاول منهما يطلبه مرفوعا والثاني يطلبه منصوبا كان التنازع فيه صحيحا لكن مع قطع النظر
عن الاعراب فانك ان لفظت به بالرفع بطل كون الثاني يطلبه لانه لا يطلب الا النصب وان لفظت به بالنصب
بطل كون الاول يطلبه لانه لا يطلب الا الرفع وذلك كما يجيء واكرمت زيدا ويؤيد هذا ما الاختلاف
في انه من التنازع هكذا ذكره المالكي في حاشية الالفية وهو جدير بالقبول لمن يتدبر اليه قول الفاضل
الهندي ان التنازع في القلب لعدم التركيب في التنازع تنبيهان الاول قضية كلام المصنف
رحمه الله عدم اشتراط كون العامل غير سببي مرفوع واشترطه بعضهم فيخرج نحو زيد كتب كل
واحد منهما مطلوب معنى عن غيرها لانه لو قصد فيه التنازع لاسند احدهما الى المفعول الذي

اللفظ هو عمرو بهما ولا اخر للضمير فيلزم عدم ارتباط المتصل بالمبتدأ لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره
فيحمل مثل ذلك على ان المتاخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين المتقدمين قبل كل منهما ضمير وهذا ما ابيده
عن الاول لجهالة السببي غير المرفوع نحو زيد اكرم وعظم اباه واعترض الاول بان نحو والضمير من المتصل
على الاسم المشتغل على ضمير المبتدأ المحقق الالتباس والاول باطل والثاني بان ما علله به امتناع التنازع
في الاول يلحق ايضا في الثاني نحو زيد ضرب وشتم كريما اباه لان احد العاملين يعمل في السببي والمهمل يعمل في
ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدأ فلا معنى لتقييد السببي بالمرفوع ولم يشترط اكثرهم
هذا الشرط كالمص ونص عليه ابن عصفور والشلوبين وابن الصائغ وابن مالك الثاني قد يكون
التنازع بين اكثر من عاملين كقوله ارجو واخشى وادعو الله مبتغيا عفوا وعافية في الروح والجسد
وقد يتعدد المتنازع فيه كقوله صلى الله عليه واله وسلم تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا
وثلاثين فتنازعت ثلاثة وهي تسبحون وتكبرون وتحمدون في اثنين ظرف وهو دبر ومفعولا مطلقا وهو
ثلاثا فاعمل الاخير فيهما واعمل الاولان في ضميرهما وحذفا لانهما فضلتان ولا لبس والاصل فيه تسبحونه
فيه اياه وتكبرون فيه اياه وهنا انقضى كلام المص رحمه الله على ما يتعلق بالافعال وشرع في الكلام
على ما يتعلق بالجمل فقال الحديقة الرابعة في الجمل وما يتبعها من ذكر اقسامها واحكامها
الجملة لغة جماعة الشيء كذا في القاموس واصطلاحا قول اي مقول والمستعمل المصدر بمعنى المفعول
كاللفظ بمعنى الملفوظ وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفردا كان او مركبا مفيدا او غير مفيد فهو اخص من
اللفظ لاختصاصه بالموضوع بخلافه كما مر بيانه في صدر الشرح هذا هو المشهور وهو الصحيح وقيل انه
حقيقة في المفرد واطلاقه على المركب مجاز نص عليه ابن معط وقيل حقيقة في المركب المفيد واطلاقه على المفرد
وقيل حقيقة في المركب المفيد واطلاقه على المفرد والمركب الذي لا يفيد مجاز وبه جزم الجويني في تفسيره
وقيل انه يطلق على المهمل ايضا كاللفظ حكاه العلامة ابو حيان في شرح التسهيل بانه غلط وجزم
به ابو البقاء العكبري في اللباب اما اطلاقه على غير اللفظ من الراي والاعتقاد فمجاز اجماعا تضمن كلمتين
حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمن الجملة اذ الظاهر على ما اصطلحوا عليه اختصاص العطف فكانه
قال كلمة وكلمة فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول هو كل واحدة من الكلمتين فزيد قائم
مثلا بمجموعه متضمن لزيد وقائم فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن وخرج
بهذا القيد المفرد باسناد متعلق بتضمن او صفة مصدر محذوف اي تضمنا متلبسا او حاصلا او
ملتصقا به او صفة كلمتين اي كلمتين متلبستين باسناد احديهما الى الاخرى فان قيل التعريف غير جامع
لان الجملة الشرطية والجملة التي هي جملة نحو زيد ابوه قائم لا يصدق التعريف عليهما اذ لا يقتضي
بكلمتين والثانية بجملة وكلمة اجيب بان تعريفه لكلمتين لبيان اقل ما لا بد منه لا لنفي الزيادة فاشتمال

الحديقة الرابعة في الجمل
الجملة لغة

الصورتين على اكثر من كلمتين لا يضر واعلم ان المراد بالاسناد هنا هو ضم احدى الكلمتين الى الاخرى سواء
حصل مع ذلك فائدة ام لا وفي قوله باسناد بالتنكير اشارة الى ذلك ثم اي الجملة اعم من الكلام عموما
مطلقا لصدقها عليه وعلى غيره اذ شرطه الفائدة بخلافها فكل كلام جملة ولا عكس بالمعنى اللغوي والاعم
هنا بمعنى العام فلا يرد لا ابتداء هذا بالنظر الى المفهوم واما بالنظر الى الاصطلاح والاستعمال فهو على بابه قاله
بعض المحققين قال شيخنا جمال الدين محمد الشامي فيه تسامح لانه بل هو بالنظر الى المفهوم على بابه ايضا لان الجملة
اكثر عموما لانفرادها من الكلام فتدبره انتهى وما ذكره من كون الجملة اعم من الكلام ليس اجماعا بل هو عند الاكثر
وقد ذهب بعضهم الى انهما مترادفان وهو ظاهر كلام الزمخشري في المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام
قال ويسمى الجملة وفي قوله المهم عند الاكثر بل الظاهر ان الاكثر على انهما مترادفان قال البدر الدماميني
في التحفة ظاهر كلام الاندلسي في شرح المفصل انه مذهب الجميع لانه قال في باب المبتدا والخبر الكلام والجملة في
اصطلاحهم مترادفان انتهى وفي الاشباه والنظائر قال الشيخ محب الدين ناظر الجيش الذي يقتضيه كلام
النحاة تساوي الكلام والجملة في الدلالة يعني كلما صدق احدهما صدق الاخر فليس بينهما عموم وخصوص
انتهى فظهر ان الاكثر على الترادف نعم قال الشيخ جمال الدين بن هشام في المغني والكلام اخص من الجملة لا مرادف
لها فان الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه والجملة
عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدا وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص
واقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما وبهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس
والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة
وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما انتهى قال العلامة السيوطي وقد نازع بعضهم في ذلك وادعى ان الصواب
ترادف الكلام والجملة انتهى واجاب ناظر الجيش عما ذكر من جملة الشرط ونحوها بان اطلاق الجملة عليه اطلاق
مجازي من باب اطلاق الشيء على ما كان عليه واجاب غيره بان تخلف الحكم في جملتي الشرط والجزاء لا يقدح في
كون كل جملة مركبة تفيد لان المراد في الاعم الاغلب وهذا كقولهم ان المبتدا مضمون نية الطرح اي في الاعم الاغلب
فلا يقدح ما يعرض من المانع في بعض الصور ونحو جاءني الذي ... زيد لاحتياج الى الضمير ولنظائره
وذكر الدماميني في شرح المغني ما محصله ان الخلاف في المسئلة اصطلاحي ولا مشاحة في الاصطلاح ونازعه
الشمني في ذلك والحق ما قاله الدماميني تنبيهان الاول ما فسر به الاسناد في حد الجملة هو قضية كلام
جماعة في مثل هذا المقام اذ لو اريد بالاسناد النسبة التامة كانت الجملة كالكلام في اعتبار الافادة فلا
يتفرع عليه قوله فهي اعم من الكلام لكن قال بعضهم تفسير الاسناد بالنسبة مطلقا يلزم منه انتقاض
التعريف بالمركب المشتمل على نسبة ناقصة كغلام زيد واختار بعض المحققين تفسير الاسناد هنا بالنسبة
التامة والمقصود وكون المركب الذي هو الجملة مشتملا على الاسناد حالا او اصلا فلا يكون الجملة كالكلام في

اعتبار

اعتبار الافادة فتامل الثاني قال شيخ شيوخنا الحموي في شرح التهذيب للقصري ربما اتهم كلام بعضهم
ان الجملة اخص من الكلام وفيه نظر انتهى قال تلميذه شيخنا العلامة محمد الشامي وما اتهمه كلام بعضهم نظرا الى
ان القرآن يطلق عليه الكلام ولا يطلق عليه الجملة وفيه نظر لان المانع من اطلاق الجملة على القرآن شرعي
لايهامها معنى الاجمال المشعر بما به لا لغوي انتهى فتامل فان بدئت اي صدرت الجملة باسم وصفا كان
او غيره فاسمها اي الجملة اسمية اي فتسمى اسمية نسبة الى الاسم المصدرة به ولا فرق بين ان يكون ذلك
الاسم صريحا نحو زيد قائم وهيهات العقيق واقائم الزيدان عند من جوزه والتمثيل بنحو زيد قائم للجملة
الاسمية لا غبار عليه عند الجمهور لعدم ما يطلب الفعل وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك كونها
فعلية على الاضمار والتفسير ولكنه مبني على التقديم والتاخير ... نحو قوله تعالى وان تصوموا
خير لكم اي صومكم خير لكم لان المؤول كالصريح في الحكم والمراد بالصدر المسند او المسند اليه فلا عبرة
في التسمية بما تقدم من الحروف فنحو اقائم الزيدان وانما زيد قائم ... وان غير الاعراب والمعنى نحو ان
زيدا قائم ولعل اباك منطلق وما زيد قائما لانه لا عبرة بالحرف في ذلك فالجمل المذكورة كلها اسمية
لكونها مسبوقة بالاسم بالمعنى المذكور او بدئت بفعل متصرفا كان او جامدا تاما او ناقصا فاسمها
جملة فعلية اي تسمى فعلية نسبة الى الفعل المصدرة به كقام زيد وضرب اللص وعسى زيد
ان يقوم وكان زيد قائما وظننته قائما ويقوم زيد وقم وهل قام زيد مما تقدم فيه الحرف فلا عبرة
به كما تقدم والمعتبر ايضا في الصدر ما هو صدر في الاصل فلا يعتبر ايضا تقدم المعمول الحاجب للخبر
نحو كيف جاء زيد واباك نعبد وفريقا هديتم ولكن اباك اسد ... جملة فعلية لان هذه الاسماء
في نية التاخير وكذا نحو هلا زيدا ضربته ويا عبد الله وان احد من المشركين استجارك والانعام
خلقها والليل اذا يغشى لان صدورها في الاصل افعال والتقدير هلا ضربت زيدا وادعو
عبد الله وان استجارك احد وخلق الانعام واقسم بالليل والمعنى كالمذكور في الحكم تنبيهان
الاول زاد ابن هشام في اقسام الجملة الظرفية وهي المصدرة بظرف او جار ومجرور نحو اعندك زيد
وافي الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف او الجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدا مخبرا عنه بهما ومثل
تفصيل الاقوال في هذه المسئلة في محله ان شاء الله تعالى وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية والصواب انها
من قبيل الفعلية لما سيأتي الثاني قال ابن هشام في المغني مما يجب على المسئول عنه ان يفصل فيه لاحتمال الاسمية
والفعلية لاختلاف التقدير لاختلاف التقديرين وذلك امثلة احدها ما سبق الكلام من نحو اذا قام زيد
فانا اكرمه وهذا مبني على الخلاف في عامل اذا فان قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية واذا مقدم من
تاخير وما بعدها في موضع خفض لانه مضاف اليه ونظيره قولك يوم يسافر زيد انا مسافر وعكسه قوله
... اتانا اذ ... بين ... الجملة الاسمية فان صدر الكلام جملة فعلية

والظرف مضاف للجملة اسمية وان قلنا العامل فيه اذا فعل الشرط وانه غير مضاف فيصير الكلام جملة فعلية
تقدم ظرفها كما تقول لشخص تقوم فانا اقوم الثاني نحو أفي الدار زيد ولعندك عمرو فانا ان قدرنا المرفوع مبتدأ او
مرفوعا بمبتدأ محذوف تقديره كائن او مستقر فالجملة اسمية ذات خبر في الاولى وذات فاعل مغن عن الخبر
في الثانية وان قدرناه فاعلا بالاستقرار فعلية او بالظرف فظرفية الثالث نحو يومان في نحو ما لقيته مذ
يومان فان تفسيره عند الاخفش والزجاج بيني وبين لقائه يومان وعند ابي بكر وابي علي امد انتفاء لقائه
يومان وعليهما فالجملة اسمية لا محل لها ومذ خبر على الاول ومبتدأ على الثاني وقال الكسائي وجماعة مذ كان
يومان فمذ ظرف لما قبلها وما بعدها جملة فعلية حذف فعلها وهي في محل خفض وقال الفراء وجماعة الاصل من الزمان
الذي هو يومان ومنذ مركبة من حرف الابتداء وذو الطائية واقتصر على الرفع وما بعدها جملة اسمية حذف
مبتدؤها ولا محل لها لانها صلة الرابع ماذا صنعت فانه يحتمل معنيين احدهما ما الذي صنعته فالجملة
اسمية تقدم خبرها عند الاخفش ومبتدؤها عند سيبويه والثاني اي شيء صنعت فهي فعلية تقدم مفعولها
فان قلت ماذا صنعته فعلى التقدير الاول الجملة بحالها وعلى الثاني تحتمل الاسمية بان تقدر ما مبتدأ
والفعلية بان تقدره مفعولا لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره بعدها لان الاستفهام
له الصدر الخامس نحو ابشر يهدوننا فالارجح تقدير بشر فاعلا بيهدي محذوفا فالجملة فعلية ويجوز تقديره
مبتدأ وتقدير الاسمية في أأنتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا للمعادلة للاسمية وتقدير الفعلية
في نحو قمت اهو سرشام عادة وحلم اكثر يحتمل ان تقديرها في ابشر يهدوننا للمعادلة الفعلية ه
السادس نحو قاما اخواك فانا الالف فيه حرف تثنية كالتاء في قامت هند واسما
واخواك بدل منها فالجملة فعلية وان قدرت اسما وما بعدها مبتدأ فالجملة اسمية تقدم خبرها السابع نعم
الرجل زيد فان قدرنا نعم الرجل خبرا لزيد فاسمية وان قدرنا زيد خبر المحذوف فجملتان فعلية واسمية الثامن
جملة البسملة فان قدر ابتدئ بسم الله فاسمية وهو قول البصريين او ابدأ باسم الله ففعلية وهو
قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير والاعاريب التاسع قولهم ما جاءت حاجتك فانه يروى برفع حاجتك
فالجملة فعلية وبنصبها فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار فعلى الاول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى
الثاني ما مبتدأ واسمها ضمير ما وانث حملا على معنى ما وحاجتك خبرها ونظير هذه قولك ما انت
فانها ايضا تحتمل الرفع والنصب لان الرفع على الابتدائية او الخبرية على خلاف سيبويه والاخفش وذلك
اذا قدرت موضوعا للسؤال والنصب على الخبرية او المفعولية وذلك اذا قدرته مفعولا لمعنى لا بد من
تقدير فعل اي ما تكون او ما تصنع ونظير هذه في الوجهين على اختلاف التقديرين كيف انت وسوى كما
انها لا تكون مبتدأ ولا مفعولا به فليس الرفع الا على الخبرية والنصب بخبر كونه على الخبرية او الحالية
العاشر الجملة المعطوفة من نحو قعد عمرو وزيد قام فالارجح الفعلية للتناسب وفي ذلك ان عنده من حيث

نزالهن الجملتين المتعاطفتين ومما يترجح فيه الفعلية نحو زيدا اضربه ونحو أبشرا منا واحدا نتبعه وكذلك زيد ضرب عمرو ولا يذهب بالجزم لان
نوع الجملة الطلبية خبر الطلب لا يصح الاخبار به من غير تأويل ثم الجملة بالنسبة الى الوصفية وعدمها قسمان لانها ان
وقعت خبرا عن المبتدأ فاسمها جملة صغرى او تسمى جملة صغرى وان كان خبر المبتدأ فيها اي في الجملة
جملة اسمية او فعلية تسمى كبرى نحو قولك زيد قام ابوه او ابوه قائم فقام ابوه او ابوه قائم جملة صغرى
لانها وقعت خبرا عن مبتدأ وهو زيد والجميع من المبتدأ والجملة التي هي خبره جملة كبرى لان خبر
المبتدأ جملة فيها وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين كما في نحو زيد ابوه غلامه منطلق
فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لا غير لانها خبر وابوه غلامه منطلق كبرى
باعتبار غلامه منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام قال ابن هشام ومثله لكنا هو الله ربي اذ الاصل
لكن انا هو الله ربي ففيها ثلاث مبتدآت اذا لم يقدر هو ضميرا لله سبحانه ولفظ الجلالة بدلا منه او عطف
بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب بل قدر ضمير شان وهو الظاهر ثم حذفت همزة انا حذفا اعتباطيا وقيل
حذفا قياسيا بان نقلت حركتها ثم حذفت ثم ادغمت نون لكن في نون انا تنبيهان الاول الجملة الكبرى
كما تكون مصدرة بالمبتدأ كذا تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم ابوه وتفسيرهم المقسم شامل
لذلك واما تفسيرهم بانها الاسمية التي خبرها جملة فيقتضي ظاهره خروج المصدرة بالفعل الثاني
قال ابن هشام في المغني ما يحتمل الكلام الكبرى وغيرها ولهذا النوع امثلة احدها نحو انا آتيك به
اذ يحتمل ان يكون آتيك فعلا مضارعا ومفعولا وان يكون اسم فاعل ومضافا اليه مثل انهم آتيهم عذاب كلام
ابيه يوم القيامة ويرجحه ان اصل الخبر الافراد وان حذف الياء الاصلية عن آتيك فلذلك يمتنع على تقدير الفعل
من همزة الثاني نحو زيد قائم ابوه اذ يحتمل ان يقدر ابوه مبتدأ وان يقدر فاعلا بقائم الثالث نحو زيد
في الدار اذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر الرابع نحو انما انت سير اذ يحتمل تقدير يسير وتقدير
سائر ينبغي ان يجري هنا الخلاف الذي في المسئلة قبلها انتهى قال اللقاني ينبغي ان يشير الى الخلاف الذي
جرى فيما يتعلق به الظرف من نحو زيد في الدار هل هو فعل نظرا الى ان الاصل في العمل الافعال ومن ثم
يكون الفعل تقديرا هو الاصل او هو اسم فاعل نظرا الى ان الخبر واصل الخبر ان يكون مفردا فعند
الخبر يقدر ما هو الاصل وهذا الخلاف معروف ولم يذكر المص في المسئلة السابقة لعل الحاجة التي
تختص بها ينبغي اشعارا بانهم لم يصرحوا بالجواز اختلافا في عامل المصدر من نحو انما انت سير او هو مثل
مسئلة الظرف من غير فرق فينبغي جريان الخلاف فيها ايضا وقد لا تكون الجملة صغرى ولا كبرى
كقام زيد وزيد قائم ولغة الذي زيد لما حذفت زيد اذ لم يصدق عليها تعريفهما تنبيهان الاول
قال ابن هشام في المغني وانما عبرت بقولي صغرى وكبرى كما فعل المص انما قلت صغرى وكبرى وصغرا وكبرا
وانما الوجه استعمال فعلى افعل باللام او بالاضافة ولذلك لحن من قال كان صغرى وكبرى من قوله حسبا

ورد على ابن عزين القصب بقول بعضهم ان من اتقى وانهما مضافان على حد قوله بين ذراعي وجبهة الاسد
يريد ان الصحيح ان من لا تقع في الايجاب فلا مع تعريف المجرور ولكن ربما استعمل افعل التفضيل الذي لم يرد به
المفاضلة مطابقا مع كونه مجردا قال الشاعر اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الائم اى لئام فعطف
فلا يتخرج البيت على الخرجين وكذلك قول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى انتهى وفي هذا
الجواب نظر لان الشاعر لا يطرد تأويل اسم التفضيل بما لا تشاركه فيه نحو ربكم اعلم بما في نفوسكم وهو اهون
عليه خلافا للمبرد وقال ابن مالك في التسهيل استعماله عاريا دون من والعرد مجردا عن معنى التفضيل ما
ولا باسم فاعل او صفة مشبهة مطرد عند ابي العباس والاصح قصره على السماع انتهى لكن قال ابن عقيل
في شرحه المرجان ذلك مطرد وعلى ذلك المتأخرون **الثاني** تنقسم الجملة الواقعة صفة وحال الى وجهين
هو اسمية الصدر وفعلية الصدر فالاسمية نحو مررت برجل ابوه قائم وفعلية الصدر اسمية العجز نحو ظننت زيدا ابوه قائم
وذات الوجهين نحو زيد ابوه قائم وظننت زيدا يقوم ابوه هذه **تتمة** في الكلام على بقية الجمل التي لها محل
من الاعراب والتي لا محل لها منه **الجمل التي لها محل** من الاعراب **سبع** على ما هو المشهور والحق انها تسع
كما سيأتي بيانه وبدأ بالتي لها محل من الاعراب لكونها اشرف من التي لا محل لها منه والذي عكس نظر
الى الاصل وهو كون الجملة لا محل لها من الاعراب وانما كان كذلك لانها اذا كانت لها محل من الاعراب تتقدر
بالمفرد لان المعرب انما هو المفرد والاصل في الجمل ان لا تكون مقدرة بالمفرد **وهي** اي الجمل السبع التي
لها محل من الاعراب احدها الجملة **الخبرية** وهي الواقعة خبرا **و** الثانية الجملة **الحالية** وهي الواقعة حالا
و الثالثة الجملة **المقول بها و** الرابعة الجملة **المضاف اليها و** الخامسة الجملة **الواقعة جوابا لشرط جازم**
و السادسة الجملة **التابعة لمفرد و** السابعة الجملة **التابعة لجملة لها محل** من الاعراب **والجمل التي لا
محل لها** من الاعراب **سبع ايضا** احدها الجملة **المستأنفة** ويعبر عنها بالابتدائية وهاتان بالمعنى الى
ما سبق **و** الثانية الجملة **المعترضة و** الثالثة الجملة **التفسيرية** وتسمى المفسرة **و** الرابعة الجملة **الصلة**
و الخامسة الجملة **المجاب بها القسم و** السادسة الجملة **المجاب بها شرط غير جازم و** السابعة الجملة
التابعة لما لا محل له من الاعراب وعندها وصلت الى هذا الموضع من الشرح عن لي نظمها فقلت مستعينا بالله **شعر**

الجمل المعربة المحل : سبع على المشهور فاسئل
خبرية وحالية ونعت : حالا ومفعولا بها ونعت
ومثل التي بها اضيف كذا : جواب شرط جاء بالفا او اذا
وما اتت تابعة لمفرد : او جملة لها محل فاعدد
اما التي ليس لها محل : فسبع ايضا وهي باسيا تلي
الابتدائية والتي جرت : معترضا بها وما فسرت

وصلة الموصول والجواب : لقسم وما بها يجاب
شرطا اتى للفعل غير جازم : وما اتت تابعة لعادم
محل اعراب فخذها كلها : منظومة في نسق تشكرها

ونظمها الشيخ عبد الغني ابن ام قاسم المرادي ايضا فقال

جمل اتت ولها محل معرب : سبع لانهن حلت محل المفرد
خبرية حالية محكية : وكذا المضاف لها بغير تردد
ومعلق عنها وتابعة لما : هو معرب او ذو محل فاعدد
وجواب شرط جازم بالفا او : باذا وبعض قال غير مقيد
وانتك سبع ما لها من موضع : صلة وعارضة وجملة مبتدا
وجواب اقسام وما قد فسرت : في اشهر والخلف غير مبعد
وبعيد تحضيض وبعد معلق : لا جازم وجواب ذلك اورد
وكذاك تابعة لشيء ما له : من موضع فاحفظه غير مفند

هذا **التفصيل** للجمل التي لها محل من الاعراب وبيان مواضعها والجمل التي لا محل لها منه وبيان كل واحدة
من القسمين فالجملة **الاولى مما له محل** من الاعراب الجملة **الخبرية وهي الواقعة خبر المبتدأ او لاحد
النواسخ** المتقدم ذكرها **ومحلها** من الاعراب **الرفع** في باب المبتدأ نحو زيد ابوه قائم وباب ان نحو ان زيدا
ابوه قائم وباب لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل قوم يجيء **او النصب** في باب كان نحو كانوا يظلمون
وباب كاد نحو وما كادوا يفعلون وباب ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد ابوه قائم ولا رجل يصدق
تنبيهان الاول قال ابن هشام اختلف في نحو زيد اضربه وعمرو هل جاءك فقيل محل الجملة التي بعد
المبتدأ رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على ان الجملة الانشائية لا تكون
خبرا انتهى وقال الدماميني واصحاب القول لا يعينون النصب اذ يجوز ان يقدر مقول فيه كذا فيكون المحكي
في محل رفع على انه نائب عن الفاعل ويجوز ان يقدر القول فيه كذا فيكون في محل نصب انتهى وقال العلامة
في موقع الجملة الانشائية خبرا اشهرها ثلاثة اقوال اصحها المنع ووقوع الانشائية خبرا
وهو قول الجماعة من الكوفيين منهم ابن الانباري نظرا الى ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب قال غير واحد
من المحققين وهو ناشئ من اشتراك لفظ الخبر بما يقابل الانشاء وبين خبر المبتدأ قال ابن هشام
لاتفاقهم على ان اصل الاول لاحتماله الصدق والكذب انما هو من صفات الكلام وعلى قولهم ابن
زيد وكيف عمرو وقال الاخر ليس الخبر عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس
من فعل شيئا فنحو زيد لان بعندك يسمى الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب قال

على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو زيد اضربه وامام زيد فاضربه
انتهى قيل وهذا الاخير نظر فان اتفاقهم على ذلك لا يلزم منه اتفاقهم في غيره منع فانهم يمنعون ان يقال زيدا
اضربه انتهى الثاني جواز الرفع بما يليق في الخبر هو الخبر فاذا قلت زيد اضربه فالتقدير زيد اقول
لك اضربه او مقول فيه اضربه فالجملة محكية به وهو قول ابن السراج وانما الجملة الخبرية هو المقدر
ذكره والثالث جواز الرفع من غير تاويل وهو قول جماعة منهم ابن مالك والرضي والتفتازاني وابن هشام
قال ابن مالك في التسهيل ولا يمتنع كونها طلبية خلافا لابن الانباري ولا يلزم تقدير قول قبلها خلافا
لابن السراج لكن قال السيد الشريف في شرح المفتاح ان التاويل هو المشهور ووجهه بوجوه احسنها
بان قال لا يخفى ان المبتدأ انما وضع لينسب اليه حال من احواله فيجب ان لا يلاحظ الخبر من هذه الحيثية ولما
ان لا ... ان الخبر يجب ان يكون ... او يحكم عليه بالمطابقة ايجابا او سلبا فلا ينتقض بالاصول الاعتبار
وبالجملة فالخبر جملة بصيغة الاستفهام الداخل على المبتدأ بل يكفي بان الخبر ان يكون ملحوظا من حيث انه
حال من احوال المبتدأ فانه كاف في اثبات ما يحصل به ويشهد لذلك ما يحكم من الفرق بين زيد اضربه
وزيد ضربته فان ... الاول مفعولا به لا ... يلاحظ الفعل بعد حمل ... بكونه امرا احواله ولا شك ان
نحو اضرب يقوله زيد اضربه ليس من احوال زيد اذا اجرى على ظاهره كما في قولك اضرب زيدا اما اذا اول
معقول في حقه اضربه على معنى انه يستحق ان يؤمر بضربه فصار ملحوظا من حيث انه حال الزيد وصفة
يعبر عنها بقولك اضربه زيد لانه هنا ... بضربه واشار الى انه يستحق لذلك ... عليه نحو
قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم اي حقيقة شانكم هذا الدعاء اي تستحقون لان يدعى عليكم به واما نحو
اين زيد ... الفاضل ... لان الاستفهام هنا داخل في الحقيقة على النسبة بين
المبتدأ المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده اذ المعنى ازيد حاصل في الدار او السوق فلا يتصور تقدير
القول ... الانشائية خبر المبتدأ ... يحصل في الدار او في السوق الا ترى انه لو قدر
باسم الفاعل كان الاستفهام داخلا في المبتدأ حقيقة ولهذا لم يجب تقديم الكلمة المتضمنة للاستفهام
على المبتدأ هنا بخلاف ... فانه لا يجب تقديم الاستفهام على زيد لانه وقع في صدر الجملة الواقعة
خبرا ... تقديم ... لان الاستفهام متعلق بالنسبة التي هي
بين زيد وخبره المقدر حتى كانه قيل ازيد في الدار ام في السوق كما تقدم فلا يجب تقديمه الى اول انتهى
الثاني قال العلامة الكافيجي لا يسوغ الاخبار بجملة ندائية نحو زيد يا اخاه ولا مصدرة بلكن او بل
او حتى بالاجماع في كل ذلك ولا بد فيها اي في الجملة الخبرية من ضمير يربطها بما هي خبر عنه لان الجملة
من حيث انها جملة كلام مستقل فاذا قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من رابط يربطها بالجزء الاخر
ليكون المجموع كلاما واحدا والا لم تحصل الفائدة لو قلت زيد قام عمرو ومطابق لما يعود اليه في الافراد

والتذكير

والتذكير وفروعهما نحو زيد جاء ابوه وهند قام ابوها والزيدان او الهندان قام ابوهما والزيدون
قام ابوهم والهندات قام ابوهن مذكورا كما مر في زيد اضربه او محذوفا مقدرا ان علم وجرى التبعيض كما
السمن منوان بدرهم اي منه عند ابن الطراوة كقوله فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر
اي نساء فيه ونسر فيه او مجرورا مماثل لفظا ومعنى كقوله الخ فالذي ... مصطلح ثلاثة
الاولى ... اي انت مصطلح باضافة اسم فاعل كقوله سبيل المعالي بنو الاعلين سالكة
والارث اجدر من يحظى به الولداء اي سالكها ومنع ذلك بعضهم او نصب بوصف نحو الدرهم انا معطيك
اي معطيكه وهو قليل او نصب بفعل تام متصرف المبتدأ كل كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكلا وعد
الله الحسنى ... الكتاب ... كلهن ... فاجري ... الخليل
... على ... كلها لم اصنع قالوا لانكل ... نصب ... ويمتنع لانها اذا اضيفت
مضمر لم تستعمل الا مبتدأ او توكيدا كما قرئ بها في قوله تعالى ان الامر كله ... يكون توكيدا
في البيتين كان المركب ... قال ابن مالك وكذا ما اشبه كلا في العموم والافتقار نحو ايهم ... الذي
اعطى درهما ... الى الخبر ... الاول شرط التجرد ... الفعلين موصولان
والثاني شبيه بالشرط فيحتاج الى جملة تكون صفة ... بها معناه كما يتم الشرط معنى اسم الشرط وكما
بالصلة الموصول قال ابو حيان لا اعلم ... في ذلك ويضعف الحذف ان كان المبتدأ غير ذلك كقراءة
السلمي الحكم ... الجاهلية يبغون بالرفع اي يبغونه وقوله وخالد يحمد ساداتنا بالحق لا يحمد بالباطل
برفع خالد ... اي يحمده ساداتنا واما المرفوع فقد صرح غير واحد منهم ابن مالك وابو حيان
يمنع حذفه لانه عمدة وانما حذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدأ
ولبيان بعضهم حذفه ... كما في قوله تعالى ان هذان لساحران ... ان هذان لهما ساحران
ونقل في المغني عن ابن عصفور اجازة حذفه في نحو زيد هو القائم قال ... هو ضعيف انه لا يحذف
العايد في نحو جاء الذي هو في الدار لانه لا دليل على المحذوف تنبيه قال ابن هشام تعبيرهم بالضمير
في الالفاظ لا يحصل الربط في الشيء في ثلاث مسائل احدها ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام
عمرو فهو الثانية ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو الثالثة ان يكون بدلا نحو حسن
الجارية الجبيني هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العايد على الجارية وهو في التقدير كانه من جملة
اخرى ... من جعل العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ... الا اذا شملت
الجملة التي هي خبر على المبتدأ لفظا ومعنى او معنى فقط فلا يحتاج الى ضمير بل هذا الاشتمال كاف
في ربط الجملة بما هي خبر عنه فالاول نحو الحاقة ما الحاقة الاولى مبتدأ وما اسم استفهام مبتدأ ثان
والحاقة الاخيرة خبره والجملة خبر المبتدأ الاول والرابط بينهما اشتمالها لفظا ومعنى والاصح ان ذلك

ليس ضعيفا كما قال سيبويه ولا خاصا بالشعر كما قال الاعلم ولا بمقام التهويل والتفخيم وان كان اكثر
ما يقع في ذلك نحو الحاقة ما الحاقة والقارعة ما القارعة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين والثاني نحو زيد جاءني ابو عبد الله
كنية له اجازه الاخفش وتبعه ابن خروف ومنعه سيبويه والجمهور واستدل المجيز بقوله تعالى والذين
يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين فالذين مبتدأ وجملة يمسكون بالكتاب
صلة الذين وجملة واقاموا الصلاة معطوفة على الصلة وجملة انا لا نضيع اجر المصلحين خبر المبتدأ والرابط
بينهما اشتمالها عليه بمعنى فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب ويمنع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور
بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين اعم من المذكورين او الضمير محذوف اي منهم
محذوف فعلى الجملة قبله دليل والتقدير ماجورون قاله في المغني او اشتملت على شامل له اي للمبتدأ ونبه
ايضا بمعنى عن الضمير نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ وجملة نعم الرجل خبره والرابط بينهما اشتمال الجملة على الجنس
الذي يشمل زيدا وغيره وهو الرجل اذ اللام فيه للجنس المستغرق على ما هو المشهور وبنى عليه جواز نحو
مات الناس وعمرو كل الناس يموتون لان الجملة مشتملة على شامل للمبتدأ ولولا ما قلنا به فقيل الرابط اشتمال
الجملة على المبتدأ بمعنى زيادة على قول الاخفش في صحة تلك المسألة وعلى القول بان ال في نعم وبئس للعهد
لا للجنس او اشتملت على اشارة اليه اي الى المبتدأ فتقوم هذه الاشارة مقام الضمير في الربط نحو قوله تعالى والذين
كذبوا باياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار ولباس التقوى ذلك خير اذا قدرت ذلك مبتدأ لا تابعا للباس
وخص ابن الحاجب المسئلة بكون المبتدأ موصولا او موصوفا والاشارة اشارة البعيد فيمتنع عنده نحو زيد قام
هذا المانعين من يبطله وذلك لمانع والحجة قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا كذا في
المغني وعبارة الامنشائية النقل عن ابن الحاجب اكثر ما ورد فيه ذلك اذا كان المبتدأ موصولا او موصوفا
فيحتاج الى الصلة لفظ الاشارة المستعمل للبعيد كذلك او الى اولئك ويكون له موضع ليس للضمير لانه
ليس في الضمير ما يدل على البعيد فظاهر هذا انه لا يمتنع عنده نحو ذلك وان كان قليلا بل صرح بان ذلك كثير او كانت
الجملة نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج الى الضمير لان ارتباطها به بلا ضمير لانها هو نحو قل هو الله احد فاذا هي شاخصة
ابصار الذين كفروا على اظهر الوجهين من ان هو ضمير شأن وهي ضمير قصة وكما في قولك نطقي الله حسبي وقد يحتمل التحقيق
ان هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز
الجنة فيه عليه الدماميني وغيره تنبيه ويغني عن الضمير في الربط اربعة امور احدها العطف بفاء السببية
بجملة ذات ضمير على جملة خالية منه او الجملة بالعكس فالاول نحو يطير الذباب فيغضب زيد نحو يغضب زيد
عايد على زيد قال الدماميني يجب ... تبيين ... كذا قاله ابن هشام وهو محتمل
لان يكون اصله يحصل ... اي ينكشف عنه قال الدماميني لكن ما قاله اظهر لان الحذف خلاف الاصل
ولانه ... والثاني كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ففاء السببية

نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفي فيهما بضمير واحد ونحوه فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء
الواقعتين خبرا نحو زيد ان قام يغضب عمرو والمحل الذي المجموع فالرابط في الموضعين في الحقيقة انما هو الضمير
فمعنى زيد يطير الذباب فيغضب زيد الذي يطير الذباب فيغضب زيد ... في المغني قال وهو بديع ومثله في
ذلك ابن الربيع وهو في الارتشاف عن ابن الحاجب ووجدت في الاسئلة التي سأل عنها ابن كيداد ابا اسحق الزجاج قال
لا يجوز زيد يطير الذباب فيغضب عند البصريين ويجوز عند الكوفيين انتهى ونقله عن ابن عصفور ان الربط
بالفاء متفق عليه الثاني العطف بالواو عند هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها ونحو زيد قامت
وقعدت هند بناء على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة كمسألة الفاء وانما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل
جواز هذا قائم وقاعدون هذان يقوم ويقعد قاله في المغني الثالث الشرط المشتمل على ضمير مدلول الرابط
في الحقيقة مدلولا على جوابه بالجملة نحو زيد يقوم عمرو ان قام الرابع ال النائبة عن الضمير وهو قول الكوفيين
وطائفة من البصريين ومنه واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى اي مأواه
ومن منع قدر هي المأوى له تنبيه اختلف في الرابط في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا
يتربصن على اقوال احدها انه النون والتقدير وازواج الذين على حذف المبتدأ واقامة المضاف اليه
مقامه وهو الذين فالرابط النون العايد على المبتدأ او المحذوف الثاني انه كلام محذوف هو وصار
اضيف اليها على التدريج وتقديرهما اما قبل يتربصن اي ازواجهم يتربصن وهو قول الاخفش وقيل
المبرد واما بعده اي يتربصن بعدهم وهو قول الفراء وقيل الاخفش الثالث انه الضمير القائم مقام الظاهر
المضاف للضمير والاصل يتربصن ازواجهم فجيء بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير
اضيف اليه الظاهر لان النون لا تضاف لكونها ضميرا وحصل الربط بالضمير المذكور ومثل التقدير
ما يتلى عليكم حكم الذين فالظرف خبر مقدم والمبتدأ هو المضاف المحذوف اي حكم الذين يتوفون منكم
ثم ابتدئ يتربصن تفسير للحكم فلا احتياج بالجملة حتى يحتاج الرابط ونقل الطيبي في حاشية الكشاف
هذا القول عن سيبويه وضعف بان فيه حذف ... معمول ومبتدأ وتقديم وتأخير وهو تكلف
الجملة الثانية من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة الحالية وهي الواقعة حالا ومحلها من الاعراب النصب
وشروطها ثلثة احدها ان تكون خبرية منسوبة الى الخبر نسبة الفرد الى الكلية لانها خبر لكن هذا باعتبار
الاصل بمعنى الحال كما سيأتي فالنسبة على هذا على بابها ولا يجوز ان يكون انشائية لانها وان كانت
كخبر المبتدأ في المعنى الا انها حكم خبري لانها قيد والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشاء
لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للتقييد اذ لا يقع الانشاء شرطا ولا ظرفا ولا صفة
الا انشاء اذا هكذا قرره الحديثي في شرح الحاجبية وقال الرضي انما وجب كونها خبرية لان مقصود المجيء بالحال
تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت وقوع مضمون الحال والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء

والطلب لا يتيقن حصول مضمونها فكيف يخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاع عنه
نحو بعت واشتريت ونحوه فحيث تغير منظور فيها الى وقت يحصل فيه مضمونها المقصود بها مجرد الايقاع
وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت
وقوع مضمونه انتهى وحكى ابن هشام الاجماع على ان الحالية لا تكون الا خبرية قال واما قول الامين
المحلي في قوله اطلب ولا تضجر من مطلب فآفة الطالب ان يضجرا ان لا ناهية والواو للحال فخطأ والصواب
انها عاطفة اما مصدرا لتسبيك من ان والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق اي ليكن منك طلب
وعدم ضجر او جملة على جملة وعلى الاول فالفتحة تضجر اعراب ولا نافية والنصب مثله في قوله للبس عباءة وتقر عيني
وعلى الثاني فالفتحة للتركيب والاصل ولا تضجرن بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية
والعطف مثله في واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا انتهى قال الدماميني في المنهل يجوز ان يجيب هذا
القائل ان جملة المنهي خبر مبتدأ محذوف والاسمية حالية ووقوع الطلبية خبر المبتدأ بالتأويل غير
مستنكر فالمعنى اطلب وانت منهي عن الضجر ولا خطأ اذن في كون الواو للحال ولا ناهية على ان قوله اذا
كانت جملة الحالية في المعنى كخبر المبتدأ فلم لا يجوز وقوعها انشائية مأولة بالخبرية كما يكون ذلك في خبر
المبتدأ ويكون نحو قيد العامل لا ينافي ذلك وقد صرح التفتازاني في شرح التلخيص في قوله اني النجم منه عنه
نزع عن نزع حبيب الليالي ابطئي او اسرعي بان قوله ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول اي مقولا
الامر بمعنى الخبر وهذا الاضبط بما قلناه انتهى وقد صرح بذلك في شرح المفتاح ايضا وتبعه الشريف
الجرجاني في شرحه على الكتاب المذكور ثم دعوى الاجماع على ان الحالية لا تكون الا خبرية صحيح فيها بما نقله
صاحب البسيط وغيره عن الفراء من جواز وقوع الامر نحو جاء لا تخرج وجعل الناس لكن تظلم واجيب بانه
على تقدير مقولا فيهم الشرط الثاني ان يكون **غير مصدرة بحرف الاستقبال** كالسين وسوف ولن فلا
يقال جاء زيد سيقوم او سوف يقوم او لن يقوم وذلك لمنافاة الحال والاستقبال في الظاهر وان
لم يكن حقيقة اذ الحال التي نحن فيه ليس هو الحال الذي يدل عليه المضارع حتى ينافي الاستقبال اشار
اليه الرضي واعترضه الشريف الجرجاني بان الحال الذي نحن بصدده يجامع كلا من الازمنة الثلاثة على السواء
ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر القابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا
وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال كما لا يخفى انتهى وقريب منه
نعم مع ما فيه **تنبيهان الاول** خرج بهذا الشرط الجملة الخبرية الشرطية فلا تكون حالية قال المطرزي
لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا تقول جاء زيد ان يسال يعط فان اردت صحة ذلك جعلت
الجملة خبرا عن الحال فقلت وهو ان يسال يعط فتكون الحال هي الجملة الاسمية يعني من قصد
الحال بدليل لا استقبال لان الحال اثبات اتصاف صاحبها بمضمون الخبر الذي هو الجملة الشرطية لدى هو

مقارنة لزمن العامل فلا اشكال وقال صاحب الوافي يجب تصدير الشرطية بضمير في الحال الا عند ان كان خ
معنى الشرط نحو لآتينك ان اتيتني وان لم تأتني واكرمه وان شتمك واطلب ولو بالصين انتهى قال شارحه اذا
المعنى في المثال الاول ابدا على كل حال والا فكيف يصح ان يكون الشيء شرطا ونقيضه ومثلا فيه وكلمة ان
في هذا الموضع لا تكون لقصد التعليق والاستقبال وكذا كلمة لو لا تكون لانتفاء الشيء لانتفاء غيره
ولا للمضي بل المعنى معهما ثبوت الحكم البتة انتهى والواقع في المثالين الاخيرين قبلها البتة والمعنى اكرمه وان كان
الحال انه شتمك واطلب العلم ولو لم يكن بالصين ولو كان بالصين فهما كالمثال الاول وصرح ابن هشام
في شرح بانت سعاد وفي المغني ... وفيه نظر وفي البسيط ان الشرطية يقطع ما لا يحتمل فعله الا ان جاء زيد
فقيل يلزم الواو وقيل لا يلزم وهو قول ابن جني وفي الهمع وحيث الخبرية الشرطية يقطع ما لا خلاف للكوفي
انتهى **الثالث** قال الصلاح ... انتظرت الحجاج ... في الحال المقدرة انتهوا انه يجوز تصدير الجملة الحالية
بحرف الاستقبال ويكون الجملة حالا مقدرة اذ الحال المقدرة انما هي صفة مستقبلة ... تقدير وقوعها
انتهى ملخصا الشرط الثالث انه **لا بد لها من رابط** يربطها بما هي حال عنه لما مر فالجملة **الاسمية** تربط
بالواو والضمير جميعا اعتناء بشان الربط من حيث عدم دلالتها على عدم الثبوت الذي هو من شان
الحال وظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة الربط نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم
وهم الوف ولا تقربوا الصلاة وانتم سكارى **او باحدهما** اي الواو فقط نحو لئن اكله الذئب ونحن
عصبة وجاء زيد والشمس طالعة وانما جعلت الواو في هذا الباب رابطة لانها دالة على الجمع والقرينة
اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها قاله في التصريح وزعم ابن جني انه لا بد من تقدير الضمير فاذا قلت
جاء زيد والشمس طالعة فالتقدير وقت مجيئه ثم حذف الضمير فدلت الواو عليه او الضمير فقط
نحو ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وزعم الزمخشري انه نادر وصرح ابن الحاجب في الكافية
بضعفه قال ابن مالك ... على الزمخشري فيه من المسائل التي حرفت عن الصواب والحق ان ناصره عن
الجواب وقد نبه في الكشاف فجعل قوله تعالى بعضكم لبعض عدو في موضع نصب على الحال ولكنه في لا
يحكمه قال ابن مالك وانفراد الضمير عندي ليس لان الحال شبيهة بالخبر والنعت وليس شيء منهما
يربط بالواو انتهى وقد حكى عن الفراء مثل ما ذهب اليه الزمخشري وحكى ابو حيان ان الزمخشري رجع عن
قوله ولا شك في ان الربط بالواو فقط اكثر من الربط بالضمير فقط صرح به ابن مالك في شرح الكافية **نكتة**
قال ابن هشام في المغني تلخيص هو ما مر الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصيح الكلام خلافا للزمخشري كقوله
تعالى ويوم القيمة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة فقال البعض من حذف هذه الواو في او خطأ
وقد تخلو الجملة من الواو والضمير جميعا فيقدر الضمير نحو مررت بالبر قفيز بدرهم او الواو كقوله يصف غائصا بحرا
لطلب اللؤلؤ نصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله نصف النهار الماء غامره وشريكه بالغيب

لا يهتدى والفائدة والواو مع امكان تقدير الضمير جلالها على الكثير في هذا الباب كما مر تنبيه تمتنع الواو في الجملة
الاسمية الواقعة بعد عاطف نحو قوله تعالى فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فقيل او هم قائلون
كراهة اجتماع حرفي عطف صورة وفي الجملة الاسمية المؤكدة بمضمون جملة نحو قوله تعالى الم ذلك الكتاب
لا ريب فيه كما لا تدخل الواو في التوكيد في نحو جاء زيد نفسه لا تدخل هنا لان المؤكد نفس المؤكد في المعنى
فلو دخلت الواو لكان في صورة عطف الشيء على نفسه قاله في الاوضح وشرحه وهو وارد على نص
كلام المص رحمه الله تعالى و الجملة الفعلية ان كانت مبدوءة بمضارع مثبت بحث تعذر ربط بالضمير
وحده نحو جاء زيد يسرع وقوله تعالى ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطي كثيرا وتمنع
الواو لانه بمنزلة اسم الفاعل في المعنى وجار عليه في الحركات والسكون فاجري مجراه في امتناع الواو
واما ما جاء مع الواو من نحو قمت واصك وجهه وقوله نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدا
والواو داخلة على جملة اسمية اي وانا اصك وانا ارهنهم وقال الشيخ عبد القاهر الواو فيهما للعطف
لا للحال والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت فعدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع حكاية للحال الماضية
ومعناها ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع او معها
اي مع قد فتربط بالضمير مع الواو وجوبا نحو قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم
فجملة تعلمون حال من الواو في تؤذونني و الا تكن الجملة الفعلية مبدوءة بمضارع مثبت بل كانت مبدوءة
بمضارع منفي او بماض مثبت او منفي فكا الجملة الاسمية في انها تربط بالواو والضمير معا او باحدهما وهذا
يقتضي جواز الاوجه الثلاثة في ذلك كله وليس على اطلاقه فلا بد من بيانه اما المبدوءة بالمضارع المنفي
فان كان النافي لا فهو كالمثبت في لزوم الضمير والتجرد عن الواو نحو وما لنا لا نؤمن بالله فان ورد بالواو
قدر مبتدا على الاصح كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون نص على ذلك في التسهيل
وجعل بعضهم ترك الواو اكثريا والظاهر عدم التاويل وان كان النافي غيرها جازت الاوجه الثلثة والسمع
من ذلك لم ولما واما القياس فيقتضي الحاق ان واما لن فحرف استقبال لا مدخل لها هنا وقال الاندلسي
المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو كان مع الضمير او لا قال الرضي ولعل ذلك لان نحو لم يضرب ماض معنى
كما ان ضرب ماض لفظا فكما ان ضرب لما تضمنته للحال الظاهر احتاج الى قد المقربة له للحال لفظا او تقديرا
كذلك لم يضرب يحتاج الى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصح فيه قد لان قد لتحقيق الحصول ولم للنفي انتهى
وذكر في التسهيل ان المضارع المنفي بما لا تغني فيه الواو عن الضمير وفي كلام غيره التمثيل بجاء زيد وما
تطلع الشمس واما المبدوءة بالماضي المثبت فان كان تاليا لالا نحو ما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزءون
او متلوا باو كقوله كن للخليل نصيرا جار او عدلا ولا تشح عليه جاد او بخلا او صلة الشرط نحو لاضربنه
ان اطاع وان عصى لزم الضمير والخلو عن الواو او كانت الحال مؤكدة نحو زيد ابوك قد علمت تركت الواو

ايضا

ايضا وان كان غير ذلك جازت الاوجه الثلاثة وهذا التفصيل خلا عنه كثير من الكتب فاحفظه و لا بد
في الماضي المثبت من ثبوت قد ظاهرة او مقدرة اي ولو كان ثبوتها مقدرا اما الظاهرة فكقوله تعالى افتطمعون
ان يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم وهو كثير واما المقدرة فكقوله تعالى هذه بضاعتنا ردت الينا ونحو او جاؤكم
حصرت صدورهم هذا مذهب الفراء والمبرد والفارسي وجماعة من محققي المتاخرين بل قيل جميع البصريين الا
الاخفش وذهب الكوفيون والاخفش الى انه لا حاجة الى تقديرها حيث تفقد لفظا لكثرة وقوع الماضي
حالا بدونها والاصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله واختاره ابو حيان وعبر بعضهم القول
بان قد انما اشترطت لتقريب الماضي من الحال فيصح اذ ذاك وقوعه حالا وفيه بحث سياتي في حرف القاف
ان شاء الله تعالى تنبيه كلام المص رحمه الله ليس على اطلاقه بل فيه تفصيل وذلك ان الماضي ان كان تاليا لالا
او متلوا باو كان تركها قد اكثر من ثبوتها نحو ما اتيته الا اكرمني ولاضربنه ذهب ام او قعد وقيل بل الترك لازم
وان كان بعد ضمير كان ثبوتها اكثر واجتماع الواو وقد اكثر من انفراد احدهما وانفرادها اكثر من انفراد
الواو نحو جاء زيد وقد خرج ابوه اكثر من قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه فان عدم الضمير لزمت الواو وقد كقوله
نجيت وقد نفضت النوم ... الا لبسة المتفضل ولا يقال جاء زيد قد خرج عمرو ولا خرج
عمرو وقال الرضي وتبعه الاندلسي على ضعفه وجوز تجرد الماضي المنفي بما نحو ما نحن بابه وليس يوجد الحد
السماع والقياس ايضا لكون قد لتحقيق وقوع الفعل وما للنفي الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الاعراب
الجملة الواقعة مفعولا ومحلها من الاعراب النصب ان لم تنب عن الفاعل كما سياتي والرفع ان نابت مفعولا في ثلاث
صور احدها ان تكون محكية بالقول ومعنى حكاية الجملة بالقول ان تحكى بعينها القول لان الجملة اذا حكي
بها القول فقد حكيت هي بنفسها مع صاحبة القول قاله البدر بن مالك نحو قوله تعالى قال اني عبد الله
فجملة اني عبد الله في محل نصب على المفعولية محكية بقال والدليل على انها محكية بقال كسر ان بعد دخول
قال وهل هي مفعول به او مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في قعد القرفصاء اذ هي دالة على نوع خاص
من القول فيه مذهبان الاول للجمهور والثاني اختيار ابن الحاجب قال والذي غر الاكثرين انهم ظنوا ان
تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في علمت زيدا منطلقا وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير
المعلوم فافترقا انتهى قال ابن هشام والصواب قول الجمهور اذ يصح ان يخبر عن الجملة بانها مفعول كما يخبر
عن زيد من ضربت زيدا بانه مفعول بخلاف القرفصاء في المثال فلا يصح ان يخبر عنها بانها مفعول به لانها
نفس القعود واما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا وانما الحقيقة انه مقول وملفوظ به
تنبيهات الاول الاصل ان يحكى لفظ الجملة كما سمع ويجوز ان يحكى على المعنى باجماع فاذا قال زيد عمرو منطلق
فلك ان تقول قال زيد عمرو منطلق والمنطلق عمرو فان كانت الجملة ملحونة حكيت على المعنى باجماع فتقول
في قول زيد عمرو قائم بالجر قال زيد عمرو قائم بالرفع وهل يجوز الحكاية على اللفظ قولان صحح ابن عصفور

النوع قال لانهم اذا جوزوا المعنى في المعربة فينبغي ان يلتزموه في الملحونة الثاني اذا حكيت كلام متكلم عن نفسه
نحو انطلقت فلك ان تحكيه بلفظه فتقول قال فلان انطلقت ولك ان تقول قال فلان انطلق او انه انطلق
او هو منطلق الثالث هل يلحق بالقول في هذا الباب ما في معناه كالدعاء والنداء وكل ما في معنى القول فاذا
وقع بعده نادى ودعا ووصى ونحوها جملة كقوله تعالى ونادى نوح ابنه يا بني اركب معنا ودعوا الله مخلصين له
الدين لئن انجيتنا ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يا بني فهل هي محكية بما قبلها من الافعال الجارية لها
مجرى القول ام منصوبة بقول مقدر فذهب الكوفيون الى الاول والبصريون الى الثاني ويشهد لهم التصريح بالقول
في نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي ونحو اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب اني وهن العظم مني
الرابع قال ابن بابشاذ في شرح الجمل من احكام هذه الجمل المحكية انه لا يجوز نعت اسمائها ولا تاكيدها ولا
العطف عليها لان هذا كله تحريج لها عن نفس الحكاية ويؤدي الى ابطال النعت والتوكيد على غير معنى فيلتبس
ان ذلك داخل في الحكاية فيقول لمن قال زيد منطلق قال فلان زيد منطلق ولا يجوز ان تقول قال فلان زيد الظريف
منطلق ولا زيد نفسه منطلق ولا زيد وعمرو منطلقان لان ذلك كلام لم يقله المحكي عنه انتهى واما العطف
على الجملة نفسها فجائز سواء كان المعطوف مفردا او جملة فاذا كان مفردا انتصب لفظا نحو قال اما زيد قائم
او لفظا اخر ولذا كان جملة انتصب محلا كما سيأتي الخامس قال ابن هشام من الجمل المحكية ما لا تحتمل في
ذلك بعد القول نحو علينا قول ربنا انا لذائقون والاصل انكم لذائقون عذابي ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا
عن انفسهم كما قال الم اقل لكم ومن ذلك نكيف نادته هند وهند ما لي والاصل ما لك وفي الحكيم بعده معنى
معنى القول الم اقل لكم كما في نحو ان لكم فيه لما تخيرون فمعناه فيه ما يخبر فيه هذا اللفظ او يحدثون
قولنا هذا الكلام وفي ذلك اما ان يكون على خطى ابيه في الكتاب على نحوهم او الاصل انهم لما يخبرون
ثم عدل الى الخطاب عند صاحبهم السادس لا تقع الجملة بعد القول غير محكية وهي نوعان محكية بلفظ
اخر نحو معناه كقولهم كم ظماء اذا ما زيد بعد قال الله ومن يوم يعون ان هذا الساحر عليم لان قولهم عند
قولهم من انضكم بحر السفر فقال فرعون بل يلي قوله قالوا ان هذا الساحر قال الشاعر بالذي هو يعيش فينتث
لا تكن في لومي في عند السفر قال له انك كما تذكرت في الاصل وفي الاتفاق لا تكن في لومي
تحذف المحكية بالمذكور وقد ثبتت المحكية بالحذف وغير محكية وهي نوعان ما النزع على الحكاية كقولك قال زيد
لعمرو حاتم النطق حاتم الحبيب الخفيف للفظ وحاتم الحبيب لم يعلم الجملة الانكار التي هي من كلامك
دعه وغير دالة عليها نحو ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا و الثانية ان تقع مفعولا في باب ظن واعلم
فتقع مفعولا ثانيا لباب ظن نحو ظننت زيدا يقرا الجملة يقرا من الفعل وفاعله المستتر فيه في موضع نصب
على انها المفعول الثاني لظن ووقوعها مفعولا في هذا الباب كوقوعها خبرا لباب كان وقد اجتمع
وقوع الثاني من باب ظن وخبر كان ولا جملة في قول الشاعر فان تزعميني كنت اجهل فيكم فاني شريت

الحكم بعدك بالجهل و مفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلمت زيدا عمرا ابوه قائم فجملة ابوه قائم في موضع نصب
على انها المفعول الثالث وانما لم تقع مفعولا ثانيا في باب اعلم لان مفعوله الثاني مبتدأ في الاصل والمبتدأ
لا يكون جملة و الثالث ان تقع معلقا عنها العامل وقد مر معنى التعليق في باب افعال القلوب انه لا يختص
بها على الصحيح خلافا لابن عصفور بل هو جار في كل فعل قلبي نحو ادرى فالجملة في موضع المفعولين ان تعدى
العامل الى اثنين نحو قوله لنعلم اي الحزبين احصى وفي موضع مفعول مقيد بالجار ان تعدى به نحو اولم
يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ايها ازكى طعاما ايان يوم الدين لا نه يقال فكرت فيه
ونظرت فيه وسالت عنه ولكنها علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ الى المفعول وهي من حيث
المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف في موضع المفعول المسرح ان تعدى الواحد نحو عرفت من ابوك لا
تقول عرفت زيدا من هو على انه بدل الا انما ان يقال ههنا الا ان الرفع فيه عنده بصرية كما تقدم وكذلك
البصرية في سائر افعال الحواس انما تتعدى لواحد بلا خلاف الاسم المعلق باسم نحو سمعت زيدا يقرأ
فقيل متعدية لاثنين ثانيهما الجملة وقيل متعدية لواحد والجملة حال الا المتعلق بمسموع متعدية
لواحد اتفاقا نحو ويسمعون الصيحة تنبيهات الاول اختلف في نحو عرفت زيدا من هو فذهب الفارسي
ان الجملة في موضع المفعول الثاني لعرفت على تضمنه معنى علمت واختاره ابو حيان ورد بان التضمين
لا ينقاس وهذا التركيب مقيس وذهب المبرد والاعلم وابن خروف وغيرهم الى ان الجملة في موضع نصب
على الحال ورد بان الجمل الانشائية لا تقع حالا وذهب السيرافي وابن عصفور وابن مالك وابن الصائغ
وابن هشام الى ان الجملة بدل من المنصوب ثم قال ابن عصفور هي بدل كل من كل على حذف مضاف
عرفت قصة زيد او امر زيد من هو واحتج الى هذا التقدير لتكون الجملة هي المبدل منه في المعنى وقال ابن الصائغ
هي بدل اشتمال ولا حاجة الى التقدير الثاني قال ابن هشام في المغني قال جماعة من المغاربة اذا قلت
علمت زيدا لابوه قائم او ما ابوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب على انها مفعول
ثان ورد بالفتح وذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون في موضع نصب وانه لا يؤثر العامل
في لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا ابوه قائم واضطرب كلام الزمخشري في ذلك فحكى
من الكشاف بانه تعليق وقال في موضع اخر لا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق ان يوقع بعد العامل ما
يسد مسد منصوبيه جميعا كعلمت ايهما عمرو والا ترى انه لا فرق في الحال بعد تقدم احد المنصوبين بين مجيء ما له
الصدر وغيره ولو كان تعليقا لافترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت زيد منطلق قال الدماميني
فان قلت ما الذي يترجح من القولين المذكورين قلت كون العامل معلقا بدليل قوله تعالى سل بني
اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة الا ترى ان سل الذي يراد به طلب العلم لا المال انما يتعدى الى الثاني بالجار
فلو كان وصول سل الى كم كوصول ظن في نحو ظننت زيدا ابوه منطلق لزم تعديه الى اثنين بنفسه وذلك

تمنع ولذا ثبت انه عاطف على الثاني بدليل عدم مجيء الجمل لم يكن نصب العامل لاحد المفعولين لفظا لما فيه من كونه معطوفا
عن الاعراب انتهى وفيه نظر ظاهر **الثالث** فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب جواز ظهوره في التابع نحو
علمت من زيد وغير ذلك من امورة وعلمت لزيد قائم وعمرا ابا عمرا بالنصب عطفا على الجملة المعطوفة كما نقله الرضي عن ابن
الخشاب وهذا قول كثير وما كنت ادري قبل عزة ما البكى ولا موجعات القلب حتى تولت يروى بنصب موجعات
بالكسر عطفا على محل قوله ما البكى قال ابن هشام ولم يخطا الامام بها الدين بن النحاس ابن نحو اول الكتاب
جواز العطف على محل الجملة المعلقة عنها بالنصب ثم رايته منصوصا انتهى وممن نص عليه ابن مالك وعد
للقوم فيه مع علمهم ان المعلق عامل في المحل انتهى وابن النحاس المذكور هو ابو عبد الله محمد بن ابراهيم بن النحاس
الحلبي النحوي المشهور صاحب ابن مالك وقد نقله جماعة من المشاهير منهم ابو حيان وابن بانه وغيرهما
الرابع انما يعطف على محل الجملة المعلق عنها العامل بما فيه معنى الجملة كما في نحو علمت من زيد وغير ذلك
من اموره ولا تقول علمت ان زيدا قائم وعمرا لان مطلوب هذه الافعال انما هو مضمون الجملة فاذا كان في
الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح ان يتعلق به والا فلا قاله في التصريح **وتقع** ثو ثوب الجملة الواقعة مفعولا
عن الفاعل فيكون محلها من الاعراب الرفع **ويختص ذلك بباب القول** لان الجملة انما تقع نائبة اذا اريد بها
لفظها كما سياتي وهو غير منصوص الا في باب القول **نحو ثم قيل يا زيد عالم** فجملة يا زيد عالم في محل رفع على انها نائبة
عن الفاعل وفي شرح الجمل لابن بابشاذ اذا قلنا قيل زيد منطلق فموضع الجملة رفع لكونها مقام مفعول
فعل لكونه فاعل فعيل لو قلت زيد منطلق ومن هم ما لم يجز زيد منطلق قيل لانه مقام الفاعل والنائبة
وهو لا يتقدم على فعله انتهى وكذا قال ابو البقا في قوله وقيل لهم لا تفسدوا القايم مقام الفاعل
مصدر وهو القول واضمر لان الجملة بعده تفسره والتقدير واذا قيل لهم قول هو لا تفسدوا انتهى وزعم
ابن عصفور ان ذلك من قبيل البصريين والصواب ما ذكره المص من ان النائب هي الجملة بعينها لانها كانت قبل
حذف الفاعل منصوبة فكيف انقلبت مصدرا والمفعول به متعين للنيابة **فان قلت** ليس الصحيح
ان الفاعل ونائبه لا يقعان جملة فكيف صح وقوع نائب الفاعل هنا جملة **قلت** الجملة هنا في حكم المفرد لان المراد
بها لفظها دون معناها ولهذا تقع مبتدا نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وفي المثل زعموا مطية
الكذب فالجملة بل الكذب مطلقا تصير بارادة اللفظ اسما وكل اسم مفرد فنائب الفاعل هنا في الحقيقة مفرد
لا جملة وكذا المبتدا في المثالين المذكورين **تنبيه** ما ذكره المص من اختصاص النيابة بباب القول هو
المشهور وقد تقع ايضا في الجملة المقرونة بمعلق نحو علم اقائم زيد ويقال في الجملة مطلقا نحو علم قائم زيد وهو
مبني على جواز وقوع الفاعل نائبه جملة وفي المسئلة ثلاثة اقوال احدها المنع مطلقا وعليه الاكثر وهو
المشهور كما ذكرنا الثاني الجواز مطلقا نحو يعجبني قائم زيد وهو قول هشام وثعلب والجماعة ويقول ومالي اعني
الا يسير شرطا الثالث التفصيل وهو ان كان الفعل قلبيا ووجد معلق عن العمل نحو ظهر لي اقام زيد صح والا

فلا وهو قول الفرا وجماعة من الكوفيين ونسبوه لسيبويه وحملوا عليه ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات
ليسجننه وصحح يعجبني يقوم زيد وعلى هذين القولين فيتعين في الجملة التي لها محل الجملة الواقعة فاعلا وقد اشار
عنه وصنع الاكثرون ذلك كله واولوا ما ورد مما يوهمه فقالوا في بدا ضمير عائد على المصدر المفهوم من بدا وضمير المبتدا المضمر
منه والضمير البدو المفهوم من الفعل قال الدماميني ما اظن ان احدا من الكوفيين ولا غيرهم يتنازع في ان من
خصائص الاسم كونه مسندا اليه فيجب ما ذكره من جواز وقوع الفاعل جملة على ان معنى المصدر المفهوم من
الجملة هو الفاعل المسند اليه بمعنى غايته ان التاويل هنا وقع بغير واسطة حرف مصدري نحو قوله تعالى سواء عليهم
الكلام في تحقيقه حين قام زيد من ان الجملة وقعت مضافا اليها مع ان الاضافة من خصائص الاسم كالاسناد
اليه لكن الجملة هنا في تاويل المفرد عندهم فهو ان حين قيام زيد فكما يقع في هذا لانه وجد مسوغا في الاضافة
وهو باب التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت اي قيامك وقعودك وفي لاتاكل السمك وتشرب اللبن
اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن انتهى ومن قال بقول الحضرة اشتمل يعجبني يقوم زيد بتلك الانواع
الجملة **الرابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة المضاف اليها** ومحلها الجر نعلنة كانت او اسمية قال
الدماميني لا ينبغي ان ينظم هذه في سلك الجمل التي لها محل من الاعراب ضرورة ان المراد منها ما يكون جملة
حقيقة وكيف وهو لا يكون الا اسما او ما هو في تاويل الاسم قال ابن الحاجب كل المضاف اليه في المعنى
محكوم عليه لانه منسوب اليه ولان غلام زيد معنى زيد له غلام او مال غلام هذا كلامه فاذا قلت
ثبت حين قام زيد فالمعرفة حين قيام زيد فلم يضف في الحقيقة الا الى المفرد دون الجملة انتهى وقال
الشمني لا نسلم ان المراد من الجملة التي لها محل من الاعراب ما لا يكون في معنى المفرد بل المراد منها ما هو اعم من ذلك
وما ادعاه من الضرورة ليس بصحيح **ويقع** الجملة المضاف اليها **بعد ظروف الزمان** مضافا اليها سواء كان
مبنية او معربة متصرفة على الظرفية ام لا **نحو قوله** **والسلام علي يوم ولدت** فجملة ولدت في محل
جر باضافة يوم اليها نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين وانذر الناس يوم ياتيهم العذاب ونحو
قوله تعالى **واذكروا اذ انتم قليل** فجملة انتم قليل في محل جر باضافة اذ اليها وشرطها اذا عند الجمهور ونحو
قوله ثم اذا جاء نصر الله والفتح قال باسمها اي الجملة ما جاء بعدها عرفا وسياق الكلام على ذلك في
حديث المفردات ان شاء الله تعالى والاصل فيما يضاف من اسماء الزمان الى الجمل اذ واذا فلا يضاف
اليها غيرهما الا اذا ساواهما في الابهام او قاربهما فانها اصل فيهما وذلك ما لا يختص بوجه كوقت
وحين ومدة وزمان وما يختص بوجه دون وجه كنهار وصباح ومساء وغداة وعشية فلذلك كان اسما
محدودا بالتثنية كيومين وليلتين لم يجز اضافته خلافا لابن كيسان لعدم السماع فلو كان غير مثنى
ودل على استحضار ما اختص من العدد استحضارا اولها كاسبوع وشهر وعام ونحوه فقد نص الحافظ
على جواز الاضافة ونص غيرهم على المنع والجمع غير محدود ومحن باضافته قال ان زمان موسى والجماعة كالمثنى

منع الرجالة ان يعمل بها وقال الاخر لبالي اثناء الصبي يعقوب ويقع الجملة المضاف اليها بعد حيث من اسما
المكان مضافا اليها نحو اجلس حيث جلس زيد واجلس حيث زيد جالس ولا يضاف الى الجمل من
ظروف المكان سواها ونحو بعد ذلك في باب الاضافة فليرجع اليه والاسما الا الاكثر اضافتها الى الجملة
الفعلية وربما تم رجح النصب في نحو جلست حيث زيد اراه ثمة ويضاف الى الجملة سوى ما ذكر ستة اخر
احدها اية بمعنى علامة فانها تضاف جوازا الى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مجردا كقوله الكني الى سلمى باية
اومات بكف مخضب ... وقوله باية يقدمون الخيل شعثا كان على سنابكها مداما او مقرونا
بما النافية عند سيبويه المصدرية عند ابن جني وابن مالك في قوله الا من مبلغ عني تميما باية ما يحبون الطعاما
او النافية في قوله الكني الى ... سالم والرسالة باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا هذا قول سيبويه وزعم ابن جني
انها انما تضاف الى المفرد نحو اية ... ان باية ... بالحكم التابع ... ان الجملة بعدها على تقدير ما المصدرية كانه
ولكن ان الاضافة الى الجملة انما ينبغي ان تكون في الظروف وما اشبهها ... بعيد عن الظروف وانما
ما ... ان المعهود ... لان الفعل لم ... ولا انه لا يختص بالمستقبل ... ابن مالك
عليه بقوله باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا قال لان ... ما المصدرية ... الثانية ... والذي يلي
انها تضاف الى الجملة ... بان الاية بمعنى العلامة ... للوقت لان الوقت ... علامة
اخر كقوله ... الجزء ... الاثبات ... معاملة اسما الاوقات ... جعل
الاضافة الى الجملة وما اشترط الفعلية ... في الفعل ... مثبتا او منفيا بما ... على السماع الثاني
... انهم ... يسلم ... ثم قال الاكثر ... هي بمعنى
صاحب فالموصوف نكرة اي اذهب في وقت صاحب ... وهو ... السلامة ... انها
موصولة بمعنى الذي على لغة طي ... على لغة بعضهم فالموصوف معرفة والجملة صلة فلا محل لها والاصل
اذهب في الوقت الذي تسلم فيه ثم ... حذف الجار ... ثم حذف الضمير ... اضافة ... الى
الجملة فالاولى ... شرح التسهيل والحق ... كان يذهب ابن الطراوة ... ابن هشام ... اسما
ذي موصولة ... وهذا ... الاستعمال ... الغالب ... في لغتهم البناء ... يسمع
هنا الا الاعراب ... العائد ... الموصول ... المعرف ... المتعلق ...
ما الشرط ... هذا العائد ... ثم ... تسلم
ما كان ... انه اذهب ... بحسب المخاطب ... الاذهب بذي تسلمين واذهبا
بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون واذهبن بذي تسلمن والثالث والرابع لدن وريث فانهما
يضافان جوازا الى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ويشترط كونه مثبتا ... كقوله لزمنا
لدن سالتمونا ... منهم للخلاف ... وقوله خليلي رفقا ريث اقضي لبانة من العرصات

المذكرات

المذكرات عهودا وقد تضاف لدن الى الجملة الاسمية ايضا كقوله ... لدن انت يافع قال ابن مالك
في شرح التسهيل ... من ابنية اما لدن فانها ... على مبدا الغاية زمانا ومكانا فاذا وليت
على مبدا الزمان ... اسما المبهمة ... واما ريث فهو مصدر ... ريث اذا ابطأ
... الاضافة الى الجمل معاملة اسما الزمان كما عوملت المصادر معاملة اسما الزمان في التوقيت
... الاصل ... انتظر ريث انفعل ... ريث ان افعل ... ريث عن المدة
والضيفة الى الجملة كما ... في المدة وذهب ابن مالك في الكافية ... الى ان الفعل بعدهما
على اضمار ان ... وهو ... لدن في قوله ... لدن ان ...
سلم والخامس والسادس قول وقائل كقوله قول يا للرجال ينهض منا مسرعين الكهول والشبانا والقول
واجيب ... التنبيهات الاول يشترط في الجملة المضاف اليها ...
فان كانت الجملة اسمية ... لا ... على ما كان عليه من بناء ونصب ... يوم
لا ... بالجر على اضافة يوم الى الاسم ...
كلهم ... كقوله ... تشفع ... الثاني
لا يجوز ... الجملة المضاف اليها ... ابن مالك ... الجملة ... الاضافة الى مصدر من
معناها ... لا ... المضاف اليها ... من المصدر ... عند ...
كقوله ... العام ... والمعرف ... في الجملة ضمير ...
عن الاضافة ... كقوله ... الثالث ما يجب اضافته الى الجمل وقد
ذكر في باب الاضافة ... على الاصل ... البنا حملا على ... فان
ما ... البنا ... الاعراب عند الكوفيين
ووجب عند البصريين ... في الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة الواقعة
جوابا الشرط جازم ... مقرونة بالفا ... كانت اسمية ام فعلية
فعلية ... او مقرونة باذا الفجائية ... ومحلها اي الجملة من
الاعراب الجزم لانها لم تصدر ... الجزم لفظا ... بالفا نحو قوله تعالى من يضلل الله
فلا هادي له ... الجملة لا هادي له ... في محل جزم جوابا الشرط جازم ... الجملة
... عطفا على محل الجملة ... من يفعل الحسنات الله يشكرها ...
باذا نحو قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فجملة هم يقنطون في محل جزم
جوابا الشرط جازم ... واما اذا ... الجملة ... الجزم لفظا نحو قولك ان تقم اقم او محلا
نحو قولك ان قمت قمت فالجزم فيه محكوم به للفعل وحده لا للجملة باسرها ... الشرط تنبيهات

الاول قال اللقاني في شرح المغني الذي يظهر ان جملة الجزاء لا محل لها من الاعراب مطلقا سواء اقترنت
بالفاء او لم تقترن وسواء كانت جواب الشرط جازم او جواب الشرط غير جازم لان الجملة انما تكون ذات محل
من الاعراب اذا صح وقوع المفرد في محلها والجزاء لا يكون الا جملة فلا يصح وقوعه مفردا اصلا ولا يصح ان
حرف الشرط لا يدخل على جملتين ولا على انعقاد السببية او اللازمية بينهما فيكون مضمون اولاهما سببا
في وقوع مضمون الثانية او في الاخبار بها او يكون مضمون الثانية لازما لمضمون الاولى على ما اختاره
بعضهم وكان الداعي لهم الى جعل جملة الجواب فيما ذكر ذات محل هو المحافظة على تغيير ما يقتضيه اداة الشرط
اما لفظا او محلا وجوابان لم يغير فلذلك انما يصح فيما يقبله والجملة ليست قابلة هنا فلذلك لا يجب اللفظ
وهو ظاهر ولا يجب المحل لانه ليست الجملة في موضع المفرد كانه مبناه انتهى فيها والجزم في نفسه هو ونحوه
بنفسه بشرط محذوف دل عليه ما قبله اي ولئن يفعله ابنيهم قال بعضهم ولا حاجة الى ذلك مع امكان تخصيص
الاعراب بغير الجزم في قولهم انما تكون الجملة ذات محل من الاعراب اذا وقعت موقع المفرد وهذا اسهل من تحكم
كلامهم وتاويل المفرد من ذلك بما لا حاجة اليه الثاني صرح كلام المص ان المحل في جواب الشرط الجازم محكوم
به لمجموع الفاء وما بعدها وصرح ابن هشام في المغني انه قول الجمهور لكن وقع له عند الكلام على هذه الجملة
ان الجزم محكوم به لما بعد الفاء فقط فتعقبه الشارح بانه لا معنى له فان الجزم لا يحل في هذا الموضع وكيف يحل
الفاء لمقدر من جزم ما بعدها فقال العلامة الدماميني كلام الجميع فربما يحمل على ما فيه وذلك لان الفاء وما بعدها
لو وقع موقعهما ما هو مضارع صالح لجزم يحكم على المجموع بانه في محل جزم بهذا الاعتبار وهو متعرض
فان المضارع المجزوم لم يقع وصح موقع الفاء وما بعدها وانما الواقع مجموع الجملة التي هو صدرها ولو كان
المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب غير محل الاعراب فيه ما يحصل لزم الحكم على كثير من الجمل التي لا محل لها من
الاعراب بانها ذات محل نظرا الى هذا المعنى الا ترى ان لو قلت جواب الشرط غير جازم لا محل لها بالاجماع
مثل اذا قام زيد قام عمرو مع انه يمكن ان تقع مضارع مرفوع فتقول اذا قام زيد اكرمه فلو اعتبر
ما تقدم لزم كون هذه الجملة ذات محل وهو باطل بمحل ذلك نفيس انتهى وقال الشمني اذا كان المراد بالمفرد
ما يظهر فيه الاعراب الذي يقتضيه العامل السابق عن ذلك الاحتراز بما يجيء لم يرد عليه هذا الذي اورده
الجملة السادسة من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة التابعة لمفرد ومحلها من الاعراب بحسبه
اي بحسب متبوعها رفعا كان او نصبا او جرا وهي عند الجمهور نوعان احدهما المنعوت بها
وهي في محل رفع في نحو قوله تعالى من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه فجملة لا بيع فيه من اسم لا وخبرها في محل رفع
على انها نعت ليوم وفي محل نصب في نحو قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون في
محل نصب على انها نعت ليوم وفي محل جر في نحو قوله ليوم لا ريب فيه فجملة لا ريب فيه في محل جر على انها
نعت ليوم تنبيه للجملة المنعوت بها ثلاثة شروط الاول في المنعوت وهو ان يكون نكرة اما لفظا كما مر

لا لفظا

لا لفظا وهو المعرف بال الجنسية كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وشرطان في الجملة احدهما ان تكون
مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف اما ملفوظا كما مر او مقدرا كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس
شيئا ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل فكلاهم بينهم في نا نحو تقدير فيه اربع مرات والثاني
ان تكون خبرية فلا يجوز مررت برجل اضربه والنوع الثاني المعطوف بالحرف نحو قوله تعالى اولم يروا الى الطير
فوقهم صافات ويقبضن فجملة يقبضن في محل نصب عطفا على صافات وهو حال من الطير تنبيه زاد
الزمخشري وابن جني وابن مالك وابن هشام الجملة المبدلة قال الفاضل واسروا النجوى الذين ظلموا ثم قال
هل هذا الا بشر مثلكم افتاتون السحر قال الزمخشري هذا في محل نصب بدلا من النجوى بمعنى التفسير وقال
ابن جني في قوله الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان جملة الاستفهام بدل من حاجة
واخرى اي الى الله اشكو حاجتين تعذر التقاؤهما والجمهور لم يذكروا ذلك قال ابو حيان وليس كيف يلتقيان
بدلا بل استئناف للاستبعاد انتهى ولذلك لم يذكرها المص وجعل اسماء الجملة السابعة من الجمل التي لها محل من
الاعراب الجملة السابعة الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب ومحلها اي التابعة بحسبها اي بحسب المتبوعة رفعا
كانت او نصبا او جرا ويقع ذلك في التابعة معطوفة نحو زيد قام ابوه وقعد اخوه بالعطف على الجملة الصغرى
وهي قام ابوه في محل رفع واحترز بقوله من تقديرها معطوفة على الكبرى لانها حينئذ لا محل لها
لعطفها على جملة مستانفة ومن تقدير الواو للحال لانها حينئذ لا تكون تابعة ويقع بدلا بشرط كونها
اوفى من الجملة الاولى بتادية المعنى المراد نحو قول الشاعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن
في السر والجهر مسلما فجملة لا تقيمن عندنا في محل نصب بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من الملابسة
اللزومية وهي اوفى بتادية المعنى المراد من الجملة الاولى فان قيل لانها على ما الدوه من اظهار الكراهة لاقامته
بالمطابقة بخلاف الاولى فان قلت هي انما تدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضع للنهي
واما اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة قلت
نعم ولكن صار مقولنا لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته حتى دون التاكيد بالنون
والعطي كما هنا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة بخلاف الاولى
قال الفاضل في شرح التلخيص ثم انما يصح التمثيل بهذا البيت للجملة التي لها محل بناء على ما قال اهل البيان
من تمثيلهم به لان الجملة الاولى محكية والثانية تابعة لها لكن قال ابن هشام اذا قيل قال زيد عبد الله
منطلق وعمرو مقيم فليست الجملة الاولى في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معا في موضع نصب
ولا محل لواحدة لانها لواحد منهما باعتبار القول فما مع انتهى وهذا بعينه جار في البيت فان مجموع الجملتين
مقول القول وحده ارحل لا تقيمن عندنا هو المقول وكل واحد من الجملتين جزؤه فلا يكون لها محل على حدة
كلامه تنبيه ما ذكره المص من انحصار الجمل التي لها محل من الاعراب في سبع جار على ما قرره كما قال ابن

هشام في المغني والحق انها تسع والذي اهملوه الجملة المستثناة قال اللقاني لم يتعرض للتنصيص عليها
احد قبل ابن هشام فيما اعلم نادرة قال في قوله لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله من مبتدأ
ويعذبه الله الخبر والجملة في محل نصب على الاستثناء المنقطع انتهى والجملة المسند اليها نحو سواء عليهم
ءانذرتهم لا يؤمنون اذا اعرب سواء خبرا وانذرتهم مبتدأ ونحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اذا لم يقدر الاصل
ان تسمع بل يقدر تسمع قائما مقام السماع كما ان الجملة في نحو ويوم نسير الجبال [illegible] في تأويل
المصدر وان لم يكن معها حرف سابك [illegible] وهي التي تقع صلة لان [illegible] ان
ذلك لا يكون الا لفضلة [illegible] ان كانت
فعلية مصدرة بمضارع كما يقول الاخفش وابن مالك فان جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل
من الاعراب [illegible] موقع المفرد [illegible] الشمني [illegible] لها محل
من الاعراب [illegible] صلة الفعل في صورة الاسم
ولذا اعمل بمعنى الماضي [illegible] موقع المفرد الذي لا محل والمفرد الذي هو صلة ال لا محل له
من الاعراب الذي [illegible] بنقل اعرابها الى صلتها [illegible] كما
[illegible] والاعرابي في التاء
وذلك [illegible] في حاشية الكشاف [illegible] الجمهور على ان اللام
التي هي من الموصولات اسم موصول [illegible] في صورة حرف التعريف واظهر اعرابه
في ذلك [illegible] في صورة الاسم [illegible] هنا تفصيل الجمل التي لها من الاعراب
الجملة **الاولى ما لا محل لها** من الاعراب الجملة **المستانفة** وتسمى الابتدائية ايضا والاولى اوضح لان الابتدائية
تطلق ايضا على الجملة المصدرة بالمبتدأ ولو كان لها محل **وهي** اي الجملة المستانفة نوعان احدهما **المفتتح**
بها الكلام اي التي يفتتح بها الكلام [illegible] الجملة المفتتح بها السورة
او نية لا لفظا نحو [illegible] **و** الثاني **المنقطعة عما قبلها** اي التي قطع تعلقها عما قبلها لفظا او معنى
فالاول **نحو** قوله تعالى **فلا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا** فجملة ان العزة لله جميعا مستانفة منقطعة
عما قبلها لا محل لها من الاعراب وليست محكية بالقول لفساد المعنى [illegible] ان العزة لله جميعا
لم يحزنه وانما الحكي بالقول محذوف تقديره [illegible] ومثلها قوله تعالى فلا يحزنك
قولهم انا نعلم ما يسرون وما يعلنون [illegible] الوقف على قولهم في الاثنين واجب
والصواب انه ليس في جميع القرآن وقف واجب [illegible] المعنى ثم **وكذلك** اي
كالمذكور من الجملة المنقطعة **جملة العامل الملغى لتأخره** نحو زيد قائم اظن اما جملة **العامل الملغى لتوسطه**
نحو زيد اظن قائم **فجملة** لا محل لها من الاعراب ايضا الا انها جملة **معترضة** لا مستقطعة والثاني نحو التي

قطع تعلقها عما قبلها معنى نحو قوله تعالى ألم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فجملة ثم يعيده مستقطعة
عما قبلها معنى لان الرابط المعنوي مفقود اذ اعادة الخلق لم يقع بعد فيقرروا برؤيتها من ان الرابط اللفظي
وهو حرف العطف **تنبيهان الاول** يخص البيانيون الاستئناف بما كان جوابا عن سؤال مقدر نحو قوله
تعالى هل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام فان جملة القول
الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره فماذا قال لهم ولهذا فصلت عن الاولى فلم تعطف عليها وفي قوله
سلام قوم منكرون جملتان حذف خبر الاولى ومبتدأ الثانية اذ التقدير سلام عليكم انتم قوم منكرون
قوله نعم العاقل [illegible] لكن [illegible] لا تخلو [illegible] جواب لسؤال [illegible] احد قرا
ام كذب [illegible] للمفعول **الثاني** قال ابن هشام
[illegible] الاستئناف [illegible] اذا حمل على الاستئناف احتيج الى تقدير جزء يكمل
معه كلاما [illegible] الثاني [illegible] جملة [illegible] وذلك
كثير جدا نحو الجملة المنفية في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا
ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من افواههم وما تخفي صدورهم اكبر قال الزمخشري الاحسن والابلغ
ان تكون مستانفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين ويجوز ان تكون
لا يألونكم [illegible] صفة [illegible] بطانة [illegible] ومنع الواحدي هذا
الوجه لعدم حرف العطف بين الجملتين [illegible] ثلاث ولا
[illegible] الصفة [illegible] عاطف [illegible] نحو الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه
البيان انتهى ملخصا الجملة **الثانية** من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة **المعترضة** وتسمى الاعتراضية
وهي الجملة المتوسطة بين شيئين متلازمين **من شانهما عدم توسط اجنبي بينهما** لافادة
الكلام تقوية وتسديدا او تحسينا قال في البسيط شرطها ان تكون مناسبة للجملة المقصودة بحيث
تكون كالتأكيد او التنبيه على حال من احوالها وان [illegible] من الجملة المقصودة وان
لا يكون الفصل بها الا بين الاجزاء المنفصلة بذاتها [illegible] المضاف والمضاف اليه لان الثاني كالتتمة
منه على انه قد [illegible] **وتقع غالبا بين** جزئي اسناد اما بين **الفعل**
ومعموله سواء كان فاعله كقوله [illegible] اسند قوم لا اضعاف ولا عزل [illegible]
كقوله وبدلت والدهر ذو تبدل هيفا دبورا بالصبا والشمال **او بين المبتدأ وخبره** كقوله وفيهن
والايام يعثرن بالفتى نوادب لا يمللنه ونوائح ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملغى في نحو زيد اظن
قائم وبجملة الاختصاص نحو قوله عليه السلام نحن معاشر الانبياء لا نورث وقول هند بنت عتبة
نحن بنات طارق نمشي على النمارق او بين ما اصله المبتدأ والخبر كقوله ان سلمى والله يكلؤها

ضمنه يشبه ما كان يرتقبها وقوله ألا ليت شعري والمنى لا تنفع هل أغدون يوما وأمري مجمع إذا قيل بأن جملة
الاستفهام خبر على تأويل شعري بمشعوري لتكون الجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج إلى رابط أما إذا قيل إن الخبر
محذوف أي موجود أو أن ليت لا خبر لها هنا إذ المعنى ليتني أشعر فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذي علق عنه
بالاستفهام وبين جزئي صلة كما بين الموصول وصلته كقوله ذاك الذي وأبيك يعرف مالكا والحق يدفع
ترهات الباطل وقوله ماذا ولا عتب في المقدور رمت أما يحظيك بالنجح أم خسر وتضليل وانهم كلام ابن مالك
في شرح التسهيل أن القسمية ليست من الاعتراضية وليس كذلك بل هي نوع منها وفي الانتصاف عن نص
الفارسي في الاغفال أنه لا يجوز الفصل بالاعتراضية بين الصلة والموصول وإن جاز بين المبتدأ والخبر والفصل
بالاعتراض بينهما بالقسم بالموقف عليه من كلامهم أو بين أجزاء الصلة نحو الذي جيء به والكرم زين مسبطه
وبين القسم وجوابه كقوله فالحق والحق أقول لأملأن الأصل أقسم بالحق لأملأن والحق أقول اعتراض وبين
الموصوف وصفته كقوله تعالى فلا أقسم بمواقع النجوم وإنه لقسم لو تعلمون عظيم إنه لقرآن كريم فيهما
اعتراض بين الموصوف وهو قسم وصفته وهو عظيم بجملة لو تعلمون وبين أقسم بمواقع النجوم وجوابه إنه
لقرآن كريم بجملة وإنه لقسم لو تعلمون عظيم تتمة ويقع أيضا بين الشرط وجوابه كقوله تعالى فإن لم تفعلوا
ولن تفعلوا فاتقوا النار وبين المجرور وجاره أحيانا كأن تجعل هذا غلام والله بدأ أو هي فاخو اشتريته
بوالله ألف درهم وبين الحرف وتوكيده كقوله ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت
كان وفي الفصل بين جملتا ثانيتها ما مات مثل قوله وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء
وقوله إخال الدنيا وأسأل أو طاعة عشق وقوله فلا والدي وبينهما بالثالث عشرة ثم بعث في الأول بين الحرف وتوكيده
وفي الثاني بين الحرف الناسخ ومعموله وفي الثالث بين حرف التنفيس والفعل وفي الرابع بين قد والفعل
وفي الخامس بين الحرف ومنفيه وكل ذلك يشهد قولنا بين الحرف ومدخوله تنبيهات الأول يجوز الاعتراض
بأكثر من جملة خلافا للفارسي كقوله تعالى قالت رب إني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر
كالأنثى وإني سميتها مريم فالجملة الاسمية وهي والله أعلم بما وضعت بإسكان التاء والفعلية وهي وليس الذكر
كالأنثى معترضتان بين الجملتين المصدرتين بإني الثاني كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية ويميزها
منها أمور أحدها أنه يجوز اقترانها بالفاء كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا الثاني
أنه يجوز كونها طلبية كقوله إن الثمانين وبلغتها قد أحوجت سمعي إلى ترجمان الثالث أنه يجوز تصديرها
بدليل استقبال كلن في ولن تفعلوا وحرف التنفيس وسوف إخال أدري الرابع أنه يجوز اقترانها بالواو
مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المسمى بأحاديث عنها وأحسبني وجد شبابا بلي انعدها
فتا ثابتا دينها على ذلك أمثل من نظرت ابنه وقوله أعدها فتا ثابتا دينها على ذلك أمثل من نظرت ابنه وقوله
قوله أعدها على إضمار أنا وقوله أمثل يروي بالرفع والنصب الثالث للمباينين في الاعتراض اصطلاح

مخالفة لاصطلاح النحويين والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في ونحن له مسلمون يجوز أن تكون حالا
من فاعل نعبد أو من مفعوله لاشتمالها على ضميريهما وأن تكون معطوفة على نعبد وأن تكون اعتراضية
مؤكدة أي ومن حالنا أنا له مخلصون التوحيد ونحوه عليه يشكل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأبي حيان
توهما أنه لا يعني بالاعتراض إلا ما يقوله النحوي وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين قاله في المغني الجملة
الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب الجملة المفسرة وتسمى التفسيرية وهي كما قال ابن هشام
في المغني الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه قال الاحتراز بالفضلة عن الجملة المفسرة لضمير الشأن فإنها
كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع بالإجماع لأنها خبر في الحال أو في الأصل وعن الجملة المفسرة في
باب الاشتغال فقد قيل إنها تكون ذات محل كما سيأتي وهذا التفسير أهملوه ولا بد منه انتهى قال
الدماميني وهذا التعريف غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في قولك أساء زيد الحجري وهو بأجزى
الإحسان إلا الإحسان فإنها فضلة كاشفة لحقيقة ما تليه من الحجري فيلزم أن لا يكون لها محل من الإعراب
وهو باطل ثم الجملة المفسرة في باب الاشتغال لا تخرج بقيد الفضلة في مثل قولنا قام زيد عمرا ضربه
لأنها هنا فضلة في الحال فهي فضلة وأجاب الشمني بأن المراد بالفضلة الجملة التي ليس لها محل من الإعراب
وفيه نظر فيكون قولنا الكاشفة لحقيقة ما تليه فضل لا تخرج به ما صدقت الجملة من الجمل التي لا موضع
لها فإن قلت جملة الموصول كاشفة وموضحة للموصول قلت نعم لكنها لا توضح حقيقة بل تشير إليه بحال
من أحواله وبهذا ظهر أن ذلك المقصد لفظ الحقيقة من أحد ليس بجيد بل كان الأولى تركه كما فعل ابن هشام
وغيره نحو قوله تعالى إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون قال في الكشاف
قوله خلقه من تراب جملة مفسرة لما له شبه عيسى بآدم أي خلق آدم من تراب ولم يكن ثم أب كذلك أم فكذلك
حال عيسى فإن قلت كيف شبه به وقد وجد هو بغير أب ووجد آدم بغير أب وأم قلت هو مثله في أحد
الطرفين فلا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الآخر من تشبيهه به لأن المماثلة مشاركة في بعض الأوصاف
ولأنه شبه به في أنه وجد وجودا خارجا عن العادة المستمرة وهما في ذلك نظيران ولأن الوجود من غير
أب وأم أغرب وأخرق للعادة من الوجود من غير أب فشبه الغريب بالأغرب ليكون أقطع للخصم وأحسم
لمادة شبهته إذا نظر فيما هو أغرب مما استغربه وعن بعض العلماء أنه أسر بالروم فقال لهم لم تعبدون
عيسى قالوا لأنه لا أب له قال فآدم أولى لأنه لا أبوين له قالوا كان يحيي الموتى قال فحزقيل أولى لأن عيسى أحيا
أربعة نفر وحزقيل أحيا ثمانية آلاف فقالوا كان يبرئ الأكمه والأبرص قال فجرجيس أولى لأنه طبخ وأحرق
ثم قام سالما انتهى كلام الكشاف وما وقع لابن هشام في المغني من أن خلقه وما بعده تفسير لمثل آدم
لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قد وجد من طين ثم كون بل باعتبار المعنى أي أن شأن
عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين أبوين ليس كما ينبغي بل خلقه وما بعده

تفسير لمثل آدم قطعا باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ لا باعتبار المعنى الذي ذكره والظاهر انه لما نقل كلام الزمخشري
فلم يوف بالمقصود منه كما ترى فان الزمخشري انما جعل الجملة مفسرة لوجه الشبه لا للمشبه فيحتاج الى
ان يقال وجه الشبه المستفاد من هذه الجملة ليس هو ما يعطيه ظاهر لفظها من تقدير آدم جسدا من طين
ثم تكوينه فان هذا ليس مشتركا بين آدم وعيسى عليهما السلام وانما وجه الشبه ما يعطيه معنى الجملة من الخروج
عن مستمر العادة من التولد بين ابوين وهذا امر مشترك بينهما والاصح انه لا محل لها اي الجملة المفسرة
وهو مذهب الجمهور سواء كان ما تفسره له محل ام لا وقيل والقائل ابو علي الشلوبين بفتح الشين المعجمة
وسكون اللام وفتح الواو وكسر الموحدة وسكون المثناة التحتية وبعدها نون وهكذا ضبطه ابن خلكان الا انه
جعل بياء النسبة فقال ابو علي عمر بن محمد بن عمر المعروف بالشلوبيني الاشبيلي انتهى وهو خاتمة ائمة النحو
في الاندلس ثم قال وهذه النسبة الى الشلوبين وهي بلغة اهل الاندلس الابيض الاشقر ان الجملة المفسرة
بحسب ما تفسره فان كان له محل من الاعراب فكذلك هي والا فلا فالجملة في نحو زيدا ضربته لا محل لها اذ الجملة
المفسرة مستأنفة فتكون المفسرة لها كذلك وهي في نحو انا كل شيء خلقناه بقدر وفي نحو زيد الخبز يأكله بنصب
الخبز في محل رفع فكذلك مفسرها ولهذا يظهر الرفع اذا قلت زيد الخبز يأكله وقول الشاعر فمن نحن نؤمنه
يبت وهو آمن فظهر الجزم قال ابن هشام وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت الجمهور
وقوع البيان والبدل جملة وجملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح مفسرة وان حصل
بها التفسير انتهى يعني في المغني وهذا الذي قاله الشلوبين هو المختار عندي وعليه يكون الجملة عطف
بيان او بدل تنبيه المفسرة ثلاثة اقسام مجردة من حرف التفسير كالآية ومقرونة باي كقوله وترمينني
بالطرف اي انت مذنب ومقرونة بان نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك [illegible]
الباطل ان فان تقدمها كانت ان مصدرية لا تفسيرية الجملة الرابعة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب
جملة صلة الموصول اسميا كان او حرفيا فالاول نحو جاء الذي قام ابوه فجملة قام ابوه لا محل لها لانها صلة
الموصول والموصول وحده له محل بحسب ما يقتضيه العامل بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول في نحو
ليقم ايهم في الدار ولاكرمن ايهم عندك ولامررن بايهم هو افضل وفي التنزيل ربنا ارنا اللذين اضلانا وفي
لننزعن من كل شيعة ايهم اشد بالنصب وروي فسلم على ايهم افضل بالجر وذهب ابو البقاء الى ان المحل
للموصول وصلته معا كما ان المحل للموصول الحرفي مع صلته وفرق الاول بان الاسم يستقل بالعامل والحرف
لا يستقل والثاني نحو عجبت مما قمت اي من قيامك فهذا القسم ليس الموصول وصلته في موضع كذا
لان الموصول حرف فلا اعراب له لفظا ولا محلا وكذا قمت وحدها لا محل لها من الاعراب لانها صلة وشرط
كونها اي جملة صلة الموصول خبرية لان الموصول وضع صلة الموصوف للمعارف بالجمل نحو جاء الذي
قام ابوه ومن شرط الجملة المنعوت بها ان تكون خبرية هذا مذهب الجمهور وجوز الكسائي الوصل بجملة

الامر

الامر والنهي نحو الذي اضربه او لا تضربه بناء على جواز وقوعهما ووافقه المازني في جملة الدعاء اذا كانت بلفظ الخبر نحو الذي
رحمه الله محسن اليه قال ابو حيان وينبغي ان يجري مذهب الكسائي ومن وافقه بل الطلب لانهما من صيغة الخبر وجوز هشام
الجملة المصدرة بليت ولعل وعسى نحو الذي ليته او لعله منطلق زيد والذي عسى ان يخرج زيد قال الفرزدق
الرام نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وتاوله غيره على اضمار القول اي التي اقول لعلي او اصلي
ان ازورها وخبر لعلي محذوف والجملة اعتراض واما جملة التعجب فان قلنا انها انشائية لم يوصل بها او خبرية ففي الوصل بها قولان
الجواز فعليه ابن خروف نحو جاء الذي ما احسنه والمنع لان التعجب انما يكون من خفاء السبب والصلة
تكون موضحة فتنافيا والصحيح جواز جملة القسم نحو جاء الذي اقسم بالله لقد قام ابوه وجملة الشرط مع جزائه
كالخبرية نحو جاء الذي ان قام عمرو قام ابوه ومنع قوم المسألتين لخلو احدى الجملتين فيهما من ضمير عائد
على الموصول واجيب بانهما تعدان جملة واحدة بدليل ان كل واحدة منهما لا تفيد الا بانضمامها
بالاخرى فاكتفي بضمير واحد كما يكتفى في الجملة الواحدة والصحيح ايضا جواز جملة صدرها كان ثم قيل لا
لانها غيرت الخبر عن مقتضاه وبشرط حيث يضمن الموصول معنى الشرط نحو الذي ان قام ابوه فله منطلق
وقيل لا لاجتماع الشرطين والشيء لا يكون تام نفسه وبيان الثاني غير الاول لاقتضائه المعنى الجمع
تنبيه اطلاقهم الخبرية على جملة الصلة مجاز من قبيل تسمية الشيء باعتبار ما كان عليه لخلوها الان
عن الافادة وكذا الكلام في الجمل الخبرية الواقعة خبرا للمبتدأ او صفة للنكرة او حالا فانها جمل ليست
خبرا اي كلاما مقابلا للطلب وقد تخرج نسبتها عن كونها مقصودة بالذات فاذا قلت زيد ابوه
منطلق كان القصد الى اثبات الانطلاق للابن لا الى اثبات الانطلاق للاب فانه مقصود تبعا فليس
كل جملة كلاما ولا كل جملة خبرا انشائية خبرا قال السيد في شرح المفتاح معهودة للمخاطب لانك انما تأتي
بالصلة لتعرف المخاطب الموصول الا لابهام ما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة الا في مقام
التهويل والتعظيم فيحسن ابهامها فلا تكون معهودة كالذي قام ابوه والمبهم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم
ولم يعتبر ابن مالك هذا الشرط قال في شرح التسهيل المشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها
بكونها معهودة وذلك غير لازم لان الموصول قد يراد به معهود فتكون صلته معهودة كقوله تعالى
واذ تقول للذي انعم الله عليه وانعمت عليه وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته كقوله تعالى كمثل الذي ينعق
بما لا يسمع الا دعاء ونداء وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته كقوله فحبل الذي لا ينبغي لصاحبه
مشتملة غالبا على ضمير مطابق للموصول في الافراد والتذكير وفروعهما كجاء الذي قام ابوه والتي قام
ابوها واللذان واللتان قام ابوهما والذين قام ابوهم واللاتي قام ابوهن ويسمى هذا الضمير عائدا لعوده
ولا اشكال في مطابقته للموصول لفظا ومعنى ان طابق لفظ الموصول معناه كما مثل للذكر فان خالف
لفظه معناه بان كان مفرد اللفظ مذكرا وله معنى غير ذلك كمن وما جاز في العائد وجهان مراعاة اللفظ

ومصو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومراعاة المعنى وهو قليلة نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من
مطابقة اللفظ لبس نحو اعط من سالك ولا تعط من سالك اذ يجب نحو من هي حمراء امك فيجب مراعاة المعنى
او يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته نحو قوله وان من النسوان من هي روضة تهيج الرياض قبلها وتصوح
ويجوز الغيبة والحضور في ضمير المخبر به او موصوفه نحو جاءني من ضربك او ضربته وقصد تشبيهه بالمخبر به الحاضر يشمل
المتكلم والمخاطب نحو انا الذي فعلت وانا الذي فعل وانت الذي فعلت وانت الذي فعل وانت الذي فعل لما على عة
انا الذي لم نخبره وقال وانت الحي حبيبك كل فصيح الحولم الشعر بذلك الفصاحة وقال وانت الذي اثاره في
عدوه ومن اشد المخبر موصوف انت ادم الذي اخرجتنا من الجنة وانت موسى الذي اصطفاك الله وتقول
انت فلان الذي فعل كذا وانما جاز ذلك لان المخبر عنه والمخبر به شيء واحد لكن اعتبار الخبر اكثر واليس يحصل
تخصص ذلك بالذي والتي وتثنيتهما وجمعهما او تعميم فيما عدا ذلك الغيبة اولا قال ابو حيان الصلة بالذي
قال بعض اصحابنا فقيه ذو الطائية والالف واللام واجازه بعضهم في جميع الموصولات قال وهو وهم
منه فان تاخر المخبر عنه وتقدم الخبر فيغيث الغيبة عند الجمهور نحو الذي قام انا والذي قام انت لان الكلام قبل
المعنى قبل تمام الكلام ممنوع واجاز الكسائي ذلك مع التأخير ايضا وان قصد تشبيهه بالمخبر به فيغيث
الغيبة اتفاقا نحو انا في الشجاعة الذي قتل مرحبا انت في الشجاعة الذي قتل مرحبا يعني امير المؤمنين عليا
عليه السلام وذلك لان المعنى على تقدير مثل المصرح بها فيغيث الغيبة ولعجب لزوم الغيبة مطلقا
ولعجبها امور في السعدوين الضمير ... لان واجبان بروزها السماع وعلى الجواز يشترطان ومن
جاز في احدهما مراعاة اللفظ وفي الآخر المعنى قال النحو الذين بايعوا محمدا على الجهاد ما بقينا ابدا وقال انت
الطلاق التي كنت ... سمعنا به والارحبي المهذب ومنع الكوفيون الجمع بين الحالين اذا لم يفصل بينهما
نحو انا الذي قمت وخرجت فلا يجيزونه وجوز البصريون والسماع مع الكوفيين اذا لم يرد الا
مع الفصل تنبيهات الاول زاد بعضهم على ما ذكر من الشرط في جملة الصلة ان لا تستدعي كلاما قبلها
كجملة حتى التي للغاية فلا يجوز جاء الذي حتى ابوه قائم وكجملة لكن الاستدراكية فلا يقال جاء الذي لكنه
قائم فانهما لا تقع صلة ولا صفة ولا خبرا ولا حالا الثاني قد يخلف الضمير المذكور اسم ظاهر فيقوم مقامه
كقوله سعاد التي اضناك حب سعادا واعراضها عنك استمر وزادا اي حبها وحكى ابن عبيد الذي
عن الحذف الذي حكي قال الاخفش بان حسب الحاتم في كل موطن وانت الذي في رحمة الله اطمع اي في رحمته
قال الفارسي ومن الناس من لا يجيز هذا الثالث اجاز ابن الضايع خلو جملة الصلة من الضمير اذا عطف
عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب مع الاكتفاء بالفاء جعلتهما
جملة واحدة الرابع الضمير العائد المذكور ان كان بعض عمود الصلة جاز حذفه مطلقا لكن في المعول
نحو ابن الرجل الذي ثالث ... بالهمز وان لم يكن فاما ان يكون منفصلا او متصلا فان كان

سمعتم حبيبه وقال [illegible] انا الرجل الفصيح الذي [illegible]

منفصلا لم يجز حذفه نحو جاء الذي اياه اكرمت وما اكرمت الا اياه وان كان متصلا فلا احد امرين اما ان
يكون منصوبا فان نصب بفعل او وصف جاز حذفه نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه وقوله
ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر اي موليكه ويجب عدم الحذف نحو جاء الذي انه فاضل
او كانه فاضل الثاني ان يكون مجرورا فالمجرور يحذف في موضعين احدهما ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو فاقض
ما انت قاض اي قاضيه فان جر باضافة غير صفة نحو جاء الذي وجهه حسن او باضافة صفة غير ناصبة
نحو جاء الذي انا ضاربه امس لم يجز حذفه خلافا للكسائي ثانيهما ان يجر بحرف جر بمثله الموصول
او الموصوف بالموصول بمثل ذلك الحرف لفظا ومعنى ومتعلقا مادة نحو مررت بالذي
ابن الرجل الذي مررت اي به وقوله نعم ويشرب مما تشربون اي منه فان جر بغير حرف نحو جاء غلام
الذي انت غلامه او لم يجر الموصول اصلا نحو جاء الذي مررت به او جر بحرف لا يماثله العامل
في اللفظ كحللت في الذي حللت به او ماثله لفظا لا معنى كمررت بالذي مررت به على زيد او لفظا ومعنى
لا متعلقا كمررت بالذي فرحت به لم يجز الحذف في الصور كلها وما سمع منه فهو شاذ ويمتنع الحذف
مع توفر الشروط المذكورة لمانع وذلك اذا كان العائد المجرور محصورا نحو مررت بالذي ما مررت الا به
او انما مررت به او كان نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذي مر به او كان لا يتعين للربط نحو مررت بالذي
مررت به في داره او كان حذفه ملبسا نحو رغبت فيما رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه او عنه الصحيح
جواز هذا لان الحذف يدل على اتفاق الحرفين ولو كانا مختلفين لم يجز الحذف لانه يشترط فيه اتفاق
الحرفين كما عرفت الحالة الثالثة ان يكون مرفوعا فان كان فاعلا او نائبا عنه او خبر المبتدأ او الناسخ
لم يجز حذفه نحو جاء في الذان قاما او ضربا وجاء الذي الفاضل هو وان الفاضل هو وان كان مبتدأ جاز
بشروط احدها ان لا يكون بعد حرف نفي نحو جاء الذي ما هو قائم الثاني ان لا يكون بعد اداة حصر
نحو جاء الذي ما في الدار الا هو او الذي انما في الدار هو الثالث ان لا يكون معطوفا على غيره نحو جاء
الذي زيد وهو منطلقان الرابع ان لا يكون معطوفا عليه نحو جاء الذي هو وزيد فاضلان
ولم يعتبر الفراء هذا الشرط فاجاز حذفه ويبقى بالرفع وبانه تعالى بنبع حرف العطف الخامس
ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا مجرورا كقوله نعم الذين هم يدعون وقولك جاء الذي هو في الدار
لانه لو حذف لم يعلم هل حذف من الكلام شيء ام لا لان ما بعده من الجملة والظرف صالح لان يكون صلة
السادس ان تطول الصلة شرط ذلك البصريون ولم يشترطه الكوفيون فاجازوا الحذف من قولك جاء
الذي هو فاضل ومنه تماما على الذي احسن بالرفع اي هو احسن وقوله من يعن بالحمد لم ينطق
بما سفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم اي بما هو سفه وجعل البصريون ذلك نادرا ومحل الخلاف في غير
اي اما اي فلا يشترط فيها الطول اتفاقا لانها مفتقرة الى الصلة والى الاضافة فكانت اطول فحسن معها التخفيف

اللفظ وبقي ما اجتمعت فيه الشروط الطول قوله تعالى وهو الذي في السماء اله اي هو اله **لطيفة**
قال ابو محمد الحريري في درة الغواص من اوهام الخواص انهم يقولون الحمد لله الذي كان كذا وكذا فيحذفون
الضمير العائد الى اسم الله تعالى الذي به يتم الكلام وتنعقد الجملة وتنتظم الفائدة والصواب ان يقال
الحمد لله اذ كان كذا وكذا او يقال الحمد لله الذي كان كذا وكذا بلطفه او بعونه او من فضله وما اشبه ذلك
ما يتم به الكلام المبتوت ويربط الصلة بالموصول لفق نحاة النحويين ان صلة وقوع الباب على نحوه
فقال لمن انت فقال الذي اشتريتم اللاحق فقال له امنه فقال لا فقال الله فقال لا فقال اذهب فما الذي في صلته
الذي شيء انتهى الجملة **الخامسة** من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة **المجاب بها القسم** سواء ذكر
فعل القسم وحرفه ام الحرف فقط ام لم يذكرا فالاول نحو قولك اقسم بالله لا افعلن والثاني **نحو** قوله
تعالى يس **والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين** والثالث نحو قوله تعالى ام لكم ايمان علينا بالغة الى يوم
القيمة ان لكم لما تحكمون فكل من جملة لا افعلن وانك لمن المرسلين وان لكم لما تحكمون لا محل لها من الاعراب
لانها جملة مجاب بها القسم **تنبيهان الاول** ما يحتمل الجواب وغيره نحو قول الفرزدق [illegible]
لا تحوي نبي بكن مثل من باذنيب يصطحبان تجد النفي ايما جواب لعاهدتني كما قال ارى محرزا عاهدني [illegible]
مكان يكن لاغرينه بخلاف فلا محل لها او حال من الفاعل او المفعول او كليهما فمحلها النصب والاول
ارجح لان المعنى على المعاهدة والحلف على ذلك لا على المعاهدة في هذه الحالة على شيء اخر **الثاني** منع
تغلب من وقوع الجملة القسمية خبرا وقيل في تعليله لان نحو لا افعلن لا محل لها فلا يبنى على المبتدا فقيل
زيد ليفعلن صار له محل قال ابن هشام وليس بشيء لانه انما امتنع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة هي
جواب القسم ومراده ان القسم وجوابه لا يكونان خبرا اذ لا تنفك احديهما عن الاخرى وجملتا القسم
والجواب يمكن ان يكون لهما محل كقولك قال زيد اقسم لا افعلن وانما الممنع عنده ان تكون جملة القسم
لا ضمير فيها فلا تكون خبرا لان الجملتين هنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء لان الجملة الثانية ليست معمولة
لشيء من الجملة الاولى ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة واما كون جملة القسم انشائية والجملة الواقعة
خبرا لا بد من احتمالها للصدق والكذب فيعتذر عنه بان كلا من التعليلين ملغى لما الاول فلان الجملتين
ويرتبطان ارتباطا خاصا بالجملة وان لم يكن بينهما عمل واما الثاني فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق
والكذب هو الخبر قسيم الانشاء لا خبر المبتدا قال في المغني عن ابن مالك ان السماع ورد بما منعه ثعلب
وهو قوله تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين والذين امنوا وعملوا الصالحات
لنبوئنهم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم ويتخرج على ما استبعده تاويل لطيف وهو ان المبتدا في ذلك
كلام ضمن معنى الشرط وخبره منزل منزلة الجواب فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدا
المشبه بجواب الشرط محذوفا للاستغناء عنه بجواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستغناء بجواب

القسم

القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة قوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين
واصله ليمسن وان لم ينتهوا ليمسن انتهى **ومتى اجتمع** في الكلام **شرط وقسم** ملفوظا او مقدرا **اكتفي**
بجواب المتقدم منهما عن جواب المتاخر لشدة الاعتناء بالمتقدم فالشرط المتقدم نحو ان جاء زيد
والله اكرمه فالجواب المذكور للشرط وجواب القسم محذوف لدلالة جواب الشرط عليه والقسم المتقدم
الملفوظ به نحو والله ان جاءني زيد لاكرمنه والمقدر نحو قوله تعالى لئن لم يفعل ما امره ليسجنن فالجواب
المذكور للقسم الملفوظ به في المثال والمقدر في الاية وجواب الشرط فيهما محذوف وجوبا لدلالة
القسم وجوابه عليه وجوز الفراء وتبعه الكوفيون وتبعهم ابن مالك جعل الجواب للشرط وان تاخر
محتجين بقوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس ضاحيا ومنع البصريون
وحملوا البيت على الضرورة او زيادة اللام وجعل ابن مالك الجواب للقسم المتوجه ان اقترن بالفا
لكونه حينئذ على الاستئناف كقوله فاما اعش حتى ادب على العصا فوالله انسى ليلتي بالمسالم [illegible]
بان القسم مع جوابه جواب الشرط ولذا اقترن بالفا الا انه محذوف لدلالة جواب القسم عليه **الا اذا تقدمهما**
اي القسم والشرط **ما يفتقر الى الخبر** كالمبتدا واسم كان وان والمفعول الاول لباب ظن والثاني
في باب علم **فيكتفى بجواب الشرط** عن جواب القسم لان سقوطه مخل بالجملة بخلاف الاخر لانه مجرد التاكيد
نحو زيد والله ان تقم اقم وانه والله ان تقم اقم فالجملة الشرطية هي الخبر والقسم تاكيد وجوابه محذوف
ومقتضى كلام المصنف لزوم الاكتفاء بجواب الشرط والحالة هذه فلا يجوز اجابة القسم وحذف جواب
الشرط وهو ما صرح به ابن مالك في التسهيل والكافية وذهب ابن عصفور وغيره الى ترجيح
اجابة الشرط دون اللزوم وعليه جرى ابن مالك في الخلاصة حيث قال وان تواليا وقبل ذو خبر
فالشرط رجح مطلقا بلا حذر ولذا تقدم القسم وحده ما يفتقر الى الخبر او الصلة جاز البناء على
ايهما شئت فان بنيت على المفتقر الى الخبر او الصلة فجواب القسم محذوف لدلالة الخبر والصلة
عليه والا فهو جواب الخبر والصلة نحو زيد والله يقوم وجاء الذي والله يقوم وزيد والله ليقومن
وجاء الذي والله ليقومن **تنبيهان الاول** قضية اطلاق المص ان الجواب للمتقدم من الشرط و
القسم مطلقا وهو مذهب الجمهور كما نقله ابو حيان ونقل ابن مالك في التسهيل عن الشرط
الامتناعي ونحوه فاوجب جعل الجواب للامتناعي وان تاخر كما في صورة تقدم ما يفتقر الى الخبر نحو
والله لو قام زيد لقمت ووالله لولا زيد لاتيتك وجواب القسم محذوف لدلالة جواب لو ولولا عليه
قال فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لنا يوم من الشر مظلم وقال الاخر والله لولا الله
تخشى عواقبه لزحزح من هذا السرير جوانبه وقال ابن هشام في حاشيته والحق ان لو ولولا و
جوابهما جواب القسم ولم يعترض شرط على قسم اصلا **الثاني** الذي في ابن الحاجب لزوم الاكتفاء

الاكتفاء بجواب المتقدم اذا كان هو القسم فان كان المتقدم الشرط جاز الاكتفاء عن جوابه بجواب القسم
وبالعكس قال البعض الاثر ولا اعلم احدا فرق بين ذلك بل المنقول في سائر الكتب انه يجب في هذه الحالة
كون الجواب للشرط وجواب القسم محذوف وفي الثالث حيث اغنى جواب القسم عن جواب الشرط لزم كونه
مستقبلا لانه مغن عن مستقبل ودال عليه ولزم كون فعل الشرط ماضيا ولو معنى كالمضارع المنفي
بلم لان جواب الشرط لا يحذف الا حيث كان فعله كذلك كما مر …
… الا ان وقع الماضي موقع المستقبل كقوله تعالى
ولئن ارسلنا ريحا فرأوه مصفرا لظلوا اي ليظلن الجملة السادسة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب
الجملة المجاب بها شرط غير جازم وهو اذا ولو ولولا ولما وكيف نحو اذا جئتني اكرمتك ولو جاءني زيد لاكرمته
ولولا زيد لاكرمتك ولما جاء زيد اكرمته وكيف تصنع اصنع وفي حكمها اي الجملة المجاب بها شرط
غير جازم الجملة المجاب بها شرط جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية نحو ان تقم اقم وان قمت
قمت اما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة
باسرها فان اقترنت باحدهما كانت في محل جزم كما تقدم الجملة السابعة من الجمل التي لا محل لها من
الاعراب الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب نحو جاءني زيد فاكرمته فجملة اكرمته لا محل لها لانها معطوفة
على جملة جاءني زيد وهي لا محل لها لانها مستانفة ومثلها نحو جاءني زيد اكرمته اذا لم تقدر
الواو الداخلة على اكرمته للحال بتقدير قد فان قدرت للحال بتقدير قد كانت الجملة في محل نصب على
الحال من زيد تنبيه قال الدماميني في شرح المغني اطلاق التبعية على الجملة التي لا محل لها من الاعراب
مشكل فان التابع هو الثاني باعراب سابقه من جهة واحدة فلا بد ان يكون لمتبوعه محل من الاعراب
فان قلت لعله اراد التبعية اللغوية قلت هذا مع كونه خروجا عن التكلم باصطلاح اهل الفن لا يجدي
شيئا في مثل قوله تعالى واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون
ان الجملة الثانية لا محل لها لكونها تابعة لا من الصلة وكذا في قولك … جاء زيد ونصب عمرو الثانية
لا محل لها لكونها معطوفة على المستانفة انتهى والامر فيه سهل … اطلاق التابعة
هنا مجاز لعلاقة … في ذلك فان قلت يقع في عبارة بعضهم الجار يتعلق بكذا وفي عبارة اخرى
الجار والمجرور وفي عبارة اخرى المجرور فما هو المحرر من هذه العبارات قلت التحقيق ان العامل
انما يعمل في الاسم الذي يلي الجار لا في الحرف الجار … من قال العامل في الجار كذا تسامح ومن
قال الجار والمجرور يتعلق بكذا ملحوظ فيه ان الجار بمنزلة الجزء من المجرور … فجعل التعلق
لهما معا … فاذا قلت مررت بزيد … متعلق بالفعل …
المحل الذي هو في محل نصب على … الفعل … نصب لو كان متعديا … مررت بزيد …

نبها

اما اذا صار عوضا منه فيحكم على محلها جميعا باعراب هو اعراب العامل م

نحو هذا اذا لم يصر الجار والمجرور عوضا عن العامل بنقل المحل من الكلام في قولك مررت برجل من الكرام
رفع وفي جاءني زيد بثيابه نصب كذا صرح به الامام الحديثي في شرح الحاجبية تنبيهات الاول اذا لم يكن
شيء من الاربعة المذكورة التي يتعلقان بها موجودا قدر كقوله تعالى والى ثمود اخاهم صالحا بتقدير ارسلنا
ولم يتقدم ذكر الارسال لكن ذكر النبي والمرسل اليه يدل على ذلك … في تسع ايات الى فرعون وقومه اي
متعلقان باذهب … وبالوالدين احسانا اي واحسنوا بالوالدين احسانا … وقد احسن بي
او وصيناهم بالوالدين احسانا … ووصينا الانسان بوالديه حسنا … البسملة كما تقدم
الثاني هل يتعلقان بالفعل الناقص من زعم انه لا يدل على الحدث منع تعلقهما باحرف المعاني مطلقا
وقيل بجوازه مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان نائبا عن فعل حذف جاز ذلك على طريق النيابة
لا بالاصالة والا فلا وهو قول ابي علي وابي الفتح زعما في نحو يا لزيد ان اللام متعلقة بيا …
ان النصب بيا … قالوا بالجواز مطلقا فقال بعضهم في قول كعب وما سعاد غداة البين اذ رحلوا
الا اغن غضيض الطرف مكحول غداة البين ظرف للنفي اي انتفى كونها في هذا الوقت الا كاغن وقال ابن الحاجب
في ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع المنفي واما لما في لن من معنى النفي اي انتفى
في هذا اليوم النفع فالمنفي نفع مطلق وعلى الاول نفع مقيد وقال ابن هشام اذا قلت ما ضربته للتاديب فان
قصدت نفي ضرب معلل فاللام متعلقة بالفعل والمنفي ضرب مخصوص وللتاديب تعليل للضرب
المنفي وان قصدت نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل له اي انتفاء الضرب كان
لاجل التاديب لانه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب ومثله في التعلق بحرف النفي ما اكرمت المسيء
للتاديب وما اهنت المحسن لمكافاته لو علق هنا بالفعل فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله تعالى ما انت
بنعمة ربك بمجنون الباء متعلقة بالنفي اذ لو علقت بمجنون لافاد نفي جنون خاص وهو الجنون الذي
يكون من نعمة الله تعالى وليس في الوجود جنون هو نعمة ولا المراد نفي جنون خاص انتهى ملخصا وهو كلام
بديع الا ان جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحروف فينبغي على قولهم ان يقدر ان التعلق
بفعل دل عليه النافي اي انتفى ذلك بنعمة ربك قاله في المغني الثالث يستثنى من قولنا لا بد للجار
من متعلق ستة امور احدها الزائد مطلقا لانه انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا لا ليوصل معنى
الفعل الى الاسم واستثنى ابن هشام من ذلك اللام المقوية فحكم بانه يجوز القول بتعلقها لانها ليست زائدة
محضة كما انها ليست معدية محضة قال بعضهم والظاهر الجزم بالتعلق في كلامهم على لام المجرور …
ما قلته فتامل الثاني والثالث لعل في لغة عقيل ولولا في نحو لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه
انها جارة للضمير لانهما لم يؤتيا لايصال معنى عامل بل لافادة معنى الترجي والامتناع الرابع رب كما ذهب
اليه الرماني وابن طاهر خلافا للجمهور لانها لم تدخل لتعدية عامل ايضا بل لافادة التكثير والتقليل قال

ابن هشام والجمهور لكن قالوا انها حدث العامل في نحو زيد يعجل صالح ليقيد او لعيبت فتطاه لانه يتعدى بنفسه
ولا يستغنا به معمول في المثال الاول لكن قالوا انها حدث تحذو ونا لمفعول به حصل ان نحو كما صرح المشابهة
قال الشمني وينبغي ان يعلم ان العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها لا فائدة ثبوت مضمون الجملتين كان شئل
قولنا مضى زيد اكرم عمرو زيد ويعنى عطف يحتمل الاضراب والرجوع عن الاول بخلاف الواو اذا عطفت بمعنى
على ذلك عبد القاهر **تنبيه** يقول المعربون على سبيل التقريب الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف
احوال وفي شرح المسند مستوفاة ان يقال ان الجملة الخبرية التي لم يطلبها العامل لزوما ويصح الاستغناء عنها
ان وقعت بعد النكرة المحضة فهي صفة نحو قوله تعالى حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه فجملة نقرؤه صفة
لكتاب لانه بعد المعرفة المحضة فهي حال عنها نحو قوله ولا تمنن تستكثر فجملة تستكثر حال من الضمير
المستتر في تمنن المقدر بانت لانه بعد غير المحضة منهما فهي محتملة لهما فمثال الواقعة بعد النكرة قوله تعالى
هذا ذكر مبارك انزلناه فلك ان تقدر جملة انزلناه صفة للنكرة وهو الظاهر ولك ان تقدرها حالا
عنها لانها تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة قال ابن هشام ولك ان تقدرها حالا من
المعرفة وهو الضمير في مبارك الا انه قد يضعف من حيث المعنى وجعلها حالا اما الاول فلان الاشارة اليه
لم تقع في حالة الانزال كما وقعت الاشارة الى البعل في حالة الشيخوخة في وهذا بعلي شيخا واما الثاني فلا تقتضي
تقييد البركة بحالة الانزال انتهى ومثال الواقعة بعد المعرفة قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المعرف الجنسي
يقرب في المعنى من النكرة فيصح تقدير يحمل حالا او صفة وخرج بقيد الخبرية نحو هذا عبيد يعجلك زيد بالجملة
الانشاء وهذا عبدي بعتك كذلك فان الجملتين مستانفتان لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا وقيد
بعدم طلب العامل لها لزوما اخراجا لجملة الخبر والمحكية بالقول وبصحة الاستغناء عنها اخراجا لجملة الصلة فلا تجري عليها
الحكم المذكور هذه **تبصرة في ذكر احكام** ما يشبه الجملة وهو **الجار والمجرور والظرف** وذكر حكمهما في التعلق
حكمهما بعد المعارف والنكرات حكم الجمل وذلك انه **اذا وقع احدهما بعد المعرفة المحضة** وهي الخالصة
من شائبة التنكير **فهو حال** نحو رأيت الهلال في الافق او بين السحاب ففي الافق او بين السحاب حال لانه
وقع بعد معرفة محضة **او وقع بعد النكرة المحضة** اي الخالصة مما يقربها من المعرفة **فهو صفة** نحو رأيت
طائرا على غصن او فوق غصن فعلى غصن او فوق غصن صفة لوقوعه بعد النكرة المحضة **او** وقع بعد
غير المحضة من المعرفة والنكرة **فيحتملهما** اي الحال والصفة فالواقع بعد غير المحضة من المعرفة نحو يعجبني
الثمر في الاغصان او فوق الاغصان لان المعرف الجنسي كالنكرة فيجوز في كل من الجار والمجرور والظرف
ان يكون حالا وان يكون صفة والواقع بعد غير المحضة من النكرة نحو هذا ثمر يانع على اغصانه او فوق
لان النكرة الموصوفة كالمعرفة فيجوز في كل من الجار والمجرور والظرف ان يكون حالا وان يكون صفة اخرى
ولا بد من تعلقهما اي الجار والمجرور والظرف **بالفعل** ماضيا كان او مضارعا او امرا او بما يشبهه او بما

اول

اول بما يشبهه **او بما فيه رائحته** فمثال التعلق بالفعل وبشبهه قوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب
عليهم فعليهم الاول متعلق بالفعل وهو انعمت وعليهم الثاني متعلق بشبهه وهو المغضوب ومثال
التعلق بما اول بشبه الفعل قوله تعالى وهو الذي في السماء اله اي وهو الذي هو اله في السماء ففي السماء
متعلق باله وهو اسم غير صفة بدليل انه يوصف فيقال اله واحد ولا يوصف به لا يقال شيء اله وانما صح
التعلق به لتأوله بمعبود ومثال التعلق بما فيه رائحة الفعل قوله انا ابو المنهال بعض الاحيان وقوله
انا ابن ماوية اذ جد النقر فتعلق بعض واذ باسمين العلمين لا لتأولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما
من معنى قولك المشهور بالشجاع او الجواد ويقول فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى
الجود وانما لم يكن بد من تعلق الجار والمجرور والظرف بما ذكر لان حرف الجر موضوع لايصال معنى الفعل
الى الاسم فالذي يصل معناه هو الذي يتعلق به الحرف كقولك سرت من البصرة فمن اوصلت معنى
السير الى البصرة على معنى الابتداء فهو متعلق به فاذا قال النحوي بم يتعلق هذا الجار فالمراد
فمرادنا بمعنى ما الذي اوصل هذا الحرف معناه والظرف لما كان مقدرا بفي كان حكمهما واحدا
نعم يستثنى منهما الكلام مستغنى عنه ولم يلفظ به في مواضع الخامس الجار الكائن عن الحرف الزائد
حرف جر لا يفيد من جهة المعنى فقط فلا تعلق له كما لا يعمل الرب عن صرح بذلك التفتازاني في حاشية
الكشاف عند قوله نعم فما ذكره كما هو الحكم السادس حروف الاستثناء الثلاثة وهي حاشا واخواتها
قال ابن هشام في المغني لانها لتنحية الفعل عما دخلت عليه كما ان الا كذلك وهو عكس معنى التعدية الذي
هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة صح ان يقال في الا انها متعلقة لكن
المستثنى لم ينتصب بالمستثنى بالا ولا بها والفرق بينهما انها لا تعمل فالا
ليس المراد من ايصال حرف الجر معنى الفعل الى الاسم ايصاله اليه على وجه الثبوت بل المراد تعلقه به على
الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا تقييده لانتفاء معنى الفعل فيتعلق به على هذا الوجه وقد صرح
به في كتابه المذكور بهذا المعنى حيث قال في على الاستدراك وتعلق هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما
قبلها عند من قال به لانها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج واما الاستدلال
بانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة فساقط لانه لا يلزم من كونه حرفا بمعنى حرف ان يساويه في جميع احكامه
الا ترى ان الا التي هنا الحرف بمعناها لا تجر وهذا الحرف يجر انتهى ونقل الفارسي والاخفش سابعها
وهو كاف التشبيه فذهبا الى انها لا تتعلق بشيء كحروف الجر الزائدة وتبعهما ابن عصفور مستدلين
بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف نحو زيد في الدار وان كان
فعلا مناسبا للكاف نحو اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف قال ابن هشام والحق ان جميع الحروف الجارة
الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار وقال ابن الحاجب في شرح المفصل الكاف في قولك الذي

كريد لعوات اوصلت معنى استقر ارهذا البهم الحي بمط سبيل التشبيه **ويجب حذف المتعلق اذا كان**
احدهما اي الجار والمجرور والظرف **صفة** نحو او كصيب من السماء **او صلة** نحو وله من في السموات والارض
ومن عنده لا يستكبرون **او خبرا** نحو زيد في الدار او عندك ووما ظهر في الضرورة كقوله لك العز
مولاك العزوان يهن فانت لدى بحبوحة الهون كائن وفي شرح المفصل لابن يعيش الظرف الواقع
خبرا صرح ابن جني بجواز اظهار وعندي انه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره لانه قد صار
اصلا مرفوضا فاما ان ذكرته اولا فقلت زيد استقر عندك فلا يمنع منه مانع انتهى قال ابن هشام وهو
غريب **او حالا** نحو فخرج على قومه في زينته او رفع الاسم الظاهر نحو اعندك احد او افي الله شك او استعمل
مثلا كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست او حذف المتعلق او شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت
فيه او كان الجار حرف قسم غير الباء نحو والليل اذا يغشى وتالله لاكيدن اصنامكم فلو صرح بالفعل في نحو
ذلك وجبت الباء فهذه ثمانية مواضع يجب فيها حذف المتعلق في الخبر من نحو زيد عندك او عمرو في
الدار ثم اختلفوا فقال الاخفش انه يرتفع بالظرف والناصب للمبتدا او نحاة انه يرفع الخبر اذا كان عينيا نحو زيد
اخوك وينصب اذا كان غيره وان ذلك مذهب سيبويه والكوفيون الناصب امر معنوي وهو كونهما
مخالفين للمبتدا ولا معول على هذين المذهبين **الثاني** قال ابن هشام في المغني هل المتعلق الواجب
الحذف فعل او وصف لا خلاف في تعيين الفعل في باب القسم والصلة لان القسم والصلة لا يكونان الاجملتين وكذا يجب
في الصفة في نحو رجل في الدار فله درهم لان الفاء يجوز في نحو رجل يأتيني فله درهم ويمتنع في نحو رجل صالح
فله درهم وانما يقولون كل الرجل فله درهم واختلف في تعيين الحكم المتعلق فمن قدره فعلا من فعل في الخبر والصفة والحال
فمن قدر الفعل وهم الاكثرون فلانه الاصل في العمل ومن قدر الوصف فلان الاصل في الخبر والنعت والحال
الافراد ولان الفعل في ذلك لابد من تقديره بالوصف قال ولو كان تقليل المقدر اولى وليس بشيء لان الحذف
انا لم يحذف الضمير ونقله الى الظرف فالحذف فعل او وصف وكلاهما مفرد قال والحق عندي انه لا يترجح
تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى وبيان التقدير بحسب المعنى اما القسم فتقديره اقسم واما في الاول
فتقديره كالمنطوق به نحو يوم الجمعة صمت فيه واما في المثل فيقدر بحسب المعنى واما في البواقي نحو زيد في الدار
فيقدر كونا مطلقا وهو كائن او مستقر او مضارعهما ان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم اليوم او
في اليوم والجزاء غدا او في الغد ويقدر كان او استقر او وصفهما ان اريد المضي هذا هو الصواب وقد
اغفلوه مع قولهم في نحو ضربي زيدا قائما ان التقدير اذ كان قائما ان اريد المضي او اذا كان ان اريد الاستقبال
ولا فرق واذا جهلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح في الازمنة كلها وان كان حقيقة في الحال انتهى ملخصا
واعترضه الدماميني بانه كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الامور المجهولة
وهل هذا الا تهافت قال فان قلت فما ذا يصنع عند جهل المعنى قلت لا يقدم على تقدير شيء معين

بل يرد الامر ويقال ان اريد الماضي فقدر كذا وان اريد الحال فقدر كذا وان اريد الاستقبال فقدر كذا انتهى
ح عن العبد **الثالث** قال التفتازاني في حاشية الكشاف مما يجب التنبيه له انه اذا قيل في الظرف كان
او كائن فهو من الناقصة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا كان الظرف في موضع
الخبر فيقدر كان اخرى فيتسلسل التقدير **الرابع** الظرف والمراد به ما يشمل الجار والمجرور قسمان
مستقر بفتح القاف ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما او جب الحذف كامر واللغو ما كان متعلقه خاصا
سواء وجب حذفه كما في الاشتغال وغيره مما ذكر او جاز نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال اتى تصوم وسمي
الاول مستقرا والثاني لغوا انه لما كان المتعلق العام اذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستترا فيه الى الظرف
سمي ذلك الظرف مستقرا لاستقرار الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم حذفت الصلة اختصارا
لكثرة دوره بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك ولما كان الاخر لم ينتقل اليه شيء من متعلقه
سمي لغوا وكان الفخر قال البيد الدماميني في التحفة بعد ذكره ذلك وهو الذي سمعته من بعض اشياخنا
ولا يخفى انه او لى مما قيل انه انما سمي مستقرا لان عامله هو استقر ومقدر لا بد منه الا ان ما فيه الظرف المستقر
لا يلزم تقديره عاملا باستقر على الخصوص بل يجوز ان يقدر بحصل وثبت ونحو ذلك مما يدل على كون
عام فلم اشتق له الاسم من استقر دون غيره واما ثانيا فلان الظرف اللغو ايضا من قولنا صمت يوم الجمعة
يصدق عليه انه مستقر اي مقدر استقر في اليوم المذكور الصوم وان لم يكن متعلقه لفظ استقر واجاب الشيخ
بانه يكفي في تسميته مستقرا تعلقه بلفظ الاستقرار او ما هو بمعناه لا بمعنى انه لا بد من معنى الاستقرار
لهذه الصورة التي ذكرها ثم المناسبة التي ذكرها ليس بعض شيوخه لا تتاتى على ما ذهب اليه السيرافي
من ان الضمير حذف مع المتعلق وانما تتاتى على ما ذهب اليه السيرافي من ان الضمير حذف مع المتعلق
وانما تتاتى على ما ذهب اليه ابو علي ومن تبعه ان الضمير انتقل عن المتعلق الى الظرف **الخامس** قد يقوم
قرينة على ان المراد بالاستقرار العام امر خاص ولا يقدح ذلك في الحكم بان الظرف مستقر لا لغو فانك
نبه على الفرس فالاصل مستقر لكن المراد منه بحسب القرينة راكب فلهذا الحصول مستقر لا لغو نص
عليه التفتازاني في حاشية الكشاف حيث قال الزمخشري على بعض منبر كابا سم اسد الحرم فقال
هو يعني ان التقدير متلبسا باسم اسد ليكون المقدر من الافعال العامة لكن المعنى بحسب القرينة على
ان هذا يجعل الظرف مستقرا لا لغوا هذا كلامه قال الدماميني واذا قامت القرينة على ان المراد كون خاص
فلم لم يقدر ابتداء او يكون الظرف لغوا واي فائدة في تقدير العام ثم الحكم بان المراد منه الخاص الذي دلت
عليه القرينة وقد قال الشيخ بهاء الدين في [illegible] والنحويون انما يقدرون متعلق الظرف المستقر عاما
اذا لم توجد قرينة الخصوص **السادس** الاصل ان يقدر المتعلق المحذوف مقدما عليهما كسائر العوامل
مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا او ما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار زيد لان

المحذوف هو الخبر واصله ان يتأخر عن المبتدأ والثاني نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها بل لا بد
من تقدم المتعلق فعلا ان تقديره مؤخر في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ
قال ابن هشام في المغني وقال في موضع آخر يحتمل تقديره في نحو في الدار زيد مقدما ومعارضة اصل الخبر
وهو انه عامل في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول **واذا كان احدهما** اي الجار والمجرور والظرف
كذلك اي صفة او صلة او خبرا او حالا **او اعتمد على نفي** بحرف او فعل **او استفهام جاز ان يرفع الفاعل**
ظاهرا كان او مضمرا **نحو** مررت برجل في كمه او معه صقر **وجاء الذي في الدار** او عنده **ابوه** وزيد
في الدار او عندك ابوه وجاء زيد في كمه او معه صقر **وما** او ليس في الدار او **عندي احد وافي الله**
شك او عندك احد **تنبيهات الاول** في المرفوع بعد الجار والمجرور والظرف في المواضع المذكورة ثلاثة
مذاهب احدها ان الارجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف او الجار والمجرور ويجوز كونه فاعلا وكان وجهه
استضعاف عمل الظرف في الظاهر والثاني ان الارجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك ووجهه
ان الاصل عدم التقديم والتأخير والثالث انه يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام عن الاكثرين
مثل فاعل وجهه ما تقدم من ان الالتباس محذور والتعلق عندهم بفعل فهو كقولك قام زيد فتعين
ان يكون زيد في مثل ذلك فاعلا لا مبتدأ **الثاني** قال في المغني حيث اعرب فاعلا فهل عامله الفعل
او الظرف او الجار والمجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما فيه خلاف والمذهب المختار
الثاني لامتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع كقوله فان
يك جثماني بأرض سواكم فان فؤادي عندك الدهر اجمع فاكد الضمير المستتر في الظرف والضمير
لا يستتر الا في عامله ولا يصح ان يكون توكيدا للضمير محذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف
متنافيان ولا لاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال واختار ابن مالك
المذهب الاول مع اعترافه بان الضمير مستتر في الظرف وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن الا في
عامله انتهى وتقدم عن المصنف بناؤه على المذهب المختار كما ترى وهو مذهب المحققين كما قاله الرضي
وغيره **الثالث** اذا لم يعتمد الظرف والجار والمجرور على ما ذكر نحو في الدار او عندك زيد فالجمهور يوجبون
الابتداء والاخفش والكوفيون يجيزون الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط ويرده جواز
دخول ان ونحوها على مثل هذا التركيب فتنصب الاسم اذ يصح ان يقال ان في الدار زيدا ولولا ذلك
على انه مبتدأ في الاصل لا فاعل والا لم يدخل الناسخ قال بعضهم وللاخفش ان يجيب بان المانع من
العامل الاول مع اعتماده وهو انه قال ابن جني والجمهور ان تقول لم تجد عاملين لمعمول واحد البتة بل
يجوز ان نقول انها اشتغلت **الحديقة الخامسة في المفردات** وهي ثمانية وخمسون منها اسماء وظروف
تضمنت معنى الحرف ومنها افعال واسماء صرفا والقسم الثالث لم يستوف جميعها بل اقتصر منها على

الحديقة الخامسة في المفردات

ادوات

ادوات مهمة يكثر ذكرها ويشتد الحاجة اليها وجملة ما اورده اربع وعشرون كلمة احدها
الهمزة وهي اسم يحدث للالف المتحركة واسم الالف واسم الساكن لا ان الالف مشترك بينهما وبين
الالف كما قال بعض المحققين وفي كلام بعضهم ما يقتضي ان الالف مختص بالساكن والهمزة بالمتحرك
والحق ان الالف اسم للمتحرك والساكن لغة لكنه خص في عرف اهل هذا الفن بالساكن وخصت الهمزة
بالمتحرك فما وقع في كلام بعضهم من ان اطلاق الالف على المتحرك حقيقة مبني على اللغة وما وقع في كلام
آخرين من انه مجاز مبني على العرف وهو **حرف يرد** على وجهين احدهما ان يكون حرف نداء موضوعا
لنداء القريب كقول امرئ القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي
فان قلت ما المعين لحمل النداء هنا على نداء القريب قلت القرائن الموجودة قوله في هذه القصيدة
تجنب بها الدمع هذه المرأة بقولها ويقول وقد مال الغبيط بنا معا عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل فقلت
فقلت لها سيري وارخي زمامه ولا تبعديني من جناك المعلل الغبيط بالغين المعجمة والطاء المهملة
كرغيف رحل يشد عليه هودج المرأة والجنى بالجيم ما يجتنى اي يقتطف من الثمر شبه بها ما عن اللذة
التي ينالها من هذه المرأة على طريق الاستعارة والمعلل بالتشديد من التعليل جني الثمر مرة بعد اخرى
والمتوسط اي ويرد لنداء هذا لم يقل به احد وانما هو عندهم لنداء القريب فقط نعم نقل ابن
الخباز في شرحه على الدرة الالفية لابن معط عن شيخه ان الهمزة للمتوسط وان الذي للقريب
يا وان المصنف جمع بين القولين فجعلها للقريب والمتوسط معا قال ابن هشام وما نقله ابن الخباز خرق
لاجماعهم قالوا وذلك من وجهين دعواه ان الهمزة للمتوسط وانما هي عندهم لنداء القريب وان يا
كون القريب لم يوضع لنداءه غيرها وقال المصنف ايضا خرق للاجماع لكنه من وجه واحد قال الاستاذ محمد
والشيخ يحيى في اجماع النحاة مبني على ان اجماعهم في الامور اللغوية معتبر وهو من اتباعه وفيه
لبعض العلماء تردد وفي شرح مختصر ابن الحاجب الاصولي للشيخ بهاء الدين السبكي نقل بعض
العلماء الاجماع على اعتبار الاجماع في الامور اللغوية مثل كون الواو لمطلق الجمع وهذا لا اشكال
فيه اذا صدر من المجتهدين اما اجماع النحاة الذين عليهم المعول في علم العربية ولم يبلغوا رتبة الاجتهاد
فالقياس ان اجماعهم لا يعتبر وفيه نظر وقد ذكر ابن جني في الخصائص اعلم ان اجماع اهل البلدين
انما يكون حجة اذا لم يخالف المنصوص او المقيس على المنصوص والا فلا لانه لم يرد في كتاب ولا سنة
انهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص بذلك في كل الامة وانما هو علم منتزع من استقراء هذه
اللغة فكل من فرق له عن علة صحيحة كان خليل نفسه الا انا لا نسمح بمخالفة الجماعة التي طال
بحثها انتهى ملخصا وفي الاقتراح بعد نقل كلام ابن جني في الخصائص وفي الغرة اجماع النحاة على
الامور اللغوية معتبر خلافا لمن تردد فيه وخرقه ممنوع ومن ثم رد انتهى وذكر ابن هشام في شرح

الهمزة

خرق اجماع النحاة

التسهيل ان النداء بالهمزة قليل في كلام العرب قال ابن الصائغ في حواشي المغني قال في الهمع وما
ذكره مردود فقد وقفت لذلك على اكثر من ثلثمائة شاهد وافردتها بالتاليف والثاني ان تكون
للمضارعة بفتح الراء المهملة مصدر ضارعه اي شابهه نحو اقوم واقعد بهمزة المضارعة في الاصل
الف قلبت همزة لتعذر الابتداء بالساكن من حروف المضارعة اربعة يجمعها قولك انيت وقد مر ذكرها
في مبحث هذا الشرح والثالث ان تكون للتسوية وهي الداخلة على جملة واقعة في محل المصدر

همزة التسوية

وهذا احسن من قولهم الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها لان الجملة هنا ماولة بالمفرد
تاويلا مطردا فهي واقعة في محل المفرد نحو قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم اي سواء
عليهم الانذار وعدمه فان قلت تاويل الجملة بالمفرد هنا مشكل لانه لا سابك في اللفظ فيكون
الشذوذ على ما صرح به بعضهم مثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه برفع تسمع وعدم تقدير
السابك وهو الحروف المصدرية وادعاء الشذوذ هنا باطل لان هذا التركيب فصيح كثير الاستعمال
قلت سبك الجملة بالمفرد من غير حرف مصدري انما يكون شاذا اذا لم يطرد في باب اما اذا اطرد
في باب واستمر فيه فانه لا يكون شاذا مثل لا تاكل السمك وتشرب اللبن فانك اذا نصبت تشرب
نصبته بان مقدرة فيتصيد اسما معطوفا في الظاهر على فعل وهو ممتنع الا عند التاويل فاحتجنا
الى ان نتصيد من الفعل الاول مصدرا من غير سابك ولا يعد مثل هذا شاذا لاطراده في بابه
وكذا اضافة اسم الزمان وشبهه الى الجملة نحو جئتك حين جاء زيد [illegible] فاولت الجملة بالمصدر
من غير ان يكون هناك حرف مصدري وليس بشاذ لاطراده في بابه وهنا في باب التسوية اول
الجملة بالمفرد تاويلا مطردا بعد [illegible] فلم يعد شاذا قال الدماميني في التحفة وانهم كادوا ان الشذوذ
ينافي الفصاحة وكثرة الاستعمال وهو ممنوع تنبيهات الاول الخبر في سواء في الاية المذكورة
كونها خبرا عما قبلها او عما بعدها او مبتدا وما بعدها فاعل على الاول ومبتدا على الثاني وخبر على
الثالث قال في المغني وابطل ابن عمرون الاول بان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله والثاني بان
المبتدا المشتمل على الاستفهام واجب التقديم فيقال له وكذا الخبر فان اجاب بانه مثل زيد
اين هو منعناه وقلنا بل مثل كيف زيد لان [illegible] ان لم يقدر بالمفرد ولم يكن خبر العلم [illegible]
سواء وانما اشبهته بحواشيها ان الاستفهام هنا ليس على حقيقته فلا يجب التقديم فان اجاب بانه
كذلك في نحو علمت ان زيد قائم وقد اجمع عليه [illegible] الصدرية بدليل التعليق قلنا بل الاستفهام
مراد هنا اذ المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم ازيد قائم واما في الاية ونحوها فلا استفهام
البتة لا من قبل المتكلم ولا غيره الثاني ربما توهم ان الهمزة في التسوية هي الواقعة بعد كلمة
سواء بخصوصها فجيل ان التسوية ماخوذة من كلمة سواء وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع

بعد

بعد ما ابالي وما ادري وليت شعري ونحوهن نحو ما ابالي اقمت ام قعدت وما
ادري اقمت ام قعدت وليت شعري اسافر زيد ام اقام فان هذه الجمل كلها في محل المصدر وهو
الضابط الثالث فقضية كلام المصنف ان الهمزة موضوعة لمعنى التسوية فتكون مشتركا بينها وبين همزة
الاستفهام وقال ابن هشام في المغني قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي لثمانية معان وعد
منها التسوية وهذا يقتضي ان استعمالها في التسوية في غير ما وضعت له فتكون من قبيل المجاز وهو
الاولى والرابع ان تكون للاستفهام وحقيقته طلب المتكلم من مخاطبه ان يحصل في ذهنه

حقيقة الاستفهام

ما لم يكن حاصلا عنده مما سأله عنه قال بعضهم ينبغي ان يكون المطلوب ان يحصل ذلك في ذهن
اعم من ذهن المتكلم وغيره كان الاستغفار الذي هو طلب المغفرة وهو السؤال اعم من ان يكون
المطلوب له هو المتكلم او غيره ويكون الاستفهام لغيره ان يتكلم المجيب بالجواب فيسمعه من جهل
فيستفيد ورده ابن هشام بانه لو صح ذلك لم يطبق العلماء على ان ما ورد منه في كلامه سبحانه
مصروف الى معنى اخر غير الاستفهام ولو كان كما ذكر لم يستحل حمله على الظاهر ويكون المراد منه
ان يجيب بعض المخاطبين فيفهم الجواب من لم يكن عالما به انتهى واستحالة حمله على الظاهر محل
بحث فقد قال الشيخ بهاء الدين السبكي قولهم الاستفهام لا يكون منه تعالى على حقيقته ليس
على اطلاقه وانما يستحيل اذا كان مصروفا الى المتكلم بالكلام الاستفهامي واما اذا كان مصروفا
الى غيره ممن يطلب فهمه فلا يستحيل كما في قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني وامي فهو استفهام
حقيقي يطلب به اقرار عيسى عم في ذلك المشهد العظيم بانه لم يقل ليحصل لهم النصارى ذلك فيتقرر
عندهم كذبهم فيما ادعوه انتهى فتامل وقد يخرج الاستفهام الاخبار قبل الاخبار عما سبق او لا علم
بفهم حتى الفهم فاذا سال عنه ثانيا كان استفهاما ما حكاه ابن فارس في فقه اللغة والهمزة اصل
ادواته وما عداها نائب عنها قاله ابن مالك في المصباح فيطلب بها اي الهمزة التصور اي ادراك
غير النسبة والتصديق اي ادراك وقوع النسبة وهو التصديق الايجابي او لا وقوعها وهو
التصديق السلبي فطلب تصور المسند اليه نحو ازيد في الدار ام عمرو وادبس في الاناء ام عسل
فانك عالم بكون شخص في الدار وشيء في الاناء وانما تطلب تعيينه وطلب تصور المسند نحو افي
الدار زيد ام في السوق وافي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم بان زيدا محكوم عليه
بالكينونة في الدار او في السوق وان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق وانما المطلوب
تعيين ذلك هذا قول الجمهور وقال السيد الشريف القول بان الهمزة في مثل قولك ادبس في الاناء
ام عسل لطلب تصور المسند اليه او المسند او غيرهما مبني على الظاهر وفي سعادة التحقيق انها
لطلب التصديق ايضا فان السائل تصور الدبس والعسل بوجه وعهد الجواب لم يكن [illegible]

شيء اصلا بل يقتضي تصورهما على ما كان فان قيل التصديق حاصل قبل السؤال فكيف يطلب المجيب بان الكلام
هو التصديق بان احدهما لا بعينه ثابت والمطلوب بالسؤال هو التصديق بان احدهما بعينه ثابت وهذان
التصديقان مختلفان بلا اشتباه الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعيين المسند اليه في احدهما
وعدم تعيينه في الاخر وكان اصل التصديق حاصلا توهم الحكم بان التصديق حاصل وان المطلوب هو
تصور المسند اليه او المسند لا غير ومن ثم قيل انه يطلب التصديق نحو اقام زيد ام قعد فانك عالم
بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب فتطلب تعيينها ولعل القسم الثاني انما لم يمثل للتصديق نظرا الى ذلك
التحقيق فتامل ومن العجب ما وقع هنا لبعض المعاصرين من طلبة العجم من فهمه ان المثال الاول في كلام المصنف
للتصور والثاني للتصديق على طريق اللف والنشر المرتب وشرح كلامه بالفارسية على ذلك وهو وهم
فاحش فاحذره **تنبيه** المستفهم عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس
الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم انه هل وقع ام لا من
المخاطب ام لا لكن لا تعرف انه ضرب او اكرم وكالفاعل في أأنت ضربت اذا كان الشك في الضارب وكالمفعول
في ازيدا ضربت اذا كان الشك في المضروب وكذا قياس سائر المتعلقات قاله التفتازاني في مختصر التلخيص
في مختصر المطول **بخلاف هل لاختصاصها بطلب التصديق** فقط نحو هل قام زيد وهل زيد قائم وسيأتي
الكلام عليها ان شاء الله تعالى في بحث الادوات تخصيصه بطلب التصور نحو من جاءك وما صنعت وكم
مالك واين بيتك ومتى سفرك وكيف جئت الثانية **ان بالفتح والتخفيف** اي بفتح الهمزة وتخفيف النون ان
وهي على وجهين **اسمية وحرفية فالاسمية ضمير المخاطب كانت وانتم وانتما وانتن** اذ ما بعدها وهو
التاء **حرف خطاب اتفاقا** يفتح في المذكر ويكسر في المؤنث ويوصل بميم في جمع المذكر وبميم والف في المثنى
وبنون في جمع الاناث ويضم التاء في الثلاثة اجراء للميم مجرى الواو لقربها مخرجا وليس نقل الاتفاق على
ذلك بصحيح بل هو مذهب الجمهور ونقل الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير
المرفوع هو التاء المتصرفة كانت في ضربت متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها بان لتستقل لفظا كما هو مذهب
بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك ولعل انها وهو ان الكاف المتصرفة كانت متصلة فلما ارادوا استقلالها
لفظا بالضمير المنفصل فجعلوا اياها عمادا لها ان الارجح ما رجح هذا القول بعيد عن الصواب في الموضع ثم ان
بعض المحققين بان انا مركب من الف انا ونون نقوم وانت مركب من الف انا ونون نقوم وتاء تقوم وقال
ابو حيان والعجب من العلم كيف ينقل الفراء هذا واكثر كتب القوم ناطقة بالخلاف وقد سبقه على نقله صاحب
الوافي ايضا والمحقق الرضي الدماميني في شرحه بما ذكرناه ثم قال فان نقل اهل مراده اتفاق البصريين كما حمل
عليه صاحب العباب عبارة اللباب حيث قال فيه وكذا اللواحق بالاجماع اتفاقا الا ان اجماع البصريين
قلت هذا لا يدفع الاعتراض فان ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان انا وانت هي الاسم وهي التي

انت ولكنها كثرت بان نقله جماعة من الثقات عنه فلا اجماع من الكل ولا من البصريين **تنبيه** قضية
انفصال المضمر على ان الاسمية ضمير المخاطب انها لا تكون ضمير المتكلم فيكون احتمال ان في انا ان الضمير
هو المجموع وهو مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك بدليل اثبات الالف وصلا في لغة ومذهب البصريين
ان الضمير انما هو ان فتح وصلا ويوقف بالالف لبيان الحركة كهاء السكت ولذلك تعاقبها كقول
حاتم هذا فزدي انه ليست الالف من الضمير وقال الكوفيون الهاء في انه بدل من الالف وحكى قطرب
ان بعض العرب يقول ان فعلت بسكون النون وصلا ووقفا اي انا فعلت **والحرفية** على اربعة
اوجه احدها ان تكون **ناصبة للمضارع** وقد مر ذكرها في الحديقة الثالثة فيما يتعلق بالافعال
والثاني ان تكون **مخففة من ان المثقلة** اي المفتوحة الهمزة المشددة النون فتقع بعد فعل اليقين
او ما نزل منزلته من الظن بان يكون غالبا فانه كالعلم وابدا امن اول الامر بانها ليست التي
للمضارع لان اليقين وما نزل منزلته بالمخففة التي لا يليها التحقيق انسب نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم
قولا علم ان سيكون منكم مرضى وحسبوا ان لا تكون فتنة برفع تكون وقوله زعم الفرزدق ان سيقتل
مربعا ابشر بطول سلامة يا مربع وهي ثلاثية الوضع وفي اعمالها مذاهب احدها انها لا تعمل شيئا
لا في ظاهر ولا في مضمر بل تكون حرفا مصدريا مهملا كسائر الحروف المصدرية وعليه سيبويه والكوفيون
والثاني انها تعمل في المضمر وفي الظاهر كاصلها نحو علمت ان زيدا قائم وقد عمل عليها وعليه جماعة من
المغاربة الثالث انها تعمل جوازا في مضمر لا ظاهر وعليه الجمهور وقال ابن مالك فان قيل ما الذي دعا الى تقدير
اسم لها محذوف وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها وهلا قيل انها ملغاة ولم يتكلف الحذف فالجواب ان
سبب عملها الاختصاص بالاسم فما دام الاختصاص ينبغي ان يعتقد انها عاملة وكون العرب
الافعال بعدها الا بفصل انتهى وبما تقدم لا عمالها تعليل اخر ثم الجمهور على
لزوم ان يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير شان واختاره ابن الحاجب وابن هشام في القطر والاصح عدم
لزوم ذلك وهو مذهب سيبويه وجماعة واختاره ابن مالك حتى امكن عوده الى حاضر او غائب معلوم
كان اولى ولذا قدر سيبويه في ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا انك ولا يكون خبرها الا جملة الا اذا
مجردة صدرها المبتدأ والخبر نحو ان الحمد لله رب العالمين والخبر كقولك ان هذا الكل
وبفعل او مضارع بلا نحو وان لا اله الا هو او باداة شرط نحو ان اذا سمعتم ايات الله كقوله
ان خائبا فان كان فعلها جامدا او دعاء لم يحتج الى الفاصل
ليس للانسان الا ما سعى والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين
غالبا
اصحابهم

كقوله علموا ان يؤملون فجادوا بقبل ان يسالوا باعظم سؤل ونخرج عليه قراءة لمن اراد ان يتم الرضاعة بالرفع
معمولة ان تقرأن على اسماء ويحكيان منى السلام وان لا تخبرا احدا معي باعملت خ ظاهر كقوله ماوانك
في يوم الرخاء سالتني طلاقا ودعاك اجمل وانت كريم وهو مخصوص بالضرورة على الاصح الثالث ان تكون مفسرة
بمنزلة اي لكن تفارقها في انها لا تدخل على مفرد فلا يقال عرفته بين اي اسحق قال في الهمع وكانهم انفقوا عليها
ما كان لها من المحل وهو مع هذا غير مختص بالفعل بل تكون مفسرة للجملة الاسمية والفعلية نحو كتبت اليه
ان اثم ولد السلبان ما انت وهذا وشرطها التوسط بين جملتين اولهما بمعنى القول دون حروفه واخراجها
عليها او لفقد التحو قوله تعالى واوحينا اليه ان اصنع الفلك بعيد ان بحكم الجملة ولا شرطها الثوسط
بين جملتين غلط من جعل منها قوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين لان المتقدم عليها
غير جملة وانما هي المخففة من الثقيلة وباشتراط كون اولهما بمعنى القول رده ابو عبد الله الرازي على الزمخشري
حيث زعم ان التي في قوله تعالى واوحى ربك الى النحل ان اتخذي مفسرة قال لان قبله واوحى والوحي هنا الوحي
بانفاق وليس في الالهام معنى القول قال وانما هي مصدرية اي باتخاذ الجبال بيوتا انتهى وتعقبه ابن الصائغ
بان الهام الله تعالى العباد بمنزلة امره فلم يمتنع تفسيره بان انتهى وقال الشمني وفيه نظر اما اولا فلان
الالهام مفسر في الكشف للكلام بالقاء معنى في القلب بطريق الفيض نعم قال الخشري انه الخاطر الوارد
على الضمير لا القاء الملك والخاطر من قبيل الملك واما ثانيا فلان الالهام هنا لمن لا يفهم القول ولا الامر
وهو النحل انتهى ولذا لو كتبت اليه بان افعل بادخال حرف الجر كانت ان مصدرية لانها معمولة لحرف
الجر وجعلها ابو حيان زائدة وهو وهم منه فان حرف الجر لا يمكن كانت زائدة لا يدخل الا على الاسم ٥
تنبيهات الاول قال بعضهم اشتراطهم ان لا يكون في الجملة السابقة احرف القول فلا يقال قلت له
ان افعل وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول وفي البسيط
اختلف في تفسير صريح القول فاجاز بعضهم وحمل عليه قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا
الله ومنهم من يمتنع من الصريح وتجيز في المضمر كهذا كتبت اليه ان قم وذكر الزمخشري في قوله تعالى ما قلت
لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله انه يجوز ان تكون ان مفسرة للقول على تاويله بالامر اي ما امرتهم الا
بما امرتني به ان اعبدوا الله قال ابن هشام وهو حسن وعلى هذا فيقال في الضابط ان لا يكون فيها
حروف القول الا والقول مؤول بغيره انتهى وقد انتقد ابو حيان بعض غيره تخريج الاية على التفسير
بان ما بعد الا مستثنى بها فلا بد ان يكون له موضع من الاعراب وان التفسيرية لا موضع لها الثاني
اذا ولي ان الصالحة للتفسير مضارع مثبت نحو اوحيت اليه ان يفعل كان فيه الرفع على انها مفسرة
والنصب على انها مصدرية وان كان منفيا بلا نحو اشرت اليه ان لا يفعل كان فيه الوجهان لما ذكر والجزم ايضا على
النهي ويكون ان فيه مفسرة الثالث انكر الكوفيون ان المفسرة البتة وهي عندهم الناصبة للفعل قال

ابو حيان وليس ذلك بصحيح لانها غير مفتقرة الى ما قبلها ولا يصح ان تكون المصدرية الا بتاويل
بعيد انتهى قال ابن هشام ويقول الكوفيين عندي اوجه لانك اذا قلت كتبت اليه ان قم لم يكن قم نفس
كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد اي ذهب ولهذا لو جئت باي مكان ان لم تجد
الطبع غير قابل له انتهى واعترضه الدماميني بانه يلزم ان الجملة المحكية في المثال المذكور نفسير
لكتبت نفسه فابطله بتغايرهما وليس الامر كذلك وانما التفسير للمعمول كتبت وهو الشيء المكتوب
مقدر هو نفس ذلك الشيء قال الرضي ان لا تفسر الا مفعولا مقدرا للفظ الا على معنى القول كقوله
تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا
يا ابراهيم وكذا ان قولك كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيئا هو قم فان لم يظهر فالاولى ان يفسر المفعول
المقدر كتبت نفسه المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه انتهى
واجاب عنه الشمني بما يطول ذكره والرابع ان تكون زائدة وهي حرف ثنائي بسيط مركب من الهمزة والنون
فقط وذهب بعضهم الى انها هي المشددة خففت فصارت مؤكدة قال ابو حيان ولا تفيد عند بعض
التاكيد وزعم الزمخشري انه يجيء مع افادة التوكيد معنى اخر فقال في قوله تعالى ولما ان جاءت رسلنا
لوطا سيء بهم دخلت ان في هذه القصة ولم تدخل في قصة ابراهيم في قوله ولما جاءت رسلنا ابراهيم
بالبشرى قال والسبب ما نبه على تاكيد ان الاساءة كانت بعقب المجيء فهي مؤكدة للاتصال واللزوم
ولا كذلك في قصة ابراهيم اذ ليس الجواب فيها كالاول وقال الاستاذ ابو علي وجدت منبهة على السبب وان
الاساءة كانت لاجل المجيء لانها قد تكون للسببية في ذلك حيث ان تعطي في الاعطاء قال ابو حيان وهذا
الذي ذهب اليه لا يعرفه كبراء النحويين ووقع ان الزائدة غالبا بعد لما التوقيتية نحو ولما ان جاء البشير
القاه على وجهه وبين لو وفعل القسم مذكورا كان كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر
مظلم او متروكا كقوله اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق وزعم ابن عصفور في المقرب انها
في ذلك حرف جيء به لربط جملة القسم بجملة المقسم عليه الذي نص عليه سيبويه انها زائدة ونص في موضع
اخر من الكتاب على انها بمنزلة القسم الموطئة وقال ابو حيان الذي ذهب اليه في ان هذه غير هذه
المذاهب الثلاثة وهو انها المخففة من الثقيلة وهي التي وصلت بلو كقوله الم وان لو استقاموا والمخرج
ان اذا قيل اقسم ان لو كان كذا لكان كذا فمعناه اقسم انه لو كان كذا لكان كذا ويكون الفعل القسمي
قد وصل اليها على اسقاط حرف الجر اي على انه لو كان ونصه حينئذ ان المشددة تدل على انها المخففة
انتهى ويقع في غير الغالب في مواضع احدها بين الكاف ومجرورها وهو نادر كقوله كان ظبية تعطو الى
وارق السلم في رواية من جر ظبية الثاني بعد اذا ذكره ابن مالك في شرح العمدة وفي سائر كتبه وتبعه
ابن هشام في المغني والسيوطي في الهمع كقوله فامهله حتى اذا ان كانه معاطي يد في لجة الماء غامر الثالث

بمعنى نحو تمنيت ذلك حتى ان كان كذا جزم به ابو حيان في الارتشاف وقال انه مطرد ولم يذكره غيره الرابع
بعد كي نحو جئت لكي ان اكرمك وهو شاذ وقياسه الكوفيون تنبيه مع كون اللفظ زايدا ان اصل المعنى
لا يختل بحذفه كذا قيل قال بعضهم وهذا البيان يوجب كون نحو ان وكلام الابتداء زائدا او لغوا لم يكتف
بها الرجوع ولو مع انه يفيد المعنى الذي وضعه الواضع له فكانه لم يفد شيئا بخلاف ان واللام والفاظ التوكيد
اسما كانت او لا فانها باقية على ما وضعت له ويفهم من كلامه هذا ان المعنى الذي يفهم المحوقة الزايد
من عوارض الاستعمال الثالثة ان بالكسر والتخفيف اي بكسر الهمزة وتخفيف النون الساكنة ترد على ان
اربعة اوجه احدها ان تكون شرطية وتقدم الكلام عليها في حديث الافعال فلا حاجة لاعادته والثاني
ان تكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى ان الكافرون الا في غرور وعلى الجملة الفعلية
الماضوية نحو ان اردنا الا الحسنى والمضارعية نحو ان يعد الظالمون بعضهم بعضا الا غرورا
وذهب بعضهم الى انها اذا دخلت على الاسم فلا بد ان تكون بعدها الا كهذه الايات او لما المشددة
التي بمعناها كقراءة بعض السبعة ان كل نفس لما عليها حافظ بتشديد الميم اي ما كل نفس الا عليها
حافظ ورد بقوله تعالى ان عندكم من سلطان بهذا وقل ان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون وان ادري
لعله فتنة لكم ومتاع الى حين واعمالها عمل ليس لغة اهل العالية وحكي عنهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وسمع
الكسائي اعرابيا يقول ان قائما فانكرها عليه وظن انها ان المشددة وقعت على قائم قال فاستثبته
فاذا هو يريد ان انا قائما فترك الهمزة وادغم على حد لكنا هو الله ربي والاكثرون على اهمالها وقد
نقل الخلاف في ذلك قال ابن هشام ومما يتخرج على الاهمال ان قائم واصله ان انا قائم فحذفت همزة انا اعتباطا
وادغمت نون ان في نونها وحذفت الفها في الوصل والثالث ان تكون مخففة من ان المثقلة اي المكسورة
الهمزة المشددة النون فتدخل على الجملتين فان دخلت على الاسمية اعملت قليلا والا اختصاصها
بالاسماء نحو قوله تعالى وان كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة التخفيف اي في قراءة من خفف الميم
من عدا ابن عامر وعاصم وحمزة وحكى لنا الهاء في غير الضمير استصحابا للاصل خلافا للكوفيين نحو وان
كلا لما ليوفينهم في قراءة نافع وابن كثير بتخفيف ان ولما ولا يجوز ان قائم بالتخفيف الا في الضرورة وان دخلت
على الفعلية وجب اهمالها والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك
ودونه ان يكون مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ويقاس على النوعين اجماعا مثل ابن مالك
ان الثاني مما لا يقاس عليه قال ابو حيان ليس بصحيح ولا اعلم له سلفا في ذلك وندر كونه ماضيا غير ناسخ كقوله
شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد وانذر منه كونه مضارعا غير ناسخ كقول
بعضهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه ولا يقاس على النوعين اجماعا في الثالث وعلى الصحيح في الاول
خلافا للاخفش واذا اهملت لم يظهر العمل لزم الخبر اللام فارقا بينها وبين ان النافية ولذلك تسمى اللام الفارقة

كلام

كلام الابتداء او كلام اخرى اجتلبت للفرق خلاف قال ابو حيان وثمرة الخلاف تظهر عند دخول علمت واخواتها
فان كانت للفرق لم تعلق وان كانت لام الابتداء علقت ويجب الكسائي مع منع لا يصح للنفي كقوله انا ابن
اباة الضيم من ال مالك وان مالك كانت كرام المعادن لانه للمدح ولو كانت نافية كان هجوا او مع نفي الخبر
كقوله ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة وان هو لم يعدم خلاف المعاند ولكنا مع نفي خبر الناسخ الداخلة عليه
نحو ان كان ثم يلم بقوم منه قول المعتمد بن عباد اصلا بكم منا نحو الدار ان كان لم يسمح لكم حلم
وقد خفي اعراب هذا البيت على بعض الفضلاء من المعاصرين فتوهم ان ان فيه شرطية واستشكل معنا
وتخرج تقدم جواب الشرط حتى نبهته على ان ان هذه هي المخففة من الثقيلة لا شرطية الرابع ان تكون زائدة
واكثر ما تزاد بعد ما اذا دخلت على جملة فعلية كقوله ما ان اتيت بشيء انت تكرهه اذا فلا رفعت
سوطي الي يدي او اسمية كقوله فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا وفي هذه الحالة تكف عملها
الحجازية كما في البيت وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله يرجى المرء ما ان لا يراه وتعرض دون ادناه
الخطوب وبعد ما المصدرية كقوله ورج الفتى للخير ما ان رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد وبعد الا
الاستفتاحية كقوله الا ان سرى ليلي فبت كئيبا احاذر ان تنأى النوى بغضوبا وقبل مدة الانكار
من نحو ان زيد ... بضابط حسن وهو قوله ومتى اجتمعت ان وما الحرفيتين فالمتأخرة
منهما زائدة فان في نحو قوله ما ان اتيت بشيء هي الزائدة وما نافية وما في نحو قوله لعمر والمحاني وانما
... عنك هي الزائدة وان شرطية وبيان الكلام على ان الزائدة مستوفى في محله ان شاء الله تعالى
الرابعة ان بالفتح والتشديد اي بفتح الهمزة وتشديد النون وهي حرف تاكيد تنصب الاسم وترفع
الخبر كان واستشكل بعضهم افادتها للتوكيد بانك لو صرحت بالمصدر المنسبك منها لم يفد
توكيدا قال الدماميني ... وليس هذا الاشكال بشيء قال ابن هشام والاصح انها فرع عن ان المكسورة
ومن هنا صح للزمخشري ان يدعي ان انما بالفتح تفيد الحصر كانما وقد اجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحى الي
انما الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس انتهى قال الدماميني وفيه نظر
اذ لا يلزم من كونها فرعا عن ان في الحصر من حيث ان الفرع لا يلزم مساواته للاصل في جميع احكامه نعم الحق
لحصرها انما بالكسر عند القائل به قائم في انما بالفتح لما ان السبب في جعل انما بالفتح للحصر كونها المفروضة
فرعا عن المكسورة فوجب للزمخشري كما انتهى وكونها فرعا عن المكسورة هو مذهب سيبويه والفراء والمبرد
وابن السراج وعليه الجمهور وقيل انها اصل المكسورة وقيل هما اصلان انتهى الظاهر من صنيع المصنف
هنا وفيما تقدم وتؤول اي تنسبك او تفسر مع معموليها وهو الاسم والخبر لا ... انها موصول
حرفي ايضا بمصدر من لفظ خبرها ان كان الخبر مشتقا وبالكون ان كان الخبر جامدا فالاول
نحو بلغني انك منطلق التقدير بلغني انطلاقك ومنه بلغني انك في الدار التقدير استقرارك في الدار

لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقر او مستقر والثالث نحو بلغني ان هذا زيد فتقديره بلغني
كونه زيدا لان كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا
كائن زيدا ومعناهما واحد قال ابن هشام وغيره وتقدير الرضي بقولك بلغني زيديته فلان باطل لان بالنسب
اذ الحقت لجزء الاسم وبعدها التا افادت معنى المصدر نحو الفرسية والضاربية والمضروبية ثم هذا الثالث
اذا كان ما يؤول بمشتق فان كان منفيا اتيت بلفظ عدم بدل اداة النفي واضفته الى المصدر الذي يقدر
فتقول في نحو بلغني انك لم تنطلق بلغني عدم انطلاقك وفي نحو بلغني ان هذا ليس بزيد بلغني عدم كونه
زيدا او عدم زيديته وزعم السهيلي ان الذي يؤول بالمصدر انما هو ان الناصبة للفعل لانها ابدا مع
الفعل المتصرف وان المشددة انما تؤول بالحديث فاذا قلت بلغني ان زيدا قائم فالمعنى بلغني هذا الحديث
قال وهو قول سيبويه ويقويه ان خبرها قد يكون اسما محضا نحو علمت ان الليث الاسد وهذا لا يشعر
بالمصدر انتهى ورد بعضهم ان هذا يقدر بالكون فلا يخرج بذلك عن المصدرية وان تقدير بالاسدية
كما قال الرضي فيفيد معنى المصدر والخامس ان بالكسر والتشديد اي بكسر الهمزة وتشديد النون
فترد على وجهين احدهما ان تكون حرف تاكيد وافادتها التاكيد بدليل تلقي القسم بها تنصب الاسم
وترفع الخبر كما مر في الحديقة الثانية فيما يتعلق بالاسماء وتنصبهما اي تنصب هي الاسم والخبر لغة
لبعض العرب كقوله اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا وفي الحديث
ان قعر جهنم سبعين خريفا وهذه اللغة ليست مختصة بان عند من اثبتها بل جارية في جميع الحروف
المشبهة بالفعل وخصها الفراء بليت والجمهور على انكارها مطلقا وتأويل شواهدها كما مر في
وقد تنصب اي ان ضمير شان محذوف مقدر فتكون الجملة بعدها خبرها كقوله عليه وآله
الصلاة والسلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون فالاصل انه اي الشان والجملة خبره
وخرجه الكسائي على زيادة من في اسم ان والبصريون غير الاخفش يأبونه لان الكلام ايجاب والمجرور
معرفة على الاصح وهم يشترطون في الشقين تنكير المجرور وكونه بعد نفي او شبهه وصرح
جماعة بان حذف هذا الضمير ضعيف قال ابن الحاجب في شرح المفصل ولا يجوز حذفه في الكلام ان زيد
قائم لانه ضمير منصوب فلا يجوز ان يستتر وليس الموضع موضع حذف فيحذف وقد جاء في الشعر محذوفا
لا مستترا لان الحرف لا يستتر فيه وفرق بين المحذوف والمستتر انتهى وانما قال وليس الموضع موضع
حذف لما مر من انه لا دليل عليه ولعدم ما يقتضي الاختصار اذ المقصود من الكلام المصدر به التعظيم
والتفخيم فلو حذف فات المقصود منه وخالف الاكثر فاجاز ان يحذف في السعة من غير ضعف قال الرضي
وانما جاز حذف ضمير الشان من غير ضعف لمجيء تفسيره وهو الجملة ولانه ليس بعمدة الكلام بل
المراد به التفخيم فلفظه كالزائد وقال ابن مالك يجوز حذف الاسم المفهوم معناه نثرا او نظما سواء كان

ضمير

ضمير شان او غيره ووقوع ذلك في الشعر اكثر ومثال ما يكون المحذوف لا ضمير شان انتهى وقضية عبارة
المصنف ان المحذوف لا يكون الا ضمير شان وهو مذهب لبعضهم ثم حذفه ليس مختصا بان بل يجري في سائر اخواتها
كما تقدم والثاني ان تكون حرف جواب كنعم فتفتقد نفسها الخبر واعلموا المستخبر بعد الطالب
فتقول ان في جواب من قال قام زيد ومن قال الذهب عمرو ومن قال اكرم خالدا هذا مذهب سيبويه
والجمهور وهو الصحيح وانكره ابو عبيدة وقوعها في الكلام كذلك وحكى الاندلسي عنه انه قال الغوا ان بمعنى
نعم انه لم يثبت به الثابت الا انه في اللغة موضوع لذلك قال ابن مالك والشواهد العربية قاطعة
بثبوتها كقوله قالوا اخترت فقلت انه وحنقي ... وكقول ابن الزبير لمن قال
لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي نعم ولعن الله راكبها وجعل المبرد والاخفش من ذلك
قوله تعالى ان هذان لساحران في قراءة من قرأ بتشديد النون واثبات الالف في هذان وهم
من عدا ابن كثير وابا عمرو وحفصا وتبع المبرد والاخفش على ذلك جماعة ورد بامور احدها
ان مجيء ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت الثاني امتناع اللام اي لام الابتداء في خبر المبتدأ وقد
دخلت هنا لان قوله هذان مبتدأ وساحران خبره وانما امتنعت لام الابتداء في الخبر لان لها
الصدارة فوقوعها في الخبر المفرد مناف لذلك نحو وجها مبتدأه عن الصدر واجيب عن هذا بانها
زائدة وليست للابتداء او بانها داخلة على مبتدأ محذوف اي لهما ساحران او بانها دخلت بعد ان
هذه لشبهها بان المؤكدة لفظا كما قال ورج الفتى للخير ما ان رايته فزادت ان بعد ما المصدرية
لشبهها بان النافية قال ابن هشام ويضعف القول بان زيادة اللام في الخبر خاص
بالشعر والثاني ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين المتنافيين الثالث من الامور
ما قيل ان المذكور لا يقتضي ان يكون جوابا لنعم اذ لا يصح ان يكون جوابا لقول موسى عليه السلام
ويلكم لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب ولا ان يكون جوابا لقوله فتنازعوا امرهم بينهم وهذا
الرد حكاه بعضهم عن ابي علي الفارسي قال الدماميني هو حسن وتعقبه الشمني بانه لا حسن فيه
لانه على هذا الحمل جواب لاخبار بعضهم بعضا او لاستخبار بعضهم بعضا عند اسرارهم النجوى كما حكاه الله
تعالى لنا فليتامل فانه من المحاسن ويؤيده قول صاحب الكشاف والظاهر انهم تشاوروا في السر
وتجاذبوا اهداب القول ثم قالوا ان هذان لساحران فكانت نجواهم في تلفيق هذا الكلام وتزويره
خوفا من غلبتهما وتثبيط الناس عن اتباعهما انتهى وقد ذكرنا لتاويل هذه القراءة وجوها اخر في باب
اسماء الاشارة واستوفينا الكلام عليها هناك فليرجع اليه السادس اذ ظرفا للزمن
الماضي ولا تقع للاستقبال عند الجمهور وقال جماعة منهم ابن مالك انها تخرج عن المضي الى الاستقبال
فاستدلوا بقوله تعالى يومئذ تحدث اخبارها والجمهور يجعلون الاية ونحوها من باب تنزيل

في الصور اعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع قال ابن هشام وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى
فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم فان يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه
وقد عمل في اذ فيلزم ان يكون بمنزلة اذا قال الدماميني وفيه نظر اذ لا مانع من ان يقال هذا مما نال
به الجمهور الآية السابقة فيقال هذا من باب التجوز في الصور وحرف التنفيس ليس بمناف عن ذلك
وتلزم اذ الاضافة الى جملة اسمية او فعلية لانها لا تدل على سبيل الثاني يضاف لها على ابهامها
اذ لا تخلو عن الاضافة الى الجملة لفظا او تقديرا فتعوض التنوين عن الجملة المحذوفة كما مر **وقد**
تخرج عن الظرفية فتقع اسما **يضاف اليها اسم زمان** وهو نوعان غير صالح للاستغناء عنه
نحو ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا فالظرف هنا وهو بعد لا يصلح للاستغناء عنه نحو في العقد
ما يدل عليه لو ثبت مع انه مقصود وصالح للاستغناء عنه **هو حينئذ ويومئذ** تقول اكرمته
فاثنيت عليك حينئذ ويومئذ اليوم لكن هما صالحان للاستغناء عنهما الا يحسن ان تقول
فاثنيت عليك اذ اكرمتني والمعنى بحاله والاضافة في مثل هذا التركيب قال ابن مالك من اضافة
المؤكد الى التاكيد والظاهر انه من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك وذلك لان اذ مضافة الى
جملة محذوفة فاذا قلت جئتك يومئذ اكرمته حينئذ فالمعنى حين اذ جاء والثاني مخصص بالاضافة
الى المجيء والاكرام من ذلك نوع اعم منه فلا يكون مؤكدا له نعم يكون من قبيل الوصف الاعم به
كما بين الاعم بالاخص فالاضافة فيه بيانية اي اكرمته حينا هو حين مجيئه فتامله **تنبيه**
الجمهور على ان اذ لا تكون الا ظرفا او مضافا اليها كما هو قضية اقتصار المتن على ذلك وذهب
جماعة الى انها قد تكون مفعولا به وهي المذكورة بعد مفعول اذكر في اوائل القصص مثل واذكروا
اذ كنتم قليلا فكثركم وتقدير اذكر حيث لا يذكر نحو واذ قال ربك للملائكة واذ فرقنا بكم
البحر قالوا وتقع بدلا من المفعول نحو واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت فاذ بدل اشتمال من مريم
والجمهور يخرجون الاول على انه ظرف لمفعول محذوف نحو واذكروا نعمة الله اذ كنتم قليلا والثاني
على انه ظرف لمضاف لمفعول محذوف اي واذكر قصة مريم ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول
في واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء ووقع للزمخشري في قراءة بعضهم لمن من الله على المؤمنين
اذ بعث فيهم رسولا من انفسهم انه يجوز ان يكون التقدير منه اذ بعث فيجوز ان يكون اذ في محل رفع
كاذا في قولك اخطب ما يكون الامير قائما اي لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه قال ابن هشام
فمقتضى هذا الوجه ان اذ مبتدا ولا نعلم بذلك قائلا **وترد اذ للمفاجاة** نص عليه سيبويه وهي
الواقعة بعد **بينا وبينما** كقوله استقدر الله خيرا وارضين به فبينما العسر اذ دارت مياسير
وكقوله وكنت كلمحة الغضى بينا تطالعني اذ عن عند الاحاصر وانكر بعضهم وقوع اذ بعد

بينا خاصة وروي بينا وجملة المحلي هي من الاوهام في درة الغواص وليس كذلك قال ابن مالك ترك
اذ بعد بينا وبينما اقيس من ذكرها وكلاهما عربي قال الاصمعي وقوع اذ واذا في جواب بينا وبينما
غير فصيح قال الرضي وكان الاصمعي لا يستفصح الا تركهما في جوابهما لكثرة مجيء جوابهما بدونهما والكثرة
على ان الكثير غير فصيح بل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين علي عليه السلام وهو
من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقيلها في حياته اذ عقدها لآخر بعد وفاته انتهى قلت وهذه
الفقرة التي استشهد بها من خطبة الشقشقية عليه السلام وكثير من المعاندين ينكر هذه الخطبة
ويقول انها من كلام سيد الرضي جامع نهج البلاغة وليست من كلام علي عليه السلام بل قال
بعضهم ان جميع نهج البلاغة من صنع السيد الرضي ونسبه الى علي عم وانه ليس من كلامه وذكر ذلك ابن
خلكان في تاريخه وهذا لا يقوله الا عنيد جاهل او متجاهل فان كثيرا من خطب المذكورة في ذلك
الكتاب بل جميعها مذكورة في كتب السير ولكن المعاند يقول ما شاء واما هذه الخطبة الشقشقية
فقال ابن ابي الحديد في شرحه نقلا عن ابن الخشاب انه قال والله لقد وقفت على هذه الخطبة
في كتب صنفت قبل ان يخلق الرضي بمائتي سنة ولقد وجدتها مسطورة في كتب اعرفها واعرف
خطوط من هي من العلماء واهل الادب قبل ان يخلق النقيب ابو احمد والد الرضي ثم ذكر ابن ابي
الحديد عن نفسه انه وجدها في تصانيف جماعة ذكرهم كانوا قبل ان يخلق الرضي رحمه الله **تنبيه**
اصل بينا وبينما بين واصله ان يكون مصدرا بمعنى الفراق تقول بان يبين بينا اي فارق
وقد يأتي بمعنى حيث بينكما اي مكانا فرقا كما تقول جلست بين زيد وعمرو وتقول قعدت زمانا فرق
خروج زيد ودخول عمرو فعلت زمانا اي فرج بحيث يحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
فبين كما ترى يستعمل في الزمان والمكان وهو انه اذا كان لا بد له للاضافة الى المفرد فلما قصد اضافته
الى الجملة والاضافة اليها كلا اضافة لان الاضافة في المعنى ليست اليها بل الى المصدر الذي تضمنته
زادوا عليه ما الكافة لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء واشبعوا الفتحة فتولدت الف لتكون
دليل عدم اقتضائه المضاف اليه لانه كان قد يقف عليه والالف قد يؤتى به للوقف كما في انا
ويتعين حينئذ ان لا يكون الا للزمان لما تقرر من انه لا يضاف الى الجملة من المكان الا حيث
في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف لقيام القرينة عليه وهي
اضافة الازمنة الى الجملة دون الامكنة وغيرها فيقاد الفهم في كل ما يضاف اليهما الى الزمان فاذا قلت
بينا زيد قائم اقبل عمرو فالتقدير بين اوقات زيد قائم اي بين اوقات قيام زيد اقبل عمرو وهكذا
قرره الرضي وهو مذهب الفارسي وابن جني واختاره ابن الباذش والجمهور على ان الجملة بعد
بينا وبينما مضاف اليها نفسها لا بتقدير مضاف وانها في موضع جر وان ما غير كافة

عن الاضافة وكذا الفه في مذهب من ذهب الى انهما اي ما والالف كافتان والجملة بعدهما لا موضع لها من الاعراب
والاول هو التحقيق وليست بينا مخففة من بينما والالف للاشباع خلافا للزاعم ذلك **وهذه هي** بمعنى
اذ **حينئذ** اي حين اذ وقعت المفاجاة بعد بينما وبينا **ظرف** مكان او زمان **او حرف** يدل على
المفاجاة في غيره او مؤكد اي زائد فيه **خلاف** فاذا قلت بينا او بينما انا قائم اذ اقبل عمرو فعلى
القول بزيادة اذ يكون الفعل الواقع بعدها هو العامل في بينا او بينما كما يكون ذلك لو كانت اذ غير
موجودة وهو واضح وعلى القول بانها حرف مفاجاة او ظرف لا يمكن ان يعمل ما بعدها فيما قبلها
لكن اذا قلنا بانها حرف مفاجاة فالعامل في بينا او بينما فعل محذوف يفسره ما بعد اذ وهو اقبل
في المثال المذكور وعلى القول بالظرفية فقال ابن جني عاملها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة
اليه وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور وقال الشلوبين اذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها
الفعل ولا في بينا وبينما لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله وانما عاملهما محذوف يدل
عليه الكلام وان نجعلها منهما وقيل العامل ما يلي بين بناء على انها مكفوفة عن الاضافة اليه كما يعمل
تالي اسم الشرط فيه وقيل بين خبر لمبتدا محذوف والتقدير في المثال بين اوقات قيامي اقبال عمرو ثم
حذف المبتدا مدلولا عليه باقبل عمرو وقيل مبتدا خبره والمعنى حين انا قائم حين اقبل عمرو
تنبيه ترد اذ للتعليل كقوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون اي لن
ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لاجل ظلمكم في الدنيا وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة او ظرف والتعليل
مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ فانه اذا قيل ضربته اذ اساء واريد الوقت اقتضى ظاهر الحال ان الاساءة
سبب الضرب قولان الجمهور على الثاني السابعة **اذا وهي ظرف للزمن المستقبل** وفيها معنى الشرط
غالبا **تضاف الى شرطها** وهو الجملة التي بعدها لزوما **وتنصب بجوابها** عند الاكثرين وقيل
بشرطها واختاره جماعة من المحققين حملا لها على سائر ادوات الشرط ورد بان المضاف اليه لا يعمل
في المضاف واجيب بانها عنده حينئذ غير مضافة كما يقوله الجميع اذا جزمت كقوله واذا تصبك
خصاصة فتجمل قال الدماميني ويلزم عليه ان تكون اذا فيما ليس لها اختصاص وهي عند النحاة من
الظروف المختصة فان قلت قد قال ابن الحاجب ان تعيين الفعل في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده
وان لم يكن مضافا كما يحصل في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس قلت ورده الرضي بان انما يحصل
التخصيص في المثال بما ذكر بعده لكونه صفة له لا بمجرد ذكر الفعل بعده ولو كان بمجرد ذكر الفعل بعد
كلمة كافيا لتخصيصها لتخصصت متى في قولك متى قام زيد قعد عمرو فتخصص اتفاقا انتهى واما قول
الاكثرين فاورد عليه امور منها ان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة وعلى قولهم
تصير الجملتان واحدة لان الشرط لما كان معمولا لاداة لكونها مضافة اليه واذا معمولا للجواب لزم

دخول

دخول جملة الشرط في جملة الجواب واجيب بان الاصل ذلك ولكنهما لما تضمنتا معنى الشرط وجعل الاول
سببا للثاني ومنها انه يلزمهم في نحو اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا ان يعمل اكرمتك في ظرفين متضادين
وذلك باطل عقلا اذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمنين وقصدا اذ المراد وقوع الاكرام في الغد
لا في اليوم قال الرضي والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها او تقول المعنى اذا جئتني اليوم كان سببا
لاكرامك غدا كما قيل في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتك امس ان جيئتني اليوم يكون جزاء المجيء اليك امس
ومنها ان الجواب ورد مقرونا باذا الفجائية نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون وبالحرف
الناسخ نحو اذا جئتني فاني اكرمك وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله واجيب بانهم انما يقولون ان العامل
فيها جوابها اذا كان صالحا للعمل ولم يكن ثم مانع كاذا الفجائية وان ونحوهما فالعامل فيها حينئذ معنى يدل
عليه الجواب قال الرضي الاولى ان تفصل في ذلك فتقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من
متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى اجيئك وقت غروب الشمس فالعامل
فيها هو الفعل الذي في محل الجزاء وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الفعل الذي في محل الشرط لانه مخصص
للظرف **وتختص اذا بالجملة الفعلية** على الاصح سواء كان فعلها مضارعا نحو واذا تتلى عليهم اياتنا
او ماضيا نحو اذا جاءك المنافقون وزعم الفراء ان اذا اذا كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها الا الفعل
وقال ابن هشام ايلاؤها الماضي اكثر من المضارع وقد اجتمعا في قوله والنفس راغبة اذا رغبتها
واذا ترد الى قليل تقنع ولا تدخل على الجملة الاسمية واما نحو قوله تعالى **اذا السماء انشقت** مما استند
اليه الاخفش والكوفيون من جواز دخول اذا على الجملة الاسمية فاول **مثل** قوله تعالى **وان احد
من المشركين استجارك** فالسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل اذا انشقت السماء انشقت
كما ان احد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل وان استجارك احد لا ان السماء مبتدا والفعل بعده
خبره كما زعموا وفي هذا القياس نظر لان شرط المقيس عليه ان يكون متفقا عليه عند الخصمين وليس
هو هنا كذلك لان الاخفش والكوفيين لم يوافقوا على ان احد في الاية متعين ان يكون فاعلا بفعل
محذوف بل يجيزون فيه الابتدائية لان ان الشرطية لا تختص عندهم بالافعال كما قال الرضي والصفار عندهم
بين اذا وان في عدم الاختصاص بالجمل الفعلية قال في التصريح فتامل واما قول الشاعر اذا باهلي
تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع فعلى اضمار كان او باهلي مرتفع بها والجملة بعده خبر قال في المغني
اذا كان باهلي تحته حنظلية ويقال حنظلية فاعل باستقر محذوفا وباهلي فاعل بمحذوف يفسره العامل
في حنظلية ويضعفه ان فيه حذف المفسر ومفسره جميعا ويسهله ان الظرف يدل على المفسر فكانه لم يحذف
تنبيهات الاول الجمهور على ان اذا لا تخرج عن الظرفية كما هو قضية اقتصار المصنف وزعم قوم انها تخرج
عنها فقال الاخفش وتبعه ابن مالك انها تقع مجرورة بحتى في قوله تعالى حتى اذا جاؤها وقال ابن جني

فإذا وقعت الواقعة الآية فيمن نصب خافضة رافعة أن إذا الأولى مبتدأ وإذا الثانية خبر والمنصوبين
حالان والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رج الأرض وتبعه ابن مالك
على ذلك وقال ابن مالك إنها وقعت مفعولا به في قوله عليه السلام لعائشة إني لأعلم إذا كنت علي راضية وإذا كنت
علي غضبى والجمهور على أن حتى في تلك الأمثلة حرف ابتداء داخلة على الجملة بأسرها ولا عمل لها وأما إذا
وقعت الواقعة فإذا الثانية بدل من الأولى والأولى ظرف وجوابها محذوف لفهم المعنى أي انقسمتم أقساما
وكنتم أزواجا ثلاثة وأما الحديث فإذا ظرف لمحذوف هو مفعول أعلم أي شأنك معي ونحوه الثاني قد تخرج
إذا عن الاستقبال وذلك على وجهين أحدهما أن تجيء للحال وذلك بعد القسم نحو والليل إذا يغشى لأن
الليل مقارن للغشيان والثاني أن تجيء للماضي كما جاءت إذ للمستقبل عند بعضهم نحو ولا على الذين
إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد نزلت بعد الإتيان وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها إذ الرؤية بعد
والانفضاض ونحو قوله وندمان يزيد الكاس طيبا سقيت إذا تغورت النجوم ويجوز أن يكون سقيت
بمعنى أسقي وهو دليل الجواب إذا أي إذا غربت النجوم أسقيه الثالث تختص إذا بما يتيقن وجوده نحو إذا أتيك
إذا احمر البسر أو رجح نحو إذا دعوتني أجبتك فإنها تكون للمحقق والمشكوك فيه والمستحيل كقوله
تعالى قل إن كان للرحمن ولد ولا تدخل على متيقن ولا راجح ويرد بأنها تدخل على متيقن لكن مبهم الزمان
نحو أفإن مت فهم الخالدون ولكون إذا خاصة بالمتيقن والمظنون خالفت أدوات الشرط فلم تجزم إلا في
الضرورة كما وقد تخرج عن معنى الشرط نحو وإذا ما غضبوا هم يغفرون والذين إذا أصابهم البغي هم
ينتصرون فإذا في الآيتين ظرف لخبر المبتدأ بعدها ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابا لاقترنت بالفاء
وقول بعضهم إنه على إضمار الفاء مردود بأنها لا تحذف إلا ضرورة أو نادر من الكلام وقول الفراء الضمير
توكيد لا مبتدأ وأن ما بعده الجواب تعسف وقول آخر إن جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة تكلف من غير
ضرورة ومن ذلك إذا التي بعد القسم نحو والليل إذا يغشى والنجم إذا هوى إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها
جوابا في المعنى كما في قولك أجيبك إذا جئتني فيكون التقدير إذا يغشى الليل وإذا هوى النجم أقسمت وهذا ممتنع
لأن القسم الإنشائي لا يقبل التعليق لأن الإنشاء ثابت والثابت لا يقبل التعليق لأن الإنشاء ثابت
والثابت لا يقبل التعليق الرابع قد تستعمل إذا للاستمرار في الأحوال الماضية والحاضرة
والمستقبلة كما يستعمل الفعل المضارع لذلك ومنه وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا وإذا لقوا الذين
آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم أي هذا شأنهم أبدا وكذا قوله كثير و ترد إذا
للمفاجأة تختص بالجملة الاسمية على الأصح كما مر للفرق اللفظي بينها وبين الشرطية المناسبة للفعل
ولا تحتاج لجواب لعدم تضمنها الشرط ولا تقع في صدر الكلام لأن الغرض من الإتيان بها الدلالة على أن
ما بعدها حصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة فلا بد لحصول هذا الغرض من تقدم شيء عليها

ومعناها

ومعناها الحال لا الاستقبال نحو خرجت فإذا الأسد بالباب ومنه فإذا هي حية تسعى إذا لهم مكر في آياتنا
واختلف فيها كأختها بمعنى أنه في كونها حرفا أو ظرفا وهل هي ظرف زمان أو مكان فذهب الأخفش
والكوفيون إلى أنها حرف واختاره ابن مالك قال ابن هشام ويرجحه قولهم خرجت فإذا إن زيدا بالباب
بكسر إن لأن إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها انتهى ويرد بأن العامل هنا مختص فيما بعدها لأن إن لا يعمل
ما بعدها فيما قبلها ولا عامل سواه فلا تكون ظرفا معمولة فلا تكون اسما لأن الاسم يستلزم المعمولية
وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم وليس فيها معنى الحديث فتكون فعلا فتعين أن تكون
حرفا وذهب الزجاج والرياشي إلى أنها ظرف زمان ونسب للمبرد وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره
وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور والشلوبين بناء على ما ثبت لها وزعم الزمخشري أن عاملها
فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة وقال الأشعري في قوله تعالى ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم
تخرجون فاجأتم الخروج في ذلك الوقت قال ابن هشام ولا يعرف هذا لغيره وإنما ناصبها عندهم
الخبر المذكور في نحو خرجت فإذا زيد جالس أو المقدر نحو خرجت فإذا الأسد أي حاضر وإذا لم يقع الخبر معها
في التنزيل إلا منصوبا بها وذهب المبرد والفارسي وأبو الفتح إلى أنها ظرف مكان ونسب إلى سيبويه وظاهره
فائدة الخلاف إذا قلت خرجت فإذا الأسد فعلى الأول لا يصح كونها خبرا لأن الحرف لا يخبر به ولا عنه وكذا
على الثاني لأن الزمان لا يخبر به عن الجثة إلا أن يقدر مضاف أي فإذا حضور الأسد ويصح على الثالث
أي فبالحضرة الأسد فإن قلت فإذا القائم صح نصبها عند غير الأخفش والكوفيين وإن قلت خرجت فإذا
زيد جالس أو جالسا فالرفع على الخبرية وإذا نصب به والنصب على الحالية والخبر إذا إن قلنا إنها مكان
وإلا فهو محذوف فإن قلت الجالس أو القائم امتنع النصب لامتناع كون الحال معرفة وهذا هو الوجه
الذي أنكره سيبويه على الكسائي لما سأله في المجلس الذي جمعهما بين يدي خالد بن يحيى البرمكي في مناظرتهما
المشهورة بالزنبورية وهي قوله كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي أو فإذا هو إياها
وكان من خبر ذلك أن سيبويه لما قدم على البرامكة احتفل له يحيى وعزم على الجمع بينه وبين الكسائي
فجعل لذلك يوما فحضر سيبويه وحضر الفراء وخلف وغيرهما من جماعة الكسائي وكان القوم كل [illegible]
من تقدم إليه خلف عن المسألة فأجاب فيها فقال له أخطأت ثم سأله ثانية وثالثة وهو يقول له كلما
أجاب أخطأت فقال سيبويه هذا سوء أدب فأقبل إليه الفراء فقال له إن في هذا الرجل حدة وعجلة ولكن ما تقول فيمن قال
أنا أحلف بهذا [illegible] فيما يقول لهم [illegible] أن يجيء إليه الفراء إن في هذا الرجل حدة وعجلة ولكن ما تقول في كذا وسأله مسألة أخرى
فأجاب فقال أعد النظر فقال لا أكلمك حتى يحضر صاحبك فحضر الكسائي فقال له سيبويه ما تقول في هذه المسألة وذكرها
ورجح شيخهما الكسائي عن مناظرته فكانت الغلبة لها مثل غلبة على ما دونها إلا أن يغلب خصمه عندها

المناظرة الزنبورية
بين سيبويه والكسائي

من ان يغلب شيخها فقال سيبويه لست اكلمكما او يحضر صاحبكما يعني الكسائي فحضر الكسائي فقال له الكسائي او اسالك فقال له سيبويه سل انت فسال له عن هذا المثال الذي يروي فقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز النصب فسال له عن امثال ذلك نحو خرجت فاذا عبد الله القائم والقائم فقال كل ذلك بالرفع ولا يجوز النصب فقال له الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصب فقال يحيى قد اختلفتما وانتما رئيسا بلديكما فمن يحكم بينكما فقال له الكسائي هذه العرب ببابك قد سمع منهم اهل البلدين فيحضرون ويسالون فقال يحيى وجعفر انصفت فاحضروا فوافقوا الكسائي فاستكان سيبويه واقبل الكسائي على يحيى فقال اصلح الله الامير انه قد وفد اليك من بلده مومّلا فان رايت ان لا ترده خائبا فامر له بعشرة الاف درهم فخرج الى فارس وتوفي بها وكانت سبب علته التي مات بها فقال ان العرب ارشوا على ذلك او انهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد فقال انهم انما قالوا القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب علما منهم ان سيبويه قال يحيى لهم ان ينطقوا بذلك فان السنتهم لا تطوع به وهذه حكاية عجيبة وقد نظم خبرها الاديب ابو الحسن حازم بن محمد بن حازم الانصاري في قصيدة طنانة وهو من افراد ادباء المغرب امتدح بها المنصور صاحب افريقية ابا عبد الله محمد بن الامير ابي زكريا يحيى بن عبد الواحد وضمنها مسائل من علم النحو والعدد اتى فيها على جميع ابوابه والموجود منها نحو مائتين وخمسين بيتا ولقد اجاد فيها انظم حكاية هذه الواقعة واول القصيدة

الحمد لله معلي قدر من علما وجاعل العقل في سبل الهدى علما
ثم الصلاة على الهادي بسنته محمد خير مبعوث به اعتصما
ثم الدعاء لامير المؤمنين ابي عبد الاله الذي فاق الحيا كرما
خليفة خلفت انوار غرته شمس الضحى وندا تخلف الديما
سالت غوا اسد للعتفي نعما صالت غوا اسد بالمعتدي نقما

ومنها

رمى العداة بسهم من عزائمه كانه كوكب للعفريت قد رجما
امام خطب لهم حتى اذا اطرقت نعاه من غيره وعدلهم يكن نعما

ومنها

يا ايها الملك المنصور ملككم شبيه زمان به من بعد ما هرما
ندواى من مضى اولى مكارمكم لم يذكروا بالندى عمدا ولا هرما
ان الليالي والايام مذ خلقت بالسعد ملككم التحقي العبيد او اما
بذلت نفقه من بيت تمدح امدحه مثلا في عجيب الامما
تكلفت بالدهر عنها عز غايته من جود كفك ناسو كل من كلما

ومنها

اما علي اثر حمد الله ثم على اثر الصلاة على من بلغ الحكما
وما لاذ ذاك من وصل الدعا من نشر الثناء على من اسبغ النعما
فاسمع لنظم بديع قد هديت لكن له مقادة سلك اجزل القسما
حديقة تبهج الاحداق بهجتها من نحوها ما اسم للنحو قد نسما
فاسمع الى القول في طرق الكلام وما علم اللسان به قد حد اورسما
النحو علم باحكام الكلام وما من التغاير يعرو اللفظ والكلما
والكلام كالتي حقيقته فان تحده فاسمعه منتظما
ان الكلام هو القول الذي حصلت به الافادة للسامع والتاما

ومنها من باب المتعدي لاثنين

فباب اعطى كسا انه وضه سقا كانفل لسفال الله صوب سما
وضه ارى وانبي مثل قولهم اراك ربك نعيم العيش والنعما

ومن المتعدي الى ثلاثة

وفاس بالعين النقل ابن سعدة في باب ظن وفيها خالف القدما

من باب كان واخواتها

نقول ما زلت معتضا الاوجاب منك السجايا التي تحجو به الكرما

من باب الاستثناء

والقول في باب الاستثناء شاع وقد تخالف فيه جلة الزعما
وقد يليه توهم فيه لا سيما من عد يليه في الاستثناء ولا سيما

من نواصب الفعل

واصحو لكيلا وكيلا ثم لكي وليس تمنع من نصب لها وهما

من باب ان الجحاب وهو مفصور ناصا

والعرب قد تخفف الاخبار بعد اذا اذا عنت فجاة الامر الذي دهما
وربما نصبوا بالحال بعد اذا وربما رفعوا من بعدها ربما
فان توالي ضمير ان اكتسى بهما وجه الحقيقة من اشكاله غمما
لذاك اعيت على الافهام مسالة اهدت الى سيبويه الحتف والغمما
قد كانت العقرب العوجاء احسبها قدما اشد من الزنبور وقع حما

وفي الجواب عليها اهل اذا هو هي | او هل اذا هو اياها ان انتصما
وخطاه ابن زياد وابن حمزة في | ما قال فيها ابا بشر وقد ظلما
وغاظ عمرا علي في حكومته | يا ليته لم يكن في امره حكما
كغيظ عمرو عليا في حكومته | يا ليته لم يكن في امره حكما
وفجع ابن زياد كل منتخب | من اهله اذ غدا منه يفيض دما
كفجعة ابن زياد كل منتحب | من اذ غدا منه يفيض دما
فظل بالكرب مكظوما وقد كربت | بالنفس انفاسه ان تبلغ الكظما
قضت عليه بغير الحق طائفة | حتى قضى هدرا ما بينهم هدما
من كل اجور حكما من سدوم قضى | عمرو بن عثمان مما قد قضى سدما
حسادة في العلا عمت فكلهم | تلقيه منتقد اللفظ مهتضما
فالنهي قد فاتهم معارفها | ولا المعارف قد اصل النهى فهما
فاصبحت بعده الانفاس كامنة | في كل صدر كان قد كظا او كظما
واصبحت بعده الانفاس باكية | لولا التنفس في الدنيا لما اكظما
والعيش في العلم اشجى محنة علمت | وابرح الناس شجوا عالم هضما

قوله وبعد بالنصب البيت في بعض نسخ بالنصب على الحال بعد ان يكون ما بعد اذا على الخبرية وقوله وعاد في اخر البيت بالتخفيف لتكميل الرجا في اول بالتشديد في بعض النسخ ويعاد بعض لمن بعدها عياد والمعنى انهم ثم يتصبون ما بعد اذا ثم لا وهو يعود ثم كثيرا يكن ربما الاولى للتقليل والثانية للتكثير والثالثة للتكثير وعما في اخر البيت الثالث من ابيات هذه المسئلة بفتح العين المهملة كناية عن الاشكال والخفاء وعما في اخر البيت الرابع بضمها جمع عمي وابن زياد هو الفراء اسمه يحيى وابن حمزة هو الكسائي واسمه علي وابو بشر سيبويه واسمه عمرو وهو المخاطب الضمير الاثنين ان يعني الفاعل علي والمفعول ان يعني الفعل وعمرو وعلي اللذان سيبويه والكسائي والاخرين عمرو بن العاص وامير المؤمنين علي وحكم الاول الاسم والثاني فعل او بالعكس ومفعولا وطاف زياد الاول والد الفراء والثاني زياد بن ابيه وابنه المشار اليه ان وحالته لعنة المرحلة قتل الحسين عليه السلام واضم كقصب عناد ومعنى والوصف منه اضم كفرح تنبيهات
الاول ما اجاب به سيبويه سؤال الكسائي وهو فاذا هو هي هو الحق وهو وجه الكلام مثل فاذا هي بيضاء فاذا هي حية واما فاذا هو اياها ان ثبتت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل وسيبويه واصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وان تكلم به بعض العرب وحكى الرضي ان الكسائي قال لا يجوز الا اياها وكذلك حكاه الاندلسي في شرح المفصل والصواب ما حكيناه اولا من انه اجاز الوجهين

فان الكسائي لم ينكر الرفع لكان لسيبويه سبيل من تخطئته في الحال بما وقع في القرآن من الرفع وهو شائع فيه ولم ينقل ذلك فدل على ان الكسائي اجاز الرفع والنصب معا ونقل ذكر في توجيه النصب امور احدها ان اذا ظرفية بمعنى وجد ويكون ان ينصب المفعول وهو مع ذلك ظرف يخبر به عن الاسم بعده قال ابو بكر بن طرخان وهو خطاء لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة وانما تعمل في الظروف والاحوال ولانها تحتاج على هذا الى فاعل والى مفعول اخر الثاني ان الاصل فاذا هو يساوي اياها فحذف الفعل لكلالة الكلام عليه ومثل هذا الحذف ضربته لضربه السيد الشريف على الضربة كانتا السيد الشريف وهو مثل السيد الشريف فينصبون السيد الشريف باضمار كان بنحو فاذا اعملت النصب في اياها على هذا التخريج قال محمد بن بري ولا يخفى عليك بطلانه وبعده عن المقيس عليه الثالث ان ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع قاله ابن مالك قال ابن هشام ويشهد له قراءة الحسن البصري اياك يعبد بالبناء للمفعول من تحت مبنيا للمفعول ولكنه لا يتاتى فيما اجازه من قولهم فاذا عبد الله القائم بالنصب فينبغي ان يوجه هذا على انه نعت مقطوع او حال على زيادة اللام وليس ذلك مما ينقاس ومن يجوز تعريف الحال او يتاولها على انها تعتبرت وانها نعت عبد الله بناء على ان الظرف يعمل ولو لم يعتمد فقط الخطاء لانه ان يجعل نصب الاسم بعدها لا يجوز الحال بلفظ المعرفة قليل وهو قابل للتاويل الرابع انه على اسقاط الخافض والاصل فاذا هو كهي اي فان الزنبور كالعقرب في اللدغة بمعنى وان ادخل الكاف على الضمير وهو جعل ذلك بالضرورة فحذفت الكاف التشبيه وانتصب الضمير على نزع الخافض وليس يتجه لما مر في باب الخامس انه مفعول به والاصل فاذا هو يساويها او يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير وهذا الوجه لابن مالك ايضا ونظيره قراءة علي عصبة لبني اكلة الذئب ونحن عصبة بالنصب اي نوجد او نرى عصبة السادس انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل كما تقول ما زيد الا شرب الابل اي الا يشرب شرب الابل ثم حذف المضاف من لسعتها واقيم المضاف اليه مقامه فانفصل لنيابته عن المنصوب والفصل الفصل ما يصل به فقد الشلوبين في حواشي المفصل عن الاعلم قال هو اشبه ما وجه به النصب السابع ان اياها كناية عن الحال والتقدير فاذا هو لسعته كاسعتها فكني عن الحال بقوله اياها وانتصاب اياها على الحال لكونها كناية عن الحال وان كانت كناية عن النكرة صارت في حكم النكرة كما صارت الهاء في نحو ربه رجلا نكرة في المعنى لكونها كناية عن نكرة قال بعض المحققين وضعفه ظاهر الثامن انه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف والاصل فاذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة كما قالوا قضية ولا ابا حسن لها على اضمار مثل قال ابن الحاجب في اماليه قال ابن هشام وهو وجه غريب اعني انتصاب الضمير على الحال وهو مبني على اجازة الخليل له صوت صوت الحمار بالرفع صفة لصوت بتقدير مثل واما سيبويه فقال هذا قبيح ضعيف ومن قال بالحال ابن مالك

اذا كان المضاف الى معرفة كلمة مثل جاز ان يخلفها المعرفة فى التنكير تقول ما رايت ذهبا بالخفض صفة
للنكرة وهذا زيد منصرفا بالنصب على الحال الثانى يلزم ان لا تقع جملة الفاء داخلة عليها واختلفوا فيها
فقال المانع جماعة هى زائدة للتاكيد لان اذا الفجائية فيها معنى الاتباع ولهذا وقعت فى جواب الشرط
موقع الفاء وقال مبرمان هى عاطفة جملة اذا وما دخلت عليها على الجملة قبلها واختاره الشلوبين وابن ابى الربيع
بوقوع ثم موقعها فى قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنتشرون وقال الزجاج هى للسببية المحضة كفاء الجواب الثالثة
ام ترد على وجهين احدهما ان تكون للعطف منقسمة الى قسمين متصلة ومنقطعة فالمتصلة هى
المرتبطة بما بعدها بما قبلها بحيث لا يستغنى باحدهما عن الاخر لانهما مفردان تحقيقا او تقديرا نسبة
الحكم عند المتكلم اليهما معا او الى احدهما من غير تعيين ولذلك سميت متصلة قال الدماميني وعلى
هذا فالاتصال بين السابق واللاحق فاطلق عليها انها متصلة باعتبار متعاطفيها المتصلين بينهما
بذلك انما هو لامر خارج عنها وبعضهم يقول سميت متصلة لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا فى افادة
الاستفهام بمثابة كلمة واحدة الا ترى انهما جميعا بمعنى اى ويكون اعتبار هذا المعنى فى تسميتها اولى
من الوجه الاول لان الاتصال على هذا الوجه راجع اليها نفسها لا الى امر خارج عنها لكن هذا انما يتاتى
فى المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الوجه الاول لشموله النوعين وتسمى ايضا معادلة
لمعادلتها الهمزة فى افادة التسوية فيما اذا وقعت بعد همزة التسوية والاستفهام فيما اذا وقعت بعد
همزة الاستفهام وتقع بعد همزة التسوية ويقدر معناها نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر
لهم وبعد همزة الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو والى الدار زيد ام فى السوق والدار وقوعها بعدها على سبيل
التناوب لا معا كما هو ظاهر والفرق بين الواقعة بعد همزة التسوية والواقعة بعد همزة الاستفهام
من اربعة وجوه الاول والثانى ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على
الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وليست تلك كذلك لان الاستفهام
معها على حقيقته ويطلب به تعيين احد الشيئين بحكم معلوم الثبوت فاذا قيل ازيد عندك
ام عمرو قيل فى الجواب زيد او قيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين ولا تصديق ولا تكذيب مع وجود
الاستفهام لانه انشاء والثالث والرابع ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكون
الجملتان معها الا فى تاويل المفردين وتكونان فعليتين كما مر واسميتين كقوله ولست ابالى بعد فقدى
مالكا اموتى ناء ام هو الان واقع ومختلفتين نحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون والاخرى
تقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها كما مر وبين جملتين فى معنى المفردين وتكونان فعليتين
كقوله وقمت للطيف مرتاعا فارقنى فقلت اهى سرت ام عادنى حلم وذلك على الارجح فى هى من انها فاعل
بمحذوف يفسره سرت والتقدير اهى سارية ام عادنى حلم اى اى هذين هى واسميتين كقوله لعمرك

ام المتصلة

ما ادري

ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر الاصل اشعيث بالهمزة فى اوله والتنوين
فى اخره فحذفهما للضرورة والمعنى ما ادرى اى النسبين هو الصحيح ومختلفتين نحو اانتم تخلقونه ام نحن
الخالقون وذلك على الارجح فى انتم من كونه فاعلا لانه مثل ابشر يهدوننا تنبيهات الاول صرح ابن
الحاجب وجماعة منهم ابن هشام بانه يجب فى المتصلة ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما
ويلى الهمزة المعادل الاخر ليفهم السامع من اول الامر الشيء المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت
عن تعيين المبتدا ازيد قائم ام عمرو ولك ان تقول ازيد ام عمرو قائم والاول هو الاكثر وتقول
اذا استفهمت عن تعيين الخبر اقائم زيد ام قاعد وان شئت اقائم ام قاعد زيد وفى كتاب سيبويه
ما يفسر هذا باب ام اذا كان الكلام بها بمنزلة ايهما وايهم وذلك قولك ازيد عندك ام عمرو وازيدا لقيت ام
بشرا ثم قال واعلم انك اذا اردت هذا المعنى فتقديم الاسم احسن لانك لا تسال عن اللقاء
وانما تسال عن احد الاسمين فى هذه الحال فبدات بالاسم لانك تقصد قصد ان يبين لك اى
الاسمين وجعلت الاسم الاخر عديلا للاول فصار الذى لا تسال عنه بينهما ولو قلت القيت
زيدا ام عمرا لكان جائزا حسنا هذا كلامه وهو نص فى ان التقديم فى مثله اولى لا واجب قال
ونص على ذلك ابن عصفور فى المقرب فقال والاحسن توسط الذى لا يسال عنه ويجوز تقديمه
وتاخيره وذكر ذلك الرضى ايضا فقال اذا ولى المتصلة مفرد فالاولى ان يلى الهمزة قبلها
مثل ما يليها سواء كان ام مع الهمزة بتاويل اى والمفردان بعدهما بتاويل المضاف اليه اى نحو ا
زيد عندك ام عمرو ومعنى ايهما عندك وافى السوق زيد ام فى الدار اى فى اى الموضعين هو ويجوز
المخالفة بين ما وليها نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام فى الدار وافيت زيدا ام عمرا
جاز حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن الثانى قال الرضى يجوز ان ياتى بعد سواء
وبعد ما ابالى مجردا عن الهمزة نحو سواء على قمت او قعدت ومنع ذلك الفارسى قال لانه يكون المعنى
سواء على احدهما ولا يجوز ذلك بمعنى او لا احد الشيئين او الاشياء والتسوية تقتضى شيئين
او الاشياء والتسوية تقتضى شيئين فصاعدا فانا تقتضيه الواو عطفا لما تقتضيه التسوية ونبه
على ذلك ابن هشام فى المغنى فقال لا يجوز العطف باو بعد همزة التسوية فيما سواء وقد اولع الفقهاء
وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذا او كذا والصواب الاتيان بام قال فى الصحاح تقول سواء على
اقمت او قعدت وهو سهو ففى الكامل للهذلى ان ابن محيصن قرا من طريق الزعفرانى اوانذرتهم ام لم تنذرهم
وهو من الشذوذ بمكان انتهى قال الرضى ورد على الفارسى رحمه الله بان معنى احد الشيئين
او الاشياء فيكون معنى سواء على ايهما فعلت اى الذى فعلت تجرد
اى عن معنى الاستفهام وهذا الذى ظاهر الفساد وانما الزم ذلك فى او فقط لا ام لانه جعل سواء

قوله الفقهاء سواء كان
كذا او كذا

خبرا مقدما واما بعدها مبتدأ والمعنى ان يكون سواء خبر مبتدأ محذوف تقديره الامران سواء عليهم ثم بين الامرين بقوله أقمت ام قعدت والمعنى ان قمت وان قعدت والجملة الاسمية المقدرة دالة على جزاء الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سواء على انه يصح في قولنا ان معنى ام احد الشيئين او الاشياء مساهلة اذ هي موضوعة لعطف احد الشيئين او الاشياء والمراد من حيث هو احدهما او احدها وليس معناها نفس احد الشيئين او الاشياء والمراد من حيث هو احدهما او احدها وليس معناها نفس احد الشيئين او الاشياء وفي البديع قال سيبويه اذا كان بعد سواء همزة الاستفهام فلا بد من ام اسمين كانا او فعلين تقول سواء علي ازيد في الدار ام عمرو وسواء علي اقمت ام قعدت واذا كان بعدها فعلان بغير الف الاستفهام عطف الثاني باو تقول سواء علي قمت او قعدت فتقديره ان قمت او قعدت فهما على سواء فعلى هذا سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء والجملة دالة على جواب الشرط المقدر انتهى قال الدماميني وبذلك يتبين تخطئة الفقهاء وكان ابن هشام توهم ان الهمزة لا تقع بعد كلمة سواء في اول جملتها واليس كذلك انتهى ولا خلاف في جواز العطف باو بعد الهمزة الاستفهام فيما سوى يكون الجواب عن الاستفهام بنعم او بلا فعلى هذا اذا قيل اريد عندك او عمرو فالمعنى احدهما عندك ام لا والجواب بالتعيين صحيح لانه جواب وزيادة وفي الحسن او الحسين افضل ام ابن الحنفية فيعطف الاول باو والثاني بام ويجاب عندنا بقولك احدهما وعند الكسائي ابن الحنفية ويجوز ان يجيب بقولك الحسن او بقولك الحسين لانه لم يسأل عن الافضل من الحسن وابن الحنفية ولا من الحسين وابن الحنفية وانما جعل واحدا منهما لا بعينه قرينا لابن الحنفية وكانه قال احدهما افضل ام ابن الحنفية الثالث قد تحذف ام والمعطوف بها كقوله تعالى الربها القلب لخير لا ادرها سميع فالدري اعمت طلابها اي ام غي قال ابن هشام بل لا انقول لاحاجة الى تقدير معادل في البيت لصحة قوله هل طلابها رشد على استيناف ان يحذف معادل ومتى يحذف المعطوف عليه بام كقوله تعالى ام من هو قانت اناء الليل التقدير اكافر خير ام من هو قانت اناء الليل واجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها فقال في قوله تعالى افلا تبصرون ام ان الوقف هنا وان التقدير ام تبصرون ثم يبتدأ انا خير وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه وانما المعطوف جملة انا خير وانما قيل لهم التقدير هنا ام لانا نحذف انما وقع بعد كلام لم يقع بعد العاطف والمعطوف يحذف الجمل بعدها كثير ابو ثقوم هي في اللفظ معطوفة بالجمل فكان الجملة هنا مذكورة لوجود ما يغني عنها ام المنقطعة هي التي لم يشترط ما بعدها بما قبلها بل كان كل منهما مستقلا بفائدته لا يحتاج الثاني للمثال تقدير الجزء اين وكذلك سميت منقطعة ويقال لها منفصلة وهي ثلاثة اقسام مسبوقة بالخبر المحض نحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه ومسبوقة بالهمزة لغير الاستفهام نحو الهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها اذ الهمزة في ذلك للانكار فهي بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور ومعنى ام المنقطعة الاضراب كبل نحو قوله تعالى ام هل تستوي

انظر كلام علامهم الحسن او الحسين ام ابن الحنفية

ام المنقطعة

الظلمات والنور اي بل هل ولا يفارقها هذا المعنى عند الجمهور والاكثر ان تقتضي مع ذلك استفهاما طلبيا كقولهم انها لابل ام شاء التقدير بل اهي شاء ومعناه انك رايت اشباحا من بعد فظننت انها ابل على سبيل الجزم ثم حصل شك في ذلك فظننت انها شاء فقصد الاضراب والاستيناف سؤالا عن الشاء او استفهاما انكاريا نحو ام له البنات ولكم البنون اي بل اله البنات اذ لو قدرت بل للاضراب المحض لزم المحال وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى عن ذلك علوا كبيرا ولا تقتضيه البتة فتكون للاضراب المحض كما نقل ابن الشجري عن جميع البصريين ان ام ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك قال والذي يظهر قولهم اذ المعنى في نحو ام جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام ولانه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو ام هل تستوي الظلمات والنور وماذا كنتم تعملون ام من هذا الذي هو جند لكم ووقع للدماميني انه اجاب عن الثاني اخذا من كلام السعد التفتازاني في حاشية الكشاف بان ام الداخلة على الاستفهام ليست متصلة ولا منقطعة ورده بعض الائمة فقال انه لا سلف له في ذلك وان النحاة مطبقون على ان ام لا تخرج عن القسمين البتة تنبيهات الاول مقتضى كلام المصنف ان بل المنقطعة عاطفة ايضا وهو قول ابن جني وبه جزم ابن هشام في المغني والجمهور على انها حرف ابتداء وتقدم بيانه الثاني قد ترد ام محتملة للاتصال والانقطاع فمن ذلك قوله تعالى اتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده ام تقولون على الله ما لا تعلمون قال الزمخشري يجوز في ام ان تكون بمعنى اي الامرين كائن على سبيل التقرير بحصول العلم باحدهما ويجوز ان تكون منقطعة الثالث ذكر ابو زيد ان ام تقع زائدة وخرج عليه قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير قال التقدير افلا تبصرون انا خير قال ابن هشام والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤية يا ليت شعري ولا منجى من الهرم ام هل على العيش بعد الشيب من ندم و الثاني ان تكون حرف تعريف كال وهي لغة حمير بكسر الحاء المهملة وسكون الميم وفتح الياء المثناة من تحت وبعدها راء مهملة ابو قبيلة من اليمن وهو حمير بن سبا بن يشجب بن يعرب واسم سبا عبد شمس وسبا لقبه وهو يجمع قبائل اليمن عامة والظاهر ان المراد هنا الجميع على سبيل التغليب ونقلت هذه اللغة عن طي ايضا وهو ابو قبيلة من اليمن وهو طي بن اود بن زيد بن كهلان بن سبا بن حمير ووقع لبعض الادباء عزو هذه اللغة لتميم وهو تصحيف فاحذره قال الزمخشري لما كانت اللام مدغمة في اربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كانه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة جعل اهل اليمن ومن داناهم بدلها ميما لان الميم لا تدغم الا في الميم وانشدوا على هذه اللغة ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي ورائي بامسهم وامسلمة وفي الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر كذا رواه النمر بن تولب وقال بعضهم ان هذه اللغة مختصة بالاسماء التي لا تدغم لام التعريف في اولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس ولباس قال ابن هشام وحكى لنا بعض طلبة اليمن انه سمع في بلادهم من يقول خذ الرمح واركب امفرس ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم الا ترى الى البيت السابق والى الحديث

[illegible] في دار السلطنة ١٢٠٥ [illegible]

وخلت على النوعين انتهى ثلث وانت في اليمن اربعة عشر ثم انك لم تر من يفرق بين الاسماء التي يدغم في اولها لام
التعريف وبين غيرها بكلام يعتد اللام بها في جميع الاسماء فيقول الرجل كما يقول الغلام تنبيهات الاول
قال الاندلسي وابن يعيش الرواية في البيت بالسهم بقيت به السين وادغام اللام فيها وتسمية الميم الساكنة
بعد الواو فعلى هذا في الفتح الغريب ولو الثاني قال الازهري العصبان لا تثبت الالف في الكتابة لانها لم يعتد
كالالف واللام ويعتد عندي في الفتح اثبتها وفيه مخالفة الخط الظاهر كلامهم الثالث ذكر ابن الحاجب في الشافية
ان هذه اللغة ضعيفة وتعقبه بعض الائمة فقال قد تكلم بها سيد الفصحاء فالحكم عليها بالضعف
لا يليق تعليه التاسعة اما بالفتح والتشديد اي بفتح الهمزة وتشديد الميم وقد تبدل ميمها الاولى ياء
استثقالا للتضعيف كقول عمر بن ابي ربيعة رات رجلا ايما اذا الشمس عارضت فيضحى واما بالعشي
فيخصر وهي حرف تفصيل غالبا لا اسم على ما يتوهم من تفسيرها بمهما يكن من شيء وكونها للتفصيل
يدل عليه استقراء مواردها وعطف مثلها عليها قال تعالى فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم
واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر وقد يترك
تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الاخر او بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم الاخر فالاول
نحو يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به
فسيدخلهم في رحمة منه وفضل اي فتسمية المعنى واما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا والثاني نحو هو الذي
انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون
ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تاويله اي وتقسيم المعنى واما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه
الى ربهم بدليل قوله والراسخون في العلم يقولون امنا به كل من عند ربنا اي كل من المتشابه والمحكم من
عند الله والايمان بهما واجب فكانه قيل واما الراسخون في العلم فيقولون وفيها اي في مفهوم اما معنى
الشرط للزوم الفاء بعدها كما مر ولا جائز ان تكون الفاء للعطف لدخولها على الخبر ولا يعطف الخبر على مبتدئه
ولا انها زائدة اذ لا يصح الاستغناء عنها فتعين انها فاء الجزاء وقال ابو حيان هذه الفاء جاءت في اللفظ خارجة
عن قياسها لانها لا تجيء رابطة بين جملتين ولا عاطفة مفرد على مثله ولا للتعليل فيكون اما في معنى الشرط ليس
بجيد لان معنى قولهم كما قالوا مهما يكن من شيء وجواب مهما يكن من شيء لا يلزم منه الفاء اذا كان صالحا لاداة الشرط
والفاء لا تقع بعد اما سواء كان ما دخلت عليه صالحا لها ام لم يكن الا ترى انه يقال مهما يكن من شيء لم ابال
به وهو ممتنع في اما وتحسين تلك الفاء انها على الاصل لزم الفاء ولا تحذف الفاء الا في الضرورة كقوله
فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب ويجوز حذفها في سعة الكلام اذا كان هناك قول
محذوف كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغناء
عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا هذا قول الجمهور وقال ابن هشام

ومزعم

وزعم بعض المتأخرين ان فاجلدوا لا تختلف في غير الضرورة فاصله ان الجواب في الاية فذوقوا العذاب
والاصل فيقال لهم فذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وان ما بينهما اعتراض وكذا قال في فاما
واما الذين كفروا افلم تكن اياتي الاية قال الاصل فيقال لهم الم تكن اياتي ثم حذف القول وتاخرت الفاء عن الهمزة
تنبيه لم يذكر المص معنى التوكيد كما فعل من ذكره وقد اثبته جماعة من المتأخرين واحسن من فسره الزمخشري
فانه قال فائدة اما في الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة
ذاهب وانه بصدد الذهاب وعزم قلت اما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيره
مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط
انتهى اما كونه في معنى الشرط فظاهر واما وجه التوكيد فانه بمنزلة التعليق بوجود شيء ما لان معنى مهما يكن
من شيء ان يقع هذا او ذاك اي ما لا يحصى وعادات الدنيا بانه لا بد من وقوع شيء فيها فيكون المعنى ان وقع
شيء ثابت البتة وعلى كل حال قال الرضي ليس مراد سيبويه من تفسيرها بمهما انها بمعناها وكيف واما
حرف ومهما اسم بل قصده الى المعنى البحت واما معنى ان اصل اما زيد فقائم اما يكن من شيء فزيد قائم
اي ان يقع شيء في الدنيا يقع قيام زيد انتهى والذي هو حذف فعل الفاء الذي هو الشرط مجربه على طريقه
ولصدقه وهو يكون او نحوه كما ان متعلق الظرف اذا وقع خبرا نحو زيد عندك يقدر بناء على ان المقصود
بالحكم الاسم الواقع بعدها لا الفعل وعوض بينها اي بين اما والفاء اللذين بعدها عن فعلها
المحذوف جزء مما في حيزها اي حيز اما كراهة دخول حرف الشرط على فاء الجواب جزء على انه
لا يعوض اكثر من واحد ولا يتفاحش الاستكراه بواحد وفيه اي في الجزء المذكور اقوال ثلاثة احدها انه جزء
من جزائها الواقع بعد الفاء وهو اما مبتدا نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما وقع بعد الفاء سواء كان
ما بعدها ما يمنع التقديم مع قطع النظر عن الفاء نحو اما زيدا فاني ضارب ام لم يكن نحو اما يوم الجمعة
فزيد منطلق وذلك لان لاما مناسبة في تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه وهذا القول عزاه بعضهم لسيبويه
وليس بقوله وانما هو قول المبرد وابن درستويه والفراء واختاره ابن الحاجب وابن مالك قال الزجاج
وقد رجع المبرد عن هذا القول الى قول سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه قال الزجاج ورجوعه مكتوب
عندي بخطه قال فلذلك هذا القول لا تشمله عبارة المص لان ما وقع عوضا بين اما والفاء على هذا
القول جزء مما في حيز الجزاء لا مما في حيز اما نفسها الثاني انه معمول
الفعل المحذوف مطلقا اي سواء كان ما بعد الفاء مما يمنع التقديم او لم يكن اذ العامل المحذوف المقدر
في محله ولا عمل لما بعد الفاء فيما قبلها لكونه مما يمنع التقديم او لا فاذا قلت اما زيد فمنطلق فالتقدير
مهما ذكرت زيدا فهو منطلق ويرده انه لو كان كذلك لجاز النصب في الاول بتقدير مهما تذكر زيدا فالناقة
والرفع في الثاني بتقدير مهما يذكر بالبناء للمجهول والجزاء فانا لم نسمع من قول بعضهم اما العبيد

نحو عبيد واما قريشا فانا افضلها بالنصب في الموضعين فقال سيبويه هي لغة خبيثة قليلة قال ومع ذلك
فلا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا كان غير معين لم يكون في موضع الحال كما في جاء الجما الغفير واما اذا
اريد بالعبيد عبيد بعينه فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا اباك
وما وقع لابن هشام في المغني من قوله وفي ذلك دليل على انه لا يلزم ان يقدر مهما يكن من شيء بل يقدر غيره
مما يليق بالمحل اذ التقدير هنا مهما ذكرت فليس بشيء لان هذا المسموع الذي اسند اليه لغة خبيثة بنص
سيبويه فكيف يبنى عليه جواز التراكيب العربية هذا مع انها محتملة للتخريج على خلاف ذلك الادعاء واستشكل
الرضي مذهب سيبويه في نصبه على الحال وقال بل هو مفعول به لما بعد الفاء لان معنى زيد عبيد اي لا اتكلم
وكذلك كان معنى الكسائي اما قريشا فانا افضلها اي اغلبهم في الفضل الصواب الثالث انه ان لم يكن ما بعد
الفاء مانع التقديم نحو خبره ما في حكم جزء الكلمة نحو اما يوم الجمعة فانا مسافر وان كان نحو اما اليوم فاني جالس
فهو معمول الفعل المحذوف لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وهذا قول سيبويه والمازني والجمهور
معه بان الفاء للجزاء وهو مانع من عمل ما بعدها فيما قبلها اما الباب كله من هذا القبيل اذ لا معنى للتفصيل
ولا يخفى انهم لا يجا الفعل في ان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها لكنهم اجازوه مع الفاء هنا دون غيرها
من المواضع لما قاله سيبويه ان اما جاز تقديم معمول ما بعد الفاء فيما قبل وما لا فلا لا ترى انك لو حذفت
اما والفاء من قولك اما اليوم فاني ذاهب لم يجز لان تقدم لكان جائزا لاختلاف خبر ان فيما قبلها ومثال
ان لو حذفت اما والفاء فقلت زيدا اضرب لم يجز لانه لا يجوز تقديم معمول خبر ان عليها ولذلك لا يجوز
اما زيدا فاني ضارب ... قال ابن الحاجب والصحيح من هذه الاقوال الثلاثة هو
الاول وهو ان الواقع بعد اما والفاء جزء من الجملة الواقعة بعد اما قدم عليها لغرض العوضية وذلك
لان وضعها للتفصيل الانواع وما ذكر بعدها احد الانواع المتعددة وذكره باعتبار ما يتعلق به من الجملة
الواقعة بعد الفاء والغرض من التقديم الدلالة على انه هو النوع الذي قصد تفصيل جنسه وكان قياسا ان يقع
مرفوعا على الابتداء لان الغرض الحكم عليه بحسب ما بعد الفاء لكنهم خالفوا الابتداء ايذانا من اول الامر
بان تفصيله باعتبار الصفة التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولا به او ظرفا او مصدرا
وغير ذلك الا ترى انك تفرق بين يوم الجمعة من قولك اما يوم الجمعة فضربت فيه وقولك ضربت في يوم الجمعة
وان كان في الموضعين مضروبا فيه الا انه ذكر في الاول ليدل على انه حكم عليه ولما كان الحكم بوقوع الضرب
فيه على ان الضرب واقع فيه وفي الثاني ذكر ليدل على انه الذي وقع الضرب فيه من اول الامر ولما كان كذلك
قصدا ان يكون الواقع بعدها من اول الامر على حسب ما هو عليه في جملته ولزم ان يكون على معناه ولولا
الذي كان له ويبطل القول بكونه معمول الفعل المحذوف مطلقا او بشرط ان لا يكون هناك مانع ويتبين
ما قبل ان لا ما خاصة في تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه مع ما ساعده التنبيه على ان الواقع بعدها هو المقصود

بالتفصيل

بالتفصيل والتخصيص من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفاء **تنبيه** قد يقع بعد اما جملة شرطية بعدها
جواب مقرون بالفاء كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان واختلف في هذا الجواب اي
الاداتين هو قال ابو حيان والصحيح انه جواب اما وان اداة الشرط جوابها محذوف لدلالة جواب اما عليه ولذلك
لزم ان يكون فعل الشرط بعدها ماضيا لكيلا يلزم حذف الا عند حذف الجواب كانه قيل مهما يكن من شيء
فروح ان كان من المقربين فالفاء جواب الشرط الذي يقدر وجواب ان محذوف وهذا مذهب سيبويه قال
الرضي والدليل على انه ليس جوابا ان جعل جوابا لما ان جئتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جئتني فاكرمك
انتهى وزعم الاخفش ان الجواب المذكور لاما وان معا قال لان الاصل عنده مهما يكن من شيء فان كان من المقربين
فروح ثم انيبت اما مناب مهما والفعل الذي بعدها فصار اما ان كان من المقربين فروح ثم قدمت ان
والفعل الذي بعدها على الفاء فصار اما ان كان من المقربين فالتقت الفاآن فاستغني باحديهما عن الاخرى
فصار فروح قال ابو حيان وهذه كلها اقوال عجيبة ومع ذلك فيه ابطال لقول ابطله ابو علي الظاهر كلام الاخفش
بانا لا نجد الفاء كافية جوابا لشيئين وقال لكلامه بانها لما كانت لاحدهما والغنى عن الثاني صارت كانها
جواب شرطين قال واضطرب فيه ابو علي ثم قال لا يفصل بين اما والفاء الا بمفرد والجواب المذكور لان
وجواب اما محذوف وهذا الصحيح لانه لا يجتمع طالبا جواب لكان الجواب للاداة حاوية فالمعقول سيبويه قال
الجملة لا تستقل صلة بين اما والفاء قال وهذا هو الصحيح فانت في المسألة ثلاثة مذاهب مذهب
سيبويه ومذهب الاخفش ومذهب ابي علي في احد قوليه **ومن تفاريق** اما **التفصيل** كما في الجزء الثاني
فتكون للاستيناف وهذا هو الغالب الذي ثم من قولك انها حرف تفصيل غالبا **كاما الواقعة في اوائل**
الكتب والخطب وهي الفصول بها بين ما قبلها وما بعدها معطوفا عن الاضافة غالبا نحو اما بعد فكذا
واختلف في اول من قالها فقيل داود وعليه نبينا واله وعليه السلام وقيل يعرب بن قحطان وقيل
سحبان بن وائل وقيل قس بن ساعدة وهو المشهور وهو القائل وقد تعلم الحي اليمانون انني اذا قلت
اما بعد فاني خطيبها قال الرضي وقد التزم بعضهم ان يعم التفصيل في اما وجعل السكوت على قولك اما زيد
فقائم يرفع دعوى لزوم التفصيل وغيره فلا حاجة لتسهيل كان ابن هشام والظاهر ان اما في قولك اما زيد فقائم لاجمال
الاولى وقع موقعه تخصيص نسبتها او اصلها الى ذلك بقي على هذا التفصيل اي واما غيره فليس كذلك
وهذا مقتضى اطلاق المص يعني ابن مالك وغيره انها للتفصيل بل الذي هو غير لازم الكلام اليه ذهب الحق
ما ذهب اليه المص وعليه جماعة من المحققين انها للتفصيل غالبا وقد تفارقه اذ لا معنى لتفصيل كما في
مع اما الواقعة في اوائل الكتب **تنبيه** قد يحذف اما لكثرة في الاستعمال نحو قوله تعالى وربك فكبر
وثيابك فطهر والرجز فاهجر وهذا قليل نحو وبذلك فليفرحوا اما ما يطرد في ذلك اذا كان ما بعد الفاء
او نهيا وما قبلها منصوبا به او مفسرا به فلا يقال زيد فضربت ولا زيد فضربته بتقدير اما وان قولك

ثم بعد جعلها الفاء اتبعه وانما جاز تقديرها بالقبيل المذكور لان الامر لالتزام الفعل الفاعل والنهي لالتزام
ترك الفعل الفاعل فناسبا التزام الفعل بذكر المفعول فذلك بان تقدر اما قبل المنصوب وتدخل
فاتها على الامر والنهي فان ما قبل اما لا يعمل فيما بعدها قاله الرضي العاشر **اما بالكسر والتشديد**
اي بكسر الهمزة وتشديد الميم وتفتح همزتها لغة تميم وقيس واسد وانشد قطرب ساجد يقضي علي [illegible]
فاما عليها واما لها بالفتح وقد تبدل ميمها الاولى ياء مع كسر الهمزة كقوله يا ليتما امنا شالت نعامتها
ايما الى جنة ايما الى نار ومع فتحها كقول الاخر تلحقها ايما شمال عرية وايما صبا جنح العشي هبوب
رواه الفراء بالياء وفتح الهمزة وهي مركبة عند سيبويه من ان وما وقد تحذف ما كقوله وقد كذبتك
نفسك فاكذبنها فان جزعا وان اجمال صبر اي فاما جزعا واما اجمال صبر وقيل هي بسيطة واختاره
ابو حيان لان الاصل البساطة لا التركيب ولا دليل في البيت لجواز كون ان فيه شرطية والجواب محذوف
والتقدير وان كنت ذا جزع فلا جزع وان كنت ذا اجمال صبر فاجمله وهي **حرف عطف على القول المشهور**
والمراد اما الثانية في نحو قولك جاءني اما زيد واما عمرو وانكر يونس والفارسي وابن كيسان كونها
عاطفة ووافقهم ابن مالك لملازمتها الواو العاطفة غالبا ولا يدخل عاطف على عاطف قال ولان
وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة لا زيد ولا عمرو
فيها ولا هذه غير عاطفة باجماع فلتكن اما كذلك بل الفصل لابن الحاجب انه مجمع قولنا
واما هي العاطفة في جاءني اما زيد واما عمرو وقال ابو علي لا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلا حرفا في موضع
وبعض حرف في موضع اخر كما مع ايا وهلا هذا ما ابن يرد شيء مما احتج به فتامل وزعم بعضهم ان اما عطفت
الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما وحكاه ابن الحاجب عن جمهور وقال انه لا يبعد قال ابن هشام
وعطف الحرف على الحرف غريب وعلى [illegible] ويعلم انه ان اما الاولى اذا لم تكن للعطف تكيف
يصح عطف الثانية عليها بالواو المفيد للجمع المستلزم لشركة المعطوف على المعطوف عليه في الحكم اي
ولا خلاف في ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو قام اما زيد واما عمرو
وبين احد معمولي العامل ومعموله الاخر نحو رايت اما زيدا واما عمرا وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى
حتى اذا راوا ما يوعدون اما العذاب واما الساعة فان ما بعد الاولى بدل مما قبلها [illegible]
الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة ايضا كالاولى قال وانما ذكرتها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه
انتهى ولم يعدها المص في باب العطف من حروفه قال الشمني جاء بها مع حروف العطف تبعا لظاهر **وترد**
اما للتفصيل نحو قوله تعالى انا هديناه السبيل **اما شاكرا واما كفورا** والظاهر ان انتصابهما
على الحال من الهاء في هديناه والمعنى والله اعلم بينا له الطريق ولم نحسنا دفا لحال مقدرة لان المراد
بالشكر العمل بما بين له وبالكفر عدم العمل به والعمل بذلك وعدمه ليس مقارنا للتبيين فاحتيج الى

الحكم

الحكم بكون الحال مقدرة قال الزمخشري ويجوز ان يكونا حالين من السبيل اي اما سبيلا شاكرا واما
سبيلا كفورا كقوله تعالى وهديناه النجدين فوصف السبيل بالشكر والكفر مجازا واجاز الكوفيون
كون اما هذه هي ان الشرطية وما الزائدة قال مكي ولا يجيز البصريون ان يلي الاسم اداة الشرط حتى يكون
بعدها فعل يفسره نحو وان امراة خافت ورد عليه ابن الشجري بان المضمر هنا كان فهو بمنزلة قوله
قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا و**ترد للابهام** على السامع وهو الذي يعبر عنه بالتشكيك كقوله تعالى
واخرون مرجون لامر الله اما يعذبهم واما يتوب عليهم فان الله سبحانه عالم بحقيقة حالهم وما يؤول
اليه امرهم لكن ابهم الكلام في الاية ليجزم السامع معه باحد الامرين معينا ولكنه يشك **والشك** كقولك
جاءني اما زيد واما عمرو اذا لم تعلم الجائي منهما **والتخيير** كقوله تعالى اما ان تعذبهم واما ان تتخذ فيهم
بارشادهم وتعليم الشرائع ويجوز ان يكون المراد بالتعذيب القتل وباتخاذ الحسن الاسر لانه بالنظر
الى القتل احسان لما فيه من ابقاء الحياة مدة والاول اوفق والمشهور انه لا بد للتخيير ان تكون واقعة
بعد الطلب فيكون التقدير في الاية والله اعلم قلنا يا ذا القرنين افعل اما ان تعذب واما ان تتخذ
فان وما بعدها بعد اما الاولى في محل نصب على المفعولية بالفعل المحذوف وما بعد اما الثانية معطوف
على الاولى اي افعل اما تعذيبهم واما اتخاذ الحسن واما ابن سيرين قال ابن هشام وقد نازع في ثبوت
هذا المعنى لاما جماعة مع اثباتهم اياه لاو **تنبيهان الاول** هذه المعاني الخمسة ثبتت لاو ايضا كما تقدم
الا ان اما يبنى الكلام معها من اول الامر على ما جيء به لاجله من شك وغيره ولذلك وجب تكرارها في غير
ندر واو يفتتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك او غيره قال الدماميني وفيه بحث قال الرضي يبنى
الكلام مع اما على احد الشيئين او الاشياء واما او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاءني اما زيد
او عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف
عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك او تقصد الابهام فتقول او عمرو ويجوز ان تكون
شاكا او مبهما من اول الامر وان لم تات بحرف دال عليه كما تقول مثلا جاءني القوم وانت عازم من اول
الامر على الاستثناء بقولك الا زيدا انتهى وهو صريح في عدم تعين افتتاح الكلام مع او على الجزم وقد
يجاب بان معنى افتتاح الكلام معها على الجزم ان ذلك بحسب الصورة الظاهرة مع انه قد يكون في الواقع
كذلك وقد لا يكون ومعنى طرو الشك طرو الدال عليه لان يكون المتكلم بها لا بد ان يكون جازما
ثم يشك فتامله **الثاني** التحقيق ان اما انما هي لاحد الشيئين او الاشياء والمعاني المذكورة ليست
مستفادة من نفس اما وانما تستفاد من غيرها باعتبار محل الكلام كما قالوا ذلك في او **ولا بد ان**
قبل المعطوف عليه بها اي باما العاطفة اي يلزم ان يكون قبل المعطوف عليه بها اما اخرى نحو
قام اما زيد واما عمرو وابتداء من اول الامر بما بني عليه الكلام من شك او غيره وقد سمع تركها اما الاولى

كقوله تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها والقرا بفيه فنجيز نبيد بقوم واما بقعد
ويجيز بها مجرى او والنصب بعت لا يجيزون فيها الا التكرير وما سمع منها بغير تكرير فنادر ولا يقاس عليه **و لا
تنفك** اما الثانية **عن الواو غالبا** والمشهور ان هذه الواو زائدة لتاكيد العطف ودفع الالتباس بغير
العاطفة على المشهور من ان اما عاطفة وقد علمت ان منهم من ذهب الى انها هي العاطفة وقضية كلام
ابن الحاجب في شرح المفصل انها من سنخ الكلمة لا زائدة ولا عاطفة ومن مجيئها بدونها ما وقع في قول القا
قوله لا تفسدوا اباكم ايما لنا وايما لكم بفتح الهمزة وابدال الميم ياء وقوله ايما الى جنة ايما الى نار
وقد يستغنى عن اما الثانية بذكر ما يغني عنها نحو اما ان تتكلم بخير والا فاسكت وقول المثقب العبدي فاما
ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني
وباو كقوله وقد شفوا ان لا تزال بمعنى حبالنا اما طارفا او مفادا **تنبيه** ليس من اقسام اما التي
في قوله نعم فاما ترين من البشر احدا بل هذه ان الشرطية وما الزائدة ولذلك اكد الفعل بالنون وجيء بعد
قوله فقولي اني نذرت للرحمن صوما وهو ظاهر الحادية عشر **اي بالفتح والتشديد** اي بفتح الهمزة
وتشديد الياء **ترد** على خمسة اوجه احدها ان تكون **اسم شرط نحو** قوله تعالى **ايا ما تدعوا فله
الاسماء الحسنى** بدليل جزم تدعوا ودخال الفاء الرابطة على الجملة الاسمية وهي الجواب وقول الشاعر
اي حين تلم بي تلق ما شئت من الخير فاتخذني خليلا **و** الثاني ان تكون **اسم استفهام** يستفهم بها
عما يميز احد الشيئين المتشاركين او الاشياء المتشاركة في امر هو مضمون ما اضيفت اليه
نحو اي الرجلين قام فالاستفهام هنا عما يميز احد المتشاركين في الرجلين قال صاحب المفتاح يقول
القائل عندي ثياب فتقول اي الثياب فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية
انتهى وقد تخفف ياؤه كقوله تنظرت نصرا والسماكين ايهما علي من الغيث استهلت مواطره
تنبيه اي الشرطية والاستفهامية تضاف لكل مع النكرة وتضاف لبعض مع المعرفة تقول اي غلام اتى
واي غلامين اتيا واي غلمان اتوا واي رجل تضرب اضرب واي رجلين تضرب اضرب بهما واي رجال
تضرب اضربهم كما اذا صرح بلفظ كل مضافا الى النكرة وتقول اي الغلامين اتى واي الغلمان اتى واي
الرجلين تضرب اضرب به واي الرجال تضرب اضرب به كما تقول ذلك عند التصريح بلفظ بعض مضافا
الى نكرة بلا شرط نحو اي رجل عندك واي رجل تضرب اكرمه والى المعرفة بشرط افهام تثنية او جمع او قصد
اجزاء او يكرر بها معطوفة بالواو نحو اي الرجلين عندك وايهم عندك واي الغلامين او ايهم جاءك
فاكرمه واي زيد احسن اي اي اجزائه واي زيد ابدا يعجبني تقديره اي اجزائه واي زيد واي عمرو جاءك
واي بكر واي خالد العجلان فاكرمه لان المعطوف ايها جاءك كل ذلك يصح فيها معنى البعضية **و** الثالث
ان تكون **دالة على معنى الكمال** فتقع صفة للنكرة وحالا للمعرفة غالبا وتلزم اضافتها لفظا ومعنى الى

ما ماثل

ما ماثل موصوفها لفظا ومعنى **نحو مررت برجل اي رجل** قال ابن مالك او معنى لا لفظا نحو مررت
برجل اي انسان قيل وانما قاله بمحض القياس فلا يعلم له فيه سماع وقال الفارسي اذا قلت مررت
برجل اي رجل فرجل لا يعقل اي الثاني لان الاول واحد والثاني جنس لان ايا بعض ما تضاف اليه
انتهى وقد لا انها على معنى الكمال باعتبار ما تضاف اليه فان اضيفت الى مشتق من صفة يمكن المدح
بها كقولك مررت بفارس اي فارس فهي للكمال في الفروسية والثناء على الموصوف خاص بهذه الجهة
وان اضيفت الى غير مشتق كما في قولك برجل اي رجل فهي للكمال في الرجولية والثناء على الموصوف
بكل ما يمدح به الرجل وفي شرح الحاجبية لفخر الدين سعيد معنى قولك مررت برجل اي رجل وصف
الرجل بكمال الرجولية وقيل غيره معنى التعجب لان المتعجب انما يتعجب من شيء خارج عن حد اشكاله فاذا
خرج عن حدها تعذر استبهم امره فيتوقف بكلا الابهام ومعناه برجل قد انتهى في كماله في الرجولية
الى حد يجب ان يستفهم عنه لخفاء سببه قال الدماميني فحكي نقد بمعناه تدل على ان اي استفهامية
لكن الاستفهام لا يجامع الوصف فالوجه ان تحمل على انها في الاصل استفهامية لا انها الآن استفهامية
واشترطوا ان تضاف الى مثل المنعوت لان المراد بيان كماله في الخصلة الدال هو عليها من الرجولية
ونحوها فلا يجوز جاءني رجل اي عالم انتهى وانما لم يوصف بها المعرفة لانها لو اضيفت الى المعرفة كان
بعضا مما تضاف اليه وذلك لا يتصور في الصفة وقد تحذف موصوفها النكرة كقوله اذا حارب
الحجاج اي منافق اي منافقا اي منافق وهذا في غاية الندور لان المقصود بالوصف باي التعظيم
والحذف مناف له لكن ذكر ابن مالك ان ايا عنده لا انها على الكمال تقع حالا بعد المعرفة كقوله
فاومات ايماء خفيا لحبتر فلله عينا حبتر ايما فتى الشاهد بنصبه على الحال قال ابو حيان ولم يذكر
اصحابنا وقوعها حالا وانشدوا البيت برفع ايما على الابتداء والخبر محذوف وقدره اي فتى
هو واجاز الاخفش وقوعها نكرة موصوفة قياسا على من وما نحو مررت باي معجب لك والجمهور على
منعه لعدم وقوع السماع به **و** الرابع ان تكون **وصلة الى نداء ما فيه ال نحو يا ايها الرجل**
وذلك انهم استكرهوا اجتماع التعريفين صورة وان كان في احدهما من الفائدة ما ليس في الاخر
كما تقدم فحاولوا ان يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج الى ما يزيل ابهامه فيصير المنادى في الظاهر
ذلك المبهم وفي الحقيقة ذلك المخصص الذي يزيل الابهام ويعين الماهية فوجدوا ذلك الاسم
ايا اذا قطع عن الاضافة واسم الاشارة حيث وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما بما الا ان ايا
انسب بهذا الغرض لانها احوج الى الوصف من اسم الاشارة لانها وضعت مبهمة وانما ازيل ابهامها
باسم بعدها بخلاف اسم الاشارة فان ابهامه كما يزال بالوصف يزال بالاشارة الحسية ايضا فلذا
جاز يا هذا ولم يجز يا اي والتزم ما بعدها ها التنبيه تنبيها على ان المنادى الحقيقي ما بعدها وقيل

ولا تعوض عن مضافها المحذوف وحكيها الفتح عند اكثر العرب ويجوز ضمها في لغة بني اسد وقرئ في السبع بالضم
الساحر ويقال ان هاء التنبيه في يا ايها الرجل ليست متصلة بأي بل منقولة من اسم الاشارة والاصل يا اي هذا
الرجل فأي منادى ليس بموصوف وهذا الرجل استئناف بتقدير هو لبيان ابهامه وحذف ذا اكتفاء بهاء التنبيه الداخلة
الرجل عليها وعليه الكوفيون وزعم الاخفش انها لا تكون وصلة وان هذه موصولة حذف صدر صلتها وهو
العائد والمعنى يا من هو الرجل قال ابن هشام ويرده انه ليس لنا عائد يجب حذفه ولا موصول التزم كون صلته
جملة اسمية ولكن يجيب عنهما بان ما في نحو لا سيما زيد بالرفع كذلك انتهى والخامس ان تكون **موصولة**
تقدم الكلام عليها في باب الموصولات فلا نعيده نعم انها لا تكون موصولة الا مضافة ويرجع اليه **ولا يعرب من**
اخواتها **الموصولات سواها** على اختلاف في اللذان واللتان وفي اللطائف والمعرب يعرفون اخواتها الا انه يجيبها
بالحرف في الافتقار الى الجملة معارض بلزومها الاضافة في المعنى والاضافة من خواص الاسماء فبقيت على
الاصل في الاسماء من الاعراب لسلامته من المعارض ولها اربع حالات احدها ان لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها
نحو اكرم ايا اكرمك الثانية ان تضاف ويذكر صلتها نحو يعجبني ايهم هو قائم الثالثة ان لا تضاف ويذكر صدر
صلتها نحو يعجبني اي هو قائم الرابعة ان تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو يعجبني ايهم قائم وهي فيما عدا الحالة الاخيرة
معربة عند سيبويه وجمهور البصريين ومبنية في الحالة الرابعة عندهم وطائفة من البصريين قالوا باعرابها
مطلقا وهو قضية اطلاق المصنف هنا لكن باباه عدها في المبنيات مع اخواتها فالحاصل وقد اسلفنا الكلام على
اعرابها وبنائها مستوفى في هنالك **تنبيه** لا تستعمل اي مقطوعة عن الاضافة لفظا ومعنى الا في النداء والحكاية
نحو جاءني رجل فتقول اي يا هذا او جاءني رجلان فتقول ايان او رجال فتقول ايون وقطعها عن الاضافة
في غير هذين البابين انما هو بحسب اللفظ دون المعنى الثاني عشر **بل وهو حرف عطف يفيد بعد**
الاثبات اي الايجاب **نقل الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف** نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا
فنقل الحكم بالقيام والامر بالضرب عن زيد الى عمرو وصير المعطوف عليه مسكوتا عنه فلا يحكم عليه بشيء
كان المتكلم قال الحكم على الثاني ولا تعرض للاول لانه مسكوت عنه لا حكم عليه قطعا في كلام ابن الحاجب انها تقتضي
نحو جاءني زيد بل عمرو وعدم مجيء زيد قطعا **وتفيد بعد النفي او النهي تقرير حكم الاول** وهو المعطوف
عليه **واثبات ضده للثاني** وهو المعطوف نحو ما جاءني زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا فتقرر حكم النفي
والنهي لزيد ويثبت ضده لعمرو وكانك قلت ما جاءني زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا فيستفاد تقرير
عدم مجيء زيد والنهي عن ضربه واثبات المجيء لعمرو والامر بضربه وهذا ما ذكره الجمهور وقال الرضي
ظاهر كلام الاندلسي ان الاول مسكوت عنه كما في الايجاب ثم استظهره وبه جزم المولى سعد الدين **او نقل حكمه**
عطف على تقرير حكم الاول اي وتفيد بعد النفي او النهي نقل حكم الاول **اليه** اي الى الثاني **عند بعض** اي
بعض النحاة وهو المبرد وتبعه عبد الوارث فاجاز مع موافقتها الجمهور فيما تقدم ان تكون ناقلة لحكم ما

لنا انها

لنا انها كما اذا وقعت بعد الاثبات تعطي ما قبلها حكم ما بعدها فكذا بعد النفي فقاعد بالنصب في ما زيد قائما بل قاعد
بالرفع ويختلف المعنى فمع النصب يكون القعود منفيا على معنى بل ما هو قاعدا ومع الرفع يكون مثبتا اي بل
هو قاعد قال الغزي وانما اجازه الاقدمون مخالفة لاستعمال العرب **تنبيهات الاول** صريح كلامه ان بل
يعطف بها مطلقا سواء كانت بعد الايجاب او غيره وهو مذهب البصريين ومنع ذلك الكوفيون بعد
غير النفي وشبهه قال ابن هشام محال عندهم ضربت زيدا بل اياك قال ابو حيان وهذا من الكوفيين مع كونهم اوسع
من البصريين في اتباع شواذ العرب دليل على انه لم يسمع العطف بها في الايجاب او على قلته ولا يعطف
بها بعد الاستفهام وفاقا **الثاني** مقتضى اطلاقه ان بل يعطف الجمل كما يعطف المفردات والصحيح ان الداخلة
على الجملة حرف ابتداء لا عاطفة ولهذا لا تكون عاطفة الا اذا تلاها مفرد ومعناها الاضراب مطلقا فان
تلاها جملة كان معنى الاضراب اما الابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم
عباد ونحو ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق واما الانتقال من غرض الى غرض نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم
ربه فصلى بل تؤثرون الحيوة الدنيا ونحو ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة من هذا
وذكر ابن مالك في شرح كافيته انها لا تقع في التنزيل الا على هذا الوجه ووهمه في ذلك جماعة بل ابطالية وردت
للابطال في الايتين السابقتين قال الدماميني ويحمل هذا الكلام عند ابن مالك انها لا تقع بمعنى في
القران الا للتنبيه على انتهاء امر واستيناف غيره ولا يتم توجيه ذلك الايتين الشريفتين اذ ليس
الاضراب على وجه الابطال صريحا في شيء منهما لاحتمال ان يكون الاضراب فيهما عن القول لا عن المقول
المحكي ولا شك ان الاخبار بصدور ذلك القول منهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال بوجه فيكون الاضراب
فيهما بمعنى الانتقال من امر الى اخر انتهى وسبقه الى ذلك ابن الصائغ في حاشية المغني **الثالث**
علم مما قرر ان بل يكون للاستدراك كما للاضراب قال ابن هشام في المغني والنحويون يقولون بل حرف
اضراب والصواب حرف استدراك واضراب فانها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء **الرابع** قد تزاد لا قبل
بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة او افول
ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي والنهي ومنعهما ابن درستويه بعد النفي قاله ابن عصفور والنهي قال لانه
لم يسمع ورد بقوله وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخ لا الى اجل وقوله لا تملن طاعة الله لا
بل طاعة الله ما حييت استديما قال الرضي الصحيح تبعا لابن هشام في المغني وما ذكر من ان لا تكون قبل بل
لتوكيد الاضراب بعد الايجاب محل نظر ومن ثم قال الرضي اذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب نحو قام زيد لا بل عمرو
واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى
لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد
واثبته لعمرو ولو لم تجئ بلا لكان قيام زيد بحكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في الامر

نحو الا بل عمرا اي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا او لي لا المذكورة لا حتمال ان يكون امر اضرب زيدا لا يكون
مع الاضرب عمرو وهذا كلامه وهو نص فان لا الواقعة قبل بل فيما ذكر ليست زائدة بل لتأكيد التأسيس
معنى لم يكن قبل مجيئها فالقول بانها ليس بشي ومن عادل الشعر في ذلك يحمل الزيادة على معنى انها
ليست للعطف فقد تحمل الثالثة عشر حاشا ترد للاستثناء حرفا جارا فتجر المستثنى بعدها كالا في
في بابه او فعلا متعديا جامدا ناصبا على لفظ المالاحمة فلا يتصرف فيها ولا ان لتضمنه معنى الا فينتصب
المستثنى بعده كان وفاعلها حينئذ ضمير مستتر عائد الى مصدر الفعل الذي قبلها سواء كان ما قبلها فعلا
نحو قام القوم حاشا زيدا المعنى جانب هو اي قيامهم زيدا او كلاما يتصيد منه مصدر يمكن عود الضمير
عليه نحو القوم اخوتك حاشا زيدا المعنى جانب هو اي انتسابهم اليك بالاخوة زيدا فيفهم من ذلك ان
زيدا ليس باخ وهو المقصود بالاستثنا اذ لو كان اخا للمخاطب لم يجاوزه غيره بانتساب الاخوة اليه
وعبارة المتن هذه احسن من عبارة غيره حيث قال عايد الى مصدر الفعل المتقدم عليها لشمولها
ولذلك اورد على تلك العبارة انه لا يطرد فيها اذ ذلك لا تتفاضل بالزائد الفعل كالصورة الثانية
او عائد الى اسم فاعل مفهوم منه اي مما قبلها سواء كان فعلا او كلاما كما تقدم فالمعنى على الاول في نحو
قام القوم حاشا زيدا جانب القائم منهم زيدا وعلى الثاني في نحو القوم اخوتك حاشا زيدا جانب المنتسب
اليك بالاخوة منهم زيدا فهذان قولان في مرجع الضمير الاول للكوفيين والثاني للبصريين ورد الاول بانه
تقدير عامل لا ينطق به قط وذهب جمهور البصريين الى انه عائد على البعض المفهوم من الكل السابق فالمعنى
في نحو قام القوم حاشا زيدا جانب بعضهم زيدا واختاره ابن مالك في متن التسهيل وتكلم عنه في شرحه
وضعفه بانه يلزم من تقدير البعض ان يراد بالبعض من سوى المستثنى فيلزم اطلاق البعض على الكل
الا واحدا وهذا وان صح فلا يحسن الفرق في الاستعمال ثم اختار مذهب الكوفيين وذهب الفراء الى ان حاشا
فعل لا فاعل له كقلما المتقدم مثل ما الى معنى الا قاله ابو حيان وقد يمكن القول به خلافا وعدا بذلك تنبيه هذا
الخلاف في مرجع الضمير المذكور جار في الضمير الذي هو فاعل عدا وخلا وما عدا وما خلا وليس ولا يكون
وقد تقدم الوعد به في باب الاستثناء بذكره هنا و اذا ولي حاشا مجرور باللام نحو حاشا لله فليست
للاستثناء خرج بعض من تقدم او رفا بالاجماع وانما هي تنزيه وهل هي حينئذ اسم مصدر بمعنى
براءة اي تنزيها فتكون اسما وقع مقام المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله حين قال
حاشا الله فكانه قال تنزيها لله او فعل ماض بمعنى برئت والمعنى في نحو حاشا لله ما هذا بشرا لا ان ملكا
بعجب لا ننزه او اسم فعل بمعنى ابرا فمعنى حاشا بمعنى ابرا الله كما تقدم فيه خلاف فالاول قول جماعة من
المحققين منهم ابن مالك وابن هشام وغيرهما واستدلوا عليه بجواز تنوينها كقراءة ابي السماك حاشا لله
بالتنوين فهذا مثل قولهم سقيا لزيد ورعيا لخالد وقرا ابن مسعود حاشا الله بالاضافة فهذا مثل

حاشا

سبحان الله ومعاذ الله قال ابن هشام وليس حاشا جارا او مجرورا كما توهم ابن عطية لانها انما تجر في الاستثناء
ولتنوينها في القراءة الاخرى ولدخولها على اللام في قراءة السبعة والجار لا يدخل على الجار انتهى وانما ترك
التنوين في قراءة الجماعة لبنائها من حيث اشبهت حاشا الحرفية لفظا ومعنى لان المعنى الحرفي الاستثناء وفي
التنزيه الابعاد عن السوء وهما متقاربان وانما نونت في تلك القراءة لالغاء الشبه المذكور فلو معربة كما ان
بعض تميم اعرب لعلهم كذلك وزعم البيلي انها فيه حاشى لا يتوقف على الاستثناء ورد على ابن الحاجب بتقييد
حرفيتها في بابه وفعليتها بعول وخلا وعدا وحاشا في الاستثناء وزعم انه يقال حاشا زيد ان يقوم
على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير كما تقول على زيد ان يقوم بمعنى حاشى وهو الثاني في اللبيب والبر
حيى والكوفيين لكنهم قالوا المعنى في الاية جانب يوسف المعصية لاجل الله تعالى ولم يقولوا انها بمعنى برئت
كما قال المص والمعنيان مختلفان متغايران واستدلوا على فعليتها بادخال لام الجر اياها على الحرف ويقصرون فيها
بالحذف قال ابن هشام وغيره وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية اي لان الاسم ايضا
الفعل في كلا منهما وقال الاخرى حاشا اسندوا المبرد على فعليتها بتصريفها نحو حاشيت زيدا احاشيه وما احاشي من
الاقوام من احد وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشا حرفا او اسما كقولهم لوليت ولبيت
لو ولا والبيت اي قلت لا ولو وسبح اي قلت سبحان الله ولبيت اي قلت لبيك وهذا هو الظاهر لان الشتق
الذي هذا حاله بمعنى قول تلك اللفظة التي اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول السلام
عليك والبسملة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيدا فلا يستدل بذلك على فعليتها
بالتصرف فيه والحذف نحو حاش لله ليس بقوي لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سو افعل في
سوف افعل انتهى والثالث قول بعض النحويين قال ابن هشام وزعم بعضهم انها اسم فعل معناها اتبرأ
او برئت وحامله على ذلك بناؤها وهو مردود باعرابها في بعض اللغات انتهى وفيه نظر اذ لا يلزم من كون الكلمة
مبنية كونها اسم فعل وقال ابن الحاجب هي اسم فعل بمعنى برئ الله واللام زائدة في الفاعل كما في هيهات
هيهات لما توعدون تنبيه في حاشا التنزيهية ثلاث لغات حاشا باثبات الالفين وحشى بحذف
الالف الاولى وحاش بحذف الالف الثانية وهو الغالب فاللغات ثلاث وزاد في التسهيل حاش باسكان
الشين ويحذف بالاربع في حاشا لله قرا ابو عمرو وحاشا وقرا باقي السبعة حاش لله بحذف الفها وقرا الاعمش
حشى لله بحذف الاولى وقرى الحسن حاش لله وفيه جمع بين ساكنين على غير حده وظاهر كلام ابن مالك
في الالفية ان اللغات الثلاث في حاشا الاستثنائية وقال غيره ان حاش لم يستثن بها الا نادرا انتهى الرابعة عشر
حتى ترد على ثلاثة اوجه احدها ان تكون عاطفة بمنزلة الواو الا ان بين المعطوف عليه او ما هو كجزء منه فالاول
نحو اكلت السمكة حتى راسها والثاني نحو اعجبتني الجارية حتى كلامها الا ان كلامها ليس جزءا منها لكن لما
كانت محلا له نزل منزلة الجزء فان عطفت ما يوهم انه ليس بجزء او بدا بموجب كقوله القى الصحيفة كي خفف

حتى العاطفة

نحله والزاد حتى نعله القاها في رواية من نصب نعله بالعطف على الصحيفة والزاد على تأويل القى ما يثقله
قال ابن هشام والذي يضبط ذلك انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع ولهذا
لا يصح ضربت الرجلين حتى افضلهما انتهى قيل ويرد عليه الاستثناء من اسماء العدد قوله **او غاية**
اضعف صفتان لجزء اي اقوى من سائر اجزاء المعطوف عليه نحو مات الناس حتى الانبياء او اضعف منه
نحو قدم الحاج حتى المشاة وقد اجتمعا في قوله قهرناكم حتى الكماة فانتم تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا قال ابن
يعيش اذا قلت ضربت القوم حتى زيدا فلا بد ان يكون زيد فيهم اوادناهم ليدل بذكره على ان الضرب قد
انتهى رفعا او وضعا فانه لم يكن زيد بهذه الصفة لم يكن لذكره فائدة لانك ان قلت ضربت القوم يشتمل على
زيد وغيره مما انك لما ذكرت زيدا بعينه فلذكرنا وجب ان يكون زيد داخلا في حكم ما قبله وان يكون بعضا
لما قبله فيستدل بذكره على ان الفعل قد عم الجميع ولذلك لا تقول ضربت الرجال حتى النساء لان النساء
ليس من الرجال فلا يتوهم دخولهن فلا فائدة بعد حتى ما يشتمل عليه الاول فيجوز انك لا يقع عليه الفعل
لرفعته او دناءته تنبيه يجوز ان الاول يعد الاخر **مبهمة وهيئة** مثلا يتعلق بما عطف اي بحسب الذهن لا بحسب
الخارج كالختم اذ المناسب بحسب الذهن في نحو مات الناس حتى الانبياء ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء
ثم يتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء اماتة الناس وهكذا الباب
في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على ذلك عكس ومع هذا
نحو ارجالا قدم الحاج حتى المشاة فتقدم المشاة لا يمتنع ما الترتيب الخارجي اجمالا المقرر هما ترتيب اجزائه ما قبلها ضعفا
والاضعف الاقوى او بالعكس وذهب جماعة منهم ابن الحاجب والزمخشري انها تفيد الترتيب والمهلة كثم قال ابن مالك وعم
ذلك لانها في الحديث كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس وليس في القضاء ترتيب وانما الترتيب في ظهور المقضيات وقال
الشاعر لقومي حتى الاقدمون تمالؤوا ... وهم ساهون وانما هي لمطلق الجمع كالواو وملحق ابقا بعد الترتيب
والمهلة الكل دفعا انما ... من الخفض وهو كالتوسط بين القولين **ويختص** حتى العاطفة **بالظاهر**
عند بعض اي بعض النحويين فلا تعطف المضمر فلا يقال ضربت الناس حتى اياك ولا قام الناس حتى انت ذكره ابن
ابن هشام الخضراوي قال ابن هشام الانصاري في المغني ولم اقف عليه لغيره وقال في شرح اللمحة وحتى
تشهد بصحته الاستعمال والقياس وقد اسلفنا بعض احكام حتى هذه في باب عطف النسق فليرجع اليه
فائدة ابن هشام جماعة الاول عبد الملك ابن هشام صاحب السيرة والثاني محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي
والثالث محمد بن احمد بن هشام اللخمي والرابع الشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري
الحنبلي صاحب التصانيف المشهورة منها مغني اللبيب قال في المزهر وكان ابن هشام الخضراوي كتاب في
النحو يسمى بالمغني ايضا وكثيرا ما ينقل الرضي في شرح الكافية قال ابن هشام في المغني فيظن من لا علم له انه
الانصاري وليس كذلك وانما هو الخضراوي اذ لا يصح نقل الرضي عنه فانه توفي في سنة ست وثمانين وستمائة

ابن هشام جماعة

لابن

تاريخ وفاة الرضي وابن هشام

وابن هشام الانصاري كان بعد الرضي بمدة مديدة فان الرضي توفي في سنة ست وثمانين وستمائة وابن
هشام الانصاري ولد في سنة ثمان وسبعمائة وتوفي في سنة احدى وستين وسبعمائة وانما نبهت على ذلك
لان بعض الناس وقع في هذا الوهم فاحببت التنبيه عليه هنا مناسبة ذكر الخضراوي والانصاري
و الثاني ان تكون **حرف ابتداء** اي حرفا يبتدأ بعدها الجمل اي يستأنف ولا يكون لها تعلق بما قبلها من
حيث المعنى فتدخل على الجملة الاسمية كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل
وعلى الفعلية التي فعلها مضارع نحو حتى يقول الرسول بالرفع في قراءة نافع والتي فعلها ماض نحو حتى عفوا
وقالوا وحتى اذا فشلتم وتنازعتم وادعى ابن مالك انها جارة لان مضمرة في الاولى ولاذا في الثانية والاكثرون
على خلافه وقد دخلت على الجملتين الاسمية والفعلية في قوله سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد
ما يقدن بارسان ينهن وقد روي برفع تكل والمعنى حتى كلت لكنه جاء على حكاية الحال الماضية كقولك رايت
زيدا امس وهو راكب ويحتمل ان يكون للحال حقيقة بان يكون اخبر عن حال الكلال المطي كما تقول
سرت الليلة حتى ادخلها وانت في حال الدخول واما من نصب تكل فهي حتى الجارة ولا بد على النصب

حتى الجارة

من تقدير مضاف اي الى زمان كلال مطيهم **و** الثالث ان تكون **جارة** بمعنى الى وقد تقدم ذكرها في جملة
حروف الجر **ويختص بالظاهر** كما في الاخرى المضمر **خلافا للمبرد** والكوفيين واما قوله اتت حتاك تقصد
كل فج ترجي منك انها لا تخيب فضرورة قال ابن هشام واختلف في علة المنع فقيل هي ان مجرورها
لا يكون الا بعضا لما قبلها او كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل قال ويرده انه قد يكون ضميرا
حاضرا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك
ضربت القوم حتى زيدا ... وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة قال ويرده انها لو دخلت عليه لقيل في العاطفة
قاموا انت حتى واكرمتهم حتى اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل الا بعامله وفي الخافضة حتاك بالوصل
كما في البيت وحينئذ فلا التباس ونظيره انهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب رايتك انت وفي
البدل منه رايتك اياك فلم يحصل اللبس وقيل لو دخلت عليه لقلبت الفها ياء كما في الى وهي فرع عن الى
فلا تحتمل ذلك انتهى قال الدماميني ولم يرد هذا الوجه كما رد القولين الاولين كان هذا من قبيل الرخصة
عنده وقد يقال عليه انه لا يلزم من ... فلا يلزم من ذلك امتناع دخولها
على المضمر مع بقاء الفها بدون قلب لكن قال ابن الحاجب حكم دخول حتى على المضمر فيجيء فيها الوارد
عليه فقيل هناك لا تثبتوا مع المضمر الفا في ما غيرت الفه ... كقولك اليه وعليه ولديه
كل الف اخر حرف او اسم غير متمكن اتصل به مضمر ... الاصلية فان
المضمر لا يغير الكلمة عن حالها ... ولما كان كل
من قلب الالف فيها مع المضمر ... الا على الظاهر لكن في ... تشبيه

للاسم غير المتمكن بلدى نظرا لانه معرب وكل معرب متمكن وينتصب الفعل المضارع بعدها
اى بعد الجارة بان مضمرة نحو سرت حتى ادخلها اى حتى ان ادخلها لا بها اى بحتى نفسها خلافا للكوفيين
لانها قد عملت فى الاسماء الجر نحو قوله تعالى حتى مطلع الفجر فلو عملت فى الافعال النصب لزم ان يكون لنا عامل
واحد يعمل تارة فى الاسماء وتارة فى الافعال ولا نظير له فى العربية فان قيل اذا ملت اى جعلت تضرب اخرج عملت
الى الجزم فى الفعل والجر فى الاسم فان خافض المضاف اليه هو المضاف على الصحيح اجيب بان المراد ما يعمل فى الاسماء
لا يعمل فى الافعال من جهة عمله فى الاسماء وعمل اى الجر فى الاسماء ليس من جهة عملها الجزم فى الافعال بل عملها
الجر فى الاسماء من جهة اضافتها وعملها الجزم فى الافعال من جهة تضمنها معنى الشرط ثم ما ذكره من التعليل فى
منع كون حتى هى الناصبة بنفسها لا يتوجه اعتراضا على جميع الكوفيين بل على القائل منهم بانها ناصبة بنفسها
كان وجارة بنفسها ايضا لشبهها بالى وهو مذهب بعضهم لا جميعهم قال فى الهمع وذهب الفراء منهم الى انها
ناصبة بنفسها وليست الجارة وعنده ان الجر بعدها انما هو لنيابتها مناب الى وذهب الكسائى وهو
امامهم الى انها ناصبة بنفسها ايضا وانها جارة باضمار الى وهذا عكس مذهب البصريين ثم انه جوز اظهار
الى بعدها فالجر بعدها عنده يكون بالى مظهرة ومضمرة ومع قول الكوفيين بانها ناصبة بنفسها اجازوا
ان بعدها قالوا ولذلك لا سيما نحو انا ابيح القادسية جاز فكان النصب بحتى وان توكيد كما اجازوا ذلك
فى لام الجحود وعلى قول البصريين لا نظر وقد يظهر فى المعطوف على منصوبها لان الثوانى يحتمل ما لا يحتمله
الاوائل كقوله حتى يكون عزيزا من نفوسهم او ان يبين جميعا وهو مختار ويفيد دليل اللوام ان ان
مضمرة بعدها تنبيه قد يكون الموضع صالحا للاقسام حتى كقولك اكلت السمكة حتى راسها
فلك ان تنصب راسها على ان حتى عاطفة وان ترفع على انها ابتدائية وان تجر على انها جارة وقد روى
بالاوجه الثلاثة قوله عممتهم بالندى حتى غواتهم فكنت مالك ذى غى وذى رشد وقوله حتى نعله القاها
الا ان بينهما فرقا من وجهين احدهما ان الرفع فى البيت الاول شاذ لكون الخبر غير مذكور وفى الرفع
تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه هذا قول البصريين لا يجيزوا اذا قلت حتى راسها بالرفع ان تقول
ماكول والثانى ان النصب فى البيت الثانى من وجهين احدهما العطف والثانى اضمار العامل على
شريطة التفسير وفى البيت الاول من وجه واحد قاله فى المغنى الخامسة عشرة الفاء وهو حرف
مهمل خلافا للكسائى فى قوله انها ناصبة فى نحو ما تاتينا فتحدثنا والمبرد فى قوله انها خافضة فى نحو
فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فيمن جر مثلك والمعطوف والصحيح ان النصب بان والجر برب مضمرتين
كما مر ترد الفاء على وجهين احدهما ان تكون رابطة للجواب اى جواب الشرط بالشرط متعلق برابطة
الممتنع صيغة الجواب جعله شرطا واما غير الممتنع جعله شرطا فلا حاجة فيه الى رابط بينه وبين الشرط
لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحيته لوقوعه موقعه وحصر ذلك اى امتناع جعل الجواب

شرطا

شرطا فى ست مواضع وذكرها فى جعل بعض الافعال قليل جمع البرهان قلت هذا الضابط الذى ذكره
المص ينتقض بنحو ومن عاد فينتقم الله منه لدخول الفاء على الجواب مع صحة جعله شرطا وبالمضارع المنفى
بلا فقد جعلوه مما يجوز فيه الاتيان بالفاء وتركه كقوله تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقوله تعالى
ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا قلت قد اجابوا عن الاول بان الفاء انما دخلت لتقدير
الجملة الفعلية خبر المبتدأ محذوف فتخرج عن الجواب جملة اسمية وهو احد المواضع التى يمتنع جعل الجواب فيها
شرطا والجواب عن الثانى بان لا النافية تستعمل تارة لنفى المستقبل وتارة لمجرد النفى فعلى التقدير الاول
لا يصح مجامعتها حرف الشرط فتجب الفاء وعلى الثانى يمكن مجامعتها حرف الشرط فتمتنع الفا كذا قيل
وقد تقدم ان ابن مالك يقدر الجملة خبر المبتدأ محذوف فى كل ما لم يمتنع جعله شرطا واقترن بالفا
ولم يفرق بين المضارع المقرون بلا وغيره قال ومن ذلك قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا
رهقا وقد زعم جماعة ان تقبل احديهما تقتضى الاخرى وكما ان الفا تربط جواب الشرط بالشرط
تربط شبه الجواب وهو ما كان مضمونه كالمعلول الذى يشبه الظرف وهو ما كان مضمونه ملزوما
لذلك ويقال فى المبتدأ اذا كان موصولا بفعل نحو الذى ياتينى فله درهم او بظرف نحو الذى فى الدار
فله درهم او موصوفا باحدهما نحو كل رجل يسعى فى نجاته فلن يخيب وكل عبد حر متسعد او بالموصول
باحدهما نحو الرجل الذى ياتينى او فى الدار فله درهم فان الموصول والموصوف كاسم الشرط والصلة
والصفة كالشرط والخبر كالجزاء الذى تدخله الفا وظاهر كلام جماعة ان دخول الفا فى واجب
وصرح ابن مالك فى التسهيل بانه جائز ونص عليه الرضى ايضا فقال كان حق الخبر ان لا يدخله الفا
لكونه كالجزء لكن لما لم يكن جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذى ياتينى
له درهم انتهى فان قلت ما الذى يشعر بالسببية المقصودة عند التجريد من الفا قلت ترتب الحكم على
الوصف الدال على السببية فى الجملة والثانى ان تكون عاطفة وقد تقدم عدها من حروف العطف
مفيدة للتعقيب وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه من غير مهلة وهى فى كل شئ بحسبه
تقول تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل مع لحظة الوطى وتقول دخلت البصرة
فالكوفة اذا لم تقم فى البصرة ولا بين البلدين واعترض بقوله تعالى الذى اخرج المرعى فجعله غثاء
احوى فان اخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء احوى اى يابسا اسود واجيب بوجهين احدهما ان جملة
فجعله غثاء معطوفة على جملة محذوفة والتقدير فمضت مدة فجعله غثاء احوى الثانى ان الفا
فى ذلك نائبة عن ثم كما جاء عكسه كقوله جرى فى الانابيب ثم اضطرب اى فاضطرب قال بعضهم
والجواب الاول لا يدفع الاعتراض فان مضى المدة لا يعقب ما قبله ومفيدة الترتيب وهو نوعان المعنوى
والذكرى فالمعنوى هو وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه حقيقة فى الوجود نحو قام زيد فعمرو

ويعلمك نسواك الذكرى هو وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لا ان معنى الثاني
وقع بعد زمان وقوع الاول واكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل هو هو في المعنى لان موضع
ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال نحو قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي وان وعدك
الحق وانت احكم الحاكمين وقوله تعالى فقد سالوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة ونحو توضا
فغسل وجهه ويديه ومسح راسه ورجليه ونحو الحديث فقلت لبيك وكان المص اشار باختيار
الاية الاولى للتمثيل دون غيرها الى عدم الاحتياج الى ما ارتكبه الزمخشري في الكشاف فانه قال
اريد بالندا ارادة الندا ولو اريد الندا نفسه لجاء كما جاء قوله اذ نادى ربه ندا خفيا قال رب
بغير فا فاشار المص الى انه لا داعي الى الادعاء من حمل نادى بمعنى اراد الندا فان هذا من قبيل عطف
المفصل على المجمل وقال صاحب الانتصاف يجوز وجه اخر لطيف للامر ونقول الحاشية وهو ان يكون
الندا على بابه لكن المعطوف عليه مجموع الندا وما بعده فليس من عطف الشيء على نفسه بل من عطف
المجموع على احد اجزائه وهما متغايران انتهى وقد يكون الترتيب الذكري في غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا
ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى واورثنا الارض نتبوا من الجنة حيث
نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشيء او مدحه يصح بعد جري ذكره وانكر الفرا افادتها الترتيب
مطلقا قال الغير ولحديه هذا مع قوله ان الواو تفيد الترتيب غريب لكن قال العيني وما نسب الى الفرا
من ان الواو تدل على الترتيب غير صحيح انتهى وسبقه الى ذلك السيرافي وقال الامام ذلك في كتاب
الفرا واحتج الفرا بقوله اهلكناها فجاءها باسنا اذ مجيء الباس سابق على الاهلاك واجيب بان
المعنى اردنا اهلاكها او بحمل الفا على الاصل جاءها باسنا اهلكناها وجعلها الرضي من قبيل
عطف المفصل على المجمل فالفا للترتيب الذكري قال لان تبيين الباس تفصيل للاهلاك المجمل
وقال الجرمي لا تفيد الفا الترتيب في البقاع ولا في الامطار بدليل قوله بسقط اللوى بين الدخول
فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا وان كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد وقيل الفا هنا بمعنى
الى وذهب بعضهم الى ان الفا تقع تارة بمعنى ثم ومنه قوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة
مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما فالفاات في ذلك بمعنى ثم لتراخي معطوفها
وتارة بمعنى الواو كقوله بين الدخول فحومل وزعم الاصمعي ان الصواب روايته بالواو لانه لا يجوز
جلست بين زيد فعمرو واجيب بان التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل كما يجوز جلست بين
العلما فالزهاد وقال بعض البغداديين الاصل ما بين فحذف ما دون بين كما عكس ذلك من قال
يا احسن الناس ما قرنا الى قدم اصله ما بين قرن فحذف بين واقام قرنا مقامها قال والفاء
نائبة عن الى وصحة اضافة ما بين الى الدخول لاشتماله على مواضع او لان التقدير بين مواضع الدخول

قال

قال ابن هشام وكون الفا للغاية بمنزلة الى غريب وقد يستانس له عندي بمجيء عكسه في نحو قوله وانت التي حببت
شغبا الى بدا الي واوطاني بلاد سواهما اذ المعنى شغبا فبدا لانهما موضعان ويدل على ارادة الترتيب قوله بعده
حللت بهذا حلة ثم حلة بهذا فطاب الواديان كلاهما قال وهذا معنى غريب لم ار من ذكره وقد تقتضي اي الفا
العاطفة ترتيب لاحقها وهو المعطوف على سابقها وهو المعطوف عليه اي تسببه عنه تسمى فا السببية فاء السببية
ويغلب ذلك في العاطفة جملة او صفة فالاول نحو قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض
مخضرة فان اصباح الارض مخضرة مترتب على انزال الماء من السماء والثاني نحو قوله تعالى لاكلون من شجر
من زقوم فمالئون منها البطون فان ملء البطون مترتب على الاكل وقيل الفا في الاية الاولى بمعنى ثم لتراخي
معطوفها وقيل انها للسببية قال ابن الحاجب وفا السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك
ان يسلم زيد فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة والمحقق انها مستلزمة للتعقيب وقولك ان التعقيب
في كل شيء بحسبه وهو بهذا المعنى متحقق في الاية نعم قد تاتي الفا لمجرد السببية والربط لا غير نحو ان تاتني
فانا اكرمك اذ لا ابلغ بها التعقيب قال بعضهم وعلى هذا يحمل قول ابن الحاجب ان فا السببية لا تستلزم
التعقيب فتقطع عنه فانه انما قال ذلك جوابا عن الاية حيث نقض بها قولهم ان الفا العاطفة للتعقيب
من غير مهلة فاجاب بان الفا فيها للسببية وهي لا تستلزم التعقيب فكيف يصح ما قاله على ذلك
التقدير وجعل صاحب الحجة جملة فتصبح الارض مخضرة معطوفة على جملة محذوفة قال والتقدير كان الاخضرار
متاخرا انتهى جملة محذوفة اي فنزلت فيه فتصبح وبين ذلك قوله تعالى فاذا انزلنا عليها الماء اهتزت وربت
وفي حاشية الشمني على المغني الظاهر ان تصبح على حقيقته فيكون الاخضرار في وقت الصباح من ليلة
المطر ويحتمل ان تكون بمعنى تصير فلا يلزم ذلك والعلم عند الله وهو موجود في مكة وبعض اهلها قال ابن
عطية وقد شاهدت في السوس الاقصى نزل المطر ليلا بعد قحط فاصبحت تلك الارض الرملة التي تسفها
الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف انتهى وقد تخص الفا المذكورة حينئذ اي حين اذ افادت ترتيب لاحقها
على سابقها باسم التبجح والتفريع تسمى فا التبجح وفا التفريع وعبر الشمنية ظاهر ولا تختص ذلك
بالعاطفة بل فا السببية مطلقا تسمى بذلك فكلا الاسمين بين السببية والعطف وقد تكون سببية
وهي غير عاطفة كما في الجزا وقد تاتي العاطفة جملة او صفة لمجرد الترتيب نحو فراغ الى اهله فجاء بعجل سمين
فقربه اليهم لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك ونحو فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا
وقال الزمخشري الفا مع الصفات ثلاثة احوال احدها ان تدل على ترتيب معانيها في الوجود كقوله يا لهف زيابة
للحارث الصابح فالغانم فالايب اي الذي صبح فغنم فاب والثاني ان تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه نحو
قولك خذ الاكمل فالافضل واعمل الاحسن فالاجمل والثالث ان تدل على ترتيب موصوفاتها نحو رحم الله المحلقين
فالمقصرين وقد تاتي اي الفا السببية عن حذف هو السبب لما بعدها تسمى فصيحة عند بعض اي بعض الفاء الفصيحة

الفاء الفصيحة

اهل العربية لافصاحها عن المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع حسن موقع ورونق لا يمكن التعبير
عنه نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اي فضرب فانفجرت هكذا قدره القوم في عين الحجر
واقتصر عليه تبعا للسكاكي في المفتاح ثم قال وحذف المعطوف عليه للدلالة على ان [illegible] خصوص الانفجار كان
حصل عقيب هذا الامر وهذا التقدير هو الذي يقتضيه سياق الكلام هنا [illegible] وقدره صاحب الكشاف
بتقديرين فقال اي فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت قال صاحب الكشف ورجح الاول لانه اقل تقديرا
وان الثاني يحتاج الى اضمار [illegible] وهو ضعيف انتهى وهل تسميتها فصيحة على التقدير الاول انسب او على
الثاني فقط وعليه جماعة فذهب الى الاول جماعة قالوا لانها على تقدير الشرط تكون جزائية لا فصيحة وعرفوها
بانها الفاء التي [illegible] عن محذوف غير شرط وهو سبب لما بعد الفاء وهو ظاهر كلام صاحب المفتاح والمصنف
في عين الحجر وكلامه هنا كالصريح في ذلك اذ الصريح قوله وقد تنبئ عن محذوف عاطفة على الفاء السببية
العاطفة لاطلاق السببية [illegible] كلام الزمخشري في الكشاف ظاهر في الثاني حيث قال الفاء في فانفجرت متعلق
بمحذوف اي فضربت فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت كما ذكرنا في فتاب عليكم وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع
الا في كلام بليغ قال الطيبي [illegible] قوله وهي على هذا فصيحة ظاهره ان الفاء على التقدير الثاني فصيحة ثم قال
[illegible] ان المراد من قوله وهي على هذا اي على انها محتملة لهذين المعنيين انتهى [illegible] على الثاني
وهو ان تسميتها فصيحة على التقديرين هو الذي حققه العلامة التفتازاني في شرح المفتاح قال والحق انها
فصيحة على الوجهين لافصاحها عن المحذوف [illegible] وصفها بما يوصف صاحبها كالكتاب الحكيم او لكونها
فصيحة لما فيه من تقليل الحذف [illegible] بعضهم ان تسميتها فصيحة انما هو على التقدير الاول اذ على تقدير
الشرط تكون جزائية لا فصيحة [illegible] عليه ان كونها فصيحة بناء على افادة المعنى البديع والوقوع بذلك
الموقع الحسن لا ينافي كونها جزائية في اصلها كما لا ينافي كونها عاطفة وان المشهور فيما بينهم في الفاء الفصيحة
ما يقع هذا الموقع من الجزاء حتى جعلوا العلم في ذلك قول الشاعر قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول
فقد جئنا خراسانا اي ان كان اقصى المراد بنا خراسان فقد جئناها فلا ادعي ان الفصيحة انما هي [illegible] بعد
انتهى ولا يلزم تقديرها مع الشرط المحذوف [illegible] تقديره اذا الشرطية [illegible] هو الغالب [illegible] قال
فاكرمه اي اذا كان كذا فاكرمه وفي التنزيل انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج اي اذا
كان كذا فاكرمه وفي التنزيل انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج اي اذا كان عندك
هذا الكبر فاخرج اي اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج [illegible] فانظر فيه اي اذا كنت [illegible] فانظر
وقال فانك من المنظرين اي اذا اخترت الدنيا على الاخرة فانك من المنظرين وقال فبعزتك لاغوينهم
اي اذا اعطيتني هذا المراد فبعزتك لاغوينهم ومثله كثير في القرآن المجيد وغيره **تنبيه** قد تكون
فاء السببية بمعنى لام السببية كقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم ويقول الكريم [illegible] انه فاضل وهذه

الفاء الجزائية

تعليل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الفصيحة دخلت على ما هو الجزاء في المعنى كما ان الفصيحة دخلت على ما هو
الجزاء في المعنى فيصح ترتيبه فاضل فاكرمه اذ المعنى كما اذا كان كذا فاكرمه فتعكس هنا فتقول اكرمه فانه
فاضل **تتمة** ذهب بعضهم الى ان الفاء قد تزاد دخولها في الكلام كخروجها كقوله يموت اناس او يشيب
فتاهم ويحدث ناس والصغير فيكبر وقوله [illegible] اذا ما [illegible] ثم اذا [illegible]
سيبويه واجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا وحكى اخوك فوجد وقيد الفراء والاعلم الجواز بان يكون الخبر
امرا كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم [illegible] وذلك بتقدير هذه
خولان في البيت [illegible] الى المثال [illegible] الا ان [illegible] التاويل [illegible] الفاء [illegible] كقوله
الم تسأل الربع القواء فينطق اي فهو ينطق لانها لو كانت عاطفة لجزم ما بعدها او سببية لنصب [illegible] فانما

فعال لامر

يقول الركب [illegible] فيكون بالرفع اي فهو يكون وقوله [illegible] اي فهو [illegible] ولا يجوز نصبه بالعطف
لانه لا يريد ان [illegible] ونقل عن ابن هشام ان التحقيق ان الفاء في ذلك كله للعطف وان المعتمد بالعطف
الجملة لا الفعل وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف انتهى [illegible] **قد**
على وجهين اسمية وحرفية فالاسمية على وجهين احدهما ان تكون **اسم فعل بمعنى حسب** وتستعمل
على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية لفظا ولكثير من الحروف وضعا ويقال في هذا قد
زيد درهم بالسكون ويقال [illegible] بالنون للمحافظة على بقاء البناء على اصله الذي هو السكون خشية

[illegible]

ان يزول عنه الى الحركة قال ابن ام قاسم [illegible] النون [illegible] فيقال قدني [illegible] ويقال
قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسب زيد درهم [illegible] كما يقال حسبي [illegible] البصريين [illegible]
وانما هو مذهب [illegible] لان الشبه الوضعي موجود [illegible] في [illegible] البناء [illegible] الاعراب
فان [illegible] قد زيد درهم بالسكون وفي
حالتيها الغالبة **تنبيهان الاول** حسب في العربية استعمالان احدهما ان تكون بمعنى كاف فتستعمل
استعمال الصفات فتكون نعتا للنكرة كمررت برجل حسبك من رجل اي كاف لك عن غيره وحالا للمعرفة
كهذا عبد الله حسبك من رجل واستعمال الاسماء الجامدة فترفع على الابتداء نحو حسبهم جهنم
وتنصب [illegible] نحو فان حسبك الله وتجر بالحرف نحو بحسبك درهم وبهذا يرد على من زعم انها اسم
فعل لان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء الافعال باتفاق والثاني ان تكون بمعنى لا غير في المعنى
فتستعمل مفردة وهذه هي حسب المتقدمة ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها اشرابها هذا
المعنى وملازمتها للوصفية او الحالية او الابتداء وبناؤها على الضم تقول رايت رجلا حسب ورايت زيدا حسب
وفي الحالية والابتدائية [illegible] قال الجوهري كانك قلت حسبي او حسبك فاضمرت ولم تنون انتهى ويقول
في الابتداء [illegible] عشرة فحسب اي فحسبي ذلك والمعنى في ذلك كله [illegible] لا غير [illegible]

لا غير بنصف عشرة لا غير فالدرهم التوضيح ويشرحه الثاني تواس نحو حسب في المعنى وفي الاستعمال
مبنيا وفي الاضافة الى الضمير والظاهر كما ان قد الحسبية ان الحاسبية غالبا ومن ثم ان نون الوقاية تلحقها في
ان البا والناسخ لا يجعلان عليها انما يلحقها قال ابن هشام ولم ار احدا ذكر ذلك قال واما انها تقطع عن الاضافة
فتنوين فيه نظر و الثاني ان تكون اسم فعل بمعنى يكفي وهي مبنية على السكون ويلحقها نون الوقاية
عند الاضافة الى ياء المتكلم نحو قدني درهم اي يكفيني درهم وقدني بدرهم اي يكفيني بدرهم وقوله
قدني من نصر الخبيبين قدي يحتمل قد الاولى ان تكون مرادفة لحسب على لغة البناء وان تكون اسم فعل
واما الثانية فتحتمل الاول وهو الصحيح والثاني على ان يكون النون حذفت للضرورة كقوله اذ ذهب
القوم الكرام ليسي ويحتمل انه اسم فعل لم يكن يعمله فالياء للاطلاق والكسرة للساكنين قاله في
المغني تنبيه جعل القسم قد بمعنى يكفي تبع فيه ابن هشام في المغني قال شارحه ولا ادعي لم يجعلها
بمعنى المضارع مع انه يجيء الاسم الفعل بمعناه كما ادعاه ابن الحاجب باباه وقد صرح ابن مالك باسم انها
بمعنى يكفي انتهى وبذلك جعل اسم الفعل بمعنى المضارع وعدمه مبني على الخلاف في سبب بنائه فمن قال
هو مشابهته اللام للماضي في المعنى كما ذهب اليه ابن الحاجب لا يجيز جعله بمعنى المضارع لانه لو كان
بمعناه الاعرب ومن قال هو مشابهته الحرف بلزوم النيابة عن الفعل وعدم مصاحبة العوامل كما
ذهب اليه ابن مالك اجاز كونه بمعنى المضارع كافة واوه وكذا بمعنى التضجر والتوجع ودون التحضيض ووي للتعجب
ولعل ابن هشام انما جعل قد بمعنى يكفي اشارة الى الرد على من انكر مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع فانه
قال في شرح الشذور بعد اثباته انكر بعضهم هذا النوع وقال ان اوه وان بمعنى اتوجع وتضجر وقال غيره
رادا على من انكر ذلك مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع محقق لا شك فيه والحرفية نحو حرف تقليل مع
الفعل المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس وهو لمعنى التقليل من باب تقليل وقوع الفعل
نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل او تقليل متعلقه نحو قد يعلم ما انتم عليه اي ان ما انتم عليه
هو اقل معلوماته سبحانه وزعم بعضهم انها في هذه الامثلة ونحوها للتحقيق وان التقليل في المثالين
الاولين لم يستفد من قد بل من قولك البخيل يجود والكذوب يصدق فانه ان لم يحمل على ان صدوره
منهما قليل كان فاسدا اذ اخر الكلام يناقض اوله و حرف تحقيق مع الفعل الماضي غالبا نحو قد افلح من
زكاها وقد افلح المؤمنون ومع المضارع قليلا كما ان بعضهم حمل عليه قوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه
قال الزمخشري دخلت قد لتوكيد العلم ويرجع ذلك الى توكيد الوعيد وصرح الرضي بان قد اذا دخلت على
الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع اليها معان اخر اذا دخلت
على الماضي او المضارع وتقريب اي الماضي من زمن الحال ان لم يكن حالا ولذلك لا تدخل على
نعم وبئس لانهما للحال ولا معنى لتقريبه نحو قد قام زيد فيحتمل الماضي القريب والبعيد فاذا قلت قد قام

انظر الكلام على جواز اسم الفعل بمعنى المضارع

فائدة نحوية

اختص بالقريب ومن ثم اي ومن اجل انها تفيد تقريب الماضي من الحال اشترطت في الجملة الحالية المصدرة
اي بالماضي لفظا او تقديرا عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين كما مر وذلك لان الحال
تدل على حصول صفة مقارنة لما جعلت الحال قيدا له وهو العامل والماضي لا مقارنة فيه للحال فاذا
كان مع قد قرب منها فحسن وقوعه حالا هكذا قالوا وفيه بحث مشهور وهو ان قد انما تقرب الماضي
من الحال بمعنى الزمان الحاضر الذي هو زمان التكلم لا بمعنى ما يبين كيفية الفاعل فان الحال بهذا المعنى
الذي كلامنا فيه على حسب عاملها انه قد تكون ماضيا وقد تكون حالا وقد تكون مستقبلا كما لا يخفى
فما ذكروه غلط نشا من اشتراك لفظ الحال قال السيد الشريف في شرح المفتاح والجواب ان الافعال
اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة كان مضيها واستقبالها وحاليتها بالنسبة الى ذلك
المقيد لا الى زمن التكلم كما اذا وقعت مطلقة مستعملة في معانيها الاصلية ولا استبعاد فيما ذكرنا
فانهم صرحوا بان ما بعد حتى قد يكون مستقبلا بالقياس الى ما قبلها وان كان ماضيا بالنسبة
الى زمان التكلم على هذا اذا قلت جاءني زيد ركب فهم منه تقدم الركوب على المجيء فلا تقارن
الحال عاملها واذا قلت قد ركب فهم قربه الى زمان المجيء فيتوهم مقارنته اياه كان ابتداء الركوب كان
مقارنا له الا انه فات المجيء في الدوام ولذا قلت جاءني زيد يركب دل على تقارنهما وحينئذ يظهر
صحة كلام القوم في هذا المقام وقد وجب تجريد الجملة الحالية عن علامة الاستقبال كالسين وسوف
ولن اذ الوصف بها يناسب بها كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها واما اتيانها مع انهم استعملوا
ان يضع الماضي الصريح حالا بهذا المعنى الذي نحن بصدده للتنافي بين الماضي والحال بمعنى اخر اعني
زمان التكلم فانهم جاءوا الى قد المقرب للحال لكسر سورة ذلك التنافي فيحمل الاستبشاع فيما
لا يلتفت اليه ذوق سليم الى هنا كلامه قال الدماميني بعد نقل هذا الكلام لم يلتفت الاول
الذي لا يلتفت اليه الى ما وقع للرضي في شرح الكافية واما ما ذكره فهو وان قضاوا وان كان بعضه ماخوذا
من كلام التفتازاني في حاشية الكشاف فلا يخفى ما فيه نظر وذلك ان ما قاله بعد الثنيا والتي ان قد تقرب
الماضي الواقع قيدا من زمان العامل فتفهم مقارنته له ولم يقم دليل على فهم المقارنة وهي المطلوب
لا ما ذكره من التقريب المذكور وهو لا يدل عليه بوجه قال الدماميني وعليه يشكل جاءني زيد لم يضحك اذ مقتضى
مقتضاه ان مضي هذا الفعل الواقع قيدا بالنسبة الى المقيد وهو جاء فيفهم منه عدم تقدم الضحك على
المجيء فلا مقارنة الحال عاملها واجاب ابن ان النافي في هذا المثال مع ضعف دلالة على انتفاء متقدم لكن
الاصل استمرار ذلك الانتفاء حتى يظهر قرينة انقطاعه نحو لم يضحك امس ولكنه ضحك اليوم والغرض
عدم هذه القرينة فاتفق الاستمرار الذي هو الاصل سالما عن المعارض فحصل الدلالة على المقارنة بحسب
بهذا الاعتبار فوقع حالا هذا بخلاف الماضي المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد يمنع عن

ان يكون الاصل استمرار نفي ذلك فعال من تاء الاحتياج الى تعدد المخرج من المحال لتقدم المقارنة وتعدد عن نعته عليه
والظاهر ما ذهب اليه الاخفش والكوفيون في المسئلة والمقارنة مفهوم بحكم الترتيب في الكلام على
الحالية ولا حاجة الى تكلف شيء من التعليلات فان قلت لا شك في جواز ان الماضي المثبت يقع حالا
وعند وجودها يلزم ان يكون الماضي قريبا من الحال فيشكل كلام الكوفيين ومن وافقهم لوجوب التدافع
في مثل جاء زيد وقد ركب لان وقوعه حالا يقتضي مقارنته للعامل الماضي وقد يقتضي قربه من زمان الحال لا الماضي
بل قلت لا تدافع لانا لا نسلم ان قد للتقريب بل هي للتحقيق سلمنا كونها للتقريب لكن لا نسلم التدافع
اذ لا مانع من ان يكون زمان الركوب المقيد للمجيء الماضي كان قريبا منه بدليل قد ثم قارنه بدليل الحالية
لو وقع حالا او الحاصل ان قد وجدت فيها ان لا تنافي بين مقتضيهما اذ يترتب على كل واحد ما يقتضيه
فلا اشكال انتهى وقد عرفت ما فيه فتأمل فان قد في بعض الصور لا يراد بها التقريب فلا يخلو اما ان تكون للتحقيق
او للتقريب اما الاول فلا يخفى ... واما الثانية فعلى مقتضى ما قرره ينبغي ان لا تكون لازمة
والاجماع على لزومها **تنبيه** كان المصنف ... انما ... التقريب في مثل ... من الحال ...
البحث المذكور ... فان قد تقرب الماضي من الحال بالاجماع والبحث ... على تعليل ... لها
في الحالية المصدرة ... الاصل ... ثم ... البحث وقد ذكرنا في صدر
الكتاب ... فلا نطول بالاعادة السابعة عشر **قط ترد** على ثلثة اوجه احدها ان تكون
اسم فعل مبنيا على السكون واختلف في معناها فقال الزمخشري في المفصل والتفتازاني في المطول
وتبعهما المص هو **بمعنى انته** وقال الجمهور بمعنى يكفي كما قاله في ... حتى اختلف اهلها ...
او الدالة ... من الطاء ... **وكثيرا ما تجيء**
مقرونة بالفاء تزيينا للفظ **نحو قام زيد فقط** قال التفتازاني ... وكانه جزاء شرط محذوف ...
في نحو اضرب زيدا فقط اذا ضربت زيدا فانته عن ضرب عمرو قال انما قدرنا الشرط تصحيحا
للفاء انتهى وعلى هذا فالتقدير في نحو قام زيد فقط اذا علمت قيام زيد فانته عن طلب العلم بقيام
عمرو ... في شرح التلخيص وكلام المص هنا انها تجيء بدون الفاء لكنه قليل وصحح غيره
واحد من النحويين ان قط في المثال المذكور بمعنى حسب المقطوع عن الاضافة فالمعنى فيه قام زيد
لا غير وهو الظاهر لقيام حسب مقامها من غير تكلف ثم قال ابن هشام في حواشي التسهيل
ولم يسمع بعد قط في نحو المثال المذكور الا مقرونا بالفاء وهي زائدة لازمة عندي قال وكذا القول
في فقط لم تحسب ان الفاء ... انتهى قال الدماميني ولا ينبغي ان يتكلف لزيادة ما صح بعد ...
وقد قال ابن السيد في كتاب المسائل قط مفتوحة القاف ساكنة الطاء بمعنى الاكتفاء بالشيء ...
به وهي عند البصريين مضافة الى ما بعدها كاضافة حسب في قولك حسبك درهم ... بمعنى

القطع

القطع كالتي هي ظرف والكوفيون يخفضون بها ما بعدها والبصريون يجيزون قط عبد الله درهم ويقولون ان
معناه كفى عبد الله درهم او يكفيه ولا يعرف ذلك البصريون وقط هذه تستعمل بعد الايجاب والنفي
كقولك اخذت درهما فقط وما اخذت درهما فقط وهذه هي الثانية معها الفاء لان معنى اخذت
درهما فقط اخذت درهما فاكتفيت به انتهى قال الخبيصي الفاء عاطفة لا زائدة كما قال ابن هشام
ولا جزائية كما قال التفتازاني والظاهر انه حسب من قولهما جميعا انتهى فتأمل **و**الثاني ان تكون **ظرفا**
لاستغراق الماضي اي لاستغراق جميع ما مضى من الازمنة الماضية حال كون الماضي **منفيا** نحو ما رأيته قط
اي في جميع ازمنة الماضي ونص ابن مالك في التسهيل والرضي في شرح الكافية على انه يستعمل بعد النفي
تارة معنى ولفظا وتارة لفظا لا معنى فالاول كقول بعض الصحابة قصرنا الصلوة مع رسول الله ونحن
اكثر ما كنا قط وآمنه والثاني كما في الحديث ايضا ان ابيا قال لعبد الله كاين تقرأ سورة الاحزاب
فقال عبد الله ثلاثا وسبعين آية فقال قط اي ما كانت كذا قط قال في القاموس وفي مواضع من البخاري
جاء بعد المثبت منها في الكسوف اطول صلوة صليتها قط وفي سنن ابي داود توضأ ثلثا قط واثبته
ابن مالك في الشواهد لغة قال وهي مما خفي على كثير من النحويين انتهى والجمهور على ان كل ذلك نادر
لا يقاس عليه **وفيها** اي في قط التي هي ظرف لاستغراق الماضي **خمس لغات** احدها قط بفتح القاف
وتشديد الطاء مضمومة وهي افصحها واشهرها قال ابن السيد واشتقاقها من قولك قططت الشيء
اذا قطعته فاذا قال المتكلم ما رأيته قط فقد قطع على هذا وفصل فيه انتهى وقال في المغني معنى ما فعلته
قط ما فعلته فيما انقطع من عمري لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال الثانية قط بفتح القاف
وتشديد الطاء مكسورة على اصل التقاء الساكنين الثالثة قط بضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة
الرابعة قط بفتح القاف وتخفيف الطاء مضمومة حذفت الطاء الاولى الساكنة وبقيت المضمومة آخرا
قط بفتح القاف وسكون الطاء مبالغة في التخفيف حذفت الثانية وبقيت الاولى الساكنة وهي مبنية
بجميع لغاتها ... الضمة منها ... معنى ما فعلته قط مذ ان خلقت الى الآن وقيل لشبهها بالحرف
في ابهامه لوقوعها على كل ما تقدم من الزمان وقيل لانها اشبهت الفعل الماضي لانها الزمان الماضي وبنيت
في الاشهر على حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت ضمة تشبيها بقبل وبعد ولانه لو نصبت لتوهم النصب
بمقتضى الظرفية ولو كسرت لتوهم الجر بمقتضى معناها **ولا يجامع** نعد **مستقبلا** والماضي مثل العامة
لا افعله قط لحن ولا يلتفت اليهم لان استعمال الجامع نفي الفعل الماضي قد ثبت عند اهل اللغة ولم
يثبت مع نفي المضارع عندهم ويكفي في ذلك استقراء كلامهم وكيف لا يقال لا يلزم ان يكون خطأ لجواز
ان يكون مجازا او عدم نقل هذا الاستعمال عن ائمة اللغة لا يمنع جوازه لان مع عدم نقله عنهم لانا
نقول قد ثبت ان استعمالها الثاني قول العامة وهو ملحق باصوات الحيوانات عند اهل البلاغة

كم الخبرية والاستفهامية

فلا يعتبر اصلا حقيقة او مجازا لهذا لا يستدل بانه الام والثالث من وجوه قط ان يكون بمعنى حسب وهذه
مفتوحة القاف مخففة الطاء والغالب بناؤها على السكون لوضعها على حرفين ويضاف الى الاسم الظاهر والى
ياء المتكلم وكاف الخطاب نحو قطك درهم وقطي وقطك ثلاثة دراهم ويعرب ما بعدها فيقال قط زيد درهم
بالرفع كما يقال حسب زيد درهم ويجوز ان يجعلها من اسماء الافعال فاذا اضيفت الى ياء المتكلم فيقال قطني كما يقال قدني
محافظة للبناء على السكون فائدة تقابل قط وعوض في الاستغراق لان قط في الماضي منفيا وعوض ظرف لاستغراق المستقبل
منفيا تقول في المستقبل لا افعله عوض كما تقول في الماضي ما فعلته قط لكن عوض يعرب لا الماضي ابقي كقوله
فلا زعاما عوض اكثرها الكلام وهو مبني لتشبيهه بالحرف في ابهامه لانه يقع على كل ما يأتي من الزمان ويبنى
اما على الضم كقبل وبعد او على الفتح طلبا للخفة او على الكسر على اصل التقاء الساكنين فان اضيف الى العائض
اي وهو الداهرين والعائض الذي يبقى على وجه الدهر فكان المعنى ما بقي في الدهر داهر او اضيف اليه كقوله
ولولا نبل عوض في حضناي واوصالي لعوض في الخالين لعارضته الشيء بالاضافة التي هي من خصائص الاسماء
الثامن عشر في كم على وجهين خبرية بمعنى كثير واستفهامية بمعنى اي عدد وهي بسيطة في وجهيها خلافا
للكسائي والفراء في زعمهما انها في وجهيها مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذف الفها كما حذفت مع
سائر حروف الجر نحو بم ولم وعم وكثر الاستعمال لها فاسكنت للتخفيف وصارت لها بالتركيب معنى غير الذي
كان لكل واحد من مفرديها كما قال النحويون في لولا وهلا ويشتركان اي الخبرية والاستفهامية في ثمانية
امور احدها البناء اما بناء الاستفهامية فلتضمنها معنى همزة الاستفهام فان قولك كم رجلا عندك بمعنى
اعشرون رجلا عندك ام ثلاثون واما بناء الخبرية فلشبهها بالاستفهامية لفظا او معنى اما لفظا فظاهر واما
معنى فمن جهة ان كل واحد منهما للعدد المبهم ولك ان تقول بنيت لوجهي الشبه بالحرف وضعا وهو الاصل
والثاني الافتقار الى التمييز لكان وضعهما على الابهام ولشدة افتقارهما اليه لم يحذف الا لدليل كما اذا جرى
ذكر العبيد فقلت كم عندك اي كم عبدا عندك بالنصب في الاستفهامية وكم عبد عندك بالجر في الخبرية
بحسب ما يقتضيه المقام بخلاف غيرهما من الاعداد فانها تدل على كمية معينة فيجوز ان لا يؤتى لها بمميز البتة
لانه مفيد من جهة الدلالة على الكمية المعينة وان جهل جنسها والثالث انهم التصدير على غير الجار
حرفا كان او اسما لان ما قبلهما اذا كان مضافا او حرف جر يعمل فيهما وانما غير ذلك لان الجار مع مجروره
بمنزلة الشيء الواحد فجوز تقديم الجار عليهما على انه يعمل الجار اسما كان او حرفا جاز مع الجر كلمة واحدة
حتى لا يسقط المجرور عن رتبته تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ملكت ويكون في اعراب المضاف كاعراب كم
لو لم يكن مضافا اليه واما الذي لا يعمل فيهما فانما لم يتقدم عليهما لانه استحقا فيهما الصدر لان كل منهما
للانشاء وكل ما تضمن معنى الانشاء لزم تصدره لانه يغير الكلام من نوع الى نوع ويجب تقديم ما يعلم من اول
الامر نوع الكلام فيتفرغ ذهن السامع لتفهمه والا فلو تأخر لم يعلم هل الانشاء راجع الى ما مضى او الى شيء ياتي

فيتشوش

فيتشوش فكره وكون كم الاستفهامية للانشاء ظاهر واما الخبرية فلتضمنها معنى انشاء التكثير والانشا
انما يؤدى بالحرف غالبا فكانت متضمنة بحرف دال على التكثير لا مخصوص الوضع وهو من الاستغراب او رب
ان قلنا بدلالة انها على التكثير واما معنى الوضع ان سلم عدم دلالة رب على التكثير فمن هذه
الحيثية ايضا كم الخبرية الصدر فان قيل كيف يتأتى ان يكون في الخبرية معنى انشاء التكثير مع ما يحتمل الخبر
والانشاء من التنافي فالجواب ان الانشاء في كم من جهة التكثير القائم بنفس المتكلم ولا وجود له في الخارج
حتى يقال باعتباره ان طابق فصدق والا فكذب والاخبار في الكلام الذي فيه كم الخبرية هو الذي يقال بسببه
خبرية انما هو باعتبار الكثرة والكثرة امر موجود في الخارج فان طابق الكلام ذلك الامر الواقع في الخارج كان
صدقا والا فهو مطابق كان كذبا فاذا قلت كم رجال عندي فله جهتان احدهما التكثير الذي قام بذهنك
ولا وجود له في الخارج وبهذا الاعتبار يكون كم انشائية والاخرى كثرة الرجال المخبر عنها بالعندية ولها
وجود في الخارج وبهذا الاعتبار يكون كم خبرية وهذا معنى ما قاله ابن الحاجب فيما تقدم ونظيره في باب
افعال الذم والمدح وجميع صيغ التعجب في ذلك ما يرجع اليه من الافعال التي تستعمل فيه كم الخبرية
والاستفهامية الاسمية خلافا لمن زعم ان الخبرية للتكثير والدليل على اسميتهما دخول حروف الجر عليهما
نحو بكم درهم اشتريته وبكم شيء احسنت اليك والاضافة اليهما نحو غلام كم رجل ملكت وعلم كم حبيب
ظفرت به ووقوعهما مسندا اليهما لفظا ومعنى في نحو كم رجلا جاءك وكم ملك احسن اليك ومعنى لا لفظا
نحو كم عبدا عندك وكم حرا اعتقت فان المفعول به مسند اليه بحسب المعنى اذ قولك ضرب زيد في معنى زيد
مضروب ولا معنى للاسناد الا ذلك او لانه مع انه قد يكون نائبا عن الفاعل نحو ضرب زيد فيكون مسندا
اليه لفظا ومعنى وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا به على ما صرح به ابن الحاجب والخامس الابهام وهو ظاهر
لانهما وضعا كذلك والسادس جواز حذف مميزهما لدليل كما مر خلافا لمن منع حذف مميز الخبرية والسابع
الاختصاص بالنكرات كما صرح به الشيخ قال اما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية
فلانها كناية عن عدد مبهم عند المخاطب وعدد كذلك والغرض من اتيان المميز بيان جنس ذلك العدد
المبهم فقط وذلك يحصل بالنكرة فلم يحتج الى تكلف التعريف والثامن امتناع كون مميزهما منفيا لانه
كم لا رجل جاءك ولا كم لا رجل مخبث خلافا لمن اجازه ونص عليه سيبويه ويخفض كم الخبرية بوجوب جر
التمييز اي مميزها باضافتها اليه كالف وعشرة ومائة الا من يفصل خلافا للفراء ويقول الكوفيون قاطبة
بدليل انه متى فصل كان منصوبا حملا على كم الاستفهامية كقوله كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا
من الافناء احتمل مفردا كان مميزها او مجموعا نحو كم عبد ملكت وكم عبيد ملكت فالكم ملوك باد
ملكهم ونعيم سوقه بادوا وكونه مفردا اكثر في الاستعمال وابلغ في المعنى حتى ادعى بعضهم ان الجمع على نية معنى
الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال وفي المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم صدقوني فلك في

التمييز وانما كان تمييز الخبرية مجرورا مفردا لانها لما كانت للتكثير صار تمييزها كتمييز العدد الكثير وهو المائة
والالف وجاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان في لفظ العدد الكثير ما ينبئ عن كثرة الكثير بخلاف كم
الخبرية ليست مثله في التصريح فجعل جمعه كانه نائب عن معنى التصريح في مثله وحكى عن تميم نصبه مطلقا وروي
قول الفرزدق كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري بالنصب اجماعا وعلى هذه اللغة الاولية
واما على تقديرها استفهامية استفهام تهكم اي اخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته
وعليهما فمبتدأ الخبر قد حلبت وافرد الضمير حملا على لفظ كم او على انه عائد على مجموع من تقدم كما في قوله
تعالت بربعه بالجر على قول تمييز الخبرية بالرفع على انه مبتدأ وان كان نكرة لكونه موصوفا بلك وبعد
محذوفة لدلالة عليها بالمذكور اذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما خصصت الاولى بانها لك الا
عليها بتلك الاولى والخبر قد حلبت والاولى من تقديره قد حلبت اخرى لان الخبر عند هذا الوجه متعدد لفظا
ومعنى ونظيره زينب هند قائمة فكم على هذا الوجه ظرف او مصدر والتمييز محذوف اي كم وقت او حلبة
اذا نصب التمييز بفصل او بغير فصل جاز كونه ايضا مفردا او جمعا كالاول هذا مذهب الجمهور وذهب ابو علي
والشلوبين وابن هشام الخضراوي الى التزام الافراد لان العرب التي تنصب في كل تمييز منصوب عن عدد او كناية
كم الاستفهامية وكان يمكن ان ذلك فيما يجب نصبه لا فيما يجوز نصبه وجره وهل يجوز جره مع الفصل
نظر فان المجرور فمذهب البصريين الا في الفصل بين المتضايفين وذلك ممنوع الا في ضرورة كقوله كم بجود
مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه والثاني نعم وعليه يونس بناء على رايه من جواز الفصل بين المتضايفين
في السعة وتبعه الكوفيون بناء على رايهم ان الجر بمن مقدرة واغنى عنها عمل الجار المقدر وهذا وان
كان في غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول من على تمييز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية والشيء اذا عرف
في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه والثالث التفصيل ان كان الظرف او المجرور ناقصا وهو ما لا يتم بمجرد
ذكره وفكره معمولا ما تعلق به نحو كم بك ماخوذ اتاك وكم اليوم جائع جاءك والمنع ان كان تاما وعزى الاندلسي
هذا القول ليونس وبعضهم لم تفرق بين الظرف التام والناقص في الفصل بل تجيز بها الجر واحدا
ومن الفصل بالمجرور التام قوله كم في بني سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع فان كان الفصل
بجملة امتنع الجر في كلام ولا شعر عند البصريين لان الفصل بالجملة بين المتضايفين لا يجوز البتة وجوزه
الكوفيون بناء على ان الجر بمن لا بالاضافة وجوزه المبرد في الشعر فقط مستدلا بقوله كم نالني منهم فضلا
على عدم بالجر ولذا الفصل بين كم الخبرية وتمييزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس التمييز بمفعول
ذلك المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون وكم اهلكنا من قرية وتختص كم الاستفهامية
بوجوب نصبه اي نصب تمييزها ظاهره انه لا يجوز جره مطلقا وهو قول بعضهم وذهب الفراء والزجاج
وابن السراج واخرون الى جواز جره مطلقا حملا لها على الخبرية وفصل قوم فقالوا ان جر بحرف جر

نحو

نحو بكم درهم اشتريت فجاز الجر والا فلا ومع ذلك فالنصب هو الكثير ثم المجرور بمن مقدرة حذفت تخفيفا
وصار حرف الجر عوضا عنها على كم عوضا منها هذا مذهب الخليل وسيبويه والفراء والجماعة وذهب الزجاج
الى انه باضافة كم الا باضمار من وبعده ابو الحسن بانهم حين خفضوا بعدها لم يخفضوا الا بعد تقدم حرف جر
تكونه لم يتعد وهذا دليل لقول الجماعة وتختص بوجوب لزوم افراده اي افراد تمييزها خلافا للكوفيين
في جواز جمعه وما اوهمه يجعل على الحال ويجعل التمييز محذوفا فاذا قلت كم لك غلمانا فالتقدير كم نفسا
استقر لك غلمانا فحذف المميز والجمع المنصوب حال من ضمير الظرف المستقر والعامل فيه الظرف
او عامله المحذوف فلو قلت كم غلمانا لك لم يجز هذا التخريج الا على راي الاخفش ويجوز جمعه ان كان
السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا اردت اصنافا من الغلمان قالوا وانما كان مميز الاستفهامية
مفردا منصوبا لانها لما كانت كناية عن العدد وجعلت عبارة عن وسط العدد وهو من احد عشر الى
مائة وجعل تمييزها كتمييزه لانها لو جعلت كناية عن احد الطرفين كان تحكما وترجيحا من غير مرجح لمساواتهما
في الطرفين فجعلت الوسطى اذ لا تساوي فيها منها التاسعة عشر كيف ويقال فيها كي كما يقال في سوف
سو قال كي تجنحون الى السلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الحرب تضطرم وهي اسم لدخول الجار عليها بلا تاويل
في قولهم على كيف تبيع الاحمرين اي اللحم والخمر ولابدال الاسم الصريح منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم وللاخبار
بها مع مباشرة الفعل نحو كيف كنت فبالاخبار بها انتفت الحرفية وبمباشرة الفعل انتفت الفعلية و
ترد على وجهين احدهما ان تكون شرطية فتقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى نحو كيف تصنع اصنع
ولا يجوز كيف تجلس اذهب باتفاق ولا يجزم الفعلين عند الكوفيين وقطرب من البصريين
مطلقا وقيل يجوز بشرط اقترانها بما نحو كيفما تكن اكن قالوا ومن ورودها شرطية قوله تعالى ينفق كيف يشاء
يصوركم في الارحام كيف يشاء فيبسطه في السماء كيف يشاء وجوابها في ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها
قال ابن هشام وهذا يشكل على اطلاقهم ان جوابها يجب مماثلته لشرطها انتهى قيل وللقائل ان يقول لا
اشكال لانا لا نقدر الجواب فعلا مثل الذي قبلها وانما نقدره فعلا مضارعا من الشيء متعلقا بالحذف
الذي قبلها والتقدير كيف يشاء الاصوير يشاء الاتفاق اي لا فرق بين الشيئين الا بالتعلق فصدق
ان شرطها ماثل جوابها او ان جوابها محذوف لدلالة ما قبلها لان ما قبلها فعل اختياري والافعال الاختيارية
لها دلالة على المشية واستلزام لها كثيرا ما تطلق ويراد منها كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة اي اردتم
القيام اليها والثاني ان تكون استفهامية وهو الغالب فيها ويستفهم بها عن حال الشيء لا عن ذاته قال
الراغب وانما يسال بها عما يصح ان يقال فيه شبيه وغير شبيه ولهذا لا يصح ان يقال في الله تعالى كيف قال
وكلما اخبر الله بلفظ كيف عن نفسه فهو استخبار على طريق التنبيه للمخاطب او التوبيخ له نحو كيف تكفرون
كيف يهدي الله قوما انتهى وقد ترد لمعنى الاستفهام بها اما حقيقيا نحو كيف زيد او غيره نحو كيف تكفرون

كيف

بأسد الأسد فإنه أخرج مخرج التعجب **فتقع** كيف الاستفهامية **خبرا في نحو كيف زيد وكيف كنت** وكيف
في الأول خبر للمبتدأ وفي الثاني خبر كان تقدم عليها للزومه الصدر **وتقع مفعولا في نحو كيف ظننت زيدا** وكيف
أعلمه فرسك فإنه في الأول مفعول ثان لظن وفي الثاني مفعول ثالث لأعلم ومنهم من جعل هذا من قبيل الخبر
أيضا لأن ثاني مفعولي ظن وثالث مفعولات أعلم خبران في الأصل والأولى تجويز ذلك في النوعين أن تقع قبل
ما لا يستغنى به عنها وهو ما لا يستقل بدونها كلاما كما في الأمثلة **وتقع حالا في نحو كيف جاء زيد** أي كيف
حال من زيد والأولى تجويز أن تقع قبل ما يستغنى به عنها أي يستقل بدونها كلاما لأنه يصح أن يقال جاء
زيد ثم أدخلت كيف استفهاما عن هيئة مجيئه أي على أي حال جاء زيد قال ابن هشام وعندي أنها تأتي
في هذا النوع مفعولا مطلقا أيضا وأن منه كيف فعل ربك إذ لا يتجه فيه أن يكون حالا من الفاعل انتهى أي لأن
في ذلك وصفه تعالى بالكيفية وهو ممتنع **تنبيهان الأول** عن سيبويه أن كيف ظرف وأنكره الأخفش
والسيرافي وقالا هي اسم غير ظرف ورتبوا على هذا الخلاف أمورا أحدها أن موضعها عند سيبويه نصب دائما
وعندهما رفع مع المبتدأ نصب مع غيره الثاني أن تقديرها عند سيبويه في أي حال أو على أي حال
وعندهما تقديرها في نحو كيف زيد أصحيح زيد وفي نحو كيف جاء زيد أراكبا جاء زيد ونحوه الثالث أن الجواب
المطابق عند سيبويه أن يقال على خير ونحوه هذا إن أجيب على اللفظ وإن أجيب على المعنى دون اللفظ
قيل صحيح أو سقيم وعندهما على العكس وقال ابن مالك لم يقل أحد أن كيف ظرف إذ ليست زمانا ولا مكانا
ولكنها لما كانت تفسر بقولك على أي حال لكونها سؤالا عن الأحوال العامة سميت ظرفا لأنها في تأويل
الجار والمجرور واسم الظرف يطلق عليها مجازا انتهى قال ابن هشام وهو حسن ويؤيده الإجماع على أنه يقال
في البدل كيف أنت أصحيح أم سقيم بالرفع ولا يبدل المرفوع من المنصوب **الثاني** زعم قوم أن كيف تأتي عاطفة
وممن زعم ذلك عيسى بن موهب ذكره في كتاب العلل وأنشد عليه إذا قل مال المرء لانت قناته وهان على الأدنى
فكيف الأباعد وهذا خطأ لاقترانها بالفاء وإنما هي هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية ثم يحتمل أن الأباعد
مجرور بإضافة مبتدأ محذوف أي فكيف حال الأباعد على حد قراءة ابن جماز والله يريد الآخرة أو بتقدير
فكيف الهوان على الأباعد فحذف المبتدأ أو الجار وهو مجرور بالعطف بالفاء وكيف مقحمة بين العاطف
والمعطوف لإفادة الأولوية بالحكم ولذلك يكون لها محل العشرون **لو ترد** على أربعة أوجه أحدها أن تكون
شرطية امتناعية **فتقتضي** شرطا وجوابا لها تفيد في نحو لو جاءني زيد لأكرمته ثلاثة أمور أحدها الشرطية
أعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين الثاني تقييد الشرطية بالزمان الماضي وبهذا الوجه والذي
بعده فارقت إن فإن تلك لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط بإن سابق
على الشرط بلو وذلك لأن الزمان المستقبل سابق على الزمان الماضي ألا ترى أنك تقول إن جئتني غدا
أكرمتك فإذا انقضى الغد ولم يجئ قلت لو جئتني أمس أكرمتك قال في التصريح وفي الأسبق من الأزمنة

خلاف

خلاف قال الرابع واختار الزجاج أن المقدم هو المستقبل فإذا وجد صار حاضرا فإذا انقضى صار ماضيا
انتهى الثالث الامتناع واختلف النحاة في إفادتها له وكيفية إفادتها إياه على أقوال أحدها أنها لا تفيده بوجه
وهو قول الشلوبين وابن هشام الخضراوي الثاني أنها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب بل على
التعليق في الماضي كما دلت إن على التعليق في المستقبل ولم تدل بالإجماع على امتناع ولا ثبوت قال ابن هشام
الأنصاري وهذا الذي قاله كإنكار الضروريات إذ فهم الامتناع منها كالبديهي فإن كل من سمع لو فعل فهم
عدم وقوع الفعل من غير تردد ولهذا جاز استدراكه فتقول لو جاءني زيد لأكرمته لكنه لم يجئ الثاني
أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وهذا هو القول المشهور الجاري على ألسنة المعربين
وحملوا قولهم امتناع لامتناع على امتناع الجواب لامتناع الشرط ورد بعدم امتناع الجواب في مواضع
كثيرة كقوله تعالى ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله وقول
عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فإن عدم النفاد محكوم به سواء وجد الشرط أم لا وعدم العصيان
محكوم به سواء وجد الخوف أم لا وأجيب بأن انتفاء الشرط والجواب هو الأصل فيها فلا ينافيه بقاء الجواب
فيها مع انتفاء الشرط في بعض المواضع والثالث وهو مختار المصنف قال ابن مالك واختاره جماعة من محققي
المتأخرين أيضا أنها تفيد **امتناع شرطها** دائما ثبتا كان أو منفيا **واستلزامه** أي شرطها **لجوابها** من غير
تعرض لامتناع الجواب ولا ثبوته فإذا قلت لو قام زيد قام عمرو فقيام زيد محكوم بانتفائه فيما مضى وبكونه
مستلزما ثبوته لثبوت قيام من عمرو وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له لا تعرض
في الكلام لذلك وعبارة ابن مالك في التسهيل لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه
قال ابن هشام وهذه أجود العبارات ثم الجواب إن لم يكن له سبب غير ذلك الشرط وجب انتفاؤه ضرورة
امتناع الملزوم لأنه لا سبب له شرعا أو عقلا أو عادة فالأول نحو قوله تعالى ولو شئنا لرفعناه
بها فإنه دال على أن مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منتفية ويلزم من نفيها أن يكون رفع المنسلخ
منفيا إذ لا سبب لرفعه إلا المشيئة وقد انتفت فيكون منفيا لأن انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب
ضرورة كما أن ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعي والثاني كقولك
لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فطلوع الشمس سبب لوجود النهار لأن وجود النهار ليس له
سبب غير طلوع الشمس وقد انتفى فيكون منفيا لأن انتفاء السبب العادي يستلزم انتفاء المسبب
لما بينهما من التلازم العقلي والثالث كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا أي السموات والأرض
ففسادهما موجود وجعل من نظائرهما المشاهدة مناسب لتعدد الآلهة للزوم ما دل على ذلك العادة عند
تعدد الحاكم من التنازع في الشيء وعدم الاتفاق عليه ولم يختلف التعدد وغيره فينتفي الفساد بانتفاء التعدد
المفاد وعدم الاتفاق عليه ولم يختلف التعدد وغيره فينتفي الفساد بانتفاء التعدد المفاد بقوله إلا الله

ثم اذا كان القصد من لا ثبت العكس لانها انما سيقت لاثبات الوحدانية ونفي التعدد فوجب ان يقال ان انتفاء
انتفاء التعدد لانتفاء الفساد لما بينهما من التلازم العادي وان كان للجواب سبب غير الشرط لم يلزم انتفاؤه
ولا ثبوته اذ لا تعرض لها الى امتناع الجواب ولا ثبوته ثم تارة يكون ثبوته بالاولى نحو نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه
فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف وعصى لان انتفاء العصيان ليس سببه الخوف
فقط بل له سبب آخر وهو الحياء والمهابة والاجلال والاعظام والاول وظيفة العوام والثاني وظيفة الخواص والمراد ان صهيبا
من قسم الخواص وانه لو قدر خلوه عن الخوف لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وانما لم يدل لو على انتفاء
الجواب ههنا لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم
المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف اولى واذا تعارض هذان المفهومان قدم
مفهوم الموافقة وتارة يكون بالمساوي كقوله صلى الله عليه وآله وسلم في درة بنت ام سلمة لما بلغه تحدث
النساء انه يريد ان ينكحها انها لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة فان حلها له عليه
الصلاة والسلام منتف من وجهين لو انفرد كل منهما حرمت له كونها ربيبة وكونها ابنة اخيه من الرضاع
وهما متساويان في منع الحل وتارة يكون بالادون كقولك لمن عرض عليك نكاحها لو انتفت اخوة الرضاع
ما حلت لي للنسب فان حلها منتف من وجهين لو انفرد كل منهما حرمت له اخوة الرضاع والنسب الا ان
حرمة الرضاع ادون من حرمة النسب **تنبيه** اشتهر في كتب العربية نسبة هذا الكلام وهو نعم العبد
صهيب لو لم يخف الله لم يعصه الى عمر بن الخطاب وقال الاقفهسي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص وقد
نسب الخطيب هذا الكلام الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم اره في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا
موقوفا لا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن عمر مع شدة الفحص قال الدماميني في التحفة وكذا نسبه القرافي
في الفروق الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد سألت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرني انه بحث
عن ذلك فلم يقف عليه ثم وقفت في الحلية لابي نعيم الحافظ في ترجمة سالم مولى ابي حذيفة على حديث رفعه
من طريق عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان سالما شديد الحب لله عز
وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه **وتختص لو بالماضي** لانها انما تفيد الشرطية فلا يكون الشرط والجزاء فيها
الا ماضيين ومن حقها انها لا تدخل الا على الماضي **ولو كان مستقبلا** كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون لانه لصدوره
عمن لا يكذب بتحقق الوقوع فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب
التأويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت امرا عجيبا **تنبيه** اختلف
في عد لو المذكورة من حروف الشرط قال الزمخشري وابن مالك لو حرف شرط والجمهور تسميتها حرف شرط
لان حقيقة الشرط انما يكون في الاستقبال ولو انما هي للتعليق في المضي فليست من ادوات الشرط قال الكافيجي
في الخبر الدال والاول هو المشهور ولهذا سماها المص شرطية **و** الثاني من وجوه لو ان تكون حرف شرط

في المستقبل

في المستقبل **بمعنى ان الشرطية** الا انها لا تجزم على المشهور كقوله

ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا ... ومن دون رمسينا من الارض سبسب
لظل صدى صوتي وان كنت رمة ... لصوت صدى ليلى يهش ويطرب

وقوله

لا يلفك الراجيك الا مظهرا ... خلق الكرام ولو تكون عديما

واذا وليها حينئذ ماض اول بالمستقبل نحو وليخش الذين لو تركوا وقوله

ولو ان ليلى الاخيلية سلمت ... علي ودوني جندل وصفائح
لسلمت تسليم البشاشة او زقا ... اليها صدى من جانب القبر صائح

فزقا بزاي وقاف صاح والصدى هنا طائر يخرج من رأس المقتول اذا بلي بزعم الجاهلية وتصحف على كثير
فقالوا فابر او اصحابه الفصل بما ذكرناه ومن غريب ما يحكى ان ليلى الاخيلية هذه مرت بقبر توبة صاحب
هذا الشعر بعد موته فقيل لها سلمي عليه فسلمت وقالت لم اعهدك بالكذب كان زبان القائل ولو ان ليلى الاخيلية
البيتين وقد سلمت فاين ما قلت فبينما هي كذلك اذا طائر كان هناك فاحس بالبعير ففر طائرا
فهيج فنفر البعير فسقطت ليلى عن راحلتها فماتت لوقتها ودفنت الى جانبه وانكر ابن الحاج مجيئها للتعليق في المستقبل
قال في نقده على المقرب في القاطع بذلك انك لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ان لم يقم زيد فعمرو
منطلق وقال بدر الدين بن مالك عندي انها لا تكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى
وليخش الذين لو تركوا وقول الشاعر ولو ان ليلى الاخيلية سلمت لا حجة فيه لصحة حمله على المضي ووجه ان
الحمل على المضي ممكن في بعض المواضع دون بعض فما امكن فيه قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا الا انه لا يحمل
ان يقال لو شارفوا فيما مضى انهم يخلفون ذرية ضعافا خافوا عليهم لكنهم لم يشارفوا فيما مضى
وما لا يمكن فيه فقوله وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين لا يستحيل ان يراد ولو كنا صادقين
فيما مضى وما انت بمصدق لنا الكلام بصدق قال ابن هشام ويكون لو بمعنى ان قاله كثيرون نحو
وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون قل لا يستوي الخبيث والطيب
ولو اعجبك كثرة الخبيث ولو اعجبكم ولو اعجبك حسنهن ونحو اعطوا السائل ولو جاء على فرس
وقوله قوم اذا حاربوا شدوا مآزرهم دون النساء ولو باتت باطهار ومنها اي ومن معاني لو على اصلها
الثاني ان لو تشارك اصلها ومن كما عبر عنه بعضهم ومع ما الى جميع الفعل في القسم الاول لا من هذا القسم
لان المضارع في ذلك مراد به المضي وتحرير ذلك ان فعل الشرط لو فرض مالبس بزمان الحال ليس نم
انتفى شرطها في الماضي والحال الثابت ان يكون متعلقها المضي والحال وخاصية ان تعلقها بامر مستقبل
محتمل ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال فعلى هذا قوله ولو باتت باطهار يتعين فيه معنى ان
لانه خبر عن امر مستقبل محتمل اما استقباله فلانه جواب لمحل وقع عليه رشده واستقبل

لانه جواب لو او لما احتماله فظاهر ولا يمكن جعلها امتناعية لعدم الاستقبال في الاحتمال ولان المقصود تحقيق
ثبوت التطهر لا امتناعه واما ثانيا فلمتمني البيت وقوله ولو ان ليلى البيت فيحتمل ان لو فيهما بمعنى ان على ان المراد
مجرد الاخبار بوجود ذلك عنده وهذه الاخبار في المستقبل ويحتمل انها على بابها وان المقصود فرض
هذه الامور واقعة والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها والحاصل ان الشرط متى كان مستقبلا محتملا
وليس المقصود فرضه الان او فيما مضى فهي بمعنى ان ومتى كان ماضيا او حالا او مستقبلا لكن قصد فرضه
الان او فيما مضى فهي الامتناعية و الثالث ان تكون للتمني بمعنى ليت الا انها لا تنصب ولا ترفع نحو ولو ان
لنا كرة فنكون من المؤمنين اي فليت لنا كرة ولهذا نصب فنكون في جوابها كما انتصب فافوز
في جواب ليت في قوله يا ليتني كنت معهم فافوز قال ابن هشام ولا دليل في هذا لجواز ان يكون النصب
في فنكون مثله في الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا وقوله ولبس عباءة وتقر عيني احب الي
من لبس الشفوف يعني ان يكون نصبها بان مضمرة والمصدر المسبوك منها ومن صلتها اسم معطوف على
الاسم المنصوب المتقدم وهو كرة اي ليت لنا رجوعا فكونا من المؤمنين وهل لو هذه قسم برأسها لا تحتاج
الى جواب كجواب الشرط او هي الشرطية اشربت معنى التمني او انها المصدرية اغنت عن فعل التمني لكونها لا تقع
الا بعده فهو عن ثلاثة اقوال الظاهر من كلام المصنف الاول قال ابو حيان وهو ظاهر المنقول عن سيبويه ونص عليه
شيخنا ابو الحسن ابن الصائغ وابو مروان عبيد بن عمر بن هشام الخضراوي في شرح قصيدة ابن دريد
واختار ابو حيان الثاني قال والذي يظهر انها لابد لها من جواب لكنه التزم حذفه لاشرابها معنى التمني
لانه متى امكن تقليل القواعد وجعل الشيء من باب المجاز كان اولى من تكثير القواعد ولهذا الاشتراك
لانه يحتاج الى وضعين والمجاز ليس فيه الا وضع واحد وهو الحقيقة ثم ينقل للاخر والى هذا صار ابن مالك
وذلك انه اورد قول الزمخشري وقد تجيء لو في معنى التمني نحو لو تاتيني فتحدثني فقال ان اراد ان الاصل في ودت
لو تاتيني فتحدثني فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها
فصحيح او انها حرف وضع للتمني كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه
وبين ليت انتهى يعني واللازم باطل فانه يجمع بينهما كما تقول تمنيت لو قام زيد قال الدماميني والظاهر
ان هذا الوجه الذي ابطله هو مذهب الزمخشري فيكون مذهبه ان لو قد ترد مفيدة للتمني بحسب
الوضع وما اورده من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني لا يرد عليه فانها عنده مجامعها
لفعل التمني تكون لمجرد المصدرية مسلوبة الدلالة على التمني فلا يمتنع الجمع اذ ذاك ولا اشكال لكن
يحتاج هذا الى ثبوت ان الزمخشري موافق على مجيء لو مصدرية و الرابع ان تكون مصدرية بمعنى
ان نحو ودوا لو تدهن فيدهنون وقد مضى شرحه في باب الموصول فليرجع اليه واقتضى اقتصاره
في معاني لو على هذه الوجوه الاربعة انها لا ترد لغير ذلك وذكر في التسهيل انها قد تكون للعرض نحو

لو تنزل

لو تنزل عندنا لتصيب خيرا وذكر ابن هشام اللخمي انها تكون للتقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق وخرج
عليه قوله تعالى ولو على انفسكم وفيه نظر لجواز ان تكون في الموضعين ونحوهما بمعنى ان ومن قال التقليل
مستفاد من المقام لا من نفس لو تشتمل على مسائل تتعلق بلو الشرطية الامتناعية احدها انها تتمة
خاصة بالفعل كالمصدرية وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك
او خبر لكان محذوفة او اسم هو في الظاهر مبتدأ ما بعده خبره فالاول كقولهم لو ذات سوار لطمتني والثاني
نحو لو زيدا رايته اكرمته والثالث نحو التمس ولو خاتما من حديد والرابع نحو قوله لو بغير الماء حلقي
شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري واختلف فيه فقيل هو على ظاهره وان الجملة الاسمية ايلاؤها
شذوذا كما في لكن قوله وفي لا نفس ليلى شفيعها وقيل هو من مذهب الكوفيين وتاوله الفارسي على
البصريين على ان حلقي فاعل بفعل محذوف يفسره شرق وشرق خبر مبتدأ محذوف والاصل
لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتدأ آخرا وفيه تكلف وتاوله ابن خروف على اضمار كان
الشانية واسمها ضمير الشان والجملة ما بعدها اسمية خبر كان وقال السمين فلو تعلم الغيث في شتوة لسمعن
ما عمرت من حطا كانت يقبل نحو لانه لا يمكن ان يقدر فعل التمني فيه وقال ابن هشام وروي بنصب
نار ورفعه وهما صحيحان والنصب اوجه بتقدير ولو لابست نارا كما يقدر في نحو زيدا جلست
عليه والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى ولو حصل نار او ولو لابستني نار على الرفع فيكون الغيث
صفة لقدم وصف الاولى تقديمه على الحال متعلقة بالغيث لا يغيث ... ونحوها الناصبة
الثاني يجوز ان يليها ان كثيرا نحو ولو انهم صبروا ولو انهم امنوا وموضعها عند الجميع رفع ثم اختلف
فقال سيبويه وجمهور البصريين بالابتداء ولا تحتاج لخبر لاشتمال صلتها على المسند
والمسند اليه واختصت من بين سائر ما يختص بالاسم بالوقوع بعدها كما اختصت غدوة
بالنصب بعد لدن وقيل الخبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما على المبتدأ اي ولو ثابت صبرهم على حد
ولدينا مزيد وقال ابن عصفور يقدر مؤخرا على الاصل اي ولو صبرهم ثابت وذهب الكوفيون
والمبرد والزجاج والزمخشري الى انه على الفاعلية والفعل مقدر بعدها لدلالتها عليه لانها
تعطي معنى الثبوت والتقدير ولو ثبت انهم صبروا كما قال الجميع في لا اكلمه ما ان في السماء نجما ونج
هذا بان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل وبعده ان الفعل لم يجئ بعد لو غير صاحب ان في باب
الشرط الا مفسرا بفعل بعده الا كان والمعروف بلا بعد ان قال ابن هشام في شرح قصيدة كعب
ثم ان الزمخشري ولذا يعد ان بعدها يجب كون خبرها فعلا ليكون عوضا عن الفعل المحذوف
ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقالوا انما ذاك في الخبر المشتق
لا الجامد كالذي في الاية وفي قوله ما اطيب العيش لو ان الفتى حجر تنبو الحوادث عنه وهو ملموم

ابن مالك في لو هو كان بانه قد جاء اسماً مشتقاً كقوله لو ان حيا مدرك الفلاح ادركه ملاعب الرماح
قال ابن هشام في المغني وبعد فعندي انه لا يتعين حمله لوجوب بل قد وقع الخبر فيها اسماً مشتقاً ولم يتنبه لها الزمخشري
كما لم يتنبه لاية لقمان ولا ابن الحاجب والا لما منع من ذلك ولا ابن مالك والا لما استدل بالشعر وهي
قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في الاعراب ووجدت اية الخبر فيها ظرف وهي لو ان عندنا ذكرا من الاولين
انتهى قال الدماميني في شرحه هو اللفظ ورايت بخط بعضهم نقلها هذه الاية وتحجج بالاهتداء لها لهذا لم يهتد اليه
ثم بان ان ما اهتدى اليه بعضهم ليس بشيء وذلك لان لو في هذه الاية التي اوردها ليست من الكلام
فيها لانها مصدرية او للتمني والكلام انما هو في لو الشرطية قال الرضي في شرح الحاجبية اما قوله تعالى
يودوا لو انهم بادون في الاعراب فلان لو بمعنى ان المصدرية وليست بشرطية فلم يجيء بعدها فعل والحق
التمني وقال ابن الحاجب في منظومته لو انهم بادون في الاعراب لو للتمني ليس من ذا الباب
انتهى قال السيوطي في الاتقان والعجب من ذلك ان مقالة الزمخشري سبقه اليها السيرافي وهذا الاهمال
وما استدرك به منقول الحديث في شرح الايضاح لابن الخباز لكن في غير مظنته فقال في باب ان
واخواتها قال السيرافي تقول لو ان زيدا قام لاكرمته ولا يجوز لو ان زيدا حاضر لاكرمته لانك لم تلفظ
بفعل يسد مسد ذلك الفعل هذا كلامه وقد قال الله تعالى وان ياتي الاحزاب يودوا لو انهم بادون
في الاعراب فاوقع خبرها صفة ولهم ان يفرقوا بان هذه للتمني فاجريت مجرى ليت كما تقول ليتهم بادون
انتهى **الثالث** جوابها ان الغالب اما مضارع منفي بلم نحو لو لم يخف الله لم يعصه او ماض مثبت والغالب
اقترانه باللام نحو ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا ومن غير الغالب لو نشاء جعلناه
اجاجا او ماض منفي بما والغالب تجرده من اللام نحو ولو شاء ربك ما فعلوه ولو شاء الله ما اشركنا
ومن غير الغالب قوله

ولو نعطى الخيار لما افترقنا ... ولكن لا خيار مع الليالي

وقد تقترن باذن نحو لو جئتني اذن لاكرمتك وقد تقترن بقد كقوله

لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة ... تدع الحوائم لا يجدن غليلا

وقوله

لو كان قتل يا سلام فراحة ... لكن فررت مخافة ان اوسرا

قيل وقد يكون جوابها جملة اسمية مقرونة باللام كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله
خير وهو قول الزجاج وقيل الجملة مستانفة وقيل جواب قسم محذوف مغن عن جوابها وليس
بجوابها وهو الصحيح وجواب لو محذوف لدلالة ما بعده عليه وتقديره لاثيبوا وقوله لمثوبة تقديره
والله لمثوبة **الرابعة** يحذف جوابها للدليل وهو كثير في القران المجيد وغيره قال تعالى ولو ان قرانا سيرت
به الجبال الاية اي لكان هذا القران قال ابو حيان ويحسن حذفه في طول الكلام الحادثة والتشويق

ابن القواس في شرح الكافية قال لان الاصل عدم التركيب وقيل
لولا حرف بسيط لا مركب كما اختاره **لربط امتناع جوابه بوجود شرطه وتختص**
وركب من لو ولا **ترد** على ثلاثة اوجه احدها ان يكون
بالدخول على الجملة **الاسمية** على الصحيح كما سياتي نحو لولا زيد لاكرمتك اي لولا زيد موجود فادت لولا
ربط امتناع الاكرام الذي هو الجواب بوجود زيد الذي هو الشرط واما قوله عليه وآله السلام لولا
ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلاة فالتقدير لولا مخافة ان اشق لامرتهم امر ايجاب
والا انعكس المعنى اذ الممتنع المشقة والموجود الامر كذا قال غيره واعترضه بعضهم وقال ان تقول لولا
معناها الممتنع هو الوجوب الذي يطلق عليه الامر والموجود الندب وهو لا يطلق على الامر حقيقة
على الراجح عند اهل الاصول انتهى فان قلت فما تصنع في قوله تعم ولولا فضل الله عليك ورحمته
لهمت طائفة منهم ان يضلوك فانه وجد الهم منهم قلت اجيب بان المعنى ولولا فضل الله عليك
ورحمته لاضلوك اذ هموا وانت غير مطلع على حقيقة الحال وقال البيضاوي وليس القصد في جواب
لولا هنا الى نفي همهم بل الى نفي تاثيره فيه صلى الله عليه وآله وسلم وليس المرفوع بعدها فاعلا بفعل
محذوف خلافا للكسائي ولا بلولا لنيابتها عنه خلافا لجماعة من المتقدمين ولا بها اصالة خلافا
لجماعة من المتقدمين ولا بها اصالة خلافا للفراء بل هو مبتدا مرفوع بالابتداء وفاقا لسيبويه والجمهور
ويغلب معها اي لولا **حذف الخبر ان كان كونا مطلقا** هكذا وقع في غير نسخة من هذا المتن والصواب
ويجب معها اذ لا خلاف في وجوب حذفه معها في هذه الصورة والمراد بالكون الوجود بالاطلاق
عدم التقييد بامر زائد على الوجود وايضاح ذلك ان يقال ان كان امتناع الجواب لمجرد وجود
المبتدا فالخبر كون مطلق نحو لولا زيد لاكرمتك فالاكرام ممتنع لوجود زيد فقط بمجرد وجوده
محذوف وجوبا وهو كون مطلق اي لولا زيد موجود وان كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود
المبتدا فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت تريد لولا احسان
زيد لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر كون
مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر مع لولا اذا كان كونا مطلقا لانه معلوم بمقتضاها اذ هي دالة
على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدا فاذا قيل
لولا زيد لاكرمتك لم يشك في ان وجود زيد منع من الاكرام فصح الحذف لتعين المحذوف وانما
وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله فلو كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زائد على الوجود وجب ذكره
ان لم يعلم نحو لولا زيد سالمنا ما سلم ومنه الحديث لولا قومك حديثو عهد بكفر لاسست البيت
على قواعد ابراهيم ويجوز الامران ان علم نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم ويجوز اثبات حموه والذي
هو الخبر وحذفه لفهم معناه من الكلام ومنه قول المعري يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد

يمسكه لسال لا يصح وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك وقال الجمهور لا يذكر
الخبر الا كونا مطلقا محذوفا فاذا اريد الكون المقيد يجب جعله مبتدأ فتقول لولا مسالمة زيد ايانا ما سلم ولولا
مسالمته ايانا اى موجودة وكذا في لولا انصارنا محذوفة وقالوا لحنوا المعري ولحنوا المحدث روى
بالمعنى ويحسن المعري قال ابن هشام وليس لحنهم بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على ان الاصل
ان يمسكه ثم حذفت ان فارتفع الفعل او يمسكه جملة معترضة وخرجه بعضهم على ان يمسكه حال من الضمير
المستكن في الخبر اى فلولا الغمد موجود في حال كونه يمسكه ويرده نقل الاخفش عن العرب انهم لا يأتون
بالحال بعد الاسم الواقع بعد لولا كما لا يأتون بالخبر ونقل عن ابن الطراوة ان جواب لولا ابدا هو خبر المبتدأ ويرده
انه لا رابط بينهما تنبيهات الاول اذا وليها ضمير فحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مؤمنين
وسمع قليلا لولاى ولولاك ولولاه خلافا للمبرد قال الشلوبين اتفق ائمة البصريين على انهم يقولون
ذلك فانكار المبرد هذيان ثم قال سيبويه والجمهور هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت الكاف
وحتى بجر الظاهر ولا جائز ان يكون مرفوعا لانها ليست ضماير رفع ولا منصوبا لانه لا يجاوز وصلها بنون
الوقاية مع ياء المتكلم كالياء المتصلة بالحروف ولانه كان حقها ان تجر الاسم مطلقا لاختصاصها به لكن
منع من ذلك تشبيهها بما اختص بالفعل من ادوات الشرط في ربط جملة بجملة فارادوا التنبيه على حق
العمل فجروا بها المضمر ولا تتعلق بشيء وموضع المجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف وقال الاخفش
والكوفيون الضمير مبتدأ ولولا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المجرور عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما
انا كانت ولا انت كانا ورد بان نيابة ضمير عن ضمير انما ثبت في الضماير المنفصلة لشبهها في استقلالها
بالاسماء الظاهرة واذا عطف عليه اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها لا تجر الظاهر الثاني يجوز
ان يليها ان المثقلة او المخففة منها او الناصبة نحو فلولا انه كان من المسبحين للبث لولا ان من الله علينا
لخسف بنا ولولا ان يكون الناس امة واحدة لجعلنا قال في المغني ويصير ان وصلتها مبتدأ محذوف الخبر
وجوبا او مبتدأ لا خبر له او فاعلا بثبت محذوفا على الخلاف السابق في لو الثالث جوابها كجواب لو فان كان ماضيا
منفيا بلم كقوله ولولاك لم يعرض لاحسابنا حسن او ماضيا منفيا بما نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته
ما زكى منكم من احد ابدا او ماضيا مثبتا فلم يجي في القران بغير اللام نحو ولولا فضل الله ورحمته لمسكم
واختلف كلام ابن عصفور في حذفها منه فقال انه ضرورة خاص بالشعر ومرة قال انه جائز
في قليل من الكلام كقوله لولا الحياء وباقي الدين عبتكما ببعض ما فيكما اذ عبتما عوري هذا اذا لم يتقدم
القسم فان تقدم فلا بد من اللام كقوله تلك المرأة فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير
جوانبه وجاء جوابها مضارعا بغير اللام مع تقديره بمعناها كقوله لولا الاسى ولا اخو طالعته لقد شربت
دما احلى من العسل وقوله لكانوا اثنا نين او زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت اولادي الرابع يجوز

حذف

حذف جوابها للدليل كما حذف جواب لو في قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله تواب حكيم اى لعجل
اخذكم وفي العيون ان المنسوب الى امير المؤمنين علي عليه السلام قوله لولا الدنيا بها اغتر اهلها ولا
كاليقين استوحش الدهر صاحبه امرء على بهم القريب كما امرء علي يبوا من ما انا سبه فوالله لولا
انتى كل ساعة اذا شئت لا اثبت ابدا بهات صاحبه قال اللقم بعد اسرف الكشكول جواب لولا محذوف تقديره
لا احقر جزئ ووقع في شعر الحماسة التصريح بهذا المحذوف في قول تاشل وهو منهجرى عن خليلي
انتهى اذا شئت لا اثبت ابدا بهات صاحبه قال شارح الديوان الفاضل الميبدي جعل لولا في هذا
البيت للتحضيض تخبط خبط عشواء والثاني ان تكون للتوبيخ والتنديم على ترك الشيء فتختص بالدخول
على الجملة الفعلية المبدوءة بالماضي نحو لولا اكرمت زيدا على معنى انك تلوم المخاطب على ترك الاكرام
وقد يجب وقت ندمه عليه في الماضي ومثله قوله تعالى لولا جاءوا عليه باربعة شهداء فلولا نصرهم الذين
اتخذوا من دون الله قربانا الهة ومنه لولا اذ سمعتموه قلتم الا ان الفعل اخر في الاصل لولا قلتم اذ سمعتموه
وقد يكون الفعل مضمرا دل عليه ما بعده نحو لولا لا نحو لولا اكرمت زيدا بمعنى ما يليه كقوله تعدون عقر
النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا اي لولا تعدون ثم قال ابن هشام وقول النحويين لولا تعدون
[illegible] مردود اذ لم يريدوا ان يحضهم على ان يعدوا في المستقبل بل المراد توبيخهم على ترك عده في الماضي وانما قال
تعدون على حكاية الحال فان كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن والثالث ان تكون للتحضيض والعرض
بمهملة ومعجمتين والعرض بفتح العين واسكان الراء المهملتين والفرق بينهما ان التحضيض طلب بحث وازعاج
والعرض طلب بلين وتأدب فتختص بالفعل على الجملة الفعلية المبدوءة بالمضارع ولو كان تاويلا
اى ما لا فالتحضيض نحو قوله تعالى لولا تستغفرون الله اى استغفروه ولا يجوز مثله لولا انزل عليه
ملك فانزل مؤول بالمضارع اى ينزل والعرض نحو لولا تنزل عندنا تصيب خيرا ومثله لولا اخرتني
الى اجل قريب فاخرتني مؤول بالمضارع اى تؤخرني وانما اختصت في ذلك بالفعلية لانها لطلب الفعل
وكذا اذا كانت للتوبيخ في الماضي اذ لا يوبخ على ترك شيء الا وهو مطلوب فيكون للطلب ضمنا ثم يثبت
لام الامر فاختصت بالفعل كما اختصت لام الامر لكونها للطلب فان قيل طلب الفعل بعد مضي وقته
مستحيل فلا يكون منها اذا وقع بعدها الماضي دلالة على الطلب فالجواب انها لا تنفك عن افادة معنى الطلب
في الوقت الذي كان مساحا لما وقع بعدها الماضي تنبيها على ان المطلوب منه ذلك فوته حتى انقضى وقته
فصار كالتوبيخ واللوم على ترك المطلوب واقتضى انتصاب المقام في معاني لولا على هذه الوجوه الثلاثة انها
لا ترد لغيرها وقال الهروي ان ترد للنفي ولا استفهام وجعل عليه قوله تعالى لولا اخرتني الى اجل قريب لولا انزل
عليه ملك والتانية بمنزلة لم وجعل منه فلولا كانت قرية امنت والجمهور لم يثبتوا ذلك والظاهر انها في الاول
للعرض وفي الثانية للتحضيض كما تقدم وفي الثالثة للتوبيخ على ترك الايمان مثل مجيء العذاب اي فهلا

كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك وهو تفسير الاخفش
والكسائي والفراء وعلي بن عيسى والنحاس وغيرهم ورأوا في هلا ما يدل على هذا المعنى النفي لان التوبيخ يقتضي
عدم الوقوع **تنبيه** ليس من اقسام لولا الواقعة في نحو قوله الا انعمت اسما ان لا احبها فقلت بلى لولا
ينازعني شغلي لان هذه كلمتان بمنزلة قولك لو لم والجواب محذوف اي لو لم ينازعني شغلي لزرتك وقيل
بل هي الامتناعية والفعل بعدها على اضمار ان المصدرية على حد قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه
قال المرادي المعنى الثانية والعشرون **لما** على ثلاثة اوجه احدها ان تكون **لربط مضمون جملة بوجود** **لما**
مضمون اخرى فتقتضي جملتين **نحو** قولك **لما جئت جئت** فافادت لما ربط قيام المتكلم الذي هو مضمون
الجملة الثانية بمجيء المخاطب الذي هو مضمون الجملة الاولى ويقال فيها حرف وجود لوجود ووجوب لوجوب
والمعنى قريب والمقصود انها تدل على تحقق شيء لتحقق غيره فهو واجب اي ثابت او واقع اي موجود **وقيل**
ظرف بمعنى حين وعبارة ابن مالك بمعنى اذ قال ابن هشام وهو حسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة
الى الجملة **او حرف** يدل على ربط ما ذكر **خلاف** والقول بالظرفية مذهب ابن السراج والفارسي وابن جني
وجماعة ورد عليهم ابن خروف بجواز ان يقال لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملها
الجواب والواقع في اليوم لا يكون في امس واجيب بان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمته والشرط لا يكون
الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت اني كنت قلته وكذا هنا المعنى لما ثبت اليوم اكرامك امس اكرمتك
والقول بالحرفية مذهب سيبويه وقال بعضهم هو الصحيح وتعجب بلموضعها من انه لم فلما انقضينا عليه
الموت ما دلهم على موته وقوله فلما نجاكم الى البر اذا هم يشركون ومن بعدها النافية والا الفجائية لا يعمل
فيما قبلها ومنها اجماعهم على ان ما بعدها نحو ولما ان جاءت رسلنا لوطا فلما ان جاء البشير ولو كانت
ظرفا والجملة بعدها في موضع خفض بسبب الاضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بان **تنبيهات**
الاول ظاهر كلام المص رحمه الله ان الخلاف انما هو في حرفيتها لا في معناها وليس كذلك فانها عند
القائل بالظرفية انما تدل على مجرد الوقت وعند القائل بالحرفية تدل على الارتباط كما مر ايضا اما انا
اذا قلنا لما جاءني زيد جاء عمرو لم يقتض هذا اللفظ عند القائل بالظرفية ان مجيء الاول سبب لمجيء
الثاني بل ان الثاني وجد عند وجود الاول وهل ذلك لسببية عنده او بطريق الاتفاق لا تعرض في اللفظ
لذلك واما القائل بالحرفية فيقول بالسببية **الثاني** تختص لما هذه بالماضي لفظا ومعنى ويكون
جوابها كذلك اتفاقا نحو فلما نجاكم الى البر اعرضتم وجوز ابن مالك كونه جملة اسمية مقرونة باذا الفجائية
او بالفاء نحو فلما احسوا باسنا اذا هم منها يركضون فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد وابن عصفور كونه
فعلا مضارعا نحو فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا وقيل في الاية الاولى ان الجواب محذوف
اي انقسموا اقساما فمنهم مقتصد وفي اية المضارع ان الجواب جاءته البشرى على زيادة الواو او محذوف

اي اقبل

اي اقبل يجادلنا **الثالث** قال في المغني من مشكل لما هذه قول الشاعر اقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي
عبد شمس وهاشم فقال ابن فلاح لما ها والجواب سقاؤنا فاعل بفعل محذوف يفسره وهى وهي بمعنى سقط
والجواب محذوف تقديره قلت بدليل قوله اقول وقوله شم امر من قولك شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى
لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه انتهى قال الدماميني ولا يخفى انه انما يحتاج الى الجواب على راي القائلين
بان لما حرف شرط واما القائلون بانها ظرف بمعنى حين فلا يحتاج عندهم الى التقدير بل يجعل متعلقه
باقول الملفوظ به ولا حذف اي اقول لعبد الله حين وهى سقاؤنا انتهى والاولى تفسير وهى هنا بمعنى
تخرق والنشق قال في القاموس وهى كوعى تخرق فانشق واسترخى رباطه وكان حقها ان يكتب في البيت
بالياء لانه فعل ثلاثي من فعلت اليا لكن كتب بالالف لاجل الالف التي في المرهم ومعنى البيت اقول لعبد الله
لما سقاؤنا انخرق ونحن ضعفاء بهذا الوادي شم اي شم البرق وانظر معظمه المطر وفي بني هاشم لعبد شمس
اعتبت ثم الامر **الثاني** ان تكون **حرف استثناء** بمنزلة الا الاستثنائية في لغة هذيل حكاه الخليل
وسيبويه والكسائي فتدخل على الجملة الاسمية **نحو** قوله تعالى **ان كل نفس لما عليها حافظ** في قراءة
التشديد وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة وابي جعفر فان نافية ولما بمعنى الا والمعنى والله اعلم ما كل الا
عليها حافظ وقرا ابن مسعود ان كل الا عليها حافظ اي وعلى الماضي لفظا لا معنى نحو
نشدتك الله لما فعلت كذا اي ما اسالك الا فعلك ويقال نشدتك نشدة ونشدا ونشدانا فيقال بالله لما فعلت
كذا اي سالتك او نشدتك بالله الا فعلت قال الشاعر قالت له بالله يا ذا البردين لما غنثت نفسا
او اثنين غنثت بالغين المعجمة وبعدها نون ثاء مثلثة من الغنث وهو ان يشرب ثم يتنفس يقول ويرد
لغة الفراء وابي عبيدة والجوهري لان لما بمعنى الا غير معروف في اللغة قال ابو حيان وهو تقليد الغث
في كلام العرب ينبغي انه لا يتسع فيها بل يقتصر على التراكيب التي وقعت في كلام العرب وزعم الزجاج انه
يقال لم يات من القوم لما اخوك ولم ارض القوم لما زيد بمعنى الا اخوك والا زيد ولا ينبغي ان يتوسع في اجازة
هذه التراكيب نحوها حتى يثبت سماعها او سماع نظائرها من لسان العرب **و** الثالث ان تكون
جازمة للفعل **المضارع كلم** الجازمة له كما تقدم في الجوازم **ويفترقان في خمسة امور** احدها ان لما لا تقترن
باداة الشرط لا يقال ان لما تقم ولم تقم بخلاف لم يقال ان لم تقم الثاني ان منفي لما متصل بالحال كقوله فان كنت
ماكولا فكن خير اكل والا فادركني ولما امزق ومنفي لم يحتمل الاتصال والانقطاع كما مر ولا يمتد النفي
بعد لما ولم يجز الثاني انه حرف النفي يحال فيها لم ... لان معناه ولما قمت عقب ... ولا يجوز
قمت فلما تقم لان معناه وما قمت الى الان الثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك
في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن الرابع ان منفي لما متوقع ثبوته غالبا الا ترى ان معنى
بل لما يذوقوا عذاب انهم لم يذوقوه الى الان وان ذوقهم له متوقع بخلاف منفي لم كما تقدم الخامس ان منفي لما جائز

الحذف لدليل كقوله فخشت بهم بؤسا وما دنيت الصبو ولم تجنبه اى وقتا اكن قبل ذلك بدله اى صبيت
ولا يجوز حذف منفي لم الا في الضرورة كما مر قال ابن هشام وعلة هذه الاحكام كلها ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد
فعل الثالث والعشرون ما تأتي على وجهين اسمية وحرفية فالاسمية ترد على خمسة اوجه احدها ما
ان تكون موصولة وقد مر شرحها في باب الموصولات والثاني ان تكون نكرة وهي نوعان موصوفة
وتسمى ناقصة وغير موصوفة وتسمى تامة فالموصوفة اما ان توصف بمفرد نحو قولهم مررت بما معجب لك
اى بشيء معجب لك وقول الشاعر لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا او بجملة كقوله
ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اى رب شيء تكرهه النفوس فحذف العائد وهذا هو الظاهر ويحتمل
ان تكون ما كافة ومفعول تكره محذوف اى شيئا وغير الموصوفة تقع في ثلاثة ابواب احدها التعجب نحو ما احسن
زيدا عند سيبويه وجمهور البصريين وهو الصحيح كما مر الثاني في باب نعم وبئس على خلاف فيها قال الاربعة في المجمل
تلخيص القول في ما بعد نعم وبئس انه اذا جاء بعدها اسم نحو نعما هي وبئسما تزويج ولا مهر ففيها ثلاثة مذاهب
اولها ان ما نكرة غير موصوفة نصبت على التمييز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص وقيل هو
مذهب البصريين نقل ذلك ليس هو مذهبهم جميعهم وثانيها انها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر قول
سيبويه ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو احد قولي الفراء وثالثها ان ما ركبت مع الفعل فلا
موضع لها من الاعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قوم منهم الفراء واذا جاء بعدها فعل نحو بئسما
اشتروا ونعما صنعت ففيها عشرة مذاهب اولها انها نكرة منصوبة على التمييز والفعل صفة لها والمخصوص
محذوف وثانيها ان ما نكرة منصوبة على التمييز والمخصوص ما اخرى نكرة محذوفة والفعل صفة لها وثالثها ان ما
اسم تام معرفة وهي فاعل نعم والمخصوص محذوف والفعل صفة له ورابعها انها موصول والفعل صلتها
والمخصوص محذوف وخامسها انها موصول وهي المخصوص وما اخرى تمييز محذوفة والاصل نعم ما ما صنعت
وسادسها ان ما تمييز والمخصوص ما اخرى موصول محذوفة والفعل صلة وسابعها ان ما مصدرية ولا
حذف في الكلام وتاويله نعم صنعك وان كان لا يحسن في الكلام نعم صنعك كما تقول اظن ان تقوم ولا
تقول اظن قيامك وثامنها ان ما فاعل وهي موصول اكتفى بها وبصلتها عن المخصوص وتاسعها ان ما
كافة لنعم كما كفت قل فصارت تدخل على الجملة الفعلية وعاشرها ان ما نكرة موصوفة ومفعول به والمشهور
من هذه المذاهب الثلاثة الاول الثالث قولهم اذا ارادوا المبالغة في الاخبار عن احد بالاكثار من
فعل كالكتابة مثلا ان زيدا مما ان يكتب اى انه من امر كتابة اى انه مخلوق من امر وذلك الامر هو الكتابة فما بمعنى
شيء وان وصلتها في موضع خفض بدلا منها والمعنى بمنزلته في خلق الانسان من عجل جعل لكثرة عجلته
كانه خلق منها وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه انها معرفة تامة بمعنى
الشيء او الامر وان وصلتها مبتدأ والظرف خبره والجملة خبر لان قال ابن هشام في المغني ولا يتحصل للكلام

معنى طائل على هذا التقدير والثالث ان تكون صفة لنكرة ويفيد الابهام وتاكيد التنكير ويعبر عنها
بالابهامية ويتفرع على الابهام التعظيم نحو قولهم لامر ما جدع قصير انفه اى لامر عظيم وقصير هذا هو
ابن سعد صاحب جذيمة الابرش وهذا المثل لما جدع انفه للحيلة في طلبه دم جذيمة من الزباء والقصة
مشهورة والتنويع كاعطه شيئا ما اى اى شيء كان والتحقير نحو لعطائك شيئا ما اى حقيرا او النوعية كاضرب
ضربا ما اى نوعا من الضرب ويختلف معناها بحسب المقامات وما ذهب اليه المص من ان ما هذه اسم
هو راى قوم من النحويين منهم ابن السيد وابن عصفور واختاره ابن الحاجب والمشهور انها حرف زائد ويشهد
على صفة لا بنية بالمحل فيكون حرفا لا اسما واختاره ابن مالك وابطله ابن عصفور بقيد زيادة ما في الاوايل
واللوازم وبانها لو كانت زائدة لم يكن في الكلام ما يفيد معنى التعظيم ونحوه ورده ابن مالك القول
بالاسمية بان زيادة ما عوضا عن محذوف ثابتة في كلامهم نحو اما انت منطلقا انطلقت وحيثما تكن اكن
فزادوها في الاول عوضا عن كان وفي الثاني عوضا عن الاضافة وليس في كلامهم نكرة موصوفة بجامد في
جمودها الا وهي مردفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل اى رجل واطعمنا شاة كل شاة فالحكم على ما المذكورة
بالاسمية واقتضاء الوصفية حكم بما لا نظير له فوجب اجتنابه والرابع ان تكون شرطية وهي نوعان
زمانية وغير زمانية فالزمانية نحو قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اى استقيموا لهم زمان
استقامتهم لكم وغير الزمانية نحو قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله وجعلها الزمانية اثبته الفارسي
وابو البقاء وابن شامة وابن مالك واستدل عليه ابن مالك بقوله فانك ما ابن عبدالله فينا فلا خلا
مخالف ولا اقتعاد قال ابن هشام وليس بقاطع لاحتمال المصدرية للمفعول المطلق فالمعنى اى كون
تكون فينا طويلا او قصيرا انتهى وهو لم يثبت الزمانية هنا لانه ايضا حمل على المفعول المطلق والمعنى فما
استقاموا لكم فاستقيموا لهم والخامس ان تكون استفهامية بمعنى اى شيء ويسال بها عن الحيوان مالا بعقل
واجناسه وصفاته واجناس العقلاء وانواعهم وصفاتهم نحو ما هي ولونها وما ولاهم عن قبلتهم وما تلك بيمينك وما
الرحمن ولا يسال بها عن اعيان اولي العلم خلافا لمن اجازه واما قول فرعون وما رب العالمين فانه قاله
جهلا ولهذا اجابه موسى بالصفات قال في الاتقان ويجب حذف الفها اذا جرت وابقاء الفتحة دليلا عليها
سواء كان الجار اسما نحو مجيء مه جئت وهذه الهاء لا ينطق بها وصلا وانما كتبت لاجل انها تجلب عند
الوقف وهو بالحيث يكون الجار لما الاستفهامية اسما كان هو مضاف في التصريف قال الدماميني في شرح التسهيل
او كان الجار حرفا نحو فيم والام وعلام وقال فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم فحتام حتام العناء المطول
وربما تبعت الفتحة الالف وهو مختص بالشعر كقوله يا ابا الاسود لم خلفتني لهموم طارقات وذكر وخالف
في علة حذف الالف فقال ابن عقيل وغيره للتخفيف لكثرة الاستعمال وقال الجماعة للفرق بين
الاستفهام والخبر فلهذا حذفت في نحو فيم انت من ذكراها فناظرة بم يرجع المرسلون لم تقولون ما لا تفعلون

ويحتمل في لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم يؤمنون بما أنزل إليك ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي والثاني أكثر
لأن ما الموصولة أكثر فالحمل على الكثير على الأصل من الإثبات وقال الرضي علة أن لما الاستفهامية صدر الكلام
ولم يمكن تأخيرها عنها فقدم عليها وركب معها حتى يصير كالجزء فكلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام
عن رتبة التصدر وجعل حذف الألف دليل التركيب لم يحذف آخر من حكم الاستفهامية [illegible] لكونه
صحيحا آخر أي يجري مجرى الصحيح في تحمل الحركات انتهى وثبوت الألف في هذه الحالة قليل [illegible] ذكروا على
عم يتساءلون ولها قول حسان على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد [illegible] والدمان كالرماد
وضعفي ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه ولهذا رد الزمخشري على من زعم أن ما في قوله فيما
أغويتني استفهامية لكننا [illegible] هذا [illegible] كونها في بما غفر لي ربي استفهامية وإنما تحذف
الألف في نحو لماذا فعلت لأن الألف هنا صارت حشوا بالتركيب فأشبهت الموصولة **وما الحرفية**
على أوجه أحدها أن تكون نافية **شبيهة بليس** وعملها في لغة الحجازيين وقد مضت مشروحة
في النواسخ **و**الثالث أن تكون **مصدرية** وتسمى موصولا حرفيا وهي نوعان **زمانية** وتسمى ظرفية ووقتية
لنيابتها عن ظرف زمان نحو ما دمت حيا أي مدة دوامي حيا فحذف الظرف وناب عنه ما وصلتها كما جاء
في المصدر الصريح جئتك صلاة العصر وآتيك قدوم الحاج وليس معنى كونها زمانية أنها تدل على الزمان
بذاتها إلا أنها لو كانت كذلك لكانت اسما ولم تكن مصدرية وقد زعم ذلك ابن السكيت وتبعه ابن الشجري في قوله
منا الذي هو ما إن طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب فقال معناه حين طر شاربه قال ابن هشام
ويحتمل أن يعنيها الشبه بالنافية كقوله [illegible] أن [illegible] ولا [illegible] في
البيت نافية لأن [illegible] ولأن فيه [illegible] من الإخبار بالزمان عن الجثة ومن إثبات معنى
[illegible] انتهى **تنبيهان الأول** تعبير المصنف بالزمانية
أحسن من تعبير غيره بالظرفية لشمولها نحو كلما أضاءوا لهم مشوا فيه فإن الزمان المقدر هنا مخفوض
أي كل وقت إضاءة والمخفوض لا يسمى ظرفا [illegible] **الثاني** لا [illegible] ما في النيابة عن الزمان أن
[illegible] قال ابن جني [illegible] وحمل عليه قوله [illegible]
صغرها [illegible] على ذلك الزمخشري وخرج عليه أن آتاه الله الملك إلا أن يصدقوا أي وقت [illegible] وحين
أن يصدقوا ومعنى التعليل في البيت [illegible] وهو متفق عليه [illegible] **وغير ظرفية** نحو
عزيز عليه ما عنتم أي عنتكم وضاقت عليهم الأرض بما رحبت أي برحبها [illegible] في الغالب بفعل
ماض [illegible] مضارع منفي بلم كقوله ولم [illegible] إنما العلم ما لم [illegible]
بجهول [illegible] ولا يجوز كونها فيه غير زمانية لأنه
يلزم عليه أن تكون [illegible] مطلقا [illegible] وصل [illegible] بفعل متصرف غير أمر

والأكثر كونها ماضيا ويشذ قوله بما لستما أهل الخيانة والغدر والأصح وصلها مطلقا بجملة اسمية وفاقا
للسيرافي والأعلم وابن خروف وابن مالك كقوله واصل خليلك ما التواصل ممكن فلأنت أو هو عن قريب [illegible]
[illegible] وقوله كادوا ما كم تنشق من الكلب [illegible] قال ابن مالك والحكم عليها بالمصدرية
أولى لأنها إذا كانت مصدرية كانت هي وصلتها في موضع جر فلم يصرف شيء عما هو له ثابت بخلاف الحكم بأنها
كافة وزعم السهيلي أن صلة ما الأولى أن تكون فعلا غير خاص بل مبهما يحتمل التنويع نحو ما صنعت
ولا تقول ما جلست ولا ما تجلس لأن الجلوس نوع خاص ليس مبهما فكأنك قلت يعجبني الجلوس الذي
جلست فيكون آخر الكلام مفسرا لأوله رافعا للإبهام فلا يصح [illegible] كما آمن الناس
وضاقت عليهم الأرض بما رحبت وقول الشاعر يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابا
تنبيه [illegible] ما هو ما ذهب إليه الجمهور وادعى ابن خروف الاتفاق عليه وليس كذلك بل ذهب
الأخفش وابن السراج إلى أنها اسم موصول فتفتقر إلى ضمير عائد عليها أسوة أمثالها من الموصولات فإذا قلت
أعجبني ما صنعت فالتقدير الصنع الذي صنعته ورد عليهما بقوله بما لستما أهل الخيانة والغدر لأنه
لا يتأتى فيه تقدير ضمير يعود عليها **و**الثالث أن تكون **صلة** أي زائدة قال السخاوي من النحاة من قال
في حروف الزيادة إذا جاءت صلة لأنها تتصل بما قبلها من الكلام ومنهم من يقول زائدة ومنهم
من يقول لغو ومنهم من يقول تأكيد [illegible] ولم يجز فيها أن يقال صلة ولا لغو لئلا يظن
أنها دخلت لا لمعنى البتة وقال ابن الحاجب في شرح المفصل حروف الزيادة تسمى حروف الصلة لأنها
يتوصل بها إلى زنة أو إعراب لم يكن عند حذفها وقال الأندلسي أكثر ما يقع الصلة في ألفاظ الكوفيين
ومعناه أنه يوصل به كلام [illegible] في الجملة ولا في استقلال المعنى كذا في الأشباه والنظائر وقال
صاحب اللباب تسمى حروف الزيادة الصلة لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة أو استقامة وزن
شعر أو حسن سجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظية وما الزائدة نوعان عوض وغير عوض
والعوض في موضعين أحدهما في نحو قولهم أما أنت منطلقا انطلقت والثاني نحو قولهم افعل هذا إما لا فإنه
[illegible] بعد [illegible] كقولك شتان ما زيد وعمرو وقوله
[illegible] يا ابن [illegible] يخطبها [illegible] وبعد الناصب [illegible]
على الإعمال وبعد الجازم نحو وإما تخافن وأينما تكونوا وقول الأعشى متى ما تناخي
عند باب ابن هاشم تراحي [illegible] وبعد الخافض حرفا كان نحو فبما رحمة عما قليل
وقوله ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء أو اسما كقوله تعالى أيما الأجلين قضيت
[illegible] على قول الشاعر [illegible]
ولكن شفني هم أراه [illegible] ولا سيما يوم بدارة جلجل أي [illegible]

وانه نحو مثل ما انكم تنطقون وبقيل الخافض في قول بعضهم ماخلا زيد وماعدا عمرو بالخفض وهو نادر
وبعد اداة الشرط جازمة كانت كاما او غير جازمة نحو حتى اذا ما جاؤها شهد عليهم سمعهم وابصارهم
وبين المتبوع وتابعه نحو مثلا ما بعوضة قال الزجاج ما حرف زائدة للتوكيد عند جميع البصريين
انتهى ويؤيده قراءة ابن مسعود بعوضة بالرفع وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا او بدل منه وبعوضة عطف
بيان على ما وزيدت بعد اربعة كلمات ونحو قوله اما ترينا حفاة لا نعال لنا انا كذلك ما نحفى وننتعل وابيات ابن
ابي الصلت ثلاث اعوام في قوله سلع ما ومثله عشر ما عائل ما وعالت البيقورا وهذا البيت قال ابن
عم لا ادري ما معناه ولا رايت احدا يعرفه وقال غيره كانوا اذا ارادوا الاستسقاء في سنة الجدب عقدوا في
اذناب البقر وبين عراقيبها السلع بفتحتين والعشر بضمة ففتحة وهما ضربان من الشجر ثم اوقدوا فيها
النار وصعدوا بها الجبال ورفعوا اصواتهم بالدعاء قال اجاعل انت بيقورا مسلعة ذريعة لك بين الله
والمطر ومعنى عالت البيقورا ان السنة اثقلت البقر بما حملتها من السلع والعشر قاله في المغني والرابع
ان تكون كافة ولم تجعلها من هذا القسم الزائدة وان لم يكن لها معنى الا انها كما قال الرضي لما ثبت لها اثر وهو
منع العامل من العمل صارت كانها ليست زائدة بالكلية ولم يكن لها ان يعطف وهي ثلاثة انواع احدها الكافة عن عمل الرفع
ولا تتصل الا بثلاثة افعال قل وكثر وطال وعلة ذلك شبههن برب ولا تدخل الا على جملة فعلية صرح
بفعليتها كقوله فلما يبرح اللبيب الى ما يورث المجد داعيا ومجيبا واما قوله صددت فاطولت الصدود
وقلما وصال على طول الصدود يدوم فضرورة وزعم المبرد ان ما زائدة ووصال فاعل لا مبتدا وزعم
بعضهم ان ما مع هذه الافعال مصدرية لا كافة والثانية الكافة عن عمل النصب والرفع وهي المتصلة بان
واخواتها كما هو معلوم وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين ان ما مع هذه الاحرف اسم نكرة مبهم بمنزلة ضمير
الشان لما فيها من التفخيم والابهام والجملة التي بعدها في موضع الخبر عنها ومفسرة لها كالتي بعد ضمير الشان
ورد بانها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ كضمير الشان والثالثة الكافة عن عمل الجر وتتصل
باحرف وظروف فالاحرف احدها رب واكثر ما تدخل على الماضي كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي
شمالات لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول وقد تدخل على المضارع نحو ربما
يود وقيل هو مؤول بالماضي وقد تدخل على الجملة الاسمية خلافا للفارسي كقوله ربما الجامل المؤبل فيهم
وعناجيج بينهن المهار الثاني الكاف نحو كن كما انت وقوله اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو
لم تخنه مضاربه وقوله الم تر ان الفعل ينبع الفتى كما عاد والقوم حتى تلعقان وقيل لا تكف الكاف وان ما
في ذلك مصدرية موصولة بالجملة الاسمية الثالث الباء كقوله فلئن صرت لا تحير جوابا لبما قد ترى
وانت خطيب ذكره ابن مالك وان ما الكافة احدثت مع الباء معنى التقليل كما احدثت في الكاف معنى التعليل
في نحو واذكروه كما هداكم قال ابن هشام والظاهر ان الباء والكاف للتعليل وان ما معهما مصدرية وقد سلم

ان كان

ان كانه من الباء والكاف تاتي للتعليل مع عدم ما نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات ونحو ويكانه لا يفلح
الكافرون وان التقدير اعجب لعدم فلاح الكافرين ثم المناسب في البيت معنى الكثرة لا التقليل الرابع من كقوله
وانا لمما نضرب الكبش ضربة على راسه تلقي اللسان من الفم قاله ابن الشجري والظاهر ان ما مصدرية وان
المعنى مثلها في خلق الانسان من عجل واما الظروف فاحدها بعد كقوله اعلاقة ام الوليد بعد ما افنان
راسك كالثغام المخلس وقيل ما مصدرية قاله في المغني وهو الظاهر لان فيه ابقاء بعد على اصلها من الاضافة
ولانها لو لم تكن مضافة لنونت انتهى وما استظهره مبني على القول المرجوح ان تكون صلة ما جملة اسمية وهو
الصحيح كما تقدم والجمهور على خلافه والثاني بين كقوله بينما نحن بالاراك معا اذ اتى راكب على جمله وقيل
في ما هذه غير ذلك كما مر والثالث والرابع حيث واذ ويضمنان حينئذ معنى ان الشرطية ويجزمان فعلين
كما مر في حديثها للافعال الاربعة والعشرون هل ويقال فيها ال بابدال الهاء همزة وهي حرف استفهام
موضوع لطلب التصديق وقيده ابن هشام في المغني بالايجابي قال فلا يكون للتصور ولا للتصديق
السلبي وتبعه على ذلك التقي السبكي في جمع الجوامع وهو كما قال الجلال المحلي سهو وسرى اليه من ان هل
لا تدخل على النفي فلا يقال هل لم يقم والصواب انها لطلب التصديق مطلقا اي لطلب الحكم اعم من الاثبات
كما قاله اهل البيان ولذا كان جواب هل الا نعم او لا وتفترق هل عن الهمزة بعشرة اوجه احدها اختصاصها
بطلب التصديق وحده دون التصور والهمزة تطلب بها التصديق والتصور معا كما مر والثاني عدم
الدخول على العاطف وانما تقع بعده نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون وفي الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع
وقال الشاعر وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد وقال لبيد شعر هل ثم هل التهم
بخلاف الهمزة فانها تدخل على العاطف نحو افلم يسيروا افلا تعقلون اثم اذا ما وقع امنتم به وهذا الحكم اختصت
به الهمزة دون سائر اخواتها تنبيها على اصالتها في الادوات كهل فلا تدخل على العاطف بل تتاخر عنه كما هو
جميع اجزاء الجملة المعطوفة نحو وكيف تكفرون فاين تذهبون فانى تؤفكون فاي الفريقين فما لكم في المنافقين
فئتين هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالفهم جماعة اولهم الزمخشري فزعموا ان الهمزة في المواضع المذكورة
ونحوها في محلها الاصلي وان العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف محافظة على الاصل في العطف
على حاله من غير تقديم ولا تاخير فيقدرون في افلم يسيروا امكثوا فلم يسيروا وفي افلا تعقلون اتجهلون
فلا تعقلون قال ابو حيان وهو تقدير لا دليل عليه من غير حاجة اليه وقال ابن هشام ويضعف قولهم ما فيه
من التكلف وانه غير مطرد والثالث عدم الدخول على الشرط بخلاف الهمزة بدليل افان مت فهم الخالدون
والرابع عدم الدخول على اسم بعده فعل اختيارا ولذلك وجب النصب في نحو هل زيدا ضربته لان هل اذا
كان في حيزها فعل وجب ايلاؤها اياه فلا يقال هل زيد قام الا في ضرورة خلافا للكسائي في تجويزه اياه
اختيارا قال الشاعر ام هل كبير بكى لم يقض عبرته قال ابو حيان ويمتنع ان يكون مبتدا لعدم ايلاء ما بعده

على اضمار فعل اما الاول بخير وسبب فلانه ان اصل هل ان يكون بمعنى قد فقيل اهل كقوله اهل عرفت
الدار بالغريين ولكثرة استعمالها كذلك حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها او لقيامه لها
لما اعطاها وقد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى وقد تختص بالفعل وكذلك
هل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن قدمة اختصاصها بالفعل فاختصت به فيما اذا
كان في حيزها لا انها اذا رات الفعل في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض بافتراق
الاسم بينهما واذا لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة انتهى بخلاف الهمزة فقد تدخل على اسم بعده فعل اختيارا
بدليل قوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه ويقبح ان يبنى هل على الابتداء والخبر والخامس تخصيص المضارع بالاستقبال
نحو هل تسافر بخلاف الهمزة نحو اتظنه قائما واما قول ابن سيده في شرح الجمل لا يكون الفعل المستفهم عنه الا
مستقبلا فسهو قال الله تعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا والسادس عدم الدخول على ان بخلاف الهمزة بدليل قوله
ائنك لانت يوسف والسابع وقوعها بعد ام نحو قوله هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات
والنور والثامن ان يراد بالنفي بها في الاستفهام ولذلك دخلت على الخبر بعدها الا نحو هل جزاء الاحسان
الا الاحسان والباء في قوله الا هل اخو عيش لذيذ بدائم بخلاف الهمزة والتاسع انها تكون بمعنى قد وذلك
مع الفعل وبه فسر جماعة منهم ابن عباس والكسائي والفراء والمبرد وقوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر
والكن نوم منهم ابو حيان قال ولم يقم على ذلك دليل انتهى والعاشر الاختصاص بالايجاب لا تدخل على نفي لا
يقال هل لم يقم زيد بل هل قام زيد بخلاف الهمزة فانها تدخل على الايجاب نحو اشهدوا خلقهم والنفي
نحو قوله تعالى الم نشرح لك صدرك الن يكفيكم انتهى اي الهمزة في ذلك للانكار الابطالي وهي التي تقتضي ان
ما بعدها غير واقع ومن ثم لزم ثبوته هنا لان نفي النفي اثبات والمعنى شرحنا وكفاكم الله والله سبحانه وتعالى
اعلم هذا انتهى غرض المصنف رحمه الله من هذا التاليف وبانتهائه انتهى غرضنا ايضا من الشرح وقد جاء
بحمد الله سبحانه شرحا حاويا لما وبابه يحيط معاني المعاني والفوائد كاشفا ولم اجتهد في تحقيق مسائله وتحرير
وكلام له مناسبا لكل من الى فائدة وعادنا بالكل يقبل الى فائدة غير غامط ولا جاحد فضل الله فيس الذي من غمط
مجهد وقد قيل من بركة العلم شكر عن يد الى فائدة واثبات ذكره وسلكت فيه النهج الذي يرتضيه
الفضلاء وان تحفظ الجهد واثبت به على الوجه الذي يقصده الماهرون وان نحوه عند القاصرين
غير مبال باعراض الحاسدين ولا عابي بانكار المعاندين والمسئول عمن كرمت شيمته وعذبت في سوق
الانصاف قيمته ان يغتفر ما يعثر عليه من زلل ويستر ما يراه فيه من خلل وان يمن باصلاح الفساد وترويج
الكساد والاجر على من لا يضيع لديه عمل ولا يخيب فيه امل لا الدعوى ولا مرجو الا منه وقد ختم المصنف
رحمه الله كتابه هذا بدعاء وقع انشاء الله تعالى موقع الاجابة وقرنت سهامه المسددة بالاصابة فقال
اللهم اشرح صدورنا لما ولى المعارف ونور قلوبنا بجلي اللطائف واجعل اعمارنا في حفظ

الاوقات

الاوقات في صالح وجهك الكريم ونقلبه منا انك انت السميع العليم فانا نتوسل اليك بحبيبك محمد
سيد المرسلين وآله المعصومين صلوات الله عليهم اجمعين والحمد لله رب العالمين قال المصنف
رحمه الله وكان الفراغ من تسويد الاصل صبيحة يوم الاثنين سابع شهر شوال لسنة خمس وسبعين
وتسع مائة ومن محاسن الاتفاقات ان سابع شهر شوال هو تاريخ الاتمام وقد نظم رحمه الله فقال

بسابع شهر شوال — حبذا بدء [illegible]
وسابع شهر شوال — غدا تاريخ اتمامه

والحمد لله على الاتمام والصلاة على خير الانام محمد وآله عليهم افضل الصلوة والسلام قال الشارح
عفا الله تعالى عنه وكان الفراغ من تبييض هذا الشرح المبارك مع تشويش البال وكثرة الهم
والبلبال وكون في زمان وبلاد قد كسدت فيها اسواق الفضل وطلابه وقامت فيه الجهل واربابه
فلم يعرف من العلم الا اسمه ولم يبق منه الا رسمه ولولا خشية المبالغة قلت الا رسمه صبيحة يوم الاثنين
لثلاث عشر خلون من جمادى الاخرة احدى شهور سنة تسع وسبعين والف احسن الله ختامها واكملها على
احسن ... بالديار الهندية وانا اسال الله جل جلاله من فضله وانعامه ان يتم النعمة
بقبوله كما من باتمامه وان يجعله خالصا لوجهه عز وجل ورضوانه وان ينفع به
طالبيه بكرمه واحسانه